BnF Gallica

« Flambeau pour jeter de la lumière sur le Djâmi al-aghîr ».

Source gallica.bnf.fr / Bibliothèque nationale de France

BnF Gallica

ISML ibn Ibrhm al-Alaw al-Yaman. Auteur du texte. « Flambeau pour jeter de la lumière sur le Djâmi al-aghîr ».. 1645.

1/ Les contenus accessibles sur le site Gallica sont pour la plupart des reproductions numériques d'oeuvres tombées dans le domaine public provenant des collections de la BnF. Leur réutilisation s'inscrit dans le cadre de la loi n°78-753 du 17 juillet 1978 :
- La réutilisation non commerciale de ces contenus est libre et gratuite dans le respect de la législation en vigueur et notamment du maintien de la mention de source.
- La réutilisation commerciale de ces contenus est payante et fait l'objet d'une licence. Est entendue par réutilisation commerciale la revente de contenus sous forme de produits élaborés ou de fourniture de service.

CLIQUER ICI POUR ACCÉDER AUX TARIFS ET À LA LICENCE

2/ Les contenus de Gallica sont la propriété de la BnF au sens de l'article L.2112-1 du code général de la propriété des personnes publiques.

3/ Quelques contenus sont soumis à un régime de réutilisation particulier. Il s'agit :

- des reproductions de documents protégés par un droit d'auteur appartenant à un tiers. Ces documents ne peuvent être réutilisés, sauf dans le cadre de la copie privée, sans l'autorisation préalable du titulaire des droits.
- des reproductions de documents conservés dans les bibliothèques ou autres institutions partenaires. Ceux-ci sont signalés par la mention Source gallica.BnF.fr / Bibliothèque municipale de ... (ou autre partenaire). L'utilisateur est invité à s'informer auprès de ces bibliothèques de leurs conditions de réutilisation.

4/ Gallica constitue une base de données, dont la BnF est le producteur, protégée au sens des articles L341-1 et suivants du code de la propriété intellectuelle.

5/ Les présentes conditions d'utilisation des contenus de Gallica sont régies par la loi française. En cas de réutilisation prévue dans un autre pays, il appartient à chaque utilisateur de vérifier la conformité de son projet avec le droit de ce pays.

6/ L'utilisateur s'engage à respecter les présentes conditions d'utilisation ainsi que la législation en vigueur, notamment en matière de propriété intellectuelle. En cas de non respect de ces dispositions, il est notamment passible d'une amende prévue par la loi du 17 juillet 1978.

7/ Pour obtenir un document de Gallica en haute définition, contacter
utilisationcommerciale@bnf.fr.

~~Suppt. Ar.~~
~~[illegible]~~

Volume de 344 Feuillets
18 Septembre 1876.

ARABE
4160

Source gallica.bnf.fr / Bibliothèque nationale de France

Suppl. ar.
n° 1258

اوراق ٣٤٤

١

كتاب السراج المنير الموسوم بشرح الجامع الصغير

للعلامة ابن هشام رحمه الله تعالى ونفع به

هذه فهرست شرح العلامة اسماعيل بن ابراهيم العلوي اليمني للجامع الصغير تأليف العلامة ابن هشام رحمهما الله تعالى

الكلمة ٢	الاسم ٤	الفعل ٧	الحرف ١٠	الكلام ١١	باب الاعراب ١٣	فصل في تقدير الاعراب ٣٣	باب المعرفة والنكرة ٣٦	باب المضمر ٣٩	فصل في الاتصال والانفصال ٣٤
فصل الضمير المنفصل ٣٥	باب العلم ٣٨	باب اسماء الاشارة ٤٣	باب الموصول ٤٤	فصل [illegible] ٤٩	فصل [illegible] الموصول ٥١	فصل [illegible] العائد ٥٣	فصل [illegible] مع الموصول ٥٦	باب المعرف بالاداة ٥٨	باب المبتدا والخبر ٦٤
فصل [illegible] ٦٩	فصل [illegible] الخبر ٨٠	باب كان واخواتها ٨٥	باب ما حملت على ليس ٩١	باب افعال المقاربة ٩٤	باب ان واخواتها ٩٧	فصل [illegible] عن العمل ٩٩	فصل [illegible] ما يخفف ١٠٠	فصل [illegible] ١٠٢	فصل [illegible] ١٠٤
فصل [illegible] ١٠٦	باب لا النافية للجنس ١٠٨	باب ظن واخواتها ١١١	فصل [illegible] ١١٣	فصل [illegible] ١١٨	فصل [illegible] ١١٩	باب الفاعل ١١٩	فصل [illegible] ١٢٤	فصل في نعم وبئس ١٢٥	فصل [illegible] الفعل ١٣٦
باب النائب عن الفاعل ١٢٨	فصل [illegible] المفعولات ١٣٠	باب الاشتغال ١٣١	فصل [illegible] ١٣٨	باب التنازع ١٣٩	باب المفعول به ١٤٣	فصل [illegible] ١٤٥	فصل [illegible] ١٤٩	فصل [illegible] ١٥٠	باب المنادى ١٥١
فصل [illegible] ١٥٥	فصل [illegible] ١٥٥	فصل [illegible] ١٥٨	فصل [illegible] ١٥٨	فصل [illegible] ١٥٩	فصل [illegible] ١٦٢	فصل [illegible] ١٦٣	فصل [illegible] ١٦٣	باب الاختصاص ١٦٤	باب التحذير ١٦٥
باب المفعول المطلق ١٦٦	فصل [illegible] ١٦٨	باب المفعول له ١٧٠	باب المفعول فيه ١٧٢	فصل [illegible] ١٧٣	باب المفعول معه ١٧٧	باب الحال ١٨٠	فصل [illegible] ١٨٢	فصل [illegible] ١٨٣	فصل [illegible] ١٨٧
فصل [illegible] ١٨٩	باب التمييز ١٩١	فصل [illegible] ١٩٧	باب الاستثناء ١٩٨	فصل [illegible] ٢٠٠	فصل [illegible] ٢٠٤	فصل [illegible] ٢٠٥	باب حروف الجر ٢٠٧	باب القسم ٢١٥	فصل [illegible] ٢١٦

باب الاضافة ٢١٩ — فصل [illegible] الاضافة ٢٢٠ — فصل الاضافة اللفظية ٢٢٢ — فصل [illegible] ٢٢٤ — فصل [illegible] الى جملة ٢٢٤ — فصل [illegible] ٢٢٦ — باب اسم الفاعل ٢٢٩ — فصل [illegible] ٢٣١ — باب المصدر ٢٣٣ — فصل في احكام المصدر ٢٣٤ — باب اسم المصدر ٢٣٥ — باب [illegible] ٢٣٦

باب [illegible] ٢٣٨ — باب اسم المفعول ٢٣٩ — فصل [illegible] ٢٣٩ — باب الصفة المشبهة ٢٤١ — فصل [illegible] ٢٤٤ — باب [illegible] ٢٤٨ — فصل [illegible] ٢٤٩ — باب [illegible] ٢٥٠ — باب [illegible] ٢٥٥ — فصل [illegible] ٢٥٩ — فصل [illegible] الشرط ٢٦٨ — فصل في احكام الجواب ٢٧٠

فصل [illegible] ٢٧٢ — فصل [illegible] ٢٧٥ — باب التابع ٢٨١ — باب النعت ٢٨٢ — فصل [illegible] النعت ٢٨٣ — فصل [illegible] ٢٨٤ — فصل [illegible] النعت ٢٨٥ — فصل [illegible] ٢٨٦ — باب التوكيد ٢٨٧ — باب عطف البيان ٢٩١ — باب عطف النسق ٢٩٢ — فصل [illegible] بالعطف ٣٠١ — باب البدل ٣٠٣

فصل [illegible] ٣٠٥ — باب العدد ٣٠٦ — باب [illegible] ٣٠٩ — فصل في احكام [illegible] ٣١٢ — فصل [illegible] ٣١٧ — باب [illegible] ٣١٨ — فصل [illegible] ٣٢٠ — باب [illegible] ٣٢٢ — فصل [illegible] ٣٢٦ — باب [illegible] ٣٣٨ — باب الوقف ٣٤٠

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر ولا تعسر يا كريم
الحمد لله الموفق لنصب عوامل الفكر النحوية الى معانى كلامه المفيد الملهم لرفع قواعد الشكر على مبانى
كلمة التوحيد احمده حمد من جزم بوحدانيته فسكن لاحكام قضاياه وانخفض لجبروته فانضم الى لفيف
اوليائه والصلاة والسلام على نبيه محمد المبعوث بجوامع الكلم وبدايع الحكم المنعوت بمحاسن
الاسماء ومحاسن الافعال والشيم وعلى اله وصحبه المشتقة لحروف السنتهم جوامد الالفاظ المنعجمة
باحرف سيوفهم ابنية الاجسام اما بعد فان شرف علم الاعراب الهادى الى صوب الصواب
لا يفتقر بيانه الى دليل ولا يستتر عن الاعمى وجهه الجميل وكيف لا وهو لصون اللسان عماده وللعلوم
الاسلامية عماده بل هو المرقاة الى فهم كلام الله المنزل والموصل الى معرفة حديث نبيه المرسل لا جرم انه
لا يحصى ما فيه للسلف الصالح من هذه الامة والخلف الراجح من فضلاء الايمة من زبر مشتهره
وكتب مطولة ومختصرة وان مصنفات الشيخ الامام مالك زمام البراعة في هذه الصناعة ابى محمد
عبد الله بن هشام الانصارى المصرى رحمه الله تحل من تلك التصانيف محل الصدور من المواكب والبدور
من الكواكب لقوة عارضته في التحرير ونصاعة عبارته في التقرير وان مختصره الموسوم بالجامع الصغير
يجرى من سايرها مجرى الروح من الابدان والعين من الانسان للطافة حجمه وضخامة علمه الا انه
ليس له شرح يشرح صدرا له ويروى منه كبدا احراه مع توفر دواعى الطلبة اليه واستهتار جمع من
المشيخة عليه وحين الفيتهم يتمسكون في كشف اسراره بالحواشى والاطراف ويقتنعون من بحاره
عن اللالى بالاصداف وكنت قد عنيت به حفظا وصرفت اوتنه من العمر الى حله معنا ولفظا رايت
من ما يهمنى وان كان اشتغالى بخويصة نفسى اهم واهم ما يلزمنى وان كان غيره من العلوم التى
تتقاضانى الزم وضع تعليق عليه يشرح من مدلول لفظه مراده ويسرح من مضيق معناه مفاده
فاختلست لذلك اثنا التحصيل فرصا مع ما اتجرعه من صروف الزمان غصصا لما دهانا به من فتن
كقطع الليل المظلم ومحن كدفع السيل العرم ومع ذلك فقد جا بحمد الله في هذا الزمان القريب
مغنيا عن كتب الاعاريب سالكا في تسهيل فوايد الكتاب اوضح المسالك منورا من ارجايه ما عاقد كل
حالك بيد انى سميته السراج المنير للجامع الصغير وهذا حين اخذ فيه معولا في متون
الروايه على الكتب المشتهره معرجا من عيون الدرايه على النكت المحرره مورد اصول كلام الماتن في
موادها من كلامه ناسقا فوايده في اسلاكها من نظامه مبدلا بالتعليلات البارده والتحكمات الفاسده
قواعد كليه ونظا برجزئيه مع نصاعة من التوحيد والتعديل ورعاية لقوانين الاكتساب والتحصيل
مستمدا من الله الكريم الاعانة في الابانه متعرضا للمغفرة راجيا للمثوبه فهو الغفور الرحيم وهو
حسبى ونعم الوكيل قال قوله لم يذكر المصنف مع البسملة الحمدلة اما لكونه لفظا ذكرها لفظا حالة الابتدا
كما هو اللايق به او اكتفا في مقام الاختصار بحصولها معنا بالتسمية اذ الحمد هو الوصف بالجميل على جهة
التبجيل وناهيك بما اشتملت عليه البسملة من ذلك لا بخصوص مادة حاميم دال كما صرح بذلك غير واحد
ويدل عليه رواية ذكر الله في حديث كل امر ذى بال او هضما لنفسه بتخييل ان كتابه ليس ككتب السلف
حتى يبدا بالحمد على سننها وليس ذا بال حتى يكون بتركه اجذم وهنا امور يحتاج اليها في الشروع على
بصيره وطرد رغبته في هذا الفن من تعريفه وبيان موضوعه وفايدته ونحوها اما تعريف النحو بالمعنى
المشهور في عرف القدما الشامل للاعراب والتصرف فهو العلم باصول يعرف بها احوال ابنية الكلم

افراد

افرادا وتركيبا واما موضوعه اى ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتيه فهو الكلم من حيث تعرض لها
الاحوال والهيات التى بها يكون على ما ينبغى وقد لا يحصل او لا يتم دلالتها على ما يقصد من معانيها الا
بها فان البحث في هذا العلم عن العوارض التى تلحق الكلم حالة افرادها كصيغ الماضى والمضارع والامر
والمصادر والصفات والجموع والمثنى والمصغر والمنسوب ونحوها من التصاريف وكالاعلال والادغام
والحذف والابدال العارضة للحروف ونحو ذاتها وتسمية ذلك عن العوارض التى تلحقها حالة تركيبها
من الاعراب والبنا كالرفع والنصب والجر والجزم والضم والفتح والكسر والسكون واما فايدته فهى
العصمة عن الخطاء في الكلم مفردة ومركبة والمشهور ان اول من وضع هذا العلم امير المؤمنين على
ابن ابى طالب كرم الله وجهه اصل فيه اصولا واعطاها لابى الاسود الدولى وقال له انح هذا النحو
يا ابا الاسود فسمى النحو وذكر ابو حيان ان مراده فيه علم العربية والمشهور ان علم العربية مرادف
لعلم الادب وهو ينقسم الى اثنى عشر علما كما ذكره السيد في شرح المفتاح وغيره ثم انهم ميزوا الاحكام
الافرادية من النحو بفن التصريف والتركيبية بفن الاعراب وان اشتمل على مباحث البنا ايضا تغليبا
وقد خص هذا القسم باسم النحو في استعمال المتاخرين وكثيرا ما يجمع مسايل من احدهما للتعين الاخر
لما بينهما من شدة الارتباط بل لم يكن السلف كسيبويه فمن بعده يفرد واحدا منهما عن الاخر في التصنيف
الا ما كان من ابى عثمان المازنى رحمه الله وتلاه ابن جنى والزمخشرى وابن الحاجب وغيرهم كالمصنف
فان غالب كتبه كهذا الكتاب انما هى في الاعراب خاصة وهو علم يبحث فيه عن احوال الكلم من حيث
التركيب المؤدى لاصل المعنى فان مباحثه منحصرة في كيفية تركيب الكلمات الثلاث لتحصيل
الكلام وتأدية اصل المرام اى المعانى الوضعية دون العقلية فان البحث فيها وظيفة علم البيان
ولقد احسن المصنف حيث افتتح كتابه بتعريف الكلمة وتقسيمها وتعريف اقسامها الثلاثة
التى هى من الحيثية المذكورة موضوع الفن لما ان هذه الامور من المبادى لهذا الفن يتوقف
عليها الخوض في مقاصده وهى المسايل التى هى النسب التامة المحمول فيها احوال الموضوع عليه او على
انواعه واعراضه والمركب من الموضوع او نوعه مع العرض كما عرف في محله ولان المقصود بالذات وهو
الكلام يتوقف على الكلمة لانها جزوه والجزء سابق على الكل طبعا فاستحق السبق وضعا فلذلك
قدمها عليه فقال الكلمة اى الدايرة على السنة النحاة وفي مصطلحهم بدليل المقام والا فهى تطلق
باصطلاحات اخر على معان اخر منها الكلام كما يا قول الفصيح كقولهم كلمة امرئ القيس وشهادة
التوحيد والفعل وغيرها وجماعة منهم الجزولى وابن معطى وابن مالك في الفية افتتحوا كتبهم بتعريف
الكلام نظرا الى ان المقصود بالذات وبه عرف ان الكلم هو الكلام وما يعرض له من الاعراب والى الكلمة لتعريف
الحقيقة لانه بصدد ان يعرف الكلمة وانما يكون التعريف للحقيقة لا لكل افرادها ولا لبعضها حتى تكون
لاستغراق او غيره وكلمة كنبقة وسدرة وتمرة لغات فيها وفي جميع ما جا على زنتها كمعدن واحد
الكلم وليست المجرد من التا من هذا النوع جمعا لذى التا خلافا للجمهور بل جنس حقه ان يقع
على القليل والكثير كالعسل والما كما ذهب الى ذلك بعضهم في الكلم متمسكا بقوله تعالى اليه يصعد الكلم
الطيب قيل والمختار عند المحققين وبه جزم في الاوضح انه لا يقع الا على ما فوق كلمتين وعند الاكثرين
لا تطلق الا على ما فوق العشرة فعلى مذهب البعض هو اسم جنس افرادى وعلى الاخرين جمعى قوله اى
منقول لفظا او تقديرا كالكلمتين قم على وزن قولهم في اللفظ كذلك بنا على جواز استعمال المشترك

في معنييه الحقيقيين ان كان حقيقة في الملفوظ والمقول او الحقيقي والمجازي ان كان حقيقة
في احدهما مجازا في الآخر ولا مخلص عنه من يمنع المشتبه وهم الاكثر الا بدعوى انه موضوع للامر بعمهما
كما قال المصنف في شرح اللمحة والقول في الاصل مصدر قال نقل الى الشيء المقول كاللفظ بمعنى الذي
نقل الى الملفوظ مجازا من تسمية المسبب باسم سببه ومن استعمال المصدر بمعنى اسم المفعول كالخلق
بمعنى المخلوق والصيد بمعنى المصيد ولكونه في الاصل مصدرا او من حقه الا يونث ولا يثنى ولا يجمع
لانه موضوع للحقيقة التي من شانها ذلك لم يجب مطابقته للكلمة في التانيث ولا حاجة الى تقدير
محذوف اي هي قول او لفظ كما حكاه المصنف عن بعض معاصريه ثم ان القول كاللفظ والكلام
في الاصل اللغة بمعنى واحد يقع على ما ينطق به اللسان حرفا كان من حروف المباني او المعاني
او اكثر مفيدا او لا ثم اشتهر القول في عرف النحاة في المفيد اي الموضوع لمعنى ويسمى المستعمل ومقابله
المهمل وهو ما لم يوضع لمعنى كما اشتهر الكلام عندهم ايضا في المفيد بمعنى ما يحسن السكوت عليه
كما سياتي فصار القول في عرفهم اخص من اللفظ مطلقا واعم من الكلمة والكلام مطلقا لشموله
المفرد والمركب فاخذه جنسا في تعريفهما كما صنع المصنف وجمع من النحاة والنظار اولى من اللفظ
لانه جنس قريب واللفظ جنس بعيد لهما وما قيل انه مشترك بين ما ذكر وبين الراي وهو الاعتقاد
والمشترك بدون قرينة مجتنب في التعريفات فجوابه منع الاشتراك بل اطلاق القول عليهما مجاز
كما صرح به ابن مالك وغيره ولو تعارضا فالحمل على المجاز اولى كما قرر في محله والمعنى المجازي لا يجب
الاحتراز عنه في التعريف وانما يجب الاحتراز عن المشارك للمحدود بالاطلاق الحقيقي وايضا فالتعريف
باعتبار وضع لا يجب الاحتراز فيه عن ما يشاركه من الافراد باعتبار وضع اخر اذ الحدود يراعى فيها
الاوضاع والقول في الاصطلاح لا يطلق الا على ما ذكر فلا اشتراك بحسبه البتة ثم القول وان كان
في التعريف جنسا او كالجنس وهو مما يوتى به لبيان اصل الذات لا لاخراج شيء اذ ليس قبله غير المعرف
الا انه يوذن بمباينة ما عداه للمعرف وهذا معنى الاحتراز بالجنس كما افاده المصنف في شرح اللمحة
فلذلك يقال تخرج عنه لا به او يقال ان الجنس هنا هو القول لما كان اخص من الفصل وهو المفرد من وجه
لانه قد يكون قولا وقد لا يكون صح الاحتراز به من جهة خصوصه واما تعينه حينئذ للجنسية دون الفصلية
عكس المفرد فلان القول اظهر منه وصفيته للكلمة فقدم وجعل جنسا واخرج به ما ليس بقول فلا يكون كلمة
وان شاركها في الافراد والدلالة على معنى بوضع وهو جعل الشيء دليلا على اخر او بغير وضع اما لكونه
ليس بلفظ كالدوال الاربع الوضعية وهي الاشارات والعقود والنصب والخطوط وكذوب الشمس
ونحوه على وجوب الصلاة فكل من ذلك موضوع لمعنى وليس بلفظ فليس بقول او كان لفظا لكنه لا يدل
بالوضع على المعنى كالمهمل وكالحرف بناء على ان الوضع يعتبر فيه قصد التواطؤ على الموضوع بين قوم
كما قاله الرضي والحرف الاول لم يقصد ذلك وكالالفاظ التي تدل على معنى لا بالوضع بل بالطبع كاح
الدال على الوجع او بالعقل كالمقدمتين بالنسبة الى النتيجة وكالكلام ان قلنا ان المركب غير
موضوع فان دلالته على معناه عقلية وهو مذهب جمع من المحققين منهم ابن الحاجب في شرح
المفصل وابن مالك وجزم به المصنف في شرح اللمحة ويعزى الى النحاة قال اليه ذهب الامام الرازي
والاصح كما قال القرافي ويعزى الى الجمهور انه موضوع اي بالنوع لا بالشخص وبيانه ان الوضع اما شخصي
ان تعلق بالفاظ معينة سماعية يحتاج في معرفتها الى علم اللغة او نوعي ان تعلق بقانون

كلى

جهة م

اللمحة

كلي يعرف به مفردات قياسية يحتاج في معرفتها الى علم الصرف كما بين ان كل اسم فاعل من الثلاثي
المجرد على وزن فاعل وكل اسم مفعول منه على وزن مفعول الى غير ذلك من القوانين التصريفية او يعرف
به مركبات قياسية يحتاج في معرفتها الى علم النحو كما بين ان كل مضاف مقدم على المضاف اليه
وكل فعل مقدم على الفاعل الى غير ذلك من القوانين النحوية فالوضع جار في المفردات والمركبات
جميعا والى هذا القول جنح ابن الحاجب في اصوله ولا يقال ان ظاهر صنعه في الكافية كالمصنف
هنا حيث اخذا قيد المفرد في تعريف الكلمة والا لما ذكراه كالتسهيل لان القيد لا يجب ان يكون
للاحتراز بل قد يكون لتحقيق الماهية او للايضاح فكل من ما ذكران ولانه ليست بالوضع
خارج عن القول لاعتبار الوضع فيه كما مر في تعريفه فلذا لم يحتج لذكر الوضع كما احتاجه من
اخذ اللفظ جنسا لاخراج ذلك فلو ذكر مع القول لكان مستدركا بل مخلا لايهامه خلاف الواقع
في الاصطلاح من ان القول قد يكون غير موضوع كما وقع فيه ابو حيان في اللمحة ونبه عليه المصنف
في الشرح ثم المراد بالوضع في القول واللفظ ما يعم الوضع اللغوي وهو جعل اللفظ دليلا على
المعنى العرفي والشرعي والاصطلاحي ومعناه في الثلاثة غلبة اللفظ واشتهاره في المعنى
العرفي والشرعي والاصطلاحي فالحقائق الثلاث داخلة في الكلم العربية لان الوضع
اللغوي متحقق فيها بالنسبة الى معانيها الاول المنقول منها لما قرر في محله انها مجازات
لغوية والمجاز سواء قلنا انه موضوع ام لا من لغة العرب فان منها الحقيقة والمجاز قوله
مفرد كالفصل خرج به المركب بقسميه التام كقام زيد والناقص كغلام زيد والمفرد يطلق
في الاصطلاح بازاء معان احدها مقابل المثنى والمجموع وذلك في باب الاعراب وثانيها مقابل
الجملة وشبهها وذلك في باب الخبر وثالثها مقابل المضاف وشبهه وذلك في بابي التبرئة والنداء
ورابعها مقابل المركب وله تفسيران احدهما وهو المنقول عن اهل العربية ما ليس جزؤه
بكلمة لا حال الجزئية ولا قبلها كزيد فان جزءه ليس بكلمة في حال من الاحوال والمركب بخلافه
كعبد الله قبل العلمية فان جزءه حينئذ كلمة وكذا بعد العلمية لانه قد كان كلمة قبلها فالمفرد
بهذا المعنى اخص من الكلمة وهو المراد في باب العلم وثانيها وهو مصطلح اهل المنطق قال
المولى سعد الدين وهو المراد عند الاطلاق وفي تعريف الكلمة ما لا يقصد بجزء منه الدلالة
على جزء معناه حين هو جزؤه فيشمل ما لا جزء له كهمزة الاستفهام وما له جزء يدل على معنى
وهو جزء المعنى المقصود لكن لم يقصد دلالته حين الجزئية كالحيوان الناطق فافترقا
والمركب بخلافه اي ما يقصد بجزئه ذلك فان حسن السكوت عليه فقول تام والا فالناقص
فالمعنى المستفاد من اللفظ المفرد مفرد سواء كان له جزء كمعنى الفعل وهو الحدث والزمان
او لا كمعنى المصدر وهو الحدث فقط والمستفاد من اللفظ المركب مركب كمعنى ضرب زيد
فالافراد والتركيب صفتان للفظ بالاصالة وللمعنى بالتبع وفسر الهندي في حواشي الكافية
المعنى المفرد بما لا ينقسم عليه لفظه بخلاف المركب وقد يكون المعنى الواحد بالقياس الى لفظ مفردا
وبالقياس الى اخر مركبا كمعنى الانسان بالنسبة الى الانسان والحيوان الناطق فالاقسام الاربعة
الداخلة في المفرد داخلة تحت الكلمة وقد تطلق الكلمة ايضا على كل واحد من جزئي القسمين
الاخيرين من حيث انه زايلة حينئذ وقد كان في الاصل الا على معنى مجازا واستعمالا عند النحاة

لا محالة م

لا يدل اصلا كزيد وما له جزؤ
يدل على معنى ليس جزؤ المعنى المقصود
كعبد الله علما وما له جزء م

على الادمي
فالمعنى غير
مقصود في
عبد الله
والدلالة
غير مقصودة
في الحيوان
الناطق م

وقد تعرض ابن مالك وابنه في تعريف الكلمة لادخالها قال ابن مالك وترك التعرض لها جائز والتعرض
اجود بل قال السيد الجرجاني كون جزاي مثل عبدالله كلمتين انسب بقواعد العربية ومقاصدها
حيث اعربا اعرابين مختلفين كما اذا قصد بكل واحد من جزئيه معنى على حدة انتهى واجاب بعضهم
عن اعرابه باعرابين مختلفين بانه رعاية لمعناه الاصلي اللغوي وهو الاضافي ابقا لما كان بقدر
الامكان ثم التعريف الذي ذكره المصنف للكلمة مع وجازته سالم من ما اورد على قولهم الكلمة لفظ
وضع لمعنى مفرد من مخالفة الاولى في استعمال الجنس البعيد مع وجود القريب ومن مخالفة المشهور
في جعل الافراد والتركيب صفتين للمعنى لا للفظ ومن استدراك قيد معنى اذا لوضع انما يكون
للمعنى وغير ذلك من ما عنه جواب لكن التحرز عنه اولى ويشكل على كل من التعريفين انه غير جامع باعتبار
تفسير المفرد بالاخير من التفسيرين لخروج ما لا يحصى من الكلمات التي تدل لمادتها اى حروفها
الاصلية على معنى وما ينضم اليها من الحركات الطارئة او الحركات والحروف المزيدة على الوجه
المخصوص الذي يسمى صورة الكلمة وصيغتها وهيئتها ووزنها ونحو ذلك على معنى اخر كالماضي نحو
ضرب والمجموع المكسر نحو اسد والمصغر كرجيل وساير المشتقات كضارب ومضروب ومضرب
فان الدال على الحدث في الاول وعلى الذات في ثانيه وعلى معنى المشتق في البقية هو المادة
والدال على الزمان والجمع والتصغير والفاعل والمفعول والالة هو الصيغة فليست مفردات
اذ جزء كل منها دال على جزء معناه بل مركبات وقد التزم ذلك بعضهم قال السيد والتزام كون
امثال ضارب مركبات بعيد واجاب الجمهور بان المراد بالاجزاء المعتبرة في التركيب الفاظ مترتبة
في السمع بالتقدم والتاخر بكون كل جزء منها مسموعا اما قبل جميع ما عداه او بعده او قبل بعض
وبعد بعض والصورة مع المادة ليست كذلك بل الجزءان مسموعان معا الا ان اطلاق الجزء
في تعريفي المفرد والمركب مرادا به ما ذكر عناية في التعريف لان الجزء اعم من المرتب وغيره ولا
دلالة للعام على الخاص فيفسد كما قال العضد اذ يجب ان يستعمل في التعريف ما هو ظاهر الدلالة
على المراد ولهذا اخذ بعضهم في التعريف قيد المرتبة في السمع مع انه لا بد من عناية الجزء القريب
ايضا والا لزم كون قام زيد مثلا مفردا لان جزأه وهو القاف لا يدل على جزء معناه وادخل من
هذه الكلمات في الافراد الكلمات المشتملة على بعاضة الة على معان غير معانيها نحو مسلمان
ومسلمون وبصري وفاطمة والافعال المضارعة وشبهها فان الالف تدل على التثنية والواو
على الجمع والياء على النسبة والتاء على التانيث وحروف المضارعة على معنى التكلم والغيبة
والخطاب فجزء كل منها دال على جزء معناه فهي مركبات لا مفردات وقد التزمه كثير من النظار
ارباب المعقول في افعال المضارع وابو القاسم الزمخشري وافقه في الجميع وصرح بان تلك
الابعاض كلمات وان كلا منها مع ما اتصل به كلمتان صارتا من شدة الامتزاج كلمة واحدة
واعرب المركب اعراب الكلمة قيل وهذا هو الاظهر في نحو قائمة لان معنى التاء في جميع المواد واحد مع
تعدد اسم الفاعل كضاربة وقائمة وغيرها والمشهور ان تلك الابعاض ليست بكلمات لعدم استقلالها
وقد صرح به المصنف في المغني في تاء التانيث ولذلك اخذ ابن مالك وابنه في تعريف الكلمة
قيد الاستقلال لاخراجها قال ابن الحاجب في اماليه ان الالف من ضارب والميم من مخرج واحرف
المضارعة ونون الوقاية والالف في سكرى وغضبى ونحو ذلك ليست كلمات مستقلة بل جزء
كلمة

لا للفظ ح

المعقولات

4

كلمة وقد يتخيل كون حروف المضارعة كلمات بعض المتاخرين وهو غلط لعدم الفرق بين هذه
الحروف واشباهها مما ليس بكلمة وبين الحروف التي هي كلمات ان هذه لا تدل على المعنى الذي قصد
بزيادتها له الا بسبب ما انضم اليها معها حين صار كالجزء منه واما الحرف الذي هو كلمة فيفيد
ما ينضم اليه مستقلا في دلالته قبله ويجعل موضوعا لذلك بمجرده وان اشترط في استعماله ذكر
متعلقه كاللام في لزيد فان كلا منهما يفهم معنى مستقلا بخلاف الالف من ضارب والياء من مخرج
انتهى وبالجملة فلا يمتنع عند النحاة كما قال الشيخ سعد الدين دلالة اجزاء الكلمة على شيء في الجملة
الكلمة ولا ندعي ان دلالة الاجزاء كيف ما كانت تقتضي كون اللفظ مركبا تنبيه الحد
مع المحدود ونحو الانسان الحيوان الناطق في معنى التفسير له فكانه قيل الانسان اى الحيوان الناطق
فليس من قبيل المركب التام فيعرضه الاعراب وان كان على صورته لان التحديد تصوير للمحدود فلا حكم
فيه ولهذا لا يطلب بالدليل ولا يتوجه منعه اللهم الا ان يراد الحكم على المحدود بان هذا حد له
بمعنى ان هذا مفهومه لغة او اصطلاحا كما هو المراد في حدود الامور الوضعية نحو الكلمة قول
مفرد فيكون حكما ولذلك يعرب مبتدا وخبرا قوله وهي عطف على الجملة السابقة اى الكلمة
بمعنى مفهومها وهو القول المفرد جنس تحته ثلاثة معان اسم وفعل وحرف قاعدة هي منقسمة
الى هذه الثلاثة والواو في ذلك بمعناها الاصلي وهو مطلق الجمع كما قال في المغني انه الصواب
اذ الانواع مجتمعة في الدخول تحت الجنس ولا يلزم عليه ان تكون الكلمة مجموع الثلاثة حتى
يصدق على المجموع من قولك مثلا زيد انه كلمة لانه اسم وفعل وحرف اذ ليس هذا من تقسيم الكل الى
الاجزاء فلا يصدق الا بمجموعها كالسكنجبين خلا وماء وعسلا بل من تقسيم الكلي الى جزئياته
فيصدق على كل منها كالانسان حيوان وفرس فالواو لمطلق الجمع الافرادي اى الكلمة كل
واحد من هذه الاقسام لا المجموعي فان قيل اذا كانت الكلمة كليا فالكلي كالانسان يطلق على افراده
بالوحدة والاجتماع قيل كون الكلمة لا يصدق على افرادها الا بالوحدة الصرفة ترجع الى الاصطلاح
النحوي فمن ثم جيء فيها بتاء الوحدة في مقام التعريف الذي هو للحقيقة مع قطع النظر عن الوحدة
والكثرة ايذانا من اول الامر بانها لا تصدق على افرادها الا بالوحدة دون الاجتماع وقال ابن مالك ان
الواو في ذلك ونحوه للتقسيم معنى قال وهي فيه اجود من او كقوله كما الناس مجروم عليه وجارم
وللاشعار المقام بدعوى انحصار الكلمة في الاقسام الثلاثة اذ هو بصدد تقسيمها الى اقسامها
المقتضي ان لا يخل ببيان بعضها او يرد الكلام مرسلا بدون ادات الحصر ولكون العمدة في اثبات
الحصر هو الاجماع والاستقراء التام لم يعرج على الاستدلال عليه بالطرق العقلية ومنها
القسمة الدايرة بين النفي والاثبات فتفيد الحصر ولم فيها مسالك لم يلوح المصنف في تعريف
الانواع الثلاثة الى احسنها واشهرها وهو مسلك ابن الحاجب وهو ان الكلمة اما ان تدل ... الاولى
الفعل والثاني الاسم قال ابن الخباز على معنى في نفسها او لا الثاني الحرف والاول اما ان تقترن
باحد الازمنة الثلاثة او لا الاول الفعل والثاني الاسم قال ابن الخباز ولا تختص انحصارها
في لغة العرب لان الدليل عليه عقلي والامور العقلية لا تختلف باختلاف اللغات انتهى ومنهم
من جعل هذه الاقسام للكلام كابن جني وابي الحسن بن عباد في مختصره واحسن ما وجه به انه من قسمة
الكل وهو الكلام الى اجزائه كالسكنجبين خلا وماء وعسلا لا من قسمة الكلي الى جزئياته لعدم صدق

المقسوم على قسمة فالاسم تقدمه النحاة على اخويه لتركب المقصود عندهم وهو الكلام من نوعه ويؤخرون
الفعل لصلاحيته لركنية الاسناد دون الحرف قال في شرح اللمحة كما اجمعوا الا من لا يعتد بخلافه
على انحصارها فيها اجمعوا على ترتيبها هكذا وتلقيبها بهذه الالقاب واول من فعله امير المؤمنين
علي رضي الله عنه واهل المنطق يقدمون الفعل لان قيوده وجودية وبعض قيود الاسم وجميع انتهى ح
قيود الحرف عدمية والوجودي مقدم على العدمي ومن احسن ما عرف به الاسم قول المصنف
كلمة فصرح بالجنس ولم يقل كغيره ما دل اذ التصريح في مقام التعريف اولى من الكناية وليس
قوله تدل على معنى للاحتراز اذ الكلمة لا تكون الا كذلك اذ الوضع داخل في حقيقتها والدلالة
مندرجة فيه ولهذا لم يحتج لذكرها في تعريف الكلمة وانما ذكر هنا وصلة لقوله في نفسها وهو
صفة لمعنى اي تدل على معنى ثابت في نفس تلك الكلمة وليس المراد بثبوته في نفسها قيامه
بلفظها لاستحالة قيام زيد بالزاي والياء والدال بل كونه ليس في لفظ غيرها لانه نقيض ذات ح
قولهم في الحرف ما دل على معنى في غيره اي حاصل في لفظ غيره وليس القصد بهذا القول الا
اخراجه وفي بمعنى اللام اي على مدلول لها لا لغيرها وقيل بمعنى الباء اي تدل على معنى بنفسها
لا بضم ضميمة كما في الحرف ومعنى اللفظ هو ما يقصد به اي يراد فهو مصدر بمعنى المفعول
ودخل في التعريف ما دل على معنى في نفسه فقط كالاعلام وكذا ما دل على معنى في نفسه وفي
غيره كاسماء الشروط والاستفهام وكالافعال فان من الشرطية مثلا تدل على الشخص العاقل
وهو المعنى الذي هي به اسم لانه معنى في نفسها وعلى عقد السببية والمسببية بين الجملتين
بعدها وهو معنى في غيرها ونحو ضرب يدل على معنى في نفسه وهو الحدث والزمان وعلى نسبة
ما ارتفع به وهو معنى في الغير فلا يكون خارجة بالقيد المذكور حتى يلزم فساد الجمع في تعريفي
الاسم والفعل لان كل قيد انما تخرج ما ينافيه لا ما يغايره وقوله غير مقترنة برفع غير صفة
لكلمة او نصبها على الحال من الضمير في تدل اي تدل في حال كونها غير مقترنة او صفة لدلالة
محذوفة اي تدل دلالة غير مقترنة باحد الازمنة الثلاثة وهي الماضي والحال والمستقبل
اي غير مقترنة بالدلالة على احدها والا فكل كلمة فهي مقترنة بزمان نطقها ضرورة وهذا
القيد عدمي مخرج للفعل وانما يتبين معناه بتبيين ملكته وهو الاقتران الاتي في تعريف
الفعل بما يذكر معه لان الاعدام انما تعرف بملكاتها فما خرج بقيد الاقتران ثمه داخل هنا
وستعرف ان شاء الله تعالى ان المراد بالدلالة حيث اطلقت في كلامهم الوضعية وهي كون اللفظ
بحيث يلزم من العلم به العلم بمعناه عند العالم بوضعه له اذ غيرها ليس معتبرا في هذا الفن
الباحث عن احوال الموضوعات العربية ومن خصايصه عبر بهذا اللفظ لتداوله بين الادبا
كما في المفصل وغيره على خواصه المتداول بين ارباب المعقول الباحثين عن الحدود الخاصة
والخصايص جمع خصيصة تانيث الخصيص بمعنى الخاص ثم جعلت اسما لما يختص بالشيء ويلازمه
فيكون دليلا عليه وامارة على وجوده فيجب اطرادها اي حيث وجدت وجد ولا يجب انعكاسها اي
حيث وجد وجدت بل قد تكون منعكسة اذا كانت خاصة شاملة كالاسناد للاسم كما سيجيء
وقد لا يكون كال والتنوين بخلاف الحد فانه يجب اطراده اي كلما وجد وجد المحدود وانعكاسه
اي كلما وجد المحدود وجد ومن من التبعيضية على عدم انحصار خواص الاسم فيما ذكر وقد انهاها

بعضهم

٥

بعضهم الى الخمسين ولا حاجة الى استقصائها مع ذكر الحد الجامع المانع فاقتصر على الاشهر منها
وهي لفظية ومعنوية فمن الاولى ال وهكذا كان يعبر عنها الخليل قال في المغني وهو اقيس
من قولهم الالف واللام لان اللفظ اذا كان على حرفين نطق به كما يقال قد وهل وكان سيبويه
يعبر عنها بالعبارتين فكانه باعتبار الاعتداد بهمزتها في الوضع وعدمه كما قاله المرادي وهذا
بناء على انها ثنائية الوضع اما على القول بانها احادية الوضع وهي اللام وحدها كما عليه المتاخرون
على ما سياتي فتعبير صاحب التسهيل بالتعريف لشموله مع ذلك تعريف الاضافة كعبد الله والعلمية
كزيد والاضمار والاشارة وقوله غير الموصولة برفع غير على الصفة فيها بذلك هنا كالاوضح
بناء على ان التي تختص بالاسم هي المعرفة كالرجل وكذا الزايدة كالتي في النضر ونحوه ولم يرد في غيرهم
فكلامه شامل لها الا الموصولة كالضارب لجواز دخولها على المضارع في السعة كما ذهب اليه ابن مالك
لكن مختار المصنف كالاكثرين خلافه كما سياتي في قوله ولا يقاس على ما انت بالحكم الترضي حكومته
قالوا وهو من الضرورات المستقبحة فلا يرد على طرد العلامة بالنسبة الى من اطلق اختصاص ال
بالاسم حتى يحترز عنه بالقيد المذكور كما قال في شرح اللمحة الا انه دفع به ما عسى ان يقال فان ابن
مالك استند في ذلك الى السماع شايعا عن العرب فلا باس بالاحتراز عنه بتقدير ثبوته وان كان
يستبيل من تركه كما صنع في القطر والشذور وغيرهما فان قلت فهلا قيد بغير الاستفهامية ايضا
لانه نقل في المغني حكاية ال فعلت بمعنى هل فعلت قلت لكنه صرح بان ذلك [illegible] ان ثبت
فمن ابدال الخفيف ثقيلا كما في الال عند سيبويه وانما اختص التعريف بطريقه المذكور وكذا التنكير
والندا والتثنية والجمع والتصغير والتذكير والتانيث والوصف وكون الشيء مسندا اليه ونحوها
بالاسم لان هذه الامور انما تكون لما يدل على الذات مطابقة والفعل لا يدل عليها الا ضمنا والحرف
مدلوله في غيره تنبيه همزة ال في كلامه قطعية لانها نقلت الى الاسمية واخبر عنها
على لفظها فهمزتها قطعية كهمزات الاسما غير المستثناة ومن خصايصه اللفظية التنوين
مصدر نونت الكلمة اذا الحقتها نونا ثم غلب على نون مخصوصة وهي كما قال في المغني نون زايدة
ساكنة تلحق الاخر لغير توكيد فخرج نون حسن لانها اصل ونون نحو ضيفن للطفيلي لتحركها ونون نحو ح
نحو انكسر لانها غير آخر ونون نحو لنسفعا وليكونا لانهما للتوكيد ودخل في ذلك ما يختص
بالاسم من ذلك وهو الاربعة الاتية وما لا يختص وهو الترنم والغالي فلذلك اخرجها
بقوله في غير القافية والمراد في غير حرف الروي كما عبر به في التسهيل وبه فسر الكوفيون
القافية والاصح من اقوال سبعة مذكورة في علمها انها عبارة عن الساكنين اللذين في اخر
البيت مع ما بينهما من المتحرك حرفا كان او اكثر ومع الحركة التي قبل الساكن الاول من اخر البيت
الى اقرب ساكن اليه مع الحركة التي قبله كمنزل في قول امرئ القيس قفا نبك من ذكرى
حبيب ومنزل والروي هو الحرف الذي تعزى اليه القصيدة كلامية امرئ القيس مثلا وقد
يقع في اخر العروض الذي هو اخر جزء من النصف الاول من البيت ليوافق الضرب الذي هو
اخر جزء من البيت فيسمى ذلك العروض مصرعا فالروي فيهما او في الاخر فقط ان كان مطلقا
اي متحركا فالتنوين اللاحق له بدلا عن حرف الاطلاق وهو الواو والالف والياء يسمى
تنوين الترنم اما مجازا من باب الحذف اي تنوين ذي الترنم او من باب التضاد فانه

كما سياتي فلا يعبر عنها الا باللام كما صنع ابن الحاجب وغيره وتعبير الزمخشري بحرف التعريف اولى لشموله الاداة بجميع المذاهب فيها وامر الطائية واحسن منه ح

في الحقيقة لقطع الترنم الحاصل من حرف الاطلاق لقبوله للترنم اي مدّ الصوت بحركة تجانس حرف الروي فيوتى بالتنوين بدلا منها لتركه كما قال سيبويه والمحققون قال ابن عقيل وقريب منه قولهم داود القياسي وفي الخبر القدرية مجوس هذه الامة قال المصنف في حاشية التسهيل اما داود القياسي فلا نعلمه قالوه واما القدرية فقد اثبتوا القدرة لانفسهم فما ذكره ليس بشيء انتهى واما حقيقة لحصول الترنم اي التغني بالنون لانها حرف اغن والترنم غنة في الخيشوم كما زعم ابن يعيش وشارح اللباب الا انه يقتضي تسمية كل تنوين بل كل نون ترنما كذا قيل وفيه نظر وهذا التنوين يدخل في الاسم والفعل وقد اجتمعا في قوله • اقلي اللوم عاذل والعتابن • وقولي ان اصبت لقد اصابن • وفي الحرف كقوله ازف الترحل غير ان ركابنا • لما تزل برحالنا وكان قدن • وان كان حرف الروي مقيدا اي ساكنا سمي التنوين اللاحق له غاليا لغلوه وتجاوزه حد الوزن ويدخل في الاسم كقوله وقاتم الاعماق خاوي المخترقن • وفي الفعل كقول امرئ القيس ويعدو على المرء ما يأتمرن وفي الحرف كقوله قالت بنات العم يا سلمى وانن • كان فقيرا معدما فقالت وانن وهذا التنوين اثبته الاخفش واهل العروض وانكره الزجاج والسيرافي ونسبا راويه للوهم وقال ابن عصفور ظاهر كلام سيبويه في المسمى تنوين الترنم انه نون عوضت من المدة وليست بتنوين وذهب ابن مالك في التحفة وتبعه المصنف في الاوضح الى ان تسمية نوني القافية تنوينا مجاز والاصل انهما نونان زيدتا في الوقف كما زيدت نون ضيفن في الوصل والوقف وليستا من انواع التنوين لثبوتهما مع ال وفي الفعل والحرف والخط والوقف وحذفهما في الوصل فلا يردان على من اطلق اختصاص التنوين بالاسم لا جرم ان ابن مالك لم يحترز عنهما في الالفية وان المصنف عرف التنوين في الاوضح بما اثبتناه فقال هو نون ساكنة تلحق الاخر لفظا لا خطا لغير توكيد وفيه استدراك كما قال الغربيه في حاشيته قلت والاخصر ان يقال نون لا تكتب ولا توكد فيخرج بالاول نون حسن والكسر وضيفن والترنم والغالي وبالثاني نونا التوكيد الخفيفة والثقيلة وينطبق التعريف على الاقسام المختصة فقط وبما سياتي عن المصنف في تنوين هو لا يعلم ان ما سلكه هنا كالتسهيل والمغني من دخولها في التنوين هو الاولى ثم اشار الى تقسيم التنوين الى الاقسام الاربعة المختصة والى تعريفها بالامثلة على عادة الادبا في تعريف الامور الكلية بالامثلة الجزئية كقولك نحو الاسم كزيد والفعل كضرب تسهيلا على المبتدي فان الشيء اذا برز في صورة المثال اغنى عن السؤال وهو بالقوة تعريف بالعرضيات كما قال بعضهم لان وجه المشابهة يكون امرا عارضا فيكون رسما فالاول تنوين التمكين ويسمى تنوين الامكنية وتنوين الصرف وهو اللاحق للاسم المعرب المنصرف وجمع المونث السالم كزيد ورجال اعلاما بقايه على اصله في الاعراب وانه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع الصرف ولهذا اختص بالاسم اذ لا اصالة لغيره في ذلك فيدل على بقائها والثاني تنوين التنكير وهو اللاحق لبعض الاسماء المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها ويقع في باب العلم المختوم بويه كسيبويه قياسا وفي اسم الفعل سماعا نحو ايه وصه بالتنوين اذا اردت استزادة المخاطب من حديث ما وسكوتا ما فان اردت معينا فيهما حذفت التنوين فكانا معرفتين من قبيل المعرف بلام

العهد

العهد اي اسكت السكوت وحدث الحديث المعهودين وهذا انما ياتي على القول بان مدلول اسم الفعل المصدر اما على القول بان مدلوله الفعل فلا لان جميع الافعال نكرات كذا قيل وفيه شيء واختص هذا التنوين بالاسم لان التنكير والتعريف لا يكونان الا فيه كما مر وليس منه كما قال المصنف تنوين نحو رجل كما يتوهم اذ لو سميت به شخصا لبقي ذلك الاسم بعينه ولا تنوين نحو رب احمد وابراهيم لانهما منصرفان بل التنوين فيهما للتمكين قال الرضي ولا منع من ان يكون تنوين واحد للتمكين والتنكير فرب حرف يفيد فايدتين كالف مسلمان وواو مسلمون فهو في رجل يفيد التنكير ايضا فاذا سمي به تمحض للتمكين والثالث تنوين المقابلة وهو اللاحق لجمع المونث السالم نحو مسلمات على الاعرف من اقوالهم اذ ليس للتمكين ولا للتنكير والا لم يثبت فيه بعد التسمية كما في نحو اذرعات وعرفات اذ الاول لا يجامع العلتين والثاني لا يكون في الاعلام ولا للعوض من المضاف اليه اذ لا اضافة ولا من الفتحة نصبا كما قيل والا لم يوجد في الرفع والجر مع ان الفتحة قد عوض عنها الكسرة فلم يبق الا ان يقال انه في مقابلة نون جمع المذكر لا نه معنى مناسب لا يكون الا في الاسم اذ ليس للفعل ولا للحرف جمع فيتصور فيهما تنوين المقابلة فاختص التنوين الدال عليه بالاسم والرابع تنوين العوض عن المضاف اليه ولهذا اختص بالاسم لان المضاف لا يكون الا اسما وهو اما عوض عن جملة كاللاحق لاذ نحو يومئذ يفرح المؤمنون اي يوم اذ يغلب الروم فحذفت الجملة وجيء بالتنوين عوضا عنها وكسرت الذال لالتقاء الساكنين وهذه الاضافة في يومئذ من اضافة الاعم الى الاخص كشجر اراك من قبيل اضافة احد المترادفين الى الاخر كما زعم ابن مالك او عن مفرد وهو تنوين كل وبعض اذا قطعا عن الاضافة نحو وكلا ضربنا له الامثال فضلنا بعضهم على بعض وقال الاخفش في الاول انه تنوين تمكين ذاهبا الى ان اذ في ذلك معربة لزوال افتقارها الى الجملة وان كسرتها اعراب لان اليوم مضاف اليها وقال بعضهم في الثاني كذلك لان التنوين فيه يرجع لزوال الاضافة التي كانت تعارضه وقد يكون التنوين عوضا عن حرف اصلي كما في نحو جوار وغواش فانه عوض عن اليا عند الجمهور خلافا لمن يقول انه للصرف كما سياتي بسطه وعن حرف زايد كجندل عوضا عن الالف في جنادل قاله ابن مالك قال في المغني والذي يظهر انه للصرف ولهذا ابحر بالكسرة تكملة يزيد على اقسام التنوين الستة المذكورة سابع وهو التنوين الشاذ كقول بعضهم هولاء قومك حكاه ابو زيد وفايدته مجرد تكثير اللفظ كما في الف قبعثرى وقال ابن مالك انه كالنون الزايدة في ضيفن وليس بتنوين وتعقبه في المغني بان الذي حكاه سماه تنوينا وهذا دليل منه على انه سمعه في الوصل دون الوقف انتهى وبمثل ما ذكر يتعقب قولهما السابق في القافية وقد ذكر الدماميني ان الزمخشري حكاه في الوصل وثامن وهو تنوين الحكاية ان تسمي رجلا بعاقلة لبيبة فانك تحكي اللفظ المسمى به قاله ابن الخباز قال في المغني وهو اعتراض عنه بانه تنوين الصرف الذي كان قبل التسمية حكي بعدها وتاسع وهو تنوين الضرورة اللاحق لما لا ينصرف وللمنادى المضموم كقوله ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة • وقوله سلام الله يا مطر عليها وبعضهم يجعلها قسمين فيكون الاقسام عشرة وقال به في المغني في الثاني دون الاول قال لانه فيه للتمكين لان الضرورة اباحت الصرف بخلاف الثاني فانه مبني على الضم ومن خصايصه المعنوية الاسناد اليه اي تعليق شيء به بحيث يصح السكوت عليه وهذا ما اراد في الاوضح بقوله ان تنسب اليه ما تتم به الفايدة

فليس المراد بالنسبة مجرد التعليق الذي يحصل في غلام زيد مثلا فالاسناد في كلامه بمعناه الاصطلاحي
وهو تعليق شيء باخر على الوجه المذكور سوا كان انشائيا او خبريا موجبا او منفيا فالشيء هو المسند
وليس مختصا بالاسم بل قد يكون فعلا كقام زيد او اسما كزيد اخوك او جملة كانا قمت والاخر هو
المسند اليه ولا يكون الا اسما سوا اريد معناه او لفظه كما ستعرفه فلهذا قيد الاسناد بقوله اليه
ويجوز ان يجعل الاسناد في كلامه بمعناه اللغوي وهو الالصاق والاضافة من قولهم اسندت
ظهري الى الحايط اي الصقته واضفته اليه ليكون شاملا مع ذلك وصف الاسم والاضافة اليه
بنا على ان كون الشيء موصوفا ومضافا اليه من خواص الاسم واما الاضافة الى الجملة في نحو يوم
تسير الجبال الغلنا ويلها بالمصدر وقد وقع الاحتراز عنها كالمسند اليها بالقيد الاتي فيكون اشمل
من قول التسهيل وصلاحيته بلا تاويل للاخبار عنه او اضافة اليه او الظرف في قوله بغير تاويل حال
من الضمير في اليه فقيد به العلامة المذكورة ليلا ينتقض طردها بغير الاسم من ما يسند اليه مول
بالمصدر كالفعل مع ان ظاهر نحو وان تصوموا خير لكم اي وصيامكم ومقدرة نحو تسمع بالمعيدي خير من
ان تراه اي ان تسمع اي سماعك بدليل ثبوتها في رواية اخرى وكالجملة الواقعة مبتدا كقوله تعالى
سوا عليهم انذرتهم عند من اعرب سوا خبرا وانذرتهم مبتدا وتسمع بالمعيدي اذا لم يقدر ان فالجملة
في ذلك بمعنى المصدر وهو الانذار والسماع بدون اعتبار حرف سابك ملفوظا او محذوف بل الفعل وحده
قايم مقام المصدر كما في الجملة بعد الظرف في نحو يوم تسير الجبال الذكر ذلك في المغني مستدركا على
حصرهم الجمل التي لها محل في سبع قال والحق انها تسع والذي اهملوه الجملة المستثناة نحو لست
عليهم بمصيطر الا من تولى وكفر وسياق الكلام عليه في الاستثنا والجملة المسند اليها فذكر ومنه
عند ابن مالك كما نقل الماكي في حاشية الاوضح قوله تعالى ومن اياته يريكم البرق اي اراءتكم بدليل
ما قبله وما بعده وكما ذكر المصنف في النوع السادس من الجملة السادسة من الباب الخامس في
المغني ما شرطه الافراد او الجملة من الابواب قال فمن الاول الفاعل ونايبه على الصحيح ولم يذكر المبتدا
فدل على انه عنده قد يكون جملة بتاويل الاسم كما ذكر وبه يشعر كلامه في الاوضح وحكى كغيره في وقوع الجملة
فاعلا ونايبا اقوالا المنع مطلقا وبه جزم في الشذور والجواز مطلقا تمسكا بقوله فارا عني
الابشير شرطه وبحديث لها ثنيا تفتق بكبراء والتفصيل بين ان يكون الفعل قلبيا ووجد معلقا
عن العمل نحو ظهر لي اقام زيد فيجوز والا فلا واختار في المغني لكن على وجه سياتي ذكره في الفاعل مع
زوايد بهذا وهو مذهب جمهور البصريين كما في الارتشاف انه لا يؤول بالاسم الاحرف مصدري مع ما دخل
عليه وقضيته المنع في ذلك كله وهو ما نقله في المغني عن الاكثرين قال وتاولوا ما ورد مما يوهم خلافه
وقالوا في تسمع بالمعيدي خبر ع قوله فارا عني الابشير شرطه انه على اضمار ان اي والجملة تصير بها مفردا
لان المصدر معها كالملفوظ ولهذا اخطا ابن عطية حيث قال في قوله تعالى قال فالحق والحق اقول لاملان
ان التقدير ان املان لان جواب القسم لا يكون مفردا والاسناد الى الجملة في نحو قوله تعالى واذا قيل لهم
لا تفسدوا واذا قيل ان وعد الله حق وقوله عليه السلام لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة وقولهم
زعموا مطية الكذب حيث وقعت نايبا في الايتين ومبتدا في الخبرين فلان المراد بها في ذلك لفظها
اي واذا قيل لهم هذا اللفظ وكذا التقييد بالاسناد اليها اسناد للاسم صريحا لصيرورتها علما على هذا اللفظ
وهل هو علم جنس او شخص قولان نقلهما في تقريب المص في حاشيته وكذا كل ما اسند الى لفظه دون معناه من فعل

فانه يكون نيز ام لكنه في تاويله

لا محالة

بح

او حرف فانه اسم كقولك ضرب فعل ماض وفي حرف جر علم كما قال الرضي لانه موضوع لشيء بعينه غير
متناول لغيره منقول عن مدلول هو المعنى الى مدلول اخر هو اللفظ المحكوم على موضعه بالابتدا واما قول
ابن مالك ان الذي يختص بالاسم هو الاسناد المعنوي دون اللفظي فانه صالح للاسم كزيد معرب وللفعل
كضرب فعل ماض وللحرف كفي حرف جر وللجملة كلا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة فلهذا قيد
الاسناد في التسهيل بالمعنى حيث قال فالاسم كلمة يسند ما لمعناها الى نفسها او نظيرها قال المص في المغني
لا تحقيق فيه وضرب في قولنا ضرب فعل ماض اسم ولهذا اخبرت عنه وفتحت على الحكاية بدليل ان الفعل
يدل على الحدث والزمان ولا يخلو عن الفاعل حالة التركيب وهذا الايصح ان يكون له فاعل ويوضحه انك تقول
في زيد من ضرب زيد زيد مرفوع بضرب فتدخل عليه الجار الذي لا يدخل الا على الاسم وقال لي بعضهم لا دليل
في ذلك لان المعنى كلمة ضرب فقلت وكيف وقع ضرب مضافا اليه مع انه ليس باسم في زعمك فان قلت
فاذا كان اسما فكيف اخبرت عنه بانه فعل قلت نظير الاخبار في قولك زيد قايم الا ترى انك اخبرت
عن زيد باعتبار مسماه لا باعتبار لفظه وكذلك اخبرت عن ضرب باعتبار مسماه الذي يدل على الحدث
والزمان فهذا فهو انه لفظ مسماه لفظ كاسما السور وحروف المعجم فقيل له فكيف اشتبه على ابن
مالك الامر في الاسم وا لفعل والحرف فقلت وكيف يتوهم ابن مالك ان جميع النحويين غلطوا في
قولهم الفعل لا يخبر عنه والحرف لا يخبر به ولا عنه وممن قلد ابن مالك في هذا الوهم ابو حيان انتهى
والتحقيق كما قال الرابيه في معنى قولهم الفعل لا يخبر عنه اي لا يخبر عن معناه معبرا عنه بمجرد لفظه
وقولهم الحرف لا يخبر عنه ولا به اي لا يخبر عن معناه ولا به معبرا عنه بمجرد لفظه وبيانه ان الاخبار
عن الفعل اما عن لفظه وهو جايز كضرب فعل ماض او عن معناه ولا يخلو اما ان يعبر عنه بلفظه اي
بلفظ وضع بازايه او بغير لفظه ولا امتناع في الثاني كقولك معنى الفعل مقرون بالزمان
والاول اما ان يكون بلفظه مع ضميمة وهو جايز ايضا كقولك معنى ضرب لا يخبر عنه او بمجرد لفظه
كضرب حال التركيب مع الفاعل كضرب زيد فهو ممتنع بالاتفاق وهذه الاربعة تجري في كلا
طرفي الاخبار عن الحرف وبه فيمتنعان في معناه اذا عبر عنه بمجرد لفظه كزيد قد ثم فالحاصل ان الاخبار
اما عن المعنى معبرا عنه بلفظه وحده او مع غيره او معبرا عنه بلفظ اخر فالذي يختص بالاسم هو
الاول واما الاخيران فمشترك بينه وبين اخويه واما عن اللفظ وهو صالح في الكلمات كلها سوا
ذكرت الفاظها وحدها او مع غيرها او عبر عنها بالفاظ اخر وهذا لا يقدح في اختصاص الاخبار عن
الشيء بكون المخبر عنه اسما لان حال الاخبار عنها اسما لصدق حد الاسم عليها ووجود علاماته دون غيره
فيها وقد صرح ابن مالك نفسه باسمية ما اخبر عن لفظه في الكافية فقال وان نسبت لاداة حكما
فابن او اعرب واجعلنها اسما وقد اعتذر المرادي له عن ما قيد به في التسهيل كما مر بما يوقف عليه في
شرح الالفية ويؤخذ من قولهم مدلول اللفظ اما ان يكون معنى كزيد قايم او لفظا كاسما السور
وحروف الهجاء ونحو ضرب فعل ماض ان الاسناد ليس الا للمعنى مطلقا فان المعنى مفعل بمعنى المصدر
من عناه اذا قصده فاذا وضع لفظ للفظ اخر كان اللفظ الاخر محلا للقصد لانه قصد باللفظ
الاول غاية ما في الباب ان يكون الشيء لفظا في نفسه ومعنى للفظ اخر ولا محذور فيه فكل من الاسناد
في نحو زيد قايم وزيد ثلاثي اسناد للمعنى لكنه في الاول للمعنى الاصلي الذي ليس بلفظ وفي الثاني للمعنى
الطاري الذي هو لفظ وانما سمي لفظيا لكون المعنى ملفوظا بخلاف الاول ولهذا اخص بالمعنوي ثم ان

ويجوزان في غير ذلك اما الاسم فيخبر عن معناه وبه معبرا عنه بمجرد لفظه م

بدم

اللفظ صالح في جميع الاسما كما مر بخلاف المعنوي فان اسما الافعال كصه والاسما الملازمة للندا كيا مكرمان او للنصب على الظرفية كاذا او على المصدرية كسبحان لا تقبل الاسناد المعنوي بانفسها بل بنظايرها في المعنى او النوع كالسكوت والكريم والوقت والتنزيه فالمسند الى السكوت ونحوه من ماذكر كالمسند الى صه ونحوها مما ذكر لتوافقهما معنى ونوعا بخلاف المصدر والصفة بالنسبة الى الفعل فانهما وان وافقاه في المعنى فقد خالفاه في النوع وهذا مراد صاحب التسهيل بقوله الاسم كلمة يسند ما لمعناها الى نفسها او نظيرها قال في شرحه وهذا سبيل محاولة الاسناد المعنوي فيما تعذر فيه من الاسما بنفسه وفيه بحث وايضا يظهران بهذه الخاصة اعم علامات الاسم والزمها له وينعكس عليه لانها ان تعذرت بحسب المعنى لم تتعذر بحسب اللفظ فيكون خاصة شاملة قلت في ذلك بحثا ثم رايت العلامة الهندي اشار اليه في شرح الشمسية وبهذه العلامة استدل على اسمية كثير من الكلم مما لا يقبل غيرها من العلامات كالضمير المستتر في قم اي انت وما في قوله تعالى قل ما عند الله خير من اللهو ما عندكم ينفد انما صنعوا كيد ساحر فاسناد الفعل الى الضمير في المثال الاخير وينفد وكيد الى ما في الايات الثلاث دليل اسميتها ومن خصايص الاسم عود الضمير اليه وبه استدل على اسمية مهما في قوله تعالى مهما تاتنا به من اية وما التعجبية في نحو ما احسن زيدا وال الموصولة في نحو جا الضارب ومن زعم حرفيتها لقدر مرجع الضمير موصوفا محذوفا كما سياتي وابدال الاسم الصريح منه نحو كيف انت اصحيح ام سقيم والاخبار مع مباشرة الفعل نحو لتنال اذا جا زيد فاذا اسم لا تتفا الحرفية بالاخبار والفعلية بمباشرة الفعل وسياتي من المهم تقسيم الاسم الى معرفة ونكرة والى معرب ومبني والفعل لغة الحدث وهو واصطلاحا كلمة تدل على معنى في نفسها والكلام في شرح هذا كما في الاسم وبقوله في نفسها تخرج الحرف وقوله مقترن اي باحد الازمنة الثلاثة تحذف من هنا كما في الام المعتمدة على طريقة الاكتفا اعتمادا على التقييد به في تعريف الاسم وليس المقصود بهذا القيد الا اخراجه جملة فهو ما لا يدل على زمان اصلا كزيد وعمرو او يدل عليه نفسه كالزمان والماضي والمستقبل او يدل على معنى وزمان ليس من احد الازمنة الثلاثة كالصبوح والغبوق ولهذا يحتاج الى التحديد بصيغة الارادة لاحدها كاصطبح ويصطبح او يكون من احدها لكن لم يدل عليه بالوضع كالمصادر فان الحدث وان وجب وقوعه في احد الازمنة معينا في نفس الامر كالضرب والقتل فعند السامع ايضا في نحو خلق السموات وقيام الساعة الا انه لم يدل عليه بالوضع وكاسما الفاعلين والمفعولين فان دلالتها على الحال او الاستقبال بعارض عملها المشروط بذلك وكاسما الافعال فان دلالتها على الزمان المعين ليس بوضعها الاصلي كما سياتي فكلها تخرج عن تعريف الفعل ويدخل فيه المضارع فانه مقترن باحد الازمنة الثلاثة وضعا والتباسه على السامع بنا على اشتراكه بين الحال والاستقبال لا يخل بوضعه لاحدهما معينا او يقال لما اقترن بزمانين يصدق عليه انه اقترن باحدهما فقط والمراد الاقتران به لا بقيد فقط فلا يخرج المضارع وتدخل افعال الانشا سوا كان لا انشا لازما كنعم وبئس او عارضا كصيغ العقود والفسوخ نحو بعت واشتريت فانها وان عريت عن الزمان بعروض الانشا لها لكنها دالة عليه في اصل وضعها ويدخل قولنا خلق الله الزمان فان الحدث وان لم يقترن بزمان محقق لئلا يتسلسل الا ان الزمان اعم من ان يكون محققا او مقدرا فالقايل بذلك اخبر عن خلق الله الزمان المحقق في الزمان المقدر كذا قال شارح اللباب فكل ما خرج عن تعريف الفعل مما ذكر داخل في تعريف الاسم وبالعكس

فالمراد

اشار اليه في شرح الارشاد

باحد الازمنة لوجود الواحد المتنى؟ يصدق عليه انه اقترن

طها

فالمراد بالزمان المدلول عليه في الفعل ان يكون ظرفا للمعنى الذي هو الحدث وبالاقتران ان يكون الفعل دالا على الظرف والمظروف معا بالوضع ليخرج عن ذلك ما يجب اخراجه ويدخل ما يجب ادخاله ولا يخفى ان اطلاق الاقتران في تعريف الفعل وجودا وفي تعريف الاسم عدما مرادا به ذلك عناية في تعريفهما اذ هو لا يشعر بما ذكر بل قال شارح اللباب ان الزمان خارج عن الدلالة في تعريف الفعل بما ذكر ولا ينفع جعل المقترن صفة للمعنى كما في عبارة ابن الحاجب والزمان متعلق به لانك تقول اعجبني ضرب مقترن بزمان الحال فثبت الاعجاب باعتبار الحدث لا باعتبار الزمان انتهى وكان المصنف رام التخلص عن ذلك بتانيث مقترن كما في الام الموجودة عندنا وهي مكتوبة بخط العلامة برهان الدين ابراهيم بن محمد الاسيوطي وذكر انها مكتوبة على اصل المصنف التي هي بخطه لكنها غير مقابلة بها ليكون صفة للكلمة او حالا من ضميرها المستتر في تدل وهو تسديد ايضا اذ كل كلمة فهي مقترنة بزمان نطقها ضرورة فلا يكون التعريف مانعا اللهم الا ان يكون صفة لدلالة محذوفة على معنى دلالة مقترنة بالدلالة على زمان ذلك المعنى وهو تعسف خارج عن نمط التعريفات ولو قيل الفعل كلمة تدل بصيغتها على زمان لاغنى عن التقييد بالاقتران والتعيين في الزمان اذ لا يوجد في غير الفعل دلالة بالصيغة على الزمان مطلقا فاعلمه ومن خصايصه ما هو مشترك بين اقسامه الثلاثة الماضي والامر والمضارع بالنسبة الى فاعلها فهي خاصة شاملة وما هو مختص باحد بها وقد عمد الى تفصيله المستلزم بيان ما سبق الكلام له من تقسيم الفعل الى اقسامه المذكورة وتمييز بعضها عن بعض المترتب على ذلك معرفة المعرب منها والمبني والمبهم زمانه والمختص وسلم من التكرار الواقع في كلام غيره من ذكر خصايص الثلاثة مع الفعل جملة ثم اعادتها مع اقسامه مفصلة فمن خصايص الماضي تا الفاعل اي دخولها عليه كذهبت مضمومة للمتكلم مفتوحة للمخاطب مكسورة للمخاطبة قال ابن مالك وهي علامة قاطعة لا يشارك الفعل فيها غيره وتختص بالماضي ولو كان مستقبل المعنى كان قمت قمت ومن خصايصه تا التانيث اي دخولها عليه وهي حرف وضع علامة للتانيث وزعم الشلوبين انها اسم قال في المغني وهو خرق لاجماعهم ولهذا الجامع الضمير نحو قامتا واحترز بقوله الساكنة اي في الحال كضربت او في الاصل كضربت الشاعن المتحركة فان حركتها ان كانت اعرابا فتختص بالاسم كقايمة او بنا فيكون فيه كلاقوة الا بالله وفي الحرف كلات وقد ذكر في المغني ان التا الساكنة قد توصل بثم ورب والاكثر تحريكها بالفتح فكانه لم يحترز عن ذلك كغيره لقلة الاسكان ولا يلحق من الفعل الا الماضي متصرفا كان كذهبت هند او غيره كنعم وبئس وعسى وليس الا افعل التعجب وافعال الاستثنا ولذلك قيد بعضهم دخولها بما لم يلزم تذكير فاعله ولا حاجة اليه اذ لا محل لها في المستثنيات لالتزام تذكيرها ولان العلامة لا تشترط انعكاسها بل الشرط اطرادها فلذلك تثبت فعلية نعم والتا المذكورة معها الدخول تا التانيث عليها وتا الفاعل ايضا من الاخيرين قال ابن مالك وانفردت تا التانيث بلحاق نعم وبئس كما انفردت تا الفاعل بلحاق تبارك ومن ذهب الى اسمية نعم وبئس كالفرا ومتبعيه والى حرفية عسى كثعلب وابن السراج وليس كابي علي وابن شقير فكلتا التاين عنده ليستا من خصايص الفعل ومن خصايص الامر يعني الصيغة الاتي تعريفها الدلالة على الامر بمعنى الطلب المخصوص لا مطلقا مع قبول الصادرين يا المخاطبة وهي اسم عند الجمهور حرف عند المازني والاخفش وتختص بالفعل غير الماضي امرا كاذهبي او مضارعا كتذهبين بخلاف يا المتكلم فانها

غيره

ذلك

حرك والعلم

هي

بل

تتصل بالكلم الثلاث قال تعالى انتهى هدا لى ربي ونون التوكيد خفيفة او ثقيلة وتختص بالفعل
فاما دخولها على اسم الفاعل في قوله اقائلن احضروا الشهود فضرورة وتدخل على الامر مطلقا
ولو كان دعا نحو قوله فانزلن سكينة علينا الا افعل به فى التعجب وتبذلها خفيا بهم في قوله ومستبدل
من بعد غضبي صريمة فاحر به بطول فقر واحر به وعلى الماضي شذوذا ومنه الحديث فاما
ادركن احد منكم الدجال وسهله استقبال معناه وعلى المضارع ان كان مستقبلا وجوبا ان
كان جواب قسم نحو قوله تعالى لاكيدن اصنامكم وقريبا من الوجوب بعد الشرط المؤكد بما الزايدة
نحو واما تخافن وجوازا كثيرا بعد الطلب نحو ولا تحسبن وقليلا في غيره قال وبجوز في
الضرورة نحو انت تفعلن وان كان حالا لم يؤكد بهما فلا تقول والله ليقوم زيد الان واحكام
هذه النون مفرقة في هذا الكتاب وسيأتي حكمها في الامثلة الخمسة وحكم الوقف عليها في
بابه فكل من يا المخاطبة ونون التوكيد لا تختصان بالامر وان اختصا بمطلق الفعل بل خاصة
الامر مركبة من الدلالة على الطلب وقبول اليا او النون على سبيل منع الخلو عنهما سوا قبلهما من
كاذهب او احدهما فقط كهات وتعال فالثلاثة تدل على الطلب فالاول يقبل كلا من اليا
والنون كاذهبي واذهبن والاخران يقبلان اليا دون النون كهاتي وتعالي فلذلك ثبتت
فعليتهما خلافا للزمخشري في دعوى انهما اسما فعل بمعنى احضر فان دلت الكلمة على الامر ولم يقبل
واحدا منهما فهي اما اسم فعل كصه وحيهل او مصدر كصبرا بني عبد الدار وان قبلت احدهما ولم
تدل على الامر فهي المضارع كتذهبين وتعبيره هنا بالامر اولى من تعبيره في القطر والشذور بالطلب
لانه لشموله النهي يرد عليه لا تذهب فانه يدل على الطلب ويقبل يا المخاطبة فيحتاج لتقييد الطلب بغاية نحوه
ونحوه او يتكلف عناية ذلك ومن خصايص المضارع لم اي دخولها عليه وكذا اخواتها او حرف
تنفيس اي توسيع كالسين وسوف لانه يقلب المضارع عن الزمن الضيق الى الزمن الواسع وهو
المستقبل يقال نفسته اي وسعته وكان الانسب بنظيره مما تقدم عطفه بالواو فكانه نبه
باداة الانفصال على ان ماصلح في المعنى لدخول احدهما لم يصلح فيه لدخول الاخر لان مدخول لم منفي ماضي
معنى ومدخول السين مثبت ومستقبل معنى اي ومن خصايص الفعل المضارع دخول لم او حرف
التنفيس كيذهب فانك تقول لم يذهب وسيذهب ومن افعال المضارع كما قال ابن مالك ما لا
يدخله تنفيس هاتها واهلم فانهما مضارعان لافتتاحهما بالهمزة ولا يقعان في كلام غالبا الا بعد
لا اولم كقول من قيل له هاتها وهلم لا اهاتها ولا اهلم وقولك لم اهلم ولهذا كان العمدة في تمييز المضارع
كما قال المصنف دخول لم فلذلك اقتصر عليها واقتصر في القطر والشذور كغيرهم عليها ونظم الخواص تمييز
الافعال عن اسمايها فكل كلمة دلت على حدث ماض ولم يقبل التا كهيهات او دلت على الامر ولم يقبل
يا المخاطبة او نون التوكيد كصه او على الاستقبال او الحال ولم يقبل لم كاوه فهي اسم فعل ان لم
يكن في الثاني مصدرا كما تقدم لعدم صلاحية الكلمة لعلامة الفعل مع صحة اسنادها المستلزم
لانتفا الحرفية المعينة للاسمية وبعد ان فرغ من تميمات الاقسام الثلاثة نص عليها باسمايها
المتداولة فقال ويسمى المثال الاول اي مدخول التا بنوعيها وهو ذهب ونحوه ماضيا وهو فعل دل
على زمان قبل زمان التلفظ به لا على وجه الحكاية وبهذا يدخل نحو خرجت من قولك اليوم تقول
زيد بعد غد خرجت امس فانه ماض وان لم يدل على ما قبل تلفظك به لانك حاك به زيد متلفظ به

لا على

لا على وجه الحكاية ويدل على زمان قبل زمان تلفظه به ويخرج نحو ادخل من قولك اليوم قال زيد
اول امس ادخل غدا فانه دال على زمان قبل زمان تلفظ الحاكي به والمراد بالدلالة الوضعية
كما مر فلا يرد على طرده لم يضرب ولا على عكسه ان ضربت ضربت فاستعمال الماضي كغيره من اخويه
استعمالا في الانشا الايقاعي كبعت وشريت ويسمى المثال الثاني وهو اذهب ونحوه امرا وهو
صيغة يصح ان يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة فيشمل جميع ما سميه
النحاة امرا سوا طلب به الفعل على وجه الاستعلا كما هو حقيقة الامر عند الاكثرين من اهل
الاصول والبيان او على وجه الخضوع وهو الدعا او على وجه التساوي وهو الالتماس او الشفاعة والسوال
او لم يطلب به الفعل بل كان اما للاباحة او التهديد او غيرها من المعاني التي ترد لها صيغة
افعل وقد بلغوها نيفا وثلاثين قال الرضي وانما سمى النحاة جميع ذلك امرا لان استعمال هذه
الصيغة في طلب الفعل على سبيل الاستعلا الذي هو الامر حقيقة اغلب واكثر كما سموا المايت
والضايق فاعلا لان استعمال هذه الصيغة فيما هو فاعل اغلب كالضارب والقاتل وكذا الكلام
في النهي وقولنا من الفاعل المخاطب للاحتراز عن امر الغايب نحو لينفق بلام الامر وقد اختلف
في انهما الاصل في الامر هو الصيغة او اللام بل ذهب الاخفش والكوفيون الى ان الامر ليس
الا باللام وان صيغة افعل مضارع دخلت عليه لام الامر فجزمته ثم حذفت حذفا مستمرا
وتبعها حرف المضارعة فاصل قم لتقم فلم يعد الامر قسما من الفعل براسه بل القسمة
للفعل عندهم ثنائية قال في المغني وبقولهم اقول لان الامر معنى فحقه ان يؤدى بالحرف ولانه
اخو النهي ولم يدل عليه الا بالحرف ولان الفعل انما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل وكونه
امرا او خبرا خارج عن مقصوده ولانهم قد نطقوا بذلك الاصل قال لتقم انت يا ابن خير
قريش وقرا جماعة فبذلك فلتفرحوا وفي الحديث لتاخذوا مصافكم ولانك تقول اغز
وارم واخش واضربا واضربوا واضربي كما تقول في الجزم ولان البنا لم يعهد كونه بالحذف ولان
المحققين على ان افعال الانشا مجردة عن الزمان كبعت واقسمت واجابوا عن كونها افعالا
مع ذلك بان تجردها لها عند نقلها عن الخبر ولا يمكنهم ادعا ذلك في نحو قم لانه ليس له حالة غير هذه
فحينئذ يشكل فعليته واذا ادعي ان اصله لتقم كان الدال على الانشا اللام لا الفعل انتهى وصحح
في شرح اللمحة ما جرى عليه هنا من ان الامر اصل براسه وان الفعل بالنظر الى الصيغ ثلاثة
اقسام ماض وامر ومضارع فالقسمة ثلاثية وقولنا بحذف حرف المضارعة احتراز من نحو
لتقم انت يا ابن خير قريش ويسمى المثال الثالث وهو يذهب ونحوه مضارعا وهو كما قال ابن
الحاجب ما شابه الاسم باحد حروف نأيت من المضارعة وهي المشابهة لانه شابه الاسم
لفظا في الحركات والسكنات وعدد الحروف مطلقا وفي تغيير الحروف الاصول والزوايد
وتعيين محالها ما عدا الزيادة الاولى ومعنى لان كلا منهما يأتي للحال والاستقبال قاله
الشاطبي وهذا التوجيه احسن مما سمعت نقله الازهري في شرح الاوضح ورتب الافعال
الثلاثة هذا الترتيب اقتدا بسيبويه حيث قال اما الفعل فامثلة اخذت من لفظ احداث
الاسما فبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع ولما هو كاين لم ينقطع ثم مثل لما مضى بذهب ولما
يكون ولم يقع باذهب ويذهب ثم بين ان يذهب وشبهه يراد به الحال ايضا قال ابن مالك

بعد نقله ذلك في شرحه للتسهيل كانه لحظ في هذا الترتيب ان المضارع لا يخلو من زيادة وان
الماضي والامر يخلوان كثيرًا او تجرد الماضي اكثر من الامر فقدم عليه كما قدم على المضارع لتقدم
المجرد على المزيد واستفيد من كلام ش امران احدهما ان الامر للاستقبال ابدًا لان المطلوب به حصول
ما لم يحصل نحو قم فانذر او دوام ما حصل نحو يا ايها النبي اتق الله الثاني ان المضارع يراد به الحال
والاستقبال واختلف في انه حقيقة فيماذا فقيل فيهما فيكون مشتركًا وهو المشهور وقيل في الحال
مجاز في الاستقبال لانه اذا خلا من القراين لا يحمل الا عليه ولا يصرف الى الاستقبال الا بقرينة وهذا
شان الحقيقة والمجاز وهو راي الرضي وقيل بالعكس لخفاء الحال ولهذا انكره بعض الحكماء وضعف
بان ذاك هو الحال بمعنى الان الفاصل بين المستقبل والماضي وليس هذا مراد النحاة بالحال وانما
حقيقته عندهم اجزاء من اواخر الماضي واوائل المستقبل متعاقبة من غير مهلة او تراخ وهذا
امر عرفي كما يقال في يصلي من قولك زيد يصلي انه حال مع ان صلاته بعضها ماض وبعضها
لم يمض فجعلوا الصلاة الواقعة في الانات المتعاقبة واقعة في الحال وعبر بالحال عن اللفظ
الدال على الجميع لاتصال اجزاء الصلاة بعضها ببعض لان اجزاءها المستقبلة تمتد بجزئها المقارن
لوجود ذلك اللفظ فمقصود النحاة كما قال ابن مالك بالحال هو ما قارن وجود لفظه لوجود
جزء من معناه لا المقارن وجود لفظه لوجود معناه كما يعتقده كثيرون لان من تم وجود اللفظ
لا يسع لوجود المعنى ولا اشترط ذلك في المضارع المراد به الحال بل جوز في كل فعل طالت مدته
او قصرت قال ولما كان بعض مدلول المضارع المسمى حالا منتفيًا لوجود اشبه المستقبل
المحض في انتفائه لوجود فاشتركا في صيغة المضارع اشتراكًا وضعيًا لان اطلاقه على كل
منهما لا يتوقف على مسوغ بخلاف اطلاق المضارع على الماضي وعكسه فانه يتوقف على ذلك نحو لو
تقوم امس لقمت وان قمت غدًا قمت فلولا لو وان لما ساغ اعمال يقوم في امس ولا قمت في غد انتهى
وقد يتخلص لاحدهما باحد امور سياتي ذكرها اخر الكتاب ولا بد لا فراق ولا محالة في ابتدائه اي المضارع
من زيادة حرف من حروف نايت وهي نون الجماعة او المعظم وهمزة المتكلم مذكرًا او مؤنثًا وتاء
المخاطب مذكرًا او مؤنثًا مفردًا او مثنى ومجموعًا وياء الغايب من المذكر مفردًا او غيره ومن المؤنث
مجموعًا دون مفرده ومثناه فانه بالتاء الفوقية سواء ظاهر المؤنث ومضمره حقيقي التانيث
ومجازيه نحو هند تقوم فهي تقوم والسماء تنفطر وهي تنفطر وامراتان تذودان والعينان
تدمعان واختلف في ضمير الغايبتين نحو الهندان هما تخرجان والعينان هما تدمعان فقال
ابن ابي العافية يقال بالفوقية وقال ابن الناوش بالتحتية حكاه ابو حيان وصحح الاول قال
المرادي وبه ورد السماع وانما لم يجعلها علامات للمضارع كما فعل غيره لما قال في شرح القطر انا
وجدناها تدخل في الماضي كاكرمت زيدا وترجست الدو وتعلمت المسئلة ويرنات الشيء اذا كرو
جعلوها علامات اما مع التقييد بالاضافة لما ذكر فيها لاخراج تلك الكلمات او مطلقة اعتمادًا
على شهرتها في ذلك وعلى امثلتها فانها تذكر معها غالبًا قال ابن مالك وهذا اولى لان الافتتاح
باحدها لازم لكل مضارع ولذلك اقتصر في التسهيل من علاماته عليها بل قيل لو دار الامر بين الاقتصار
عليها وعلى لم لكان الاقتصار عليها اولى لاتصالها وعدم انفكاكها عنه مطلقًا قبل التركيب وبعده
مثبتًا ومنفيًا بخلاف لم وللتنصيص على امثلته قلت اذا كان المراد بيان ما هو خاصة للمضارع فافعل

المصراولى

المتصلة

ع بتل

المص اولى لان خاصة الشيء خارجة عنه وحروف المضارعة ليست كذلك فان صيغة المضارع
لا تحصل كما اشار اليه في المتن الا بزيادة حرف المضارعة على الماضي مضموم ذلك الحرف اجماعًا كما قال المص
في شرح قصيدة كعب ان كان الماضي منه ذلك الفعل رباعيا مجردا كان وليس له الا بناء واحد وهو فعلل
كبعثر دحرج منه يدحرج او مزيدًا وذلك نحو يكرم من اكرم واصله يؤكرم طرحًا للاصل وهو زيادة
حرف المضارعة على الماضي فخفف في اكرم بحذف الهمزة لئلا يتوالى همزتان ثم حملت اخوته عليه فقوله
مضموم جزاء في المعنى للشرط بعده كما في قوله مفتوح اي ذلك الحرف في لغة الحجاز كما قال المص ان كان
الماضي اقل من اربعة ولا يكون الا ثلاثيا مجردا كيضرب من ضرب او كان اكثر من اربعة ولا يكون الا
مزيدًا فيه سواء كان من مزيد الثلاثي كيستخرج من استخرج او مزيد الرباعي كيتحرنجم من احرنجم على
ما فصل في علم الصرف وهذا الحكم عام في حروف المضارعة في سائر الافعال الا في الهمزة من اخال
مضارع خال بمعنى ظن فمكسورة على ما ورد به السماع الا في لغة بني اسد فمفتوحة على القياس وكسر
همزته فصيح استعمالا شاذ قياسًا والا الحروف الاربعة من مضارع اهراق الماء اذا صبه والا الاربعة
من مضارع اسطاع بقطع الهمزة وفتحها في لغة بعض العرب حكاها الاخفش وغيره من الايمة من الاطاعة
فمضمومة نحو يهريق ويسطيع واخواتهما لان الاصل اراق يريق واطاع يطيع فزيدت الهاء والسين
فيهما شذوذا فكانا من الرباعي نظرًا الى عدم الاعتداد بالزيادة الشاذة ومن ذهب الى ان الهاء من حروف
الزيادة فالشاذ عنده فتح الهمزة وجعلها قطعية وضم حرف المضارعة وكذا عند من ذهب الى ان اسطاع
يسطيع في هذه اللغة اصله استطاع يستطيع فحذفت التاء شذوذا وهم الكوفيون وقياسها فتح حرف
المضارعة وكسر همزة الماضي فانها في مثل ذلك وصلية والقياس كسرها كما سياتي في كلامه في همزة الوصل
ايماء الى استثنائهما من ذلك كما ستعرفه واما اسطاع بهمزة الوصل فاصله استطاع فحذفت التاء لمجانسة
الطاء كما يحذف احد المثلين في ظلت والمضارع فيه بفتح حرف المضارعة قال تعالى سانبيك بتاويل
ما لم تسطع عليه صبرا وسينه زائدة على القياس لا عوضًا من الافتعال وغير اهل الحجاز يكسر غير الياء
التحتية في ثلاث مسائل ذكرها المص في شرح قصيدة كعب احدها في يفعل بالفتح مضارع فعل بالكسر
كعلم يعلم بخلاف ذهب فان ماضيه مفتوح وبثق فان مضارعه مكسور وقري ولا تركنوا قال المص
وسمعت بدويا يقول في المسمى انك تعلم ما لا نعلم بكسر التاء والنون الثانية ان يكون الماضي مبدوءًا
بهمزة الوصل نحو تنطلق وقري تبيض وجوه وتسود وجوه واياك نستعين ومن كسره في نعبد فلمناسبة
بين النونين الثالثة ان يكون مبدوءًا بتاء المطاوعة وشبهها نحو تتذكر وتتكلم لانهم يحملون فعل
على انفعل والحرف لغة الطرف واصطلاحا كلمة وهذا جنس لا تدل على معنى الا في غيرها وهذا الفصل
كما قال المص في مباحث من الشرطية هو ما يقوله المحققون كالجزولي وغيره فيخرج به الاسم والفعل لانهما
وان دلا على معنى في الغير فهما يدلان على معنى لهما في نفسهما الا كما قاله كثيرون ما دل على معنى في غيره لانتقاض
باسماء الشرط والافعال فانها تدل على معان في غيرها كما مر وقوله في غيرها صفة لمحذوف اي في لفظ غيرها
وذلك الغير اما مفرد موخر عن الحرف كالمعرف بال او مقدم كالمنسوب نحو بصري واما جملة نحو ازيد قائم
لان الاستفهام معنى في الجملة اذ قيام زيد هو المستفهم عنه وقد يحذف ذلك الغير نحو كان قد وخرجت وما
والاكثر ان يكون معنى الحرف مضمون ذلك الغير كالتعريف فان رجلا مثلا متضمن له لكن لا يدل عليه دلالته على
معناه الموضوع له وانما يحدثه ويوجد فيه الحرف وكذا في الاستفهام في الجملة قال ابو حيان وقد حصر

احرف ج

قال ابن ملاح ... على الرباعي ... الماضي ... [illegible]

لانها

اصله بكسر الياء

المتاخرون معانى الحروف بان منها ما يدل على معنى فى الاسم خاصة كلام التعريف وحرف النداء او فى
الفعل خاصة كالسين وسوف ونون التوكيد او للربط بين اسمين كحرف العطف وبين فعلين كحرف فصل
العطف واداة الشرط او بين جملتين كحرف العطف وبين حرف واسم كحرف الجر او لقلب معنى جملة تامة
كالنافية وهل وهلا او لتاكيد نحو ان او لزيادة معنى فى اخر الاسم كالف الندبة والتعجب والانكار او فى
اخر الكلمة للتذكر والزيادة المحضة نحو فبما رحمة من الله او للجواب كنعم ولا او للاستفتاح كالا واما
او للتنبيه نحو ها او للجواب كالفاء فى جواب الشرط واللام فى جواب القسم او للتفسير كاى او للخطاب كالكاف
فى ذلك وارايتك انتهى وهنا تنبيه وهو ان المعنى قد يكون افراديا هو مدلول اللفظ بانفراده وقد يكون
تركيبيا يحصل منه عند التركيب فيضاف ايضا الى اللفظ وان كان معنى اللفظ عند الاطلاق هو الافرادى
والكلم الثلاث مشتركة فى ان معانيها التركيبية لا تحصل الا بذكر ما يتعلق به من اجزاء الكلام كالفاعلية
فى الاسم وكونه مسندا اليه وفى الفعل ويختص الحرف بكون مثلا بان معناه الافرادى ايضا وهو الابتداء الحاصل
بدون ذكر المتعلق من دار او سوق ونحوهما مما يدخل عليه الحرف وليس فى ذلك بحسب اتفاق الاستعمال لا
~~بحسب اتفاق الاستعمال~~ ولا بحسب اشتراط الواضع فى دلالته على معناه الافرادى ذكر متعلقه حتى لو لم يشترط
ذلك لامكن فهم معناه بدونه كما قيل لورود كثير من الاسماء التى لم يجوز الواضع استعمالها الا مستعملة كاولوا
وذو ونحوهما فالقطع بان ذكر المتعلق مشروط فى النوعين بحسب الاستعمال ولا دليل على ان ذلك فى احدهما
بحسب الوضع فيكون حرفا وفى الاخر لا بحسبه فيكون اسما واشكل من ذلك نحو عن وعلى والكاف مما معناه
اسما وحرفا واحد وكذا لفظه فدعوى الاشتراط فى لفظ واحد بالقياس الى معنى واحد فى حالة دون اخرى ابعد
منها فى لفظين بحسب معنى واحد ومعنيين بل ذلك لكون الحروف وضعت باعتبار امر عام وهو نوع من النسبة
كالابتداء والانتهاء لكل فرد من افرادهما معين بخصوصه ومعلوم انه لا يحصل خصوص النسبة وتعينها
لا فى العقل ولا فى الخارج الا بتعيين المنسوب اليه فالابتداء الذى للبصرة يتعين بها والانتهاء الذى
للكوفة يتعين بها فلم يكن بد فى دلالة الحرف على معناه من ذكر متعلق به تتعين تلك النسبة فلذلك
قالوا انه لا يستقل بالمفهومية بخلاف الاسم والفعل فانهما ليسا للنسبة بخصوصها بل الاسم قد يكون لنفس الذات
كرجل او للذات باعتبار نسبة كذو وفوق وقد يكون لنسبة لا بخصوصها كالابتداء والانتهاء وكذا الفعل فانه
لنسبة الحدث الى موضوع ما وبهذا التحقيق يعلم الفرق بين من التى هى حرف ولفظ الابتداء الذى هو
اسم مع اتحاد معناهما فان مدلول من ابتداء مخصوص هو مضمون لفظ اخر كالبصرة يضاف ذلك المضمون
الى معنى ذلك اللفظ الاصلى فلذا لم يجز الاخبار عنه اذ كيف يخبر عن لفظ معناه فى غيره ولفظ الابتداء
مضمونه مطلق وليس مضمون لفظ اخر ولذا صلح الحكم عليه وبه نحو الابتداء خير من الانتهاء او لو قيد كابتداء الخرج
اسما ام سير البصرة المخرج بذلك عن الاستقلال ومن ثم جعلوا اسما فى على وعن والكاف اذا كانت كاللاتى فى قوله غدت
من عليه بعد ما تم ظمؤها وقوله من عن يمينى تارة وامامى وقوله يضحكن عن كالبرد المنهم علوا وتجاوزا وشبها
مطلقا من غير نظر الى الخصوصيات كالابتداء او الانتهاء واذا كانت حروفا كما فى نحو زيد على الفرس ورميت
عن القوس وزيد كالاسد الاستعلاء والمجاوزة والتشبيه المخصوصة وجعلوا معنى كم الخبرية التى هى اسم الكثير
ورب الحرفية الكثرة دون العكس فى الكل لثبوت اسمية اللاتى فى الابيات وكم الخبرية بوجود علامات
الاسماء فيهن والا لكان الفرق تحكما فاضطروا الى ذلك الى التفرقة بينها فى المعنى بجعل المعانى المستقلة بالمفهومية
للاسماء وغير المستقلة للحروف صونا لحدى الاسم والحرف عن الانتقاض تكملة ينقسم الحرف الى ما يختص بالاسم

كحروف

كحروف الجر والنداء واداة التعريف ومختص بالفعل كحروف التحضيض والتنفيس والجزم والنصب
ومشترك بينهما اما تشبع كحروف العطف ولا كحمل ونحوها وسياتى تفاصيلها فى مظانها ان شاء الله تعالى ولما
انهى الكلام فى المفرد الذى هو الكلمة بانواعها تعريفا للكل وتقسيما للبعض مع فوايد اخذ شرع فى المركب وهو
قسمان تام وهو ما يكون تاليفه على وجه الاسناد بحيث يحسن السكوت عليه وستاتى صوره تاليفه واما ناقص
ليس على وجه الاسناد المذكور نحو عارف زيد بالاضافة وزيد العارف على الوصف ونحو من المركبات التى
ليست بحيث يحسن السكوت عليها نحو زيد نفسه على وجه التاكيد وسياتى ذكر هذه الانواع من التراكيب فى
باب ما لا ينصرف من كلامه واقتصر هنا على القسم الاول من المركب وهو التام الذى هو الكلام لكونه مقصودا من
الاعراب الذى هو المقصود بالذات فقال الكلام ويطلق لغة على معان تقدم بعضها واصطلاحا
قوله قد مضى شرحه مفيد وهذا يقال بالاشتراك على ما يحسن السكوت عليه وهى الفايدة التامة وعلى
اخص من ذلك وهو ما يفيد المخاطب حكما يجهله وهى الفايدة الجديدة وعلى الاعم وهو الموضوع لمعنى فضمه
الى القول وان كان قرينة على عدم ارادة المعنى الاخير لانه عين القول الا انه لا قرينة تدل على احد المعنيين
الاولين وذلك من ما لا يجوز فى التعريف والحق ان الفايدة فى الاصطلاح حيث وقعت قيدا للفظ او القول
فالمراد بها الاول وهى الفايدة التركيبية لان الافرادية غير معتد بها فى نظرهم فقد صرحوا ان الغرض
الاصلى من وضع المفردات افادة المعانى التركيبية وان المفردات دون تركيب بمنزلة نعيق الغراب فى
الخلو عن الفايدة وكون المفاد من ما يجهله المخاطب قدر زايد على اصل الفايدة لانها حصول الحكم ولان
الاصل عدم الاشتراك او تقليله من ما امكن والمراد بصحة السكوت اى من المتكلم كما قال السيد وغيره لان
لا يستدعى لفظا كاستدعاء المحكوم عليه للمحكوم به وبالعكس فلا يتجه ان يقال يلزم ان لا يكون مثل ضرب زيد
كلاما لان المخاطب ينتظر بيان المضروب وزمان الضرب ومكانه ونحو ذلك قال ابن مالك فى شرح التسهيل
صرح تر وغيره بان ما لم يفد ليس بكلام مفردا كان كزيد او مركبا دون اسناد كعندك وغيرهنك او مركبا
باسناد مقصود لغيره نحو ان قمت او باسناد مقصود لا لغيره لكنه مما لا يجهله احد نحو النار حارة قال فلذلك لزم
من تعرض لحد الكلام ان يحترز من ذلك كله لاجرم انه عرفه فى التسهيل بما تضمن من الكلم اسنادا مفيدا مقصودا
لذاته ونص فى شرح الكافية على ان الاقتصار على المفيد فيه كفاية اى فيغنى عن اعتبار التركيب والقصد
ولذلك اقتصر عليه المص كغيره هنا وفى الاوضح والقطر وزاد فى المغنى والشذور قيد القصد لاخراج كلام
النايم والساهى وقد يمنع كون ذلك ليس بكلام ومع تسليمه فلا حاجة الى التصريح بالقصد لاعتباره
فى اصل الدلالة على المشهور المنقول عن اهل العربية قال الرضى دلالة اللفظ على شىء الا مع القصد
بذلك اللفظ الى ذلك الشىء او لان حسن السكوت من المتكلم يستدعى ان يكون قاصدا له كما قال الازهرى
فى شرح الاوضح او لان ما اخرج به قد خرج بقيد الافادة كما قال ابن الصايغ لان المفيد فى الحقيقة انما هو
المتكلم فاذا لم يكن قاصدا لا يقال انه افاد واسناد الافادة لغيره انما هو مجاز من اسناد الشىء الى متعلقه
والثانى لا يقال نحو السماء فوقنا من ما لا يفيد المخاطب شيئا يجهله مفيد بمعنى صحة السكوت عليه فلا يسمى
كلاما كما صرح به ابن مالك فى نقله عن تر لانا نقول الصواب الذى عليه المحققون والاكثرون خلافه
والا لم يكن شىء من المعلوم بالبديهة مع كثرتها كلاما مع انها اخبار بلا شك وكل خبر كلام ولان المخاطب اذا
كان يعلم حكما واخبر به لا يخرج الكلام بذلك عن كونه كلاما اذ القصد بالكلام لا ينحصر فى الفايدة
الجديدة كما قرر فى علم البيان قال ابو حيان فى الارتشاف ليس من شرط الكلام قصد الناطق به ولا

كونه صادرًا من ناطق واحد ولا افادة المخاطب شيئًا يجهله خلافًا لزاعمي ذلك بل اذا حصل الاسناد
كان كلامًا ولو من غافل وساه ومختلط ومن ناطقين او تركيب لا يستفيد به المخاطب شيئًا يجهله او تركيب
محال ونازع في شرحه على التسهيل في ما نقل ابن مالك عن سر وقال ما اظن احدًا يمنع قال زيد النار
حارة ولا قال زيد الكل اعظم من الجزء قال وكان بعض اهل عصرنا يقول العجب من هؤلاء النحاة يجيزون
لاضيق القضايا فيجعلون البيت بكلام كقولنا النقيضان لا يرتفعان ولا يجتمعان والضدان لا يجتمعان وقد
يرتفعان والكل اعظم من الجزء قال وكان بعض اهل عصرنا لا يجتمعان ولا يرتفعان والضدان لا يجتمعان
وقد يرتفعان والكل اعظم من الجزء ويلزمهم لما شرحوا المفيد بانه الذي يفيد السامع علم ما لم يكن يعلم ان الكلام
اذا طرق سمع الانسان فاستفاد منه شيئًا ثم طرقه ثانيًا وهو قد علم مضمونه اولا انه لا يكون كلامًا باعتبار المرة
الثانية لانه لم يفده علم ما لم يكن يعلم فيكون الشيء الواحد كلامًا وغير كلام بحسب افادته هذا اخلاط انتهى ثم شرع
في تقسيم الكلام على النحو الذي اسلفنا تقريره في تقسيم الكلمة وهو ان الكلام بمعنى مفهومه خبر وانشاء
اي ينقسم اليهما لانه لا محالة يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين قايمة بنفس المتكلم وهي تعلق احد الطرفين
بالاخر بحيث يصح السكوت عليه فان كان لتلك النسبة الذهنية خارج في احد الازمنة الثلاثة اي
يكون بين الطرفين كزيد قايم مثلا في الخارج نسبة ثبوتية بان يكون هذا ذاك او سلبية بان
لا يكون هذا ذاك يطابق تلك النسبة المفهومة من الكلام ذلك الخارج بان يكونا ثبوتيتين او سلبيتين
او لا يطابقه بان تكون النسبة المفهومة من الكلام ثبوتية والتي في الخارج سلبية او بالعكس فهو
الخبر وما فيه المطابقة صدق وغيره كذب وان لم يكن لنسبته خارج كذلك فهو الانشاء فيدخل فيه الطلب
باقسامه الاتية والتنبيه وغيرهما من اقسام الكلام وانما قدم الخبر لانه الاصل في الكلام ولان الانشاء انما
يحصل منه باشتقاق كالامر والنهي وفعل كنعم وبئس وبعت واشتريت او باداة كالاستفهام والتمني وهذه
القسمة الثنائية للكلام التي جرى عليها هنا هي طريقة اهل البيان ومن معهم من محققي النحاة وغيرهم اما اهل
الاصول والعربية فجعلوها ثلاثية وتبعهم المصنف في الشذور فقالوا الكلام ان احتمل الصدق والكذب
فهو الخبر والا فاما ان يتاخر وجود معناه عن وجود لفظه او يقترنا والثاني هو الانشاء كصيغ العقود
والفسوخ وافعال المدح والذم ونحو ذلك والاول هو الطلب ويدخل فيه ما دل على طلب شيء بالوضع فان
كان المطلوب ذكر الماهية فهو الاستفهام او تحصيلها فالامر او الكف عنها فالنهي ويدخل فيها الالتماس والسؤال
او لا بالوضع كالعرض والتحضيض والتمني والترجي وقد خص هذا القسم بالتنبيه لانه ينبه على ما في ضمير
المتكلم ولذلك ادخل بعضهم فيه التعجب وقال في شرح اللمحة انه خبر لاحتماله الصدق والكذب لان معنى ما احسن
زيدًا حسن زيد انتهى ويحتمل ان يكون انشاء لحصول معناه بلفظه وقد ادعى الشيخ شمس الدين العراقي
الاجماع على ان الامر والنهي والتمني والقسم والترجي والنداء من الانشاء اتفاقًا كما قال البرماوي على
الطريقة الثنائية دون الثلاثية نعم جعل القسم من الانشاء قطعًا ظاهر لانه جملة انشائية تؤكد
بها جملة خبرية كما سياتي واما النداء فقد يرتبين كونه تنبيهًا لان ما فيه لتنبيه السامع ولهذا يذكر
غالبًا للاقبال بالقلب والخاطر لسماع المتكلم ويتبين كونه انشاء لان يا نائبة مناب ادعو والمقصود
بها الانشاء لا الاخبار ومنهم من اسقط الانشاء راسا وقسم الكلام الى خبر وطلب فادخل صيغ العقود
ونحوها في الخبر لانها في الاصل اخبار نقلت الى معانيها الانشائية ولهذا قال السكاكي في الاعتبار
هو الخبر والطلب ذكره شارح زوايد الشذور وان المصنف رجع عن تثليث القسمة وضرب على قوله في الشذور

السامع م

الهيئية

طلبا ولهذا لا يقال المنادي هو المطلوب اقباله وبين كونه م

السابق م

وطلب

وطلب وقال انما ذكرته على وجه التسامح وان الحق والتحقيق كون القسمة ثنائية وان الطلب داخل
في الانشاء اي كما مر ثم قال شارح الزوايد الذي يظهر رجحانه تثليثها كما في الشذور وظاهر ما في التسهيل
والاوضح لان المرجع في التقسيم ان كان الاصطلاح فلا مشاحة فيه مع ان تكثير الاقسام افيد اذ لا يحتاج بعد
ذكر الطلب باسمه الى قرينة وان كان المعنى فلتمييز الطلب عن الانشاء بما فيه من الاقتضاء وهو واضح وبان
له خارجًا لان النسبة الواقعة بين جزئيه لا بد لها ان اوجدت من زمن يقع فيه وهو المستقبل اذ هي
مطلوبة والمطلوب لا يحصل الا في المستقبل فثبتت مغايرته للانشاء قال وما استدل به من ان الطلب
معناه الاستدعاء وهو حاصل في الحال ضعيف لا يعول عليه انتهى واجاب الجوجري بان ما ذكره في التسهيل
والاوضح لم ينكره في محله بل في الجملة الموصولة وما في المغني فقد ذكره في غير محله لا على وجه التحرير اعتمادًا على
ما حرره في محله واما الترديد فلنا ان نختار منه الرجوع الى الاصطلاح قوله لا مشاحة فيه مسلم لكنه انما
ينهض في تصحيح القسمة لا في كون الاحسن تثليثها او علمه الذي هو المتنازع فيه قوله تثليثها افيد ممنوع
بل ربما يكون الافيد تركه لما يلزم عليه من الانتشار وان نختار منه الرجوع الى المعنى ونمنع ان للطلب خارجًا
اذ المراد بالخارج ان يكون للكلام حال التكلم نسبة في الخارج توافقه او لا توافقه ولا خارج للطلب بهذا المعنى
واما المطلوب ايقاعه فليس موجودًا حال التكلم بل قد لا يوجد اصلا فكيف يكون خارجًا قال واما تضعيف
كون الطلب معناه الاستدعاء فضعيف ومنعه مكابرة اذ كل عاقل يفهم الاستدعاء من الطلب انتهى ولهم
في الكلام تقسيمات اخر بعضها متداخلة الاقسام وبعضها غير حاصرة لها وكلها اصطلاحات لا مشاحة
فيها تنبيه الخلاف المشهور عند النظار في كون ماهية الخبر والطلب بديهيتين فلا يحتاجان للتعريف
او لا فيحتاجان له جار في الكلام لان بداهة الاخص تستلزم بداهة الاعم وقد نقل الخلاف في ان الكلام
يحد او لا بعض شراح الاصول واقل ما يتالف اي ما يتالف الكلام منه لا يكون اقل من اسمين فلهما اربع
صور مبتدا وخبر كذا زيد ومبتدا وفاعل او نايب سد مسد الخبر نحو اقايم الزيدان وما مضروب
العمران واسم فاعل وفعل نحو هيهات العقيق وسواء كان الاسمان ملفوظين كما ذكر او مقدرين كنعم
في جواب اذا زيدا واحدهما مقدر كزيد في جواب من ذا او من فعل واسم هو فاعل او نايب عنه كقام
زيد وضرب عمرو ملفوظين كانا او مقدرين كنعم في جواب جا زيد او احدهما مقدر نحو بلى زيد في
جواب لم يقم احد وانما لم يتات في اقل من ذلك لانه لا بد فيه من الاسناد الذي هو نسبة بين شيئين
مسند ومسند اليه ولذا لم يحصل من كلمتين غير اسمين او اسم وفعل كما افهمه اقتصاره على ذلك
لان القسمة العقلية في التركيب الثنائي من اقسام الكلمة الثلاثية لا تنتج الا تسعة ان لم يراع
الترتيب بينها حاصلة من ضرب الثلاثة في نفسها وستة ان روعي وهي الباقية من التسعة بعد
اسقاط المتكرر وهي المركب من اسم مع اسم او مع فعل او مع حرف ثم من فعل مع حرف ومما عدا
الاولين ليس بكلام لخلو الثالث من المسند تارة وعن المسند اليه والاخيرين لما مر ان المسند
اليه لا يكون الا اسما والمسند لا يكون حرفا وفي بعض ذلك خلاف ضعيف ومن هنا يعلم ان مدار الكلام
على المسند والمسند اليه وان تالف من اكثر منهما فله اربع صور جملتان اما شرط وجزا نحو ان قام
زيد قمت او قسم وجوابه نحو احلف بالله لزيد قايم وفعل واسمان نحو كان زيد قايمًا او ثلاثة
نحو علمت زيدًا قاضيًا او اربعة نحو اعلمت زيدًا عمرًا فاضلًا فصورتا البغا للكلام ستة ذكرها
في شرح القطر فقوله واقل ايتلافه الخ لافادته نفي تاليف الكلام من اقل مما ذكره مع افهام جواز

بحروف

ضروره م

حيثية

كما ذكره

لانها نوعه كما قال المصنف انه لا يكون الا من اسمين او من فعل واسم

تحصله من اكثر طريق اولى احسن من قول ابن الحاجب لا يتاتى الا في اسمين او في فعل واسم وقال
ابو حيان كما يجوز حذفه ويبقى الكلام مستقلا بعده لا يعدم التاليف كما في نحو كان زيد
قايما فانها تحذف ويبقى الكلام تاما قال لعلو ذهبنا الى هذا لم تنحصر لنا ليفات اثنتي ولمجيء
الكلام من كلمتين كان اعم من الكلم الذي هو جنس جمعي لا يطلق الا على ما فوقهما عند المحققين كما مر
ولتقييده بالمفيد كان اخص منه لصدق الكلم على المفيد وغيره ومن الجملة ايضا مطلقا كما قال الرضي
والمص قال الملوي سعد الدين انه المشهور لانها عبارة عن المركب الاسنادي حسن السكوت عليه ام لا
قال في المغني ولهذا تسمعهم يقولون جملة الصلة جملة الشرط جملة الجواب وكل ذلك ليس مفيدا
فليس كلاما فقول بعضها كصاحب المفصل بعد فراغهما من تعريف الكلام وتسمى جملة لا تدل بمجرده
على ترادفهما كما ادعى المص ان ذلك ظاهر عبارة المفصل قال لانه بعد ان فرغ من حد الكلام قال ويسمى
الجملة اذ لا يلزم من انه يسمى جملة ان يسمى كل جملة كلاما وهذه العبارة نظير قولك يسمى زيد انسانا
نعم من لا يشترط في الكلام سوى التركيب الاسنادي كما هو راي كثير من النحاة وجزم به في الارتشاف
كما مر وهو ظاهر كلام الزمخشري كما قال البرماوي فهما عنده مترادفان ولذلك تراهم يسمون جملة
الصلة وجملة الجواب كلاما وابدى بعضهم باشتراطهم في الصلة ان تكون خبرية والخبر قسيم من
الكلام وقد يجاب بان تسميتها خبرية مجاز من تسمية الشيء باسم ما كان عليه واما بالحقيقة فليست
بخبرية لان مرجع الخبر الحكم وقد وقع الى حكم يشار اليه كالذي هو قايم فانه تصوري محكوم به او عليه وعلى
هذا فليس كل جملة كلاما ولا كل جملة غير انشائية خبرية حقيقة وسياتي لهذا تتمة في الصلة
ان شا الله تعالى وقوله ويسمى يجوز ان يقرا بالفوقية والتحتية لما قال ابن الحاجب ان كل لفظين
وضعا للشيء الواحد واحدهما مونثة والاخرى مذكرة ضميرهما جاز تانيث الضمير وتذكيره وتسمية
الكلام جملة اسمية او فعلية ولا غيرهما كالافادة باقتصاره عليهما كانه بحسب صدره اي
صدر الكلام ان كان اسما كزيد قايم وهيهات العقيق فالجملة اسمية او فعلا كقام زيد وضرب
اللص فالجملة فعلية وكذا حكم كل الجملة التي ليست كلاما والمدار في كونها اسمية او فعلية
على كونها صدرها والمراد به كما قال في المغني المسند او المسند اليه فلا عبرة بما تقدم عليه من الحروف
فالجملة في نحو اقايم الزيدان وازيد اخوك ولعل اباك منطلق وما زيد قايم اسمية وفي نحو اقام
زيد وان قام زيد وقد قام زيد وهلا قمت فعلية والمعتبر ايضا كما قال ما هو صدر في الاصل
فالجملة من نحو كيف جاء زيد ومن نحو فاي ايات الله تنكرون ومن نحو ففريقا كذبتم وخاشعا ابصارهم
يخرجون فعلية لان هذه الاسما في نية التاخير وكذا الجملة من نحو يا عبد الله ونحو وان احد من
المشركين استجارك والانعام خلقها لكم والليل اذا يغشى لان صدورها في الاصل افعال والتقدير
ادعو زيدا وان استجارك احد وخلق الانعام واقسم بالليل وهذا ظاهر في قسمة الفارسي وقال الزمخشري
والمطرزي وغيرهم الجملة الى اسمية وفعلية وشرطية وظرفية قسمة لفظية كما قال ابن يعيش
والتحقيق ان القسمة ثنائية كما ذكره الماتن لان الشرطية قال المص والصواب انها من قبيل الفعلية
وفي شرح المفتاح للسيد الشريف ان الجملة الشرطية اي المركبة من الشرط والجزاء جملة خبرية هي
مضمون الجزاء مقيدة بقيد مخصوص هو مضمون الشرط فمرجعها الى الجملة الواقعة جزاء وهي اما فعلية
او اسمية انتهى والظرفية في نحو في الدار زيد راجعة الى احدهما باعتبار تقدير متعلق الظرف ان

تنوع

وتوسطها

فالانقسام الى الاسمية والفعلية كما يجري في الجملة التي هي كلام يجري ايضا في الجملة التي ليست كلاما

اسما

اسما فاسمية او فعلا ففعلية وقد يتعين احدهما في المص لما رادفها في المعنى وتلك القسمة تمثل لها
بنحو اعندك زيد اذا قدرت زيدا فاعلا بالظرف لا بالمحذوف ولا مبتدا مخبرا عنه بالظرف وانما قدم
الاسمية لكونها على الوضع الطبيعي من تقديم ذكر الذات على الصفة تكملة تنقسم الجملة ايضا الى
خبرية وانشائية كما يعلم مما مر والى صغرى وكبرى كزيد ابوه قايم فجملة ابوه قايم صغرى بالنسبة
الى جملة زيد ابوه قايم والى ذات وجه كما في المثل السابقة وذات وجهين اي اسمية الصدر فعلية العجز
نحو زيد يقوم ابوه والى ما لها محل وهي تسع المخبر بها رفع والحالية والمفعولة نصب والمضاف اليها جر والواقعة
جوابا لشرط جازم جزم والتابعة لجملة لها محل بحسب المتبوع زاد المص في المغني الجملة المسند اليها والمستثناة
والمعترضة والمفسرة والمجاب بها القسم والواقعة جوابا لشرط جازم او جازم ولم يقترن بالفا ولا باذا
الفجائية وجملة الصلة والجملة التابعة لما لا محل لها وستمر بك تفاصيل هذه الجمل في مواضعها
ان شا الله تعالى وكثيرا ما يسمى الكلام اي ما يصدق عليه الكلام من الجمل المفيدة كقام زيد كلمة تحقيقة
عند اهل اللغة كما هو ظاهر كلامه في شرحي القطر والشذور وصرح به بعض الايمة مجازا مهملا عند
النحاة كما قاله ابو مالك من باب تسمية الكل باسم الجزء بخلاف اطلاق الكلمة على احد جزءي العلم المضاف
ونحوه فانه مجاز مستعمل كما مر نحو قوله تعالى كلا انها كلمة اشارة الى قوله رب ارجعون ونحو قوله تعالى قل يا اهل
الكتاب تعالوا الى كلمة وفسرها بقوله الا نعبد الا الله ولا نشرك به شيا ولا يتخذ بعضنا بعضا اربابا
من دون الله وقوله عليه الصلاة والسلام اصدق كلمة قالها لبيد الا كل شيء ما خلا الله باطل
وقضيته ان اطلاق الكلمة على ذلك كله مجاز فان اراد في ذلك الاصطلاح فهذا الاطلاق ليس بحسبه
كما لا يخفى وان اراد في اللغة ففيه نظر فقد قال ابن تيمية لم نعرف ان العرب استعملوا لفظ الكلمة
والكلام الا في الجملة التامة قال وهكذا نقل عنهم ايمة النحو كسيبويه وغيره فكيف يقال ان هذا
مجاز وانه قليل انتهى وكلام المص في كتبه يدل على ذلك كما اشرنا اليه

باب

قدم هذا الباب
على ما بعده لكونه المقصود من النحو بالذات فهو معقود للاعراب وانواعه وعلاماته ومعرفة
محاله وما يتعلق بذلك والغرض من وضع الاعراب التمييز بين المعاني التي يحتاج بكلمة مستقلة
كالوصف والمضاف اليه الدالين على معنى في الموصوف والمضاف وان كان الطاري لازما للكلمة
وان كان معنى واحدا لا غير ككون الفعل عمدة فيما تركب منه ومن غيره فلا حاجة لعلامة
لانها تطلب للملتبس بغيره وان كان احد شيئين او اشيا فاللايق ان يطلب له اخف علامة
ممكن ولا يقتصر للتمييز على الكلمة التي بها طرا ذلك المعنى كما اقتصر في المضاف والموصوف لعدم
لزوم المعنى المحتاج فيهما للعلامة لهما فاحتاطوا في هذا النوع اتم احتياط حتى ان بعدما طرا
بتبيه ذلك المعنى كان هناك علامة لازمة للكلمة دالة على معناها الطاري ومثل هذا انما يكون في
الاسم لانه بعد وقوعه في الكلام يعرض له اما معنى كونه عمدة او فضلة او مضافا اليه معنى العامل
فوضعوا له لذلك الاعراب تمييزا لبعضها عن بعض ومن امثلة ذلك ما احسن زيدا بالنصب في التعجب
وبالجر في الاستفهام وبالرفع في النفي وبهذا التمهيد تتضح امور احدها ان الاعراب لفظي لا معنوي
لان ما وضع للتمييز بين المعاني حقه ان يكون لفظا الثاني ان الاصل ان يكون بالحركات لانها
اخف من الحروف ولظهورها باذ يقال على التنبيه لادراك مفهوم الكلمة مع سقوطها بخلاف الحرف فان
سقوطه يخل بمفهوم الكلمة غالبا الثالث ان الاصل في الاسم ان يكون معربا لانه لا يخلو من احد

دونها

الكلام

مطلب باب الاعراب

للتمييز بين معاني الكلم فشيان احدهما ان يكون للكلمة معنيان غير طاري احدهما على الآخر كمعاني المشتركات عن القرينة اللفظية نحو ضربت ... للابتدا والتبعيض فلا يحتاج هذا الى علامة مميزة لاحد المعنيين والثاني ... فيضع العلامة لاحدهما الثاني ان يكون للكلمة معنيان ... احدهما على الآخر ... غالبا

المعاني المتعاقبة عليها حالة التركيب ولا يعارض هذا ان الاصل افراد الاسم لان الواضع لم يضع الاسما
الا لتستعمل في الكلام مركبة واستعمالها مفردة مخالف لنظر الواضع كما نص عليه غير واحد من المحققين
ولم تخرج عن هذا الاصل الا صنفان اسما الاصوات فان الواضع لم يضعها لتستعمل الا مفردة واسما
حروف المباني لانها كالحكاية لحروف الفاظ التهجي وبنا هذين الصنفين اصلي لا يحتاج الى علة وما سواهما
اعرابه اصلي ولا يبنى الا لعلة مانعة كالمضمرات والمبهمات واسما الافعال والكنايات وبعض الظروف
وهذه العلة منحصرة عند ابن مالك والمص في مشابهة الحرف كما سياتي بسطه في باب المعرب والمبني
الرابع انه لاحظ للحروف في الاعراب اذ لا يطرا على معانيها شي بل معانيها طارية على الالفاظ الخامس ان
من حق الفعل ان لا يحتاج اليه لانه لا يطرا عليه الا معنى واحد كما تقدم بل قد يطرا على المضارع
منه احد معنيين او معان بواسطة اشتراك الحروف الداخلة عليه لكونه مامورا به او علة او معطوفا
او مستانفا ونحو ذلك فيحتاج الى اعراب ليتبين ذلك الحرف المشترك ويتعين لاحد محتملاته فيتعين
المضارع تبعا لتعيينه نحو ليضرب فان جزمه دليل كون اللام للامر ونصبه دليل كونها للتعليل وفي نحو
لا تاكل السمك وتشرب اللبن جزم تشرب دليل كون الواو للعطف ورفعه دليل كونها للاستيناف ونصبه
دليل كونها للمعية وجزم لا تضرب دليل كون لا ناهية ورفعه دليل كونها نافية فيتعين المعنى بكل واحد
من الاعرابات المذكورة ثم طرد ذلك فيما لم يلتبس فيه معنى نحو يضرب زيد ولن يضرب زيد كما طرد ذلك
في الاسم حيث لا لبس نحو اكل زيد الخبز سوا كانت الملتبسة اقل او اكثر او مساوية فانه قد يطرد في الاكثر الحكم
الثابت عليه في الاقل كحذفهم الواو من تعد ونعد واعد لحذفهم لها في يعد بالتحتية وكحذفهم الهمزة في
تكرم ونكرم لحذفهم لها في اكرم فلما اشترك المضارع والاسم في قبول المعاني المتعاقبة حالة التركيب وبكرم صح
اشتركا في الاعراب وحيث اعتبر الكوفيون هذا الجامع بينهما قالوا باصالة الاعراب في الفعل كالاسم وخالفهم
البصريون فقالوا ليس اعرابه لذلك بل لمشابهته الاسم في الابهام والتخصيص وقبول لام الابتدا وزاد
بعضهم موافقته اسم الفاعل في حركاته وسكناته فلذلك قالوا بفرعيته على الاسم في قبول الاعراب ١
وقدح ابن مالك في الجمع بينهما بما ذكروه بالنقض وبعدم التاثير اما الاول فظاهر بان مثلها في الماضي على
ما بينه في شرح التسهيل واما الثاني فلانها بمعزل عما يجي بالاعراب لاجله واشار الى ان الجمع بينهما
ما مر هو الاول قال لكن الاسم عند التباس بعض ما يعرض له ببعض ليس له ما يغنيه عن الاعراب لقصر
معانيه عليه فجعل قبوله له واجبا والمضارع وان كان قابلا بالتركيب لمعان يخاف التباسها فقد يغني عنه
تقدير اسم مكانه نحو لا تعن بالجفا وتمدح عمرا فانه يحتمل النهي عن الفعلين معا وعن الجمع بينهما وعن الجفا
وحده مع استيناف الثاني فالجزم دليل الاول والنصب دليل الثاني والرفع دليل الثالث ويغني عن ذلك وضع
اسم موضع كل واحد من المجزوم نحو ومادح عمرو ومن المنصوب نحو مادحا عمرا ومن المرفوع نحو ولك مدح
عمرو فظهر تفاوت ما بين سببي اعراب الاسم والفعل في القوة والضعف فلذا كان اصلا في الاسم فرعا في
الفعل السادس وجه المناسبة في نقل الاعراب عن معناه اللغوي الذي هو ابانة المعنى والكشف عنه من
قوله عليه السلام الثيب تعرب عن نفسها اي تبين الى المعنى الاصطلاحي وقد اختلف في تفسيره حسب اختلافهم
في انه معنوي او لفظي والاول اختيار الاعلم ومتاخري المغاربة ونسبه المص لعبد القاهر وقال ابن يعيش
انه الاظهر ونسبه لجماعة من المحققين قيل وهو ظاهر كلام سيبويه واختاره ابو حيان ونص الرضي وعرفوه
بانه اختلاف او تغيير او انقلاب اواخر الكلم بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا او تقديرا

والثاني

والثاني مذهب ابي علي وابن درستويه وابن خروف والشلوبين وابن الحاجب ونقل عن عبد القاهر
واختاره ابن مالك ونسبه للمحققين والى مذهبه المص حيث قال الاعراب اي مدلوله اصطلاحا اثر والمراد
به ما يعم الحقيقي والحكمي ظاهرا او مقدرا يجلبه العامل الملفوظ او المقدر في اخر الكلمة وسبقه الى بدء صح
هذا التعريف البدر بن مالك اخذا من كلام ابيه كما ستعرفه فقوله اثر كالجنس شامل للحركة بانواعها
الثلاثة اعرابا وغيره وللحرف سوا كان من حروف العلة الثلاثة او غيرها كالنون وللحذف سوا كان
لحركة او حرف واو في قوله ظاهرا او مقدرا ليست للشك بل للتفصيل افراد المحدود فلا تنافي التحديد وصرح
بذلك ايضا خروج بعموم الجنس لعلامات الاعراب باسرها الاصلية والفرعية الظاهرة وهو ما لفظ به من
حركة او حرف او سكون او حذف كما في نحو زيد يفعل والزيدان يفعلان ولم يفعل ولم يفعلا والمقدرة وهو
ما نوي من ذلك كالحركات الثلاث في نحو الفتى والضمة في نحو يدعو والفتحة في نحو يخشى وكالواو في نحو لتبلون الكسرة صح
والنون في نحو لتبلون وكالسكون في نحو من يشا الله يضلله وتنبيها على الفرق بين ما اثر الاعراب مقدر
في اخره منع من ظهوره تعذره كما في المقصور او استثقاله كما في المنقوص ونحوهما من ما يقدر اعرابه وبين
المبني المركب مع العامل فان الاعراب لا يقدر في اخره اذ المانع من الاعراب في جملته وهو مشابهة الحرف
كما سياتي فقد يكون في اخره كما هو في جملته نحو هذا فلذا يقال انه في محل الرفع اي في موضع المرفوع بخلاف
المقصور مثلا فانه يقال الرفع مقدر في اخره وقوله يجلبه العامل كالفصل اخرج به الاثر الاول كالحشو
كما في المصغر والمكسر كرجيل ورجال وفي الاخر لحركات البنا الثلاث في حيث وحركة التخلص من التقا
الساكنين في نحو اخذت من ابنك بكسر نون من ومن الغلام بفتحها وحركة النقل كضمة النون في من من صح
اوتي كتابه وفتحة الدال في نحو قد افلح في قراة من نقل الهمزة في الفعل الى ما قبلها وحركة الاتباع كضمة
اللام او كسرة الدال في الحمد لله وحركة المحكي كما سياتي وحركة الاسم اذا كان معطوفا على غيره او معطوفا عليه
غيره ولم يدخل عليه عامل لفظا ولا تقديرا نحو واحد واثنان وثلاثة فهذه الحركة في المتعاطفين قال ابو حيان
شبيهة بحركات الاعراب حدثت عند حصول هذا التركيب العطفي فان لم يكن عطف فهي موقوفة كما سياتي
في باب المعرب والمبني ان شا الله تعالى وكسرة الاخر لاجل يا الاضافة وفتحه لاجل تا التانيث وحذف
حركة المنسوب لاجل يا النسب وحذف حرف العلة من نحو الرجال يغزون ونحو ذلك فكل ما ذكر اثر لكنه ليس
مجلوبا بالعامل وهو في الفعل اما التجرد او اداة الجزم او النصب وفي الاسم ما بواسطته يحصل في ذلك
الاسم المعنى المقتضي للاعراب معنويا كان كالابتدا او لفظيا فعلا او شبهه من اسم او حرف وذلك
المعنى كونه عمدة او فضلة او مضافا اليه ولم ينسبوا العمل الى ذلك المقتضي لكونه امرا خفيا هذا والعامل
في الحقيقة كما قال الرضي هو المتكلم لانه الذي يوجد المعاني وعلاماتها واللفظ اله له لكن النحاة جعلوه
كانه العلة المؤثرة ونسبوا اليه احداث تلك المعاني لانه بواسطته قامت تلك المعاني بالاسم فسموه
عاملا ولذا سميت الالات عوامل انتهى فموجب جنس الاعراب هو العقد والتركيب وموجب نوعه هو
المعنى كالعمدية والفضلية والاضافية وموجب عينه هو العامل وقد عرف فوائد اطلاق العامل بما
اوجب كون اخر الكلمة على وجه مخصوص وفيه انه ان اطلق الوجه المخصوص ورد نحو يا زيد وغلامي وان
اريد وجه مخصوص من الاعراب لزم الدور ممن اخذ العامل في تعريف الاعراب كالمصنف وان اريد وجه مخصوص
من المقتضي باباه ذكر اخر الكلمة ويخرج عامل الفعل الواجب بارادة وجه مخصوص مما اقتضاه المقتضي
او التثنية التام بالاسم والاصل في العامل ان يكون من الفعل ثم الحرف ثم الاسم والاصل المخالف في المعمول

فللمشابهة مالا

ذكرناه

في النوع فاذا كانا من نوع واحد فللمشابهة الا يكون من نوع المعمول كاسم الفاعل ولا يؤثر العاملان في
محل واحد ولا يجتمع عاملان على معمول واحد الا في التقدير نحو ليس زيد بجبان خلافا للفراء في قام وقعد ٢
زيد كما سيأتي ولا يمتنع ان يكون للعامل معمولان فاكثر ذكر هذه الاصول في الارتشاف وقوله في اخر الكلمة اولى
من قول البدر بن مالك في اخر المعرب لما فيه من الدور قال المص في شرح الشذور هذا بيان لمحل الاعراب وليس
باحتراز اذ ليس لنا اثار يجلبها العامل في غير اخر الكلمة فيحترز عنها واما نحو ابنم وامرء فحركة النون والراء
فيهما للاتباع لحركة الميم والواو وعند البصريين وان قلنا انهما من مكانين كما يقوله الكوفيون وتبعهم خالد
في الحدود قد يقال انه قد يكون في غير الاخر اعراب وذلك في الامثلة كيفعلان فان النون علامة الرفع
وليست في الاخر وكالمثنى والمجموع فان الاخر فيهما هو النون وليس اعرابا بل ما قبلها هو الاعراب ويجاب ٣
عن الاول بان الضمير المرفوع المتصل كالجزء خاصة اذا كان على حرف واحد وخاصة اذا كان من حروف المد
فالكلمة تشبهها كمنصور ومسكين وعما روعن الثاني بان النون كالتنوين في الواحد فانه لم يخرج ما قبله عن ان يكون اخر الحروف وكذا النون قال في شرح اللمحة والذي يظهر ان الاحسن ان
يقال في الاخر وما نزل منزلته او يقال في الاخر حقيقة او مجازا وانما كان الاعراب اخر الانه وصف ٤
المعرب بكونه عمدة او فضلة والوصف لا يكون الا بعد موصوفه والمراد بالكلمة التي هي معروض الاعراب الاسم
المتمكن والفعل المضارع بشرطه كما سيأتي ومن هنا يعلم ان معروض الاعراب بالذات هو الكلمة لا الكلام
كما اشار اليه الهندي في حواشيه فان قيل يرد على عكس التعريف اعراب الاسماء الستة والمثنى والمجموع
على حدة فانه ليس مما يجلبه العامل لانه في الاول حرف اصلي عين او لام وفي الاخيرين علامتي التثنية
والجمع وصوغ كل منها كذلك لا محالة سابق على العامل قلنا اما على القول بان اعراب المذكورات بحركات
مقدرة في الحروف المذكورة لا بها انفسها وهو مذهب الخليل وس كما في الارتشاف واختاره من لفة عليه
ظاهر كلام المص في شرح هذا التعريف في شرحي الشذور والقطر حيث لم يتعرض لادخال الحروف فيه وصحح
في شرح اللمحة بالنسبة الى الاسماء الستة فلا يرد السؤال واما على القول بانه بالحروف المذكورة انفسها
وهو المشهور كما قاله المص واسهل المذاهب وابعدها عن التكلف كما قال ابن مالك وذهب اليه الكوفيون
وجمع من البصريين وهو قضية كلام المص كابن الحاجب في باب الاعراب التقديري كما سيأتي ونص المحقق
الرضي وعليه مشيت في تقرير التعريف كالجوجري ليوافق قول التسهيل لانه ملخوذ منه الاعراب ما جيء به لبيان
مقتضى العامل من حركة او حرف او سكون او حذف ورد عليه في شرحه بان الاعراب ما جيء به لبيان ما يحدث بالاثار
والحرف المختلف الهيئات صالح للدلالة لتا صلا كان او زايدا مع حصول التخفيف فانه لتعبيره وتبدله
بالعوامل كاف في حصول الغرض من الاعراب خلافا بيت في جعل مقدر متنازع فيه دليلا والفاظا هروا في بحركات
بالدلالة وعليه فالجواب ان الحروف المذكورة وان لم تكن مجلوبة بالعامل لكن تجددت لها احوال الاخر بسبه
فان انقلاب الف المثنى وواو غيره عما ذكرناه في حالتي النصب والجر من اثار العامل فاما في الرفع فوجود
كلمات اب واخ وحم وهن بعد حذف فا ئها منسيا كذلك ويقدر في غيرها وهو فوك وذو مالا المثنى والمجموع
مغايرة الواو والالف فيها بعد التركيب لما قبله كما نص عليه الرضي في الاولين وابن مالك في الاخرين فالكا
بتقدير الالف والواو والياء في نعم الزيدان ونعم الزيدون ومررت برجلين غيرها في يا زيدان ويا زيدون
ولا رجلين وكما تقدر ضمة يضرب غير ضمة يضربون وفتحة يا هند بنت عاصم غير فتحة يا هند بنت عاصم
وكسرة قمت امس غير كسرة قمت بالامس وكتقدير ضمة جنب وفلك جمعين غير ضمتهما مفردين ويا لجاني

مسمى

١٥

19

مسمى به غير يا يه منسوبا اليه وامثالها وكذا ينبغي كما قال الرضي تقدير كل واحدة من الكسرتين
في ان المسلمات وبالمسلمات وبالفتحتين في ان احمد وباحمد والياءين في ان المسلمين وبالمسلمين
غير الاخرى لكن قال ان الف المثنى وواو المجموع ليست كذلك لان علامتي التثنية والجمع لا يجوز حذفهما
وحمل التغيير والانقلاب على مختاره في الاعراب من انه معنوي بعيد ووجهها الشيئين بعد ان كانا الشيء
واحد قال وكذا فوك وذو وما لي فالتغيير فيهما بصيرورة الحرف الاصلي دالا على الاعراب بعد ان لم يكن ويمكن
ان يقال هنا على وزانه ان كونهما لشيئين بعد ان كانا الشيء واحد من اثار العامل ولا يخلو من نظر
قال ابن مالك الالف والواو علامتان للتثنية والجمع من حيث انهما زيادتان في الاخر والمرفوع من
حيث انهما على صورتهما من اول الوضع فانه لما لم يمكن عليهما الحركة لجئ الى الاعراب بقرارهما على صورتهما فاذا
دخل عامل النصب والجر قلبتا ياء وقال بعضهم للواو والياء والالف حيثيتان حيثية كونها للاعراب
وحيثية ملاحظة وانها مع قطع النظر عن غيرها فان كونها للاعراب مبني على المناسبة الذاتية
التي بين هذه الاحرف وبين حركات الاعراب وحيثية كونها علامات للتثنية والجمع وح يلاحظ
معها امر اخر غيرها والحاق وهو وجود النون وعدمه وحركة ما قبله بالفتح او الكسر وبالجملة فلا بد من
ادعاء ان الاثر الماخوذ جنسا في التعريف اريد به ما يعم الحقيقي والحكمي كما اشار اليه بعضهم ولاشكال هذه
المذكورات حالة الرفع ذهب الجرمي الى ان المثنى والمجموع فيها معربان بلا علامة قال المص وينسب الى
س واختاره ابن عصفور وذهب التسهيلي والامدي الى ان فوك وذو ومالي معربان بحركة مقدرة
دون اخواتها هذا وفي اعراب هذه الابواب الثلاثة اقوال منتشرة ظاهر كلامه في شرح اللمحة الوقف عنها
كلها على ان ذلك من الخلاف الذي لا طائل تحته كما قال في الارتشاف وقوله وانواعه اي الاعراب اولى من قول
غيره والقابه لما قال ان حق اللقب ان يساوي الملقب والرفع مثلا لا يساوي الاعراب بل هو اخص منه فالاعراب
جنس كما تفيده عبارته تحته انواع اربعة رفع ونصب وجر وجزم فالرفع علم العمدة وهي الفاعل والمبتدأ
والخبر والنصب علم الفضلة سوى الاقتضاها جزء الكلام بلا واسطة كغير المفعول معه من المفاعيل الخمسة
والحال والتمييز او بواسطة حرف كالمفعول معه والمستثنى غير المفرغ والمجرور ولكنه لخصوصية فيه
افرد بعلامة اخرى وهي الجر كما سيأتي توجيهه وقد يكون النصب في بعض العمد كاسم ان وخبر كان ومفعول
ظن لشبهها بالفضلة وراعوا التعادل في جعل النصب للفضلات لخفته وكثرتها والرفع للعمد
لثقله وقلتها ويكونان في كل معرب اي يعرض بلا فصل كما سيأتي في من اسم متمكن نحو ان زيدا قائم والمتمكن هو
ما سلم من مشابهة الحرف المؤثرة فالسلامة منها تمكن اي اصالة في الاسمية والاسم لذلك متمكن اي ثابت
في مقام الاصالة فان لم يشابه الفعل ايضا كالمنصرف فهو امكن فالمتمكن هو المعرب منصرفا كان او غيره وهو
الاصل في الاسم وغير المتمكن هو المبني وهو الفرع ومن فعل مضارع بشرطين اشار اليهما بقوله سالم من نون
الاناث وسالم من مباشرة نون التوكيد بان يجرد منهما نحو يقوم زيد ولن يقوم زيد ولو لحقته الثانية
لكنها لم تباشره كالتي في الامثلة الخمسة وسيأتي اما المتصل بنون الاناث نحو يتربصن فيبنى قال ابن مالك
بلا خلاف وتعقب بثبوته عن جماعة انه معرب منها تقديرا واما المباشر لنون التوكيد خفيفة كانت ذهبوا
او ثقيلة بان لم يفصل بينها وبينه فاصل في اللفظ ولا في التقدير نحو ليكونا وليبنذن فيبنى كما سيأتي
وافاد كلامه انه لا يحكم عليه بالاعراب مطلقا خلافا لجماعة ولا بالبناء مطلقا خلافا لاخرين بل لا بد في بنائه معها
من تركيبه معها وتنزله منها منزلة صدر المركب من عجزه وهو المراد بالمباشرة وهذا التفصيل هو مذهب

ابن مالك وتبعه المص قال ابن عقيل ويشهد له السماع لانهم لو حذفوا الخفيفة للوقف ردوا ما حذف
من علامة الفاعل او ضمير مع علامة الرفع فهذان نوعان من الاعراب مشتركان بين الاسم والفعل ونوعان
اخران خاصان جر ولا يكون الا في اسم لان المجرور مخبر عنه في المعنى كانهم لما ارادوا ان يميزوا الفضلة
بواسطة الحرف عن غيرها ولم يكن بقي من الحركات الا الكسرة فميز بها فصار معنى كون الاسم مضافا اليه
لمعنى العمدة بحرف معنى اخر منضما الى المعنيين الاولين علامة الجر والحرف الموصل لاحد جزئي الكلام
الى الفضلة عاملا في ظاهر الفضلة اذ بسببه حصل كون ذلك الاسم مضافا اليه تلك العمدة مع
كونه منصوب المحل ولهذا اذا اسقط الحرف ظهر الاعراب في هذه الفضلة نحو الله لافعلن واذا عطفت
عليه جاز نصب المعطوف وربما اختير نحو تساءلون به والارحام ثم ان هذا الحرف قد يحذف لزوما
مع فعله الذي وصله الى الفضلة لغرض التخصيص او التعريف كما يجي في الاضافة دون النصب
المحلي لكون الناصب اي الفعل مع فاعله محذوفا نسيا منسيا مع حرف الجر الدال عليه فكان اصل غلام
زيد غلام حصل لزيد فاذا حذف الجار قام الاسم المراد تخصيصه او تعريفه مقام الجار لفظا فلا يفصل
بينهما لفظا كما لا يفصل بين الجار والمجرور ولا معنى لدلالته على معنى الحرف فيحال عمل الجر على هذا
الاسم كما احيل على الحرف وخص باسم الاضافة في عرفهم ويقال للجر علم الاضافة فاصل الجر ان يكون
علم الفضلة بواسطة ولم نخرج عنه الا بهذا الوضع والا المجرور المسند اليه نحو مر بزيد فالاصل فيهما
ذلك كما بين وكان قياس المستثنى غير المفرغ والمفعول معه الجر لكن لما كان الواو وفي الاصل للعطف
غير مختص باحد القبيلين والا لا تدخل على غير الفضلة كما في المفرغ لم يروا اعمالهما فبقيا على اصلهما
منصوبين وجزم ولا يكون الا في الفعل المضارع لثقل الفعل المناسب للحذف او للمقابلة لاختصاص الاسم
في اختصاصه بالجر او لغير ذلك وعن المازني فان الجزم ليس باعراب ومن اقتصاره فيما يدخله الاعراب
بانواعه الاربعة على الاسم المتمكن والفعل المضارع بشرطه المذكور يفهم ان ما عداهما من الكلمات وهي
الحروف بجملتها والفعل الماضي والامر والاسم غير المتمكن والمضارع غير السالم مما مر لا يدخلها الاعراب
وانما حكمها البنا كما سيأتي في باب على حدة وعلاماته اي الاعراب الضمة لفظا او تقديرا للرفع كزيد
يقوم والفتى يدعو والفتحة كذلك للنصب نحو ان زيدا لن يقوم ولن يخشى الفتى زيد والكسرة
كذلك للجر نحو مررت بزيد وبالفتى وحذف الحركة كذلك للجزم نحو لم يلد ومن يشاء الله يضلله لما علمت
انه ينبغي ان يطلب اخف العلامات للاعراب كانت هذه الحركات التي هي ابعاض حروف المد التي هي اخف
الحروف فضم الحرف ونصبه وكسره في الحقيقة كما قال الرضي اتيان بعده بلا فصل ببعض الواو والالف
والياء والا فالحركة من صفات الاجسام فلا تحل الاصوات لكنك لما كنت تاتي بها عقب الحرف بلا
فصل سمي الحرف متحركا كانك حركته الى مخرج المتوقع عندان لا يوقف بشيء منها يسمى ساكنا فالحركة بعد الحرف
ومن فرط اتصالها يتوهم انها معه لا بعده فلهذا يقولون رفع في الاسم ونصب فيه ونحوه وجعلت العلامة
في بعض المعربات حروف المد سوا قلنا انها نفس الاعراب او لا لكونها متولدة من الحركات ولهذا اذا
اشبعت الحركة صارت حرف مد تاما ولم تجتلب حروف اجنبية بل جعلت لام الكلمة او عينها في الاسماء
الستة وعلامتا التثنية والجمع في المثنى والمجموع للتخفيف مع حصول الغرض فالرفع اعم من الضم
لانه يكون به وبالحرف وكذا النصب والجر اعم من الفتح والكسر ولهذا غاير بينها الجمل لكل لونا عاما وهذه
علامات واذا اطلق الضم والفتح والكسر في عبارات البصريين مع قرينة كما في كلام المص هنا كما لا يطلق

عندهم

عندهم الرفع والنصب والجر على حركات غير اعرابية والكوفية تطلق القاب كل من النوعين على
الاخر فائدة وانواع الحركات اعراب وبنا وحكاية واتباع ونقل وتخلص من سكونين ومناسبة وهل
حركة الاعراب اصل او البنا او هما اقوال ولما انقسمت المعربات الى ما علامة اعرابه الحركات كلها
او بعضها وما علامته الحروف كلها او بعضها وما علامته الحذف لحركة او حرف وكان الاصل في
العلامة ان يكون بالحركات لما مر وان يكون بكليتها كما في المفرد والمكسر كرجل ورجال ليكون لكل معنى
من المعاني المقتضية للاعراب علامة على حدة وان يكون الجزم بحذف الحركة لانها الاصل في اعراب
ما يجزم فكان حذفها اصلا بالنسبة الى حذف الحرف سمي ما خرج عن ذلك نائبا وهو منحصر في قسمين
نيابة حركة عن حركة وذلك في خمسة ابواب الاسماء الستة والمثنى والمجموع والامثلة الخمسة والفعل
المعتل فالجملة سبعة ابواب خمسة في الاسماء وهي الاول والاخيران في الافعال وقد تكلم المص عليها مرتبة
هكذا الاسماء الستة ثم المثنى ثم المجموع المذكر ثم المجموع المؤنث ثم ما لا ينصرف ثم الامثلة ثم الفعل
المعتل وهذا التقرير الموافق لما في كتب المص يظهر ان اطلاق النيابة على الحروف لا تقتضي انها
ليست انفسها اعرابا كما ادعاه بعضهم كما لا تقتضي ايضا انها انفسها اعراب خلافا لما يفهمه كلام
بعضهم غايته انها اقيمت مقام الحركات في الدلالة فقوله هنا كشرح القطر وتنوب صالح للامرين
ثم يدل للاول قوله في شرح اللمحة وتنوب باعتبار الظاهر الواو عن الضمة والالف عن الفتحة
والياء عن الكسرة في خمسة اسما عند الفراء وستة عند الجمهور بزيادة هن وسبعة عند الجوهري بزيادة
من في الحكاية وهذا هو الباب الاول من ابواب النيابة والاصح قول الجمهور انه في ستة اسما معتلة
اللامات مكبرة موحدة ذي واصلها ذوي فلامه ياء لا واو كفلة ما عينه ولامه واو وبدا ابها
لانها لا تفارق هذا الاعراب بخلاف البقية وقيدها بقوله بمعنى صاحب احترازا عن المشار
بها الى المؤنث ومن عبر بذو كما في القطر فالتقييد للاحتراز عن الطائية فانها مبنية في الغالب
وقد تعرب كهذه فلذلك اوردها ابو حيان على عبارة التسهيل وفيما اضيف لغير الياء اي غير ياء المتكلم
ولم يحتج لتقييدها بذلك اذ لا يضاف اليها غيرها لان الاضافة من خصائص الاسم وياء المخاطبة وان
كانت اسما الا انها تختص بالفعل كما مر من اب واخ وحم استعملها هكذا الشارع الى انها اذا قطعت
عن الاضافة التي هي شرط اعرابها بما ذكر تحذف لاماتها الواوات تخفيفا وتعرب بالحركات واصلها
ابو واخو وحمو على وزن فعل بالتحريك بقيد الاخير في التسهيل بان لا يكون على مثال قرو وخطا والا فيعرب
بالحركات نحو وحما قال المص والعامة تظنه ابا الزوج وانما هو اقاربه مطلقا قال ابن مالك وقد
يطلق على اقارب الزوجة وفيما اضيف لغير الياء من فم مثلث الفاء مع تخفيف الميم وتشديدها
فيعرب فيها بالحركات ومع قصره نحو فما كعصا فيعرب كالمقصور فهذه تسع لغات والعاشرة
اتباع فائه لميمه واصله فوه على فعل بالسكون بدليل افواه ولامه هاء وانما يعرب بهذا الاعراب حال
كونه بغير ميم عوضت عن عينه وهي الواو فان كان بالميم اعرب كما مر وزعم الفارسي ان ثبوتها
بابه الشعر ورد بالحديث لخلوف فم الصائم وما اضيف لغير الياء من هن كناية عما يستقبح
او عن الفرج خاصة وانكر الفراء وتبعه الزجاجي جوازا تمامه فاسقطاه من العدة وهما
محجوجان بنقل سيبويه وابي الحسن فيها الاتمام ومن حفظ حجة على من لم يحفظ الا انهم يردون النقص كما نبه
عليه بقوله والاشهر والافصح ايضا كما في القطر فيه النقص اي حذف لامه كغد ويد والاصل هنو

في باب جمع المؤنث وغير المنصرف ونيابة...

الباب الاول من ابواب النيابة

وغدو ويدى لحذفت لاماتها فى الافراد ولا اضافة وتعرب بالحركات على ما قبلها قال الله تعالى يد الله
فوق ايديهم وقال عليه الصلاة والسلام من تعزا بعزا الجاهلية فاعضوه بهن ابيه ولا تكنوا قال ابن
مالك وانما جرت عادة النحاة بذكر الهن مع اخوته لتوهم ان فى الاستعمال عن لم ينبه على قلته
فليس بمصيب ومن فى قوله من باب الخ بيان لما الموصولة فى قوله فيما اضيف مع ما فيه من حسن
البيان بعد الابهام والتنبيه على ما مر نقله فاذ بصلتها مع الايجاز شرط اعراب الاسماء الاربعة
بذلك وهو اضافتها وشرط هذا الشرط وهو ان لا يكون ليا المتكلم نحو اخوك وابوك واخو زيد ونحوها
فان اضيف اليها اعربت بحركات مقدرة كغيرها نحو غلامى ولاما لغا محذوفة فى الاكثر وقد يرد
نحو ابوي واخوي وان لم تضف فان كانت مفردة اعربت كاعرابها او مثناة او مجموعة فباعراب المثنى
والمجموع كما يعلم من بابيهما ولهذا لم يحتج كغيره الى شرطية كونها ليست كذلك ولا يجمع منها بالواو
والنون الا الثلاثة الاول وانما لم يدخل ذو مع الاربعة فى هذا الشرط وشرطه لما قال فى شرح
اللمحة ذكر ذلك فيها خطأ لانها لا تستعمل الاضافة لغير يا بل لا تضاف لضمير اصلا واما قوله انما
يعرف ذا الفضل من الناس ذووه فشاذ والحق انه اهمل شرطين فى الجميع وهو ان لا تكون مصغرة
ولا منسوبا اليها والا اعربت بالحركات وقد يعتذر عنه بانه علق الحكم على الغالب من عدم التصغير
والنسبة لندرتهما او على ما لفظ به ولم يلفظ بها الا غير منسوبة مكبرة فان قلت فلو نطق
بها مضافة لغير اليا كما فعل فى غير هذا المختصر كغيره لاغنا ايضا عن شرطية ما ذكر قلت عدل
عنه لئلا يوهم قصر الحكم على اضافة مخصوصة ولهذا لم يكتف ابن الحاجب فى بيان ذلك بالمثال مع اكتفايه
فى غيره به وقصر الاب فى تاليه الاخ والحم اى الزام الالف فى اخرها مطلقا وجعل الاعراب بحركات
مقدرة عليها كقوله ان اباها وابا اباها وقوله اخاك الذى ان تدعه لملمة يجبك بما تبغى
ويكفيك من يبغى وفى المثل مكره اخاك لا بطل وهذا اشهر من نقصها اى حذف لاماتها واعرابها
بالحركات على العينات كقوله بابه اقتدى عدى فى الكرم وعليه قيل فى التثنية ابان واخان وتلخص
من كلامه ان فى ذى وفم لغة واحدة وفى الهن لغتان وفى الاب وتاليه ثلاثا وزاد فى التسهيل تشديد
باب واخ واخو بتسكين الخا وفى حم وفم كما مر وستوب الالف عن الضمة فى الرفع لانها لما صلحت
للاعراب لتغيرها والرفع اسبق انواعه جعلت علامة عليه وكذا الواو فى رفع المجموع واليا المفتوح
ما قبلها على ما كان عليه قبل التركيب مع خفة الفتح المكسور ما بعدها وهى النون لكونه فى الاصل
تنوينا ساكنا والاصل تحريكه بالكسر عن الكسرة فى الجر وعن الفتحة فى النصب لانه لم يبق من حروف
اللين التى هى اعلق بالقيام مقام الحركات الا اليا للجر والنصب والجر اولى بها فلهذا قدم الكسرة فلم
يبق للنصب حرف فاتبع الجر لكونهما معا للفضلات فى اعراب ثانيا بعد ما لنيابة وهو باب المثنى وهو
فى الاصطلاح كما فى شرح اللمحة وغيره الاسم الدال على اثنين بزيادة صالح للتجريد فخرج بالدال على
اثنين ما دل على اقل كالواحد او اكثر كالجمع نحو صنوان مراد به مفرد او جمع فان لفظه فيهما كلفظه مثنى
وما اعرب كالمثنى والمراد به مفرد اسم جنس ككلبتى الحداد او علم كالبحرين لمكان ونحوهما مما سمى به
من المثنى او جمع كما قال ابن مالك فى قوله تعالى انما المؤمنون اخوة فاصلحوا بين اخويكم وقوله
تلقى الاوزون فى اكناف دارتها تمشى وبين يديها البر منثور اراد بين ايديها اذ
المراد به التكثير لا ما يشفع الواحد كقوله تعالى فارجع البصر كرتين اى كرات بدليل حسير ولا يكون

ذلك

ذلك بكرتين ومنه حنانيك ولبيك وسعديك واخواتها وانما جعلت التثنية علما على التكثير لانها اول
مراتب العدد ومبدا تضعيفه وخرج بالزيادة ما دل على اثنين بدونها كشفع وزكا وزوج وكلا وكلتا
فلا يسمى تثنية كما قال ابن مالك كالمثنيات والمصدر المجعول خبرا ونعتا كالزيدان عدل ومررت
بالرجلين رضى وخرج بصلاحية التجريد اى عن الزيادة ما لا يصلح لذلك لانه لم يستعمل مفردا نحو اثنان
واثنتان والمذروان وهما طرفا القوس والالية فليس فى الاصطلاح مثناة وان الحقت به لعدم
صلاحيتها للتجريد ودخل فى الاثنين المفردان كالزيدان والجمعان كالجماليين واسما الجمع كقوله تعالى
يوم التقى الجمعان قد كان لكم اية فى فئتين واسما الجنس كالحديث مثل المنافق كالشاة العايرة بين
الغنمين والمتفقان فى اللفظ كما ذكر وهو المقيس والمختلفان وهو محفوظ كالقمرين للشمس والقمر
والعمرين لابى بكر وعمر رضى الله عنهما قال فى شرح اللمحة زاد ابن مالك فى الحد المذكور وعطف مثله
عليه اى فنحو القمرين ليس بمثنى لانه اذا استعمل العطف فانما يقال شمس وقمر فيعطف عليه مباينة
لا مماثلة قال لعل الذى اراد ان النحويين يسمون هذا النوع مثنى والا لذكروه فيما حمل على المثنى غاية
ان هذا مثنى فى اصله بجوز المتفقان فى المعنى كما ذكر وهو المقيس والمختلفان كالعينين للباصرة
والذهب وفيه خلاف سيأتى ومما ذكر فى شرح هذا التعريف يعلم ان تعريفه للمثنى فى الاوضح وشرح
الشذور بما دل على اثنين واغنى عن المتعاطفين غير مانع لصدقه على شفع وزكا ونحوهما كما اشار اليه الجوجرى
تكملة يشترط لتثنية الاسم ثمانية شروط ذكرها غير واحد الاول الافراد فلا يثنى المثنى والمجموع على حدة
والجمع الذى لا نظير له فى الاحاد اتفاقا واما غيره من جموع التكسير واسم الجمع فجوز ابن مالك كما مر
قال لان الحاجة قد تدعو الى عطف الجمع على الجمع واسمه على اسمه فيستغنى عنه بالتثنية كما يستغنى بها فى
عطف الواحد على الواحد وقال غيره ان تثنية الجمع واسمه واسم الجنس غير مقيسة الثانى الاعراب فلا يثنى
المبنى وقولهم منان ومنين الزيادة فيهما للحكاية لا للتثنية لحذفها وصلا واما ذان وذين ونحوهما
فمثنى قبل البنا وهذان واللذان ونحوهما فصيغ وضعت وضع المثنى وليست منه حقيقة عند المحققين
الثالث عدم التركيب فلا يثنى المركب الاسنادى وكذا الجمع اتفاقا ومثله ما فى حكمه وهو المزجى المبنى
كخمسة عشر وسيبويه والاكثر على المنع فى المزجى المعرب كبعلبك فان احتيج لتثنية شى منها او جمعه اضيف اليه ذوا
نحو ذوا تابط شرا وذوو ونحو ذوو تابط شرا واضافة ذوا وذوو منصرفة من اضافة المسمى الى الاسم كذات مرة
وجوز الرضى تثنية المزجى الذى جزوه الثانى معرب كبعلبك وكذا جمعه فيقال بعلبكان وبعلبكون قال
لان الجزئين ككلمة معربة والتثنية والجمع من خصايص المعربات ونقله ابو حيان عن الكوفيين ونقل
الرضى عن المبرد جوازهما فى نحو سيبويه واما الاضافى فيستغنى بتثنية المضاف وجمعه عنهما فى المضاف اليه
نحو عبدالله وعبدا الله واجاز الكوفيون تثنيتهما معا كابوا البكرين وابا البكرين الرابع التنكير فلا يثنى
العلم باقيا على علميته بل اذا اريد ذلك قدر تنكيره ولذلك لا يثنى كنايات الاعلام كفلان وفلانة لعدم
قبولها التنكير الخامس ان يكون قابلا لمعنى التثنية فلا تثنى الاسما التى لا ثانى لها فى الوجود كشمس وقمر
اذا قصد الحقيقة ولا الاسما المختصة بالنفى واسما العدد الا مائة والفا السادس اتفاق اللفظ فنحو
القمرين من باب التغليب السابع اتفاق المعنى فلا يجوز تثنية المشترك والحقيقة والمجاز عند اكثر المتاخرين
وصحح ابن مالك جوازه قال لان الاصل التثنية وكذا الجمع العطف وهو فى المتفقين والمختلفين جايز
بالاتفاق والعدول عنه اختصار وقد اوثر استعماله فى احدهما فليجز فى الاخر قياسا وبعضهم بنى

المسئلة على جواز استعمال المشترك في معنييه فان تخلصا جاز والا فلا الثامن ان لا يستغنى بجمع عن تثنيته
عن تثنية غيره كسوا فان اكثرهم لا يثنيه استغناء بتثنية سي قالوا هما سيان وحكى ابو زيد سواان
وما عدا هذه الشروط من الشروط المذكورة جار في جمع التصحيح والتكسير كما في الارتشاف وما اختلف
في تثنيته من ذلك اختلف في جمعه وكالقرين في التغليب الخبيثون في جمع خبيث واصحابه والتذكير
غالب على المونث في التثنية والجمع فيكفي كون البعض مذكرا نحو زيد وهند ضاربان وزيد
والهندات ضاربون وهذه الشرايط والقوانين المعتبرة في تثنية الاسم وفي جمعه مطلقا
مع ما سياتي في جمع المذكر يعلم ان التثنية والجمع المصطلح عليهما في باب الاعراب من وضع الواضع
لا من جعل الجاعل الذي يراد به تصرف الناطق خلافا للتسهيل فيهما جعل الاسم القابل الى اخر قوله نعم ليس
الوضع فيهما بالشخص كما في المفردات بل بالنوع كما في المركبات على ما مر قال الدماميني ولا ينبغي حمل عبارة
التسهيل على ظاهرها بناء على مذهبه في ان المركب غير موضوع لانه لا نسبة في المثنى والمجموع فيفترقان
من المركبات لانهما مفردان ولم يتعرض المص لتعريف المثنى ولا لشرايطه اعتمادا على اخذهما من المثال
المستجمع للشروط وكثيرا ما يكتفون به في مقام الاختصار كما مر وحمل عليه اي على المثنى في الاعراب
مما ذكر بعض ما خرج عن تعريفه واقتصر منه على المشهور وهو خمسة الفاظ ثلاثة منها وهي اثنان
واثنتان وثنتان لغتان في المؤنث الاولى حجازية والثانية تميمية حملت عليه حملا مطلقا
اي سوا افردت او ركبت او اضيفت فالاول كقوله تعالى شهادة بينكم اذا حضر احدكم الموت حين
الوصية اثنان فاثنان خبر شهادة على حذف مضاف اي شهادة اثنين والثاني نحو فانفجرت منه اثنتا
عشرة عينا والثالث نحو اثناك واثناكم ولا يقال اثناهما كما لا يقال ثلثهم لان ضمير التثنية نص في معناها
فاضافة الاثنين اليه اضافة الشيء الى نفسه وهو لا يجوز بخلاف ضمير الجمع فليس نصا في ثلاثة ولا غيرها
فاضافة العدد اليه اضافة الخاص الى العام واثنان منها وهما كلا وكلتا انما يعربان اعراب المثنى حال
كونهما مضافين للمضمر نحو كلاهما وكلتاهما فان اضيفا لظاهر اعربا كالمقصور ولا يضافان مطلقا الا
لما هو اثنين نحو كلتاهما وكلتا الجنتين او ما هو في قوته نحو كلانا وكقوله ان للخير وللشر مدى وكلا
ذلك وجه وقبل ولا يجوز كلا زيد وعمرو وتكون معناهما مثنى ولفظهما مفرد اعربا اعراب المفرد في موضع
المثنى في موضع وجاز في خبرهما وضميرهما الافراد والتثنية باعتبارين قال تعالى كلتا الجنتين
اتت ثم قال وفجرنا خلالهما وقال الشاعر كلاهما حين جد الجري بينهما قد اقلعا وكلا انفيهما
رابي قال ابن طاهر وقوم لا يجيزون كلاهما لانهم جعلوهما مثنيين حقيقة وقد حملا على المثنى حملا
مطلقا اي مع الظاهر والمضمر عند كنانة حكاها عنهم الفراء وقد تفتح نون المثنى وما حمل عليه
من ما فيه نون مع اليا كقوله على احوذيين استقلت عشية فما هي الا لمحة وتغيب قال ابن مالك
انشده الفراء بالفتح وقيل المص بالياء لما قال انه لا يصح مع الالف خلافا لبعضهم وقوله اعرف منها الجيد
والعينانا ومصنوع وقد يضم حكى ابو علي عن ابي عمرو هما خليلان ومنه قول فاطمة يا حسنان يا حسان
ذكره ابو حيان وانشد في شرح اللمحة يا ابت ارقني القذان فالنوم لا تطعمه العينان
وسقوطها للاضافة كثير نحو بل يداه مبسوطتان وقد يسقط للضرورة كقوله هما خطتا اما اسار
ومنة واما دم والقتل بالحر اجدر او لتقصير الصلة كقوله خليلي ما ان انتما الصادقا هوى
اذا خفتما فيه عذولا وواشيا وتسقط الف لملاقاة ساكن نحو التقتا حلقتا البطان وقد يلتزم بالالف

مبنيا

مبنيا للمفعول يقال التزمته الامر فالتزم اي الزمته اياه اذا قبل التزامه بعض العرب الالف في المثنى
في احواله كلها وهي لغة بني الحارث وخثعم وزبيد وكعب واخرين وهي احسن ما حمل عليه قراءة نافع وابن عامر
والكوفيين الا حفصا ان هذان لساحران بتشديد ان وفيها اقوال كثيرة للمعربين وانكر المبرد هذه
اللغة وهو محجوج بنقل الايمة قال الواحدي اجماع النحويين انها لغة بني الحرث وكذا ما حمل على المثنى كما قال
ابن مالك وحكاه الفراء في كلا وكلتا وحمل عليه قولهم كلاهما وتمرا وتنوب الواو المضموم ما قبلها لمناسبتها
عن الضمة في الرفع لما مر في الف المثنى وراعوا التعادل حيث جعلوا الالف لخفتها في المثنى لكونه اكثر من
الجمع لشموله لاولي العلم وغيرهم والواو للجمع لثقلها وقلته بالنسبة للمثنى والياء المكسور ما قبلها لاستثقال
الضم قبل الياء ساكنة والياء بعد الفتح بالمثنى ولا يخرج عن ذلك جمع المقصور نحو انتم الاعلون ولمن
المصطفين الاخيار لان قبل الواو والياء ضمة وكسرة مقدرتين في الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين
المفتوح ما بعدها فرقا بينه وبين المثنى خصوصا فيما اتحد صيغتاهما لفظا كالمصطفين عن الكسرة
والفتحة لما مر في المثنى في ثالث ابواب النيابة وهو باب جمع المذكر احترازا عن المؤنث قال ابن مالك
المراد بالمذكر المسمى لا اللفظ فان تذكير الاسماء ليس شرطا في هذا الباب بل الشرط خلوه من تاء التانيث
فلو سميت رجلا بزينب وسعدى جاز ان يقال في جمعه زينبون وسعدون كما لو سمي بزيد مونثا جمع
بالف وتاء كزيدات السالم احترز به عن المكسر فان الجمع قسمان جمع تكسير وهو ما تغير فيه بناء الواحد
ستة امور كما في شرح اللمحة بزيادة فقط كصنو وصنوان وقنو وقنوان او بنقصان فقط كتخمة وتخم
او تبدل شكل فقط كاسد واسد او بزيادة وتغيير شكل كرجل ورجال او بنقصان وتبدل شكل كرسول ورسل
او بمجموع ذلك كغلام وغلمة وسوا كان التغيير ظاهرا كما ذكر او مقدرا كفلك فضمته مقدرة كضمة قفل ومجموعا
كضمة بدن ونحو هجان ودلاص وشمال وعقبان وكبار وليس لنا ما اشترك فيه المفرد والجمع غير هذه الستة
فهذه الانواع كالمفردات في الاعراب بالحركات على الاصل كما شملها اطلاقه السابق وجمع تصحيح وهو ما لم
يتغير فيه بناء الواحد الا بزيادة الالف والتاء في المؤنث كمسلمات او بزيادة الواو والنون في المذكر
كالزيدين ويسمى الجمع الذي على هجاءين والجمع السالم الجمع الذي على حد التثنية لانه سلم فيه الواحد كما سلم في
التثنية ويلحقه بحرف علة كالمثنى وقد جمع ابن الحاجب المجموع بانواعه الثلاثة في تعريف فقال ما دل
على احاد مقصودة بحروف مفرده بتغيير ما فيدخل فيما دل على احاد اسم الجنس واسم الجمع ويخرجان بقوله
مقصودة بحروف مفردة على ما قرره شراح كلامه ويشمل قوله بتغيير ما تغييرات جمع التكسير والتغيير
بزيادة الالف والنون في جمع المذكر والالف والتاء في جمع المؤنث فكلية قال البدر بن مالك الاسم الدال
على اكثر من اثنين على ثلاثة اضرب جمع واسم جمع واسم جنس لانه ان وضع للاحاد المجتمعة دالا عليها دلالة
تكرار الواحد بحرف العطف فهو الجمع سوا كان له واحد من لفظه كرجال او لا كابابيل وان وضع لمجموع الاحاد
دالا عليها دلالة المفرد على جملة اجزاء مسماة فهو اسم الجمع سوا كان له واحد من لفظه كركب وصحب او لا
كقوم ورهط وان وضع للحقيقة ملغى فيه اعتبار الفردية الا ان الواحد ينتفي بنفيه فهو اسم الجنس وهو
غالب فيما يفرق بينه وبين واحده بالتاء ككمأة وكمء وتمرة وتمر وحباة وحبا وتميزه من الاول كونه على وزن لم يبن عليه الاحاد
كابابيل وغلبة التانيث عليه كهذه نخل ولا يقال هذا فهو بمعنى جماعة فلهذا احكم عليه بالجمع دون نظايره
كرطبة ورطب فانه اسم جنس وتميزه من الثاني كونه على وزن الاحاد ولا واحد له من لفظه كقوم ورهط ونسا
للواحد في تذكيره والتصغير ولذلك قيل في غزى انه اسم جمع لغاز وان كان نحو كليب جمعا لكلب لان

عزبا مذكر وكلبا مونث وسفر وركاب انه اسم الجمع ركوبه لقولهم ركابي والجمع لا ينسب اليه على لفظه انتهى
وكالنسب التصغير ولذلك حكم على ركب وخلق وجامل وسراة وفرهة وتوأم انها ليست بجموع لانها
تصغر على لفظها وكذا غزى كما يجيء لان الجمع لا يصغر على لفظه كما قرر في الصرف وعند الفراء ان كل ما له واحد
من تركيبه سواء كان له جمع كباقر وركب او جنس كتمر وتمرة فهو جمع وهو مذهب الاخفش ايضا في الاول
فقط اما الجنس الذي لا واحد له من لفظه كخيل وتراب فليس بجمع اتفاقا كما قال الرضي ويفارق اسم الجمع
اسم الجنس بانه لا يقع الا على ما فوق اثنين بخلاف اسم الجنس وبان اسم الجنس الذي لا واحد له من لفظه يفرق
بينه وبين واحده اما بالتاء في الواحد كتمرة وتمر او في الجنس كجباة وجب وسيارة وسيار او بالياء التحتية
في الواحد كرومي وروم وزنجي وزنج بخلاف اسم الجمع في ذلك ولا يطلق جمع التصحيح بقسميه على ما فوق
العشرة وما دونها لثلاثة الا مجازا وجموع التكسير كلها للكثرة اي ما فوق العشرة الا الاربعة منها
فهي للقلة اي من الثلاثة الى العشرة وجمعها بعضهم في قوله
بافعل وبافعال وافعلة • وفعلة تعرف الادنى من العدد • وضم اليها ابو الحسن الدباج
جمعي التصحيح فقال وسالم الجمع ايضا داخل معها فهذه الخمس فاحفظها ولا تزد وافاد العلامة سعد الدين
في التلويح ان التفرقة بينهما انما هي في جانب الزيادة بمعنى ان جمع القلة مختص بالعشرة فما دونها
وجمع الكثرة غير مختص لا انه مختص بما فوق العشرة قال وهذا اوفق بالاستعمالات وان صرح بخلافه
كثير من الثقات وقد مرت شرايط الجمع مطلقا واشار المص الى شرايط خاصة بجمع المذكر السالم
فقال او يختص اي هذا الجمع بالواو والنون باسم الباء داخلة على المقصور عليه وهذه العبارة تقع في هذا
الكتاب وغيره كثيرا ومعنى اختصاص زيد بالقيام مثلا انه من بين الاشخاص منفرد بذلك الوصف لا يتصف
به غيره فالباء داخلة على المقصور اي الخاصة قال تعالى يختص برحمته من يشاء وقد يراد انه يختص
من بين سائر الاوصاف بالقيام ولا يتصف بغيره اي مقصور على القيام لا يتجاوزه الى العموم فالباء
داخلة في المقصور عليه اي ما له الخاصة قال السيد وهو الاصل في لفظ التخصيص والاختصاص
والخصوص ان يستعمل بادخال الباء على المقصور عليه اي ماله الخاصة فيقال مثلا اخص المال بزيد اي المال
له دون غيره الا ان المتعارف في الاستعمال ادخالها على المقصور اعني الخاصة كقولك خص زيد بالمال
بناء على تضمين معنى التمييز والافراد وذلك لان تخصيص شيء باخر في قوة تمييزه الا خربه فكانك قلت
ميز زيدا بالمال عن غيره ومن هذا الاستعمال خصصت زيدا بالذكر وخصك بالعبادة ويختص برحمته
من يشاء والمراد هنا هو الاخير وهو قصر الجمع بالواو والنون على اسم موصوف بما سياتي ولا يتجاوزه الى
غيره من الاسماء والمراد بالاسم في كلامه ما يشمل الصفة بقرينة تفصيله الاتي اليهما وقوله عاقل مخفوض
باضافة اسم اليه اي باسم منكر عاقل فلا يقال في واشق اسم كلب ولا في سابق صفة له واشقون وسابقون
قال ابن مالك ولا حاجة الى تغليب التعبير بمن يعقل واستبداله بمن يعلم كما فعل قوم لقصد دخول
اسماء الله تعالى فيما يجمع هذا الجمع والعلم مما يخبر به عنه تعالى دون العقل وبحثهم ذلك غير ماخوذ به الا فيما
سمع نحو وانا على ذهاب به لقادرون ولعله وليس لغير الله تعالى ان يجمع شيئا من اسمائه ولا يثني عليه ولا يخبر
عنه الا بما اختاره لنفسه في كتابه او على لسان نبيه عليه الصلاة والسلام فقادرون ونحوه من المعبر
به عن الله تعالى مقصور على السماع فلا داعي الى الاستبدال بالعلم عن العقل لانه دال على المقصود انتهى
والعقل في البعض كاف فيغلب على غيره كما مضى في تغليب المذكر على المؤنث فيقال في رجل سابق

وفرسين

كتائف

له واحد

بين جم

وفرسين سابقين سابقون وفي قوله تعالى له ما في السموات والارض كل له قانتون فغلب العقلاء على
غيرهم في قانتون على الاصل في تغليب العقلاء وعكس ذلك في لفظ ما قال الولي الا ان ما في السموات والارض
اشارة الى مقام الالهية والعقلاء فيه بمنزلة الجمادات لا ملك لهم وكل له قانتون الى مقام الطاعة
والانقياد والجمادات فيه بمنزلة العقلاء قوله او شبهه اي شبه عاقل نحو قوله تعالى اني رايت احد عشر
كوكبا والشمس والقمر رايتهم لي ساجدين وقوله تعالى ثم استوى الى السماء وهي دخان فقال لها وللارض
ائتيا طوعا او كرها قالتا اتينا طائعين وقوله تعالى فظلت اعناقهم لها خاضعين فنسبة السجود
للكواكب والطاعة اي التسخير الى السماء والارض والخضوع للاعناق تشبيها بمن يعقل عظامها فاجرى
عليها حكمه في الجمع والاضمار وذلك مطرد فيما يجري هذا المجرى مما يستعظم من الدواهي والعجايب والامور
كقول عايشة لعلي يوم الجمل بلغت مني البلغين بضم الباء وكسرها وقولهم لقيت منك البرحين وعملتم
العملين اي الاعمال العجيبة سالم بالجر صفة لاسم اي خال من هاء التانيث فلا يجمع مدخولها هذا الجمع
علما كان كطلحة او صفة كعلامة خلافا للكوفيين ولاجل الحاجة الى هذا الشرط في القسمين قدمه على
سائر الشروط ولو قال كما في التسهيل من تاء التانيث لكان اولى لما مر اولا وليخرج نحو اخت ومسلمات
علمين لرجلين فانهما لا يجمعان كذلك واما ثانيا فلان علامة التانيث في الاسم المتمكن كرحمة هي التاء
المبدلة هاء في الوقف عند البصريين كما في المغني لا الهاء المبدلة تاء في الوصل كما يقوله الكوفيون والمص انما
يذهب في الغالب مذاهب البصريين وادخل بتقييد الهاء بقوله لغير تعويض اذ قيد التقييد مدخل لا مخرج ما صار
علما من الثلاثي المعوض فيها التانيث عن لامه كثبة او عن فائه كعدة فانه يجمع كذلك كعدون وثبون ما لم يكسر
قبل العلمية كشفة فيلزم جمعه بالالف والتاء كديات هذا مذهب سيبويه وخالف المبرد فقال لا يجوز في عدة
الا عدات ولا يجوز عدون وسالم من تركيب اسنادي اتفاقا كتابط شرا وسالم من تركيب مزج مختوما بويه
كسيبويه او لا كبعلبك عند الاكثر وخمسة عشر والسلامة من هذين شرط الجمع مطلقا كما مر لا الخصوص جمع
المذكر على انه انما يحتاج اليه في العلم دون الصفة وذكره قبلها ربما يوهم اشتراكهما فيه كما قبله فلو اخره بعد قوله
علما كما فعل في الشرط الخاص بالصفة وهو قوله يجمع مونثها الخ لكان اولى وجوزه على هذين في التسهيل ومن
اعراب بحرفين كالمجهول علما من نحو زيدين او زيدون وعشرين قال في شرحه فهذه الانواع الاربعة لا تثنى
ولا تجمع فان احتيج لتثنية شي منها اضيف اليه ذوا والى جمعه ذوو واجازهما الرضي كما مر في المزجي الذي
جزؤه الثاني معرب كبعلبك لا مبني كخمسة عشر اما الاضافي فمفهومه جواز جمعه وليس كذلك الا ان يحمل
جواز جمعه على جمع الجزء الاول منه فيكون تسامحا وستاتي اقسام المركب واحكامها في باب ما لا ينصرف ان شاء
الله تعالى ويختص هذا الجمع باسم العاقل الموصوف ذلك الاسم بما مر لا مطلقا بل في بعض احواله فكما لا يتجاوز
الجمع بما ذكر الاسم المذكور الى غيره لا يتجاوز من ايضا احد ثلاثة احوال الى غيرها فلا يجمع الا حال ان يكون علما
على مسماه كزيد وسلم وزيدي على رجلين فيقال زيدون وسلمون وزيديون او حال ان يكون مصغرا
اسما كغليمون في غلام كانه التحق بالصفة او صفة كاحيمرون في احمر او حال ان يكون صفة بقيد اشار اليه
بقوله يجمع مونثها اي مونث تلك الصفة وهو ما فيه علامة التانيث بالالف والتاء كضارب وارمل
وافعل التفضيل اذا عرف كالافضل او اضيف الى معرفة كافضلوا بني فلان ومنه اجمع في التوكيد لانه في الاصل افعل
تفضيل ثم ازيل منه معنى الوصفية وجعل بمعنى جميع كما نبه عليه قريبا المص فتقول ضاربون وارملون واجمعون والافضلون
لانك تقول في مونثها وهي ضاربة وارملة وفضلى وجمعى ضاربات وارملات والفضليات وجمعاوات وكذا

بنعج

فيلزم تكسيره كشفاه او تعتل لامه كدية

واثنين
اضيف اليه
كما مر

تقول في مسكين مسكينون لقولهم مسكينة ومسكينات وكان قياس مسكين ان لا تدخله التا عند التانيث لان مفعيلا كما سياتي لا تدخله التاء لكنهم ادخلوها عليه حملا على فقير ثم جمعوه بالالف والتاء ثم بالواو والنون في التذكير لئلا يفضل المونث على المذكر بجمع السلامة وان كانت الصفة لا تجمع مونثها بالالف والتاء كاحمر وسكران في لغة غير بني اسد وصبور ونحوه مما لا يقبل التاء اذ لا يقال في المونث وهو حمراء وسكرى حمراوات ولا سكراوات كما لا يقال في صبور لامراة صبورات كما سياتي فلا تجمع بالواو والنون وشذ قوله

• فما وجدت نساء بني نزار • حلائل اسودين واحمرينا •

واذا سمي بالصفة كاحمر منكر عاقل جمع بذلك كاحمرون كما شمل قوله علما وهذا الشرط في الصفة هو معنى اشتراطهم ان لا يكون من باب فعلان فعلى ولا فعلى افعل ولا مما يستوي فيه المذكر والمونث وقد يعبر عنه بقبول تا التانيث عند قصد معناه كما في التسهيل نحو مسلم ومسلمة الا انه لا يشمل افعل التفضيل فلذلك عدل عنه المص الى ما ذكر مع الايجاز والشمول وهو من محاسن هذا الكتاب وهي كثيرة في كل باب وستمر بك منبها عليها غالبا ولا يرد عليه نحو علامة وفروقة فانه يجمع بالالف والتا كما سياتي ولا يجمع بالواو والنون لانه قد شرط خلو ما يجمع هذا الجمع مطلقا اسما كان او صفة من تا التانيث كما مر ولم يشترط الكوفيون كما قال ابن مالك الخلو منها ولا قبول الصفة لها عند قصد التانيث فاجازوا في طلحة اسما وعلامة صفة طلحون وعلامون وفي احمر صفة احمرون والبصريون لا يجيزون ذلك وما سمع منه لا يعتدون به لندرته قال ابو حيان في شرح التسهيل عادة الكوفيين اذا سمعوا لفظا في شعر او نادر كلام جعلوه بابا او فصلا وليس بالجيد اذ القواعد لا تبنى الا على جملة من المستقرات الجزئية حتى يغلب على الظن ان ذلك قانون كلي تبنى على مثله القواعد ولهذا تراه يرد على ابن مالك كثيرا انما يثبت من القواعد ببيت شعر او كلام نادر يحتمل التاويل كما ستقف على ذلك ان شا الله تعالى وقوله علما او مصغرا او صفة احوال من الاسم احترز بها عما لم يكن كذلك نحو رجل فلا يقال رجيلون وحمل عليها اي على هذه الاقسام الثلاثة في الجمع بذلك انواع ذكر منها اربعة احدها اسما جموع لا واحد لها من لفظها وهي اولوا بمعنى ذو واتى نحو قوله تعالى ولا يأتل اولوا الفضل منكم والسعة ان يوتوا اولي القربى وقال الرضي هي جمع لذو على غير لفظه فان قلت اليس قد قالوا انه لا يوجد في المعرب كلمة اخرها واو قبلها ضمة مع ان اولوا كذلك قلت واوها في معرض التغيير فلم يعتد بها او لقيامها مقام الضمة صارت كالنهاية وعشرون وليس جمعا لعشرة والا لصدق على ثلاثين مثلا وكذا اخواتها وهي عقود الاعشار الى التسعين نحو قوله تعالى ان يكن منكم عشرون صابرون وواعدنا موسى ثلاثين ليلة فتم ميقات ربه اربعين ليلة فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما فاطعام ستين مسكينا ذرعها سبعون ذراعا فاجلدوهم ثمانين جلدة ان هذا اخي له تسع وتسعون نعجة ثانيها جموع تصحيح لم تستوف الشروط وهي عالمون واهلون ووابلون لان مفردها وهو عالم لا يعقل كالخاتم واهل ووابل المطر الغزير ليسا علما ولا صفات مع كون الثالث لغير عاقل وعن ابن مالك ان عالمين اسم جمع لانه خاص بمن يعقل والعالم عام والمختص لا يكون جمعا لاعم منه ولذلك ابى ان يجعل الاعراب الذي هو خاص بالبادين جمعا للعرب الشامل للحاضرين والبادين وعلى هذا جرى في الاوضح لكن في الصحاح العالمون اصناف الخلق وهذا يدل على انه ليس مختصا بالعقلاء وهو المشهور كما قاله المجد اللغوي وكلام المص هنا يحتملهما قال الرضي العالم الذي يعلم منه ذات موجده تعالى فيكون دليلا عليه فهو بمعنى الدال ثالثها جموع تكسير تغير فيها بناء الواحد وهي ارضون بفتح الراء جمع ارض باسكانها وهو اسم جنس جامد مونث ايضا لما لا يعقل وبنون بفتح الموحدة جمع تكسير لابن باسكانها اصله بنو حذفت لامه وعوض منها الهمزة وصلا ولذلك يقال فعلت البنون ولا يقال فعلت المسلمون قال ابن مالك ولانه لو كان جمع تصحيح لقيل ابنون وسنون بكسر السين جمع سنة بفتحها ومنهم من يدخل هذه الثلاثة

بخروج عنه

بينيته

[illegible]

في القسم

في القسم الثاني فيعدها جمع تصحيح فات الثاني منها شرط العلمية وغيره شرط العقل فقوله وبابه يعني باب سنون وهو كل ثلاثي حذفت لامه وعوض عنها هاء التانيث ولم يكسر كعضة وعضين وعزة وعزين قال تعالى كم لبثتم في الارض عدد سنين الذين جعلوا القران عضين عن اليمين وعن الشمال عزين ولا يجوز ذلك في نحو تمرة لعدم الحذف ولا في نحو عدة وزنة لان المحذوف هو الفاء وجا منه رقة ورقون ولدة ولدون وحشة وحشون والرقة الفضة واللدة الترب والحشة الارض الموحشة وفي المثل وجدان الرقين يغطي افن الافين ولا في نحو يد ودم لعدم التعويض وشذ من ذلك ابون واخون ولا في نحو اسم واخت وبنت لان المعوض عنه غير الهاء وشذ بنون ولا في نحو شفة لانها كسرت على شفاه وجا منه ظبة وظبون مع تكسيره على ظبا وما كان مضموم الفاء من باب سنة كقلة وثبة جاز في جمعه الضم والكسر وما عداه من مفتوحها كسنة ومكسورها كمائة لا يجوز في جمعه الا الكسر زاد في التسهيل من المحمول على ذلك اسما الباري نحو الوارثون والماهدون والموسعون والقادرون فانها ليست جموعا فان معنى الجمع فيها ممتنع وما ورد منها بلفظه فسخطه يتوقف فيه على السماع كما يتوقف عليه في غيرها من الثناء والحمد وذكروا هنا مما حمل على ذلك عليون اسم لاعلى الجنة فقيل من العلو جمع ثم سمي به مفرد ولم يذكره هنا لانه مطرد في كل جمع سمي به وسياتي حكمه على حدة وقد يكسر نون الجمع ونون ما حمل عليه مما فيه نون مع الياء ضرورة بالنصب مفعول لاجله اي لاجل الضرورة اي الشعر كقوله في الاول

• عرفنا جعفرا وبني ابيه • وانكرنا زعانف اخرين • وانشد ثعلب

• انا ابي ذو محافظة • وابن ابي ابي من ابيين • وكقوله في الثاني

• وماذا تبتغي الشعراء مني • وقد جاوزت حد الاربعين •

وافهم تقييده كالدرة لابي العباس الحلبي بالياء انه لا يجوز الكسر مع الواو مطلقا وتسقط نون الجمع للاضافة كقوله تعالى غير محلي الصيد حاضري المسجد الحرام وللضرورة كقوله

• ولسنا اذا تابون سلما بمذعني • لكم غير انا ان نسالم نسالم •

وللتقصير الصلة كقراءة الحسن والمقيمي الصلاة بنصب التاء كقوله

• قتلنا ناجيا بقتيل عمرو • وخير الطالب الترة الغشوم •

رواه ابن جني بالنصب وقيل لام ساكنة كما قرئ انكم لذائقوا العذاب وفي شذوذ كقراءة الاعمش وما هم بضاري به من احد وقد يجري بنون وباب السنين مجرى غسلين والحين في لزوم الياء والاعراب بالحركات على النون منونة وغير منونة لغتان ولا تسقطها الاضافة حينئذ قال الشاعر

• وكان لنا ابو حسن علي • ابا برا ونحن له بنون •

وفي الحديث اللهم اجعلها عليهم سنينا كسنين يوسف وظاهره ان هذه اللغة لا تطرد في غير ما ذكر وبعضهم طردها في جمع المذكر السالم وكلما حمل عليه وانشدوا في ذلك ابياتا حملها المبرد كما في الارتشاف على ان ذلك مذهب للعرب لا يختص بالشعر وقيل لا يحفظ الا فيه قال ابن مالك لو عومل بذلك عشرون وبابه لكان حسنا لانها ليست جموعا فكان لها حق في الاعراب بالحركات كسنين لما كان الاحق به اعراب جمع التكسير لعدم استيفائه الشروط ولعدم سلامة نظمه نبه عليه بتلك

لعدم ح

في ح

المعاملة قال ويمكن اعتبار ذلك في قوله . وقد جاوزت حد الاربعين فتكون الكسرة اعرابا
ويمكن ان يكون ضرورة اى كما مر وتنوب الكسرة عن الفتحة في نصب ولات بمعنى وات
حملوا على جمع المونث السالم المذكور بعدها لطول الكلام فيه وهو رابع ابواب النيابة كما حملوا اولوا
على جمع المذكر وقوله في نصب اشارة الى ان الكسرة في هذا الباب اعراب خلافا للاخفش والمبرد
في الهابنات وفي نصب ما جمع بالف وتاء لم يقل جمع المونث السالم كما في كثير من الكتب لما قال ان هذا
الجمع قد يكون لمذكر كحمامات ولما تغير فيه نظم الواحد كحجرات ومن عبر بذلك فلشهرته من بين
تلك الانواع حتى صار جمع المونث السالم علما بالغلبة على ما يجمع بالف وتاء نظير تعبيرهم بباب
المفعول الذي لم يسم فاعله كما سيأتي واحترز بقوله مزيدتين عن نحو ابيات واموات وقضاة
وغزاة لاصالة التاء في الاولين لان مفردهما بيت وميت والالف في الاخرين لانها منقلبة عن اصل
اذ اصلها قضية وغزوة على وزن فعلة بضم اوله وفتح ثانيه تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله
فقلبت الفا قيل والظاهر انه لا يحتاج الى اخراجهما بذلك لان دلالة الجمعية فيها بالصيغة فهي
خارجة بقوله ما جمع بالف وتاء اذ معناه ما استند في جمعيته بهما كاصطبل البنات جمع بنت
واصله بنوة وكاخوات جمع اخت واصله اخوة حذفت لامهما كما في يد واخ وعوض عنها التاء وقد
ينصب المجموع بهما بالفتحة على الاصل بشرط اشار اليه بقوله ان كان معتلا محذوف اللام
معوضا عنها الهاء كسمعت لغاتهم حكاه الكسائي بفتح التاء جمع لغة واصلها لغو او لغي حذفت
لامها وعوض عنها الهاء وزعم ابو علي ان مفرده رد لامه وقلب الفا اى سمعت لغتهم ورد بان التاء
عوض عن المحذوف ولا يجتمع العوض والمعوض عنه وحكى الفراء ثباتا بالنصب في جمع ثبة للجماعة واصلها
ثبي والجمع ثبات وثبوت والثبة ايضا وسط الحوض لانه يثوب اليه الماء والهاء فيها عوض عن
الواو التي هي عين الكلمة لان الاصل ثوب ثوب وحكى الكوفيون في غير محذوف اللام استاصل الله
عرقاتهم بفتح التاء وكسرها والشهر فاما ان يكون مفردا او الالف للالحاق بدرهم او جمعا فتحت تاؤه
شذوذا وحكى ابن سيده رايت بناتك بالفتح وهذا انص في الجمعية لا يمكن فيه ادعاء الافراد كما قاله
ابن مالك فان رد المحذوف كسنة وسنوات فالنصب بالكسرة ليس الا وتختص الجمع بالالف والتاء
بذى تاء التانيث والباء داخلة على المقصور عليه كما مر اى الجمع بما ذكر مقصور على ذى التاء وما عطف
عليه مما يلي لا يتجاوزه الى غيره وتاء التانيث تاء زايدة مفتوح ما قبلها وهي اما ساكنة وتختص
بالفعل وقد تدخل الحرف كما مر او متحركة وتختص بالاسم وهي المراد هنا اعم من ان تبدل هاء في الوقف
كثمرة وطلحة فيقال ثمرات وطلحات او لا تبدل كاخت وبنت مسمى بهما او لا فيقال في جمعهما
بنات واخوات وكذلك ذيت وكيت مسمى بهما مذكرا او مونثا فيقال ذيات وكيات نص عليه س ثم
التاء المذكورة اما ظاهرة كما ذكر او مقدرة يستدل عليها اما بالتصغير كهنيدة وعيينة في هند
وعين او بعود الضمير عليها كالشمس وضحاها والنار وعدها الله حتى تضع الحرب اوزارها وان جنحوا
للسلم فاجنح لها او بالاشارة كهذه جهنم التي تلك الدار الاخرة او بتانيث ما اسند اليها نحو ولما
فصلت العير التفت الساق بالساق مرتعين بيضا المغافل زاعة للشوى ولسليمان الريح عاصفة
تجري او بتجرد عدده من التاء كقوله اوما اليها وهي فرع اجمع . وهي ثلاث اذرع واصبع . .
او بغيره ذلك فالظاهرة يطرد معها هذا الجمع مطلقا اى سواء كانت للتانيث او لشبهه مما سياتي

وبجمع

المونث

السالم قال تعالى ولات ... الاحال

وغيره ... كمحذوفين

ويجمع مدخولها علم المذكر كطلحة او المونث كفاطمة او صفة لها كربعة وضاربة او اسم جنس كسبلة
وثمرة ونحوهما تانيثه لفظي لم يقصد فيه معنى التانيث فتقول طلحات وفاطمات الى اخرها واستثنى
في الارتشاف من اسم الجنس شفة وشفاه وامة وامرأة وفلانة وفلة فقال لا يجوز جمعها بالالف والتاء وشاه
وان كان فيها تاء التانيث فهي واردة عليه كالتسهيل وقد نبه عليه ابو حيان فان سميت بامراة قلت
مراة او بامة قلت امات وكذا قياس فلانة وفلة مسمى بهما والمقدرة تطرد معها في علم المونث كهند
وزينب ولا يطرد في اسم الجنس المونث اسما كان كشمس وقدر او صفة كامرأة صبور وكف خضيب
وحايض وطالق الا اذا سمع فيعد من الشواذ ولا يقاس عليه كسموات وارضات وشمالات وخودات
وضفدعات هكذا ذكره الرضي ولا يخفى ان كلام المصنف لا يتنزل على هذه التفاصيل فحمله اصل
ما وضعت له تاء التانيث هو التانيث فيجاء بها للفرق بين المذكر والمونث اما في الاسم وهو
قليل محفوظ في امراة ورجلة وانسانة وغلامة واسدة وحمارة وبرذونة او في الصفة وهو قياس
في الجارية على الفعل كضاربة ومكرمة وحسنة الا في خمسة فعول بمعنى فاعل كصبور واما ملولة
فمبالغة وعدوة محمولة على صديقة وفعيل بمعنى مفعول كجريح وشذ ملحفة جديدة ومفعال
كمنحار وشذ منعامة ومفعيل كمعطير وشذ في مسكين مسكينة ومفعل كمدعس وقد تجيء للفرق
بين الواحد والجنس كتمرة وتمر وكمأة وكمء وهي علامة للواحد في الاول وللجنس في الثاني
وبين الواحد والجمع فيكون علامة له كواردة ووارد وشاربة وشارب وللفصل احاد المصادر
من اجناسها كضربة وقتلة واكرامة ولتاكيد الصفة على فعال او مفعال او فاعل كعلامة
ومطرابة وراوية ولتاكيد التانيث كنعجة وللتعريب اى الدلالة على كون الواحد معربا
كجواربة في جورب وللعوض من فاء كعدة او لام كثبة او من ياء النسب كاشعثى واشاعثة
واشعري واشاعرة او لا لمعنى بل للتانيث اللفظي كغرفة وظلمة قال الزمخشري ويجمع هذه
الانواع الا للتانيث او شبهه وذى اى وبذى الفه اى التانيث المقصورة وهي الف
مفردة لازمة واحترز بالاخير من الف رابعة وقفا والممدودة وهي الف بعدها همزة
سواء كانتا في صفة كحبلى ونفسا او اسم جنس كبهمى وصحرا فيقال حبليات وصحراوات وانما
يجمع المونث بهما هذا الجمع ان لم يكن ذو المقصورة فعلى فعلان كسكرى سكران ولم يكن ذو
الممدودة فعلاء افعل نحو حمراء احمر فلا يقال سكراوات ولا حمراوات كما لا يجمع مذكرهما بالواو
والنون الا اذا غلبت على تلك الصفة الاسمية كقوله عليه الصلاة والسلام ليس في الخضراوات
صدقة قال ابن مالك ولا يمتنع هذا الجمع فيما اذا كانت الصفة من فعلا ولا مذكر لها على
افعل كامرأة عجزاء وديمة هطلاء وحلة شوكاء فيقال عجزاوات ونحوه لان منع الجمع بذلك
تابع لمنع الواو والنون وهو مفقود فيما ذكر وعبارة المصنف تعطي ذلك بمفهومها واجاز الكوفيون
وابن كيسان حمراوات وسكراوات كما اجازوا سكرانون واحمرون وانما يجمع مدخولها هذا
الجمع ان لم يكن ايضا علما لمذكر حقيقي نحو كسرى وزكريا قاصعين رجلين فانهما يجمعان بالواو كما مر والنون
لاستيفائه شروطه وتختص الجمع بالالف والتاء بما ذكر وبصفة مذكر لا يعقل وهو مطرد في ذلك سواء
كان ذلك المذكر حقيقيا اى بازايه انثى كالصافنات للمذكور من الخيل وجمال سبحلات اى ضخمات
وسبطرات اى طوال او غير حقيقي كاشهر معلومات واياما معدودات ومنه قولهم المرفوعات

والمنصوبات واختاهما لانها صفات اللفظ كما قال في شرح اللمحة واحترز بصفة المذكر عن صفة
المؤنث نحو حايض فلا يقال حايضات وبمن لا يعقل عن صفة مذكر يعقل كعالم فلا يقال لرجال عالمات
ومصغره اى وبمصغر مذكر ما لا يعقل كدريهمات وجميلات وجبيرات وكذا سريدقات في سريدق
فان كان مصغر مؤنث نحو زيينب وخنيصر لم يجز فلا يقال زيينبات ولا خنيصرات وما اى وبما
لم يكسر اى بجمع جمع تكسير من مكبر اسم جنس لما لا يعقل نحو حمام وسرادق فيقال حمامات وسرادقات
والسرادق هو الحجرة التي تكون حول الفسطاط مجتمع اهل الكورة اى المدينة وقضيته انه
مطرد في ذلك وهو ما نقله الرضي عن الفرآ في كل خماسي ... الحروف قال لاستكراه تكسيره وقال
ابن مالك انه شاذ مقصور على السماع ولا يقال في جولق جولقات لتكسيره على جوالق ولذلك لحن
ابو الطيب في قوله فقي الناس بوقات له وطبول لجمع بوقا على بوقات وقد كسر على بواق وقصر
هذا الحكم على ما لم يكسر من نحو ذلك قاصر فمثله كما قال الرضي ما لم يكسر من الجموع كرجال فيقال رجالات
بخلاف اكلب لتكسيره على اكالب ومن غيرها كالذي يجوز تانيثه وتذكيره ولم يات له مكسر كالفات
ورباآت ونحوها والعلم المصدر باضافة ابن او ذا اذا لم يكن عاقلا كابن عرس وابن مقراض وابن
اوبر وذي القعدة وذي الحجة فيقال بنات عرس وذوات القعدة قال ولقد نهيتك عن بنات
الاوبر ولا يقال ابنو كما في المغني لانه مختص بمن يعقل فصل في حكم التسمية بالمثنى وجمعي التصحيح
واما سمي به من مثنى كالبحرين وجمع تصحيح مذكر نحو عليون وصريفون ونصيبون او مؤنث
كاذرعات وعرفات اسما امكنة بقي ما له قبل التسمية فيعرب بما كان يعرب به قبلها وقد
يجري المثنى المسمى به بزيادة على ما له قبل التسمية مجرى بضم الميم عثمان في لزوم الالف واعرابه
على النون اعراب ما لا ينصرف للعلمية والزيادة وكذا الجاري مجراه كاثنين واثنتين مسمى بهما
وقد يجري جمع المذكر المسمى به بزيادة على ما له قبل التسمية مجرى الحين في لزوم اليا وجعل الاعراب
على النون مصروفا وهو شايع في الاختيار في الجموع القياسية كما قال الرضي وفيما حمل عليها
بخلافه قبل التسمية فلا يطرد فيها وانما جا به الشعر كما مر في باب سنين فقد مر ان لغة بعضهم
معاملته كذلك او يجري مجرى الزيدون في الزام الواو والاعراب على النون مصروفا فتقول في المسمى
بزيدون هذا زيدون ورايت زيدونا ومررت بزيدون ذكره ابن مالك عن المبرد او يجري
مجرى هرون وحمدون في لزوم الواو والاعراب على النون غير مصروف للعلمية وشبه العجمة كما سياتي
او تلزمه الواو وفتح النون دايما كقوله • وهابا لماطرون اذا • اكل النمل الذي جمعا •
انشده السيرافي وقالوا هذا ياسمون البر ومررت بياسمون البر بالواو وفتح النون في الاحوال
الثلاثة وذكر ابن مالك ان جعل المثنى كعثمان وجمع المذكر كالحين وكهرون مشروط بان لا يتجاوزا
سبعة وقد يترك تنوين جمع المؤنث بعد التسمية به ويجر بالكسرة او يمنع الصرف فيجر بالفتحة
وقد روي بهما وبالوجه السابق فيه قبل التسمية قول امرئ القيس •
• تنورتها من اذرعات واهلها • بيثرب ادنى دارها نظر عال • بكسر اذرعات
مع تنوينه وتركه وبفتحها فيوقف عليه في ذين الوجهين بالهاء لانه كواحد بهيئته في اخره الف
كارطاه وسعلاه وتنوب عن الفتحة الكسرة فتكون اعرابا كما اشار اليه بلفظة جر في قوله في
جر ما لا ينصرف وهو كما قال في شرح اللمحة ما وجد فيه على وجه خاص علتان من علل تسع او واحدة
منها

والفسطاط

ورايت ياسمون البر

منها تقوم مقامهما وهو خامس ابواب النيابة نحو قوله تعالى فحيوا باحسن منها وحكمه ان لا يدخله
التنوين ولا الكسرة الا ان الجر لا يدخله بل يدخله كما اشار اليه وتكون بالفتحة كما قال لو جر بالكسرة مع
عدم التنوين لتوهم انه مضاف الى يا المتكلم محذوفة لدلالة الكسرة عليها او مبني على الكسر لان
الكسرة لا تكون اعرابية الا مع تنوين او ما يعاقبه من الاضافة او ال فلذا ا يجر معهما بها كما اشار
الى استثنا ذلك بقوله الا مع ال اى تنوب الفتحة عن الكسرة في جر ما لا ينصرف في جميع احواله الا حال
كونه مع ال فانه يجر بالكسرة على الاصل سوا كانت معرفة كالداخلة على التفضيل نحو خذ بالاحسن
وعلى الصفة المشبهة في الاصح كما سياتي نحو كالاعمى والاصم او موصولة كقوله
• ما انت باليقظان ناظره اذا • نسيت بما تهواه ذكر العواقب • او زايدة كقوله
• رايت ~~اليزيد بن الوليد مباركا~~ • شديدا باعبا الخلافة كاهله • لان يدخولها قد
امن التنوين ولهذا رد المص على السخاوي في قوله ان ال في قول الشاعر • ولقد نهيتك عن
بنات الاوبر • ليست زايدة قال لان الزايد في حكم العدم فكان يخفضه بالفتحة لان فيه العلمية
والوزن قال المص وهو سهو فان ال يقتضي ان يجر الاسم بالكسرة ولو كانت زايدة لما ذكر ومثل
ان بدلها وهي ام كقوله • ان تشهد من نحو يريبنا تالقا • فكايد ليل اما رمدا عنا دام لنا •
او حال كونه مع الاضافة نحو قوله تعالى في احسن تقويم والتمثيل بذلك ونحوه قال في شرح القطر
اولى من تمثيل بعضهم بقوله مررت بعثماننا فان الاعلام لا تضاف حتى تنكر فاذا صار نحو عثمان
نكرة فقد زال احد السببين المانعين من الصرف فيدخل في باب ما ينصرف وليس الكلام فيه انتهى وهذا
منه يدل على ان الاسم عنده مع ال والاضافة محكوم بمنع صرفه ما بقي فيه العلتان كما هو ايضا مقتضى تعريفه
السابق والا فهو منصرف ولذا لم يمثل الا بما العلتان باقيتان فيه وان كان استثناؤه هنا وفي
غيره من كتبه الحالتين المذكورتين من جر ما لا ينصرف بالفتحة يفهم كما قال القريبه والجوجري انه
ممتنع مطلقا وهو مذهب جماعة وقيل منصرف مطلقا وعليه فلا حاجة الى استثنائهما كما اشار
اليه في شرح اللمحة لان الكلام ليس هو فيه والاصح هو التفصيل المشار اليه بالتمثيل وقد تلطف
المص في امثلة الباب فاحسن بمراعاة مادة الحسن فيها ولما فرغ من ابواب النيابة الخمسة في الاسما
شرع في باقي النيابة في الافعال فقال وبنوب النون وهو حرف شابه احرف العلة من حيث انه يدغم
في الواو نحو من وال وفي اليا نحو من يقنت وتبدل الالف منها في الوقف كما سياتي فالحقوها بها وجعلوها
علامة للاعراب فيما سياتي ذكره فينوب ثبوتها فيه عن الضمة في الرفع نحو يومنون بالغيب وحذفها
منه عن السكون في الجزم ولم يقل هنا عن حذف الحركة كما عبر به فيما مر تفننا في العبارة او استكراها
لتكرار الحذف مع القرب او تنكبا عن جعل الحذف نايبا عن الحذف وعن الفتحة في النصب نحو فان لم
تفعلوا ولن تفعلوا وقدم السكون اشارة الى ان النصب في هذا الباب محمول على الجزم كما حملوا
منصوب الاسم على مجروره في اليا حملوا منصوب الفعل على مجزومه في الحذف ومذهب الجمهور ان
الاعراب نفس ثبوتها وحذفها وعن الاخفش ذلك دليل عليه وهو مقدر على لام الفعل والى ضابط
ما يعرب هذا الاعراب من الفعل اشار بلفظة نحو من قوله في نحو اي في كل فعل مضارع اتصل به الف
اثنين او واو جماعة او يا مخاطبة فالاول كما في تفعلان بالفوقية لخطاب المذكرين والمؤنثين
كتفعلان يا زيدان ويا هندان وللغايبتين كالهندان تفعلان ويفعلان بالتحتية للغايبين

ابن مالك

الوليد بن اليزيد مباركا

النسبين المانعين

عنده

سوا كان اخره صحيحا كما مثل او معتلا كيغزوان ويخشيان ويرميان ويغزون ويخشون ويرمون وتغزين وتخشين وترمين

وتفعلان

كالهندان تفعلان ويفعلان بالتحتية للغايبتين ونونهما مكسورة غالبًا كالمثنى وقرئ اتعدانني
بفتحها وتزر قانه بضمها الثاني كما في وتفعلون بالفوقية لخطاب جمع المذكر كانتم تفعلون ويفعلون
بالتحتية لغيبتهم كالزيدون يفعلون بفتح نونهما كالجمع وليس منه ذلك قوله تعالى الا ان يعفون بل الواو
لام الفعل والنون ضمير النسوة والفعل معها مبني على السكون كما مر بخلاف قوله تعالى وان تعفوا اقرب
للتقوى خطاب لجمع المذكر فالواو ضمير الجماعة والفعل معرب بحذف النون للناصب ووزن الفعل في
الاول يفعلن وفي الثانية يفعون بحذف اللام ولا فرق في الالف والواو بين ان يكونا ضميرين
كما مثلنا او علامتين على لغة اكلوني البراغيث نحو تفعلان المراتان بالفوقية
ويفعلان الزيدان ويفعلون الزيدون بالتحتية فيهما والثالث كما في تفعلين يا هند ويعبر عن
هذه الافعال بالامثلة الخمسة لانها ليست افعالا باعيانها كما كان الاسماء الستة اسماء باعيانها
وانما هي امثلة يكنى بها عن كل فعل كان بمنزلتها فتفعلان كناية عن تذهبان وتنطلقان ونحوهما
وكذا البقية وانما لم ينص عليها بالعدة المذكورة لانه ليس جعلها خمسة باعتبار الخطاب مع الاحرف
الثلاثة والغيبة مع الالف والواو باولى من جعلها ستة بل قال في شرح اللمحة انه الاحسن لجعل
مثال المخاطبتين قسما براسه غير مندرج في المخاطبين لكن يلزم عليه ان يعد مثال الغايبتين كذلك
او ثمانية قال بعضهم وقد صرح به غير واحد بجعل مثالي حرفية الالف مع التا والياء قسمين ومثال
حرفية الواو قسما ثامنا او ثلاثة باعتبار الاحرف الثلاثة انفسها او غير ذلك فيحذف هذه النون
المذكورة وجوبا مع نون التوكيد وجوازا مع نون الوقاية كما سياتي فيهما وشذوذا كما في قراءة قالوا
ساحران تظاهرا بتشديد الظا اي انتما ساحران تتظاهران فادغم التا في الظا وفي الحديث
والذي نفس محمد بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا بحذف نون تؤمنوا الثاني
وكقوله ابيت ابكي وتبيتي تدلكي وينوب حذف الاخر عن السكون لم يقل عن حذف الحركة لما مر
لزوما اي جزما بالازما في خا بواب النيابة وهو الفعل المضارع المعتل الاخر اما بالواو نحو يغزو وبالالف
نحو يخشى وبالياء نحو يرمي كقولك من يهدي الله يخشه ويرجه بحذف لعامل الجزم الياء في يهدي والالف
في يخشى والواو في يرجو وانما يكون هذا من باب النيابة كما ذكر على قول ابن السراج ان الجازم حذف حرف
العلة وما على ما قال في وهو التحقيق كما قال في شرح اللمحة وعليه كما قال قريب المص المحققون ان
الجازم انما حذف الحركة المقدرة وحرف العلة حذف عند الجازم لا به وانما حذف لئلا يلتبس
بالمرفوع فعلى هذا القول الجزم بحذف الحركة وحذف الاخر للفرق فلا يكون مما خرج عن الاصل
الى النيابة كما قال في شرح اللمحة وهذا الخلاف مبني على ان الضمة في الحروف الثلاثة في المعتل حالة
الرفع والفتحة في الالف فقط حالة النصب هل هما مقدرتان ام لا وسياتي بسطه واما المعتل
في غير الاخر كالمثال والاجوف فكالصحيح في الجزم ونحوه بالرفع مبتدا خبره قوله فيما بعده موؤل واكثر
ما يشتمل المص هذه العبارة للاشارة الى دفع ما يرد على ما قرره كما ذكرها ان جزم المعتل بحذف
حرف العلة فكان سايلا قال للمؤلف ثبت حرف العلة مع الجازم في قراءة قنبل انه من يتقي ويصبر
فان يتقي مجزوم بمن الشرطية بدليل عطف يصبر عليه فاجاب بان ذلك موؤل اما بان يتقي مرفوع
ومن موصولة لا شرطية ثم قال الفارسي انها ضمنت معنى الشرط دخلت الفا في الخبر وجزم يصبر على
توهم معنى من وضعف بان العطف على التوهم بابه الشعر فلا تخرج عليه القران لانه انما تخرج
على

الشرح

الاخر اما بالواو نحو يغزو وبالالف نحو يخشى
وبالياء نحو يرمي
او واو نحو يقوم
والاجوف ما عينه يا او واو نحو يسير

على الوجوه القوية دون الضعيفة البعيدة وهذا اصل نفيس ينبغي المص كثيرا من اقوال المقربين
في اي كثيرة من التنزيل وقيل وصل بنية الوقف كقراءة نافع ومحياي وقيل سكن لتوالي الحركات
في كلمتين كما في يامركم ويشعركم او بان يتقي مجزوم ومن شرطية والياء تولدت عن اشباع حركة
القاف الباقية بعد حذف يائه للجازم او عومل معاملة الصحيح في جزمه بحذف الحركة وهي لغة لبعض
العرب يكتفي بتقدير طرفي السكون مسبوقا بحركة فيحذفها الجازم كما يحذف الملفوظة ذكره ابن
مالك والمص والى هذه اللغة اشار في التسهيل بقوله وربما قدر جزم الياء في السعة ونحو قول عبد
يغوث وتضحك مني شيخة عبشمية كان لم ترى قبلي اسيرا يمانيا في رواية من رواه بالالف انما يرد
عليها تقرير ايضا بثبوت الالف في ترى مع الجازم والجواب فيه كذلك اي ويؤول بما حكى المص في المغني
عن ابي علي ان ترى مهموزة بعدها الف كما قال سراقة البارقي اري عيني ما لم ترءياه فحذف الالف
للجازم ولما تجاورت الهمزة المفتوحة والرا الساكنة وقد اجرت العرب الساكن المجاور للمتحرك
مجرى المتحرك وبالعكس اعطاء للجار حكم مجاوره ابدلوا الهمزة المتحركة الفا كما تبدل الساكنة
بعد الفتحة قال المص ولزم حينئذ فتح ما قبلها اذ لا يقع الالف الا بعد فتحة وعلى ذلك خرج ابن جني
قولهم المراة والكماة قال المص واقيس منه ان يقال نقلت حركة الهمزة الى الرا ثم قلبت الهمزة الساكنة
الفا وكذا في المراة والكماة او يقول في الجواب ثبوت الالف مع الجازم في البيت ضرورة بالرفع على
الخبرية بتقديره مضاف اي ضرورة وهي الشعر فيجوز فيه لا في السعة كما قال ابن عصفور بخلاف
الياء فان ثبوتها مع الجازم جايز فيها كما مر وقيل يجوز فيها واصل هذا ان لغة بعض العرب
معاملة المعتل كالصحيح في جزمه بحذف الحركة كالبيت وكقوله الم ياتيك والانبا تنمي
وقوله هجوت زبان ثم جيت معتذرا من هجو زبان لم تهجو ولم تدع وقوله اذا العجوز
غضبت فطلق ولا ترضاها ولا تملق فاختلف في هذه الحركة المحذوفة هل هي الضمة الظاهرة
التي كانت على الواو والياء اذ قد ظهرت فيهما في الشعر كما سياتي او هي الضمة المقدرة فيهما قبل دخول
الجازم فمن قال بالاول لم يجز اثبات الالف لانها لا تظهر فيها الحركة فلا يجوز لذلك اجراها في فيه
مجرى الصحيح ومن قال بالثاني جوز وهو ظاهر كلام ابن مالك والمص جوازه لان المحذوف هو الضمة
المقدرة قال خطاب رايت ابن الانباري يجوز لم تخشى ولم يسعى باثبات الالف محتجا بقراءة حمزة
لا تخف دركا ولا تخشى باثباتها وهذا لا يجوز عندنا وتاول التيسير فهل انه مجزوم بحذف الالف
وهذه الالف جي بها للفواصل كما في الظنونا والسبيلا وقال في شرح اللمحة ان لا الثانية نافية
فالواو للاستيناف اي فانت لا تخشى وعند بعضهم ان هذه الحروف الثابتة مع الجازم ليست لام
الفعل بل تلك حذفت للجازم وهذه حروف اشباع تولدت من الحركات قبلها حكاه في الارتشاف
وهذان الجوابان اللذان ذكرهما عن اثبات الالف مع الجازم في البيت الذي ذكر مبنيان على
الرواية المشهورة اما من رواه كان لم ترى بالياء فلا ايراد لان الجزم بحذف النون اذ اصله
ترين وينوب حذف الالف عن السكون مناسبا قليلا في الفعل المعتل الاخر المبدل فيه حرف العلة
عن همزة غير ساكنة على غير قياس نحو يقرا ويقري ويوضو والالف والياء ابدال عن
همزة المتحركة التي القياس تسهيلها بين بين لا بالابدال المحض كما قرر في محله فاذا دخل الجازم عليها
فاكثرهم لا يعتد بهذا الابدال لكونه خلاف القياس فلا يحذف حرف اللين للجازم وعليه قوله

الحرف

في المغني

فالواو

عجبت من ليلاك وانتيابها • من حيث زارتني ولم أُدْرِ أبها • اي لم اشعر بها من دري •
ومنهم من يعتد به فيحذفه للجازم كقوله وهو زهير في سمطه • جريّ متى يظلم يعاقب بظلمه
سريعًا وإن لا يُبْدَ بالظلم يَظلِم اصله يبدا بهمزة مضمومة قبل دخول الجازم ثم ابدلت الفا لانه
من جنس حركة ما قبلها ثم حذفت للجازم ولم يحك في الارتشاف تجويز الحذف للجازم الا عن ابن
عصفور قال ورد عليه ابو العباس بن الحاج وقال في شرحه على التسهيل رد اصحابنا وقالوا لا يجوز علم
الا الاقرار لان البدل المحض الذي ليس على التسهيل القياسي لا يجوز الا في الضرورة نص عليه س
وغيره وما كفى ابن عصفور ما ذكره من جواز الحذف حتى قدمه على الاثبات في المقرب ولا حجة
له في البيت لانه لغة [illegible] في بدا يبدي على وزن بقي يبقى مضارعه يبدا فيحتمل ان يكون قوله وان
لا يبد على هذه اللغة فلا يكون اذ ذاك الفه بدلا من الهمزة بل من يا كالف يبقى انتهى اما لو كانت الهمزة
ساكنة فابدالها حرفا من جنس حركة ما قبلها قياس كما لو دخل الجازم على الافعال الثلاثة
قبل الابدال فتحذف لاجله حركة الهمزة ثم تبدل حرفا من جنس حركة ما قبلها قياسا ولا يجوز
حينئذ حذف الحرف لاستيفا الجازم مقتضاه وقوله لزوما وقليلا صفتان لمصدر محذوف
كما قدرناه **فصل** في بيان الاعراب التقديري وما يقدر اعرابه في جميع احواله او في
بعضها من اسم او فعل تعرض لتعيين المقدر اعرابه لامكان ضبطه فيبقى ما عداه ظاهر
الاعراب وقدم ما فيه تقدير الحركة من الاسما ثم من الافعال ثم ما فيه تقدير الحرف لكن المقدر
فيه من الاسما ثم من معتلها المقصور والمنقوص واشار الى ضابطها بطريق التفريع دون التعريف الحركة
بقوله اذا كان اخر الاسم المعرب وهذا مشترك بينهما فخرج بالاسم فيهما الفعل كيخشى ويرمي وبالمعرب
فيهما المبني كهذا والذي وخرج بقوله الفا غير المقصور من المنقوص وغيره من ما يقدر فيه الاعراب
وبوصفها بقوله لا يغيرها العوامل خرج نحو رايت اخاك لعدم لزوم الالف ودخل فيه المثنى
على لغة التزام الالف وقد دخل في ذلك الاسم منكرا ومونثا منصرفا كالفتى والعصا اي سواكانت
الفه منقلبة عن يا كالاول او عن واو كالثاني وغيره كحبلى وموسى مضافا لياء المتكلم نحو بشراي او لا
وجواب اذا قوله قدر اعرابه وهو الحركات الثلاث ان كان منصرفا والا فغير الكسرة كما في الارتشاف
فتعبيره هنا بذلك اولى من قوله في القطر تقدر جميع الحركات وانما قدر فيه الحركات للتعذر
اي لتعذر ظهورها لان الالف لا تقبلها والا انقلبت همزة فلا يمكن تحريكها مع بقاء لفظها
الفا وسمي لذلك مقصورا لكونه قصر عن ظهور الحركات من القصر وهو المنع والحبس ولكونه ضد
الممدود وهذا التعليل اولى لوجود الاول في غلامي وكان اخر الاسم المعرب يا خرج به المقصور
وغيره من ما يقدر اعرابه وخرج بوصفها بقوله لازمة المثنى والمجموع والاسما الستة في غير الرفع
وبقوله مكسورا ما قبلها نحو ظبي وكرسي ودخل في الضابط المعرفة كالقاضي والنكرة كقاضي
والمنصرف كما ذكر وغيره كجواري ثم ما كان كذلك قدر رفعه وجره للاستثقال فان ثقل الضمة
والكسرة على اليا مدرك بالضرورة فتسكن اليا فيهما اذا كان معرفة كجاء القاضي ومررت
بالقاضي وتحذف في النكرة لالتقا الساكنين اليا والتنوين كجاء قاض ومررت بقاض
اما الفتحة فتظهر فيه لخفتها في المعرفة والنكرة نحو قوله تعالى اجيبوا داعي الله واني خفت
الموالي وقد تقدر الضمة في الشعر كقول جرير وعرق الفرزدق • خبيث الثرى كابي

الازند

الا ريد والكسر كقول ابي طالب كذبتم وبيت الله نبزي محمدا • ولم تختضب سمر العوالي بالدم وقد
تقدر الفتحة في الضرورة كقول زهير ومن يعص اطراف الزجاج فانه • يطيع العوالي ركبت كل
لهذم ومن ورده • في السبعة قراءة جعفر بن محمد من اوسط ما تطعمون اهاليكم بسكون اليا وقولهم
في المثل اعط القوس باريها بسكون اليا لا غير كما في المستقصى للزمخشري ويسمى هذا النوع
منقوصا لنقصه حركتين وما عدا المقصور والمنقوص من معتل الاسما كظبي ودلو جار
مجرى الصحيح في ظهور الاعراب ومن الصحيح في الاسما انواع كالمقصور في تقدير الحركات الثلاث
لتعذرها فيها فمنها الاسم المضاف ليا المتكلم قال في شرح الشذور وليس مثنى ولا جمع مذكر
سالما ولا منقوصا ولا مقصورا واليه ذلك اشار بقوله نحو غلامي بفتح اليا واسكانها ودلوي
واخي وغلماني ومسلماتي في نفس الامثلة واثباتها عند الجمهور وتبعهم ابن الحاجب وابن
مالك [illegible] معربة بحركات مقدرة منع من ظهورها التزامهم الاتيان قبل اليا بحركة تجانسها
وهي الكسرة فاذا استحق الاسم الاعراب بالتركيب لم يكن المجي بحركات الاعراب اذ لا يقبل المحل
الواحد في الان الواحد حركتين متماثلتين ام مختلفتين ونصادرة على ابن مالك في
دعواه ان الكسرة لم تتجدد بل هي اعراب لانها مستحقة قبل التركيب لان الاضافة اولا
ثم كون المضاف عمدة او فضلة ثم الاعراب وانما حكم بتقديم التركيب الاضافي على الاسنادي
لقرب الاضافي من البساطة والبسيط وما يقرب منه مقدم على المركب المحض وذهب الجرجاني
وابن الخشاب والمطرزي ونقله الرضي عن النحاة ان المضاف للياء مبني لاضافته الى مبني ونقض
باعراب غلامه وغلامك وغلامي قال الملمع بعد ان اورد الضابط المشار اليه في شرح الشذور
احترزت بقولي وليس مثنى ولا جمع مذكر سالما من نحو غلاماي ومسلمي فان التثنية فيهما
جرا ونصبا مدغمة في يا المتكلم والالف تثبت في المثنى رفعا ولا شي من المدغم ولا من الالف قابلا
للتحرك وقولي ولا منقوصا لان ياءه تدغم في يا المتكلم فيكون كالمثنى والمجموع جرا ونصبا
وقولي ولا مقصورا لانه تثبت الفه قبل الياء والالف لا تقبل الحركة فهو كالمثنى رفعا قال
تعالى يا بشراي هذا غلام ففي الا الفتحة مقدرة لانه منادى مضاف انتهى وتعليله الاستثنا
في المثنى والمجموع بان الالف والمدغم لا يقبلان الحركة انما يناسب انتفا كسرة المناسبة لا انتفا
تقدير حركات الاعراب وان كان استثناوها صحيحا كما افاده هنا بتشبيه المضاف الى الياء
اي من حيث كونه مضافا اليها لا من جهة اخرى بالمقصور في تقدير الاعراب فيخرج المثنى والمجموع
على حد المضافين للياء اما على القول بان اعرابهما بحركات مقدرة فلان تقديرها على هذا
القول ليس من حيث اضافته الى اليا بل للتعذر او الاستثقال سوا اضيفا ام لا كالمقصور
في ذلك واما على القول بانه بالحروف فلانه باليا جرا ونصبا وبالالف او الواو رفعا فلا تقدير
اذا نعم في المجموع خلاف سياتي واما استثنا المنقوص فهو بالنسبة الى حالتي رفعه وجره
ظاهر لان الحركة فيه مقدرة ولو لم تضف للاستثقال لا من حيث الاضافة فاما في حالة
النصب فيشكل كما قال الجوجري من حيث ان الحركة الاعرابية كانت فيه ظاهرة قبل الاضافة
ثم قدرت لاجلها كما هو ظاهر كلامهم ومنها المدغم اي الاسم الذي ادغم حرف اعرابه وهو صحيح
فيقدر الحركات الثلاث فيه اذا اسكن للادغام نحو وقتل داود جالوت وترى الناس سكارى

والعاديات ضبحا ذكره في الارتشاف ومنها الاسم المحكي في الاستفهام بمن في لغة الحجاز كما يوخذ
مما ياتي فانهم يجيزون فيما سيل عنه بها حكاية حركته في كلام المخاطب دفعا لتوهم ان المسول عنه
غير المذكور فيقولون لمن قال قام زيد من زيد ولمن قال رايت زيدا من زيدا ولمن قال مررت
بزيد من زيد ومذهب الجمهور ان من مبتدا وزيد خبر سوا كانت حركته ضمة او فتحة او كسرة وهو
معرب بتقدير الاشتغال اخره بحركة الحكاية عن الاعراب حتى في الرفع على الاصح وقد يحكى الاسم
في غير الاستفهام وهو شاذ سمع ليس بقرشيا لمن قال اليس قرشيا وسمع دعنا من تمرتان
لمن قال ما عندي تمرتان وحكى الاخفش عن بعض الحجازيين حكاية الاسم مطلقا علما كان او لا
كما ذكروا المجمع عليه بين الرواة كما قال في الارتشاف حكاية العلم اسما او كنية او لقبا كما اشار
اليه مع شرطه بقوله وهو العلم العاقل كما في الاوضح وحينئذ هنا للعلم به من قوله التالي
من اي المسول بها عنه وهي الاستفهامية وانما يستفهم بها عن العاقل غير المقترنة بعاطف
ولم يتبع بغير ابن وابنة من توكيد وبيان ونسق وصفت بغيرهما فلا حكاية في نحو من غلام
زيد لانتفا العلمية ولا في نحو ومن زيد لاقتران العاطف بالعطف لانه انما يحكى الاسم ليلا يتوهم
من رفعه انك تسايل عن غيره فاذا عطفت علم انك اصل كلامك بكلام المسول وسايل عن
مذكور ولهذا لا تحكي ما تيقن نفي الاشتراك عنه كالعز دق فمن ثم قيد العلم في التسهيل
بغير المتيقن نفي المشترك عنه ولا في المتبع نحو من زيدا الطويل او من زيدا نفسه او من زيدا
اخاك لاتباعه بما ذكر اما المتبع بوصف مجهول مع موصوفه كشي والمحدود كما ابن او ابنة
مضافان الى علم فيحكى تقول من زيدا بن عمرو لمن قال رايت زيدا بن عمرو وكذا في الرفع والجر
وذهب ابو علي الى جواز الحكاية في الوصف والموصوف مطلقا واقتضى اطلاقه العطف ان
النسق مانع كغيره وهو مذهب يونس وجماعة وفي الاوضح جوازه اذا كان المعطوف علما نحو
رايت زيدا وعمرا فيقال من زيدا وعمرا وتميم لا تحكي بل ترفع من بالابتدا وما بعده على
الخبر وعن بعض الحجازيين موافقتهم وتحكي الجمل باطراد نحو قال لي عبد الله ويجوز حكايتها
بالمعنى فيقول في حكاية زيد قايم قال عمرو قايم زيد وقد استغنى المص بهذا القدر من مباحث
الحكاية عن عقد باب لها ومنها الاسم الموقوف عليه بالاسكان غير المنصوب المنون وهو المرفوع
والمجرور كجاني زيد ومررت بزيد والمنصوب غير المنون كالذي لا ينصرف نحو رايت احمد اما المنصوب
المنون فيبقى نصبه ويبدل من تنوينه الفا كرايت زيدا وذكر عن بعض العرب الوقف عليه
بالسكون ايضا وعزاها ابن مالك لربيعة وسياتي بسطه وهنا انتهى الكلام فيما تقدر
حركات الاعراب فيه من الاسما صحيحها ومعتلها وما عدا ذلك مما حرف اعرابه صحيح او جار
مجراه لا يجوز فيه الا ظهور الحركة وحذفها منفقا لا بو حيان خصه اصحابنا بالشعر ومنع المبرد
مطلقا وقيل بجوازه وان كان قليلا كتقدير الضمة في قراة مسلمة بن محارب وبعولتهن احق
بسكون التا وحكى ابو زيد بل رسلنا لديهم بسكون اللام والكسرة في قراة ابي عمرو باريكم بسكون
الهمزة وقرا حمزة ومكر السيء كذلك وكذا الفعل الصحيح الاخر لا يقدر فيه الحركة وحكى ابو عمرو ان
لغة تميم تسكين المرفوع من نحو نعلمهم ونحوه وسياتي تقدير السكون فيه واما المعتل من
الفعل فمنه ما يقدر فيه الضمة والفتحة وذلك في ما اخره الف نحو يخشى ويظهر فيه الجزم لانه
يكون

من تم
لمن قال رايت
زيدا الطويل
او زيدا نفسه
او زيدا اخاك
حفظ م

يكون بحذفها كما مر ومنه ما يقدر فيه الضمة فقط وتظهر الفتحة والجزم وذلك ما اخره الواو والياء
كما في نحو يدعو ويرمي لاستثقال الضمة عليهما بعد الضمة والكسرة فيما قبلهما بخلاف الفتحة
لخفتها فيظهر وقد تقدر كقول السموال فما سودتني عامر عن وراثة ابى الله ان اسمو بام ولا اب
وكقول كعب ارجو وآمل ان تدنو مودتها وقراة بعضهم الا ان يعفون او يعفو الذي وخلا
الجزم فانه يظهر بحذف الحرف الا في اليا فقد يقدر في السعة وفي غيرها في الضرورة كما مر
مستوفى وقد تظهر الضمة في غير الالف ضرورة كنظيره في المنقوص من الاسما كقوله اذا قلت
علّ القلب يسلو قيضت هواجس لا تنفك تغريه بالوجد وقوله فعوضني عنها
غناي ولم تكن تساوي عندي غير خمس دراهم تنبيه ما ذكره من تقدير الضمة والفتحة
في المعتل هو مذهب سيبويه كما يقدران في موسى وعن ابن السراج انهما ليستا مقدرتين وانما
قدرتا في الاسم محافظة على اصالة الاعراب فيه وهو في الفعل فرع فلا حاجة لتقديره
اذا لم يوجد وابتنى على هذا الخلاف النظر في حالة الجزم فعلى قول سيبويه الحذف للجازم والحركة
المقدرة ولما صارت صورته صورة المرفوع فرقوا بينهما بحذف حرف العلة فهو محذوف عند
الجازم لا به وعلى قول غيره الجازم حذف حرف العلة نفسه لانه كالمستهلك وجد فضلة ازالها
والا اخذ من قوى البدن فقوله بالتقدير هنا لا يناسب ما مر ان الجزم بحذف حرف العلة الا
مجاز الما بينهما من التلازم وانما يناسب القول بعدم التقدير كما اشار اليه الجوجري وبعد ان
فرغ مما يقدر فيه الحركات في نوعي الاسم والفعل شرع فيما تقدر فيه الحروف مبتديا بالاسم كما في
نظيره فقال فالواو اي وتقدر الواو في جمع المذكر السالم المضاف الى يا المتكلم نحو مسلمي
رفعا مصدر بمعنى المفعول منصوب على الظرف او الحال اي في وقت رفعه او في حال كونه مرفوعا
اما اذا كان منصوبا او مجرورا فلا تقدير لان ياه ادغم في يا المتكلم والمدغم ثابت لفظا بخلاف
الرفع فلا فا وفيه في اللفظ فاصل مسلمي مسلموي اجتمعت الواو واليا وسبقت احداهما بالسكون
فقلبت يا وادغمت اليا في اليا وكسر ما قبل اليا اتماما للتخفيف ولو كان ما قبلها مفتوحا بقيت كما
في نحو مصطفي وسبقه الى كون الاعراب مقدرا في هذه الحالة ابن الحاجب وابن مالك قال
ابو حيان لا تحقيق فيه فان المقدر ما لم يوجد والواو هنا موجودة الا انها انقلبت يا كما في
ميزان فكما لا يقال الواو مقدرة في ميزان فكذلك هنا ويمكن ان يقال ليس المراد بالمقدر
هنا ما لم يوجد بل ما لم يلفظ به فان التقدير مقابل للفظ والواو مفقودة في اللفظ
بخلاف اليا فانها موجودة فيه وظاهر من كلامه هنا كابن الحاجب اعتماد كون اعراب كونه
المجموع بالحروف اذ هو على القول بان الحركات مقدرة في جميع الاحوال للتعذر او الاستثقال
سوا اضيفا ام لا واليا في مسلمي وشبهه مفتوحة قال الاودي بنيّ واعقبوا حسرة وفي الحديث
او مخرجيّ هم وقرا حمزة بمصرخيّ بكسرها قال الكسائي كان نصير النحوي يحملها على اللحن وكان اهل
النحو يحسبونه من حمزة غلطا وقد اجازها ابو عمرو وقطرب والفرا وقال القرا ايضا الاعمش ويحيى
ابن وثاب وزعم القاسم بن معن انها صواب وهي لغة بني يربوع ذكره في الارتشاف ويقدر
الواو في الجمع ايضا وفي الاسما الستة اذا اضيفت الى كلمة اولها ساكنة كما في نحو مسلموا
القوم وابو الحسن فانها تحذف لملاقاة الساكن بعدها وهو لام التعريف وتركه المص

سيأتي
منها
ابن
في
منه
فيها
والفا

كابن الحاجب لكونه عارضا بسبب الكلمة المنفصلة بخلاف يا المتكلم فانها ليست كذلك
لشدة امتزاجها وكذا الف المثنى اذا لاقت ساكنا فانها تحذف ويكون اعرابه تقديريا
في حال الرفع نحو جاني مسلما القوم ويقدر النون التي ثبوتها علامة الرفع في الامثلة
الخمسة سوا كانت الواو والالف فيها ضميرين او علامتين حيث اكدت بالنون الثقيلة بناء على
الاصح ان الفعل معرب معها لعدم مباشرتها له لفظا او تقديرا اما على القول بانه مبني
مطلقا فلا حذف ولا تقدير وهو ظاهر نحو والله لتضربان يا زيدان ولتضربن يا زيدون
ولتضربن يا هند بتحريك ما قبل الالف بالفتح وما قبل الواو بالضم وما قبل اليا بالكسر
والنون مفتوحة الا بعد الف الاثنين فتكسر تشبيها لها بنون الرفع والاصل لتضربانن ولتضربونن
ولتضربينن فحذفت نون الرفع كراهة توالي الامثال لان المشددة عبارة عن النونين
والفعل مرفوع بها تقديرا مطلقا اي في الوصل والوقف وحذفت الواو واليا في
الاخيرين لالتقاء الساكنين وبقيت الضمة والكسرة دليلا عليهما على خلاف الاصل في المؤكد
بها فان الاصل فتح اخره نحو لينبذن كما سياتي في المتن ولم تحذف الالف مع التقاء الساكنين
ولان كسرة النون لاجلها فلو حذفت لانفتحت والتبس بالواحد واجازوا ثبوت الواو
واليا فانه قال لا نظير لذلك في الامر لو قال اضربونّ واضربينّ لما كان خارجا عن القياس
كثمود الثوب هذا حكم المؤكد بالثقيلة من الامثلة الخمسة في الصحيح والمعتل بالواو واليا
ان كان مسند الواو الجماعة نحو هل تغزون يا زيدون وهل ترمون او يا المخاطبة نحو هل تغزين
يا هند وهل ترمين يحذف منه حرف العلة لاجلها والضمير او يايه واذا لحقته نون التوكيد
فعلت به كالصحيح فيحذف نون الرفع وواو الضمير او ياوه ان كان معه نحو هل تغزن يا زيدون
وهل ترمن يا هند والا حرك بحركة مجانسة كما في ليبلون فاما ترين كما سياتي وان اسند الى
الف المثنى لم يحذف اخره وتبقى الالف مفتوحا ما قبلها نحو هل تغزوان وهل ترميان والمعتل
بالالف ان اسند الى الف المثنى انقلبت الف الفعل يا نحو هل تسعيان يا زيدان كما تقلب
اذا اسند لضمير نحو هل تسعين يا زيدون ان اسند لواو حذفت الالف وبقيت فتحة ما قبلها دليلا
عليها وكسرت اليا وضمت الواو نحو هل تخشون يا زيدون وهل تخشين يا هند فان لم يلحقهما
نون التوكيد بقيتا ساكنتين نحو هل تخشون وهل تخشين وتوكيد الامر من الصحيح والمعتل المسند
الى الف الضمير او واوه او يايه كالمضارع المسند اليها اذا اكد نحو اضربان واضربن يا زيدون
واضربن يا هند واغزوان واغزن يا زيدون واخشيان واخشون يا زيدون واخشين
يا هند وتقول يا زيدون اخشوا ويا هند اخشي بغير توكيد وانما يفترقان بالاعراب في
المضارع والبنا في الامر وانما يعرب المسند اليها مع توكيده اذا لم يتصل به نون الاناث والا بني
كما يعلم مما مر وسياتي ايضا خلافا لما توهمه عبارة التسهيل من اعرابه مطلقا وتمثيله ٢
في الاوضح لتقدير نون الرفع بقوله تعالى ولا تتبعان فاما ترين سهو كما قاله ولد المصنف بل
الاعراب فيهما بحذفها لاجل الجازم وهو غير الاعراب التقديري واعتذر عنه بان مراده
بالتقديري ما ليس بلفظي يخالف للاصطلاح فان الحذف من قبيل الظاهر كما صرح به في
التسهيل وغيره وتقدير النون ايضا في الامثلة المذكورة كما مر اذا اكدت بالنون الخفيفة

لكنها

لكنها لا تقع بعد الف الاثنين بل بعد الواو واليا نحو والله لتضربن يا زيدون ولتضربن
يا هند والاصل لتضربونن ولتضربينن فاستثقل الى التضعيف فحذفوا نون الرفع ثم
حذفت الواو واليا لالتقا الساكنين مع الخفيفة الساكنة وتخالف الثقيلة في ان هذا
الحكم يثبت فيما ذكر وصلا اي في حالة الوصل اما في حالة الوقف فتحذف نون التوكيد لشبهها انتهاء
بنون التنوين وهي تحذف بعد الكسرة والضمة كما سياتي في الوقف فاذا حذفت انتفى التضعيف
المستثقل فيرجع نون الرفع وبذلك يستدل على ان الفعل المؤكد بالنون معرب ويرجع الواو
واليا المحذوفتان لزوال الالتقا فتقول يا هند هل تضربين ويا زيدون هل تضربون
وانما لا تقع الخفيفة بعد الف الاثنين ولا بعد نون النسوة ايضا لئلا يلتقي ساكنان
على غير حدهما وهو ان يكون الاول مدة والثاني مدغما وهما في كلمة نحو ولا الضالين وخويصة
وتمود الثوب بخلاف المثقلة لان المدغمة وان كانت ساكنة فهي كالمتحركة لارتفاع اللسان
بهما دفعة فهما كحرف متحرك واذا دخلت المشددة على المسند لنسوة فصل بينهما بالالف نحو
اضربنان يا هندات لئلا تجتمع النونات وجوز يونس والكوفيون الحاق الخفيفة بهما نحو اضربان
يا زيدان واضربنان يا هندات وحينئذ فاما ان تبقى ساكنة وهو المروي عن يونس لان الالف
قبلها كالحركة لمدها كقراءة ابي عمرو واللاي ونافع ومحياي وفي المثل التقت حلقتا
البطان وذلك شاذ لا يقاس عليه واما ان تحرك لالتقا الساكنين وعليه حمل قراءة ابن ذكوان ٢
ولا تتبعان بالتخفيف لكن القياس انما هو حذفها مع الساكن مطلقا نحو اضرب الرجل يا هند
واضربوا الرجل يا زيدون واضرب الرجل يا زيد ومنه قوله لا تهين الفقير علك ان تركع يوما
والدهر قد رفعه كما تحذف في الوقف كما مر ولا تحذف في غير ذلك الا ضرورة كقول طرفة
اضرب عنك الهموم طارقها ضربك بالسيف قونس الفرس بفتح با اضرب وربما جا في الكلام
وخرج عليه بعضهم قوله تعالى الم نشرح لك صدرك بفتح الحا فاحفظه نقل المص في شرح بانت
سعاد عن الخليل ان نون التوكيد الخفيفة بمنزلة اعادة الفعل ثانيا والشديدة بمنزلة
اعادته ثالثا وليست الخفيفة من الشديدة خلافا للكوفيين واستدل عليه بابدال الخفيفة
الفا في الوقف ويقدر السكون في جزم كل فعل اتصل اخره بساكن نحو من يشاء الله يضلله
فالهمزة مستحقة السكون بمن الشرطية لكن حركت لالتقا الساكنين فينوى سكونها لتعذر
الاتيان به ومنه اي ومما يقدر فيه السكون لاتصال اخره بساكن المضارع المجزوم اذا وقع قافية
في قصيدة مخفوضة الروي كما في قول امرئ القيس اغرك مني ان حبك قاتلي وانك مهما
تامري القلب يفعل اصله يفعل بسكون اللام بمهما الشرطية فحرك بالكسر لالتقايه ساكنا مع
حرف الوصل الساكن وهو اليا التي توصل بها حرف الروي اذا كان مكسورا كما توصل المضموم ابدا
بالواو والمفتوح بالالف ويسمى الثلاثة احرف الوصل كما قرر في علم القافية فاذا كان ما قبل اليا ساكنا
بسبب الجزم كما في المضارع في البيت او البنا كما في الامر والحرف كقوله يقولون لا تهلك اسى وتجمل
وقول النابغة لما تزل برحالنا وكان قد حرك بالكسر اذ لا يمكن النطق بالساكنين الا عند تحريك
اولهما فيكون سكون الاخر لتعذره لاشتغاله بحركة التخلص ومنه يعلم ان حركة البنا قد تكون
مقدرة وتكون الساكن في ذلك ليس من كلمة اخرى كما في الاية الشريفة فصل بقوله ومنه او رعاية

مع لام التعريف الساكن فهي مشغولة
بحركة التخلص من التقا الساكنين

الثاني

للادب فلم ينظمه مع الاية في سلك واحد واكثر ما يستعمل المص هذه العبارة للاشارة الى الخلاف كما
ستقف عليه ومما اشار اليه من كون الكسر في ذلك لالتقاء الساكنين صرح به في المغني ونظيره
في قوله قدني من نصر الخبيبين قدي فقال انه يحتمل ان قدي اسم فعل والياء للاطلاق
هو حرف مد يتولد من اشباع حركة الروي فلا وجود له الا بعد تحريك الروي فاذن لم يلتق ساكنا
اصلا وانما القول في ذلك ما قاله ش ونصه اعلم ان الساكن والمجزوم يقعان في القوافي فلو لم
يفعلوا ذلك لضاق عليهم ولكنهم توسعوا بذلك فاذا وقع واحد منهما في القافية حرك وليس
الحاقهم الحركة فاذا كان كذلك الحقوه حرف المد فجعلوا الساكن والمجزوم لا يكون الا في القوافي
المجرور حيث احتاجوا الى حركتها كما انهم اذا اضطروا الى تحريكها في التقاء الساكنين
كسروا فلذلك جعلوها في المجرور حيث احتاجوا اليها كما ان اصلها في التقاء الساكنين
قال امرؤ القيس اغرك مني البيت وقال طرفة متى تأتنا نصبحك كاسا روية وان كنت عنها
غانيا فاغن وازدد ولو كانت في قواف مرفوعة او منصوبة كان اقوى انتهى فانت تراه لم يجعل
الكسر لالتقاء الساكنين وانما جعله لاجل الضرورة الملجئة الى ادخال مثل ذلك في القوافي
المتحركة فحرك هذا الساكن بالكسر حملا على كسر الاول من التقاء الساكنين اذا التقيا
واضطر الى تحريكه والجامع وجود الضرورة في الموضعين انتهى تكملة ومن ما يقدر فيه السكون
في الجزم بلدم في قول الشاعر وذي ولد لم يلده ابوان اصله يلد بكسر اللام وسكون الدال فخفف
سكون اللام تشبيها له بكتف فالتقى ساكنان اللام والدال فحركوا الثاني اذ لو حركوا الاول
فات الغرض من التخفيف فقدر فيه السكون باب المعرفة والنكرة لما انتهى في الباب
قبله الى ذكر المعربات اجمالا حق الخوض فيها تفصيلا وحيث كان للمعربات من الاسماء حق الاصالة
في الاعراب وكان مدار كثير من احكامها على اعتبار التعريف تارة والتنكير اخرى فان منها
ما شرط فيه تعريفا مطلقا وهو المؤكد بغير الكاف وعطف البيان ونعت المعرفة
او تعريفا مطلقا او ما يقاربه كالاختصاص فانه شرط في المبتدا ثم وذي الاحوال او تعريفا
خاصا كالعلمية في باب ما لا ينصرف او شبهها كما في اجمع واخواته وكتعريف الجنس في نعت الاشارة
واي في النداء وافعل من او ما يقاربه كالابهام في بعض الظروف المكانية ونحو ذلك احتيج الى بيان المعرفة
في الاسماء من النكرة مع ان قسمة الاسم المبحوث عن احواله الى هما من اوايل تقسيماته فعقد هذا الباب
لتقسيمه اليهما وتمييز كل منهما واتبعه بابواب المعارف فيحصل بذلك الاطلاع على جملة اقسام الاسماء
واصنافها والمعرفة والنكرة في الاصل مصدران لنكره وعرفته نقلا وسمي بهما المعرف والمنكر
كما قال في شرح اللمحة قوله الاسم اي مفهومه وهو كلمة تدل على معنى في نفسها الى اخره اذ التقسيم انما
يكون للمفهوم فالاسم بحسب لفظه سواء كان معربا او مبنيا ضربان لا ثالث لهما على الاصح نكرة
ومعرفة داخلان تحته دخول المتباينين تحت اعم فلا يجوز ان يقع احدهما موقع الاخر مع بقاء
معناه على حاله نعم يجوز ان يقلب احدهما الى الاخر فينتقل المعرفة نكرة وبالعكس واثبت بعضهم
واسطة وهو الاسم الخالي من التنوين واللام وقدم النكرة لما قال س من انها الاول والمعرفة
طارئة عليها قيل لانك لا تجد معرفة الا ولها اسم نكرة ولا عكس لان الشيء اول وجوده يلزمه الاسماء
العامة كذكر وانثى وانسان ثم تعرض له الاسماء الخاصة كالاعلام والكنى والالقاب وقال

الكوفيون

والياء للاطلاق والكسر لالتقاء الساكنين قال الدماميني وهكذا وقع لغيره وهو مشكل فان حرف

[illegible]

والجائة

وفاعل نعم وبئس او ما اضيف اليه ومنها ما شرط فيه التنكير كالحال والتمييز ونعت النكرة

جميع

الكوفيون وابن الطراوة انقسام الاسماء الى ما لزم التعريف كالمضمرات والى ما التعريف فيه
قبل التنكير كزيد وزيد اخر والى ما التنكير فيه قبل التعريف فيبطل ما ذكره س وقال العلامة
تاج الدين السبكي ان فسرت النكرة بالمطلق اعني الدال على الماهية من حيث هي فهي الاصل وتقد
متعين وان فسرت بالدال على الوحدة فهي قسيمة المعرفة وينبغي تقديم المعرفة اذ ليست
النكرة اصلا ولذلك قدم في التسهيل المعرفة ثم صوب ان المراد بها الدال على الوحدة وعليه
جرى المصنف في تعريفها بقوله وهو اي النكرة في الاصطلاح ما شاع في جنس كحيوان او نوع
كانسان فالتي كني بها عن الاسم لتقدم ذكره قريبا كالجنس فتكون موصوفة لا موصولة
لئلا يلزم الاقتصار على الفصل ومعنى الشيوع فيما ذكر الذي هو كالفصل كون الاسم دالا على
حصة محتملة تخصيص كثيرة مندرجة تحت مفهوم كلي سواء كانت تلك الحصة فردا كرجل او مثنى
كرجلين او جمعا كرجال او كالجمع كقوم ورهط او محتملا كلين وعسل فتخرج بذلك المعارف كلها
اذ ليست محصة محتملة للحصص كما قاله المولى سعد الدين نعم ما تعريفه لفظي كاسم الجنس المعرف
بال في نحو اشتر اللحم داخل في ذلك لما سياتي انه نكرة في المعنى فلا يفسد به اطراد التعريف
ولا يرد على العكس النكرات المشار بها الى حصة معينة عند المخاطب كجاءني رجل تعرفه ورجل
هو اخوك ولا المستغرقة للجنس نحو كل رجل ولا رجل لانها وان لم تكن شايعة بالمعنى المذكور لكنها
لم توضع في الاصل لذلك والتعيين في الاول والاستغراق في غيره لا من اعراضها فقوله ما شاع اراد
ما وضع شايعا كما عبر به في شرح اللمحة اي وضع ليدل على شايع اي كل حصة حصة على البدل فوصف
اللفظ بالشيوع باعتبار دلالته على شايع فهو للمدلول بالاصالة وللفظ بالتبع كالكلية والجزئية
فيهما فمدلول النكرة وضعا على هذا هو حصة من الحقيقة غير معينة ويعبر عنها بالفرد المبهم
والفرد المنتشر والاصح معنى تنكير الشيء شياعه في امته وكونه بعضا مجهولا من جملة والدال
على كونه بعضا من جملة هو التنوين فهو في كل اسم متمكن غير علم يفيد التنكير والتمكين معا الا في غير
الموجب نحو ما جاءني رجل فانه لاستغراق الجنس لان النكرة في سياق النفي والنهي والاستفهام
تستغرق الجنس ظاهرا سواء كانت مفردة او مثناة او مجموعة ويحتمل ان لا تستغرق بالقرينة نحو
ما جاءني رجل واحد وما جاءني رجلان هما اخواك وما جاءني رجال هم اخوتك ومع الاطلاق يحتمل
ان لا تستغرق احتمالا مرجوحا فلهذا كان لا رجل ظاهرا في الاستغراق فاذا دخلت عليه من كان
نصا فيه نحو ما جاءني من رجل وان وقعت في غير الثلاثة فظاهرها عدم الاستغراق وقد يكون لها مجازا
كثيرا ان كانت مبتدا نحو تمرة خير من جرادة وقليلا ان كانت غيره نحو علمت نفس ما احضرت
والدليل على المجاز بينة عدم تبادره الى الفهم وقوله في جنس اي في مفهوم مشترك سواء اختلفت
المشتركات فيه بالماهية كمفهوم حيوان الواقع على افراده من الانسان والحمار او اتفقت في الماهية
كمفهوم انسان الواقع على زيد وعمرو وسواء كان ذاتيا لافراده كما ذكر او عارضا كمفهوم ابيض الواقع
على الثلج والعاج وسواء وجد له في الخارج اكثر من فرد كما ذكر او لم يوجد الا فرد كمفهوم شمس وهو الكوكب
النهاري الذي ينسخ ظهوره وجود الليل فانه ليس في الخارج منه الا هذا الفرد المعلوم وكل واحد
من هذه الاسماء ونحوها من ما يقع على فرد وعلى كل ما يشاركه في مفهومه عينا كان كما ذكر او معنى كعلم
وقتل جامدا كما ذكر او مشتقا كصاحب وناطق فيطلق عليه في الاصطلاح النكرة والجنس ايضا اي اسم

يعلمها

والغرض

المحصل

الجنس كما قاله صاحب المحصول وغيره وعرفوه بالاسم الدال على شيء وما اشبهه واختلف فيه
فقيل هو موضوع للمفهوم الكلي وهو الماهية من حيث هي واستعماله في الفرد كقولك هذا انسان
حقيقة لا مجاز لوجود المعنى الموضوع له وهو الماهية في ضمنه والى هذا ذهب كثير من الادباء
والنظار وصرح به البدر بن مالك كما مر والمص كما يساق كلامه في العلم فمدلوله على هذا مغاير
لمدلول النكرة بالمعنى المشار اليه في التعريف وعلى المغايرة بينهما اسلوب المنطقيين والاصوليين
وكذا الفقهاء ايضا حيث اختلفوا فيمن قال لامرأته ان كان حملك ذكرا فانت طالق فكان ذكرين
لا تطلق حملا على التنكير المشعر بالتوحيد وقيل تطلق حملا على الجنس وقد تبين بذلك ان
لفظهما واحد كحيوان وانسان والفرق بينهما عند هؤلاء بحسب الاعتبار فان اعتبر في اللفظ
دلالة على الماهية من حيث هي فهو المعبر عنه باسم الجنس عند الادباء وبالمطلق عند اكثر
الاصوليين وبالكلي عند المنطقيين وان اعتبر دلالته على الماهية بقيد الوحدة غير معينة
فهو المعبر عنه بالنكرة فاسم الجنس على هذا وان كان قسما برأسه مغايرا للنكرة في المعنى
والمعرفة في اللفظ فلا ينافي قولنا الاسم ضربان نكرة ومعرفة لان قسمة الاسم اليهما بحسب اللفظ
كما اشرنا اليه فهي حاصرة لانه ليس لاسم الجنس لفظ غير لفظ النكرة فليتامل فيه وقيل اسم
الجنس موضوع للفرد المبهم فهو كالنكرة لفظا ومعنى وعليه جمع من المحققين ونصره ابن
الهمام في تحريره قيل وهو الاوفق باستعمال اهل العربية فانهم لم يفرقوا بينه وبين النكرة
في الاحكام كامتناع وصفه بالمعرفة ومجيء الحال عنه وقبوله لال ودخول رب وغير ذلك وهذان
القولان في اسم الجنس هما بعينهما القولان في المطلق عند اهل الاصول فذهب الامام فخر الدين
واتباعه كالبيضاوي الى انه موضوع للماهية من حيث هي وذهب الامدي وابن الحاجب وغيرهما
الى انه للفرد المبهم ومن ثم عرفه ابن الحاجب في اصوله بما دل على شايع في جنسه وهذا بعينه تعريف
النكرة قيل وانما ذهب الامدي الى ذلك بناء على اصله في انكار وجود الكلي الطبيعي واما ابن الحاجب
فهو قايل به وانما دعاه الى ذلك موافقة النحاة في عدم التفرقة بين الجنس الذي هو مرادف
المطلق وبين النكرة ولا ينبغي له ذلك فان النحاة انما لم يفرقوا بينهما لعدم غرضهم في الفرق مع الاشتراك
في الاحكام اللفظية التي هي محل نظرهم بخلاف غيرهم من ارباب الاصول والمنطق لنظرهم في
تحقيق المعاني والقطع بالفرق حاصل فيها وكذا الفقهاء لاختلاف الاحكام بسبب المعاني وقد يقال
ان التفرقة بين الموضوع للماهية من حيث هي وبين الموضوع لها بقيد الوحدة ليس مما يخفى
خصوصا على ابن الحاجب وامثاله من المحققين بل قد فرق النحاة ايضا بينهما في باب الاخبار حيث
جوزوا الابتدا بالنكرة اذا اريد بها الحقيقة دون ما اريد بها الفرد المبهم الا بمسوغ كما سياتي
وانما دعاهم الى عدم التفرقة القول بترادفهما كون الاحكام في اللغة والشرع انما تتعلق بالافراد
دون المفهومات الكلية الا نادرا اذ قد صرح ارباب المعقول بان القضايا الطبيعية وهي التي
يحكم فيها على الماهية من حيث هي مهجورة في العلوم بل قيل انه لا وضع للماهيات الكلية الا في علم الجنس
على راي بعضهم فصل فقال اسم الجنس الوارد في الانشا كقوله تعالى ان الله يامركم ان تذبحوا
بقرة للحقيقة من حيث هي وفي الخبر نحو رايت رجلا للفرد المبهم ونزل القولين على ذلك
ومحل الخلاف في اسم الجنس غير المصدر اما المصادر فقال السيد في شرح المفتاح انها

موضوعة

موضوعة بازاء الحقايق دون الافراد بالاتفاق وقد تطلق النكرة على غير المعين فردا
كان او ماهية كما تطلق المعرفة على المعين فيهما فيدخل اسم الجنس على هذا تحت النكرة دخول
الخاص تحت العام سواء قيل بوضعه للماهية او للفرد المبهم قال السيد المحقق اسماء الاجناس لا تدل
على تفاصيل ما تحتها ولا يقصد بانفسها ذلك بل يفهم منها امر مجمل سواء قيل انها موضوعة للحقايق
بقيد الوحدة او لها من حيث هي لكنها تطلق على فرد منها باعتبار اشتمالها عليه والظاهر ان
هذا هو المراد في هذا الباب المعقود لتقسيم الاسم اليهما لظهور انحصاره فيهما وكون القسمة
حينئذ معنوية ولحصرهم المعارف في الاقسام الاتية مع تصريحهم بان ما عداها نكرة كما
قال ابن مالك تنبيه ما فسرنا به الجنس في تعريف المص من انه المفهوم المشترك بين
كثيرين اعم من ان يكون ذاتيا لافراده ام لا صادقا على مختلفين بالحقيقة او متفقين
هو المراد هنا كما قاله غير واحد من المحققين وظاهر عبارات المص انه اراد به اخص من ذلك وهو
المعنى المصطلح عليه عند اهل المنطق اعني الذاتي المقول على مختلفين بالحقيقة في جواب
ما هو بدليل اخذه النوع في مقابله وهو في مصطلحهم الذاتي المقول على متفقين بالحقيقة
في جواب ما هو مع تمثيله للاول بالحيوان وللثاني بالانسان اذ لو اراد بالجنس المفهوم المشترك
مطلقا لكان قوله او نوع كانسان مستدركا بل مستقبحا لان الترديد بين الاعم والاخص قبيح
واذا حمل كلامه على المتبادر منه لم يكن التعريف جامعا لخروج ما لا يحصى كثرة من النكرات كالموجود
والشيء والمخلوق والابيض فانها ليست شايعة في جنس ولا نوع بالمعنيين المذكورين ولذلك
حذف من الفصل قوله او نوع ولو قال كما في شرح اللمحة ما وضع شايعا في امته لكان مع الايجاز
اسلم واقوم وعلامتها اي الاسم النكرة صحة دخول رب عليه نحو رب رجل اشعث اغبر وانما
استدل على تنكير من وما في قوله رب من انضجت ناره قلبه وقوله تعالى فقد تمنى لي موتا لم يطع
وقوله ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال اي رب شخص انضجت ورب امر من
الامور وزعم ابن كيسان ان الاستفهاميتين معرفتان لان جوابهما يكون معرفة وشرط
الجواب مطابقة السؤال فاذا قيل من عندك فجوابه زيد او ما دعاك الى كذا فجوابه لقاؤك
ورد بمنع الاشتراط اذ للمجيب ان يقول في الاول رجل من بني فلان وفي الثاني امر مهم واورد في شرح
الشذور على طرد العلامة دخول رب على الضمير في نحو ربه رجلا واجاب بمنع كون الضمير في ذلك
معرفة لانه يعود على رجل المذكور بعده وهو نكرة ثم حكى في الضمير الراجع الى النكرة مذاهب
ثالثها التفصيل بين كون النكرة المعود اليها واجبة التنكير كالتمييز في المثال فهو نكرة او جايزته
كما في جاءني رجل فاكرمته فمعرفة لانها فاعل والفاعل يكون نكرة ومعرفة وظاهر كلام
السيد في شرح المفتاح ان الخلاف انما هو في نحو ربه رجلا فانه قال المعنى التعريف الاشارة به
الى معلوم من حيث هو معلوم وان كان مبهما وهذا المعنى موجود في الضمير العايد الى النكرة
دونها ولهذا تجري عليه احكام المعارف اتفاقا انما الكلام في نحو ربه رجلا ونعم
رجلا انتهى ونحوه في كلام الرضي قال ابن مالك ان تمييز النكرة بعد عد المعارف بان
يقال وما سوى ذلك نكرة اجود من تمييزها بدخول ال او رب لان من المعارف ما يقبل ال
كفضل وعباس ومن النكرة ما لا يدخلان عليه كاين وكيف وعريب وديار وحيث ميزها في

مثله

الالفية بدخول القيد بالموضع احترازاً عما اورده من نحو فضل وعباس ونزاد او مما
يقع موقعها لادخال ما لا يقبلها من النكرات كالالفاظ الباقية فايدة قال ابو حيان
انكر النكرات شيء ثم متحيز ثم جسم ثم نام ثم حيوان ثم ماش ثم ذو رجلين ثم انسان ثم رجل
ولا تركيب في النكرات الا ما شذ من قولهم بيت بيت ولغة لغة او ما كان التنكير فيه
نائباً مناب التعريف نحو مررت بمعدي كرب ومعدي كرب اخر ومعرفة هو الضرب الثاني قوله
من الاسم ولم يعرفها المص اما اعتماداً على سهولة اخذه مما ذكره في تعريف مقابلها وهو النكرة
او لما قال ابن مالك من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول اليه دون استدراك عليه لان من
الاسماء ما هو معرفة نكرة لفظا نحو كان ذلك عام اول فلفظه نكرة ولا شيوع فيه وعكسه كاسامة
وما فيه الوجهان كواحد امه وعبد بطنه فاكثر العرب يجعلها معرفتين بالاضافة ومنهم
من يجعلها نكرتين فينصبهما حالا ويدخل عليهما رب وكالمعرف باداة الجنس فاحسن ما يبين
به ذكر اقسامه مستقصاة ثم يقال وما سوى ذلك فهو نكرة انتهى وحد الرضي فقال المعرفة
ما اشير به الى خارج مختص اشارة وضعية فيدخل جميع الضماير وان عادت الى النكرات
والمعرفة بلام العهد وان كان المعهود نكرة اذا كان النكرة المعود عليها والمعهودة
مخصصة قبل بحكم لانه يشير بها الى خارج مخصوص وان كان نكرة فان لم تختص قبل بشيء نحو
رب رجل قايم ابوه واظبي كان امك ام حمار وربه رجلا وبيتي او نعم رجلا ويا لها قضية
ورب رجل واخيه فالضماير الراجعة اليها كلها نكرة اذ لم يسبق اختصاص المرجوع اليه بحكم
وتدخل الاعلام حال اشتراكها كمحمد وعلي اذ يشار بكل منها الى المخصوص بحسب الوضع وتخرج
النكرات المعينة للمخاطب كجاءني رجل تعرفه لان رجلا لم يوضع للاشارة الى المختص ويخرج
رجلا اذا علم المتكلم الملقي اذ لا اشارة فيه استعمالا ولا وضعا فقولنا ما اشير به يشترك فيه جميع
المعارف والنكرات وبقولنا الى خارج مختص يخرج النكرات ويقولنا وضعية يخرج نحو رجلا فيه
المعارف ويختص اسم الاشارة بكون الاشارة حسية قال وانما قلنا الى الخارج لان كل اسم
موضوع للدلالة على ما سبق علم المخاطب بكون ذلك الاسم دالا عليه ومن ثم لا يحسن ان تخاطب
بلسان من الالسنة الا من سبق معرفته لتلك اللسان فعلى هذا كل لفظ فهو اشارة الى
ما ثبت في ذهن المخاطب ان اللفظ موضوع له فلو لم نقل الى الخارج لدخل في الحد جميع الاسماء
معرفتها ونكرتها ولهذا كان الحق ان تعريف اللام في نحو اشتر اللحم وان ادخل ان يأكله
الذيب لفظي وقولهم ان الاشارة فيها الى ما في الذهن ليس بشيء لان هذه الفايدة يقوم
بها نفس الاسم المجرد عن اللام قال والنكرة على ما ذكرنا من حد المعرفة ما لم يشر به الى خارج
مختص اشارة وضعية والاحتراز يفهم من حد المعرفة انتهى فالمعرف باللام في نحو اشتر اللحم
وعلم الجنس داخلان في النكرة عنده خارجان من المعرفة وتعريفهما لفظي كما اشار اليه
وسياتي مستوفي ان شاء الله تعالى وهي اي المعرفة اقسام ستة والمشهور حصرها بادخال المشار
به والموصول تحت قسم واحد وهو المبهم كما سياتي لانه يعبر عنهما به فوجه الضبط كما اشار اليه
المحققون مسبوق بمقدمة وهو ان المعرفة والنكرة يشتركان في ان المراد بكل منهما معين من
حيث هو معين لان فهم المعنى من اللفظ موقوف على العلم بوضعه له وذلك انما يكون بعد تصوره
وتميزه عن ما عداه فالتفرقة بينهما بان المعرفة ما وضع للاستعمال في معين والنكرة بخلافه

ليس

ليست كما فيه بحري بل الفرق بينهما انما هو في ملاحظة تعين المعنى من اللفظ وعدم ملاحظته
منه فالنكرة يقصد بها التفات النفس الى المعنى المعين من حيث انه معين من غير ملاحظة
لتعينه من اللفظ والمعرفة يقصد بها معين عند السامع من حيث هو معين الا ان في لفظها
اشارة الى ذلك التعيين وحاصله ان في الاول مصاحبة التعيين حاصلة بلا ملاحظتها وفي
الثاني مع الملاحظة اذا تقرر ذلك فالتعيين المشار اليه من لفظ المعرفة اما ان يفيده
جوهر اللفظ وهو العلم او يفيده حرف وهو قسمان ما لا يحتاج الى القصد وهو المعرف باللام
او يحتاج اليه وهو المعرف بالنداء او يفيده القرينة في الكلام وهو المضمر كانا وانت وهو
والقرينة هي التكلم والخطاب والتقدم في الذكر او يفيده الاشارة الحسية الى نفسه وهو اسم
الاشارة او الاشارة العقلية الى نسبة معلومة للسامع اما خبرية وهو الموصول او لا وهو
الاضافة لكنها الى غير معين لا يفيد تعيينا فهو المضاف الى احد الخمسة وهذه الستة
متفاوتة الترتيب في التعريف بمعنى كونه في بعضها اقل احتمالا من بعض خلافا لابن حزم الظاهري
اذ زعم تساويها كما نقله عنه في الارتشاف والتفريع على قول الجمهور وقد اختلفوا في اعرفها
اختلافا كثيرا حتى قال المص سمعت من يقول انه تدقيق في كل واحد من المعارف انه اعرفها وقال
ابو حيان لم يقل بذلك احد في المضاف ومذهب ترق الاكثرين انها في التعريف على هذا الترتيب
الذي اشار اليه بقوله المضمر اي بانواعه الثلاثة ثم يليه العلم وقيل في بعض نسخ التسهيل
بالخاص ولا بد منه كما قال ابو حيان ليخرج بذلك نحو اسامة ونسب الكوفيون انه اعرفها وهو
قول الصيمري واختار ابن مالك انه اعرف من ضمير الغايب دون اخويه ثم يليه المشار به ونسب
الى ابن السراج انه اعرفها والاشهر عنه تقديمه على العلم ونسب ذلك ابن مالك للكوفيين وابو حيان
للمنطقيين ثم يليه الموصول وفي ما عرف به خلاف قال الفارسي وابو الفتح وجماعة بالعهد الذي
في صلته وال فيما هي فيه زايدة وعليه جرى المص في بابها وقال الاخفش بال وما ليست فيه فهو في
معنى ما هي فيه ومما لا يتصور ان ينوى فيه كاي لاضافتها فهو معرفة بالاضافة وعلى هذا جرى ابو حيان
فاسقطه من العد وادخله في المعرف بال وزعم ان الذي ذكره انما هو ابن مالك ويعبر عنهما اي عن
اسم الاشارة والموصول بالمبهم قال ابن مالك الاكثرون يجعلون المعارف خمسة ويعبرون عن
هذين بالمبهم ثم يقولون والمبهم ضربان اشارة وموصول فتؤول الى ستة وسميت الاشارات
والموصولات مبهمات وان كانت معارف لوقوعها على كل شيء من حيوان وجماد ولان اسم الاشارة
بلا اشارة حسية الى المشار اليه مبهم عند المخاطب لان بحضرة المتكلم اشياء يمكن ان يكون مشارا اليها
وكذا الموصولات بدون الصلات مبهمات عند المخاطب ولم يقولوا الضمير الغايب مبهم لان ما يعود
اليه متقدم فلا يكون عند النطق به مبهما عند المخاطب وكذا ذو اللام العهدية ثم يلي الموصول
ذو الاداة اي مصحوب ال او بدلها وهو ام وعكس ابن كيسان مستدلا بانه يوصف بالموصول كقوله
تعالى قل من انزل الكتاب الذي جاء به موسى والموصوف بر اما مساو للموصوف في التعريف او دونه ولا
قايل بالمساواة فثبت كونه دون الكتاب في التعريف واجيب بمنع الوصفية بل هو مبتدا او بدل
او على اضمار فعل ومع التسليم فالكتاب علم بالغلبة على التورية عند بني اسرايل والخطاب معهم
وبالاول اجاب عن قوله تعالى لا يصلاها الا الاشقى الذي وقوله من شر الوسواس الخناس الذي يوسوس

وقال ابن مالك الموصول قد تتضح صلته وضوحا يجعله في رتبة العلم ولا يكون ذلك في ذي الاداة
غالبا الا اذا عرض له ما عرض للنجم من الغلبة الملحقة بالاعلام الخاصة ومنها اي من ذي الاداة وانما
نصّ العبارة الى الخلاف فيما كان نكرة ثم تعرف في النداء نحو يا رجل قال ابو حيان والذي صحح اصحابنا
انه تعرف بال المحذوفة فيه النايب حرف النداء منابها واختاره المص هنا وقيل بالاشارة والمواجهة
قال ابن مالك وهو مفهوم من ظاهر قول س واذا كانت الاشارة دون مواجهة معرفة لاسم
الاشارة فان تكون معرفة ومعها المواجهة اولى واحرى وهو الظاهر لبعده عن التكلف فلذلك
جعله براسه قسما سابعا وتبعه في الاوضح وقيل بوقوعه موقع كاف الخطاب لانه بمعنى ادعوك حكاه
الرضي فيكون داخلا في الضمير والمضاف لواحد منها اي من الخمسة المذكورة فان الاضافة اليه تكسبه
التعريف ان كانت محضة ولم يكن الاسم متوغلا في الابهام كغير ومثل على ما سياتي فهذا الاطلاق منه
هنا اعتمادا على تقييده فيما سياتي ومنه اي ومن المضاف لواحد منها اجمع واخواته اي ما تصرف
منه جمعا واجمعون وجمع او اتبع به كاكتع وابصع وابتع فهي معرفة بالاضافة الى الضمير ملتزم
حذفه لان الفاظ التوكيد كلها لا يربطها الا الضمير فمعنى قولك قرات الكتاب اجمع اي جميعه وجاء
القوم اجمعون اي جميعهم قال المص وقد التزموا حذف هذا الضمير واما قولهم جا القوم باجمعهم
فهو بضم الميم لا بفتحها جمع كفلس وافلس والمعنى جاوا بجماعتهم وقيل تعريفها بتقدير اللام وقيل هي
اعلام لمعانيها فتعريفها وضعي كالاعلام وللتنبيه على هذا الخلاف اشار بقوله ومنه على عادته
في هذا الكتاب غالبا وهو اي المضاف الى احد الخمسة رتبته في التعريف بحسب رتبة ما يضاف
اليه فلذلك لم يعطفه على ما قبله بثم الا المضاف الى المضمر فكالعلم رتبة وقيل هو في رتبة ما يضاف
اليه مطلقا واختاره ابن مالك وقيل في رتبة ما يلي ما اضيف اليه قال المص ورد الاول بقولهم مررت
بزيد صاحبك اذ لو كان المضاف الى المضمر في رتبته للزم ان تكون الصفة اعرف من الموصوف ورد
الثاني بقوله كحذروف الوليد المثقب فوصف المضاف الى المعرف بالاداة بالمعرف بها والصفة
لا تكون اعرف من الموصوف تكملة قال ابن مالك اعرف المعارف المتكلم ثم المخاطب ثم الغايب السالم عن
الابهام ثم الاشارة والمنادى في رتبة واحدة ثم الموصول وذو الاداة في رتبة واحدة والمضاف بحسب
المضاف وقد تعرض للمعرف ما يجعله مساويا او فايقا كقول من لا شريك له في اسمه لمن قال له من انت انا
فلان ومنه انا يوسف فالبيان لم يستفد بانا بل بالعلم كالموصول في قولك لمن قال لك من انت انا الذي فعل
كذا ومن هذا القبيل سلام الله على من انزل الله عليه القران وعلى من سجدت له الملايكة وام جعفر
بيرزمها وقال ابو حيان قال اصحابنا اعرف المضمرات المتكلم ثم المخاطب ثم الغايب واعرف الاعلام
اسما الاماكن ثم الاناسي ثم الاجناس واعرف المشار به من كان للقريب ثم المتوسط واعرف ذي ال ما كانت
فيه للحضور ثم للعهد في شخص ثم في جنس فايدة اسما الاجناس لا يعرف تعريفها من تنكيرها الا بالاستقراء
فمما هو معرفة ابن اوى وابن قترة ومما هو نكرة ابن مخاض وابن لبون ومما هو معرفة ونكرة ابن
عرس وابن اوبر في مذهب س وزعم المبرد انه نكرة ثم عقد المص لمباحث كل من المعارف الخمسة بابا براسه
وبداها على الترتيب المذكور ولم يفرد للمضاف بابا استغنا بما سياتي في باب الاضافة باب
اي هذا باب في المضمر واقسامه واحكامه وتولد المضمر جار على قاعدة التعريف في التسمية لانه من اضمرت
الشي اذا اخفيته فلذلك اثر على الضمير والتسمية به على حد قولهم عقدت العسل فهو عقيد وتسميته

بهما

بهما اصطلاح البصريين وتسميه الكوفيون بالكناية والمكني لمقابلته الصريح ثم منهم من لم يعرفه
لانحصاره بالعد واكثرهم عرفه ومنهم المص فقال لما دل على متكلم او مخاطب وغايب فالموصولة كنى
بها عما هو كالجنس القريب له وهو معرفة اذا الكلام فيها وقوله دل اي يدل دلالة مستمرة لا في الزمن
الماضي فقط لان المراد بالماضي حيث وقع في التعاريف الاستمرار والمراد الدلالة بالوضع على ما ذكر
لما مر انها المعتبرة عندهم من انواع الدلالة ولو قال كما في الاوضح ما وضع لمتكلم الى اخره لكان
اصرح فخرج بذلك ما عدا المضمر من المعارف كالعلم في قول من اسمه زيد زيد يفعل كذا وقولك
له يا زيد افعل كذا وقولك لزيد الغايب زيد فعل كذا فلفظ زيد وان اطلق في ذلك على المتكلم
والمخاطب والغايب الا انه ليس موضوعا لذلك كانا للمتكلم وانت للمخاطب وهو للغايب المتقدم ذكره
فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغيبة مطلقا لا باعتبار تقدم الذكر فمن ثم قلت يا تميم
كلهم نظرا الى اصل المنادى قبل النداء ويقول المسمى بزيد زيد ضرب ولا تقول زيد ضربت
وكذا لا يقول المسمى بزيد زيد ضربت وان جاز يا تميم كلكم لان الخطاب وليس في زيد ضربت
دليل عليه لكنها ليست لغايب تقدم ذكره كهو وهي ونحوهما ولهذا زاد ابن الحاجب هذا القيد
وصنيع المص نحو في الشذور ليلا يرد الظاهر كما ذكرنا ولعل المص انما حذفه اعتمادا على الاشتهاد
المضمر فيما يقابل الظاهر ثم المراد بالغايب ما عدا المتكلم والمخاطب اصطلاحا كما قال الغريب
المص ليشمل ضمير الغيبة المكني به عن الحاضر الذي لم يخاطب وعن الباري تقدس وتعالى فان لم
يطلق الغايب على ذلك ويرد على طرد هذا التعريف لفظ المتكلم والمخاطب والغايب ومن ثم
زاد فيه ابن مالك في العمدة لاخراجها لفظ نفس حيث قال لما دل على نفس متكلم الى اخره فان لفظ
المتكلم لم يوضع للدلالة على نفس المتكلم بل لمعنى وضعي قايم به وكذا اخواه ولا ترد عليه اللواحق
لا يا من الياء والكاف والها نحو اياي واياك واياه لانها لم تدخل في حد المضمر حيث تجرد عنها بل
هي حروف دالة على حال المرجوع اليه من التكلم والخطاب والغيبة ولم توضع للذات البتة ولا
حاجة الى ما زاده في الاوضح من قوله او للغايب تارة وللمخاطب اخرى لتدخل به الضماير المشتركة بينهما
كالف قاما واخواته لانه مبني على ان المتبادر من العبارة ما وضع لاحد الثلاثة فقط وهو ممنوع
بل المراد ما وضع لاحدها لا بقيد فقط كما هو مقتضى الاطلاق فيصدق على ما وضع لواحد منها وما
وضع لاثنين ليدخل الواحد فيهما وقدم المتكلم على المخاطب وايا كم على الغايب تنبيها على ترتيبها كذلك
في التعريف ويغلب الاعرف منها اذا اجتمع مع غيره نحو انا وانت وهو قلنا كذا وانت وهو قلتما كذا
تنبيها ان القصد بوضع المضمر رفع الالتباس فان انا وانت لا يصلحان الا لمعينين وكذا الغايب
نص على ان المراد هو المذكور بعينه في نحو جاني زيد واياه اكرمت وفي المتصل يحصل مع رفع اللبس الاختصار
وليس كذلك الاسما الظاهرة فانه لو سمي المتكلم والمخاطب بعينهما لا لتبس ولو كرر لفظ المذكور مكان ضمير
الغايب فربما توهم انه غير الاول الثاني لا بد للضمير من مفسر وهو في المتكلم والمخاطب الحضور والمشاهدة
وفي الغايب تقدم الذكر باحدى الجهات التي ذكرها حيث يعرض لذكر مفسر ضمير الشان الذي هو من جملة
ضماير الغيبة وهو اي المضمر ينقسم بانقسامات فمنها الى مستتر وبارز واليه اشار بقوله اما
مستتر وهو ما لا صورة له في اللفظ قال الرضي ولا يستتر الا المرفوع لان المنصوب والمجرور فضلة
لانهما مفعولان والمرفوع فاعل وهو كالجزء الفعل فجوزوا في باب الضماير المتصلة التي وضعها الاختصار

الشهرة

كما مرّ استتار الفاعل لان الفاعل وخاصة الضمير المتصل منه كجزء الفعل فاكتفى بلفظ الفعل
عنه كما يحذف في اواخر الكلم المشهورة شئ ويكون فيما ابقى دليل على ما القى كما في المرخم ثم المستتر
اما ان يستتر وجوبًا اى استتارًا واجبًا اى لا يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل في ذلك المرفوع في
المضارع المبدو بالهمزة نحو اقوم اى انا و بالنون نحو نقوم اى نحن وكالمرفوع باسم فعل الامر والمضارع
نحو صه بمعنى اسكت واوه بمعنى اتوجع مطلقًا اى سواء كان لمذكر واحد او مثنى او مجموع او لمؤنث
كذلك لان اسم الفعل كما سيأتي لا تلحقه علامات التانيث والتثنية والجمع وكالمرفوع بالمضارع المبدو
بتاء الخطاب نحو تقوم اى انت وبالامر نحو قم اى انت حال كون الخطاب بهما لمفرد مذكر فان كان لمؤنث
او لمثنى او لمجموع برز الضمير كما سيأتي وكالامر النهي نحو لا تفعل ففي هذه المواضع لا يبرز فيها المستتر
وما يظهر في نحو اسكن انت وزوجك الجنة فهو تاكيد للضمير المستتر لا فاعل وهو منفصل بدليل انك
تفصل بينه وبين الفعل نحو اسكن اليوم انت و زوجك بخلاف المستتر في ذلك وزاد في الاوضح
المرفوع بافعال الاستثناء كخلا وعدا ولا يكون او بافعل في التعجب والتفضيل كما احسن زيدا وهم احسن
اثاثا ورئيا وزاد غيره فاعل نعم وبئس اذا كان ضميرا او المرفوع بصفة جارية على صاحبها نحو زيد
عمرو ضاربه وكذا الفعل الجاري على من هو له نحو زيد عمرو يضربه لان الاظهار في الصورتين يوهم
خلاف المقصود وكذا المرفوع بالمصدر الواقع بدلا من فعله نحو ضربا زيدا او يستتر جوازًا اى ٣
استتارا جائزا اى لا يخلفه الظاهر او الضمير المنفصل وذلك المرفوع في فعل الغايب او الغايبة
مضارعًا كان نحو زيد يقوم اى هو وهند تضنع اى هي او ماضيا نحو زيد قام وهند قامت
او بالصفات نحو زيد قائم او مضروب او حسن وكذا ما في معناها من ظرف او شبهه نحو عمرو
عندك او في الدار او باسم فعل ماض نحو زيد او هند هيهات فكل من هذه يرتفع بها ضمير
مستتر جائز الخفاء لانه قد يخلفه ظاهر او ضمير بارز نحو زيد قام ابوه او ما قام الا هو وزيد
حسن وجهه وما حسن الا هو وهند حسنة صورتها او ما حسنة الا هي وعمرو عندك مقامه
او ما عندك الا هو وبشر في الدار شخصه او ما في الدار الا هو وهند وهيهات دارها ولا يجوز زيد
ما هيهات الا هو لان اسم الفعل للغايب والغايبة لا يرفع البارز وكالمظهر المحصور لا يجوز
ما هيهات الا زيد كذا في الارتشاف وهذا التقسيم للمضمر الى واجب الاستتار وجايزه
بالتفسير المذكور فيهما قال في الاوضح هو لابن يعيش وابن مالك قال ابو حيان انه اصطلاح غريب
لا نعرفه الا لابن مالك وقد تابعه عليه المص هنا وفي القطر وقال في الاوضح فيه نظر اذ الاستتار
في نحو زيد قام واجب فانه لا يقال قام هو على الفاعلية واما زيد قام هو على الفاعلية واما
زيد قام ابوه وما قام الا هو فتركيب اخر قال والتحقيق ان يقال لينقسم الفعل الى ما لا يرفع الا
الضمير المستتر كاقوم والى ما يرفع الظاهر والمضمر كقام وهو كما قال القربيه ماخوذ من كلام الرضي
فانه قال خمسة لا يظهر الفاعل فيها مظهرا ولا مضمرا وهي افعل و نفعل و تفعل مخاطبا وافعل
واسم فعل الامر مطلقا وفي فعل و فعلت و يفعل و تفعل للغايبة يظهر الفاعل المظهر والمضمر
المنفصل نحو ضرب زيد وما ضرب الا هو وكذا في الصفة المفردة نحو اقائم الزيدان وما قائم
هما دون المثناة والمجموعة كما سيأتي وفي الظرف عند ابي علي اذا اعتمد نحو افي الدار زيد وما في
الدار هو وكذا اسم الفعل اذا كان خبرا كهيهات زيد وهيهات هو قال ولا يظهر المتصل في هذه

المواضع

٣١

31

المواضع ولا في سائر الصفات وما سيأتي الا في الظروف اصلا و مما يبرز في نحو زيد يضرب هو
وزيد هند ضاربته هي فتاكيد للفاعل لا فاعل وهو منفصل بدليل قولهم ضرب اليوم هو وعمرو
وزيد هند ضاربته اليوم هي بخلاف المستتر في ذلك وقول النحاة في نحو زيد ضرب الفاعل
مضمر اى هو وكذا في هند ضربت اى هي انما اضطروا الى هذين الضميرين عند التصريح بالمقدر
فيهما لضيق العبارة عليهم لانه لم يصنع لهذين الضميرين لفظ فعبروا عنهما بلفظ المرفوع
المنفصل لكونه مرفوعا مثل ذلك المقدر لا ان المقدر هو هذا المصرح وكيف ذا ويجوز ان
ينفصل بين الفعل وهذا المصرح به نحو ما ضرب الا هو فان قلت المفصول عين المصرح به الف
فهو تحكم والى هذا نظر من قال ان المقدر في ضرب وضربت ينبغي ان يكون اقل من الالف
ثلثها و نصفه لان ضمير المفرد ينبغي ان يكون اقل من ضمير المثنى فهذا كما قال القريب المص
مقوله في انه لا يقال قام هو على الفاعلية لكن قد اجاز و جهين في قولك مررت برجل
مكرمك هو ان يكون فاعلا و توكيدا وهو غير صريح في جواز قام هو على الفاعلية فيقوى بذلك
مقالة ابن يعيش وابن مالك وعليه جرى المص في باب الخبر كما سياتي الا انه يشكل بالقاعدة انه
لا فصل مع امكان الوصل الا فيما يستثنى وليس هذا منه قيل والنظر الصحيح يقتضي ان يقال ان
ارادوا بجواز الاستتار انه يجوز ابرازه متصلا فذلك متعذر او منفصلا فكذلك القاعدة
المقترح قال الرضي وانما استتر ضمير الغايب والغايبة لانه لما كان الضمير الغايب لفظ
متقدم في الاصل بخلاف المتكلم والمخاطب ارادوا ان يكون ضمائر الغيب اخص من ضميريهما فحذف
لفظا في المفرد اذ لا اخص من الحذف واقتصر في المثنى مذكره ومؤنثه على الالف الذي هي علامة
التثنية في كل مثنى وعلى الواو في جمع المذكر والنون في جمع المؤنث وهذا انما هو في الفعل اما
الصفة فضمير المفرد فيها كالمفرد في الاستتار وكذا اسم الفعل والظرف **تنبيه** نقل في
الارتشاف عن النهاية ان في تسمية الضمير المستكن وجوبا اسما نظر لان الاسم والفعل والحرف
يطلق على الكلمة وهذا ليس بكلمة انتهى قال الهندي في حواشيه على الكافية ان المستتر
في نحو اضرب وزيد ضرب ليس هو من مقولة الحرف والصوت ولم يوضع له لفظ وانما اعتبروا
عنه باستعارة لفظ المنفصل واجروا عليه احكام اللفظ حيث يوكد ويعطف ويحكم عليه فكان
لفظا حكما بهذا الاعتبار واما المحذوف فلفظ حقيقة لصدق ماهية اللفظ عليه لانه من
مقولة ما يتلفظ به الانسان وصدق الماهية لا يستدعي الوجود فالحذف لا ينافيه انتهى
ثم اشار الى تقسيم المستتر فقال واما بارز وهو ما له صورة في اللفظ كيا ابني وكاف اكرمك
ثم البارز قسمان اما متصل وهو ما لا يفتتح به النطق ولا يستغني عن مباشرة العامل
لفظا وخطا ولا يقع بعد الا كتاء قمت وكاف اكرمك واما منفصل وهو ما يبتدا به ويقع
بعد الا نحو انا مؤمن وما قال الا انا وما اكرمت الا اياك ولعل اسقاطه في نسخة الام
من سهو الناسخ او المص اذ لا يظن به تركه للاختصار فقد ذكر فيما هو اخصر من هذا الكتاب
كالقطر مع استدعاء الكلام له للزوم تكرار اما المكسورة في غير ندور كما صرح به في المغني
وهذا يؤيد ما يقال ان هذا الكتاب مات المص عنه وهو في المسودة لم يحرره على انه يمكن
ان يقال استغنى عنه بذكر ما يقوم مقامه في المعنى وهو قوله بعد وبعد فصل انا لى

زعم ابن مشام ... ان المستتر لفظ ... لم يوضع له ... اللفظ ... والحروف
[illegible]

ضميرين لح. فكانه قال العامل منفصل اذا كان ثاني ضميرين وحسنه بعد المعادل بتسلط طول الكلام — واجب الفصل ح
الا ان مقام التقسيم والتعليم ينبو عن ذلك كما لا يخفى والمتصل على ثلاثة اقسام اما خاص بمحل الرفع
لم يقل بالرفع لان المضمر ليس بمعرب وهو خمسة احدها تا الفاعل ولا يكون كما مر الا مع الماضي كقمت
بضمها للمتكلم مذكرا او مونثا وقمت بفتحها للمخاطب المذكر وفروعها اي فروع ضمير المخاطب
المذكر وهي قمت بكسر التا للمونثة المخاطبة وحكي ضربتي بيا ساكنة بعد الكسرة عن لغة
ربيعة وضمها متلوة بما للمخاطبين او المخاطبتين كقمتما وبميم ساكنة او مضمومة باختلاس
او اشباع فتصير واو للجمع المذكر من المخاطبين كقمتم والاشباع اكثر من الاختلاس واقل من السكون
ويلزم اذا ولي الميم ضمير منصوب كقوله تعالى فقد رايتموه وانتم تنظرون واجاز يونس السكون
نحو رايتمه قاله في الارتشاف ونص عليه ابن مالك ومنه اراهمني الباطل شيطانا وبنون مشددة
للمخاطبات كقمتن وهذه اللواحق للتا الاكثر على انها حروف دالة على احوال المخاطب كالكاف
في ذلك ونحوه وانما جعل ضماير المونث والمثنى والمجموع فروعا للتا المفتوحة التي هي ضمير
المفرد المذكر لان المونث فرع المذكر والمثنى والمجموع فرعا المفرد ولم يقل وفروعها لانه لا فرع
لتا المتكلم الا تا وهو غير خاص بالرفع كما سياتي ويستغنى في ارايت بمعنى اخبرني عن لحاق علامات
الفرع للتا المذكورة بلحاقها لكاف الخطاب فيقول ارايتك يا هند زيدا ما صنع اي اخبريني — بلحوقها ح
وارايتكما وارايتكم وارايتكن فتبقى التا مفتوحة دايما ويبين المراد بها بما لحق الكاف والتا
هي الفاعل والكاف حرف خطاب عند البصريين خلافا للفرا حيث عكس والثاني الالف لتثنية
غير المتكلم كالغايبين او الغايبتين في الماضي نحو قاما وقامتا وقلتما وللمخاطبين والمخاطبتين
في المضارع كالزيدان يفعلان بالتحتية والهندان تفعلان وهل تفعلان يا زيدان او يا هندان
بالفوقية وفي امرها كافعلا يا زيدان او يا هندان والثالث الواو في جمع المذكر الغايب ماضيا
ومضارعا نحو قاموا او يقومون او المخاطب كتفعلون وافعلوا وقد يستغنى بالضمة عن الواو في
الماضي والامر وانشد السيرافي فلو ان قومي حين ادعوهم حمل على الجبال الصم لانهد الجبل وقال ابن
الاحوص معروف فبلغ ما اراد فبلغوا ولا تشتمل الواو الا العقلا او ما نزل منزلتهم نحو يا ايها
النمل ادخلوا مساكنكم وذلك لتوجيه الخطاب اليهم وشذ قوله سرينت نعا والعيس باد صباحه
اذا ما بنو نعش دنوا فتصوبوا وجراه على ذلك قوله بنو لا بنات وسوغ له ذلك تغيير نظم الواحد — تانيث فعله نحو قوله ح
لشبهه بجمع التكسير فسهل مجيئه لغير العاقل ولذا جاز تانيث فعله نحو الا الذي امنت به بنو اسرائيل
مع امتناع قامت الزيدون وسياتي بسطه في الفاعل والرابع اليا في خطاب الواحدة في الامر والمضارع
نحو قومي وتقومين والخامس النون المفتوحة للغايبات في الماضي والمضارع نحو النسوة قمن
ويقمن والمخاطبات في المضارع والامر نحو تقمن يا هندات وافعلن وما جرى عليه من كون الواو والالف
واليا والنون فيما ذكر ضماير الفاعلين هو ما عليه الجمهور وزعم المازني ان هذه الاربعة علامات تثنية
وجمع وتانيث كالتا من ضربت هند والفاعل مستكن كما استكن في زيد فعل وهند فعلت كما تقول
الجمهور في قام اخواك وقاموا اخوتك ووافقه الاخفش في اليا ومحل الخلاف في الافعال اما الف
الصفات وواوها نحو ضاربان وحسنون فلا كلام في انها حروف والفاعل مستكن فيها بدليل تغيرها — في جمع الغايب كذلك
بالعوامل بخلاف تلك فهي علامات تثنية وجمع كما هي كذلك في مثنيات الاسما وجموعها الجامدة

كالزيدان

كالزيدان والزيدون وكذا استكن النون في نحو ضاربات تبعا للاستتار في جمع المذكر فاذا استتر
في مثنياتها وجموعها فهو في مفرداتها كما مر احدر قال الرضي ولا يجوز بعدها منفصل الجر بانها مجرى المضارع
الا في نحو اقايم هما وما قايم انتما تكملة ضمير الغيبة عاد على ذوي العقول ففي جمع السلامة بالواو كالزيدون
قاموا او يقومون ولا يجوز قام ولا قامت وقال ابن مالك ياتي كالغايب كقوله فان رايت الضامرين
متاعهم يموت ويفنى فارضخ وعا بانا اي يموتون وقال ابو حيان لا دليل فيه وفي جمع التكسير كذلك — من ح
وكالغايبة نحو الرجال خرجوا وخرجت قال تعالى واذا الرسل اقتت وفي اسم جمع بالواو وكالغايب
نحو الركب ساروا وسار وضمير الاثنين وجماعة الذكور وجماعة الاناث بعد افعل التفضيل كهو بعد
غيره نحو هذا انبل الرجلين وافضلهما وانبل الرجال وافضلهم وهذه احسن النسوة واجملهن وذكر
ابن مالك انه ياتي كالغايب وان منه في الجمع قولهم هو احسن الفتيان واجمله وفي التثنية قوله ومية
احسن الثقلين جيدا وسالفة واحسنه قذالا وفي جمع الاناث قوله في الحديث خير نسا ركبن الابل
صوالح نسا قريش احناه على ولد في صغره وارعاه على زوج في ذات يده وان عاد على جمع غيرها قبل فالتا
كالغايبة والنون كالغايبات قال تعالى واذا النجوم انكدرت فابين ان يحملنها والتا لجمع الكثرة
اولى من النون فالجذوع انكسرت اكثر من الجذوع انكسرن والضمير غير المرفوع كهو نحو الجذوع كسرتها
وكسرتهن وان عاد على قلة فله للمونث غير العاقل او عاد على العاقلات سوا كان جمع صحة او تكسير
فالنون اولى من التا فالاجذاع انكسرن والاجذاع كسرتهن اولى من الاجذاع انكسرت او كسرتها — جمع ح
وقد جا كالغايب نحو وان لكم في الانعام لعبرة نسقيكم مما في بطونه والهندات الزيانب خرجن
اولى من خرجت قال تعالى اذا طلقتم النسا فطلقوهن لعدتهن وقالوا النسا واعجازها
وقال تعالى ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا ثم قال منها اي من الشهور ثم قال فلا تظلموا
فيهن اي في الاربعة ويجوز التخالف نحو النسا خرجن وضربت زيدا قال ابن مالك وقد يقع فعلى موقع
فعلوا للاثنا كل في الفواصل كما في الحديث رب الشياطين وما اضللن اي اضلوا واضلت فلا ننفعين
الواو ثم اشار الى قسم الخاص بمحل الرفع بقوله او مشترك بين النصب والجر فقط اي دون الرفع وهو
ثلاثة يا المتكلم كاكرمني غلامي وزيد اكرمني وكاف المخاطب مفتوحة للمذكر نحو اكرمك غلامك ما ودعك
ربك وها الغايب نحو اكرمه غلامه وقال له صاحبه وهو يحاوره فهذه الثلاث اذا اتصلت بالفعل
كن منصوبات او بالاسم كن مجرورات باضافتهن اليهن وليس من الاول نحو ارايتك بل الكاف حرف خطاب
كما مر وفي لغة الحجازيين ضم ها الغايب مطلقا وغيرهم يكسرها بعد الكسرة او اليا الساكنة ولها
قرا القرا الا حمزة في قال لاهله امكثوا والا حفصا فيما انسانيه الا الشيطان وبما عاهد عليه
الله فانهما قرا بالضم على لغة الحجاز ومن العرب من يكسرها بعد كسرة مفصولة بساكن ومنه قراة
ابن ذكوان ارجيه واخاه وفروعهما اي فروع كاف الخطاب وفروع ها الغايب نحو اكرمك غلامك
بكسر الكاف للمونث وناس من اسد يبدلونها شينا واكرمها غلامها مفتوحة للغايب واجاز قوم
حذف الفها ومنه كلا واكرمت ذات اكرمكم الله به قال اللحم ونقل حركة الها الى اليا واكرمكما
غلامكما واكرمهما غلامهما واكرمهم غلامهم واكرمهن غلامهن بتلو الكاف والها في التثنية والجمع
ما يلي اليا كما مر ومن كسرها في المفرد اتباعا للكسرة واليا الساكنة كسرها في التثنية والجمع وبعض العرب
يكسرها في التثنية والجمع بعد كسرة او يا ساكنة الحاقا لها بالها كقوله

وان قال مولاهم على كل حادث • من الدهر ردوا بعض احلامكم ردوا •
روي بكسر كاف احلامكم وكسر ميم الجمع بعد الهاء المكسورة وقبل ساكن اقيس من ضمها وضمها اشهر
وبه قرا القراء الا ابا عمرو في نحو وتقطعت بهم الاسباب واسكانها قبل متحرك نحو يولهم يومئذ
دبره اشهر وان كانت الهاء مضمومة نحو تتوفاهم الملائكة ويضربهم الرجل فلا تكسر الميم وقد
تكسر قبل ساكن وان لم يكن قبلها كسرة ولا يا ساكنة كقوله بهم
• فهم بطانتهم وهم وزراؤهم • وهم القضاة ومنهم الحجاب • بكسر ميم هم القضاة
او مشترك مطلقا اي في الرفع والنصب والجر وهو نا للمتكلم المعظم نفسه ويعبر عنه
بالواحد المطاع او ليس كونه مشاركا بواحد او اكثر ويقع مرفوعا بفعل ماض خاص نحو جعلنا ومجرورا
ومنصوبا مطلقا نحو ربنا اغفر لنا واتنا ما وعدتنا ولا تخزنا وقال بعضهم لا تختص ذلك بنا
بل اليا وكلمة هم مشتركة في الثلاثة لانك تقول قومي واكرمني غلامي وهم فعلوا وانهم لهم مال
وهو مردود لان يا المخاطبة غير يا المتكلم والمتصل غير المنفصل وما اكثر ما يعبر في العربية كما قال
المص على شيئين يتحدان لفظا ويختلفان تقديرا واما المنفصل وقد سبق تعريفه فينقسم
الى ما يختص بالرفع كانا واخواته والى ما يختص بالنصب كاياي واخواته ولا يكون مجرورا الا انه
لا ينفصل الضمير الا في مواضع مخصوصة كتقدمه على العامل نحو اياك نعبد او حذفه نحو قل لو
انتم تملكون او دخول اداة الحصر عليه نحو ما قام الا انا والمجرور لا يتقدم ولا يحذف ويبقى الجار
ولا يفصل بينه وبين الجار فيكون متصلا دايما اذ لا يعني بالمتصل الا ما لا يفصل بينه وبين
عامله فالضمير اما مستتر ولا يكون الا مرفوعا كما مر واما بارز فاما متصل ويكون منصوبا
ومرفوعا ومجرورا كما ذكر المص واما منفصل ولا يكون الا مرفوعا او منصوبا فهذه خمسة اقسام
للبارز ثلاثة للمتصل منه واثنان للمنفصل ولكل منها اثنا عشر لفظا وكان يحتمل عقلا ان يكون
له ثمانية عشر ستة للمتكلم وستة للخطاب وستة للغيبة لان كل واحد منها اما للمتكلم او للمخاطب او للغائب
وكل من ذلك اما واحد مذكر او مونث او اثنان مذكران او مونثان او جماعة ذكور او اناث فهي ستة
مضروبة في احوال الثلاثة اعني التكلم والخطاب والغيبة تحصل ثمانية عشر الا انهم جعلوا الدال
على اثنين مشتركا بين المذكر والمونث لقلة استعمال المثنى واكتفوا للمتكلم بلفظين لان المتكلم
يرى في الغالب فسقط من قسم المتكلم اربعة ومن كل من المخاطب والغايب واحد فكانت ستة
منقوصة من ثمانية عشر فبقي اثنا عشر لكل واحد للمتكلم وحده وواحد له ولمن معه وخمسة للمخاطب
واحد للمذكر وواحد للمونث وواحد لمثناهما وواحد لجمع المذكر وواحد لجمع المونث وخمسة
للغايب كذلك امثلة المتصل المرفوع منه قمت قمنا للمتكلم قمت قمت قمتما قمتم قمتن للمخاطب
قام قامت قاما قاموا قمن للغايب المنصوب منه اعطاني اعطانا للمتكلم اعطاك اعطاك
اعطاكما اعطاكم اعطاكن للمخاطب اعطاه اعطاها اعطاهما اعطاهم اعطاهن للغايب المجرور منه
لي لنا للمتكلم لك لك لكما لكم لكن للمخاطب له لها لهما لهم لهن للغايب امثلة المنفصل المرفوع منه نحن
انا للمتكلم انت انت انتما انتم انتن للمخاطب هو هي هما هم هن للغايب والضمير فيها عند البصريين من
انا الى انتن هو ان والالف زايدة والتا حرف خطاب ومن البقية هو وهي فالواو والياء
اصليان وكان قياس المثنى والمجموع هوما وهيما وهوم وهين فخفف بحذف الواو والياء وذهب
الكوفيون

الكوفيون الى ان انا وانت بكمالهما ضميران وان الضمير في هو وهي الهاء واما الواو والياء فزيدتان
المنصوب منه اياي ايانا للمتكلم اياك اياك اياكما اياكم اياكن للمخاطب اياه اياها اياهما اياهم اياهن للغايب
فالضمير فيها عند اكثر البصريين ايا وما يتصل به حروف خطاب وغيبة فهذه ستون ضميرا حاصلة
من ضرب خمسة في اثني عشر والمعاني التي وضع المضمر لها تسعون وهذه الستون المذكورة
متفق على اثباتها ونادرتي في ضماير الرفع المتصلة يا المخاطبة في نحو قومي وتقومين وخالفه
الاخفش والمازني فذاهبين الى انها علامة تانيث كما في تفعل ونون الوقاية سميت بذلك لانها
تقي الفعل عن كسرة يدخل مثلها في الاسم وهو الكسر بسبب يا المتكلم المنتصبة به لاستدعائها
كسر ما قبلها للمجانسة والكسر اخو الجر فصين عنه الفعل بالحاقها كما صين عن الجر اما كسر يدخل الاسم
مثله كالكسر في يا المخاطبة فلا حاجة الى صونه عنه لانه خاص بالفعل وهي نون مكسورة تلحق الكلمة
قبل يا المتكلم المنتصبة بغير وصف من فعل او غيره او المنخفضة بحرف او اضافة واجبة بمعنى
وجوب الحاقها للكلمة مطلقا اي في النظم والنثر بقرينة ما سيأتي مع الفعل ماضيا كان
او مضارعا او امرا متصرفا او جامدا كعساني وقاموا ما خلاني وحاشاني ان قلت فعلا وهب
وتعلم بمعنى الامر قال ابن مالك هي في الامر اولى من غيره لانه لو اتصل بالياء دونها لالتبس يا المتكلم
بيا المخاطبة وامر المذكر بامر المونث فهذه النون توقي هذا اللبس ولما صحبته في الامر صحبته
في اخواته ولهذا سميت وقاية لا لما ذكروه اذ لا اثر له في المعنى انتهى وتركنا الحاقها في ليسي من
قول الشاعر عددت قومي كعديد الطيس اذ ذهب القوم الكرام ليسي ضرورة اي ضرورة وهي الشعر ليسي
قال ابن مالك لم ترد ليسي الا في الشعر وانما يقال ليسني حكى ... عن تحفظ بلغه ان انسانا يتهدده
فقال عليه رجلا ليسني وتركنا الحاقها في فعل التعجب نحو ما احسنني فيما حكاه بعض الكوفيين
لحن اي عدول عن الصواب وفي الاوضح انه مبني على ان احسن اسم كما هو عندهم وكل ما هو ضرورة او لحن
لا ينتقض به القاعدة الممهدة ونحو تامروني واتحاجوني في الله مما الذي اجتمع فيه نون الوقاية المضارع
ونون الرفع وحذفت احداهما للتخفيف كقراءة نافع افغير الله تامروني المحذوف منهما نون الرفع
والثابتة نون الوقاية على الاصح عند المص هنا وابن مالك وهو مذهب سيبويه لان نون الرفع نايبة
عن الضمة وقد حذفت تخفيفا في قراءة السوسي وما يشعركم ومسلمة بن محارب وبعولتهن كما ستر
فحذف النايبة عنها اولى ولا احتياج الى تغيير حركة النون بالكسر لو كانت الباقية نون الرفع بخلاف
ما اذا كانت هي الوقاية فعلى هذا لا اشكال على القاعدة وذهب ابو العباس والاخفش وابو سعيد وابو
الفتح واكثر المتاخرين وصححه في الشذور الى ان المحذوفة هي الوقاية والثابتة نون الرفع
لقيامها مقام الوقاية بلا عكس ولانها هي النايبة ومنها نشا الثقل فكانت اولى بالحذف ولانها لا
استغنا عنها ولا دلالة لها على شيء بخلاف نون الرفع وعلى هذا يستثنى هذا الموضع من وجوب الحاقها
ويجوز في ذلك مع ما ذكر من الحذف لاحدهما وجهان اخران احدهما الادغام لاجتماع المثلين وهي قراءة ابي عمرو
وابن كثير والكوفيين والثاني الفك وهو اثبات النونين على الاصل نحو يكرمونني وقد ويكرمانني
قرئ بالثلاثة في السبع اما اذا اجتمعت نون الوقاية ونون الاناث كقوله اراه كالثغام يعل
مسكا يسوء الفاليات اذا فليني اراد فلينني فالمحذوف نون الوقاية على الصحيح عند المص ونقل
عن التسهيل انه مجمع عليه لان نون الفاعل لا يليق بها الحذف في التسهيل المحذوف هي الاولى وانه

مذهبه ... واجبة بالمعنى السابق مع اسم الفعل لتدل بالحاقها على نصب الياء كدراكني وعليكني
وحكى ... عليكني وعليك بي وسمع الفراء مكانكني اي انتظرني واذا اعملت رويد في الياء قلت
رويدني اي امهلني وكذا كل متعد من اسم الفعل وصرح كلام الرضي ان الحاقها لاسم الفعل جائز
لا واجب وواجبة في النثر دون الشعر مع ليت ومن وعن ومن حذفها في الشعر قول زيد
الخيل كمنية جابر اذ قال ليتي اصادفه وافقد بعض مالي وكقوله ايها السائل عنهم وعني لست
من قيس ولا قيس مني وراجحة بمعنى رجحان الحاقها على تركه مع لدن وقد وقط اسماء الاول بمعنى
عند والاخيران بمعنى حسب محافظة على بقاء السكون فيها قرأ الاكثرون من لدني عذرا بادغام
نون لدن في نون الوقاية وقرئ مخففا بحذفها ولا يجوز ان تكون الباقية نون الوقاية والاسم
لد لانه لا يقال فيها مضافا الى الياء الا لدني نص عليه ... وقال الشاعر قدني من نصر الخبيبين
قدي فجمع بين اثباتها وحذفها في قد وفي الحديث قط قط بعزتك وكرمك يروى بسكون الطاء
وكسرها بدون ياء وبها مع نون الوقاية وبدونها وقط قط بالتنوين وهو بالنون اكثر قال
امتلأ الحوض وقال قطني اما قد وقط اسما فعل بمعنى يكفي فتلزمهما النون كما مر ومرجوحة
اي الحاقها مرجوح عن تركه فانه يترجح مع لعل كقوله تعالى لعلي ابلغ الاسباب وقل لعلني
كقوله فقلت اعيراني القدوم لعلني اخط بها قبرا لابيض ماجد ومثل لعل بجل بمعنى حسب
وجائز يستوي الحاقها وتركها مع انّ وأنّ ولكنّ وكأنّ وقد وردت بها القرآن وحسن حذفها
معها دون ليت وان كان القياس ... وانهن لها في الحاقها لشبههن بالافعال المتعدية استثقالا
مع التضعيف ولما ضعف شبه لعل بالفعل لتعليقه غالبا ما بعده بما قبله نحو تب لعلك
تفلح ولتحريه في لغة كثر الحذف فيه وممتنعة اي الحاقها ممتنع فيما بقي من الحروف كلا وفي — عقيل
والاسماء كاني وحاملي الا شذوذا في قولهم بجلني بمعنى حسبي وفي الصحاح انه لا يقال ذلك وليس كذلك — ٦
والحاقها لاسم الفاعل نحو قراءة بعضهم قال هل انتم مطلعوني بتخفيف الطاء وكسر النون
وكقوله عليه السلام لليهود فهل انتم صادقوني كذا في ثلاثة مواضع في اكثر نسخ البخاري
ولاسم التفضيل نحو قوله عليه الصلاة والسلام غير الدجال اخوفني عليكم والاصل اخوف مخوفاتي
فحذف المضاف الى الياء واقيمت هي مقامه واتصل اخوف بالياء معمودة بالنون فاخوف على هذا
مصوغ من المبني للمفعول كقولهم اشغل من ذات النحيين وازهى من ديك فيجوز ان يكون من اخاف
فانه يطرد صوغ التفضيل من افعل على افعل عنده كما سيأتي والمعنى عليه غير الدجال اشد اخافة
عليكم من الدجال او من باب وصف المعاني بصفات الاعيان كشعر شاعر وخوف خائف فيصاغ منه
افعل باعتبار المعنى فيقال شعرك اشعر من شعره وخوفك اخوف من خوفه والتقدير خوف غير
الدجال اخوف خوفي عليكم فحذف المضاف الى غير واقيمت غير مقامه وحذف المضاف فاتصلت
باخوف معمودة بالنون ذكر هذه الاوجه الثلاثة ابن مالك في شرح التسهيل فكل من ذلك
شاذ فلا يرد على ما قدره ومنه في الشعر قوله وليس الموافيني ليرفد خائبا فان له اضعاف ما كان
أمّلا وقوله واجبة وراجحة وممتنعة اخبار متعددة عن المبتدأ وهو قوله ونون الوقاية
او الاول الخبر وما بعده معطوف على حد زيد كاتب وشاعر فالمعطوف حيث قيل بالجواز
والامتناع في كلام البشر فانما يعني بالنسبة الى اللغة ولا يلزم من المتكلم بما لا يجوز لغة الاثم

لكن سيأتي انه لا يبنى من فعل المفعول لانه يلتبس بالفاعل ومنهم من اجازه مح

الى الياء

الشرعي

الشرعي فمن نصب الفاعل ورفع المفعول مثلا في غير التنزيل والحديث لا نقول انه يأثم ولا يأثم المتكلم
بشيء من اللحن الا ان يقصد به ايقاع السامع في غلط يؤدي الى نوع ضرر فعليه حينئذ اثم هذا الفعل
المحرم قال الشيخ بهاء الدين السبكي في شرح المختصر **فصل في مباحث الاتصال والانفصال**
واعلم ان الضماير المتصلة المستترة لان وضعها على الاختصار وهو اخصر ثم المتصل البارز عند
خوف اللبس بالاستتار لكونه اخصر من المنفصل ثم المنفصل عند تعذر الاتصال وقد لا يتعذر
ولكن يجب الانفصال لغرض او يجوز الامران ومن الاول لما اشار اليه بقوله ويجب فصل ثاني ضميرين
اتصلا بعامل فعل او اسم في معناه كالمصدر اولهما اي اول الضميرين غير مرفوع بان كان منصوبا او
مخفوضا فهذه الجملة صفة ضميرين فيدلها وجب فصل ثانيهما مع قيد اخر اشار اليه بقوله ان
اتحدت رتبتهما في التعريف بان كانا للمتكلم كعلمتني اياي او للمخاطب كعلمتك اياك اي انت في علمي الآن
كما كنت من قبل او للغائب نحو زيد علمته اياه قال تعالى وما كان استغفار ابراهيم لابيه الا عن موعدة
وعدها اياه ونحو اعجبني علمي اياي لاستثقال اتصالهما وابهامه التكرار حيث كانا متوافقين و
اتصالهما والاول منصوب بالفعل نحو انا لها من قول الشاعر لوجهك في الاحسان بسط وبهجة انا لهماه
قفو اكرم والد شاذ سهله تغايرهما في اللفظ فلا يرد نقضا على ما قرره وقال ... الاتصال عربي لكن
ليس بالكثير في كلامهم واتصالهما والاول مخفوض باسم في معنى الفعل كالمصدر في لضغمهماها من
قول مغلس بن لقيط الاسدي وقد جعلت نفسي تطيب بضغمة لضغمهماها يقرع العظم نابها اي رضيت
نفسي بشرح الحوادث بضغمة اي عضة من سبعين لعظمهما تلك العضة تدق عظمي ناب تلك العضة
وكاسم التفضيل نحو ما روى الكسائي هم احسن الناس وجوها وانضرهموها اشذ من الاول لاسمية العامل
وهو لو وجدت معه شروط الاتصال لغا الانفصال فيما رجح كما سيأتي وكان اولهما غير مرفوع واختلف
رتبتهما في التعريف ولكن تقدم غير الاعرف منهما على الاعرف كالمخاطب على المتكلم كعجبت من ضربك
اياي او الغائب عليهما نحو مال زيد ملكه اياي وملكه اياك فيجب فصل الثاني كراهة تقدم الاضعف
على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة ولا يجوز الوصل والحالة هذه عنده ... وقوفا مع المسموع من العرب
قال ... فان اتى بالمخاطب قبل نفسه فقال اعطاكني او بالغائب قبل المخاطب فقال اعطاهوك فهو
قبيح لا تتكلم به العرب ولكن النحويين قاسوه انتهى واجاز المبرد وطائفة من القدماء الوصل قال ابن
مالك ويعضده ما روي عن عثمان اراهمني الباطل شيطانا فقدم الغائب على المتكلم بلا فصل واحترز
بغير المرفوع في المسألتين مما اذا كان الاول مرفوعا نحو ظننتني قائما في مسألة الاتحاد ونحو علمتك
قاعدا في مسألة الاختلاف فلا يجوز الفصل لقاعدة لا تنفصل مع امكان الوصل كما سيأتي واحترز
بثاني ضميرين من اولهما فلا ينفصل اذ لا يكون ما يلي الفعل الا متصلا نص عليه في الارتشاف وانما خص
هذا الموضع وهو توالي الضميرين بالذكر من بين مسائل وجوب الانفصال وهي كثيرة كما يؤخذ من
الضابط الآتي ذكره في كلامه توطية لذكر ما يجوز فيه الامران فان غالبه حيث توالى الضميران كما اشار
اليه بقوله ويجوز الامران اي الاتصال والانفصال على تفصيل يأتي في الراجح منهما في حالين احدهما
في الصورة الاخيرة عند تقدم الاعرف على غيره سواء كان العامل اسما نحو منعكها ومنعك اياها
او فعلا ناسخا نحو ظننتكه وظننتك اياه او غير ناسخ نحو سلنيه وسلني اياه فان فصلت جاز تقديم
الاعرف وتاخيره نحو الدرهم اعطيتك اياه واعطيته اياك ومنه قوله عليه السلام ان الله ملككم

كيف ولم يوجد خلاف الاول لغلبة العامل في الاتصال بشروط معدا رجح مح

اياهم ولوشا الملكهم اياكم لكن بشرط ان لا يلبس كا نبه عليه ابن عقيل فان البس وجب تقديم الفاعل
منهما في المعنى نحو زيدا اعطيتك اياه فان وصلت تعين تقديم الاعرف اذ لا يجوز الوصل مع تاخيره
كا مر عن مر ولا يكون القصور حينئذ من ما يجوز فيه الامران بل يتعين فيه الانفصال والثانية في
خبر كان واخواتها سوا تقدمه ضمير نحو الصديق كنته اذ لا يجوز الصديق كانه زيد فيجوز كنت
اياه وكان اياه زيد ومما ذكر في اخوات كان من جواز الاتصال هو ظاهر اطلاقهم كما قال ابو حيان
فيقول اصبحته واصبحت اياه ونقل عن صاحب المستوفي ان خبر غير كان لا يكون متصلا ويترجح
كل منهما على الاخر في موضع يترجح الفصل على الوصل حيث العامل اسم كاسم الفاعل المضاف
الى ضمير قبل الضمير المنصوب به هو مفعول اول نحو اقبله من قول الشاعر لا ترج او تخش غير الله
ان اذى واقيكه الله لا ينفك مامونا وكالمصدر المضاف الى ضمير قبل الضمير المنصوب به هو مفعول اول
نحو منعكها من قوله فلا يطمع ابيت اللعن فيها ومنعكها بشي يستطاع او فاعل نحو قوله تعزيت
عنها كارها فتركتها وكان فراقيها امر من القبب وكان الارجح في هذه الامثلة الفصل لكن تركه
الشاعر واستعمل الوصل للوزن فان لم يكن المضاف اليه المصدر فاعلا ولا مفعولا اولا او الضمير ضمير
رفع انفصل نحو زيد عجبت من ضربك هو قاله في الارتشاف ويترجح الفصل عند الاكثر من النحاة ونص
عليه مر حيث هو اي العامل فعل ناسخ نحو خلتكه اياه وخلتنيه وكنت اياه وكنته لانه خبر في الاصل
وقد حجز عن الفعل حاجز وذهب الرماني وابن الطراوة الى ان الوصل في ذلك ارجح ووافقهم ابن مالك
في خبر كان وادعى ان الفصل لم يثبت في غير استثناء الا في النظم بخلاف الوصل فمنه في النثر قوله عليه السلام   لعمرو
اياك ان تكونيها يا حميرا وقوله في ابن صياد ان يكنه فلن تسلط عليه والا يكنه فلا خير لك في قتله ومن
انفصاله قول عمر بن ابي ربيعة لئن كان اياه لقد حال بعدنا عن العهد والانسان قد يتغير ومن الوصل
في باب خلتك اياه قوله بلغت صنع امري برا اخالكه ولم تزل لاكتساب الحمد مبتدرا ومن الفصل
قوله اخي حسبتك اياه وقد ملئت ارجا صدرك بالاضغان والاحن فكل من الوجهين ثابت في الناسخ
الا في ليس ولا يكون والا في الاستثنا فهي فيجب الفصل نحو زيد قام القوم ليس اياه او لا يكون اياه   معه
او الا اياه ولا يجوز ليسه ولا يكونه كما لا يجوز الاه اذ لا يقع الضمير بعد الا الا منفصلا وكذا ما وقع موقعها
كليس ولا يكون في الاستثنا في كلام المص من الناسخ متصل بالنسبة الى الاقلين منقطع بالنسبة للا وربما
اقتضى كلامه ان الا اذا كانت لغير الاستثنا كالموصوف بها جاز الاتصال وهو غير مراد واما قول الشاعر
عددت قومي كعديد الطيس اذ ذهب القوم الكرام ليسي بالوصل مع ليس ضرورة مثل الضرورة   فهو
في الوصل مع الا في قوله وما علينا اذا ما كنت جارتنا ان لا تجاورنا الاك ديار فلا يرد على ما ذكره خلافا
لابي الانباري في اجازته ذلك في الكلام لكن قد روي عنه عليه الصلاة والسلام انه قال لزيد الخيل   ورده
ما وصف لي شي في الجاهلية فرايته في الاسلام الا رايته دون الوصف ليسك يريد ليس اياك وحكم
الاكثرين على ان الاتصال بعد الا ضرورة قال ابن مالك اعتبارا بانها غير عاملة ومن حكم عليها بانها عاملة
لم يدع ضرورة بل جعله مراجعة لاصل متروك ويعتذر عن مثل قاموا الاياك انتهى وحكم انما حكم
الا في وجوب الفصل قال الفرزدق انا الذايد الحامي الذمار وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي
هكذا قال ابن مالك ورده ابو حيان بايات منها انما اشكو بثي وحزني انما توفون اجوركم قال لو
كان الفصل فيها متعينا لكان التركيب انما اشكو بثي وحزني الى الله انا وانما توفون اجوركم انتم

انتهى

ي ٣

انتهى وفيه نظر وكذا انظاهرها ويمتنع الفصل عند مر في غير ما سبح نحو سلنيه ولم يات في القرآن
الا متصلا قال تعالى انلزمكموها فسيكفيكهم الله والاصح انه راجح لا لازم ومن ورود الفصل قوله
عليه السلام ان الله ملككم اياهم بل قال الشلوبين انه الارجح وتاويل كلام مر وهو كما قال المرادي بعيد هذا
ما يجب فيه الفصل ولا يجوز فيه الامران والقاعدة الممهدة في الباقي انه لا فصل مع امكان الوصل في
الاختيار لانه اخف واخصر وذلك هو الغرض من وضع المضمر كما مر فلا يقال قام انا مكان قمت ولا ضرب اياك   امن ح
مكان ضربك ونحو قول عبد الارقط انتك عيس تقطع الاراكا اليك حتى بلغت اياكا وقول جرير
بالباعث الوارث الاموات قد ضمنت اياهم الارض في دهر الدهارير فنفصل الضمير فيهما مع امكان المتصل   وهي
وضمنتهم ضرورة اي بابه الشعر فيجوز فيه لاقامة الوزن دون الكلام وجوزه المبرد كما في الارتشاف   اقامة
فيهما وقال ليس المعنى كمعنى القايل لا يقال ذلك الا على معنى النفي والايجاب اي ما قام الا انا وخرج بقيد
الامكان وليس المراد به ما يقابل الامتناع العقلي فقط بل ما هو اعم من ذلك ما اذا لم يمكن الوصل اما
لتعذره او لتحصيل غرض لا يتم الا بالفصل وتفصيله كما ذكر الرضي ان الضمير اما ان يكون مع الفعل
او غيره فان كان مع الفعل يجب اتصاله مرفوعا كان او منصوبا الا في ثلاث مسايل ما اذا تقدم
عليه ولا يكون الا منصوبا نحو اياك نعبد او كان محذوفا نحو ان اياه ضربت وان انت ضربت وقل
لو انتم تملكون واياك والشر فانه ان لم ينفعك علمك فانتسب لعلك تهديك القرون
الاوايل اي فان ضللت لم ينفعك علمك فالفاعل لفهم المعنى فانفصل او يكون في الفصل غرض
لا يتم الا به كما في المسايل التي مر وجوب الفصل فيها ولكونه تابعا اما تاكيدا نحو اسكن انت   الثلاث
وزوجك الجنة او بدلا كقولك بعدكما اخيك لقيت زيدا اياه او عطف نسق نحو جاني زيد وانت
قال تعالى لقد كنتم انتم واباؤكم يخرجون الرسول واياكم ولا يقع الضمير نعتا كما سياتي او بعد
اما نحو جاني اما انت او زيد ورايت اما اياك او عمرا او الغرض افادة الشك من اول الامر
قال لبيك وهي ان سعدان قلبك ما انا او انت ما ابتغي المستعين او ولي واو المصاحبة كقوله •
• فاليت لا ينفك حذوا وقميص • يكون واياها بها مثلا بعدي او اللام الفارقة
نحو ان ظننت زيدا لاياك قال كان وجدت الصديق حقا لاياك فمرني فلن ازال مطيعا
وان كان مع غير الفاعل فاما ان يكون مرفوعا او منصوبا وان كان مع غير الفعل فاما ان
يكون مرفوعا او منصوبا والمرفوع لا يكون اذا كان مبتدا او خبرا او خبر ان واخواتها واسم ان
الا منفصلا لانه لا يفصل المرفوع المنفصل الا بالفعل قال تعالى وما هم بضارين وقال ان
هو مستوليا على احد والمرفوع باسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة او اسم الفعل او الظرف
والجار والمجرور يجب اتصاله بها ولا يكون الا مستكنا هكذا اطلق الرضي الا لغرض لا يتم
الا بالفصل كما ذكر في الفعل فيجب فصله نحو زيد قايم اخوه وانت وضارب اما
هو او اخوك وهيهات زيد وانت ومررت برجل في الدار اخوه وانت ومنه الضمير البارز في
الصفة الجارية على غير من هي له كقوله غيلان مية مشغوف بها هو كما سياتي مع ما فيه وكذا
يفصل المرفوع بالصفة والظرف اذا اعتمد على نفي او استفهام لانه يعرض لهما كونهما مع مرفوعهما
جملتين فاعتني بالمرفوع لكونه احد جزئي الجملة فاظهر في اللفظ فرقا بينه كانا احد جزئي
الجملة وبينه اذا لم يكن والمرفوع بالمصدر لا يكون الا منفصلا نحو زيد عجبت من ضربك هو

قال ننصركم نحن كنتم ظافرين وتداعى العدى بكم استبسالا مكم فشلا وكذا ان وليه بلا فصل
نحو اعجبني ضرب انت وزيدا كما في الرضي واما المنصوب فان كان بما الحجازية نحو ما زيد اياك او كان
ثم غرض لا يتم الا بالفصل نحو اما ضارب اياك واما زيدا او انا ضاربك اياك وجب فصله نحو انك او ليتك
قايم ورويد وجهله او مصدرا او وصفا فالاشهر في المصدر المعرف الفصل وجوز الاخفش اعجبني
الضربك والنون لا تتصل به او المنصوب مع التنوين فتقول اعجبني ضرب اياك اولم يضف
والاضافة اكثر وفي الصفة خلاف والاتصال فيها اولى منه في المصدر ومع ذلك فالاولى فيها
الانفصال منونة كانت او لا نحو الضارب اياك وضارب اياك واما الظرف والمجرور فلا يكون
بعدهما منصوبا بهما لشبههما بالفعل اللازم هذا محصل ما في الرضي مع زيادة يسيرة من غيره

قصد ضمير الفصل

فصل معقود لضمير الفصل ويسمى كل من انا بفتح النون وصلا وبالالف وفاقا بعضهم
يقول ان بالسكون واخواته المشهورة وهي احدى عشرة لفظة نحن انت انت انتما انتم انتن
هو هي هما هم هن فصلا قال الخليل وسر لفصله الاسم الذي قبله عن ما بعده ودلالته على انه
ليس من تمامه بل هو خبره وتسميته بذلك مصطلح البصريين ويسمى عند الكوفيين عمادا
لانه يعتمد عليه في تقرير المراد ومزيدا لبيان وعند بعض الكوفيين دعامة وعند المدنيين
صفة ذكره في الارتشاف وللاختلاف في اسميته كما سيأتي لم يعرفه بالضمير المرفوع المنفصل
ولا بصيغة الضمير المرفوع المنفصل كما عبر بكل طايفة لاقتضاء الاول اسميته فان الضمير
اسم واشعار الثاني بعدمها كما اشار اليه في شرح اللمحة حيث عرفه به الى بنائه على انه حرف
وذلك متنازع فيه والتعاريف لا يوخذ فيها ما اختلف في ثبوته للمعرف فنفى تعريف المص
هنا بما ذكر مع الاختصار والسلامة بما ذكر تنصيص على صيغته وحصره وذلك تم من التعريف
بما ذكره وهو من محاسنه فاعلم والكلام في شرايطه ثم في فايدته ثم في احكامه فالى الاول اشار
بقوله ان توسط بين ما يطابقه في الحضور والغيبة والافراد والتذكير وفروعهما فلا
يجوز كنت هو الفاضل واما قول جرير بن الخطفي وكاين بالاباطح من صديق يراني لو اصبت
هو المصابا وكان صوابه يراني انا كما في قوله تعالى ان ترن انا اقل فقيل ان هو تاكيد للفاعل
وقيل فصل وتقديره عند اكثرهم يرى مصابي فحذف المضاف الى الياء واقيم مقامه
فالفصل مطابق للمحذوف لا للثابت قوله من مخبر عنه بيان لما يطابقه وشمل
بذلك ما كان مبتدا في الحال نحو اولئك هم المفلحون او في الاصل نحو وانا لنحن الصافون
كنت انت الرقيب تجدوه عند الله هو خيرا ان ترن انا اقل منك او داخلا ان قلنا
بوقوعه بين الحال وصاحبها لان صاحبها خبر في المعنى على ما حكاه الاخفش عن بعض العرب فتقول
ضربت زيدا هو ضاحكا وجعل من هذه اللغة قراءة محمد بن مروان وتروى عن سعيد بن
جبير هؤلاء بناتي هن اطهر لكم ولحن ابو عمرو من قرأ بذلك وخرجت على ان هؤلاء بناتي جملة
وهن اما تاكيد لضمير مستتر في الخبر او مبتدا ولكم الخبر وعليهما فاطهر حال قال المصنف
وفيهما نظر اما الاول فلان بناتي جامد غير مؤول بالمشتق فلا يحمل ضميرا عند البصريين
واما الثاني فلان الحال لا يتقدم على عاملها الظرفي عند اكثرهم قوله شرط في الخبر عنه
كما مر في الايات واجاز هشام والفراء واتباعهما كونه نكرة نحو ما ظننت احدا هو القايم

معرفة

او بحرف او اسم
فعل غير متصل
بالكاف كرويدك
اياه وجب وصله

وحملوا

وحملوا عليه قوله تعالى ان تكون امة هي اربى من امة فقدروا اربى منصوبا وجبر عطف على مخبر
كذلك اي شرطه ان يكون معرفة او كالمعرفة في كونه غير قابل لال كما في انا اقل منك فلا يقال لكان زيد
هو منطلقا قال المص وشرط هذا ان يكون اسما وخالف الجرجاني فالحق به المضارع لتشابههما وجعل
منه انه هو يبدي ويعيد وهو عند غيره توكيدا ومبتدأ وقد تبعه ابو البقا فاجازه في قوله تعالى ومكر
اولئك هو يبور وابن الخباز فقال في شرح الايضاح لا فرق بين كون امتناع العارض كالفعل من
المضارع فكمثلك او لذاته كالمضارع انتهى قال وقد يقال انه يلزمه ذلك مع الماضي وبه قال السهيلي
في قوله تعالى وانه هو اضحك وابكى وانه هو امات واحيى وانه خلق الزوجين فقال انما اتى بالفصل في الاولين
دون الثالث لان بعض الجهال قد ينسب هذه الافعال لغير الله تعالى كقول نمروذ انا احيي واميت
واما الثالث فلم يدعه احد انتهى وقد يستدل للقول الجرجاني بقوله تعالى ويرى الذين اوتوا
العلم الذي انزل اليك من ربك هو الحق ويهدي بعطف يهدي على الحق الواقع خبرا بعد الفصل انتهى
كلام المص وقد تلخص بما قررناه من كلامه ان شرط الفصل باعتبار ما قبله امران كونه مخبرا عنه وان يكون
ذلك معرفة وباعتبار ما بعده امران ايضا كونه خبرا ومعرفة وباعتبارهما كونه متوسطا بينهما فلا
يتقدم مع الخبر المتقدم نحو هو المنطلق زيد لانتهم ح من التباسه بالصفة اذ لا يتقدم على
موصوفها وقد اجاز الفراء تقدمه وجعل منه قوله تعالى وهو محرم عليكم اخراجهم وباعتباره في نفسه
امران كونه بصيغة المرفوع وقد استغنى عنه بنصه على لفظه كما مر فيمتنع زيدا اياه الفاضل وانت
اياك العالم واما انك اياك الفاضل فجايز عند البصريين على البدل وعند الكوفيين على التوكيد
كما سيأتي وكونه مطابقا لما قبله فيما مر وقد اشتمل كلامه على هذه الشروط الستة كما قررناه وفي
شرح اللمحة شرط زايد في المخبر عنه وهو ان لا يوكد فلا يجوز نحو ظننتك اياك انت الفاضل وسيأتي في
كلام المص ان الفصل لا يجامع التوكيد فاغناه عن ذلك وفايدته من ثلاثة اوجه احدها الاختصاص
وكثير من اهل البيان يقتصر عليه ومعناه قصر الخبر على المبتدا فمعنى زيد هو المنطلق ان الانطلاق
لا يتجاوزه الى غيره وفايدته على التحقيق ترجع الى المسند والمسند اليه معا لانه يجعل احدهما مخصصا
ومقصورا والاخر مخصصا به ومقصورا عليه ونازع ابن الحاجب في افادته ذلك وذكر ان ما استدلوا
به عليه من قوله تعالى ان الله هو الرزاق فكنت انت الرقيب لا تدل على ذلك لان تعريف الخبر بلام الجنس
يفيد القصر وان لم يكن هناك فصل اللهم الا اذا ثبت القصر في مثل يفيد التخصيص حيث لم يكن الخبر
معرفا بان كان اسما منكرا او فعلا او ظرفا كزيد هو افضل من عمرو او هو يقاوم الاسد او هو في الدار
فان كان معرفا حصل التخصيص من التعريف كما ذكر فيكون الفصل لمجرد التاكيد والثاني رفع توهم
الصفة في الذي بعده والاعلام بانه خبر قال المص واكثر النحويين يقتصر على هذه وقد انتقد ابن
مالك على من عبر بالصفة لوقوع الفصل في نحو كنت انت الرقيب والضماير لا توصف فلو عبر
بالتابعية لكان اولى ولهذا سماه الكوفيون دعامة لتقويته الكلام وتاكيدا المعنى المصطلح في
باب التابع فلا يرد قول ابن الحاجب انه ليس من التاكيد اللفظي ولا المعنوي اي فيشكل كونه تاكيدا فمن
ثم اي من اجل افادته التوكيد لا يجامعه اي لا يجامع التاكيد الاصطلاحي لا يقال زيد نفسه هو الفاضل
لكن هذا التفريع بنا على ان المراد التوكيد المصطلح عليه والتحقيق خلافه كما مر قال الدماميني وبتقدير
انه المراد فلا مانع من اجتماعه مع موكد اخر كما تقول جا زيد نفسه عينه ولا حاجة بعد ثبوت كلمتين في

كان زيد هو افضل من عمرو
مما الخبر فيه نكرة وقد ذكر
اهل البيان انه انما ؟

والثالث التاكيد ذكره جماعة
بمعنى تقوية الحكم لما فيه من
زيادة الربط ولذلك ؟

استعمالين الى ما سمعناه من العرب مجتمعتين انتهى وفيه نظر فقد قال ان العرب استغنوا في هذا الباب
عن تاكيد اخرلما في الفصل من التاكيد نقله في شرح اللمحة والامر ان الاول والثالث معنويان والثاني لفظي
وقد ذكرها الزمخشري تنبيها في قوله تعالى اولئك هم المفلحون فقال فايدته الدلالة على ان الوارد بعده خبر لا صفة
والتوكيد وايجاب ان فايدة المسند ثابتة للمسند اليه دون غيره وموضعه من الاعراب بناء على انه اسم وهو
مذهب الكوفيين بحسب ما قبله عند الكسائى وبحسب ما بعده عند الفراء وهذا النقل انقلب على المص
سهوا وصوابه ما قال في المغنى كغيره بحسب ما بعده عند الكسائى وما قبله عند الفراء فموضعه بين المبتدا
والخبر رفع وبين معمولى ظن نصب اتفاقا وبين معمولى كان رفع عند الفراء ونصب عند الكسائى وبين
معمولى ان بالعكس والقول الثاني ضعيف من الاول اذ لم يعهد اسم يتبع ما بعده في الاعراب ولا موضع
له عند البصريين والا لطابق ما قبله كظننت زيدا اياه الفاضل واختلفوا اى البصريون
في اسميته واكثرهم كما قال في شرح اللمحة بل اكثر النحاة كما في الارتشاف على انه حرف وصححه ابن عصفور
والرضى والمص في شرح اللمحة قالا لانه اتى به لمعنى في غيره وهو مذهب اهل المنطق فانه عندهم لمحض
الربط بين الموضوع والمحمول قال الرضى لما كان الغرض المهم في الاتيان به دفع التباس الخبر الذى بعده
بالصفة صار حرفا وانخلع عنه لباس الاسمية فلزم صيغة معينة اعنى صيغة الضمير المرفوع وان تغير
ما بعده عن الرفع الى النصب لان الحرف عديم التصرف لكن بقي فيه تصرف واحد كان فيه حالة الاسمية اعنى كونه
مفردا او مثنى او مجموعا ومذكرا او مؤنثا ومتكلما ومخاطبا وغائبا لعدم عراقته في الحرفية ومثله كاف
الخطاب لما تجرد عن معنى الاسمية وذخله معنى الحرفية اى افادته معنى في غيره وتلك الفايدة هى كون اسم
الاشارة قبله مخاطبا به واحد او مثنى او مجموع او مذكر او مؤنث صار حرفا لكنه بقي فيه التصرف المذكور
وعلى هذا المذكور فلا موضع له من الاعراب كسائر الحروف وقال الخليل وفي الارتشاف والبصريون انه اسم
لدلالته على المتكلم ومع ذلك فلا موضع له من الاعراب ونظيره في كونه اسما لا محل له اسماء الافعال فهى
بيرها غير معمول لسيبويه وال الموصولة وهذا ما نص عليه الشلوبين الصغير واختاره ابن مالك ومنهم من يجعله
توكيدا ولا يلزم عليه اختلافه باختلاف المتبوع اذ ذاك في التاكيد بالظاهر دون التاكيد بالمضمر فانك
تقول مررت بك انت وبه هو وبنا نحن فيؤكد المجرور بالمرفوع فلذلك يقول ان زيدا هو المنطلق وظننت
زيدا هو الفاضل ويحتمل مع الفصلية من اوجه الاعراب الابتدا والتوكيد كليهما او احدهما دون الاخر
فيحتمل الثلاثة في انك انت علام الغيوب والفصلية مع الابتدا في نحو وانا لنحن الصافون ونحو زيد
هو الفاضل ونحو ان زيدا هو القايم دون التوكيد لدخول اللام في الاول ولكون ما قبل الفصل ظاهرا في
الاخيرين والظاهر لا يؤكد بالضمير ومع التوكيد دون الابتدا في نحو كنت انت الرقيب لانتصاب ما بعده
الا اذا وليه منصوب وولى هو اللام نحو ان زيدا كان لهو القايم او ولى ظاهرا نحو كان زيد هو الفاضل
فلا يحتمل واحدا منهما اما الابتدا فلانتصاب ما بعده واما التوكيد فلدخول اللام الفارقة في الاولى
ولكون ما قبله ظاهرا في الثانية ثم تتعين الفصلية ان كان الظاهر الذى قبله منصوبا كالذى بعده
كما في باب ظن نحو ظننت زيدا هو القايم كما يتعين ايضا اذا كان مع اللام الفارقة وان كان غير منصوب
نحو كان زيد هو القايم لم يتعين وجاز ان يكون بدلا منه بناء على جواز ابدال المضمر من الظاهر فلذلك لم
ينص على تعين الفصلية كما وقع في التسهيل وهو من لطايفه قال المص وهم ابو البقا فاجاز في تجدوه
عند الله هو خيرا ان يكون بدلا من الضمير المنصوب والضابط كما في الارتشاف انه ان وقع بعد المبتدا او هو
ظاهر

ظاهر جاز ان يكون فصلا وبدلا ومبتدا ثانيا نحو هو الفاضل او وهو ضمير جاز مع الثلاثة ان
يكون توكيدا نحو انت انت الفاضل او وقع في باب كان والاسم ظاهر او مضمر وما بعد الفصل مرفوع
تعين ان يكون مبتدا نحو كان زيد هو الفاضل او منصوب والاسم ظاهر نحو كان زيد هو الفاضل جاز الفصل
والبدل او مضمر نحو كنت انت الفاضل فيهما والتوكيد او وقع في باب ان والاسم ظاهر نحو ان زيدا لهو القايم
فالابتدا والفصل او مضمر نحو انك انت علام الغيوب فيهما والتوكيد او وقع بعد المفعول الاول وكان ما بعده
مرفوعا تعين الابتدا نحو ظننت زيدا هو القايم وظننتك انت القايم او منصوبا والاول ظاهر نحو
ظننت زيدا هو القايم تعين الفصل او مضمر نحو ظننتك انت القايم فالفصل والتوكيد بالجملة
تمتنع الفصلية حيث كان الخبر نكرة والابتدا حيث كان منصوبا والتوكيد حيث كان ما قبله ظاهرا
قال المص وهم ابو البقا فاجاز في ان شانئك هو الابتر التوكيد وقد يريد انه توكيد لضمير مستتر في شانئك
لا للنفس شانئك والضمير في قوله ان تكون امة هى اربى مبتدا لان ظهور ما قبله يمنع التوكيد وتنكيره
يمنع الفصلية ومن مسايل الكتاب جربتك فكنت انت انت الضميران مبتدا وخبر والجملة خبر كان ولو
قدرت الاول فصلا او توكيدا لقلت انت اياك وفي الحديث كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون ابواه
هما اللذان يهودانه او ينصرانه ان قدرت في يكون ضميرا لكل فابواه مبتدا وقوله هما اما مبتدا الثاني خبره
اللذان والجملة خبر ابواه واما فصل واما بدل من ابواه اذا اجزنا ابدال الضمير من الظاهر فاللذان خبر
ابواه فان قدر يكون خاليا من الضمير فابواه اسمه ويكون هما مبتدا او فصلا وبدلا وعلى الاول فاللذان بالالف
وعلى الاخيرين هو بالياء انتهى وتميم تجعله اى الفصل مبتدا وما بعده خبره والمجموع خبر الاول نحو قوله اتبكى
على ليلى وانت تركتها وكنت عليها بالملا انت اقدر قال بلغنا ان روبة كان يقول اظن زيدا هو
خير منك برفع خير وحدثنا عيسى ان ناسا كثيرا من العرب ما ظننا انهم وكنا انهم الظالمون وحكى عن
ابي زيد انه سمعهم يقرؤن تجدوه عند الله هو خير واعظم اجرا قال بعضهم وذلك يدل على اسميته حال
الفصلية فصل ويسمى ضمير الغيبة المقدم على الجملة للتفخيم الكلام اى لقصد تفخيمه لانه الباعث على
التقديم اما التفخيم فهو غاية متاخرة عنه ووجه افادته التفخيم ان ذكر الشيء اولا مبهما ثم مفصلا اوقع
من ذكره مفسرا من اول الامر لان الحصول بعد الطلب اعز من المنساق بلا تعب ولهذا يشترط ان يكون مضمون
الجملة امرا عظيما ولو ادعاء فلا يقال هو الذباب يطير ويسمى عند البصريين ضمير الشان ان كان مذكرا
والقصة ان كان مؤنثا لعوده عليهما ولهذا لم ينكر الا غايبا كالمعود اليه بخلاف الفصل حيث يكون غايبا
وحاضرا لان المراد به المبتدا فتبعه في الغيبة والحضور ولا يصرح بالشان والقصة في موضعها فانه
للابهام وكون تذكيره وتانيثه باعتبارهما هو قضية كلام الرضى وغيره وقال ابن مالك يتوهم كثير ان
التذكير باعتبار لفظ الشان والتانيث باعتبار لفظ القصة وهو غلط فاحش لانه انما يكون كذلك
ان لو رجع الضمير اليهما وليس كذلك بل هو راجع الى المتعقل في الذهن وهذا هو المطابق لما في المفتاح للسكاكى
ويسمى عندهم اى الكوفيين ضمير المجهول لانه لم يعد على مذكور وهذا الضمير لا خلاف كما قال ابو حيان في
انه اسم محكوم على موضعه بالاعراب وزعم ابن الطراوة انه حرف غير ملتفت اليه ولهذا قال فيه ضمير الغيبة ولم
يقل في الفصل ضمير الفصل كما مر لكنه اسم مخالف للقياس من وجوه خمسة احدها انه يجب افراده فلا يثنى
ولا يجمع ولو فسر بحديث او احاديث لانه كناية عن الشان والقصة وهما مفردان والثاني تفسيره
بجملة قال الرضى هذا الضمير في الحقيقة كانه راجع الى المسئول عنه بسؤال مقدر يقول مثلا هو

فاستفهم

الامير مقبل كانه سمع ضوضا وجلبة فاستفهم الامر فنسا لما الشان والقصة فقلت هو الامير مقبل اى
الشان هذا فلما كان المعود اليه الذى تضمنه السؤال غير ظاهر قبل اكتفى في التفسير بخبر هذا الضمير
الذى يتعقبه بلا فصل لانه معين للمسؤل عنه ومبين له فبان لك ان الجملة بعده لم يوت بها لمجرد
التفسير بل كسائر اخبار المبتدآت لكن بحيث تفسيرا لما قرنته انتهى ويقرب من هذا صنيع المص
في المغنى حيث اخرج الجملة المفسرة له عن ضابط الجملة التفسيرية فقيدها بالفضلة قال لانها
كاشفة لحقيقة المعنى المراد بها ولها موضع بالاجماع لانها خبر في الحال او في الاصل انتهى ولا يفسر
الا بجملة كما قال وا جاز الكوفيون تفسيره بمفرد له مرفوع نحو كان قائما زيد وظننته قائما عمرو
فيفسرون بقائم ومرفوعه ضمير الشان واسم الفاعل مع مرفوعه مفرد وهذا ان سمع خرج على ان المرفوع
مبتدا واسم كان وضمير ظننته راجع اليه لانه في نية التقديم ويجوز كون المرفوع بعد كان اسما لها
واجازوا ايضا انه قام وانه ضرب على حذف المرفوع من غير ارادة ولا اضمار والتفسير بالفعل مبنيا للفاعل
او للمفعول وفيه فساد ان التفسير بالمفرد وحذف مرفوع الفعل وقيد الجملة بقوله خبرية للاحتراز عن
الانشائية والطلبية فلا تفسرانه كما قال المص وينبغي ان يستثنى ضمير ان المفتوحة ان قلنا انه للشان
فانه يجوز ان تكون دعائية نحو والخامسة ان غضب الله عليها ولا بد من زيادة غير تعجبية ان قلنا ان
جملة التعجب خبرية قال في الارتشاف وتقليل كغر اصحابنا اذ لا يصح تفسيره بها وان قلنا انها انشائية وهو
الظاهر كما قال المص في حاشية التسهيل وسياتي في باب التعجب فلا حاجة للزيادة فائدة الجملة التي يشترط
خبريتها هي هذه الجملة المفسرة لضمير الشان وجملة الصلة والصفة والحال والواقعة خبرا لكان او لان
او للمبتدا على قول واما الجملة التي يشترط ان يكون انشائية فقليلة ولم يذكر منها في المغنى الا الواقعة
جواب قسم استعطافي كقوله بربك هل ضممت اليك ليلى وقوله بعيشك يا سلمى ارحمى ذا صبابة ابى غير
ما يرضيك في السر والجهر وستاتي في محالها ولا بد ان تكون المفسرة للشان اسمية اذا دخلته النواسخ فيجوز
كونها فعلية وان تكون واقعة بعده فلا يتقدم هي ولا شئ منها عليه ومن ثم غلط يوسف بن السيرافي حيث قال
في قوله اسكران كان ابن المراغة اذ هجا تميما بجوف الشام ام متساكر فيمن رفع سكران وابن المراغة ان كان الشانية
وابن المراغة وسكران مبتدا وخبر والجملة خبر لكان والصواب ان كان زائدة وهذا احد الابواب التي
يستاخر فيها مفسر ضمير الغيبة عنه على خلاف الاصل وهي سبعة ثانيها باب نعم نحو نعم رجلا ثالثها باب رب
رجلا فان التمييز فيهما ورابعها باب الضمير المبدل منه ما بعده كقولك في ابتدا الكلام ضربته زيدا
وقول بعضهم اللهم صل عليه الرؤف الرحيم خامسها باب التنازع على اعمال الثاني واحتياج الاول الى مرفوع كقاما
وقعد اخواك سادسها باب الضمير المتصل بالفاعل المقدم على المفعول نحو قوله جزى ربه عني عدي بن حاتم
وبمجزوم كما سياتي والاصل في مفسر الغايب ان يتقدم عليه ليكون خلفا عن ما فاته من مقارنة المشاهد
التي اخوته وا للايق به ليكمل ايضاحه ان يتصل به فلذلك اذا ذكر ضمير واحد بعد اثنين فصاعدا استويك
في الاسناد يجعل للاقرب لا لغيره الا بدليل نحو جانى زيد وعمرو واكرمته الضمير لعمرو وفي نحو ضربت فرسا
وغلاما فركبته الضمير للفرس كما في قوله تعالى ووهبنا له اسحق ويعقوب وجعلنا في ذريته النبوة فالضمير
في ذريته لابراهيم بدليل انه المحدث عنه من اول القصة الى اخرها فان لم يستويا في الاسناد جعل للمسند
اليه منهما ولذلك قالوا في قوله لزيد على الف درهم ونصفه يلزمه مع الالف نصفه لا نصف الدرهم ذكره
الاسنوي في الكوكب فان كان الثاني متضمنا للاول قال ابو حيان عاد على المتقدم خلافا لابن حزم فانه

الاي

امرء

لعمرو

مفسرة

الكوكب

لما الزم القول بحل لحم الخنزير من زعم ان الضمير في قوله تعالى فانه رجس عايد على الخنزير لا على اللحم
لكونه اقرب مذكور تكملة وتقدم المفسر على الضمير اما في اللفظ والرتبة نحو والقمر قدرناه
منازل او في اللفظ نحو واذ ابتلى ابراهيم ربه فاوجس في نفسه خيفة موسى ثم المفسر اما مصرح
بلفظه كما ذكر او مستغنى عن لفظه لحضور مدلوله اما حسا مثل ان تخطر بذهنك ان تخاطب في الك
عن حال تحضض فتقول هو مسافر قاله ابو حيان وليس منه ما مثل به ابن مالك من قوله تعالى هي راودتني
عن نفسي يا ابت استاجره لتقدم مفسره لفظا او علما كقوله تعالى انا انزلناه في ليلة القدر ويذكر
ما صاحب الضمير جزوه كقوله لعمرك ما يغني الثراء عن الفتى اذا حشرجت يوما وضاق بها الصدر
اى النفس لانها جزء من الفتى فاغنى ذكره عنها ونحو من كذب كان شرا له واعدلوا هو اقرب الضمير
يعود على المصدر المدلول عليه بالفعل فيهما لانه احد جزئى مدلوله وكله نحو ولا ينفقونها في سبيل
الله فالذهب والفضة بعض المكنوزات فاغنى ذكرهما عن ذكر الجميع فكانه قال والذين يكنزون
اصناف ما يكنز ونظيره كعندي درهم ونصفه اى نصف درهم اخر او مصاحبا له بوجه ما كقوله
تعالى ولابويه اى ولابوي الموروث الدال عليه ذكر الميراث ما ترك على ظهرها من دابة كل من عليها
فان اى الارض الدال عليها ذكر الدابة وادا اليه باحسان اى للعافي الدال عليه فمن عفي له وحتى
توارت بالحجاب اى الشمس الدال عليها ذكر العشي المستلزم لمعنى الشمس ويجوز ان يكون فاعل ضمير
الصافنات قاله ابن مالك وكذا ما يصاحبه في الذهن من ضده نحو وما يعمر من معمر ولا
ينقص من عمره اى من عمر غير المعمر الذى هو ضد المعمر وانا جعلنا في اعناقهم اغلالا فهي الى الاذقان
اى الايدي لان الانتصاب الاعناق في الاغلال فاغنى ذكرها ذكره ابن مالك قال ابو حيان وقد
اكثروا من امثلة ما يفهم من سياق الكلام وهذا ما سبق الوعد به من مفسر الغايب ووقع اهمال المص
هنا مع انه ذكره في الشذور والثالث ان لا يتبع بشيء من التوابع فلا يوكد ولا يعطف عليه ولا
يبدل منه لانه المقصود ابهامه ما النكرة وهي لا توكد ولئلا يزول الابهام المقصود منه بالبدل وعطف
البيان واما النسق فلئلا يبطل فعلته كما قال الدماميني والرابع انه لا يعمل فيه الا الابتداء
على خلاف فيه فمنعه الفراء وابو الحسن وجوزه النحويون قيل ومنه قل هو الله احد وهو مجمع عليه
اخواتهم قال ابو حيان ومنعه غريب مع كثرته في كلام الله تعالى او احد نواسخه كان وظن
وكان واخواتها اتفاقا ولو كان العامل كاد واخواتها من افعال المقاربة فانها ايضا تعمل
فيه في الاصح عنده واستدل بقراءة حمزة وحفص من بعد ما كاد تزيغ بالمثناة من تحت ففي كاد ضمير
الشان وتزيغ قلوب فعل وفاعل خبر كاد ولا يجوز رفع قلوب بكاد ويكون تزيغ خبرها منويا به التاخير
اذ لا يقال القلوب تزيغ بالتحتية الا في الشعر قال الرضي ليس بمشهور اضمار الشان في افعال
المقاربة الا في كاد ونحو الافعال الناقصة الا في كان وليس ولخروج هذا الضمير عن القياس
للوجوه المذكورة كان الاولى كما قال المص في شرح تصحيح كعب في الضمير المنصوب من قوله تعالى انه يراكم
هو وقبيله ان يقدر عايدا على الشيطان لا ضمير الشان خلافا للزمخشري ويويده قراءة بعضهم وقبيله
بالنصب وضمير الشان لا يتبع كما تقرر والاصل توافق القراءتين ومطابقته للمسند اليه المشتملة
عليه الجملة المفسرة في التذكير ان كان مذكرا او في التانيث ان كان مونثا فالاول نحو قوله
تعالى انه من يات ربه مجرما وقوله الا انه من يلغ عاقبة الهوى يطيع دواعيه ينوه وهو الثاني

مقتا

عليها

لعلته

والثاني نحو قوله تعالى فانها لا تعمى الابصار فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا وقوله على الفتى تعقو
الكلوم وانما توكل الاولى وان جعل ما يصح فالمطابقة فيهما راجحة على عدمها للمشاكلة لا لانه راجع الى ذلك
المذكر والمؤنث لا واجبة لان المعنى لا يختلف اذ القصة والشان بمعنى واحد فيجوز هي زيد قائم وهو
هند قائمة عند البصريين خلافا للكوفيين في ايجابها فلا يجوز عندهم ذلك ومما منعوه جائز
في القياس وورد به السماع فمن وروده غير مطابق في التذكير قراءة من قرأ اولم تكن لهم اية ان يعلمه قدم
فاية خبر مقدم وان يعلمه في موضع اسم مبتدا وهو مذكر والضمير في تكن ضمير قصة ولا يجوز
ان يكون اية الاسم وان يعلمه الخبر لئلا يخبر عن النكرة بالمعرفة وهو لا يجوز كما سياتي وغير مطابق
في التانيث قول ابي طالب وان يكن لحم غريض فانه تكب على افواههن الغرائر وقول العرب
انه امة الله ذاهبة واحترز بقوله المسند اليه عما لو كان في الجملة بعده مؤنث فضلة فلا
تجب مطابقته له نحو انها رايت عرفة لان المؤنث فيها منصوب نصب الفضلات فلا يراعى
مطابقته له كما قال تعالى انه من يات ربه مجرما فان له جهنم وقياس المذكر الفضلة كذلك ايضا
وقوله خلا فانه نصب على المصدر او الحال اي خالف هذا الحكم خلافا او قوله هذا خلافا اي في حال المخالفة
الكوفيين وكذا انتظار [illegible] مما سياتي تكملة باني هذا الضمير منفصلا ومستترا او بارزا
على حسب العوامل فانفصاله اذا وقع مبتدا نحو قل هو الله احد واسم ما كقوله وما هو من
ياسو الكلوم ويتقي بمنابيات الدهر كالذام للبخل واستتاره مرفوعا في باب كاد وكان نحو لمن
كان له قلب وكان زيد قائم من بعد ما كاد تزيغ قلوب وقوله اذا مت كان الناس صنفان
شامت وانصا له بارزا اذا كان مفعولا اول لباب علم او اسما لباب ان نحو علمته زيد قائم
وانه زيد قائم قال تعالى وانه لما قام عبد الله وقوله علمته الحق لا يخفى على احد فكن
محقا تنل ما شئت من ظفر وقوله حلت به نفس النصيحة انه عند الشدايد تذهب الاحقاد ولا يجوز
حذف هذا الضمير اذ لا دليل عليه لان الخبر مستقل وليس فيه ضمير رابط ولا يحذف المبتدا ولا غيره
الا لدليل يدل عليه وحذفه منصوبا كقوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباء
الا مع ان المفتوحة اذا خففت كما سياتي وقال ابن عصفور لا يجوز حذفه الا للضرورة وجمهور
البصريين على انه يجوز في الشعر ويقبح في الكلام وذهب ابو الحسن الى انه يحسن فيهما وهذا •

باب العلم

باب معقود لذكر العلم واقسامه واحكامه العلم لغة العلامة والجبل والثوب واصطلاحا
اسم يعين مسماه اي ما وضع له بوضع اللغة او غيرها بغير قيد اي بمجرد وضعه له لا مع ضميمة فالاسم
جنس يدخل فيه المعارف وغيرها وخرج بالقيد الاول النكرة سواء وجد لها امثال من جنسه كرجل لمدلوليها
ام لا كشمس فانها للشيوع بحسب الوضع وان تعين مدلول الثاني بحسب الوجود كما مر ولو عبر بدل الاسم
بالمعرفة لكان اولى وقلنا احتاج النكرة وبالقيد الثاني تخرج ساير المعارف لان تعيينها لمسماها الى اخراج
ليس بمجرد الوضع بل مع ضميمة اما لفظية كال وحرف النداء والاضافة في نحو الرجل ويا رجل وغلام زيد
او معنوية كالتكلم والخطاب والغيبة في المضمر والقصد والاقبال في نحو يا رجل ان قلنا ان تعريفه
بذلك او حسية كما في اسم الاشارة ودخل نحو زيد مسمى به جماعة فانه يعين كل واحد منها من حيث ان واضعه
لم يضعه الا له ولا نظر الى تناوله معنى اخر بحسب وضع اخر اذ المراد التعيين باعتبار وضع واحد وهذه
اوضاع متعددة فالشيوع بحسب اتفاق الاوضاع وقد افاد المص هنا ان هذا التعريف ليس

خاصا

خاصا بالعلم الشخصي كما وقع في الاوضح بل يشمل الجنسي ايضا لانه قسمه بعد اليهما فقال وهو اي العلم
بحسب مفهومه اما شخصي عين مسماه عن مثله من جنسه كزيد او جنسي وسياتي عين مسماه عن غيره
من الاجناس كاسامة وذلك لان تعيينه للشيء اما في الخارج وهو الاول او في الذهن وهو الثاني وقدم لمسماه
الشخصي لانه الاعرف ومسماه اي موضوعها ولو العلم يشمل الباري جل وعز والملك والانس والجن
كزيد وهند وجبريل وبعض المالوفات غيرهم وكذا العلم مما يحتاج الى تعيينه لاتحاده فالعدد كالامكنة
والخيل والابل والبغال والحمير والبقر والغنم والكلاب والسلاح والملابس والسور والكتب وجعل
اسماء القبايل من ذلك كما اشار اليه بقوله كقريش للقبيلة المعروفة سبقه اليه البدر بن مالك دونه
وجعلها والدهر قبيلة [illegible] في العلم وهو اقرب وعليان علم فحل كليب وابلوا باه عنى بالمثل المشهور دون عليان دون عليان خرط القتاد وقول العرب دون
عليان القتاد ذو الخرط وكحل وعرار للبقرتين من دواب العرب قالوا باءت عرار بكحل وخطة قال
الاصمعي اسم عنز كانت عنز سوء ومنه قولهم قبح الله معزى خيرها خطة والخطة ايضا الامر والقصة
وصبار بالصاد المهملة كغراب وصبار كرمان الثمر الهندي وضبار بالمعجمة كرمان يشبه شجر البلوط
الواحدة بالهاء كضبارة وضبارا ما لا يحتاج الى تعيين فرد من افراده كالوحوش التي لا تولف
وكالمعاني فلا يصلح ان يوضع لها علم خاص بل ان وضع لشيء منه علم فللنوع باسره لعدم اولوية تعين
بعض اشخاصه على بعض كبرة للمبرة كما سياتي وما سبق له قبل العلمية وضع اخر اي تعيين
بازاء معنى غير معناها فمنقول اي فهو منقول من ذلك المعنى الموضوع له اولا الى معنى العلمية سواء كان
الناقل هو الواضع الاول ام لا وسواء كان المعنى المنقول منه اسم عين كجعفر الموضوع اولا للنهر
الصغير او مصدرا كسعد وفضل او اسم فاعل كحارث وغالب ومفعول كمسعود ومنصور او صفة
مشبهة كحسن وسعيد وفعلا ماضيا كشمر وكعسب او مضارعا كتغلب ويشكر او فاعلا اما ظاهرا كبرق او فعلا
نحره او ضميرا بارزا كاطرقا قال على اطرقا باكيات الخيام الا الثمام والا العصي او مستترا كما قال في قوله
نبئت اخوالي بني يزيد ظلما علينا لهم فديد ويزيد بالمثناة التحتية وصوب المرادي انه عند الزمخشري
بالفوقية او حرفا كالي وغير ذلك كما قال ابن مالك ولم يرد منقول من مبتدا وخبر ولا من فعل امر
دون اسناد الا اصمت بكسر الميم للفلاة الخالية زعم بعضهم انه منقول من الامر بالصمت ونازعه في
ذلك بانه ان كان من صمت فالامر مضموم الميم والهمزة او من صمت فمفتوح الميم والمنقول بخلافه
وشمل قوله ما سبق له وضع ما استعمل في ذلك الموضوع وما لم يستعمل فيه وغيره عبر بالاستعمال
مكان الوضع فما وضع لشيء ولم يستعمل فيه ثم سمي به معين لا يسمى منقولا على هذا دون الاول وغيره
وهو ما لم يسبق له وضع لغير معنى العلمية اسم مرتجل بان يوضع من اول الامر علما من قولهم ارتجل الخطبة
اذا اخترعها كسعاد قال ابن مالك فان سلك به مسلك نظيره من النكرات فهو مقيس والا فشاذ فمما
يفك ما يدغم كمحبب من الحب وفتح ما يكسر كموهب من وهب فقياسه مفعل بالكسر نحو موعد وتسكين ما يفتح كموردة
كمعدي من معدي كرب فان نظيره من المعتل مفتوح كمرمى ومسعى وتصحيح ما يعل ككوكب ومدين والقياس
اعلالها بنقل حركة حرف العلة الى الساكن قبله ثم قلبه الفا نحو كمقام الاصل وانفتاح ما قبله كمقام
فيقال مكان ومدان كمغان ومحابة واعلال ما يصح كداران وماهان وقياسهما دوران وموهان
كجولان وطوفان وانقسام العلم الى منقول ومرتجل كما ذكر هو المشهور وقال المص وغيره ظاهر كلام س
ان الاعلام كلها منقولة وعن الزجاج مرتجلة تنبيه الاعلام التي بوضع اللغة منقولها ومرتجلها كماهان

الفاظ مستعملة في موضوعاتها فتكون حقايق لغوية لصدق تعريف الحقيقة وهو اللفظ المستعمل
فيما وضع له عليها واما الاعلام المتجددة وهي ما علق من الالفاظ العربية بازاء معنى قصدا لتخصيصه
وتسميته كالمولود له ابن نسماه زيدا حقيقة كما قالوا اذ ليس فيها الا تعليق اسم بخصوص ذلك المسمى لا من
حيث وضع الواضع في اللغة بل كل احد له جعل علما بريع والذي ذكره من الوضع ثم في الحقيقة انما هو
بالنسبة الى من يعتبر وضعه كالكاف وليست مجازات لا نها لم تنقل لعلاقة وهي شرط في المجاز كما قرر
في محله فاطلاق قمان الاعلام لا توصف بحقيقة ولا مجاز محله الاعلام المتجددة دون الاعلام اللغوية
كما ذكرناه وبحثه البرماوي ولا فرق في ذلك بين منقولها ومرتجلها خلافا لما توهمه الجاربردي حيث
قال الذي يبدو في خلدي ان المراد الاعلام المنقولة ويظهر ان الاعلام المتجددة لا تكون الا منقولة
لا نها لو كانت بالفاظ مخترعة اي لم يسبق لها وضع في اللغة لم تكن كلمات عربية ولا تعد من كلام العرب
كما صرحوا بمثله في الحقايق الشرعية والعرفية وعلى ذلك نزل قول من قال ان الاعلام كلها منقولة
الى الاعلام المتجددة فليتامل فيه وعلم بالغلبة بان لم يوضع من اول الامر علما بل اشتهر به بعض
ما له معناه اشتهارا تاما بحيث لا يفهم غيره منه ويسمى علما اتفاقيا لانه لم يقصد به التعيين ابتداء
كما سمي الاول علما قصديا لانه قصد به ذلك ابتداء فمعنى الغلبة ان يكون اللفظ في اصل الوضع عاما
في اشيا ثم يصير بكثرة الاستعمال في احدها اشهر بحيث لا يحتاج الى قرينة بخلاف سائر ما كان واقعا
عليه كابن عباس فانه يقع على كل واحد من بني العباس ثم صار اشهر في عبد الله دون سائر اخوته وكذا
النجم للثريا والبيت للكعبة وجعله قسما ثالثا من العلم كما جرى عليه المص هو راي ابي حيان وابن مالك وقال
ابن عصفور انه ليس منه بل جار مجراه فقسمة العلم الى منقول ومرتجل خاصة على هذا دون الاول ثم
العلم بالغلبة اما مضاف كابن عمر وابن عباس وابن مسعود فانه غلب على العبادلة دون غيرهم من
اولادهم ولا يفصل المضاف في هذا ونحوه كامرئ القيس بحال او مقرون بال التي هي في الاصل للعهد
كما سياتي كالنابغة والاعشى للشاعرين المشهورين دون غيرهما من كل ذي نبوغ وعشي وكالمدينة لطيبة
على صاحبها الصلاة والسلام والكتاب لكتاب سيبويه ونحوها فلما كان اسم الجنس مما يطلق على بعض
افراده معينا باللام او الاضافة كان العلم الاتفاقي كذلك ولا تحذف منه ال الا ان الغلبة للاسم
حصلت معها فنزلها منزلة لفوائها واستظهر بقوله غالبا على ما ورد مجردا منها قليلا قال ابن
تقول هذا يوم اثنين مباركا وحكى ابن الاعرابي هذا عيوق طالعا وزعم انه جار في سائر النجوم ولهذا
لم يجعلها من قسم اللازمة في هذا الكتاب عند ذكره لزيادتها لازمة وغير لازمة في بابها وجزم في
المغني بانها من الزايدة اللازمة والمعنى على التجريد عن الاقتران واحل لا لعارض فيحذف للندا كما في
الدعاء عنه عليه الصلاة والسلام الا طارقا يطرق بخير يا رحمن والاقرع منه قوله يا اقرع بن حابس
يا اقرع اذ لا ينادى ما فيه ال الا اسم الله تعالى والجملة المحكية كما سياتي والاضافة معنوية لانهما لا يجتمعا
كما سياتي وقد يعرض الاشتراك في ذي الغلبة كما يعرض في غيره كما سياتي فيجرد ويضاف ليصير مختصا نحو
اعشى تغلب واعشى قيس ونابغة بني ذبيان ونابغة بني جعدة رضي الله عنه قوله وما شرع في تقسيم
اخر للعلم الشخصي الذي بدى بلفظه من الاعلام بأب او ام وهو ذو اضافة فكنية اي فهو كنية
كابي بكر وام بكر واغرب الامام فخر الدين فحكى ان من الكنية ما صدر بابن او بنت ومثله في شرح
المفتاح للسيد الجرجاني قال واكثرها طارئ على مسمياتها لم يوضع لها ابتداء او ما اشعر بلفظه من الاعلام

برفعه

برفعه في المسمى كالصديق والفاروق وزين العابدين وحجة الاسلام او ضعة كبطة وقفة وكرز
فلقب وغالب استعماله في الذم كما قاله بعضهم ولهذا قال تعالى ولا تنابزوا بالالقاب والكنية وان كان فيها
رفعة وتعظيم لكن لا بلفظها بل لعدم التصريح بالاسم بخلاف لفظ اللقب فانه يدل بمعناه على مدح الملقب او ذمه
وقال الاشموني ولم ينقل وضع لان اللقب لا يضعه الواضع الا للتعيين للذات ثم قد يلحظ معنى المدح او الذم
ذكر ترتيب المص وغيره من الاعلام اسم بالمعنى الخاص في هذا الباب وهو ما يقابل الكنية واللقب ثم
هو اما مفرد كزيد وهند او مركب اما اضافي كعبد الله او اسنادي كبرق نحره او مزجي كبعلبك وسيبويه
ولم يذكرها المص هنا لانه سيذكرها مع احكامها في بابها ولا ينصرف ومن المركب ما ليس بواحد من الثلاثة
كالمركب من حرفين نحو انما علما ذكره ابو حيان تنبيه وهذه الاقسام تجري في علم الجنس فمنه كنية
ولقب واسم مفرد ومركب كما سياتي قريبا وهم كلام المص هنا كالاوضح اختصاصها بعلم الشخص ولهذا
جعلها في المفصل وغيره اقساما للعلم مطلقا وسياقه في الفطرة يوافقه ويؤخر اي اللقب في
اللفظ والكتابة عنه اي عن الاسم اذا اجتمعا لان فيه ما في الاسم من العلمية وزيادة معنى المدح
او الذم فلو تقدم لاغنى عن الاسم لئلا يتوهم ارادة مسمى اللقب اذا كان غير انسان كبطة وقفة
وربما تقدم كقوله انا ابن مزيقيا عمرو وجدي وقوله فان ذا الكلب عمرا خيرهم نسبا فمزيقيا
وذا الكلب لقبان لعمرو وقضية التعليل انه يوخر عن الكنية ايضا كما مشى عليه المرادي وصرح المص
انه لا ترتيب بينهما كما لا ترتيب بين الكنية واللقب وبه يشعر اطلاقه هنا فاذا تاخر اللقب
عن الاسم اعرب تابعا له بدلا او بيانا او مقطوعا عن التبعية مطلقا اي سواء كانا مفردين
او مركبين او الاسم مركبا واللقب مفردا او عكسه كسعيد كرز وعبد الله زين العابدين وعبد الله
كرز ومحمد زين العابدين اما الى الرفع خبر مبتدا محذوف او الى النصب مفعولا لفعل محذوف ويخفوضا
باضافته اي باضافة الاسم الى اللقب على تاويل الاول بالمسمى لانه الغرض للاسناد اليه والثاني بالاسم
اي مسمى هذا اللقب فيكون اضافة حقيقية بمعنى لام الملك والاختصاص كما ذكره ابن يعيش وهذا
الوجه انما يجوز بشرط اشار اليه بقوله ان افردا كسعيد كرز فان لم يكونا مفردين بان كانا مركبين
او احدهما فلا اضافة كما اذا منع منها مانع ككون الاسم مقرونا بال كالحارث قفة وكان اللقب وصفا في
الاصل مقرونا بها كهرون الرشيد ومحمد المهدي نص عليه ابن خروف وهذا وارد على كلامه في التسهيل
ولا تجب الاضافة بحالة افرادهما بل يجوز الاتباع والقطع خلافا للبصريين اي معظمهم
حيث اوجبوها لاقتصارهم على ذكرها قال ابن مالك انما اقتصر عليها الكوفها على خلاف الاصل لانها
اضافة الاسم الى المسمى فلا مستند لها الا السماع فبينها بخلاف الاتباع والقطع فلم يحتج لبيانهما
قال المص والاتباع اقيس والاضافة اكثر قال الرضي الاتباع اولى لما روي العرا قيس قفة ويحيى
عينان لرجل ضخم العينين بثبوت الالف وقيس الرقيات بجر قيس واجرا الرقيات عليه وقوله
خلافا نصب على المصدر او الحال كما مر في نظيره تنبيه هذه المسئلة احدى المسايل التي جرى
فيها هنا على خلاف مذهب البصريين وهي قليلة ومن المتاخرين من لا يخرج عن مذاهبهم كابن
عصفور على ما ذكره المص قال ابو حيان في ذلك واما ابن مالك فلقوة اجتهاده في الفن
لا ينتقد بهم على الحق كما قاله المص لا ينحصر في اقوالهم وقد ينكر العلم بان يجعل واحدا من جملة من
سمي بذلك اللفظ اما تخفيفا كما في قولك رايت زيدا من الزيدين او مما مر زيد كزيد بن ثابت

ولكل فرعون موسى ومنه قول ابي نوفل البكالي ليس موسى بني اسرائيل انما هو موسى اخر او تقديرًا
كقول ابي سفيان بن حرب يوم الفتح لا قريش بعد اليوم اى لا بطن من بطون قريش بعد اليوم
وقول بعضهم لا نصرة لكم اى لا مثل نصرة فيفتح الاسم مع لا التبرئة ان كان مفردًا كما ذكر وينصب ان
كان مضافا او شبهه بعد حذف ما فيه او فيما اضيف اليه من الف ولام ان كانا نحو لا ابن قيس ولا ابن
الزبير ومنه قولهم قضية ولا ابا حسن لها وقوله • ان لنا العزى ولا عزى لكم • ولا تجوز هذه المعاملة
في لفظ عبد الله وعبد الرحمن اذ الله والرحمن لا يطلقان على غير الله تعالى وللزوم اللام فيهما واذا
نكر العلم صرف ان كان ممنوعًا نحو رب ابراهيم ولا يتأخر ال عنه ويصح دخول ال عليه كقوله
• رأيت الوليد بن اليزيد مباركا • واضافته كقوله • علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم •
هذا وتنكير الاعلام قليل كما اشار اليه بقد التقليلية وبجعلها اى التنكير ان ثني كزيدان
او جمع كزيدون قال • رأيت سعودا من سعود كثيرة • فلم ار سعدًا مثل سعد بن مالك •
لان تعريف العلم لم يكن الا بسبب وضع اللفظ لمعين والعلم المثنى والمجموع ليس موضوعًا الا في
اشيا معدودة كجماديين كما سياتي وليس التصغير كالتثنية والجمع في سلب العلمية كزهير وعمير اسما
خلافا لبعضهم في تصغير الترخيم كحميد فيجبر وجوبًا ذلك التعريف الفايت بال العهدية ان قصد
تعريفه فيصير معرفا بها بعد ... وال تعريف العلمية كالخالدان في قول الاسود بن يعفر
• وقبلها مات الخالدان كلاهما • عميد بني جحوان وابن المضلل • والهندان في قوله
اخالد قد علقتك بعد هند فشيبني الخوالد والهنود • ومنه قول زيد بن ثابت لعمر بن الخطاب الى م
رضي الله عنهما المحمدون بالباب يستكسون [illegible] جماعة اسم كل منهم محمد وما اقتضاه
بظاهره من وجوب الجر كما صرحت به هو ما مال الرضي اليه وعزاه لابن الحاجب قال واجاز
ابن يعيش تنكيرهما ووصفهما بالنكرة والاستقراء والقياس يقوي مذهب المنع انتهى هذا ان
قصد تعريفه والا فلا يجبر كما في قوله رأيت سعودًا البيت كما لا يجبر اذا استعمل معرفة
بعد التثنية والجمع كما اشار اليه باستثنائه بقوله الا فيما ثني او جمع من علم لا يفتقر بعد
تثنيته او جمعه الى التعريف بال لاستعماله علما كذلك قبلهما فلا يوتى بها فيه كجماديين فان
استعمل مفردًا علما نحو جمادى الاولى [illegible] كقوله • حتى اذا رجب تولى وانقضى وجماديا
وجا [illegible] مقبل • والدليل على بقاء علميته انه لا يدخله ال ولا يضاف تنبيه • وقد ثنوا وجمعوا
علم الجنس ايضا فقالوا الاسامتان والاسامات وينبغي ان يكون ذلك كما في الارتشاف
بالنظر الى الشخص الخارجي لا الكلي الذهني لاستحالة ذلك فيه واما الفرقدان على الكوكبين
الاولين من بنات نعش الصغرى فانما جاءا بال وان كان مستغنى عنها باستعمالهم التثنية على انه
ليس مما الكلام فيه اذ هو في الاصل مثنى عرف بال ثم جعل بعد ذلك علما فابقيت فيه ال كما في نظايره
من الاعلام التي تعارفها ال عند النقل كالنضر فيلزمها ولا تفيد تعريفها بل هي زايدة لازمة فيدم
كما سياتي لا علم في الاصل ثني ثم جبر بال وهو لا يفتقر لها لاستعمالهم التثنية علما حتى يرد
على ما ذكرنا انما لا يفتقر لال لبقا علميته بعد تثنيته او جمعه لا يوتى بها فيه واما هنا للشرط دون
التفصيل [illegible] في قوله فيمتنع جوابها والمعنى ان ورد على ما ذكرناه الفرقدان فالجواب انه مثنى الخ ولذا
فر [illegible] ما سياتي [illegible] الفرقدين في استعماله علما في غير الافراد بدليل انه يضاف
ولا

ولا يدخله ال كعمايتان في قوله فمثني عماية ثم جعل علما على جبلين لهذيل متقاربين قال لو ان عظم عمايتين ويذبل
سمعا حديثك انزلا الاوعالا وعرفات جمع مونث قال ابن مالك واحدها عرفة ثم جعل علما على موقف الحج المعروف
الا ان ال لم تقارنها عند النقل الى العلمية كما في الفرقدين ولهذا لم يعترضها معه في سياق واحد
بل فصلها منه بقوله ومثله ولم تدخلها ال بعد العلمية كما في غيرها من الاعلام فلا حاجة حينئذ لاستثنائهما
من حكم العلم اذا ثني وجمع في الجبر بال كجماديين كما في التسهيل والرضي وغيرهما لانهما لم يستعملا علمين حالة
الافراد ثم طرأت عليهما التثنية والجمع كما في جماديين حتى يكونا من العلم الذي ثني او جمع ولم يجبر بال
بل هما كالفرقدين لم يستعمل ثلاثتها اعلاما الا مع التثنية في الاولين والجمع في الاخير كما اشار الم
الى تحقيقه وان لم اقف عليه لغيره فحكمها في مصاحبة ال وعدمها حكم العلم المسمى به مفرد فما
قارنت عليته لزمت معها وما لا فلا فالفرقدين ما للنظر ونحو ولعمايتين وعرفات ما للمحمد ونحو
بخلاف جماديين فانه استعمل مفردًا علما ثم ثني واستعمل علما ايضا فحكمه عدم مصاحبة ال كنظيره من
الاعلام فقوله على الاصح لعله اشارة الى خلاف مقتضى كلام التسهيل وغيره كما ذكرناه وقوله
الى م لا يفتقر بتقديم القاف على الراء كما في الام صحيح كما قرره ولا يحتاج لتغييره كما في بقية النسخ لا يفتر
بتقديم الراء على القاف اخذا من كلام شروح التسهيل والرضي وغيرهما وان كان صحيحا ايضا اي لا يفتقر
في الوجود مسمى ذلك العلم الا في تلفظ التثنية او الجمع كما في الاعلام المذكورة فان مسمياتها لازمة
لصاحبها ولهذا قال الرضي انها انما لم تجبر بال لان احد المسميين لما لم ينفرد عن الاخر كانا كالشيء الواحد
المسمى بالمثنى كما يسمى شخص زيدان بخلاف شخصين مسمى كل منهما بزيد فان الاغلب فيهما كان الانفكاك
لم يكونا كشخص واحد مسمى بالمثنى حتى يقال لهما زيدان انتهى وعلى ما ذكره المص لا يحتاج لهذا
التكلف ومن الاعلام الاتية بلفظ التثنية والجمع ابانين لجبلين متقابلين يسمى احدهما
ابان الريان لكثرة مائه والاخر ابان العطشان لقلة مائه واما اذرعات فقال الرضي
ليس منه لانه لا يقال للبعض منه اذرعة بل هو كمساجد موضوع لشخص معين ونحوه قول القرافي
عرفات انه لا واحد له وقولهم نزلنا بعرفة شبيه مولد وليس بعربي محض نقله بعض شراح المقامات
والى تقسيم قوله اما تخصي اشار بقوله او جنسي وهو العلم الذي يعين مسماه في الذهن كاسامة
فانه موضوع لماهية الاسد بقيد حضورها في الذهن كاسم الجنس المعرف بلام الحقيقة بخلاف المنكر
كاسد فانه موضوع للماهية من غير اعتبار حضورها في الذهن كما عليه الاكثر وقد مر مبسوطا واستعمال
كل من علم الجنس واسمه في الفرد كهذا اسامة او اسد حقيقة لوجود الماهية في ضمن الفرد وفيه بحث
واضطرهم الى دعوى التفرقة بينهما في المعنى والوضع تفرقتهم بينهما في الاحكام اللفظية حيث
عاملوا علم الجنس معاملة علم الشخص في وقوعه مبتدا وذا حال ومنع صرفه مع علة اخرى كالتانيث
في اسامة ومنعه من ال والاضافة فدل على اعتبار التعيين فيه فان لم يكن خارجيا فذهنا والى التفرقة
بينهما معنى وبما ذكرناه جنح جمع من النحاة والنظار ويعزى ذلك الفرق للخسروشاهي احد تلامذة
الامام فخر الدين قيل وفي كلام [illegible] اشعار به وذهبت طايفة من محققي المتاخرين كابن مالك
والرضي وابي حيان والتفتازاني وابن نور الدين الموزعي اليمني وغيرهم الى انه لا فرق بينهما
في المعنى بل في اللفظ قالوا والاصل عدم اعتبار الوضع في علم الجنس لحضور الذهني ويقال
باعتباره فيه وفي اسم الجنس لان الوضع فرع تصور المعنى فلا بد من حضور الماهية في كليهما كما مر

في كلام الرضي موضحا في تعريف المعرفة لعلمية في اسامة عندهم تقديرية لضرورة الاحكام
السابقة لا تحقيقية كما في علم الشخص وعلم الجنس في الاستعمال على احد وجهين اما مراد به ذو
الحقيقة كما في قولك اسامة اجرا من ثعالة اي صاحب هذه الحقيقة كما في نحو الرجل خير من المرأة
او مراد به الحاضر كما في قولك هذه اسامة مقبلا مشيرا الى فرد فيكون بمنزلة اسم الجنس المعرف
بلام الحضور نحو هذا الاسد مقبلا قال في شرح اللمحة وكثير من الضعفا يستشكل دعوى التعريف
في علم الجنس وربما غلط بعضهم النحاة في ذلك سفهًا بغير علم ومن استشكل ذلك فليستشكل دعوى
التعريف باللام الجنسية او الحضورية فيما مثلنا به فان علم الجنس لا يستعمل الا بهذين الاستعمالين
انتهى ومن هذا مع قوله في المغني ان الفرق بين المعرف بال هذه مشيرا الى الجنسية وبين
اسم الجنس النكرة هو الفرق بين المطلق والمقيد وذلك لان ذا الالف واللام تدل على الحقيقة
بقيد حضورها في الذهن واسم الجنس النكرة يدل على مطلق الحقيقة لا باعتبار قيد انتهى يوخذ
ان منهب الفرق في المعنى بين علم الجنس واسمه بعين ما فرق به بين اسم الجنس وبين ما هو بمنزلة
علم الجنس وهو المعرف بال الجنسية التي للحقيقة وقوله في الاوضح ان علم الجنس شبه للنكرة في المعنى
لانه شايع في جنسه لا يختص به احد ولكن قد يقال لا ينافي ذلك لان مشابهته للنكرة باعتبار
الماصدقات لا باعتبار المفهوم كما اشار اليه قريبة يوضحه قوله اذا قلت هذا ابو الحارث انما
تريد هذا الاسد اي الذي سمعت به وعرفت اشباهه ولا تريد ان تشير الى شي قد عرفته بعينه قبل ذلك
كزيد ولكن اراد هذا الذي كل فرد من امته له هذا الاسم انتهى قال ابن مالك جعله ترشيحا
خاصا في حالة واحدة مخصوصة باعتبار تعيينه الحقيقية في الذهن وشياعه ان لكل شخص من
اشخاص نوعه قسطا من تلك الحقيقة في الخارج انتهى قال البرماوي وغيره وهذا يعكر على
ما ادعاه يعني ابن مالك من كونه كالعلم الشخصي لفظا وكالنكرة معنى ومسماه اي مسمى علم الجنس
غالبا اي في الغالب ما اي اعيان لا تولف من الوحوش والحشرات كاسامة اسما وابي الحرث
كنية للاسد وذوالة وابو جعدة كنية للذيب وشبوة اسما وام عريط كنية للعقرب ومسماه
قليلا اي في القليل ما لوف من الاعيان وهذا ما احترز عنه بقوله غالبا صرح بها يضاحا كابي الدغفا
بفتح الدال المهملة وسكون الغين المعجمة وبالفا والمدكنية للاحمق وابي المضا بالفتح والضاد
المعجمة والمدكنية للفرس وهيان بن بيان للمجهول العين والنسب من الادميين وابن هلل ونهلل
وضلل للضال وفعديك وقومي لنوع الامة وفنور بن فنور لنوع العبد وانما كان هذا الاسم قليلا
لان الاعيان المالوفة توضع لاحادها الاعلام لا لجنسها ووضعوا قليلا اسما الاجناس للمعاني
مقابل الاعيان ككيسان علما للغدر وشعوب علما للمنية سميت بها لتفريقها وام قشعم كنيتها
وبرة لقب للبرة وكذا فجار للفجور ووادي خضب الباطل وكاسما الاعداد كثلاثة واربعة والامثلة
الموزون بها كفعل وفعلل ونحوها قيل ومن ذاك من علم الجنس الموضوع لمعنى سبحان وضع علما للتسبيح
بمعنى التنزيه المصدر سبحا اي قال سبحان الله لان مدلول التسبيح على هذا اللفظ وهذا الذي
حكاه بصيغة التمريض قاله الزمخشري وجماعة وجزم به في الاوضح واستدل عليه بقول الاعشى سبحان
من علقمة الفاجر ورد هذا القول بملازمته للاضافة فلا يكون علما واذا قطع فقد جا منونا
في قوله سبحانه ثم سبحانا نعوذ به وباللام كقوله سبحانك اللهم ياذا السبحان واما بيت الاعشى

فالمضاف

فالمضاف محذوف وهو مراد للعلم به ويبقى المضاف على حاله رعاية لاغلب احواله وهو التجرد من التنوين
كما في قوله خالط من سلمى خياشيم وفا تكملة لما كان في علم الجنس شابهنا التعريف لفظا والتنكير
معنى اي باعتبار الماصدقات لتناوله كل فرد على البدل جا في بعض الفاظه الاستعمالان كفينة وعدوة
وعشية تقول العرب فلان ياتينا فينة بلا تنوين اي الحين دون الحين وبالتنوين اي حينا بعد حين
وفلان يتعهد ناعشية وبكرة بلا تنوين اي الاوقات المعبر عنها بذلك اذا قصد بها ما يقصد بالمعرف
بالعهدية والجنسية وبالتنوين تاويلا لها بالمجرد من الدلم يسمع ذلك في نوعي الاعيان بل التزموا
تعريفه فيهما كاسامة فايدة قال ابن يعيش قال اصحابنا الاعلام لا تفيد معنى لانها تقع على الشي
ومخالفه وقوعا واحدا الا ترى ان زيدا فانه يقع على الاسود والابيض والقصير والطويل بخلاف اسما الاجناس
كرجل فانه يفيد صورة مخصوصة ولا يقع على المرأة وزيد يصلح علما للرجل والمرأة ولذلك قال النحويون
العلم ما يجوز تبديله وتغييره ولا يلزم من ذلك تغيير اللغة فانه يجوز ان تنقل اسم ولدك وعبدك
من خالد الى جعفر ومن احمد الى محمد وليس اسم الجنس فانك لو سميت الرجل فرسا والفرس جملا كان تغييرا
للغة انتهى باب في المعرف بالاشارة قوله اسم الاشارة اولى من قوله في القطر الاشارة
لان الاشارة بعينها ليست من اقسام المعرفة بل اسمها وعرفه في شرح اللمحة كالتسهيل بما وضع لمسمى
واشارة اليه والمراد اشارة حسية اي بالاعضا والجوارح لا عقلية لوجودها في غير اسما الاشارة وانما
لم يقيدها بالحسية لان مطلق الاشارة حقيقة في الحسية دون الذهنية فلهذا كان الاصل في اسما
الاشارة ان يشار بها الى مشاهد محسوس قريب او بعيد فان اشير الى محسوس غير مشاهد نحو تلك
الجنة فلتصييره كالمشاهد وكذا ان اشير الى ما يستحيل مشاهدته نحو ذلكم الله ذلكما مما علمني ربي
ولم يجر المص هنا على عادته فيما بعد لا يخص وهو مقتضى القسمة العقلية ستة لان المشار اليه
اما مذكر او مونث والمذكر اما مفرد او مثنى او مجموع وكذا المونث الا انهم اكتفوا في الاشارة لجمعي
المذكر والمونث بلفظ واحد فبقيت خمسة ولكل منها لفظ وقد رتبها كما ذكرنا فقال ذا او يشار به
للمذكر المفرد وليس له غيره ويقال فيه ذاء بهمزة مكسورة بعد الالف وذاه بها مكسورة قال هاذا به
الغفر ضيد فتر وذي وذات بالضم وتي وتا وذه وته بسكون الها فيهما او كسرها بلا اشباع ويسمى
الاختلاس او اشباع كذهي وتهي فهذه ستة يشار بها للمونث واعرفها ذات وقد تقع الاشارة
للمونث بلفظ المذكر كما في قوله تعالى فلما راى الشمس بازغة قال هذا ربي قال ابو حيان اشار بلفظ
المذكر لانه حكى قول ابراهيم ولم يكن يفرق في لسانه بين المذكر والمونث والفرق بينهما في الاخبار لا يكون
في اكثر الالسن فلا يوجد في لسان الترك ولا الفرس بل المذكر والمونث فيه سوا قال وهذا من احسن
ما يعتذر به عن التذكير في الاية انتهى وذان وتان للمثنى المذكر يشار بالاول وللمونث بالثاني
واما تذكير الاشارة في قوله تعالى فذانك برهانان مع ان المشار اليه اليد والعصا وهما مونثان
فلكون المبتدا عين الخبر في المعنى والبرهان مذكر ذكره في المغني قال ومثله قوله تعالى ثم لم تكن فتنتهم
فيمن نصب الفتنة وانث الفعل ولا يثنى من اسما الاشارة غيرهما ولشبهه بالمثنى صورة لا حقيقة لان
ما لا يقبل التنكير لا يثنى كما مر اعربا اعرابه بالالف رفعا وبالياء جرا ونصبا كذين وتين بحذف
الفيهما لالتقايه ساكنا مع الف التثنية وجرا ونصبا مصدران بمعنى المفعول منصوبان على الحال والعامل
الجار والمجرور وذو الحال الضمير المستكن فيه وبالياء بمعنى مع اي جامع الالف في حال كونهما غير منصوبين

ولا مجرورين اى مرفوعين ومع اليا فى حالى كونهما منصوبين ومجرورين فالعطف فى قوله وبالياء
على المقتضى الذى صرحت به قبله فيكون من العطف على معمولى عاملين مختلفين بشرطه وهو اعادة الجار
وحذف المعطوف عليه لدلالة الكلام عليه مع ايرادهما على وفق معناه فكان قال وذان وتان هكذا
يستعملان مع الالف فى حالة الرفع لا فى حالة النصب والجر اى فى حالة الرفع اى لا غيرهما ففيه تنبيه على ان الرفع فيهما
باستعمالهما على صورتهما كما فى المثنى ويحتمل انه ترك الرفع لانه لا ايراهما فى الحالة المذكورة معربين
لفقد علامة الاعراب فيهما اذ الف التثنية سابقة على موجب الاعراب فلا تكون علامة كما فى تعريفه ويكون فى
ذلك تعليل لمخالفتهما بقية اسماء الاشارة فى حكم البناء لشبههما بالحرف اذ لم يعرب منها الا هذان لمعارضته بمجيئهما
على هيئة المثنى كما سيأتى على ان فيهم من القاعدة كالمعارضة مراشا فذهب الى بنائهما مطلقا كما سيأتى واما
واولاء يشار به الى جمعهما اى جمع المذكر والمؤنث قال تعالى واولئك هم المفلحون هؤلاء بناتى مشتركا فيه
العقلاء وغيرهم كقوله تعالى ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك وقال جرير ذم المنازل بعد منزلة اللوى
والعيش بعد اولئك الايام ومد وهو لغة الحجاز التى جاء بها القرآن كما تلوناه افصح من قصره الذى هو لغة غيرهم
ويقال فيه هلا بابدال الهمزة هاء واولاء بضم الهمزتين والاى بالكسر للتنوين واولا باشباع الضمة قبل الواو
وهو ولا بالهاء والا بالقصر والتشديد وهذه الالفاظ يشار بها للقريب فى الخمسة المذكورة والبعيد اى
المشار اليه البعيد يشار اليه بالكاف اى معها حال كون الكاف حرفا موضوعا للخطاب بالاتفاق اذ لو كانت
اسما لكان لها محل من الاعراب ولا مقتضى له اذ لا رافع ولا ناصب ولا خافض بحرف ولا اضافة اما الثلاثة
الاول فواضح واما الرابع فلان اسماء الاشارة لا تضاف فاذا انتفت المحلية انتفى ملزومها وهو الاسمية
فتعين ان يكون حرفا ومعناه الخطاب وهو معنى فى الغير كما مر فى ضمير الفصل وبقى له التصرف الذى فى الكاف
الاسمية فتبين حال المخاطب من افراد وتذكير وضدهما بما بينها اذا كانت اسما فيفتح مع المذكر ويكسر مع المؤنث
ويوصل بالالف فى المثنى وبميم فى الجمع المذكر ونون مشددة فى جمع المؤنث ذاك ذاك ذاكما ذاكم ذاكن وخمسة
فى الجمع اولئك اولئكما اولئكم اولئكن وان اعتبر المنصوب والمجرور فى ذان وتان مع بقية الفاظ المؤنث ودخول
اللام وعدمه كثرت الصور وفيما نبهنا دليل على ما تركنا وقد لا يلحق الكاف المذكور دليل تثنية ولا جمع بل تكون
مفتوحة فى التذكير مكسورة فى التأنيث وقد تقع مجردة من الزوايد فى جميع الاحوال كقوله تعالى
ذلك لمن خشى العنت منكم ذلك خير لكم فاقعوا ذلك موقع ذلكم وهذا لا يجوز فى الكاف الاسمية لا يقال
زيد ضربك عمرو اى ضربكم وقضية اطلاقه دخول الكاف فى جميع ما يشار به للمؤنث وذكر المرادى
اختصاصها بذى وتا وتى وقال ثعلب لا يقال ذيك وفى الصحاح انه خطأ ويشار بكل من المذكورات
للبعيد مع الكاف اما حال كونه مجردا من اللام وحينئذ يدخل فى الفاظ الاشارة مطلقا اى سواء المذكر
منها والمؤنث والمفرد وغيره نحو ذاك المذكر وذاك للمؤنث الى اخرها او حال كونه مقرونا بها اى باللام
وهى حرف موضوع للدلالة على البعد او على توكيده على خلاف فيه واصلها السكون كما فى تلك وانما كسرت فى
ذلك لالتقاء الساكنين ذكره المص ولا يقع فى اسم الاشارة بدون الكاف وانما يقع معها فى فا نحو ذلك وفى تا
نحو تالك وفى نحو تلك وتيلك بحذف الياء مع كسر التاء وحكى هشام فتحها وباثباتها مع كسر اللام للالتقاء
وكلها مسموعة عن العرب قال الشاعر تعلم ان بعد الغى رشدا وان لذلك الغى انقشاعا وقال غاية تيلك الزمن
الطوال بجمت منازلا لو ستنطقنا ويقع معها المشار به فى الجمع وهو اولى فى لغة من قصره قال اولالك
قومى لم يكونوا اشابة وهل يعظ الضليل الا اولالكا والاشابة بضم الهمزة والشين المعجمة واحد الاشايب

اى

ذكره

عليه

فيكون لها خمسة اوجه من التصرف وقد علمنا ان المشار اليه خمسة فيجتمع من تربيعها خمسة وعشرون صورة خمسة فى المفرد

اولئك

ذلك ادنى ان لا تعولوا

سيفهم

اى لم يكونوا اخلاطا دون لغة من مدها ودون باقى الالفاظ المشار بها فلا يقال اولا ذا تلك ولا تالك بل اولئك
وذاك وتاك ونحوهما بالكاف دون اللام وقضية كلامه انه ليس لاسماء الاشارة الا مرتبتان قريبة ولها المجرد من الكاف
وبعيدة ولها المقرون بها اما مع اللام او بدونها وهذا مذهب جماعة من المحققين واختاره ابن مالك وقال انه
الظاهر من كلام المتقدمين ونسبه الصفار لسيبويه ومذهب الاكثرين وهو المشهور ان له ثلاث مراتب قريبة
ولها المجرد من الكاف واللام وبعيدة ولها المقرون بهما ومتوسطة ولها المقرون بالكاف فقط وجعلوا تشديد
النون فى ذانك وتانك عوضا عن اللام واختلفوا فى اولئك فقيل للمتوسط وقيل للبعيد واستدل للاول بان
الفراء نقل ان الحجازيين لا يستعملون الكاف الا مع اللام وان التميميين لا يستعملونها معها فلزم من هذا
ان لا يكون له الا مرتبتان احدهما قريبة والاخرى اما فى البعد واقصاه وبالقياس على المنادى اذ ليس له الا
مرتبتان اتفاقا وتقديم لفظها التنبيه اى لغرض تنبيه المخاطب ليحرص على حسن الاستماع على اسم
الاشارة المجرد من الكاف كثير كهذا يوم ينفع الصادقين وقد يفصل بينهما بانا واخواته كقوله تعالى ها انتم
هؤلاء وقول الرجل للنبى صلى الله عليه وسلم ها انا ذا يا رسول الله وبغيرها قليل كقوله تعلمن ها لعمر الله ذا قسما
فاقدر بذرعك وانظر اين تنسلك فصل بين ها وذا بقوله لعمر الله وانشد ونحن اقتسمنا المال نصفين
بيننا فقلت لها هذا لها ها وذا ليا اى وهذا ليا ففصل بالواو وقد تعاد بعد الفصل للتوكيد كقوله تعالى
ها انتم هؤلاء وتقديمها على ذى الكاف اى على المقرون بها قليل بخلاف المجرد لان تنبيه المخاطب لابصار الحاضر
الذى يسهل ابصاره اولى من تنبيهه لابصار المتوسط او البعيد الذى ربما يحول بينه وبينه شئ او لا يمكن
ابصاره اذ لا ينبه احد لرؤية ما ليس فى مرئيه فلذلك لا تجامع اللام التى لاقصى البعد كما سيأتى ومن دخولها على ذى
الكاف قول طرفة رأيت بنى غبراء لا ينكروننى ولا اهل هذاك الطراف الممدد وقول الاخر وقد احتملت مى
فهاتيك دارها وقضية اطلاقه جواز هذانك وهاتانك بتخفيف النون وتشديدها وهاؤليك ومنه قوله يا ما امليح
غزلانا شدن لنا من هؤلياكن الضال والسمر وتقدمها على ذى اللام المقرونة بالكاف ممنوع فلا يقال
هاذلك كراهة كثرة الزوايد وقد يستعار فى الاشارة لغير المفرد وهو المثنى والمجموع ما يشار به لذى
المفرد على تاويلها بالمذكور كما قال الرضى فالمثنى نحو قوله تعالى عوان بين ذلك اى بين الفارض والبكر وقال
الشاعر ان الشباب والشيب فى قرن بجلة ذلك يا تيك الجديدان والمجموع نحو قوله تعالى ولا تجعل مع الله الها
اخر من مامورات ومنهيات ذكره البيضاوى قال والضمير فى كان للمنهى وقول لبيد ولقد سئمت من الحياة
وطولها وسؤال هذا الناس كيف لبيد ويستعار للقريب اى المشار اليه القريب ما للمشار اليه البعيد
تنزيلا له منزلته ونحو ذلك من التاويل كما يشعر به لفظ الاستعارة وهو ذو اللام كذلك وتلك فيوتى بها
مع المشار اليه قريب نظرا لعظمة المشير فينزل لبعد محله ورفعة درجته على المشار اليه منزلة بعيد المسافة
نحو قوله تعالى وما تلك بيمينك وقول الملك لحاضر ذلك قال كذا او نظرا لعظمة المشار اليه ورفعته
على المشير نحو قوله تعالى ذلكم الله ربى عليه توكلت وقول امرأة العزيز فذلكن الذى لمتننى فيه بعد ان اشارت
اليه النسوة بهذا فى قولهن ما هذا بشرا والمجلس واحد لان مرأها له كان اعظم من مراهن فاشارت اليه
اعظاما واجلالا ويجوز ان يكون قوله تعالى ذلك الكتاب من باب عظمة المشير او المشار اليه ونظرا لتحقير
المشار اليه نحو ذلك اللعين تنزيلا لبعده عن ساحة الحضور والخطاب منزلة بعد المسافة قال الرضى لفظ
ذلك يصلح ان يشار به الى كل غائب يحكى عنه او لا يتم بالحاسم الاشارة عينا كان كقولك جاءنى رجل فقلت لذلك
الرجل او معنى نحو تضاربوا ضربا شديدا فما الذى لكل الضرب وانما جىء به بالاشارة بلفظ الغيبة لان

اولا تلك وم

لاسم

مقام

الله

كالذى لكان ستة اشارة الى الخصال الخمس والعشرين المذكورة فى قوله

ومنهيات

بمنزلته

المحكي عنه غايب ويجوز في هذه الصورة على قلة ان يذكر بلفظ الحاضر نحو قلت لهذا الرجل وما الذي هذا
الصب اي المذكور عن قرب لان المحكي عنه وان كان غايبا الا انه جرى ذكره عن قرب كانه حاضر وقال
تعالى كذلك يضرب الله للناس امثالهم مشيرا بذلك الى ضرب المثل الحاضر المتقدم وهو قوله تعالى
ذلك بان الذين كفروا اتبعوا الباطل الاية لان المعنى لا تدركه الاشارة الحسية فهو في حكم
الغايب البعيد والاغلب في مثل ذلك مما تقدم ذكره ذكر اسم الاشارة بلفظ الغيبة وقد يشار اليه
بلفظ الحضور كقولك والله الطالب الغالب وهذا قسم عظيم ويستعار للبعيد ما للقريب وهو اسم
الاشارة المجرد لقرب منزلته او بالعكس فيشار به للبعيد اما تقريبا لحصوله وحضوره نحو هذه القيمة
قامت قال تعالى هذا ما توعدون ليوم الحساب او قصدا لحكاية الحال الماضية واستحضار
صورتها حتى كانها مشاهدة بالابصار نحو قوله تعالى هذا من شيعته وهذا من عدوه اذ ليس المراد
تقريب الرجلين من النبي صلى الله عليه وسلم كما تقول هذا كتابك فخذه وانما الاشارة كانت اليهما
في ذلك الوقت هكذا فحكيت بلفظها قصدا الى احضار صورتها كما قصد بلفظ الحال في نحو
قوله تعالى والله الذي ارسل الرياح فتثير سحابا احضار صورة اثارة السحاب مسخرا بين السماء والارض
فجاء به بلفظ الحال دون الماضي ونحو قوله تعالى كلا نمد هؤلاء وهؤلاء او تحقيرا للمشار اليه نحو هذا
الذي بعث الله رسولا هذا الذي يذكر الهتكم كما قد تستعمل في ذلك ذو اللام كما مر والله اعلم
ان الذي تمس الحاجة اليه في هذه الصناعة بيان المدلولات الوضعية لكون ذلك للبعيد وهذا
للقريب وامثال ذلك واما كونهما للتحقير او للتعظيم وغير ذلك من الاعتبارات الزايدة على اصل المراد فهي
وظيفة علم البيان فذكرها كما فعل ابن مالك والمص وغيرهما تطفل على البيانيين او من باب تكميل
الصناعة فقد قيل انه لا يوصل الى حقايق الاشيا الا بالكلام الذي فيه زيادة على ما تقتضيه تلك
الصناعة مما كانت تستغني عنه وقال الخليل بن احمد لا تصل من النحو الى ما تحتاج اليه الا بما لا يحتاج
اليه وقد تستعمل ذو اللام للقريب والمجرد للبعيد من غير نظر الى ما ذكر من الاعتبارات واليه اشار بلفظ
التعاقب من قوله وقد يتعاقبان اي المجرد وذو اللام في شي واحد اي يعقب احدهما الاخر من العقبة وهي
النوبة فيشار اليه باحدهما تارة وبالاخر اخرى فيتحد مدلولهما نحوان في ذلك لذكرى ان في هذا لبلاغا
اشارة في الموضعين الى القران وقد يتعاقبان في حال كونهما مشارا بهما الى ما وليا في الاثر نحو قوله
تعالى متصلا بقصة عيسى عليه السلام ذلك نتلوه عليك من الايات ثم قال ان هذا لهو القصص الحق
فاشار بذلك الى ما اشار بهذا وما ذهب اليه ابن مالك من انهما يتعاقبان فيكون ذلك للحاضر قال ابو حيان
هو مذهب الجرجاني وطايفة واحتجوا بقوله تاملت اني انا ذلكا اي انا هذا وقال السهيلي
هذا باطل لانه اراد ذلك الذي كنت تحدث عنه وتسمع به هو انا وانما جاءهم الى هذا قوله تعالى ذلك
الكتاب معناه عندهم هذا الكتاب الاشارة قال في الاية الاخرى وهذا كتاب انزلناه هذا وذلك
بمعنى واحد فيقال الم اسم الاشارة بقوله الم ذلك الى ما حصل بحضرتنا وانفصل عن حضرة الربوبية
فصار مكتوبا بالحروف مقروا بالالسن اي ذلك الكتاب الذي عندك يا محمد وانما ينوز المتكلم هذا لما عنده
وذلك عند المخاطب وعند غيره وقوله الم بحروف الهجا والتهجي تقطيع الحروف وكتب القران بها حرفا
بعد حرف واللفظ بها انما هو في حقنا وحين لم يذكر الحروف المقطعة قال هذا كتاب لانه عنده سبحانه
على ما هو عليه حقيقة على ما يليق به فاقتضت البلاغة والاعجاز فصلا بين المقامين وتفرقة بين

الاساليب

الاشارة بين انتهى ووضعوا للاشارة الى الامكنة والازمنة الفاظا خاصة بها بخلاف الاولى فانها
صالحة لكل مشار اليه زمانا او مكانا او غيرهما فوضعوا هنا بضم الهاء وها هنا بزيادة ها التنبيه للمكان
القريب نحو انا ها هنا قاعدون وهناك بالكاف بدون تنبيه وبه كها هناك وهنالك بالكاف مقرونة
باللام وهنا بفتح الهاء وهنا بكسرها مع تشديد النون فيهما وفتح الها افصح من كسرها وتلحقها ها التنبية
والكاف ايضا فيقال ها هنا وها هناك وهنت ايضا قال ولو ذكرها هنت ولات هنت اراد هنا ولات هنا
وثم بالفتح والتشديد ولا تصحبها الكاف وقولهم ثمك خطاء ولا يتقدمها الها فهذه الالفاظ وضعوها
للبعيد قال تعالى واذا رايت ثم ازلفنا ثم الاخرين نحو الى مذهبه ان الاشارة مرتبتين في هذه ايضا
ومن اثبت الوسطى لم يسو بين هناك وهنالك على وزان ابن قوله في ذاك وذلك وقد يستعار غيرثم
من الالفاظ الموضوعة للمكان للاشارة للزمان كقوله تعالى هنالك ابتلي المؤمنون هنالك تبلو كل نفس
فقولنا الاولى واذا الامور تشابهت وتعاظمت فهناك يعترفون ابن المعزع ففي ذلك الزمان وكقوله
حنت نوار ولات هنا حنت اي ولات حين في هذا الوقت هكذا استدل به ابن مالك وغيره على ذلك
وتاوله ابو حيان على ارادة المكان قال لان الزمان يدل على المكان فكانه قال في ذلك المكان الذي كان جاكم
الكفار من فوقكم ومن اسفل منكم ابتلي المؤمنون وكذا البقية والتزم فيهن اي في هذه الالفاظ الذ
الظرفية اي النصب على الظرفية كما في الامثلة المذكورة او شبهها وهو الجر بمن والى حيث من
بها الى هنا فلا يقع مبتدا ولا فاعلا ولا مفعولا ونحو ذلك من التصرفات ولذا غلط من زعم ان في قوله تعالى
واذا رايت ثم مفعولا لرايت بل مفعوله محذوف اما اختصارا اي واذا رايت ثم الموعود به او اقتصارا
اي واذا اوقعت رويتك في ذلك المكان وقعت على نعيم وملك كبير والتزم في كافهن مع كونها للخطاب
الفتح والافراد فلا تكسر ولا يتصل بها دليل تثنية ولا جمع بخلافها في غيرها من اسما الاشارة باب
الموصول بقسميه الاسمي والحرفي الموصول اي الاسمي لانه المتبادر عند الاطلاق فلم يحتج لتقييده بما في
الحرفي لان اطلاق الموصول عليه مجاز كما قيل بدليل لزوم تقييده ولان الكلام في المعارف والحرفي ليس منها
وانما ذكر مع الاسمي تتميما للفايدة فلذلك اخره واستغنى المص بعدهما عن حدهما على عادته كما مر واحسن
في شرح اللمحة قول ابن الحاجب في تعريف الاسمي ما لم يتم جزا الا بصلة وعايد اي ما لا يتم جزا من الكلام اي مسندا
او مسندا اليه ولم يقل ما لم يتم اسما كما قال الزمخشري لانه ثابت الاسمية مع قطع النظر عن الصلة وذكر العايد
ليخرج عنه بعض الظروف التي تضاف للجملة كحيث واذا واذ اذ لا يتم الا بالجملة وليست موصولات ثم هو
قسمان مختص وهو ما مدلوله واحد اما مفرد مذكر او مونث او مثنى كذلك مشترك وهو ما يصلح للواحد
وغيره فالمختص هو الذي للواحد المذكر عاقلا كالحمد لله الذي خلق السموات والارض وغيره نحو هذا يومكم الذي
كنتم توعدون وقال الاخفش يكون للجميع وحمل عليه قوله تعالى والذي جا بالصدق وصدق به اوليك وتبعه
ابن مالك لكن قيده بما اذا لم يقصد به مخصوص كما في الاية فانه يريد به جمع لما اخبر عنه بجمع ولا اعيد عليه
ضميره قال فان قصد به مخصوص فلا ريب في تثنيته وجمعه بالذين والذين الا في ضرورة كقول الشاعر
فان الذي حانت بفلج دماوهم هم القوم كل القوم يا ام خالد قال ابو حيان ولا يعرف اصحابنا هذا التفصيل
بل الشد والبيت على الجواز في فصيح الكلام لا على الضرورة وسياق الاية والبيت غير ذلك والتي للواحدة
من ذوي العلم وغيره نحو قد سمع الله قول التي تجادلك ما ولاهم عن قبلتهم التي وسياق الكلام في لاميهما واما يا وهما
فهي اما ساكنة غير مشددة كما ذكر وهو الفصحا او مشددة ذكرها جماعة منهم ابن مالك قال ابو حيان لحفظ

التشديد في التي واذا شددت اليا فهما اما مكسورة كقوله وليس المال فاعلمه بمال وان ارضاك الا للذي
ينال به العلاء ويصطفيه لاقرب اقربيه وللقصي او مضمومة الياء كقوله اغضوا ما استطعت فالكريم
الذي يالف الحلم ان جاء الجهول ولعل اسقاط هذه من تسهيل العلم والاتيان بالذكر من المشار اليها بقوله
او معربة بوجوه الاعراب ذكرها الجزولي كان بعض من ذكر المضمومة لم يذكر هذه كالزمخشري وابن
مالك بل قال الرضي لا وجه لاعراب المشددة وقال الاندلسي لعل الجزولي سمعه بعضهم كما نقل الزمخشري
تراه بعد مكسورة الياء في الشعر كما ترى الحكم باعرابه او محذوفة اما وحدها مع بقاء الذال والتاء وكسرتهما
كقوله لا تعذرا الذ لا يستفك مكتسبا حمدا ولو كان لا يبقي ولا يذر وقوله شغفت بك اللت تيمتك
فمثل ما بك ما الحصا من لوعة وغرام او مع الكسرة التي على الذال والتاء فيسكنان كقوله فلم ار بيتا كان
احسن بهجة من اللذ له من العزة عامر وقوله فما رضيا اللت آوت ذوي الفقر والذل فاضحوا ذوي غنى
واعتزاز فهذه خمس لغات في الذي والتي مذكورة في كلامه والسادسة لغة الضم التي اسقطها واللذان
واللتان للمثنى المذكر والمؤنث وقد جاءا بالالف في الاحوال الثلاثة والافصح جعلهما كالمثنى بالالف رفعا
وبالياء جرا ونصبا وسيأتي الخلاف في اعرابهما وبنائهما مع اسمي الاشارة وهما ذان وتان في باب المعرب
والمبني وفي هذه العبارة ما مر في نظيرها في الاشارة وحذف نونهما لغة الحرث وبعض ربيعة قال
ابني كليب ان عمي اللذا قتلا الملوك وفككا الاغلالا وقال هما اللتا لو ولدت تميم لقيل فخر لهم صميم
وتخفيف نونهما ونوني الاشارة لغة الحجازيين وبني اسد وتشديدها لغة تميم وقيس ولا تختص
تشديد نونهما وتشديد نوني ذان وتان اسمي الاشارة بالرفع خلافا للبصريين ووفاقا للكوفيين
لانه قرئ بها في السبع في غير الرفع في قوله تعالى ربنا ارنا اللذين واحدى ابنتي هاتين كما قرئ بها في الرفع
في قوله تعالى فذانك برهانان واللذان ياتيانها فتلخص كما ذكرنا ان في نوني الموصولين ثلاث لغات
ونوني الاشارتين لغتان والجمع المذكر الذين بوزن العلى وقدم الخبر ليظهر فيه اشتراك المبتداء
وما عطف عليه ولم يقل كبعضهم وجمع المذكر الذين لانه استعمله اسم جمع لا جمع ويكتب بغير واو كما قاله
في شرح اللمحة وقصره كما في قوله رايت بني عمي الالى يخذلونني • على حدثان الدهر اذ يتقلب اشهر من مده
كما في قوله ابى الله للشم الالاء كانهم • سيوف اجاد القين يوما صقالها • وقد تجرد من ال كقوله
انتم الى جيتم الدبر والدباء فطرتم وهذا تخصكم غير طائر وقوله ونحن الى ضربنا راس حجر باسياف
مهندة رقاق فتقيد حينئذ بالتي بمعنى الذين للاحتراز عن الاشارية اذ النطق بهما قال ابو حيان
ورسمهما واحد ولقلة تجريدها كتب براخواتها اطلق المصنف فيما سياتي ان ال في الموصولات لازمة ولم يعتبر
بها هنا الا التي فاستغنى عن التقييد بذلك لعدم الاشتراك بينها وبين الاشارية حينئذ وقوله
مطلقا اي عن التقييد بالعقلاء المذكور فيما بعدها بل يجيء لهم وهو المشهور ولغيرهم كما قال ابن عصفور
وانشد عليه في شرح اللمحة • فيصبحني للوصل ايلها الالى • مررن عليها والزمان ربيع وجمع المذكر الذين
واللائين قال تعالى صراط الذين انعمت عليهم وقال الشاعر وانا من اللائين ان قدروا عفوا
وان اتربوا جادوا وان تربوا عفوا • ولا يستعملان الا للعقلاء كما مثلنا او شبههم مما نزل منزلتهم
كقوله تعالى في الاصنام ان الذين تدعون من دون الله عباد امثالكم واستعمالها عند اكثر العرب بالياء في
الاحوال الثلاثة وبعضهم اي بعض العرب وهم هذيل او عقيل على المشهور وعقيل فيما نقله ابو زيد يعرب لفظ
اعراب جمع المذكر فينصبهما ويجرهما بالياء ويرفعهما بالواو قال نحن الذون صبحوا الصباحا • وقال هم اللاؤن
فكوا

فكوا الغل عني • وقد يحذف تخفيفا نون اللذون كقوله قومي اللذو بعكاظ طيروا شررا من روس
قومك ضربا بالمصاقيل وقيل ونون الذين كقوله وان الذي حانت بفلج دماؤهم ويجوز ان يكون
مفردا او وصفا لمقدر مفردا للفظ مجموع المعنى اي وان الجمع او الجيش الذي كقوله تعالى كمثل الذي استوقد
نارا اي كمثل الجمع الذي استوقد فحمل على اللفظ ثم قال بنورهم فحمل على المعنى ولو كان مخففا من الذين
لم يجز افراد الضمير الراجع اليه ولذا قال تعالى وخضتم كالذي خاضوا بالصفة فذكر الرضي ونون اللائين واللاؤن
كما قرئ ابن مسعود للذين يولون من نسائهم وسمع الكسائي هم اللاؤ صنعوا حكاه ابو حيان في شرح
التسهيل وجمع المؤنث اللاي بالهمزة والياء الساكنة او احدهما قال تعالى واللائي يئسن واللاي بالفوقية
والتحتية وجاء اللائي بحذفهما قال الغدوي على العهد الذي كان بيننا ام انت من اللاء ما لهن عهود واللات
بحذف التحتية واللات كاللاتي مكسورة التاء او معربة كمسلمات واللواتي بالفوقية مع التحتية
وبدونها واللواء بحذفهما مع المد والقصر كقوله جمعتها من اينق عكاش من اللوا شرفن بالصرار في
اثنتا عشرة وقد يتعارض الالاء واللاء بالمد اي يتعاقبان كما عبر به قبل في نظيره عدل عنه هنا تفننا
في العبارة او ايذانا بان وقوع احدهما موقع الاخر قليل بالنسبة الى وقوع احد المتعاقبين موقع الاخر
لما في التعارض من الاشعار بالقلة بخلاف التعاقب كما يشهد به امثلة القسمين وفي التعارض
ايماء الى ان حق كل منهما ما مر وقد يستعار فيها للاخر قال الرضي الذي على التي يشتركان في الالى واللاء
والالى في جمع المذكر اشهر واللاء بعكسه فظاهره اصالة كل منهما في الامرين فمن استعمال الالى في جمع
المؤنث قوله محا حبها حب الالى كن قبلها وجاء للامرين في قوله وتبلى الالى يستلئمون على الالى تراهن يوم
الروع كالحدا القبل نفى النافي يستلئمون ثم قال تراهن ومن استعمال اللاء لجمع المذكر قوله فما آباؤنا بامن منه
علينا اللاء قد مهدوا الحجور تنبيه ظاهر عبارته ان هذه الالفاظ المذكورة اسما جموع وقال في الارتشاف
ليست التثنية والجمع في الموصولات حقيقة بل هي صيغ تثنية وصيغ جمع وكذلك تثنية الاشارات
وجمعها وفي شرح التسهيل لابن مالك ان الذين جمع الذي مرادا به من يعقل وان اللائين جمع اللاء
الذي وان اللاتي جمع اللاتي بحذف اللاتي وكذا اللواتي واللواء جمع اللاي واللاتي على حد قولهم في الهادي
وهو العنق هوادي واما اللائي فيحتمل ان يكون اسم جمع وان يكون جمعا لتضمنه حروف التي واغتفر
مخالفته لابنية الجموع كما اغتفر في تصغير اللتيا مخالفة ابنية التصغير واما الالى واللاء وغيرها من
الموصولات الدالة على جموع فاسما جموع لعدم تضمنها حروف الواحد انتهى فجملة ما ذكره للنص من الموصول
تسعة الفاظ والمشترك من الموصول وهو المستعمل بمعنى الجميع اي لمعنى الذي والتي وفروعهما فيكون
بلفظ واحد للمذكر والمؤنث مفردا ومثنى ومجموعا ستة الفاظ كما قال المصنف في غيرها كتاب منها متفق
عليه ومختلف فيه وستذكر لك فمن المتفق كما قال في شرح اللمحة اشتمل الموصوفات ولمعنى الجميع من نحو
جاء من قام ومن قاما ومن قاموا ومن قامت ومن قامتا ومن قمن وهي موضوعة لمن يعلم على الاصح فتقولها
لمن يعقل فيشمل الباري تعالى كقوله قال فمن ربكما يا موسى والاولى في التعبير ان يقال لما يعقل ويعلم
لا لمن والاكان بمنزلة قولك لمن يعقل ولمن علم يعلم نبه عليها المولى سعد الدين او لغيره اي لغير من
يعلم لا مطلقا خلافا لقطرب بل في حال كونه منزلا منزلته اي منزلة من يعلم او حال كونه مقارنا اي
لمن يعلم بان اجتمع معه اما في عموم فصل بمن او بغيرها او في غيره كما سياتي فيغلب العاقل عليه فيوتى بمن
او حال كونه مخاطبا اي لمن يعلم بان اجتمع معه في معنى مشترك بينهما فاذا اريد معا غلب العاقل

عليه فيوتى بمن فلو قال او تغليبًا له كما فى الرضى وغيره لشمل الامرين و قد ذكرهما فى المغنى من فروع قاعدة
التغليب وهو باب واسع فى العربية لكنه اراد التنبيه على جهتى التغليب من المقارنة والمخالطة على
انه قد جعلهما فى المغنى وشرح اللمحة جهة واحدة وهى الاختلاط ثم قسمه الى اختلاط فى عموم واختلاط
فيما وقعت عليه من وقد نشر امثلتها على ترتيبها فى اللف كعادته كثيرا فى هذا الكتاب فاستعمالها
فى العالم نحو قوله تعالى ومن الناس من يقول قال فى المغنى جزم جماعة بان من موصوفة وهو بعيد
لقلة استعمالها واخرون بانها موصولة وضعفه ابو البقا بان المعنى على الابهام والموصولة تتناول
اقواما باعيانهم واجيب بانها نزلت فى عبد الله بن ابى واصحابه وقال الزمخشرى ان قدرت ال فى
الناس للعهد فموصولة كقوله تعالى ومنهم الذين يوذون النبى او للجنس فموصوفة مثل من المؤمنين
رجال انتهى وفى المنزل منزلة العالم نحو قوله تعالى ومن اضل ممن يدعوا من دون الله من لا يستجيب
له اى الاصنام نزلت منزلة العقلاء بدعائهم اياها فاتى فيها بمن وفى المقارن للعالم نحو قوله تعالى
والله خلق كل دابة من ماء فمنهم من يمشى على بطنه وكذا قوله تعالى ومنهم من يمشى على اربع فاوقع من
على غير العاقل فى الموضعين لاجتماعه معه فى العموم المفصل بمن وهو كل دابة لانها اسم لكل ما دب
على الارض من عاقل وغيره بدليل ان شر الدواب عند الله الذين كفروا فغلب من يعقل على غيره وعومل
الجميع معاملة من يعقل فى عبارة التفصيل ونحو قولك اشتر من فى الدار غلاما كان او جارية او فرسا
ونحو ما روى الفرا عن بعض العرب اشتبه على الراكب وجمله فما ادرى من ذا ومن ذا ذكره ابو حيان ومن
وان كانت هنا استفهامية الا انها مثل الموصولة فى الحكم فاوقع من على من لا يعقل فى المثال لاقترانه
فى الذكر بالعاقل وفى المخالط لمن يعقل نحو قوله تعالى ومنهم من يمشى على رجلين فاوقع من على الطاير
لاجتماعه مع الادمى فى المشى على الرجلين فغلب عليه نحو الاية كما قاله فى المغنى اختلاطان احدهما فى العموم
السابق وهو كل دابة والثانى فى يمشى على رجلين فانه يعم الانسان والطير وكقوله تعالى ولله يسجد
من فى السموات ومن فى الارض الاية ولذلك قال جرير يا حبذا جبل الريان من جبل وحبذا ساكن
الريان من كانا قال له الفرزدق ولو كانوا قرودا فسوغ ان تقع من على ما لا يعقل لاجل الاختلاط
فاجابه جرير بانه قال انما قلت من ولم اقل ما ووجه انفصاله ان من وقعت على ما لا يعقل فى حال
اختلاطه بمن يعقل فانها فى من يعقل اظهر واجاز قطرب وقوعها على ما لا يعقل دون شرط ما ذكر محتجا
بقوله تعالى ومن لستم له برازقين فاوقعها على البهايم وقوله تعالى افمن يخلق كمن لا يخلق اراد الاصنام
واجيب باختلاط الادمى بالبهايم فى من لا يرزقونه والملايكة والاصنام المعبودة فى من لا يخلق فقد
اختلط غير العاقل به وكان شيخنا جمال الدين محمد بن عمر بحرق الحضرمى يميل الى هذا القول ويجعل منه
قوله تعالى افمن اسس بنيانه على تقوى من الله الاية فعنى بمن الاولى مسجد قبا وبالثانية مسجد الضرار
والذى فى البيضاوى وغيره على ان ذلك على حذف مضاف اى افمن اسس بنيان دينه او نحوه من المتفق
على استعماله موصولا ولمعنى الجميع ما كقولك لمن قال اشتريت كتابا او كتابين او عمامة او ملاحف اعجبنى
ما اشتريته وما اشتريتهما وما اشتريتها وما اشتريتهن وهى موضوعة لما لا يعقل ويروى ذلك
عن النبى صلى الله عليه وسلم كما فى كثير من كتب الاصول وغيرها ان ابن الزبعرى لما سمع قوله تعالى انكم وما تعبدون
من دون الله حصب جهنم قال لاخصمن محمدا فجاء الى النبى صلى الله عليه وسلم اليس قد عبدت الملايكة
اليس قد عبد المسيح فيكون هولاء حصب جهنم فقال له النبى صلى الله عليه وسلم ما اجهلك بلغة قومك

هذا

فقال ج

تخريج احاديث مختصر ابن الحاجب للحافظ العسقلانى رحمه الله ... تنبيه ... فقال ... النبى صلى الله عليه وسلم ما اجهلك بلغة قومك ... ما لما لا يعقل ... ولا اصل له ... ولا واهيه ... يستجيز الكذب ... انتهى كلام الحافظ العسقلانى ... والله اعلم

ما لما

ما لما لا يعقل او لانواعه اى لانواع ما لا يعقل وصوابه لانواع من يعقل كما فى الاوضح وغيره قال
ابو حيان وهى عبارة اصحابنا يعنى المغاربة وعبارة الفارسى وتبعه ابن مالك لصفات من يعقل وكل
منهم قد مثل لذلك بالاية الاتية وهى فانكحوا ما طاب لكم من النساء وانتقد التعبير بالاول ابن الحاج
على ابن عصفور بان النوع لا يعقل فهو مستغنى عنه بقوله لما لا يعقل يعنى ان العاقل هو الفرد وذى
الماهية من حيث هى وكذا يقال ايضا على التعبير بالصفة فانها ليست من جنس من يعقل الا ترى
انك تقول لما زيد اى ما صفته وقولك المجيب كاتب مثلا وان كان واقعا على العاقل الا انه جواب على
المعنى اذ لو كان على اللفظ لقال لصفته كاتب الا ان كاتبا يغنى عن ذلك ويقوم مقامه كذا ذكره
ابو حيان فى شرح التسهيل على ان المص قد انتقد التعبير بالثانى على ما نقله عنه الدمامينى بانه
لا يقال انكحوا الطيب والطيبة لان النكاح للذوات لا للصفات انتهى واذا اريد بالنوع ما يعم
الصفة فما ال العبارتين واحد او له اى لما لا يعقل والمخالطة من يعقل فى وصف مشترك
بينهما او للمشكوك فيه هل هو عاقل ام غيره ابحثه التسهيل فالاول نحو قوله تعالى ما عندكم
ينفد والثانى كقوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء اى الطيب منهن والثالث كقوله سبح
لله الاية اى ما فى السموات والارض وتقول فيما يشك فيه هل هو انسان او غيره لمخاطبك انظر
ما لاح وكذا لو علمت انسانيته ولم تدر اذكر هو ام انثى قال ابن مالك وعنه قوله تعالى انى نذرت
لك ما فى بطنى محررا وقال ابو البقا هى بمعنى الذى لانه لم يصر ممن يعقل بعد قيل والقايل هو ابو عبيدة
وابن درستويه وابن خروف ونسبه لسيبويه ووافقهما ابن مالك انها تاتى لذلك وللواحد العالم نحو قوله تعالى
والسما وما بناها ما منعك ان تسجد لما خلقت ولا انتم عابدون ما اعبد وقيل انها فى ذلك مصدرية
اى وبنايها والمصدر فيهما بعدها بمعنى المفعول اى لخلوقى ومخلوقى وعبادتى اى معبودى كقولهم درهم
ضرب الامير اى مضروبه وقال الفارسى انها فى اية المثنى لصفات من يعقل اى وبانيها قيل والتحقيق
ان ما عام يصح اطلاقه على ذى العقل وغيره عند الابهام سوا كانت للاستفهام او لا فاذا علم ان الشى من
ذوى العلم فرق بمن فخصص من بذى العلم وما بغيره هذا اما قاله فى الكشاف عند قوله تعالى ما تعبدون
من بعدى وتابعه الطيبى والمولى سعد الدين قال وبهذا الاعتبار يقال انها لغير العقلاء واعلم ان
وقوع ما ومن على ما ذكر لا يختص بحال موصوليتهما بل الاستفهاميتان والشرطيتان وذو بالضم
تستعمل لكل مذكر من مفرد ومثنى ومجموع سوا من يعقل وغيره وذات بالضم تستعمل لكل مونث
من مفرد ومثنى ومجموع سوا من يعقل وغيره فالعطف لكل منهما على لذلك فى قوله الموصول الذى والتى
لا على من اذ ليست بمعنى الجميع وانما ذكر معه مع ما فيه من قطع النظر عن نظيره لمشاركته له فى عدم
النصوصية مع استعمال ذو المقصودة بالذكر هنا للجميع ايضا كما سيانى فى الفصل بينهما بين من وبقية
ما عطف عليها مما يستعمل للجميع نظير الفصل فى قوله تعالى وامسحوا برؤسكم بين المغسولات وقد
يقال العطف فى ذلك على من لكنه فى المعنى للمجموع ذو وذات الصالح للجميع لا لكل منهما على الانفراد
كانه قال وللمعنى الجميع ذو ومع ذات فذو لكل مذكر وذات لكل مونث وعند شان اى استعمالها
موصولتين خاص بطى ومن تشبه بهم من المولدين كحبيب وابى نواس وطى بالهمز ماخوذ
من الطاة وهى بعد الذهاب فى الارض قاله ابن جنى واما غيرهم من العرب فلا يستعملونها الا بمعنى
صاحب وصاحبة ويعربون ذو بالحروف كما ترى وذات بالحركات الثلاث وحكى عن طى فيهما موصو لتين

زيد على ما الصفة

غيرهم

كذا الاصل

استعمالات فمنهم من يستعملها للمذكر مبنيين على الضم في الاحوال كلها غير منصرفين كما نطق بهما حكاه
الجزولي وروى الفراء بالفضل ذو فضلكم الله به والكرامة ذات اكرمكم الله بها ومنهم من يصرفهما
فيثنيهما ويجمعهما فيقول في ذو ذوا وذووا بالالف والواو رفعا وذوي باليا جرا ونصبا حكاه الهروي
في الازهية قال ابن السراج ولا يجوز في تثنيته وجمعه الا الاعراب ونازع ابن مالك في ثبوت تثنيته
وجمعه ورد بنقل من ذكره وفي ذات ذواتا بالالف رفعا وذواتي باليا جرا ونصبا فيعرب كما قال ابو
حيان اعراب تثنية ذات بمعنى صاحبة ويقال في جمعها ذوات بالضم في الاحوال كلها وحكى ابن
النحاس اعرابها كالتي بمعنى صواحب بالضمة رفعا والكسرة جرا ونصبا ومنهم من يعربهما اي
غير منصرفين بقرينة ما مر كاعراب ذي وذات بمعنى صاحب وصاحبة ومنهم من يستعمل ذو وخاصة
للجميع اي المذكر مفردا او غيره والمؤنث كذلك كجاءني ذو فعل وذو فعلا وذو فعلت وذو فعلنا
وذو فعلوا وذو فعلن ثم لسان الما ما ابي وجدي • وبيري ذو حفرت وذو طويت • ومن
كلامهم لا وذو في السماء عرشه واني ارى ذو ترون وهي في ذلك مبنية كغيرها من الموصولات كما سياتي
ولذلك لم يحتج للتنبيه عليه وقد روي قوله فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا بالبنا والاعراب
كذي بمعنى صاحب وهذا الاستعمال هو المناسب لذكرها مع المشترك ولذا اقتصر عليه في غير هذا
الكتاب كغيره فلو قال وذو في لغة طي ومنهم من يقول ذو لكل مذكر وذات لكل مؤنث ومن يصرفهما
ومن يعربهما لافاد كل ذلك مع الايجاز والسلامة من فصل قطع النظير عن نظيره والتنبيه على ان استعمال
ذو للجميع من حيث تقدمه في الذكر كما قال اولا من الاستعمالات الاخر وانها المقصودة بالذكر وذات
لكونها اكثر استعمالا واشهر منها كما قال ابن الصايغ بدليل لم ينكرها كل من ذكره وقال ولو كان مؤنثها
كالتي مع الذي لم يكن احدهما اشهر لان المذكر ومؤنثه في مرتبة واحدة واكثر من ذكرها انما ساقها
من جملة استعمالاتهم في ذو كما في شرح اللمحة والرضي وغيرهما على ان ما ذكره هنا فيهما من الاستعمالات
لا تكاد تجدها هكذا مجموعا في غيره من كتب المص وابن مالك وغيرهما مع ما اشار اليه بتوسيطها في الذكر
من ان موصوليتهما دون ما قبلهما من الموصولات لعدم اتفاق العرب عليها وفوق ما بعدهما لاتفاق
النحاة على ثبوتهما دون شرط في لغة طي بخلاف ذا لما سياتي فيها من الاشتراط وبخلاف اي وال للاختلاف
النحاة في موصوليتهما كما سيحكيه المص ومن المتفق على استعماله موصولا وبمعنى الجميع ذا المعدود في اسما
الاشارة اما بانفراده او مركبا مع ما كما سياتي في نحو ماذا صنعت اخير ام شر وماذا انفقت ادرهما ام دينارا
وماذا صليت افريضة ام نافلة يستعمل في ذلك موصولا دون اشتراط شيء مما سياتي عند الكوفيين وكذا
سائر اسما الاشارة يستعمل عندهم وعند ابي اسحق الزجاج من البصريين موصولات ومنه عندهم قوله
تعالى ها انتم هؤلاء تقتلون انفسكم ها انتم هؤلاء جادلتم اي الذين وما تلك بيمينك اي ما التي والصلة
في هذه هي الظرف قال عدس ما لعباد عليك امارة نجوت وهذا تحملين طليق اي والذي تحملينه وهذا
اذا كان بعدها جملة كما ذكرنا اذا كان بعدها مفرد فلا خلاف بين الفريقين في انها لا تستعمل
كذلك كما نبه عليه العلامة عماد الدين يحيى بن العمك اليمني ونصر قول الكوفيين ونقله في وما
تلك بيمينك عن الفراء والزجاج قال لان تلك تانيث ذا وذا عند البصريين يستعمل كذلك
مع الاستفهامية فيجب ان يكون تلك كذلك ومذهب البصريين الذي جرى عليه المص ان غير ذا من
الاشارات لا تستعمل موصولا مطلقا وهؤلاء في الايتين على اصله منصوب على الاختصاص وتاكيد

لانتم

لانتم والجملة حال وما في الاية الثالثة استفهامية وتلك خبر وبيمينك حال وهذا طليق في
البيت مبتدا وخبر وتحملين حالية اي هذا طليق في حال كونه محمولا بنا على جواز تقديم الحال على
عاملها اذا كان صفة مشبهة وقد منع منه صاحب المفصل كما سياتي ولا تستعمل ذا موصولة عند البصريين
مطلقا بل بشروط اشار لاولها بقوله ان لم تلغ اي ان لم تجعل جزا اسم استفهام كما في نحو لماذا جئت اي
لاي شيء وقوله يا خزر تغلب ماذا بال نسوتكم كما سياتي والى الثاني بقوله وليت استفهاما عما
ولا خلاف في جواز موصوليتها بعدها فيكون حينئذ لما لا يعقل نحو ماذا صنعت ان قدرت ما مبتدا
وذا موصولا والعايد محذوف والموصول وصلته خبرها اي ما الذي صنعت كقول لبيد الا تسالان
المرء ماذا يحاول انحب فيقضى ام ضلال وباطل • فما مبتدا بدليل ابدال المرفوع منه وذا موصول
بدليل افتقاره الى الجملة بعده وهذا ارجح الوجهين في قوله تعالى ويسالونك ماذا ينفقون
قل العفو في قراءة ابي عمرو برفع العفو اي الذي ينفقونه العفو فيضمر المبتدا الذي كان خبرا في
سؤال السايل اذ الاصل ان تجاب الجملة الاسمية بالاسمية والفعلية بالفعلية ولا يكون ما بعد
ذا عاملا فيهما اذ لا يصح عمل الصلة فيما قبل الموصول او وليت استفهاما بمن على خلاف في جواز
موصوليتها بعدها فمنهم من لا يجيزه لعدم ابهامها والاكثر على جوازه ويدل له السماع كقول الاعشى
بيموتك وقصيدة تاتي الملوك غريبة قد قلتها ليقال من ذا قالها • وقول الاخر الا ان قلبي لدى
الظاعنينا • حزين فمن ذا يعزي الحزينا • ولها شرط ثالث وهو ان لا يكون ذا للاشارة
بعد ما الاستفهامية كما في قولك ماذا التواني ماذا الوقوف او بعد ما الزايدة كما في قوله
انورا سرع ماذا يا فروق وانوا بالنون اي انظرا وسرع بسكون الراء مخفف سرع بضمها ذكره
المص وكانه ترك هنا هذا الشرط اعتمادا على تباين الموصولة والاشارية في المقام والاحكام
فلا يصلح احدهما حيث تصلح الاخرى اما الاول فلان مقام الموصولة غير مقام الاشارية كما يعلم
من فن البيان واما الثاني فلان الاشارية لا تصلح للجميع بل تختص بالمفرد المذكر ولا تحتاج لصلة
وعايد وينعقد منها مع من او ما كلام كما في تلك الين والموصولة تصلح للجميع كما افاده بالعطف
على من وتحتاج لصلة وعايد ويكون مع الاستفهام جز كلام وافهم قوله ان لم تلغ انها قد تلغى في
الكلام اما حقيقة او تقديرا بزيادتها وما استفهامية كما اجازه جماعة منهم ابن مالك في نحو
ماذا صنعت او حكما بتركيبها مع ما وجعلها شيا واحدا وح ففيها وجهان احدهما ان يكون
مجموعهما اسم استفهام فلا يعمل فيه ما قبله الا بشرطه ويكون على ما يقتضيه العامل من نصب او رفع
فيكون في المثال مفعولا مقدما لصنعت ان لم يقدر فيه ضمير والا كانت المسئلة من باب الاشتغال
وفي الاية الشريفة مبتدا وما بعده خبره ودليل هذا الاستعمال قولهم عماذا تسال باثبات الالف
ما لتوسطها ولولا اعتبار تركيبها لحذفت وقول جرير يا خزر تغلب ماذا بال نسوتكم •
وقول الاخر ابلغ ابا سعد اذا ما لقيته نذيرا وماذا ينفع نذيره اذ لا يصح موصوليتها
في ذلك لان حرف الجر لا يدخل على الجملة ولانهم لا يقولون الا ما انا لك لا ما الذي انا لك ولان الفعل
الواقع صلة لا يدخله نون التوكيد كما قاله ابو حيان ويبطل الفرق من هذا الوجه ووجه
الموصولية فيما اذا وصل ببدل بعده نحو ماذا صنعت اخير ام شر ان رفعت كما في بيت لبيد فما
مبتدا وذا موصول وان نصبت فعلى جعلها اسما للاستفهام في محل نصب بما بعده وفي الجواب

فيكون مطابقا لماذا في هذا الوجه وهو الارجح في قراءة غير ابي عمرو قل العفو بالنصب اي ينفقون
العفو وفي وجه الموصولية يكون مطابقا لذا وحده وعليه جاءت قراءة الرفع كما مر ويجوز الا يطابق
الجواب فيرفع في الاول او ينصب في الثاني الثاني ان يكون مجموعهما اسما واحدا موصولا بمعنى الذي
او نكرة موصوفة بمعنى شيء على اختلاف في تخريج بيت الكتاب دعي ماذا علمت سأتقيه
ولكن بالمغيب نبئيني فالجمهور على ان ماذا كله مفعول دعي وقال السيرافي وابن خروف
موصول بمعنى الذي وقال الفارسي نكرة بمعنى شيء لان التركيب ثبت في الاجناس دون الموصولات
ودليل هذا الاستعمال على ما تبتلها فيها وزعم ابن عصفور انه لا يصح وخالفه الناس قاطبة
في فهمهم ذلك عن سر وقد ذكر المص كلامه مع رده في المغني وفي شرح التسهيل لابي حيان انه رجع
عن ذلك وتلخص مما ذكرنا ان ماذا تاتي في العربية على خمسة اوجه ان تكون ذا اشارية او زائدة
او موصولة وما في الثلاثة استفهامية الرابع ان يكون مجموعهما اسم استفهام الخامس ان
يكون مجموعهما اسما موصولا واسم جنس على القولين و لمعنى الجميع ممن يعقل وغيره اي ويكون
اسما موصولا عند الجمهور خلافا لثعلب احمد بن يحيى احد ايمة الكوفيين فانه انكر موصوليتها وزعم
انها لا تستعمل الا استفهاما او شرطا قال ولم يسمع ايهم هو فاضل بتقدير الذكر ورد بالسماع
قال اذا ما اتيت بني مالك فسلم على ايهم افضل في رواية الضم اذ لو كانت شرطا او استفهاما
لاعربت ولفساد المعنى عليهما وليست صفة ولا حالا للزوم اضافتها فيهما الى النكرة ولا وصلة
للندا اذ ليس في البيت ندا فتعين ان تكون موصولة اذ لم يبق من معانيها غيره وقد تتصرف
في لغة ضعيفة فتؤنث وتثنى وتجمع نحو اعجبني ايتهن في الدار وايا هما في الدار وايوهم عندك
واياتهن عندك وعلى هذه اللغة لا يكون ايا من المشترك ولا تضاف اي الموصولة الا لمعرفة
اما لفظا كقولك اقصد ايهم او اي الرجال اكرم ويحتمل الافراد وضديه او نية كقولك صل
منهم ايا تلقاه فيحتمل الافراد والتذكير وضديهما ولا تضاف الى النكرة فلا تقول اضرب اي
رجل يقوم على معنى اضرب الذي يقوم منهم لانها حينئذ نكرة والموصولات معارف وتعريفها بالاضافة
وهذا ما جزم به صاحب البسيط وجرى عليه المص في سائر كتبه ولم ينقل مقابله الا عن ابن عصفور
وبالجواز جزم ابو حيان وابن عقيل في شرحيهما على التسهيل وفي الارتشاف انه قليل قال والنكرة
بعضهم ولم يذكر المسئلة ابن مالك اما اي غير الموصولة فالمنعوت بها او الواقعة حالا لا يضافان
الا لنكرة كمررت بفارس اي فارس وبزيد اي فارس والاستفهامية والشرطية يضافان اليهما
نحو ايكم ياتيني بعرشها ايما الاجلين قضيت فباي حديث واي رجل جاءك فاكرمه ولا يضافان
لمعرفة الا اذا كانت اي مثناة او مجموعة كما لا مفردة الا اذا كان بينهما جمع عقد به نحو اي زيد ذكره
احسن فالمعنى اي اجزا زيد او عطف عليها مثلها بالواو كقوله وليت لقيتك خاليين لتعلمن
ابي وايك فارس الاحزاب والموصولة يباشرها العوامل سواء كانت بلفظ واحد او متصرفة
لكن لا يعمل فيها متأخر وفاقا للكوفيين كما نقله عنهم في التسهيل فرقا بينها وبين الاستفهامية
والشرطية اذ لا يعمل فيها الا متاخر لصدريتهما كما سياتي وخلافا للبصريين اجازوا ايهم قام اضرب
قيل ولم يمثل به سر الا متاخرا ولا يعمل فيها فعل غير مستقبل وفاقا لسر والكسائي والجمهور
قيل للكسائي لم لم تجوزوا اعجبني ايهم قام فقال اي كذا خلقت فقال له السائل لقد استحببت لك
يا شيخ

يا شيخ وعلله ابن السراج بانها وضعت على العموم والابهام فالمعنى في اعجبني ايهم يقوم الشخص
الذي يقع منه القيام كائنا من كان ولو قلت اعجبني ايهم قام لم يقع الا على الذي قام فخرجت عن وضعها
واجاز الاخفش عمل الماضي فيها وفي الغرة انه مذهب البصريين ولا يلزم اعرابها في جميع الاحوال
بل يجوز في بعضها بناؤها وفاقا لسر واصحابه وخلافا للخليل ويونس والكوفيين وجم غفير من
البصريين ذهبوا الى ان الموصولة تعرب دائما كالشرطية والاستفهامية وقوله خلافا للزاعمي
ذلك اي الزاعمي لزوم اعرابها بدليل ما بعده فالاشارة بذلك الى المفرع على الاصل والزاعمي جميع الاقوال الاقوال
الاربعة المنفية وقد ذكرنا قائليها فتكون الاشارة بذلك على حد الاشارة في قوله تعالى كل ذلك كان
سيئة وقوله ولقد سئمت من الحياة وطولها وسؤال هذا الناس كيف لبيد واشار بقوله بل اذا اضيفت اي لفظا الى توكيد
نفي لزوم اعرابها وتقدير خلافه والاستدلال عليه خصه بزيادة ذلك دون غيره من الاقوال
السابقة لقوة الخلاف فيه وكثرة الذاهبين اليه مع تنقيح لمحل النزاع وتلويح الى ما عداه
من صور اي التي يعرب فيها بالاجماع فان لاي الموصولة اربعة احوال احدها ان تضاف ويذكر
العايد نحو ايهم هو قايم الثانية ان لا يضاف ولا يذكر العايد نحو اي قايم الثالثة ان لا تضاف وتذكر العايد هو
نحو اي هو قايم فهي في هذه الثلاثة تعرب اجماعا كما يستفاد مع حكمها المذكور من كلامه في صورة النزاع وهي هو
الرابعة المشار اليها بجملة الشرط في قوله اذا اضيفت مع ما عطف عليها بقوله او حذف عايدها
وهو الضمير الراجع اليها فبقيد الاضافة خرجت الحالتان الاخيرتان وبحذف العايد خرجت
الاولى وانما يحذف عايدها حال كونه مبتدأ فلا يجوز حذفه في نحو اضرب غلامه قايم وايهم ايهم
زيد غلامه والفا في قوله فالافصح جواب الشرط يعني يجوز في الحالة المذكورة اعرابها وبناؤها
بل الافصح قال الرضي والاكثر بناؤها كما ذهب اليه سر نحو قوله تعالى لننزعن من كل شيعة ايهم
اشد فاي موصولة وهي المفعول فضمتها بناء واشد خبر لهو محذوفا والجملة صلة قال سر اي الذي هو
اشد قال والاعراب جيد حذف فيه المصدر لغة جيدة وجاء في الشواذ ايهم اشد نصبا انتهى وبذلك قرا
طلحة بن مصرف ومعاذ بن مسلم وزعم ابو البقا ان الفتح في هذه القراءة بناء لانه اضعف فهذه الاية
بظاهرها حجة لسر ولذلك اوردها جمعا بين الدليل والتمثيل وقدمها المخالف اي لما عليه سر واصحابه لسيبويه م
من جواز بنا الموصولة في الحالة المذكورة وهم من سبق ذكرهم ومنهم الجرمي قال خرجت من الكوفة فلم
اسمع منذ فارقت الخندق الى مكة احدا يقول لاضربن ايهم قام الا منصوبا وابو اسحق الزجاج قال
ما تبين لي ان سر غلط الا في موضعين هذا احدهما فانه يسلم اعرابها اذا افردت فكيف يقول
ببنائها اذا اضيفت وقال الجرمي اعرابه مع حذف المضاف اليه دليل على انه كان مع المضاف معربا
لان حذف المضاف اليه يرجح جانب الحرفية كما قيل وبعد ما اجاب ابن مالك بانها لما كان الاصل في الموصولة فيهم
البنا وانما اعربت لاضافتها كان حقها ان تضاف للمعرفة والنكرة كالشرطية والاستفهامية فلما لم
تضف الا الى المعرفة ضعف موجب اعرابها فناسب ان يكون لها حالتا اعراب وبنا وكان اولى
احوال بنايها حالة حذف صدر صلتها لانه لم يستحسن فيها دون غيرها الا لتنزيل ما يضاف اليه
منزلته وذلك يستلزم تنزيلها حينئذ منزلة غير مضاف لفظا ونية وقد كان اعرابها لاجل
الاضافة فلو صارت في تقدير ما لم يضف ضعف شبه اعرابها فبنيت ولا يقال فبنايها في حالة
حذف ما تضاف اليه وحذف صدر صلتها يكون اولى لانا نقول بل هي في تلك الحالة وحالة الحذف

ما تضاف اليه وذكر صدر صلتها معرفة نية لان ذلك يبدي تمكنها في الاضافة لاستغنائها بمعناها
عن لفظها اذا كان التنوين عوضا منه انتهى واضطرب المخالفون في الجواب عن الاية المذكورة
فبعضهم منع موصوليتها وقدر ما فيها استفهامية وانها مبتدأ واشد خبر فضمتها ضمة اعراب
ثم اختلفوا في مفعول ننزعن قال الخليل والكوفيون محذوف والجملة محكية بقول محذوف
والتقدير لننزعن الذي يقال فيهم ايهم اشد كما قال الاخطل ولقد ابيت من الفتاة بمنزل
فابيت لا حرج ولا محروم اي ابيت مقولا فيّ لا حرج ولا محروم اي هو لا حرج ورد بانه تعسفا للمجاز
اضرب ايهم افضل على الحكاية لجاز اضرب الفاسق الخبيث اي الذي يقال فيه ذلك بل مثل ذلك لحن
في الشعر وضرورة في الكلام وزعم السهيلي ان قول الخليل مبني على الحكاية يعني على حكاية لفظ الاستفهام
ولا يزيد على حكاية القول وقال يونس المفعول الجملة وننزعن معلق كما في لنعلم اي الحزبين احصى بناء
على مذهبه ان التعليق لا يختص بافعال القلوب وقال الاخفش والكسائي من زائدة في المفعول
وهو كل شيعة وجملة الاستفهام مستانفة بناء على جواز زيادة من في الايجاب كما سياتي ورد
المذهبان بمنع المبني عليه فيهما كما سياتي ومنهم من سلم موصوليتها في الاية وادعى ان ضمتها ضمة اعراب ثم
قال المبرد انها بمعنى الذي وهي فاعل شيعة والمعنى لننزعن من فريق تشيع ايهم هو اشد نقله الرضي
وقدر الزمخشري وجماعة متعلق النزع من كل شيعة وكانه قيل لننزعن بعض كل شيعة ثم قدر انه سئل
عن هذا البعض فقيل هو الذي هو اشد ثم حذف المبتدآن المكتنفان للموصول قال الدماميني وفيه تعسف
ظاهر ولا اعلمهم استعملوا ايا الموصولة مبتدأ وزعم ابن الطراوة ان ايا مقطوعة عن الاضافة
ولذلك بنيت وان هم اشد مبتدأ وخبر وهذا باطل برسم المصحف متصلا باي وبالاجماع على انها
اذا لم تضف اعربت وقد جوز بعضهم بناءها قياسا في الحالة الثانية وهي ما اذا لم تضف مع حذف
المبتدأ نحو اكرم ايا افضل بلا تنوين وقال ثعلب لا نرفع نحو اي افضل ولا نبني على الضم قياسا على اضرب
ايهم افضل لان ذلك مخالف للقياس ولو قالوا لقلنا والحجة على الخليل ويونس خصوصا قول
الشاعر اذا ما اتيت بني مالك فسلم على ايهم افضل فانه روي بضم اي وهو نص في محل النزاع
اذ الحروف لا تعلق ولا يجوز حذف المجرور ودخول الجار على معمول صلته ولا يستانف ما بعد الجار
وبه يرد على من زعم ان شرط بنائها ان لا تكون مجرورة بل مرفوعة او منصوبة كما نقله ابن ابان عن   ايضا
بعضهم وبمعنى الجميع ال فيكون للمفرد وفرعيه المذكر منه ذلك والمونث بحسب ما يبينه الضمير الراجع
اليها وللعاقل وغيره والى شريطة استعمالها موصولة مع بيان صلتها وهي ما يدخل عليه كما يفهم
مما سياتي اشار بقوله الداخلة على اسم فاعل كجا الضارب والضاربة وكذا فروعهما اي الذي
ضرب والتي ضربت او اسم مفعول كالمضروب والمضروبة اي الذي ضرب والتي ضربت وافهم اقتصاره
عليها انها لا تستعمل موصولة في غيرها من الصفات سواء كانت محضة كالصفات المشبهة او غير محضة
كالتي غلب عليها الاسمية نحو الابطح والاجرع والصاحب ودلت على التفضيل كالاعلى والافضل
ولا في الاسماء الموصوف بها كالاسد وغير الموصوف بها كالرجل بل هي في ذلك للتعريف باتفاق في غير   جميع
الصفة المشبهة وعلى خلاف فيها اشار اليه بقوله قيل او الداخلة على صفة مشبهة كالحسن وهذا
القول جزم به في الاوضح وغيره تبعا لابن مالك وابن عصفور في احد قوليه وقال في المغني انه ليس
بشيء لان الصفة المشبهة للثبوت ولا تؤول بالفعل ولهذا كانت الداخلة على اسم التفضيل ليست

موصولة

موصولة باتفاق انتهى والى هذا ذهب ابن الفلاح صاحب البسيط وليست الداخلة على اسمي
المفعول والفاعل موصولا حرفا عند الجمهور بل هي موصول اسمي غير منقوص من شيء كما ذهب اليه
الاكثر منهم ابن السراج والفارسي او منقوص من الذي واخواته كما ذهب اليه الزمخشري وتبعه
البيضاوي لعود الضمير اليها في قد افلح المتقي ربه والمرور به زيد ولانها تؤول مع ما بعدها   لاي
بالمصدر خلافا للمازني في قوله انها موصول حرفي قال والضمير يعود الى الموصوف فاذا قلت   المحذوف
الضارب فالتقدير عنده الرجل الضارب ورد بان حذف الموصوف مطالبا ليس هذا منها واحتج
له بانه لا عمل للعامل في لفظها ولا في محلها في نحو مررت بالضارب اذ المجرور انما هو الضارب وكذا
جا الضارب ورايت الضارب وليس لنا اسم كذلك ولانها لو كانت اسما لاستحق الضارب البناء
لانه صلة ولا اعراب للصلة والجواب عن الاول ان الموصول وصلته لما كانا كالشيء الواحد
ونسبة الصلة منه نسبة جزء المركب منه سيما المفردة جعل الاعراب عليها وصار الفاعل ونحوه مجموع
الضارب كما في حكم بعلبك وعن الثاني بان مقتضى الدليل ان يظهر عمل الموصولات في صلتها لانها
منه بمنزلة عجز المركب منه لكن منع منه كون الصلة جملة وهي لا تتاثر بالعوامل فبقيت الصلة
المفردة على مقتضى الدليل لعدم المانع كذا قاله ابن مالك وقال الرضي لما كانت اللام الاسمية في
صورة الحرفية نقل اعرابها الى صلتها كما في الا اذا كانت بمعنى غير ومحل الخلاف كما قال الرضي
فيما اذا كانت لغير العهد اما في نحو جاني ضارب فاكرمت الضارب فلا كلام في حرفيتها قال   خلافا
الشيخ سعد الدين وفي اسم الفاعل بمعنى الحدوث دون غيره كالمؤمن والكافر والجاهل لانهم قالوا
هذه الصلة فعل في صورة الاسم فلا بد فيه من الحدوث انتهى ولهذا قال الجزولي لا تكون الصلة
الا جملة لفظا او تقديرا اعني بالتقدير هذه الصلة ولام اي وليست حرف تعريف في
ذلك بمنزلتها في الجامد كالرجل والفرس خلافا للاخفش ابي الحسن وحكاه ابن مالك عن المازني
واختاره ابن يعيش قال ابو حيان فاشترك المذهبان يعني هذا وما قبله في الحرفية واختص
المازني بالوصل ورد قول الاخفش بانه لو صح لمنعت من اعمال اسم الفاعل والمفعول لاختصاصها بالاسم
كالتصغير والوصف كيف والامر بخلافه فانه يصح عمله مطلقا لانها واي صلتها بالفعل فيكون في حكم
الجملة المصرح بجزئيها فلذلك عمل معها مطلقا كما سياتي وحسن ان يعطف عليها الفعل كما في قوله
تعالى ان المصدقين والمصدقات واقرضوا الله والمغيرات صبحا فاثرن وانما توصل ال كما افاد
كلامه بالصفة المذكورة ولا يقاس على ما وصلت فيه بالجملة الاسمية نحو قوله من القوم الرسول
الله منهم لهم دانت رقاب بني معد اي الذين رسول الله منهم قال المرادي ولا يحفظ في غير هذا البيت
وقيل هي زائدة في الرسول وقيل هي في ذلك بقية الذين قاله ابو حيان وهو الاظهر وحكى الفراء ان رجلا
اقبل فقال الرجل اخرها فقال هو ذا فقال نعم الها هو ذا ولا على ما وصلت فيه بظرف كقوله من لا يزال
شاكرا على المعه فهو حر بعيشة ذات سعه اي الذي معه وابتنى القياس على الامرين باتفاق
من النحاة في المسئلتين قال العلم ودخولها فيهما دليل على انها ليست للتعريف ولا يقاس على
ما وصلت فيه بمضارع نحو قول الفرزدق ما انت بالحكم الترضى حكومته ولا الاصيل ولا ذي الراي
والجدل وقول الاخر ما كاليروح ويغدو لاهيا ابدا مشمرا مستديم الحرب ذا رشد لانه ضرورة اي
بابه الشعر خلافا لابن مالك حيث قال انه لا يختص بالضرورة بل يجوز في الاختيار بدليل تمكن

الشاعر الاول من ان يقول المرضى حكومته وقد نقل ذلك العيني عن ابن السراج قال ولا بد من
اسكان اليا والشاعر الثاني من ان يقول لما من بروح وكذا صنع في غيرهما قال الغاد خالا لا يدل على الاختيار
لا الاضطرار وهذا امذهبنا على رايه في تفسير الضرورة بما لا مندوحة للشاعر عنه ورد بانه ما من ضرورة
الا ويمكن ازالتها بنظم تركيب اخر وانما المعنى بالضرورة عندهم انه من التراكيب الواقعة في الشعر المختصة
به ولا يقع في النثر في كلامهم وهذا الخلاف شبيه باختلافهم في التعليل بالمظنة مع انتفا المظنون
قطعا كما يعرفه من فقه واعلم ان هذا ليس من المواضع التي تفرد بها ابن مالك كما قال ابن عقيل انه
خالف النحويين وقال ابو حيان لا نعلم خلافا في ان ذلك مختص بالشعر فقد نقل المص في المغني عدم
اختصاصه بالشعر عن الاخفش ونقله غيره عن بعض الكوفيين ولعله انما افرده بالذكر تنبيها
على جلالته وانه بانفراده كاف ولا يزداد بضم غيره اليه قوة وهو كذلك فائدة ذكر ابن خالويه
انه ليس في كلامهم فعل دخله ال الا اليجدع واليتقصع واليتسع ثم نقضه قال وكثيرا ما يقول في
كتاب ليس لنا اسم كذا او يوجد في كلامهم فيدل على ان استقراءه ليس بتام تنبيه افاد المص
بقوله صدر الباب الموصول الذي الى اخر حصر الموصولات فيما ذكره لان تعريف الجزئين يقتضي الحصر
فافهم ان ما عداها لا يستعمل موصولا وذلك مذهب البصريين وزعم الكوفيون ان الاسما المعرفة بال
كلها يجوز ان تستعمل موصولة تمسكا بقوله لعمري لانت البيت اكرم اهله واقعد في افيائه بالاصايل
اي لانت الذي اكرم اهله وان النكرة توصل نحو هذا رجل ضربته وان المضاف الى النكرة يجوز وصله ووصل
ما اضيف اليه ووصلهما وان النكرة اذا اضيفت الى المعرفة يجوز وصلها ومنه عندهم قوله يا دار مية بالعليا
فالسند وكل ذلك لا يجوز عند البصريين وما استدلوا به محمول على غير ذلك فصل في مباحث الصلة
والعايد واعلم ان صلة ال لما دخلت عليه من اسم فاعل ومفعول كما افاده قوله وصلة غيرها اي باقي
الموصولات الخاصة والمشتركة اما جملة وهي الاصل واخر لطول الكلام فيها او شبهها وهي اما ظرف
او جار ومجرور وقد اجتمعا في قوله تعالى وله من في السموات والارض ومن عنده لا يستكبرون عن عبادته
وطابق المتعاطفين باو في قوله تامان بلفظ التثنية وان كان المراد احدهما على حد عود الضمير عليهما
في قوله تعالى ان يكن غنيا او فقيرا فالله اولى بهما والاكثر الافراد وزعم ابن عصفور ان التطابق شاذ
وقال المص انها اذا كانت للتنويع فحكمها حكم الواو في وجوب المطابقة نص عليه الابدي وهو الحق انتهى
ونقل عن الدماميني اذا اجاز الجمع بين المتعاطفين جاز الافراد وتركه نحو الحسن او ابن سيرين جالسه
او جالسهما والاثم او الكفور لا تطعه ولا تطعهما وقال الرضي لما استعمل وكثر في الاباحة فجاز الجمع بين
الامرين صار كالواو ولهذا جاز قوله فكان سيان ان لا تسرحوا نعما او تسرحوها بها واغبرت السرح
فقال مع سيان او تسرحوا انتهى وقد تكرر للمص هذا الاستعمال فليكن هذا على ذكر منك فيما سياتي
منه واحترز بالتامين عن الناقصين والمراد بالتام ما يفهم من ذكره مع معموله ما يتعلق به كفي وعند في
الابيات الشريفة فانه يفهم من ذكر كل منهما مع معموله ما يتعلق به وهو استقر او نحوه فقام في الوصل به مقامه
لدلالته عليه ومن ثم اشترط في متعلقهما حيث وقعا صلة او غيرها ان يكون كونا مطلقا كالاستقرار
والحصول ونحوهما لانه المفهوم من مجرد ذكر الظرف مع معموله بخلاف الكون المقيد واما الناقص وهو ما لا يفهم
من ذكره مع معموله ما يتعلق به لكونه كونا خاصا كما في نحو الذي بك او فيك من قولك جا الذي وثق بك ورغب
فيك فلا يوصل به اذ لا يفهم من مجرد ذكر البا وفي مع معمولهما ما تعلقا به من وثق ورغب فلا يقوم مقامه

لعدم

مبني

والبسع اسم نبي واليجدع قبيلة قال ابو حيان ليس حصرهم فيما ذكر بصحيح صح

ليس

هو هو

مفهوم

انه

في الصلة ونظائرها

نحوه

بلغ مقابله

لعدم دلالته عليه ومن ثم وجب ذكر متعلق الظرف الخاص نحو جا الذي رغب فيك الا ان يعلم مثله
في الموصول او في الموصوف بما كان الظرف قريبا فيجوز حذفه فالاول نحو نزلنا الذي البارحة او امس
او انفا والثاني نحو ما حكاه الكسائي نزلنا المنزل الذي البارحة اي نزلناه فان كان الظرف بعيدا
من زمن الاخبار لم يحذف فلا يقال نزلنا المنزل الذي يوم الخميس قاله الكسائي ولابن عصفور كلام
في ضابط التام والناقص قال اذا كان المجرور لمعنى خاص يغلب استعماله فيه فهو التام لانه بمجرد ذكره
يفهم ما يتعلق به من الحدث كفي في نحو جا الذي في الدار لانها للوعا فمعناها يوافق الاستقرار
وان كان لمعنى صالح للاشياء على السوا وليس هو في احدها اظهر فهو الناقص كالبا في نحو زيد
بك فانه لا يعلم المراد هو او ثق او سر او غيرهما لانها صالحة للالصاق فهي صالحة مع كل محذوف
لانها ملصقة بالمجرور انتهى ثم الوصل بالظرف والمجرور هو في الحقيقة بالجملة لانه لا بد من تعلقهما
بالفعل وهو لا يستغني عن فاعل وانما هما نايبان عنه في الظاهر كما قال نايبان عن استقر اي عن
مسمى هذا اللفظ ولهذا ادخل عليه الجار لصيرورته اسما لا استقر حال التركيب مع فاعله
ومثله ما في معناه من الافعال المشتقة من الاحداث العامة التي لا تخلو منها فعل كالحصول
والثبوت والكون نحو حصل وثبت ووقع لانه لفهمه من مجرد ذكر الظرف مستغنى عنه به ولذلك
يجب حذفه كما يشير اليه التعبير بالنيابة اذ لا يجتمع المنوب والنايب عنه وسياتي تحقيقه في باب الظرف
وينتقل ضميره الى الظرف كما في الخبر وقولهم الظرف هنا مقدر بجملة معناه انه يجعل في التقدير
جملة لان المقدر جملة لان الضمير قد انتقل من الفعل اليه ولهذا عبر بعضهم بالفعل عوض
الجملة واشار باستقر الى امرين احدهما ان المتعلق في باب الصلة ونظايرها يجب تقديره
كونا مطلقا ولا يجوز تقديره مقيدا الا ان يدل عليه دليل فبحث المص جواز تقديره ح قال
ويكون الحذف جايزا لا واجبا فخالف في ذلك ابن مالك وابا حيان وغيرهما وسياتي كلامه مع
زوايده في الظرف الثاني انه يجب تقديره فعلا قال في المغني ولا خلاف في تعين تقديره
فعلا في بابي الصلة والقسم لانهما لا يكونان الا جملتين بخلاف نظايرهما من الخبر والصفة
حيث يجوز تقديره فيهما اسما كما سياتي قال ابن يعيش وانما لم يجز في الصلة ان يقال
جا الذي في الدار بتقدير مستقر على انه خبر لمحذوف على حد قراءة بعضهم تماما على الذي
احسن بالرفع لقلة ذاك واطراد هذا قال المص وكذا يجب تقدير الفعل في الصفة
في نحو رجل في الدار فله درهم لان الفا تجوز في نحو رجل ياتيني فله درهم وتمتنع في نحو رجل
صالح فله درهم واما قوله كل امر مباعد او مدان فمنوط بحكمة المتعالي فنادر انتهى
ففي قوله نايبان عن استقر تنبيه على كونه هو الصلة في الحقيقة واشارة الى انه واجب
الحذف وانه يتعين تقديره كونا عاما وفعلا وايضاح وتاكيد لقوله تامان لان التام
ما يغني ذكره عن متعلقه وذلك حيث يكون المتعلق عاما كاستقر وليس للتقييد بدليل
اسقاطه في كثير من المصنفات المعتبرة اكتفا بقيد التامية فليتامل والمعادل لاما ومدخولها
في قوله وصلة غيرها اما ظرف هو قوله واما جملة وهي الاصل في الصلة لان الغرض من وضع
الموصول وصف المعارف بالجمل ولهذا امتنع حذف الصلة وللجملة الصلة شروط اشار
لاولها بقوله خبرية اي تحتمل الصدق والكذب كالموصوف بها لان الغرض بالصلة والصفة

الله

هو

بلغ

تعريف المخاطب للموصول اذا الموصول ربما كان المخاطب يعرفه قبل ذكرهما من اتصافهما بمضمون
الصلة والصفة فلا يجوز الا اذا تضمنا الحكم المعلوم حصوله للمخاطب قبل ذكر تلك الجملة وهذا
لا يكون الا في الخبرية لان الانشائية والطلبية لا يعرف المخاطب حصول مضمونهما الا بعد
ذكرهما ولما لم يكن الخبر للابتداء ولا مخصصا له جاز ان يكون جملة انشائية كما سياتي ومن هذا
تبين وجوب كون الصلة والصفة معلومي المضمون للمخاطب قبل ذكر الموصول والموصوف فلهذا
قيدها الاكثرون معهودة فلا تقول انا الذي في البلاد الا لمن يعتقد ان شخصا وجهها
وحذف المص هذا القيد تبعا لابن مالك اذ قال لا يلزم ان تكون معهودة الا اذا كان الموصول
معهودا فاذا اريد الجنس كانت جنسية كقوله تعالى ومثل الذين كفروا كمثل الذي ينعق
بما لا يسمع وقوله ويسعى اذا ابني ليهدم صالحه وليس الذي يبني كمن شانه الهدم •
وقد يقصد تعظيم المقصود فتبهم الصلة كقوله تعالى فغشيهم من اليم ما غشيهم فاوحى الى
عبده ما اوحى اذ يغشى السدرة ما يغشى وقال الشاعر فان استطع اغلب وان غلب الهوى
فمثل الذي لاقيت يغلب صاحبه وخرج بالخبرية الانشائية فلا يجوز وقوعها صلة عند
الجمهور وقد اضطر ان تقع قسمية بقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم قال لما موصولة لا زائدة
والا لزم دخول اللام على اللام ورده المص بان امتناع دخول اللام على اللام لفظا والفصل
بزيد ولو كان زايدا قال العلامة الجيد الاستدلال عليه بقوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن فان قيل
يحتمل من الموصوفية قلنا لا يقع صفة الا ما يقع صلة فالاستدلال ثابت وان قدرت
صفة قال العلامة انما جاز الوصل بها في الاية والجملة الاولى انشائية لانها غير مقصودة وانما
المقصود جملة الجواب وهي خبرية ولم يوت بجملة القسم الا لمجرد التاكيد لا للتاسيس انتهى
تنبيه في اطلاقهم الخبرية على جملة الصلة تجوز لفقدان الحكم المجهول فيها اذ الموجود
فيها هو الحكم المشار اليه كما مر فتسميتها خبرية مجاز من قبيل تسمية الشيء باعتبار ما كان
عليه وكذا الكلام في الجملة الخبرية الواقعة خبرا للمبتدا وصفة للنكرة او حالا فانها
جمل وليست خبرا اي كلاما مقابلا للطلب وذلك لخروج نسبتها عن كونها مقصودة بالذات
فاذا قلت زيد ابوه منطلق كان القصد الى اثبات انطلاق الاب لزيد لا الى اثبات
الانطلاق لابيه فانه مقصود تبعا فليس كل جملة كلاما ولا كل جملة غير انشائية خبرا
افاده ذلك السيد في شرح المفتاح واشار بوصف الجملة ثانيا بقوله ذات ضمير غيبة الى
شرطها الثاني وهو اشتمالها على ضمير مذكور نحو الذين يؤمنون بالغيب او محذوف نحو
ايهم اشد وما عملته ايديهم يعود منها على الموصول لربطها به والا لكانت اجنبية
عما قبلها لان الجملة مستقلة بنفسها قال في شرح اللمحة ومن خطاء العامة وكثير
من الخاصة قولهم الحمد لله الذي كان كذا فيخلون الصلة من العائد قال في شرح الاشباه
التي تحتاج الى الربط من الجمل وغيرها احد عشر ذكرها في المغني جملة الخبر والصلة والصفة
والحال والمفسر لعامل المشتغل عنه وبدل البعض والاشتمال ومعمول الصفة المشبهة
وجواب اسم الشرط على خلاف فيه والعاملان في باب التنازع والفاظ التوكيد ولم يذكر منها
الجزء المشتق قال وكلها لا يربطها الا الضمير الا الخبرية والصلة والحالية والعاملان في

التنازع

معرفة

صالحه

وطلبية ودعائية وتعجبية وشرطية ومصدرة بليت ولعل وعسى ونعم وبئس في اقوال المسطورة في المبسوطات واستدل ابن عصفور لوقوعها قسمية م

التنازع فقد يربطها غيره وسياتي في العطف ان الفا تقوم مقام الضمير في الصلة ونظايرها
نحو الذي يطير الذباب فيغضب زيد وافاد بقوله ضمير غيبة باضافة ضمير الى غيبة اختصاص الربط
بضمير ما لان المظهرات كلها غيب نحو انا الذي قال او انت الذي فعل فلا يعود عليها الا الغايب وقد
ياتي حاضرا او ظاهرا كما سياتي ولذلك حذف شرط اشتمال الصلة على ضمير راسا من الشذور
لانه ليس بلازم وما اشار اليه هنا من شرطية ذلك لغلبته مع التنبيه على ما ورد بخلافه ثم
واولى من قوله طبق الموصول اي مطابق ذلك الضمير للموصول في التذكير والافراد وضديهما وفي سائر
ذلك الضمير عايد العوده على الموصول وبعضهم يزيد على ما ذكرنا من الشروط في جملة الصلة ان لا يستدعي
كلاما قبلها كجملة حتى التي للغاية فلا يجوز جاء الذي حتى ابوه قايم وجملة لكن الاستدراكية
فانها كما قال في شرح قصيدة كعب لا يقع صلة ولا صفة ولا خبرا ولا حالا تنبيه تغاير جملة
الصلة نظايرها من الخبرية والحالية والصفة بكونها لا محل لها من الاعراب سوا كانت
صلة موصول اسمي او حرفي فالاول كجا الذي قام ابوه فلا محل لقام ابوه قال المص وبلغني عن
بعضهم انه كان يلقن اصحابه ان يقولوا الصلة والموصول في موضع كذا محتجا بانهما ككلمة واحدة
والحق ما ذكرنا بدليل ظهور الاعراب في نفس الموصول نحو ليقم ايهم في الدار ولاكرمن ايهم عندك ولامرن
بايهم افضل وفي التنزيل ربنا ارنا اللذين وقرى لننزعن من كل شيعة ايهم اشد بالنصب
وروي فسلم على ايهم افضل بالجر وقال الطائي فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا والعقيلي نحن
الذون صبحوا الصباحا وقال هم اللاوون فكوا الغل عني والثاني نحو عجبت ان قمت وما
قمت اذا قلنا بحرفية ما المصدرية وفي هذا النوع يقال الموصول وصلته في موضع
كذا لان الموصول حرف فلا اعراب له لفظا ولا محلا وقد تخلفه اي تخلف الضمير الغايب
في ربطه الصلة بالموصول الاسم الظاهر نحو قوله فيا رب انت الله في كل موطن وانت
الذي في رحمة الله اطمع قالوا التقدير في رحمته قال المص وكان يمكنهم ان يقدروا
في رحمتك كقوله وانت الذي اخلفتني ما وعدتني وكانهم كرهوا بنا قليل على قليل اذ الغالب
انت الذي فعل وقولهم فعلت قليل لكنه مقيس اي بشرطه الاتي واما انت الذي قام زيد
فقليل غير مقيس ومنه قولهم ابو سعيد الذي رويت عن الخدري والحجاج الذي رايت ابن يوسف
قال ابو علي ومنهم من لا يجيزه وقيل ان ترك يجيز في الخبر نحو زيد جاني ابو عبد الله فاحرى ان لا يجيزه
في الصلة وقال ابو حيان الذي اذهب اليه في هذا المسموع ان الضمير محذوف والظاهر
بدل منه وقد اجازوا الذي ضربت اخاه على البدل من الها في ضربته وعلى هذا فقول الزمخشري
في قوله تعالى الحمد لله الذي خلق السموات والارض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا
بربهم يعدلون انه يجوز كون العطف بثم على الجملة الفعلية ضعيف قال المص لانه يلزم ان
يكون من هذا القليل فيكون الاصل كفروا به لان المعطوف على الصلة صلة فلا بد من
رابط واذا قدر العطف على الحمد لله وما بعده فلا اشكال او تخلفه ضمير حاضر بالاضافة في
من متكلم او مخاطب واخره هنا عما قبله لطوله والافصح اولى بالتقديم لانه وان كان قليلا كالذي
قبله كالافادة تعبيره بقد التقليلية الا انه كما قال المص وغيره مقيس بشرط المشار اليه بقوله
ان كان الموصول الذي او احد فروعه وهي التي وتثنيتهما وجمعهما والخبر به اي بالموصول

او اخبر بموصوفه اى بموصوف الموصول عن ضمير حاضر متكلم او مخاطب تقدم هذا الضمير على
الموصول ذا الحال الا انه لم يقصد التشبيه للمخبر عنه بالمخبر به فيجوز حينيذ مطابقة العايد للمخبر
عنه فى تكلمه او خطابه فالاخبار بالموصول عن ضمير المخاطب نحو قول امامة تخاطب عبد الله بن الدمينة
وانت الذى اخلفتنى ما وعدتنى واشمت بى من كان فيك يلوم وقول الاخر وانت الذى
ان شيت انعمت عيشتى وان شيت بعد الله انعمت باليا وعن ضمير المتكلم نحو قول على كرم الله
وجهه انا الذى سمتنى امى حيدره وقول الاخر انا الذى فررت يوم الحرم والشيخ لا يفر
الامر والاخبار بموصوف الموصول عن ضمير المتكلم نحو قول طرفة انا الرجل الضرب الذى
تعرفوننى وعن ضمير المخاطب نحو قول موسى عليه السلام فى حديث محاجته لادم عليه السلام
انت ادم الذى اخرجتك خطيئتك من الجنة وقول ادم انت موسى الذى اصطفاك الله برسالته
فاتى بالضمير العايد فى ذلك كله حاضرا اعتبارا لحال المخبر عنه كانهما لشى واحد ولو اتى بها غايبا
على الاصل مراعاة لحال الخبر لجاز كما فى قول الفرزدق وانت الذى امست نزار تعده لدفع
الاعادى والامور الشدايد واحترز بكون المخبر به الذى واخواته وفروعه عن غيرها من الموصولات
فتجب الغيبة نحو انا من قام وانت من قام قال ابو حيان ومن اطلق الجواز فى الموصولات كلها
فهو واهم قال ومن اصحابنا من الحق بالذى ذو وذات الطائيتين نحو انا ذو فعلت وانت ذات قمت
ويكون المخبر عنه ضمير حاضر عن ضمير الغيبة فتتعين فيها الغيبة نحو هو الرجل الذى فعل بك كذا
وبتقدمه على الموصول عن ما تاخر عنه نحو الذى اكرم زيدا انا او انت فتجب الغيبة هذا
مذهب الفرا قال ابو حيان وهو الذى تقتضيه قواعد البصريين واجاز الكسائى وان لم
يتقدم وبكونه لم يقصد بالاخبار عنه التشبيه عما اذا قصد فتجب الغيبة نحو انت فى الشجاعة
الذى قتل مرحبا وانا الفتاك الذى قتل عروة الرحال اى مثل الذى قتل مرحبا وهو على كرم الله
وجهه ومثل الذى فتك بعروة وهو البراض بن قيس الكنانى فصل فى مباحث مهمة تتعلق
بالموصول المشترك ونحوه ومراعات معنى الموصول المشترك كمن واخواتها وكذا
ما اشبههما مما سياتى فيما يعبر به عنه فى الصلة وشبهها من ضمير او اشارة اليه ونحوهما وهذا
هو المراد بقوله فيما اتصل بالموصول عند ذلك حيث لم يوافق اللفظ المعنى فانه لا يكون الا مفردا مذكرا بعدم
والمعنى قد يكون مونثا ومثنى ومجموعا فان توافقا فقد كفى المتكلم واستوى العالم والمتعلم وان
اختلفا فمراعاة المعنى واجبة ان كان الموصول المشترك ال كالضاربة والضاربان والضاربون
لانهم لما نزلوا صلتها منزلة الموصول فى الاعراب نزلوها منزلته فى المعنى فكما تقول جا الذى
ضرب وجات التى ضربت وجب ان يقال جا الضارب وجا الضاربه او لم يكن ال لكن التبس
مراعاة اللفظ بان لم تكن قرينة تدل على المراد كاعط من سالك لا من سالتك واعرض
عن من مررت بها لا عن من مررت به فيجب مراعاة المعنى دفعا للبس فى المامور باعطايه وبالاعراض
عنه بالمنهى عن اعطايه وعن الاعراض عنه وراجحة على مراعاة اللفظ فيجوز كل من مراعاة
اللفظ والمعنى ويترجح مراعاة المعنى ان عضدها سابق يوافق المعنى نحو قوله تعالى ومن
يقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحا فى قراة غير حمزة والكساى تعمل بالتا وقول الشاعر وان
من النسوان من هى روضة تهيج الرياض مثلها وتفوح فمنكن فى الاية ومن النسوان فى

البيت

البيت مقو لمعنى التانيث فى تعمل وهى لم تختلف القراء فى تذكير ومن يقنت ومن يات
منكن اذ لا عاضد قبله للمعنى ويجوز مراعات اللفظ مع سبق ما يعضد المعنى كقراة حمزة والكساى
يعمل بالتحتية ومرجوحة على مراعات اللفظ فيما عدا ذلك فيجوز كل منهما ويترجح مراعات
اللفظ على مراعات المعنى فيما اتصل بالموصول والاول فيما اتصل به لكنه اقام الظاهر مقام
ضمير الغيبة وسهله بعده عن المعود اليه والمراد بما اتصل بالموصول الصلة اى ما فيها من
ضمير يعود عليه او اشارة او نحو ذلك فمراعات اللفظ لراجح واكثر فى لسان العرب ما لم
يعارضها معارض مما مر يقتضى امتناعها او مرجوحيتها لانه اقرب الى العبارة المحمولة عليه من
المعنى الذى هو وصلة اليه قال تعالى افمن اتبع رضوان الله كمن باء بسخط من الله لكيلا
تاسوا على ما فاتكم ولا تفرحوا بما اتاكم ومنهم من يستمع اليك ومن يقنت منكن ومن يات
منكن ويجوز مراعاة المعنى نحو قوله تعالى ومنهم من يستمعون اليك ومن الشياطين من يغوصون له
وقولهم من كانت امك وقول امرى القيس فتوضح فالمقراة لم يعف رسمها لما نسجتها من في معلقته
جنوب وشمال اى الريح التى نسجتها وقال الفرزدق يخاطب ذيبا تعش فان عاهدتنى لا تخوننى
نكن مثل من يا ذيب يصطحبان اى مثل اللذين يصطحبان وتعش فعل امر من العشا وفى كتاب
تعالى وكالموصول المشترك فى ذلك ما فى معناه مما لفظه مفرد مذكر ويعنى به غير ذلك من
مونث او مثنى او مجموع كمن وما الاستفهاميتين والشرطيتين لا ما الموصولتان فقال
ابو حيان فى النهر فيمن ليس فى محفوظى مراعاة المعنى فيها وكذلك
الشخص لعينه وان كان مونثا وكالصلة فى محلية المراعات ما اتصل بذلك من فعل شرط او استفهام
او غيرهما فلو عبر بما اشتمل ذلك لكان اشمل فلو قدم محل المراعاة اعنى قوله فيما اتصل بالموصول
معتبرا بضمير الغيبة موضع الظاهر الى حيث اشرت اليه صدر المسيلة وكذا صنع فى التسهيل
وغيره ثم قال ومرجوح فيما بقى كما مر له نظيره فى نون الوقاية لسلم من الركاكة الناشية عن
الاخبار عن الشى قبل تمامه لان قوله فيما اتصل متعلق بالمبتدا الذى هو مراعاة وقد اخبر عنه
بقوله واجبة وراجحة ومرجوحة قبل مجيه ومن اقامة الظاهر مقام المضمر وقد مر انه
من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه ومن ايهام تاخيره عن قوله ومرجوحة اختصاصه به كما هو
المتبادر لقربه منه فيقتضى كونه محلا للحكم بمرجوحية مراعاة المعنى خاصة كما ان صلته المحل
للحكم بوجوبها والمسبوق بما يعضد المعنى محل الحكم برجحانها كما قد سرى ذلك الى بعض الافهام
وليس كذلك لان المراد به الصلة كما عرفت وهى محل مراعاة المعنى مطلقا واجبة او راجحة او مرجوحة
ولهذا كان الاحق تقديمه على الثلاثة الاخبار كما فى التسهيل ليظهر اشتراكها فيه وانما محل
الحكم لمرجوحيتها من ذلك ما لم يعارض مراعاة اللفظ فيه معارض مما مر وربما ادى توهم
اختصاصه بالمرجوحية الى ان يفسر قوله ما اتصل بالموصول بما قرب من الصلة اليه
فمقتضى مفهومه عدم مرجوحية مراعاة المعنى فيما بعد منها عن الموصول فلا يترجح فيه
مراعاة اللفظ لبعده عن الموصول وعدم اتصاله به وكذا شيخنا جمال الدين محمد بن
القليوبى الصايغ يقرره فى درسه وليس ذلك مرادا بل مراعاة اللفظ هى الراجحة فى
جميع ما يعبر به عن الموصول من صلته ما لم يعارض ذلك معارض وليس المراد بما اتصل

بالموصول الا الصلة كما هو المصرح في كتب القوم كالارتشاف وغيره لاما يقابل بها المنفصل
او البعيد منها عن الموصول ولو قال ومراعاة معنى الموصول المشترك ونحوه فيما اتصل به واجبة
ان كان كذا وراجحة ان كان كذا والا فمرجوحة لكان مع الايجاز اتم واقوم وقد يجتمع الحملان
اي الحمل على اللفظ والحمل على المعنى رعاية لكل منهما فاذا اجتمعا فتقدم مراعاة اللفظ يعني البداءة المعنى
بها منا اولى لا امر نحو قوله تعالى بلى من اسلم وجهه لله فهذا على اللفظ ثم قال ولا خوف عليهم ولا
هم يحزنون فحمل على المعنى وقال تعالى ومنهم من يقول ائذن لي ثم قال الا في الفتنة سقطوا
وقال تعالى ويعبدون من دون الله ما لا يملك ثم قال ولا يستطيعون ومن يقنت منكن ثم
قال وتعمل صالحا ومنهم من عاهد الله ثم قال فلما اتاهم من فضله بخلوا به اولى من تاخيرها
عن مراعاة المعنى فافاد كلامه ان التاخير جائز مطلقا خلافا للكوفيين في منعه بدون
فصل نحو من قامت وقعد ومن قاما وقعد والجواز مذهب البصريين كما نقله السيرافي
عنهم وعكس الاسناد فنقل عن البصريين اعتبار الفصل وعن الكوفيين انهم لا يعتبرونه
اما مع الفصل فجائز اتفاقا كما في الارتشاف والسماع انما هو مع الفصل نحو من يقومون في
غير شيء وينظر في امورنا قومك وعليه قوله لانت الهلال الذي كنت مرة سمعنا به والارحبي
المعلفا يعني ممعا البعير الارحبي فالضمير في كنت روعي به معنى الذي وهو المخاطب والظاهر المجرور
في به روعي به لفظه لانه غايب مذكر وفي تمثيله بذلك نظر اذ ليس الذي موصولا مشتركا اللهم
الا ان يقال انه مثله بالنسبة الى العايد ومثله في ذلك قول بعض الانصار نحن الذين بايعوا
محمدا على الجهاد ما بقينا ابدا فبايعوا على لفظ الذين وما بقينا على معناه والبيتان
من امثلة اجتماع ضميري الحضور والغيبة العايدين الى الموصول من الذي او احد فروعه المخبر به
عن ضمير حاضر متقدم ولم يقصد التشبيه كما في نحو انا الذي قام واكرمت زيدا او قمت واكرم
زيدا وانت الذي قام واكرمت زيدا او قمت واكرم زيدا فهي من فروع المسيلة السابقة
وهناك ذكرها ابن مالك وارتضي ولعل ذكرها هنا انتقال من المصو وقد تتقدم مراعاة المعنى
على مراعاة اللفظ لكن بعد سبق مراعاة اللفظ نحو قوله تعالى ومن يومن بالله ويعمل صالحا
ثم قال خالدين فيها ثم قال قد احسن الله له رزقا وقوله تعالى ومن الناس من يشتري لهو
الحديث ثم قال اولئك لهم عذاب مهين ثم قال واذا تتلى عليه وقول الشاعر لست ممن
يكع او يستكينون اذا كافحته خيل الاعادي وفي الارتشاف عن البسيط الاتفاق على ان
العرب قد ترجع من الواحد الى الجمع ومن التذكير الى التانيث من لفظه الى معناه ولا ترجع
من معناه الى لفظه باجماع من النحويين واستخرج ابن مجاهد عكس هذا من اية الطلاق انتهى
قال ابو حيان وذكر للاجماع وهم قلت ويويده ما قاله ابو حيان قول مكي في قوله تعالى وقالوا
ما في بطون هذه الانعام خالصة لذكورنا ومحرم على ازواجنا انه محرم من رعاية لفظ ما بعد
رعاية معناها في قوله خالصة والله اعلم من صور اجتماع الحملين ما ادى اجتماعهما فيه الى ويمتنع
مخالفة الخبر الفعلي للمخبر عنه في الافراد والتذكير فلا يجوز نحو من كان يقومان اخواك
على تقديم مراعاة اللفظ ولا من كان يقوم اخواك بتقديم مراعاة المعنى لمخالفة يقومان
لضمير كان المفرد المستتر ويقوم لضميرها المثنى البارز بل يتعين في ذلك الحمل على المعنى

نحو

53

نحو من كانا يقومان اخواك او على اللفظ نحو من كان يقوم اخواك هذا بخلاف ما اذا كان
الخبر غير فعلي كالاسم المشتق فانه يجوز اجتماعهما وان ادى الى المخالفة المذكورة عند الكوفيين
وكثير من البصريين كما في الارتشاف نحو قوله تعالى الا من كان هودا فهودا اسم اجري
على المعنى عن الضمير في كان المحمول على اللفظ وقول الشاعر وايقظ من كان منكم نياما
قال ابو حيان وذهب ابن السراج الى منع الجمع بين الحملين والحجة عليه ما ذكرناه والفرق
ان الفعلي يبرز فيه ضمير الفاعل الذي هو عين المخبر عنه في الحقيقة كالالف في المثال فيختلفان
في اللفظ بخلاف الاسمي فانه يستتر فيه فالمخالفة فيه تقديرية لا لفظية فان قلت
فلم لا يجوز نحو من كان يقوم امك مع استتار الضمير في يقوم قلنا لا بد لهذا المستتر
من ضمير يدل عليه كحرف المضارعة في المضارع وتا التانيث في الماضي والمدلول عليه
في حكم الملفوظ اما المخالفة في غير الخبر بان لم يكن الضمير المحمول على اللفظ مخبرا عنه
واريد حمل ما بعده عليه فيتعين فيها الحمل على اللفظ عند الكوفيين نحو من ضربته اجمعون
قومك فيحمل على من ولا يجوز النصب في اجمعين تاكيدا للضمير على معناه عندهم قال ابو حيان
لانه لا يحمل عندهم على المعنى الا من حيث لا يمكن اظهار المعنى في اللفظ وانشد الكسائي
اذا ما حاتم وجدا ابن عمي وجدنا من تكلم اجمعيناه فرد على من ولا يجوز ان يرد على
الضمير الذي في تكلم فيرفع لانه يمكن جمعه واصول البصريين تقتضي جواز الحمل على المعنى
وهو الصحيح انتهى وعليه ظاهر عبارة المصو ويمتنع ما ادى اجتماعهما فيه الى ايقاع
ما لا يونث اي لا يفصل بين مذكره ومونثه بالتا سواء كانت مادته مذكره ومونثه
واحدة ام لا في قوله من وصفا ان لما لا يونث خاص ذلك الوصف بالمذكر على المونث بان
اخبر به عنه او نحوه او بالعكس اي ايقاع وصف خاص بالمونث على المذكر لما في ذلك من القبح
فالاول نحو من كانت احمر جاريتك ومن كانت شيخا او غلاما جاريتك فاسم كان محمول على
المعنى وخبرها على اللفظ وقد لزم ايقاع احمر وشيخا او غلاما وهما وصفان خاصان بالمذكر خبرين
عن المونث والثاني نحو من كان حمرا جاريتك ومن كان عجوزا امتك فاسم كان فيهما محمول
على اللفظ وخبرها على المعنى ولقد لزم ايقاع حمراء وعجوزا وهما وصفان خاصان بالمونث
خبرين عن ضمير كان المذكر واشار باحمر وحمراء وشيخ وعجوز الى انه لا فرق بين ان يكون صفة
المذكر والمونث فيهما من مادة واحدة كالاولين او لا كالاخرين واجاز الفراء اجتماعهما في لاء
منفقتي المادة نحو من كانت احمر جاريتك ومن كان حمراء جاريتك وصححه بعضهم واجاز
هو والكسائي في مختلف المادة ايقاع وصف المونث على المذكر دون العكس فاجازا من
كان عجوزا امتك دون من كانت شيخا جاريتك وتمثل بايقاع المذكر جعله خبرا عنه كالمثل
وحالا نحو رايت من بدت بيضا ومن بدت ابيض وصفة نحو من قام البيضا على جعل البيضا
صفة لمن ومن قامت الابيض واحترز بما لا يونث بالتا عما يونث بها نحو قولك
في ايقاع وصف المذكر على المونث من هي محسن امك واعجبني من قامت مسرعا ومن قامت
المسرع وفي العكس من هو محسنة امك ونحوه فانه يجوز وفاقا في الاول لابن السراج وخلافا
لابن مالك قال في شرح التسهيل وافق ابن السراج على منع التذكير فيمن هو حمراء امتك واجاز

ان يقال من هي محسن امك ومن محسن امك فاما من محسن امك فقريب واما من هي محسن امك ففيه من القبح ما في من هي احمر امتك فوجب اجتنابهما انتهى وفي التكلمل في المجالس ك لثعلب من هو قايم جاريتك ومن هو يقوم جاريتك جيد وهو يشبه من هو قايمة جاريتك حالهما باللفظ والمعنى وهذه الثانية وهي ما يقع فيها المونث على المذكر لم يصرح فيها ابن مالك بنفي ولا اثبات لا في باب احمر وحمرا ولا في باب محسن ومحسنة وهي اولى بالجواز من الاولى لان فيها رجوع من اللفظ الى المعنى وهو اولى من عكسه كما مر فلذلك كان من الناس من جوز ايقاع المونث على المذكر في باب احمر وحمرا دون عكسه كما مر والفرق بين ما للمونث بالتا فيجوز اتفاق لفظ المذكر والمونث فيما يونث بالتا في المادة والصيغة دون ما لا يونث بها فالتا فرقه اشد وبالوصف الخاص عن المشترك بين المذكر والمونث كصبور وجريح فانه يجوز وحيث امتنع الحملان وجب الاقتصار على احدهما نحو من كان احمر امتك على اللفظ او من كان حمرا امتك على المعنى وقد يتعين في بعض المواضع الحمل على اللفظ كما في باب التعجب نحو ما احسن زيدا وان كان الذي وجب التعجب صفة مونثة او صفات متعددة وقد مرت مسايل تعين الحمل على المعنى ومنها قولهم في المثل ما جاءت حاجتك فانث الضمير الراجع للاجل عنه بمونث وهو حاجة كانه قيل اية حاجة صارت حاجتك وهو من كلام الخوارج لابن عباس حين بعثه اليهم علي كرم الله وجهه

فصل

وقد يحذف العايد كانهم لما استطالوا الموصول بصلته مع كثرة استعماله خففه تارة بحذف شي من الموصول نفسه كالذي والتي ونون اللذان واللتان والذين واللاين كما مر وحذف ال منها كما سياتي وتارة بحذف شي من الصلة وهو الضمير العايد كما في نظايرها التي ترتبط به والحذف منها اكثر منه في الصفة ومن الصفة اكثر منه في الخبر لكون اتصال الصلة بالموصول اشد اذ لا غنى له عنها وهما بتقدير مفرد والصفة لما كانت ليست من ضروريات الموصوف كان الحذف فيها انقص في الصلة واحسن منه في الخبر لا نهاء مع الموصوف جزء الجملة بخلاف الخبر فانه مع المبتداء جملة والتخفيف فيما هو مع غيره كالكلمة الواحدة اولى اما الصلة فلا يجوز حذفها راسا لما فيه من تفويت الغرض من الوصف لها وانما حذفوا صلة التي في قولهم في المثل بعد اللتيا والتي لان الغرض ان هذه الخطة لعظمها وفخامة امرها موصوفة بتصغير المكروه وعظمه وقيل هما اسمان للداهية كالمضا سميت بالموصول دون الصلة وزعم الكوفيون والبغداديون وتبعهم ابن مالك ان الموصول قد يتبع بمعرفة فيستغني بذلك عن الصلة وان مثلك يقع صلة فاجاز واضربت الذي اخاك وضربت الذي مثلك وهو لا يجوز عند البصريين وذهب الكوفيون ايضا والاخفش وابن مالك الى جواز حذف الموصول وشرط ابن مالك في كثيره كونه معطوفا على موصول اخر واحتجوا بنحو قوله تعالى امنوا بالذي انزل الينا وانزل اليكم وقول حسان رضي الله عنه امن يهجو رسول الله صلى الله عليه وسلم منكم ويمدحه وينصره سوا وقول الاخر — ما الذي دابه احتياط وحزم ❊ وهواه اطاع يستويان ❊ اي والذي انزل ومن يمدحه والذي اطاع هواه ويجوز قليلا حذف الصلة لدلالة صلة اخرى كقوله وعند الذي واللات عدنك احنة عليك فلا يغررك كيد العوايد اي وعند الذي عادك او دلالة غيرها

كقوله

بعض

كقوله نحن الالى فاجمع جموعك ثم وجههم الينا اي نحن الالى عرفوا هذا واما العايد منها فيجوز حذفه مرفوعا او منصوبا او مجرورا اما الى جواز حذف المرفوع مع شروطه اشار بقوله ان كان مبتداء فلا يجوز حذفه فاعلا ولا نايبا ولا اسم كان نحو جاني اللذان قاما او ضربا او كانا فاصلين قال في الارتشاف ولا محصورا ولا بعد نفي ولا بعد لولا ولا معطوفا على غيره ولا عكسه عند البصريين نحو الذي ما في الدار الا هو وانما في الدار هو والذي ما هو قايم والذي لولا هو لاكرمتك والذي زيد وهو قايمان والذي هو وزيد قايمان واي الرجلين هو المعمم سوا واجاز هذه الفراء خبره مفرد اي ليس جملة ولا شبهها كجاني الذي يقوم او في الدار وصلاحيتها للوصلية فلا يعلم احذف شي ام لا وبهذا التعليل يعلم عدم اختصاص هذه الشروط بالمرفوع وان الضابط انه متى احتمل حذف العايد وعدمه فلا يحذف مرفوعا كان او غيره كما لو كان في الصلة ضمير غير المحذوف يصلح للعود على الموصول كجا الذي ضربته في داره ومررت بالذي مررت به في داره نص عليه ابن عصفور وابن يعيش والموصول اما اي سوا طالت صلتها كما في نحو يعجبني ايهم قايم في الدار ام لم تطل نحو قوله تعالى يبتغون الى ربهم الوسيلة ايهم اقرب فانه بدل من واو يبتغون اي يبتغي من هو اقرب منهم الى الله الوسيلة فكيف بغير الاقرب وقوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد اي الذي هو اشد فحذف عايدا اي في الايتين مع قصر صلتها ولو بدل احدهما مثالا لطول صلتها لكان اولى فان ذكر مثالين لنوع واحد خلاف عادة المختصرات خصوصا اذا كان الحكم كثير الوقوع فيكتفى له بمثال واحد او الموصول غيراي لكنه طويل الصلة نحو قوله تعالى وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله فطالت الصلة فيه بالعطف فاله خبر لهو محذوف ولا يجوز تقدير مبتدا مخبرا عنه بالظرف لخلو الصلة من العايد ولا يحسن تقدير الظرف صلة واله بدل من الضمير المستتر فيه وتقدير في الارض اله معطوفا كذلك لتضمنه الابدال من ضمير العايد مرتين وفيه بعد حتى قيل بامتناعه ولا يجوز ان يكون وفي الارض اله مبتدا وخبر لفساد المعنى ان استونف وخلو الصلة ان عطف والظرف فيهما متعلق باله لتضمنه معنى المعبود ذكره المصنف ومن ذلك ما حكاه عن الخليل ما انا بالذي قايل لك شيا اي هو قايل فحسن الحذف طول الصلة بالمنصوب والمجرور كلما طالت الصلة حسن الحذف كما في الاية فان لم تطل الصلة لم يجز الحذف عند البصريين واجازه الكوفيون واتفقوا على عدم اشتراط ذلك في اي كما مر وزعم بعضهم ان عدم اشتراطهم فيها ذلك لملازمتها للطول من حيث لزوم اضافتها لفظا او معنى فاشتراطه تحصيل الحاصل وفيه نظر ونحو بالرفع مبتدا خبره قوله شاذ يعني ان ما ورد من حذف عايد غير اي مع عدم طول الصلة كما في قوله تعالى ان الله لا يستحيي ان يضرب مثلا ما بعوضة فما فوقها فيمن قرا برفع بعوضة فيمن قرا برفع بعوضة بنا على قول الاكثر ان ما في هذه الاية موصولة وبعوضة خبر مبتدا محذوف اي الذي هو بعوضة وفي قراة روبة تماما على الذي احسن برفع احسن وقول الشاعر من يعن بالحمد لم ينطق بما سفه وامثال ذلك مما احتج به الكوفيون على عدم اشتراط الطول بحذف العايد المرفوع شاذ عند البصريين فلا يقاس عليه خلافا لهم اجازوا جا الذي فاضل قياسا على ذلك واشار بالعطف في قوله او الى الجواب المختص باية المتن وهو ان ما المذكورة فيها ليست موصولة بل هي استفهامية مبتداة وبعوضة خبرها والمعنى اي شي البعوضة فما فوقها في الحقا

وهذا اختيار الزمخشري وانما اخرج عن الاول وان كان الاحق تقديمه لما في ذكره بعد الاول من الانتقال الى المنع بعد التسليم وهو خلاف الوضع الجدلي كما عرف فمحله الرفع في الاية وغيرها فاحتجوا به ولان الاكثرين على الاول لكما مر ومن قرا بنصب بعوضة فعند الزجاج ما زايدة موكدة ويؤيده قراءة ابن مسعود بحذفها وبعوضة بدل او ما نكرة صفته مثلا او بدل منه وبعوضة عطف بيان لما وجوز المص في الاية الثانية كون الذي موصولا حرفيا فلا يحتاج لعايد او نكرة موصوفة فلا يحتاج لصلة ولا يكون احسن تفضيل وفتحته فتحة اعراب وهي علامة الجر قال وهذان الوجهان كوفيان وبعض البصريين يتوافق على الثاني انتهى وقد جوزوا في لا سيما زيد اذا رفع زيد ان تكون ما موصولة وزيد خبر مبتدا محذوف والتقدير لا سي الذي هو زيد فحذف العايد المبتدا وهو في ذلك هو وجوبا من غير اشتراط لطول الصلة وهو مقيس كما قال ابن عقيل وليس بشاذ وعن ذلك استظهر في التسهيل على اشتراط الطول بقوله غالبا قال الى جواز حذف العايد المنصوب ثم شروطه اشار بالعطف في قوله او مفعولا اي او كان مفعولا سواء نصبه فعل او وصف في غير صلة ال وهو اي والحال ان الضمير العايد اما متصل بفعل نحو قوله تعالى وما عملته ايديهم في قراءة الكوفيين الا حفصا بالحذف اي عملته كما في قراءة الباقين بالاثبات وقد قيل ان ما في الاية نافية في كلا القراءتين وهو مرجوح عن الموصولين في قراءة الحذف لانه في الصلة اكثر منه في غيرها فلذلك جرى عليه المص ونحو فيها ما تشتهي الانفس في قراءة الكوفيين الا حفصا ايضا ووافقهم ابن كثير وابو عمرو وكقوله تعالى وامنوا بما انزلت مصدقا لما معكم اهذا الذي بعث الله رسولا يعلم ما يسرون وما يعلنون قال الاصفهاني شارح اللمع لم يات في القران اثبات العايد الا في ثلاث ايات كالذي يتخبطه الشيطان من المس كالذي استهوته الشياطين واتل عليهم نبا الذي اتيناه او متصل بوصف نحو قوله ما الله موليك فضل فاحمدنه به فما لدي غيره نفع ولا ضرر اي الذي هو موليكه فضل والحذف في الوصف دونه في الفعل او منفصل لغرض لفظي نحو قوله تعالى فاكهين بما اتاهم وقوله ومما رزقناهم ينفقون اي بالذي اتاهم اياه ورزقناهم اياه ولا يقدر اتاهموه ورزقناهموه لان اتصال الضميرين المتحدي الرتبة ممتنع في غير الغيبة شاذ فيها فلا يحمل عليه التنزيل فالفصل في ذلك متعين لدفع تنافر اللفظ وقبحه مع الاتصال وهو غرض لفظي وهذه المسيلة واردة على التسهيل وشروحه والاوضح وغيرهم فانهم اطلقوا امتناع حذف المنفصل وتقييده بقوله لغرض لفظي للاحتراز من المنفصل لغرض معنوي كالمحصور في نحو جاء الذي لم اضرب الا اياه والمخصوص كقولك جاني الذي اياه لم اضرب فلا يجوز الحذف فيهما اما الاول فلاستلزامه حذف الا فيتوهم نفي الفعل عن المذكور والمراد نفيه عن غيره واما الثاني فلان الفصل فيه لتقييد الاختصاص عند البياني والاهتمام عند النحوي واذا حذف فانما يتبادر الذهن الى تقديره موخرا على الاصل فيفوت الغرض الذي فصل لاجله نبه عليه المص في شرح قصيدة كعب وصرح الرضي بان الممتنع حذفه هو المنفصل بعد الا اما غيره فلا يمتنع ضيع الزيدان الذي اعطيتهما اي اياه وقولك الذي انا ضارب زيد اي ضارب اياه قال ولا يجوز ان يكون المحذوف هنا مجرورا في محل النصب اي الذي انا ضاربه انتهى وافاد بقوله مفعولا ان غيره من المنصوبات لا تحذف كاسم ان واخواتها نحو جا الذي انه فاضل وخبر كان عند من شرط في الفعل الناصب له ان يكون تاما وهو ما جزم به

ابو حيان

جنيد اسم

في الاولى حمزة والكسائي

الله

ابو حيان ونقله المرادي عن قوم اذ لا يصدق عليه انه مفعول الا مجازا كما سياتي واحترز بقوله في غير صلة ال عن العايد المنصوب في صلتها فالجمهور على انه لا يحذف نحو جا الذي انا الضاربه لانه يحملها تكميل صلة غيرها ويميزها عن المعرفة ويستدل به على اسميتها وجوز ابن مالك على قلة وسياتي وقيل ان كان الوصف متعديا لواحد فالحذف قليل او الى اثنين او ثلاثة فحسن كجا في الظانه زيد منطلقا والمعطيه زيد درهما والمعلمه بكر عمرا منطلقا وان شيت الظان زيد منطلقا وكذا البقية وقيل لا يجوز الحذف ان لم يدل عليه دليل كجاني الضارب زيدا اذ لا يعلم انه منفرد او غيره مونث ام غيره ويجوز ان دل عليه مع قبح نحو جا الرجل الضارب زيد وكون هذا الضمير منصوبا كما افاد كلامه هو مذهب الاخفش وعند المازني والجرمي انه مجرور والوجهان عند الفراء وعندي انه معتبر بالظاهر فحيث جاز نصب الظاهر وجره جازا في ضميره وحيث تعين نصبه تعين في ضميره تقول جا الضاربان زيدا او الضاربا زيد فاذا قلت الضاربها غلامك الزيدان جاز كونه في موضع نصب وفي موضع جر وتقول جا الضارب زيدا فاذا قلت الضاربه غلامك زيد فهو في موضع نصب وسياتي مزيد كلام فيه في الاضافة تتمة هل يجوز توكيد العايد المنصوب والنسق عليه اذا حذف قال الاخفش والكسائي نعم وابن السراج واكثر المغاربة لا واتفقوا على مجي الحال منه نحو اهذا الذي بعث الله رسولا واجازها ثعلب متقدمة ومنع ابن هشام قال الى جواز حذف العايد المخفوض مع شروطه اشار بقوله او مخفوضا اي او كان مخفوضا اما بوصف اي باضافة وصف غير ماض اي وصف ناصب له في التقدير وهو الذي بمعنى الحال او الاستقبال نحو جا الذي انا ضاربه الان او غدا فيجوز حذف الها ومنه قوله تعالى فاقض ما انت قاض اي قاضيه وقول طرفة ستبدي لك الايام ما كنت جاهلا اي جاهله وما جرى عليه من ان الضمير في ذلك مجرور بالاضافة هو الصحيح وقيل منصوب وحذف التنوين من الوصف لاتصال الضمير به لا للاضافة حكاه ابو حيان فلو خفض باضافة غير وصف نحو جا الذي وجهه حسن او باضافة وصف ماض نحو جا الذي انا ضاربه امس لم يحذف او مخفوضا بحرف خفض بمثله اي بمثل ذلك الحرف معنى ومتعلقا سفموهان على التمييز بمثل الموصول مرفوع لخفض وموصوفه اي موصوف الموصول ومثله المضاف الى الموصول التمييز المحذوف ح بسبب اتحاد الجارين ومتعلقيهما لخفض الموصول بذلك نحو قوله تعالى ويشرب مما تشربون اي منه وقوله تصلي الذي صلت قريش ونعبد وان جحدا العموم اي الذي صلت له قريش وخفض الموصوف بالموصول نحو قول كعب بن زهير لا تركنن الى الامر الذي ركنت ابنا يعصر حين اضطرها القدر وقوله قبله ان تعن نفسك بالامر الذي عنيت نفوس قوم سموا ظفروا لما ظفروا اي الذي ركنته اليه وعنيت به وابنا يعصر ملوك في باهلة ويعصر بفتح المثناة التحتية وسكون العين وضم الصاد المهملتين اسم رجل وهو ابو قبيلة منها باهلة وخفض المضاف الى الموصول نحو مررت بغلام الذي مررت اي به وخرج بقيود المسيلة من قوله بحرف الى اخرها لو خفض العايد والموصول او نحوه بغيره فيجا غلام الذي بك غلامه وما لو لم يخفض الموصول او نحوه نحو جا الذي مررت به او خفض لا بحرف كجا غلام الذي مررت به او بحرف ليس مثل الحرف الذي خفض به العايد نحو مررت بالذي غضبت عليه او مثله لا في المعنى نحو مررت بالذي مررت به على زيد فالبا الاولى للالصاق والثانية

للسببية او مثله لا في المتعلق نحو مررت بالذي مررت به وكذا لو ماثله في المعنى والمتعلق دون
اللفظ كحللت في الذي حللت به ذكره المرادي وهي واردة على المص والمراد بالمماثلة في المتعلق الاتحاد
في مادته لا في نوعه فيجوز فيما لو كان احدهما فعلا والاخر اسما بمعناه نحو مررت بالذي انت به مار قال
وقد كنت تخفي حب سمراء حقبة فبح لان منها بالذي انت بائح اي به فيكون مندرجا في كلامه اذ المتعلق اعم
من ان يكون فعلا او لا هذا حكم الضمير المشتمل عليه الصلة اذا كان احد جزئيها او معمولا لها فان كان بعض
معمول الصلة حذف المعمول فيحذف الضمير بحذفه تقول الرجل الذي قلت او زعمت يريد ان الرجل ابن هم
الذي قلت انه ياتي او زعمت انه ياتي ونحو ذلك مما يكون المعمول عليه كقوله تعالى اين شركائي الذين كنتم
تزعمون اي انهم شركائي فان قلت اهمل المص شرط الحذف للعايد مطلقا مرفوعا او غيره وهو ان لا يكون
محصورا او شرطا في غير المرفوع وهو ان لا يكون في الصلة ضمير يصلح للربط كجا الذي اكرمته في داره
لئلا يلتبس بالعايد كما مر عن ابن عصفور وابن يعيش قلت لانهما ليسا من الشروط الخاصة بهذا
الباب فيلزمه ذكرهما بل كل ما اوقع حذفه في لبس امتنع حذفه سوا العايد وغيره وكل فضلة حصر
امتنع حذفها فالعمدة من باب اولى كما سياتي في المستثنيات في باب المفعول وبذلك علم استغناؤه ايضا
عن شرط ان لا يكون المجرور نايبا عن الفاعل كمررت بالذي مر به لانه بمنزلة الفاعل في احكامه التي منها
امتناع حذفه وانما يلزم التعرض لما كان من الشروط خاصا بالمشروط ونحو اشارة الى مواضع ورد فيها حذف
العايد غير المرفوع مع فقد بعض الشروط السابقة كقوله ما المستفز الهوى محمود عاقبة ولو اتيح
له صفو بلا كدر اي المستفزه الهوى فحذف المنصوب في صلة ال ونحو قوله وان لساني شهدة يشتفى ما ء
بها وهو على من صبه الله علقم اي علقم عليه فحذف المجرور مع غير مماثله لمتعلق جاره وجاز الموصول
لتعلق جار العايد المحذوف بصب وجار الموصول بعلقم لتاوله بشاق او شديد وهو في البيت بتشديد
الواو ضرورة ومثله تشديد ياهي وقول الفرزدق ولعل الذي اصعدتني ان يردني الى الارض ان لم
يقدر الخير قادره اراد اصعدتني به فحذف العايد مع عدم خفض الموصول ومثله قوله ومن حسد
يجور علي قومي واي الدهر ذو لم يحسدوني اي فيه وكقوله اتبع الحرث بن نضلة والمرء معنى
يلوم من يثق ما اي به فحذف مع خفض الموصول لا بحرف وكل ذلك ضرورة اي بابه الشعر خلافا لابن
مالك في تجويز حذف المنصوب في صلة ال والمجرور بلا شرط على قلة فيهما وفي المغني في قوله تعالى
فاصدع بما تؤمر ما مصدرية في الاظهر او موصول اسمي اي بالذي تؤمر على حد امرتك الخير فاما من قال
امرتك كذا فيشكل لما ذكر من الشرط في حذف العايد المجرور وقد يقال ان اصدع بمعنى مر واما قوله
تعالى فما كانوا ليؤمنوا بما كذبوا في الاعراف فيحتمل ان الاصل بما كذبوا به فلا اشكال او بما كذبوا به ويويده
التصريح به في سورة يونس وجاز مع اختلاف المتعلق لان ما كانوا ليؤمنوا بمنزلة كذبوا في المعنى
واما ذلك الذي يبشر الله عباده فقيل الذي مصدرية اي ذلك تبشير وقيل الاصل يبشر به ثم حذف
الجار توسعا فانتصب الضمير ثم حذف وذكر في قوله تعالى ان الذين كفروا بالذكر لما جاءهم ان الذين بدل فرانعالي
من الذين في ان الذين يلحدون والخبر لا يخفون علينا واختاره الزمخشري وقيل مبتدا خبره مذكور ولكن
حذف رابطه ثم اختلف في تعيينه فقيل هو ما يقال لك اي في شانهم وقيل هو لما جاءهم اي كفروا به وقيل
لا ياتيه الباطل اي منهم انتهى فيكون من حذف العايد المجرور دون شرطه وقال الكسائي والرضي يجوز
حذف العايد اذا جر بحرف متعين نحو الذي سرت يوم الجمعة والذي اشتريت رطل بدرهم اي فيه

ومنه

ومنه وحمل عليه الرضي فاصدع بما تؤمر اي بالظاهر وانسجد لما تامرنا اي به وقال الفلنة لها الا والذي
حج حاتم اخوك عمدا اني غير خوان اي حج حاتم اليه قال وانما شرط التعيين لانه لا بد بعد حذف
المجرور من حذف الجار اذ لا يبقى الجار بلا مجرور فينبغي ان يتعين حتى لا يلتبس بعد الحذف بغيره
انتهى ولا يخفى ان ما قاله هو التحقيق الموافق للقواعد فقد قال ابن الحاج اشترا الثمن الذي
منوان بدرهم جائز بلا شك اي منه **فصل** في ترتيب الصلة مع الموصول وما يذكر معه
وحيث كانا تجري اسم واشبه الاسما بهما المركب المزجي كبعلبك لمباينة المفرد لهما بالافراد
والمضاف والجملة بتاثير صدرهما في عجزهما كان لهما من الترتيب ما لبعلبك ونحوه فلذلك
لا يتقدم صلته ولا معمولها ظرفا كان او لا لانه جزء منها على الموصول ولا يتعلق بما قبله
كان يكون مصدرا ببل او لكن او علامة جواب قسم او غير ذلك بما لا يتعلق بما قبل الموصول كما لا يتقدم
عجز المركب المزجي عليه ونحو بعض ان اورد على ذلك تقدم معمول صلة ال ظرفا على ال وصلتها في قوله
تعالى وكانوا فيه من الزاهدين اني لعملكم من القالين اني لكما لمن الناصحين بنا على موصولية
ال فيها فالجواب انه مؤول اما بجعل الظرف متعلقا باعني محذوفا اي اعني فيه من الزاهدين
واعني لعملكم واعني لكما ويعبر عنه بالتبيين فيكون الخبر هو الظرف وليس داخلا في الصلة بل هو على جهة
البيان كاللام في قولهم سقيا لك وهذا قول الجرمي ونقله في المغني عن المبرد ورد بان اعني بعد
لا يتعدى بحرف الجر او متعلقا بمحذوف يدل عليه الصلة اي زاهدين فيه وناصح لكما وقال لعملكم وهو
قول المبرد وابن السراج وابن جني او بالكون المحذوف الذي تعلق به من الزاهدين ونحوه فان
قدرت ال في ذلك حرف تعريف كما هو مذهب المازني فلا اشكال وقيل يجوز تقدم الظرف لانه يتوسع
فيه ما لا يتوسع في غيره كما سياتي في بابه واختاره ابو الحسن بن الصايغ وهو المعتمد لسلامته
من تكلفات التاويل اذ لا يخفى ان الاستدلال عليه بالايات المذكورة تمسك بالظاهر المفيد للظن
الغالب الكافي في مباحث الالفاظ فلا يقدح فيه الاحتمالات البعيدة كما قاله السيد وغيره وهذا
اصل نفيس نافع في كثير من المطالب فاعتمده اما تقدم بعض اجزا الصلة على بعض كجاء في الذي
منطلق ابوه والذي ضربت زيدا اخوه فلا مانع منه ولا يتاخر اي الصلة ومعمولها عن خبره
لا يقال الذي زيدا اكرمته ولا عن تابعه اي تابع الموصول من نعت وتوكيد وبيان وبدل ونسق
لا يجوز جا الذي الظريف اكرمته ولا جا الذي زيدا اكرمته ونحو وشذ قراة زيد بن علي الذين من وم
قبلكم لعلكم تتقون بفتح الميم واما قوله لسنا كمن جعلت اياد دارها تكريت تمنع حبها ان تحصدا
فابدل ايادا من من في رواية جره او من الضمير المستكن في جعلت في رواية رفعه قبل استيفا الصلة ذا
معمولها وهما دارها وتكريت فمؤول بان من استوفت صلتها وهو جعلت وايادا بدل بعد استيفايها جد
في التقدير ودارها منصوب بمضمر يدل عليه الصلة اي جعلت دارها تكريت ولا يتاخران
عن ما استثنى منه اي الموصول فلا يجوز جا الذين الا زيدا اكرمتهم ولا يجب الترتيب بين الموصول
والصلة ومعمولها فيجب ان لا يفصل بينهم اي الموصول وصلته وهي ومعمولها المفهوم منه
فالاولى ان لا يفصل بين اجزا الصلة بعضها من بعض باجنبي كتابع او غيره وشذ قوله ابعض
من وضعت اليه فيه لساني معشر عنهم اذوده فالى متعلق بابغض وقد فصل به بين الصلة
ومعمولها وهما لساني وفيه وهو اجنبي من وضعت الذي هو الصلة وما عملت فيه لتعلقه

بالمضاف الى الموصول وهو ابغض والاصل يا حرم بعد لسانى اى وابغض من وضعت فيه لسانى
الى معشر وذكر المص فى قوله تعالى ولا تمدن عينيك الى ما متعنا به ازواجا منهم زهرة الحياة
الدنيا ان بعضهم اعرب زهرة بدلا من ما ورده بان لنفتنهم من صلة متعنا فيلزم الفصل بين
ابعاض الصلة باجنبى وبان الموصول لا يتبع قبل كمال صلته انتهى الا ان كان الفاصل غير اجنبى
فيجوز كالفصل بالاعتراضية اى بالجملة المعترضة لانها كما قال فى المغنى المعترضة بين شيئين
لافادة الكلام تحسينا وتقوية وما كان كذلك فليس كالاجنبى ولهذا اشترط فيها ان تكون مناسبة
للجملة المقصودة وهى انواع منها جملة القسم كقوله ذاك الذى وابيك يعرف مالكا والحق يدفع
ترهات الباطل والترهات الطرق الصغار من الجادة تتشعب عنها الواحدة ترهة فارسى معرب ثم
استعيرت فى الباطل وفى الحديث واسوءتهم من والله ما علمت عليه من سوء قط ومعنى اسوءتهم اتهموهم وما
اشار اليه بكاف التمثيل من ان القسمية من انواع الاعتراضية هو ما فى المغنى كالارتشاف خلافا لما
يفهمه كلام ابن مالك انها ليست منها ومثال اعتراضها غير قسمية بين الصلة والموصول قوله
ماذا ولا عتب فى المقدور رمت اما يحظيك بالنجح ام خسر وتضليل وعلى جعل ذا موصولة وبينها
وبين معمولها قوله فى التنازع على اعمال الاول الذى ضربت وضربنى زيدا وبينها وبين اجزائها
نحو جاب الذى جوده والكرم زين مبذول للناس ومنه قوله تعالى والذين كسبوا السيئات جزاء
سيئة بمثلها وترهقهم ذلة فجملة وترهقهم ذلة معطوفة على كسبوا فهى من الصلة وما بينهما
اعتراض تمييز به قدر جزائهم وجملة ما لهم من الله من عاصم خبر قال ابن عصفور قال المص وهو يعيك لان
الظاهر ان ترهقهم لم يوت به لتعريف الذين فيعطف على صلته بل جئ به للاعلام بما يصيبهم جزاء على
كسبهم السيئات ثم انه لا يتعين كون الجملة الاولى اعتراضا لجواز ان يكون الخبر جزاء سيئة بمثلها فلا يكون
فى الاية اعتراض انتهى وقال فى الارتشاف عن نص الفارسى فى الاغفال انه لا يجوز الفصل بالاعتراضية
بين الصلة والموصول لانه حال بين المبتدا والخبر وانفصل عن الاعتراض بينهما بالقسمية بما يوقف
عليه من كلامه تكملة كما تقع الاعتراضية بين الموصول وصلته كما ذكر يقع فى غير ذلك من الابواب فمنها
بين الفعل ومرفوعه كقوله شجاك اظن ربع الظاعنينا وبينه وبين مفعوله وبدلت والدهر
ذو تبدل هيفا دبورا بالصبا والشمال وبين المبتدا وخبره وفيهن والايام يعثرن بالفتى
نوادب لا يمللنه ونوائح ومنه جملة الفعل الملغى نحو زيد ظننت قائم وجملة الاختصاص نحو
نحن معاشر الانبيا لا نورث وبين القسم وجوابه قال فالحق والحق اقول لاملان الاصل اقسم بالحق
لاملان واقول الحق اعتراض وبين الشرط وجوابه واذا بدلنا اية مكان اية والله اعلم بما ينزل قالوا انما انت مفتر
وبين الموصوف وصفته نحو فلا اقسم بمواقع النجوم وانه لقسم لو تعلمون عظيم فيها اعتراض بين الموصوف
وهو قسم وصفته وهو عظيم بجملة لو تعلمون وبين اقسم بمواقع النجوم وجوابه وهو انه لقران كريم وبين
الجار ومجروره اشتريته بوالله الف درهم وبين الحرف ومؤكده نحو ليت وهل ينفع شيئا ليت وبين حرف
التنفيس والفعل نحو وما ادرى وسوف اخال ادرى اقوم ال حصن ام نساء وبين قد والفعل نحو اخالد
قد والله اوطات عشوة وبين حرف النفى ومنفيه نحو ولا اراها تزال ظالمة ذكر كل ذلك فى المغنى
وانهم صرحوا بجواز الفصل فى الاعتراضية او غيرها كالحالية لا يجوز الفصل به وقال ابن مالك ان الجملة الحالية
اولى ان لا تعد اجنبية كقوله ان الذى وهو مثر لا يجود حرى بفاقة تعتريه بعد اثرا فقوله وهو مثر جملة

قوله

قوله

حالية

حالية العامل فيها فعل الصلة وما عمل فيه فعلها لا يكون اجنبيا وكذا النداء الذى يليه مخاطب كقوله
وانت الذى باسعد بوئت بمشهد كريم واثواب المكارم فلو لم يله مخاطب عد اجنبيا ولم يجز الا فى ضرورة كقوله
تعش فان عاهدتنى لا تخوننى نكن مثل من يا ذيب يصطحبان ومن غير الاجنبى معمول الصلة لانه جزء
منها فهو اولى بجواز الفصل بينها وبين موصولها كما يعلم مما سيأتى نحو جاء الذى اياه ضربت الا ال فانها تزيد
على غيرها من الموصولات بانها لا يفصل من صلتها باجنبى كغيرها ولا بغيره كالفصل بمعمول الصلة فلا يجوز
جاء الزيد ضارب لشدة امتزاجها بصلتها حتى صارا كالمفرد وكذا اى وكال فى ذلك الموصول الحرفى وهو
ما اول مع ما يليه بالمصدر فلا يتقدم صلته ولا معمولها عليه ولا يفصل بينهما مطلقا ولا بمعمول الصلة
فلا يقال عجبنى ان زيدا ضربت لانه بما بعده فى تاويل المصدر فطلب قربه من متضمن المصدر واما قوله
وشفاء عنك خيرا ان تسألى فمضرورة او متعلق بمحذوف دل عليه المصدر اى ان تسألى خيرا عنك
ويستثنى الفصل بين ان وصلتها كما سيأتى واطلاقه يقتضى انه لا فرق بين العامل من الحروف المصدرية
وغير العامل وهو ما نص عليه ابن مالك وقال ابو حيان اجازوا فى غير العامل ان يتقدم معمول صلته عليه
وان يفصل به بينه وبينها نحو عجبت مما زيدا تضرب لشبهه باسم الموصول من حيث اقتضاء الصلة بدون
عمل بخلاف العامل لكونه عمل فيها ثم شرع فى بيان الموصول الحرفى مكتفيا بعده عن حده فقال وهو اى الموصول
الحرفى ستة ان المفتوحة المشددة وتوصل بمعموليها وهما الاسم والخبر اذا كانت عاملة فان كانت مكفوفة
فبالجملة الاسمية او الفعلية واذا كانت عاملة فان كان الخبر مشتقا فالمصدر المؤول به من لفظه فالتقدير
فى نحو بلغنى انك منطلق بلغنى انطلاقك ومنه بلغنى انك فى الدار اى استقرارك لان الخبر فى الحقيقة هو المحذوف
من استقر او مستقر كما سيأتى وان كان جامدا قال المص وغيره قدر بالكون فتقدير بلغنى ان هذا زيد بلغنى
كونه زيدا لان كل خبر جامد يصح نسبته الى المخبر عنه بلفظ الكون تقول هذا زيد وان شئت هذا كائن زيدا
اذ معناهما واحد قال الرضى انه يوول من لفظه ولو كان جامدا نحو بلغنى انك زيد اى زيديتك فان
الجامد اذا الحقته يا النسب فاد معنى المصدر كالكيفية والكمية وقال السهيلى ان التى توول
بالمصدر انما هى الناصبة للفعل وان المشددة انما توول بالحديث قال وهو قول سيبويه ان خبرها
قد يكون اسما محضا نحو علمت ان الليث اسد قال وهذا لا يشعر بالمصدر وان المفتوحة الخفيفة
الناصبة للفعل واحترز بهذا القيد عن التفسيرية نحو وناديناه ان يا ابراهيم والمخففة من
الثقيلة نحو علم ان سيكون والزائدة نحو فلما ان جاء البشير وتوصل بفعل متصرف احترز من الجامد
ماضيا كان كعسى وليس او مضارعا نحو يهيط اى يفتح قال ابن طريف لا ماضى له وكذا ينبغى فى الاشهر او امرا
نحو تعلم بمعنى اعلم وهلم القول بانه امر وصححه المص فى الفطر واما قوله تعالى وان عسى ان يكون فان مخففة
من الثقيلة كما سيأتى وقوله مطلقا اى سواء كان المتصرف مضارعا نحو وان تصوموا خير لكم ان تقول
نفس او طمع ان يغفر لى او ماضيا نحو ان جاءه الاعمى ولولا ان ثبتناك او امرا نحو ما حكى كتبت اليه بان قم
وخالف بعضهم قليلا وانكر ابو حيان ذلك وزعم انها لا توصل بالامر وان ما جاء منه فهى فيه تفسيرية ورده
فى المغنى بما يوقف عليه فيه ولا يحذف من الموصولات الحرفية غيرها ويبطل عملها ح وهو الكثير كقوله تعالى قل
افغير الله تامرونى اعبد وقد يبقى العمل كقوله الا ايها الزاجرى احضر الوغى فى رواية من نصب احضر وموضعها
رفع بالابتداء فى نحو وان تصوموا خير وبالخبر فى نحو الامر ان يفعل كذا او يتعين حينئذ ان يكون المبتدا
معنى لا جثة ونصب فى نحو اردت ان اعيبها وخفض فى نحو اوذينا من قبل ان تاتينا ومحتملة لهما كما سيأتى

والحدم

علم

في نحو والذي اطمع ان يغفر لي تتمة شركوا بين ان ان المصدريتين في سدهما مع صلتهما مسد
جزئي الاسناد في باب ظن وذ خواتها وخصوا المشددة بذلك في باب لو والحقيقة بذلك في باب عسى كما سياتي
كل ذلك في كلامه ان شا الله تعالى وكي و توصل به اي بالفعل المتصرف حال كونه مضارعا نحو لكيلا تاسوا
وهي مثل ان معنى وعملا الا انها لا تقع مع صلتها مبتدا ولا فاعلا ولا مفعولا ولا مجرورا باضافة ولا بحرف
الا بلام التعليل بخلاف ان في ذلك واذا صحبتها اللام لفظا تعينت مصدريتها اذ لا يدخل حرف على حرف
او تقديرا جاز كونها مصدرية وكونها حرف تعليل والفعل منصوب بان مضمرة كما سياتي مبسوطا
ان شا الله تعالى وما ولو والذي ويوصلن به اي بالفعل المتصرف حال كونه اما ماضيا او مضارعا اما غير امر
ما المصدرية فنوعان زمانية وستاتي وغيرها نحو قوله تعالى ودوا ما عنتم وعزيز عليه ما عنتم
وضاقت عليكم الارض بما رحبت فذوقوا بما نسيتم لهم عذاب شديد بما نسوا ولا تقولوا لما تصف
السنتكم ليجزيك اجر ما سقيت لنا قال المص وليست هذه بمعنى الذي لان الذي سقاه لهم الغنم
والاجر انما هو على السقي الذي هو فعله لا على الغنم فان ذهبت بتقدير اجر سقي الذي سقيته لنا
فتكلف ولا محوج اليه ومنه بما كانوا يكذبون آمن كما امن الناس وكذا حيث اقترنت بكاف التشبيه لو
بين فعلين متماثلين وفي هذه الايات قال المص رد على السهيلي حيث قال ان الفعل بعد ما هذه
لا يكون خاصا فتقول عجبني ما يفعل ولا تجوز عجبني ما تخرج واكثر ما يوصل بالماضي كالايات ومن
وصلها بالمضارع قوله للمنية انفاس تقصرها كما يقرب للوحشية الذبع ولا يوصل بامر فلا يقال
عجبت مما قم ولا بجامد نعم قوله اليس اميري في الامور بانتما بما لستما اهل الخيانة والغدر
ولهذا البيت رجح القول بحرفيتها كما جرى عليه هنا وفي سائر كتبه اذ لا يتاتى تقدير ضمير يعود عليها فيه
والى مذهب الجمهور وادعى ابن خروف الاتفاق عليه وليس كذلك فقد صرح باسميتها الاخفش وابن
السراج قال ابن الشجري افسد النحويون تقدير الاخفش بقوله تعالى ولهم عذاب اليم بما كانوا يكذبون
فقالوا ان كان الضمير المحذوف للنبي او القران صح المعنى وخلت الصلة عن العايد وللتكذيب فسد
المعنى لانهم اذا كذبوا التكذيب بالقران او النبي كانوا مومنين قال المص وهو سهو منه ومنهم لان كذبوا
ليس واقعا على التكذيب بل هو مؤكد به لانه مفعول مطلق لا مفعول به والمفعول به محذوف اي بما كانوا
يكذبون النبي او القران تكذيبا ونظيره وكذبوا باياتنا كذابا قال ولابي البقا في الاية اوهام ثم
تكلم عليها فاما لو فمذهب الجمهور انها لا تكون مصدرية بل لا يفارقها معنى التعليق وذهب الفرا
والفارسي والتبريزي وابو البقا وتبعهم الشيخان المص وابن مالك الى انها تكون مصدرية كقوله الفارسي
تعالى يود احدهم لو يعمر ودوا لو تدهن اي التعمير والادهان وهي عند المانعين شرطية فيهما
ومفعول يود وجواب لو محذوفان اي يود احدهم التعمير لو يعمر الف سنة لسره ذلك قال المص
ولا خفا لما فيه من التكلف ويشهد للمثبتين قراة بعضهم ودوا لو تدهن فيدهنوا بحذف النون فعطف
تدهنوا بالنصب على تدهن لما كان معناه ان تدهن ويشكل عليهم دخولها على ان في نحو وما عملت من
سوء تود لو ان بينها الاية وجوابه ان لو انما دخلت على فعل محذوف تقديره يود لو ثبت ان
منها ورد هذا ابن مالك في قوله تعالى لو ان لنا كرة واجاب بذلك وبانه من توكيد اللفظ بمرادفه
نحو فجاجا سبلا قال المص والسؤال في الاية مرفوع من اصله لانها ليست مصدرية وفي الجواب الثاني
نظر لان تاكيد الموصول قبل مجيء صلته شاذ كما مر واما الذي فمذهب البصريين انها لا يكون مصدرا

وصحح

وصححا ابو حيان وذهب يونس والفرا وابو علي وارتضاه ابن خروف والشيخان ابن مالك والمص
الى انها تقع مصدرية موصولة بالماضي والمضارع وجعلوا منه قوله تعالى ذلك الذي يبشر الله عباده
وخضتم كالذي خاضوا اي تبشير الله وكخوضهم ونقله ابن مالك عن الفرا في قوله تعالى تماما على الذي
احسن اي احسانه وحكى الفرا عن العرب ابوك بالجارية الذي يكفل وبالجارية ما تكفل والمعنى ابوك
بالجارية كفالته وهذا صريح في مجيئها مصدرية قال ابن مالك لاستعمالها على ذلك في اشعارهم
ونقل المص عن محمد بن مسعود الزكي في كتابه البديع قال وهو كتاب خالف فيه اقوال النحويين في امور
كثيرة ان ان الذي يتعارضان فيقع الذي مصدرية كقوله انفرج اكباد المحبين كالذي ارى
كبدي من حب مية يقرح صوان بمعنى الذي كقولهم فلان اعقل من ان يكذب اي من الذي يكذب انتهى
فاما وقوع الاول فنقول كما ذكروا اما عكسه فلم اعرف قايله والذي جراه على هذا اشكال هذا الكلام
فان ظاهره تفضيل زيد على الكذب ولا معنى له ونظايره كثيرة وقل من يتنبه لاشكالها وتوجيهه ان يؤول
ان بالمصدر والمصدر بالوصف فيؤل الى المعنى الذي اراده ولكن توجيهه تخيل العقل كما قيل في قوله تعالى
وما كان هذا القران ان يفترى ان التقدير ما كان افترا ومعنى هذا ما كان مفترى او ان افعل
ضمن معنى ابعد اي زيد ابعد الناس من الكذب لفضله على غيره فمن المذكورة ليست جارة للمفضول
بل متعلقة بافعل لما ضمنه من معنى البعد لا لما فيه من المعنى الوصفي والمفضل عليه متروك ابدا مع افعل
هذا لقصد التعميم انتهى وتنفرد لو عن اخواتها المذكورة بغلبة وقوعها بعد ود او يود ونحوهما
من مفهم تمن كاحب واتمنى واختار فلهذا ينتصب الفعل بعدها اذا اقترن بالفا السببية كما
ينصب في جواب ليت قال الم ترينا اليهم في جموع كانها جبال شرورى لو نعان فتنهدا اي وددنا
لو نعان فحذف الفعل لدلالة لو عليه وصلتها كصلة ان فتوصل بفعل متصرف غير امر نحو
وددت لو تقوم اي لو قمت واشار بلفظ الغلبة الى وقوعها في غير ذلك كقول قتيلة اخت النضر
ابن الحرث ما كان ضرك لو مننت وربما من الفتى وهو المغيظ المحنق وقول الاعشى وربما
فات قوما جل امرهم من التاني وكان الجزم لو عجلوا اي ما كان ضرك منك وكان الجزم في
العجل وتنفرد ما بنيابتها عن ظرف الزمان فتكون مصدرية ظرفية ولا يشاركها في هذا
غيرها كما اشار اليه بالانفراد خلافا لابن جني في ان فتبعه الزمخشري وخرج عليه قوله تعالى ان اتاه
الله الملك اي وقت ان اتاه قال ابو حيان ولا يعرف ذلك اكثر النحاة وهذا هو النوع الثاني
لما المصدرية وهي الزمانية وانما قال بنيابتها لانها لو دلت على الزمان اصالة لكانت اسما لها
ولم تكن مصدرية وقد زعم ذلك ابن السكيت وتبعه ابن الشجري في قوله منا الذي هو ما ان
طر شاربه والعانسون ومنا المرد والشيب معناه حين طر شاربه ولو حذف لفظة ظرف
كما في المغني لكان اولى لان الزمانية قد تكون ظرفية اي متضمنة معنى في كما سياتي مثاله
وقد لا يكون كما في قوله تعالى كلما اضا لهم مشوا فيه فان الزمان المقدر هنا مخفوض اي كل
وقت اضا لهم والمخفوض لا يسمى في الاصطلاح ظرفا كما قال المص وغيره واذا وقعت زمانية
فلا توصل حينئذ اي حين تنوب عن الظرف الا بماضي المعنى مثبت نحو ما دامت السموات
والارض لا اصحبك ما ذر شارق او مضارع منفي بلم نحو قوله ولن يلبث الجهال ان يتهضموا اخا ان
الحلم ما لم يستعن بجهول وقد توصل بالمضارع المثبت كقوله نطوف ما نطوف ثم ناوي

ذووا الاموال منا والعديم ا و توصل با بعد ايذا اى بجملة مصدرية بالمبتداء قال المص ويطلق
عليها ابتدائية اعم من هذا الوجه نحو قوله ولو كان لها محل من الاعراب بخلاف المستانفة فالابتدائية
اعم من هذا الوجه نحو قوله واصل خليلك ما التواصل ممكن فلانت او هو عن قليل ذاهب وقوله
فعشهم ابا حسان ما انت عايش وقد توصل ما المصدرية بها اى بالجملة الابتدائية فى غير ذلك
اى فى غير ما بتها عن الزمان كقوله احلامكم لسقام الجهل شافية كما دماؤكم تشفى من الكلب اى
شفاء دماؤكم وقوله اعلاقة ام الوليد بعد ما افنان راسك كالثغام المخلس وهذا ما ذهب اليه
جماعة منهم الاعلم وابن الحاج وابن مالك واضطرب فيه راى ابن عصفور ومذهب س والجمهور
المنع وتاولوا ما فى البيتين على انها كافة للكاف وبعد كما سياتى قال ابن مالك كونها مصدرية
فى ذلك اولى اذ ليس فيه صرف شى عما له بل هى وصلتها فى موضع خبر بخلاف كونها كافة واذا وصلت
بها حال كونها ظرفية فلا يستبعد ان يوصل بها غير ظرفية وهذا ما اعتمده المص هنا وقال فى المغنى
ان الظاهر فى البيت الاخر بقاء بعد على اصلها من الاضافة وانها لو لم تكن مضافة لنونت انتهى

باب المعرف بالاداة عبر بذلك لانطباقه على ام الطائية والجميع اقوال فيها ستة
قيل انها احادية الوضع وهى اللام وحدها والهمزة وصلية زايدة جى بها للتوصل للنطق بالساكن
قال فى الارتشاف وهذا مذهب جميع النحاة واما ما نقله ابن مالك عن المتاخرين والمص
عن الاخفش ونقله الاكثرون منهم ابن مالك فى شرح الكافية والمص فى شرح اللمحة عن س
وزاد انه الظاهر الذى لا يعدل عنه الا بدليل او هى الهمزة وحدها واللام زيدت للفرق بينها
وبين همزة الاستفهام ونسب للفراء او ثنائية الوضع كقد وهل والهمزة حينئذ زايدة وصلية وهل
ام اصلية قولان كما سياتى وهذا مذهب ابن كيسان واختاره ابن مالك فى التسهيل والمص هنا فقال
وهى ال ثم زاد توكيدا بنفى مقابله المشهور فقال لا اللام وحدها ونقلاه ذلك عن الخليل و س قالا ولذلك
كان يعبر عنها الخليل بال كقد لا بالالف واللام كما لا يقال فى قد القاف والدال وعدها س فى الثنائى الوضع
فى باب عدة ما تكون عليه الكلم وعبر عنها بال ايضا قال ابن مالك وانما الخلاف بينهما فى الهمزة هل هى قطعية الوصلية
اصلية كهمزة ام او وصلت معاملة الاصلية ام هى زايدة وصلية مع الاعتداد بها فى الوضع كهمزة
استمع حيث اعتد بها فلم يعد رباعيا حتى يضم مضارعه مع انها زايدة كذلك اى لا تعد اداة التعريف اللام
وحدها وان قلنا بزيادة الهمزة وساعده المص فى نقل ذلك عنهما فى الاوضح والقطر واشار الى مخالفته
فى شرح اللمحة كما خالف هو نفسه فى شرح الكافية فنقلا عن س ما نقله الاكثرون عنه كما مر وكونها
قطعية هو المنقول عندهما عن الخليل وفى الارتشاف عن ابن كيسان واختاره فى التسهيل والاوضح
وكونها وصلية هو المنقول عندهما عن س ونقله ابن عصفور وابن مالك عن الخليل وعليه جرى المص
فى همزات الوصل هنا وفى القطر وتظهر فايدة الخلاف فى نحو قام القوم فعلى هذا القول الذى نسباه
لسيبويه حذفت همزة الوصل لتحرك ما قبلها وعلى الاول المنسوب اليه عند الاكثرين والى الخليل عندهما
لا تقول حذفت الهمزة اذ لم يكن ثمة همزة بل لم يؤت بها لعدم الحاجة اليها لتحرك ما قبل اللام فتلخص
فى الاداة اقوال احادية الوضع وهى اللام والهمزة قولان وثنائية الوضع والهمزة اصلية او وصلية
قولان [illegible] قال فى الارتشاف بعض الالسن خال عن اداة التعريف كلسان الترك وبعضها فيه
اداة التنكير وحذفها علامة التعريف كلسان الفرس وبعضها تختلف اداة التعريف فيها بالنسبة
الى

الى التذكير والتانيث وكلها اوضاع لا تعلل وهى نوعان كما فى التسهيل والارتشاف والمغنى وغيرها عهدية
وهى التى عهد المخاطب مدلول مصحوبها قبل ذكرها لجريانه صريحا لفظا او كناية او لحضوره عينا او ذهنا يقال
عهدت فلانا اذا ادركته ولقيته وجنسية بخلافها وكل منهما ثلاثة اقسام فالاول اما ان يكون لعهد
بمعنى معهود اى لحصة من الحقيقة معهودة بين المتكلم والمخاطب واحدا كانت او اكثر ذكرى اى عهدى له
المخاطب لجرى ذكره اما صريحا نحو مصباح المصباح فى زجاجة الزجاجة وارسلنا الى فرعون رسولا
فعصى فرعون الرسول ونحو اشتريت فرسا ثم بعت الفرس ونحو هذان يسد الضمير مسده مع مصحوبها
كبعته او كناية فى قوله تعالى وليس الذكر كالانثى فالانثى لعهد تقدم ذكره صريحا فى قوله انى وضعتها
انثى والذكر لعهد تقدم ذكره كناية فان لفظ ما وان كان عاما لكن التحرير وهو ان يعتق الولد لخدمة
بيت المقدس خاص بالذكر والمعنى ليس الذكر الذى طلبت امراة عمران كالانثى التى وهبت لها او ذهنى
ويعبر عنه بالعلمى ايضا اى بسبب عهد حصوله فى ذهن المخاطب بطريق غير المشاهدة والذكر والذهن
قوة معدة لاكتساب المعارف والعلوم نحو اذ هما فى الغار اذ يبايعونك تحت الشجرة بالواد المقدس
ونحو لك جا القاضى لمن بينك وبينه تنازع معهودا او حضورى اى عهد المخاطب بسبب حضوره
حالة التكلم فيكون لتعريف الحاضر كقولك القرطاس لمن سدد سهما واغلق الباب لمن دخل البيت الى
غير ذلك لتعريف الغايب ويقع للحضور بعد اسما الاشارة نحو جاءنى هذا الرجل ان قدر عطف بيان للاشارة
وان جعل نعتا فهى للعهد الذهنى كما سياتى فى الندا وبعد اى فى الندا نحو يا ايها الرجل وفى اسم الزمن
الحاضر نحو الساعة والان ذكر هذه الثلاثة ابن عصفور ثم زاد وبعد اذا الفجائية نحو خرجت فاذا
الاسد قال ولا تقع الا فى هذه المواضع الاربعة وتعقبه ابن مالك والمص بانك تقول للشاتم رجل
بحضرتك لا تشتم الرجل ومثله ما تقدم من ما مثلنا به فهى فيه للحضور فى غير ما ذكر قيل ولعل مراده
انها لا تكون للحضور فى غير هذه المواضع الاربعة الا بدليل وهكذا قال ابو حيان نحو قول الشاعر
فانت طلاق والطلاق عزيمة ثلاث ومن يخرق اعق واظلم فيمن رفع ثلاثا اى وطلاقى هذا
المعبر عنه بانت طلاق ثلاث وفيه بحث ذكره فى المغنى مع حكاية ظريفة قال المص ولا التى بعد اذا
الفجائية ليست لتعريف شى حاضر حالة التكلم فلا يكون مما الكلام فيه والتى فى الان زايدة لانها
لازمة ولا يعرف اللزوم فى المعرفة قال والمثال الجيد للمسئلة قوله تعالى اليوم اكملت لكم دينكم
انتهى فالاداة فى هذه الاقسام كلها للعهود الخارجى وقال ابن مالك فى شرح الكافية يلحق بهذه الذهنى
الاقسام ما يسميه المتكلمون تعريف الماهية كقول القايل اشتر اللحم الان قال لان هذا انما يخاطب من
هو معتاد بقضا حاجته فقد صار ما يبعثه لاجله معهودا بالعلم فهو فى حكم المذكور والمشاهد
انتهى وسياتى عن المحققين ان هذا من فروع الجنسية تنبيه قالوا قد تعرض للعهدية
الغلبة كالنجم للثريا لان معناه قبل العلمية الذى هو المشهور المعلوم عند السامعين لانه لا يليق
لهذا الاسم كالقاضى فهو من المعهود عند المخاطب لشهرته قبل الذكر وفى المغنى انها فى ذلك زايدة
لازمة وهى فى الاصل للعهد قال ابو حيان ولمح الوصف كالحرث والعباس لانها لم تدخل اولا للتعريف
اذ هو علم فى الاصل لكنه لما لمح فيه الوصف سقط تعريف العلمية وانت تريد شخصا معلوما فلا بد
من ادخال العهدية بمثل هذا الا يكون التى للمح الاصل زايدة وسياتى خلافه مع ما فيه واما الجنسية
وهى التى لم يعهد مصحوبها بذكر ولا غيره مما مر قبل ولا يقصد بها تعريف شخص موجود فى الخارج

وانما يقصد بها تعريف الصورة الكلية التي في الذهن ولهذا قال ابن بابشاد تعريف العهد لما ثبت في الاعيان وتعريف الجنس لما ثبت في الاذهان وانواعها ثلاثة كما في كتب ابن مالك والمص والارتشاف لانها اما ان لا تخلفها كل لا حقيقة ولا مجازا او تخلفها حقيقة او مجازا فالاولى هي المشار اليها بقوله او لجنس وهذا يصلح لشيئين احدهما ان تكون لتعريف الجنس اي نفس الحقيقة ومفهوم المسمى من غير نظر الى ما يصدق عليه من الافراد كاللام الداخلة في الاشيا التي يراد تعريفها كالانسان حيوان ناطق والكلمة قول مفرد واجرا الاحكام على مهيا تها كقولهم اهلك الناس الدينار والدرهم والرجل خير من المرأة قال السيد في شرح المفتاح فاللام في الدينار والدرهم والرجل خير من المرأة لتعريف الجنس والحقيقة وليس يلزم من كون جنس الرجل افضل من جنس المرأة ان يكون امرأة افضل من رجل لجواز ان يكون الرجل الجنس الحاصل في ضمن كل فرد من الرجل افضل من جنس المرأة الحاصل في ضمن اي فرد منها مع كون خصوصية فرد منها افضل من خصوصيات افراده منه انتهى وجعل في المغني من هذه اللام اللام التي في قولك والله لا اتزوج النسا و لا البس الثياب قال ولهذا يقع الحنث بواحد منهما انتهى وهو مبني على ان ال اذا دخلت في الجمع ازالته عن معنى الجمعية الى الجنسية فيصير مجازا عن الجنس وهو المنقول عن الحنفية فلهذا يقع الحنث عندهم بواحد كما ذكر لان حقيقة الجنس متحققة فيه حتى انه حين لم يكن من جنس الرجال غير ادم كانت حقيقة الجنس متحققة ولم تتغير بكثرة افراده وكونها للجنس في ذلك كما قال المولى سعد الدين هو ما ذكره ايمة العربية في مثل فلان يركب الخيل ويلبس الثياب البيض للقطع بانه ليس القصد الى عهد او استغراق قال ثم هذا الجنس بمنزلة النكرة يخص في الاثبات كما اذا حلف انه يركب الخيل يحصل البر بواحد ويعم في النفي مثل لا يحل لك النسا اي شي منهن انتهى ولكن تمنع كونها في مثال اليمين للمهية فان الجمعية قرينة القصد الى الافراد دون نفس الحقيقة من حيث هي كما قال الدماميني بل هي للاستغراق في ذلك وما استدل به من وقوع الحنث بالواحد متنازع فيه فالمنقول عن الشافعية انه لا يحنث الا بتزوج ثلاثة ولبس ثلاثة كما صرح به الرافعي في الطلاق محافظة على بقا معنى الجمع مع اداة العموم كما هو مقتضى قانون العربية ولم ينظروا الى كونه جمع كثرة حتى لا يحنث الا باحدى عشرة لما مر ان التحقيق ان جمع الكثرة غير مختص بالعشرة فما دونها الا انه مختص بما فوق العشرة ورده الشمني بان قولهم انه لا يحنث الا بالثلاث ليس نفيا لان اللام للاستغراق والا لا حنث الا بجميع النسا وجميع الثياب وانما هو قول بانها للجنسية الجمعية فان الجنس يدل على الكثرة من حيث انه مفهوم كلي لا يمنع شركة الكثير فيه وبالجملة فتحقيق الكلام في ذلك مما لا يحتمله المقام ويعبر عن هذا التعريف بتعريف الحقيقة وعن هذه اللام بلام الحقيقة والمهية والطبيعة وبلام الجنس واللام الحقيقية كما قال الزمخشري في الحمد لله ان هذه اللام للجنس لا للاستغراق وكذا قال في شرح القطر ان اللام الجنسية هي التي يعبر عنها بالتي لبيان الماهية وبالتي لبيان الحقيقة الثاني ان يكون لتعريف الجنس بمعنى بعض غير معين وكذا عند قيام القرينة على ان القصد ليس الى نفس الجنس اي الحقيقة من حيث هي كما مر بل من حيث الوجود لا من حيث وجودها في جميع الافراد كما في الاستغراقية بل في بعضها كقولك اشتر اللحم واشرب الما فان الاشتراء والشرب قرينة على ارادة البعض الخارجي المطابق للمعهود الذهني

والطبيعة

وهو الم

60

وهو اللحم والما المقدر في الذهن انه يوكل ويشرب وهو مقدار ما معلوم ومن هذه اللام اللام التي في قوله تعالى اخاف ان ياكله الذيب والمعرف بهذه اللام هو الذي يشبه النكرة في المعنى ويعامل معاملتها في الاحكام ويعبر اهل البيان عن تعريفه بالعهد الذهني وعن لامه بلام المعهود الذهني ويعبر عنه النحاة كثيرا بتعريف الجنس وعن لامه بلام الجنس وباللام الجنسية ومنه قول المص الاتي قريبا ومصحوب الجنسية في المعنى منكر وهو مجموع وفي باب النعت وينعت النكرة وذو ال الجنسية واحسن اطلاقهم تعريف الجنس ولام الجنس في ذلك كما ترى اشهر من اطلاقهما في نحو الرجل خير من المرأة بل ظاهر عبارة الكشف شرح الكشاف انه هو المسمى تعريف الجنس وان كان ظاهر كلامه في شرح القطر خلافه وربما عبر عن اللام في نحو اشتر اللحم واخاف ان ياكله الذيب بلام الماهية والحقيقة ايضا بل سيانا دخاله فيه عند بعضهم ان لم يكن القصد بها نفس الحقيقة من حيث هي باعتبار ان ذلك هو الاصل وان القصد اليها في ضمن بعض الافراد فرع عنه وبالنظر الى القرينة كما حققوه وسياتي ولهذا يعلم ان اللام الجنسية ولام الماهية تطلق عندهم على ما يشمل النوعين ولهذا فسرها ابن مالك والمص في كتبهما بما لا تخلفها كل لا حقيقة ولا مجازا كما مر والى الثانية وهي ما تخلفها كل حقيقة اشار بقوله او لاستغراق افراده اي الجنس وذلك حيث قصد الى الماهية لا من حيث هي بل من حيث وجودها لا في ضمن بعض الافراد بل في ضمن جميعها نحو قوله تعالى وخلق الانسان ضعيفا ان الانسان لفي خسر اي كل فرد من جنس الانس ضعيف وفي خسر بدليل الا في الايتين واخرج منه في قوله تعالى الا الذين امنوا وهو معيار الاستغراق وينقسم الى حقيقي كما في الايتين وانما في كلي نحو جمع الامير الصاغة اي صاغة بلده وهذه هي لام الاستغراق وكثيرا ما يطلق عليها لام الجنس ايضا كما قال في الكشاف في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر وان الله يحب المحسنين ان اللام للجنس فيتناول كل انسان ومحسن ومنه قول المص قريبا ومصحوب الجنسية فانه اراد بها كلتا اللامين الجنس بالمعنى الافراد اي بعض غير معين والاستغراق اي جميع الافراد على ما سنوضحه وبهذا التحقيق المشار اليه في التقرير يظهر ان اللام التي لتعريف الجنس بالمعنى الاخير التي للاستغراق من فروع اللام التي لتعريف الجنس بالمعنى الاول اي تعريف الحقيقة والماهية حملت عليها بحسب القرينة فلذلك جعلها المحققون من اقسام اللام الجنسية وانحصر التعريف عندهم في العهد والجنس اي الحقيقة كما اشرنا اليه صدر التقسيم قال في المطول اللام التي ليست للعهد انما هي للجنس والباقي في المعاني من شعبه وفروعه والى الثالثة وهي ما تخلفها كل مجازا اشار بقوله او لاستغراق صفاتها اي صفات الافراد نحو قولك في مقام المبالغة زيد الرجل بمعنى الكامل في الرجولية الجامع لخصايصها الممكنة لتلك الجنس اي عام وليس غيره معتبرا ولا معتدا به فلذلك يصح حلول كل محلها على جهة المجاز فتقول انت كل رجل مبالغة كما قال عليه السلام لابي سفيان يوم اسلم كل الصيد في جوف الفرا وقال الشاعر
وليس من الله بمستنكر ان يجمع العالم في واحد
فهي في ذلك للاستغراق المجازي ولذلك لا يستغني عن قرينة ويستعملون كلا في هذا المعنى تابعا وغير تابع فيقولون زيد كل الرجل وزيد الرجل كل الرجل حكى الفرا اطعمنا شاة كل شاة ومن هذه اللام اللام التي في قوله تعالى ذلك الكتاب لا ريب فيه عند الزمخشري وجزم به في المغني واما التي في فاعل نعم وبيس نحو نعم الرجل زيد في كونها للجنس

الجنس
كما ترى

بلغ

كانه جميع الجنس

كل شاة

مطلب

المستغرق حقيقة او مجازا او غيرهما خلاف وسياتي تتمة لاهل التحقيق كلام نفيس في ضبط معاني
اللام المعرفة وايضاحها ملخصه انها للتعريف اجماعا ومعناه الاشارة والتعيين والتمييز فاذا دخلت
على اسم الجنس فاما ان يشار بها الى حصة من مسماه معهودة بين المتكلم والمخاطب واحدا كان او اكثر
مذكورا تحقيقا او تقديرا وتسمى لام العهد ونظير مدخولها علم الشخص كزيد واما ان يشار
بها الى مسماه ويسمى لام الجنس فان قصد المسمى من غير اعتبار ما صدق عليه من الافراد نحو الرجل
خير من المراة والانسان حيوان ناطق فيسمى لام الحقيقة والماهية والطبيعة ونظير مدخولها
علم الجنس كاسامة وان قصد المسمى من حيث هو في ضمن الافراد بقرينة الاحكام الجارية عليه الثابتة
له في ضمنها فاما ان تقوم قرينة البعضية كما في ادخل السوق واشتر اللحم حيث لا عهد في
الخارج ويسمى لام المعهود الذهني ومؤدى مدخولها مؤدى النكرة كما سياتي قال صاحب الكشف
وادخال هذا القسم فيما قبله وهو لام الحقيقة اولى لضم النشر بقدر الامكان وصح اطلاقه
على الفرد لكون الحقيقة في ضمنه فهو حقيقة حينئذ كما صرح به المحققون انتهى واما ان تقوم
قرينة الكلية وهو لام الاستغراق ونظير مدخولها كل مضافا الى النكرة ثم انه لا بد في تعريف الحقيقة
من ان يقصد به الاشارة الى الماهية باعتبار حضورها في الذهن ليتميز عن اسماء اجناس المصادر
التي لا دلالة فيها على البعضية والكلية كرجعى ورجعى وذكرى فانها للحقيقة فاذا دخلت عليها
اللام نحو الرجعى والذكرى لم يبق فرق بين معرفتها ونكرتها فيفرق بينهما بان يقال في المعرف
اشارة الى الحقيقة باعتبار حضورها اذ لا يلزم من حضورها اعتبارها وفي المنكر اشارة اليها بدون
اعتبار الحضور اذ لا يلزم من عدم اعتباره عدمه لان عدم اعتبار الشيء ليس اعتبار العدم واذا
اعتبر في تعريف الحقيقة الحضور الذهني فوجه امتيازه عن تعريف العهد ان لام العهد
اشارة الى حصة معينة من الحقيقة ولام الحقيقة اشارة الى نفس الحقيقة من غير نظر الى الافراد
وهذا هو الجواب عن اشكال السكاكي المورد في هذا المقام واختلف في المعنى الذي هو حقيقة
فيه من المعاني المذكورة ليحمل عليه عند التجرد من القرائن كما في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر وقوله عليه السلام
الماء طهور فقيل في تعريف الحقيقة لانها للتعريف والحقيقة تفيد جوهر اللفظ والتعميم كما
في الاستغراقية والتخصيص كما في العهدية عارضان فيحتاج فيهما الى القرينة والى هذا ذهب
اهل البيان ومن تبعهم من المحققين وقيل في العهد الخارجي وهو مختار السكاكي تبعا لبعض
ائمة الاصول لانه حقيقة التعيين والتمييز حتى قال ابن معرور انها للتعريف العهد لا غير
لكونه لا يفارقها سواء دخلت على شخص او جنس فان الاجناس معهودة في الاذهان فيتميز بعضها
عن بعض والمعهود ينقسم الى شخص وجنس وقيل في الاستغراق لان الحكم على الحقيقة دون
اعتبار الافراد قليل جدا كما مر والعهد الذهني موقوف على وجود قرينة البعضية وقيل يحمل عليه اذا
كان المقام خطابيا نحو المومن غر كريم والكافر خب لئيم وان كان استدلاليا حمل على اقل ما يحتمل
كالواحد في المفرد والاثنين في المثنى والثلاثة في الجمع لانه متيقن وفي الكشف ان الاستغراق
ليس من التعريف في شيء وكفاك شاهدا استغراق لا رجل في الدار وتمرة خير من جرادة انتهى ومصحوب
ومصحوب الجنسية اي التي ليست للعهد في المعنى منكر مجموع فمن ثم اي من هنا وهو كون
مصحوب الجنسية منكرا مجموعا في المعنى وقد استعمل المصنف كغيره ثم للمكان المجازي كثيرا وبين

في

٦١

61

هو

قيل

في كل محل مما يناسبه تقتضي له هنا اي من اجل كونه كذلك يوصف بهما اي يصح وصفه بكل من المنكر والمجموع
لمطابقتهما لمعناه وان كان لفظه مفردا معرفا وقد علم من التحقيق السابق في معاني اللام ان الذي كالنكرة
من المعرف بها هو ما كانت فيه للجنس بمعنى بعض غير معين الذي يعبر عنه اهل البيان بالعهد الذهني كما في
اشتر اللحم واشرب الماء لانه لا يفيد الا ما يفيده المجرد منها ولذلك سماه الرضي تعريفا لفظيا قال العقول ابن
الحاجب ان اللام اشارة الى ما في ذهن المخاطب من ماهية اللحم والماء ليس بشيء لان هذه الفائدة يقوم بها
نفس الاسم المجرد من اللام واذا كان لنا تانيث لفظي كما في غرفة وبشرى وصحراء ونسبة لفظية كما في كرسي
فلا باس ان يكون لنا تعريف لفظي اما باللام كما ذكر او بالعلمية كاسامة وانما اضطرهم الى الحكم بكونه
معرفة واسامة علما جريان احكام المعارف عليهما من وقوعهما مبتدئين وذوي حال ووصفين للمعرفتين
ونحو ذلك حتى تكلفوا ما تكلفوا انتهى ولذلك اخرجهما من تعريفه للمعرفة كما مر فكلما دخلت اللام
وقامت قرينة على انه قصد بها الفرد دون الحقيقة والبعض دون الكل المبهم دون المعين كما في اشتر
اللحم واشرب الماء فان الشراء والشرب قرينتان ان المشترى والمشروب بعض لامتناع شراء الجميع وشرب الجميع
ولا دلالة على انه بعض معين كما في قوله تعالى او اجد على النار هدى فهو في المعنى كالنكرة والفرق بينه
وبين المجرد بمعناه بعض غير معين من جملة الحقيقة والمحلى بمعناه نفس الحقيقة وانما يستفاد البعضية
من القرينة فالمجرد وذو اللام بالنظر الى القرينة سواء والى نفسهما مختلفان فلو قال ومصحوب الجنسية
في المعنى كالمنكر كما في تلخيص المفتاح وغيره ليشعر بان بينهما فرقا ما لكان اولى وهذا فيما ليست فيه
علامة الوحدة او التثنية فان كانت فيه نحو ما اعطيتك الا التمرة او التمرتين فقال الرضي لا فرق بينه
وبين النكرة في المعنى فكانك قلت ما اعطيتك الا تمرة او تمرتين واما التي هي فيه لتعريف الجنس
بمعنى مفهوم الشيء وحقيقته فبينه وبين المنكر بون بعيد كما قاله السيد في شرح المفتاح لان
المراد بالمعرف الماهية من غير ان يلاحظ معها وجودها في ضمن شيء من افرادها وبالمنكر فرد منها مبهم
المصادر التي ليست فيها شائبة الوحدة كرجعى وذكرى يتحد مؤدى معرفتها ونكرتها وهو الماهية من حيث
هي فلذلك قال السيد انه ينبغي معاملتها معاملة المعرف كما يجوز معاملة المعرف اذا اريد به الفرد المنتشر
معاملة النكرة ويفرق بين المعرف منها والمنكر بان في المعرف اشارة الى الحصول للماهية دون المنكر
كما مر فاطلاق المصنف ان مصحوب الجنسية منكر مقيد بالذي دلت القرينة على انه اريد به بعض غير
معين فانه هو الذي في المعنى كالنكرة كما عرفت فلذلك يعامل معاملتها فيوصف بها نحو قوله تعالى
واية لهم الليل نسلخ منه النهار وكمثل الحمار يحمل اسفارا وقوله ولقد امر على اللئيم يسبني
فمضيت ثمت قلت لا يعنيني فالجمل المذكورة وهي نسلخ ويحمل ويسبني صفات لمصحوب ال على المعنى
لان المراد به الجنس بمعنى بعض غير معين والجمل في اصطلاحهم نكرات بمعنى انها تؤول بها فاذا قلت
جاءني رجل قام ابوه فهو في تاويل قائم ابوه وليس المراد ان التنكير وصف لها حقيقة لان التنكير والتعريف
من عوارض الذات كما قال المحقق الرضي وما قيل ان الجمل احكام والاحكام نكرات لان الحكم بشيء على
شيء يجب ان يكون مجهولا عند المخاطب والا وقع لغوا كما لسما فوقنا فقال الرضي ليس بشيء لان معنى
التنكير ليس كون الشيء مجهولا عند المخاطب بل كون الذات غير مشار بها الى خارج اشارة وضعية
كما مر ويجوز لما قيل بترجيح اعراب الجمل المذكورة احوالا لا نعم المصحوب نظرا الى تعريفه اللفظي فقوله
يوصف اي يجوز وصفه لان كونه في المعنى كالنكرة مجوز لوصفه بالجملة لا موجب نعم كونها وصفا افيد في

لمعرفة

منها ان المجرد

بلغ

المعنوي في ايقا المتن كما قال العصام ونبه ابن مالك للمحققين من جعلها حالا لانها قيد للعامل فلا
يكون الليل اية الا حالة التسلخ والمراد انها اية مطلقا وكذا في البيت كما قال السيد لان الوصف ادل على
وقار منات يحصل قيد المرور فكانه قال امر دايما على لئيم يواظب على سبي فلا التفت اليه واقول
لا يعنيني واقصد في اللفظ في الاية الثانية كما قال المص لان الحال لا يجي من المضاف اليه في مثل ذلك
ولهذا تتمته في باب النعت ان شاء الله تعالى واما مصحوب الجنسية الذي هو مجموع في المعنى فهو
المفرد التي هي منه للجنس المستغرق فانه هو الذي يصح وصفه بالجمع حملا على معناه كما في التسهيل
وشرحه والايضاح البياني وغيرها حكى الاخفش اهلك الناس الدينار الحمر والدرهم البيض
وجعل ابن مالك قوله تعالى او الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء ورده الشيخ تقي الدين
السبكي بما قال الجوهري ان الطفل قد يكون واحدا وجمعا فظهر بما قررناه ان هنا مشكلين احدهما
ان مصحوب الجنسية بمعنى بعض غير معين منكر في المعنى وهي مذكورة في كتب البيان وغيرها والثانية
ان مصحوب الجنسية بمعنى كل فرد مجموع في المعنى وهذه مذكورة في كتب النحو كالتسهيل وغيره فان
اراد المص بمصحوب الجنسية كلا المعنيين واراد بالمنكر في المعنى مصحوبها بالمعنى الاول وبالمجموع
في المعنى مصحوبها بالمعنى الثاني فهو مع ما فيه من استعمال المشترك في معنييه والاكثر على منعه
ومن الاطلاق في موضع التقييد والاجمال في مقام التفصيل فاسد من حيث اللفظ لوجوب عطف
احد الخبرين على الاخر حينئذ لان المخبر عنه متعدد في المعنى فهو كقولك ابناك شاعر وكاتب وان
اراد بمصحوب الجنسية شيئا واحدا فقوله المعنى منكر مجموع فيكون من تعدد الخبر مع اتحاد المخبر عنه كما هو ظاهر
عبارته فهو فاسد من حيث المعنى لما علمت ان الذي هو منكر في المعنى هو مصحوب الجنسية بمعنى بعض
غير معين وان الذي هو مجموع في المعنى هو مصحوبها بمعنى كل فرد على ان اطلاق المجموع عليه فيه تجوز فان مدلول
المعرف بالاستغراقية كل فرد فرد المعبر عنه بالكلي التفصيلي لا مجموع الافراد المعبر عنه بالكلي المجموعي
والفرق بين الامرين واضح وسياتي في كلام المص قريبا وقد صرح بذلك مع وضوحه صاحب الايضاح
البياني فقال لا تنافي بين الاستغراق وافراد الاسم لانه بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد وقال ولهذا
امتنع عند الجمهور وصفه بنعت الجمع وان حكاه الاخفش في نحو الدينار الصفر والدرهم البيض
انتهى وقال الرضي اذا استثني من المفرد مثنى او مجموع كما في الانسان لفي خسر الا الذين فالمراد كل واحد
منهم اذ لا يستثنى من المفرد الا مفرد انتهى فيجب تاويل المجموع بالمتعدد او المنكر ونحوهما على ان وصفه
بالجمع قليل كما صرح به قال السبكي وتجويز ابن مالك لذلك من غير ضرورة بعيد انتهى بل نقل صاحب
الايضاح عن الجمهور امتناعه كما مر وليس بكثير كما قد يقتضيه قوله والاكثر اي في مصحوب الجنسية
بمعنى كل فرد وهو بتعريف الاستغراق اذا افرد كما في التسهيل وشرحه مراعاة اللفظ فيما له من
ضمير ووصف وخبر وحال المراعاة للتشاكل اللفظي نحو قوله تعالى لا يصلاها الا الاشقى الذي كذب
وتولى وسيجنبها الاتقى الذي يؤتي ماله يتزكى والجار ذي القربى والجار الجنب ونحو تصدق بالدينار
صحيحا بل دونه في ذلك مراعاة المعنى ايضا حقيقة لما مر ان المعنى كل فرد ومن ثم لم تلزم المطابقة في غير الوصف
كالخبر نحو هذا الدينار درهم وحكى الاخفش ما هو من الاحد اي من الناس وانشد اللحياني
وليس يظلمني في وصل غانية الا كعمرو وما عمرو من الاحد ● قال ع لو قلت ما هو من الانسان تريد
من الناس لاصبت اما اذا كان مصحوب الاستغراقية مثنى او مجموعا نحو نعم الرجلان قد افلح المؤمنون

لم يجز الا مراعاة اللفظ فرع خالف مصحوب ال الاستغراقية نظيره وهو كل مضافة لنكرة فانه يجب
مراعاة معناها بان يكون على حسب المضاف اليه فلذلك جاء الضمير مفردا مذكرا في وكل شيء فعلوه في
الزبر وكل انسان الزمناه طائره ومفردا مؤنثا في كل نفس ذائقة الموت كل نفس بما كسبت رهينة
ومثنى في قول الفرزدق وكل رفيقي كل رحل وان هما ● تعاطى القنا قوماهما اخوان ● ومجموعا
منكرا في قوله كل حزب بما لديهم فرحون نص عليه ابو حيان بقول عنترة جادت عليه كل عين ثرة ●
فتركن كل حديقة كالدرهم نقال تركن ولم يقل تركت فدل على جواز كل رجل قائم وقائمون قال المص
الذي يظهر لي خلاف قولهما وان المضاف الى المفرد ان اريد به نسبة الحكم الى كل واحد وجب الافراد نحو
كل رجل يشبعه رغيف وان اريد المجموع وجب الجمع كبيت عنترة وعليه فتقول جاد علي كل محسن فاغناني
او فاغنوني بحسب المعنى الذي تريده ان اردت نسبة الغنى لمجموعهم قلت اغنوني او لكل واحد قلت
اغناني وهذا صريح في الفرق بين كل واحد ومجموع الاحاد لفظا ومعنى قال المص وربما جمع الضمير
مع ارادة كل واحد كقوله من كل كوم كثيرات الوبر واجاز ابن عصفور في قوله وما كل ذي لب بموتيك
نصحه كون موتيك جمعا حذفت نونه للاضافة انتهى وهذا كقولهم في مصحوب الاستغراقية الدينار
الحمر والدرهم البيض لكنه في كل لم يسمع الا في الصفة كالبيت ولم يسمع في الخبر مثل كل رجل قائمون
قال السبكي فان الحق بالصفة فبالقياس لا بالسماع وفرق بين كل والمعرف باللام بان وضع كل لتعديد
الافراد فاذا دخلت على النكرة كانت ناصة على كل واحد من تلك الجنس وبينها وبين الجمع منافاة
واما الاداة اذا دخلت على النكرة فليست ناصة على تعديد الافراد بل محتملة لذلك فلا تكون داخلة
على الحقيقة لتفيد استغراق الحقيقة اعني الكلي المجموعي وصح تخبر عنه بجمع وينعت ويعود ضمير
الجمع عليه فهذا الفرق اوجب انه لا تخبر عن كل رجل الا بمفرد وعن الرجل بالمفرد والجمع والمفرد اكثر لانه
ظاهر العموم ولو لم يكن في هذا التعليق الا شرح هذه الجملة من كلام المص لكان كافيا والله المستعان
وقد تنوب ال باطراد عند الكوفيين قال في المغني وطائفة من البصريين وكثير من المتاخرين
عن الضمير المضاف اليه فيكون للتعريف مع التعويض عنه فيما يربط به كالبدل في نحو قولهم ضربت زيد
الظهر والبطن اي ظهره وبطنه وبجواب اسم الشرط نحو قوله تعالى واما من خاف مقام ربه ونهى النفس
عن الهوى فان الجنة هي المأوى اي مأواه وكالصفة المشبهة نحو زيد الحسن الوجه قال تعالى هذا
ذكر وان للمتقين لحسن مآب جنات عدن مفتحة لهم الابواب فجنات بدل من حسن او عطف بيان
عند من جوزه في النكرات ومفتحة حال من جنات لاختصاصها بالاضافة او صفة لها لا لحسن لانه مذكر ولان
البدل لا يتقدم على النعت والابواب نائب عن الفاعل وبدل من ضمير مستتر في الصفة وعليهما فلا بد من تقدير
ان الاصل الابواب منها فحذف الضمير ثم ابدلوا بوابها ونابت عنه ال ومذهب اكثر البصريين منع نيابة
ال عنه وان ذلك كله على حذف الضمير بتقديره له في الاية الاولى ومنه ومنها فيما عداها ومن حجتهم مجامعتها
له في قول طرفة رحيب قطاب الجيب منها رقيقة ● بجس الندامى بضة المتجرد ● ولا يجتمع المعوض عنه
واجيب بمنع كون ال عوضا في ذلك بل هي لمجرد التعريف فجمع بينها وبين الضمير كالتاء في عدة فانها لمجرد
التانيث وقد اجتمعت مع الواو التي يعوض عنها في نحو عدة ولم يكن ذلك جمعا بين العوض والمعوض
او بان ذلك ضرورة كالجمع بينهما في قوله اقول يا اللهم يا اللهما والرحيب الواسع والقطاب مجتمع الجيب ومنه
جاؤوا قاطبة اي جميعا والمعنى ان عنقها واسع لاتساع مجتمع جيبها والبضة البيضاء الرخصة والمتجرد

بفتح الرا الجسد وقال الرضي لا يعوض اللام عند البصريين عن الضمير في كل موضع شرط فيه الضمير كالصلة
وجملة الصفة والخبر والوصف المشتق ويجوز في غيره كقوله لحافي لحاف الضيف والبرد برده انتهى كانه
اراد وبردي برده وعلى المنع جرى المص في باب الصفة المشبهة والى الجواز ذهب ابن مالك لكن قيد بغير الصلة
احترازا عن قولهم ابو سعيد الذي رويت عن الخدري اي عنه فلا يطرد قال ابو حيان القايم في هذا مقام
الضمير هو الاسم المعرف بال لا الكلام انما هو فيما قامت فيه وجد بها مقام الضمير وبذلك ابطل استدلال
ابن مالك على الجواز باجماعهم على اغنايها عن الضمير في مررت برجل فاكرمت الرجل ونقل ابن مالك عن
ابن خروف ان هذه المسئلة لا ينبغي ان تعد من مسايل الخلاف بين البصريين والكوفيين لان
ترجيحها عوضا عن الضمير في باب البدل كضرب زيد الظهر والبطن وهو يريد ظهره وبطنه ولم يقل الظهر
منه ولا البطن منه انتهى وكان المص اعتمد هنا لجزمه به ولذلك نقله في شرح قصيدة كعب عن ظاهر
قول تر ونبه بقوله عن الضمير المضاف على ان نيابة ال عنه من حيث هو ضمير لا من حيث هو مضاف اليه
قال في شرح قصيدة كعب وربما توهم من كلامهم الثاني وقد استخرج ذلك الزمخشري حتى جوز نيابتها
عن المضاف اليه المظهر فقال في قوله تعالى وعلم ادم الاسماء كلها ان الاصل اسما المسميات ولا اعلم
احدا قال بهذا قبله والمشهور في الاية قولان احدهما ان الاصل مسميات الاسما ثم حذف المضاف
وعاد الضمير من ثم عرضهم عليه الثاني ان الاسما ان اريد بها المسميات فلا حذف البته انتهى وتناول
اطلاقه الضمير ما اذا كان للغيبة او لغيرها او المرفوع كما قال في المغني هو الاول كما في الامثلة قال ابو
شامة في قول الشاطبي بدات ببسم الله في النظم اولا ان الاصل في نظمي وقال بعضهم في واشتعل
الراس شيبا ان الاصل راسي وبه صرح في شرح قصيدة كعب فانبت عن الضمير الحاضر وتقدم عن الرضي
نحوه وقد تر اذا ال فلا تكون للتعريف لدخولها في اسم مستغن عنها اما بتعريفه لكونه علما او موصولا
او نحوهما اذ لا يجتمع على الاسم تعريفان او وجوب تنكيره لكونه حالا او تمييزا او ما اضيفا اليه
او مضافا فان تنكير الاربعة واجب في مذهب البصريين غيرها بالاستثناء من الرابع في الاضافة
اللفظية اما الاولان فلما سياتي في بابيهما واما الثالث فلانه لو كان معرفة لتعرف بها بالاضافة اليه
واما الرابع فلانه لا يضاف الشي الا للتعريف او للتخصيص فلا يكون الا نكرة كما سياتي ايضاحه فال في
جات في الاربعة محكوم بزيادتها عندهم ومن جوز تعريف الحال الكوفيون والبغداديين والتمييز والعدد
المضاف الى المعدود كالكوفيين ومن وافقهم فلا تكون ال الداخلة عليها عندهم زايدة ونبه بقوله
في مستغن عنها على علة الحكم بزيادتها وابتنايه على القول بامتناع تعريف انواع القسم الثاني وان
التعريف في بعض انواع الاول كالموصول ليس بها كما مر وهي اي الزايدة في كليهما اي المستغني بتعريفه
وبوجوب تنكيره اما لازمة اي لم يعهد حذفها وذلك في مواضع محصورة او غير لازمة فاللازمة في
المستغني بتعريفه كالتي زيدت في علم قارنت نقله كالنضر والنعمن او قارنت ارتجاله كالسموأل
واليسع ومثال في الاسم الشريف كما قال ابن مالك فانها قارنت وضعه على كلا القولين من انه مشتق
او مرتجل وحكم الهمزة فيما ذكر حكم ال في علم الغلبة في انها لا تحذف الا لعارض ندا او اضافة بل هذه الحق لانها
مقصودة بالتسمية فهمزة احد وبابه بخلاف التي في اعشى ونحوه فانها دخلت للتعريف ثم عرض
بعد ذلك شهرة وغلبة في بعض من سمي به فلم تنزع لئلا تفوت الغلبة كما مر وجعل في المغني ال في علم الغلبة
من الزايدة اللازمة وثم يجعلها هنا منها لما اشار اليه في باب العلم من انها قد تحذف كما مر ومن ذلك

الهاجم ٣

كالنجم للثريا

ال

ال في اسما الايام كالاثنين والخميس فانها عند الجمهور اعلام توهمت فيها الصفة فدخلت فيها ال وزعم المبرد
انها المعرفة فاذا ازالت صارت نكرات وكالتي زيدت في الموصول من الذي وفروعه وهو التي وتثنيتها
وجمعهما بنا على ان التعريف فيها بالصلة لا بال وممن قال انها لم تكن عنده زايدة وقد تحذف من الاولى
كما مر كما وكذا من البقية كما ذكر ابن مالك والرضي فيقال لذي ولتي ولذان ولتان ولذين ولاتي قال ابن
مالك وبهذه اللغة قرا بعض الاعراب صراط لذين حكاه ابو عمرو انتهى قال ابو حيان لم يذكر
شاهدا على ذلك الا هذه القراة وهي في غاية الشذوذ والشذوذ فلا يقاس عليها في البقية وهذا جزم
المص بلزومها في ذلك اعتبارا بالامر العام على عادته في الاختصار واطراح الشاذ والنادر كما هو الاليق
بالمختصرات اذ العمل كما قال في شرح الشذور على ما عليه الفصحا الموثوق بلغتهم واما اللغات الشاذة
فلا تحصى ومن الزايدة اللازمة في المستغني بتعريفه ال في الان فان تعرفه بالاشارة كما قاله
المص او لتضمنه معنى لام الحضور قال ابو حيان وهو مذهب اصحابنا والزايدة اللازمة في المستغني
بوجوب تنكيره كالحال نحو ارسلها العراك اي معتركة قال تر وهذا ما جا منها لمصدر بالالف واللام
وذلك ارسلها العراك في قول لبيد فارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال كانه قال
اعتراكا اي معتركة والضمير في ارسلها الاتن الوحشية والنغص بالصاد المهملة عدم تتميم الشرب
والمعجمة تحرك الراس وكلاهما رواية والدخال ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين
بعيرين عطشانين فيشرب ما عساه لم يكن شرب يقال شرب دخالا واعاد حرف الجر في قوله وفي الذي
تنبيها على انه نوع اخر من المستغني بتعريفه والتي في ارسلها العراك بلفظ نحو لكونه من جنس اخر وهو المستغني
بوجوب تنكيره لا لبيتنا وليه فرد اخر اذ لم ينقل لزومها في الحال في غير هذا الموضع بل لم اقف على ذكر
لزومها في واجب التنكير مطلقا في غير هذا الكتاب الى الان وقد قالوا ادخلوا الجما الغفير وجما غفيرا
اي جاوا بجماعتهم الشريف والوضيع واما الزايدة غير اللازمة فاليها اشار بقوله وجا ابن نسدام
تركها في كليهما وهو القياس اذ يجوز الحاقها في كليهما اما جوازا سماعا اي سماعيا او جوازا سماع واقع في
فصيح الكلام كثيرا بدليل ما سياتي في تنبيه مع تصريحه بذلك في المغني وافاد بذلك انه لا يتجاوز بها غير
ما سمع بالقياس عليه لانها زايدة في مستغن عنها وهي اي الزايدة غير اللازمة المسموع زيادتها في الكثير
من الكلام هي الداخلة اي التي تجوز دخولها على علم منقول من مجرد من ال صالح من صفة وهو الاكثر
كالحارث والعباس والحسن والحسين والقسم او مصدر كالعلا والفضل او اسم عين كالاسد فيستدام
تجريدها من الحارث وحسين الى اخرها ما لم يلمح فيها الاصل نظرا للعلمية فان لمح فيها الوصفية
الاصلية ومدح المسمى ان كانت صفة مدح كالحسن او ذمه ان كان صفة ذم كالجهم والقبيح اتى بها فكانه
اخرجتها عن العلمية واطلقتها على المسميات نعتا او وصفا ومن ثم قيل في المثل انما سميت هانيا
لتهنا وكذا كل ما دل على معنى وهو يوصف به في الجملة كالفضل ويعبر عن هذه بالتي للمح الاصل وهو
اولى لان الاصل المنقول منه قد يكون مصدرا او اسم عين كما مر قال ابن عقيل ودخولها افاد معنى
لا يستفاد بغيرها فلا تكون زايدة خلافا لمن زعم ذلك قال ابو حيان حذفها واثباتها على السوا كما هو ظاهر
كلام المص يعني ابن مالك بل الحذف والاثبات بمنزلة على الحالين وهو انه لمح الاصل جي بها
والا فلا ومر نحو عن الارتشاف وفيه بحث يعلم من البحث في معنى الزايدة الاتي اخر الكتاب واحترز
بصالح من المنقول من فعل كيزيد ويشكر فلا تدخل عليه الا في ضرورة كقوله رايت الوليد بن اليزيد

فهي فيه زايدة كما في المغني والاوضح
وفاقا للزجاج والزجاجي وابن مالك اذ لا يجتمع
تعريفان فيها وذكر ابن عصفور انها
لتعريف الحضور

الوصف والمدح

اذا جي

مباركا، وسهله تقدم ذكر الوليد وقيل هو فيه للتعريف لانه نكرة ثم دخلت عليه واما التي في الوليد
فهي للمح الاصل وفهم من قوله سماعا انها لا تزاد في نحو محمد ومعروف وصالح وزيد وعمرو لعدم السماع
او جوازا قياسا اى قياسا او جواز قياس وذلك في الشعر خاصة لكثرة وروده فيه دون النثر كما سياتي
ذلكو وتلك اى الزايدة غير اللازمة في المستغنى بتعريفه كالعلم نحو قول ابي النجم باعدام العمرو من
اسيرها حراس ابواب على قصورها اى ام عمرو وقيل هي فيه للتعريف كما قيل في اليزيد وقوله
ولقد جنيتك اكموا وعساقلا ولقد نهيتك عن بنات الاوبر وابن اوبر علم جنس على نوع من الكماة
جمع على بنات اوبر وعند المبرد انه نكرة فتكون في ذلك للتعريف لا زايدة كاللام في قوله واللام
وابن اللبون اذا ما لز في قرن ورد بانه لم يسمع الا ممنوع الصرف وفي المستغنى بوجوب
تنكيره كالمضاف نحو قوله يؤنى الضجيع اذا تنبه موهنا كالا قحوان من الرشاش المستقى اي
من رشاش المستقى فزادها في المضاف كذا قال ابو علي وقال ابن مالك انه على الحذف من الاول لدلالة
الثاني اي كالاقحوان المستقى من رشاش المستقى وكالحال نحو قوله دمت الحميد فما تنفك منتصرا
على العدا في سبيل المجد والكرم اى حميدا وكالتمييز نحو قول رشيد بن شهاب اليشكري يخاطب قيس بن
مسعود اليشكري رأيتك لما ان عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو
وقوله علام ملئت الرعب والحرب لم تقد لظاها ولم تستعمل البيض والسمر اى طبت نفسا وملئت
رعبا وفيما اضيف اليه التمييز نحو قول امية بن ابي الصلت يمدح عبد الله بن جدعان له داع
بمكة مشمعل واخر فوق دارته ينادي. الى ردح من الشيزى ملاء لباب البر يلبك بالشهاد
اي ملآ لباب بر فزادها فيما له وجوب تنكيره لاضافة التمييز الواجب تنكيره اليه وقال في
شرح اللمحة يحتمل كون لباب مفعولا بعد اسقاط الخافض ومشمعل من اشمعل القوم في الطلب
اشمعلالا اذا بادروا والداع اخص من الداعي والردح جمع ردح وهي الجفنة العظيمة والشيزى
خشب اسود يتخذ منه قصاع وكذلك الشيز ويقال لبكت السويق بالعسل البكه اى خلطته
والشهاد جمع شهد وهو العسل في شمعه ومعنى اقتباس زيادتها في المذكورات في الشعر ان ذلك
من الضرورات التي يجوز ان يتجاوز بها غير المسموع منها لا انها من الضرائر الممنوعة او جوازا
ندورا اى ندورها او جواز ندور وذلك في النثر غير ما هي فيه للمح الاصل ومنه اي من ندور زيادتها
في النثر في قسم المستغنى بوجوب تنكيره كالمضاف وما روى الكوفيون من قولهم الثلاثة الابواب
بادخالها في الاثنين والثلاثة ابواب بادخالها في الاول وكالتمييز فيما حكى الاخفش من قولهم
الخمسة العشر الدرهم والعشرون الدرهم فزيدت فيهما في التمييز وفي الحديث ان امرأة كانت
تهراق الدماء بنصب الدماء على التمييز كما سياتي في الصفة وكالحال في قولهم جاؤوا الجماء الغفير وادخلوا
الاول فالاول وفي الحديث فذهب الصالحون الاول فالاول وقراءة بعضهم ليخرجن الاعز
منها الاذل برفع الاعز فاعلا ليخرجن مضارع خرج ونصب الاذل على الحال فان قدرت الاذل مفعولا
مطلقا على حذف مضاف اى خروج الاذل كما قدره الزمخشري لم يحتج لدعوى زيادة ال في كل من
المذكورات شاذ يحفظ ولا يقاس عليه عند البصريين خلافا للكوفيين في اجازتهم ادخالها
على العدد المضاف الى المعدود نحو الثلاثة الابواب ومثله كما في الارتشاف عندهم اضافة الجزء
الى ما يتجزى كالنصف الدرهم والثلث الدرهم وعلى تمييز المركب والعقد كما مر وهي لذلك

عندهم

دوّن

كابن لبونه

الجفنة

وانزال

والثلث

عندهم للتعريف اما في العدد وتمييزه فقياسا على الحسن الوجه وضعف بان تعريف المضاف
يحصل بالمضاف اليه فتكون ال ضايعا ولانهم نقلوا عن قوم غير فصحاء والفصحاء على غيره واما في
التمييز فلاعتقادهم جواز وقوعه معرفة وعند البصريين ان ذلك محمول على زيادة ال واعتقادهم
التنكير في الجميع تنبيه القياس عند البصريين فيما اريد تعريفه من العدد ادخال ال عليه
ان كان مفردا اي غير مفسر او مفسرا بتمييز فتقول الواحد والعشرون والمائة والالف والعشرون
درهما ونحوه وعلى المضاف اليه ان كان مضافا فيتعرف بالاضافة اليه كقبضت الف الدرهم وخمس
مائة الف الدينار وقال الفرزدق ما زال مذ عقدت يداه ازاره فسما فادرك خمسة الاشبار
وقال ذو الرمة وهل يرجع التسليم او يكشف العما ثلاث الاثافي والرسوم البلاقع وقد تدخل عليهما
شذوذا كالثلاثة الابواب وعلى الاول والثاني ان كانا متعاطفين باجماع كقبضت الاحد
والعشرين درهما وقد اجاز قوم الاحد والعشرين وعلى الاول ان كان مركبا كالخمسة عشر ولا
يجيزه اهل البصرة غيرهم ومنه قوله عليه السلام ان كنت صايما فصم الثالث عشر اى يوم الثالث
عشر فحذف المضاف واقام المضاف اليه مقامه وقد تدخل على جزأيه بضعف كالخمسة العشر وعليهما
وعلى التمييز كما مر عن حكاية الاخفش واجاز الكوفيون وطايفة من الكتاب والحق قصره على السماع
كالذي قبله وتاليها بزيادة ال في الجزء الثاني في التمييز باب بالتنوين في المبتدا
والخبر قدمهما لان الكلام اولا في المعربات من الاسماء ولانحصار اعرابها في الرفع والنصب والجر
انقسمت الى مرفوعات ومنصوبات ومجرورات ولكون المقتضي له فيها كونها عمدة او فضلة او
ومضافا اليها قدم في المرفوعات من المبتدا والخبر والفاعل ونايبه لانها عمد الكلام اى لا يخلو
منها كلام ولا يستغنى عنها وهذا اعم كما قال في شرح اللمحة من ان يجوز حذفها لدليل كالاولين او لا
كالاخيرين ولذلك ذكر معها معمول النواسخ الثلاثة لانها عمدة وان كان بعضه منصوبا كخبر كان
واسم ان ومفعول ظن لان اصله اما المبتدا او الخبر فهو في الاصل مرفوع لكنه اشبه الفضلات فالحق
بها في النصب ثم ذكر المنصوبات من الفضلات كالمفاعيل الخمسة وتوابعها من الحال والتمييز
والمستثنى قبل المجرورات لان طلب العامل المنصوب اشد من طلبه للمخفوض بدليل وصوله للمنصوب
بلا واسطة ولا يصل للمجرور الا بها ولان المضاف اليه يكمل العمدة تارة كجاء عبد الله والفضلة تارة
كرايت عبد الله فناسب تاخيره عنهما وقدم من العمد المبتدا الا انه مع المناسبة لاسمه والاقتدا
في تقديمه بائمة الصناعة كس وابن السراج والفارسي يعزى لسيبويه انه اصل في الرفع والفاعل
محمول عليه وقيل عكسه والتحقيق كما قال الرضي ان كلا منهما اصل بنفسه المبتدا قسمان مخبر عنه كزيد
في نحو زيد قايم ووصف كقايم في نحو اقايم الزيدان وهما وان اختلفا في كون الاول مسندا اليه
والاخر مسندا به حقيقة افرد لذلك ابن الحاجب كلا بتعريف فقد اشتركا في ان كلا منهما اسم مجرد
عن العوامل اللفظية دون المعنوية ولا حقيقة للمبتدا سوى ذلك فلذلك صح جمعهما في تعريف
واحد كما فعل المص كابن مالك وغيره ولو كان اطلاق المبتدا عليهما ليس الا بالاشتراك اللفظي
كالعين مثلا بالنسبة الى افراده لم يمكن جمعها في تعريف اذ لا يخفى تعذر تعريف مطلق العين
الشامل للشمس والذهب واما قول الرضي ان المبتدا اسم مشترك بين ماهيتين مختلفتين فلا يمكن
جمعهما في حد لان الحد مبين للماهية بجميع اجزائها فاذا اختلف الشيئان في الماهية لم يجتمعا

قوله لذلك اى لما طرح ذلك الخلاف

في الحد ممنوع كما مر وقد اختلف تعريف المص للمبتدا فقال هنا كما في شرح القطر اسم وهذا كالجنس
شامل للمخبر عنه والوصف وغيرهما والمراد اسم صريح بقرينة قوله او مؤول اي بالاسم الصريح
كالفعل الذي يؤول بالمصدر مع حرف سابك اتفاقا ملفوظا كان الحرف نحو وان تصوموا خير لكم
ان تسمع بالمعيدي خير من ان تراه او محذوفا كتسمع بالمعيدي في الرواية الاخرى بحذف ان اي
صومكم وسماعك او بدون حرف سابك كالجملة المسند اليها في قوله تعالى انذرتهم ام لم تنذرهم عند من اعرب
سواء عليهم انذرتهم مبتدا اي انذارك كما جرى عليه في المغني وسبق بسطه وخرج عن ذلك الفعل
المضارع المجرد عن الناصب والجازم نحو يضرب زيد فليس اسما صريحا ولا مؤولا به وقوله مجرد من
العوامل كالفصل خرج به الخبر والفاعل ونايبه ومعمول كان وان وظن واخواتها فانها غير مجردة
من العامل وهو المبتدا في الاول كما سياتي والفعل وشبهه في البقية لا يقال التجريد عبارة عن
سلب وجود العامل وسلب وجود كلها يوجب سلب العموم لا عموم السلب فيصدق عند عدم بعض
العوامل ووجود البعض لانا نقول التجريد عن وجود الجميع كما يكون بعدم الكل يكون بالاقتران ايضا لانا
نقول الالف واللام في العوامل ليست للاستغراق بل للماهية وسلب ماهية العوامل يستلزم
سلب كل فرد من افرادها سلمنا انها للاستغراق فالتجريد وان كان سلبا في المعنى الا انه ليس سلبا
بسيطا بل على وجه العدول اذ النسبة ايجابية واثبات التجريد عن جميع العوامل بان لا يوجد فيه
عامل على سبيل عموم السلب لا سلب العموم سلمنا انه بسيط فيفيد سلب العموم وهو يحتمل شمول العدم
والاقتران الا ان الاول متعين هنا بالقرينة وهي الاصطلاح على ان المراد بالتجريد عدم وجدان
عامل لفظي مذكورا او محذوف كما قال في التسهيل ما عدم عاملا لفظيا الى اخر عبارته ثم المراد بالتجريد
اعم من ان يكون حقيقيا اي عدم وجود عامل لفظا وتقديرا كما في نحو زيد قايم وتقديرا اي عدم
وجود له في التقدير وان كان موجودا في اللفظ كما في المجرور بحرف زايد نحو بحسبك درهم وهل من
خالق غير الله لان العامل في ذلك وان كان موجودا لفظا لكنه معدوم تقديرا لا من حيث انه يتبع
على محل معموله بالرفع كما قيل لان مراعاة المحل لا تختص بالزايد كما صرح به المص بل لانه زايد والزايد في
تقدير المعدوم وجوده في بابي المبتدا والفاعل على كلا وجود ومثل رب ولعل نحو رب رجل عالم
وقوله لعل ابي المغوار منك قريب لانهما لعدم تعلقهما بشي في حكم الزايد فالمجرور في ذلك داخل
في المجرد غير خارج بهذا المعنى به اصطلاحا ما يشمل المجرد حقيقة وما هو بمنزلته كما افصح به في الاوضح
فالعوامل على هذا باقية على عمومها وتخصيصها بالنواسخ الثلاث كما فسرها بذلك الزمخشري قصدا لادخال
المجرور بما ذكر ما لا ضرورة اليه مع انه يستلزم ما يصان عنه التعريف من استعمال اللفظ المجمل وفيه نظر
فان قيل فان اريد بتجريده عن العوامل تجريده عن ملابستها معنى لم يكن عامل لفظا كما في نحو
انه زيد قايم او كان فيه عامل لفظا لكنه معدوم تقديرا كالمجرور بالزايد خرج عن التعريف نحو علمت
لزيد قايم لان المبتدا فيه غير مجرد عن ملابسة العامل معنى ولذلك يعطف عليه بالنصب نحو علمت لزيد قايم
وبكرا قاعدا وان اريد تجريده عن ملابستها لفظا خرج نحو بحسبك درهم قيل المراد تجريده عن ملابستها
من الجهتين معا بمعنى عدم اجتماعهما فان كان من جهة واحدة فلم يقدح في كون الاسم مبتدا لانه داخل في
المجرد بالمعنى المذكور لا يقال التجريد عن العوامل يستدعي سبق دخولها عليه ولا شك ان ذلك غير واحد
مراده لانا نقول بتنزيل امكان دخولها منزلة دخولها كما في قولهم ضيق فم الركية وسبحان من صغر جسم البعوضة
وكبر

وكبر جسم الفيل ومنه قوله تعالى ربنا امتنا اثنتين ~~واحييتنا اثنتين~~ او لتعودن في ملتنا فسمي العدم
الاصلي اماتة وابتدا الدخول عودا وقوله اللفظية اي المنسوبة الى اللفظ نسبة المفعول الى المصدر
قيد به الفصل المذكور احترازا عن العوامل المعنوية فان المبتدا لا يتجرد عنها فهو قيد مدخل للمحدود
لا مخرج ولولاه لخرج المبتدا جملة وكذا كل قيد في الفصل فانه للادخال فيكثر به المحدود بخلاف نفس
الفصل فانه للاخراج فينقص بزيادة المحدود وهذا ما يقال الزيادة في الحد نقص في المحدود
وقوله للاسناد اي لضمه مع غيره بحيث تحصل السكوت عليه احترازا من الاسما قبل التركيب نحو واحد
اثنان سواء كانت موقوفة كالتي بدون عطف او محركة كالمتعاطفة وليست الحركة فيها اعرابا
كما مر في تعريفها وان سماها ابن عصفور رفعا وهو من القاب الاعراب وتناول باطلاقه الاسناد
كما قال في شرح القطر ما اذا كان المبتدا مسندا اليه ما بعده كزيد قايم او مسندا الى ما بعده
نحو قايم الزيدان انتهى ويدل على ارادته هنا دخول المبتدا الذي هو وصف في التعريف المذكور
قوله اخر الباب وحيث كان المبتدا وصفا الى اخر ما سياتي فان الالف واللام في قوله المبتدا للعهد
ولا معهود الا المعرف بما ذكر فدل ذلك على جعل الوصف نوعا منه لكنه ينتقض طرد التعريف ح
باسم الفعل في نحو هيهات العقيق فانه مسند لما بعده وليس مبتدا لما سياتي في منه في باب المعرب
والمبني انه غير معمول لشي لفظي ولا معنوي فلا محل له من الاعراب نعم لا انتقاض بذلك على القول
بانه معمول وان موضعه رفع بالابتدا كما ذهب اليه جماعة لكنه خلاف ما جرى عليه في عامة كتبه
كابن مالك لا جرم انه عرف المبتدا في الشذور كابن مالك بما لا يرد عليه لكنه قال هو الاسم
المجرد عن العوامل اللفظية مخبرا عنه او وصفا رافعا لمكتفى به وهو تعريف حسن ماخوذ من التسهيل
ويمكن ان يقال لم يرد المص هنا بالتعريف المذكور الا المخبر عنه بقرينة سياق كلامه فانه لم يتعرض لتفسير
المبتدا الوصف مع بيان احكامه الا بعد الفراغ من احكام المخبر عنه وخبره فتكون ال في قوله للاسناد
للعهد الذكري اي للاسناد اليه لانه المعهود ذكره فيما مر مع تبادره ايضا فيخرج عنه المبتدا الوصف
واسم الفعل غاية ما فيه انه قصر للتعريف على بعض افراد المعرف وكثيرا ما يصار اليه في تعاريف
الماهيات الحقيقية فضلا عن الامور الوصفية كتخصيصهم تعريف الجسد بالحادث دون القديم
وكذا العلم ونحوه وكما صنع المص في تعريف الحال والمفعول المطلق حيث خصه ببعض انواعهما كما
ستقف عليه ولولا تصريحه التابع بشموله للمبتدا بقسميه لكان تخصيصه بالمخبر عنه اهون من
ارتكاب فساد الطرد في التعريف بدخول اسم الفعل ان لم يكن مبتدا كما هو الارجح او التزام خلاف
المرجح فيه بجعله مبتدا واعلم ان المراد بالاسم المذكور غير التابع بدليل ذكر التوابع بعد المعربات
باسرها فلم يحتج لتقييده بذلك وكذا الكلام في ساير جميع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات
وهو اي المبتدا بقسميه مرفوع باتفاق والخلف في رافعه فنص كما سياتي على انه مرفوع بالابتدا
وعليه البصريون واختاره ابن مالك والمص وفسروه بالتجريد للاسناد اليه او لاسناده الى شي واعترض
بان التجريد عدمي كما اشار اليه فلا يؤثر ولذلك عدل الجزولي الى تفسيره بجعل الاسم في صدر الكلام
لاسناد شي اليه او لاسناده الى غيره واجيب بان العوامل عند النحاة علامات لا موثرات والعدم
المخصوص اعني عدم شي معين يصلح جعله علامة وقيل العامل في المخبر عنه اسناد الخبر اليه كما قال الخلف
في رافع الفاعل وقيل غير ذلك مما ليس تحته طايل وقد يجر اي المبتدا المخبر عنه بقرينة التمثيل بما

انتهى ح

ابتصابر

بلغ

وقيل المخبر

سياتى ولان المبتدا الوصف لا يدخل عليه الجار خلافا للزمخشري حيث جعل منه هل من خالق غير الله
وانما بدا باحكام المخبر عنه لكونه الاصل والاكثر بل انكر بعضهم ابتدائية الوصف وجعل نحو اقايم الزيدان
من باب المبتدا والخبر المقدم نحيين لكن بتاويل متكلف فمن احكام المخبر عنه جواز جره بالباء الزايدة
فى نحو بحسبك درهم مما اتى فى حسبك فيه نكرة اى حسبك درهم فحسب مبتدا وهو اسم بمعنى كاف
استعمل استعمال الاسما كما فى نحو حسبهم جهنم فان حسبك الله وبهذا يرد على من زعم انه اسم فعل
لان العوامل اللفظية لا تدخل على اسما الافعال وقد تستعمل استعمال الصفات فيوصف
به النكرة كمررت برجل حسبك من رجل واما نحو بحسبك زيد فقال ابن مالك المبتدا زيد لانه
معرفة وبحسبك نكرة نقله فى المغنى وحاول سيانى منه ان بحسبك هو المبتدا لان الباء لا تزاد فى
الخبر فى الايجاب فيحتمل انه اشار بنحو الى التقييد بما اتى فى حسبك فيه نكرة اعتمادا على قول ابن مالك
او الى امثال بحسبك مما زيدت فيه الباء فى المبتدا نحو كيف بك اذا كان كذا اى كيف انت فكيف خبر
وانت مبتدا والباء زايدة وقال طرفة فطورا به خلف الرديف وتارة على حشف كالشن ذاو مجدد
اى فطورا هو خلف الرديف وخرجت فاذا بزيد اى فاذا به قايما اى فاذا هو والخبر فيهما محذوف
عند من يجعل اذا حرفا او ظرف زمان لان الحرف لا يخبر به مطلقا والزمان لا يخبر به عن الذات
وهى الخبر عند من يجعلها ظرف مكان اى فبالحضرة زيد ومنه عند ابى عبيدة بايكم المفتون اى ايكم
وقال ابو الحسن بايكم متعلق باستقرار محذوف مخبر به عن المفتون ثم اختلف فقيل المفتون مصدر
بمعنى الفتنة وقيل الباء ظرفية اى فى اى طايفة منكم المفتون وكذا الحديث فمن لم يستطع فعليه بالصوم
عند من يجعل الظرف خبرا مقدما والصوم مبتدا والباء زايدة ومن جعل عليه اسم فعل بمعنى الزم فالباء
زايدة فى المفعول وقد يجر ايضا بمن الزايدة كما سياتى نحو هل من خالق غير الله فاقتصاره على ذكر
الباء لانها تزاد فيه دون شرط بخلاف من فاخر ذكر جره بها زايدة مع شرطه الى محله اللايق به ولا يختص
جره بالزايد كما قال ابو حيان وغيره بل يجوز بغيره كرب ولعل كما مر وسياتى فالمجرور بذلك كله فى موضع
رفع بالابتدا ومن احكامه ان يكون معرفة كما دل عليه التزاما مع مقابله صريحا حيث قال ولا يكون
اى المبتدا المخبر عنه بقرينة السياق ولان المبتدا الوصف شرطه التنكير كما صرح به الدماميني وسياتى
بخلاف المخبر عنه فالاصل ان يكون معرفة لان النكرة بمعنى حصة غير معينة من الحقيقة كما مر الا ان افاد كما اذا
كان ثبوت ذلك الخبر للنكرة من خوارق العادات نحو شجرة سجدت وشاة تكلمت اذ وقوع ذلك من
افراد هذا الجنس غير معتاد ففى الاخبار به عنها فايدة وليس الغرض من الكلام الا افادة المخاطب
فاذا حصلت جاز بخلاف نحو رجل مات اذ لا فايدة فيه فجواز تنكير المبتدا مبنى على حصول الفايدة
كما قال ابن الدهان وغيره فاذا حصلت فاخبر عن اى نكرة شيت نحو رجل بالباب وغلام على السطح وكوكب
انقض الساعة بل حصول الفايدة هو المصحح لجواز الاخبار عن الشى مطلقا نكرة كان او معرفة قال ابن
عمرون ويدل عليه ان قولك انت موجود لا يجوز وان كان المبتدا معرفة قال ابن السراج اذا حصلت
الفايدة فاخبر عن اى نكرة شيت اى والا فلا قال ابن الخشاب وهذا الكلام سديد وعليه بنى الرضى
قوله ضابط الاخبار عن المبتدا والفاعل سوا كانا معرفتين او نكرتين مخصصتين بشى او لا شى
واحد هو تقدم علم المخاطب بحصوله لكل الحكم المحكوم عليه فلو علم فى المعرفة ذلك كما لو علم قيام زيد مثلا
فقيل زيد قايم او قايم زيد عد لغوا ولو لم يعلم كون رجل ما من الرجال فى الدار جاز لك ان تقول
رجل

رجل قايم فى الدار وقايم فى الدار رجل قال وكلا انكران وقوع المبتدا معرفة اكثر من وقوعه نكرة
لاشتباه الخبر بالصفة فى كثير من المواضع بخلاف الفاعل فان فعله لتقدمه عليه وجوبا لا يلتبس
بالصفة فان قيل يشكل على الضابط اجماعهم على امتناع رجل فى الدار وجواز فى الدار رجل مع ان
فايدتهما واحدة قلنا امتناع الاول منهما ليس لعدم الفايدة بل للالتباس الخبر بالصفة لا يقال فلم جاز
زيد القايم مع اللبس لانا نقول احتياج النكرة الى الوصف اشد من احتياج المعرفة اليه فانه قيل
اذا كان الاخبار عن الشى نكرة او معرفة مشروطا بحصول الفايدة فما وجه اصالة التعريف فى المسند
اليه مبتدا كان او فاعلا كما ذكره اهل البيان فيهما والنحاة فى الاول وبعضهم فى الثانى ايضا وكان
اكثرهم انما تعرضوا له فى المبتدا دون الفاعل لان وقوع المبتدا معرفة اكثر منه نكرة بخلاف الفاعل
كما اشار اليه الرضى فيما مر قلنا انما كان الاصل فى المسند اليه التعريف مبتدا كان او فاعلا لان
الغرض من الاخبار كما مر افادة المخاطب الحكم ولا شك ان احتمال تحقق الحكم كلما كان ابعد كانت الفايدة
فى الاعلام به اقوى وكلما ازداد المسند اليه تخصيصا ازداد الحكم بعدا فاعتبر ذلك فى قولك
شى ما موجود وزيد ابن عمرو طبيب ماهر فافادتنا تم فايدة يقتضى تم تخصيص وهو التعريف
لانها كمال التخصيص والنكرات وان امكن تخصيصها بحيث لا يشاركه فيه غيره كقولك اعبد الها
خلق السموات والارض ولقيت رجلا سلم عليك اليوم وحده قبل كل احد لكنه لا يكون فى قوة تخصيص
المعرفة لانه وضعى بخلاف النكرة هذا هو التحقيق فى ذلك لا كما قيل ان المسند اليه محكوم عليه والحكم
على الشى لا يكون الا بعد العلم به لاستناعه على ما لا يعلم بوجه لان وجوب كونه معلوما لا يستلزم كونه
معرفة اذ النكرة المخصصة بل المحضة معلوم من وجه والحكم على الشى انما يستدعى العلم به بوجه ما
ولما كان المدار فى الاخبار على حصول الفايدة كما قرروا كالفايدة فى الاخبار عن المعرفة لا يكاد يتوقف
على قرينة لفظية او معنوية لم يتعرضوا لمحالها بخلاف النكرة فان الفايدة فى الاخبار عنها غالبا
يتوقف على قرينة لفظية او معنوية والمتقدمون وان اكتفوا فى ضابط الاخبار عنها بحصول
الفايدة كما ذكر لكن المتاخرون لما راوا ان كل احد لا يهتدى الى مواطنها تتبعوها افادة للتفاصيل
وتكملة للنفع فمن مقل ومكثر مورد ما لا يصلح او مورد لامور متداخلة حتى انهاها بعضهم الى نيف
واربعين موطنا وبعضهم حصرها فى شيين وهما التعميم والتخصيص وعليه عول فى اللغطو وقال فى المغنى
الذى يظهر لى انحصارها فى عشرة وانى هنا بما ذكر ثمة مع زيادة تفصيل تسهيلا على المبتدي فاشار
الى ان المبتدا المخبر عنه يكون نكرة ان وصف لفظا وكذا لو وصف تقديرا وهو نصب على الظرف
او المصدر اى ان وصف فى اللفظ او فى التقدير او وصف وصفا ملفوظا او مقدرا وشمل الثانى
الوصف المحذوف والمعنوى بقرينة التمثيل كما سياتى فالوصف الملفوظ نحو قوله تعالى ولعبد
مؤمن واجل مسمى عنده وفى الحديث سوداء ولود خير من حسناء عقيم قال المص ومنه قولهم فى
المثل ضعيف عاذ بقرملة اى انسان او حيوان ضعيف التجا الى قرملة وهى شجرة ضعيفة فالمبتدا
فى الحقيقة الموصوف المحذوف والنحويون يقولون يبتدا بالنكرة اذا كانت موصوفة او خلفا
من موصوف والصواب ما بينت لك قال وليس كل صفة تحصل بها الفايدة بل شرط الصفة ان تكون
مخصصة فلو قلت رجل من الناس جاءنى لم يجز انتهى والوصف المحذوف نحو قولهم السمن منوان
بدرهم اى منه اذ ليس السمن كله منوان فالسمن مبتدا ثان موصوف بمنه مقدرا او بدرهم خبر

والجملة خبر الاول ومحل المحذوف رفع صفة لمنوان وهو متعلق بمحذوف ايضا اى كاينان منه
فهناك ضميران يعود احدهما على المبتدا وهى الها المجرورة والثانى على الموصوف وهو المنوان ومثله
قول الاخطل الخبز كالعنبر الهندى عندهم والقمح سبعون اردبا بدينار اى منه وقول الشاعر
وما برح الماشون حتى ارتموا بنا . وحتى قلوب عن قلوب صوادف اى قلوب منا وقلوب منكم ومنه
كما قال ابن مالك والمص يغشى طايفة منكم وطايفة قد اهمتهم انفسهم اى وطايفة من غيركم وهم
المنافقون فالواو للحال ففيها مسوغان والمعنوى رجل جانى لان المصغر موصوف فى المعنى اى
رجل حقير ومنه قولهم ما احسن زيدا اى شئ عظيم قال المص وليس فى هذين النوعين صفة
محذوفة حتى يكونا من الثانى وعمل اما نصبا نحو قوله عليه السلام امر بمعروف صدقة ونهى عن
منكر صدقة والرواية وامر بالواو وفى جواز مثل هذا فى القران والحديث بحث ذكره البهاء
السبكى ونحو افضل منك جانى لان الظرف منصوب المحل بالمصدر فى الاولين وبالوصف فى الثانى
واما جرا باضافة محضة نحو قوله عليه السلام خمس صلوات كتبهن الله على العباد او غير محضة

البدء

نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود ومنه بحسبك درهم والشرط ان يكون المضاف اما نكرة كالاول
او معرفة والمضاف لا تتعرف بالاضافة كالبقية وما عدا ذلك فالمضاف منه معرفة لا نكرة واما
رفعا نحو قايم الزيدان عند من جاز دون اعتماد قال المص وتعقبه الدماميني بان الكلام فى

الاعتذار

المبتدا المخبر عنه واما الوصف فشرطه التنكير ولا يصح تعريفه كما نصوا عليه فلا حاجة الى الاحتراز عن
وقوعه نكرة بانه مخصص بالعمل وعطف اى على معرفة او على ما له مسوغ بدليل قوله او عطف عليه معرفة
او ما له مسوغ فحذف مثل هذا من الاول لدلالة ما ذكر من الثانى عليه يعنى ان العطف مسوغ بشرط كون
المعطوف عليه او المعطوف مما يسوغ الابتدا به اما لكونه معرفة او له مسوغ فالمعطوف عليه المعرفة نحو زيد
ورجل قايمان والمعطوف المعرفة نحو رجل وزيد قايمان فرجل نكرة وجاز الابتدا به لعطفه على معرفة فى
الاول وعطف المعرفة عليه فى الثانى والمعطوف عليه الذى له مسوغ نحو قوله تعالى قول معروف ومغفرة
خير من صدقة يتبعها اذى فمسوغ الابتدا بالاولى وصفها بمعروف وبالثانية عطفها على الاولى والمعطوف
الذى له مسوغ نحو قوله تعالى طاعة وقول معروف اى امثل من غيرهما فساغ الابتدا بطاعة لانه عطف عليه
ما فيه مسوغ وهو قول لوصفه بمعروف فالاقسام اربعة الا انه اقتصر على التمثيل لقسمى ما له مسوغ لخفايه

بمثال

دون قسمى المعرفة لوضوحه على عادته غالبا للخفى بالحفى دون الجلى فيهما لبنيه بالادنى على الاعلى قال المص
وكثير منهم اطلق العطف واهمل الشرط منهم ابن مالك وفى تسمية المعطوف مبتدا فى ذلك تسامح لان الكلام فى
غير التابع كما مر وسياتى نظيره فى الخبر المعطوف او كان اى المبتدا النكرة دعا للشخص او عليه نحو قوله تعالى
سلام على نوح سلام على ابراهيم ويل لكل همزة ويل للمطففين ونحو سلام عليك وويل لك والاصل سلمك الله
سلاما وهلكه وبلاه هلاكا فحذف الفعل لكثرة الاستعمال ثم قصدوا الى استمرار ذلك ودوامه فازالوا
النصب لدلالته على الفعل الدال على الحدوث والتجدد فرفعوهما واخروا الخبر عنهما وان كان ظرفا والواجب تقديمه
على النكرة كما سياتى قليلا لا يلتبس بالصفة دفعا لما اوهم وهو توهم غير المراد قيل لا ان ينكر سلام او ويل فيظن
عليك اللعنة او لك الخير ونحو كما وقع لابى تمام حين انشد الخليفة قصيدة مطلعها على مثلها من اربع وملاعب
فقال له بعض الحاضرين قبل ان يذكر المصراع الثانى لعنة الله والملايكة والناس اجمعين فقطع الانشاد وخرج
وبعده تذال مصونات الدموع السواكب وفى المثل امت فى الحجارة لا فيك اى ليكن الامت وهو الارتفاع والانخفاض

في

فى الحجارة لا فيك اى ليكن الامت وهو الارتفاع ومعناه الدعا له بالبقا بعد فنا الحجارة وليس منه
قوله تعالى سلام هى لان السلام المستعمل فى الدعا لا يكون خبره الا على مجرورا وايضا فلا تخبر عن
النكرة المحضة بالمعرفة اجماعا او كان تعجبا اى اريد به التعجب نحو قوله عجب لتلك قضية
واقامتى فيكم على تلك القضية اعجب فعجب مرفوع كما حكاه يعلى وانشده بالابتدا وخبره
لتلك وقضية منصوب على الحال او التمييز او عجب خبر لمحذوف اى امرى عجب قيل ويجوز رفع
قضية خبر مبتدا محذوف اى هى قضية والوجه فى عجب النصب بالفعل المتروك اظهاره وجوبا
كما فى حمدا وشكرا كما سياتى فى المفعول المطلق واما الرفع فكلام ثم يقتضى انه غير مطرد فى مثله
وهذا النوع وما قبله ادخلهما المص تحت قسم واحد وهو معنى الفعل وجعل ابو حيان من التعجب
قولهم شجرة سجدت وحصاة سبحت ونحوه من الاخبار بالخوارق لما فيها من معنى التعجب او كان
واجب التصدير من اسم استفهام نحو من قام او شرط نحو من يقم اقم معه وكم الخبرية نحو كم عبد
لى او كان جوابا كقولك درهم لمن قال ما عندك فدرهم مبتدا خبره محذوف اى درهم عندى
قال ابن مالك ولا يجوز تقديره عندى درهم الا على ضعف لان حق الجواب مطابقة السوال وقد
وقع بالاسمية فالجواب بها او كان محصورا نحو انما فى الدار رجل قال المص وفيه نظر لان الابتدا
بالنكرة صحيح قبل مجى انما وان مثل نحو ما قايم الا رجل فكذلك لان حرف النفى مسوغ لكن لا يتصور
تمثيل المحصور الا بذلك او كان فى معناه اى فى معنى المحصور نحو قولهم فى المثل شئ جابك قال وانما

حيثية غير معهودة

جاز الابتدا به لانه فى معنى ما جابك الا شئ وهو مثل يقوله الرجل لمن جاه فى ذلك الوقت اى ما جابك
الا شئ حادث ومثله قولهم شر اهر ذا ناب اى ما اهر ذا ناب الا شر قال فقد اطلق فى المجاز وقد

ذو المجاز سوق للعرب بعرفة
مكة نزل عكاظ انو

ارى والى ما لك فى المجاز زيدان اى ما اطلقك ذا المجاز الا قدر كذا قاله غير واحد ومثل المص بذلك
للموصوف بصفة مقدرة كالسمن منوان بدرهم اى شر عظيم لا يعاب ولم يجعله فى معنى المحصور
لمعنى لطيف نبه عليه اهل البيان او كان مفصلا بالبنا للفاعل نحو قول امرى القيس
فاقبلت زحفا على الركبتين فثوب نسيت وثوب اجر وانما نسى ثوبه لشغل قلبه بمحبوبته كما قال
لعوب تنسينى اذا قمت سربالى وانما جر الاخر ليعفى الاثر على القافة ولهذا زحف على ركبتيه وقالوا
شهر ثرى بالمثلثة وشهر ترى بالفوقية وشهر مرعى قال ابن برى بلا تنوين فى ثرى ومرعى اتباعا
لترى لانه فعل ونحو الناس رجلان رجل اكرمته ورجل اهنته قال المص وفى الامثلة الثلاثة نظر
لاحتمال نسيت واجر فى البيت للوصفية والخبر محذوف اى فمن اثوابى ثوب نسيته وثوب اجره
ويحتمل انهما خبران وثم صفتان مقدرتان اى فثوب لى نسيته وثوب لى اجره ولاحتمال شهر الاول
فى كلامهم للخبرية والتقدير شهر الارض مصطوح شهر ذو ثرى اى ذو تراب ندى وشهر ترى فيه الزرع
وشهر ذو مرعى ولاحتمال ان يكون رجل الاول فى المثال للبدلية والثانى عطف عليه كقوله
وكنت كذى رجلين رجل صحيحة ورجل رمى فيها الزمان فشلت
ويسمى بدل التفصيل انتهى ولهذا اسقط هذا القسم من المسوغات فى المغنى وتعقبه الدماميني
فى الثانى بانه لا يصح ان يكون شهر الاول هو الخبر بل المتعاطفات كلها هى الخبر والا لزم الاخبار عن الجمع
بمفرد لفظا ومعنى وهو باطل وكذا البدل فى الثانى مجموع المتعاطفين لانه بدل كل من كل وليس
رجل الاول صادقا على المبدل منه وهو رجلان انتهى وفيه نظر لا يخفى واريد به اى بالمبتدا النكرة

بلغ

الجنس اي المفهوم والحقيقة لكن باعتبار وجوده في فرد فيعم ح جميع الافراد اذ ليس بعضها بالحمل
باولى من البعض ولهذا اعتبر ابن مالك عن هذا المسوغ بان يراد بالنكرة العموم نحو تمرة خير من
جرادة ورجل خير من امراة للقطع بان القصد في مثل ذلك كما قاله المولى سعد الدين الجنس دون الفرد
والجنس صالح لكل فرد من افراده فيحمل على الجميع لامتناع التخصيص من غير مخصص اي كل تمرة وكل رجل
فقصد الجنس هو المصحح لعموم النكرة في الاثبات قال الرضي وذلك جايز في كل نكرة قامت قرينة
على ان الحكم غير مختص بفرد من جنسها بفرد حتى جاز ذلك في غير الابتدا نحو علمت نفس ما احضرت
اي كل نفس فالجزاء كان نسبته الى جميع افراد الجنس على السوا فهم منها النكرة العموم وعدّ ابن
عصفور من المسوغات ان لا يراد النكرة بعينها نحو رجل خير من امراة يريد واحد من هذا الجنس
اي واحد كان خير من كل واحد من ذلك الجنس قال فيعم كل واحد عموم بدل لا عموم شمول اي لا يتناول الجميع
دفعة انتهى وقيل ان العموم البدلي متوهم فلا يصح الا مع استفهام او نحوه كما سياتي وعليه فلا
يصح الابتدا برجل في المثال مرادا به واحد اي واحد كان وكلام المص هنا صريح في التفرقة بين معنيي
النكرة والجنس كما ستراه او تلا المبتدا النكرة نفيا نحو ما رجل في الدار ومثله تالي لولا كقوله
لولا اصطبار لاودى كل ذي مقة لما استقلت مطاياهن بالظعن او تلا استفهاما نحو ءاله
مع الله وزعم ابن الحاجب في شرح منظومته ان الاستفهام المسوغ للابتدا بالنكرة هو الهمزة
المعادلة بام نحو ارجل في الدار ام امراة كما مثل به في الكافية قال المص وليس كما قال وهذان القسمان
مع القسم الواجب التصدير ادرجهما المص تحت قسم واحد وهو ان تكون النكرة عامة اما بذاتها كاسما
الشروط والاستفهام ونحو كل له قانتون او بغيرها كالتي في سياق النفي والاستفهام اما التي
في الاثبات مرادا بها الجنس كتمرة خير من جرادة فلم يذكرها من ذلك لان العموم فيها ليس بحسب الوضع
بل بحسب القرينة كما اشير اليه فيما مر ولذلك لم يقل ومرادا به العموم كما في التسهيل وغيره وهو
من محاسنه على ان جعل العموم من المسوغات بحث لان المراد بالمسوغ ما تتخصص به النكرة والتخصيص
ان يجعل لبعض الجملة الحقيقية ما ليس لسائر امثاله والحكم في العموم ثابت لكل فرد فلم يتخصص
فرد دون غيره بشيء كيف والخصوص غير العموم هكذا ذكره الرضي قال والحق انه انما جاز ذلك لانك
عينت المحكوم عليه وهو كل فرد ولو حكمت على واحد غير معين لم تحصل الفايدة للمخاطب لعدم تعيين
المحكوم عليه انتهى فعلى هذا يكون المراد بالتخصيص ما يقابل الابهام فيشمل العام والخاص ولا مرتبا
ترى المص وغيره يعبر بالمسوغات لا بالمخصصات او تلا واو الابتدا وتسمى ايضا واو الحال
نحو قوله سرينا ونجم قد اضا فمذ بدا محياك اخفى ضوءه كل شارق وفي الحديث دخل وبرمة على النار
قال المص واشتراط النحويين وقوع النكرة بعد واو الحال ليس بلازم وانما الضابط وقوعها في
اول جملة حالية كقوله تركت ضاني تود الذيب راعيها ٭ وانها لا تراني اخر الابد ٭ الذيب يطرقها
في الدهر واحدة ٭ وكل يوم تراني مدية بيدي ٭ ومن روى مدية بالنصب فمفعول لحال محذوفة اي
حاملا او ممسكا ولا يحسن ان يكون بدلا من ليا او تلا فا الجزا وهي التي يربط بها الجواب حيث
لا يصلح لمباشرة اداة الشرط كما سياتي نحو قولهم في المثل ان مضى عير فعير في الرباط وفي رواية وبستان
فعير في الرهط يضرب في الرضى بالحاضر ونسيان الغايب وعير القوم سيدهم والرهط دون العشرة
الى الثلاثة ليس فيهم امراة قال المص ويحتمل ان يكون موصوفا بصفة محذوفة اي فعير اخر

او تلا

او تلا اذا الفجائية الاتي ذكرها اخر الكتاب نحو خرجت فاذا اسد او رجل بالباب قال المص اذ
لا توجب العادة ان لا تخلو الحال من ان يفاجيك عند خروجك اسد او رجل وكذا العلة في الجواز
بعد واو الحال وهذه الفا التي في اذا الفجائية قال المازني في الفازايدة قال الرضي والمص ليس بشيء اذ
لا يجوز حذفها وفيه نظر كما قال ابن اياز لان من الزايد ما يلزم كال على ما مر وما في مهما على ما قيل
وقال مبرمان للعطف حملا على المعنى اي خرجت ففاجات الاسد قال الرضي وهو قريب وعن الزيادي انها
جواب شرط مقدر ولعلها رادفة السببية التي للزوم ما بعدها لما قبلها اي مفاجاة السبع لازمة
للخروج والخبر في المثال اما اذا عند من جعلها للمكان او محذوف عند من جعلها حرفا او للزمان
او اخبر عنها اي عن المبتدا النكرة بما اختص من الاختصاص مقابل الابهام بدليل ما سياتي والى
بيان ما وقعت عليه ما اشار اليه بقوله من ظرف زمانيا ومكانيا وجار ومجرور زاد ابن مالك وتبعه
المص او جملة قال ابو حيان ولا اعلم احدا اجراها مجراهما الا هو فالظرف نحو قوله تعالى ولدينا مزيد
والمجرور نحو قوله تعالى وعلى ابصارهم غشاوة والجملة نحو قصدك غلامه رجل اما شرطية الاختصاص
فلان غير المختص نحو امام رجل وفي دار رجل لا يفيد اذ الوقت لا يخلو من ان يكون فيه رجل ما امام شيء ما
وفي دار ما فلا فايدة في الاخبار بذلك ومن هنا امتنع كما قال المص في شرح قصيدة كعب الاخبار بالزمن
عن الجثة في نحو قولك زيد في يوم وصح اذا وصف الزمان بصفة مفيدة كقولك زيد في يوم طيب كما
سياتي قال ابن مالك ولولا الكاف من قصدك لم يفد الاخبار بالجملة كما انه لولا اختصاص الظرف والمجرور
لا اخبار لم يفد الاخبار بهما انتهى واما شرطية التقديم فلتسويغ الابتدا انها تتخصص بتقدم الحكم عليها
ولهذا اجاز وقوع الفاعل نكرة كجاءني رجل وامتنع رجل جاءني فان قيل قضية ذلك جواز قام رجل فالوجه
اشتراط الظرف قلنا لان الالتباس في غير الظرف باق لجواز ان يكون قايم مبتدا ورجل بدل منه بخلاف
الظرف فانه يتعين للخبرية ومن هنا يعلم وجه الحاق الجملة به كما فعل ابن مالك قلينا بمثل هذا وقد انتقد
المص كلا من الشرطين اما الاختصاص فلانه يلزم عليه جايزة عندي رجل مال اذ الظرف مختص لقولهم ان
الاضافة الى النكرة تفيد الاختصاص قال فالصواب ان يقال ظرف صالح للاخبار به واما التقديم
فلانه ليس مصححا للابتدا بالنكرة ولا شرطا فيه بل الظرف المختص بمجرده كاف في التسويغ ونقل في حاشيته
على التسهيل عن ابن الشجري ما يقتضي جواز تاخيره قال وهو قول الكوفيين والواحدي وجوز ان يكون هو
المسوغ لشكوى في قوله عندي اصطبار وشكوى عند قاتلتي ٭ فهل باعجب من هذا امرؤ سمعاه فانه قال
ليس هو من التسويغ بالعطف كما انشد عليه ابن مالك اذ تحتمل ان الواو للحال وهي مسوغ وان سلم
العطف فثم صفة مقدرة يقتضيها المقام اي وشكوى عظيمة على انا لا نحتاج الى شيء من هذا كله فان الخبر
هنا ظرف مختص وهو بمجرده مسوغ وكانه توهم ان التسويغ مشروط بتقديمه على النكرة وانما كان لرفع
توهم الصفة واشتراطه يوهم ان له دخلا في التخصيص وقد ذكروا المسئلة فيما يجب فيه تقديم الخبر
وذلك موضعها انتهى وما قاله قد سبق اليه المحقق الرضي فانه اعترض عن تعليلهم السابق لتقدم
الظرف بان النكرة تتخصص بتقديم الحكم عليها بدليل وقوع الفاعل نكرة فقال ما حاصله مع التوضيح اذا
حصل تخصيصه بالحكم فقط كان تغير الحكم غير مخصص فتكون قد حكمت على الشيء قبل تعرفه وتخصيصه
ضرورة ان التخصيص لا يحصل الا بعد حصول الحكم وقد علمو ان لا حكم على ما ليس بمختص قال والاولى ان
يقال ان العلة في تقديم الظرف خبرا عن المبتدا المنكر في الاغلب مما لا يتضمن الصاخ فلبس الخبر

بالصفة مع كثرة استعمال الظرف خبرًا افلو قيل وفي عمر خمرا عن المنكر اغتفر ذلك اللبس القليل كما في قوله
تعالى وجوه يومئذ ناضرة قال وقولنا في الاغلب احترازا عن قولهم أمتٌ في الحجر لا فيك وقولنا ما يتضمن
معنى الدعا احترازا عن سلام عليك وويل لك فان الاغلب تاخير الخبر انتهى وظاهره ان قولهم امتٌ في الحجر
لا فيك ليس معناه الدعا وقد مر خلافه والى هنا انتهى ما ذكره المص من المسوغات للابتدا بالنكرة وزاد
بعضهم وقوعها بعد كلام الابتدا نحو لرجل قايم بولي بها لكنا قضية كقولك رجل قام لمن قال امراة قامت
او يراد بها الامر بخصوصية لانه احجم وزاد في التسهيل ان يقصد بها الابهام ومثله بما التعجبية
وَاما الخبر فقالوا الاصل فيه التنكير لانه مسند فشابه الفعل وهو خال عن التعريف والتنكير والاسم
لا يصح تجريده عنهما فجعل بما يحتاج الى العلامة وهو التعريف وبقي على الاصل فكان نكرة قال ابن مالك
ولانه اذا كان الاصل في المبتدا ان يكون معرفة كان الاصل في الخبر ان يكون نكرة لانه اذا كان مسبوقا
بمعرفة توهم كونها موصوفا وصفة فجيئه نكرة يرفع هذا التوهم فكان اصلها هذا ما قولهم ان المسند
ينبغي ان يكون مجهولا لانه محط الفايدة ولا فايدة في الاخبار بمعرفة ولهذا قال ابو موسى الجزولي
معتمد المبتدا البيان الخبر والفايدة فقال الرضي ليس بشيء لان معنى التنكير ليس كون الشيء مجهولا
بل ان لا يكون الذات مشارا بها الى الخارج اشارة وضعية وليس سلمنا ان معناه ذلك فالمنكر ليس نفس
الخبر بل انتساب لم يخبر نحو زيد اخوك وانا زيد وجوازه مقطوع به قال الحق ان كلا من المبتدا والخبر
ينبغي ان يكون معلوما والذي ينبغي ان يكون مجهولا هو الانتساب الذي تضمنه الخبر لا نفس الخبر
تكونه حكمًا بالخبر نكرة في الاغلب لمناسبة النكرة للمجهول فان قيل الكلام موضوع للافادة فاذا كان
الخبر معرفة كالمبتدا نحو اخوك زيد لم يكن الكلام مفيدا للسامع فايدة مجهولة قلنا هذا غلط
فان المفاد في نحو قولك اخوك زيد اطلاق لفظ زيد المعرفة على اخوك المعرفة فان الذي يجهله
المخاطب هو اتصافه بكونه صاحب اسم زيد لا ذات زيد فلا يضر تعريف الخبر لان المجهول اسناد الخبر
وحمله لا نفس الخبر والحاصل كما قال المولى سعد الدين ان السامع علم امرين لكنه لم يكن ان يكونا متحدين
في الخارج فاستفاد من الكلام انهما متحدان في الوجود الخارجي بحسب الذات ولهذا لم يتعرض
المص لبيان اصالة التنكير في الخبر اذ لا تحقيق فيه وما ذكروه في بيانه ليس بذاك وهذا مما
يدل على اشتمال هذا الكتاب على قواعد التحقيق والحاصل ان المبتدا والخبر قد يعرفان نحو
الله ربنا وقد ينكران بشرط الفايدة نحو تمرة خير من جرادة وقد يختلفان فيعرف احدهما
وينكر الاخر واذا اختلفا وتقدمت نكرة لها مسوغ مما مر على معرفة نحو من انت وكم
جريبًا ارضك واقصد رجلا خير منه ابوه فهي اي النكرة المقدمة وهي من وكم الاستفهاميتان
وافعل التفضيل وهو خير واصله اخير حذفت همزته للتخفيف ونقلت حركة اليا الى الخا مبتدا
عنده والمسوغ لها في الاولين وجوب التصدير وفي الاخير تقدم الجملة او كونه عاملا في المعرفة
وهو انت في الاول والمضاف في الاخير بن هو الجزء وكذا ما انت وزيد وحسبنا الله وبيت الكتاب
فانك لا تبالي بعد حول ءاظبي كان امك ام حمار اي يذهب السوء فلا يبالي الانسان اهجينا
كان ام لا قال بن فيقتل الخبر عن النكرة بالمعرفة وتقريره واضح ان جعل ظبي اسم كان محذوفة
مفسرة بالمذكورة لانه قد اخبر عنه بامك وهو معرفة واما ان جعل مبتدا والخبر انما هو الجملة
والجمل نكرات كما مر لكن يكون محل الاستشهاد قوله كان امك على تقدير اسمها مضمرا وهو نكرة

سا

وان م

وقد عرفت المستثنى ان
المسوغ في ذلك الصفة
المعنوية وغيره جملة معنى التعجب

ذلك للمسند الى المسند اليه
فالمجهول في قولك زيد اخوك
هو انتساب اخوة المخاطب الى
زيد واسناده اليه لا اخوته
ولو وجب تنكيرها اي الخبر وما
تضمنه من الانتساب

سجوره

بنآ على ان ضمير النكرة عنده نكرة وقد اخبر عنه بامك على تقدير اسمها ظبي المقدم كما زعم بعضهم
لان همزة الاستفهام بالفعل اولى ولذلك كان جعله مبتدا مرجوحًا عن الاول وقد يمنع كون الضمير
العايد على النكرة في ذلك نكرة لان التعريف معناه التعيين اي الاشارة الى معلوم من حيث هو معلوم
وان كان مبهما وهذا المعنى موجود في الضمير العايد على النكرة دونها ولذلك يجري عليها احكام
المعارف اتفاقا وانما الكلام في ضمير ربه رجلا ونعم رجلا ذكره السيد في شرح المفتاح ولا
فرق في ذلك عنده بين وقوع ذلك في الجمل الانشائية كما في مسئلة المص والخبرية كما في نحو رب
رجل افضل منه ابوه كما ذكره السيد ومذهب الجمهور ان المبتدا في جميع ذلك هو المعرفة والنكرة الخبر
لانه الاصل فيهما وانما خالف هذا الاصل كما قال ابن مالك لان وقوع ما بعد اسما الاستفهام نكرة
وجملة وظرفا اكثر من وقوعه معرفة وعند وقوعه غير معرفة لا يكون الا خبرًا من نحو قايم ومن قام
ومن عندك فحكم على المعرفة بالخبرية جريًا على سنن واحد ليكون الاقل محمولًا على الاكثر وكذا
الكلام في افعل التفضيل انتهى ولان الاصل اخر وهو عدم التقديم والتاخير ولانهما شبيهان بمعرفتين
تاخر الاخص منهما وكم الخبرية كالاستفهامية عنده ولم يجوز ابو علي في نحو كم جريبا ارضك ان يكون
ارضك الابتداء وظاهر حكاية المص قوله من غير اشعار بموافقة ولا مخالفة جواز الوجهين
وبه صرح في المغني قال اعمالا للدليلين ويشهد لابتدائية النكرة قوله تعالى فان حسبك الله ان اول بيت
وضع للناس وقولهم ان قريبا منك زيد وقولك بحسبك زيد انتهى والبا لا تدخل على الخبر في الايجاب
وخبريتها قولهم ما جاءت حاجتك بالرفع اي ما صارت لان جا بمعنى صار والاصل ما حاجتك فدخل
الناسخ بعد تقدير المعرفة خبرًا ولولا هذا التقدير لم تدخل اذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله واما من
نصب فالاصل ما هي حاجتك بمعنى اي حاجة هي حاجتك ثم ادخل الناسخ على الضمير فاستتر فيه ونظيره ان
يقول زيد هو الفاضل ويقدر هو مبتدا ثانيا لا فصلا ولا تابعا فيجوز لك ح ان تدخل عليه كان فتقول
زيد كان الفاضل وهذا على تقدير ما استفهامية فان كانت نافية ففي جاءت ضمير لما تقدم اي لم
تحصل هذه على قدر المحتاج فعليه فلا يكون مما نحن فيه واحترز بقوله تقدمت عما اذا تاخرت عن المعرفة
فهي الخبر على الاصل نحو زيد رجل صالح وبقوله لها مسوغ عن المحضة فانها تتعين للخبرية اتفاقا كما في
المغني وغيره نحو خز ثوبك وذهب خاتمك قال تعالى سلام هي ولا يجوز العكس هنا ولا في باب كان
كما في المغني الا في الضرورة وقد ورد منه في باب كان قول القطامي •
• قفي قبل التفرق يا ضباعا • ولا يك موقف منك الوداعا • وقول حسان كان سبيئة من
بيت راس يكون مزاجها عسل وماء • وهو عند اهل البيان من باب القلب وهو كما قال السعد ان
يجري حكم احد جزئي الكلام على الاخر فههنا جعل كل من المسند اليه والمسند في حكم الاخر واعرب
اعرابه واذا رجعت الى اصل الاستعمال الذي به الاعتبار وجدت المسند اليه معرفة والمسند نكرة وحمل
ما ورد منه على ذلك عندهم ادعى السكاكي عدم وقوعه بالاستقرا وحمله السيد على عدم وقوعه في الجمل
الخبرية دون الانشائية واما قراءة ابن عامر اولم يكن لهم اية ان يعلمه علماء بني اسرائيل بتانيث تكن
ورفع اية فقال المص ان قدرت تامة فاللام متعلقة بها واية فاعلها وان يعلمه بدل من اية او خبر
لمحذوف اي هي ان يعلمه وان قدرت ناقصة فاسمها ضمير القصة وان يعلمه مبتدا واية خبر والجملة خبر
كان او اية اسمها ولهم خبرها وان يعلمه خبر لمحذوف او بدل واما تجويز الزجاج كون اية اسمها

من ع

اليه م

ما ح
تكون م

وان يعلم خبر لا فرد ود بما ذكروا عذر له بان النكرة قد تخصصت بلم انتهى وقال ابن مالك والرضي
ونقله عن الاندلسي انه يجوز في باب كان وان الاخبار بالمعرفة عن النكرة اختيارا لشبه المرفوع فيهما بالفاعل
والمنصوب بالمفعول ولم يجز ذلك في باب المبتدا والخبر للالتباس لاتفاق اعرابهما قالوا ولا ضرورة
في بيت القطامي لتمكنه من ان يقول ولا يك موقفي منك ولا في بيت حسان لجواز رفع مزاجها على
اضمار الشان في كان وحمل ابن مالك على هذا الشبه المذكور جعل الاسم في باب ان نكرة والخبر معرفة
كقوله . وان حراما ان اسب مجاشعا . فاباي الشم الكرام الخضارم . وحكى ان قريبا منك
زيد وان بعيدا منك عمرو وانشد . وما كنت ضيادا . ولكن طالبا . اناخ قليلا فوق ظهر سبيله
وقدم ولكن طالبا انا . فصل في الخبر واقسامه واحكامه وقدمه على غيره من المرفوعات حتى على
القسم الثاني من المبتدا لما بينه وبين المبتدا المخبر عنه من التلازم قوله والخبر اي الذي هو مقابل
المخبر عنه بقرينة المقام لا قسيم الانشا الجزء اي من الكلام فشمل هذا الكلام جزئية المسند والمسند اليه
وقوله المسند اخرج المبتدا المخبر عنه اولا كان او ثانيا كما في نحو زيد ابوه قايم والفاعل فانهما مسند
اليهما وقوله للمبتدا اخرج به المسند لغيره كالمبتدا الوصف نحو اقايم الزيدان والفعل في نحو قام زيد
وزيد قام فانهما مسندان للفاعل وهو الظاهر في الاول والضمير في الثاني وكمعمول النواسخ فانه معها
مسند للاسم في بابي كان وان وللمفعول في باب ظن لا للمبتدا وبذلك علم انه لا بد من تجرده من النواسخ والا
لم يكن مسندا للمبتدا ودخل في التعريف الخبر المفرد والجملة وشبهها قوله او الموطي له او المترجم
عنه عطف على المسند والضميران عايدان عليه اي المبتدا وبذلك لا يستشكل دخال جزء الكلام الذي
ليس هو المسند للمبتدا وانما ذكر توطية له او ترجمة عنه فالترديد في اقسام المحدود لا في التحديد فالخبر
اما مسند للمبتدا نحو قايم في زيد قايم او موطي للمسند كرجل في قولك زيد رجل صالح فانه ليس مقصودا
لذاته بل المقصود ما بعده وهو صالح لانه الذي به تتم الفايدة فهو المسند وانما جي برجل توطية له
وتمهيدا لا يجابها ومنه قوله تعالى بل انتم قوم تفتنون بل انتم قوم تجهلون وقول ابي الطيب .
كفى بجسمي نحولا انني رجل لولا مخاطبتي اياك لم ترني . وكذا قول كعب . لكنها خلة قد سيط من
دمها . قال المص فجملة سيط في موضع رفع صفة لخلة ولولاها لم تحصل الفايدة ولكون الخبر في ذلك
ليس هو المقصود اعيد الضمير بعد قوم في الايتين ورجل في البيت الى ما قبلهما لا اليهما كذا قال في المغني [illegible]
والا لقال تجهلون بيا الغيبة ولولا مخاطبته بضمير [illegible] في كتب البيان ان ذلك من باب التغليب لان المظهر
لما كان في المعنى عبارة عن الحاضر غلب جانب الحضور على جانب الغيبة ونظير الخبر في ذلك الحال الموطية في
نحو قرانا عربيا والصفة الموطية نحو مررت بزيد الرجل الصالح وشرط الموطي كما صرح به المص في الحال ان
يكون جامدا موصوفا كما ذكر فعلم من هذا كما قال في شرح قصيدة كعب ان الفايدة كما تحصل من الخبر كذلك
تحصل من صفته قال ويشكل هنا على ابي علي في مسيلة وذلك انه حكى عن ابي الحسن انه امتنع من اجازة
احق الناس بمال ابيه ابنه لانه ليس في الخبر الا ما في المبتدا فان قلت احق الناس بمال ابيه ابنه البار به
او النافع له ونحوه كانت المسئلة على فسادها ايضا لان الخبر نفسه غير مفيد ولا ينفعه مجي الصفة
بعده لان وضع الخبر على ما اثبتناه والفايدة منه لا من غيره حكاه عنه عبد المنعم الاسكندري ونظير تصحيح
الصفة للخبرية تصحيحها للابتدائية كما في نحو ولعبد مومن خير وتصحيحها لدخول الفا في الخبر في قوله
تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم انتهى او مترجم عن المسند اي عبارة عنه سوا كان

لعله مجاشعا

ابنه

بالبار

مشتقا

انا ابو النجم

مشتقا كقوله خليلي خليلي دون ريب وربما الان امرؤ قولا فظن خليلا او جامدا كقوله انا ابو النجم وشعري
شعري وقول الاخر اذا الناس ناس والزمان زمان . وذكر الخليل انت انت وانشد ابو زيد رهو فقد قالوا يا خويلد
لم ترع . فقلت وانكرت الوجوه هم هم . فالثاني في هذه الامثلة خبر عن الاول وانما صح ذلك وان اتحد اللفظ مع انه
لا بد من تغاير المسند والمسند اليه في اللفظ والتساوي في المفهوم فلم يكن في الاخبار به عنه فايدة كما انه لا بد
من اتحادهما في المعنى والا لزم حمل الشي على ما يباينه وهو ممتنع كما تقرر في محله لانه قصد بالثاني في ذلك الدلالة على
الشهرة وعدم التغير فلذلك افاد كانه قال وشعري هو المشهور المعروف فلم يتغير عن جزالته وكذلك باقيها وهو
على معنى المعروف الذي لم يتغير فهذا المدلول هو المسند في الحقيقة والمذكور مترجم عنه من الترجمة وهو التعبير
عن لغة بلغة ذكرها النووي في شرح مسلم قال وقال ابن الصلاح ليست مخصوصة بذلك التفسير فقد اطلقوا
على قولهم باب كذا اسم الترجمة لكونه يعبر عما يذكر بعده وقد يقصد بمثل ذلك تجاوب الشرط حيث اتحد لفظهما نحو من
قصدني فقد قصد في المعنى فقد قصد من عرف بالنجاح مقصده ومنه قول ابن عباس من عرفني فقد عرفني ومن لم
يعرفني فانا ابن عباس وفي الصحيحين من كانت هجرته الى الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله اي فقد وقعت
موقعها لما يحصل فيها من جزيل الثواب او نحو ذلك وفي المطول ان شعري شعري على حذف مضاف باعتبار الحالين
اي شعري الان مثل شعري فيما كان اي المعروف المشهور بالصفات الكاملة قال وليس هذا التاويل بلازم في كل
ما اتحد فيه لفظ المبتدا والخبر كما توهمه بعضهم اذ لا حاجة اليه في مثل قولنا مثلا زيد شجاع فمن صحته يقاوم
الاسد فهو هو بعينه فاحد الضميرين لمن صحته والاخر لزيد وهو مفيد بدون تاويل انتهى وقد يتغايران لفظا
ومعنى اما على تقدير المضاف محذوف من المبتدا او من الخبر نحو داري منك فرسخان اي بعد داري فرسخان
او داري منك ذات مسافة فرسخين واما للدلالة على تساويهما في الحكم حقيقة كقوله تعالى وازواجه
امهاتهم اي في الحرمة او مجازا كقوله . مجاشع قصب هوت اجوافها لو ينفخون من الخوورة طاروا . ومثله قولهم
زيد زهير شعرا وحاتم جودا او لكون احدهما معنى والاخر عينا ولزوم ذلك المعنى لتلك العين حتى صار كانه
هي نحو زيد صوم ومنه قول الخنسا في ظبية فقدت ولدها . ترتع ما رتعت حتى اذا ذكرت فانما هي اقبال
وادبار . وقوله تعالى ولكن البر من اتقى فان قدرت فيهما مضافا في المبتدا اي وحالها اقبال او ذو البر
من اتقى او في الخبر اي ذات اقبال او بر من اتقى او جعلت المصدر بمعنى الصفة اي وهي مقبلة ولكن البار جاز
لكنه يخلو من المبالغة قال الشيخ عبد القاهر في بيت الخنسا ليس ذلك على حذف المضاف واقامة
المضاف اليه مقامه وان كانوا يذكرونه منه اذ لو قلنا اريد انما هي ذات اقبال وادبار افسدنا الشعر على انفسنا
وخرجنا الى شي مغسول وكلام عامي مرذول لا مساغ له عند من هو صحيح الذوق والمعرفة بالمعاني انتهى
وكذا لو قدر مضافا الى الخبر في مجاشع قصب وزيد زهير اي مثل قصب ومثل زهير ولا يتاتى ذلك في مثل
زيد صوم اي ذو صوم لانه يصدق على من صام ولو يوما بخلاف ذلك فانه لا يصدق الا على المدمن [illegible]
في مباحث التطابق بين المبتدا والخبر لا يجب لغيرهما من التطابق كما قال المص ما يجب لهما كقوله تعالى
رب ارجعون واما هما فبالنسبة الى التذكير والتانيث فيطابق الخبر المبتدا فيهما ان كان هو الخبر في المعنى
ويجوز المخالفة بحسب اللفظ نحو الاسم كلمة وفاطمة هذا الرجل لمن اسمه فاطمة وان كان غيره صفة فالموافقة
وقد تخالف ان كان التانيث غير حقيقي كقوله . والعين بالاثمد الحاري مكحول . اي عضو او شي مكحول
او جامدا فلا يكون الا على التحقير نحو هذا الرجل امراة او التكثير نحو هذه المراة رجل وبالنسبة الى الافراد
والجمع ان كان المبتدا مفرد اللفظ والمعنى فالمطابقة كثير [illegible] الا ان كان ذا اجزا فتجوز المخالفة

قوله الخوورة الخوور بمعنى الضعف

واد بار

ومدبرة

حيث سمع نحو جبة البرمة اعشار وهذا الثوب اخلاق ولا يقاس عليه فلا يقال هذا رجل اعضا وان
كان منقسما الى اعضائه وان كان بعكسه فان كان الخبر مما يقبل التثنية والجمع وهو جامد لم يجز الا على
نحو قولك هذا الرجل الحد فيقول الرجال رجل واحد اى فانهم على قلب رجل واحد ومذهب واحد ومشتق
فالمطابقة كالرجال قيام ولا يكون مفردا الا بتقدير موصوف مفرد اللفظ دون المعنى كقوله الا ان
جيران العشية رائح اى جمع رائح وليس بجيد وان لم يقبل كافعل التفضيل فان كان على هو في معنى
الجمع ومضافا الى الجامد اسم جمع جاز كقولك هو اول حزب واحسن قبيل وغيره لم يجز نحو هو اول
رجل بل اول رجال او الى مشتق فجيز بلا تاويل نحو هو اول طاعم ومجيز بتاويل حذف اسم الجمع اى اول
حزب طاعم وهو المبرد او على معنى الفعل اى اول من طعم وان كان المبتدا مفرد اللفظ مجموع المعنى
والخبر صفة جاز افراده نحو الجيش رجل بكرم لتوهم القليل الا اذا عرف المعنى فيسوغ نحو جيشهم
انما هو رجل وفرس يريد خيل ورجال اى ليسوا بكثير الاتباع وان كان مجموع اللفظ مفرد المعنى كرجل
سمى كلابا فله حكم مفرد اللفظ والمعنى ذكره ابو حيان وهو مما اخل به اكثر المبسوطات فضلا عن المختصرات
مع شدة الحاجة اليه فلذلك اوردته لئلا يخلو هذا الشرح عما يحتاج اليه في الفن وهو اى الخبر
مرفوع باتفاق وانما الخلف في رافعه فاختيار الشيخين ابن مالك والمص انه مرفوع بالمبتدا وهو مذهب
سيبويه وجمهور البصريين قال لانه اما المبنى عليه شيء هو هو فان المبنى عليه يرتفع كما ارتفع هو بالابتدا
وذلك قولك عبد الله منطلق ارتفع عبد الله لانه ذكر ليبنى عليه المنطلق وارتفع المنطلق لان المبنى على المبتدا بمنزلته
انتهى لا مرفوع بالابتدا اى بالتجرد كما ذهب اليه الاخفش وابن السراج والرماني والمتاخرون كالزمخشري
والجزولي ولا قالوا العامل في المبتدا والخبر الابتدا الطالب لهما على السوا وضعف بان الافعال اقوى العوامل
وليس منها ما يعمل رفعين دون اتباع فالعامل المعنوي اولى بذلك ولا مرفوع بهما اى بالمبتدا والابتداء
كما ذهب اليه الزجاج واصحابه لاستلزامه منع تقدمه على المبتدا لتضمن المبتدا معنى الابتدا المشتق منه
ولو كان الابتدا عاملا في الخبر لزم من جواز تقدمه على المبتدا تقديم معمول العامل المعنوي عليه
وهو ممتنع حيث يكون العامل لفظا غير متصرف فما ظنك حيث يكون معنى قال ابو حيان ولا يرد هذا
القول باداته الى اعمال عاملين في معمول واحد لانه لا يجعل كل منهما عاملا على الانفراد بل هما بمنزلة
شيء واحد وقال الكسائي والفرا المبتدا والخبر ترافعان واختاره ابو حيان وقواه الرضي كاسم الشرط
وشرطه نحو اياما تدعوا فكل منهما عامل في الاخر وقيل فيهما غير ذلك وقد تجر بالبا الزايدة قياسا في
غير الايجاب نحو قول الفرزدق لعمرك ما معن بتارك حقه ولا منسئ معن ولا متيسر وقال
تعالى وما ربك بغافل وما ربك بظلام ومحل المجرور اما نصب على الحجازية او رفع على التميمية فالتمثيل
بذلك حايا في على الثاني دون الاول الكلام في الخبر المرفوع ولهذا استشهد ببيت الفرزدق لانه تميمي
لا يعمل ما عمل ليس فبيته شاهد على زيادتها في خبر المبتدا دون احتمال وعدل عن الايتين وان كان
من عادته في هذا الكتاب وغيره ايثار الشاهد من التنزيل على غيره لانهما وان احتملا الوجهين كما
صرح به في المغنى فالصواب فيهما كما قال لغيره الاول لانه لم يفت في القران تجرد ما من البا الا منصوبا
نحو ما هن امهاتهم ما هذا بشرا بل قيل ان البا لا تدخل الا على الخبر المنصوب دون المرفوع قال الرضي وعلى
هذا بنى ابو على والزمخشري امتناع دخولها على خبر التميمية واجازه الاخفش وهو الوجه لانها تدخل
بعد المكفوفة بان اتفاقا نحو ما ان زيد قايم قال العرب ما ان ابو ملك بواه ولا بضعيف قواه
انتهى

انتهى وقال المص في وما ربك بغافل يحتملها الحجازية والتميمية وانتصر الفارسي للحجازية ظنا ان المقتضى
لزيادة البا نصب الخبر وانما المقتضى نفيه لامتناع الباء في كان زيد قايما وجوازها في لم اكن بأ عجلهم وفيها ان
زيد بقايم انتهى ونحو قولهم لا خير بخير بعده النار بخير اذ لم يحمل الباء على الظرفية الى واحترز بقوله في غير الايجاب
عن جرمها في الايجاب فليس بقياس وانها انما تزاد لتاكيد النفي كما سياتي وقاسه الاخفش ومن تابعه وجعلوا
منه جزاء سيئة بسيئة مثلها بدليل وجزاء سيئة سيئة مثلها في اية اخرى وقول الحماسي ومنعكها بشي يستطاع قال
في المغنى والاولى تعلق بمثلها باستقرار محذوف هو الخبر وبشي بمنعكها والمعنى ومنعكها بشي ما يستطاع وعن
ابن مالك ان الباء في بحسبك درهم زايدة في الخبر وعن المص خلافه واصله اي اصل الخبر بمعنى الراجح كقولهم الاصل
في الاطلاق الحقيقة اى الراجح في الخبر الافراد كما نقله الرضي عن ابن السراج وابن جني وغيرهما وقال الشيخان
لا خلاف فيه قالوا لان القول يقتضي نسبة امر الى اخر فينبغي ان يكون المنسوب شيا واحدا كالمنسوب
اليه والا كان هناك نسبتان او اكثر فيكون خبران او اكثر لا خبر واحد فالتقدير في زيد ضرب غلامه زيد ذلك
الغلام ضارب ونازع الرضي في ان اصله ذلك قال وقولهم المنسوب ينبغي ان يكون واحدا مسلم ولكنه ذو نسبة
في نفسه فلا يقدر بالمفرد فالمنسوب الى زيد في الصورة المذكورة ضرب غلامه الذي تضمنته الجملة قال وصيرورة
الجملة ذات محل من الاعراب لا يدل على كونها بتقدير المفرد بل يكفي في صيرورتها ذات محل وقوعها موقع المفرد انتهى
والمراد بالمفرد هنا مقابل الجملة لا المركب وهو كما قال ابن مالك ما العوامل الا اسما تسليط على لفظه عاريا من اضافة
او شبهها او ملتبسا باحدهما نحو زيد منطلق وعمرو ضاحك وبشر قايم ابواه وينقسم الى مشتق وغيره فالمشتق
وهو الاصل ولذلك قدمه والمراد هنا كما قال ابن مالك ما دل على متصف مصوغا من مصدر مستعمل كضارب
ومضروب وحسن واحسن ومصدرا كربعة وجزور وصفا خرج من الصفات التي لا مصادر لها انتهى ولا افعال
فتقدر لها مصادر كما يقدر للافعال التي لا مصادر لها انتهى والظاهر في نحو ربعة وجزور انها
ليست مشتقة من مصادر اهملت فيحتاج لتقديرها ولكنها اجريت مجرى المشتق كما قال في جرشع
بمعنى غليظ وضمهم بمعنى شديد وسياق في النعت فلا يدخل في ذلك اسما الامكنة والازمنة والالات
بل هي كالجامد المحض لا يرفع الفاعل ظاهرا ولا مضمرا بخلاف المشتق بالمعنى المذكور فانه اما رافع لفظا او محلا
لظاهر فاعل او نايبه ذي ضمير بارز يعود على المبتدا كزيد قايم ابوه وزيد مغضوب عليه والصفة
جارية على غير من هي له كما في المثال لانها خبر عن زيد وهي للاب او رافع لضمير عايد على المبتدا لان
المشتق المذكور في معنى الفعل فلا بد له من مرفوع ان كان ظاهرا فظاهر وان كان مضمرا فان دفع الظاهر لم يتحمل ضمير المبتدا
ونحوه لانه لا يرفعهما معا بل يكون متلبسا به كما اشار اليه والا لكان اجنبيا عنه وان لم يرفع الظاهر
تحمل الضمير اتفاقا سواء كان خبرا او نعتا او حالا كزيد قايم ومررت برجل كريم وجا زيد راكبا فيستتر
الضمير في متحمله وهو المشتق ان جرى على من هو له اى على صاحب معناه بقرينة الاستثنا الاتي بان وقع له
خبرا او حالا او وصفا ويعرف ذلك بان يقع بعد مفرد كما مثلنا او متعدد وتدل القرينة عليه كزيد هند ضاربته
فالوصف خبر عن هند وتانيثه دليل على انها في المعنى ولا يجب بروزه ولا استتاره ايضا بل هو جايز الخفاء
كما هو حكم الضمير المرفوع بصفة الغايب والغايبة على ما جرى عليه في تقسيم الضمير الى واجب الاستتار
وجايزه تبعا لابن مالك وابن يعيش كما مر مستوفى فاذا قلت زيد هند ضاربته هو قال ابو حيان
تخرج اعرابه على وجهين ان يكون توكيدا للضمير المستتر في الصفة وان يكون فاعلا بها ولا ضمير فيها بنا
على تجويز الوجهين في نحو مررت برجل مكرمك هو ان يجعل هو توكيدا او فاعلا ويظهر الفرق بينهما

في غير الافراد فتقول مررت برجلين مكرمك هما بافراد مكرم على الفاعلية ومكرميك هما بتثنيته على التوكيد
الا ان ظاهر كلام المص هنا كابن مالك ايضا وجوب الاستتار على الفاعلية كما هو مذهب الرضي مطلقا وبحث
المص في الاوضح ورد عليه بانه لا يقال زيد قام هو على الفاعلية كما مر وهو قضية ما سياتي قريبا من وجوب
ابرازه اتفاقا اذا اريد جريان الوصف على غير من هو له وحصل لبس بان احتمل كونه لمن هو له فجعلوا ابرازه
دليلا على الفرق بين المعنيين ورافعا لالتباسهما ولا يتم ذلك الا على القول بوجوب استتاره اذا جرى
متحملة على من هو له يوضحه قول صاحب الافصاح فيما نقله ابو حيان في شرح التسهيل زعم بعض اهل عصرنا
ان يقول زيد عمرو ضاربه هو فيكون جاريا على عمرو وهو لزيد ويرفع الضمير به او يجعله تاكيدا واحتج
بعموم قولهم والنحويين ولا يجوز عندي على قول من يرى ذلك لرفع اللبس لانهم لم يكونوا لرفعوا اللبس
اذا وقع لم يفعلون ما لا يلزم فيرفعون به اللبس فهذا نقض لما اعترفوا عليه انتهى وعليه فيكون الزام
استتار الضمير المرفوع بالوصف الواقع بعد متعدد كزيد عمرو ضاربه بقرينة معنوية على ان الوصف جار على
من هو له كالقرينة اللفظية في نحو زيد هند ضاربته كما اشار اليه الماتكي في حاشيته على الاوضح الا ان
جرى متحمله اي متحمل الضمير وهو المشتق المجعول خبرا او نحوه على غير من هو له اي على غير صاحب معناه بان وقع
خبرا او نحوه لمغاير لصاحب الوصف في المعنى كزيد عمرو ضاربه اذا اريد صدور الضاربية عن زيد ووقوعها
على عمرو فيبرز الضمير وجوبا ليدل على ان الوصف في المعنى ليس لمن جرى عليه في اللفظ فتقول زيد عمرو
ضاربه هو فزيد مبتدا وعمرو مبتدا ثان وضارب خبر عن عمرو وهو ثابت لزيد والجملة خبر عن زيد والضمير
المتصل عايد على عمرو والمنفصل على زيد وقد ارتفع على الفاعلية بضارب وقال الرضي بل على التاكيد للضمير
المستتر على ما مر عنه قيل وهو مخالف لجميع النحويين قال ابو حيان لانه لو كان كذلك لم يلزم لان
التاكيد لا يلزم ولو جب تثنية الصفة وجمعها فكنت تقول الهندان الزيدان ضاربتاهما هما والهندات
الزيدون ضاربوهم هن ولما لم تقل العرب ذلك الا في لغة اكلوني البراغيث وقالت الهندان الزيدان
ضاربتهما فافردت ضاربة ولم تثن دل على انه ليس في الصفة ضمير مستتر بل هذا الضمير المنفصل مرفوع ٢
بالصفة انتهى ولو اريد صدور الضاربية في المثال عن عمرو لكانت الصفة خبرا عن من هو له فيستكن
الضمير لعدم الحاجة اليه وفي وجوب استكنانه او جواز ما مر ومثال الجريان على غير من هو له حالا زيد ركب
عمرو الفرس طارده هو ونعتا مر زيد برجل ضاربه هو فهو فاعل ضاربه راجع الى زيد وضاربه مع فاعله
صفة رجل وصلة زيد الفرس الراكبه هو فالمعنى الذي هو فاعل الراكب راجع الى زيد والموصول
مع صلته خبر الفرس والفرس مع خبره خبر عن زيد هكذا امثلها الخبيصي فجريان الوصف على غير من هو له
خبرا كان او غيره موجب لابراز الضمير اذا التبس المعنى بدونه كما في مثال المتن باتفاق اهل البصرة والكوفة
وكذا لو لم يلتبس عند البصريين كما اختلف ما جرى عليه متحمل الضمير ومن هو له في التذكير والتانيث
ونحوهما نحو قوله غيلان مية مشغوف بها هو بدت لجهاء بان او كربا خلافا للكوفيين في تجويزهم
استتاره في ذلك لامن اللبس بالاختلاف وتبعهم ابن مالك وقال الرضي لا بعد فيه ومنه في الخبر قوله قومي ذرا
المجد بانوها وقد علمت بكنه ذلك عدنان وقحطان فقومي مبتدا وذرى المجد مبتدا ثان وبانوها
خبر جار على ذرى في اللفظ وهو لقومي في المعنى وقد استغنى عن ابراز الضمير لعدم اللبس لان الذرى
مبنية لا بانية ولو ابرزه لقال بانوها هم وحكى الفراء كل ذي عين ناظرة اليك فناظرة خبر كل وهي للعين
في المعنى وعليه قوله تعالى فظلت اعناقهم لها خاضعين فخاضعين لاصحاب الاعناق وقد جرى على الاعناق

واستتار

واستتار الضمير والا لقال خاضعين هم ومن النعت قوله ترى ارباقهم متقلديها اذا صدى الحديد على الكماة
فجرى متقلديها على الارباق وليس لها ولم يبرز الضمير والا لقال متقلديها هم وقراءة ابن ابي عبلة الا ان
يؤذن لكم الى طعام غير ناظرين اناه بخفض غير صفة لطعام وليس له اي ناظرين اناه انتم الى غير ذلك مما تاويله
بتكلف كما قال ابن مالك وابو حيان وغيرهما فاذا ابرز انجه على طريقة الكوفيين اعرابه فاعلا او تاكيدا لانهم
يجيزون استتاره على ما مر البحث فيه واعلم انه اذا اختلف ما جرى عليه متحمل الضمير صفة وما هو له في التذكير
والتانيث والافراد وفرعيه فلا لبس متى كان متحمل الضمير صفة او فعلا نحو زيد هند ضاربها هو او يضربها
فلو لم يات بالضمير في ضاربها ويضربها لعلم انها لزيد لا لهند وان اتفقا في ذلك فان اتفقا في الغيبة ايضا
فاللبس حاصل فعلا كان المتحمل او صفة ولا يرتفع الا بالمنفصل كزيد عمرو ضاربه هو او ضربه هو والزيدان
العمران ضارباهما هما او يضربانهما هما وكذا في المؤنث والجمعين وان اختلفا في الغيبة والخطاب والتكلم
فلا لبس في الافعال نحو انا زيد ضربته او اضربه والزيدان نحن يضربانا او ضربانا وهند انا ضربتني او تضربني
الا في غايبة المضارع مع المخاطب وفي غايبته مع المخاطبين نحو انت هند تضربها وهندان انتما تضربكما وانتما
الهندان تضربانهما والهندان انتما تضربانكما فاللبس حاصل ويتنفى بابراز الضمير واما الصفة فاللبس حاصل
في جميعها مع الاختلاف المذكور ويرتفع بالابراز نحو انا زيد ضاربه انا ونحن الزيدان ضاربا هما نحن ونحن
الزيدون ضاربوهم نحن وكقولك للمؤنث انا هند ضاربتها انا فلما رفع الاتيان بالمنفصل اللبس في بعض المواضع طرده
البصريون حيث لا لبس واجاز تركه الكوفيون عند امنه فان قيل ضمير المفصول مع هذا الاختلاف رافع للبس نحو
قولك انا زيد ضاربه فبالهاء تعرف ان ضاربا مسند الى ضمير انا ولو كان مسندا الى زيد لقيل هو انا زيد ضاربي فلم لم يكتفوا
في رفع هذا اللبس بهذا الضمير قلنا لما كان هذا الضمير لم يوت به لمجرد رفع اللبس وكان مما يجوز حذفه خيف
الالتباس على تقدير حذفه فاتى لمجرد رفع اللبس بضمير لا يجوز حذفه وهل يجب الابراز في الفعل اذا اخيف اللبس كقولك
غلام زيد يضربه هو اذا كان المراد ان زيدا يضرب الغلام قال ابن مالك نعم ويمكن تنزيل كلام المص عليه بان تحمل قوله
متحمله اللبس على ما هو اعم من الصفة والفعل وقال الرضي اتفقوا على عدم وجوب ابراز الضمير في الفعل لبس ام لا
لا نحطاط الصفة عنه لكونها فرعه حيث لم يقدر مع فاعلها تحمله فابرز معها اشعارا بذلك انتهى وكذا قال ابو حيان
انه لا يجب ابرازه بل اذا اخيف اللبس يرتكز الظاهر الذي هو الفاعل نحو زيد عمرو يضربه زيد وضعف بان وضع
الظاهر موضع المضمر في غير التفخيم ضعيف والجامد هذا قسيم المشتق اي والخبر الجامد والمراد به هنا كما قال ابن مالك
ما عري من رسم المشتق السابق فيدخل فيه الجامد المحض والجاري مجراه كاسم الزمان والمكان والآلة ونحوها كقولك هذا
اسد مشيرا الى الاسد المعروف وهذه الارض مسبعة وهذا مفتاح وزيد وضحلة فكل واحد من اسد وما بعده من
الاخبار المذكورة فارغ من الضمير اذ لا اشعار فيه بفعل خلافا لهم اي للكوفيين قال المص وغيره والرماني زاد ابن مالك
والزجاج في قولهم متحمل الجامد الضمير كانهم نظروا كما قال الرضي الى ان الخبر عرض فيه معنى الاسناد بعد ان لم يكن فلا
بد له من رابطة وهو الذي يقدره المنطقيون بين المبتدا والخبر وموضعه عندهم قبل الخبر وعند النحاة بعده
فالجامد كله على هذا متحمل الضمير عندهم لكنه لما لم يشابه الفعل لم يرفع الظاهر كالمشتق ولم يجر على ذلك الضمير
تابع لخفايه ومذهب البصريين انه لا يتحمل الضمير ما لم يوول بالمشتق ويكفي في الربط اتصادقهما على شيء واحد
اللهم الا ان اول اي الجامد بان قامت قرينة على صرفه عن ظاهره وتاوله بمشتق كما في الامثلة الاتية فلا خلاف
كما يشير اليه كلام ابي حيان في الشرح بمنزلته في تحمل الضمير في رفع الظاهر او انتصابه بعده على التمييز كما سياتي في
باب الصفة المشبهة كقولك في زيد البطل الشجاع زيد اسد اي شجاع او بطل وفي القاع الغليظ هذا القاع

عرفج اى غليظ او خشن والعرفج الشوك قال لما امك اجناحت المنايا كلها فوا دعليكلم فام خبرحا مدمول بمشتق
بدليل تعديته بعلى كما تقول اشفقت عليه ذكره المص فى شرح اللمحة فكل من الاخبار المذكورة متحمل للضمير مرفوع
به لتاويله بما فيه معنى الفعل ولهذا يصح توكيده كقولهم هذا القاع كله عرفج وقالوا مررت بقوم عرب كلهم اى
فصاح واذا اسند الى الظاهر رفعه قال كان لنا منه بيوت حصينة مسوحا اعاليها وساجا كسورها
فرفع اعالى وكسور بمسوح وساج لتاويلهما بمعنى سود واجاز ان تقول مررت برجل اسد ابوه اذا اردت
ان تجعله شديدا مثله وان قلت مررت بدابة اسد ابوها لم يكن عنده الا الرفع لانك تخبر بان اباها هو الاسد
حكاه ابوحيان فاذا رفع الظاهر لتاوله بالمشتق فاولى ان يرفع الضمير لانه قد يرفعه ما لا يرفع الظاهر كافعل التفضيل
فالمراد الذى يتحمل الضمير كما قال ابوحيان هو ما يصح ان يرفع الظاهر ولو فى لغة ضعيفة او فى محل خاص مشتقا
كان كزيد قايم او زيد افضل او فى معناه كجرشع وغير المتحمل هو المشتق الرافع للظاهر كزيد قايم ابوه والجامد
المحض هكذا زيد وما فى معناه من الذى لا يرفع كاسم الزمان والمكان والالة **وهنا تنبيهان**
الاول استثناء المص كابن مالك والرضى الجامد المؤول بالمشتق صحيح فان محل الخلاف هو الجامد المحض وتعليل
كثير من المصنفين كصاحب الانصاف وابن يعيش وابازو وغيرهم لقول الكوفيين بتحمل الجامد للضمير بانه فى معنى
المشتق قالوا فاخوك فى زيد اخوك بمعنى مواخيك وغلام فى زيد غلام بمعنى خادم ونحو ذلك يقتضى ان الجامد
كله عندهم لا يكون خبرا الا وهو فى تاويل المشتق فلا يتحقق محل الخلاف وهذا كما قال ابن مالك مشيرا
الى توجيه القول بذلك لا شبهة ان ذلك فى جامد عرف لمعنى ملازم لا انفكاك عنه كالاقدام والقوة
للاسد والحرارة والجهرة للنار انتقد ابوحيان بان ما قيده به هو تاويله بالمشتق فلا يكون اذ ذاك
مما لا خلاف فيه انتهى فليتامل فيه الثانى تاويل الجامد بالمشتق فى نحو زيد اخوك وهذا زيد واجب عند
المنطقيين لان الجزى الحقيقى لا يكون محمولا عندهم البتة فلابد من تاويله بمعنى كلى وان كان فى الواقع منحصرا
فى شخص لكن المولى سعد الدين وقد سبق الى الوهم ان تاويل زيد فى ذلك بصاحب هذا الاسم مما لا حاجة
اليه عند من لا يشترط فى الخبر ان يكون مشتقا وهو الصحيح من مذاهب البصريين وجوابه ان الاحتياج الى ذلك
انما هو من جهة ان السامع قد عرف ذلك الشخص بعينه وانما المجهول عنده اتصافه بكونه صاحب اسم زيد وفى
الكلام انما هو لافادة هذا المعنى كما مر وياتى الخبر جملة لتضمنها الحكم المطلوب من الخبر كتضمن المفرد له والمراد
بها ما تضمن جزئين باسناد وليس لفظا من الاسماء تسليط على لفظهما او لفظ احدهما نحو زيد ابوه منطلق
وزيد يحضر غلامه فالمشتق كضارب ومضروب وحسن واحسن مفرد وحق ان يرفع ضميرا مستترا او بارزا وكذا
لو رفع ظاهرا كزيد قايم ابوه على المشهور كما قال السيد ونقله ابن مالك عن المحققين لتسلط العوامل على
اول جزئيه قال السيد ويستثنى ما اذا وقع صلة فانه يكون مقدرا بالفعل وجملة وكذا فى نحو اقايم الزيدان
وتناول الاطلاق الجملة الاسمية والفعلية كما مثلنا ولا يشترط ان تكون خبرية كما فى الصلة والصفة
لما مر نعم يشترط فى خبرية كان وان كما سياتى تاخير المبتدا فيصح وقوعه جملة ولو لم تكن خبرية فان
كانت طلبية نحو زيد اضربه او هل جاءك خلافا لبعض الكوفيين وابن الانبارى فى منع وقوعها خبرا نظرا
الى ان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب قال المحققون ومنهم المص وهو وهم منشاوه اشتباه الخبر مقابل الانشا
بالخبر قسيم المبتدا لاتفاقهم على ان هذا اصطلاح الافراد وان احتمال الصدق والكذب من صفات الكلام وعلى
جواز ابن زيد وكيف عمرو ونحوهما وعلى جواز كونه ظرفا وليس الخبر فى ذلك مما يحتمل الصدق والكذب فخبر
المبتدا عند النحاة ليس هو ما يحتملهما كما ان الفاعل عندهم ليس هو من فعل شيئا وبد الوقوع الطلبية

خبرا

كلامه
الشاعر
الضمير بالمفرد
انه
رفع ضميرا

قوله واليه ذهب ابن مالك اى الى جواز الانشا
ئية خبرا للمبتدا والاصح كونها
اى الجملة الواقعة خبرا للمبتدا
طلبية خلافا لابن الانبارى
ولا قسمية خلافا لثعلب
ولا يلزم تقدير قول قبلها خلافا
الطلبية خلافا لابن السراج انتهى

خبرا قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم واتفاقهم على جواز الرفع فى نحو اما زيدا فاضربه ولا يلزم كما اقتضاه
اطلاق المص تقدير قول هو الخبر خلافا لابن السراج حيث جوز وقوع الانشائية خبرا بتاويل بقول محذوف
واليه ذهب ابن مالك والرضى والتفتازانى وقال السيد فى شرح المفتاح انه المشهور وقال لا يجوز وقوع
الانشائية خبرا بلا تقدير ولا تاويل ليس بشىء لان خبر المبتدا ما يجب ان يلاحظ من حيث انه حال من احوال
المبتدا وينسب اليه ثبوتا او نفيا النسبة بينهما او استفهم عنها ولا شك ان نحو اضرب فى نحو قولك زيدا
اضربه ليس من احوال زيد اذا جرى على ظاهره كما فى قولك اضرب زيدا قايما اذا اول بمقول فى حقه اضرب على
معنى انه يستحق ان يؤمر بضربه فقد صار ملحوظا من حيث انه حال لزيد وفيه مبالغة تغنى عنها قولك اضرب زيدا
لانك هناك امرت بضربه واشرت الى انه مستحق لذلك وقس عليه نحو قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم واما مثل اين
زيد ومتى القتال فليس مما نحن بصدده لان الاستفهام هاهنا داخل فى الحقيقة على النسبة بين المبتدا المذكور
والخبر المقدر لا على الخبر وحده انتهى او كانت قسمية نحو زيد والله لاضربنه خلافا لثعلب فى منعه ذلك
قيل فى تعليله لان نحو لافعلن لا محل له فلو بنى على المبتدا صار له محلا قال المص وليس بشىء لانه انما منع وقوع جملة
قسمية لا جملة هى جواب للقسم ومراده ان القسم وجوابه لا يكون خبرا اذ لا ينفك احدهما عن الاخرى والجملتان
يمكن ان يكون لهما محل كقولك قال زيد اقسم لافعلن وانما المانع عنده انما تكون جملة القسم لا ضمير فيها فلا يكون
خبرا لان الجملتين هنا ليستا كجملتى الشرط والجزاء لان الثانية ليست معمولة لشىء من الاولى ولهذا منع
بعضهم وقوعها صلة واما كون جملة القسم انشائية والجملة الواقعة خبرا لابد من احتمالها للصدق
والكذب والحق ان كلا من التعليلين ملغى اما الاول فلان الجملتين مرتبطتان ارتباطا صارا به كالجملة
وان لم يكن بينهما عمل واما الثانى فلان الخبر الذى شرط احتمال الصدق والكذب هو الخبر قسيم الانشاء
لا خبر المبتدا انتهى لكن ابن مالك قد ورد النزاع بما منعه ثعلب قوله تعالى والذين امنوا وعملوا
الصالحات لنبوئنهم وفى موضع لندخلنهم والذين جاهدوا فينا لنهدينهم وقوله لكن خشات وقلت
اللذ خشيت لتاتين قال المص وعندى لما استدل به تاويل لطيف وهو ان المبتدا فى ذلك كله ضمن معنى الشرط
فخبره نزل منزلة الجواب واذا قدر قبله قسم كان الجواب له وكان خبر المبتدا المشبه بجواب الشرط محذوفا للاستغناء
بجواب القسم المقدر قبله ونظيره فى الاستغناء بجواب القسم المقدر قبل الشرط المجرد من لام التوطية قوله تعالى
وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن الذين كفروا التقدير والله ليمسن لئن لم ينتهوا ليمسن انتهى وفى الارتشاف
ان جملة النداء نحو زيد يا اخاه لا يكون خبرا او كانت خبرية لكن مصدرة بحرف عامل فى المبتدا كالمصدرة
بان المكسورة وما عملت فيه وما الحجازية نحو زيد انه قايم وزيد ما هو قايم خلافا للكوفيين فى منع ذلك
او مصدرة بتنفيس اى بحرف تنفيس كالسين نحو زيد سيقوم خلافا لبعض المتاخرين فقوله على الاصح
عايد على المسائل المذكورة بعد لو وقد تعرض للخبرية مما يمنع الاخبار بها كدخول لكن وبل وحتى كما مر نظيره فى الصلة
ثم ان كانت جملة الخبر اياه اى نفس المبتدا معنى اكتفى بها عن الربط بشىء مما سياتى لارتباطها به لكونها
هى هو وذلك كجملة ضمير الشان والقصة على القول بجواز وقوع الشان مبتدا كما هو قول الجمهور ومنه
عندهم قل هو الله احد فاذا هى شاخصة ابصار الذين كفروا فانما الجملة بعدها مفسرة له ورافعة لابهامه فهى مرتبطة
به كالخبر المفرد بل اقوى قال ابن مالك وابوحيان وكذا كل جملة الخبر فيها عين مفرد يدل على جملة كحديث وكلام
او ما اضيف اليهما نحو كلامى لا اله الا الله وافضل ما قلت انا والنبيون من قبلى لا اله الا الله ونظائره وفيه
نظر لان المراد بالجملة فى ذلك لفظها فهى بمنزلة المفرد فلا يكون مما نحن فيه كما نبه عليه المرادى وتبعه المص فى

الشاعر

المغني فلذا اشترطه هنا وَالّا اى وان لم يكن اياه معنى احتاجت لرابط يربطها به لانها في
الاصل كلام مستقل فاذا قصد جعلها جزء كلام فلابد من رابطة يربطها بالجزء الاخير ولهذا رد قول
ابن الطراوة في لولا زيد لاكرمتك ان لاكرمتك هو الخبر بل هو محذوف كما سيأتي وروابط الجملة بما
هي خبر عنه عشرة ذكرها في المغني منها متفق عليه ومختلف فيه والى تفصيلها اشار بقوله اما ضمير الربط
بالجر على البدل او الرفع على القطع وكذا ما عطف عليه وقدمه لانه الاصل في الروابط ولهذا لا يربط
الصفة الا به وكذا الصلة غالبا وَلانه يربط به مذكورا او محذوفا ويقال في الربط بالظاهر
انه قائم مقام الضمير مذكورا اى اما مذكورا كزيد ضربته او محذوف مقدرا ان دل عليه دليل
فلا يجوز حذفه في نحو زيد ضربته لي داع كما مر في نظيره من الصلة وسيأتي في المفعول ويحذف
ان جرّ بمن التبعيضية وكانت الجملة الخبرية ابتدائية والمبتدا فيها جزء عن المبتدا الاول
قياسا كما قال الرضي كالسمن منوان بدرهم والبر الكر بستين لان جزئيته يشعر بالضمير كما مر وان كان
المبتدا الثاني نكرة كالمثال الاول او معرفا بال الجنسية كالثاني فالجار والمجرور صفة له ويجوز ان يكون
حالا في الثاني والعامل فيه الخبر اى البر الكر كائنا منه بستين او كائنا منه ومن ذلك قول الخنساء اذا الناس
اذ ذاك من عز بزّا اى من عز منهم اى غلب بزّ اى سلب وسمّاه الفارسي في ذلك كما في حديث ام زرع زوجي
المس مس ارنب والريح ريح زرنب اذا لم نقل ان ال نايبة عن الضمير وتحتمله اي ويحتمل الربط بالضمير
محذوفا مجرورا بمن قال تعالى ولمن صبر وغفر الاية اى ان ذلك لمن عزم الامور اى منه قال المص ولا
بد من هذا التقدير سواء قدرنا اللام للابتدا ومن موصولة او قدرنا اللام موطية ومن شرطية
اما على الاول فلان الجملة خبر واما على الثاني فلانه لابد في جواب اسم الشرط المرتفع على الابتدا من ان
يشتمل على ضميره سواء قلنا انه الخبر او ان الخبر فعل الشرط وهو الصحيح واما على الثالث فلانها جواب
القسم في اللفظ وجواب الشرط في المعنى وقول ابي البقاء والحوفي ان الجملة جواب الشرط مردود لانها
اسمية وقولهما الفاعل اضمار الفاء مردود لاختصاص ذلك بالشعر ويجب على قولهما ان تكون اللام للابتدا
لا للتوطية وافهم كلامه ان في الاية احتمالا آخر وهو ان يكون الربط الاشارة كما نقله المص عن بعضهم
وان الصابر والغافر جعلا في عزم الامور مبالغة قال وهو الصواب ان الاشارة للصبر والغفران اى صبره
وغفرانه بدليل وان تصبروا وتتقوا فان ذلك من عزم الامور او جر بفي الظرفية نحو قول امرئ القيس
فيوم علينا ويوم لنا ويوم نساء ويوم نسر اى نساء فيه ونسر فيه هكذا في التسهيل وقال ابو حيان لا يجوز
حذفه اذا ادى الى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه كالمجرور بمن في نحو الرغيف اكلت منه وبفي كما في البيت
وقدر الجملتين فيه صفة لا خبر ويوم مبتدا محذوف الخبر او خبر مبتدا محذوف قال لان الحذف في الصفة
اسهل منه في الخبر وافهم تقييده الجر بمن او في انه لا يحذف مجرورا بحرف غيرهما او باضافة نعم في التسهيل
يحذف المخصوص باضافة اسم الفاعل كقوله سبل المعالي بنو الاعلين سالكة والارث اجدر من
يحظى به الولد اى سالكها وقال ابو حيان لا يجوز في الاختيار ولا يجوز حذفه مجرورا باضافة غير
الوصف كزيد قائم ابوه وزيد مررت به او نصب عطف على قوله ان جر اى يحذف ان نصب بفعل
تام متصرف كما في الارتشاف فلا يجوز حذفه ان نصب بفعل ناقص نحو الصديق كانه زيدا وبتام
غير متصرف نحو زيد ما احسنه خلافا للكسائي والفراء في الاخيرة اما التام المتصرف فيجوز حذف مفعوله
الراجع للمبتدا ان كان المبتدا كلا قياسا كما قال الرضي ونقل ابن مالك الاجماع على جوازه نحو قراءة

ابن عامر

ابن عامر في سورة الحديد وكل وعد الله الحسنى برفع كل اى وعده وَوافقه الجماعة في سورة النساء
على نصبها لتساوي الجملتين الفعليتين التي بعده والتي قبله وبيت الكتاب ثلاث كلهن قتلت عمدا
فاخزى الله رابعة تعود قال الرضي الرفع في كلهن على الابتدا وحذف الضمير جائز في السعة وقال ابو النجم
قد اصبحت ام الخيار تدعي على ذنبا كله لم اصنع قالوا ولان كلا لو نصب للزم وقوعه مفعولا وهو ممتنع
لانها اذا اضيفت الى مضمر لم تستعمل الا مبتدا او توكيدا كما قرى بهما في قوله تعالى ان الامر كله لله ولا يجوز
كونه توكيدا في البيتين لان المؤكد فيهما نكرة قال ابن مالك وكذا ما في حكم كل من ادوات العموم كاى
الموصولة نحو ايهم سال الذي اعطي قال ابو حيان ولا سلف له في ذلك وان كان المبتدا غير كل كقوله وخالد يحمد
ساداتنا والحق لا يدفع بالباطل رواه ابن الانباري برفع خالد وقراءة السلمي افحكم الجاهلية يبغون
برفع حكم فحذفه ضعيف بل قيل ممتنع ويضعفه في كل ايضا كما سيأتي ثم نقله في كلام المص في باب المفعول مع
ما فيه مبسوطا وسيأتي ان شرط حذفه مفعولا ان لا يلبس فلا يجوز في نحو زيد ضربته في داع او نصب بوصف
وحذف المنصوب به قليل نحو الدرهم انا معطيكه اى معطيكه ومنه قوله غنى نفس العفاف المغني والخنا يغف
الاملاق لا يستغنى اى غنى نفس العفاف المغنية فيحتمل كون العفاف مبتدا والمغنية مبتدا ثانيا وغنى
نفس خبره والجملة خبر الاول والمعنى الذي يغنيه العفاف غنى النفس وان يكون غنى نفس مبتدا لاضافته
والعفاف مبتدا ثانيا والمغنية خبره والجملة خبر غنى والمعنى غنى نفس العفاف يغنيه وافهم تقييده النصب
بفعل تام او وصف ان المنصوب بغيرهما لا يحذف وهو المنصوب بحرف نحو زيد كانه اسد وذلك لاقتصاره على
حذف الرابط مجرورا ومنصوبا انه لا يجوز حذفه مرفوعا مبتدا كان او غيره كما صرح به غير واحد منهم
ابن مالك وابو حيان والرضي لانه عمدة وانما حذف في الصلة في بعض الاحوال كما مر لكونها اشد ارتباطا بالمو صول
ولهذا كان الحذف منها احسن منه في الخبر وفي المغني انه يحذف مرفوعا كما في قوله تعالى ان هذان لساحران
عند من قدر ان هذان لهما ساحران ونقل عن ابن عصفور اجازة حذفه في نحو زيد هو الفاضل قال مع
قوله هو وغيره انه لا يحذف العايد في نحو جا الذي هو في الدار لانه لا دليل على المحذوف وفي البسيط زيد هو
قائم يجوز حذف هو فتقول زيد قائم تنبيه ذكر المص انه قد يوجد الضمير في اللفظ ولا يحصل الربط
وذلك في ثلاث مسايل احداها ان يكون معطوفا بغير الواو نحو زيد قام عمرو فهو او ثم هو الثانية ان يعاد
العامل نحو زيد قام عمرو وقام هو الثالثة ان يكون بدلا نحو حسن الجارية اعجبني هو فهو بدل اشتمال من الضمير
المستتر العايد على الجارية وهو في التقدير كانه من جملة اخرى وقياس قول من جعل العامل في البدل
هو العامل في المبدل منه ان يصح كنظيره في مسيلة الاشتغال الاتية واما اشارة عطف على قوله اما
ضمير وهذا ثاني الروابط والمراد اسم الاشارة فقيل يربط به مطلقا اى سوا كان للبعيد او لا وسوا
كان المبتدا موصولا او موصوفا او لم يكن وهذا قول الاكثرين نحو قوله تعالى ولباس التقوى ذلك خير
في قراءة ابي عمرو وابن كثير وعاصم وحمزة برفع لباس على الابتدا وذلك مبتدا ثان وخير خبره وهما خبر
عن الاول والرابط الاشارة هكذا مثل بالاية ابن عصفور وابن مالك ويحتمل كون ذلك بدلا او بيانا فيكون
الخبر مفردا وجوز الفارسي كونه صفة وتبعه ابو البقا وجماعة ورده الحوفي بان الصفة لا تكون اعرف
من الموصوف وقيل هذا القايل هو ابو العباس بن الحاج الاشبيلي صاحب نقد المقرب ونكت المستصفى
في الاصول من تلامذة ابي علي الشلوبين فانه تعقب ابن عصفور في ذلك وقال يلزم على قوله اجازة زيد
قائم هذا وذاك قال وليس الامر عندي كذلك بل لا يربط به الا ان كانت اى الاشارة اسمها للبعيد

للبعيد

فالمبتدا موصول او موصوف بالموصول نحو قوله تعالى والذين امنوا وعملوا الصالحات لا نكلف نفسا الا
وسعها اوليك اصحاب الجنة والذين كذبوا باياتنا واستكبروا عنها اوليك اصحاب النار قال المص فيمتنع
عنده زيد قام هذا لما تعين وزيد قام ذلك لمانع والحجة عليه قوله تعالى ان السمع والبصر كل اوليك انتهى وعبارة (والفواد)
الارتشاف في النقل عن ابن الحاج اكثر ما ورد في غير ذلك اذا كان المبتدا موصولا او صفة فيحتاج الى عائد (او موصوفا)
بلفظ الاشارة المستعمل لما بعد كذلك وذاك واوليك ويكون له موضع ليس للضمير لانه ليس في الضمير دلالة على
البعد انتهى وظاهر هذا انه لا يمتنع عنده في غير ذلك وان كان قليلا بل مفهومه ان ذلك كثير قال الدماميني
جاز في جميع الايات المذكورة وتعليها فالخبر مفرد وقد مر ان بعضهم جعل من ذلك ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن (واحتمال البدل والبيان)
عزم الامور وجعل منه في شرح اللمحة حبذا زيد قال الغرب فحب مبتدا موخر مخبر عنه بحبذا وحبذا جملة على
الاصح مركبة من فعل وفاعل والرابط الاشارة وسنا في المسيلة او اعادة المبتدا وهذا قسمان كما
في المغني لان اعادته اما كاينة بلفظه نحو زيد قام زيد وهو الثاني من الروابط والاصح ان هذا الربط
باعادة المبتدا بلفظه ليس ضعيفا كما قال بعض ولا خاصا بالشعر كما قال الاعلم كقوله ليت الغراب غداة
ينعب دايما . كان الغراب مقطع الاوداج . ولا خاصا بموضع التفخيم والتهويل للشي كما قال بعضهم وان
كان اكثر ما يقع في ذلك نحو قوله تعالى الحاقة ما الحاقة واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين اي ما هي وما هم
كرر بلفظه تعظيما وقول الشاعر لا ارى الموت يسبق الموت شي . نغص الموت ذا الغنى والفقيرا وقوله
لاجازتهم استدلالا على نفي اختصاصه بما ذكر بتبرع بزيادته وان كان من وظيفة الشارح اي بدليل اجازتهم
استعمال الظاهر موضع المضمر في غير الشعر وغير مقام التهويل كقولهم اجل زيد الحزن زيدا اي حزنه فاقام
الظاهر مقام المضمر والضمير في اجازتهم كما ذكر ابن السراج ونقله عنه ابو حيان فان كانوا سمعوا بخصوصه (عنهم) (قدم)
هذا التركيب كان شاهدا على ما ذكروا والا فهو مثال له واما كاينة بمعناه وهو الرابع ويربط به عند الاخفش
وتبعه ابن خروف كزيد جاءني ابو عبد الله اذا كان كنية لزيد ومنع ذلك الجمهور واستدل المجيز بقوله تعالى
والذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلوة انا لا نضيع اجر المصلحين اي لا نضيع اجرهم وقوله افمن زين له (تعالى)
سوء عمله فراه حسنا فان الله يضل من يشا ويهدي من يشا المعنى فان الله يضله ويهدي له واجيب
عن الاولى بمنع كون الذين مبتدا بل مجرور بالعطف على الذين يتقون ولين سلم كان الرابط العموم ولان
المصلحين اعم من المذكورين او الضمير المحذوف اي منهم وقال الحوفي الخبر محذوف اي ماجورون والجملة
دليل وعن الثانية بان خبر المبتدا وهو افمن محذوف والتقدير افمن زين له سوء عمله فراه حسنا كمن هدى
بدليل فان الله يضل من يشا ويهدي من يشا او عطف هذا خامس الروابط وهو العطف بالفاء
السببية لجملة ذات ضمير على جملة خالية منه هي الخبر قال في المغني او بالعكس فالاول كزيد يطير الذباب
فيغضب ففي يغضب ضمير عايد على زيد قال انسان عيني يحسر الماء تارة فيبدو وتارات يجم فيغرق
كذا قال الواو وهو محتمل لان يكون اصله يحسر الما عنه اي ينكشف والثاني كقوله تعالى الم تر ان الله انزل من (قال المصنف)
السما ماء فتصبح الارض مخضرة فالفاء السببية نزلت الجملتين منزلة جملتي الشرط والجزاء فهما في حكم
جملة واحدة كما يكتفي في الشرط والجزاء نحو زيد ان قام غضب عمرو فالرابط في الموضعين في الحقيقة انما (فاكتفي فيهما بضمير واحد في احداهما)
هو الضمير فمعنى زيد يطير الذباب فيغضب زيد لما يطير الذباب يغضب فالاخبار انما هو بالمجموع عنهما
والرابط هو الضمير نص عليه ابن ابي الربيع وسياتي مزيد كلام فيه في العطف ونقل عن البصريين
منعها اي المسيلة ففي الارتشاف عن ابن الحاج وجدت في الاسيلة التي سال عنها ابن ولاد ابا اسحق

الزجاج

الزجاج قال لا يجوز زيد يطير الذباب فيغضب عند البصريين ويجوز عند الكوفيين انتهى وفيه عن
ابن عصفور ان الربط بالفا متفق عليه ولذلك لم ينقل المص المنع عن البصريين بصيغة الجزم بل عبر
بعن اشعارا بعدم تحققه عنهم وعن هشام بن معوية الضرير احد مشايخ الكوفة الواو اي العطف
بها كالفا في الربط فيكون قسما خامسا نحو زيد قامت هند واكرمها وزيد قام وقعدت هند بنا على ان (سادسا)
الواو في ذلك للجميع فالجملتان كالجملة كما في مسيلة الفا وانما الواو للجمع في المفردات لا في الجمل بدليل جواز
هذان قايم وقاعد دون هذان يقوم ويقعد ولذلك منعها الجمهور قيل او عموم يشمل المبتدا وهو السادس (منع)
نحو زيد نعم الرجل وكذا نعم الرجل زيد على اعراب زيد مبتدا والجملة قبله خبره فزيد مندرج تحت الرجل بنا
على ان ال فيه ليست للعهد بل للجنس المستغرق على ما هو المشهور كما قال ابن اياز في شرح الفصول ونقله
عن ابي علي وعبد القاهر الجرجاني فلما دخل تحت الجنس جرى مجرى الذكر له وفي شرح المفتاح للسيد المحقق
ان اللام في ذلك للجنس اي الماهية التي هي جنس لزيد فينطلق عليه وعلى غيره فاذا ذكر في الخبر عن زيد علم
انه هو فكان رابطا لزيد انتهى وعليه فيكون المراد بالعموم في ذلك البدلي دون الشمولي يوضحه ما قال
الاندلسي في زيد بل الجنس المستغرق بدليل جواز تثنيته وجمعه كقولك نعم الرجلان ونعم الرجال الجنس (لسانه)
الذي بمعنى الاستغراق لا يثنى ولا يجمع وانما قام مقام الضمير من الجملة الواقعة خبرا لان الاسم لما كان
باعتبار المعقول يطابقه كل فرد من الافراد الحاصلة في الخارج جاز ان يقوم مقام الضمير لكون المطابقة
فيه شبيهة بالاستغراق وايضا فانه مستغرق بطريق الصلاحية اذ الحقيقة الذهنية صالحة لكل
فرد انتهى ثم قال ابن اياز بعد نقل هذا الكلام وهذا خلاف المشهور ولا دليل فيما ذكره من التثنية
والجمع لان المعنى ان هذا المخصوص يفضل افراد هذا الجنس اذا ميزوا رجلين رجلين ورجالا رجالا
ولذلك منعوا من وصفه فلا يقال نعم الرجل الظريف زيد لان الوصف تخصيصه ويقل شياعه فان جاء
في الشعر ما ظاهره ذلك حملوه على البدل انتهى ونحو قوله فاما القتال لا قتال لديكم ولكن صبرا (؟)
في عراض المواكب وعراض بالعين المهملة والضاد المعجمة اي في شقها وناحيتها فالقتال مبتدا
ولا قتال لديكم خبره وليس فيه ضمير راجع اليه لكن لما كانت لا لنفي الجنس المستلزمة نفيه نفي كل
فرد من افراده دخل تحتها المذكور وحذف الفا من الخبر في مثل هذا ضرورة لوجوب اقترانها
بعد اما اي فاما القتال فلا قتال لديكم قال تعالى فاما الذين امنوا فيعلمون ونحو قوله فاما الصبر
عنها فلا صبر او قيل المراد لا صبر لي عنها وصبري داخل في ذلك وتلزمهم بالتا الفوقية اي تلزم
القايلين بان الرابط في المثال والشعر هو العموم اجازة زيد لا رجل في الدار وزيد مات الناس
وعمرو كل الناس يموتون قال المص ولا قايل به فلهذا حكى القول بذلك بصيغة التمريض مع ان الربط
بالعموم كما في الارتشاف عن ابن عصفور متفق عليه قال في المغني بعد ان ذكر الالزام المذكور واما المثال
فقيل الرابط اعادة المبتدا بمعناه على قول ابي الحسن في صحة تلك المسيلة وعلى القول بان ال (بناه)
في فاعل نعم وبيس للعهد لا للجنس واما البيت فيحتمل ان الرابط فيه اعادة المبتدا بلفظه وليس
العموم فيه مرادا اذ المراد انه لا صبر له عنها لا انه لا صبر له عن شي انتهى وقال في حاشية التسهيل الطوي
جعل القتال مرفوع بفعل الشرط المقدر تقديره مهما يذكر القتال فلا قتال لديكم قال وفيه سلامة
من اشيا كثيرة وهذا نظير ما قالوه في قولهم اما علما فعالم اي مهما يذكر علم
فالمذكور عالم انتهى بمعناه وقد قيل الرابط فيه ضمير محذوف وقال ابن الطراوة في نعم الرجل ضمير

لانه صار اسماً بمعنى الممدوح او شرط وهذا ثامن الروابط وهو الشرط المشتمل على ضمير هو الرابط
في الحقيقة مدلول على جوابه بالخبر كزيد يقوم عمرو ان قام فاسقطها ابن الحاج على ما نص على
جوازه الزجاج في اسئلة ابن ولاد وهو زيد قايم عمرو ان قام قيل ان ضمير نايب عن ظاهر مضاف
الى ضمير يعود الى المبتدا او نايب عن الضمير المضاف ذلك الظاهر اليه بعد حذفهما وهذا الضمير
المضاف اليه اي الذي هو الرابط في الاصل ولذلك اشار اليه بلام العهد كقوله تعالى والذين يتوفون
منكم الاية اي ويذرون ازواجا يتربصن بانفسهن اي يتربص ازواجهن قال ابن مالك هذا هو
الاصل ثم جيء بالضمير مكان الازواج لتقدم ذكرهن فامتنع ذكر الضمير اي العايد لان النون
لا يضاف لكونه ضميرا وحصل الرابط بالضمير القايم مقام الظاهر المضاف للضمير والقايل
بذلك الاخفش والكسائي وتبعهما ابن مالك في التسهيل قلنا هذا جواب عن الجمهور فانهم منعوا
الربط بذلك كما في الارتشاف فلذلك اي بنون المشاركة اي لا نسلم جواز الربط بذلك ولا حجة
في المستدل به لانه يحتمل غيره والدليل اذا طرقه الاحتمال سقط به الاستدلال ويصح ان يقرا
تحتمل بالتاء الفوقية اي تحتمل الاية المذكورة وبالياء اي يحتمل ما استند للمتم به غير ما ذكرتم
و اختلف في تخصيصه على التقدير وازواج الذين على حذف المبتدا المضاف واقامة المضاف
اليه وهو الذين مقامه وذلك شايع كثيرا فالرابط حينيذ العايد على المبتدا المحذوف وهو الازوا
او التقدير فيما يتلى عليكم حكم الذين على وزان تقديره في قوله تعالى والسارق والسارقة
كما سياتي في الاشتغال فالظرف خبر مقدم والمبتدا هو المضاف المحذوف اي حكم الذين يتوفون
منكم ثم ابتدا يتربصن تفسير للمتلو فلا اخبار بالجملة حتى تحتاج للربط او التقدير يتربصن
بعدهم او التقدير ازواجهم يتربصن فالرابط عليهما كلمة ثم محذوفة هو وما اضيف اليها
وهو المبتدا في الاول والظرف في الثاني على التدريج هذه اقوال اربعة في تخريج الاية ذكر اولها
ابن الحاج وهو اولى من الثاني اذ ليس فيه الا حذف المبتدا بخلاف الثاني ففيه حذف خبر مقدم
ومبتدا موخر وتقديم وتاخير ونقله الطيبي في حاشية الكشاف عن سيبويه ونقل الثالث في المغني
عن الفراء ونقله ابن الحاج كما في الارتشاف عن الاخفش والرابع قاله المبرد والزجاج ونقله في
المغني عن الاخفش وفي الروض للسهيلي ان الخبر يتربصن بانفسهن ولم يعد على المبتدا شيء
لتشبث الكلام بعضه ببعض وعاشر الروابط ال اذا قلنا بنيابتها عن الضمير كما مر وانما كثرت روابط
الخبرية دون نظايرها من الصلة والصفة فناسب ان يكون روابطها اكثر من روابطها لان
الشيء اذا كثر في الكلام استحق بان ياتي على انحاء متعددة ذكره قريب المص ويا في الخبر الظاهر
كما ستعمله ظرفا نحو والركب اسفل منكم وجارا ومجرورا نحو الحمد لله حال كونهما تامين كما مثلنا احترازا عن
الناقصين كزيد امس وزيد بك فلا يكونان خبرين لما مر في الصلة خلافا للكوفيين كما سنا تي في
الاشارة اليه فاذا وقعا خبرين فهما بالاتفاق منصوبان الظرف لفظا والمجرور محلا وانما الخلاف في
ناصبهما فالكوفيون انه المخالفة اي لما كان الخبر نفس المبتدا في نحو زيد قايم ارتفع به وغيره في زيد عندك
اذ لا يقال زيد عندك خالفه في الاعراب فالمخالفة التي اتصف بها الخبر هي العامل عندهم فيكون معنويا
وذهب ابن خروف وابن ابي العافية الى انه المبتدا ونسباه لسيبويه قال ابن خروف ومتقدمي اهل
البصرة وعلى هذين القولين لا حاجة لتقدير محذوف يتعلقان به والصحيح الذي عليه البصريون

والتفريع

خبره
ازواجهم

النون

والحال لكونها كالشيء من الصلة والصفة

والتفريع كونهما كما قال متعلقين بمحذوف هو العامل فيهما بل قيل هو الخبر في الحقيقة لانه المحكوم
به والرافع للظاهر في نحو زيد في الدار ابوه اذ لا عمل الا للفعل وما في معناه وما ينسب للظرف من خبرية
وعمل فهو تجوز كذا قاله ابن كيسان وصححه ابن مالك والمص وبني عليه انه يقدر متاخرا في نحو في الدار
زيد قال لانه الخبر في الحقيقة والاصل تاخره قال ويحتمل تقديره متقدما المعارضة اصل اخر وهو كونه
عاملا في الظرف والاصل العامل ان يتقدم المعمول الا ان يقدر فعلا فيجب تاخيره لان الخبر الفعل لا يتقدم
في مثل هذا وكذا في باب ان لا يتقدم منصوبها نحو ان خلفك زيدا ويجوز الوجهان في كان ولو قدرته
فعلا لان خبرها يتقدم ولو كان فعلا على الارجح اذ لا يلتبس الفعلية بالاسمية انتهى وذهب ابو علي وابن
جني الى انتقال الحكم للظرف حيث اعرب اعرابه وسمي باسمه فكان الخبر في زيد في الدار هو الظرف
ولو كان الحكم للعامل لجاز قايما زيد في الدار كما جاز مع العامل وكذا البحث في غير الخبر من نظايره
ويقدر هذا العامل مستقرا ومستقر اي احدهما او ما في معناه من مشتق من حدث عام
اي مما لا يخلو منه فعل كالحصول والثبوت كما مر في الصلة اسما كان ذلك المشتق كمستقر وحاصل
او فعلا كاستقر وحصل ولا خلاف بين المقدرين كما قال في شرح اللمحة في جواز تقدير كل منهما
في الخبر ونظايره بل الخلاف في الارجح تقديرا فقيل الاسم لان الاصل في الخبر الافراد كما مر
واختاره ابن مالك وتبعه في الاوضح وقيل الفعل لانه عامل والاصل في العامل ان يكون فعلا وقد
نسبا معا لسيبويه والاكثرون كما قال الرضي والمص على الثاني ترجيحا للاصل في العمل على الاصل في الخبر
قال المولى سعد الدين والانصاف ان المفهوم من قولنا زيد في الدار انه ثابت فيها او مستقر وقال
في المغني الحق عندي انه لا يترجح تقديره اسما او فعلا بل بحسب المعنى فيقدر كونا مطلقا في نحو زيد
في الدار وهو كاين او مستقر او مضارعهما ان اريد الحال او الاستقبال نحو الصوم اليوم او في اليوم
والجزاء غدا او في الغد ويقدر كان او استقر او وصفهما ان اريد المضي قال هذا هو الصواب وقد
اغفلوه مع قولهم في نحو ضربي زيدا قايما ان التقدير اذ كان اذا اريد المضي واذا كان ان اريد
الاستقبال ولا فرق فاذا جهلت المعنى فقدر الوصف فانه صالح للازمنة كلها وان كان حقيقة في
الحال ويقدر في باب الاشتغال بحسب المفسر فيقدر الفعل في نحو يوم الجمعة يعتكف فيه والوصف في نحو
يوم معتكف فيه انتهى وقد يتعين احدهما لعارض كالوصف في نحو اما عندك فزيد وجيت فاذا
عندك زيد لان اما واذا الفجاية لا يليها فعل وكذا لام الابتدا في نحو ان زيدا لفي الدار وكالفعل
في الصفة من نحو كل رجل في الدار فله درهم لانه بمعنى الذي في الدار ولا يكون المقدر في الصلة الا فعلا
كما مر وعلم بهذا ان الاخبار بالظرف والمجرور لا يخرج عن احد القبيلين المفرد والجملة فهو اما من تركيب
الاسم مع الاسم او مع الفعل وليس قسما براسه غير متعلق بشيء خلافا لابن السراج وتبعه الشيخ تقي الدين
السبكي وهو شاذ وانما اورده المص قسما على حياله وان كان الخبر منحصرا في القسمين عند الجمهور كما قررنا
لانه لا يتعين فيه احد التقديرين فناسب ايراده قسما براسه للتردد بينهما او بالنظر الى الظاهر كما
فعل في الصلة لا في باعتبار ما في نفس الامر وبقوله محذوفين بالتثنية حال من المعطوف والمعطوف
عليه او وان كان المراد احدهما وقد مر ما فيه والجمهور على وجوب حذف هذا المتعلق كما سياتي من كلامه
في الخبر الكاين وكان ونظايره لدلالة الظرف عليه وسده مسده فاطلاقه هنا الحذف محمول على
الوجوب لان المطلق مصروف للفرد الكامل والتقييد بذلك في باب المفعول فيه ونحوه مما ظهر في

ما استقر

الضرورة وجوز جماعة في غيرها كما سياتي بسطه في المفعول فيه وقوله مستقلا حال اخرى من
المتعاطفين اي من احدهما جارية على غير من هي له لاسناده الى الظاهر في قوله ضميرها اي ضمير
احد المقدرين من المشتق او الفعل اذ كل منهما يشتمل على ضمير المبتدا او ينتقل بعد حذفه اليهما اي الى
الظرف والمجرور على الاصح فيرتفع بهما على الفاعلية كارتفاعه بالمستقل عنه وكذا يرتفع بهما السببي
ان جا بعدهما كزيد خلفك ابوه كما سياتي وقال ابن السراج انه محذوف تبعا للعامل وان كان فاعلا
لانه يفتقر تبعا ما لا يفتقر استقلالا والمحققون على الاول بدليل الابدال منه في قوله تعالى والوزن
يومئذ الحق عند الاكثر ومجي الحال منه نحو في الجنة خالدين فيها وزيد في الدار جالسا اذ لا حال من
الضمير المقدر في الظرف لا من ضمير المقدر والا لجاز تقديمه وهو غير جائز والعطف عليه كقوله
الا يا نخلة من ذات عرق ۞ عليك ورحمة الله السلام وتوكيده كما في قوله فان فوادي
عندك الدهر اجمع فاجمع توكيد للمستتر في الظرف والضمير لا يستتر الا في عامله ولا يصح
ان يكون توكيدا للفوادي ولا للدهر لانتصابهما ولا الضمير محذوف مع الاستقرار لتنافي الحذف
المقصود للاختصار والتوكيد الموجب للطول ولا لاسم ان على المحل لزوال الناسخ كذا قيل وفيه
بحث وقد علم مما حكيناه من الخلاف في ان عامل الظرف كون محذوف وفي وجوب حذفه وفي انتقال
الضمير من الظرف اليه ان قوله على الاصح اشارة الى الخلاف المذكور في المسايل الثلاث وقضية
اطلاقه في المسيلة الاخيرة ان الظرف يتحمل الضمير سوا تقدم على المبتدا او تاخر عنه وزعم
ابن خروف انه انما يتحمله اذا تاخر اما اذا تقدم فلا ونقله عن س والفرا حكاه في الارتشاف
قال المص وهو خرق لاجماعهم وما حكيناه من الخلاف في كونهما متعلقين بمحذوف وفي وجوب حذف
ذلك المتعلق وفي انتقال ضميره للظرف مستفاد من قوله على الاصح بجعله راجعا الى المسايل
الثلاث وان كان الظاهر تخصيصه بالاخيرة فقط والى الخلاف في الرابعة وهو اعتبار كونهما
تامين اشار بقوله ولا يقاس على ما وقع فيه الظرف خبرا وهو غير صالح للخبرية لا يتقا قيد لتامية
كما في قوله من ابيات الكتاب فلا تلحني فيها فان بحبها اخاك مصاب القلب جم بلابله على
رواية نصب مصاب على الحال واخاك اسم ان وبحبها الخبر مع انه ظرف ناقص فلا يقال في زيد فيك
راغبة زيد فيك راغبا بالنصب لان فيك لا يصلح خبرا لنقصانه كما مر في الصلة بل يجب عند البصريين
خبرية الاسم الذي يليه ليكون الظرف متعلقا بذلك الخبر كما في رواية رفع مصاب المشهورة خلافا
للكوفيين حيث اجازوا زيد فيك راغبا بجعل الظرف خبرا والمنصوب حالا على تقدير فيك رغبة
زيد راغبا والحال دال على المضاف المحذوف اي هو يرغب فيك خاصة في حال رغبته في شي اي ان رغب
في شي فهو يرغب فيك واحتجوا بالبيت المذكور على رواية النصب واشار المص الى جوابه بانه شاذ فلا
يقاس عليه وتاوله غيره بان التقدير فان بحبها اخاك شغف او فتن وجم بلابله اي كثير وساوسه
اما اذا صلح الظرف للخبرية وتكرر نحو فيها زيد قايم فيها فيجوز رفع قايم والارجح نصبه على الحال
كقوله تعالى فكان عاقبتهما انهما في النار خالدين فيها لانه من حيث تقدمه كان الاولى بان يكون عمدة واوجب
الكوفيون في هذا لصورة النصب لانك لو علقت الظرفين لم يكن للثاني فايدة وان لم يتكرر فالوجهان
جايزان قال ابن مالك بلا خلاف تقول فيها زيد قايم وكذا ان تكرر الظرف والمخبر عنه ويترجح
ح الرفع نحو قوله تعالى واما الذين ابيضت وجوههم ففي رحمة الله هم فيها خالدون ولا اخبار الزمان

اي

٧٧

اي اسمه عن الذات وهي الجوهر والعين والجثة الفاظ متقاربة والمراد ما يقابل المعنى وهو
العرض المحترز عنه بالذات فان الاخبار عن المعنى جايز نحو الصوم اليوم بخلافه عن الذات فلا
يقال زيد اليوم لعدم الفايدة في تخصيصه بزمان هو حاصل في غيره مثله وكذا ما في معنى الجثة
كالحال والوصف الا ان افاد كما في الزمان الموجود بمعنى حيث كان الذات المخبر به عنه يشبه المعنى
في الحدوث والتجدد وقتا دون وقت كما في نحو الرطب في تموز والورد في ايار والمص جعل هذا في
الاوضح كالليلة الهلال ونحوه مما وقع فيه الزمان منصوبا في وجوب لنا وبل كما سياتي وحيث
كان الذات عاما والزمان اما خاص نحو نحن في شهر كذا او مسئول به عن خاص نحو في اي الفصول
او في اي شهر او في اي عام من خلافة فلان نحن كذا حيث كان الزمان المذكور موصوفا ولو كان الذات
مخصوصا كما في نحو انا في يوم طيب ونحن في يوم صايف اي حار لحصول الفايدة بالصفة فهي المصححة
لوقوع اسم الزمان خبرا عن المتكلم كما صححت خبرية رجل في نحو زيد رجل صالح او ابتدائيته
نحو رجل صالح جاني ونظاير ذلك كما مر وهذه من زيادة المص على كتاب ابن مالك حتى على التسهيل
وقد ذكرها في الارتشاف فقال واذا وصفت الظرف ثم جريته بمعنى جاز وقوعه خبرا للجثة نحو
نحن في يوم طيب ونحن في يوم صايف انتهى وقد عرف من قل فهمه واطلاعه كلام المص
فضبط انا في المثال بتشديد النون وكسر الهمزة ليكون المخبر عنه عاما كنحن في المسيلة
الاولى وليس كذلك بل هما مثيلان ذكرهما معا في الارتشاف واما ما جا منه خبرا عن
الذات غير ما ذكر نحو الليلة الهلال وزيد حين بقل وجهه وعمرو حين طر شاربه والحجاج زمان
بني مروان فمؤول على حذف مضاف اي حدوث الهلال او روية الهلال وقس عليه البقية ومن هذا
النوع ما علم اضافته معنى اليه تقديرا كقول امري القيس اليوم خمر وغدا امر وقوله اكل عام نعم
تحوونه اي احتدا نعم وقال ابن عبد الوارث وهو ابن اخت الفارسي الليلة الهلال على ظاهره
لا على حذف مضاف لان الهلال يكون ظاهرا ثم يستتر ثم يظهر فلما اختلفت عليه الاحوال جرى مجرى
الاحداث التي تقع مرة ثم تزول اخرى فجاز جعل الزمان خبرا عنه انتهى وعليه جرى الرضي وقال ابو حيان
والجمهور على المنع من غير تفصيل بين الظرف المنصوب والمجرور بفي وتاولوا ما ورد من ذلك على حذف
المضاف وقال ابن السراج لو قلت الشمس اليوم والقمر الليلة لم يجز وقال السهيلي لو قلت زيد
حين بقل وجهه او يوم بقل وجهه لم يجز واجاز قوم بشرط ان يكون فيه معنى الشرط نحو الرطب اذا جا
الحر وذهب بعض المتاخرين كما قال ابو حيان الى انه لا يمتنع ذلك اذا افاد وان لم يكن فيه
معنى الشرط وهذا هو الموافق للقواعد وجرى عليه في الاوضح وكانه قد توسط في هذا الكتاب
فحصر مواطن الفايدة كغيره فيما ذكره ومنع فيما عداها على ان دعوى العموم في نحو ممنوعة وانما ذكره
ابن مالك في شرح التسهيل وتبعه شراح كلامه حتى المص في الاوضح فمثلوا للعام بنحو نحن في شهر كذا
وقد تعقب ذلك العلامة العميري ناظر الجيش وقال ان العموم في نحن لا يعقل وقال المالكي في
حاشيته وقد وجهه بعضهم بان العموم فيه بالصلاحية لكل متكلم يعني العموم البدلي وعليه فانا ايضا
مثله في ذلك والتحقيق في ذلك ينطق مما اشار اليه بعضهم في تعليل جواز الاخبار بالزمان عن الحدث
دون الذات وهو ان الحدث لتجدده لما لم يكن الا في زمان وجب ان يكون لكل حدث زمان يختص به
دون غيره فجاز الاخبار به عنه والذات لما كانت نسبتها الى جميع الازمنة بالسوية لم يصح

يتحمل

تخصيصها ببعض دون بعض لا لان اشبهت الحدث في التجدد فان وصف الزمان جاز الاخبار به عنها
مطلقا كقولك زيد في يوم طيب قال ومنه قول امرء القيس وهل يعمن من كان في العصر الخالي
انتهى فعلم من هذا ان المص لجواز الاخبار عن الجثة التزم تشبه الحدث بتخصيص الزمان اما
بالاضافة كما في نحن في شهر كذا او بالوصف ولا نظر الى كون المخبر عنه عاما او خاصا وكلام المص في
هذا الكتاب منطبق على ذلك وانما قررته على النحو السابق موافقة لكلام التسهيل والا وضح
وساير شروح الالفية والتسهيل واحترز بالزمان عن المكان فيخبر به عن العين سوا كانت
اسم مكان او لا كزيد خلفك ومصر امامك وعن المعنى فيخبر به عن الذات كزيد عدل وذلك على
سبيل المبالغة عند البصريين وعلى تاويله بعادل عند الكوفيين وعلى حذف مضاف اي ذو عدل عند
المبرد وجرى عليه المص في نظير الخبر وهو الوصف كما سياتي فيه مع زوايده وبالذات عن المعنى
فانه يخبر بالزمان عنه مطلقا بشرط حدوثه فان استغرق المعنى جميع الزمان او اكثره وكان
الزمان نكرة رفع غالبا ونحو فصاله ثلاثون شهرا خلافا للكوفيين وان كان معرفة نحو
الصوم يوم الجمعة جاز بالاتفاق نحو الرفع والنصب وهو الغالب فان وقع الفعل لا في الاكثر
معرفا كان او منكرا فالاغلب نصبه وجره بفي اتفاقا نحو الخروج يوما او في يوم او السير
يوم الجمعة او في يوم الجمعة واما قوله تعالى الحج اشهر قلنا كشهر الحج فاذا اخبر بالمكان عن العين
فان كان غير متصرف كزيد عندك امتنع رفعه اجماعا او متصرفا نكرة فرفعه راجح نحو المسلمون جانب
والمشركون جانب ودار كمني يمين او شمال وقريء والركب اسفل منكم فان كان معرفة فمرجوح نحو فرفعه
زيد خلفك وداري خلف دار زيد ويجب رفع كل واحد من الزمان والمكان اذا كان متصرفا وموقتا
ومحدودا واخبر به عن عين لا رادة تقدير المسافة نحو دارك مني فرسخ وانت مني بريد اي ذات
مسافة فرسخ واذا وقع اليوم خبرا عن يومي الجمعة والسبت ونحوهما مما يتضمن عملا كالعيد والفطر
لتضمنهما الاجتماع والسكون والعود والافطار فالاولى رفعه ويجوز نصبه على ضعف ولا يجوز
نصب اليوم خبرا عن الاحد والاثنين اذ هما بمعنى اليوم واليوم لا يكون في اليوم واجازهما الفراء
وهشام والاضحى والنيروز والمهرجان كالجمعة والسبت واذا وقع المصدر خبرا عن زمان اعم منه
جاز الرفع والنصب نحو زمان خروجك خلافة الحجاج او مساويا فالرفع نحو زمان خروجك خفوق خفوق
النجم وخبر الغير زمان جاز الوجهان عند البصريين من غير تفصيل تقول فيا مي صياح الديك
وخروج الامير واذا اخبر بالمصدر عن مصدر لا يراد به زمن وجب الرفع نحو ظني بك الصدق
اي مظنوني او صاحب ظني وكذا اذا كان نوعا منه نحو جلوسي القرفصا فالرفع لا غير واذا اخبرت
عن ذات بمصدر لا يلبس ان الخبر فاعل جاز اتفاقا نحو اكلك اللحم وشربك السويق او يلبس
جاز عند البصريين نحو ضربك زيد ومنعه الكوفيون والتاخير عطف على قوله الافراد اي والاصل قوله
التاخير عن المبتدا لانه وصف له في المعنى فحقه ان يتاخر وضعا كما هو متاخر طبعا فلذلك
اي لكون اصله التاخير جاز تقديم خبر مشتمل على ضمير عايد على مبتدا متاخر نحو في داره زيد
اتفاقا وان كان فيه اضمار قبل الذكر لان الخبر منوي التاخير فالمؤخر لفظا مقدم رتبة كنظيره
في الفاعل نحو ضرب غلامه زيد ووجه اجتماع الفا التي للتعليل وهما الفا واللام في قوله فلذلك ان الفا
تدل على بنظيرها جواز تقديم ما ذكر على المشار اليه بذلك ومعلل ان اصل الخبر التاخير وهذا الاتيان ا
هذا

هذا الاصل فالفا للنتيجة واللام للتعليل وكذا يجوز تقديم خبر مشتمل على ضمير ما اضيف
اليه المبتدا سوا كان المضاف صالحا للحذف نحو في دار قيام زيد او غير صالح نحو في دارها
عبد هند وفاقا للاخفش والبصريين والاول اسهل من الثاني ومنه قولهم في اكفانه درج الميت
وفي بيته يوتى الحكم اي درج الميت في اكفانه والحكم ياتى في بيته وانما جاز في المضاف المبتدا وان
كان المستحق للتقديم انما هو المبتدا لانه حصل للمضاف سبب لتركيب الاصل الحاصل بينه
وبين المبتدا نحو غلامه محبوب زيدا وجملة مصدقة مضاف الى ضميره نحو ابوه ضربه عمرو ونقل وقام ابوه زيد
ابن كيسان انه لا يجوز اجماعا واجاز البصريون قايم زيد وقايم ابوه زيد كضربته زيد ضرب
اخاها زيد هند ومنع الكوفيون تقديم الخبر في جميع ذلك ولكون اصل الخبر التاخير امتنع بالاجماع
كما قال المص تقديم مبتدا يشتمل على ضمير عايد على ما اتصل بالخبر نحو صاحبها في الدار ليلا يعود
الضمير على متاخر لفظا ورتبة وهو من المسايل التي يجب فيها تقديم الخبر كقوله ولكن ملا عين
حبيبها فمخالفة الاصل المذكور قد تكون جايزة كما في المسايل المتقدمة وواجبة كما في هذه
المسئلة ونظايرها مما يجب فيه تقديم الخبر كما سياتي وممتنعة وهو مسايل وجوب تقديم المبتدا
وقد اشار الى تفصيل صور الاخيرتين لانحصارها فيعلم ان ما عداها جايز التقديم والتاخير
فقال ويجب تقديم ما اي مبتدا او خبر تاخيره ملتبس اي موقع في لبس اي اشتباه اعم من ان
يكون اشتباه احدهما بالاخر كالمبتدا بالخبر وعكسه او غيرهما كالمبتدا بالفاعل والخبر بالصفة
او اشتباه غيرهما مما اشتمل عليه جملتهما كاشتباه ان المفتوحة بالمكسورة في نحو عندي انك فاضل
كما سياتي في قضية حكايته في الاوضح كغيره خلافا في وجوب تقديم الفاعل على المفعول اذا خيف
اللبس جريا هنا وان احتاج الى الفرق بين اتفاقهم على المنع هنا واختلافهم ثمة او تاخيره
مخل بصدريته ما له الصدر استحقاقا كادوات الشرط والاستفهام وما اضيف اليها ولام الابتدا
وكم الخبرية ونحوها او ما شبهها كالامثال التي يستعمل فيها تقديم المبتدا نحو الكلاب على البقر
او الخبر كقولهم في كل واد بنو سعد لان الامثال لا تغير او لاجل افادته شيا لو اخره لم يفده كالخبر
في نحو لله درك اذ لو اخره لم يفهم منه التعجب وكالمبتدا في نحو كلامي زيد منطلق فانك لو اخرته لم يفد
شيا لعلم المخاطب بمنكرك زيد منطلق او لانه كلامك في نحو ذلك قوله من مبتدا هو وما عطف
عليه من قوله او خبر كما سياتي في بيان لما في قوله ويجب تقديم ما ذكرنا بعض كل من وجوب تقديم المبتدا لماء
والخبر مجملا عدل الى تفصيله ضبطا للكلام وتفصيلا للام وبدا بمسايل تقديم المبتدا مقدما
منها ما هو لخوف الالباس على ما هو للصدرية كترتيبها في اللف وكذا صنع في الخبر اي يجب تقديم مبتدا
ادى تاخيره الى التباسه بالخبر وذلك حيث كانا معرفتين متساويين في الرتبة في التعريف نحو الله ربنا
او مختلفين نحو زيد الفاضل وحيث كانا نكرتين مسوغتين نحو افضل منك افضل مني فلا يجوز ان
تاخير المبتدا في هذا ونحوه حيث لا قرينة تدل على ابتدائيته ليلا يتوهم كون المقدم مبتدا وانت
تريده خبرا او المؤخر خبرا وانت تريده مبتدا وحاصله تعين الاول للابتدائية في المسئلتين ايا كان
منهما وهو المشهور وقيل يجوز تقدير كل منهما مبتدا وخبرا او قيل بتعين المشتق للخبرية وان تقدم
والاسم للابتدائية وان تاخر كالفاضل زيد حكاها المص وغيره والثالث هو ما ذهب اليه الامام الرازي
ولان معنى المبتدا المنسوب اليه ومعنى الخبر المنسوب والذات هي المنسوبة اليه والصفة هي المنسوب

واجيب بان المعنى الشخص الذى له الصفة صاحب هذا الاسم فتصير الصفة ذاتا على الذات ومسندا اليها والاسم دالا على مرتبتى ومسندا وقيل الخبر هو الاعم فى نحو صديقى زيد وهذه المسئلة التى اختلف فيها نحاة الاندلس فقال بعضهم فى قول الشاعر

وانت التى حببت كل قصيرة • الى ولم تشعر بذاك القصائر •
اردت قصيرات الحجال ولم ارد • قصار الخطا شر النساء البحاتر •

شر النساء خبر مقدم والبحاتر مبتدا ولا يجوز غير ذلك لان الشاعر اراد ان يحكم على البحاترة انهن شر النساء وقال بعضهم لا يجوز ذلك لئلا ينقلب المبتدا خبرا والمبتدا خبرا فى ذا رالكلام فى ذلك بين ابن الصايغ وابن السيد فقال ابن الصايغ شر النساء هو الخبر لا نداعم وسلم له ابن السيد انه الاصل والوجه وجوز ان يكون مبتدا واحتج له ابن هشام بقوله تعالى ان شر الدواب عند الله الصم البكم ذكر ذلك ابو حيان قال المص والتحقيق ان المبتدا ما كان اعرف كزيد فى المثال اذ كان هو المعلوم عند المخاطب لكن يقول من القايم فتقول زيد القايم فان علمها وجهل النسبة فالمقدم هو المبتدا وهذا الذى اشار اليه هو طريقة اهل البيان ولو لم يلبس تاخير المبتدا فى المسئلتين بان دلت قرينة على تعينه جاز تاخيره ومنه فى الاولى قولهم ابو حنيفة ابو يوسف للعلم بان المراد تشبيه ابى يوسف بابى حنيفة لا عكسه لان الاعلى لا يشبه بالادنى وعليه قوله

بنونا بنو ابنائنا وبناتنا • بنوهن ابناء الرجال الاباعد •

فبنونا خبر مقدم وبنو ابنائنا مبتدا موخر لان المراد الحكم على بنى ابنائهم بانهم مثل بنيهم لا عكسه وقول ابى تمام • لعاب الافاعى القاتلات لعابه • وارى الجنا اشتارته ايد عواسل •
اى لعابه مثل لعاب الافاعى قال المص ويضعف تقديره الاول مبتدا على انه من التشبيه المعكوس لانه نادر لوقوع مخالف للاصول اللهم الا ان اقتضى المقام المبالغة انتهى ومنه فى الثانية قوله عليه الصلاة والسلام مسكين مسكين من لا زوج له وان اختلفا تعريفا وتنكيرا انفذ متركه او الى التباسه بالفاعل وذلك حيث كان الخبر فعلا رافعا الضمير المبتدا المستتر نحو زيد قام فلو قلت قام زيد لالتبس بالفاعل لانه اعتبارا او فامتنع وجوزه الاخفش والمبرد فلو انفصل الضمير نحو زيد ما قام الا هو او اسند الفعل الى سببى نحو زيد قام ابوه او الى ضمير بارز نحو الزيدان قاما جاز تاخير المبتدا لزوال اللبس فيقال قاما الزيدان ومنعه قوم وانما لم يمتنع فى الاخيرة مع احتمال الفاعلية على لغة اكلونى البراغيث او البدلية نحو على غيره الا لان تلك اللغة ضعيفة فلا تحمل عليها والبدل خلاف الظاهر فى مثله من الاخبار بالجملة عن الاسم الذى بعدها وقد قيل فى قوله تعالى ثم عموا وصموا كثير منهم واسروا النجوى الذين ظلموا ان كثير والذين مبتدان موخران او الى التباس المحصور بالمحصور فيه وذلك نحو انما زيد فى الدار فيه هو الخبر الاخير وهو الخبر فلو تاخر المبتدا الاوهم انه المحصور فيه فوجب تقديمه لذلك هذا فيما اذا كانت اداة الحصر انما فان كانت ما والا نحو وما محمد الا رسول ما انت الا نذير فمنهم من جوز تقديم الخبر لانه اذا تقدم مع الا يعلم انه المحصور فيه وقد ورد وهل الا عليك المعول ومنهم من منع تقديمه حملا على الحصر بانما وسياق بسطه فى الاستثنا والى التباس المبتدا بالتوكيد كما اذا كان ضمير شان كهو زيد منطلق فانه لو اخر لالتبس بالتوكيد ويجب تقديم المبتدا المخبر عنه لتاخيره بصدرية ذى الصدر كما اذا كان مقرونا بلام الابتدا نحو قوله تعالى ولعبد مومن خير من مشرك وشذ تاخيره

لان المحصور

نحو

تقديمه

معها

معها فى قول جرير خالى لانت ومن جرير خاله • ينل العلا ويكرم الاخوالا اى لانت خالى وتاولها ابن مالك وقدم هذا المثال وان كان استحقاق المبتدا فيه للتصدر بغيره على ما بعده مع استحقاقه للتصدر بنفسه ادامع القران العزيز ولا تدخل لام الابتدا على الخبر ولهذا لم يذكرها فى مسايل وجوب تقديمه وفى امالى ابن الحاجب لام الابتدا يجب معها المبتدا وقضية كلام جماعة الجواز كما قاله فى المغنى وعليه فيجب تقديمه معها والواو فى قوله ولعبد مومن واو العطف بقرينة ما قبله وما بعده لا واو التلاوة وان كان جواز مثل هذا الحذف من القران والسنة فيه بحث ذكره ابها السبكى فى شرح التلخيص وكما اذا كان المبتدا اسم استفهام او مضافا اليه نحو من فيها وغلام من فيها وكم اذا كان اسم شرط او مضافا اليه نحو من يقم اقم معه وغلام من يكرم فى اكرمه وهكذا كم الخبرية وما اضيف اليها نحو كم غلام عندى ومال كم رجل عندك لان لهذه الادوات كلها صدر الكلام كما سياتى وما مثل به للاستفهام اولى من تمثيل ابن الحاجب بمن ابوك لان اسم الاستفهام فى ذلك ليس مجمعا على ابتدائيته كما مر والحق به اى باسم الشرط الموصول فى نحو الذى ياتينى فله درهم لشبهه ح بالشرط فى عمومه وكونه سببا لما بعده واستقبال الفعل بعده وشبه خبره بالجزا فلهذا دخلت عليه الفا فلا يجوز تاخيره كما لا يجوز تاخير الشرط على الجزا وهذا احد المواضع التى تدخل فيها الفا على خبر المبتدا ومنها الموصوف بظرف كالذى فى الدار فله درهم والنكرة الموصوفة بفعل او ظرف نحو كل نفس تسعى فى حاجاتها فلن تخيب وكل رجل عنده حزم فسعيد وكل رجل فى الدار فله درهم وقد تدخل على خبر كل ان كان مضافا الى الموصوف بغير الثلاثة نحو كل رجل ابى فله درهم والاخفش يجيز زيادتها فى كل خبر نحو زيد فوجد وانشد عليه • وقايلة خولان فانكح فتاتهم • ومنع من فى غير ذلك المواضع وتاول تنبيه اذا وقع اسم الشرط مبتدا كما مثله فمحل خبره فعل الشرط وحده لانه اسم تام وفعل الشرط مشتمل على ضميره فقولك من يقم لو لم يكن فيه معنى الشرط بمنزلة كل من الناس يقوم وفعل الجواب لان الفايدة يمنت ولالتزامهم عود ضمير مسند اليه على الاصح كما قال فى المغنى ولان نظيره هو الخبر فى قولك الذى ياتينى فله درهم او مجموعهما لان قولك من يقم اقم معه بمنزلة قولك كل من الناس ان يقم اقم معه اقوال صحح المص فى المغنى وفى مباحث من الشرطية التى دارت بينه وبين الشيخ تقى الدين السبكى الاول قال لكم يتوهم من ان الفايدة انما تتم بالجواب والخبر محط الفايدة فجوابه ان توقف الفايدة على الجواب من حيث التعليق فقط لا من حيث الخبرية قال وما الذى يدل على ان الخبر هو فعل الشرط لا الجواب ولانه لا يفتقر صحة الكلام الى ضمير يرجع من الجواب الى الشرط حديث احد من ملك ذا رحم محرم فهو حر فان الضمير فى قوله فهو انما يرجع الى المملوك لا الى من الواقعة على المالك وبهذا نفصل عن اشكال السبكى الذى ورده على جواب اصحابنا عن ما احتج به الحنفية على انه لا قراة على الماموم من قوله عليه السلام من كان له امام فقراة الامام له قراة فاجاب اصحابنا بان الضمير فى له راجع الى الامام لا الى من الواقعة على الماموم اى من كان له امام فعليه القراة لان قراة الامام للامام لا للماموم قال السبكى هذا بعيد وفاسد فى العربية لخلو الجملة عن ضمير المبتدا ح ورده المص بان الجواب فعل الشرط ولا يفتقر صحة الكلام الى ضمير يرجع من الجواب الى اسم الشرط واستدل بالحديث المذكور وزاد ابو حيان فيما يجب فيه تقديم المبتدا ان يكون فيه معنى الدعا معرفة نحو لعنة الله على الظالمين او نكرة نحو ويح لزيد وويل له او اخبر عنه بجملة

بيت
محمد

وما

انشائية نحو زيد اضربه وزيد هلا ضربته او كان بعد اما نحو اما زيد فعالم او خبره محذوف
نحو لولا زيد لكان كذا او صرح خبره اذا نحو خرجت فاذا زيد او شيئا اخر فوله ا او خبر عطف على قوله مبتدا شرع
في مسايل وجوب تقديم الخبر اي ويجب تقديم خبر ادى تاخيره الى التباسه بالصفة وذلك حيث كان
ظرفا مخبرا به عن نكرة نحو في الدار رجل وعندك مال و على ابصارهم غشاوة ولدينا مزيد
فالخبر في هذه الامثلة لو اخر لالتبس بكونه صفة للمبتدا لانه نكرة وطلبها للوصف اشد من طلبها
للخبر فوجب تقديمه لازالة اللبس لان الصفة لا تتقدم على الموصوف وتعليل وجوب تقديمه
بهذا اولى من تعليله بتصحيح الابتدا بالنكرة لما مر وانما لم يجب تقديمه في قوله تعالى واجل مسمى عنده
لان النكرة قد وصفت بمسمى فكان الظاهر انه خبر لا صفة ومحل هذا في النكرة التي لا تتضمن دعاء
اذ الاغلب فيها تاخير الخبر نحو سلام عليك وويل لك قال الرضي وفيما اذا كان الظرف بكثرة وقوعه
خبرا عن النكرة اما لو قل وقوعه خبرا عنها اغتفر ذلك اللبس كما في قوله تعالى وجوه يوميذ ناضرة
وتقييده الظرف بالخبر كما اشار اليه بالمثال لان تقديم خبره لا يرفع اللبس كما مر اذ لو قلت في رجل
قايم قايم رجل احتمل كون رجل بدلا من قايم بخلاف الظرف اذا تقدم فانه يتعين للخبرية
بسبب انتصابه لفظا او محلا هذا عند سر واما عند الاخفش والكوفيين فالظرف عامل في الاسم
فلا يكون مما نحن فيه والى التباس الفاعل بالمفعول و ذلك في حبذا زيد على احد الاقوال في حبذا
وهو انه جملة مركبة من فعل هو حب وفاعل هو ذا واليه ذهب ابو علي وابن برهان والجزولي وزعم
ابن خروف انه مذهب سر واختاره الشيخان وعليه فزيد مبتدا وجملة حبذا هي الخبر والرابط
الاشارة ولا يقال زيد حبذا وان جاز في نعم وبيس زيد نعم زيد قال ابن مالك وهذه المسيلة
اغفلها المتاخرون ونبه عليها ابن بابشاذ وعلل عدم جواز تاخير الخبر بانه يوهم كون ذا في حبذا
مفعولا قال وهو توهم بعيد وانما العلة كونه جاريا مجرى الامثال وهي لا تغير انتهى وعلى هذه العلة
فالمسيلة مما يجب فيه التقديم لصدريته من حيث الاستعمال لكن نظمها في سياق مسايل الالباس
يوذن باعتماد العلة الاولى اما على القول بان حبذا اصله ذلك الا انه غلبت عليه الاسمية بتركيبه
مع ذا وتنزيلهما منزلة شي واحد فصارا اسما للمحبوب فاذا قلت حبذا زيد كانك قلت المحبوب زيد واليه
ذهب المبرد وابن السراج وابن عصفور وابن معط ومجد العماد يحيى بن الحمك اليمني ونقله عن الخليل وسر
والمرجع المازني واستدلوا على اسميته بكثرة ندايه كقوله يا حبذا جبل الريان من جبل وحبذا ساكن
الريان من كانا فحبذا مبتدا وزيد خبره او بالعكس عند من يجيز الوجهين في زيد الفاضل فلا يكون
مما نحن فيه على كلا الوجهين وكذا على القول الثالث انه غلبت فعليته عليه فصار حبذا كله فعلا ماضيا
والاسم بعده فاعله واليه ذهب ابن درستويه قال المص وهو اضعف المذاهب فيه لجواز حذف المخصوص
كقوله الا حبذا لولا الحيا وربما منحت الهوى ما ليس بالمتقارب قال بعض المتاخرين والتحقيق
هو الاول لسلامته من دعوى النقل والتركيب لانهما خلاف الاصل وقد امكن القول بالافراد فكان اولى
فارتفاع زيد بعده على الوجهين في مخصوص نعم اما مبتدا كما مر او خبر المبتدا محذوف اي هو زيد
الممدوح وقد اجيز فيه ايضا ان يكون بدلا من ذا ويرده انه لا يحل محل الاول ولا استغنا عنه وان تكون
بيانا لكن يرده قوله وحبذا نفحات من يمانية تاتيك من قبل الريان احيانا ولا تتفق المعرفة بالنكرة
باتفاق قاله المص وقد يتفق كما ذكر ان الاسم بعد حبذا يكون معرفة ونكرة مخصوصة وقد صرح

بن عبد القاهر

بن عبد القاهر في الجمل قال نحو حبذا رجل رايته بالبصرة قال الخان اجتمع معرفة ونكرة رفع
المعرفة ونصب النكرة نحو حبذا رجلا زيد انتهى او الى التباس المحصور بالمحصور فيه وذلك نحو انما في الدار
زيد كما مر تقريره في عكسه فاي جزء حصر بانما او بما والا سوا كان مبتدا او خبرا او غيرهما امتنع التقديم
للالباس فالخبر بانما وكما سياتي في الاستثنا في الحصر بالنفي والا فلذلك اقتصر على الاول لعدم اندراج
الثاني في علة الالتباس مع العلم بالامتناع فيه مما سياتي فاعلمه او الى الباس ان المفتوحة المؤكدة
بالمفتوحة التي بمعنى لعل نحو عندي انك فاضل فلو اخرت الخبر فقلت انك فاضل عندي لاحتمل
ان يكون التي بمعنى لعل كما في قولهم ايت السوق انك تشتري لنا شيا اذ لا قرينة تشعر بتقديم
من تاخير وعلله بعضهم بخشية التباس المفتوحة بالمكسورة لو قدمت فان الخفية الخفية
لا تنفع للبس والاول اولى فلو وقعت بعد اما جاز التقديم نحو اما انك فاضل عندي لان التي
بمعنى لعل والمكسورة لا يقعان بعد اما فاللبس مامون قال دابي اصطبار واما انني جزع
يوم النوى فلوجد كاد يبريني وكذا اجتنبوا هنا اللبس في باب المفعول كما سياتي ويجب
تقديم خبر يحل تاخيره بصدرية ما له الصدر ككونه اسم استفهام نحو اين زيد او مضافا
اليه نحو صبيحة اي يوم سفرك خلافا للاخفش والمازني في اجازتهما زيد كيف او كونه مقرونا بلام
الابتدا ان قلنا بجوازه معه نحو لقايم زيد والمراد بالخبر الذي يجب تقديمه لصدريته هو
المراد كما اشار اليه بالمثال اما الجملة المتضمنة لما يقتضي الصدر فلا يجب تقديمها بل يجوز
نحو زيد من ابوه اذ الاستفهام وساير ما يجب له الصدر يكفيه ان يقع صدر جملة لا يتقدم
عليه احد ركنيها ولا ما صار من تمامها ولا يتقدم من ذوات الصدر خبرا مفردا الا كلمة الاستفهام
او المضاف اليها كذا قال الرضي ويرد عليه كم الخبرية ان قلنا ان لها الصدر كما سياتي في المضاف
اليها نحو كم درهم مالك وصاحب كم غلام انت نقله في الارتشاف وقد يحمل ذلك قوله نحو مع
افادته انه نوع مغاير للثلاثة قبله فان موجب تقديم الخبر فيها خوف اللبس ومما يجب فيه
تقديم الخبر ما اذا دخلت الفا على المبتدا نحو اما في الدار فزيد او كان الخبر اسم اشارة نحو ثم
زيد وهناك بكر ومذ ومنذ اذا وليهما اسم مرفوع قيل انهما مبتدان وما بعدهما خبر وقيل ظرفان
فان مخبر بهما عما بعدهما كما سياتي فعلى الاول هما من المبتدا الواجب تقديمه وعلى الثاني من الخبر الواجب
تقديمه وعلم من ذكر المص ما يجب فيه تاخير الخبر وما يجب فيه تقديمه مع ما زدته عليه ان ما عداه
يجوز فيه التقديم والتاخير وحكى سر عن العرب مشنوء من يشنوك وتميمي انا وخبره صفتك وارجل
عبد الله **فصل** وقد يتعدد الخبر لفظا ومعنى مع اتحاد المخبر عنه بحيث يصح ان يقال
فيه حقيقة لا مجازا خبران وثلاثة بحسب تعدده سوا كان الخبران فصاعدا من قسم المفرد
او الجملة او مختلفين كما اقتضاه اطلاقه نحو قوله تعالى الغفور الودود ذو العرش
المجيد فعال لما يريد وفي كل واحد من هذه المشتقات ضمير يعود على المبتدا ونحو زيد
ابوه قايم اخوه خارج ونحو هند منطلقة ابوها خارج ونحو زيد في الدار عندك ومنهم من منع
تعدده مطلقا الا اذا كان الخبران في معنى خبر واحد كالرمان حلو حامض اي مز فان لم
يكونا كذلك فالعطف متعين فان جا من لسانهم بدونه كالاية قدر لكل خبر غير الاول مبتدا
او جعل الثاني صفة وهذا اختيار ابن عصفور وكثير من المغاربة قال ابو حيان وعليه

ادركنا من عاصرناه من الشيوخ ومنهم من منع تعدده مختلفا بالافراد والجملة ونقله في المغني عن ابي علي
فيتعين عنده كون الجملة صفة والمشهور كما قال الجواز كما في الصفات وقال في شرح بانت سعاد
هو ظاهر اطلاق كثير منهم وعليه كما في المغني قول بعضهم في قوله تعالى فاذا هم فريقان يختصمون ان يختصمون
خبر ثان وقيل صفة ويحتمل الحالية وقال ابن عقيل جوزوا في قوله تعالى فاذا هي حية تسعى كون تسعى
خبرا ثانيا قال وهو واقع في كلام المعربين كثيرا وليس منه اي من تعدد الخبر بالمعنى السابق ما استعمل
بحرف عطف نحو قوله تعالى والذين كذبوا باياتنا صم وبكم في الظلمات وزيد شاعر وكاتب قال في
شرح القطر لان الثاني معطوف لا خبر ولذلك قال به من لا يقول بالتعدد اصلا فقد نقل غير واحد
ومنهم المص الاجماع على جوازه مع حرف العطف كما في الصفات نحو قوله الى الملك القرم وابن الهمام
وليث الكتيبة في المزدحم وقيل لان حرف العطف بمثابة اعادة العامل وهو هنا المبتدا فكانه
اعيد قبل الخبر فلا تعدد لمبتدا واحد بل المبتدات مكررات وقال البدر بن مالك في الاية انها من
ما تعدد فيها الخبر لتعدد المخبر عنه حقيقة كما في القسم الذي بعده فان الذين اسم جمع للذي والمعنى
ان بعض الذين كفروا صم وبعضهم بكم ولا اي وليس منه ما تعدد فيه الخبر لتعدد المخبر عنه حقيقة
نحو ابناك شاعر وكاتب وقال يداك يد خيرها يرتجى و اخرى لاعدائها غائظة لا لتعدد
المخبر عنه حكما نحو قوله تعالى انما الحيوة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر وقول الشاعر
والمرء ساع لامر ليس يدركه والعيش شح واشفاق وتامل لان المبتدا في ذلك في قوة مبتدين
في المثال وبحسبه في الاية وثلاثة في البيت فلا يتم الا بمجموع الخبرين والاخبار فلا يقال متعدد
الا تجوزا ولم يعد حرف النفي في البيت اشعارا بانه من نوع ما قبله وهو المثال لتعدد المخبر فيهما وتجب
فيها اي في نحو المثال والبيت العطف اتفاقا لان المبتدا مفكوك في المعنى اي احد ابنيك شاعر
والاخر كاتب وبعض العيش شح وبعضه تامل فالخبر الثاني عن غير الاول في التقدير ولهذا كان في
كل خبر يعود الى بعض المبتدا فاقتضت المغايرة بينهما العطف وما يقال ان وجوب ادخال العاطف
في ذلك للاشعار بان المجموع خبر واحد فضعيف كما قال السيد في شرح المفتاح لان اشعار العاطف
باستقلال كل خبر على حدة اظهر الا ترى الى تركه في نحو هذا حلو حامض كما سياتي ولا اي وليس منه
ما تعدد الخبر لفظا لا معنى نحو قولك مشيرا الى الرمان مثلا هذا حلو حامض اي مز وقولك
زيد اعسر يسر اي اضبط وهو الذي يعمل بكلتا يديه فالجمهور على ان الخبرين في مقام خبر واحد لفظا ومعنى
لان الفائدة انما تحصل بمجموعهما وكذلك يمتنع فيما اي في هذا النوع العطف لان مجموعه بمنزلة
مفرد فلو عطف لكان بمنزلة عطف بعض الكلمة على بعض خلافا لابي علي الفارسي في تجويزه فيه العطف
ووافقه الرضي وقال الاخفش انما ارادوا هذا حلو فيه حموضة فينبغي ان يكون الثاني صفة
للاول لكن لا يليق بقولهم انهما جميعا خبر واحد بشيء انتهى فرع قال صاحب البديع لا يجوز الفصل
بين هذين اللفظين بالمبتدا ولا تقديمهما عند الاكثرين واجاز بعضهم تكملة اذا توالت
مبتدات اخبر عن اخرها مخبرا هو وخبره خبر متلوه والمتلو مع ما بعده خبر متلوه الى ان يخبر عن
الاول بتاليه مع ما بعده ويضاف غير الاول الى ضمير متلوه نحو زيد عمه خاله اخوه ابوه قائم والمعنى
ابو اخي خال عم زيد قائم تجا بعد خبر الاخير بروابط المبتدات اول لاخر وتالي المتلو نحو بنوك الزيدون
هند الدرهم اعطيتها اياها عندهما في دارهم ويجوز القرينة اي عند قيامها اذ القرينة شرط

الحذف

واجاز ابو البقاء ان يكون صم خبر مبتدا محذوف اي بعضهم صم وبعضهم بكم

وبعضه اشتقاق

عليه

الحذف لا علة وهكذا انتظار بما سياتي في اللام مثلها في قوله تعالى فطلقوهن لعدتهن اي عندها
فيجوز عند القرينة الحالية او المقالية حذف كل منهما اي من المبتدا او الخبر نحو قولك في حذف
المبتدا زيد لمن قال من هذا اي زيد وهو كثير بعد الاستفهام كما ذكر قال الله تعالى وما ادراك ما الحطمة
نار الله اي هي نار الله وما ادراك ما هيه نار حامية ما اصحاب اليمين في سدر هل انبئكم بشر من ذلكم النار
وبعد فاء الجواب من عمل صالحا فلنفسه ومن اساء فعليها اي فعمله لنفسه واساءته عليها وان تخالطوهم
فاخوانكم اي فهم فان لم يصبها وابل فطل وان مسه الشر فيئوس قنوط فان لم يكونا رجلين فرجل وامراتان
اي فالشاهد وقرا ابن مسعود ان تعذبهم فعبادك وبعد القول نحو وقالوا اساطير الاولين لا
قالوا ساحر او مجنون سيقولون ثلاثة رابعهم الايات بل قالوا اضغاث احلام وفيما الخبر صفة
له في المعنى نحو التائبون العابدون صم بكم عمي ووقع في غير ذلك نحو لا يغرنك تقلب الذين كفروا
في البلاد متاع قليل لم يلبثوا الا ساعة من نهار بلاغ بدليل هذا بلاغ للناس سورة انزلناها اي هذه
سورة ومثله قولهم باب كذا وقس يصرح بروشتي حذفه عائدا على اي ونحو قولك في حذف الخبر بعد
الاستفهام عن المخبر عنه زيد لمن قال من عندك اي عندي زيد وبعد العطف عليه نحو زيد قائم وعمرو
وقال تعالى اكلها دائم وظلها اي دائم ونحو غير ذلك نحو وطعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم والمحصنات
اي حل لكم قاله ابن مالك وبعد اذا الفجائية نحو خرجت فاذا السبع اي حاضر وهو قليل وتبعه في الاوضح
وهو بناء على انها حرف اما القائل بانها للمكان فلا يقدره محذوفا بل يجعلها هي الخبر كما مر وسياتي
ايضا وقد اجتمع حذف كل منهما مع بقاء الاخر في قوله تعالى سلام قوم منكرون اي سلام عليكم انتم
قوم محذوف خبر الاول ومبتدا الثاني وقد يحتمل المحذوف الامرين وهو كثير بعد الفاء نحو فتحرير رقبة
فعدة من ايام اخر فما استيسر من الهدي اي فالواجب وفعليه كذا وفي غيره نحو فصبر جميل اي امري او اجمل
طاعة وقول معروف اي امرنا او امثل ويدل للاول قوله تعالى على اسم الله امرك طاعة واجازهما ابن
عصفور في نحو ايمن الله لافعلن كما سياتي وفي نعم الرجل زيد اما غيره فجزم بان الاول من حذف الخبر
والثاني من حذف المبتدا واذا دار الامر بين كون المحذوف مبتدا وكونه خبرا كما ذكر فقال الواسطي
الاولى كونه المبتدا لان الخبر محط الفائدة وقال العبدي كونه الخبر لان الحذف بالاعجاز والاواخر
اليق منه بالصدور والاوائل حكاه ابن اياز ولو عرض ما يوجب التعيين عمل به كالمبتدا في نعم الرجل زيد
على القول بانهما جملتان اذ لا يحذف الخبر وجوبا الا اذا سد مسده شيء ومثله حبذا زيدا اذا حمل على
الحذف وكالخبر في نحو لعمرك لافعلن وكذا ايمن الله لافعلن عند غير ابن عصفور المسند اليه تارة
والمسند اخرى مع انه لا بد من استحضار المحذوف لتعارض القرائن فباعتبار كل قرينة يتعين محذوف
قال في شرح المفتاح وتقييد جواز الحذف فيهما بالقرينة احتراز عن الحذف بدونها فلا يجوز ومن
ثمه امتنع حذف المبتدا ضمير شان لان ما بعدها جملة تامة مستغنية عنه وجاز في باب ان نحو ان بك
زيد ماخوذ لان علم المنصوب دليل عليه وعائدا على الموصول في نحو جاء الذي هو في الدار بخلافه في نحو
لننزعن من كل شيعة ايهم اشد كما مر ودليل الحذف نوعان اما غير صناعي وينقسم الى حالي ومقالي
فالاول كقولك عند شم طيب او سمع صوت او روية شخص مسك او قراءة او انسان باضمار هذا او نحوه
فان كان المذكور من هذه الثلاثة معرفة جاز كونه مبتدا محذوف الخبر وعكسه والثاني كما مر في
جواب الاستفهام ونحوه واما صناعي فقال المص ويختص بمعرفته النحوي لانه عرف من جهة الصناعة

اي هذا

سدر

كقولهم في لا اقسم بيوم القيامة ان التقدير لانا اقسم لان فعل الحال لا يقسم عليه عند البصريين
وفي قت واضحك عينه ان التقدير وانا اضحك لان واو الحال لا تدخل المضارع المثبت المجرد من قد
وفي انها لابل ام شاء اي اهي شاء لان ام المنقطعة لا تذكر بعدها الا الجمل قالوا وشرط الدليل
اللفظي ان يكون طبق المحذوف فلا يجوز زيد ضارب وعمرو اي ضارب وتريد بالمحذوف معنى الايلام
وبالمذكور معنى السير وعكسه ومن هنا اجمعوا على جواز زيد قائم وعمرو وان زيدا قائم وعمرو
وعلى منع ليت زيدا قائم وعمرو وكذا كان ولعل كما سياتي تكملة ذكر في المغني للحذف شروطا
ثمانية احدها وجود الدليل وادعى انه لا يشترط في حذف الفضلة واطلق الرضي في مواضع انه لا يحذف
شيء عمدة كان او فضلة الا القرينة حالية او مقالية وسياتي بسطه في المفعول الثاني ان لا يكون
ما حذف كالجزء فلا يحذف الفاعل ولا نائبه ولا شبهه الثالث ان لا يكون مؤكدا اذ كرهه الاخفش في
نحو الذي رايت زيدا فمنع ان يؤكد العائد المحذوف بقوله نفسه لان المؤكد مريد للطول والحذف
للاختصار فتنافيا وتبعه الفارسي في الاغفال فرد على الزجاج قوله في ان هذان لساحران
ان التقدير لهما ساحران فقال الحذف والتوكيد باللام متنافيان وتبع ابا علي ابو الفتح فقال في
الخصائص لا يجوز الذي ضربت نفسه زيد وتبعهم ابن مالك فقال لا يجوز حذف المصدر المؤكد
كضربت ضربا كما سياتي قال المص وهؤلاء كلهم مخالفون للخليل وس فان قال سال الخليل عن نحو
مررت بزيد وانا اخوه انفسهما كيف ينطق بالتوكيد فاجاب بانه يرفع بتقدير هما صاحباي
انفسهما وينصب بتقدير اعنيهما انفسهما ووافقهما على ذلك جماعة واستدلوا بقول العرب ان محلا
وان مرتحلا فحذفوا الخبر مع توكيده بان قال وفيه نظر فان المؤكد نسبة الخبر الى الاسم لا الخبر نفسه الرابع
والخامس ان لا يؤدي حذفه لتهيئة العامل للعامل وقطعه عنه ولا الى اعمال الضعيف مع امكان القوي
ولامتناع الامرين امتنع عند البصريين حذف المفعول في نحو زيد ضربته لان في حذفه تسليط ضرب
على العمل في زيد مع قطعه عنه واعمال الابتدا مع التمكن من اعمال الفعل السادس ان لا يؤدي
الى اختصار المختصر فلا يحذف اسم الفعل دون معموله لانه اختصار الفعل كما سياتي السابع ان لا يكون
عاملا ضعيفا كالجار والجازم والناصب للفعل الا في مواضع قويت فيها الدلالة وكثر فيها
استعمال تلك العوامل ولا يقاس عليها الثامن ان لا يكون عوضا من شيء فلا يجوز حذف ما في
اما انت منطلقا ولا كلمة لا في افعل هذا اما لا ولذلك لم يحذف خبر كان لانه عوض او كالعوض من
مصدرها فحذف الجملة في الحذف اوردتها هنا لعظم نفعها فيما مر وسياتي مع كونها مهمة
في نفسها لكثرة تولج الحذف في التراكيب حتى قيل لولا الحذف والتقدير لفهم النحو الحمير
واما حذف المنسوخ من المبتدا والخبر فسياتي في ابواب النواسخ ما جاء منه ويجوز لقرينة
حذفهما معا فيكون من حذف جملة الكلام باسرها وهو مطرد بعد احرف الجواب نحو نعم لمن اي جوابا
لقول اي مقول من قال ازيد مسافر اي نعم زيد مسافر ومنه في غير ذلك واللاي لم يحضن اي
فعدتهن ثلاثة اشهر ويجب حذف كل منهما في بعض المواضع فمن المبتدا اوا همله المص هنا حيث
كان مخبرا عنه بنعت مقطوع الى الرفع لمجرد مدح او ذم او ترحم نحو الحمد لله الحميد اي هو الحميد
فان كان النعت لغير ذلك كالتخصيص نحو مررت بزيد الخياط جاز الاظهار والحذف واخبر عنه
بمصدر بدل من اللفظ بفعل نحو سمع وطاعة قال وقالت حنان ما اتى بك ههنا او بمخصوص

نعم

نعم المؤخر نحو نعم الرجل زيد اذا قدر خبرا فان تقدم فهو مبتدا لا غير او بصريح في القسم كقولهم
في ذمتي لافعلن اي في ذمتي ميثاق او عهد عكس قولهم لعمرك لافعلن قال الفارسي ونحو ديار مية
وديار الاحباب بالرفع اي هي وهو موضع الفه فيه الحذف كما قاله المص وغيره وفي قولهم من انت زيد
اي مذكورك ولا سوى يقولون ذلك عند ما يسوى بين شيئين قال المختار بن ابي عبيد
حين قتل عمر بن ابي وقاص وابنه حفصا من قتلة الحسين رضي الله عنه عمر بالحسين وحفص
بعلي بن الحسين ولا سوى فتقديره هذان لا سوى وقدر غيره لا هما سوى وبعد لا سيما في
نحو لا سيما زيد بالرفع اي ولا مثل الذي هو زيد وفي المصادر التي تنصب توكيدا لنفس الجملة
اذا رفعت فهي على اضمار مبتدا لا يجوز اظهاره نحو صنع الله وصبغة الله ووعد الله وكتاب
الله اي ذلك صنع الله وفي الخبر حيث كان مع القرينة الدالة على تقدير الخبر المعين لفظ يسد
مسد الخبر وذلك في مواضع احدها بعد لولا الامتناعية ان كان اي الخبر كونا مطلقا نحو لولا
زيد لكان كذا اي لولا زيد موجود ونحو فجا ز حذفه للعلم به من لولا الدالة على امتناع الشيء
لوجود غيره ووجب لسد جوابها مسده والا اي وان لم يكن كونا مطلقا بل مقيدا فان جهل بان لم
يدل عليه دليل ذكر وجوبا نحو لولا زيد سالمنا ما سلم ومنه قوله عليه الصلاة والسلام لولا قومك
حديثو عهد وفي رواية حديث عهدهم بالاسلام لاسست الكعبة على قواعد ابراهيم وقوله لولا
زهير جفاني كنت منتصرا ولم اكن جانحا للسلم اذ جنحوا وقول امامنا الشافعي رضي الله عنه
وهو حجة في اللغة ولولا الشعر بالعلماء يزري لكنت اليوم اشعر من لبيد فان علم بان دل عليه
دليل فالوجهان جائزان ذكره وحذفه نحو لولا انصار زيد حموه ما سلم فيجوز اثبات حموه وحذفه
لفهم معناه من الكلام ومنه قول المعري يذيب الرعب منه كل عضب فلولا الغمد يمسكه لسالا
وهذا التفصيل مذهب الرماني وابن الشجري والشلوبين واختاره الشيخان واعتمده
شيخنا محمد بن عمر بحرق ومذهب الجمهور وجوب حذف الخبر بعد لولا مطلقا بناء على انه لا يكون
الا كونا مطلقا واوجبوا جعل الكون الخاص مبتدا نحو لولا مسالمة زيد ايانا اي موجودة وتاولوا
ما ورد بخلافه ولحنوا المعري وقالوا في الحديث مروي بالمعنى قال ابن ابي الربيع في رواية
حديث عهدهم ان حديث خبر مقدم وعهدهم مبتدا والجملة مقدرة من تاخير والتقدير
لولا قومك لاقمت البيت ثم قال عهدهم بالكفر حديث قال على ان هذه الرواية لم ارها من طريق
نصح والرواية المشهورة لولا حداثة وحداثة ولولا ان قومك حديثو عهد بجاهلية قال المص
وزعم ابن الشجري ان من ذكر الخبر قوله تعالى ولولا فضل الله عليكم ولم يتعين ذلك لجواز تعلق الظرف
بفضل وقال ابن مالك ان من ذكره قول ابي العطا السندي لولا ابوك ولولا قبله عمر القت اليك
معد بالمقاليد وما اقتضاه كلامه من ان المرفوع بعد لولا مبتدا حذف خبره هو الصحيح الذي عليه
البصريون وزعم ابن الطراوة ان جواب لولا ابدا هو خبر المبتدا ورد بعدم الرابط بينهما وذهب
الفرا الى ان الاسم بعد لولا مرفوع بها لنيابتها عن لو لم يوجد والكسائي الى انه مرفوع بفعل مضمر
والتقدير لولا وجد زيد وثانيها بعد مبتدا مقسم به صريح في القسم نحو لعمرك وايمن
الله لافعلن فحذف الخبر منهما للعلم به اذ تعين ذلك للقسم دال على تعيين المحذوف اي لعمرك او ايمن
الله قسمي ووجب حذفه لسد جوابه مسده ووجه تعيينهما للقسم ان اللام لا تستعمل معهما الا فيه

ولا يجوز كونها خبرين والمحذوف المبتدأ كما في الارتشاف

كما في الارتشاف وهي لا تكون في الخبر كما سيأتي قال ابو حيان وليست جواب قسم محذوف قيل لان القسم
لا يدخل على القسم وفيه نظر وقد ورد وليحلفن ان اردنا الا الحسنى انتهى وكذا نحو يمين الله وامانة
الله وايمن الله قال في المغني واجاز ابن عصفور كون المحذوف في لعمرك وايمن الله لافعلن هو المبتدأ
فلم يجعل فيهما لا يجب فيه حذف الخبر لتقدم تعينه لذلك عنده قال التفتازاني اما قسمي ايمن الله واعين
الله قسمي انتهى ولو قدر ايمن الله قسمي يمتنع اذ المعرفة المتاخرة عن المعرفة المتاخرة عن المعرفة
يجب كونها الخبر على الصحيح انتهى واحترز بالصريح من غير الصريح في القسم وهو ما يصلح له ولغيره
نحو عهد الله لافعلن اى علي فيجوز حذف علي واثباته ولا التفات الى انكار بعض المتاخرين اثباته فقد حكى
س على عهد الله لانه لاستعماله في القسم وغيره لا يتعين للقسم حتى يذكر المقسم عليه بخلاف لعمرك وايمن
فانهما لا يستعملان الا في القسم فوجب الحذف فيه لتعينه كما مر وجاز في غير ذلك والعمر بضم العين وفتحها
ويلزم الفتح مع اللام مصدر محذوف الزوائد واصله تعمرك ومعناه عند البصريين البقاء ومعنى
لعمرك لافعلن وحياتك وتلزم الاضافة مع اللام ودونها ويضاف للظاهر والمضمر ومن قال لعمرك
الله بنصب الجلالة جعل الكاف في موضع الفاعل ومن رفعها فالكاف في موضع المفعول وهو الفاعل والنصب
باسقاط الخافض اى ما سلك بتعميرك الله او بتعمير الله قلبك وللنحاة فيه كلام مضطرب منتشر ويجوز
دخول الباء عليه قال بعمركم لا تهجرينا ومنينا المنى ثم امطلينا قوله او معطوف بالجر عطف على
قوله او صريح اى او بعد مبتدأ معطوف عليه بواو صريحة في معنى المعية وهو ثالث المواضع
نحو كل رجل وصنعته بفتح الصاد اى حرفته وكل ثوب وقيمته وكل عمل وجزاؤه اى مقرونان فحذف
الخبر لدلالة الواو وما بعدها على المصاحبة وهذا مذهب جمهور البصريين واستشكل تقديرهم
مقرونان اذ ليس في اللفظ ما يسد مسده لانه مبني على انه بعد المعطوف وليس بعد المعطوف لفظ فيسد مسد
الخبر فلا يكون الحذف واجبا والكلام فيه قال الرضي والظاهر ان الحذف غالب لا واجب ومذهب الكوفيين
والاخفش انه مبتدأ لا يحتاج الى خبر لتمامه وصحة معناه اى مع صنعته ومع قيمته ونحوهما واختاره
ابن خروف وقال في التوضيح ويشهد له كل ثوب لو تلبسه يعني دخول اللام فيه دليل على انه الخبر واحترز
بالصريحة في المعية من المحتملة لها وللعطف نحو زيد وعمرو فلك ان تاتي بالخبر فتقول مقرونان وان تحذفه
اتكالا على فهم السامع من الاقتصار عليهما معنى المصاحبة والاقتران ومن ذكره قوله تمنوا للموت
الذي يشعب الفتى وكل امرئ والموت يلتقيان ورابعها بعد نحو اى بعد مبتدأ هو اما مصدر عامل
في اسم ظاهر او مضمر مفسر لضمير ذي حال مفرد او جملة لا يصح كونها خبرا عن المبتدأ نحو ضربي زيدا قائما
واما مضاف اما الى المصدر المذكور نحو اكثر شربي السويق ملتوتا واما الى مؤول بالمصدر المذكور
نحو اخطب ما يكون الامير قائما اى اخطب اوقات كون الامير فهذه ثلاثة صور اشار بنحو
اشباهها مما فيه المبتدأ او معموله مصدر عامل في مفسر صاحب الحال المذكورة بعده فقائما في الاولى
والثالثة وملتوتا في الثانية احوال لا تصلح اخبارا عن المبتدآت المذكورة لانها لا توصف بالقيام
ونحوه والاولى محتملة لان يكون من الفاعل ومن المفعول كما سنوضحه والثانية متعينة من المفعول
والثالثة من الفاعل وكل من ضربي وشربي وما يكون المأول بالكون مصادر عاملة في الظاهر
المفسر لصاحب الحال او هو الضمير المستتر فيما يقدر من الخبر المحذوف ولم يفصح عند المص وقد اختلف
فيه هل هو زمان مضاف الى فعل او مصدر مضاف الى صاحب الحال فمن كان الاول مذهب

الى جمع الحلبي

وجمهور

وجمهور البصريين فالتقدير عندهم ضربي زيدا اذ كان قائما في المضي واذا كان في الاستقبال
والخبر في الحقيقة متعلق هذا الظرف من وصف او فعل وكان المقدرة تامة لا ناقصة
والحال من الضمير المستتر فيها وهي العامل في الحال ومفسر هذا الضمير هو معمول المصدر كزيدا
والسويق والامير في الامثلة وانما لم يقدروا كون ناقصا والمنصوب خبرها لالتزامهم تنكيره فلا
يقال ضربي زيدا القائم ولوقوع الاسمية مقرونة بالواو موقعه كقوله عليه الصلاة والسلام
اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد قال المص وهو اقوى دلالة على انه حال لان الخبر لا يقترن
بالواو والدال على تعيين الخبر الذي هو حاصل او نحوه الاخبار عن الضرب بكونه مقيدا بالقيام مثلا
اذ لا يمكن تقييده الا بعد حصوله واللفظ الساد مسد الخبر هو الحال فقد وجد شرط الحذف والثاني
مذهب الاخفش وتبعه عضد الدولة والتقدير عنده ضربي زيدا ضربه اذا كان قائما وشربي السويق
شربه واخطب كون الامير كونه فضربه خبر ضربي وهو مضاف الى صاحب الحال وهو الهاء وكذا شربه
وكونه خبر الاكثر واخطب وهذا ما اختاره في التسهيل وقال في المغني انه اولى لانه قدر
اثنين وقدروا خمسة ولان التقدير من اللفظ اولى انتهى قيل ولان حذف اذا مع الجملة
المضاف اليها لم يثبت في غير هذا المكان والعدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى التامة
الا انه يلزم عليه حذف المصدر وابقاء عمله واكثرهم يمنعه ونص عليه س كما سياتي ولا يجوز تقدير
الخبر بعد الحال كما نقل ابن السيد عن الكوفيين لانه تقدير ليس في اللفظ ما يدل عليه فكما
يقدر ثابت مثلا يجوز ان يقدر منفي ولانه يكون حينئذ من الحذف الجائز لا الواجب لان قائما
اذ ذاك يكون حالا من زيد والعامل فيه المصدر فيعمل في الحال فلا يسد مسد خبره لانها من صلته
اذا تقرر ذلك فلنرجع الى ما يوجد من قيود المسئلة فبتقييد المبتدأ بكونه مصدرا او مضافا اليه
او الى مأول به يوخذ منه ان المبتدأ نفسه لا يكون حالا ولا مصدرا فلا يجوز ان يضرب زيد
قائما عند الجمهور خلافا لبعض الكوفيين وتقييد المصدر بالعمل في مفسر ذي الحال احتراز من
مصدر لا يكون كذلك نحو ضربي زيدا قائما شديدا فان المبتدأ فيه مصدر غير عامل في مفسر
صاحب الحال في صاحبها نفسه وهو زيد فيعمل في الحال فلا يغني عن خبره لانها من صلته وتقييد
الحال بكونها غير صالحة للخبرية احتراز من نحو ضربي زيدا شديد فيتعين الرفع واجب لصلاحيتها
للخبرية وحكى الاخفش زيد قائما فزيد مبتدأ والخبر محذوف اى ثبت قائما مع صلاحية الحال
للخبر به او تقول الذي يقام ويروى ان عليا رضي الله عنه قرأ ونحن عصبة بالنصب اى نرى عصبة او نكون
ومنه قولهم حكمك مسمطا فصاحب الحال ضمير عائد على المبتدأ الذي هو حكمك اى حكمك لك مثبتا فهذه
اخبار حذفت واكتفى بالمفعول او الحال عنها وهو قليل وجوز الاخفش والمبرد والفارسي رفع الحال في المسئلة
الثالثة وهي افعل المضاف الى ما المصدرية نحو اخطب ما يكون الامير قائم ومنعه س واختار ابن
مالك والرضي جوازه لانك جعلت ذلك الكون اخطب مجازا فجاز جعله قائما بخلاف المصدر الصريح كما في
ضربي زيدا قائما اذ لا مجاز في اول الكلام ولا شك ان المجاز يونس بالمجاز والمشهور تصوير هذه المسئلة
الثالثة بافعل التفضيل كما مثل المص وقال ابو حيان انما سمع فيه لا في غيره وقال المرادي الغرض ان
يكون المضاف مصدرا في المعنى ولذلك مثل ابن مالك بكل شربي السويق ملتوتا وبعض ضربك
زيدا برا او معظم كلامي معلما قال ابن مالك وليس وجود المفعول في ضربي زيدا قائما شرطا بل يجوز

حينئذ

سد الحال المسد خبر المبتدأ المصدر مع كونه من فعل لازم كقولك قيامك محسنا واحسانك قايما قال
وهو داخل تحت قوله اذا كان المبتدأ عاملا في مضمر صاحب الحال فان المضاف عامل في المضاف
اليه انتهى وقال الرضي لا فرق بين ان يكون المصدر مضافا الى الفاعل كضربك قايما او الى
المفعول كضربي زيدا او اليهما نحو تضاربنا و بعدكم حال عنهما معا في المعنى نحو ضربي زيدا قايمين
او تضاربنا قايمين ومن احدهما نحو ضربي هندا قايمة او قايما ومنه يعلم جواز كون الحال في نحو
ضربي زيدا قايما من الفاعل فقد جوز الزمخشري ان يكون التقدير اذ كنت او اذا كنت
فيكون كان مسندة الى فاعل الضرب وزعم ابو حيان انه لا يجوز الا بدليل لان التقييدات
بالاحوال والصفات وعود الضماير لا تكون الا للاقرب مذكورا الا ترى ان ما جاء من ذلك في تمثيلهم
يتعين كونه حالا من المفعول كقولهم اكثر شربي السويق ملتوتا واكلي التفاحة نضيجة اما اذا
دل دليل او كان المصدر مقدرا تقتصر به على الفاعل لحذف المفعول او لكونه مصدر الفعل لازم فيتعين
اذ ذاك تقديره اذ كنت او اذا كنت ان كان المصدر مضافا الى ضمير متكلم فان كان مضافا الى المخاطب
او غايب طابق انتهى ومنع الفرا وقوع هذه الحال مضارعا واجازه غيره وانشد ورأي عيني الفتى
اباكا يعطي الجزيل فعليك ذاكا. وجوز الكسائي اتباع هذا المصدر نحو ضربي زيدا كله او الشديد
تسليم امور مختلف فيها احدها ان المصدر المذكور او معموله مرفوع بالابتدا وذهب بعضهم الى
انه فاعل بفعل محذوف تقديره يقع ضربي او ثبت ورد بانه حذف ما لا دليل عليه على تعيينه وهو
ممتنع ثانيها انه مبتدأ محتاج الى الخبر وذهب ابن درستويه والاخفش الصغير وابن بابشاد
الى ان هذا المبتدأ لا خبر له راسا لوقوعه موقع الفعل فمعنى ضربي زيدا ضربت او اضرب ثالثها
ان خبره محذوف وذهب الكسائي والفرا وهشام وابن كيسان الى ان الحال نفسها هي الخبر
لا سادة مسده وبعد تسليم ما ذكر فقد نازع ابن الحاج في وجوب الحذف وخطأ ابن عصفور
في نقله على المغرب وقال لا مانع من قولك ضربي زيدا قايما حسن ونقد يحصل اذا كان قايما او اذا
كان ولم يقل احد ان هذا خبر لا يثبت وكذا لا مانع يمنع من ضربي زيدا قايما حسن وقد مثل
ابو الحسن في الاوسط بقولك سمع اذني زيدا يقول ذلك حسن انتهى وتلخص من مجموع الكلام في
هذه المسئلة ان النحويين اجمعوا على رفع ضربي من قولك ضربي زيدا قايما فقيل بالفاعلية وقيل
بالابتدا وقيل لا خبر له وقيل له خبر فقيل ملفوظ وهو الحال وقيل محذوف فقيل بعده وقيل قبله
فقيل تقديره ضربه قايما وقيل اذ كان او اذا كان قال ابو حيان وهذا هو المسموع من المواضع
التي يحذف فيها الخبر وجوبا قبل الحال في مذهب البصريين فينبغي كما قال ابو حيان ان يقتصر
به على مورد السماع فلا يتجاوز الى غير ذلك لانه خارج عن القياس فلا يجوز الا حيث المبتدأ مصدرا
او مضافا الى المصدر او المؤول به ولذلك حكى القول بحذفه في غير ذلك بصيغة التمريض فقال
قيل وبعد نحوا اي بعد مبتدأ لا حقيقة له في الوجود اجراء له مجرى المصدر دون الجثة فسد الحال
مسد خبره كقولك خيال الهند غايبة قال في ذلك ابن عصفور في قوله خيال لام السلسبيل
ودونها مسيرة شهر للبريد المذبذب فخيال مبتدأ وجاز الابتدا به لوصفه بقوله لام السلسبيل
ولا يصح كونه خبرا لانه صفة بل الخبر محذوف سدت الحال وهي جملة ودونها مسيرة شهر مسده وساغ
ذلك لان الخيال لا حقيقة له جسمية ولا جثة له في البيت لاحتمال كون خيال خبر المبتدأ محذوف

اي

زيدا

قايما ومنه قايما غير تقييد الحكم بوجوب حذف الخبر بهذه المسئلة ليس بسديد

قايما

يكون

اي هنا خيالها ويجب حذف الخبر ايضا في كل موضع كان الخبر فيه المخبر عنه اسم عين قيل مصدر مكرر او محصور
نحو انت سيرا سيرا كذا مثله ابن مالك ومثل غيره بما والا نحو ما انت الا سيرا وكذا المصدر المحصور
المعرف بالاضافة نحو ما انت الا سير البريد او بال نحو ما انت الا السير فحذف الخبر استغنا عنه
بالمصدر وجعل تكريره او حصره بدلا عن اللفظ به فالتزم اضماره وهذا خامس المواضع التي يجب فيها
حذفه وانما قال نحو ليلا يتوهم انه من مقول القول السابق فنفصله بحرف الجر عنه ولم يقدره
الا بالفعل قال المص ويجوز تقديره انت تسير سيرا او سائر سيرا وهذا اذا كان التسيير متصلا لانه من الاخبار
لم ينقطع فان اردت انه سار ثم انقطع او انه يسير في المستقبل اظهر الفعل وجوبا فقلت ما انت
الا تسير سيرا قال شرح بجواز ان يرفع المصدر المحصور والمكرر نحو ما انت الا شرب الابل وزيد سير
سير فيكون من الاخبار بالمصدر عن العين على ما مر ومما يجب فيه حذف الخبر باب التعجب على بعض الاراء فيه
كما سياتي بيانه ثمة ويستغني عنه اي عن الخبر لفظا وتقديرا في قولهم لا نولك ان تفعل باثبات
لا وقد حكي حذفها كما ذكره ابو حيان ونولك قال الجوهري اي حظك وينبغي لك قال الرضي مصدر بمعنى
التناول وهو هنا بمعنى المفعول اي ليس لك منا ولك وماخوذك هذا الفعل اي لا ينبغي لك
ان تاخذه وتتمنا ولا نولك مبتدا ضمن معنى الفعل وهو ينبغي وان يفعل فاعله سد مسد
الخبر كما في اقايم الزيدان فانه حيث ضمن معنى الفعل سد مسد خبره هذا ما قاله ابن هشام الخضراوي
وقال ابو حيان نولك مبتدا وان يفعل خبره وليس مرفوعا به رفع الفاعل لانه ليس اسم فاعل ولا اسم
مفعول وقد يدخل عليه الناسخ قالوا ما كان نولك ان تفعل ويستغني عنه لفظا وتقديرا
للعلة المذكورة حيث كان المبتدا وصفا اي مشتقا له عمل كاسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة او جاريا مجرى المشتق كالمنسوب وهذا هو القسم الثاني للمبتدا نحو اقايم الزيدان
وما مضروب العمران واحسن اخواك واقرشي ابواك فلا خبر للوصف المذكور لفظا ولا تقديرا
لشبهه بالفعل خلافا لبعضهم في انه مقدر وظاهر كلام الرضي انه قول النحاة اذ الكلام تام بدون
تقديره كما في اتقوم ولذلك لا يوصف ولا يصغر ولا يثنى ولا يجمع الا على لغة يتعاقبون وشرط
الابتدا بالوصف ان يكون معتمدا على نفي بحرف او فعل كما ولا وان وليس نحو ما قايم الزيدان او على
استفهام بحرف او اسم نحو هل معتق اخواك ومتى راجع العمران وزعم ابو حيان ان المشهور من
ادوات النفي ما ومن الاستفهام الهمزة ولا يثبت غيرهما الا بالسماع احتياطا ويرتفع الاسم بعد ليس
على انه اسمها ويرتفع به ما يليه فيسد مسد خبرها وكذا ما الحجازية وان يكون رافعا المكتفى به عن
الخبر بحيث يصح السكوت عليه معه فاعلا كان او نايبا ويكون ضميرا منفصلا نحو قوله خليلي ما واف
بعهدي انتما اذا لم تكونا لي على من اقاطع وقوله فلا باسط خيرا ولا دافع اذى من الناس الا انتم ال دارم
او ظاهرا نحو قوله اقاطن قوم سلمى ام نووا ظعنا ان يظعنوا فعجيب عيش من قطنا وضميرا
متصلا نحو اقايم الزيدان ام قاعدان فيما حكاه المازني فقاعدان معطوف على المبتدا فيكون مبتداء
ولا خبر له بل الضمير المستتر ساد مسده كالظاهر وهو داخل في عبارة المص وقد اورده في حاشيته
على قول التسهيل رافعا ما انفصل واشار ابن عقيل الى الخلاف في المسئلة فالوصف في الامثلة الثلاثة
المذكورة مبتداء وما بعده من ظاهر او ضمير فاعل به وفي تركيبه شبه بباب الفاعل والمبتداء
فمن حيث ان فيه فاعلا مسكوتا عليه يتم الكلام به اشبه الفاعل ومن حيث ان فيه اسما مرفوعا

الثلاثة ثم

لم يتقدمه رافع لفظا اشبه باب المبتدأ وخرج من قيود الضابط المذكور صور فبقيد الوصف
خرج غيره كاسم الفعل نزال وهيهات العقيق على خلاف في ذلك وحسبك تميم الناس وعند الاعلم نحوه
ان حسبك مبتدأ لا خبر له ولا ما يسد مسده لانه في معنى ما لا يحتاج الى ذلك وهو اكففه وقال
بعضهم في اسم الشرط انه مبتدأ ولا خبر له ومعمول لا اداة من تمامه كالصلة للموصول وجوز ابو
البقاء في قوله تعالى والعاقبة لمن اتقى حملنا ذريتهم كون اية مبتدأ وانا بعدها فاعل سد مسد
الخبر ورده المص بانه ليس بوصف ولا معتمد وبذلك رد على الاولين وبكونه معتمدا على ما ذكر
خرج نحو قائم الزيدان فلا يكون الوصف مبتدأ في ذلك بل خبرا مقدما والزيدان مبتدأ او فاعل
خلافا للاخفش والكوفيين بناء على عدم اشتراط الاعتماد على ما ذكر فيجوز نحو قياسا تمسكا بقوله
خبير بنو لهب فلا تك ملغيا مقالة لهبي اذا الطير مرت وسياتي مع تاويله مبسوطا وجوز ابن عن
مالك بغير استحسان ونسبه لسيبويه وجعل منه قوله خير عند الناس منكم اذا الداعي المثوب قال يا لا
فخير مبتدأ ونحن فاعل ولا يجوز كون نحن مبتدأ وخير الخبر للزوم الفصل بالمبتدأ بين افعل
التفضيل ومن ولا يفصل به بينهما وفهم تقييده الاعتماد بقوله على نفي او استفهام ان مطلق
الاعتماد غير كاف فلا يجوز في زيد قائم ابوه كون قائم مبتدأ وان وجد الاعتماد على المخبر عنه
صرح به المص في المسوغات من المغني وقوله مكتفى به خرج به نحو اقائم ابواه زيد فمرفوع قائم
لا يستغني به عن الخبر لانه لا يحسن السكوت عليه من حيث الضمير بل يتعين كون زيد فيه مبتدأ والوصف
خبر مقدم عليه وابواه مرفوع بقائم ومعتمدا او رافعا في كلامه صفتان كاشفتان للوصف
الذي يكون مبتدأ جعلهما في معنى التعريف له كقولهم الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى
فراغ وان تطابق الوصف المذكور وما بعده في تثنية او جمع نحو اقائمان اخواك واقائمون
اخوتك فالوصف خبر عنده اي عن ما بعده على المشهور من لغة العرب ويجوز على لغة يتعاقبون
فيكم ملائكة ان يكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعل مغن عن الخبر وجعل منه ابن مالك قوله
صلى الله عليه وسلم او مخرجي هم وتابعه عليه المص في باب الفاعل كما سياتي وعليه خرجه
ابو محمد بن حوط الله قال ابن عقيل والظاهر انهم مبتدأ ومخرجي خبر مقدم او تطابقا
في الافراد نحو اقائم زيد فالوجهان جائزان كون الوصف مبتدأ وما بعده فاعل مغن عن
الخبر وكونه خبرا مقدما وما بعده مبتدأ مؤخرا ورجح الاول بان الاصل عدم التقديم
والتاخير ولم يعتبروا الالباس هنا في منع تاخير المبتدأ فجوزوا الوجهين بخلاف نحو زيد
قام حيث اعتبروه فلم يجوزوهما ويحتاج الى الفرق وشمل قوله وما بعده الظاهر والمضمر كما
في اقائم انت ففيه الوجهان عند البصريين واوجب الكوفيون ابتدائية الضمير وبه صرح السهيلي
في الروض وابن الحاجب قال المصوهم اذ نقل في اماليه الاجماع عليه وحجتهم ان المرتفع بالفعل الانفعا
لا يجاوز منفصلا عنه فلا يقال قام انا فكذا شبهه وجوابها انه انما انفصل مع الوصف
لئلا يجهل معناه لانه يكون مستترا بخلافه مع الفعل فانه يبرز كقمت ولان المرفوع بالوصف
باللفظ يسد مسد اجل الفصل وهو الخبر بخلاف الفعل قال المص ومما يقطع به على بطلان في اللفظ
مذهبهم قوله تعالى اراغب انت عن الهتي يا ابراهيم وقول الشاعر خليلي ما واف بعهدي
انتما فان القول بابتدائية الضمير كما زعم الزمخشري في الاية يؤدي الى فصل العامل من معموله
بالاجنبي

بالاجنبي وعود الى الاخبار عن الاثنين بالواحد في البيت انتهى وتقول المعترض قائم زيد قائم
مبتدأ وزيد فاعل على ذكرها ابن عقيل واذا لم يتطابق الوصف وما بعده ولهذا صورتان جائز
نحو قائم الزيدان ويتعين الوصف للابتدائية اذ لو كان خبرا لتحمل ضميرا ما بعده فلما لم يطابقه الضمير
علم انه لم يتحمله بل اسند اسناد الفعل الى الفاعل وممتنعة نحو اقائمان زيد فانه تركيب فاسد
واجرى غير قائم الزيدان ونحوه مما صدر بكلمة غير نحو غير مضروب العمران مجرى بضم الميم
ما قائم الزيدان لانه مشتمل في معنى النفي والوصف بعده مخفوض وهو في قوة المرفوع بالمبتدأ
وسد الزيدان مسد خبر غير قال غير لاه عداك فاطرح اللهو ولا تغترر بعارض تسلم فغير لاه
مرفوع بلاه وقد سد مسد خبر غير وعلى هذا خرج قول ابي نواس غير ماسوف على زمن
ينقضي بالهم والحزن فغير مبتدأ وماسوف مخفوض بالاضافة والظرف نايب عن
الفاعل فهو نظير ما مضروب الزيدان قاله ابن الشجري وتبعه ابن مالك وسال علي ابي الفتح ابن
ابن جني اباه عن اعراب هذا البيت فارتبك وخرجه تخريجا بعيدا متكلفا قال ابو حيان
وهي عادة ابن جني وشيخه في مجيئهما بالتخريجات المتكلفة التي لا يكاد يلحظها العربي المنحلة
باب في الافعال الناقصة الداخلة على المبتدأ والخبر اعلم ان كان
وان وظن واخوات كل من الثلاثة تدخل على المبتدأ والخبر يعمل فيهما بدليل انك متى
حذفتها انعقد الكلام مبتدأ وخبرا او عاد اليهما ولذلك عقبهما بابوابها الثلاثة
وتسمى نواسخ لانها تنسخ حكمها الثابت قبل دخولها وقدم باب كان لاولويتها اما على ان
فلانها حروف واصل العمل للافعال واما على ظن فلان كان الرماني يقول مذهب سر ان كان
اصل للافعال لان ترانها تذكر مع كل فعل فتقول كان قام زيد وكان ضرب واخذ حكاه ابن اياز
ويعبر عن كان واخواتها بالافعال الناقصة لما سياتي وعرفها ابن الحاجب بما وضع لتقرير
لتقرير الفاعل على صفة اي بجعله وبينه عليها فمعنى كان زيد قائما ان زيدا متصف بصفة
القيام او القيام متصف بصفة الكون اي الحصول وكذا صار زيد غنيا معناه ان زيدا متصف
بصفة الكون اي الحصول له بعد اتصافه بالغنى والغنى متصف بصفة الصيرورة اي الحصول بعد ان لم
يكن قال الرضي وكان ينبغي ان يزيد غير مصدرة فان في ضرب زيد ايضا زيد متصف بصفة الضرب
وكذا جميع الافعال بخلاف هذه الافعال فانها لتقرير فاعلها على صيغة هي متصفة بمصادرها هذه
الافعال كان واخواتها لم يذكر منها سوى صار وما دام وليس ثم قال وما كان نحوهن من ٢
الفعل مما لا يستغني عن الخبر قيل والظاهر انها غير محصورة قال ابن مالك كل فعل لا يغني مرفوعه
عن مخبر عنه بما صالح للتعريف والتنكير او جملة يقوم ومقامه فهو من باب كان وتميزها عن غيرها
وقوع اللام الفارقة بعدها نحو وان كانت لكبيرة وان وجدنا اكثرهم لفاسقين
قال الرضي وقد يجوز تضمين كثير من الافعال التامة معنى الناقصة كما تقول تم التاقصة
التسعة عشرة قال تعالى فتمثل لها بشرا سويا اي صار مثل بشر ونحو ذلك وظاهر عبارة
المص انحصار فيما ذكره وقد زيد عليه وفي ورام وراد فات صار الاتي ذكرها وقيل يدخل في الباب ذكره
كل فعل يجيء المنصوب به بعد مرفوع لا يستغني عنه تقول قام زيد كريما وذهب زيد متحدثا وجلس
النبي مجاهدا ثم ان ادوات هذا الباب كلها افعال اتفاقا الا ليس فعل راي الجمهور وهي في العمل

الاتي على ثلاثة اقسام ثمانية فمنها وهي كان وامسى واصبح واضحى وظل وبات وصار
وليس تعمل ماسياتي مطلقا عن القيد المذكور في البقية فتعمل موجبة ومنفية وصلة لما
الظرفية وغير صلة وسواء استقط خبر الاخيرة بالا في لغة الحجاز وكانت للاستثناء اولا ومعنى
كان اقتران مضمون الجملة اعني مصدر الخبر مضافا الى الاسم بزمان صيغتها فكان للمضي ويكون
لاحد الزمانين وكن للاستقبال ومعنى الخمسة بعدها اقتران مضمون الجملة بزمان الفعل اعني
الذي يدل عليه تركيبها والذي تدل عليه بصيغتها فمعنى اصبح زيد اميرا ان امارة زيد مقترنة
بالصبح في الزمن الماضي او في زمن الحال والاستقبال ان قلت يصبح وكذا البقية قال ابن الخباز
ورايت كثيرا يتوهمون دلالة بات على النوم ويبطله قوله تعالى والذين يبيتون لربهم سجدا
وقياما ومعنى صار حصول مضمون الجملة في زمان صيغتها بعد ان لم تحصل ومعنى ليس نفي
مضمون الجملة في الحال عند الجمهور وقال س وابن السراج للنفي مطلقا قال الاندلسي وليسا
متناقضين لان خبرها ان لم يقترن بزمان تحمل على الحال كما تحمل على الايجاب عليه واذا تقيد بزمان فهو
على ما تقيد به والرابعة وهي زال الماضي يزال احتراز من ماضي يزيل فانه فعل تام متعد لمفعول
ومعناه ماز تقول زل ضانك من معزاك اى ميز بعضها من بعض ومصدره الزيل ومن
ماضي يزول فانه فعل تام قاصر ومعناه الانتقال ومنه ان الله يمسك السموات والارض
ان تزولا ولئن زالتا ومصدره الزوال وفتي بتثليث التاء ذالتا وافتا ذكره الصغاني وانفك
بمعنى انفصل مطاوع فك وبرح انما يعمل بعد نفي ولو مقدرا او نهي او دعا مثالها بعد
النفي ولا يزالون مختلفين لن نبرح عليه عاكفين ومنه تالله تفتؤ اى لا تفتؤ وقوله فقلت
يمين الله ابرح قاعدا اى لا ابرح وبعد النهي قوله صاح شمر ولا تزل ذاكر الموت فنسيانه ضلال
مبين وبعد الدعا قوله الا يا اسلمي يا دار مي على البلا ولا زال منهلا بجرعائك القطر وتناول
باطلاقه النفي كل نافي ولو اسما كغير كقوله غير منفك اسير هوى وفعلا كليس كقوله ليس ينفك
ذا غنى واعتدار كل ذي عفة مقل قنوع وقيد ابن مالك بان يكون نائبا عن النفي احترازا من
دخول همزة الاستفهام على النفي للتقرير الم تزل المجرد الاستفهام عن النفي قال الرضي واصل هذه
الاربعة ان تكون تامة بمعنى ما انفصل تتعدى بعن الى ما هو الان مصدر خبرها فيقال في موضع ما زال
زيد عالما مثلا ما زال زيد عن العلم اى ما انفصل منه لكنها جعلت كان دائما الا ان معناها نفي واذا
دخل اكتفى على النفي اقتضى دوام الثبوت فان لم ينفصل شخص عن فعل كذا كان فاعلا له دائما
وليس كل فعل مفيد للنفي اذا دخل عليه النفي يكون مثل كان بل هو موقوف على السماع فلا يقال لما انفصل
او كما فارق زيد ضاربا وقد ذكر ذلك ابن مالك في وني ورام مراد فتي فتي كقوله لا يني الخب
شيمة الخب ما دام فلا تحسبنه ذا ارعواء وقوله اذا رمت ممن لا يريم متيما سلوا فقد ابعدت في رومك
المرمى لتاوني بمعنى فتر مضارع ونى لا الناقصة وريم بمعنى جاء ولعل يروم ومعنى يحول على يريم كضارع
الناقصة وثالث الاقسام دام وانما يعمل بعد ما التوقيتية التي يقصد بها وبصلتها التوقيت
نحو ما دمت حيا اى مدة دوامي حيا وتسمى مصدرية ايضا لانها تقدر بالمصدر وهو الدوام ولم
يحتج للتصريح به لان التوقيتية يلزمها ان تكون مصدرية فاذا لم يتقدمها ما المذكورة لم يكن
من هذا الباب نحو دمت صحيحا فالمنصوب حال وكذا لو كانت غير ظرفية بل مصدرية فحسب نحو عجبت

مادمت

ما دمت محسنا لان المعنى من دوام احسانك لا من مدة دوام وكذا اذا كانت نافية نحو ما دام
زيد مستقيما كما افاده ترتيبه فهذه كلها ترفع المبتدا اى تدخل عليه فترفعه اى يتجدد بدخولها عليه
رفعا غير الاول لكونها عوامل لفظية خلافا للكوفيين في قولهم انه باق على رفعه ولا تدخل على مبتدا
لازم تصديره احترازا من اسماء الشرط وما اضيف اليها نحو ايهم عندك وغلام ايهم عندك او وصف فيه
كالمخبر عنه بنعت مقطوع نحو الحمد لله الحميد وعدم التصرف كايمن في القسم ونحو طوبى للمؤمن
وسلام عليك وويل للكافر او لازم الابتداء بنفسه نحو اقل رجل يقول ذلك الا زيد اى ما يقول
فلا تصحبه النواسخ كما لا تصحب هذا او لمصحوب لفظي نحو لولا زيد لاتيتك وخرجت فاذا زيد يقوم
او معنوي نحو ما احسن زيدا وسدد ر والكلاب على البقر واخبر عنه بجملة طلبية نحو زيد اضربه
واما قوله تعالى قل من كان في الضلالة فليمدد له الرحمن مدا وقوله وكوني بالمكارم ذكريني
فقال المص مؤول بالجملة الخبرية وتقدير فليمدد وذكريني تذكريني او لمفرد طلبي في دوام وسخ
المنفي بما ولو كان وسائر افعال الباب لا يقال اكلك كيف ما دام زيد ولا اين ما زال زيد ولا اين
ما يكون بخلاف غير المنفي والمنفي بغير ما نحو لا يزال زيد واين لا يكون عمرو واين كان بكر ولا تدخل
صار وما بعدها على ما خبره فعل ماض فلا يقال صار زيد علم لان هذه تفهم الدوام على الفعل واتصاله
بزمن الاخبار والماضي يفهم الانقطاع ويجوز دخول البواقي عليها ان لم تكن بمعنى صار وسواء اقترن
بقد نحو ان كنت قلت فقد علمته اولا نحو كان قميصه قد من دبر ويسمى اى المرفوع بها اسمها
وفاعلها والاول هو المشهور وسماه بالثاني س والمبرد تشبيها له بالفاعل ولذلك لا يتقدم
عليها ولا يحذف دون عاملة لانه على صورة الفاعل والتسمية بالاولى اولى لان الفاعل في الحقيقة
مصدر الخبر مضافا الى الاسم ولهذا لا تحذف اخبارها غالبا كحذف خبر المبتدا لكون الفاعل
مضمونه وينصب الخبر اى خبر المبتدا خلافا للكوفيين في انه نصب على الحال واكثر النحاة على
انه لا يجوز رفع خبرها على اضمار مبتدا محذوف فلا يقال كنت قائم اى انا قائم وقد ورد
في الشعر ما ظاهره الجواز فان كان تفصيلا جاز الوجهان نحو كان الزيدان قائما وقاعدا او قائم وقاعد
ورفع الاسمين بعدها انكره الفراء وقال الجمهور فيها ضمير الشان وقال الكسائي وابن الطراوة
ملغاة ذكره في الارتشاف ويسمى خبرها ومفعولها تشبيها له بالمفعول اذ كان زيد قائما مثل
ضرب زيد قائما وبذلك سماه س والمبرد في كلام الرضي انهم لم يستمروا بذلك وان سموا الاول الفاعل
اذ لا بد لكل فعل من فاعل وقد يستغنى عن المفعول انتهى وقال المص تسمية الاسم فاعلا والخبر مفعولا
اصطلاح غير مالوف وهو مجاز كتسميتهم الصورة الجميلة دمية انتهى وللاسمين هنا باعتبار التعريف
والتنكير ثلاثة احوال احدها ان يكونا معرفتين قال المص فان كان المخاطب يعلم احدهما دون الاخر
فالمعلوم الاسم والمجهول الخبر فيقال كان زيد اخا عمرو لمن علم زيدا وجهل اخوته لعمرو وكان اخو عمرو
زيدا لمن يعلم اخا عمرو ويجهل ان اسمه زيد وان كان يعلمهما ويجهل انتساب احدهما الى الاخر فان
كان احدهما اعرف فالمختار جعله اسما فتقول كان زيد القائم لمن سمع بزيد وسمع برجل قائم فعرف
كلا منهما بقلبه ولم يعلم ان احدهما هو الاخر ويجوز قليلا كان القائم زيدا وان لم يكن احدهما اعرف فانت
مخير نحو كان زيد اخا عمرو وكان اخو عمرو زيدا ويستثنى من مختلفي الرتبة نحو هذا فانه متعين للاسمية
لكان التنبيه المتصل به فيقال كان هذا اخاك وكان هذا زيدا الا مع الضمير فان الاصح في باب المبتدا

او يجعل مبتدأ او تدخل ها التنبيه عليه فتقول ها انا ذا ونحو ذلك مع الناسخ لان الضمير منفصل لعامل فلا
يتاتى دخول التنبيه عليه على انه سمع قليلا في باب المبتدأ هذا انا واعلم انهم جعلوا ان وان المقدرتين
بمصدر معرف حكم الضمير لانه لا يوصف كما لا يوصف الضمير فلهذا قرات السبعة ما كان حجتهم الا ان قالوا وما كان
جواب قومه الا ان قالوا بالنصب فيهما والرفع ضعيف لضعف الاخبار بالضمير عما دونه في التعريف انتهى وفي
الارتشاف ان مذهب المتقدمين ومن المتاخرين ابن عصفور وابن طاهر والاستاذ ابو علي في ازمان التقدم
وابن خروف وابن عصفور ان المتكلم بالخيار في جعل المعرفتين شا الاسم والاخر الخبر قال وهو ظاهر كلام
س والفارسي وتاول ابن السراج كلامهما ثم ذكر نحو ما ذكر المص من التفصيل الحالة الثانية ان يكونا نكرتين
فان كان لكل منهما مسوغ قال المص فانت مخير في جعل ايهما شئت الاسم او الخبر فتقول كان خير من زيد شرا
من عمرو وبعكس وان كان المسوغ لاحدهما فقط تعين للاسمية نحو كان خير من زيد امراة الثالثة
ان يكونا مختلفين فيجعل الاسم المعرفة والخبر النكرة نحو كان زيد قائما ولا يعكس الا في الضرورة
كما مر مع ما فيه ويجوز تعدده اي الخبر لانه خبر مبتدأ في الاصل وقد جاز تعدده فاذا ثبت مع العامل
الاضعف فمع الاقوى اولى فتقول كان زيد قائما ضاحكا خلافا لابن درستويه في منع تعدده
تشبيها لها بالافعال التي تتعدى لواحد فلا يزاد على ذلك وزعم ابو حيان انه ظاهر مذهب س قال وهو
مبني على جواز تعدده في باب المبتدأ والمنع هنا اقوى للتشبيه بضرب وقال ابن مالك هذا المنع
لا يلتفت اليه وقال الفارسي في قوله تعالى كونوا قردة خاسئين ان خاسئين خبر ثان لا صفة لقردة
لان جمع المذكر السالم لا يكون صفة لما لا يعقل نقله في المغني ويجوز توسطه بينها وبين الاسم
وذلك حيث لا مانع من التوسط كان يكون الخبر واجب التقديم عليها لصدريته نحو اين كان زيد
او واجب التاخير عنهما كما اذا دخلت اداة الحصر نحو ما كان زيد الا قائما او عرض لبس نحو كان
فتاك مولاك ولا موجب للتوسط بينهما كما اذا دخلت في الاسم اداة الحصر وكان مع الفعل ما يقتضي التصدر
وعدم الفصل منه نحو هل كان قائما الا زيد اذ لا يفصل بين الفعل واداة الاستفهام كما سياتي في الاشتغال
او كان الخبر ضميرا متصلا بكان كما في الارتشاف نحو كانك زيد فجواز التوسط بمعنى سلب ضرورة
الطرفين من التوسط وعدمه محلهما عدا ذلك كما في نحو كان زيد قائما فتقول كان قائما زيد
قال تعالى وكان حقا علينا نصر المؤمنين هذا ان حمل الجواز في كلامه على معناه المشهور من
سلب ضرورة الطرفين فان حمل على ما يقابل الامتناع شمل ما توسطه واجب كما في نحو هل كان
قائما الا زيد وجايز كما في كان قائما زيد وقد وقع في الارتشاف وغيره ما يقتضي وجوب التوسط
في كل موضع يجب فيه تقديم الخبر على المبتدأ كالذي فيه ضمير يعود على الخبر نحو كان في الدار صاحبها
وكان شريك هند اخوها وكالنكرة المخبر عنها بظرف مسوغ للابتداء بها نحو كان في الدار رجل
وكما اذا دخلت على الاسم اداة الحصر لم يمنع من تقديم الخبر على الفعل مانع نحو ما كان قائما
الا زيد وليس كذلك بل انت بالخيار في هذه المواضع بين توسيطه كما ذكر وتقديمه على كان
واسمها فتقول شريك هند كان اخوها وفي الدار كان رجل وقائما لم يكن الا زيد وقد صرح
به مع وضوحه في الاولى ابن مالك في شرح التسهيل وفي الاخيرتين الرضي ونظير هذا ما وقع
في الاوضح وغيره في باب الفاعل من الحكم بوجوب توسط المفعول بين الفعل والفاعل اذا اتصل
بضمير المفعول نحو ضرب زيدا غلامه مع انه يجوز تقديم المفعول عليهما كما سياتي الا ان يحمل الوجوب في ذلك

الفاعل

على

على سبيل التخيير بين التقديم والتوسط كما اشار اليه ابن مالك لا على التعيين فاعرفه واقتصر على
اطلاقه جواز توسط الخبر ولو كان فعلا نحو كان يقوم زيد على جعل زيد اسم كان وهو ما صححه ابن
عصفور وابن مالك ومنعه بعضهم قياسا على المبتدأ المخبر عنه بفعل فانه لا يتقدم خبره كزيد
قايم والاول هو الصحيح كما في المغني قال اذ لا تلتبس الجملة الاسمية بالفعلية انتهى وعلى الصحة
يبنى جواز الشارع في قوله تعالى وانه كان يقول سفيهنا على الله شططا وقد صرح به ابن عصفور
وابن مالك خلافا له اي لابن درستويه حيث منع من توسطه في ليس وخلافا لابن معطي
في فصوله حيث منع في توسطه في دام والصواب جوازه فيهما كقوله سلي ان جهلت الناس عني
وعنهم • فليس سواء عالم وجهول • وقوله لا طيب للعيش ما دامت منغصة • لذاته بادكار
الموت والهرم • وقد افاد المص بكلامه الخلاف في ذلك ان دعوى جماعة منهم ابن اياز وابن
مالك الاجماع على جواز توسط خبرها منتقد وقد سبقه الى حكاية الخلاف فيه فانه كثير الاغراب
حتى قال ابن الخشاب كثيرا ما ينتقض اوضاعهم ويخرق اجماعهم فلذلك قال الربعي فيما قال
حكاه ابن اياز واما دام فقال ابن اياز لم اقف في تصانيف اهل العربية متقدميهم
ومتاخريهم على نص يمنع من تقديم خبر دام على اسمها وحكى لي من لا اثق به عن الشيخ تقي الدين
ابن الحلي ان ابن الخشاب نقل مثل ذلك وقال هذا جار مجرى المثل وذكر ابن الخباز ان ابن معطي
سئل عن ذلك فقال للسائل انكر فيه ثم سالا اخرى فقال لا ينقل عني فيه شيئا انتهى ولا
يتصرفان اي ليس ودام فلا يستعمل منهما ماض وامر ومضارع واسم فاعل ومصدر اما ليس
فبالاتفاق واما دام فعند الفراء وابن الدهان وكثير من المتاخرين قال في الاوضح واثبت
لها القدماء مضارعا وفي الارتشاف ان عدم تصرفها لا يعرفه البصريون وافهم بتخصيصه
لهما ان ما عداهما يتصرف اما تصرفا ناقصا ككاد واخواتها لانه لا يستعمل منها امر ولا مصدر
وتصرفا تاما كالبقية وللتصاريف من القسمين ما للماضي من العمل فالمضارع نحو لم اك بغيا
والامر قل كونوا حجارة واسم الفاعل كقوله وما كل من يبدي البشاشة كاينا • اخاك اذا لم
تلفه لك منجدا • وقوله قضى الله يا اسماء ان لست زايلا احبك حتى يغمض العين مغمض وجميعها
لا يكون منها اسم مفعول واما قوله ترو هو مكون فقد فقال في شرح اللمحة ان ابا الفتح سال
ابا علي عنه فقال انما كل داء يعالجه الطبيب تنبيه كل من التصرف وعدمه يكون في
الافعال وفي الاسما والتصرف في الافعال اختلاف ابنية الفعل باختلاف المعاني كضرب يضرب
اضرب وعدمه ان يلزم صيغة واحدة منها كليس ودام في هذا الباب وعسى في افعال المقاربة
وهب وتعلم في باب ظن وخلا وعدا وحاشا في الاستثناء وصيغ التعجب الثلاث ومثلها نعم وبئس
وحبذا وستاتي في اخواتها ومنها قل النافية وتبارك و... في بده وهد كل من رجل وعمرك
الله ويبنو ويخبط وهلم وهات وهاء بمعنى خذ واعط وها بمعنى خذ وعم صباحا وارحب قاله
الجوهري وارجا الشيء وسعته واقدم واقدم في زجر الخيل اي لا يكون في الزجر الا بصيغة الامر والتصرف
في الاسما ان تستعمل في وجوه الاعراب فيكون مبتدا وفاعلا ومفعولا ومضافا اليه ونحو وعدمه
ان يقتصر على بعض ذلك كاقتصارهم في ايمن على الرفع بالابتداء وسبحان الله على النصب
بالظرفية وبعض الظروف على النصب بالظرفية او الجر بمن كما مر في الاشارة ويجوز تقدمه

عن ابن درستويه ابو حيان
ولعل ما قال الاجماع المذكور
الى خلافه

فيه

ربه

تعلق
بالمصدرية

اى الخبر على كان واخواتها غير ما يستثنى ولو كان جملة خلافا لقوم وذلك حيث لا موجب له كان يكون
من ذوات الصدر نحو اين كان زيد او لا مانع منه كما اذا دخلته اداة الحصر نحو ما كان زيد الا قائما
او عرض لبس نحو كان فتاك مولاك فجوازا لتقديم بمعنى سلب ضرورة الطرفين محله ما عدا ذلك
نحو قائما كان زيد وان حمل على الجواز بمعنى مقابل الامتناع شمل ما تقديمه واجب كالصدرى
وجائز كغيره قال ابو حيان ولم نجدهم ذكروا سماعا عليه الا ما يدل عليه قوله تعالى كذلك كنتم من قبل
وانشد قيل كنتم تامنا تنتهي واستدل بقوله تعالى اهؤلاء اياكم كانوا يعبدون وانفسهم كانوا يظلمون
فاياكم وانفسهم معمولان للخبر وقد تقدم عليه وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل ونقض
بصحة زيدا لن اضرب مع امتناع تقديم اضرب على لن واجيب بالفرق بين العامل الضعيف
وهو لن وغير القوى وهو الفعل وقد اشار المص الى الاحتراز عن هذا النقض في شرح اللمحة بقوله
وتقديم المعمول غالبا يؤذن بجواز تقديم العامل ومنع قوم تقديم الخبر اذا كان جملة لا
في توسطه والصحيح جوازه كما اقتضاه اطلاقه ومنع تقديم الخبر الجائز تقدمه تاخر مرفوعه
فلا يجوز قائما كان زيد ابوه ولا اكلا كان زيد طعامك ابوه اى كان زيد اكلا ابوه لما فيه من الفصل
بين العامل ومعموله الذي هو كالجزء منه بخلاف تاخر منصوبه نحو اكلا كان زيد طعامك
فيجوز وان قبح لانه فضلة اما الاسم فقد مر انه لا يجوز تقديمه على الفعل لانه في صورة
الفاعل الا على دام فلا يجوز تقدمها اتفاقا لا تقول لا اصحبك طالعة ما دامت الشمس وكذا
توسطها ولم اقف عليه صاحب الايضاح وابن مالك وشمله كلام المص الا ان في نقل الاتفاق
في هذه نظرا لان المنع معلل اما بعدم تصرفها وهو لا ينهض مانعا بدليل اختلافهم في ليس مع
اتفاقهم على عدم تصرفها او كون ما موصولا حرفيا لا يفصل بينه وبين صلته وفيه خلاف فقد اجاز
كثير اذا لم يكن عاملا كما مر وقد قال ابو حيان القياس جواز توسطه بينهما لاجازتهم عجبت مما زيدا
تضرب قال الا ان يثبت ان دام لا تتصرف فيتجه المنع وقد مر عنه ان عدم تصرفها لا يعرفه
البصريون والا على ليس فلا يجوز في الاصح عند الشيخين فلا يقال قائما ليس زيد وهو مذهب
الكوفيين وابن السراج والمبرد والجرجاني واكثر المتاخرين وهو الموافق للسماع ومذهب قدماء
البصريين الجواز واختلف فيه عن سيبويه واحتج المجيز بقوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم
فيوم معمول للخبر الذي هو مصروف وقد تقدم على ليس فلا يقع المعمول الا حيث يقع العامل
واجيب بالمنع كما مر ومع تسليمه فالمعمول هنا ظرف وهو يتسع فيه كما سياتي واذا نفى
الفعل بما جاز توسط الخبر بين النافي والمنفي مطلقا نحو ما قائما كان زيد وامتنع تقديمه
على ما عند البصريين والفراء لان لها الصدر واجازه بقية الكوفيين وانشدوا اعلموا انني لكم
حافظ شاهدا ما كنت او غائبا ومنع ابن كيسان المنع بغير زال واخواتها لان نفيها اثبات
وعممه الفراء في حروف النفي ويرده قوله ورج الفتى للخير ما ان رايته على السن خيرا لا يزال
يزيد ويجوز تقدم معموله اى معمول الخبر من مفعول به او من اجله وحال وغيرها مما ينتصب به
على غيرهما اى غير دام وليس مطلقا اى ظرفا كان او غيره نحو في الدار كان زيد قائما وطعامك كان
زيد اكلا اما معهما فلا يتقدم معمول خبرهما عليهما اما دام فلان معمول الصلة لا يتقدم على
الموصول واما ليس فلشبهها بما مع عدم تصرفها ولا يعمل ما بعدها فيما قبلها ومذهب

الجمهور

طعامك ابوه

موصولا حرفيا

الجمهور جواز تقديم معمول ليس الظرف مستدلين بالاية السابقة وقد مر جوابه
ويجوز تقديم معمول الخبر على معمولي الجميع اى على الاسم والخبر من الجميع حتى دام وليس بشرط
اشار اليه بقوله ان كان ذلك المعمول ظرفا او جارا ومجرورا نحو كان عندك او في المسجد زيد
معتكفا باتفاق كما قاله الشيخان لاتساعهم في الظرف فان كان غيره لم يجز تقديمه مطلقا
عند سيبويه وجمهور البصريين وما اوهم ظاهره خلاف ذلك نحو قوله قنافذ هداجون
حول بيوتهم بما كان اياهم عطية عودا فان ظاهره ان عطية اسم كان وعودا خبرها
واياهم معموله وقنافذ جمع قنفذ بالذال المعجمة وضم القاف قبلها وفتحها وهداج الظليم
اذا مشى في ارتعاش فهو عندهم مؤول اما بزيادة كان او اضمار الاسم مرادا به الشان
او راجعا الى ما وعليهما فعطية مبتدا وقيل ضرورة قال المص وهذا متعين في قوله
باتت فؤادي ذات الخال سالبة ۰ فالعيش ان حم لي عيش من العجب خلافا للكوفيين
في اجازتهم ذلك مطلقا متمسكين بظاهر ما ذكر ونحوه ولابن السراج وابن عصفور
في اجازتهما تقديم الخبر معه نحو كان طعامك اكلا زيد لان المعمول من تمامه وكالجزء
منه فلم يليها الا الخبر ومنعاه ان تقدم وحده نحو كان طعامك زيد اكلا تنبيه
ما ذكر هنا من تقدم الخبر وعدمه فهو بالنظر الى الفعل اما بالنظر الى الاسم فالحكم في
ذلك على ما مر في باب المبتدا والخبر من وجوب وامتناع وجواز نعم قال ابن مالك وتبعه
والمص في شرح اللمحة لا يمتنع هنا بخلاف باب المبتدا تقديم خبر مساو في التعريف
والتنكير ان ظهر الاعراب نحو كان اخاك زيد ولم يكن خيرا منك احد لان اختلاف
الاعراب مزيل للبس بخلاف المبتدا والخبر لاتفاق اعرابهما فان خفى اعرابهما وجب كون
المقدم الاسم نحو كان اخي صديقي ولم يكن فتى ازكى منك كنظيره في باب الفاعل والمفعول
وح فلا يتقدم على الفعل لانه اذا وجب تاخيره عن الاسم فالواجب تاخيره عن الفعل
ففي الفعل اولى وهو واضح ونازع ابن الحاج في البابين وقال لقد اجاز الزجاج في
قوله تعالى فما زالت تلك دعواهم ان يكون تلك الاسم ودعواهم الخبر وعكسه قال ولا
خلاف في ذلك بين النحويين وسياتي بسطه في باب الفاعل وتختص الخمسة الاولى
وهي كان وامسى واصبح واضحى وظل بجواز مرادفة صار فتقيد حصول مضمون الجملة
بعد ان لم يحصل من غير اعتبار الازمنة التي يدل عليها تركيب الفعل من المساء ونحوه
بل باعتبار الزمن الذي يدل عليه صيغتها من ماض وحال واستقبال نحو قوله تعالى فكانت
هباء منبثا فاصبحتم بنعمته اخوانا فظلت اعناقهم لها خاضعين وقول
النابغة امست خلاء وامسى اهلها احتملوا اخنى عليها الذي اخنى على لبد الشاهد
في الاول لان الثانية خبرها ماض والتي بمعنى صار لا يقع خبرها كذلك وقول عدي ثم
اصبحوا كانهم ورق جف فالوت به الصبا والدبور وافهم اقتصاره على الخمسة المذكورة ان
غيرها لا تستعمل بمعنى صار وزعم الزمخشري ان بات تستعمل كذلك وعليه حمل جماعة منهم ابن الصايغ
والازهري وابن برهان قوله عليه الصلاة والسلام فان احدكم لا يدري اين باتت يده وانكره ابن
مالك قال ابن الخباز رايت جماعة يتوهمون دلالة بات على اليوم ويبطله قوله تعالى والذين

يبيتون لربهم سجدًا وقيامًا تكملة مما يراد في صار رفيعل عليها آخر قال القاضي نصيدا كالحصان الاجرد وعاد قال العصا رمضل من هديت برشدي فتلك معوعاد بالرشد امرا والكقوله
ثم آلت لا تكلمنا كل حي معقب عقبا ويحتمل كونها بمعنى حلفت ورجع كقوله عليه الصلاة والسلام
لا ترجعوا بعدي كفارًا وحار كقوله وما المرء الا كالشهاب وضوئه يحور رمادًا بعد اذ هو
يسطع واستحال كقوله ان العداوة تستحيل مودة بتدارك الهفوات بالحسنات وتحول
كقوله وبدلت قرحًا داميًا بعد صحة لعل منايانا تحولن أبؤسا وارتد كقوله تعالى فارتد
بصيرا وجا كقول الخوارج لابن عباس ما جاءت حاجتك برفع الحاجة ونصبها فمن نصبها
جعل الخبر والاسم ضمير ما والجملة من جاءت ومعمولها خبرها ومن رفع جعلها اسم جا وما خبرها
ومر فيه كلام للمصنف وقعد كقولهم شحذ شفرته حتى قعدت كانها حربة اى صارت وروى
الكسائي قعد لا يسأل عن حاجة الا قضاها اى صار ويقتصر فيه على السماع وطرده الفراء وخرج
عليه الزمخشري قوله تعالى فتقعد ملومًا محسورًا اى فتصير وغدا وراح وقد يستشهد فيهما
بقول ابن مسعود اغد عالما او متعلما ولا تكن امعة وفي الحديث لو رزقتم كما يرزق الطير تغدوا
خماصا وتروح بطانا وقال ابن مالك ليستا من هذا الباب والمنصوب بعدهما حال
وزاد الفراء اسحر وافجر واظهر ولم يذكر شاهدا على ذلك فمن ثمة انكره في التسهيل ويختص
غير ليس وفتئ وزال وذلك كان وامسى واصبح واضحى وظل وبات وصار وانفك وبرح
ودام بجواز التمام وللاختلاف في معناه اشار الى تفسير الراجح بقوله اى الاستغنا بالمرفوع
عن المنصوب كما ان معنى كونها نواقص عدم الاكتفاء به خلافا لاكثر البصريين كما في شرح القطر
في قولهم معنى تمامها دلالتها على الحدث ونقصانها عدمها لانها عليه والذي عليه سر والمبرد
وصرح به السيرافي في الاول وصححه الشيخان والرضي قالوا وقد نطقت العرب بالمصادر الناقصة
كقوله وكونك اياه عليك يسير وحكى ابو زيد مصدر فتئ وغيره ظللت افعله ظلولا وبت
افعله بيتوتة قال الرضي ومما قال بعضهم انها انما سميت نواقص لانها تدل على الزمان دون
المصدر ليس بشيء لان كان في كان زيد قائما يدل على معنى الكون الذي هو الحصول المطلق
وخبره يدل على الكون المخصوص وهو كون القيام اى حصوله فجيء اولا بلفظ دال على حصول ما تبين
بالخبر ذلك الحصول بتعيين الحاصل فكانك قلت حصل شيء ثم قلت حصل القيام فالفايدة في
ايراد مطلق الحصول اولا ثم تخصيصه اخرا كالفايدة في ضمير الشان مع فايدة اخرى هي
دلالته على تعيين زمان ذلك الحصول المقيد ولو قلنا قام زيد لم تحصل الفايدتان معا
فكان يدل على الحدث المطلق تعيين خبره وخبره يدل على حدث معين واقع في زمان مطلق
تعيينه في كان لكن دلالة كان على المصدر وضعية ودلالة الخبر على الزمان عقلية واما ساير
الافعال الناقصة نحو صار الدال على الانتقال واصبح الذي معناه الكون في الصباح وبقية
اخوته وما دام الذي معناه الدوام وما زال الذي معناه الاستمرار وكذا اخوته وليس
الذي معناه الانتفا بدلالتها على حدث معين لا يدل عليه الخبر في غاية الوضوح فكيف يكون
جميعها ناقصة بالمعنى الذي قالوا بل انما سميت ناقصة لانها لا تتم بالمرفوع كلاما بل به
مع المنصوب بخلاف الافعال التامة فانها تتم كلاما بالمرفوع دون المنصوب انتهى فالافعال

الناقصة

قال سيبويه

صحة

ثانيا

الناقصة مسندة في الصورة الى معمولها وفي الحقيقة تبوء للمستندات التي هي اخبارها
واما استعمالها تامة فبان يراد بكان ثبت وثبوت كل شيء بحسبه فتارة يعبر عنه بالازلية نحو
كان الله ولا شيء معه وتارة بحدث نحو قوله اذا كان الشتاء فادفئوني وتارة بحضر نحو قوله تعالى
وان كان ذو عسرة اى حضر كذا قاله كثير وقال العلامة ابو القاسم الراغب انها في الاية ناقصة
اى وان كان ذو عسرة غريمًا لكم فحذف لدلالة الكلام عليه وهذا اجود لان كان التامة اكثر
ما يتعلق بها الاحداث دون الاشخاص نحو كان الخروج كقولنا تفق الخروج ولا تقول كان زيد
واتفق زيد بذكر الطيبي وتارة بقدر نحو ما شاء الله كان او يراد بها كفل نحو كنته اى كفلته
او غزل نحو كنت الصوف اى غزلته وبتواليها الثلاث الدخول في المسا والصباح والضحى
قال تعالى فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون وقال ومن فعلاتي انني حسن القرى
اذا الليلة الشهبا اضحى جليدها او بظل دام او طال او بيات بمعنى نزل يقال بات بالقوم وبات
القوم متعدية بنفسها وبالبا اى نزل بهم وبصار رجع وتتعدى بالى قال تعالى الا الى الله تصير
الامور او ضم او قطع وتتعدى بنفسها الى المفعول الواحد نحو فصرهن اليك وبدام بقي قال تعالى
ما دامت السموات والارض وسكن ومنه الحديث لا يبولن احدكم في الماء الراكد الدائم اى الساكن
وببرح ذهب وظهر وبهما فسر قولهم برح الخفا وبانفك خلص وانفصل نحو فككت الاسير او الخاتم
فانفك فتسمى في هذه الاحوال تامة لاكتفائها بمرفوعها ومطلبها عملها زاد فنيت الافعال
ان لازمًا فلازمًا او متعديًا بحرف فيها او بنفسه فكذلك هي اما ليس وفتئ وزال التي ما تصرف من
متصرفها فلا تستعمل الا نواقص في التسهيل ان فتئ تستعمل تامة بمعنى سكن وطفئ حكى الفرا
فتأت عن الامر سكنت وفتأت النار اطفاتها وحكى ابو علي في الحلبيات وقوع زال التامة
وتختص كان بمرادفه لم يزل كثيرًا فتقصد بها الدوام كما يقصد بلم يزل كقوله تعالى وكان
الله سميعًا بصيرًا قال والاصل فيها ان تدل على حصول ما دخلت عليه فيما مضى كما مر دون تعرض
لازلية ولا انقطاع كغيرها من الافعال الماضية فان قصد الانقطاع ضمن الكلام ما يدل عليه كاذ
في قوله تعالى واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم اعداء وتختص كان بلفظ الماضي دون المضارع
كما في الاوضح وغيره ونقله السيوطي عن الفارسي ودون بقية اخواتها بجواز زيادتها فلا
تحتاج الى المنصوب اتفاقا ولا المرفوع كما ذهب اليه الفارسي والمحققون لانها جرت مجرى الحرف
كما ان قلما استعمل لما النافية كما سيأتي فلم تحتج لفاعل وذهب ابو سعيد السيرافي
الى انها تامة وفاعلها المصدر الدال عليه الفعل اى كان هو اى الكون ورده الرضي بانه
لا معنى لقولك ثبت الثبوت ان معنى زيادتها عنده اى على دخولها في الكلام غير عاملة في شيء
وانه ليس لها فاعل وعند ابي سعيد عبارة عن عدم اختلال الكلام بسقوطها فلا بد لها من
فاعل لعدم انفكاك الفعل عنه انتهى قال المص والمراد بالزايد في مثل زيد كان الفاضل
وفي قولهم غضب من لاشي وجئت بلا زاد المعترض بين شيئين متلازمين وان لم يصح
اصل المعنى باسقاطه كما في مسئلة لا او كان يفوت بفواته معنى كما في مسئلة كان فانها
مفيدة لمعنى المضي والانقطاع قال وكذا لا المقترنة بعاطف في نحو ما جاءني زيد ولا
عمرو ويسمونها زايدة وليست زايدة البتة الا ترى انه اذا قيل ما جاءني زيد وعمرو احتمل ان

او يراد بتواليها اى توالي الكان

بمعنى

وفي شرح ابن الناظم

مرفوع

المراد نفي مجيء كل منهما على كل حال وان يراد نفي اجتماعهما في وقت المجيء فاذا جيء بلا صار نصا
في المعنى الاول انتهى وسياتي تتمة هذا في حروف الزيادة في الباب المهم آخر الكتاب ولا تزاد الا حال كونها
متوسطة بين امرين متطالبين لا اول الكلام لان البداءة باللوازم والاصول اليق بها من الزوائد
ولا آخره فلا يقال زيد قايما كان كما يقال زيد قايم ظننت خلافا للفراء لان الزيادة خلاف الاصل
فيقتصر بها على مواضع استعمالها وهو ما وقعت فيه حشوا فتزاد فيه كثيرا بحسن اي زيادة كاينة
مع حسن في نحو اي بين ما التعجبية وفعل التعجب كقوله ما كان اسعد من اجابك آخذا بهداك
مجتنبا هوى وعنادا . وقوله ارى ام عمرو دمعها قد تحدرا . بكا على عمرو وما كان اصبرا .
وجوز بعضهم ان تكون في مثل ذلك ناقصة واسمها ضمير ما والجملة بعدها خبرها وان ذكرت بعد فعل
التعجب وجب الاتيان قبلها بما المصدرية فقيل ما احسن ما كان زيدا وكانت تامة وقد
اجيز نقصانها على تقدير ما اسما موصولا ونصب زيدا على الخبرية اي ما احسن الذي كان زيدا
ورد بان ما احسن زيدا ممتنع عنده ذكره في المغني وزيادة كاينة بقبح اي مع قبح في نحو اي بين
الجار والمجرور كقوله سراة بني ابي بكر تسامى . على كان المسومة العراب . وانشد الفراء
على كان المطهمة الصلاب قال ابن مالك ومن رواه على ما كان المسومة العراب فهو من
سوء الحفظ لان هذا البيت لا يعرف الا من طريق الفراء نبه عليه المرادي وزيادة كاينة
بتوسط اي لا بحسن ولا بقبح نزرها اي في غير التعجب والجار والمجرور وذلك بين الفعل ومرفوعه
نحو قول العرب ولدت فاطمة بنت الخرشب الانمارية الكملة من بني عبس لم يوجد كان مثلهم
يعنون الربيع بن زياد واخوته رات في منامها قايلا يقول لها اعشرة هدرة احب اليك ام ثلاثة
كعشرة فقالت ثلاثة كعشرة فولدت ربيع الحفاظ وعمارة الوهاب وانس الفوارس وبين
المبتدا وخبره نحو ان من افضلهم كان زيدا عند س وقال المبرد ان زيدا اسم ان وكان خبرها
ومن افضلهم خبر كان ورد بان خبر ان لا يتقدم على اسمها غير ظرف ونحو قول ابي امامة الباهلي
يا نبي الله انبي كان ادم وبين الصلة والموصول نحو جاء الذي كان اكرمته وذكر منه بعضهم قوله تعالى
كيف نكلم من كان في المهد صبيا ونصب صبيا على الحال والا فلا انكار في تكلم الكبير وبين الصفة
والموصوف كمررت برجل كان قايم ومنه عند الجمهور قوله فكيف اذا مررت بدار قوم . وجيران لنا
كانوا كرام . فزيدت مع فاعلها عند س والخليل وجرى عليه في التسهيل واستشكل بان الزايد
لا تعمل شيا وهنا قد رفعت الضمير فقيل الاصل هم لنا ثم وصل الضمير بكان الزايدة اصلاحا للفظ
لئلا يقع الضمير المرفوع المنفصل الى جانب الفعل وقيل الضمير توكيد للمستتر في لنا على ان لنا صفة
لجيران وصل لما ذكرنا وقيل بل معمول لكان حقيقة فقيل على انها ناقصة ولنا الخبر وقيل انها زايدة
وانها تعمل في الفاعل كما يعمل فيه العامل الملغى كظننت زيد قايم وقال المبرد انها في البيت غير
زايدة وبه صرح في الاوضح قال لرفعها للضمير قال الرضي ولافادتها معنى ولفظا وربما زيدت بلفظ
الماضي والمضارع كقول ام عقيل انت تكون ماجد نبيل . اذا تهب شمال بليل وقال ابو البقاء في
بيت حسان كان سبية من بيت راس . يكون مزاجها عسل وماء في رواية من رفع مزاجها
مع رفع عسل لتقدير كان سبية مزاجها عسل وماء واجاز الفراء بين ما وفعل التعجب نحو ما يكون
اطول هذا الغلام وربما زيد امسى واصبح كقولهم ما اصبح ابردها وما امسى ادفاها يعنون الدنيا

وهو

وهو شاذ عند البصريين مقيس عند الكوفيين واجاز الفراء زيادة الجميع ما لم ينقص المعنى واجاز
زيادة كل فعل لازم من غير هذا الباب بالشرط المذكور نحو ما اضحى احسن زيدا وفلان قعد يتهكم بعرض
فلان ويختص مضارعها بحذف اي يجوز حذف نون مضارعها نحو قوله تعالى قالت انى يكون لي ولد
ولم يمسسني بشر ولم اك بغيا اصله اكون فحذفت الضمة للجازم ثم الواو لالتقاء الساكنين
ثم النون للتخفيف والحذفان الاولان واجبان والثالث جايز ونحو فلم يك ينفعهم ايمانهم
وان تك حسنة يضاعفها ويوخذ من قيود المسئلة ان النون لا تحذف من
الماضي لعدم الجزم ومن المتحرك لا تحذف لقوته بالحركة ولا من نحو من تكون له عاقبة الدار
وتكون لكما الكبرياء لانتفاء الجزم ولا من نحو لم اك بغيا موقوفا عليه لما قال ان الوقف
عليه باعادة الحرف الذي كان فيه اولى من اجتلاب حرف لم يكن يعني هاء السكت لانه يوقف
عليها بما بقي منه حرف او حرفان كما سياتي ولا يقال يلزم مثله في ايع لان اعادة الياء
تودي الى الغاء الجازم بخلاف لم اكن فان الجازم انما اقتضى حذف الضمة لا حذف النون
ولا من نحو لم يكن الله ليغفر لهم لاتصالها بالساكن وخالف في هذا يونس فاجاز الحذف
تمسكا بقوله فان لم تك المرآة ابدت وسامة . فقد ابدت المرآة جبهة ضيغم ووافقه ابن
مالك وحمله الجماعة على الضرورة كقوله ولست بآتيه ولا استطيعه . ولاك اسقني
ان كان ماؤك ذا فضل . ولا من نحو قوله عليه الصلاة والسلام ان يكنه فلن تسلط عليه
لاتصالها بالضمير المنصوب والضماير ترد الاشياء الى اصولها فهذه ستة شروط لحذف
نونها مستفادة من كلامه وقد اهمل سابعا ذكره في الاوضح وهو ان يكون الجزم بالسكون
فلا تحذف من نحو قوله تعالى وتكونوا من بعده قوما صالحين لان جزمه بحذف فها وقد
يعتذر عنه بان الجزم عند الاطلاق انما يتبادر منه السكون لانه الاصل مع قرينة
التمثيل له ويختص بجواز حذفها وحدها اي مع بقاء اسمها وخبرها وقد تحذف مع اسمها
ويبقى خبرها وبالعكس فالاقسام ثلاثة فتحذف حال ان يكون معوضا عنها بعد الحذف
ما الزايدة وكثر ذلك في ما يتقدمها ان المصدرية ويكون الاسم ضمير المخاطب مثل
قول العباس بن مرداس ابا خراشة اما انت ذا نفر . فان قومي لم تاكلهم الضبع اي لان كنت
ذا نفر فخرت فحذف متعلق الجار وهو فخرت لدلالة ما بعده عليه ثم حذف الجار وهو مطرد
مع ان كما سياتي للاختصار ثم حذفت كان لذلك ايضا فانفصل الضمير ثم زيدت
ما للتعويض ثم ادغمت في ميمها النون للتقارب فان مصدرية وما زايدة وانت
اسم كان المحذوفة وذا نفر الخبر وما انت مفعول لاجله والضبع كناية عن السنة
المجدبة وخراشة بضم الخاء المعجمة وقالوا اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت
منطلقا انطلقت فقدمت اللام وما بعدها على انطلقت للاختصاص ثم فعل
به ما تقرر ولا يذكر كان لئلا يجمع بين العوض والمعوض واجازه المبرد فيقال اما
كنت منطلقا انطلقت وظاهر قوله في مثل اختصاص حذفها بضمير المخاطب وانه
لا يكون مع ضمير المتكلم ولا مع الظاهر وذلك هو الموافق للمسموع قال ابو حيان المحفوظ
المسموع ان يكون مع ضمير المخاطب والقياس عليه في ضميري المتكلم والغايب وقد مثل

شرح في الكتاب بأما زيدا ذاهبا ذهبت اى ان كان زيد ذاهبا فاتى بالظاهر وزعم ابو علي وابن
جني ان ما لما كانت عوضا نابت مناب كان في العمل ونازعهما انه مذهب س وزعم الكوفيون ان ان
هذه المفتوحة اداة شرط كالمكسورة بدليل الفا وحذف الفعل للعلم بانه ان لا يقع بعدها
الا الافعال ويجوز حذفها مع اسمها ويبقى خبرها لكثرته بقرينة ما سياتي بعد لكن وذلك
في كل موضع جاءت فيه الواو وبعدها لكن وقد تقدمتها كان ومعمولاها في حيز نفي وجا بعد لكن
منصوب صالح للعطف على خبر كان نحو قوله تعالى ما كان حديثا يفترى ولكن تصديق الذي بين
يديه وما كان محمد ابا احد من رجالكم ولكن رسول الله وقد اختلفوا في هذا ونحوه مما وضع
كان فيه جملة منفية وبعد لكن مفرد نحو ما قام زيد لكن عمرو على اربعة اقوال الاول ما اشار
اليه المص واختاره ابن مالك ان الواو عاطفة جملة حذف بعضها على جملة صرح بجميعها
والتقدير ولكن كان تصديق الذي بين يديه ولكن كان رسول الله ولكن قام عمرو
وعلته فلكذلك الواو ولا تعطف مفردا على مفرد مخالف له في السلب والايجاب بخلاف
الجملتين المتعاطفتين فيجوز تخالفهما فيه نحو قام زيد ولم يقم عمرو وقال يونس
ان الواو عاطفة مفردا على مفرد ولا عطف بلكن على القولين وقال ابن عصفور
لكن عاطفة والواو زائدة لازمة وقال ابن كيسان كذلك لكن قال الواو غير لازمة
وقل من ذكر هذه المسئلة هنا وسياتي فيها مزيد كلام في العطف ص وفي كل موضع جاءت
فيه بعد لو وان الشرطيتين وكان الاسم ضميرا اعلم من حاضر وغايب مثال الاول بعد
لو قوله علمتك منانا فلست بآملٍ نداك ولو غرثان ظمآن عاريا اى ولو كنت ومثال
الثاني بعدها قوله عليه الصلاة والسلام في حديث الصداق التمس ولو خاتما اى
ولو كان الملتمس وقول الشاعر لا يامن الدهر ذو بغي ولو ملكا جنوده ضاق عنها السهل
والجبل اى ولو كان ذو البغي وتقول الا طعام ولو تمرا وجوز ش الرفع اى ولو كان عندكم
تمر ويقبح غير النصب اذا كان بعد لو صفة لا تستعمل وحدها نحو الا ما باردا ومثال الاول
بعد ان قوله لا تقربن الدهر آل مطرف ان ظالما ابدا وان مظلوما اى ان كنت
والثاني قوله قد قيل ما قيل ان حقا وان كذبا فما اعتذارك من قيل وقد قيلا اى وان
المقول ويجوز حذفها مع اسمها كاينا بقلة اى مع قلة في غيرهن اى غير لكن ولو
وان كالحذف بعد لدن نحو قوله يصف ابلا من لد شولا فالى اتلائها اى من لدن كان
كذا يقدره ش كما قاله ابو حيان والمص ونقله ابن المالك عن الجمهور قال وتقدير ان
مستغنى عنه وقال ابو حيان قال اصحابنا هو تقدير معنى لا تقدير اعراب ونقل
المص عن ابن الدهان ان س لا يرى جواز اضافة لدا الى الجملة فلذلك قدر من لدن ان
كانت ولم يقدر من لد كانت والشول الابل التي خف لبنها وارتفع ضرعها واتى عليها
من نتاجها تسعة اشهر الواحدة شايلة واتلائها بكسر الهمزة وسكون التاء الفوقية
ان يتلوها ولدها ويتبعها يقال اتلت الناقة اى تلاها ولدها ومنه لا تليت ولا دريت
دعا عليه ان لا تتلى ابله اى لا يكون لها اولاد وقوله فالى اتلائها معطوف على مقدر اى
الى الفاحها وهو اصابة الفحل لها فالى اتلائها وقد حذفت وحدها بعد شبه لدن وهو

ازمان

ازمان في قوله ازمان قومي والجماعة كالذى لزم الرحالة ان تميل مميلا اراد ازمان كان قومي مع
الجماعة كالذى لزم الرحالة كذا قاله ش فقومي اسم كان والجماعة مفعول معه وكالذى الى اخره
خبر كان وانما قدر كان لان المفعول معه حقه ان لا يقع الا بعد جملة فيها لفظ الفعل ومعناه
نحو علام وحروفه كما سياتي وبعد الجار مجرى لو من الحروف الدالة على الفعل اذا تقدم ما يدل عليه الا
قليلا ذكره ابو حيان فلذلك اى لكون حذفها في غير ما ذكر قليلا لا يقاس عليه ضعف بالبنا للمفعول
اى ضعف النحاة راى الكسائي في قوله تعالى انتهوا خيرا لكم حيث قدره يكن خيرا لكم
قال الفرا لو كان على اضمار يكن لجاز اتق الله محسنا وانته احسانا اي تكن محسنا ويكن
انتهوا احسانا والتقدير عند س انتهوا انتهاء خيرا لكم فخيرا صفة لمصدر محذوف
ابتدا والتقدير عند ش انتهوا خيرا اى انتهوا عن التثليث وائتوا خيرا فهو من باب
المنصوب بمحذوف وجوبا كما سياتي في المفعول قال المص ويقويه قولهم حسبك خيرا لك
ووراءك اوسع لك بتقدير حسبك وائت خيرا لك ووراءك وائت مكانا اوسع لك واما حذفها
مع خبرها فسياتي في مسئلة ان خيرا فخير ويشاركها في حذف الخبر ليس فلذلك لم يذكر لفظها
عنده به فاعرفه ويجوز حذفها مع معموليها الاسم والخبر بعد ان المكسورة معوضا عنها ما في قولهم
لا افعل هذا اما لا اى ان كنت لا تفعل غيره ومثله قول الراجز امرعت الارض لو ان مالا
لو ان نوقا لك او جمالا او ثلة من غنم اما لا اراد ان كان لا يكون لك فما عوض ولا نافية للخبر قال ابو حيان
ولا يحذف الفعل معوضا عنه ما الا في هذا فلو قلت ما كنت منطلقا انطلقت معك كانت
ما زايدة وليست عوضا ولا يجوز اما انت منطلقا انطلقت معك ويجوز في كل موضع
ذكر فيه بعد ان المكسورة وكان المحذوفة اسم مفرد ثم يذكر بعد فا الجزا متلو باسم مفرد مع
صحة تقدير فيه او معه ونحوها مما يصلح جعله خبرا بعد فا الجزا نحو قولهم وفي بعض الكتب نسبته الى
النبي صلى الله عليه وسلم الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر وقولهم
المرء مقتول بما يقتل به ان سيفا فسيف وان خنجرا فخنجر فيجوز في هذين الاسمين ونحوهما
اربعة اوجه رفعهما ونصبهما ورفع الاول ونصب الثاني وعكسه وارجحها الذي قدمه
ش نصب الاول خبرا لكان محذوفة مع اسمها ورفع الثاني خبر المبتدا محذوف بعد فاء
الجزا اى ان كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير واضعفها عكسه اى رفع الاول اسما لكان محذوفة
مع خبرها ونصب الثاني بفعل لايق تقديره فيجزيهم خيرا او خبرا لكان محذوفة مع اسمها اى ان
كان في عملهم خير فيجزون او فيكون الجزاء خيرا وهذا الوجه لم يذكره ش وذكر الثلاثة وانما
كان اضعف لما فيه من حذف كان وخبرها بعد ان وحذف الناصب بعد الفا وكلاهما قليل بخلاف
الاول فان فيه اضمارها مع الاسم وحذف المبتدا بعد الفا وكلاهما مطرد كما مر فلذا كان ارجح
ووقع في النسخ المعتمدة ارجحها رفع الاول ونصب الثاني واضعفها عكسه وهو سبق قلم ظاهر
فلذلك رددته على الصواب وبينهما اى بين هذين الوجهين في الارجحية والاضعفية
نصبهما معا الاول خبرا لكان محذوفة مع الاسم والثاني بفعل محذوف اى ان كان عمله
خيرا فيجزى خيرا ورفعهما معا قال ش وهو عندي احسن الاول اسم كان محذوفة والثاني على
تقدير مبتدا محذوف وانما كانا بين الاولين في ذلك لاقتسامهما وجهي الرجحان

والضعف فمع الاول مرجح وهو حذف كان مع الاسم ومضعف وهو حذف الناصب بعد
الفا ومع الثاني مرجح وهو حذف المبتداء بعد فا الجزا ومضعف وهو اضار كان مع خبرها
وجعل كان ناقصة في رفعهما اولى من جعلها تامة لان الناقصة تتعين مع نصب الثاني فينبغي
ان يرجح مع رفعه ليجري الاستعمال على سنن واحد وظاهر كلامه ان هذين الوجهين متكافيان
وهو كذلك عندنا وعلى قول رفعهما اولى واعلم ان تعبيرهم بارجحية الاول يقتضي رجحان الثلاثة
بعده وبا ضعفية الثاني يقتضي ضعف الثلاثة غيره لاقتضا افعل التفضيل المشاركة
والزيادة فيلزم التناقض وهو كثير في عباراتهم فينبغي ان يجعل افعل في ذلك بلا مشاركة فيه
فيكون الارجح والاضعف بمعنى الراجح والضعيف كما قيل في قوله تعالى وهو اهون عليه
ونحوه فان لم يصلح تقدير رفيقًا او معه ونحوهما في المسئلة تعين النصب على الخبر كان قال
مررت برجل ان طويلا وان قصيرا او امرر بايهم افضل ان زيدا وان عمرا او مررت
برجل ان لا صالحا فطالح ومنهم من يقول ان لا صالحا فطالحا كما نص على الحال اي فقد
لقيته صالحا فلا يجوز وربما جرمقرونا بالا او بان وحدها ان عاد اسم كان الى مجرور
بحرف حكي عن يونس ان منهم من يقول مررت برجل ان صالح فطالح بالجر على تقدير
ان لا اكن مررت بصالح فبطالح هكذا قدره ثم قال وهو ضعيف يقبح قال ومن
ثمه قال يونس امرر على ايهم افضل ان زيد وان عمرو يعني ان مررت بزيد وان مررت
بعمرو **تكملة** وتختص ليس بكثرة تنكير اسمها لان النفي من مسوغات الابتدا
وليس مسوغة له وبجواز الاقتصار عليه بدون قرينة تزيد على كون الاسم نكرة عامة تشبهه
بذلك اسم لا فنسا قاه في الاقتصار عليه قول الايا ليل ويحك نبيئنا فاما الجود منك فليس جود
وحكي سيبويه ليس احد وبا قتران خبرها بوا وان كان جملة موجبة بالا كقوله ليس شي الا
وفيه اذا ما قابلته عين البصير اعتبار ويشاركها في الاول كان بعد النفي كقوله
اذا لم يكن فيكن ظل ولا جنى فابعدكن الله من شجرات وقوله اذا لم يكن احد باقيا
فان التاسي دواء الاسى والاسى الحزن والفتح وبالقصر الحزن او شبهه كقوله ولو كان حي في
الحياة مخلدا خلدت ولكن ليس حي بخالد وفي الثالث ايضا كقوله اذا ما ستور البيت
ارخين لم يكن سراج لنا الا ووجهك نورها واذا انتقض خبر ليس بالا لم تخرج عن هذا
العمل في لغة الحجاز وبنو تميم يرفعون الخبر نحو ليس الطيب الا المسك حملا لها على ما في الاهمال
عند انتقاض النفي كما حمل عليها ما في الاعمال عند استيفا شروطها حكى ذلك ابو عمرو بن العلا
وانكر عليه عيسى بن عمر فقال ابو عمرو نمت وادلج الناس ليس منها تميمي الا وهو يرفع ولا حجازي
الا وهو ينصب ذكره في المغني باب ——— ما حمل على ليس في رفع المبتدا ونصب
الخبر تشبيها بها في النفي وهو اربعة ما ولا وان ولات ولم يذكر مع ما قبلها لكونها حروفا
فاستحقت افرادها بباب اما ما فالمراد بها النافية كما قال احترازا من المصدرية
والزايدة وغيرهما من اقسام ما الحرفية فتعمل في لغة اهل الحجاز قال الكسائي واهل تهامة
وبها جا التنزيل في ثلاثة مواضع سياتي وجاء جرها بالبا كثيرا قال الفرا لا يكاد اهل
الحجاز ينطقون الا بالبا وغيرهم كتميم ونجد ا يهملها فيرفع الجزئين بعدها وهو القياس

لعدم

وهو حذف الناصب بعد الفا ومع الثالث مرجح وهو حذف ... بعد فا الجزا ومضعف

عنهم

لعدم اختصاصها فلا يستحق عملا كهل ونحوها مما لا يختص بالجمل الاسمية ولما كان عملها استحسانا
لا قياسا لم تعمل الا بشرط ان لا يسبق اسمها بان الزايدة لان ليس المحمولة عليها لا يليها ان فاذا
وليت ما تباينا في الاستعمال وبشرط ان لا يسبق اسمها بالخبر ولا بمعموله اي معمول الخبر غير
الظرفي ويجوز ان كان ظرفا كما سياتي والمراد بالظرف ما يشمل الجار والمجرور لانهما اشتركا في
الاحكام كتعلقهما بالاستقرار ووقوعهما خبرا ونعتا وحالا وصلة وغير ذلك فيطلق كثيرا في اصطلاحهم
عليهما وهذا الاستثنا راجع للمعمول بقرينة تمثيله الاتي لا اليه والى الخبر لان اعادة الباقي المعمول
تخصص المقيد به فيوافق ما ذهب اليه في التسهيل وغيره من امتناع العمل عند تقدم الخبر
ولو كان ظرفا ونقله في الارتشاف عن الاخفش وغيره ولو جعلنا القيد راجعا للخبر ومعموله
لكان موافقا لما نقله المص عن ابن عصفور وابو حيان عن الجمهور من جواز العمل عند تقدم
الخبر الظرفي فاذا قلت ما في الدار زيد فالظرف في محل نصب عند المجيز تقدمه وفي محل رفع
عند المانع وبشرط ان لا يقترن خبرها بالا ومعنى هذا الشرط بقاؤها على النفي فان
انتقض بطل عملها ولو عبر به كما في التسهيل لكان اولى ليشمل الانتقاض بغير الا كما سياتي
ونقل ابن مالك عن يونس جواز نصبه موجبا واختاره الشلوبين في نكته على المفصل وسياتي
الاستشهاد عليه وبشرط ان لا يبدل منه اي من خبرها موجب وزيد على هذه الشروط ان لا تتكرر
فان تكررت بطل عملها نحو ما ما زيد قائم ونقله في الارتشاف عن عامة النحويين قال
واجاز جماعة من الكوفيين النصب ولعل العلة فيه انتقاض النفي فاذا استوفت الشروط
عملت عمل ليس نحو قوله تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم فما منكم من احد عنه حاجزين
ونحو ذلك ولو تقدم على اسمها معمول الخبر الظرفي كقوله باهبة حزم لذ وان كنت امنا
فما كل حين من توالي مواليا لان الظرف يتسع فيه كما سياتي وهو هنا كل لاضافتها لحين
بخلاف ما اذا فقد بعض الشروط فلا يعمل كان يسبق اسمها بان نحو قوله بني غدانة
ما ان انتم ذهب ولا صريف ولكن انتم خزف وغدانة بضم الغين المعجمة وتخفيف الدال
المهملة حي من يربوع والصريف بفتح الصاد وكسر الرا الفضة ورواه يعقوب ذهبا
بالنصب وخرج على ان ان نافية موكدة لما لا زايدة كافة وقوله فروة بن مسيك وهو حجازي
فما ان طبنا جبن ولكن منايانا ودولة اخرينا يقال ما ذا بطبي اي عادتي وان
هنا زايدة كافة لما لا نافية للتاكيد خلافا للكوفيين ولهذا اجازوا النصب مع
الاقتران بها كما نقله ابو حيان وكما اذا سبق اسمها بالخبر كقولهم ما مسي من اعتب والاصل
ما من اعتب مسيا وقوله وما حسن ان يمدح المرء نفسه ولكن اخلاقا تذم وتحمد وقوله
فما خذل قومي فاخضع للعدى ولكن اذا ادعوهم فهم هم واما قول الفرزدق
فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر بنصب الخبر وهو مثلهم متوسطا فقال ابن
لا يكاد لا يعرف ذلك وقيل انه لغة حكاها الجرمي ما مسيا من اعتب واجازه ابن مالك وزعم
انه منصوب قال ابو حيان وهي نسبة باطلة وعامة النحويين كما قال ابن عقيل على منع نصب
خبر ما متوسطا وتاولوا بيت الفرزدق بوجوه منها ان مثلهم مبتدا لكن بني لابهامه
مع اضافته للمبني ونظيره انه لحق مثل ما انكم تنطقون لقد تقطع بينكم في من فتحها ومنها

عليها

قريش

ابرحالة الخبر محذوف اي ما في الوجود بشر مثلهم وقيل ان الفرزدق غلط ولم يعرف شرطها عند
الحجازيين وكما اذا سبق اسمها معمول الخبر غير الظرف كقوله وقالوا تعرفها المنازل من منى
وما كل من وافى منى انا عارف في رواية من نصب كل ومن رفع فهو اسم ما وانا عارف جملة هي
خبرها وكان ينبغي ان يقول انا عارفه لكنه حذف الضمير ويقال تعرفن ما عند فلان اي تطلبت
حتى عرفت والضمير يرجع الى محبوبة الشاعر والمنازل نصب على الظرفية وكما اذا انتقض
خبرها بالا كقوله تعالى وما محمد الا رسول وما امرنا الا واحدة واما قوله وما الدهر الا منجنونا
باهله وما صاحب الحاجات الا معذبا فمن باب ما زيد الا سيرا سيرا اي الا يدور دوران
منجنون والا يعذب تعذيبا وقال ابن مالك انه تكلف والاولى ان يجعل منجنونا ومعذبا ضربين
منصوبين على الحاقها بليس قال والاقوى من هذا قول مغلس وما حق الذي يعثو نهارا ويسرق
ليله الا نكالا ولاجل هذا الشرط وهو عدم انتقاض نفيها وجب الرفع في المعطوف ببل
ولكن على الخبر نحو ما زيد قائما لكن او بل قاعد على انه خبر مبتدا محذوف ولم يجز نصبه
بالعطف لانه موجب وستاتي هذه في العطف فان انتقض النفي بغير نحو ما زيد غير
عاقل جاز النصب عند الفراء ووجب النصب عند البصريين وكالوا بدل من الخبر موجب
نحو ما حكي ما زيد بشي الا شي لا يعبا به فشي في موضع رفع خبر عن المبتدا الذي هو زيد
ولا يجوز نصبه خبرا عن ما واجازه قوم والخلف نشا من كلام ... لاحتمالها الاشتراط
عدم ابدال الموجب ولعدم اشتراطه فانه قال بعد ان حكى المثال استوت اللغتان
يعني الحجازية والتميمية فاختلف الشراح فيه فقيل هو راجع الى الاسم الواقع قبل الا
والمراد انه لا عمل لما فيه فاستوت اللغتان في رفعه وهولاء هم المشترطون وقيل راجع
الى الاسم الذي بعد الا والمراد انه يكون مرفوعا سواء كانت حجازية او تميمية وهولاء هم
الذين لم يشترطوا ذلك كذا قاله ابن عقيل في شرح الالفية ومن هنا يعلم ان المثال محتمل
للاهمال والاعمال فلا يثبت به دعوى احدهما على التعيين كما ذكر المص واما ان والمراد بها النافية
احترازا من الشرطية والزائدة ونحوهما من اقسام ان المكسورة الخفيفة فتعمل كليس في
لغة اهل العالية مطلقا اي في المعارف والنكرات والنثر والشعر كقولهم ان ذلك نافعك
ولا ضارك وان احد خيرا من احد الا بالعافية وسمع الكسائي اعرابيا يقول ان قائما فانكر عليه
فاستفهمه فاذا هو يريد ان انا قائم وذكر ابن جني في المحتسب ان سعيد بن جبير قرا ان الذين
تدعون من دون الله عبادا امثالكم في الانسانية وانما هم حجارة ونحوها مما لا حياة له ولا
عقل فضلالكم بعبادتهم اشد من ضلالكم بعبادة امثالكم ذكره ابن
مالك في شرح التسهيل فاعمالها عمل ليس هو مذهب الكسائي والمبرد وابن السراج والفارسي
وابن جني ومنعه الفراء واكثر البصريين واختلف على س وصرح المص عنه بالمنع فالاعمال
على الاهمال الذي هو لغة الاكثرين تخرج قول بعضهم ان قائم واصله ان انا قائم فحذفت
الهمزة اعتباطا وادغمت نون ان في نون انا وحذفت الفها في الوصل وسمع ان قائما
على الاعمال اي كما مر واما لا والمراد بها النافية للجنس لا على سبيل الاستغراق نصا احترازا
من التي نصت على نفيه فانها تعمل كان كما سياتي فاطلق هنا اعتمادا على التقييد في ذلك

فالتي

لاء

بتخفيف ان المكسورة لالتقاء الساكنين ونصب عبادا وامثالكم على ان ان نافية والذين اسمها وعبادا خبرها وامثالكم صفته ومعناه ما الذين تدعون من دون الله عبادا امثالكم

اعمالها

فالتي لنفي الجنس ظاهرا انها تعمل عمل ليس في لغة الحجاز واهملها تميم واعملها فقول س والمبرد والاخفش
انها لا تعمل عملها وان قول س وان شيت قلت لا احد افضل منك في قول من جعلها كليس انما هو
قياس منه وقال الرضي لم يثبت عملها عمل ليس اصلا بل لم يعرف الا كون الاسم بعدها مفتوحا والخبر
محذوف نحو لا براح ولا مستصرخ والحق انها الا للتبرئة ملغاة فلم تكمل تكرير للضرورة انتهى
وقيل كليس في رفع الاسم لا في نصب الخبر وهو قول الزجاج وقيل لم يسمع النصب في خبرها والصحيح
ثبوت عملها في الجزئين الا انه قليل كما قال المص وغيره ولهذا اقدم ان عليها لان عملها كثير كما
صرح به ابو حيان قال ودعوى ابن مالك العكس باطلة مع انه صرح في شرح التسهيل بان
مقتضى النظر ترجيح الحاق ان بما لا فالمشابهتها لها في الدخول على المعرفة وعملها الظرف
والمجرور والخبر عنه محصور فيقال ان زيد فيها وان زيد الا فيها وان عندكم من سلطان
كما يقال انها لو استعملت لا هذا الاستعمال لم يجز وقلد المص في الاوضح ابن مالك فقال
عملا قليل وان نادرا وقدم ان لا انها تعمل مطلقا في النثر كما مر وفي الشعر كما سيجي وفي
المعارف والنكرات وتختص لا بالشعر كما في القطر وشرح اللمحة فلا تعمل في النثر وان كان
ظاهر اطلاقه هنا اعمالها فيهما وبالنكرات فلا تعمل في المعارف على الاصح ومقابله قول
ابن جني وابن الشجري انها تعمل في المعارف وعليه ظاهر قول النابغة الجعدي وحلت سواد
القلب لا انا باغيا سواها ولا عن حبها متراخيا ويؤول بجعل انا مرفوعا بفعل مضمر وباغيا
حال اي ولا ارى باغيا اي طالبا غيرها واختلف كلام ابن مالك في هذا البيت فمرة قال
يؤول ومرة قال القياس عليه سايغ وقال الاخر لا الدار دارا ولا الجيران جيرانا وعلى ذلك بني
المتنبي قوله اذا الجود لم يرزق خلاصا من الاذى فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا وقيل هو لحن
منه وشروطهما اي ان ولا النافيتان في اعمالها عمل ليس كما اي كشروطها وهذا من زيادة
بالنسبة الى اعتبار الشروط المذكورة في ان على معظم المصنفات وبالنسبة الى اعتبار بعضها
في لا على كثير منها فان غالبها الاقتصار فيها على شرط او شرطين قال الاندلسي ينبغي في اعمال
لا اعتبار الشروط المعتبرة فيما هي فيها اولى لكن النحاة لا يذكرون الا شرطا واحدا وهو كون
معمولها نكرة اسما كان او خبرا قال وكذا ينبغي ان يعتبر هذه الشروط في ان انتهى نقل
الرضي عنه وقد صرح المص بذلك في الشذور والمراد الشروط التي يمكن اعتبارها فيهما كعدم
انتقاض نفيها نحو ان انتم الا بشر ولا رجل الا افضل من زيد وعدم سبق الخبر على اسمهما نحو ان
منطلقا زيد ولا قائما رجل وعدم سبق اسمها معمول الخبر غير الظرف فيهما اما الاقتران بان
الزايدة فلا يتاتى في ان وكذا في لا كما في الاوضح قال لانها لا تزاد بعدها اصلا ورايت في كتاب
الازهية للهروي انها تزاد بعد لا وانشد عليه باطا برالبين لا ان زلت ذا وجل من المقصور والعنا
محجوبا قال اراد لا زلت واشترط في اللمحة في لا ان لا يراد بها نفي الجنس على سبيل الاستغراق
فانها تعمل حينئذ كان كما سياتي ومراده ان لا يكون للعموم نصا كالتي تعمل عمل ان فالتي بمعنى ليس
تكون للعموم ايضا كما سياتي قريبا فان كل نكرة في سياق النفي يقتضي العموم كما مر سواء
كان مع لا او ليس وما او غيرها من ادوات النفي لكن على سبيل الظهور دون النصوصية اذ
يحتمل ان يكون لنفي الوحدة كما سياتي الا اذا زيدت بعد من او نفتح الاسم او انتصب كما في العاملة

وبروا فيها

بل

شرح

عملان فانها تكون نصاً في الاستغراق فاعلمه فانه مهم وسياتي له مزيد توضيح فكل من ان ولا استوفيا
الشروط عملا عمل ليس في الجزءين نحو قوله في لا تعز فلا شيء على الارض باقيا ۞ ولا وزر مما قضى الله
واقيا ۞ وفي هذا البيت كما قال المصـ رد على من زعم ان خبرها لم يقع منصوبا كما صرح به الرضي وغيره وفيه
واما الاستشهاد عليه بقوله نصرتك اذ لا صاحب غير خاذل فبوئت حصنا بالكماة حصينا فقال
المصـ لا دليل فيه كما توهم بعضهم لانه يحتمل ان يكون الخبر محذوفا وغير استثناء وبالجملة فذكر خبرها
قليل حتى ان الزجاج لم يظفر به فلذلك قال انما يعمل في الاسم خاصة دون الخبر وان خبرها مرفوع
ومثالها رافعة للاسم فقط قوله من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح اي لا براح لي فرفع
الاسم وترك تكريرها دليل على انها العاملة عمل ليس لان العاملة عمل ان يجب تكرارها اذا اهملت
كما سياتي قال في المغني وفيه نظر لجواز تركه في الشعر انتهى وقد مر عن الرضي ذلك نحو قوله ان ان
هو مستوليا على احد الا على اضعف المجانين ۞ وهذا البيت يشكل على شرطية عدم انتقاض
النفي لعمل ان فقد عملت مع انتقاضه كما ترى وقوله ان المرء ميتا بانقضاء حياته ولكن بان
يبغي عليه فيخذلا ونشرع الاستشهاد على عمل ان ولم يعكس ترتيبهما في اللف اما لانه هو الاصل في الترتيب
او لان عمل ان لما اكثر من عمل لا لثبوته نثرا ونظما كما مر وعمل لا قليل حتى ادعى بعضهم كما قال
المصـ انه ليس موجودا اقتضى الاهتمام باثباته تقديم الاستشهاد عليه واما لات ولم تحتج
لتقييدها بالنافية كما اخواتها اذ ليس لنا غيرها واصلها عند الجمهور لا زيدت عليها تاء التانيث
مفتوحة وذهب الاخفش الى انها لا تعمل شيئا بل ان وليها مرفوع فهو مبتدا حذف خبره
او منصوب فهو معمول الفعل محذوف وله قول اخر انها تعمل عمل ان والصحيح الذي عليه الجمهور
ما جرى عليه المصـ من انها تعمل عمل ليس و قال المصـ انما جاء عن العرب ولكن تختص بالعمل في
الحين والساعة والاوان فلا يتجاوزن العمل الى غيرها اخذا بالوارد عنه في كلامهم دون غيره لعدم
ثبوته قصدا كالتوسط من المصـ بين قول الفراء انها لا تعمل الا في الحين وهو ظاهر كلام سيبويه
وقول الفارسي وجماعة منهم ابن مالك انها تعمل في الحين وما رادفه من اسماء الزمان كالساعة
والاوان والوقت وهنا اذا اريد بها الزمان لجزم المصـ بالثلاثة المذكورة حسبما ورد فمنه
في الحين قوله تعالى ولات حين مناص بالفتح اي ليس الحين حين مناص اي فرار وفي الساعة
قول الشاعر ندم البغاة ولات ساعة مندم ۞ والبغي مرتع مبتغيه وخيم وفي الاوان
قول الاخر وذلك حين لات اوان حلم ۞ ولكن قبلها اجتنبوا اذاي وزعم جماعة منهم الشلوبين
وابن عصفور انها عملت في هنا في قوله حنت نوار ولات هنا حنت ۞ وبدا الذي كانت نوار اجنت
فقالوا ان هنا اسم لات وقال الشيخان لا عمل لها في هذا ونحوه لانه لا يرهم مهملة وهنا في موضع
نصب على الظرفية او الفعل بعدها صلة لان محذوفة وان وصلتها رفع بالابتداء او الخبر هنا كانه
قال ولا هنالك حين هكذا قال ابو علي وشذ مجيء غير الظرف مرفوعا بعدها كقوله لهفي عليك
للهفة من خائف يبغي جوارك حيث لات مجير وارتفاع مجير على الابتداء او الفاعلية اي
حين لات مجير له او يحصل مجير ولات مهملة وزعم الفراء انها تستعمل حرفا جارا لاسماء الزمان
خاصة كمذ ومنذ وانشد طلبوا صلحنا ولات اوان فاجبنا ان ليس حين بقاء قال
ابو حيان ولا يعرف ذلك البصريون وقال ابن مالك التقدير ولات اوان صلح فقطع
اوان

اذا
سعد بن عبادة [illegible] احد اصحاب [illegible]
كان
في

اوان عن الاضافة ونوى ثم بنى اوانا على الكسر لشبهه بنزال وقد يحذف احد جزءيها المرفوع
والمنصوب والاكثر كونه اي المحذوف منهما المرفوع اي الاسم ويبقى الخبر لانه محط الفائدة نحو قوله
طلبوا صلحنا البيت وقرئ قوله تعالى ولات حين مناص بالنصب اي ليس الحين حين مناص والرفع
اي ليس حين مناص لهم اي كائنا لهم تكميل تزاد الباء في الخبر المنفي بكثرة في ليس وما نحو اليس
الله بكاف عبده ونحو وما ربك بظلام للعبيد وما الله بغافل عما تعملون وبقلة في خبر لا كقولهم لا خير بخير بعده النار
بخير وفي خبر ما المكفوفة كقوله لعمرك ما ان ابو مالك بواه ولا بضعيف قواه وكذا كل ناسخ منفي
كقوله سواد بن قارب وقول الشنفرى وان مدت الايدي الى الزاد لم اكن باعجلهم اذ اجشع القوم
اعجل وبندرة في غير ذلك كخبر ان وليت ولكن وانما دخلت في قوله تعالى اولم يروا ان الله الذي
خلق السموات والارض بقادر لان معناه اوليس الله والله اعلم باب بالتنوين
افعال المقاربة اي ما وضع للدلالة على قرب الخبر وهي ادبعة كاد وكرب بفتح الراء الافصح من
كسرها وقيل هي للشروع واوشك وهلهل زاد ابن مالك واولى وهي اغرب ها واشهرها كاد
وهذه الافعال ترجم هذا الباب بباب افعال المقاربة من باب تسمية الكل باسم الجزء لان
منها ما ليس للمقاربة كما اشار اليه بقوله وافعال الشروع اي في الخبر اي الفعل وهي كما قال
المصـ كثيرة منتشرة واقتصر هنا على المشهور وذلك جعل وطفق بفتح الفاء طفق وكسرها
طفقا ويقال طبق بالموحدة واخذ وعلق وانشا وهب وقام واخر نصاحب وعلق وفعلا
الترجي اي الطمع في المحبوب وهما عسى واخلولق وسياتي في الباب بعده مجيء عسى للاشفاق
اي توقع في المكروه قال الترجي طمع واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه قال في شرح
اللمحة عسى طمع فيما تهواه واشفاق مما تخشاه وقد اجتمعا في قوله تعالى عسى ان تحبوا شيئا الاية
قال ابن برهان ويحتمل ان يقال انها تلازم المعنيين لان المترجي للشيء طامع فيه مشفق ان لا يناله
والاوجه ان يقال عسى للتوقع فان كان لمحبوب فهو الترجي او لمكروه فهو الاشفاق وقد سلك
المصـ نحو هذا في لعل كما سياتي وعبر عنها الرضي بالارتقاب قال ويدخل فيه الترجي والاشفاق
وما اطلقه من القول بفعليتها هو ما عليه الجمهور وجرى عليه في المغني وفي القطر وشرحه
وذهب ثعلب وابن السراج الى انها حرف مطلقا وترفيها حكاه عند السيرافي حيث يتصل
بالضمير المنصوب كقوله يا ابتا علك او عساكا واختاره في الاوضح وزاد ابن مالك معهما
ثالثا وهو حرى ونبعه في الاوضح يقال حرى زيد بكسر الراء ان يفعل كذا اي عسى وقال في شرح
الشذور لم يذكرها من النحويين غير ابن مالك وتوهم ابو حيان انه وهم فيها وانما الواهم هو
فقد ذكرها اصحاب كتب الافعال كالسرقسطي وابن طريف وانشدوا عليها شعرا انتهى قال الرضي
واصل اخلولق ان يفعل وحرى ان يفعل اخلولق بان يفعل وحري بان يفعل كذا فحذف الجار كما هو
القياس مع ان وقد اجاد المصـ في تمييز افعال الشروع والترجي عن افعال المقاربة خلاف
ما صنع كثير منهم الزجاجي والزمخشري وابن الحاجب وابن معطي حيث اطلقوا عليها كلها افعال
المقاربة فاحتاجوا الى تكلف وتاويل الاطلاق المقاربة على جعل وما بعدها فهذه الافعال
المذكورة تعمل عمل كان فترفع الاسم وتنصب الخبر فكاد كقوله تعالى كادوا يكونون عليه لبدا
وكرب كقوله كرب القلب من جواه يذوب حين قال الوشاة هند غضوب واوشك كقوله

سواد بن قارب وكن لي شفيعا
يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلا عن
عسى

يوشك من فر من منيته * في بعض غراته يوافقها * وطفل كقوله وطفقت بارا لمعتدين
فهلت نفوسهم قبل الاماتة تزهق اي كادت وجعل كقوله وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني
ثوبي فانهض نهض الشارب الثمل وطفق كقوله تعالى وطفقا يخصفان عليهما من ورق الجنة
وقوله طفق الخلي بسلوم بلجا الشجي ونصيحة اللاحي الشجي عناء * واخذ كقوله واخذت
اسال في الرسوم تجيبني وفي الاعتبار اجابة وسؤال وعلق كقوله اراك علقت تظلم من اجرنا
وظلم الجار اذلال المجير وانشا كقوله انشات تطلب ما يعيق بعد ما انتشبت الاظفار
وهب كقوله هببت الوم القلب في طاعة الهوى فلج كاني كنت باللوم مغريا وقام كقوله
قامت تلوم وبعض اللوم آونة مما يضر ولا يبقى له وعسى كما مر في الاية واخلولق كما مثل
من اخلولقت السما ان تمطر واولى كقوله فعادى بين هاديتين منها واولى ان تزيد
على الثلاث وحكى ثعلب مجيء الخبر بعد عسى مرفوعا نحو عسى زيد قائم قال المص ويتخرج
على انها ناقصة واسمها ضمير شان والجملة الاسمية خبرها وحق الاسم في هذا الباب
ان يكون معرفة او مقاربا لها كما في باب كان وقد يرد نكرة محضة كقوله عسى فرج ياتي
به الله انه له كل يوم في خليقته امر وهي وان كانت تعمل عمل كان الا انها تخالفها في بعض الاحكام
ولذلك افردت بباب فمن ذلك ان اخبارها افعال اي دائما ويلزم ذلك ان يكون جملة
اذ لا بد للفعل من فاعل بخلاف كان فليست اخبارها افعالا دائما بل قد يكون غير افعال كما مر
وهذا احد المواضع التي يشترط فيها الجملة ومثله خبر ضمير الشان كما مر وخبر ان المفتوحة
اذا خففت كما سياتي وخبر القول المحكي نحو قولي لا اله الا الله وجواب الشرط وجواب القسم
ويشترط فعليتها في هذا الباب كما ذكر وفي جملة الشرط غير لو وجملة جواب لو ولولا والجملتين
بعد لما وبعد احرف التحضيض وخبر ان المفتوحة بعد لو عند الزمخشري وجماعة واسمها بعد
اذا الفجائية وليتما على الصحيح فيهما كما قال في المغني واما ما يشترط له الافراد فلم يذكر منه في المغني
الا الفاعل ونائبه فاهتبل بمثل هذه الضوابط التي تزف اليك وشذ مجي خبرها غير فعل من
اسم مفرد وجملة اسمية فمن الاول قول الزبا لما قيل لها ان قصيرا سلك بالاحمال طريق الغوير
وتنكب عن المنهج عسى الغوير ابوسا اي لعل الشر ياتيكم من قبل الغوير والابؤس يوم بؤس
ويوم نعم وقوله اكثرت في العذل ملحا دائما لا تكثرن اني عسيت صائما وقول تابط شرا فابت
الى فهم وما كدت ايبا وكم مثلها فارقتها وهي تصفر قال ابن الحاجب في اليمني والرواية الصحيحة ولم
اك آيبا وقيل الاولى اقيس من جهة المعنى لان المعنى رجعت الى فهم وكدت لا اؤوب وقال
ابن الاعرابي في رواية من روى ولم اك خطا وقال ابن يعيش ارى لها جائزة والمعنى ولم اك في
نظري واعتقادي اني اسلم وقصته معروفة وقال المص في الاولين الصواب انهما مما حذف
فيه الخبر اي ان يكون ابؤسا وان اكون صائما لان في ذلك ابقاءهما على الاستعمال الاصلي ولان
المرجو كونه صائما لا نفس الصائم انتهى وكذا قال ابن جني في الثالث على رواية كدت التقدير
وما كدت ان اكون وعليه فلا شذوذ الا انه خلاف الظاهر كما قاله في شرح المص فتح ان في اتيانه
به اسما في ذلك تنبيها على الاصل المتروك وذلك من عادة العرب كما قال ابن مالك وغيره
في بعض ما له اصل متروك ان ينبهوا عنه لئلا يجهل كقوله وما كدت ايبا ونحوه على ان اصل

كادوا

كادوا يكونون كادوا كاينين كما علم بقوله فانه انهما لان اصل اكرم اكرم ومن الثاني
قوله وقد جعلت قلوص بني سهيل من الاكوار مرتعها قريب فاوقع الخبر جملة اسمية والقلوص
الشابة من النوق والاكوار جمع كور بالفتح جماعة من الابل والمعنى شرعت ان يكون قريبا من المرعى
وللتنبيه على مغايرة هذا لما قبله فصله فقال وقوله ومر للمص في عسى بيانا انه اسم عسى ضمير
شان والجملة الاسمية خبرها ومن ذلك ان اخبارها افعال مضارعة اي دائما فلا تكون ماضية
بخلاف كان فانها قد تكون ماضية بخلافها لكان في الاخير باعتبار لزومها في هذا الباب
دون باب كان لا ان كان لا تكون اخبارها كذلك كما قد يتوهم من عبارته وشذ مجيئها ماضية
كقول ابن عباس فجعل الرجل اذا لم يستطع ان يخرج ارسل رسولا فارسل خبرها اذا لم يستطع معموله
قدم عليه لكونه شرطا والشرط له الصدر ومن ذلك ان اخبارها رافعة لضمير اسمها كاخبار غيرها في
ذلك الا انه يجوز في غيرها قياسا كون المرفوع بخبرها غير ضمير الاسم نحو كان زيد يفعل ابوه
بخلاف هذه لا يرفع خبرها الا ضمير الاسم فلا يجوز قياسا كاد زيد يفعل ابوه وشذ قوله وقد جعلت
وقفت على ربع لمية ناقتي فما زلت ابكي حوله واخاطبه وابكيه حتى كادها ابثه تكلمني
احجاره وملاعبه وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني ثوبي فانهض نهض الشارب الثمل
فرفع احجاره وثوبي بالخبر وهو يكلمني ويثقلني وتؤول بان احجاره وثوبي بدلان من اسم
كاد وجعل واطلاقه مقيد بغير عسى بقرينة ما سياتي بعده مع تصريحه باستثنائها في
الاوضح فيجوز ان يرفع خبرها السببي كقوله وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده اذا نحن
جاوزنا حفير زياد يروى بنصب جهده ورفعه ومن ذلك ان اخبارها مقترنة بان المصدرية
ولها معها مراتب فيقترن بها وجوبا اي اقترانا واجبا بعد اخلولق وكذا بعد حرى نحو
اخلولقت السما ان تمطر وحرى زيد ان يفعل اي صار حريا اي خليقا واقترانا غالبا بعد
عسى واوشك قال تعالى عسى ربكم ان يرحمكم وقد تجعل موضعها السين كقوله عسى طيئ
من طيئ بعد هذه ستطفئ غلات الكلى والجوانح وقال لو سئل الناس التراب لاوشكوا
اذا قيل هاتوا ان يملوا ويمنعوا ومن تجردهما عنها قوله عسى الهم الذي امسيت فيه يكون
وراءه فرج قريب وقوله يوشك من فر من منيته في بعض غراته يوافقها وظاهر كلام
البصريين كما في ان حذفها بعد عسى ضرورة واقترانا نادرا بعد كاد وكرب كقول عمر
رضي الله عنه ما كدت ان اصلي حتى كادت الشمس تغرب وقوله ابيتم قبول السلم منا فكدتم
لدى الحرب ان تغنوا السيوف عن السل وقوله سقاها ذوو الاحلام سجلا على الظما
وقد كربت اعناقها ان تقطعا ولم يذكر المص اقتران خبر كاد بان ومن شاهد تجردهما
ومجردة عطف على قوله مقرونة اي ان اخبارها على قسمين مقرونة وذلك في الالفاظ المقاربة
والترجي على ما فصل ومجردة منها وجوبا اي تجردا واجبا بعد الباقي وهي افعال الشروع
لاقتضائها الحال فنافي ان الموضوعة للاستقبال وكلامه كالمصرح في ان الملتزم لها كالمجرد
عنها في كونه منصوبا على الخبرية وهو قول الجمهور بدليل انه لما اتى مفردا لم يظهر مصدرا
بل اسما كقوله اني عسيت صائما ولم يقل عسيت الصوم واستشكل بان الخبر في تاويل
المصدر والمخبر عنه ذات ولا يخبر بالحدث عن الذات كما مر ولذلك ذهب من كما نقله

ابن مالك الى ان المقرون بها في هذا الباب ليس خبرا بل منصوب اما على نزع الخافض فيكون الفعل قاصرا بمنزلة قرب او بتضمينه معنى قارب فيكون متعديا وعلى ذلك فهما من باب الفعل والفاعل واليه ذهب المبرد وذهب الكوفيون الى ان الفعل بمعنى قرب وان الفعل بدل اشتمال من الفاعل وهو الاسم فالمعنى قرب قيام زيد وكرب خروج عمرو واجيب عن الاشكال من قبل الجمهور بامور احدها انه على تقدير مضاف اما قبل الاسم اي عسى امر زيد القيام او قبل الخبر اي عسى زيد صاحب القيام كما مر في قوله تعالى ولكن البر من اتقى ونظائره قال الرضي وفيه تكلف اذ لم يظهر هذا المضاف لا في الاسم ولا في الخبر وثانيها انه من باب المبالغة كزيد عدل او صوم ومثله وما كان هذا القران ان يفترى اي افترا وثالثها ان ان زائدة لا مصدرية وليس بشيء لانها قد نصبت ولانها لا تسقط الا قليلا والطف ما اجيب به عنهم ما حكى المص انه راه بخط بعض طلبة ابن مالك ونقله عنه ان يقدر ان الاخبار انما وقعت الا بالفعل ثم لما صح الاخبار جيء بالنون لتوذن بالتراخي لا بقصد التسبك فلاخبار هذه الافعال اربعة شروط مترتبة كما ذكرها خالفت اخبار كان حيث لم يشترط فيها شيء منها كما خالفتها ايضا في ان اخبارها لا تتقدم عليها فلا يقال ان يقوم زيد عسى ولا افعل طفقت وقد تتوسط بينها وبين اسمائها نحو طفق يصليان الزيدان وكاد يطيرون المنهزمون ومنعه الشلوبين في المقرون بان وقد تلي عسى واخلولق ومثلها كما في التسهيل اوشك ولعل اسقاطها من سهو الناسخ ان والفعل فيكتفى بهما عن الخبر نحو زيد عسى ان يقوم وعمرو اوشك ان يذهب فاخلولق ان يفعل فان وصلتها في موضع رفع بهذه الافعال على الفاعلية ولا تحتاج معها الخبر فتكون تامة قال المص وهو المفهوم من كلامهم وقال ابن مالك انها ناقصة ابدا ولكن سدت ان وصلتها في هذه الحالة مسد الجزئين كما في احسب الناس ان يتركوا اذ لم يقل احد ان حسب خرجت في ذلك عن اصلها وفيه من اقتصاره على ذلك ان غيرها من افعال الباب لا يستعمل كذلك فلا يقال كاد ان يقوم و لا حرى ان يقوم ويحتمل البناء للمفعول بناء على صحة الاكتفاء بذلك في عسى وكذا اختاها في ما اذا وليها ان تفعل وتقدم او تاخر عليها اسم هو المسند اليه في المعنى نحو زيد عسى ان يقوم وعسى ان يقوم زيد الوجهان اي الاكتفاء بان يفعل عن الخبر بتقدير خلوها عن ضمير يعود الى الاسم فاسنادها الى ان يفعل فتكون تامة وان وما بعدها فاعلها في المثالين وزيد مبتدا في الاول فاعل في الثاني وعدم الاكتفاء عن الخبر فتكون ناقصة بان تقدر في الاول تحملها للضمير وان يفعل في محل نصب خبرها ويظهر اثر التقديرين في التانيث والتثنية والجمع فتقول على الاضمار هند عست ان تفعل والزيدان عسيا ان يفعلا والزيدون عسوا ان يفعلوا وعلى الخلو عسى في الجميع وهو الافصح قال تعالى لا يسخر قوم من قوم عسى ان يكونوا خيرا وهي لغة الحجاز والاضمار لغة تميم وبان تقدر في الثاني تحمل الفعل وهو يقوم لضمير الاسم وزيد مرفوع بعسى وان يقوم نصب لها على الخبر متقدما على الاسم وجاز عود الضمير على متاخر وهو فاعل عسى لتقدمه في النية ومنع هذا الوجه الشلوبين لضعف هذه الافعال عن توسط الخبر واوجب في المثال الثاني ونحوه ما يلي ان يفعل ظاهر كونه فاعلا بالفعل الذي بعد ان وعسى تامة لا خبر لها وجوز فيه السيرافي والمبرد والفارسي الوجهين وجرى عليه المص ونظيره فابن الخلاف

اي مفترا

الخلو

ايضا

ايضا في غير الافراد فيفعل على راي غير الشلوبين عسى ان يقوما الزيدان وعسى ان يقوموا الزيدون وعسى ان يقمن الهندات فياتي بضمير في الفعل لان الظاهر ليس مرفوعا به بل بعسى وعلى راي الشلوبين يجب ان يفعل عسى ان يقوم الزيدان والزيدون ونحوه فلا يا تي بضمير في الفعل لرفعه الظاهر بعده واذا قدمت تنازع العاملان في المثال الاخير احتمل الاضمار في عسى على اعمال الثاني واذا قلت عسى ان يضرب زيد عمرا فلا يجوز كون زيد مرفوعا بعسى لئلا يلزم الفصل بين صلة ان ومعمولها وهو عمرو بالاجنبي وهو زيد ونظيره عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا ذكره في المغني وهذا كله يا تي في اوشك واخلولق واذا نفيت كاد انتفى خبرها من باب الاولى نحو قوله تعالى لم يكد يراها لان معنى ما كاد زيد ان يفعل ما قارب الفعل ولا شك ان نفي القرب منه ابلغ من نفيه لنفسه ولهذا كان انتفا مقاربة الروية في الاية ابلغ من نفي الروية لان من لم ير قد يقارب اساغته وهذا هو مذهب الزجاج ونحو هذا اشاره الى دفع بعض كلام مشهور بين المعربين وذلك انهم قالوا ان كاد اثباتها نفي ونفيها اثبات فمعنى كاد زيد ان يفعل انه لم يفعل واذا قيل لم يكد يفعل فمعناه فعل وهذا مذهب ابي الفتح ابن جني المعري بذلك فقال احجية

• انحوي هذا العصر ما هي لفظة • جرت في لساني جرهم وثمود •
• اذا استعملت في صورة النفي اثبتت • وان اثبتت قامت مقام جحود •

واستدلوا على الاول بقوله تعالى وان كادوا ليفتنونك ولم يفتنوه وبقوله كادت النفس ان تفيض عليه وجرى على ذلك الشيخ الغزالي في فرع من الفقه فقال في فتاويه اذا قال لامراته ما كدت ان اطلقك يكون اقرارا بالطلاق فيحكم عليه بالوقوع نقله ابن السبكي في نظائره وعلى الثاني بقوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون مع انهم فعلوا اذ المراد بالفعل الذبح وقد قال تعالى فذبحوها قالوا ولهذا ارجع ذو الرمة حيث خطي في قوله

• اذا غير النأي المحبين لم يكد • رسيس الهوى من حب مية يبرح •

فبدل لم يكد بـ لم تجد قال في المغني والصواب ان حكمها حكم سائر الافعال في ان اثباتها اثبات ونفيها نفي وبيانه ان معناها المقاربة فمعنى كاد يفعل قارب الفعل ومعنى ما كاد يفعل ما قارب الفعل فخبرها منفي دائما اما اذا كانت في الاثبات فلان الاخبار بقرب الشيء يقتضي عرفا عدم حصوله والا لكان الاخبار حينئذ بحصوله لا بمقاربة حصوله اذ لا يحسن عرفا ان يقال لمن صلى قارب الصلاة وان كان ما صلى حتى قارب الصلاة ولا فرق في ذلك بين كاد وما كاد واما اذا كانت منفية فواضح لانها اذا انتفت مقاربة الفعل انتفى عقلا حصول الفعل نفسه ولما كان الشق الاول من كلامهم وهو ان اثباتها نفي صحيح في المعنى لما علمت ان مقاربة الفعل تقتضي عدم حصوله عرفا طوى عنهم بساط المعارضة فيه واشار الى الجواب عن الاية التي استدلوا بها على الشق الثاني من كلامهم وهو ان نفيها اثبات بان انتفا الذبح وثبوته محمول على وقتين وقت عدم الذبح وهو وقت عدم مقاربتهم له فانهم كانوا اولا بعدا عن ذبحها بدليل ما تلي علينا في تعنتهم وتكرر سوالهم ووقت وقوع الذبح بعد ذلك والمعنى ما كادوا يفعلون بعد الذبح كما تقول تخلص فلان وما كاد يتخلص فثبوت الفعل فهم من قوله فذبحوها لا من كادوا وانما توهم ذلك من كثرة استعمال مثل هذا في من انتفت عنه مقاربة الفعل ولا ثم فعله فيوهم ان هذا الفعل بعينه هو الدال

قوله تعالى

في الروية ومثله قوله تعالى يكاد زيتها يضيء اي لا يضيء ولا يقارب

اي الغزالي

اثباتا

قبل

بعده

على حصول الفعل وليس كذلك بل القرينة وهي فذبحوها في الاية هي الدالة على حصول مضمون كاد في
وقت بعد وقت انتفائه وانتفا القرب منه لا لفظ كاد ولا تنافي بين انتفاء الشي في وقت
وثبوته في وقت اخر وقد جمع ابن مالك بين المذهبين فقال في التسهيل وتنفى كاد اعلاما
بوقوع الفعل عسيرا او بعدمه وعدم مقاربته اما اعلامها بوقوع الفعل عسيرا او هو مذهب ابن
جني فللاية فذبحوها وما كادوا واما اعلامها بعدم الفعل وعدم مقاربته وهو مذهب الزجاجي الذي
جرى عليه المص فلما مر قال ابن السبكي ولقد اجاد ابن مالك فان لها هذين الاستعمالين
واشار الى دليلهما المذكورين قالوا اذا ثبت الاستعمالان في لغة العرب تعين مذهب ابن
مالك غير ان الاول منهما فيما احسب اكثر والحاصل ان كاد معناها قارب فاذا قلت ما كاد فقد
نفيت المقاربة ولا يلزم من نفيها نفي الفعل وقولهم يلزم من نفي المقاربة نفي الفعل فيه نظر
فقد ينفي المقاربة مع وقوعه لكن ذلك قليل ولا يقال كل من فعل فقد سبق فعله مقاربته
للفعل لانه قد يفعل ولا يكون عند فعله بحيث يفعل بل يهجم هجما فيقال فعل وما كاد يفعل
انتهى وقريب منه ما قاله العلامة محمد بن نور الدين الموزعي من فضلاء اليمن المتاخرين
في كتابه المصباح في المفردات وهو كتاب اخذنا له من المغني التحقيق عندي انها كلمة وضعت
لمقاربة الشي سوا فعل او لم يفعل فمجردها ينبي عن نفي الفعل ومقرونها بالجحد ينبي عن
وقوعه عرفا لا وضعا وهو اكثر في الاستعمال ومنه وما كادوا يفعلون يكاد زيتها يضي كادت
النفس ان تفيض عليه فقد كاد من طول البلا ان يمصحا وقد يستعمل على اصل الوضع لمعنى المقاربة
من غير دلالة على نفي الفعل ولا على وقوعه ومنه ان الساعة اتية اكاد اخفيها اذا اخرج يده لم يكد
يراها وادعى ان بحث المص الذي ذكره يحوم على هذا قال وبه يندفع التصويت عن المعربين
لانهم لاحظوا العرف لكن يبقى عليهم المواخذة في الاطلاق وبه يبطل تكلف بعضهم في اكاد اخفيها
ان معناه اريد فان البقاعي قال اصل ضرب المجاز انتهى وقد قيل ان نفي الماضي اثبات لاية فذبحوها
ونفي المضارع نفي لاية لم يكد يراها ولبيت ذي الرمة وهذه الغاية القول في المسئلة ولا تزاد
كاد على الصحيح خلافا للاخفش ومما استدل به على ذلك من قوله تعالى اكاد اخفيها وقول حسان وتكاد
تكسل ان تجي فراشها في جسم خرعبة وحسن قوام فوقعل حلان معنى الاية اكاد اخفيها فلا اقول هي
اتية وقيل معناه اكاد اخفيها عن نفسي وقيل اريد كما مر والمراد في البيت وصف المذكورة بمقاربة
الكسل لا بحصوله وتستعمل لها ولا وشك خصوصا من بين سائر افعال الباب مضارع
استعمالا كثيرا نحو يكاد زيتها يضيء وقوله يوشك من فر البيت وهما اكثر من الماضي خصوصا حتى
ان الاصمعي انكر ويستعملها ولا وشك اسم فاعل استعمالا قليلا انشد ابن مالك في كاد قول كثير عزة
امو ت اسى يوم الرجام وانني • يقينا لرهن بالذي انا كايد • وقال في الاوضح الصواب انه
بالموحدة من المكابدة والعمل وهو اسم غير جار على الفعل وبهذا جزم يعقوب في ديوان كثير
انتهى قال القريب حكى ولد المص عنه انه رجع عن ذلك وقال الصواب مع ابن مالك الا انه لم
يغيرها ووقع في الاوضح لانه كان قد شاع وقال فانك موشك الا تراها وتعدو دون عاصرة
العوادي والواتي وهي ما عدا كاد واوشك كلها جامدة وحكى ابن ظفر في شرح المقامات
انه يقال عسيت اعسى وقال اللعماني في شرح الفصيح انه يقال عسى يعسو ويعسى وحكى ابو زيد
عاس

عاس وحكى الاخفش مضارع طفق وحكى الكسائي ان البعير ليهرم حتى يجعل اذا شرب الماء مجه
وانشد جماعة في اسم فاعل كرب ابني اننا باك كارب يومه فاذا دعيت الى المكارم فاعجل ويجوز
في عسى اذا اتصل بها تا الفاعل ونون الغايبات كما في نحو عسيت بضم التا للمتكلم وفتحها للمخاطب
وعسين الهندات بكسر السين وبه قرأ نافع والفتح وبه قرا بقية السبعة اشهر وقد يحذف
خبر عسى وكاد للعلم به ومنه في كاد قوله من تانى اصاب او كاد ومن استعجل اخطاء او كاد وفي
عسى ما تقدم عن المص في عسى الغوير ابوسا واني عسيت صائما من ان تقدير ان يكون
ابوسا وان اكون صائما وانتصار على حذف خبرها يوهم ان غيرها ليس كذلك وعبارة
التسهيل تقتضي جواز حذفه من الجميع ان علم وقد مر عن المص كغيره في طفق مسحا ان الخبر
محذوف اي يمسح مسحا باب في الاحرف الناسخة لحكم المبتداء والخبر
يعمل في المبتداء والخبر عكس عمل كان وهو نصب المبتدا ورفع الخبر ستة من الحروف
وعدها خمسة باسقاط ان المفتوحة لان اصلها المكسورة وتبعه في التسهيل وتسمى
الحروف المشبهة بالافعال لشبهها بها لفظا من حيث كونها على ثلاثة احرف فصاعدا
وليست على حرفين كهل وبل ولا على حرف كالواو والى هذا اشار ابن الخشاب بقوله
ليست مهملة النسج ولا سخيفة التاليف وكان معنى ان وان حققت واكدت وكان شبهت
وليت تمنيت ولعل ترجيت قاله الرضي وافاد كلام المص امرين احدهما انها عاملة في الخبر
كما في اسمها وهو مذهب البصريين وذهب الكوفيون والسهيلي الى انه باق على رفعه الاصلي
الثاني انها تعمل فيه الرفع وهو المشهور واجاز جماعة نصبه قال ابن سلام وهي لغة رؤبة
وقومه واجاز الكسائي في ليت والفرا فيها وفي لعل وكان وقال ابن السيد نصب خبر ان
واخواتها لغة لبعض العرب قال ابو حيان ولا نحفظ في ان ولكن قيل ومنه الحديث ان قعر جهنم
سبعين خريفا وخرج على ان قعر مصدر قعرت البير اذا بلغت قعرها وسبعين ظرفا اي ان بلوغ
قعرها يكون في سبعين عاما قال ابن عصفور وما جاز كونه مبتداء جاز كونه اسما لهن الا
اسم الشرط والاستفهام وكم الخبرية وما التعجبية وايم الله في القسم لصدريتها وما
كان خبر المبتدا امكن خبرا لهن الا اسم الاستفهام وكل جملة غير خبرية فلا يجوز ان زيدا اضربه
ونحوه ومما جا منه كقوله ان الذين قتلتم امس سيدهم لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما خرج
على اضمار القول قال الرضي لا ارى منعا من وقوع الطلبية خبرا لها كما في المبتدا وان كان ذلك
قليلا نحو ان زيدا لا تضربه وانكم لا من جابكم قالت ولو اردت لقالت وهي صادقة ان
الرياضة لا تنصبك للشيب وينبغي ان يستثنى على القول بمنع ذلك ما قال المص خبر ان المفتوحة
اذا خففت فانه يجوز ان يكون جملة دعائية كما سياتي ويجوز تنكير الجزئين نحو ما حكى الكسائي
بان الفا في داهك بيض وقول امرئ القيس وان شفاء عبرة مهراقة فهل عند رسم دارس
من معول وتنكير الاسم كما حكى ان قريبا منك زيد وان بعيدا منك عمرو وكما مر بسطه قبل الخبر
ان وان وهما للتوكيد اي توكيد النسبة وتقريرها في ذهن السامع بحيث لا يتطرق اليها شك ولا انكار
ولا حمل الكلام على السهو والمجاز نحو ان الساعة اتية ولذلك لا يحسن الاتيان بها الا عند تردد السامع
في الحكم او انكاره لا ان كان خالي الذهن عند الحكم والتردد فيه فلا يوتى بها في البليغ من الكلام كما قرر في فن

البيان والمراد بالنسبة بل اعم من الايجابية والسلبية كما في المغني ومنه في الثانية ان الله لا يظلم الناس شيئا وزعم بعضهم انها لتوكيد الايجابية فقط بدليل قولهم ان لا عملت حملا على ان لانها لتوكيد الايجاب ولا لتوكيد النفي فحمل النقيض على النقيض اما افادة المكسورة التوكيد فبدليل تلقي القسم بها واما المفتوحة فلانها فرع المكسورة على الاصح وقد نقل ابن العلج عن النحويين انها كالمكسورة في افادة التاكيد قال والفرق بين عجبت من انطلاقك ومنطلق ان الثاني يدل على الوقوع والتحقيق بخلاف الاول وقد مر انها مع معموليها تؤول بالمصدر فهي مع معمولها في موضع المفرد فلذلك افتقرت الى جزء اخر تصير به كلاما ان كانت عمدة او الى كلام ان كانت فضلة فموضعها في نحو ولو انما في الارض من شجرة اقلام اي لو ثبت كون ما فيها اقلاما ونحو عندي انك قائم رفع على الفاعلية في الاول وعلى الابتدا في الثاني وفي نحو عجبت من انك منطلق اي من انطلاقك جر بالحرف ونحو زيد عرفت انك اخوه نصب بالمفعولية ولوقوعها موقع المفرد لم تتصدر ولو كانت مبتدأ فهي فارقت اخواتها في لزوم تصدرها كما سياتي ولكن وهي للاستدراك وفسر بان تنسب لما بعدها حكما مخالفا لحكم ما قبلها ولذلك لا بد ان يتقدمها كلام مناقض لما بعدها كقوله تعالى فلم تقتلوهم ولكن الله قتلهم وما رميت اذ رميت ولكن الله رمى او ضد له نحو هذا ابيض لكنه اسود قيل او خلاف نحو ما زيد قائم لكنه شارب وقضية كلام ابن مالك منعه والاتفاق على منع موافقة ما بعدها لما قبلها وقيل تكون للاستدراك تارة وللتوكيد اخرى قاله ابن العلج وجماعة وفسروا الاستدراك برفع ما توهم ثبوته او نفيه من الكلام السابق نحو ما زيد شجاعا لكنه كريم لان الشجاعة والكرم لا يكادان يفترقان فنفي احدهما يوهم انتفاء الاخر وما قام زيد لكن عمرا قام اذا كان بين الرجلين تلابس او تماثل في الطريقة ومثلوا التوكيد بنحو لو جاءني زيد لاكرمته لكنه لم يجي اكدت ما افادته لو من الامتناع وقيل للتوكيد دائما مثل ان قال ابن عصفور لكن للتوكيد وقد تعطي مع ذلك الاستدراك وكان وهي للتشبيه المؤكد قال في المغني لانه مركب من الكاف وان حتما ادعى ابن هشام وابن الخباز الاجماع عليه وليس كذلك قالوا والاصل في كان زيدا اسد ان زيدا كالاسد ثم قدم حرف التشبيه اهتماما به ففتحت همزة ان لدخول الجار ثم قال الزجاج وابن جني ما بعد الكاف جر بها وهي لا تتعلق بشي وليس ما بعد من قول ابي الحسن ان كاف التشبيه لا تتعلق دائما ولما راى الزجاج ان الجار غير الزايد يحقه التعلق قدر الكاف اسما كمثل فلزمه ان يقدر لها موضعا فقدره مبتدا واضطر الى ان قدر له خبرا لم ينطق به قط ولا يصح المعنى مفتقرا اليه فقال المعنى كان زيدا اخوك مثل اخوة زيد اياك كاين وقال الاكثرون لا موضع لان وما بعدها الان لان الكاف وان صارا بالتركيب كلمة واحدة وفيه نظر لان ذلك في التركيب الوضعي لا في الطاري حال التركيب الاسنادي هذا كلام المص قال والمخلص عندي من الاشكال ان يدعى انها بسيطة وهو قول بعضهم انتهى نقله الدماميني عن صاحب رصف المباني قال ونسبه الى الاكثر ثم ان الجمهور اطلقوا انها للتشبيه وهو معناها الغالب المتفق عليه ولذلك قدمه وزعم جماعة منهم ابن السيد البطليوسي انها لا تكون كذلك الا اذا كان خبرها اسما جامدا نحو كان زيدا اسد بخلاف ما اذا كان صفة او فعلا او جملة او ظرفا نحو كان زيدا قائم او في الدار او عندك او يقوم فهي في ذلك للظن لان الخبر هو الاسم والشي لا يشبه بنفسه فالى

اتمام

وعجبت من انك منطلق

اختيار

اختيار هذا اذا قوله او الظن وحمل ابن الانباري عليه كانك بالشتاء مقبل اي اظنه مقبلا وقيل انها في هذا وفي قولهم كانك بالفرج آت وقول الحسن كانك بالدنيا لم تكن وبالاخرة لم تزل للتقريب وهو معنى ثالث اثبته الكوفيون والزجاجي وقالوا المعنى في ذلك على تقريب اقبال الشتاء واتيان الفرج وتقريب زوال الدنيا ووجود الاخرة وكذا قولهم كاني بك تفعل كذا قال الحريري كاني بك تنحط وقيل الكاف والبا في كانك وكاني كافتان لكان عن العمل كما الكافة والبا زايدة في المبتدا وقال ابن عمرون المتصل بكان اسمها والظرف خبرها والجملة بعده حال بدليل قولهم كانك بالشمس وقد طلعت بالواو ورواية بعضهم ولم تكن ولم تزل بالواو وهذه الجملة متممة لمعنى الكلام كالحال في قوله تعالى فما لهم عن التذكرة معرضين وقال المطرزي في شرح المقامات كانك اجدك تنحط وكاني ابصر الدنيا لم تكن ثم حذف الفعل وزيدت البا وزاد في المغني معنى رابعا اثبته الكوفيون ايضا وهو التحقيق وانشدوا عليه

واصبح بطن مكة مقشعرا ... كان الارض ليس بها هشام

اي لان الارض والذي صححه ابن مالك وابو حيان والرضي وغيرهم ما ذهب اليه الجمهور من ان للتشبيه لا يفارقها فاذا قلت كان زيدا قائم فالمعنى كما قال الرضي كانك شخص قائم حتى لا يتغاير الاسم والخبر فيصح التشبيه الا انه لما اقام الوصف مقام الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كانه الخبر بعينه صار الضمير من الخبر يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر فلذلك تقول كاني امشي وكانك تمشي والاصل كاني رجل امشي وكانك رجل تمشي وليت وهي للتمني اي طلب حصول الشي على سبيل المحبة كما قاله التفتازاني ويتعلق بالمستحيل غالبا نحو ليت الشباب يعود يوما وبالممكن قليلا ولا يكون في الواجب لا تقول ليت غدا يجي ولا يجامع سوف لا تقول ليت زيدا سوف يقوم ولعل وهي لاحد معان اما للترجي وهو الطمع في المحبوب او للاشفاق وهو توقع المكروه قال في الارتشاف هكذا يعبر اصحابنا عن الاشفاق بالتوقع وقد عبر في المغني عنهما معا بالتوقع ثم قال هو ترجي المحبوب والاشفاق من المكروه ويختص بالممكن واما قول فرعون لعلي ابلغ الاسباب فمن جهله وتخرفه قال الرضي وماهية الترجي غير ماهية التمني لان الفرق بينهما بحسب الاستعمال في الممكن والمحال فان التمني محبة حصول الشي سوا كنت تنتظره وتترقب حصوله ام لا والترجي ارتقاب شي لا وثوق بحصوله فمن ثمة لا يقال لعل الشمس تغرب فيدخل في الارتقاب الطمع والاشفاق فالطمع ارتقاب المحبوب والاشفاق ارتقاب المكروه نحو لعلك تموت الساعة وقد اضطربت اقوالهم في لعل الواقعة في كلامه عز وجل لاستحالة ترقب غير الموثوق بحصوله عليه فقال قطرب وابو علي معناها التعليل فمعنى فعلوا الخير لعلكم تفلحون اي لترجوا ولا يستقيم ذلك في لعل الساعة قريب اذ لا معنى للتعليل هنا وقيل هي لتحقيق مضمون الجملة التي بعدها ولا يطرد في لعله يتذكر او يخشى اذ لم يحصل من فرعون التذكر والخشية واما قوله امنت بالذي امنت به بنو اسرايل فتوبة ياس لا معنى تحتها ولو كان تذكرا حقيقيا لقبل منه والحق ما قاله الرضي ان الرجا والاشفاق متعلق بالمخاطبين اذ الاصل في الكلمة ان لا تخرج عن معناها بالكلية فلعل منه تعالى حمل للمخاطبين على ان يرجوا او يشفقوا كما ان الشك

مطلب لعل الواقعة في كلام الله تعالى

الاية

فاو كذلك كعسى اى فى كونها تجئ للترجي والاشفاق وفى مجيئها فى القرآن الكريم كذلك البحث السابق فى لعل قال الجوهري عسى من الله واجبة لاستحالة الطمع والاشفاق فى حقه الا فى قوله عسى ربه ان طلقكن وقال الرضي هي فى الاية للتخويف لا للخوف كما قال فى لعل وا و تنظايرهما فلذلك اى للتشبيه الذى بين لعل وبين عسى فى المعنى قد يقترن خبرها اى خبر لعل الواقع فعلا مضارعا بان كعسى اى حملا عليها فى ذلك كقوله وهو متمم بن نويرة لعلك يوما ان تلم ملمة عليك من اللاتي يدعنك اجدعا وبحرف التنفيس كقوله فقولا لها قولا رفيقا لعلها ستر حمني من عبرة وعويل كما مر مثله فى عسى وخرج بعضهم نصب فاطلع فى قوله فاطلع الى اله موسى على تقدير فان ابلغ الاسباب فاطلع كما خفض المعطوف فى بيت زهير وهو بدا لى انى لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا على تقدير البا فى مدرك فذكر المصولذلك قد تعمل عسى عملها اى عمل لعل فتنصب الاسم وترفع الخبر اجرا لها مجرى لعل كقوله فقلت عساها نار كاس وعلها تشكى فآتي نحوها فاعودها وقد يقتصر على منصوبها كقوله ولى نفس تنازعنى اذا ما اقول لها لعلى او عسانى وكونها فى ذلك عاملة عمل لعل كما ذكر هو مذهب س وهي حرف عنده ح كما مر وذهب المبرد والفارسي الى انها فى ذلك عاملة عمل ان ولكن قلب الكلام فجعل المخبر عنه خبرا وبالعكس ورد باستلزامه فى نحو قوله يا ابتا علك او عساكا الاقتصار على فعل ومنصوبه قال المص وفيها ان يجيبا بان المنصوب هنا مرفوع فى المعنى اذ مدعاهما ان الاعراب قلب والمعنى بحاله وذهب الاخفش الى انها فى عساك وعساى وعساه عاملة عمل كان وانه استعير ضمير النصب مكان ضمير الرفع ويرده التصريح بالخبر مرفوعا فى بيت المتن ولذلك اشرت على غيره من الشواهد للتقييد مع الاستشهاد للدلالة على بطلان هذا القول لكن يحتمل ان يقال ان نار كاس بدل من اسمها والضمير المنصوب خبرها لانه بالى مقدرا استبعد ذلك كما مر وسيأتى بسط مسئلة الاخفش فى المجرورات ان شا الله تعالى واما للتعليل كاللام اثبت هذا المعنى للعل جماعة منهم الكسائى والاخفش وحملوا عليه قوله تعالى لعله يتذكر او يخشى ومن لم يثبته يحمله على الرجا ويصرفه على المخاطبين اى اذهبا على رجائكما وحكى الاخفش افرغ عملك لعلنا نتغدى فلذلك اى لمجيئها للتعليل كاللام جرت بها عقيل قبيلة من العرب المبتدأ كقول شاعرهم • لعل ابى المغوار منك قريب • واجازوا فى لامها الاولى الاثبات والحذف وفى الاخرة الفتح والكسر ولا تتعلق بشى كما قال المص وغيره لانها بمنزلة الحرف الزايد الا ترى ان مجرورها فى موضع رفع بالابتدا بدليل ارتفاع قريب بعده على الخبرية ولانها لم تدخل لافادة معنى التوصل كما دخلت ليت لافادة معنى التمنى ثم انهم جروا بها تنبيها على ان الاصل فى الحروف المختصة بالاسم ان تعمل الاعراب المختص بالاسم كحروف الجر ونازع الفارسي فى البيت فقال يحتمل ان الاصل لعله لابى المغوار جواب قريب فحذف موصوف قريب وضمير الشان ولام لعل الثانية تخفيفا وادغم الاولى فى لام الجر ومن ثم كانت مكسورة ومن فتح فهو على لغة من قال المال لزيد بالفتح قال المص وهو تكلف كثير ولم يثبت تخفيف لعل ثم هو محجوج بنقل الائمة ان الجر لغة قوم باعيانهم ومنه قوله • لعل الله فضلكم علينا وانبت الكوفيون وابن مالك مجيئها للاستفهام ولهذا علق بها الفعل

في

في قوله تعالى لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك امرا وما يدريك لعله يزكى وعليه قوله عليه الصلاة والسلام لبعض الانصار وقد خرج مستعجلا لعلنا اعجلناك وقال الزمخشري فى الايتين المعنى ما يدريك جواب ما يزكى ولا تدري جواب ما الله يحدث وقال ايضا انها اشربها معنى التمني من نصب فاطلع الى اله موسى تتمة لا يمتنع كما قال فى المغني كون خبر لعل فعلا ماضيا خلافا للحريري وفى الحديث وما يدريك لعل الله اطلع على اهل بدر وقال الشاعر لعل منايانا تحولن ابوسا ولا يتقدم من معمولهن اسما كان او خبرا مطلقا اى ظرفا كان او غيره قال الرضي لان كل ما يغير معنى الكلام ويوثر فى مضمونه وكان حرفا فمرتبته الصدر كحروف النفي والتنبيه والاستفهام والتشبيه والتحضيض والعرض وغيرها فكل واحد من هذه الحروف يدل على قسم من اقسام الكلام فوجب تصدرها بخلاف ان المكسورة فانها لا تدل على قسم من اقسامه لانها لتوكيد معنى الجملة فقط والتوكيد تقوية الثابت لا تغيير للمعنى الا انها فى ذلك وقعت موقع حرف ابتدا كاللام فوجب تصدرها واما المفتوحة فلكونها مع جزئيها فى تاويل المفرد لكونها مصدرية وجب وقوعها موقع المفردات كالفاعل والمفعول وخبر المبتدا والمضاف اليه فلا تتصدر وان كانت فى مقام المبتدا الذى حقه التصدر انتهى جميع ما مر فى المبتدا من بحث تعريفه وتنكيره وذاته وغيره وفى الخبر من بحث مفرد او غيره وما تقدم من الشروط فى الجملة المخبر بها ومن الاحوال كحذف ضمير الربط وغير ذلك من تقديم المبتدا وتاخيره وجوبا وجوازا وحذف كل منهما يأتى فى معمولي هذه الاحرف ولكن لا يتوسط خبرهن بينهن وبين الاسم اى لا يتقدم عليه بل يجب تاخيره عنه قالوا لان فى ورودها على هذه الصورة التى هي فرعية فى معمولات الافعال وهى تقديم المنصوب على المرفوع كضرب عمرا زيد دليلا فرعية هذه الحروف فى العمل قال ابن كثير كالحي من اخبار ان ولم يجز لها احد فى القرآن يتقدم اللهم الا اذا كان الخبر ظرفا او جارا ومجرورا فانه يجوز توسيطه من الجواز بمعنى مقابل الامتناع فيشمل ما يجب توسطه كما فى نحو ان فى الدار صاحبها وما يجوز ولا يجب نحو ان لدينا انكالا وان فى ذلك لعبرة واستثنى فى الاوضح عسى بمعنى لعل فلا يجوز معها مطلقا ولا يجوز معمول الخبر على الاسم اذا كان غير ظرف فلا يقال ان طعامك زيدا آكل وكذا اذا كان ظرفا فلا يقال ان بك زيدا واثق ولا يقاس على قوله فان بحبها اخاك مصاب القلب جم وقد اجاز بعضهم ويجوز حذف كل من المعمولين فيحذف الاسم فى فصيح الكلام وقال لن يكون الا ضمير شان ومن حذفه غير شان ما حكاه الاخفش ان بك ماخوذ اخواك يحذف الاسم وهو ضمير المخاطب انك بك وقوله فلو كنت ضبيا عرفت قرابتى ولكن زنجيا عظيم المشافر ومنه ضمير شان قول بعضهم ان بك زيد ماخوذ اى انه حكاه س عن الخليل وخرج عليه قوله عليه السلام ان من اشد الناس عذابا يوم القيمة المصورون اى انه الشان وستاتى هذه اخر الكتاب قال المص قيل واو لحن سمع بالبصرة لعل لها عذر وانت تلوم وهو محتمل لتقدير ضمير الشان كالحديث ويحذف الخبر اذا علم ولو كان الاسم معرفة خلافا للكوفيين حيث اشترطوا فى حذفه تنكير الاسم لكثرة ما جاء من ذلك كقول الاعشى ان محلا وان مرتحلا وان فى السفر اذ مضوا

مهلا اى ان لنا محلا فى الدنيا وان لنا ارتحالا عنها وقولهم ان مالا وان ولدا اى ان لنا
مالا وقد عقد سيبويه لهذا بابا فقال باب ان مالا وان ولدا او من حذفه والاسم معرفة قوله سوى
ان حيا من قريش تفضلوا على الناس او ان الاكارم نهشلا اى تفضلوا قال ابن مالك ومنه ان
الذين كفروا بالذكر لما جاءهم وانه لكتاب عزيز وقوله ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل
الله وقال ابن يعيش لم يات خبر ان المحذوف الا ظرفا او مجرورا او الزم حذفه فى ليت شعرى مردوفا
باستفهام نحو ليت شعرى اكان كذا ام كذا قال الا ليت شعرى هل ابيتن ليلة اى ليت شعرى
بكذا ثابت او موجود لانه بمعنى ليتنى اشعر وجملة الاستفهام فى موضع نصب بشعرى وهو مصدر
حذف منه التا والاصل شعرة جذبه **فصل** فى اعمالهن عند العمل وتهمل اهمالا قليلا
ليت حال كونها مقرونة بما الحرفية الزايدة ولا يزول اختصاصها بالاسما فلا يقال
ليتما قام زيد خلافا لابن ابى الربيع وظاهر القزوينى ولذلك يترجح عند النحاة بل يجب عند
الفراء اعمالها لبقا الاختصاص ولا يقال ليتما زيدا لقيته الا على الاعمال لا باضمار فعل على
شريطة التفسير خلافا لهما كما سياتى ويجوز اهمالها حملا على اخواتها وروى بالوجهين قول
النابغة قالت الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا او نصفه فقد فعلى الرفع ما كافة
وذا مبتدا والحمام عطف بيان ولنا الخبر ومن نصب فما زايدة وذا اسم ليت والحمام بيان
ولنا الخبر ويحتمل ان الرفع على تقدير ما موصولة وان اسم الاشارة خبر هو محذوفا اى الا ليت
الذى هو هذا الحمام لنا ذكره … فلا يدل على الاهمال لكنه احتمال مرجوح لما فيه من حذف
العايد المرفوع فى غير اى مع عدم طول الصلة وسهله تضمنه ابقا الاعمال واحترز بالحرفية عن
ما الاسمية فلا تبطل عملها كما سياتى وتهمل اهمالا كثيرا ان المكسورة حال كونها مخففة
نحو قوله تعالى وان كل لما جميع لدينا محضرون وان كل ذلك لما متاع الحياة الدنيا وقرا حفص
ان هذان لساحران بالتخفيف وكذا ابن كثير الا انه شدد نون هذان ومنه ان كل نفس لما
عليها حافظ فى قراءة من خفف لما وذلك لزوال اختصاصها بالاسما كما سياتى وتعمل قليلا
استصحابا للاصل قال … حدثنا من نثق به انه سمع من العرب من يقول ان عمرا لمنطلق
وعن الكوفيين انها لا تخفف وانه اذا قيل ان زيد لمنطلق فان نافية واللام بمعنى الا ويرده
ان منهم من يعملها مع التخفيف فقد قرا الحرميان وابو بكر وان كلا لما ليوفينهم قال ابن
الحاجب وانما لم يحكم بتقدير ضمير الشان فى المخففة المكسورة كما فى المفتوحة على ما سياتى
لما ثبت من عملها فى قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم فيتقدر اضمار اسمها اذ لا يكون
لها منصوبان فوجب ان يقدر لها اسم انتهى قال ابن اياز ولان المخففة المفتوحة
لا بد لها من عامل يعمل فيها كالمثقلة فوجب ان يقدر معها ما يتم بها بخلاف المكسورة
فلها صدر الكلام فان ارتفع ما بعدها على الابتدا لم يحتج الى تقدير اسم معها لانها
غير معمولة انتهى وكان شيخنا جمال الدين محمد بن عمر … يسال عن هذا ويقول لم لا تحمل
المكسورة على المفتوحة فى تقدير اسمها ضمير شان اذا خففت ابقا لها على اصل الاعمال
وكانه لم يقف على كلام من مر وتهمل وجوبا اى اهمالا واجبا لكن حال كونها مخففة ولا تعمل
خلافا للاخفش ويونس لدخولها بعد التخفيف على الجملتين كقوله تعالى لكن الراسخون فى العلم

ولكن

ولكن كانوا هم الظالمين واحترز بمخففة عن ان ولكن من المخففتين باصل الوضع فقد مر
من اقسام ان المخففة ان التى تعمل عمل ليس ومن اقسام لكن الخفيفة لكن التى تحذف بعدها
كان مع اسمها واما لعل فلا تخفف ولا يكون اسمها ضمير شان خلافا للفارسى كما مر واما كان
وان المفتوحة فلانهما لا يمتنع التخفيف كما سياتى وتعمل وجوبا اخوات ليت اى الخمس الباقية
حال كونها مع ما المذكورة اى الحرفية على الاصح الذى هو مذهب … لزوال الاختصاص بالجمل
الاسمية الذى هو سبب عملها وصيرورتها حروف ابتدا تدخل على الجملتين كقوله تعالى
انما الله اله واحد كانما يساقون الى الموت وقال الشاعر لعلما اضات لك النار الحمار المقيدا
وتسمى ما هذه اذ ذاك الكافة … وموطية وظاهره اطلاقه وجوب اهمال ان معها فليس
كذلك فقد ورد السماع باعمالها كما ذكره فى الاوضح لغيره حكى الاخفش والكسائى انما زيدا قائم
ومقابل الاصح الذى اشار اليه هو ما ذهب اليه ابن السراج والزجاج والزمخشرى وتبعه
ابن مالك جواز اعمال الجميع قياسا على ليت قال فى الاوضح وورد الاعمال فى انما وهل يمتنع قياس
ذلك فى البواقى او يسوغ مطلقا او فى لعل فقط او فيها وفى كان اقوال وانما هذه زايدة كافة
كما سياتى وهى من اقسام الحرفية كما صرح به وعن الكوفيين انها مع هذه الاحرف اسم مبهم بمنزلة
ضمير الشان فى التفخيم والابهام وان الجملة بعده مفسرة له ومخبر بها عنه ويرده انها لا تصلح
للابتدا او لا لدخول ناسخ عليها غير ان واخواتها واما ما فى قوله تعالى انما توعدون لات
وانما تدعون من دونه الباطل انما عند الله هو خير لكم ايحسبون انما نمدهم به واعلموا انما غنمتم
… ذلك كله اسم باتفاق والحرف عامل واما انما حرم عليكم الميتة فمن نصب الميتة فما كافة
ومن رفعها وهو ابو رجا العطاردى فما اسم موصول والعايد محذوف وكذلك انما صنعوا
كيد ساحر من رفع كيدا فان عاملة ومن نصب وهو ابن مسعود والربيع بن خثيم رضى الله عنهما
فما كافة وجزم النحويون بانها كافة فى قوله تعالى انما يخشى الله من عباده العلما ولا يمتنع ان
يكون بمعنى الذى والعلما خبر والعايد … مستتر فى يخشى واطلقت ما على جماعة
العقلا … وما ملكت ايمانكم فانكحوا ما طاب لكم وقد وقع فى بعض كتب العلم التمثيل
للكافة بقوله انما الله ما فارقتكم قاليا لكم ولكنما يقضى فسوف يكون وانما ما هنا موصولة
كما فى الاوضح وهنا مباحثة وهى ان جماعة من الاصوليين واهل البيان ذكروا ان ما الكافة
التى مع ان نافية وان ذلك سبب افادتها الحصر فى نحو انما الله اله واحد قالوا لان ان للاثبات
وما للنفى فلا يجوز ان يتوجها معا الى شئ واحد لانه تناقض ولا ان يحكم بتوجه النفى
المذكور بعدها لانه خلاف الواقع باتفاق فتعين صرفه لغير المذكور وصرف الاثبات للمذكور
فجا الحصر وقد اعترض عليهم جماعة من اهل البيان كالسكاكى واتباعه ومن النحاة كابى حيان
والمص قال فى المغنى ان ما ذكروه مبنى على مقدمتين باطلتين باجماع النحاة اذ ليست
ان للاثبات وانما هى لتوكيد الكلام اثباتا كان مثل ان زيدا قائم او نفيا مثل ان زيدا
ليس بقائم ومنه ان الله لا يظلم الناس شيئا وليست ما للنفى بل هى بمنزلتها فى اخواتها
ليتما ولعلما … وبعضهم ينسب ذلك لابى على الفارسى فى الشيرازيات ولم يقل فيها ولا فى غيرها
قولا … انتهى ويدفع التمويه بل ما ذكره السيد فى حاشية المطول انما ذكره الاصوليون

والاثبات فان المفردين لما كان احدهما حالة الافراد بمعنى الاثبات والاخر بمعنى النفي صح

لم يريد وا به ان كل واحد من الحرفين المذكورين اعنى ان وما باق حال التركيب على معناه
الاصلي ليتجه عليهم ما ذكر نعم بل هو لبيان مناسبة لتضمن انما معنى ما النفي اثبات اذ لكان يضمن
المركب منهما معنى الاثبات والنفي معًا قال وهذه المناسبة اقوى من التي ذكرها الربعي وعول
عليها السكاكي في توجيه افادتها الحصر قال الدماميني والبعض الذي اشار اليه المص انه حكي
عن الفارسي ما ذكر لعله الشيخ شمس الدين العراقي فانه حكي ذلك قال البهاء السبكي في شرح
التلخيص رايت في الشيرازيات ما لعل العراقي اخذ منه ذلك انه قال بعد ان ذكر ان انما
للحصر انه الحصر ايضا هو في شر اهر ذا ناب وشيء جا بك ثم قال لعا والاسهل من هذا لان معنه
حرفا قد دل عندهم على النفي فصار حذف حرف النفي فيه اسهل من هذه للنيابة عنه انتهى مقاله
وليس في المثالين الاولين شيء من ذلك قال الشيخ بهاء الدين وليس صريحًا في انها باقية
على النفي لان قوله لان معنه حرفا دل على النفي يريد حرفا يدل على الاثبات والنفي وهو انما
وانما لم يقل يدل على الاثبات والنفي لان الاثبات مستفاد من اللفظ مجردًا اعني انما ولو
اراد بالحرف الدال على النفي ما من انما قال فصار حذف النفي فيه اسهل اذ لو كانت باقية على
النفي لما كان حرف النفي معها محذوفا هذا كلامه انتهى فصل في احكام ما يخفف
منهن غير لكن واذا خففت ان المكسورة وتلاها اسم جاز الاعمال والاهمال كما مر او تلاها
فعل فالغالب كونه اي ذلك الفعل ناسخا للمبتدا من احد الابواب الثلاث وذلك لاختصاصها
قبل التخفيف بهما فلما خففت وضعف تشبيهها بالفعل جاز دخولها عليه لكن وجب بان لم
يكن ذلك الا من الافعال المشاركة لها في الدخول على المبتدا والخبر كيلا يفارق محلها
بالكلية ماضيا نحو قوله تعالى ان كانت لكبيرة الا على الذين هدى الله وقوله
ان كدت لتردين اكثر من كونه مضارعا نحو قوله تعالى وان نظنك لمن الكاذبين
وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك وادعى ابن مالك انه لا يكون الا بلفظ الماضي فان كان
مضارعا حفظ ولم يقس قال في الارتشاف وليس بشيء وصرح في المغني بانه يقاس على النوعين
اتفاقا وشذ مجيئه ماضيا غير ناسخ نحو قراءة ابن مسعود فيما حكاه الاخفش ان لبثتم الا قليلا
وقول امراة في الذي تخلف به ان جاء خاطبا يعني النبي صلى الله عليه وسلم وقول امراة الزبير
ابن العوام تريد قاتله عمرو بن جرموز شلت يمينك ان قتلت لمسلما حلت عليك عقوبة المتعمد
ومجيئه مضارعا غير ناسخ نحو ما روى الكوفيون عن بعض العرب ان يزينك لنفسك وان
يشينك لهيه اشذ من الاول لكونه لا ماضيا ولا ناسخا قال ابن مالك والقياس عليهما جائز
عند الكوفيين واجاز الاخفش ان قعد لانا وان كان صالحا لزيد وفي المغني ان المضارع
غير الناسخ لا يقاس عليه اجماعا قال وحيث وجدت ان وبعدها اللام المفتوحة
كما في هذه الامثلة فاحكم بان اصلها التشديد واذا خففت ان المفتوحة
بقي عملها ولا يلغى كالمكسورة لما مر ووجب حينئذ كون اسمها ضميرا لا ظاهرا قال ابو حيان
واطلق بعض اصحابنا جواز اعمالها في الظاهر من غير اضطرار ولا ضعف ونقله صاحب
رؤوس المسائل عن البصريين ووجب كون ذلك الضمير محذوفا فلا يلفظ به ونحو قول جنوب
اخت عمرو ذي الكلب لقد علم الضيف والمرملون اذا اغبر افق وهبت شمالا بانك ربيع

وغيث

وغيث مريع وانك هناك تكون الثمالا وقول لا تخفلوا انك في يوم الرخا سالتني طلاقك
لم ابخل وانت صديق بالتصريح بالاسم فيهما ضرورة ولا يتعين كون هذا الضمير للشان كما
اشعر به اطلاقه هنا كالاوضح وبه صرح في المغني ونص عليه في التسهيل بل ان امكن عوده
الى حاضر او غائب معلوم فهو اولى خلافا لما مشى عليه في القطر وشرحه من التقييد به تبعا لابن
الحاجب وغيره وكون ضمير الشان مخالفا للقياس ضعيف قول كثير من النحويين واسم ان
المفتوحة المخففة ضمير شان والاولى ان يعاد على غيره ان امكن ويؤيده قوله في ان يا ابراهيم
قد صدقت الرؤيا ان تقديره انك قد وفي كتب البيان لا يفعل انه يجزم على النهي وينصب
على معنى لئلا ويرفع على انك انتهى ونقل ابو حيان عن سر ايضا في قولهم اما انت وذا اي بانك
ما انت وذا ووجب كون خبرها جملة فعلية او اسمية ولا يجوز افراده الا ان يذكر
الاسم فيجوز الامران وقد اجتمعا في قوله بانك ربيع ووجب كون الجملة مفصولة عن
ان باحد الادوات الاتي ذكرها بشروطها التي اشار اليها بقوله ان كانت فعلية فعلها
متصرف ولو ما اختلفت ابنيته باختلاف الزمن والجامد بخلافه غير دعا ليلا
يلتبس بالمصدرية الثنائية اللازمة للفعل التي تكون في الماضي لمجرد المصدرية
وفي المضارع لها وللنصب لمشابهتها لها لفظا وهو ظاهر ومعنى لكونها حرفا مصدريا
ولم يكتفوا للفرق بينهما بما سياتي من ان المخففة تقع بعد العلم او الظن نحو علم ان
سيكون كما سياتي دون الناصبة لان تخصيص المخففة بذلك على سبيل الاولوية دون
الوجوب فاوجبوا في الفعل المتصرف دون الدعا الفصل باحد ما سياتي في تمييزها عن
الناصبة اذ لا يفصل بينها وبين الفعل فتنفصل المخففة عن خبرها الفعلي اما بقد
وحدها او بها بعد لا او حرف تنفيس اما السين او سوف او حرف نفي وهو اما
لا او لم او لن او لو الامتناعية قال ابن عقيل وقل من ذكر لو من النحاة وظاهره اقتصاره
من حروف النفي على ما ذكر عدم الفصل بغيره من ادواته قال في تهذيبه ولا اعلم لمخالفه
اطلوق النفي وكذا ابن مالك وصاحب اللباب او رب او اداة شرط ثم نشر امثلتها
على ترتيبها في اللف فمثال الاكثر في الفصل بقد وحدها نحو قوله تعالى ليعلم ان قد ابلغوا
ونعلم ان قد صدقتنا وبها بعد لا نحو اولا ناديناه ان يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا
وبالتنفيس نحو علم ان سيكون وقول جرير زعم الفرزدق ان سيقتل مربعا ابشر
بطول سلامة يا مربع وقول الاخر واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف ياتي كل ما قدرا
وبلا نحو افلا يرون الا يرجع اليهم قولا وفيه بحث لان لا تزاد بعد الناصبة فلا يحصل
التمييز بمجرد ذكرها والتمييز انما حصل بوقوعها بعد العلم وهو يرون لانه بمعنى يعلمون
والناصبة لا تقع بعده ولذلك احتمل المخففة والناصبة قوله تعالى وحسبوا ان لا تكون
فتنة كما سياتي لعدم وقوعها بعد العلم فينبغي الالتباس مع الفصل بها الا ان يقال
ان لا التي يؤتى بها بعد المخففة يلزمها ان تكون نافية ولا كذلك الواقعة بعد
الناصبة فيحصل الفرق او يقال ان الفصل بالمذكورات انما هو ليلا يلتبس بالمصدرية
او ليكون كالعوض من تخفيفها كما قال في كلامه الاتي وبلم نحو قوله تعالى ايحسب

قال في المغني صح
هيم
البيت صح
حينئذ صح
في الحاشية صح

الانسان ان لن يقدر عليه احد وبلم نحو قوله تعالى ايحسب ان لم يره احد وكانه
انما اخر مثالها عن مثال لن مع تقدمهما عليها في اللف مراعاة لوقوع الايتين الممثل
بهما كذلك في سورة واحدة وبلو نحو وان لو استقاموا على الطريقة ان لو نشا اصبناهم
وباداة الشرط نحو قوله تعالى وقد نزل عليكم في الكتاب ان اذا سمعتم وفيه نظر لاحتمال
ان يكون هذه تفسيرية قال ابن عقيل والصواب تمثيله بقوله فعلمت ان من ينفقوا
فانه جزر لخامعة وفرخ عقاب تنقفه السباع تنقفا صادفته والجزر اللحم والخامعة
الضبع لانها تخمع اذا مشت وكانه اثر التمثيل بالاية مع الاحتمال المذكور ليكون جعل
التمثيل من الكلام الذي لا ياتيه الباطل على عادته في المحافظة على ذلك حيث اتفق
خصوصا في هذا الكتاب مع ان المناقشة في المثال ليست من داب اهل التحصيل
وقدم المثال الشرط على مثال لما ذكر قبله في اللف وصوبت لكونه قرانا ومثال
رب من الشعر قوله لكن فصله فقال وقوله تيقنت ان رب امرئ خيل خائنا
امين وخوان يخال امينا فان في هذه الامثلة ثلاثية الوضع مصدرية ناصبة
للاسم رافعة للخبر بخلاف ما اذا فقد شيء من شروط الفصل المذكورة فلا يجب
كما اذا كان خبرها جملة غير فعلية بان كانت اسمية صدرها اما مبتداء نحو
قوله تعالى واخر دعواهم ان الحمد لله اي ان الامر والشان تخففت وحذف
اسمها ووليتها الجملة الاسمية بلا فاصل وقد يفصل منها اذا قصد النفي بحرفه
نحو وان لا اله الا هو فهل انتم مسلمون واما خبر نحو قول الاعشى في فتية كسيوف
الهند قد علموا ان هالك كل من يحفى وينتعل او كان جملة فعلية لكن فعلها غير متصرف
بان كان جامدا نحو قوله تعالى وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم وان ليس للانسان
الا ما سعى اي انه اي الشان عسى وانه ليس ومتصرف ولكنه دعا نحو قوله تعالى نودي
ان بورك من في النار وجوز المص في هذه ان تكون تفسيرية وقوله تعالى والخامسة
ان غضب الله عليها في قراءة من خفف وكسر الضاد فلا يحتاج في هذه المواضع الى
الفاصل لعدم الالتباس بالناصبة لانها لا تدخل الا على المتصرف كما في الموصول وشذ
مجيء الفعلية التي فعلها متصرف غير دعا بغير فاصل نحو علموا ان يؤملون فجادوا
قبل ان يسالوا باعظم سؤلها قال ابن مالك اعلم انه ضعيف في الكلام ان يقولوا ان يفعل وقد
علمت ان افعل حتى ياتي بالسين او قد وبنفي لانهم جعلوا ذلك عوضا مما حذف من انه وكرهوا
ترك التعويض قال ابن مالك ومن شواهد ان فعل قول امرئ القيس وجدت بان زالت
بليل حمولهم بنخل من الاعراض غير ضنينة قال واذا كان الفعل قليلا او في معناه كان
اسهل من غيرها كقوله علموا ان يؤملون البيت وقوله تعالى لمن اراد ان يتم الرضاعة
برفع يتم قال وهي في ذلك الناصبة للمضارع هذا عند البصريين ترك عملها في البيتين
والاية حملا على ما اختها وعند الكوفيين هي المخففة وشذ وقوعها موقع الناصبة
كما شذ عكسه في قول جرير رضي الله عنه ان الناس عند علمهم ان لا يدانيهم من خلقهم
بشر قال وقولهم عندي اولى بالصواب فانه لا يلزمه اهمال ما وجب له من الاعمال

انتهى

وقدم مثال الشرط على مثال لما ذكر قبله في اللف نحو

قوله

عوضا نحو

انتهى وعلى هذا جرى المص حيث جعلها في البيت مخففة وشذ مجيئها بلا فاصل خلافا لما عليه
البصريون واذا خففت كان فالغالب اعمالها ومنهم من يوجبه كما قال الغريب لمم وهو ظاهر
كلامه وقل ذكر اسمها ولا يلزم حذفه ولا كونه ضمير شان بل ولا كونه ضميرا مطلقا فقد
اجاز بعضهم عملها في الظاهر قال ابو حيان وهو ظاهر كلام س وخصه بعضهم بالشعر كقوله
كان ثدييه حقان فيمن رواه بالياء في الدرج للحلبي ان وكان لا يهملان ولا يكون اسمهما الا ضمير
شان محذوفا وقد يظهر كالبيت انتهى وقل افراد خبرها بل الاكثر ان يكون جملة ولا يلزم
واذا كان خبرها مفردا او جملة اسمية لم يحتج لفاصل وان كان جملة فعلية لزم انفصال
الفعل منها بلم او قد اجراء لها مجرى ان قال الرضي ولزم حروفا لعوض في الفعل يقوي كونها
مركبة من الكاف وان فالقليل من ذكر الاسم وافراده الخبر نحو قوله وصدر مشرق النحر
كان وريديه رشا خلب وقوله كان ظبية تعطو الى وارق السلم يروى برفع ظبية
على حذف الاسم وبالنصب على حذف الخبر اي كان مكانها ظبية وبالجر على ان الاصل كظبية
وزيدت ان بينهما كما سياتي في اعراب الفعل ومن حذف الاسم والخبر جملة اسمية
غير مفصولة قوله وصدر مشرق النحر كان ثدياه حقان فيمن رواه بالالف اي
كانه ثدياه حقان ومن حذفه والخبر جملة فعلية مفصولة بلم قوله تعالى كان لم تغن بالامس
وبقد نحو قوله لا يهولنك اصطلاء لظى الحرب فمحذورها كان قد لما وقول النابغة
ازف الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد اي كانه لم تغن وكانه قد زالت
فصل في المواضع التي يتعين فيها كسر ان او فتحها او يجوز الامران يلزم كسر ان
حيث لا يسد المصدر مسدها ومسد معموليها كما اذا وقعت في الابتداء حقيقة نحو انا
انزلناه ونحو انك فاضل عندي فلو فتحت وجب تاخيرها فتقول عندي انك فاضل واختار
بعضهم الابتداء انها او حكما كالواقعة بعد حرف الاستفتاح نحو الا ان اولياء الله وبعد
الظرف المختص بالاضافة الى الجملة المفتتحة بها كحيث واذ واذا نحو جلست حيث ان زيدا
جالس قال في شرح الشذور وقد اولع عوام الفقهاء بالفتح بعد حيث وهو لحن فاحش
ونحو حسبك اذ ان زيدا امير فان لم تفتتح بها الجملة نحو جلست حيث اعتقاد زيد
انه مكان حسن فلا تكسر كما في شرح الشذور وبعد حتى الابتدائية نحو مرض حتى انهم
لا يرجونه وفي اول الصلة لفظا وتقديرا نحو قوله تعالى واتيناه من الكنوز ما ان
مفاتحه لتنوء بالعصبة على راي الفارسي في ما مفعول ثان لا تيناه وهي موصول وما
بعده صلة وبعد علي راي شرطه جواب اجد قسم والقسم وجوابه هو الصلة بخلاف الواقعة
حشو الصلة نحو جاء الذي عندي انه فاضل فانها واجبة الفتح وكذا قولهم لا افعله ما ان
حراء مكانه ولا اكلمك ما ان في السماء نجما اذ التقدير ما ثبت ذلك فليست في التقدير
في اول الصلة وفي الجملة الحالية سواء كانت معها الواو نحو قوله تعالى وان فريقا
من المؤمنين لكارهون ام لا نحو وما ارسلنا قبلك من المرسلين الا انهم لياكلون قال
في شرح قصيدة كعب وليس من الاحوال سبة ما يقع هو ومعموله محالا الا اخرى ان
المكسورة كالاية وكان نحو كتاب الله وراء ظهورهم كانهم لا يعلمون وكما اذا وقعت جرا عسم

وعن في الاية نحو

الطعام نحو

قوله تعالى

عين نحو زيد انه فاضل ومنه قوله تعالى ان الله يفصل بينهم زاد في الاوضح او صفة لها نحو مررت
برجل انه فاضل واحترز باسم عين عن اسم معنى نحو اعتقادي انك فاضل فيجب فتحها ونحو قولك ان
كذا ففيه تفصيل ونحو اول ما اقوله اني احمد الله فانه يجوز فيه الوجهان كما سياتي في كلامه وكما اذا وقعت
جواب قسم اي تلقى بها قسما لم تكن معها اللام في خبرها او اسمها نحو قوله تعالى والكتاب المبين انا
انزلناه او كانت معها نحو اي وربي انه لحق انك لمن المرسلين هذا مذهب البصريين واجاز
الكوفيون الفتح ان لم توجد اللام نحو والله ان زيدا اكرم ذكره عنهم ابن كيسان قالوا والفتح
عندهم اكثر اما مع اللام فسياتي نقل الاجماع عن المص وغيره على امتناع الفتح ولهذا لم يحتج
بعد الاستشهاد على الاول الى الاستشهاد على الثاني لاوليته بالحكم وفي الارتشاف نقل جواز الفتح
عن الكوفيين مطلقا الا انه قال ليتبه ان يكون محله في غير اللام وبهذا يعلم ان ما ادعاه في
الاوضح من الاجماع على وجوب الكسر اذا اضمر فعل القسم كما ذكر او ذكرت اللام غير صحيح بالنسبة
الى الاول وان صح بالنسبة الى الثاني الا ان يريد اجماع البصريين او اجماع العرب فانه لم يثبت للكوفيين
سماع كما قال ابن خروف وسياتي كلامه وكما لو وقعت محكية بقول اي حكيت ومعها القول لان الجملة
اذا حكي بها القول فقد حكيت هي في نفسها مع مصاحبة القول كما قال لبدر بن مالك نحو قال اذ عبد
الله ام يقولون ان ابراهيم واسمعيل الاية وقال ان ربي يقذف بالحق ومنه فحق علينا قول ربنا انا لذائقون
ثم عدل به الى المتكلم لانهم تكلموا عن انفسهم كما قال لم تر اني يوم جو سويقة بكيت فقالت لي هنيئة ما ليا
اي ما لك وكذا في معنى القول نحو قوله تعالى ام لكم كتاب فيه تدرسون ان اي تدرسون فيه هذا اللفظ
او تدرسون قولنا هذا الكلام وذلك لما علم ان يكونوا خوطبوا بذلك في الكتاب على زعمهم ام الاصل
ان لهم لما يتخيرون ثم عدل الى الخطاب عن عدوا عينهم وليس منها المحكية قوله تعالى ولا يحزنك قولهم
ان العزة لله جميعا فلا يحزنك قولهم انا نعلم ما يسرون وما يعلنون لان ذلك ليس مقولا لهم وانما هي
في الايتين مستانفة ولهذا قال السيخ ويكان الوقف على قولهم واجب قال المص والصواب انه ليس في
القران وقف واجب فان كان القول بمعنى الظن فهي غير محكية بل تفتح بعده كما تفتح بعد الظن في
لغة سليم وغيرهم وحكى الكوفيون الكسر في لغة غيرهم وسياتي وكما لو وقعت قبل لام معلقة لما سبقت
به من فعل قلبي او جار مجراه نحو قوله تعالى والله يعلم انك لرسوله قد نعلم انه ليحزنك فلولا اللام لفتحت
كما في علم الله انكم كنتم تختانون انفسكم وشهد انه لا اله الا هو فتكون هي وما عملت فيه مصدرا منصوبا
بيعلم فاذا دخلت اللام وهي معلقة للفعل عن العمل بقي ما بعد الفعل معها منقطعا في اللفظ عن
ما قبله فاعطي حكم ابتدا الكلام فوجب الكسر فان لم يسبقها فعل قلبي ولا جار مجراه لم يكن فرق بين
وجود اللام وعدمها فلذلك استحق الكسر بعد القسم مع عدمها في قوله تعالى انا انزلناه في ليلة مباركة
ومع عدم وجودها في قوله اي وربي انه لحق ويلزم فتحها حيث يسد مسدها مع معموليها المصدر الملاقي
في اللفظ لخبرها ان كان مشتقا او المقدر بالكون ان كان جامدا كما مر وذلك كان تقع فاعلة نحو قوله
تعالى اولم يكفهم انا انزلنا ويدخل فيها الواقعة بعدما التوقيتية نحو ما حكى اللحياني لا اكلمك ما ان
حرا مكانه ويعقوب لا اكلمك ما ان في السما نجما اي ما ثبت ذلك وكان يقع مفعوله لفظا نحو قوله تعالى
ولا تخافون انكم اشركتم او معنى كالثانية عن الفاعل نحو قل اوحي الي انه استمع وقيدها في التسهيل
بكونها غير خبر احترازا عما هي خبر عن اسم عين نحو حسبت او ظننت زيدا انه قايم فانه يجب كسرها كما مر

سواء

الذي يقولون لو ح

وان

وان كانت في موضع مفرد وهو المفعول الثاني لكونه ليس مصدرا اذ هو الاصل ظننت زيدا قايما
ولهذا انتقد على المص في جعله ضابط الفتح ان يسد مسدها المفرد ولذلك ابدلت به في التقدير
المصدر كما قال ابن مالك وتبين في الاوضح بان لا تكون محكية اي بقول نحو اول ذا قيل ان وعدا لله حق
وقال اني عبد الله كما مر ايضا ولذلك لم يحتج للتقييد بذلك اعتمادا على ذكر المسئلتين قبل
ذلك فاطلاقه بعد محمول على ما عداهما او اذا وقعت بعد ظننت واخواتها كظننت انك ذاهب كانت
مع صلتها قايمة مقام المفعولين عند س ومفعولا اولا والثاني محذوف عند الاخفش اي ظننت
ذهابك حاصلا وكما اذا وقعت مبتداة نحو قوله تعالى ومن اياته انك ترى الارض خاشعة ومنه
فلولا انه كان من المسبحين ولو انهم صبروا على الاصح في ان الاسم الواقع بعد لولا مبتدا على ما ذهب اليه
س والبصريون من ان الواقعة بعد لو مبتدا والخبر محذوف وجوبا اما على مذهب الكوفيين
والمبرد والزمخشري وتبعهم المص في اعراب الفعل كما سياتي من انه فاعل فهي في موضع رفع على الفاعلية
فتكون داخلة في قوله او فاعلة وكما لو وقعت خبر اسم معنى قال في الاوضح غير قول ولا صادق عليه خبرها
نحو اعتقادي انك فاضل وعلى انك فاضل منطلق اي اعتقادي فضلك وعلى انطلاقك واحترز
بان لا يكون قولا ولا صادقا عليه خبرها من نحو قولي انه فاضل فيجب كسرها واعتقادي انه حق فلذلك
ايضا كما صرح به المالكي في حاشيته واعلم ان الواقعة خبرا عن قول اما ان يخبر عنها بقول او لا فان لم
يخبر عنها بقول وجب الكسر نحو قولي ان زيدا فاضل اي مقولي ان زيدا فاضل وان اخبر عنها بقول فان
اختلف القايل نحو قولي ان زيدا يحمد الله وجب الكسر ايضا اي مقولي هذا اللفظ ولا يصح هنا الفتح
لان المعنى عليه قولي حمد زيد الله وهو غير صحيح فان كان فاعل القولين واحدا اجاز الامران كما في قولي
اني احمد الله وسياتي حكمها في كلامه واما المخبر بها عن معنى غير قول فاما ان يكون خبرها صادقا عليه
نحو اعتقادي انه حق اذ يصدق هذا الخبر على المبتدا او هو اعتقادي انك فاضل اذ لا يصح اعتقادي
فاضل وجب الفتح ولا يجوز الكسر اذ المعنى عليه اعتقادي هذا اللفظ وهو فاسد فان قيل
والمعنى على الفتح اعتقادي فضل زيد وهو فاسد ايضا قلنا اعتقادي بمعنى معتقدي فقولك
معتقدي فضله صحيح وكان وقعت مجرورة اما بحرف نحو قوله تعالى ذلك بان الله هو الحق
ويدخل فيه المجرور بحتى نحو عرفت امورك حتى انك فاضل وباضافة بشرط ان لا يكون المضاف مختصا
بالاضافة الى الجملة كحيث ونحوها والا وجب الكسر كما مر ولا جايز الاضافة اليها او لا جاز الامران
كما سياتي بعد ذلك نحو قوله تعالى انه لحق مثل ما انكم تنطقون ومنه اي مما هي فيه مجرورة قوله
تعالى وان المساجد لله فانها عند الاخفش في موضع جر باللام اي لان المساجد لله فلا تدعو بناء
على ان اللام متعلقة بلا تدعوا اي فلا تدعو مع الله احدا في المساجد لانها لله وذلك عند س اقوى
من القول بانها في محل نصب كما يراه الخليل لانه لو كان كذلك لم يتقدم اذ هو مثل قولك انك منطلق
عرفت ومنصوب الفعل اذا كان وصلتها يجب تاخيره كما سياتي في المفعول له قال الزمخشري وان المساجد
لله من جملة الموحى وعليه فلا يكون مما نحن فيه ويشكل على الاول تقديم ما بعد الفا عليها وقول الجاربردي
ان ما بعد فا السببية يجوز ان يعمل فيما قبلها بخلاف الجزائية اخذا له من هذا الكلام فيه نظر ذكره الدماميني
قال وهذا الخلاف في موضع ان اشار بقوله ومنه وكان وقعت تابعة لما اي لشي مما ذكر اي لمبتدا
او فاعل او مفعول كما اذا كانت مبدلة من المفعول اشتمالا نحو قوله تعالى واذ يعدكم الله احدى الطايفتين

بقول

دى

فيجب الكسر كما اقتضاه كلام
الاوضح وكما قال المالكي في
حاشيته غير ظاهر فان لم يكن
صادقا عليه وهي مثله الماتن
نحو اعتقادي صح

ان ح

الها لكم او معطوفة عليه كالتي في قوله تعالى واذكروا نعمتي التي انعمت عليكم واني فضلتكم وتدخل فيه
المعطوفة بحتى نحو عرفت امورك حتى انك فاضل ويجوزان اى الكسر والفتح حيث جاز تقدير الجملة والمفرد
موضعها بكثرة اى جوازا كاينا مع كثرة بعد اذا الفجائية وسبق تفسير المفاجاة كقوله وكنت ارى زيدا كما
قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم روى بفتح ان على تقدير المصدرية وهو مبتدا خبره محذوف
اي فاذا عبوديته ثابتة وبالكسر على معنى اذا هو عبد القفا واللهازم وبعد الفا الجزائية ويعبر عنها
بالجوابية وقد مر تعريفها نحو قوله تعالى كتب ربكم على نفسه الرحمة انه من عمل منكم سوءا بجهالة ثم تاب من
بعده واصلح فانه غفور رحيم قرا ابن عامر وعاصم بفتحهما والباقون بكسرهما الا نافعا بفتح الاولى وكسر
الثانية فالكسر على معنى فهو الغفور الرحيم والفتح على معنى فالغفران والرحمة اي حاصلان او فالحاصل الغفران
والرحمة كما قال تعالى وان مسه الشر فيؤس قنوط اى فهو يؤس وبعد فعل القسم المصرح به اذا لم يات
في خبرها او اسمها اللام الاتي ذكرها في الفصل بعد كقوله او تحلفي بربك العلي اني ابو ذيالك الصبي
فالكسر على الجواب والبصريون يوجبونه والفتح بتقدير ان المصدر مفعول القسم باسقاط الخافض اي على
اني وهذا الابيات فيما مر منه من اطلاق تعين الكسر في جواب القسم لان من فتح لم يجعلها جوابا لان الفتح
يتوقف على كون المحل مغنيا فيه المصدر عن ان وصلتها وجواب القسم لا يكون كذلك خلافا لما وقع
لابن عطية في لاملان جهنم وقد مر التنبيه عليه والكسر يتوقف على كون المحل محل جملة لا يغني
عنها مفرد وجواب القسم كذلك فانه لا يكون الا جملة فان ورد الفتح في جواب القسم قال ابن
مالك حكم بشذوذه وحمل على ارادة على واحترز بما اذا لم تات اللام عما اذا جاءت مع الفعل المصرح
به اللام مع خبرها او اسمها نحو حلفت ان زيدا لقايم فانه يتعين الكسر كما لو جاءت واضمر الفعل كما مر
بالاجماع كما قال المص والبدر بن مالك لانها مع اللام يجب ان يكون جوابا ولا يجوز ان يكون مفعولا
لان المفتوحة لا يجامعها اللام الا شذوذا على ندور فلو لم يذكر الفعل ولم يات اللام نحو
نحو والكتاب المبين انا انزلناه فقد مر الكلام فيه وان المص ادعى الاجماع فيها على لزوم الكسر
وقد مر ما فيه قال ابن خروف ولم يسمع فتحها بعد اليمين ولا وجه له وشبهة من اجاز سماع الفتح في نحو
حلفت ان زيدا قايم فكما جاز الفتح بعد التصريح بالفعل كذلك يجوز مع تقديره وهو غلط لان من فتح
بعد حلفت لا يجعلها قسما بل اخبارا عن قسم ولا يتصور في حلفت المضمرة لان العرب لا تضمر حلفت
وتريد بها غير القسم ويجوزان بكثرة في القول المضمن معنى الظن بشرطه الاتي في محله نحو قول الفرزدق
اتقول انك بالحياة ممتع وقد استبحت دم امرئ مستسلم فالكسر على الحكاية والفتح على لغة
من يجري القول مجرى الظن لاستيفائه شروطه فيها اذا وقعت خبرا عن مبتدا هو في المعنى قول سوا
كان بلفظ القول ام لا كذا صرح به قرينه ومخبرا عنه بقول والقايل واحد نحو قولي اني احمد الله
فالفتح على ان قولي مصدر مضاف الى فاعله وليس بمعنى المقول وقد اخبر فيه بمصدر عن مصدر اي
قولي حمد الله فتصدق العبارة على اي قول تضمن الحمد والكسر على ان قولي بمعنى مقولي اي مقولي هذا
اللفظ وهذا الكلام اي اني احمد الله فيكون قد قال هذا الكلام ثم اخبر عن ذلك فقولي مبتدا
وجملة اني وصلتها الخبر وهي محكية بالقول ولم تحتج لانها بمنزلة المفرد اذ المقصود منها لفظها لعدم الرابط
كما مر ولذلك لا تصدق العبارة على حمد بغير هذا اللفظ ومثال ان اول قولي اني احمد الله فالفتح
على تقدير اول قولي حمد الله ويكون من الاخبار بمصدر عن مصدر في المعنى ويصدق على كل لفظ

وتضمن

تضمن حمد الله فالكسر على معنى اول قولي هذا اللفظ المفتتح باني فلا يصدق على حمد بغير هذا
اللفظ الذي اوله اني وهو من باب الاخبار بالجملة عند اكثر النحويين كما تقول اول قراءتي سبح اسم
ربك فاول مبتدا وما بعده جملة خبر عنه وليست الجملة في المثال نفس المبتدا خلافا لابي علي حيث وسبح
زعم انها في موضع نصب بقولي وهو مصدر مضاف للفاعل فبقي المبتدا بلا خبر فيقدر موجود
او ثابت وهو مستغنى عنه كما قال المص بل هو نفسه لان اول اني احمد الله باعتبار الكلمات اني
وباعتبار الحروف الهمزة فيفيد الكلام تقدير الاخبار بان ذلك اول ثابت ويقتضي صحته
ان نفسه غيرها بنت اللهم الا ان يقدر اول زايدا والبصريون لا يجيزونه وتبع الزمخشري ابا علي
في ذلك التقدير والصواب كما قال ابن الحاجب والمص خلاف قولهما قال في الاوضح بعد ذكر ضابط
المسئلة فلو انتفى القول الاول نحو عملي اني احمد الله فتحت او انتفى القول الثاني نحو قولي
اني مؤمن او اختلف القايل نحو قولي ان زيدا يحمد الله كسرت يعني كما مر واجاز قريبه في الاولى
الكسر على تقدير عملي لساني هذا اللفظ فالمبتدا في معنى القول لان العمل باللسان هو
القول في المعنى فلا يصدق العبارة على غيره من الفاظ الحمد والفتح بمعنى عملي باي شيء كان
من الاعمال حمد الله وشبهها ما ذكر من صحة الكسر بتقدير ارادة القول بالعمل مجازا من اطلاق
الاعم على الاخص بقرينة حمل القول عليه ما قاله المص في قوله تعالى وانطلق الملا منهم
ان امشوا ان ان فيه تفسيرية ومن شرطها ان تسبق بالقول كما سياتي قال اذ ليس المراد
بالانطلاق المشي بل انطلاق السنتهم فجعل الانطلاق بمعنى القول مجازا بقرينة ما ذكره
ومنع بحثنا جمال الدين الصديق الصايغ الكسر انه ابطله بقول الاوضح قال لانه يؤدي الى محمد بن
الاخبار بما ليس في معنى المصدر عن المصدر ويمكن ان يقال العمل بتقدير ارادة العمل باللسان
يكون عملي بمعنى معمولي باللسان اي مقولي فلا يلزم ما ذكره لكن سيأتي ان تنزيل ما يرادف
القول منزلته في الحكاية قول الكوفيين اما البصريون فلا يجيزون حكاية الجمل بما يرادف
القول كمذهب البصريين فاولى بالمنع ما لا يرادفه مما اريد به معناه مجازا وعلى هذا فيتعين الفتح كما سياتي بسطه في باب ظن
في المسئلة على قواعدهم ولذلك اطلق في الاوضح ويجوزان جوازا كاينا بكثرة في الكسر فاذا كان المنع فيما يرادف القول
وبقلة في الفتح بعد الا الاستفتاحية كذا في الام وقد تقدم لزوم الكسر بعدها وجواز
الوجهين انما ذكروه بعد اختها وهي اما المفتوحة الخفيفة كما في سائر كتب المص وغيره
فالظاهر انه سبق قلم الناسخ او المص فالكسر بعد اما على انها بمنزلة الا والفتح وهو قليل على ٢
ان الهمزة للاستفهام وما بمنزلة حق لانها عاملة فيجعلونها بمنزلة شيء وذلك الشيء حق
فالتقدير اما انك ذاهب حقا انك ذاهب فمحلها نصب على الظرفية كانتصاب حقا في قوله احقا
ان جيرتنا استقلوا فان وصلتها في محل رفع اما بالفاعلية لاعتماد الظرف او بالابتدا
كما في الله شك كما سياتي واجاز ابن مالك في الفتح وجها قال ابو حيان خالف فيه النحاة وهو في م
ان تكون للاستفتاح وانك ذاهب في موضع مبتدا خبره محذوف والتقدير في المثال اما
معلوم ذهابك وقد ذكر ذلك بعضهم في الا ايضا ويجوزان بكثرة في الفتح وقلة في الكسر
بعد لا جرم كقوله لا جرم ان لهم النار بفتح ان وهو المشهور الذي قرا به القراء وقد تجري مجرى
اليمين فيكسر بعدها وفسرها الفرا مرة بلا بد ومرة بحقا وعند س ان لا رد لما سبق وجرم فعل

فعل ماض بمعنى حق وان ما بعدها فى موضع رفع به وعليه فلا وجه لكسر ان الا ما حكى الفرا من اجرايها
مجرى اليمين فيتقى لا جرم لاتينك ولا جرم لقد احسنت زاد فى الاوضح فى هذا القسم ان تقع
فى موضع التعليل نحو انا كنا من قبل ندعوه انه هو البر الرحيم قرا نافع والكسائى بالفتح على تقدير
لام العلة والباقون بالكسر على انه تعليل مستانف مثل وصل عليهم ان صلوتك سكن لهم ولبيك
ان الحمد لك اخره وان تقع بعد واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه نحو ان لك الا تجوع فيها
ولا تعرى وانك لا تظما فيها ولا تضحى قرا نافع وابو بكر بالكسر على الاستيناف والعطف على جملة
ان الاولى والباقون بالفتح عطفا على ان لا تجوع فيها وان تقع بعد حتى اذ تختص الكسر بالابتدائية
نحو مرض حتى انهم لا يرجونه والفتح بالجارة او العاطفة نحو عرفت امورك حتى انك فاضل فقد
شملها باقسامها الثلاثة كما مر تقديره على ان فى جيه قال الاولى ما فى شرح الشذور من
الاقتصار فى هذا القسم على ثلاثة اذا الفجائية وفا الجزا وفى لا احمد الله قال لان حكم
المسايل الباقية غير معلوم من وجوب بكسر ولا وجوب فتح وزاد فى الارتشاف بعد مذ ومنذ
نحو ما رايته مذ ان الله خلقه واختلفوا فى كسرها فمنهم من صرح بجوازه وهو مذهب
الاخفش ومنهم من صرح بمنعه فصل ولا تجوز دخول اللام اى المعهود دخولها فى باب
المبتدا كما مر فى هذا الباب باتفاق فيهما كما قالا لمم لتوكيد الكلام وتقول اهل العربية
فى هذا الباب نزل منزلة تكرار الجملة ثلاث مرات لانك لفظت بها وجئت بحرفين موكدين
وانما اطلقها ولم يقل لام الابتدا او غير ذلك لينطبق على الاقوال فيها سوا قيل انها
فى جميع ما يدخل عليه مما سيذكر لام الابتدا كما عليه البصريون او ليست هى فى جميع ذلك
او فى بعضه على ما ستقف عليه ان شا الله تعالى وتدخل فى باب المبتدا عليه نحو ولعبد
مومن ولانتم اشد رهبة قيل وعلى الخبر نحو لقايم زيد وفى امالى ابن الحاجب لام
الابتدا يجب معها المبتدا وتدخل فى هذا الباب على ما تاخر من معمولى ان على الاصح
وجاز ذلك وان كان لها الصدر بدليل تعليقها العامل فى نحو علمت لزيد منطلق ومنعها
من النصب على الاشتغال فى نحو زيد لانا اكرمه ومن ان يتقدم عليها الخبر فى نحو ولعبد
مومن والمبتدا فى نحو لقايم زيد على تقدير جواز دخولها فى الخبر واما قوله ام الحليس
لعجوز شهربه فمن زايدة لا لام الابتدا او هو على تقدير لهى عجوز كراهة افتتاح
الكلام بتوكيدين اذ الاصل فى ان زيدا لقايم لان زيد اقايم فزحلقوها اى اخروها
من تقديم المحل الخبر دون ان لئلا يلزم يتقدم معمول الحرف عليه ولهذا تسمى اللام المزحلقة
والمزحلقة ايضا وانما لم يدع ان الاصل ان لزيدا قايم لئلا يحول ما له الصدر بين
العامل والمعمول ثم انهم وان لم يعتبروا لهذه اللام حكم الصدر فيما بعد ان بدليل
ان عمل ان يتخطاها فيقولون ان فى الدار لزيدا فقد اعتبروه لها فيما قبل ان فمنعوا من
تسلط فعل القلب على ان ومعموليها وكسروا ان فى نحو والله يعلم انك لرسوله قوله من اسم
بيان لما فى قوله ما تاخر المفاد بصلتها شرطية دخول اللام وهو تاخر مدخولها من اسم
ان المكسورة عن خبرها او عن معموله نحو ان لك لاجرا وان فيك لزيدا راغبا الثانية
ممنوعة عند المغاربة فان تاخر عن معمول الاسم نحو ان فى الدار لساكنها زيد قال فى الارتشاف

ففى

ففى جوازه نظر وحكى الكسائى دخولها على الاسم غير مفصول بشى نحو خرجت فاذا ان لغزالا
وهو شاذ ويول على حذف الخبر اى فاذا ان بالمكان لغزالا انتهى وا العطف فى قوله او خبرها
على مدخولها اى يجوز دخولها على الاسم ان تاخر عن الخبر وعلى الخبر ان تاخر عن الاسم سوا كان
الخبر اسما او ظرفا او فعلا مضارعا باتفاق فى الثلاثة كما فى المغنى نحو ان ربى لسميع
الدعا انك لعلى خلق عظيم ان ربك ليحكم بينهم فلو تقدم على الاسم لم يدخل عليه فلا يقال
ان لعبدك زيدا اما اذا كان الخبر جملة اسمية فالاولى دخولها اول الجزئين فتقول ان زيدا
لوجهه حسن اولى من ان زيدا وجهه لحسن حكاه الاخفش وفى البسيط انه شاذ ومن الاول قوله تعالى
وانا لنحن الصافون ومن الثانى قوله فانك من حاربته لمحارب شقى ومن يسالمه فسعيد وانما
تدخل على الخبر مع اشتراطها ما مر مع شروط اخر اشار اليها بقوله ان لم يكن اى الخبر منفيا
وشذ قوله واعلم ان تسليما وتركا للامتشابهان ولا سوا ولا شرطيا اى ولا اذا كان الخبر
جملة شرطية فلا تدخل فى الشرط نحو ان زيدا لان تاته يا تك لئلا يلتبس بالموطية فانها
تصحب اداة الشرط نحو لئن لم يغفر لنا ربنا ويرحمنا وخص الموكد ان لا يلتبس بغير الموكد ولا فى
الجواب نحو ان زيدا من ياته يحسن اليه نص ذلك الكسائى والفرا وعليه المغاربة ولشمول
هذا عبر بالشرطى ولم يقل ولا شرطا فافهمه ولا ماضيا منصرفا خاليا من قد فلا
يقال ان زيدا لقام خلافا للكسائى وهشام فى اجازتهما ذلك على اضمار قد ومنعه الجمهور
وقالوا انما هذه لام القسم فمتى تقدم فعل القلب فتحت همزة ان كعلمت ان زيدا
لقام واحترز بالمنصرف عن الماضى الجامد فيجوز دخولها عليه نحو ان زيدا لعسى ان يقوم
او لنعم الرجل قال ابو الحسن لشبه الجامد بالاسم لكن خالفه الجمهور وبالخالى عن قد عن
المقرون بها فيدخل عليه نحو ان زيدا لقد علم قاله الجمهور لان قد تقرب الماضى من الحال
فيشبه المضارع الشبيه بالاسم وخالف خطاب ومحمد بن مسعود الغزنى فقالا اذا قيل
ان زيدا لقد قام فاللام جواب قسم مقدر وزاد البدر بن مالك شرطا اخر وهو ان لا يفصل
بين الخبر والاسم ورده المص بقوله تعالى ان ربهم بهم يوميذ لخبير وقد يقال انه ظرف
فيتسع فيه فقوله او توسط عطف على تاخرا اى وتدخل على ما توسط بين اسم ان وخبرها
وهو ما بينا بقوله من معمول الخبر المذكور نحو ان زيدا لعمرا ضارب قال ان امرا خصنى
عمدا مودته على التنائى لعندى غير مكفور وافهم بقوله ما توسط انه لا يجوز دخولها على معمول
الخبر المتقدم على الاسم نحو ان عندك لزيدا راغب ولا عليه المتاخر عن الخبر ان زيدا اكل
لطعامك وبقوله معمول الخبر المذكور اى الصالح لدخولها وهو المستوفى الشروط انها
لا تدخل على معمول غير الصالح لدخولها فلا يقال ان زيدا لعمرا ضرب خلافا للاخفش لان دخولها
على معموله فرع دخولها عليه وهى لا تدخل عليه فى المثال فلو جاز فى معموله دونه لترجح الفرع
على الاصل وشرط فى الاوضح ان لا يكون المعمول حالا فلا يجوز ان زيدا لراكبا منطلق والعطف
فى قوله او الفصل على مدخولها اى ويجوز دخولها على ما توسط بين الاسم والخبر من احد
امرين معمول الخبر كما مر وا الفصل نحو قوله تعالى ان هذا لهو القصص الحق اذا لم يعرب هو
مبتدا وافاد بعطف مدخول اللام باو انها لا تدخل على شيين مما ذكر فى كلام واحد

وحكى الفراء ان ابا الجراح سمع من يقول اني لحميد الله لصالح وذكر السيرافي ان المبرد كان يجيز
تكرارها على ان تكون اللام توكيدا او ان الزجاج منع ذلك واما قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم
فالاولى للابتدا والثانية جواب قسم تقديره لما والله ليوفينهم وباقتصاره على جواز دخولها
بعد ان المكسورة انها لا تدخل بعد غيرها من اخواتها واجاز الكوفيون بعد لكن وانشدوا
ولكنني من حبها لعميد وهو شاذ عند غيرهم قالوا ولا يعلم له تتمة ولا قايل قال المصنف
ولا نظير وهو محمول على زيادة اللام او على ان الاصل لكن انني حذفت الهمزة تخفيفا ونون
لكن للساكنين واجازها المبرد بعد ان المفتوحة كقراءة بعضهم وما ارسلنا قبلك من
المرسلين الا انهم لياكلون وفي المفصل ان الحجاج سبق لسانه في مقطع والعاديات الى خبيره
ان فاسقط اللام من خبير قال في المغني وليس دخول اللام في المفتوحة مقيسا خلافا
للمبرد ولا بعد لكن خلافا للكوفيين ولا اللام بعدها لام ابتدا خلافا لهم واختلف في دخولها
فيما عدا الخبر المبتدأ وان فاجاز المالقي وابن مالك في المضارع نحو ليقوم زيد وزاد المالقي
الماضي الجامد نحو لبيس ما كانوا يعملون وبعضهم المتصرف المقرون بقد نحو ولقد كانوا عاهدوا
الله لقد كان في يوسف واخوته والمشهور ان هذه لام القسم وقال ابو حيان في ولقد
علمتم انها لام ابتدا او يجوز ان يكون قبلها قسم مقدر وان لا يكون قال في المغني ونص
جماعة على منع ذلك كله قال ابن الخباز لا تدخل لام الابتدا على الجملة الفعلية الا في باب ان
وهو قول الزمخشري قال في قوله تعالى ولسوف يعطيك ربك فترضى لام الابتدا لا تدخل
الا على المبتدا والخبر قال ابن مالك ولا يجوز دخولها على الواو والمغنية عن الخبر وما حكى
الكسائي من قولهم كل ثوب لو ثمنه خطاء عند البصريين ويجب اي اللام المذكورة مع ان
المكسورة المخففة بشرطين اشار اليهما بقوله ان اهملت ولم يظهر المعنى وهو قصد الاثبات
نحو ان زيد لقايم لئلا يلتبس بالنافية كالتي في قوله تعالى ان عندكم من سلطان بخلاف
ما اذا اعملت فلا يلزمها اللام لعدم الالتباس وشذ ابن الحاجب فاوجبها مع العاملة
طرا للباب او اهملت وظهر المعنى بان ورد دليل على قصد الاثبات كقراءة ابي رجا وان كل ذلك
لما متاع الحياة الدنيا بكسر اللام اي للذي وقوله عليه الصلاة والسلام والله لقد
كان خليقا بالامارة وان كان من احب الناس الي وقال الشاعر انا ابن اباة الضيم
من ال مالك وان مالك كانت كرام المعادن اذ المعنى في هذه المواضع على الاثبات وما
جرى عليه من كون هذه اللام الداخلة على المخففة هي لام الابتدا هو مذهب س
والاكثرين قالوا افادت مع توكيد النسبة كما مر وتخليص المضارع للحال كما سياتي
الفرق بين المخففة من الثقيلة وان النافية ولهذا صارت لازمة بعد ان كانت جايزة
وذهب ابو علي وابو الفتح وجماعة الى انها غيرها اجتلبت للفرق قال ابو الفتح قال لي ابو علي
كنت اظن ان فلانا نحويا محسنا حتى سمعته يقول ان اللام التي تصحب الخفيفة هي لام الابتدا
نقلت له اكثر نحوي ببغداد على هذا انتهى وحجتهم دخولها على الماضي نحو ان زيدا لقد قام وعلى
منصوب الفعل المؤخر عن ناصبه نحو وان وجدنا اكثرهم لفاسقين وكلاهما لا يجوز مع المشددة
وتظهر فايدة الخلاف في مسيلة جرت بين ابن ابي العافية وبين الحسن بن الاخضر في قوله

سعيد بن جبير

عليه

106

عليه الصلاة والسلام قد علمنا ان كنت لمؤمنا فمن جعلها لام الابتدا اوجب كسر ان ومن
جعلها لاما اخرى للفرق فتح ان وجرى هذا الخلاف قبلهما بين ابي الحسن الاخفش الاصغر
وابي علي الفارسي فيقول الفارسي قال ابن ابي العافية انها لام فارقة غير لام الابتدا وذهب
الكوفيون كما في المغني الى انها في جميع ذلك بمعنى الا وان ان قبلها هي النافية لان الثقيلة
لا تخفف عندهم واستدلوا على ان مجيئها للاستثنا بقوله امسى ابان ذليلا بعد عزته
وما ابان لمن علاج سوداه اي الا من علاج وعلى قوله تعالى قد علمنا ان كنت لمؤمنا بكسر ان
لان النافية مكسورة ابدا وهم في الخبر بعد المشددة مذاهب فعند الكسائي انها توكيد له وان
توكيد للاسم وعند الفراء للفرق بين الكلام الذي يكون جوابا لكلام متضمن على الجحد نحو ما زيد قايم
فتقول ان زيدا لقايم وبين ما لا يكون جوابا بل مستانفا اخبارا وذهب هشام وابو عبد الله
الطوال الى انها جواب القسم والقسم قبل ان محذوف وحكي عن الفراء ايضا والصحيح انها غيرها
لدخولها على المقسم به في نحو لعمرك وايمن الله والمقسم به لا يكون جواب قسم فصل في حكم المعطوف
على اسم هذه الاحرف وما يتعلق بذلك وقد اجاد في تحرير هذه المسيلة وبيان اوجه الاعراب
فيها من متفق ومختلف فيه وتحرير محل النزاع بما لا يوجد في غيره واعلم ان نصب المعطوف على الاسم
مستغن عن البيان هنا لانه على سائر المعمولات لا فرق في ذلك بين ان واخواتها ولا بين وقوعه
قبل الخبر او بعده كقوله تعالى ان المسلمين والمسلمات وقوله ان الربيع الجود والخريفا يدا ابي
العباس والصيوفا وانما المحتاج الى البيان رفع المعطوف فلذا اقتصر عليه فقال برفع
مطلقا اي بعد ان وغيرها من اخواتها لا فرق بينها بتغير الجملة فيها كان المكسورة والمفتوحة
التي هي في حكمها يكون بغير معناها كليت ولعل وكان لانها تغير معنى الاخبار الى الانشا كما سبق
توضيحه وانما قال تالي العاطف ولم يقل المعطوف مع انه اخصر لان الكلام في مصحوب العاطف اعم
من ان يعرب معطوفا او مبتدا واطلق العاطف ولم يخصه بالواو لان لا كذلك تقول ان زيدا
قايم لا عمرا ولا عمرو كما تقول ان زيدا قايم وعمرا او عمرو فيرفع تاليها ان نسق على ضمير الخبر
المرتفع به بان عطف بعد مضي الخبر اما بعد التاكيد او الفصل بلا ضعف او بدونهما بضعف كما سياتي
قيل ومنه قوله تعالى ان الله بري من المشركين ورسوله فعطفه سوله على ضمير بري وجاز بلا تاكيد
بالمنفصل لقيام الظرف اعني من المشركين مقام التاكيد وبعد ان وان ولكن دون الثلاثة الاخر
ان قدر تالي العاطف مبتدا سوا مضى الخبر نحو ان زيدا قايم وعمرو اي كذلك فحذف خبره
لدلالة ما قبله وينبغي ذلك فيه او لم يمض نحو ان زيدا وعمرو قايم ويخرج تقدير الخبر
المذكور للمبتدا وخبران محذوف كقوله فمن يك امسى بالمدينة رحله فاني وقيار بها لغريب اي فاني قد تعب واولى
اي فاني دنف وقوله نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والراي مختلف اي نحن راضون وتعين
ذلك في البيتين وجوب المطابقة بين المبتدا والخبر كما مر ومنه قوله تعالى ان الله وملايكته
يصلون برفع ملايكته اي ان الله يصلي وملايكته يصلون وتعين ذلك لاجل الواو والا ان قدرت
للتعظيم مثلها في رب ارجعون فيخرج فيه الوجه الاتي فيكون على هذا الوجه من الحذف القليل
اي الحذف من الاول لدلالة الثاني ويجوز تقدير الخبر المذكور لان وخبر المبتدا محذوف اي كذلك
كقول ضابي البرجمي ومن يك امسى بالمدينة رحله فاني وقيار بها لغريب اذ لا تدخل اللام في خبر

القوفيم

كالعطف

ومامر

هام

ع

على النبي

المبتدا حتى تقدم ويكون على هذا الوجه من الحذف الكثير فهو الحذف من الثاني لدلالة الاول لكن
يضعفه تقدم الجملة الموصوفة على بعض الجملة المعطوفة عليها ويسهل الاول ان كان من الحذف
القليل عدم التقدير المفضي الى التاخير ولا بد من ان يكون الخبر المذكور مطابقا للمحذوف كما مر في شرايط
الحذف ليصلح للدلالة عليه فلو خالفه لزم ذكره نحو قوله تعالى ان الظالمين بعضهم اولياء بعض
والله ولي المتقين فمن ثم اجمعوا كما قال في المغني على جواز زيد قايم وعمرو وان زيدا قايم وعمرو
وعلى منع ليت زيدا قايم وعمرو وكذا في لعل وكان لان الخبر المذكور متمنى ومترجى ومشبه به والمحذوف
ليس كذلك لانه خبر المبتدا فلما خالف خبرها خبر المبتدا لم يغن احدهما عن الاخر فامتنع الرفع على
الابتدا وكذا بالعطف على الموضع في الثلاثة عند البصريين كما في الارتشاف لانه يصير
خبر الاول انشا بخلاف ان فانه لما جاز ان يعطف بعد المبتدا والخبر مبتدا محذوف الخبر
ومصرح به لبقا المعنى على ما كان عليه مع صلاحية المذكور للدلالة على المحذوف جاز مع
ان المكسورة لانها لم تغير معنى الجملة وكذا لكن كقولك ما خرج زيد لكن اخاك خارج وعمرو
وقال الفاضل نحو قوله تعالى ولكن عمي طيب الاصل والخال لان معنى الابتدا بعدها لم
يزل لان الاستدراك في الحقيقة راجع الى ما قبله لا الى ما بعده اذ هو حفظ الحكم السابق
نفيا كان او اثباتا عن ان يدخل فيه الاسم المنتصب بلكن فنحو ما قام زيد لكن عمرو قايم
حفظت فيه عدم القيام عن ما يوهم من دخول عمرو فيه وكذا قام زيد لكن عمرو ما قام حفظت
فيه القيام عن توهم دخول عمرو فيه فالحاق لكن بان المكسورة كما ذكر المصنف متفق عليه واما
ان المفتوحة فمنع بعض واجاز بعض وصححه في التسهيل وقيد في شرحه بان يتقدمها
علم كقوله والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق اي انا بغاة وانتم او ما في معنى
العلم نحو واذان من الله ورسوله الى الناس يوم الحج الاكبر ان الله بري من المشركين ورسوله
لان انّ وما عملت فيه هنا بتقدير الجملة لانها سادة مسد مفعولي علم فهي كالمكسورة
حكاه قال ومن فرق بينهما على الاطلاق فهو مخالف لسيبويه وعلى ذلك جرى المصنف كما في التوضيح — تسيبويه ح
ونقل الرضي عن بعضهم فيها الجواز مطلقا وعن السيرافي المنع مطلقا قيل وهو الظاهر
لانها وان كانت موكدة لكنها تغير معنى الكلام وتنقله من الجملة الى المفرد فلا يراعى محل
اسمها لانها لما غيرت اللفظ لم يبق معها حكم المبتدا فرفعنا الى العطف في ان واخواتها
لا كلام في صحته ان قدر مبتدا قيل او قدر معطوفا على محل الاسم فانه يصح ان كان قد مضى الخبر
لانها لعدم تغيرها الجملة كالعدم فيعطف على اسمها بالرفع حملا على محلها ويكون من عطف
الجمل لا المفردات لان قايم مثلا في ان زيدا قايم وعمرو لا يكون خبرا عن الاسمين وفي ممتنع ان لم
يمض الخبر نحو ان زيدا وعمرو قايمان لئلا يتوارد عاملان مستقلان هما ان والابتدا
على معمول واحد وهو الخبر فيعملان رفعا واحدا فيه وذلك لا يجوز لان عوامل النحو عندهم كالموثر
الحقيقي كما مر والاثر الواحد لا يصدر عن موثرين مستقلين كما برهن في الحكمة والكلام وجواز
هذا التقدير بشرطه نقله المصنف عن بعض البصريين وفي الارتشاف عن الكوفيين والجرمي
والزجاج وجرى عليه ابن الحاجب وابن مالك وشراح كلامهما وعلم من كلامه ان رفع الاسم بعد
استكمال الخبر متفق على جوازه والخلاف انما هو في تخريجه عليهما وهو كونه منسوقا على الخبر او مبتدا

من تخريجه وهو على
ثلاثة اوجه وحاصل
الخلاف ح ح ح

والخلاف

107

والخلاف في الثالث وهو تقديره معطوفا على محل الاسم كما يشعر به حكايته الخلاف فيه دون
الاولين وادعى ابن مالك انه لا خلاف فيه ايضا قال في الارتشاف اتفقوا على جواز الرفع بعد مضي
الخبر واختلفوا على ما ذا يرتفع فمذهب سيبويه والجرمي واختاره اصحابنا انه على الابتدا والخبر
محذوف للدلالة ما قبله عليه ويتعين ذلك فيه وذهب ابو الحسن والمبرد وابو بكر والفارسي
الى انه معطوف على الموضع فقيل موضع اسم ان وقيل موضعها مع اسمها ونقل النحاس عن الفرا
والطوال انه انما يرتفع بالعطف على الضمير المستتر في خبر الاول ومن قال بشي من هذه الاقوال
لم يمنع القول بالابتدا انتهى فقد عرفت ان ما حكاه من الاجماع على جواز رفع المعطوف على اسم ان باطل — ولكن ح
لما ذكرنا من مذهب سيبويه واصحابنا انتهى وقيل يمتنع رفع المعطوف على المحل اي من حيث تقديره
معطوفا عليه لا من حيثية اخرى كما علمت مطلقا اي سوا مضى الخبر ام لم يمض وهو استثنا
ما سياتي في القول بعده وسياتي انه الحق وذكره هنا توطية للقول المستثنى مما سياتي واستيفا
للاقوال في المسيلة على انه منها ما تمّ ان حكايته في غيره وقيل يمتنع رفع المعطوف من
الحيثية المذكورة كما ذكر بعد الاحرف المذكورة الا ان سبقت بما يطلب الجملة فيجوز
نحو اتقول ان زيدا قايم وعمرو على العطف على موضع ان وصلتها بزيد وعمرو قايم فان لم
يسبق بذلك بان لم يسبق بشي او سبقت بما لا يطلب الجملة امتنع نحو ان زيدا قايم وعمرو ونحو
بلغني ان زيدا قايم وعمرو وذكر في الارتشاف ولم يشترط الكسائي والفرا من جملة القايلين — بماح
بجواز الرفع بتقدير العطف على المحل مضي الخبر تمسكا بظاهر ما سياتي مع حملا به فيجوز عندهما
العطف على المحل قبل مجي الخبر نحو انك وزيد ذاهبان وعند الكسائي ايضا في نحو ان زيدا
وعمرا ذاهبان ولا يلزمهم التوارد لان ان واخواتها لا تعمل عندهم في الخبر شيا فلا يلزم المحذور — حدث ح
من التوارد وعممه الفراي يعم جواز الرفع بتقدير العطف على المحل دون الشرط المذكور في
الاحرف الستة فلم يخصه بان ولكن تمسكا بقوله يا ليتني وانت يا لميس في بلدة ليس بها انيس
وعند البصريين يتعين النصب وتاولوا البيت على ان الاصل وانت معي والجملة حالية والخبر
قوله في بلد والفرا توسط بين مذهب سيبويه والكسائي فلم يمنع العطف مطلقا كالاول ولم يجوزه
مطلقا كالثاني بل اشترط لصحته قبل مضي الخبر خفا الاعراب في المعطوف عليه بان يكون
مبنيا او معربا تقديرا فيجوز عنده انك وزيد ذاهبان ويمتنع زيدا وعمرو — ان ح
ذاهبان لانه خبرا واحدا عن مختلفين ظاهر الاعراب بهما ممتنع ولا كذلك اذا خفي الاعراب
المتبوع والحق الذي عليه المحققون المنع من رفع المعطوف على المحل مطلقا قبل مضي الخبر
وبعده خفي اعراب الاسم ام لم يخف سبق بما يطلب الجملة ام لا لان العطف بالمحل عند المحققين
شروط ثلاثة احدها امكان ظهور ذلك المحل في الفصيح ولذا لما جاز في نحو ليس زيد — كما قال المصنف في المغني ملعم منصفا عب
بقايم وما جا في من امراة ان تسقط البا فينتصب جاز فيه رفع جاز ان يعطف على
الاول منصوبا وعلى الثاني مرفوعا بخلاف مررت بزيد وعمرو ولما لم يجز مررت زيدا وعمرا
باسقاط البا لم يجز ان ينصب عمرو بالعطف على محل زيد المجرور خلافا لابن جني الثاني ان
يكون الموضع بحق الاصالة فلا يجوز هذا ضارب زيدا واخيه لان الوصف المستوفي
شروط العمل الاصل اعماله لا اضافته لالتحاقه بالفعل خلافا للبغداديين وسياتي

مبسوطا فى بابه الثالث وجود المحرز اى الطالب للمحل فلذلك لم يجز رفع المعطوف على المحل
فى هذا الباب لان موضع الاسم بعد ان لا محرز له لان الطالب له رفعه هو الابتدا الذى هو
التجرد والتجرد قد زال بدخول ان فامتنع العطف عليه بالرفع قبل مضى الخبر وبعده نحو ان
زيدا قائم وعمرو وان زيدا وعمرو ذاهبان قال فى المغنى واجاز بعض البصريين الاولى لانهم
لم يشترطوا المحرز ومنعوا الثانية لمانع اخر هو توارد العاملين واجازها الكوفيون لانهم
لم يشترطوا المحرز وان لا تعمل عندهم فى الخبر شيا ونحو اى وما احتج به القايلون بجواز
العطف على المحل مطلقا من ظاهر قوله تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا والصابون
والنصارى من امن بالله واليوم الاخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون وما حكاه
س عن العرب انك وزيد ذاهبان فلا حجة فيه لانه لا يتعين فى ذلك تخريج الرفع على العطف
على المحل بل نقول فى الاية الصابون مبتدا حذف خبره والكلام على التقديم والتاخير
يقول س كانه قال ان الذين امنوا من امن بالله واليوم الاخر لا خوف عليهم ولا هم يحزنون
ثم ابتدا فقال والصابون والنصارى من امن بالله واليوم الاخر الاية كذلك او
يقول والصابون مبتدا والمذكور خبره وخبر ان محذوف دل عليه اى خبر المبتدا المذكور
وهو قوله فلا خوف عليهم ولا على خبران وتقديره ان الذين امنوا فرحون والذين هادوا
والصابون الى اخره فى كلا الوجهين مرجح ومضعف سبقت الاشارة اليهما او للمسئلة وقال
ابن مالك ان الثانى اسهل من الاول اى من التقديم والتاخير لان حذف ما قبل العاطف
لدلالة ما بعده مقطوع بثبوته فى كلام العرب واكثر من الاستشهاد عليه ونقول فى المثال الذى
حكاه س انه عطف على توهم عدم ذكر ان او انه تابع لمبتدا محذوف اى انك انت وزيد ذاهبان ومنه
كما قال فى شرح بانت سعاد واما نحو ان زيدا وعمرو فى الدار فجايز باتفاق ومنه الاية
وقول كعب ان الامانى والاحلام تضليل والخلاف انما هو فى التخريج فالكوفيون يرونه
عطفا على محل الاسم والبصريون يحملونه على الوجهين المذكورين فتنبه **تنبيهان احدهما** ان الذى وقع الخلاف
فانه كما قال المص مما يكثر فيه الوهم
فى جواز العطف على محل اسم ان مع مخالفته لقاعدة العطف على المحل من حيث اشتراطهم
ما مر قولهم ان زيدا منطلق لا عمرو ولا يتصور ان يكون ما بعد لا مرفوعا بالابتدا
خبره محذوف كما فى المعطوف بالواو ولا نرى يكون من باب عطف الجمل ان قدرت لا عاطفة وهى
لا تعطف الا المفردات وان قدرت للنفى لا للعطف لم يجز ايضا لوجوب تكرارها لانك
لا تقول مبتدا لا زيد قائم الا ان تكرر وقد وردت غير متكررة فى ذلك المثال المسموع
منهم فتعين ان تكون عاطفة مفردا وهو عمرو على محل اسم ان وهو زيد وقد اجيب بان
ذلك انما جاز لان الاسم الواقع بعد لا فى صورة المفرد من حيث ان خبره محذوف مدلول عليه
بخبر ان فجاز فيه ما لا يجوز فى الابتدا من ترك التكرار الثانى حكم التوابع ما عدا البدل
حكم النسق عند الفراء والجرمى والزجاج فيجوز الاتباع على مذهبهم فى الثلاثة بعد مضى
الخبر لا قبله نحو ان زيدا قائم نفسه او بطنه او الظريف ومطلقا عند الكسائى وحكى س انهم
اجمعون ذاهبون وبشرط خفا الاعراب عند الفرا وحملوا عليه قوله تعالى ان ذلك لحق تخاصم اهل النار قل ان ربى يقذف

بالحق

والذين هادوا

بالحق علام الغيوب والمحققون من البصريين يوجبون فيها النصب وقدروا علام الغيوب
مبتدا او بدلا من فاعل يقذف وقالوا فى مثال س ما مر فى انك وزيد ذاهبان،،
باب فى حكم لا العاملة عمل ان **لا النافية** اى التى اريد بها كما قال فى
المغنى التنصيص على نفى الجنس اى المفهوم الكلى المستلزم نفيه نفى كل من افراده فيفيد العموم
والاستغراق نصا اى من غير احتمال الخصوص سواء فتح الاسم بعدها او نصب كما صرح به الرضى
واقتضاه كلامهم كما سياتى خلافا لما يقتضيه اطلاق كثير من الاصوليين تخصيص العموم
فى النكرة المبنية دون المعربة مطلقا كما سنوضحه وتسمى التبرئة لانها لنفى الجنس فكانها
تدل على البراءة منه كما قاله الاندلسى والنفى فى الحقيقة انما هو لحكم الجنس لا له لان النفى
انما يتعلق بالنسب دون الذوات فقولهم لنفى الجنس فيه تسامح كما نبه عليه ابن السيد فى شرح
الارشاد **تعمل عمل ان** لمشابهتها لها فى التصدر والدخول على المبتدا والخبر سوا كانت غير
مكررة كما فى لا رجل قائم او مكررة كما فى لا حول ولا قوة الا بالله فتنصب الاسم وترفع الخبر اذا لم يركب
الاسم معها كما فى المضاف باتفاق فيهما كما فى شرح اللمحة وغيره وكذا ترفعه اذا ركب معها كما اقتضاه
اطلاقه كغيره وذهب اليه الاخفش والمبرد والاكثرون وصححه فى التسهيل وذهب س والمحققون كما فى
الارتشاف الى ان لا وما ركب معها فى موضع المبتدا والخبر مرفوع به لا بلا لضعف شبهها
بان حين التركيب لصيرورتها كجزء كلمة الا انها تعمل فى الاسم لقربه منها ويظهر اثر الخلاف
فى نحو لا رجل ولا امراة فعلى الاول يمتنع لما فيه من اعمال العاملين فى معمول واحد وعلى الثانى يجوز
اذ العامل واحد قال فى المغنى الذى عندى ان س يرى ان المركبة لا تعمل فى الاسم ايضا لان جزء
الشى لا يعمل فيه واما لا رجل ظريفا بالنصب فانه عنده مثل يا زيد الفاضل بالرفع انتهى فلو لم
تكن ناصة على نفى الجنس بان لم تكن نافية اصلا بل زايدة لم تعمل وشذ قوله،
• لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها • اذا للام ذووا احسابها عمرا،
او كانت نافية للجنس لا على سبيل التنصيص بان اريد بها نفى الوحدة كما فى نحو لا رجل فى الدار
بل رجلان او انها النفى نحو لا رجل قائما ولهذا تقول فى توكيده ان اردت نفى الجنس بل امراة
او نفى الوحدة بل رجلان او رجال لم تعمل عمل ان بل عمل ليس او تدخل على المبتدا والخبر نحو لا رجل
فى دار ولا امراة وهى حينئذ محتملة لنفى العموم والوحدة كما مر ولهذا جاز فى توكيده الامران
بالاعتبارين بخلاف ما اذا اريد بها التنصيص على العموم نحو لا رجل فى الدار بالفتح اذ يتعين
فى توكيده بل امراة ويمتنع بل رجلان كما فى ما جاءنى من رجل بل امراة ولا يقال بل رجلان مع ان
الظاهر كما قال الرضى فى ارتفاع المنكر بعدها هو الاستغراق لان النكرة فى سياق غير الايجاب
للعموم كما مر سواء كان مع ليس وما ولا وغيرها من نفى او نهى او استفهام فان انفتح اسمها
او انتصب فهى نص فى الاستغراق وبهذا التحقيق يجتمع النقلان المتعارضان احدهما
ما نقل القرافى وغيره من شراح المحصول فى الاصول والقرطبى فى اصوله عن النحاة ان النكرة
الغير المبنية لا تعم حتى قيد القرافى اطلاق الاصوليين ان النكرة تعم بغير المعربة ثم لا فان س نص
على انه يصح ان يقال لا رجل فى الدار بل رجلان وحكاه ايضا عن الجرجانى والزمخشرى وحكاه ابو حيان
عن المبرد ونقل المص عن بعضهم ان العاملة عمل ليس لا تكون الا لنفى الوحدة والثانى ما نقله

كلامه

قاله م

ونقل

عن الجمهور نقله ابو حيان وقبله امام الحرمين عن سيبويه انها تعم قال الامام قال سيبويه اذا قلت ما جاءني
رجل فاللفظ عام ولكنه يحتمل ان يريد ما جاءني رجل بل رجلان كما يعدل عن الظاهر فيجاء الرجال الا
زيدا فالمحفوظ فاذا قلت ما جاءني من رجل اقتضى نفي جنس الرجال على العموم من غير تاويل وهذا
نص صريح وادعى القرافي انه لم يجده في كتاب سيبويه وانه سال عنه من هو عالم بالكتاب فلم يعرفه وتوجيه
الجمع بينهما كما اشار اليه جماعة من المتاخرين بحمل كلام من قال انها ليست للعموم على نفيه بطريق
النصوصية دون الظهور ومن قال للعموم على ارادة الظهور دون النصوصية لكن مقتضى
اطلاقهم النكرة المعربة ان المنصوبة مع لا التبرئة كما في الاسم المضاف ليست للعموم نصا
وليس كذلك كما صرح به الرضي واقتضاه اطلاق المصنف وغيره من النحاة ان العاملة عمل ان نص
في العموم فليتنبه له لكن لا التبرئة وان عملت عمل ان فهي تخالفها في ستة امور وفي المغني
في سبعة بعد عد عملها في الخبر اذا ركبت تسامحا على مذهب سيبويه قوله اختصاصها بالجر على
البدل او الرفع على القطع بتقدير احدها اختصاصها بالنكرات اي فلا تعمل الا فيها فان لبناء
داخلة على المقصود عليه فلا تعمل في المعرفة اسما ولا خبرا الا بتاويله بالنكرة كقوله عليه
السلام اذا هلك كسرى فلا كسرى بعده واذا هلك قيصر فلا قيصر بعده وقول عمر قضية
ولا ابا حسن لها وقوله لا هيثم الليلة للمطي قيل بتقدير ولا مثل كسرى واليه جنح
ابن الحاجب وقيل ولا مسمى هذا الاسم او ولا واحد من مسميات هذا الاسم قال ابن مالك
لا يتعين ... واحد بل يؤول كل بما يليق وجوز الفراء اجراء المعرفة مجرى النكرة باحد التاويلين   تقديره
في الضمير واسم الاشارة نحو لا اياه ههنا ولا هذا وهو بعيد غير مسموع والثاني لزوم
اتصال اسمها بها وهذا وما قبله في الحقيقة شرطان لعملها عمل ان قال في التسهيل اذا
انفصل مصحوب لا او كان معرفة بطل عملها بالاجماع فاذا قلت لا فيها رجل ولا زيد في الدار لم
يجز النصب بلا ويجب رفع المفصول والمعرفة باجماع البصريين في المعرفة والنحويين الا الرماني
في الفصل فانه اجاز النصب في نحو لا فيها رجل قال الفصل يبطل البناء واذا بطل عملها لاحد
الامرين لزم عند سيبويه والجمهور تكرارها في غير الضرورة لتقوم مقام نفي الجنس نحو قوله تعالى لا الشمس
ينبغي لها ان تدرك القمر ولا الليل لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون بخلافها اذا عملت عمل
الغي بني الاسم فان ذلك كاف في الغرض اذ لا يكون الا مع التبرئة واجاز المبرد وابن كيسان
عدم التكرار محتجين بقولهم لا نولك ان تفعل ورد بانه واقع موقع لا ينبغي لك كما مر
فاستغنى عن التكرار ومن عدم تكرارها قوله بكت جزعا واسترجعت ثم اذنت ركائبها
ان لا الينا رجوعها وكذا يبطل عملها اذا دخل عليها خافض نحو جئت بلا زاد لان توسطها
بين العامل والمعمول يبطل شبهها بان لصدريتها وقد تفتح نظرا الى اللفظ كما روي
عنهم جئت بلا شيء بالبناء على الفتح وهو شاذ ووجه مخالفتها ان في الثاني من حيث لزوم
اتصالها بالاسم مطلقا اي سوى كان خبرها او لا بخلاف ان فانه يجوز تقديم خبرها الظرفي   ظرفا
على اسمها فاذا وجد الشرطان المذكوران صح عملها عمل ان وظهر نصبها للاسم اذا كان خافضا
نحو لا صاحب علم ممقوت وقول ابي الطيب فلا ثوب مجد غير ثوب ابن احمد على
احد الا بلؤم مرتفع فلا ينون للاضافة او كان ناصبا لفظا نحو لا طالعا جبلا ولا عشرين

وربما

كذا في شرح اعرابهما نحو لا طالعا جبلا فيجب مع وجوب التنوين ولو قال ان لم يكن عاملا لشمل النوعين مع الاختصار عند البصريين لعدم اضافته الخ

وربما عند كلا او محلا نحو لا خيرا من زيد عندنا او كان رافعا نحو لا حسنا فعله مذموم
والثالث بناء اسمها ان لم يكن مضافا كصاحب في المثال الاول ولا شبيها به اي بالمضاف
وهو كما في الارتشاف ما له عمل فيما بعده من عمل الفعل كخيرا في المثال الثاني وما ذكرنا معه ويسمى
المطول والممطول من مطلت الحديدة اذا مددتها ولو قال ان لم يكن عاملا لشمل النوعين مع
الاختصار فيجب اعرابهما مع وجوب التنوين نحو لا طالعا جبلا عند البصريين لعدم اضافته
واجاز البغداديون ترك التنوين اجراء له مجرى المضاف قال في المغني وعليه يتخرج الحديث لا مانع
لما اعطيت ولا معطي لما منعت وقال الرضي الظرف بعد المنفي في قوله لا تثريب عليكم عند
جمهورهم لا يتعلق بالمنفي والا لكان مضارعا للمضاف فانتصب نحو لا خيرا من زيد بل متعلق
بمحذوف وهو خبر المبتدا كما في قولك عليك تثريب واليوم معمول لعليكم ويجوز العكس وكذا قوله   محذوف
تعالى لا عاصم اليوم من امر الله اليوم خبر المبتدا على حذف مضاف اي لا يوجد عاصم ومن امر الله
خبر مبتدا اي العصمة المنفية او متعلق بما دل عليه لا عاصم اي لا يعصم من امر الله وذهب
ابن مالك الى ان مثل هذا مشابه للمضاف معرب لكنه انتزع تنوينه تشبيها بالمضاف نقله عنه   نعيم
الرضي وما تقدم وغير المضاف وشبهه هو المفرد في هذا الباب فيدخل فيه المثنى والمجموع فيبنى
قيل لتضمنه معنى من الاستغراقية بدليل التصريح بها في قوله فقام يذود الناس عنها بسيفه
وقال الا لا من سبيل الى هند واورد عليه ان المتضمن معنى من هو لا النافية دون الاسم فلا
موجب لبنائه وقيل لتركيبه مع لا تركيب خمسة عشر وبناؤه على ما ينصب به لو كان معربا
فيبنى على الفتح في المفرد والجمع المكسر نحو لا رجل ولا رجال وقالوا لا ضير ومنه لا تثريب
عليكم يا اهل يثرب لا مقام لكم كما مر ومنه عند الفراء لا جرم ان لهم النار والمعنى عنده لا بد من
كذا ولا محالة في كذا فخففت من او في وما ذكر من ان الفتحة في نحو لا رجل بناء لا اعراب هو
مذهب اكثر البصريين وذهب الكوفيون والجرمي والزجاج والسيرافي والرماني الى انها
فتحة اعراب ونسبوه لسيبويه ورده ابن مالك ثم جمهور القائلين بانها حركة بناء على انها عاملة
في الاسم وان كان مبنيا فهو في موضع نصب ومنهم من قال لم تعمل فيه شيئا بل هو وهي في موضع
رفع وعلى البناء على الفتح او على الكسر في جمع المونث السالم نحو لا مسلمات وكان القياس وجوبه
لكنه جاء بالفتح وهو الارجح كما في المغني والاكثر كما في التسهيل وذلك لانها الحركة المستحقة
في المركب وبه رد على السيرافي والزجاج حيث زعما ان اسم لا غير العامل معرب وان ترك تنوينه
للتخفيف قال الشاعر ولا سابغات ولا جاواء باسلة تقي المنون لدى استيفاء اجال
بكسر التاء وفتحها وقال ان الشباب الذي مجد عواقبه فيه تلذ ولا لذات للشيب روي
بهما وفي الخصائص لا يجيز فتحه بصري الا ابو عثمان وعلى الياء المفتوح ما قبلها في المثنى نحو
قول الشاعر تعز فلا الفين بالعيش متعا ولكن لوراد المنون تتابع والمكسور
ما قبلها في المجموع على حده كقوله يحشر الناس لا بنين ولا اباء الا وقد
عنتهم شوون والنون فيهما لا يمنع البناء على الصحيح كما في لا رجلان ويا مسلمون وعن المبرد
ان هذا معرب لبعده بالتثنية والجمع عن مشابهة الحرف ولو صح للزم ذلك في النداء ولا
قايل به وقد يعامل المفرد من اب واخ ومثنى ومجموع وغلام وما اشبهها معاملة المضاف

فينزع منه التنوين والنون وتبقى الالف في اب واخ او فصل ما بعده بلام فيقال لا ابا لك ولا اخا
لك ولا يدي لك بالظلم ولا غلام لك ولا بنين لك ولا بنات ولا عشرين لك فتكون معربة اتفاقا كما قال
الرضي وفي هذه المسئلة مذاهب احدها لهشام وابن كيسان واختاره في التسهيل انها اسماء مفردة ليست
مضافة والمجرور باللام في موضع الصفة لها فيتعلق بمحذوف وشبه غير المضاف بالمضاف في نزع
التنوين من المفرد والنون من غيره ثانيها مذهب الجمهور انها مضافة للمجرور واللام مقحمة والجر
على هذين مختلف وثالثها مذهب ابن الطراوة والفارسي في احد قوليه ان لا ابا لك وشبهه
مفرد جاء على لغة من قصر الاب والاخ فالمجرور باللام في موضع الخبر والرابع جواز الغائها عن العمل
اذا تكررت لشبهها بالمكررة مع المعرفة كما سياتي في لا حول ولا قوة ثم ان الغيت الاولى والثانية
معا كما في صورة رفعهما او الغيت الاولى دون الثانية او بالعكس كما في رفع الاول وفتح الثاني وعكسه
قال الرضي ولا يشترط مع التكرار تطابق الاسمين في الاعراب وهي في الجميع لا التبرئة الغيت
فلم تبق فيها النصوصية على الاستغراق وتجوز اعمالها كما افهمه كلامه مع تكرارها لعدم
تغير حالها وحال مصحوبها خلافا لمن اذا تكررت كقوله ان محلا وان مرتحلا فلا محيد عن
النصب وافهم قوله اذا تكررت عدم جواز الالغا اذا لم تتكرر بل يتحتم عملها اذا استوفت شروطه
من كون المنفي نكرة متصلة بها واجاز المبرد وابن كيسان كما ذكر الرضي كقولهم لا سواء وقوله
وانت امرؤ منا خلقت لغيرنا حياتك لا نفع وموتك فاجع وقوله فانا ابن قيس لا براح وقوله
تركتني حين لا مال اعيش به وحين جن زمان الناس او كلبا قال وهو شاذ وقيل ان لا فيها بمعنى ليس
انتهى وقد مر عن المص في قوله لا براح انها العاملة كليس وانهم انما لم يقدروها مهملة والرفع بالابتدا
لافضائه الى وجوب التكرار ثم قال وفيه نظر لجواز تركه في الشعر انتهى وكما افاد صريحا ان التكرار
شرط لجواز الالغا فقد افاد مفهوما ان عدمه مانع منه فيتحتم العمل كما ذكرنا اذ ما كان وجوده شرطا
كان عدمه مانعا ولذلك جعلوا انتفا شرط وجوب العمل كما صرح به في الارتشاف وشرح
اللمحة وغيرهما وقد يجب التكرار كما اذا دخلت على معرفة او فصل الاسم عنها وكذا ان كان مليها
فعلا ماضيا لفظا او تقديرا نحو فلا صدق ولا صلى وفي الحديث فان المنبت لا ارضا
قطع ولا ظهرا ابقى وقول الهذلي كيف اغرم من لا اكل ولا [illegible] نطق ولا استهل [illegible] مما تركت في لا شلت
يداك ولا نفض فوك وقوله ولا زال منهلا بجرعائك القطر وقوله [illegible] لا بارك الله في الغواني هل
يصبحن الا لهن مطلب لان المراد الدعا فالفعل مستقبل في المعنى ومثله والله لا فعلت
الا انه ليس دعا وقول الشاعر حسب المحبين في الدنيا عذابهم تالله لا عذبتهم بعدها سقر
وشذ تركه في قوله لاهم ان الحرث بن جبلة زنا على ابيه ثم قتله وكان [illegible] لا فعله
اي زنا على امراة ابيه واما قوله تعالى فلا اقتحم العقبة فهي مكررة فيه معنى اذ المعنى فلا
رقبة ولا اطعم مسكينا لان ذلك تفسير للعقبة قاله الزمخشري وكذا يجب تكرارها اذا دخلت
على مفرد صفة او حالا نحو زيد لا شاعر ولا كاتب وجاء زيد لا ضاحكا ولا باكيا لا فارض ولا بكر
لا بارد ولا كريم لا مقطوعة ولا ممنوعة لا شرقية ولا غربية فان كان ما دخلت عليه مضارعا
لم يجب تكرارها نحو لا يحب الله الجهر بالسوء لا اسئلكم عليه اجرا واذا لم يجب ان تتكرر في نحو
لا انولك ان تفعل لكون الاسم معرفة في تاويل المضارع فاولى اذا كان مضارعا ان لا تتكرر

خ لا منع

خ واسه

وكذا

وكذا اذا كان الاسم محمولا على تقدير الفعل في الحال او الاصل فالاول نحو لا مرحبا بهم لانه
بتقدير لا نرحب مرحبا والثاني نحو لا سلام على زيد لانه في الاصل لا اسلم سلاما ثم بولغ في الكلام
فحولت الفعلية اسمية ايذانا بالثبوت فصار لا سلام والخامس مراعاة محل اسمها اي معها
كما في المغني ومحلها الرفع بالابتدا فيجوز رفع تابعه من منسوق ووصف قبل مضي الخبر وبعده نحو
لا رجل ظريف فيها ولا رجل وامراة فيها خلافا لمن منع مطلقا على الارجح او بعد مضي الخبر على الصحيح
لقوتها وضعف لا فلم يمنع اعتبار المحل فمن ثم اي من هنا وهو ما ذكر من اعمالها عمل ان وجواز الغائها
مع التكرار ومراعاة محل اسمها اي من اجل ذلك جا اي مجيئا مستمرا الا في الزمن الماضي فقط وكذا
كل ماض استعمل في نحو هذا الكلام في نحو اي في كل موضع كررت فيه لا وعقب كل بلا فصل نكرة مفردة
وقبل الثانية عاطف مثل لا حول ولا قوة الا بالله خمسة اوجه بالنسبة الى المجموع فافاد بابتنائها
على ما ذكر تخريج كل واحد من الخمسة على واحد او شيئين من الاعمال والالغا ومراعاة محل الاسم
كما ستراه وهو من اسرار كلامه فتح الاول على التركيب فاذا النخ جاز في الثاني ح الفتح على
التركيب ايضا كقراة ابي عمرو وابن كثير لا بيع ولا خلة بفتحهما في الموضعين لا التبرئة كما لو
انفردت كل منهما عن صاحبتها وتقدير لكل منهما خبرا اي لا حول موجود لنا ولا قوة موجودة لنا
فالكلام ح جملتان ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد اي لا حول ولا قوة موجودان لنا اما عند
فلانها لا تعمل في الخبر فهي مع اسمها في موضع الرفع ولا قوة مبتدا معطوف على مبتدا والمقدر
مرفوع بانه خبر للمبتدا الا انها كما في نحو زيد وعمرو ذاهبان مما العطف فيه للمفردات واما عند
الاخفش والاكثرين فلانها وان كانتا عاملتين في الخبر الا انهما لتماثلهما جاز ان يعملا فيه
كما في نحو ان زيدا وان عمرا قايمان وانما الممتنع عمل المختلفين عملا واحدا في واحد في حالة
واحدة قياسا على امتناع صدور اثر من مؤثرين والنصب بالعطف على لفظ الاسم كما في الارتشاف
اي اسم لا الاولى باعتبار عملها او زيادة الثانية لتوكيد النفي كقوله
لا نسب اليوم ولا خلة • اتسع الخرق على الراقع • ويقدر لكل منهما خبر على حدة فالكلام
جملتان ويمتنع عند [illegible] ان يقدر لهما خبر واحد لاختلاف العاملين ح وهما الابتدا ولا
الناصبة خلافا عند غيرهم فان العامل واحد وهو لا فيكون الكلام ح جملة واحدة وهذا
اضعف الوجوه حتى خصه يونس وجماعة بالضرورة والفرق بين زيادة لا في هذا وفيما سياتي
سيأتي ويبين عدم الزيادة ان قولك لا رجل وامراة نفي لاجتماع الصنفين وقولك
لا رجل ولا امراة نفي لاجتماعهما متفرقين ومجتمعين والرفع على الغا لا الثانية لتكررها
او زيادتها والعطف على محل لا مع اسمها فانها في موضع المبتدا قال هذا لعمركم الصغار
بعينه • لا ام لي ان كان ذاك ولا اب • ويقدر لكل منهما خبر فالكلام جملتان ويجوز عند
[illegible] ان يقدر لهما خبر واحد لكونه خبر المبتدا ويمتنع عند غيره لئلا يجتمع لفظا الاول والابتدا
في رفع الخبر فهذه ثلاثة اوجه في الثاني مع فتح الاول وكذا مع نصبه نحو لا غلام رجل
ولا امراة ولا امراة قوله ورفعه عطف على فتح الاول اي وجاز رفع الاول بالابتدا
والغا لا لتكررها واذا رفع يمتنع النصب وحده في الثاني لانه انما جاز فيما مر بالعطف على
محل اسم لا الاولى باعتبار عملها وهي هنا ملغاة وجاز فيه الرفع بالغا الثانية لتكررها او زيا

دتها

خ فنقلت

خ مثل

في الدارم

والعطف على اللفظ ولا عامل هنا على المذهبين الا الابتدا فقط فاما ان يقدر لكل واحد
منهما خبر والكلام جملتان ح او يقدر لهما خبر واحد والكلام ح جملة وفي هذا الوجه قراءة غير
منون لا بيع فيه ولا خلة ومثله لا غلام رجل ولا امرأة وجاز فيه الفتح على التركيب كقوله
فلا لغو ولا تأثيم فيها • وما فاهوا به ابدا مقيم • ومثله لا غلام رجل ولا امرأة وتقدير
الخبر في هذا كما في الثالث على المذهبين وعلم من هذا التقرير ان التكرير يجوز الالغا
سوا كان لهما معا او لاحدهما ولو لم يتطابق اعراب الاسمين كما مر في هذا الوجه وفي
الثالث على المذهبين فلا حاجة الى ان يخرج الرفع بعدها على اعمالها الا ان العامل الليس
يختص بالشعر بل منهم من انكر عملها اصلا كما مر فلذلك ضعفوا هذه الوجوه بنا على ذلك
والكلام هنا فيما هو اعم من الشعر فلا يحسن تخريج ذلك عليه ولهذا تعقب على المص قريبه
في حاشية الاوضح فالصواب ما اشار اليه هنا وصرح به الرضي انها في الجميع للتبرئة الغيت
فلم تبق فيها النصوصية على الاستغراق وان الرفع في الوجوه الثلاثة باعتبار
الغائها كما قررنا فلا يضعف شيء منها وهذا الموضع من كلامه وتنزيله على هذا
التحقيق من النفائس قوله وفي الصفة عطف على قوله في لا حول ولا قوة اي وجا في
الصفة المفردة المتصلة باسم لا المركب معها من نحو لا رجل ظريف الفتح والنصب
وكان هذا او نحوه سقط سهوا على الناسخ او المص او استغنى عنه بمفهوم ما سياتي من
تخصيص الفتح بالامتناع فيما اذا فصلت الصفة فيدل على جواز الثلاثة مع عدم الفصل
كما في المثال ولو اورد مسئلة الصفة على سبيل التنظير لما في على تقدير رفع
الاول كما قال في القطر الى الفتح والنصب والرفع كالصفة في نحو لا رجل ظريف لاتماذ لكم مع الايجاز
والوضوح وكانه عدل الى العطف للتشريك بين المعطوف والمعطوف عليه في الابتنا على ما مر
فيفيد تخريج الوجوه المذكورة في المعطوف كما افاده في وجوه المعطوف عليه كما ذكر لا يقال في المبتني
عليه ما لم يشترك فيه وهو جواز الالغا لفقد شرطه في المعطوف وهو التكرير لانا نقول المراد
التشريك فيما يمكن اشتراكهما فيه اذ لا يلزم اشتراك المتعاطفين في جميع المتعلقات اما جواز
الفتح في الصفة فعلى تركيب لا مع الموصوف تركيب خمسة عشر ثم دخلت لا بعد ذلك لئلا
يكون ثلاثة اشيا قد جعلت شيا واحدا وعن الفارسي في الانفال ما يدل على جوازه كما في
الارتشاف واما النصب فرعاية لمحل اسمها باعتبار عملها والرفع رعاية لمحلها مع اسمها
فان لم تتكرر لا مع العاطف في المسئلة الاولى نحو لا حول لا قوة لها او فصلت الصفة
في المسئلة الثانية عن الموصوف وهو اسم لا نحو لا رجل في الدار ظريف او كانت الصفة
غير مفردة بان كانت مضافة او شبيهة بالمضاف امتنع الفتح وحده في التابع منهما
لا في الاول لغلانه على تقدير اضمار لا او اعمال الحرف لا يعمل مضمرا او لدتها فتح منونا
معه لا حكى الاخفش لا رجل وامرأة بفتح المعطوف دون تنوين واما الصفة الموصولة
فلبعد لما من لا التي هي سبب البنا وغير المفردة وهي المضافة او الشبيهة بها لانهما لا يبنيان
اذا وليا الا سيين فكيف يبنيان تجريهما مجرى اسمها وفهم تخصيصه الامتناع بالفتح جواز
الرفع والنصب اتباعا على محلها مع اسمها او على محل اسمها باعتبار عملها كقوله في الاول فلا اب

وابنا

عمل ليس كما خرج عليه المصنف في الاوضح رفعهما وغير رفع الثاني مع فتح الاول وعكسه صح

ظانه صح

ففي الثاني صح

خ جوازه في الصفة

وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا ويروى وابن وقوله في الصفة
المفصولة لا رجل في الدار ظريف وظريفا او في غير المفردة لا رجل طالعا جبلا او طالع جبلا
وكالمعطوف بدون تكرار البدل الصالح لعمل لا نحو لا احد رجل وامرأة فيها بالرفع والنصب باعتبار
الابتدا او عمل لا فان لم يصلح لعملها تعين رفعه نحو لا احد زيد وعمرو فيها وكذا المنسوق الذي
لا يصلح لعملها نحو لا امرأة فيها ولا زيد فيجوز فتح الثاني او نصب او رفع لا ما ما باردا لنا
فيجوز فتح الثاني لتركيبه مع الاول تركيب الموصوف والصفة ويجوز ايضا نصبه ورفعه
وقد جعله في الاوضح من الصفة كلا رجل ظريف قال لانه يوصف بالاسم اذا وصف والقول
بانه توكيد خطا انتهى فروع من المغني اذا قيل لا رجل ولا امرأة في الدار برفعهما احتمل
كون لا الاولى للتبرئة الغيت لتكررها فيرتفع ما بعدها بالابتدا وان تكون العاملة كليس
فيرتفع ما بعدها لها وعلى الوجهين فالظرف خبر عن الاسمين ان قدرت الثانية تكرارا
للاولى وما بعدها معطوف فان قدرت الاولى مهملة والثانية عاملة كليس او بالعكس
فالظرف خبر عن احدهما وخبر الاخر محذوف كما في زيد وعمرو قائم ولا يكون خبرا عنهما
لئلا يلزم كون الخبر الواحد منصوبا ومرفوعا وتوارد عاملين على معمول واحد واذا قيل ما فيها
من زيت ولا مصابيح بالفتح احتمل كون الفتحة اعرابا مثلها في لا رجال وكونها علامة للخفض بالرفع
بالعطف ولا مهملة فان قلت بالرفع احتمل كون لا عاملة كليس وكونها مهملة والرفع بالعطف
على المحل واما قوله تعالى وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة في الارض ولا في السما
ولا اصغر من ذلك ولا اكبر فالظاهر جواز كون اصغر واكبر معطوفين على لفظ مثقال
او على محله وجواز كون لا مع الفتح تبرئة ومع الرفع مهملة او عاملة كليس ويقوي
العطف انه لم يقرا في سبا عالم الغيب لا يعزب عنه الا بالرفع لما لم يوجد الخفض في
لفظ مثقال ولكن يشكل عليه انه يفيد ثبوت العزوب عند ثبوت الكتاب كما انك اذا قلت ما مررت
برجل الا في الدار كان اخبارا بثبوت رجل في الدار واذا امتنع هذا تعين ان الوقف على في السما
وان ما بعدها مستانف واذا ثبت ذلك في سورة يونس قلنا به في سورة سبا وان الوقف
على الارض وانه انما لم يجئ فيه الفتح اتباعا للنقل وجوز بعضهم العطف فيهما على ان لا يكون معنى
يعزب يخفى بل يخرج الى الوجود والسادس كثر حذف خبرها عند اهل الحجاز ان علم بان دل
عليه دليل نحو قالوا لا ضير اي علينا فلا فوت اي لهم ولا ضير ولا ضرار واكثر ما يحذفونه
مع الا نحو لا اله الا الله وفي تقدير الخبر في هذه الكلمة الشريفة اشكال مشهور اوردناه
مع جوابه في تحقيق السعادة بكلمتي الشهادة وتميم لا يذكرونه حينئذ اي حين يعلم به بل
يوجبون حذفه وهم والطائيون بخلاف ما اذا جهل فيجب ذكره اتفاقا كما في المغني نحو
لا احد اغير من الله وربما ابقوا الخبر وحذف الاسم نحو قولهم لا عليك قال الرضي انما يريدون
لا باس عليك او لا شيء عليك لكنهم حذفوه لكثرة استعماله انتهى ولا يحذفان معا لئلا
يكون اجحافا وقيل يحذفان كقوله اذا الداعي المثوب قال يا لا اي يا قوم لا فرار قال
الرضي وقولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسم لا والخبر محذوف اي
لا مثله احد وان يكون خبرا اي لا احد مثل زيد وان جعلناه حرفا فالاسم محذوف اي

واذا كرر اسم لا المفرد دون فصل صح

بنا صح

قوله تعالى صح

اياه

لا اصلكم زيد واذا دخلت الهمزة اي التي للاستفهام على الا لم يتغير الحكم بل يكون لها
مع مصحوبها من تركيب وعمل والغا ما كان لها قبل دخول الهمزة فتقول الا رجل فيها بالفتح
والا صاحب بر بالنصب والا ارعوا والا حيا بالاوجه الخمسة واكثر ما يكون ح للتوبيخ والانكار
كقوله الا ارعوا لمن ولت شبيبته واذنت بمشيب بعده هرم وقد تكون لمجرد الاستفهام
عن النفي فيكون الحرفان باقيين على معناهما وهو قليل حتى توهم الشلوبين انه غير واقع
ومنه قوله الا اصطبار لسلمى ام لها جلد اذا الاقي الذي لاقاه امثالي الا ان ضمنتا اي
لا والهمزة معنى تمني كما في قوله الا عمر ولى مستطاع رجوعه فيراب ما اثات ايدي
الغفلات ولهذا نصب يراب لانه جواب تمني مقرون بالفا وقوله الا سبيل الى خمر
فاشربها ام لا سبيل الى نصر بن حجاج فيمتنع اي ح لا تعمل الا عملان الا في الاسم خاصة
فيبنى ان كان مفردا كما في البيت فاما قوله الا رجلا جزاه الله خيرا يدل على محصلة تبيت
فقال يونس التنوين ضرورة وقال الخليل الا للتحضيض والنصب على اضمار الفعل اي
الا ترون رجلا قال المص وهذا اولى من قول يونس لان التنوين ضرورة ولا ضرورة
في اضمار الفعل ويعرب ان كان مضافا او مطولا نحو الا صاحب بر هنا الا امرا
بمعروف ويمتنع الالغا ولو تكررت ومراعاة الموضع للاسم وان يكون لها خبر وان
تعمل كليس لا نصاح بمنزلة ليت واذا قيل الا ماء كان كلاما مؤلفا من حرف واسم قال
المص وتم الكلام بذلك حملا على معناه وهو اتمنى نقول ما ذكرته وفاقا للس والخليل
والجرمي وخلافا للمازني والمبرد في جعلها كالمجردة فلها عندهما مقصودا بها التمني
من تركيب وعمل والغا ومراعاة الاسم ما لها مجردة عن الهمزة وخبرها عندهما اما ظاهر
او مقدر واختاره الجزولي وابن الحاجب ويبطله ما حكاه س ان من قال لا غلام افضل
منك لم يقل في الا غلام الا بالنصب فعدم سماع الرفع في موضعه دليل على مذهب س مبطل
لمذهبهما وعلى مذهبهما التمني واقع على الاسم ويكون قوله في البيت مستطاع رجوعه
مبتدا وخبرا على التقديم والتاخير والجملة صفة على اللفظ وعلى مذهبهما التمني
واقع على الخبر ويكون مستطاع في البيت خبرا او نعتا على المحل ورجوعه مرفوع به وعليهما
وقد يقصد بالا التحضيض والعرض فلا يليهما الا الفعل وسياتي من كلامه وقد تكون
للتنبيه فتدل على تحقق ما بعدها وتدخل على الجملتين نحو الا انهم هم السفها الا يوم
ياتيهم ليس مصروفا عنهم وهذه قال المص يقول المعربون فيها هي حرف استفتاح
فيبينون موضعها ويهملون معناها وقد بان لك ان الهذا ان الا تاتي على خمسة اوجه

باب في الافعال الداخلة على المبتدا والخبر وهي ظن واخواتها تنصب
المبتدا والخبر لكونهما مفعولين ما تعدى لاثنين من افعال القلوب والتصيير الاتي
ذكرها فتدخل على المبتدا والخبر بعد استيفا فاعلها فتنصبهما مفعولين لتعلقها بهما
على راي الجمهور خلافا للسهيلي اذ زعم انها لا تدخل عليهما قال بل هي كاعطى في استعمالها مع
مفعوليها ابتداء وتخطئة من قال انها تنصب ما كان مبتدا وخبرا نحو قولك ظننت زيدا
عمرا اذ لا يقال زيد عمرو الا على سبيل التشبيه وربما الرفع على الالغا نحو زيد ظننت قائم

وخلافا

وخلافا للفرا اذ زعم ان الثاني حال لوروده وقوعه مضمرا نحو ظننتكه وهذا ثالث ابواب
النواسخ قال ابن مالك كل فعل لا يغني منصوبه عن ثان صالح للتعريف والتنكير او جملة تقوم
مقامه فمخصوص بظن ويميزها عن الافعال التي يقع بعدها منصوبان وقوع الثاني معرفة
بعد ضمير الفصل نحو ويرى الذين اوتوا العلم الذي انزل اليك من ربك هو الحق وانما تدخل
على المبتدا الذي تدخل عليه كان وتزيد عليها بالدخول على المشتمل على استفهام نحو ايهم ظننت
افضل منك وخبرها من الاقسام والاحوال كالخبر كان مع الجزئين من التقديم والتاخير ما لم
يحدرين فالاصل تقديم ما هو المبتدا منهما وقد يعرض ما يوجب تقديم عليها والخروج عنه وسياتي
الكلام على ذلك على وجه يشمله مع غيره في باب المفعول ان شا الله تعالى وافعال هذا الباب
قسمان احدهما القلوب وهي الاصل فلذلك قدمها وتاتي على ثلاثة اقسام ما يفيد في الخبر
تيقنا بوقوع النسبة او عدمها وما يفيد رجحان احدهما وما يستعمل تارة لليقين
وتارة للرجحان مثلا اذا كان زيد قائما عبارة عن علم قلت علمت زيدا قائما او عن ظن
قلت ظننت زيدا قائما وكذا اخواتها فالاول اب وهو ظن للرجحان غالبا نحو ان نظن
الا ظنا ولليقين كثيرا نحو الذين يظنون انهم ملاقوا ربهم وقيل هي فيه مجاز وزعم الفرا
ان الظن يكون شكا ويقينا ولذا منع عندهم قوله الكفار ان نظن الا ظنا واكثر البصريين
انه لا يكون كذبا بل شكا او يقينا والمشهور في الشك انه استوا الطرفين وعند الرجحان
وعلم لليقين كقوله تعالى فاعلم انه لا اله الا الله فان علمتموهن مؤمنات وراى للوجهين نحو
انهم يرونه اي يظنونه بعيدا ونراه قريبا اي نعلمه قريبا وقال ابن الخشاب المعنى على
انكار البعث البتة وكثيرا ما يستعملون الاستبعاد للشي فيما يراد نفيه كقول القائل
في الممكن الجائز الوجود هذا الابعد اي ممتنع وكانه قال تعالى يرونه حقا وواقعا وان
كانوا يرونه باطلا ممتنعا ولو كانوا يوقنون باليوم الموعود لما كان عليهم في استبعاده
كبير لوم لانه غير محدود عندهم بامد والزجاج قد التزم هذا انقله ابن اياز وقوله
تعالى الم تر الى الذين خرجوا من ديارهم ضمن معنا الانتهاء اي الم ينته علمك الى حالهم
وخال للحسبان لغير اليقين وهو المشهور كقوله اخالك اذ لم تغضض الطرف ذا هوى يسومك
ما لا يستطاع من الوجد وقوله تعالى يوم تحسبون انهم يحسنون صنعا وقوله وكنا
حسبنا كل بيضا شحمة غداة تلاقينا جذام وحميرا ولليقين قليلا كقوله ما خلتني زلت
بعدكم ضمنا اشكو اليكم حموة الالم وكقوله حسبت التقى والجود خير تجارة رباحا اذا
ما المرء اصبح باقلا والمضارع من خال اخال والمصدر خيلا وخالا وخيلة ومخالة وخيلولة
وخيلان ومن حسب يحسب بالفتح والكسر والمصدر محسبة بهما وحسبانا بالكسر
ودرى ووجد ومثلها الفى مرادفها لليقين فقط كقوله دريت الوفي العهد يا عرو فاغتبط
فان اغتباطا بالوفاء حميد والاكثر تعديها بالبا فاذا دخلت عليها الهمزة تعدى لاخر
بنفسه نحو ولا ادريكم به وفي الارتشاف لم يذكر اصحابنا درى فيما يتعدى لاثنين
فان سمع ذلك فلعله بالتضمين لقوله تعالى وان وجدنا اكثرهم لفاسقين تجدوه
عند الله هو خيرا ومصدره وجدان عن الاخفش ووجود عن السيرافي كقوله تعالى

نيكونان

من م

افضل م

ربت
ربتها

منه م

قوله كهنا الزبا ... بعد ثمنة اوراق

عتبط

ح قوله العين كتاب للخليل ابن احمد في اللغة

انهم لغوا آبائهم ضالين وحجا وزعم وعدّ وجعل للرجحان فقط كقوله في حجى قد
كنت احجو ابا عمرو اخا ثقة حتى المت بنا يوما ملمات وكقوله في زعم زعمتني شيخا ولست
بشيخ ومصدرها زعم مثلثة الزاى وفي شرح بانت سعاد عن صاحب العين ان التثليث وقوع
زعم على ان وصلتها وان وقوعها على الاثنين خاص بالشعر قال تعالى زعم الذين كفروا
ان لن يبعثوا وقد تستعمل لليقين نحو الله مؤذن للناس ما زعموا ذكره الرضي وعبر عنه بالتحقيق
قال السيرافي والزعم قول يقترن به اعتقاد صح او لم يصح وكقوله في عد ولا تعدد المولى
شريكك في الغنى ولكنما المولى شريكك في العدم وعدها من هذا الباب كما جرى عليه
المص هنا هو اختيار ابن مالك وابن ابي الربيع وقال ابن هشام قالت الجماعة لا يصح ان
يتعدى عدّ لاثنين لا لغة ولا استعمالا وكقوله تعالى في جعل وجعلوا الملائكة الذين هم
عباد الرحمن اناثا اي اعتقدوهم اناثا وفي البسيط تكون بمعنى الظن نحو اجعل الاسد ثعلبا
واهجم عليه وانما تنصب هذه الافعال المبتدا والخبر بشرطين احدهما واليه اشار بقوله
ان كن قلبيات اي لمعان متعلقة بالقلب كما في الشواهد السابقة احترازا عما اذا لم
تكن كذلك ككون علم للعلمة كعلم الرجل يعلم علما وعلمة وهو المشقوق الشفة العليا
وحسب للون كقولهم حسب الرجل اي صار احسب اي ذا لون احمر وابيض كالبرص وكذا اذا
كان ذا شقرة وخال للظلع كقولهم خال الفرس اذا ظلع في مشيه اي غمز فانها ح افعال
لازمة وككون راى بمعنى ابصر او ضرب كقولهم رايت الصيد اي ضربت في رئته وحجا
بمعنى غلب في المحاجاة او ردّ او ساق فيتعدى لواحد وبمعنى اقام او بخل فيكون لازما
وزعم بمعنى كفل او رأس فيتعدى لواحد مرة وبحرف اخرى او بمعنى سمن او هزل كزعمت الشاة
اذا سمنت او هزلت فلا يتعدى وجعل بمعنى اوجد كقوله تعالى وجعل الظلمات والنور — كقوله م
او اوجب كجعلت للعامل كذا اي اوجبت او للترتيب كجعلت بعض متاعي على بعض اي
القيت فيتعدى لواحد او للمقاربة وقد مرت او بمعنى صير وسيأتي ووجد بمعنى اصاب
فيتعدى لواحد كوجد ضالته وجدانا ووجودا او بمعنى استغنى كوجد فلان وجدا
مثلث الفاء وجدة فلا يتعدى وكذا الفى بمعنى اصاب فيتعدى لواحد كالفيت الشيء وذكر
الرضي ان وجد والفى القلبيتين بمعنى اصاب ايضا وانما عدتا من افعال القلوب لانك
اذا وجدت الشيء على صفة لزم ان تعلمه عليها بعد ان لم يكن معلوما ودرى بمعنى ختل يقال
درى الصيد اذا استخفى لتفترسه فيتعدى لواحد يقال ختله وخاتله ختلا اي
خدعه وثانيها ان يتعدى لاثنين فان افعال القلوب ثلاثة اقسام ما لا يتعدى
بنفسه نحو فكر وتفكر وما يتعدى لواحد كعرف وفهم وتبين وتحقق وما يتعدى — بلغ
لاثنين وهو المراد هنا كالافعال المذكورة وهذا الشرط يستفاد من قوله ان لم يكن
بمعنى ظن اتهم ومعنى الاتهام جعل الشخص موضع الظن السيء تقول ظننت زيدا اي
ظننت به فعلا سيئا وكذا اتهمته واسم المفعول منه ظنين ومظنون قال تعالى وما هو
على الغيب بظنين اي بمتهم ولم يكن بمعنى راى مذهب كرايت راي فلان بمعنى اعتقدته
ولم يكن بمعنى عرف كقوله تعالى والله اخرجكم من بطون امهاتكم لا تعلمون شيئا اي لا تعرفون

ولقد

ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم في السبت اي عرفتم ولم يكن بمعنى خال الكبر ولم يكن بمعنى
وجد حزن وحقد والمصدر منه موجدة ولم يكن بمعنى حجا قصد كقولك حجوت بيت الله
اي قصدته او بمعنى كتم فانها اذا كانت لهذه المعاني لم تكن متعدية الا لواحد كما
في الامثلة نعم عند غير الفارسي راى بمعنى مذهب يتعدى لاثنين ذكره في الارتشاف وذكر
ابن الخشاب ان خال تستعمل بمعنى متعدية لواحد قالوا خلت السحابة اي نظرت اليها قالوا — التفسير ع
معناه وقت مخيلها اي ما طرة هي ام مخلفة والوجه في تفسيره نظرت خالها متفرسا فيها
اتسقى ام تخلف قاله ابن اياز وقد افاد كلام المص مع الايجاز ان الافعال المذكورة تستعمل
بطريق الاشتراك بين معان غير قلبية وبين معان قلبية وان القلبية منها ما يتعدى
لواحد وما يتعدى لاثنين وهو المقصود هنا ومثلها اي مثل الافعال القلبية المتعدية
لاثنين في نصب المبتدا والخبر مفعولين راى الحلمية الحاقا لها بالعلمية لاشتراكهما
في الادراك بالحس الباطن قال تعالى رايتهم لي ساجدين ومصدرها الرؤيا قال في الاوضح
وقد تقع مصدرا للبصرية خلافا للحريري وابن مالك بدليل وما جعلنا الرؤيا التي اريناك
قال ابن عباس هي رؤيا عين وكراى سمع المتعلقة بعين عند الفارسي والاخفش وتبعهما
ابن مالك نحو سمعت زيدا يتكلم ولا يخبر بعدها الا بفعل دال على صوت كيتكلم ونفرا المتعلقة
بمسموع فانها لا تتعدى الا اليه نحو لا يسمعوا دعاكم ومذهب الجمهور انها لا تتعدى الا
لواحد ويكون ما بعدها حالا ان تقدمت او في المثال سمعت زيدا اي تكلمه في حال تكلمه وقد يتضمن
معنى اصغى حالا فيتعدى بالى كقوله تعالى لا يسمعون الى الملا الاعلى وبمعنى استجاب كسمع الله
لمن حمده ومثلها هب لا امرا من الهبة فانها تتصرف بل التي للرجحان وتعلم لا امرا من تعلمت
الحساب التعلمه فانها تتعدى لواحد وتتصرف بل التي لليقين بمعنى اعلم المتعدية لاثنين
وافرادهما عن ما مر لكونهما يلزمان صيغة الامر كقوله فقلت اجرني ابا مالك والا فهبني
امرءا هالكا وقوله تعلم شفاء النفس قهر عدوها فبالغ بلطف في التحيل والمكر والاكثر وقوع
هذه على ان وصلتها كقوله فقلت تعلم ان للصيد غرة والا تضيعها فانك قاتله وبعكسها
هب بل زعم الحريري ان وقوعها على ان وصلتها من لحن الخواص قال المص وذهل عن قول
القايل هبني ابانا كان حمارا ولا تستعملان بصيغة الماضي والمضارع واسمي الفاعل
والمفعول والمصدر ولا يكونان امرا باللام بخلاف الافعال السابقة فانها تتصرف
ولتصاريفها في العمل ما لها كاظن زيدا قائما واظان زيدا عمرا قائما وفي الالغاء زيد
اظن قائم والتعليق اظن ما زيد قائم وكذا البقية وفي الارتشاف ان الصحيح في تعلم انها
تتصرف وحكى يعقوب تعلمت ان فلانا خارج بمعنى علمت والقسم الثاني افعال التصيير — عمران م
وهو ما دل على التصيير اي التحويل من صفة الى اخرى كتخذ قال لتخذت عليه اجرا [illegible] دليلا
في المجاز ليعجزوني واتخذ قال تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا وقد يتعدى لواحد كقوله
تعالى كمثل العنكبوت اتخذت بيتا هذا مذهب الفارسي وادعى ابن برهان انها لا تتعدى — خ بيتها
لواحد وانه لا يعلمها تتعدى الا لاثنين الثاني منهما بمعنى الاول وردّ كقوله تعالى يردونكم من بعد
ايمانكم كفارا حسدا وقال فرد شعورهن السود بيضا وردّ وجوههن البيض سودا وترك

كل تعالى وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض وقال وربيته حتى اذا ما تركته اخا القوم
واستغنى عن المسح شاربه وعند بعضهم لا تتعدى الا الى واحد وان وجد بعدها منصوب ثان
كان حالا واشار بالكاف في قوله كتخذا الى ان افعال التصيير لا تنحصر فيما ذكر فمنها صيروا صار
من صار اخت كان منقولان الاول بالتضعيف والثاني بالهمزة ومما راد فهما جعل نحو فجعلناه هباء
منثورا وجعلنا ذريته هم الباقين فهو داخلة على المبتدا والخبر ولذلك جاز الفصل بينهما
ووهب غير متصرف حكى ابن الاعرابي وهبني الله فداك اي جعلني ولا يستعمل كصيرا الا بصيغة الماضي
والحق ابن العلج باصار اكان المنقولة من كان بمعنى صار قال ابن مالك وما حكم به جائز قياسا
وان لم اعلمه مسموعا ولا يلحق بصير ضرب مع المثل قال تعالى واضرب لهم مثلا اصحاب القرية
فليس بمعنى صير ومثلا المفعول الثاني واصحاب الاول خلافا لبعضهم لقوله تعالى يا ايها
الناس ضرب مثل فاستمعوا له فاكتفى بالمرفوع ولا ينقل هذا الشيء من افعال هذا الباب
ولا عرف وابصر خلافا لابن هشام ولا اصاب وصادف وغادر خلافا لابن درستويه فقائما
في عرفت زيدا قائما وابصرته قائما واصبته قائما وغادرته قائما منصوب على الحال
وكذلك ما اشبهه اذ لم يثبت كون هذه الافعال تتعدى لاكثر من واحد وقد لزم تنكير
المنصوب الثاني فلا يكون مفعولا ثانيا ذكر ذلك في التسهيل **فصل** في احكام افعال
القلوب وما يذكر معهن وتختص قلبيا تها كلها اي المتصرف منها وغير المتصرف وخرج ما دل
على التصيير وراى الحلمية بجواز توسط الفصل بين معموليها ولو تاخرت عنهما نحو قوله تعالى
تجدوه عند الله هو خيرا ونحو زيدا هو القائم ظننت ولا يجوز توسطه بين معمولي كان كالاخبار
توسطه بين القلبيات ومعمولها الاول فان تقدم الاول او توسطت ظننت نحو زيدا ظننت
هو القائم فاطلاقه يقتضي جوازه قال في الارتشاف وفيه نظر قال ومذهب الجمهور تقديم الفصل المنع من ح
على المبتدا كما مر وعلى كان نحو ظننت وبجواز سد ان وان المشددة والخفيفة المصدريتان
وصلتهما وهي المعمولان في الاولى والفعل في الثانية مسدهما اي مسد معموليها كعلمت
ان زيدا قائم لان مفعولا افعال هذا الباب في الحقيقة هو مصدر الخبر مضافا الى المبتدا فالمعنى
في المثال علمت قيام زيد وان المفتوحة موضوعة لهذا كما مر فاذا دخلت على ان كانت
ناصبة للمفعول واحد هو مفعولها الحقيقي ويكره ذلك وان كان يقل نصبها لواحد نصبا
صريحا لانها لا تطلب في ظاهر الاستعمال الا مسندا ومسندا اليه سوا نصبهما كما في ظننت
زيدا قائما ام لا كما في ظننت ان زيدا قائم اذ مقصود الجزئين المنصوبين هو ما صرح به ٢
في الاستعمال الاخر اي الذي مع ان وهو المصدر كما ذكر فاعرب الجزان اعراب المفعول الواحد
اي الحقيقي فلذلك لا تدخل عليهما ان الجاعلة لهما في تقدير واحد وهذا ما ذهب اليه سيبويه ولا
حاجة الى تقدير مفعول ثان في المثال كما زعم الاخفش والتقدير عنده علمت ان زيدا
قائم حاصلا اي قيام زيد حاصلا ولو كان مقدرا لجاز اظهاره اذ لم يسد شيء مسده حتى
يجب اضماره ولا تقول انها مع صلتها سادة مسد شيئين هما مفعولان للفعل لقلت كما قيل في مسد مفعولين لفعل القلب الخ
لانها مع مدخولها في تقدير مفرد فكيف تكون في تقدير اسمين وكان القياس ان تسد
مسدهما في افعال التصيير لانه روعي اسمها وخبرها حين كانا اسما وخبرا لصار لان معنى

صيرت

صيرت زيدا قائما صار زيد قائما فكما لا يجوز صار ان زيدا قائم لا يجوز هنا قال الفراء وقد
يقوم الضمير واسم الاشارة مقام مفعوليها تقول لمن قال اظن زيدا اقائما انا ايضا اظنه او اظن
هذا ورده الاندلسي بانه لو جاز ذلك لجاز وقوع الاشارة فصلة ونسبه الرضي بان المفعولين هنا
في تقدير المفرد كما سبق والصلة لا تتقدر به وتختص المتصرف منها وهو ما عدا هب وتعلم
بجواز الالغاء اي ترك العمل لفظا ومعنى لا لمانع لسبب ضعف العامل بتوسطه او تاخره لاستقلال بالعامل
الجزئين ح كلاما كزيد علمت قائم فكان ذكرها كذكر الظرف اذ معناه زيد قائم في ظني وهو حسن
وعلمت غير تتبع في غيرها خلافا لبعضهم اما هب وتعلم فلعدم تصرفهما في انفسهما لم يتصرف فيهما
بالعمل بل اقرا على اصل الافعال في العمل واما افعال التصيير فلكونها علاجية اثرها ظاهر
كصيرت الطين خزفا فان فعله مشاهد لم يلغ بخلاف القلبيات فانها لتعلقها بالقلب لا اثر لها
قائم مشاهد فيجوز الغاؤها كا ئينا مساواة للاعمال ان توسطت بين المفعولين
نحو زيد ظننت قائم قال ابالا راجين يا ابن اللوم توعدني وفي الاراجيز خلت اللوم والخور المرجح
وما صرح به من التسوية بينهما والحالة هذه هو الاصح وقيل الاعمال ارجح وعليه مشى في الاوضح
وجملة الفصل الملغاة معترضة بين المبتدا والخبر بخلاف الاعتراض بكان الزائدة في نحو
ابخي كان موسى فلا فاعل لها على الاصح نعم نظيرها كانوا في قوله وجيران لنا كانوا كرام على مذهب
من في زيادتها في البيت وقد تقدم توسطه والغا كائنا برجحان على الاعمال ان تاخرت عن
المفعولين نحو زيد قائم ظننت قال العوم في اخرى ظننت فان يكن ما قد ظننت فقد ظفر
وخابوا فالقوم مبتدا وفي اثرى خبره والعامل ملغى لتاخره وجملة استينافية كما في المغني
والغا كائنا بضعف عن الاعمال ان تقدم منهما اي تقدمت المفعولين حال كونهما غير مسبوقة معمولا للخبر كمثل نحو متى ظننت زيدا قائما كذا ما لا يصلح ان يكون ح
بان تقدمها ما يصلح ان يكون معمولا له كما في قوله لذاك ادبت حتى صار من ادبي اني
وجدت ملاك الشيمة الادب وما في قوله كما رجو واملا ان تدنو مودتها وما اخالك لدينا
منك تنويل وفي الارتشاف لم يذكر س في الاول الا الاعمال وقال في الثاني ايضا ليس فيه الا الاعمال
نحو اظن زيدا منطلقا فالغا اما الالغا في البيت فالنعوة خل على علة الابتدا ثم اعترض اخال انها ح
وقال ابن مالك حكم س بقبح الغا المتقدم وبتعليل قبحه بعد معمول الخبر نحو متى ظننت زيد قائم
وفي ذكر جنده الالغا في نحو زيدا اظن ابوه قائم ان يتبعوا فهم قوله غير مصدرة لو تقدمتهما مصدرة
امتنع الالغا نحو ظننت زيدا قائما وهو مذهب البصريين وقال الجزولي لا تلغى مقدمة في الامر
العام وهو كما قال ابن ايا ز يقتضي الغاها وان كان قليلا نادرا انها وان ورد من لسان العرب ما يوهم
جواز الالغا مع التقدم والتصدير نحو ظننت زيد قائم قال ابن عصفور ولا يحفظ عنهم ذلك وقال
ابن هشام جا عنهم مثل علمت زيد قائم وقد علمت ان زيدا ذاهب يعني بالكسر وقول الجزولي لا تلغى
مقدمة في الامر العام يقتضي كما قال ابن اياز الغاها وان كان قليلا نادرا فان صح عنه شي تقدر ضمير
الشان فيكون هو المفعول الاول والجملة المذكورة هي الثاني قال ابن مالك فيكون نظير قولهم ان في بدله ان يكن ماخوذ زيد
بك زيد ماخوذ على تقدير انه وقد يسلام الابتدا او تكون الجملة في موضع المفعولين وظننت معلقة
قال ابن مالك جاز ان ظن زيد قائم على تقدير لزيد قائم وعليه حمل قوله فعددت بعدهم بعيش
ناصب والخال الى لاحق مستتبع بكسران اي اني للاحق مستتبع نقول ذلك خلافا للكوفيين والاخفش

والزبيدي في حمل ذلك على الالغا دون تاويل وهو عندهم جايز مع حسن الاعمال قال ابن مالك
والتاويل اولى لما فيه من ابقا عملها متصدرة وقد يقع الملغى بين معمولي ان كقوله ان المحب
علمت غير مصطبر ولديه ذنبا لحب مغتفر وبين المتعاطفين كقوله فاجئنا الفرح بي
اقبلت تلتحي ولكن هاك الجزا حسبا النمرة وبين الفعل وفاعله كقوله
شجاك اظن ربع الظاعنينا • ولم يعبا بعذل العاذلينا • يروى بالرفع والنصب
والالغا مع التاكيد للملغى باشارة المصدر اى بالاشارة الى مصدر الفعل نحو زيد ظننت
ذاك اى الظن منطلق قليل ومع ضميره اى ومع التاكيد بضمير المصدر نحو زيد ظننته
اى الظن منطلق اقل ويكون الضمير مفردا مذكرا واجاز هشام واصحابه تانيثه نحو زيد
اظنها قايم اى اظن الظنة ومنعه الفراء الا مع المونث واجاز هشام تثنيته وجمعه نحو زيد
اظنهما ذاهب اى اظن الظنين وزيد اظنهن ذاهب اى اظن الظنات ذكره في الارتشاف
ومع المضاف اى ومع التاكيد بالمصدر المضاف للياء قبيح نحو زيد ظننت ظني منطلق
ومع غيره اى مع غير المضاف للياء وهو المصدر المنصوب نحو زيد ظننت ظنا منطلق اقبح
لما في التاكيد بجميع ذلك من الاعتنا بحال الفعل المنافي للالغا الذي هو معنى ترك الاعتناء
به وكان عند اضافته للياء اقل قبحا لعدم ظهور النصب فيه التنافي وعند التاكيد
بالاشارة او الضمير قليلا لا قبيحا لانهما مبهمين فقصد التنافي في المذكور ومع الضمير اقل لشدة
توغله في البنا فكان الاعمال معه اكثر منه مع التاكيد بالاشارة ويجب الغاوه اذا كان
مصدرا موكدا بدلا من الفعل نحو زيد منطلق ظنك وزيد ظنك منطلق ويمتنع تقدمه
ومن ثم لم يعمل لاستحقاقه التقديم بالعمل والتاخير بالتاكيد وتختص قلبيها تها كلها بوجوب
التعليق وهو ابطال العمل فيما تعدت اليه لفظا لا محلا لمانع من مجيء ماله الصدر
بعدها فيجب تعليقها اى ترك عملها لفظا فيما بعد المعلق من المعمولين كما في نحو علمت ازيد
قايم او احدهما ايضا كما في علمت زيدا ابو من هو عند من يسميه تعليقا كما سياتي لا في لفظ
ما قبله كزيد في المثال فلا يجب ترك عملها فيه بل يجوز كما سياتي ولا في محل ما بعده بل يتقدر
عملها فيه فيحكم بالنصب على محل الجملة بعده لا على محل كل واحد من جزئيها لان مطلوب العامل
في الاصل هو مضمون الجملة كما مر فاذا امتنع عملها في الجزئين رجع الى الاصل وفايدة
الحكم على محل الجملة بالنصب جواز ظهوره في التابع تقول علمت لزيد عمرو وغير ذلك من امور وعلمت
لزيد قايم وبكرا قاعدا بنصب جزئي الجملة المعطوفة كما نقله الرضي عن ابن الخشاب وقد استدل على
ذلك جماعة منهم ابن عصفور بقول كثير • وما كنت ادري قبل عزة ما البكا • ولا موجعات
القلب حتى تولت • بنصب موجعات قال المص ولكان ان نقول ان البكا مفعول وما زايدة
او ان الاصل ولا ادري موجعات فيكون من عطف الجمل وان الواو للحال وموجعات اسم
لا اي وما كنت ادري قبل عزة والحال انه لا موجعات للقلب موجودة مع البكا قال وقد رايت ابن م
بخط الامام بها الدين ابن النحاس في تذكرته اقول القياس جواز العطف على محل الجملة المعلق
عنها بالنصب ثم رايته منصوصا انتهى وممن نص عليه ابن مالك ولا وجه للتوقف فيه مع
قولهم ان المعلق عامل في المحل كلهم يقول ذلك وصرحوا ايضا بجواز العطف بالنصب انتهى

وفارق

وفارق التعليق الالغا بانه ابطال في اللفظ دون المحل بخلاف الالغا فانه ابطال فيهما
فالجملة المعلق عنها في تاويل المصدر مفعول للفعل المعلق كما كانت قبل وفي حال الالغا
ليست في تاويل المصدر ولا محل للجملة لانه لا يقع المفرد موقعها كما قاله الرضي ويكون سبب
التعليق موجبا وسبب الالغا مجوزا كما اشار اليه مع تعليق العامل بالمحل وتقدير اعماله فيه بقوله هنا بوجوب التعليق وبقوله ثمة بجواز الالغا وسمي ابطال العمل في اللفظ ح
تعليقا تشبيها بالمعلقة وهي التي فقدت زوجها فليست ممسكة ولا مطلقة قال ابن
الخشاب ولقد اجاد اهل الصناعة في وضع اللقب لهذا المعنى واستعارته له كل الاجادة
فيجب التعليق بالاستفهام حرفا كان كالهمزة اتفاقا نحو علمت ازيد عندك ام عمرو
وهل على خلاف او اسما اما عمدة نحو لنعلم اى الحزبين احصى ولتعلمن اينا اشد عذابا وابقى
او فضلة نحو سيعلم الذين ظلموا اى منقلب وكذا المضاف لاسم الاستفهام نحو علمت غلام
ايهم ابوك فالجملة في هذه المواضع ونحوها مما سياتي في موضع نصب بالفعل قبلها فهو يتعدى
اليها معنى لا لفظا ولام الابتدا نحو علمت لزيد عندك ولقد علموا لمن اشتراه وتشمل
كلامه ما لو كانت بعد ان فيجب كسرها كما مر نحو علمت ان زيدا لقايم فان الظاهر كما قاله في
شرح الشذور ان المعلق هو اللام لا ان لا ان ابن الخباز حكى في بعض كتبه علمت ان زيدا
قايم بالكسر مع عدم اللام وان ذلك مذهب فعلى هذا المعلقات او ما النافية مطلقا
عن التقييد بجواب القسم كما في اختيها ان ولا لان لها الصدر مطلقا كما سياتي نحو لقد علمت
ما هؤلا ينطقون وظنوا ما لهم من محيص او لا وان النافيتين بجواب القسم الملفوظ به نحو
علمت والله لا زيد في الدار ولا عمرو وعلمت والله ان زيد قايم او المقدر نحو لقد علمت
لا يقوم زيد ولقد علمت ان زيد قايم اما في غير جواب القسم فلا يعلقان بنا على عدم
صدريتهما خلافا لمن قال بصدريتهما مطلقا ولمن قال بعدمه مطلقا ولذلك لم
يذكرهما المغاربة في المعلقات وذكرها ابن النحاس وهذا التفصيل هو الذي جرى عليه
في المغني وسياتي بسطه اخر الكتاب ومن امثلتهم لذلك قوله تعالى وتظنون ان لبثتم الا
قليلا ومثل ابن السراج باحسب لا يقوم زيد وكانه لم يجد شاهدا شعريا قال المكودي ومنه
قوله فعش معدما او مت كريما فانني ارى الموت لا ينجو من الموت هاربه • وبحث بعضهم
في التمثيل بذلك بان شرط التعليق انه اذا حذف المعلق تسلط العامل على ما بعده فينصبه
مفعولين نحو ما زيد ظننت قايم اذ لو حذفت لقلت ظننت زيدا قايما والاية الكريمة ظننت ما زيد قايم
وما ذكر معها لا يتاتي فيها ذلك لانك لو حذفت المعلق وهو ان لم يتسلط تظنون على ان
لبثتم وكذا مثال ابن السراج والبيت ونقل ذلك في الارتشاف عن صاحب النهاية
فقال اذا قلت علمت ما يقوم زيد لم يكن تعليقا وعلل بما ذكرناه وفي المغني قال جماعة من قال م
المغاربة اذا قلت علمت زيدا لابوه قايم او ما ابوه قايم فالعامل معلق عن الجملة
وهو عامل في محلها النصب على انها مفعول ثان وخالف في ذلك بعضهم لان الجملة حكمها
في مثل هذا ان تكون في موضع نصب لا يوثر العامل في لفظها وان لم يوجد معلق نحو
علمت زيدا ابوه قايم انتهى وقال ابن عقيل بعد ذكر ما شرطه البعض ولعله مخالف
لما هو كالمجمع عليه من انه لا يشترط في التعليق هذا الشرط الذي ذكره وتمثيل النحويين

الاخوان

بالاية وشبهها يشهد لذلك انتهى ولو ذكرها ابن مالك من المعلقات كقوله

• وقد علم الاقوام لو ان حاتما • يريد ثرا المال امسى له وفر •

وفي الارتشاف زعم ابن مالك ان لو معلقة للفعل كما علقت لام القسم ايضا في قوله • ولقد علمت لتاتين منيتي • ولم يذكر اصحابنا لام القسم انتهى ولعل لكنها لا تعلق كل قلبي بل تختص بدري ومصدره وما يدريك لعل الساعة يزكى وما يدريك لعل الساعة تكون قريبا وان ادري لعله فتنة لكم قال الفارسي يجوز ان تكون الجملة في ذلك في موضع نصب وان الفعل لما كان بمعنى العلم علق عما بعده وجاز تعليقه لانه مثل الاستفهام في انه غير خبر وان ما بعده منقطع عما قبله ولا يعمل فيه حكاه في الارتشاف فعلى هذا تكون لعل معلقة وان لم يثبت مجيئها للاستفهام كما يقوله الكوفيون ومر بسطه لان القول بتعليقها مبني على القول به فان المص لا يوافقهم عليه ولهذا لم يذكره في معاني لعل وذكر التعليل تبعا للجماعة كما مر

ربما هو

تنبيه لم يذكر المص كم الخبرية من المعلقات وسيأتي عنه ان لها الصدر قال في المغني لم يذكر اكثر النحويين ان كم الخبرية تعلق العامل عن العمل وصح في موضع اخر منه بانها تعلق خلافا لاكثرهم ونقله عن بعضهم وانه حمل عليه قوله تعالى الم يروا كم اهلكنا قبلهم من القرون الاية فكم مفعول لاهلكنا والجملة مفعول ليروا على انه علق عن العمل في اللفظ وان وصلتها لمفعول لاجله وفي شرح الشذور انهم بتقدير بانهم وكانه قيل اهلكناهم بالاستيصال قال وهذا الاعراب والمعنى صحيحان لكن لا تتعين خبرية كم بل يجوز ان تكون استفهامية ويؤيده قراءة ابن عباس من اهلكنا ولهذا انزل عدها هنا في المعلقات وجوز المص ايضا ان تكون جملة اهلكنا معترضة بين يروا وما سد مسد مفعوليه وهو ان وصلتها وجزم في قوله تعالى اولم يهد لهم كم اهلكنا بان الفاعل في يهد مستتر راجع الى الله وكم مفعول اهلكنا والجملة مفعول ليهد وهو معلق عنها وتختص قلبيا لما كلها بجواز اي التعليق فيجوز جوازا مرجوحا في ما تقدم فيه احد المفعولين على الاستفهام نحو علمت زيدا ابو من هو وعلمت زيدا من هو فيجوز تعليقه عن المفعول الاول فيرفع لان معنى الاستفهام يعم الجملة التي بعد الفعل كانه قيل علمت ابو من زيد فزيد مبتدا وابو من جملة خبر ويروى قول الشاعر

• فوالله ما ادري غريم لويته • ايشتد ان قاضاك ام يتضرع •

برفع غريم والنصب اجود لان العامل متسلط عليه بلا مانع اذ الاستفهام لم يل العامل فيكون مرفوعا او لا في الجملة بعد في محل الثاني قال الرضي بعد نقله جواز التعليق عن بعضهم انه ليس بقوي لاتفاقهم على النصب في نحو علمت زيدا ما هو قائما مع ان المعنى علمت ماهية زيد قائما وما صرح به كالتسهيل من جوازه هو كما في الارتشاف مذهب س والمنع مذهب ابن كيسان قال المص واضطرب فيه كلام الزمخشري فقال في قوله تعالى ليبلوكم ايكم احسن عملا في سورة هود انما جاز تعليق فعل البلوى لما في الاختبار من معنى العلم لانه طريق اليه فهو ملابس له كما تقول انظر ايهم احسن وجها واستمع ايهم احسن صوتا لان النظر والاستماع من طرق العلم وقال في تفسير الاية في سورة الملك ولا يسمى هذا

تعليقا

116

منصوبيه

تعليقا وانما التعليق ان يوقع بعد العامل ما يسد مسد مفعوليه جميعا كعلمت ايهما عمرو الا ترى انه لا يفترق الحال بعد تقدم احد المنصوبين بين مجيء ما له الصدر وغيره ولو كان تعليقا لافترقا كما افترقا في علمت زيدا منطلقا وعلمت ازيد منطلق انتهى تنبيهان الاول ليس من هذا قولهم ارايت زيدا ما صنع اذ معناه اخبرني كما مر في الاشارة فالنصب فيه واجب ولا يستعمل الا في الاستخبار عن حالة عجيبة وقد يوتى بعد منصوب رايت كما ذكر وقد يحذف نحو ارايتكم ان اتاكم لان كم ليس بمفعول بل خطاب كما مر ولا بد من استفهام ظاهر او مقدر اثبت بالفعل ام لا يبين الحال المستخبر عنها فالظاهر كقولك ارايت زيدا ما صنع وارايتكم ان اتاكم عذاب الله وارايتم ما تدعون من دون الله اروني والمقدر كقوله ارايتك هذا الذي كرمت علي اي ارايتك هذا المكرم لم كرمته وقوله لئن اخرتني كلام مستانف وقد تكون الجملة المتضمنة للاستفهام جوابا الشرط كقوله ارايتكم ان اتاكم ارايت الذي ينهى المغول لم يعلم فلا محل للجملة الاستفهامية لانها تبين الحال المستخبر عنها كانه قال المخاطب لما قال ارايت زيدا اي عن اي شيء تسال من حاله فقلت ما صنع فهو بمعنى قولك اخبرني عنه ما صنع وليست الجملة مفعولا ثانيا لرايت كما قيل وانما نبهت على هذه المسئلة لكثرة دورانها في كلام الله تعالى وكلام العرب الثاني للعوامل بعد اسم الاستفهام او المضاف اليه المعلق للافعال المذكورة ما لها دونها ففي علمت اي يوم زيد قائم انتصاب اي على الظرفية كما لو لم يذكر علمت وكذا علمت غلام من ضربت بنصب غلام على المفعولية وكذا في قوله تعالى وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون مفعول مطلق لينقلبون لا ليعلم ومجموع الجملة الفعلية في محل نصب بفعل العلم قال في المغني ومما يوهمون في انشاده واعرابه قوله ستعلم ليلى اي دين تداينت واي غريم للتقاضي غريمها فالصواب فيه نصب اي مفعول به لا مفعول مطلق ورفع اي الثانية مبتدا وما بعدها الخبر والعلم معلق عن الجملتين المتعاطفتين الفعلية والاسمية واعلم ان غير اي من اسماء الاستفهام لا يتبين فيه معنى الاستفهام من غيره لبنائها بخلاف اي فانها معربة فيه فتقول علمت ايهم قائم برفع اي على الاستفهام ونصبها على الموصولية واذا قلت علمت من قائم وجعلت من موصولة او موصوفة فالمعنى عرفت ذات القائم بعد تقدم معرفتها فالعلم واقع عليها او استفهامية فالمعنى علمت اي شخص حصل منه القيام وربما كنت تعرف قبل ذلك ذات القائم وانه زيد مثلا لان كلمة الاستفهام يستحيل مفعوليتها لما تقدم عليها فيكون مفعول العلم مضمون الجملة وهو قيام الشخص المستفهم عنه اعني زيدا او يشارك في اي يشارك افعال القلوب المذكورة في التعليق بالاستفهام فقط غيرهن مما ليس بقلبي وكان قلبيا لكنه غير متعد لاثنين ومنه لك منظر سواء اريد به نظر العين كما قال ابن عقيل او القلب فلينظر ايها ازكى طعاما فانظري ماذا تامرين وتبع المص في هذا ابن عصفور وابن مالك وابن خروف وجعل منه افلا ينظرون الى الابل كيف خلقت وقال ابو جعفر بن الزبير لم يذهب اليه احد غير ابن خروف ولا يتعدى النظر الا اذا كان بمعنى الابصار وابصر نحو فستبصر ويبصرون

بالطا المهملة والزاي والقاف

حرا كيام

بأيكم المفتون و تفكر كقوله خُرُقٌ اذا ما القوم ابدوا فكاهة تفكر أإياه يعنون ام قرداه
والخرق القصير الذي يقارب الخطو وسال قال ابو حيان وهو كالمتفق عليه نحو يسالون ايان
يوم الدين و شبههن كزأوا شتنبا كقول بعضهم اما ترى اي برق هنا حكاه سراي اما تبصر
كذا قال المازني وتبعه ابن مالك قال ابو حيان واما شراح الكتاب فحملوا ذلك على ان ترى
بمعنى تعلم ونحو يستنبؤنك احق هو ونحو ليبلوكم ايكم احسن عملا وانظر ايهم احسن وجها
واستمع ايهم احسن صوتا كما مر عن الزمخشري قال المص ولم اقف على تعليق النظر البصري
والاستماع الا من جهته واختلف في قوله تعالى يلقون اقلامهم ايهم يكفل مريم فقيل
التقدير ينظرون ايهم وقيل يعرفون وقيل يقولون وعلى الثالث فليس مما نحن فيه قال المص
والتعليق جائز في كل فعل قلبي وفي كلام الرضي نحوه وزعم ابن عصفور انه لا يعلق فعل غير علم
وظن حتى يضمن معناهما وقال ابو حيان ليس كل افعال القلوب تعلق الا ترى ان أراد
وكره واحب وابغض من افعال القلوب ولا تعلق وزعم يونس جواز التعليق في جميع الافعال
كما نقله الرضي وغيره نحو اضرب ايهم في الدار وحمل عليه قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة
ايهم اشد كما مر وذكر ابن مالك التعليق نسي حملا على ضده وهو العلم وانشد ،
• ومن انتم انا نسينا من انتم • وريحكم من اي ريح الاعاصر •
تنبيهان احدهما الجملة بعد المعلق في موضع مفعول معيد بالجار ان تعدى به
نحو فكرت أهذا صحيح ام سقيم ومنه اولم يتفكروا ما بصاحبهم فلينظر ايها ازكى طعاما
يسئلون ايان يوم الدين لانه يقال فكرت فيه ونظرت فيه وسالت عنه وفي موضع المفعول
المصرح ان تعدى لواحد نحو عرفت من ابوك لانك تقول عرفت زيدا وكذا علمت من ابوك
اذا اردت بعلم معنى عرف قال المص ومنه اما ترى اي برق هنا لان راى البصرية وسائر
افعال الحواس انما تتعدى لواحد بلا خلاف الاسم المتعلقة بعين كما مر فتتعدى بة
لواحد اتفاقا نحو يوم يسمعون الصيحة فبدل من المتوسطة بينه وبينها ان تعدى لواحد
نحو عرفت زيدا ابو من هو فجملة ابو من هو بدل من زيد قيل بدل كل اي عرفت قصد زيد
وقيل بدل اشتمال نحو عرفت اخاك خبره وقيل الجملة حال وهو مذهب المبرد وجماعة ورد
بان الانشائية لا تقع حالا والاول مذهب السيرافي واختاره ابن عصفور وفي موضع المفعولين
ان تعدى لاثنين نحو لتعلمن اينا اشد عذابا وفي موضع الثاني ان تعدى لاثنين ووجد الاول
نحو علمت زيدا ابو من هو فان لم يوجد فهي في موضع المفعولين كما مر نحو علمت ابو من زيد
الثاني وقوع الجملة مفعولا ثانيا في باب ظن وفي مفعولا خبرا في باب كان قال المص وقد
اجتمع وقوع الثاني من باب ظن وخبر كان وان جملة في قول ذويب • فان تزعميني كنت اجهل
فيكم • فاني شريت الحلم بعدك بالجهل • وذلك لان اصلها الخبر ووقوعه جملة شايع
ولتختص قلبيا تها كلها بامتناع حذف احد معموليها اقتصارا اي لغير دليل قال في
الاوضح بالاجماع وذلك بان يحذف احدهما نسيا منسيا اذ يلزم انتفا احدها في النسبة
وهو باطل ضرورة الا ان حذف اختصارا اي لدليل فجائز الجمهور ومنعه ابن ملكون ايضا
قال الرضي ولا شك في قلته فانكانا في الاصل مبتدأ وخبرا فالحذف فيهما غير قليل لان
المفعولين

يضمن

من جنة صح

ووجد

الجر صح

باطل

اما المعلقة بنسح

117

المفعولين بمنزلة اسم واحد لان مضمونهما معا هو المفعول به في الحقيقة اي كما مر فحذف
احدهما كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع ذلك فقد ورد السماع به فحذف الاول
نحو قوله تعالى ولا تحسبن الذين يبخلون الاية بما اتاهم الله من فضله هو خيرا لهم على
قراءته باليا التحتية اي بخلهم هو خيرا او حذف الثاني كقوله • ولقد نزلت فلا تظني
غيره مني بمنزلة المحب المكرم • اي فلا تظني غيره واقعا او اي وبامتناع حذف كليهما
فيمتنع اقتصارا عند سيبويه والاخفش مطلقا واختاره ابن مالك والمص في الاوضح واجاز
الاكثرون مطلقا كقوله تعالى فهو يرى اي يعلم وذهب الاعلم الى التفصيل واجاز في افعال
الظن دون العلم الا ان حذفا اختصارا اي لدليل فيجوز قال في الاوضح بالاجماع ويقدر
المفعولان بحسب ذلك الدليل خاصا فخاص او عاما فعام او اقتصارا اي دون دليل
لكن مع ما يفيد العموم في افراد الفعل او التجدد اي الحدوث لانه انما امتنع حذفهما لو قلت
علمت وظننت لعدم الفائدة لانه معلوم انه لا يخلو احد عن علم او ظن ما فلا فائدة
في ذكرهما دون المفعولين فاذا حصلت الفائدة بما دل الدليل عليهما او كان ثم ما يفيد
العموم او التجدد في افراد الفعل فان عمومه او تجدده لم يكن عند السامع فانه يجوز فالحذف
لدليل نحو قوله تعالى اين شركاي الذين كنتم تزعمون اي تزعمون انهم شركاي على الاستعمال
الغالب في زعم كقوله في موضع اخر شفعاء الذين زعمتم انهم فيكم شركاء فهو اولى من
تقدير تزعمونهم شركاي في الاوضح وكقولك ظننت في جواب من قال هل ظننت زيدا
قائما وقال الشاعر وباي كتاب ام باية سنة • ترى حبهم عارا علي وتحسب • اي تحسب
حبهم عارا علي والحذف لا لدليل بل مع ما يفيد العموم كقوله تعالى ان هم الا يظنون
اي كل الظن كقولك زيد يعطي اي كل عطاء وذلك لان القصد في نحو هذا الى نفس
الفعل فهو بمنزلة ان يعرف مصدره بلام الحقيقة اي يظنون الظن ويفعل الاعطاء
وحمله على العموم لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح لو حمل على فرد منها دون اخر كما سنوضحه ومع
ما يفيد التجدد نحو ظننت يوم الجمعة اي حدث لي ظن يوم الجمعة ومنه قولهم
في المثل من يسمع يخل اي من يسمع خبرا احدث له خيلة اي ظن اذا كان سميعا
والتحقيق في مثل هذا انما حذف اقتصارا بحسب الظاهر انه ليس من باب الحذف في
شيء لما ذكر اهل البيان انه اذا كان غرض المتكلم نسبة الحدث الى من وقع منه من غير
قصد الواقع عليه لا يكون الفعل من هذا الباب ولا من غيره مفعول اصلا لا مذكور ولا
محذوف ويذكر هذا الفعل مسندا الى فاعله مع عدم ذكر المفعول فلا يكون مقدرا
بل يكون الفعل ح بمنزلة القاصر وقد بسط المص في المغني الكلام على هذه القاعدة
تبعا لاهل البيان فقال جرت عادة النحويين ان يقولوا تحذف المفعول اختصارا اي
لدليل واقتصارا اي لا لدليل ويمثلونه بنحو قوله تعالى كلوا واشربوا اي اوقعوا هذين
الفعلين وقول العرب فيما يتعدى لاثنين من يسمع يخل اي يكن منه خيلة والتحقيق
ان يقال انه تارة يتعلق الغرض بالاعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من اوقع عليه
فيجاء بمصدره مسندا الى فعل عام فيقال حصل حريق وتارة يتعلق بمجرد ايقاع

اي صح

انه صح

علي صح

بلا مع ما

وغيره اذ ذاك صح

وعدم قرينة تدل على ارادته بخلافه انه لم يتعلق للمتكلم غرض بالمفعول صح

او صح

الفاعل للفعل فيقتصر عليهما ولا يذكر المفعول ولا ينوى اذ المنوى كالثابت فلا يسمى محذوفا
اذ الفعل ينزل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له ومنه ربي الذى يحيي ويميت هل يستوى الذين
يعلمون والذين لا يعلمون وكلوا واشربوا ولا تسرفوا افلا ترايت ثم رايت اذ المعنى الذى يفعل
الاحيا والاماتة وهل يستوى من يتصف بالعلم ومن ينتفى عنه العلم واوقعوا الاكل والشرب
وذروا الاسراف واذا حصلت منك روية هناك ومنه على الاصح ولما ورد ما مدين وجد عليه
امة من الناس يسقون وقالتا لا نسقى اذ المقصود السقى لا المسقى وتارة يقصد اسناد الفعل
الى فاعله ومفعوله فيذكران نحو لا تاكلوا الربا لا تقربوا الزنا وهذا النوع هو الذى اذا لم
يذكر مفعوله قيل محذوف نحو ما ودعك ربك وما قلى اى قلاك وقد يكون فى اللفظ ما يسد
عنه فيحصل الجزم بوجوب تقديره نحو اهذا الذى بعث الله رسولا وكلا وعد الله الحسنى
وقوله حييت حى لهامة بعد نجدة وما ثم حيث مستباح وبهذا التحقيق يتبين كما قاله
قريب المص ان الحق ما قاله س والاخفش فان قلت اذا كان الغرض فيما ذكر نسبة الحدث
الى من وقع منه من غير قصد الى من وقع عليه كما ذكرتم فمن اين استفيد التعميم فى افراد الفعل كما
قاله المص قلنا اراد بذلك ما قاله البيانيون ايضا ان الفعل ح بمنزلة ما عرف مصدره
بلام الحقيقة فيجرى عليه ما جرى فى المعرف بها كما مر فيقصد تارة الى التعميم كما فى فلان يعطى
وتارة الى نفس الحقيقة بلا تعميم كما فى وانتم تعلمون اى وانتم من اهل العلم والمعرفة وذلك
بحسب المقام قالوا فاذا كان المقام خطابيا اى يكتفى فيه بمجرد الظن لا استدلاليا يطلب
فيه اليقين افاد ذلك المقام او الفعل كون الغرض ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا مع
التعميم فى افراد الفعل دفعا للتحكم اللازم من حمله على فرد دون فرد ولا ينافى ذلك كون الغرض
الثبوت او النفى مطلقا اى من غير اعتبار خصوص وعموم ولا تعلقه بمن وقع عليه لان عدم
كون الشىء معتبرا فى الغرض لا يستلزم عدم كونه مفادا من الكلام وانما المنافى للتعميم
اعتبار عدم العموم لا عدم اعتبار العموم والفرق واضح والتعميم مفاد غير مقصود كما افصح عنه
بقوله او مع ما يفيد العموم واعلم انه يلزم مع التعميم فى المفعول كما صرح به سعد الدين وهو ظاهر
فلك ان تحمله فى كلام المص على كل منهما ثم تمم فارق المفعولان هنا مفعولى باب اعطى فيجوز فيه
ذكرهما معا نحو انا اعطيناك الكوثر وحذفهما نحو فاما من اعطى واتقى وحذف ثانيهما فقط
نحو ولسوف يعطيك ربك فترضى واولهما فقط خلافا للسهيلى نحو حتى يعطوا الجزية
و يختص قلبياتها كلها بجواز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين لشىء واحد متكلم نحو
علمتنى منطلقا او مخاطب نحو علمتك او غايب نحو ان الانسان ليطغى ان راه استغنى وقوله
ماخلتنى زلت بعدكم ضمنا اشكو اليكم حموة الالم والضمن كالزمن لفظا ومعنى والحموة بضم
الحا المهملة وتشديد الوا والسورة بخلاف سائر الافعال فانه اذا قصد بها ذلك عدل الى
لفظ نفس مضافا الى ذلك الضمير كضربت نفسى وضربت نفسك وضربت نفسه لتعلق فعل
الفاعل فيه نحو ضرب بغيره غالبا اذ الانسان يقل ان يضرب نفسه فربما سبق الفهم الى المغايرة
فجاء على الاصل بخلاف ما اذا كان احد الضميرين منفصلا فلا يختص جواز اجتماعهما بفعل دون
اخر نحو اياك ظلمت وما ظلمت الا اياك وقد جاء اجتماعهما متصلين فى راى الحلمية قال تعالى

اراني

اراني اعصر خمرا او فى راى البصرية كقول عايشة لقد رايتنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
وما لنا من طعام الا الاسودين وجا فقدتني وعدمتني حلا على نقيضهما وهو وجدتنى قال
ندمت على ما كان منى فقدتنى كما عدم المغبون حتى يبيع وقال لقد كان من صرمتين
عدمتنى وعمّا الا فى منهما مترحزح ولهذه القاعدة حمل الاخفش على فى فى قوله تعالى امسك
عليك زوجك وابن الانبارى فى قوله تعالى واضمم اليك جناحك اسميتين لئلا يتصل فعل
الضمير المتصل بضمير المنفصل قال المص والاولى تعلق الجارين فيهما بمحذوف كما فى سقيا
لك او على تقدير مضاف اى امسك على نفسك واضمم الى نفسك وعلى ذلك خرج ابن مالك
قوله فعما اصاحب من قوم فاذكرهم الا يزيدهم حبا الى هم اى يزيدون انفسهم ثم
صار يزيدونهم ثم فصل ضمير الفاعل للضرورة واخر عن ضمير المفعول قال فى المغنى
وحامله على ظنه ان الضميرين لمسمى واحد وليس كذلك فان مراده انه ما يصاحب
قوما فيذكر قومه لهم الا ويزيد هؤلا القوم قومه حبا اليه لما يسمعه من ثنائهم عليهم ويمتنع
اتحادهما فى كل فعل قلبيا كان او غيره اذا اضمر الفاعل متصلا مفسرا للمفعول فلا تقول زيدا
ظن قايما تريد ظن نفسه قايما ولا زيدا ضرب تريد ضرب نفسه فلو انفصل الضمير جاز
الاتحاد نحو ما ظن زيدا قايما الا هو وما ظن زيد قايما الا اياه وستاتى الاشارة الى
منع اتحادهما فى غيرها ذكر فى باب الاشتغال المفعول به ومن احكام القلبيات ايضا الاقتران
بها من حرف وما طلوبه كقوله ماخلتنى زلت بعدكم ضمنا البيت وقوله وما ادرى
وسوف اخال ادرى ذكره فى شرح بانت سعاد فصل والحق بنو سليم بظن فى نصب
الجزءين وفى ما ذكر من الالغاء والتعليق واتحاد الفاعل والمفعول لشىء واحد كما فى الارتشاف عن
النهاية القول اى نفس المصدر وفروعه اى ما اشتق منه من ماض ومضارع واسم فاعل
ومفعول واسم مصدر ونحوها والاصل فى القول وفروعه ان يتعدى لمفعول واحد يكون
اما جملة او مفردا مؤديا معناها فان كان مفردا انصب نحو قلت شعرا او خطبة او حديثا
والمراد به مجرد اللفظ ومنه سمعنا فتى يذكرهم يقال له ابراهيم اى يقال له هذا اللفظ
وان كان جملة حكيت اسمية كانت او فعلية نحو قوله تعالى فعجب قولهم ايذا كنا ترابا قالوا سمعنا
واطعنا قال انى عبد الله يقولون ربنا امنا وقال القائلين لاخوانهم هلم الينا وقوله
تواصوا بفعل الجود حتى عبيدهم يقول لذنهم لا ازكى لذى نخل ونحو وما لكم الله ربنا
اقررنا بالربوبية فكلها جمل محكية فلا تعمل فيها كما يعمل الظن لان الظن يقتضى الجملة من
جهة معناها فيجزأها معه كالمفعولين من باب اعطيت فيصح ان ينصبها الظن نصب اعطيت
مفعوليه واما القول فيقتضى الجملة من جهة لفظها فلم يصح ان ينصب جزئيها مفعولين
كما فى اعطيت ولا ان تنصبهما مفعولا واحدا لان الجمل لا اعراب لها فلم يبق الا الحكاية هذا
مذهب جمهور العرب وسليم يعملونه فيها عمل الظن اذا كانت اسمية وكانت مما يدخل عليها
ظن وقوله مطلقا اى عن القيد الاتى فى لغة غيرهم حكى س عن ابى الخطاب عن سليم يقولون
قلت زيدا قايما اى لقالت وكنت رجلا فطينا هذا لعمر الله اسرايينا فهذا مفعول
اول واسرايينا لغة فى اسرايل هو الثانى وعليه روى قوله اذا ما جرى شاوين واستل عطفه

ذلك ثم
او هو
في بدل قولوا آمنا بالله
فنجزأها
في بدل مفعول ثاني
حيث

يقول هزبر الرمح حرت بابات بالنصب فقوله اذا قلت انى ات اهل بلدى وضعت نهاعنه
الولية بالجر يفتح ان انشدة ابو على وتجوز الحكاية عندهم كغيرهم كما ذكره ابو حيان وغيره
وغيرهم اى غير سليم وهو الاكثر من العرب الحق بظن تقول بصيغة المضارع المخاطب الحالى
دون الامر والماضى والمضارع لغير المخاطب وغير الحالى وهو الاستقبالى وتبع فى اشتراط
الحالى ابن مالك قال فى الاوضح وسره بقوله اما الرحيل فدون بعد غد فمتى تقول الدار تجمعنا
والحق ان متى ظرف لتجمعنا لا لتقول انتهى قيل ولا حاجة الى الجواب بما ذكر لان القول اذا عمل
عمل الظن يكون مضمنا معناه كما سياتى فتغليبه فمعنى تقول الدار تظن الدار فلا فرق بين
ان تكون متى ظرفا لتقول او لتجمعنا فان الحالية ثابتة على كلا التقديرين على ان اشتراط
ذلك مناف لاطلاقهم كما قاله ابو حيان وتلامذته ولم يلحقوا تقول بالظن الا حال كونه بعد
استفهام بحرف او اسم متصل به كما حكى ذلك السيرافى والاخفش قال المص وخولفا نحو اتقول عمرا منطلقا
وسمع الكسائى اتقول للعميان عقلا اى تظن وقال الراجز متى تقول القلص الرواسما
يدنين ام قاسم وقاسما او منفصل عنه بظرفه والمراد ما يشمل الجار والمجرور لما مر من انه
اطلاق الظرف عليهما فى الاصطلاح او مفعوله اى او منفصل بمفعول القول واغتفر
الفصل بها الجميع فالظرف كقوله ابعد بعد تقول الدار جامعة شملى بهم ام دوام البعد
محتوما وبالمجرور كقولك فى الدار تقول زيدا قايما وبالمفعول كقوله اجهالا تقول بنى لوى
لعمر ابيك ام متجاهلينا فلو انفصل الاستفهام بغير ما ذكر كانت ونحو انت تقول زيد
منطلق رجع الى الحكاية ولم يجز فى زيد الا الرفع على مذهب سيبويه قال فى الارتشاف واجاز الكوفيون
وسائر البصريين النصب فان قدرت الضمير فاعلا بمحذوف والنصب بذلك المحذوف جاز
اتفاقا وزاد التسهيل فى الشروط ان لا تتعدى نحو ازيد عمرو منطلق فان فقد شرط مما
ذكر رجع الى الاصل نحو قال زيد عمرو منطلق وكذا البقية ويجوز الحكاية مع استيفاء الشروط
عندهم لا كما يجوز عند سليم نحو ام تقولون ان ابراهيم واسمعيل فى قراءة الخطاب بالفوقية
وروى قول عمرو بن معدى كرب علام تقول الرمح يثقل عاتقى اذا انا لم اطعن اذا الخيل
كرت بالرفع على الحكاية والنصب على الالحاق وهل يشترط فى عمل القول عمل الظن ان تضمن
معناه مذهب الجمهور واختاره ابو الفتح لا يعمل حتى يضمن معناه فى اللغة السليمية وغيرها
والا لم يعمل اصلا ولا تفرح ان يعمل وعن الاعلم وابن خروف واختاره صاحب البسيط انه
قد يجرى فى العمل مجراه دون معناه **تنبيهان الاول** هل يلحق بالقول فى حكاية
الجمل بعده ما فى معناه اى ما يرادفه كما قال المص كالنداء والندا ونحوهما فاذا وقع
بعد نادى ووصى ودعا وقرا ونحوها جملة كقوله تعالى اذ نادى ربك موسى ان ائت
القوم الظالمين ونادى نوح ابنه ونادوا يا مالك فاوحى اليهم ربهم لنهلكن الظالمين
دعوا الله مخلصين له الدين لئن انجيتنا من هذه ووصى بها ابراهيم بنيه ويعقوب
يا بنى فصل هى محكية بما قبلها اجراء لها مجرى القول ام هى نصب بقول مقدر ذهب البصريون
الى الثانى ويشهد له التصريح بالقول فى نحو ونادى نوح ربه فقال اذ نادى ربه نداء خفيا
قال رب والكوفيون الى الاول وقول ابى البقاء فى يوصيكم الله فى اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين

ان

الحالية ثابتة

فى تجمعنا

تقول الخ

ان الجملة الثانية فى موضع نصب بيوصى مما يصح عليه **الثانى** اختلف فى الجملة المحكية
بالقول هل هى مفعول به او مفعول مطلق نوعى كالقرفصاء او هى دالة على نوع خاص من
القول اى هذا القول فيه مذهبان الاول للجمهور والثانى اختيار ابن الحاجب قال الذى
غر الاكثرين انهم ظنوا ان تعلق الجملة بالقول كتعلقها بعلم فى علمت لزيد قائم وليس
كذلك لان الجملة نفس القول والعلم غير المعلوم فافترقا قال فى المغنى والصواب قول الجمهور
اذ يصح ان يخبر عن الجملة بانها مقولة كما يخبر عن زيد من ضربت زيدا بانه مضروب بخلاف
القرفصاء فى المثال فلا يصح ان يخبر عنها بانها مقعود لانها نفس القعود واما تسمية النحويين
الكلام قولا فكتسميتهم اياه لفظا وانما الحقيقة انه مقول وملفوظ انتهى وكذا قال السعد
اليمنى فى حاشية الكشاف الصحيح ان القول متعد وان الجملة بعده مفعول به لانه مقول وتعقل
القول متوقف عليه واطلاق القول عليه من قبيل درهم ضرب الامير اى مضروبه والغلط انما نشا
من هذا انتهى **فصل** فيما ينصب ثلاثة مفاعيل تدخل همزة النقل وهى الداخلة على الفعل
الثلاثى لتعديته الى واحد ان كان غير متعد نحو جلس زيد واجلسته او الى اثنين ان كان
متعديا لواحد كلبس زيد ثوبا والبسته اياه او ثلاثة ان كان متعديا لاثنين كما اذا دخلت على علم
ورأى المذكورتين اى المتعديتين لاثنين وهو علم لا بمعنى عرف ورأى بمعنى ظن فيكمل لهما
ثلاثة مفاعيل تقول فى علم زيد عمرا فاضلا ورأى خالد بكرا اخاك اذا ادخلت الهمزة اعلمت زيدا
عمرا فاضلا واريت خالدا بكرا اخاك فزيد وخالد مفعول به وهو الذى كان فاعلا قبل دخول الهمزة
وهو الاول وهذا شان الهمزة تصير المتعديين لواحد فتعديهما الهمزة لثان كقوله
تعالى لتحكم بين الناس بما اراك الله من بعد ما اراكم ما تحبون وكذلك اى كعلم ورأى
المذكورتين المتفق على تعديتهما بالهمزة لثلاثة نبأ وانبأ وخبر واخبر وحدث فى انها
تتعدى لثلاثة اذا ضمن اى الخمس المذكورة معناهما اى معنى علم ورأى فتصير بعد ان كانت
تتعدى لاثنين احدهما بواسطة الحرف نحو انبئونى باسماء نبئونى بعلم متعدية بالتضمن
لثلاثة والاولى ذكرها سيبويه والثانية الفارسى والجرجانى فيما ذكر ابن هشام والاخريين الفراء
فى معانيه والخامسة الكوفيون فالاول نبئت زرعة والسفاهة كاسمها يهدى الى غرائب
الاشعار وقال وانبئت قيسا ولم ابله كما زعموا خير اهل اليمن وقال لو خبرت سوداء الغميم
مريضة فاقبلت من اهلى بمصر اعودها وقال وما عليك اذا خبرتنى دنفا وغاب بعلك
يوما ان تعودينى وقال او منعتم ما تسالون فمن حدثتموه له علينا العلاء وزاد
الاخفش فيما يتعدى لثلاثة بالهمزة اظن واحسب واخال وازعم واود جدتيا ساعلى علم
واختاره ابن السراج ولا سماع فى كقوله تعالى اذ يريكهم الله فى منامك وهو بناء على انها تتعدى
لاثنين ومن منعه جعل المنصوب الثانى والثالث حالا وقد يدعى غيره ذلك والثالث اى
والمفعول الثانى والمفعول الثالث هنا اى بعد النقل ما للاول والثانى قبل مطلقا
فثانى فيهما الاحكام السابقة من الالغاء والتعليق وجواز الحذف لاحدهما اختصارا او لهما
اقتصارا او غير ذلك ويجوز عند الاكثرين حذف اولهما كما علمت كبشك سمينا والاقتصار
عليه كما علمت زيدا ومنهم من منع التعليق والالغاء هنا مطلقا ومن منعهما فى المبنى

ما كان فاعلا مفعولا واما
الثانى والثالث فهما اللذان
كانا قبل الهمزة اولا وثانيا
اما على بمعنى عرف ورأى
الذى من الرأى او من رؤية
البصر مر م

بنا وانبا وخبر واخبر وحدث
فانها تتعدى لثلاثة اذا ضمن
اى الخمس المذكورة معناهما
اى معنى علم ورأى م

له ومقتضى مذهب س
المنع وزاد بعضهم راى الحلمية
واختاره ابن مالك وقال
سماعا م

توليهم

للفاعل ولنا على الالغا قول بعض العرب البركة اعلمنا الله مع الاكابر فالنيا علم متوسطا وقوله
وكيف ابالي بالعدى ووعيدهم واخشى ملمات الزمان الصوائب وانت ارانى الله امنع عاصم
وارأف مستكف واسمح واهب وقوله تعالى ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق وهو بمعنى يعلم وما
صيغ للمفعول من ذى ثلاثة فحكمه حكم ظن فيثبت لقولك اعلم زيد عمرا قائما جميع ما يثبت
لظن من الغاو غيره لقصيرورته مثلها الا في الاقتصار على المرفوع فانه لا يجوز في ظن فلا يقال ظن
زيد اذ لا فايدة فيه كما مر ويجوز في اعلم واخواتها فتقول اعلم زيد لحصول الفايدة فاذا كانت
ارى واعلم مفعولين من المتعدى لواحد تعدت لاثنين نحو من بعدما اراكم ما تحبون وحكمها
حكم مفعولى كسا فى الحذف لدليل وغيره وفى منع الالغا والتعليق وليسا من هذا الباب كما
قال المكودى ولا من الباب الذى قبله لان الثانى غير الاول فهو من باب كسا واعطى قيل وفيه نظر
اما الاولى فلعلم بمعنى عرف انما حفظ نقلها بالتضعيف لا بالهمزة والثانى ان البصرية سمع
تعليقها بالاستفهام نحو رب ارنى كيف تحيى الموتى وقد يجاب بالتزام جواز نقل المتعدى
لواحد بالهمزة قياسا نحو البست زيدا جبة وبادعا ان الروية هنا علمية قال في الاوضح
باب ـــــــ بالتنوين فى الفاعل واحكامه الفاعل فى الاصطلاح ما اسند اليه
فعل او شبهه مقدم فارغ غير مبنى للمفعول فما كناية عن الجنس وهو الاسم لان الكلام فى
الاسما فدخل فيه الصريح كقام زيد والمؤول كالفعل مع الحرف السابك اتفاقا نحو الم يان للذين
امنوا ان تخشع قلوبهم ويدرؤ عنها العذاب ان تشهد وقوله يسر المرء ما ذهب الليالى
وقوله ما كان ضرك لو مننت وربما فان وما ولو عند من اثبت مجيئها مصدرية لتقدرن
مع الفعل بالمصدر فلذلك صح وقوعه الفاعل والتقدير خشوع قلوبهم وشهادتها وذهاب
الليالى ومنك وبدون الحرف السابك عند من اجاز وقوع الجملة فاعلا ونايبا مطلقا وهو مذهب
هشام وثعلب وجماعة واحتجوا بقوله ما ضر تغلب وايل اهجوتها ام بلت حيث تناطح البحران
وقوله فما راعنى الا يسير بشرطة وعهدى به قينا يفش بكير او بعد فعل قلبى معلق عن العمل
خاصة عند جماعة منهم الفراء ونسبوه لسيبويه نحو ظهر لى اقام زيد وحملوا عليه قوله تعالى ثم بدا لهم
من بعدما راوا الايات ليسجننه وتبين لكم كيف فعلنا بهم واختاره فى المغنى لكن قال بعد
الاستفهام خاصة دون ساير المعلقات وعلى ان الاسناد الى مضاف محذوف لا الى الجملة الا
ترى ان المعنى ظهر لى جواب اقام زيد اى جواب قول القايل ذلك وكذا فى علم انعد عمرو قال وذلك لا بد
من تقديره دفعا للتناقض اذ ظهور الشى والعلم به مناف للاستفهام المقتضى للجهل به
فان قلت ليس هذا مما يضاف للجملة قلت الجملة التى يراد بها اللفظ يحكم لها بحكم
المفردات انتهى ودخل فيه الظاهر كما ذكر والمضمر متصلا ومنفصلا بارزا او مستكنا لزوما
او لا نحو زيد ما قام الا هو وضربت واضرب ونضرب فى الامر والخبر بكضرب زيد موجبا كان
كما ذكر او منفيا نحو لم يضرب زيد وعلى اطلاق الفعل ليشمل فاعل الفعل التام كما ذكر والناقص نحو كان
زيد قايما لا طلاق الفاعل على اسم كان فى الاصطلاح كما مر لكن مجازا فلذلك اخرجه ابن
ابن مالك بقيد التام وهو اولى لان المحدود فى هذا الباب هو الفاعل حقيقة وليشمل فاعل الفعل
المتصرف كما ذكر والجامد كنعم زيد وما قام بر الفعل حقيقة كعلم زيد او توسعا كمات بكر

وقرب

مثلا ع

وقال ما أسند اليه ولم يقل ما اخبر عنه ليشمل الإسناد الإنشائي كاضرب ه

وقرب خالد وعلم يضرب عمرو وقوله او شبهه ادخل غير الفعل من المشبه به فى العمل كاسم الفاعل
نحو اقايم الزيدان والصفة المشبهة نحو احسن غلامك وامثلة المبالغة نحو هذا ذباح البقر
ابوه والمصدر نحو عجبت من ان اكل الخبز زيد وقوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع
على قول واسم المصدر نحو عجبت من اعطا الفقير الغنى وافعل التفضيل نحو ما رايت كعين زيد
احسن فيها الكحل واسم الفعل كهيهات العقيق والظرف المعتمد كا فى نحو افى الله شك وا عندك
امراة وما جرى مجرى اسم الفاعل من الاوصاف كجرشع وشمردل ومن الجوامد الملحوظ اشتقاقها
كما مر فى الخبر وخرج عن قوله ما اسند اليه الفعل او شبهه ما لم يسند اليه كالمفعول فى قولك
ضربت زيدا وانا ضارب زيدا لان الفعل المقدم عليه غير مسند اليه وكذا شبهه فى
الثانى وما اسند اليه غير فعل والا شبهه كالمبتدا فى نحو زيد اخوك وبقوله مقدم المبتدا فى نحو
زيد قام او قايم بنا على انه يقال فيه انه اسند اليه الفعل فى الاول والوصف فى الثانية
لان كل خبر يرفع ضمير المبتدا يجوز ان يقال هو مسند الى المبتدا وان يقال هو وضميره مسند الى
الضمير والمجموع مسند للمبتدا كما يقال لكل خبر غير رافع لشى كالجامد فى نحو زيد اخوك
انه وحده مسند للمبتدا ولكل خبر رافع لضمير المبتدا نحو زيد قايم ابوه انه مع مرفوعه مسند
للمبتدا فصح ان يوتى بالقيد المذكور للاحتراز عن الاول على ان الاولى اسقاطه كما قال ابو حيان
اما اولا فلما قال ابو حيان انه حكم من احكام الفاعل والاحكام لا تدخل فى التعريفات كما قرر فى محله
مع انه حكم مختلف فيه فان الكوفيين يجيزون تقديم الفاعل على فعله فيكون ذلك خارجا
بالقيد المذكور لذلك عرفه فى الارتشاف بما يشمل المذهبين فقال هو المفرغ له العامل
على جهة وقوعه منه او تركه واما ثانيا فلما قال الرضى انه لا يقال لكل ما يرجع اليه الضمير المسند
اليه مسند اليه فى الاصطلاح اذ فى قولك مثلا اعط رجلا جاءك لا يقال ان رجلا اسند اليه
جاء وان كان اسند الى ضميره بل يقال فى قولك زيد قام ان زيدا اسند اليه قام مع الضمير
وكذا ان زيد قام ابوه اسند الجملة الخبرية الى زيد وعلم ان زيد قام فى قولك زيد قام وحده اليه
ولا يجب الاحتراز عما لم يدخل فى الحد مما ليس من المحدود وانما يحترز عن الداخل فيه مما ليس من
المحدود انتهى وبقوله فارغ المبتدا الذى قدم خبره وفيه ضمير نحو قاموا الزيدون
وقايم زيد وقد علمت مما ذكرنا فى القيد قبله ان المسند هو مجموع الفعل مع الضمير
لا الفعل وحده فلا حاجة لاخراجه بهذا القيد وبقيد اصل المحل كما فى الاوضح ونبه
عليه قريبه فى حاشيته وبقوله غير مبنى للمفعول النايب فى نحو ضرب زيد وزيد مضروب
عبده فاكثر النحويين لا يسميه فاعلا قال ابن مالك وقد اصطلح الزمخشرى الى تسميته مفعولا
بعد ان جعله فاعلا وحكمه اى الفاعل الرفع اتفاقا بالمسند من فعل او شبهه مما ذكر عند
... الاسناد كما قال خلف لان العمل لا يثبت بالمعنى الا اذا لم يوجد اللفظ ثم هو مرفوع
معنى ولفظا ان كان مجردا من الزايد والاضافة والا فمعنى لا لفظا فيتبع على اللفظ
وعلى المعنى كما اشار اليه بقوله ويجوز جره بمن الزايدة نحو قوله تعالى وما مسنا
من لغوب وما ياتيهم من رسول وبالبا الزايدة بعد كفى التى بمعنى حسب كما قال ابن
الزبير ونقله السيوطى فى جمع الجوامع لا التى بمعنى وقى ولا التى بمعنى اجزى واغنى

لغيره ع

ايضا كما في المغني قال والاولى متعدية لاثنين نحو قوله تعالى وكفى الله المؤمنين القتال وقول الثانية
لواحد كقوله قليل منك يكفيني ولكن قليلك لا يقال له قليل وقد تزاد كما المتنبي في فاعل
هذه حيث قال كفى ثعلا فخرا بانك منهم ودهر لان امسيت من اهله دهر وفي اعرابه بحث
ذكره في المغني وانما تزاد في فاعل كفى التي ليست بمعنى ما ذكر نحو وكفى بالله وليا وكفى بالله
شهيدا اي كفى الله وما جزمنا به من زيادة الباء في ذلك هو الاصح كما في الارتشاف وقال
الزجاج دخلت لتضمن كفى معنى اكتف فهي للتعدية قال المص وهو من الحسن بمكان ويصححه
قولهم اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه اي ليتق وليفعل بدليل جزم يثب ويتوجه قولهم
كفى بهند بترك التاء اي تاء التانيث فان احتج بالفاصل فهو مجوز لا موجب بدليل وما
تسقط من ورقة فان عورض بقولك احسن بهند فالتاء لا تلحق صيغ الامر وان كان
معناها الخبر وقال ابن السراج الفاعل ضمير الاكتفا قال المص وصحة قوله خفية على جواز
تعلق الجار بضمير المصدر وهو قول الفارسي والرماني وسياتي ان الاصح خلافه والباء
الزائدة في ما اسند اليه افعل بصيغة الامر لفظا لا معنى وفعل كظرف في باب
التعجب فالاول نحو احسن بزيد على قول الجمهور ان اصله احسن زيد كما سياتي واما
على القول بانه امر لفظا ومعنى وان فيه ضمير المخاطب مستتر فالباء معدية مثلها في امرر
بزيد والثاني نحو حب بالرجل ايها احبب قال الشاعر فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها
وحب بها مقتولة حين تقتل فزادوا الباء في فعل تشبيها له بافعل قال في شرح اللمحة
وزيادتها في افعل واجبة وفي فعل كثير وفي كفى اكثر ويجوز جر باضافة المصدر
اليه نحو قوله تعالى ولولا دفاع الله الناس وكذا اسم المصدر كما في الحديث من قبلة
الرجل امراته الوضوء فلو قال باضافة المسند كما في التسهيل لكان اعم وربما نصب
الفاعل كما قد يرفع المفعول عند امن اللبس نحو خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج
الحجر وظاهر كلام ابن مالك جوازه في الكلام عند امن اللبس وهو ظاهر كلام
ابن الحاج والذي صححه المغاربة ان غلبة الاعراب لفهم المعنى انما يجوز في الشعر

فصل وللفاعل احكام منها انه لا يلحق عامله فعلا كان او غيره علامة تثنيته
اي تثنية الفاعل وعلامة جمعه اذا كان مثنى او مجموعا ظاهرا كان او ضميرا منفصلا
بل يجب توحيده فيقال قام رجلان او رجال او نساء بتجريد الفعل من الالف في الاول
ومن الواو في الثاني ومن النون في الثالث كما يقال في الواحد قام زيد والضمير
المنفصل في ذلك كالظاهر نحو ما قام الا هما او الا هم او الا هن وحكم الوصف في ذلك حكم
الفعل وهذه لغة جمهور العرب لان تثنية الفاعل وجمعه يعلمان من لفظه وبذلك
فارق علامة التانيث حيث تلحق كما سياتي لانه قد لا يعلم من لفظه وبذلك فارق
علامة التانيث حيث بان يكون مقدر التانيث كهند وشذ الحاق عامله علامة
تثنيته وجمعه وهي حرف كضميرهما وهو الالف في المثنى والواو في جمع المذكر والنون في جمع
المؤنث سواء في ذلك الفعل او الوصف فالاول نحو قوله عليه السلام يتعاقبون فيكم ملائكة
بالليل وملائكة بالنهار وتبع في هذا ابن مالك فانه جعل هذا الحديث على اللغة
الشاذة

المتنبي

معنى

زيد م

الصلاة و م

الشاذة فعبر عنها في كتبه بلغة يتعاقبون فيكم ملائكة قال ابو حيان وليس على ما زعم
فان الحديث رواه مطولا مجودا البزار في مسنده فقال ان لله ملائكة يتعاقبون
فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار فالواو في يتعاقبون ضمير يعود على الملائكة
وارتفاع ملائكة على انه بدل من الواو واختصر الحديث انما كان رحمه الله واصله
هذا الحديث المطول المجود انتهى وما عزاه الى البزار ثابت اللفظ الذي ذكره في
الصحيحين قال ابن حجر فالعزو اليهما اولى انتهى وعلى هذا فالمثال الصحيح لالحاق
الواو في الفعل قوله يلومونني في اشتراء النخيل اهلي وكلهم الوم وقوله نصروك
قومي فاعتززت بنصرهم ولو انهم خذلوك كنت ذليلا هذا وقد شدد ابو حيان
الانكار على ابن مالك في اثباته للقواعد النحوية بالاحاديث النبوية كما ذكره هنا
قال وما رايت احدا من المتقدمين ولا المتاخرين سلك هذه الطريقة غيره
وقد جرى الكلام في ذلك مع بعض الاذكيا فقال انما تنكب العلما ذلك لعدم وثوقهم
بان ذلك لفظ النبي صلى الله عليه وسلم لامرين احدهما ان الرواة جوزوا النقل
بالمعنى والضابط منهم من ضبط المعنى اما من ضبط اللفظ فبعيد به سيما في الاحاديث
الطويلة التي لم يسمعها الرواة الا مرة الثاني انه وقع اللحن كثيرا في الحديث لان
كثيرا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع ولا يعلمون لسانهم بصناعة النحو والنبي صلى
الله عليه وسلم كان افصح الناس على الاطلاق واذا تكلم بلغة غير لغته فانما ذلك مع اهل
تلك اللغة على طريق الاعجاز وتعليم الله تعالى ذلك له من غير تعلم قال وابن مالك قد
اكثر من الاستدلال بما في الاثر متعقبا بزعمه على النحاة وما امعن النظر في ذلك ولا
صحب من له التمييز انتهى وقد اجاب العلامة سراج الدين البلقيني عن ابن مالك
بان ما ذكره من الاحاديث في القواعد النحوية ليس للاثبات بل للاعتضاد بانه يجد
الشيء يشهد من كلام العرب لما يقوله فياتي بالحديث للاعتضاد لا للاثبات قاعدة نحوية
بمجرد ذلك واجاب العلامة ابن خلدون المالكي باجوبة احسنها ان تدوين الاحاديث
كان في الصدر الاول قبل فساد العربية فالتبديل على تقدير ثبوته انما كان ممن يسوغ الاحتجاج
بكلامه على انه فيه تبديل لفظ بما يصح الاحتجاج به بلفظ كذلك انتهى والثاني نحو قوله صلى الله
عليه وسلم لورقة بن نوفل لما قال له ليتني اكون معك اذ يخرجك قومك فقال عليه السلام
او مخرجي هم بتشديد اليا واصله او مخرجوني هم فحذفت نون الجمع للاضافة فاجتمعت الواو
والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت ياء والضمة كسرة ثم ادغمت الياء في الياء وفتحت
الياء ويجوز كسرها وقرئ بهما في السبعة في قوله تعالى بمصرخي ولو جاء على اللغة المشهورة لقال
او مخرجي هم بتخفيف الياء كذا قاله في شرح القطر وهو بناء منه على ان الوصف في ذلك مبتدا
وهم فاعل وقد سبقه الى ذلك ابو محمد بن خيرة الله وذكر في الارتشاف ان ذلك عن اكثر النحاة
واما ثانيا فلان الوصف اذا طابق ما بعده في غير الافراد تعين خبريته كما مر بل الظاهر كما
قال ابن عقيل انه ليس من باب الفاعل حتى يحكم عليه بالشذوذ بل من باب المبتدا والخبر كما جزم
به السهيلي وابن مالك في توضيح البخاري فهم مبتدا مؤخر والوصف قبله خبر مقدم كما في نحو

بهذا م

قومي

وما انتم م

في بدل محمد بن حوط الله

احتمالا انه نظر اما اولا فلان ابتدا الذي هو وصف ... كما مر نقلا عن الارتشاف م

بابتدائيته

اقائمون الزيدون وقول بعضهم او مخرجوهم لا يجوز الحكم بابتدائيته لانه نكرة اذ اضافته
ليست محضة لانه اسم فاعل بمعنى الاستقبال فلا يتعرف بالاضافة مردود بان المبتدا
الذي هو وصف لا يشترط ان يكون معرفة وحكم هذه الواو حكم الضمير لا تقع الا على العقلاء
او ما نزل منزلتهم نحو اكلوني البراغيث وكان حقه اكلتني الا انه قيل اكلوني لاجرا صفة
العقلاء عليهم وهي الاكل فانه وان لم يختص بالعقلاء لكنه هنا بمعنى الظلم والعدوان
كما قاله ابن الشجري وذلك من خصايص العقلاء ومثال الحاق الفعل علامة التثنية قوله الفيتا
عيناك عند القفا اولى فاولى لك ذا واقيه وعليه قول المتنبي ورمى وما رمتا يداه واقيه
فصابني سهم يعذب والسهام تريح ونون النسوة كقوله راين الغواني الشيب لاح بعارضي
فاعرضن عني بالخدود النواضر وفي الحديث كن نسا المومنات يشهدن مع رسول الله صلى
الله عليه وسلم الفجر وهذه اللغة نقلها البصريون عن طي وبعضهم عن ازدشنوة وبلحرث
ويعبر عنها النحاة بلغة اكلوني البراغيث وابن مالك وكذا المص بلغة يتعاقبون فيكم ملايكة
قال في الارتشاف وهي عند جمهورهم ضعيفة وكثرة دور الفايدة على خلافه انتهى وقد حمل
عليها بعضهم قوله تعالى ثم عموا وصموا كثير منهم وقوله واسروا النجوى الذين ظلموا الواوان
وحملها على غير هذه اللغة كما قال المص اولى لضعفها ولانه اذا جعل الواوان علامتين
في الاية الاولى يجب ان يقدر في احد العاملين ضمير مستتر راجع الى الظاهر لان
العاملين قد تنازعا الظاهر وهذا من غرايب اللغة وجوب استتار الضمير
في فعل الغايبين ويجوز كون كثير مبتدا وما قبله خبرا وبدلا من الواو الاولى كما
قيل في المص صلى عليه الرؤف الرحيم ويجوز في الاية الثانية كون الذين ظلموا بدلا
من الواو كما سياتي نظيره بذلك في باب البدل ويجوز غير ذلك مما سنذكره ثمة ومن هنا
تعلم انه لا كلام في ورود هذا الاستعمال في الفصيح وانما الكلام في التخريج فالمختار
عند المص الظاهر وفيه ان الواو فاعل التثنية والجمع كتاء التانيث في قامت وقيل انها
ضماير الفاعلين وما بعدها اما مبتدا مؤخر او بدل وضعف بان ايمة اللغة
والنحو نقلوا ان اتصال هذه الاحرف بهذه الافعال لغة قوم باعيانهم وتقديم جمهور
الخبر وتاخير المبتدا والابدال سايغ عند جميع العرب لا يختص به قوم
دون قوم فالتوجيه به غير مناسب بخلاف الاول لان الاكثر في كلامهم عدم الدلالة
على تثنية الفاعل وجمعه لانهما يعلمان من لفظه فاذا دل عليهما كان على خلاف
الاكثر وعلى هذا التوجيه بنى المص الحكم بشذوذ ما ذكر اذ لا وجه له على القول بالتقديم
والتاخير او الابدال لشيوع ذلك كما ذكر تكميل هذه اللغة لا تمتنع مع المفردين
او المفردات المتعاطفة على الصحيح كما في الارتشاف لان المراد بيان المعنى ومنع ابن هشام
ان يكون من هذه اللغة جاؤا زيد وعمرو وبكر وجاءاني زيد وعمرو ورد عليه بقوله
تولى قتال المارقين بنفسه وقد اسلماه مبعد وحميم وقوله وذرني للغنى اسعى
فاني رايت الناس شرهم الفقير واحقرهم واهونهم عليهم وان كان له نسب وخير قال المص واحقرهم

وليس

وليس بشيء لانه يمنع التخريج دون التركيب ومنع ابو حيان ان يقال عليها جاؤا في من جاءك
لانها لم تسمع الا مع ما لفظه جمع قال المص اذا كان سبب دخولها بيان ان الفاعل الاتي جمع كان
لحاقها لها اولى لان الجمعية خفية وجوز الزمخشري في قوله تعالى لا يملكون الشفاعة الا من
اتخذ كون من فاعلا والواو علامة ويجب القطع بامتناعها في قاما زيد وعمرو لان القايم
واحد بخلاف قام اخواك لانه اثنان وكذلك يمتنع في قام اخواك او زيد قاما فاما قوله اما
يبلغان عندك الكبر احدهما او كلاهما فيمن قراه بالالف وتشديد النون فزعم ابو البقا
انه من هذه اللغة وان الالف علامة وغلط في المغني قايل ذلك وقال بل هي ضمير الوالدين
في وبالوالدين احسانا واحدهما او كلاهما بتقدير يبلغه احدهما او كلاهما او احدهما بدل
بعض وما بعده اسم فعل ولا يكون معطوفا لان بدل الكل لا يعطف على بدل البعض لا تقول لانك مو
اعجبني زيد وجهه واخوك على ان الاخ هو زيد لا تعطف المبين على المخصص فان قلت
قام اخوك وزيد جاز قاموا بالواو ان قدرته من عطف المفردات وقاما بالالف ان
قدرته من عطف الجمل كما قال السهيلي في قوله تعالى لا تاخذه سنة ولا نوم اي ولا ياخذه
نوم ذكر كله في المغني ومنها انه تلحقه اي تلحق عامل الفاعل علامة تانيثه اي تانيث الفاعل
ان كان مؤنثا حقيقيا او مجازيا كما ستعرفه ولا يستثنى من ذلك الا فاعل كفى المجرور كما مر
لانه في صورة الفضلة وهي لا يونث لها الفعل وانما تلحقه حيث لا مانع من التانيث كما
في قول المراة اقوم وكذا الماضي المسند الى ضمير المتكلم المونث كقمت او الى ضمير الغايبات
كقمن ولم ينبهوا عليه لوضوحه ويؤخذ من قوله تانيثه بالاضافة للضمير ان ما لا تانيث
فيه حقيقيا ولا مجازيا لا تلحقه علامة التانيث كقام زيد وشذ قولهم اتته كتابي فاحتقرها كتابي
وهي نظير قوله سايل بني اسد ما هذه الصوت فانث المذكر حملا على معنى الصحيفة في الاول
والصيحة في الثاني وقد يونث المذكر المخبر عنه بمونث كقوله تعالى ثم لم تكن فتنتهم الا
ان قالوا والله ربنا في قراة تكن بالفوقية وفتنتهم بالنصب انث المصدر المنسبك
من ان وصلتها وهو اسم تكن لتانيث الخبر وهو فتنتهم وكذلك تكون ميتة فيمن قرا
بالتا ونصب ميتة ولحاق علامة التانيث للمونث اما واجب وراجح او مرجوح فيلحقه
وجوبا ان كان التانيث في فاعله حقيقيا والفاعل متصل بالفعل غير نعم وبئس كما يوجد
التقييد بذلك مما سياتي مفردا كان او مثنى او مجموعا جمع تصحيح والمراد بالحقيقي ما بازايه ذكر في
الحيوان واحترزنا بقولنا في الحيوان عن النخلة فانه وان كان بازايه ذكر لكنه ليس في الحيوان
واحترز بالحقيقي عن المجازي وهو ما ليس كذلك فلا يجب فيه التانيث كما سياتي وعلامة
التانيث تا ساكنة في اخر الماضي كقامت هند ومتحركة في الوصف نحو زيد قايمة امه
وتا المضارع نحو تقوم هند والنون الحرفية في نحو يقمن او قمن الهندات واحترزنا بالحرفية
من جعل النون اسما مضمرا مرفوعا بالفعل فليست علامة الا مع وجود الفاصل بين الفاعل
وعامله فرجحانا اي فتلحقه علامة التانيث لحاقا راجحا على تركها لا واجبا كحضرت
او يحضر او تحضر القاضي امراة او الهندات ويجوز حذف العلامة للفصل بينهما بالمفعول
الذي هو القاضي وعليه قوله لقد ولد الاخيطل ام سوء مقلدة من الاسواء عاراه وقوله

ان امرأً غرّه منكن واحدة بعدي وبعدك في الدنيا لمغرور وليس مخصوصًا بالشعر فقد حكى
ثم حضر القاضي اليوم امرأة وقال اذا اطال الكلام فالحذف اجمل الا ان كان ذلك الفاصل
بينهما الا فتلحقه علامة التانيث لحاقا نادرًا نحو ما قام الا هند لان الفعل وان كان مسندًا
بحسب الظاهر لما بعد الا لكنه بحسب الحقيقة لعام مقدر هو المستثنى منه وهو هنا مذكر
لاقتضا المقام معنى احد والمذكور بدل منه فترك التانيث حملا على المعنى وقد يونث قليلا
نظرا الى اللفظ نحو ما قامت الا هند وخصه الاخفش بالشعر قال لما برئت من ريبة وذم
في حربنا الا بنات العم قال ابن مالك والصحيح جوازه بقلة في غير الشعر على ضعف ومنه
قراءة مالك بن دينار وابي رجا الجحدري على خلاف فيه فاصبحوا لا ترى الا مساكنهم ببنا الفعل
للمفعول وجعل حرف المضارعة التا المثناة من فوق ذكرها ابو الفتح وقال انها ضعيفة برفع صيحة هو
في العربية قال المص ومنه قراءة بعضهم ان كانت الا صيحة وانما جاز ترك التانيث مع
الحقيقي الغير المفصول قياسًا في نعم وبئس نحو نعم المراة هند وبئس دعد ولم
يجز قام المراة لان المراد بالفاعل فيهما الجنس اي المفهوم من حيث وجوده في كل فرد
وهو المستغرق عند الجمهور ومنهم ابو علي والجرجاني وغيرهما كما مر في الروابط فاعطي
فعله حكم المسند الى اسما الاجناس المقصود بها الشمول وسياتي انه يجوز فيها ذلك وهذا
بنا منه على ان الف فاعل نعم جنسية وهو المختار كما سياتي خلافا لابن الحاجب وقد تكلم في عسى
ونعم وبئس ان ترك التا لجمود الفعل فاشبه الحرف قال المص هذا في عسى غير معروف
ويلزم في ليس ايضا والعطف في قوله او كل على مدخول الشرط في قوله ان كان التانيث وجوبًا هو
حقيقيا اي وتلحقه ان كان الفاعل ضميرًا لمونث حقيقي او غيره متصلا كالشمس طلعت
او تطلع وهند قامت او تقوم وما اقتصر على مثال مجازي التانيث ليدل على الحقيقي
بالاولى على عادته غالبًا في الاقتصار على التمثيل للادون وانما وجب مع الضمير
مطلقا دون الظاهر لان تانيث الضمير الفاعل خفي فالحقوا فيه علامة لتدل على
تانيث المسند اليه قال ابن الشجري اذا قلت الشمس طلعت فالتقدير الشمس
طالعة فكما لا يجوز الشمس طالع لا يجوز الشمس طلع وقال ابو البقا اذا قلت
الشمس طلع توهم ان الفاعل منتظر اي ضوءها او نحوه واحترز بالمتصل عن المنفصل
نحو ما قام الا انت يا هند واما حذف علامة التانيث في المسئلة الاولى وهي المسند
الى الظاهر الحقيقي التانيث نحو ما حكي من قول العرب قال فلانة وذهب فلانة
فهو شاذ لا يقاس عليه قال ابن مالك وعليه قول لبيد تمنى ابنتاي ان يعيش ابوهما
وهل انا الا من ربيعة او مضر لان الاسناد الى المثنى كالاسناد الى المفرد بلا خلاف
واما حذفها في المسئلة الثانية وهي المسند الى ضمير المونث المتصل نحو قوله
ولا مزنة ودقت ودقها ولا ارض ابقل ابقالها وقوله فاما تريني ولي لمة فان
الحوادث اودى بها وقوله ان السماحة والمروة ضمنا قبرا بمرو على الطريق الواضح
حيث لم يقل ابقلت ولا اودت ولا ضمنا فهو ضرورة اي باب الشعر في الاصح في المسئلتين
خلافا للاخفش والرماني في اجازة الاولى كقام هند قياسا ولابن كيسان في اجازة
الثانية

الثانية قال ولا ضرورة في قوله ابقل ابقالها لتمكنه من ان يقول ابقلت ابقالها
بالنقل ورده ابو حيان بانا لا نسلم ان هذا الشاعر لغته تخفيف الهمزة بالنقل وغيره قال في المغني عنه هو
على انه مبني على تفسير الضرورة بما لا مندوحة للشاعر عنه وقد مر ما فيه وقد حمل بعضهم
ما ورد من ذلك على التاويل بمذكر فاول الارض بالموضع والحوادث بالحدثان فيكون
الضمير المستتر ضمير مذكر لا مونث فيمتنع لحاق التا وانما قيل ابقالها بالتانيث
مراعاة للفظ وعكس هذا التاويل ما مر في المسند الى المذكر وتلحق علامة التانيث تانيث هو
جوازا اي لحاقا جائزا في ما اذا كان الفاعل ظاهرًا وتانيثه مجازي اي ليس باعتبار
ذكر من الحيوان نحو طلعت الشمس ويجوز طلع الشمس قال تعالى قد جاتكم بينة من نحوه
ربكم وفي اخرى فقد جاكم فجواز الوجهين في المجازي محله في المسند لمونث فعلا كان او شبهه المضمر
وفي الظاهر دون الضمير كما مثل المص ولا يجوز نحو هذا الشمس ولا هو الشمس ولا الشمس هذا
وعلى هذا يحمل اطلاقهم ان المونث المجازي يجوز معه التذكير والتانيث وكثيرا ما يتداوله الفقها
في مجاوراتهم نبه عليه في المغني ويشكل عليه قوله تعالى فلما راى الشمس بازغة قال هذا ربي عامله هو
وتقدم الاعتذار عنه في الاشارة وتلحق علامة التانيث جوازا مع الجموع اي الالفاظ
الدالة على ما فوق الواحد من جمع تكسير لمذكر او مونث واسم جمع كذلك واسم جنس كقام
الزيود او قام الهنود في جمعي التكسير لزيد وهند وقام القوم في اسم جمع المذكر خاصة قال
المولى سعد الدين والتحقيق انه في الاصل مصدر قام فوصف به ثم غلب على الرجال لقيامهم بامور النسا
ذكره في الفائق انتهى او قام النسوة في اسم جمع المونث ونحو اورق الشجر في اسم الجنس وجمع
التكسير يشبهه وهو جمع التصحيح الذي لم يسلم فيه بنا الواحد كبنين وبنات وكذا جمع التصحيح فيه هو
بالالف والتا للمذكر كحمامات كما سياتي فيجوز في كل ما ذكر التانيث والتذكير لانها في
معنى الجماعة وهو مونث مجازي قال في شرح الشذور وليس لك ان تقول التانيث في نحو الهنود
والنسا حقيقي لان الحقيقي الذي له فرج والفرج للاحاد لا للجمع لا للجموع وانت انما اسندت الفعل
للجمع لا للاحاد الا جمعي التصحيح للمذكر بالالف والنون والمونث بالالف والتا ان سلم فيهما نظم الواحد
كالمستغرق فكمفرديهما في التذكير والتانيث وجوبا وجوازا كقام الزيدون وقامت
الهندات كما يقال قام زيد وقامت هند ولا يقال قامت الزيدون كما لا يقال قام هند الا في
لغة قال فلانة وحكم مثناهما كقام الزيدان وقامت الهندان واما قوله تمنى ابنتاي
البيت فان قدر الفعل ماضيًا فهو ضرورة كما مر او مضارعًا واصله تتمنى فحذفت احدى
التائين كقوله تعالى نارا تلظى فهو صحيح ذكره في شرح الشذور وتقول نعم المراتان ونعم
الهندات كما تقول نعم المراة وترك التا احسن في الجماعة من النساء اي من تركها في المفرد
قال في الارتشاف ويرد على عبارته جمع التصحيح للمذكر بالالف والتا سوا كان للعاقل او غيره
كطلحات وحمامات ودريهمات فانه كجمع التكسير فيما مر الا ان يحمل على المستثنى على جمع
التصحيح للمذكر بالواو والنون بقرينة المثال وكونه المتبادر عند الاطلاق لانه الاصل في جمع
تصحيح المذكر وكان حق المستثنى ان يجوز فيه الوجهان كالمستثنى منه باعتبار معنى الجماعة
وهو مونث مجازي كما مر الا ان سلامة نظم الواحد اوجبت التذكير في جمع المذكر والتانيث

فى جمع المونث خلافا للكوفيين فيهما وللفارسى فى الثانى واحتجوا بنحو امنت به بنوا اسرائيل
واذا جاءك المومنات وقوله فبكا بناتى شجوهن وزوجتى والظاعنون الى ثم تصدعوا واجيب
بان البنين والبنات لم يسلم فيهما نظم الواحد فاشبها جمع التكسير كالابنا والاما فكما تقول قام الابنا
وقامت الابنا وقام الاما وقامت الاما فكذلك تقول قام او قامت البنون وقام او قامت
البنات واما التذكير فى الاية فللفصل او لان الاصل النسا المومنات او لان ال مقدرة
باللاتى وهو اسم جمع كذا فى الاوضح وشرح الشذور تنبيهان احدهما ان الاسم لما كان
الاصل فيه التذكير لانه ما من مذكر ولا مونث الا ويقع اسم الشى عليه وشى مذكر فى لسانهم لم
يحتج فى تذكير الاسم لعلامة بخلاف تانيثه لان الثوانى تحتاج الى مميز كما مر اولا ثم كا
فعلوا بالتعريف الطارى على التنكير حيث جى بال وفى النفى الطارى على الايجاب حيث جى بالنافى
وامثال ذلك الثانى قال فى شرح اللمحة الفاعل لا يكون الا واحدا بخلاف المفعول به فانه قد يتعدد
واما قوله كرم ضربت نصوا بحة فتلقفها رجل رجل فعلى اسقاط العاطف اى رجل فرجل
او رجل الثانى صفة لرجل الاول كما تقول زيد الرجل اى الكامل فى صفات الرجولية انتهى
وظاهر ان المراد بكونه واحدا ان نسبة الفعل الى من يقوم به نسبة على جهة واحدة بخلاف
نسبته الى المفعول فالظاهر نسبة مختلفة الحقايق وليس المراد انه لا يكون مثنى ولا مجموعا ولا مع
العطف والاصل اى الراجح والاكثر كما مر ان يلى عامله اى يكون بعده بلا فصل من قولهم
وليك الشى اذا قرب منك فيتقدم على سائر المعمولات لانه جزء من الجملة حقيقة وكالجزء للفعل
لاسكانهم لامه حين اتصاله بضمير كضربت كراهة توالى اربع حركات وهم انما يكرهون ذلك فى الكلمة
الواحدة فدل على انه معه كالكلمة الواحدة بخلاف المفعول كضربك ولابقائهم اياه بين الفعل واجزائه
فى نحو تفعلان فيتقدم مؤخرا ما قدم عليه من المعمولات لفظا فلذلك جاز ضرب غلامه زيد كما جاز
ضرب زيد غلامه فلولا ان رتبة الفاعل التقديم لامتنع كما فى ضرب غلامه زيدا الا شيئا فى عود
الضمير فيه على موخر لفظا ورتبة وقد يجوز ترك هذا الاصل فتوسط المعمول بينهما نحو ولقد
جاء ال فرعون النذر كما قد يتقدم عليهما معا نحو فريقا هدى وقد يجب هذا الاصل فيمتنع
توسط شى من معمولات الفعل بينه وبين فاعله وان جاز تقديمه عليهما وذلك فى ما اذا كان
الفاعل ضميرا متصلا اما مرفوعا بارزا نحو قمت اليوم وضربت زيدا ومستكنا كزيد ضارب
غلامه ومجرورا كعجبت من ضربك زيدا سوا كان الفعل لازما كمثال المتن او متعديا الى مفعول
ظاهر كمثال الثانى او الى ضمير منفصل كما ضربت الا اياك او متصل كضربتك لتعذر تاخير
ضمير الفاعل متصلا ولمخالفته قاعدة لا فصل مع امكان الوصل لو تاخر منفصلا بخلاف
الفاعل الظاهر كضرب عمرا زيد والضمير المنفصل نحو ما ضرب زيدا الا انا وزيد عمرو لا بسر جبته
هو وانت بالخيار فى منصوب الفعل فى مسئلة المتن ان شئت قدمته عليهما او اخرته عنهما كزيدا ضربت
واليوم قمت خلافا لما يوهمه كلام الالفية من امتناع تقديم المفعول فى ذلك عليهما لانه سوى بين ذلك
وبين مسئلة ضرب موسى عيسى مما ياتى انه يمتنع فيها تقديمه على الفعل وقد نبه على ذلك فى الاوضح
لكن وقع منه نظيرما فى الالفية فى القطر وشرحه واغالم بذكر مسئلة موسى عيسى فيما ياتى لانه
يمتنع فيها تقديمه على الفعل وان كان يجب فيها الاصل المذكور بمعنى تعين المتصل بالفعل

منهما

تمييز

منهما للفاعلية لانه لا لبس بالمفعول لان ذلك باعتبار مفعول خاص وهو ما اذا خفى فاعله فى تقدير
الاعراب ولا قرينة تميز احدهما من الاخر فهى من مسايل وجوب اصل اخر وهو تاخر المفعول عن الفاعل
فذكرها فى باب المفعول كما صنع فى هذا الكتاب انسب فان الكلام هنا فى الفاعل بالنسبة الى الفعل من
غير نظر الى المفعول ولعله ذكرها هنا مثلها للازم كتمت تنبيها على ان الكلام فى احكام الفاعل مع قطعه
مع قطع النظر عن المفعول لعموم من نكتة الجزله فعليك باستخراج امثالها منه فقد فتحت لك
الباب ولعطت عنك الحجاب واما احكام الفاعل بالنظر الى المفعول ممن تقدمه عليه وتاخيره عنه فقد
اتى عليها فى باب المفعول كما ستقف عليه ان شا الله تعالى وقد يمتنع الاصل المذكور فيجب فصل الفاعل
عن عامله وذلك فى كل موضع كان منصوب الفعل فيه ضميرا متصلا والفاعل غير متصل اما ظاهر نحو وجا مام الموج وضربنى زيدا وضمير منفصل نحو ما ضربك الا انا لئلا
يصير المتصل منفصلا وفى هذه يجب توسط المفعول بخلاف ما اذا كان منصوب الفعل ظاهرا
كضرب عمرا زيدا وضميرا منفصلا نحو اياك يكرم زيد وانما يكرم زيد اياك او كان الفاعل
ضميرا متصلا كما مر فلا يمتنع وصل الفاعل بل يجب فى الاخيرة كما مر ويمتنع الاصل المذكور
فيجب فصل الفاعل ايضا فيما اذا اتصل بالفاعل ضمير يفسره المفعول نحو قوله تعالى واذ ابتلى
ابراهيم ربه ولا تنفع الظالمين معذرتهم فلا يجوز ان يلى الفاعل عامله ويتاخر المفعول
فلا يقال ضرب غلامه زيدا بل يجب فى غير الضرورة عند الجمهور كما قال فى المغنى تقديم المفعول
كما فى الاية لئلا يعود الضمير على متاخر لفظا ورتبة وفى المسئلة ثلاثة اقوال احدها
المنع مطلقا فى الكلام وفى الشعر وهو المشهور وعليه الاكثر كما قال فى الاوضح وغيره وهو قياس
ما اجمعوا على امتناعه فى نظيره من المبتدا والخبر كما مر نحو صاحبها فى الدار وقد يفرق بان
ما عاد عليه الضمير وما اتصل به اشتركا فى العامل بخلافه فى مسئلة المبتدا لاختلاف
العامل فيما عاد عليه وما اتصل به ذكره ابن عقيل ثانيها الجواز مطلقا واليه ذهب الاخفش
والطوال وابن جنى وابن مالك واختاره الرضى على قلته وسره وامنه فى النثر ضرب غلامها جارية محبها
زيد ومن الشعر ما سياتى بعضه وثالثها التفصيل فيجوز فى الشعر دون الكلام واليه ذهب احمد
ابن جعفر وصححه فى الاوضح واما اى واما ما استشهد به على اجازته مطلقا من قول الشاعر
جزى ربه عنى عدى بن حاتم جزا الكلاب العاويات وقد فعل والجواب انما تاضرورة
اى ما به الشعر فيجوز فيه دون الكلام بنا على التفصيل الذى اختاره فى الاوضح ويستمر تقديمه
على الجواب الثانى باختياره هنا ايضا وهو الاحوط لكثرة ما ورد منه فى شعر الفصحا قال حسان
ولو ان مجدا اخلد الدهر واحدا من الناس ابقى مجده الدهر مطعما وقال الاخر جزى بنوه ابا الغيلان
من كبر وحسن فعل كما يجزى سنمار وقال الاخر لما راى طالبوه مصعبا ذعروا وكاد لو ساعد المقدور
ينتصر وقال الاخر كسا حلمه ذا الحلم اثواب سودد ورقى نداه ذا الندى فى ذرى المجد وقال الاخر
الا ليت شعرى هل يلومن قومه زهيرا على ما جر من كل جانب وقال الاخر

اي ح

ضربت

ابا ح

منه ح

ان يليه هو

تنبيه ما صرح به من امتناع الاصل المذكور اعني وصل الفاعل بعامله في المسئلة الاخيرة محله اذا لم يتقدم المفعول على العامل اذ لا مانع اذا تقدم عليه الفاعل نحو زيدا ضرب غلامه فان المفعول هنا جايز التقديم كما سيأتي وما اقتضاه اطلاقه من المنع مطلقا فيه مسامحة ومنشأ استثناء الاصل المذكور باصل اخر وهو الممتنع في المسئلة وهو تأخر المفعول عن الفاعل لا يلاء الفاعل الفعل فقد اعادها المص في محلها من باب المفعول فيما يمتنع فيه تأخر المفعول عن الفاعل والصواب الاقتصار على ذكرها هناك **فصل** فيما يجوز تقديره فاعلا ومبتدأ وفاعلية الاسم المرفوع اي كونه فاعلا اذا وقع بعد ظرف بالمعنى الشامل للجار والمجرور واعتمد ذلك الظرف على صاحبه اي ما يحتاج اليه من موصوف او موصول او مخبر عنه من مبتدأ او ذي حال او اعتمد على ما تقدم من نفي او استفهام او وقع ذلك المرفوع ظاهرا كان او ضميرا بين همزة استفهام وبين فعل او بين حرف نفي كلا وما وان وبين فعل ارجح من ابتدائيته اي من كونه مبتدأ مخبرا عنه بالظرف المقدم عليه في مسئلته وبالفعل المؤخر عنه فيما بعدها لان الاصل عدم التقديم والتأخير في الاولى ومثلها في ذلك الاسم التالي للوصف نحو اقائم زيد واقائم انت وزيد قائم ابوه كما مر في المبتدأ ولان الاستفهام والنفي في مسئلتي الفعل اولى به من الاسم اما الاستفهام فلكونه متعلقا بالامور المبهمة فكان تعلقه بمعاني الافعال التي يتطرق اليها التغيير ولا تستقر على حالة واحدة اولى واما النفي فلانه يتعلق بالنسب وهي داخلة في مفهوم الافعال فايلاؤهما لفظا او تقديرا للفعل اولى فالمرفوع بعد الظرف المعتمد على صاحبه الموصوف به نحو قوله تعالى او كصيب من السماء فيه ظلمات ومررت برجل معه صقر وعلى صاحبه الموصول نحو جاء الذي في الدار ابوه وعلى المخبر عنه نحو زيد عندك اخوه وعلى ذي الحال نحو مررت برجل عليه جبة والمعتمد على نفي نحو قوله تعالى لا فيها غول ونحو ما في الدار زيد وعلى استفهام كقوله تعالى أفي الله شك ونحوه وما ذكر من رجحان الفاعلية في ذلك لما مر هو مختار ابن مالك ونسبه المص للحذاق وقيل الارجح ابتدائيته وقيل يجب كونه فاعلا ونقله ابن هشام عن الاكثرين والمص عن الغزالي والزمخشري في نحو مررت برجل عليه جبة وجوز ابن عصفور كما في المغني في نحو ما في الدار زيد ان يكون المرفوع اسما لما الحجازية والظرف في موضع نصب على الخبرية والمشهور بطلان عملها اذا تقدم الخبر وجوز المص في اخوه من قولك زيد يضرب في الدار اخوه ان يكون فاعلا بالظرف لاعتماده على ذي الحال وهو ضمير زيد المقدر في ضرب وكونه نائبا عن فاعل ضرب على تقدير خلوه من الضمير وان يكون مبتدأ خبره الظرف والجملة حال قال والاوجه الثلاثة في قوله تعالى وكاين من نبي قتل معه ربيون كثير وحيث اعرب الواقع بعد الظرف فاعلا فهل عامله الفعل المحذوف او الظرف لنيابته عن استقر وقربه من الفعل لاعتماده فيه خلاف قال في المغني والمختار الثاني لامتناع تقديم الحال في نحو زيد في الدار جالسا ولو كان العامل الفعل لم يمتنع ولقوله فان يك جثماني بارض سواكم فان فؤادي عندك الدهر اجمع فاكد الضمير المستتر والضمير لا يستتر الا في عامله والجملة على الاول فعلية وعلى الثاني ظرفية وحيث اعرب مبتدأ او مرفوعا بمبتدأ محذوف تقديره كائن او مستقر فالجملة اسمية ذات خبر في الاولى وذات فاعل مغن عن الخبر في الثانية ذكره في المغني والواقع

بعد

مضمرا

يتطرق اليها التغيير لاستقرارها

المختار عند ابن مالك

كما مر

فاعله

بعد الاستفهام والفعل نحو قوله أأنتم تخلقونه ام نحن الخالقون فقالوا أبشر يهدوننا وبين النفي والفعل نحو قوله تعالى ولا هم يذكرون والاصل فيهما على تقدير الفاعلية أتخلقونه ولا يذكرون فحذف الفعل فانفصل الضمير ثم جيء بالمفسر بعد ذلك مع اتصال ضمير الفاعل السابق به وما ذكر في الاية الاولى كالاوضح من ارجحية الفاعلية تبع المص فيه ما في المغني فيما يجب على المسؤول ان يفصل فيه فانه قال الخامس نحو أبشر يهدوننا فالارجح تقدير بشر فاعلا بيهدي محذوفا والجملة فعلية ويجوز تقديره مبتدأ وتقدير الاسمية في أأنتم تخلقونه ارجح منه في أبشر يهدوننا لمعادلتها للاسمية وهي ام نحن الخالقون وتقدير الفعلية في نحو قوله فقلت اهي سرت ام عادني حلم اكثر رجحانا من تقديرها في أبشر يهدوننا لمعادلتها الفعلية انتهى فهذا الكلام كما تراه ان لم يدل على رجحان الابتدائية في أأنتم تخلقونه فلا اقل من ان يساوي الفاعلية لان لكل مرجحا فللابتداء انه يعطف الاسمية وللفاعلية الاستفهام لان الفعل اولى به من الاسم ومثال الظاهر الواقع بين الاستفهام والفعل أزيد قام فالارجح حمله على تقدير فعل اي اقام زيد ويجوز رفعه على الابتداء وقام في موضع الخبر قال في الارتشاف ومما جاء فيه الرفع على الامرين والابتدائية فيه احسن قولهم مررت برجل مثلك ابوه واحسن منك اخوه وبرجل سواء عليه الخير والشر وبرجل كل ما له درهمان وبخشبة ذراع طولها وبحية ثمانون قامة طوله وبصحيفة طين خاتمها وبقاع عرفج نبته وبرجل ما بنا ابله وفاعلية المرفوع ممتنعة في ما اذا وقع بعد ظرف اتصل به ضمير يفسره المرفوع نحو في داره زيد اجماعا لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة بل تتعين ابتدائيته بلا خلاف كما في المغني فان قلت في داره قيام زيد لم يجزها الكوفيون البتة اما على الفاعلية فلذلك واما على الابتدائية فلان الضمير لم يعد على المبتدأ بل على ما اضيف اليه المبتدأ والمستحق للتقدم انما هو المبتدأ واجازها البصريون على الابتداء لقولهم في اكفانه درج الميت وقد مر مستوفى وممتنعة بعد ظرف لم يعتمد على شيء مما ذكر نحو في الدار زيد بل يجب الابتدائية عند الجمهور خلافا لابي الحسن سعيد بن مسعدة الاخفش والكوفيين في تجويز الوجهين بناء على عدم شرطية الاعتماد وكذا يجيزون في قائم زيدان يكون مبتدأ وزيد فاعل والجمهور يوجبون كونهما على التقديم والتأخير كما مر قال المص والارجح تعين الابتدائية في نحو هل افضل منك زيد لان اسم التفضيل لا يرفع الفاعل عند الاكثرين على هذا الحد ويجوز الفاعلية في لغة قليلة كما سيأتي **فصل** في احكام خاصة لفاعل نعم وبئس وما يذكر معهما ويجب كون فاعل نعم وبئس بفتح فائهما وكسرها وفتح عينهما وكسرها فهذه اربع لغات فيهما مع لغات اخرى وزعم بعضهم انه لم يسمع في بئس الا الفاشية وهما فعلان ماضيان كما مر ولا يتصرفان ولا بد لهما من مرفوع مذكر او مؤنث ومن جواز ترك التاء فيهما مع المؤنث مطلقا ولا يخلو مرفوعهما من احد ثلاثة احوال اما ان يكون معرفا بال الجنسية اي التي يراد بها تعريف جنس المفرد نحو قوله تعالى نعم العبد انه اواب في نعم المولى ونعم النصير وبئس المهاد او جنس المثنى نحو نعم الرجلان الزيدان او جنس المجموع نحو نعم الرجال الزيدون وكونها في ذلك جنسية كما صرح به هو الارجح وظاهر كلام س كما قال ابن مالك بدليل قولهم في الفصيح نعم المرأة وبئس المرأة ولا يقال فيه قالت العلاء كما مر

ثم قيل هو الجنس المستغرق حقيقة كما حكاه المص في الروابط وهو مذهب الجمهور منهم الفارسي
والجرجاني قالوا فكأنك مدحت بقولك نعم الرجل زيد الجنس كله من اجل زيد ثم خصصته بالمدح
قال س لانك تريد ان تجعله من امة كلهم صالح ثم خصصت زيدا بالذكر فتكون قد مدحته مرتين
وقيل الجنس المستغرق مجازا كانك للمبالغة جعلت زيدا الجنس كله لكونه جامعا لكمالات هذا الجنس
فكأنه جميع افراده كما مر في زيد الرجل وعن بعض المحققين ان المراد بالجنس هنا الماهية من حيث هي
لا المستغرق وهو التحقيق كما مر في الروابط وقيل هي للعهد الخارجي في الشخص الممدوح واليه ذهب
ابن ملكون والجواليقي ولا شك ان المدح على الجنسية ابلغ لفوات الاجمال والتفصيل على
هذا القول لان الاشارة بالعهد الخارجي الى معين مع فوات المبالغة ايضا على القول بالجنسية
المجازية وان كان هناك نكرة قال السيد وهذا لم يقل به احد في المشهور وابلغ من العهد
الذهني المشار به الى واحد من الجنس لا بعينه فانه يفوت فيه الاجمال والتفصيل مع المبالغة
ايضا انتهى ويكون مضافا لما اي الشيء هي اي الكاينة فيه مباشرة او بواسطة فالاول نحو قوله
تعالى ولنعم دار المتقين وبئس مثوى المتكبرين والثاني كقوله فنعم ابن اخت القوم غير
مكذب زهير حسام مفرد من حمائل واجاز بعضهم ان يكون مضافا لضمير ما قبله كقوله
فنعم اخو الهيجا ونعم شهابها والصحيح انه لا يقاس عليه لقلته واجاز الفراء ان يكون مضافا
لنكرة كقوله فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم ومجردا نحو نعم امرؤ زيد وحكاهما الاخفش عن ناس
من العرب ومنه قول الحرث بن عباد نعم قتيل اصلح الله به بين بني وايل يعني ابنه بجيرا واجازهما
هو وابن السراج والكوفيون ومنع س وعامة النحويين الا في الضرورة او يكون مضمرا
مستترا مفسرا بتمييز اي بنكرة منصوبة على التمييز وهذا مذهب س والفراء وذهب
الكسائي الى انها منصوبة على الحال وظاهره وجوب ذكر هذا التمييز وعليه نص س كما في المغني
وقال بعضهم في المسموع من حذفه انه شاذ كقولهم ان فعلت كذا فبها ونعمت اي ونعمت فعلة
فعلتك وشرط بعضهم التعويض كالتاء في نعمت وشرط هذا التمييز ان يكون مبينا للنوع
الذي قصد به المدح او الذم فلا يجوز نعم غيرك زيد ونحوه مما هو متوغل في الابهام كمثل وان
لا يكون افعل من فلا يقال نعم افضل منك زيد وان يكون عاما في الوجود لو قلت نعم شمسا هذه
الشمس او نعم قمرا هذا القمر لم يجز ولو قلت نعم شمسا شمس هذا اليوم ونعم قمرا هذه الليلة جاز
ذكره ابن عصفور وقوله مطابق صفته تمييزا اي ولا بد ان يكون التمييز مطابقا للمخصوص
بالمدح او الذم في الافراد وفرعيه وفي التذكير والتانيث نحو قوله تعالى بئس للظالمين
بدلا اي بئس البدل بدل الظالمين وفيها دليل على جواز الفصل بين نعم والتمييز خلافا
لابن ابي الربيع ونحو نعمت امراة هند ونعم رجلين الزيدان ونعم امراتين الهندان
ونعم رجالا الزيدون ونعم نساء الهندات ولا يجوز تقديم المفسر عليهما باتفاق وسياتي
تقديمه على المخصوص قريبا ومسئلة مجامعته للفاعل المظهر في باب التمييز ولا يثنى هذا
الضمير ولا يجمع كما نص عليه س استغناء بتثنية تمييزه وجمعه ويستفاد هذا من ذكره استتاره
اذ الماضي لا يستتر فيه الضمير الا اذا كان مفردا واجازها قوم من الكوفة وحكاه الكسائي ولا يتبع
مطلقا لشبهه بضمير الشان واما نحو نعم قوما انتم فشاذ وهو توكيد للضمير المستتر في نعم
على

على المعنى واما الظاهر فلا يجوز توكيده توكيدا معنويا فلا يقال نعم الرجل نفسه باتفاق قال
ابن مالك ولا يمتنع اللفظي نحو نعم الرجل الرجل زيد وقد يوصف خلافا لابن السراج والفارسي
بقوله نعم الفتى المري انت اذا هم حضروا لدى الحجرات نار الموقد وهما حملاه على البدل وقضية
كلام ابن مالك جواز ما عدا ذلك من التوابع كالعطف والبدل لكن مما يصلح لمباشرة نعم وعطف البيان
كالوصف **تكملة** وقد يا نعم فاعل نعم ما الاسمية نحو فنعما هي على احد القولين وجزم في
الشذور بان فاعلها مضمر وللنحاة فيها اقوال منتشرة سياتي استيفاؤها في باب النعت حيث
ذكر المص الاية وكذا من عند ابي علي كما سياتي في باب الادوات والموصول اذا قصد به الجنس كالذي
نحو نعم الذي يامر بالمعروف اجازه المبرد والفارسي ومنعه مطلقا الكوفيون وجماعة من البصريين
منهم ابن السراج والجرمي واجازه بعضهم في ما ومن وعليه جرى ابن العلج وابن مالك واستشهد له
بقوله فنعم من كان من ضاقت مذاهبه ونعم من هو في سر واعلان فمن فاعل نعم بشهادة
من كان اذ لو لم يصلح الاسناد الى من لامتنع الاسناد الى ما اضيف اليها ولا يصح قول من قال انها
تمييز لانه لا يقع بالاستقراء الا نكرة صالحة لال ولم يذكر المص ورود شيء من هذه المذكورات
فاعلا لهما على عادته في هذا الكتاب من طرح الاحكام المفرعة على الاقوال الشاذة والصور
النادرة وحق المخصوص معناهما الذي هو انشاء المدح او الذم على سبيل المبالغة فانهم قصدوا
مدح الجنس وذمه عموما ثم خصوا من ارادوا مدحه او ذمه فكانهم مدحوه او ذموه مرتين لو اما
المدح والذم فكانا قبل الدلالة على اصابة نعم نحو نعم الرجل ولاصابة بئس نحو بئس الرجل فلما اخرجا
عن اصلهما لم ينصرف فيهما ودليل كونهما للمبالغة استعمال نعم في صفة الانبياء وبئس في صفة
الكفار ونحوهما وحكي ان شريحا القاضي ذكر عليا رضي الله عنه فقال الشخص نعم الرجل فغضب
شريح وقال لعلي يقال نعم الرجل فقال له الشخص لم يقل الله عز وجل فلنعم المجيبون نعم
العبد انه اواب فقال لشريح بلى فقال الا ترضى لعلي بما رضيه الله لنفسه ولانبيائه واذا
ذكر المخصوص مع الفاعل فحقه اي مرتبته التاخر عنه ان كان ظاهرا او عن مفسره ان كان ضميرا
فلذلك اطلق التاخر فالاول نحو نعم الرجل ابو بكر وبئس الرجل ابو لهب وهو مبتدا والجملة
قبله خبره كما مر في باب الروابط وجوز جماعة منهم ابن السراج وابو علي والصيمري ان يكون خبر
المبتدا المحذوف وجوبا اي الممدوح ابو بكر والمذموم ابو لهب وهو جواب لسؤال مقدر فالكلام على
الاول جملة واحدة وعلى الثاني جملتان وجوز ابن عصفور وجها ثالثا ان يكون مبتدا حذف
خبره وجوبا اي ابو بكر الممدوح وابو لهب المذموم ورد بانه لم يسد شيء مسده وقال ابن خروف
لا يجوز غيرها والمثبت كونه مبتدا بدخول النواسخ عليه ولا دليل على جواز الوجهين الاخيرين
مع تكلف الاضمار فلا ينبغي القول به والى هذا جنح في المغني قال وانما اجاز كثير من النحويين في
نحو نعم الرجل زيد كون زيد خبر المحذوف مع امكان تقديره مبتدا والجملة قبله خبره لان
نعم وبئس موضوعان للمدح والذم فناسب معهما الاطناب بتكثير الجمل على ان التحقيق الجزم
بان المخصوص مبتدا او ما قبله خبره وهو مختار ابن خروف وابن الباذش وهو ظاهر قول
س انتهى والثاني نحو نعم رجلا زيد فيجب تقديم التمييز عند س والبصريين ولا يجوز نعم
زيد رجلا واجازه الكوفيون على ان زيدا فاعل نعم لا مبتدا وعليه فلا ضمير في نعم وبئس

وبهذا التركيب يسوّا تقدم المنصوب على المرفوع او تاخر وقد يتقدم المخصوص على نعم وبئس
فيتعين كونه مبتدأ نحو زيد نعم الرجل ومر الكلام في روابط الجملة في صور تقدمه عنه وتاخيره
تكملة وحق المخصوص ايضا ان يطابق الفاعل في التذكير وضده والافراد وفرعيه نحو نعم
الرجلان الزيدان او الرجال الزيدون ونحوهما لكونه في المعنى نفس الفاعل وكانه لم ينبه عليه لوضوحه
عدم صح
واما نحو قوله تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا بآياتنا مما يوهم عدم مطابقة المخصوص الذي هو لفظ
الذين لمثل الذي هو الفاعل فمتأول على حذف مضاف الى الذي هو المخصوص واقامة المضاف اليه مقامه
مثل صح
مرفوع المحل وتقديره بئس مثل القوم الذين كذبوا او على حذف المخصوص والذين صفة للقوم
اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم وحق المخصوص ايضا ان يكون معرفة او مقاربا لها نحو نعم
الفتى رجل من بني فلان ونعم العمل طاعة وتقى لمعروف قاله ابن مالك واورد عليه نعم المال اربعون
وعبارة ابو حيان والغالب ان يكون الى اخره وقد يحذف المخصوص اذا علم نحو قوله تعالى **نعم
العبد** اي ايوب فنعم الماهدون اي نحن لدلالة السياق مما قبلهما عليهما وهو انا وجدناه والارض
انه اولى صح
فرشناها وقد استغنى المص بما ذكره هنا في نعم وبئس من عقد باب لهما وسياتي الكلام منه على ما يجري
مجراهما في باب التعجب فلا نطيل به ايها الا **فصل** في حذف كل من الفعل والفاعل وكليهما وقد
يحذف الفعل لقيام اي عند قيام قرينة حالية او مقالية والا وجب ذكره كما مر ومع القرينة
يحذف جوازا اي حذفا جائزا كما مر مرارا قياسا عند الجرمي وابن جني كما في الاوضح في جواب الاستفهام
سوا في ذلك الاستفهام المحقق نحو نعم زيد جوابا لمن قال هل جاءك احد اي جاء زيد ومنه قوله تعالى
ولئن سالتهم من خلقهم ليقولن الله اي خلقهم الله ومثله زيد في جواب من قام اي قام زيد وهذا
المبتدا
اولى من تقدير الله خلقهم وزيد قام ليكون من حذف المبتدا وان كان الفاعل انه اذا دار الامر بين كون
المحذوف فعلا والباقي فاعلا وبين كونه مبتدا والباقي خبرا فالثاني اولى لان المبتدا عين الخبر
فالمحذوف فيه كلا حذف بخلاف الفعل ولئن سالتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن
العزيز العليم وفي موضع انت على طريقته نحو قال نبئني من انباك هذا قال نبأني العليم الخبير
قال من يحيي العظام وهي رميم قل يحييها الذي انشأها الا يقال مجيء السؤال في اية المتن والمثال
فانه غير الفاعل لاعتضاد التقدير الاول بمواضع اخر تشبهه كقوله تعالى
جملة اسمية يقتضي التقدير الثاني ليطابق الجواب السؤال لانا نقول المطابقة المعنوية بينهما
حاصلة سوا جعل فاعلا ومبتدا لان الفعل في المعنى مسند الى المرفوع سوا قدم او اخر لكنه
اذا جعل فاعلا فاتت المطابقة اللفظية بين الجواب والسؤال وانما اختاروا فواتها لنكتة هي
ان الاستفهام بالفعل اولى كما مر فتقول كلما قام اصلا قام زيد ام قام عمرو ام قام بكر فلما اتخذ
التفصيل ومنع لفظا العلم الذات مطلقا وضمن معنى الاستفهام فوجب تقديمه على الفعل
فصارت الجملة في الصورة اسمية وهي في المعنى على فعليتها فاختير في الجواب الفعلية اذ لم يكن
هناك مانع تنبيها على اصل السؤال واما قوله قل الله ينجيكم منها في جواب من ينجيكم ففيه مانع هو
القصد الى افادة القصر هكذا حققه السيد في شرح المفتاح والاستفهام المقدر كقوله
ضرار بن نهشل ليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح على رواية بناء ليبك
للمفعول اي يبكيه ضارع والمختبط الذي ياتيك للمعروف من غير وسيلة والاطاحة الاذهاب
والاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير قياس كلواقح جمع ملقح وما متعلق بمختبط وما مصدرية

اي

زيد صح

اي يسال من اجل الحاجة بالوقائع ما له ومتعلق بيبكي المقدر اي يبكي لاجل اهلاك المنايا يزيد ومنه قوله تعالى
يسبح له فيها بالغدو والاصال في قراءة الشامي وابي بكر شعبة وقراءة ابن كثير وكذلك يوحي اليك والى
الذين من قبلك الله العزيز الحكيم بفتح الحاء وقراءة بعضهم وكذلك زين لكثير من المشركين قتل اولادهم
في والتقدير
شركاؤهم ببناء زين للمفعول ورفع قتل وشركاؤهم لتقدير يسبحه رجال ويوحيه الله وزينه شركاؤهم
وذكر اهل البيان في بناء المفعول والاتيان بعده بالفاعل مزايا على بنائه للفاعل ابتداء لفظية ومعنوية
لكن انما يراعيها البليغ وتقدير الفاعلية في هذه المرفوعات كما اشار اليه اولى كما قال في المغني من
تقديرها مبتدات حذفت اخبارها لان هذا الاسم قد ثبتت فاعليتها في رواية من بنى الفعل للفاعل
وشرط هذه المسئلة ان لا يصلح اسناد الفعل المتقدم الى ذلك المرفوع فلا يقال يوعظ في المسجد رجال
على معنى يعظ رجال لاحتماله للمفعولية ويقال يوعظ في المسجد رجال زيد لعدم اللبس والجمهور ان مثل
هذا لا ينقاس والجرمي وابن جني على قياسه وتبعهما في الاوضح ويحذف جوازا في مقابلة النفي نحو قولك بلى
نفي صح
زيدا اي بلى قام زيد لمن قال لم يقم احد ومنه قوله تجلدت حتى قيل لم يعر قلبه من الوجد شيء
ح
ثم الحاة
قلت بلى اعظم الوجد وتقدير المرفوع في ذلك فاعلا اولى من جعله مبتدا حذف خبره رعاية للمطابقة بين الجملتين
ويجوز ارتفاع هذه المذكورات كلها على حذف مبتدا اي المبكي يزيد والمسبح رجال الغاية القائم زيد
وبحثه لكن زاد في الاوضح من مواضع حذف الفعل جوازا اما اذا استلزمه ما قبله كقوله غداة احلت
لابن اصرم طعنة لان احلت يستلزم حلت وبخلاف وجوبا في ما اذا ولي الاسم ما يختص بالفعل
كادوات الشرط والتحضيض والاستفهام غير الهمزة وبعد الاسم ما يفسر المحذوف اذ لا بد للمحذوف
وجوبا من لفظ هو كالبدل منه مفسر له بخلاف الجائز نحو قوله تعالى وان احد من المشركين
استجارك واذا السماء انشقت فاستجارك وانشقت مفسران للمحذوف اي ان استجارك
احد استجارك واذا انشقت السماء انشقت ونحو قل لو انتم تملكون وهلا زيدا تام وهذا
المفسر اما فعل كما ذكر شرطه تضمينه مع ان كما في الاية الاولى او نفيه بلم نحو ان زيد لم يحبك فاهنه
او حرف يوي معنى الفعل كان الموضوعة للثبوت في نحو ولو انهم صبروا عند من يجعلها فاعلا كما
سياتي ولا يجوز اظهار هذا المحذوف لئلا يجتمع المفسر والمفسر وغير ان واذا ولو من ادوات الاستفهام
والشرط لا يليها في الكلام الا صريح الفعل الا مع المضارع المثبت ولذلك اقتصر في التمثيل على ان مع
الماضي واذا ومثلها لو كما سياتي منه في الاشتغال ولا يجوز حذفه تقديره مع غيرها لا يقال متى
زيد خرج اي متى خرج زيد خرج الا في الشعر كقوله [illegible] واغل نورهم يجيئوا وسياتي مزيد ايضاح
لذلك في الاشتغال وغيره من الابواب ومن اجاز وقوع الاسمية بعد ان واذا كالاخفش والكسائي
وبعد لو كالزمخشري لم يكن مما نحن فيه عنده واجاز الكوفيون كون الاسم في المواضع المذكورة مرفوعا
باضمار فعل كما يقوله الجمهور وان يكون فاعلا بالفعل بعده بناء على جواز تقديم الفاعل على عامله
لا يجوز
واستدلوا عليه بقول الزباء ما للجمال مشيها وئيدا وقول امرئ القيس فظل لنا يوم لذيذ بنعمة
فقل في مقيل نحسه متغيب اذ لا جائز ان يكون مشيها ونحسه مبتدأين اذ لا خبر لهما لانتصاب
ما بعد الاول وجر ما بعد الثاني فتعين ان يكونا فاعلين بهما اي وئيدا مشيها ومتغيب نحسه
ووئيدا حال من الجمال اي اي شيء ثبت للجمال في حال كونها وئيدا مشيها واجيب بانهما ضرورة او متاولان
فالاول على حذف خبره وبقاء معموله اي يكون وئيدا كما في قولهم حكمك مسمطا والثاني على انه

مرتفع بمثل مصدره في موضع المفعول يقال قال يخشه اذا سكن كانه نبتيل في مكان او زمان ساكن
نحسه قال ابن كيسان في مناظرته مع ثعلب في المسئلة حكاه الزجاجي في اماليه وقيل مبتدأ
ومنتعب خبره على ان الياء للنسب دخلت في الصفة للمبالغة كقولهم في احمر احمري وخففت الياء
في الوقف كقوله وبذاك خبرنا الغراب الاسود في من رواه بالكسر ويظهر الخلاف في الجميع
فيجوز عند الكوفيين الزيدان والزيدون قام ولا يجوز عند البصريين قال في شرح اللمحة
ومثله لا يعثر عليه وهذا الخلاف من الفريقين مشهور وممن حكاه ابن كيسان وابن الدهان
وابو حيان والمص وغيرهم وقال الزجاج اجمع النحاة على ان الفاعل اذا قدم على فعله لم يرتفع به
وكذا نقل الرضي الاتفاق على ذلك ثم عند البصريين يرتفع بالابتدا وما بعده خبر وقال بعض الكوفيين
يرتفع بالضمير الذي في الفعل وقيل رفع بموضع الفعل لانه موضع خبر وبه كان يقول ثعلب وعلى
هذا لا يعترض من اخذ تقديم الفعل قيدا في تعريف الفاعل كما عرفت انه لا ينطبق على مذهب الكوفيين
وقد استغنى المص بذكر القيد المذكور في التعريف عن ذكر هذه المسئلة من جملة احكام الفاعل وقد
يحذف الفاعل مع القرينة دون العامل في صور احدها ان يكون مرفوعا بالمصدر سوا ذكر المفعول
نحو قوله تعالى او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما اي اطعامه يتيما بالاضافة الى الفاعل
او بدون الفاعل كما في اللازم نحو عجبت من قيام حصل اليوم والمتعدي نحو عجبت من ضرب حصل
اليوم والفرق بين المصدر وغيره من الفعل وشبهه حيث استغنى المصدر عن المرفوع بخلافهما
ان الفاعل كالجزء من الفعل كما مر وحمل شبهه عليه ولم تثبت هذه الجزئية للمصدر بل هو كالمنفصل
عنه بدليل اضافته اليه وليس يحسن الوجه لان هذا يقبل الاضمار والمصدر لا يقبله لانه بمنزلة اسما
الاجناس وذهب بعضهم الى ان الفاعل يضمر فيه عند عدم ذكره لفظا قال ابن هشام اهل البصرة
متفقون على عدم اضمار الفاعل في المصدر واهل الكوفة يضمرونه ويقولون لا بد من ذلك لانه كاسم
الفاعل ويرده ان نحو عجبت من اكل التفاحة دليل فيه على فاعل يحصل الاضمار له والاضمار يستدعي عهدا
فهو محذوف لا محالة وفهم من عدم تقييد الحذف بالوجوب انه جائز الذكر وهو قول البصريين
وقال الفرا لا يجوز ان يلفظ به بعد المصدر المنون لانه لم يسمع ويرده قوله حرب تردد بينهم
بتشاجر قد كفرت اباؤها ابناؤها فاباؤها مرفوع بكفرت اي كفرت الدروع وابناؤها مرفوع
بتشاجر ورد باحتمال غير ذلك حكاه ابن عقيل في شرح التسهيل والثانية في افعل بكسر العين في
التعجب عند تقدم ما يدل عليه نحو قوله تعالى اسمع بهم وابصر اي بهم بنا على قول الجمهور ان
افعل لفظه امر ومعناه خبر وهو فعل ماض والضمير بعده فاعل زيدت فيه الباء كما سياتي والثالثة
ما اذا بني الفعل وشبهه للمفعول كما سياتي في الباب بعده نحو قوله تعالى وقضي الامر اي قضى الله
الامر ان دل في القطر الرابعة بعد الاستثناء المفرغ نحو ما قام الا هند اي ما قام احد الا هند ولذلك
ذكر الفعل والمستثنى بعده بدل منه وسياتي فيه كلام في باب التنازع لكن هذا الفاعل يخالف ما مر
من ان ما بعد الا فاعل ترك تانيث عامله للفصل بالا بينهما فمن ثمه حذف هذه المسئلة هنا ولا
يجوز حذف الفاعل عند الجمهور الا في هذه المواضع لا مطلقا لان حذفه ان كان اقتصارا
لم يكن الكلام مفيدا او اختصارا فالعرب تجعله مع الفعل كالشيء الواحد فلا يحذف دونه
خلافا للكسائي في اجازته حذفه في غير ما ذكر وهو مشهور عنه في باب الاشتغال كضربني

وضربت

وضربت زيدا وتبعه فيه جماعة كما سياتي في غيره ايضا واجيب من جهته ان عنيتم بكونه جزءا
من الفعل الجزئية من جهة المعنى فهو منقوض بالمصدر او من جهة اللفظ فقد يحذف من اللفظ
الواحد بعضه تخفيفا واحتج للجواز بقوله عليه السلام لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب
تخفيفا
الخمر حين يشربها وهو مؤمن فان يشرب لا يصح جعل فاعله ضميرا يعود على الزاني لمصيره
أن يجعل
المعنى لا يشرب الزاني الخمر وليس ذلك بمراد بل الفاعل محذوف اي لا يشرب شارب الخمر وبقول
الشاعر اذا كان لا يرضيك حتى تردني الى قطري لا اخالك راضيا اي لا يرضيك شيء واجاب
الجمهور بان الفاعل في يشرب ويرضي ضمير عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل اي لا يشرب الشارب
ولا يرضيك مرضي كما في قوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى اي العدل المفهوم من اعدلوا
وكذا كل ما ورد مما يوهم حذفه في غير ما ذكر فهو مأول عندهم كما في قوله تعالى حتى اذا اخرج
يده لم يكد يراها ففاعل اخرج ضمير الواقع في البحر الموصوف ولم يجر ذكره بل دل عليه السياق
وقوله ثم بدا لهم من بعد ما راوا الايات ليسجننه اي بدا لهم بدا او نحو ذلك كما قال بدا لك
من تلك القلوص بدا اي ظهر لك فيها راي وقولهم اذا كان غدا فاتني اي اذا كان هو اي
ما نحن فيه الان من سلامة وشبه ذلك وقد تدل عليه الحال المشاهدة نحو كلا اذا بلغت التراقي
السلامة وما اشبه ذلك
اي الروح اما حذف الفاعل مع الفعل فلا خلاف كما قال المص في جوازه كما اشار اليه
بقوله وكلاهما اي وقد يحذفان كلاهما فيكون من حذف الجملة وذلك جائز باطراد
في باب الجواب لما بعد احرفه الاتي ذكرها نحو نعم جوابا لمن قال اجا زيد اي نعم جا زيد ونقول
في جواب لم يقم زيد نعم ان صدقت النفي اي لم يقم زيد وبلى ان ابطلته اي قام زيد ومنه
قوله قالوا اخفت فقلت ان وخيفتي ما ان تزال منوطة برجائي فان هنا بمعنى نعم
واما قوله ويقلن شيب قد علاك وقد كبرت فقلت انه فلا يتعين لذلك خلافا لاكثرهم
لجواز ان لا تكون الها للسكت بل اسما لان على انها المؤكدة والخبر محذوف اي انه كذلك قال المص
او لا بعد احرف الجواب نحو قولك زيدا لمن قال من اكرم اي اكرم زيدا وهو كثير ومنه قوله تعالى
ماذا انزل ربكم قالوا خيرا اي انزل خيرا او يحذفان وجوبا كما قال في التسهيل في نحو ان
زيدا لقيته اتاك

باب النائب عن الفاعل

قال في الارتشاف والتسمية
بذلك مصطلح ابن مالك وتسمية الجمهور المفعول الذي لم يسم فاعله والاولى اولى كما قال المص لانها
اوضح واخصر والمعرب ينبغي ان يختار الاوضح والاخصر مع ان الثانية منتقدة من وجهين احدهما
منتقدة
انها لا تشمل غير المفعول من الظرف وغيره الثاني انها تصدق على دينارا من قولك اعطي زيد
دينارا الا انه مفعول لاعطي واعطي لم يسم فاعله وكذا يتيما في قوله او اطعام في يوم ذي مسغبة
تعالى م
يتيما واجيب بان المفعول الذي لم يسم فاعله صار علما بالغلبة على ما يقوم مقام الفاعل من
مفعول او غيره بحيث اذا اطلق فهم منه ذلك فلا يخرج منه ما ذكر اولا ولا يدخل فيه ما ذكر ثانيا ولم
يعرفه المص كانه استغنى باخذه من تعريف الفاعل السابق فانه مما ينفصل عنه بالقيد الاخير
وهو قوله غير مبني للمفعول اذ لم يؤت به الا للاحتراز عنه وعرف في الشذور بما حذف فاعله
واقيم مقامه وغير عامله الى طريقة فعل ويفعل ومفعول فخرج بقوله ما حذف فاعله المفعول
المذكور فاعله كضربت زيدا وبما اقيم مقامه المفعول الذي لم يقم مقامه كدرهما في اعطي زيد درهما

وامّا القيد الثالث فللايضاح لا للاخراج اذ ليس لنا ما ينوب عن الفاعل بعد حذفه مع عدم
تغيير المسند حتى يحترز عنه تحذف الفاعل لاسباب تعرض لها متاخروا النحاة وتابعهم المص
وهو كما قال تطفل منهم على صناعة البيان فان الحذف يلزم النحوي النظر فيه وهو ما اقتضته صناعة
كان يجد خبرا بدون مبتدا او بالعكس وشرطا بدون جزاء او بالعكس ومعطوفا بدون معطوف
عليه ومعمولا بدون عامل نحو ليقولن الله وقالوا خيرا او نحو خيرها فاك الله قالوا امّا تو لهم
في سرابيل تقيكم الحر اي والبرد نحو وتلك نعمة تمنها علي ان عبدت بني اسرائيل اي ولم
تعبد بني فمفصول في علم النحو انما ذلك للمفسر وكذا ذكروا الاغراض الباعثة على حذف الفاعل
للجهل به نحو سرق المتاع وروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا لم يعلم السارق والراوي
او الغرض اللفظي كالايجاز نحو فعوقبوا لكم ومن عاقب بمثل ما عوقب به واقامة الوزن وعبر عنه
الجزولي بالتفعيل نحو قوله وما ذا الشرب فانني مستهلك مالي وعرضي وافر لم و التوافق في القوافي
كقوله وانما يرضي المنيب ربه ما دام معنيا بذكر قلبه او في الفواصل كقوله تعالى وما لاحد
عنده من نعمة تجزى وقولهم اذا طلع سعد السعود اورق العود وكره في الشمس القعود او تقارب
السجعات بعضها من بعض نحو من طابت سريرته حمدت سيرته وقولهم اذا نزل المطر وعدم
الكدر فلو ذكرت الفاعل لتباعدت احدى القرينتين من الاخرى ذكره ابن اياز او معنوي
والمراد به ما يكون باعثا على الشيء مقصودا للمتكلم فلا يرد عليه ان الجهل من الاغراض المعنوية
كالعلم به فيلزم ان يكون قسيم الشيء قسما منه لانه وان كان باعثا لكنه غير مقصود للمتكلم
كالعلم به نحو وخلق الانسان ضعيفا او تعظيمه كقوله عليه السلام من بلي بشيء من هذه
القاذورات فليستتر ترك ذكر المبلي وهو الله سبحانه تعظيما له وتنزيها ان يذكر مع المبتلى به
او للابهام او للتحقير او الخوف منه او عليه وقد نظمها ابو حيان في ارجوزته فقال

وحذفه للخوف والابهام • والوزن والتحقير والاعظام •
والعلم والجهل والاختصار • والسجع والوفاق والايثار •

فينوب عنه اي عن الفاعل بعد حذفه في احكامه كلها من الافادة ووجوب الرفع لفظا او معنى
وجواز كونه جملة قولا على اختلاف الراي ووجوب تاخره عن العامل وتسكين اخره له اذا كان ضميرا
محركا كضربت وضربنا واتصاله به وجوبا وجوازا وامتناعا وتانيث فعله وجوبا وجوازا اذا كان
مؤنثا كضربت هند وعدم الحاقه علامتي التثنية والجمع الا على لغة اكلوني البراغيث وامتناع حذفه
وجواز حذف عامله جوازا كان تقع جوابا لسؤال مقدر نحو هل ضرب احد فتقول زيد ووجوبا
في اذا الارض مدت وكونه لا يتعدد الى غير ذلك من احكامه فيقوم فيها مقامه مفعول به اعم من ان
يكون مفعولا اولا او ثانيا كضرب زيد او ثالثا كما في باب ظن واعلم كما سياتي ويتعين كما سياتي
اذا وجد للنيابة عند الاكثر كما يعلم من قوله فان لم يوجدا اي مفعول به فما اي فينوب عنه ما اختص
وتصرف من واحد من ثلاثة من ظرف زمانا او مكانا نحو صيم رمضان وسير ميل او مجرور
بحرف جر زائد باتفاق اهل المصرين كما في الارتشاف نحو ما ضرب من احد ويجوز ان يتبع على اللفظ
وعلى الموضع فتقول ما ضرب من رجل عاقل برفع عاقل وجره او غير زائد عند الجمهور نحو سير بزيد
فالمجرور في موضع رفع الا انه لا يتبع على الموضع كما لا يتبع اذا كان في موضع النصب وفي قوله والمجرور

وفي م

يكلم م

ح معهم النائب الظرف

نحو م

كما سياتي م

تنبيه

تنبيه على ان الذي نقدره في موضع رفع هو نفس الاسم المجرور كما انك اذا قلت في الفاعل
ما جاء من احد فالمحكوم على موضعه بالرفع انما هو احد هذا قول البصريين خلافا للفراء في قوله
ان الجار نفسه في موضع رفع اذ الحروف لا حظ لها في الاعراب لا لفظا ولا محلا وقال ابن مالك النائب
فيه مجموعهما وعن الكسائي وهشام ان النائب المقام هو ضمير مبهم مستتر في الفعل يحتمل ان يراد به
ما يدل عليه من ضمير مصدر او ظرف زمان او مكان وذهب ابن درستويه والسهيلي وتلميذه الزبيدي
الى ان المقام هو ضمير المصدر المفهوم لا المجرور لانه لا يتبع بالرفع على المحل ولانه يتقدم على العامل نحو
كان عنه مسؤولا بناء على خطه وتستر لا عن ضمير فيتعين اسناده الى الجار والمجرور والنائب كالفاعل
لا يتقدم ولانه اذا تقدم لم يكن مبتدا وكل شيء ينوب عن الفاعل فانه اذا تقدم يكون مبتدا
ولانه لا يونث له الفعل نحو مُرّت بهند وكلهم مورد بقولهم سير بزيد سيرا اذ ذكر المصدر منصوبا يدل على
انه غير نائب فضميره كذلك لانه خلفه كذا قال في الاوضح وناقشه فيه غيره واما عدم الاتباع
على المحل فلانه انما يراعى محل يظهر في الفصيح نحو لست بقائم ولا قاعد بخلاف مررت بزيد
الفاضل بالنصب وبزيد الفاضل بالرفع فلا يجوز اذ لا يقال مررت زيدا ولا مر زيد والنائب في
قوله تعالى كان عنه مسؤولا ضمير مستتر في مسؤولا راجع الى ما رجع اليه اسم كان وهو المكلف وامتناع
الابتداء لعدم التجرد وقد جازت النيابة في لم يضرب من احد مع امتناع من احد لم يضرب وقالوا
في كفى بالله شهيدا ان المجرور فاعل مع امتناع كفت بهند ذكره في الاوضح وفي الارتشاف ان المجرور
عند التسهيل في موضع نصب فلذلك اجازا ان يتقدم على الفعل كما في الاية وهو مخالف لما حكاه النحاس
من الاتفاق على منع تقديمه عليه قال ابن الخباز وحروف الجر كلها يجوز نيابة الفعل لها الا اذا
كان الجار للتعليل كاللام والباء ومن اذا كانت للتعليل فقد اجيز ذلك في قوله يغضي حياء ويغضى
من مهابته قال وكذا رب لتصدرها ومنذ ومذ لضعف تصرفهما وزاد ابن اياز استثناء
الباء الحالية نحو خرج زيد بثيابه وحاشا وخلا وعدا اذا جررن في الاستثناء وكذا المميز اذا
كان بعد من كقولك طبت من نفس فلا يقوم مقام الفاعل نفس او مصدر نحو فاذا نفخ في الصور
نفخة واحدة وهو اولاهن اي اولى الثلاثة المذكورة اذا اجتمعن بالنيابة لانه مفعول بلا واسطة
ولان الفعل عليه اقوى وهو ما اختاره ابن عصفور واختار ابن معط تبعا للاخفش اقامة المجرور
لانه مفعول به وان كان بواسطة واختار ابو حيان ظرف المكان لا اولى كما قال غيره في حاشيته
الاوضح ان يقال ما كان اهتمام المتكلم به اشد فهو اولى بالنيابة وافاد بقوله فان لم يوجد انه
يشترط لاقامة كل من الثلاثة مقام الفاعل عدم المفعول فلا يجوز مع وجوده بل يتعين
للنيابة عند الاكثر لشدة شبهه بالفاعل في احتياج الفعل اليه اذ هو محله ولا بد للحال من محل
وابتناء الفعل المجهول له وكون كل اسناد اليه حقيقة والى غيره من الملابسات مجازا ولا يصار
الى غير الحقيقة مع امكانها ولا يترجح عليه المفعول المطلق والزمان بالجزئية ولا المكان بالملازمة
لكل فعل لان الفعل المجهول غير مبين لذلك واجاز الكوفيون والاخفش اقامة غيره مما ذكر مقامه
مع وجوده وتبعهم ابن مالك قال لكثرة السماع به كقراءة ابي جعفر ليجزى قوما بما كانوا يكسبون
وقراءة عاصم نجي المؤمنين وقول الشاعر ولو ولدت فقيرة جرو كلب • لسب بذلك
الجرو الكلاب • وقوله وانما يرضي المنيب ربه • ما دام معنيا بذكر قلبه • فاقام المجرور في

الاسم
السويدي

في م

مر م

دلالة م

بهذه المواضع مع وجود المفعول به منصوبًا وقال الاخفش في المسائل تقول ضرب الضرب الشديد
زيدا وضرب اليومان زيدا وضرب مكانك زيدا ونقل بعضهم عنه انه انما يجيز نيابة غير المفعول
به عند تقدمه على المفعول كما في المثال المذكور ففي المسألة اقوال المنع مطلقا كما جرى عليه المصنف
وهو مذهب البصريين والجواز مطلقا وهو مذهب الكوفيين والتفصيل بين ان يتقدم غير
المفعول به عليه فيجوز والا فيمتنع وهو مذهب الاخفش واجاب المانعون بشذوذ القراءة
او احتمالها لان يكون النائب ضميرا مستترا في الفعل عائدا على المصدر المفهوم من قوله تعالى
قل للذين امنوا يغفروا اي ليجزى الغفران قوما غاية ما فيه اقامته وهو المفعول الثاني وذلك
جائز كما سيأتي وبان الابيات ضرورة والحق ما نقل عن سم انه اذا كان غير المفعول به اهم في الكلام
كان اولى باقامته مقام الفاعل مثلا اذا كان المقصود لا حصول وقوع الضرب امام الامير اقيم
ظرف المكان مقام الفاعل مع وجود المفعول به وكذا الحال في غيره كما افاده السيد في بعض
حواشيه وقوله من ظرف الى اخره بيان لما المفاد ذها وبصلتها شرطين اخرين لا انا بكل واحد
من الثلاثة باو حرف عاطف كما تركه مرات احدهما ان يكون مختصا اي مفيدا لان النائب يجب
ان يكون كالفاعل في افادة ما لم يفده الفعل حتى يتبين احتياج الفعل اليه ليصير معا كلاما
فلا يجوز سير وقت او زمان ولا جلس في دار ولا ضرب ضرب لان هذه الاشياء معلومة من
الفعل لدلالته عليها فلا فائدة فيها زائدة على مدلول الفعل وهنا يعلم ان هذا الشرط
جار في المفعول به لان المدار كما قال الرضي على الفائدة المتجددة في كل ما ينوب عن الفاعل فلا يقال
ضُرب شيء فكان عليه ان يقتصر بذلك فان ذكره يغني عن اشتراط كون المصدر لغير التوكيد فلا
يقال في ضرب زيد ضربا الا ثقل لعدم الفائدة بخلاف نحو ضرب ذلك الضرب او ضربتان او ضربات
لدلالة المصدر منها على معنى زائد على مدلول الفعل الثاني ان يكون متصرفا فلا يخرج بذلك
عن ما استقر له في لسانهم من لزوم حال معينة فلا ينوب غير المتصرف من الظرف وهو الملازم
للنصب على الظرفية كسحر معينا وثم وعند فلا يقال في اتيت سحر ولا جلست ثم او عندك
اي نحو لا جلس ثم او عندك واجاز الاخفش جلس عندك ولا غير المتصرف من الجار والمجرور اي
ما لزم وجها واحدا في الاستعمال كمذ ورب والكاف او خص بقسم او استثناء ولا غير المتصرف
من المصدر وهو الملازم للنصب كسبحان الله ومعاذ الله وحنانيك فلا يجوز ان يقال سبحان بالرفع
على ان يقدر الفاعل المحذوف مبنيا له على معنى سبح الله سبحان قال في شرح اللمحة وقد اشتمل كلامه على
ثلاثة شروط لاقامة كل ما ذكر مقام المفعول وزيد رابع وهو ان تكون ملفوظة لا منوية
خلافا لابن السراج في الاولين قال في الارتشاف وقد نسب اليه جوازه في المصدر نحو جلس وقعد
وقال ابن ابي الربيع اذا كان المصدر حركة لم يبن له الفعل الا ان يعلق به ظرف غير متصرف
نحو جلس ... قال تعالى وحيل بينهم ان النائب ضمير يعود على المصدر المفهوم من حيل واجازه في
التسهيل اذا دل عليه بغير العامل نحو بلى سير لمن قال ما سير سير شديد فان دل عليه بالعامل نحو سير ...
اذ الفعل انما يدل على الذي المجرد التاكيد وهو لا ينوب ملفوظا به وقال في الاوضح يمتنع سير سير
لعدم الفائدة وامتناع سير على اضمار السير اخر خلافا لمن اجازه انتهى وما قيل قال اللقاني متى تحمل
عليك ويعتلك اي لا عتلال المعهود فقد افاد المصدر ما لم يفده الفعل ضرورة انه انما يدل على

ثان — فلا — وقد — فالمعنى ويعتلك بحو

مصدر

مصدر نكرة والنائب هنا مصدر معرفة معهود قال في الاوضح او اعتلال ثم خصصه بعلتك اخرى
محذوفة للدليل كما يحذف الصفات المخصصة وبذلك يوجه قوله تعالى وحيل بينهم وقوله فيا لك من
ذي حاجة حيل دونها تنبيه اعلم ان ما تعلق بالرافع غير الفاعل ونائبه والمشبه به كاسم
كان واخواتها واجب نصبه اما لفظا كالمصدر والظرفين والمفعول به والمشبه به كزيد الحسن والمفعول
له ومعه والحال والتمييز والمستثنى بشرطه الاتي في بابه كضرب زيد يوم الخميس امامك ضربا
شديدا او نحوه او محلا كالمجرور بزائد نحو ما ضربت من احد وبغير زائد نحو مررت بزيد ومن ثم
نصب المفعول الذي لم ينب في نحو اعطي زيد دينارا واعطي دينار زيدا لان النائب لا يتعدد
كالفاعل والمتفق على انابته مناب الفاعل من المنصوبات المذكورة هي الاربعة التي اشار اليها
المص واختلف فيما عدا ذلك في المفعول لاجله فالجمهور على المنع سواء كان منصوبا او مجرورا بحرف
التعليل واجازه بعضهم في الثاني وجعل منه قوله يغضي حياء ويغضى من مهابته وفي التمييز
~~والجمهور على المنع سواء كان منصوبا او مجرورا بحرف التعليل واجازه بعضهم في الثاني وجعل منه~~
قوله يغضي حياء ويغضى من مهابته وفي التمييز والجمهور على المنع فلا يجوز في طاب زيد نفسا طيب
نفس واجازه الكسائي وحكى خذ مطيوبة به نفس ومن الموجوع راسه واجاز في امتلات
الدار رجالا امتلئ رجال وفي خبر كان المفرد فاجازه الفراء في كان زيد اخوك كين اخوك وهو
ضعيف ليس من كلام العرب ولاستلزامه وجود خبر عن غير مذكور ولا مقدر **فصل** في حكم
اقامة غير الاول من المفعولات واعلم ان ما لا يتعدى لا يدخل في هذا الباب كما صرح به بعض
شارحي المختصر فلا يجوز هنا نحو قام زيد وخرج عمرو لما لم يسم فاعله ومن اجاز ذلك فهو على اضمار
مصدر مختص كما سبق عن سم وما يتعدى لواحد فقد مر حكمه واما ما يتعدى لاكثر من
واحد اما ان يتعدى لاثنين وهو ثلاثة ابواب باب ظن وهو كل فعل تعدى لاثنين
اصلهما المبتدا والخبر كما مر وباب اعطى وهو كل متعد لاثنين ليس اصلهما المبتدا والخبر
وباب اختار وهو المتعدي بنفسه لواحد وبحرف الجر لاخر او يتعدى لثلاثة وهو باب اعلم
بهمزة النقل والخلاف في جواز اقامة الاول من اي الابواب كان كما اقتضاه اطلاق المفعول
والضابط في غيره انه لا يقام المفعول الثاني من باب ظن واعطى او المفعول الثالث من
باب اعلم الا ان كانا اي ان كان فاعادة الضمير مثنى على المتعاطفين باو فقد مر البحث فيه
ومراده انه لا يقام الثاني والثالث الا بشرط ان يكونا مفردين بان لا يكونا جملة ولا شبهها
من ظرف او مجرور والحال انه لا التباس في المعنى باقامته بان لا يشتبه الفاعل في المعنى بالمفعول
في باب اعطى والمسند بالمسند اليه في باب ظن كما تقول في اعطيت زيدا درهما اعطي درهم
زيدا وفي ظننت زيدا قائما ظن قائم زيدا وفي اعلمت زيدا عمرا منطلقا اعلم منطلق
زيد عمرا انابة غير الاول مقدما كما مثل به كثير كابن مالك وابو حيان لانه شبيه بالفاعل
لم يتبينه التقديم او مؤخرا نحو ظن زيدا قائم الى اخره وكذلك مثل الرضي وابن عقيل اذ لا يجب
تقديمه وان كان هو الاصل لانتفاء اللبس تقدم او تاخر اذ لا يشتبه الاخذ بالماخوذ في الاول
ولا المسند بالمسند اليه لتنكيره في البقية ولو كان غير الاول ليس بمفرد نحو ظننت زيدا
ابوه قائم تعين اقامة الاول نحو ظن زيد ابوه قائم وكذا لو كان مفردا لكن ادت انابته الى التباس

المخصصة

الفاعل في المعنى بالمفعول لان كلا منهما يصح ان يكون فاعلا كما في نحو اعطيت زيدا عمرا او الالتباس
المسند بالمسند اليه لتعريفهما او تنكيرهما نحو علمت صديقك عدو زيد فتقول اعطي زيد عمرا وعلم
صديقك عدو زيد بانابة الاول ولا يقال اعطي عمرو زيدا ولا علم عدو زيد صديقك بانابة الثاني
لئلا يتوهم ان عمرا آخذ مع انه ماخوذ وان عدوك مسند اليه مع انه مسند لان معناه كما قال ابن مالك
علم المعروف بعداوتك انه عدو زيد فصداقته المخاطب مستغنية عن الاخبار بها وعداوة زيد
مفتقرة الى الاخبار بها فلو عكس لانعكس المعنى قال واكثر مسائل هذا الباب هكذا وكذا منع الاكثرون
انابة الثاني مطلقا انتهى وعلله في الاوضح بحصول الالتباس اذا كانا معرفتين او نكرتين
ويعود الضمير على المؤخر ان كان الثاني نكرة لان الغالب كونه مشتقا مع انه شبيه بالفاعل لانه
مسند اليه فرتبته التقدم ونقل المنع في الاوضح في باب ظن عن الجزولي والخضراوي وفي باب اعلم
عن ابن هشام وابن عصفور واما الثالث من باب اعلم فادعى ابن هشام وابن ابي الربيع والبدر
ابن مالك الاتفاق على منع اقامته ما في الاوضح والصواب ان فيه الخلاف في باب مفعولي ظن وانه مثله
في الجواز انتهى فيما جرى عليه هنا وفي الاوضح من الجواز بشرطه المذكور فيهما هو مذهب قوم منهم ابن
ابن مالك في التسهيل قياسا على جواز اعطي درهم زيدا فانه لا خلاف فيه انتهى وتعقب دعوى نفي
الخلاف بان الكوفيين يمنعون اقامة الثاني اذا كان نكرة والاول معرفة فلا تقول اعطي
درهم زيدا ذكره ابن عقيل ونقل الرضي فيهما عن المتقدمين المنع وعن المتاخرين في الثاني
ما ذهب اليه المص وابن مالك من الجواز اذا لم يلتبس قالا كما اذا كان نكرة والاول المفعولين معرفة
نحو ظن زيد قائم لان التنكير يرشد الى انه الخبر في الاصل ثم قال والذي اراه انه يجوز قياسا
نيابته عن الفاعل معرفة كان او نكرة واللبس يرتفع مع التزام كل من المفعولين مركزه وذلك
بان يكون ما كان خبرا في الاصل بعد ما كان مبتدا فلا يجوز في نحو علمت زيدا اباك مع اللبس
تقديم الثاني على الاول كما في ضرب موسى عيسى وكذا في نحو اعلمتك زيدا اباك فاذا لزم كل واحد
مركزه لم يلتبس اذا اقام مقام الفاعل في مكانه وليس معنى قيام المفعول مقام الفاعل ان يلي الفعل
بلا فصل بل معناه ان يرتفع بالفعل ارتفاع الفاعل فتقول علم زيدا ابوك والمرفوع ثاني المفعولين
واعلمك زيدا ابوك والمرفوع ثالث المفاعيل وكذا يجب حفظ المراتب في باب اعطيت اذا ألبست
مخالفته نحو اعطيت زيدا اخاك فان لم يلتبس لقرينة جاز العدول كقوله تعالى افرايت من
اتخذ الهه هواه هذا من حيث القياس ولا شك ان السماع لم يات الا بقيام اول مفعولي
علمت واول مفاعيل اعلمت كقوله نبئت عمرا غير شاكر نعمتي وبقيام ثاني مفعولي واول من قيام
ثالثها من حيث القياس كما ان قيام اول مفعولي علمت اولى لكونه مرتبته بعد الفاعل بلا فصل
والجار احق بصفته فتقول اعلمك زيدا اباك فلا يلتبس مع التزام كل مركزه انتهى وهو كلام لا غبار
عليه وبه يتضح المقصود في المسئلة واما باب اختار فلا يمتنع نيابة المنصوب بسقوط الجار مع
وجود المنصوب بنفس الفعل فتقول في نحو اخترت زيدا من الرجال اختير الرجال زيدا برفع الرجال
ونصب زيد وبالعكس وهذا مذهب الفراء واختاره في التسهيل ومذهب الجمهور تعين رفع زيد
ونصب الرجال **فصل** في حكم العامل في هذا الباب ولا يغير عامل النائب ان كان
اي العامل مصدرا فتقول عجبت من اكل الطعام بتنوين الاكل ورفع الطعام بمعنى من ان اكل

الطعام

بشرطه م

ثم حذث

اعلمت مع

الطعام ويجوز ان تضيف فتقول من اكل الطعام ويكون في موضع رفع كما يجوز ان تقدره في
موضع نصب على ان الفاعل حذف ولم ينب عنه شيء كما في او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما
ذكره في شرح اللمحة واختلف في نحو عجبت من ضرب عمرو هل يجوز ان يكون نائبا كما يجوز
بالاجماع ان يكون فاعلا فاجازه الجمهور وتبعهم الشيخان ومنعه الاخفش للالباس واختاره
الشلوبين وصححه الخضراوي واجازه ابن خروف حيث لا لبس نحو عجبت من جنون بالعلم
زيد ومنه اكل الطعام اي من ان جن زيد بالعلم ومن اكل الطعام وفي الايضاح اجازه
جماعة ان يذكر مرفوع بعد المصدر ويقدر المصدر بان والفعل الذي لم يسم فاعله ويكون
ما بعده مرفوعا بالنيابة ومنه الناس من منعه وهو الاصح لان ما يرفع الفاعل من الفعل
والصفة لا يكون على صيغة ما يرفع المفعول والمصادر لا تختلف صيغها فلا يصلح فيها
ذلك انتهى وعلى الجواز فيجوز في التابع لما اضيف اليه المصدر ان كان مفعولا ان يتبع على
اللفظ فيجر وعلى المحل فينصب وان كان فاعلا ان يتبع على اللفظ فيجر وعلى المحل فيرفع
وكذا ان اعتقد اضافة المصدر للمفعول الذي لم يسم فاعله يجوز فيما بعده مراعاة
اللفظ فيجر والمحل فيرفع ونحو اسم فاعل اسم مفعول فيقال مثلا في زيد ضارب عبده
الان اي ضرب عبده زيد مضروب عبده الان فترفع المفعول كما ترفعه لو قلت زيد
ضرب عبده ويضم اول الفعل مطلقا اي ماضيا كان او مضارعا ثلاثيا او رباعيا
مجردا او مزيدا ومنه الافعال ما لا يكون الا كذلك كشغل وعني وشده وزهي فلم يجي في
كلامهم الا مقصورة على البنا لما لم يسم فاعله ولا يقال في الفصيح شده وهي كذا ولا شدهت
زيدا ونحوه ومن ثم خطاء ابن الخشاب صاحب المقامات في قوله فلان بدء شدة وعارضه
ابن بري بان ابن درستويه قد انكر ذلك وقال العامة اهل اللغة يزعمون ان هذا الباب
لا يكون الا مضموم الاول ولم يقولوا انه اذا سمي فاعله جاز بغير ضم وهذا غلط منهم
لان الافعال كلها مفتوحة الاوايل في الماضي فاذا لم يسم فاعلها بني كلها مضمومة الاوايل
ولم يخص بذلك بعضها دون بعض انتهى ويشركه بفتح الراء اي يشرك الاول في الضم
ثاني نحو تعلم وهو ما اوله ماضيه تا مزيدة فيقال تعلم وتجهل وتجوهر وتشيطن وتحوطن
وتضورب بضم الاول والثاني وقلب الياء في تشيطن والالف في تضارب واوا كما قلبت
في بيطر وضارب حتى قيل بوطر وضورب ويشركه ثالث نحو انطلق وهو ما افتتح
بهمزة وصل كاستخرج واقتدر فيقال انطلق واستخرج بضمها ولهما وثالثهما ويفتح
ما قبل الاخر في الفعل المضارع ويكسر في الفعل الماضي اي يحرك بالفتح والكسر ما قبل
الاخر فيهما لفظا ان سلم من اعلال وادغام كما مر في الامثلة او تقديرا ان لم يسلم من ذلك
كما في قيم ورد ويقام ويرد بسكون ما قبل الاخر لفظا وهو محرك تقديرا ويجوز الكسر في اول
نحو قال وباع وهو كل فعل ثلاثي معتل العين واوا او ياء ان قلبت الفا اما اذا كانت
حرف علة ولم تقلب صحت كما في عور وصيد لحكمها حكم الصحيح فتقول عور في المكان وصيد
وكذلك اعتور بالمكان والخطاب في قوله فلك لغير معين كما في قوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون
وان كان الاصل ان يكون لمعين فافهمه وفي اول وثالث نحو اختار وانقاد وهو كل ثلاثي

ان من

معتل العين على وزن افتعل وانفعل الكسر لما قبل العين فتقول قيل وبيع وانقيد
واختير بكسرة حال كونه مخلصًا من اشمام الضم والاصل في قيل قول فنقلت كسرة الواو
لاستثقالها عليها الى القاف بعد تقدير حذف حركتها فانقلبت الواو يآ لسكونها وانكسار
ما قبلها كما في ميزان وفي بيع نقلت كسرة اليا كذلك ايضا الى البا بعد تقدير حذف حركتها
وكذا تقيد واختير انقود واختور فنفعل بهما ما فعل في قيل او الكسر لما قبل العين في حال كونه
مشمًا ضمًا وقرئ في السبع به وبالذي قبله قوله تعالى وقيل يا ارض ابلعي ماءك ويا سماء اقلعي
وغيض الماء والمراد بالاشمام هنا كما فسره ابن خروف كلام تشوب الكسر شيئا من صوت الضمة
وحرم بعض المتاخرين بان يلفظ على فا الكلمة بحركة تامة مركبة من حركتين افرازًا
لا شيوعًا كما قال بعضهم جزء من الضمة مقدم وهو الاقل وجزء من الكسر مؤخر وهو الاكثر ومن
ثم تمحضت اليا ولهذا قيل ينبغي ان يسمى هنا رومًا لكن في عبارة المتقدمين ان الاشمام
وليس المراد به ما سياتي في الوقف من ضم الشفتين من غير صوت لان هذا غير ممكن في الوصل
ويدل على الاول قولك سمعنا من يشم الضم ولك الضم مخلصًا من الكسر فتقول قول وبوع فتسلم
العين التي هي واو لسكونها بعد مجانستها وقلبت التي هي يا واوًا لسكونها بعد ضمة وهي لغة
قليلة قال ليت شبابًا بوع فاشتريت وتعزى لفقعس ودبير وهما من فصحاء بني اسد وهي موجودة
في لغة هذيل وبما جزم كالتسهيل من تجويز اللغات الثلاث في انقاد واختار هو موافق لما
فعله ابن عصفور والامدي وزعم ابن عذرة امتناعها في انفعل وافتعل واذا البس اخلاص
الكسرة كقولك في بيع العبد بعت يعني العبد با خلاص الكسرة او البس اخلاص الضمة
كقولك في عوق الطالب عقت يعني الطالب با خلاص الضم فانه لا يعلم كون المخاطب مفعولًا
بل المتبادر كونه فاعلا والمراد كونه مفعولًا تعينت اللغة او عقت بكسر العين او بالكسر
مع اشمام الضم فيهما ولا يتعين الاشمام خلافًا لما وقع في شرح التسهيل لمؤلفه ويمتنع الوجه
الملبس وجعلته المغاربة وجهًا مرجوحًا لا ممنوعًا ولم يلتفت سيبويه للالباس لحصوله في نحو
مختار ومضار واذ لا خلاف في احتمال مختار لوصف الفاعل والمفعول ومضار لفعلهما بل اجاز
في هذا النوع مسند الى ضمير المتكلم او المخاطب او نون الاناث الاوجه الثلاثة وزيما كسر
او اشم فل نحو رد وهو كل ثلاثي مضعف كشد ومد والجمهور يوجبون الضم قال في الاوضح والحق
قول بعض الكوفيين ان الكسر جائز وهو لغة بني ضبة وبعض تميم وقرا علقمة ردت الينا ولو
ردوا بالكسر وجوز ابن مالك الاشمام ايضا وقال المهاباذي من اشم في قيل وبيع اشم هنا
ولذا اختيار جواز هذين اشارت جامع الاشعار بتعليلها وكسر فا فعل ساكن العين بتخفيف نحو
علم جائز حكاه قطرب فتقول علم وحمل ابن مالك من النقل لهذا التخفيف وكانه لما سكنت
العين نقلت حركتها الى الفا ومذهب الجمهور انه لا يجوز كسرها اذا سكنت تخفيفا فان
سكنت لادغام فهي مسئلة المتن وشذ في تفوعل تفيعل نحو تحيفل في تحوفل

باب الاشتغال

اي اشتغال العامل ناصبًا كان او رافعًا عن
المعمول اي ما من شانه ان يعمل فيه النصب والرفع لو سلط عليه وهو عبارة عن اخذ الفاعل
معمولًا منصوبًا او مرفوعًا كما ان التفريغ عبارة عن عدم اخذه لذلك ولما كان الاشتغال

نسبة

نسبة تستدعي مشغولا ومشغولا عنه وشاغلا وبالكلام عليها تعرف احكام الثلاثة ترجم الباب
بالاشتغال وان كان المقصود بالسياق هو المشتغل عنه اذ الكلام في ابواب المرفوعات والحقه بابواب
المرفوعات لان احد قسميه مرفوع وهو ما اشتغل عنه الرافع لانه مبتدا او فاعل كما سياتي والثاني
وهو ما اشتغل عنه الناصب يترجح فيه الرفع ما لم يمنع منه مانع او يجب عند من نصبه كما سياتي
وهذا الباب متسع الاطراف وكثير من المصنفين يقتصر فيه على مباحث اشتغال الناصب لكثرتها
ولهذا قدمه المص والمضا بطه المشتمل على اركانه الثلاثة من المشغول والمشغول عنه وبه
اشار بقوله اذا اشتغل فعل او وصف وهذا هو الكلام في المشغول وهو العامل ولا يكون
الا فعلا او وصفا كما علمت لاقتصاره عليهما قال ابن الشارح ولا يدخل في هذا الباب الا اسم
الفاعل والمفعول دون الصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل والحرف لان الصفة لا تعمل فيما
قبلها ومعمول اسم الفعل والمصدر لا يتقدم عليهما فلا يقال زيدا ضربا اياه ولا دراكه ولا زيدا
انا قائم نعم من جوز تقديم معمول اسم الفعل كالكسائي ومعمول المصدر الذي لا ينحل بحرف مصدري
كالمبرد والسيرافي يجوز نصب الاسم وسياتي بسطه ان شاء الله تعالى وحكى في الارتشاف في المصدر
ثلاثة اقوال ثالثها التفصيل بين ما ينحل بحرف مصدري نحو كان جزائي زيدا ان اضربه
وكذلك زيدا اضربه قائما وانتفي اطلاقه للفعل دخول الجامد فيه ونص سيبويه على جواز
زيدا الست مثله وتسمع عبره وعن ابن كيسان ان بعض الكوفيين لا يجيز ذلك في ليس واطلاقه
الوصف دخول الواحد والمجموع جمع تصحيح كزيدا انتم ضاربوه وكذا جمع تكسير عند بعضهم
كما نقله في الارتشاف وكذا الصفة وافعل التفضيل الا انه سياتي ما يخرجهما مع فعل التعجب
في كلامه ونوى له عن نصب اسم اي عن نصبه لفظا كزيدا ضربته او محلا كهذا ضربته وهذا هو
الكلام في المشتغل عنه واحترز بقوله تقدم مهما اي تقدم الفعل او الوصف والمراد احدهما
الا انه جرى على اسلوبه في تثنية ضمير المتعاطفين باو كما مر وسواء وليا ه بلا فصل بينهما ام لا
كما سترى عما اذا تاخر المشتغل عنه عن العامل كضربته زيدا وانا ضاربه زيد فلا يكون
من هذا الباب بل ان نصبت زيدا فهو بدل من الهاء وان رفعته فهو مبتدا وشرط فيه ايضا
ان يكون من هذا الباب مختصا ليصح رفعه بالابتدا ولهذا اعترض ابن الشجري على ابي علي
في قوله تعالى ورهبانية ابتدعوها انه من باب زيدا ضربته كما نقله عنه المص في الجهة الخامسة
من الباب الخامس في المغني واقره قال لان المشهور انه عطف على ما قبله وابتدعوها صفة ولا بد
من تقدير مضاف اي وحب رهبانية قال وانما لم يحمل ابو علي الامر على ذلك لاعتزاله فقال
فانما يبتدعونه لا يخلقه الله قال المص وقد يتحمل ورود اعتراض ابن الشجري على ابي علي في تجويزه
واخرى تحبونها كونه من باب زيدا ضربته ويجاب بان الاصل وصفنا اخرى فيجوز كون تحبونها
صفة والخبر اما نصر من الله او محذوف اي ولكم نعمة اخرى ونصر بدل او خبر لمحذوف وقول بدر الدين
ابن مالك في قول الحماسي فارسا ما غادروه ملحما انه من باب الاشتغال كقول ابي علي
في الاية والظاهر انه نصب على المدح لما قدمنا وفي البيت زايدة ولهذا امكن ان يدعى انه من
باب الاشتغال انتهى وقال غيره ان الظاهر ما قاله ابو علي والبدر من ان كلا من المسايل
التي يجوز فيها الاشتغال ما يجب فيه النصب لا يصح فيه ان يكون مرفوعا على الابتدا فليس

لعله صفة

انتهى وقال غيره ان الظاهر ما م

الاخرى تعين اخلاص الضم فيما عينه يا كالاول والكسر فيما عينه واو كالثاني او الاشمام كبعت بضم البا م م

جوازا لا من شرطا فى صحة الاشتغال ويقوى ذلك تجويز جماعة الاشتغال فى سورة انزلناها صفة والخبر محذوف فانتهى وقد يقال ان ابن الشجرى والمص لم يشترطا فى الاسم صحة رفعه على الابتدا حتى يقال ان المسائل مما لا يجوز فيها الرفع بالابتدا بل كونه قابلا للابتدائية بنا على ان الاصل فيه جواز الوجهين من الرفع والنصب وذلك لا ينافى تعين النصب فى البعض لمعارض مع تجويز الاشتغال فى سورة انزلناها كيف يرد على فاما ان يمنع ا ينا ولعل حجته ما ذكره المص فى اخرى تجويزها وفارسا ما غادروه البيت وشرط فيه ايضا كما فى البسيط ان يصح اضماره فلا يصح الشغل عن الحال والتمييز والمصدر المذكور ومجرور كاف التشبيه وحتى ونحوهما مما يمتنع اضماره والظرف ان كان على التوسع فى الفعل جرى مجرى المفعول به واتصل بالفعل نحو يوم الجمعة صمته رفعا ونصبا اما على التوسع او على الظرفية وعلى الظرفية تقول يوم الجمعة القاك فيه فرقا بينه وبين المتوسع فيه والمصدر ان كان متسعا فيه جاز الشغل عنه نحو ضربت زيدا الضرب الشديد فتقول الضرب الشديد ضربته زيدا رفعا ونصبا والمفعول معه بمنزلة المجرور فتقول الخشبة استوى الماء وايا ها فيصير بمنزلة زيدا ضربت عمرا واخاه اى لا بد له الماء الخشبة والمفعول لاجله ان كان اسما فكالمجرور وان كان مصدرا فان جوزنا اضماره جاز والا فلا ذكره فى الارتشاف وهذا الشرط يوخذ من قوله بنصبهما لضميره اى لضمير الاسم المتقدم بمعنى ان العامل لم ينصب الاسم المتقدم عليه بسبب نصبه لضميره او لمتعلقه مما سيأتى ولولا ذلك لعمل فى ذلك المتقدم فيفهم منه انه ليس هناك مانع لفظى ولا معنوى بل هو بحيث لو سلط عليه ولم يشتغل عنه بضميره لنصبه مع بقاء المعنى الحاصل بالرفع بحاله ففى قوله اشتغل عن نصبه بنصبهما لضميره غنى عما زاده ابن الحاجب من قوله بحيث لو سلط عليه لنصبه كما يعلم من كلام الرضى ومن هذا التقرير يوخذ الاحتراز عن نحو زيد اضربه لان عامله وهو الفعل لم يشتغل بغيره وعن نحو زيد قام وزيد قائم فان الفعل رافع لضميره لا ناصب له ومثله زيد ذهب به وعن ما اذا كان العامل ليس بحيث لو لم يشتغل بضمير الاسم المتقدم لنصبه اما لامتناع عمله فيما تقدم عليه لذاته كالصفة المشبهة وافعل التعجب والتفضيل نحو وجه الاب زيد حسنه وزيد ما احسنه وعمرو اكرم منه زيد فيجب رفع هذه الاسما على الابتدا او لعارض ككون الاسم من جملة اخرى نحو فى الدار زيد فاكرمه لان الفعل لا ينصب الا ما هو من جملته وهذا معنى اشتراط التسهيل وغيره كون الاسم المشتغل عنه مفتقرا لما بعده ولغير ذلك كاعتراض ما لا يعمل ما بعده فيما قبله كما سيأتى شرحه فى قوله وليس منه والعمل للصالح بر فعنا الى اخره ومن هنا يعلم ان الوصف اذا كان صلة لا يصح التفسير به نحو زيد انا الضاربه لان معمول الصلة لا يتقدم وكذا لو كان ماضيا ولم يعتمد على شىء مما سيأتى فى بابه كما يوخذ شرطية ذلك من قوله ينصبهما اذ لا ينصب المعمول الا اذا اعتمد ولم يكن ماضيا كما سيأتى وقوله لضميره وما عطف عليه مما سيأتى هو الكلام فى المشتغل به اى اذا اشتغل الفعل او الوصف عن نصب الاسم المتقدم بسبب نصبهما لفظا او محلا اما لضميره الراجع اليه المتصل بهما اى بالفعل او الوصف او لضميره المنفصل بالجار وبنصبهما السببية والمراد به المضاف لضميره نحو زيدا ضربت اخاه او بنصبهما الاجنبى متبعا بما اى بتابع اشتمل على ضميره

اى

وايا ان صح

اى ضمير الاسم المتقدم والحاصل انه لا بد فى صحة الاشتغال من علقة بين العامل والاسم المتقدم عليه فلذلك عد هذا الباب من جملة الامور والابواب التى تحتاج للرابط كما يقع ذلك بالضمير الذى هو الاصل فى الربط يقع بمتعلقه مما ذكره وقوله من نعت وما عطف عليه بيان التابع الاجنبى الذى يحصل معه العلقة المذكورة وهو ما عدا التوكيد والبدل ان قلنا انه على نية تكرار العامل اما التوكيد فلا يصح مطلقا لانه ان كان بالمرادف فلا ضمير يربطه بالمؤكد اصلا وراسا وكذا ان كان باعادة لفظ المؤكد فلا يمكن مع التوكيد بجميع اقسامه حصول العلقة بين العامل والاسم واما البدل فلانه على ذلك يستلزم خلو الجملة من الرابط ان رفعت فزوال العلقة بين العامل والاسم ان نصبت بخلاف المتبع بغيرهما من نعت نحو زيدا ضربت رجلا يحبه وعطف بيان كزيد ضربت عمرا اخاه فان قدرت الاخ بدلا بطلت المسألة نصبت او رفعت لما ذكر الا ان قلنا ان عامل البدل هو المبدل منه واحد فيصح الوجهان او عطف نسق بالواو خاصة نحو زيدا ضربت عمرا واخاه وتبع فى التقييد بها ابن مالك فى التسهيل لافادتها معنى الجمع فكانك قلت زيدا ضربت عمرا مع اخيه بخلاف غيرها من حروف العطف لان ما بعدها لا يعمل فيما قبلها الا فادلا مل على ان ما بعدها لا يعمل فيما قبلها من ذيول ما قبلها نيكرو وقوع معمول ما بعدها قبلها وقد اجاز قوم فى ثم واو نحو زيدا ضربت عمرا ثم اخاه وخالدا ضربت عمرا او اخاه والرضى اطلق العطف ولم يقيده بالواو وفاقا لمذهب المص وهو الظاهر وقال فى الارتشاف وقد جاء الربط بتكرار الاسم فى الشعر نحو زيدا لقيت زيدا فاكرمه ومن الربط ان يشتمل صلة الاجنبى على ضمير الاسم نحو هندا ضربت الذى يبغضها وكذا اذا عطف عليه موصوف عامل الضمير او موصول نحو زيدا لقيت رجلا وعمرا يضربه وزيدا لقيت عمرا والذى يضربه ذكره الرضى قال وقضا بط التعلق ان يكون ضمير المنصوب من تتمة المنصوب المفسر وليس الشرط ان يكون منصوبا لفظا او محلا كما ظن بعضهم نظرا الى نحو زيدا اضربه ومررت به وانا ضاربه بل الشرط انتصابه لفظا او محلا او انتصاب متعلقه الا ترى انك تقول هندا ضربت من تملكها ومررت بمن تملكه والضمير مرفوع والمعنى ضربت مملوكها ومررت بمملوكها فقوله جاز جواب الشرط فى قوله اذا اشتغل الى اخره اى اذا وجد الضابط المذكور على الوجه السابق شرحه جاز رفع الاسم اى المشتغل عنه الماخوذ تعريفه من الضابط المذكور بان يقال هو الاسم الذى تقدم على فعل او وصف اشتغل عن نصبه بنصب ضميره او متعلقه بحيث لو لم يشتغل بذلك نصبه فاذا وجد اسم كذلك فالاصل كما قال فى الاوضح ان يجوز فيه وجهان رفعه بالابتدا وهو عامل الرفع فى جميع ما يجوز فيه رفعه فى هذا الباب فلذلك صرح به حتى لا يظن ان رافعه فعل او شبهه كما ان ناصبه كذلك خلافا لبعضهم فى تجويز ارتفاعه فى جميع ما سيذكر بفعل مقدر هو مطاوع ذلك الظاهر المفسر له قال السيرافى يجوز هلا زيد قتلته بتقدير هلا قتل زيد قتلته وروى الكوفيون لا تجزعى ان منفس اهلكته اى ان هلك منفس وان هلك والاولى مطابقة المفسر للمفسر له فى الرفع والنصب اذا امكن ذكره الرضى وقدم الرفع لانه ارجح الوجهين لسلامته من تكلف اضمار ما سيأتى فى الوجه بعده وعليه فالجملة بعده رفع على انها خبره وهى ذات وجهين اسمية الصدر فعلية العجز وجملة الكلام وهى الكبرى اسمية وجاز نصبه وهو وان كان عربيا كثيرا كما قال س

ذكرنا

واما المعنوى فلانه وان كان لازمه ضمير لكنه يجب ان يكون رابطا الا المؤكد صح

الى صح

الوجه الثاني صح

لكنه مرجوح عن الرفع لما فيه من حذف الناصب واضماره والاصل عدمهما ولذلك منعه بعضهم حتى يوجد ما يقتضي الفعل وجوبا او غلبة ووقع في كلام ابن عصفور انه ضعيف وليس كذلك بشي فقد نقل سيبويه وغيره من ايمة العربية عن العرب قال سيبويه وقرا بعضهم واما ثمود فهديناهم وانشدوا هذا البيت بوجهين على الرفع والنصب فاما تميم بن مرة فالفاهم القوم نوما قال والنصب عربي كثير والرفع اجود انتهى وانشد عليه ابن الشجري فارسا ما غادروه ملحما غير زميل ولا نكس وكل ومنه كما في شرح اللمحة قراءة بعضهم جنات عدن بكسر التاء وسورة انزلناها بنصب سورة ثم انه لا يجوز ان يكون نصبه بالعامل المشغول على الضمير العائد كما قال الكسائي فيكون ناصبا للظاهر والمضمر كما نقله الفراء لبطلانه بنحو ان زيدا مررت به بكون نحو مر لا يتعدى بنفسه فتعين ان يكون نصبه باضمار عامل لا يجوز اظهاره كما سياتي والتصريح به في المفعول ان شاء الله تعالى قال في المغني ويجب ان يقدر مقدما على الاسم المنصوب لئلا يلزم مخالفة الاصل من وجهين حذفه وتقديره موخرا بلا ضرورة تدعو الى التاخير ونقل عن البيانيين جواز تاخيره وقالوا انه يفيد الاختصاص قال فليس كما توهموا وانما يرتكب ذلك عند تعذر الاصل وعند اقتضاء امر معنوي لذلك فالاول نحو اما ثمود فهديناهم اذ لا يلي اما فعل والثاني نحو متعلق البسملة الشريفة تفخيما لشان الاسم واستقرب الدماميني بانهم لا يقدرونه موخرا ليفيد الاختصاص الا لوجود المقتضي وقد يقال فيقدم عليه كما قال عند تعذر الاصل او اقتضاء امر معنوي فلا توجه اعتراضه عليهم انتهى قال القرب اليه لم ينبغي ان يفصل بين ان اقتضى المقام الحصر والفصل لنظامه ما قاله البيانيون او لا يقتضيه فلا يقدر الا مقدما كما قاله المصنف وكون العامل المشغول في هذا الباب عوضا عن العامل المضمر امتنع اظهاره لئلا يجمع بين العوض والمعوض ولكونه دليلا عليه كان الاصل ان يكون المقدر من لفظ الظاهر المفسر به ومعناه الا اذا حصل مانع صناعي كما في زيدا مررت به او معنوي كما في زيدا ضربت اخاه فيقدر ما يناسبه اذ تقدير المذكور يقتضي في الاول تعدي القاصر بنفسه وفي الثاني خلاف الواقع اذ الضرب لم يقع بزيد وليس المانعان في كل متعد بالظرف ولا مع كل سببي الا ترى انه لا مانع في نحو زيدا شكرت له لان شكر يتعدى بالجار وبنفسه ونحو يوم الجمعة صمت فيه لان العامل لا يتعدى الى ضمير الظرف بنفسه ويتعدى الى ظاهره بنفسه وكذلك لا مانع في نحو زيدا اهنت اخاه لان اهانة اخيه بخلاف زيدا ضربت اخاه فالحاصل انه يجب تقدير عامل لائق في كل موضع بحسبه بحيث لا مانع يقدر من لفظ المفسر ومعناه كزيدا ضربته اي ضربت زيدا ضربته وحيث ثمة مانع قدر من معناه ورجح فالاولى ان يكون بمعنى الفعل الظاهر من غير نظر الى معمول لذلك الفعل الظاهر خاص بل مع اي معمول كان ان امكن ذلك نحو زيدا مررت به فان جاوزت المقدر بمعنى مررت سوا كان مررت عاملا في بك او به او بغلامك او باخيك او في اي شي كان لا يتفاوت معناه باعتبار المفاعيل وان لم يكن هذا نظر الى معنى ذلك الفعل الظاهر مع معمول الخاص الذي نصبه ذلك الفعل فيقدر ذلك المعنى نحو زيدا ضربت غلامه فان اهنت المقدر ههنا قبل زيد ليس بمعنى ضربت مطلقا مع اي معمول كان بل هو بمعناه مع غلامه او اخيه او صديقه او ما جرى مجرى ذلك الا ترى انك لو قلت زيدا ضربت عدوه لم يكن معنى ضربت عدوه اهنت زيدا فضربت عدوه فاهنت بمعنى الفعل الظاهر مع بعض المعمولات دون بعض بخلاف جاوزت فان لم يمكن هذا ايضا اضمرت معنى لا بس فانه يطرد في كل فعل مشتغل بضمير او متعلق الضمير

الضمير اي متعلق كان نحو الخوان اكلت عليه اي لابسته **فان قلت** الخوان اكل عليه اللحم اضمرت لابس وفاعلها اسند اليه الفعل المبني للمفعول اي لابس اللحم الخوان اكل عليه اللحم فان جا في الصورة المذكورة قبل الاسم المذكور ظرف نحو اليوم زيدا ضربته وانا بسوط زيدا ضربته لم يتفاوت الامر لان الفعل المقدر يعمل في ذلك الظرف والجار ايضا وان جا قبله مرفوع فان كان المفسر مما يعمل فيه مع استقامة المعنى كما في ان زيدا عمرا ضربه اي ان ضرب زيد عمرا ضربه فلا اشكال وكذا في ان زيدا عمرو ضربه اي الا اضمرت فعل الملابسة كما في ان اللحم الخوان اكل عليه اي ان لابس اللحم الخوان وبالجملة متى وجد ضابطان احدهما ان يتقدم على فعل او شبهه او متعلقه سوا كان قبل الاسم اسم اخر مرفوع او منصوب لفظا او محلا يمكن نصب ذلك الفعل او شبهه او مناسبهما او رفعه لذلك الاسم ايضا او لا يمكن لا يختلف الحكم فيه فالمرفوع قبل الاسم المشتغل عنه نحو ازيد عمرا ضربه بنصب عمرا ضرب المقدر بعد المبتدا وهو زيد على انه ضمير له وزيد مبتدا اي ازيد يضرب عمرا ضربه والاخفش يجوز ارتفاعه بذلك المقدر وعمرا مفعوله اي اضرب زيد عمرا ضربه ويحتم تقدير الفعل مقدما في نحو ان زيد عمرا ضربه والمنصوب قبله لفظا نحو اليوم عمرا ضربته ومحلا انا بسوط زيدا ضربته وقد بينوا الى شان منصوبان بمقدرين او اكثر نحو ازيدا اخاه ضربته اي اهنت زيدا ضربت اخاه ضربته وازيدا اخاه غلامه ضربته اي لابست زيدا اهنت اخاه ضربت غلامه ومن امثلة سيبويه زيدا فاه تضربه لا خلاف في نصب الاخ اي اهنت اخاه تضربه واختلف في زيد فاجاز سيبويه والاخفش نصبه بعامل مقدر وحكي منعه عن قوم من القدما ورد بان الضمير الذي وقع على الاخ قد عرف اذ فسر الظاهر فاستبان حتى صار كالملفوظ فكيف لا يفسر به ويكون المظهر مفسرا لهما جميعا وقضية اطلاقه انه لا يشترط ان ينتصب الاسم المشتغل عنه من الجهة التي انتصب لها ضميره او متعلقه وهي جهة المفعول به وفيه قولان ذهب الفارسي وابن كيسان والسهيلي والاستاذ ابو علي في احد قوليه الى الاشتراط فلو كان الضمير او متعلقه ينتصب على الظرف او المفعول لاجله او معه او المصدر او الخبر لم يجز ان ينتصب الاسم السابق فلا يجوز زيد قمت اجلالا لاجله له او زيدا جلست به مجلسه او زيد قمت واخاه وزيدا كنت غلامه او زيدا قمت مقامه بل لا يجوز في زيد الا الرفع فقط وقد ذهب سيبويه والاخفش والاستاذ في احد قوليه الى جواز نصبه وان كان المشتغل به قد ينتصب من غير الوجه الذي انتصب المشغول عنه عليه قال سيبويه اعبد الله كنت مثله اي اشبهت عبد الله وازيدا لست مثله اي جانبت وحكى الاخفش في الاوسط عنهم ازيدا جلست عنده بنصبه بتقدير الابست زيدا جلست عنده فانتصاب الاسم في الامثلة على جهة المفعول به وانتصاب السببي على الخبرية في الاولين والظرفية في الاخير قال ابو حيان وهذا هو المذهب الصحيح واذا انتصب الاسم فالجملة بعده لا موضع لها لانها مفسرة ولا موضع للمفسرة عند الجمهور وخالف الشلوبين فزعم انها بحسب ما تفسره فهي في نحو زيدا ضربته لا محل لها وفي نحو انا كل شي خلقناه بقدر ونحو زيد الخبز ياكله بنصب الخبز في محل رفع ولهذا يظهر الرفع اذا قلت اكله وقال فمن نحن نؤمنه يبيت وهو امن فظهر الجزم في نؤمنه لانه مفسر للمجزوم وهو الفعل المحذوف بعد اسم الشرط لان الشرط لا يليها الا الفعل ظاهرا او مقدرا وكان الجملة المفسرة عنده عطف بيان او بدل قال المص ولم يثبت الجمهور وقوع البيان

علي وجهين

حينئذ م

او عند م

نحو م

بال اكرمت زيدا م

الضمير

لابسته

اسم والثاني ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا عن نصب ذلك الاسم بضميره او م

للمفسرة

الخبر بالجملة

فانها

والبدل جملة على انه ايضا قال في الارتشاف المغني ليست جملة الاشتغال من الجمل التي تسمى في الاصطلاح مفسرة وان حصل فيها تفسير فلهذا فسر الجملة المفسرة في المغني بالفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه قال واحترزت بالفضلة عن الجملة المفسرة لضمير الشان وجملة الاشتغال وذلك اي اشتغال الفعل عن نصب الاسم الذي قبله بسبب نصبه لضمير المتصل به كزيدا ضربته اي ضربت زيدا ضربته او بسبب نصبه لضميره المنفصل بالجار كزيدا مررت به اي جاوزت زيدا مررت به واجاز بعضهم جر الاسم السابق بمثل ما جر به الضمير نحو بزيد مررت به وعلى زيد غضبت عليه ذكره في الارتشاف او بسبب نصبه لسببيه كزيدا ضربت اخاه اي اهنت زيدا ضربت اخاه كما قيل اراك علقت تظلم من اجرنا وظلم الجار اذلال المجير وعن ابن كيسان ان النصب التي قبل هذه احسن منه فيها او بسبب نصبه لاجنبي معطوف عليه بواو النسق كزيدا ضربت عمرا واخاه اي لابست زيدا ضربت عمرا واخاه وتقدم تمثيل غيره من التوابع واشتغال الوصف بشرطه السابق عن نصب الاسم الذي قبله بسبب نصبه لضميره المتصل به نحو زيدا انا ضاربه الان او غدا اي انا ضارب زيدا اضاربه وفي هذا المثال تنبيه على ما اقتضاه اطلاقه في الضابط السابق تقدم الاسم على العامل من عدم وجوب يلي العامل الاسم المشتغل عنه كما مر في نحو الخوان اللحم اكل عليه ومثله زيدا انت محبوس عليه اي اكرمت زيدا انت محبوس عليه وقد يستغنى عن نحو اليوم الخوان اللحم اكل عليه واقتصر على مثال الوصف اعتمادا على العلم ببقية امثلته من المغايرة بالفعل ومثاله في المنفصل بالجار زيدا انا ضاربه ومثال الوصف مجموعا جمع سلامة زيدا انتم ضاربوه وزيدا انتن ضاربه امس لان الوصف غير عامل على الاصح فلا يفسر عاملا كما سيأتي ولا وجه الاب زيد حسنه لان معمول الصفة لا يتقدم كما مر ولا يفسر الوصف اذا لم يصح الاسم بحرف لازم للفعل والا تنعين الفعل نحو ان زيدا فنس الناصب نحو ان زيدا ضربته او الرافع كما سيأتي نحو ان زيد قام واطلق جواز الوجهين في الاسم المشتغل عنه مع اشعاره برجحان الرفع كما مر اعتمادا على ان جوازهما هو الاصل فيه كما في الامثلة المذكورة واشار الى ترجح الرفع بتقديمه على النصب ولو كان الاسم متلوا بشيء غير معلق نحو زيد لم اضربه كما سيأتي وقد يعرض له ما يرجح نصبا ويوجبه او يمنعه فيجب رفعه او يساوي بينهما فهذه اربعة احوال اشار الى الاولى بقوله ويترجح النصب في مسائل كما اذا ولي الاسم المشتغل عنه طلب بفعل يفهم منه الامر كما في نحو زيدا اضربه او زيدا لتضربه فان لام الامر ليست من ذوات الصدر فيجوز ان يتقدم المعمول ويفهم منه النهي نحو زيدا لا تضربه او الدعاء نحو زيدا ارحمه يا رب فيترجح على الرفع فيما ذكر للطلب الواقع بعد الاسم فانه بالفعل اولى ولاداء الرفع الى الاخبار بالجملة الطلبية وبعضهم يمنعه مطلقا او يبعث تاويل كما مر واذا دار الامر بين متفق عليه ومختلف فيه فالمتفق اولى وسواء في ذلك الطلب المراد بما قبله الخصوص كما في الامثلة المذكورة او العموم كقولك اللذان ياتيانك اضربهما وقضية التعليل بالطلب فقط ترجح النصب معه ولو كان بصيغة الخبر نحو والاولاد يرضعن والوالدات وقول القائلين بيتا الاينا ظرف عسا لسيدهم في الامر اذا امروا ونحو زيدا رحمه الله وزيدا قطع الله يده وعمرا امر الله عليه العيش واما نحو زيد احسن به فلا يجوز نصب زيد لان الضمير في محل الرفع على الاصح ولو قيل انه في محل النصب فالمانع كون التعجب لا يعمل فيما قبله لجموده ونحو

مغضوب

[illegible]

تقدم

جواب

جواب سؤال على ما مر تقريره ان السبعة اتفقت على الرفع في قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا والزانية والزاني فاجلدوا مع ان العامل طلبي والسبعة لا تتفق على المرجوح والجواب انه منا ولعله على معنى فيما يتلى عليكم حكم السارق والسارقة وفيما يتلى عليكم حكم الزاني والزانية فالسارق مبتدا على تقديره مضاف وهو حكم والخبر محذوف وهو عليكم ثم استونف فاقطعوا لان الفا لا تدخل عنده في خبر الموصول اذا كان ال خلافا للمبرد والزجاج والكوفيين اما اذا كان غير ال فيدخل في خبره كما مر فتكون الاية من قبيل الفعل الذي ليس الاسم المتقدم عليه من جملته بل الكلام جملتان ومن اجاز دخول الفا في خبر ال الموصولة كمن مر ذكرهم فالفا للسببية ولا يعمل ما بعدها فيما قبلها كالشرط والجزا المتضمن الموصولة معنى الشرط وما لا يعمل لا يفسر عاملا كما سيأتي فالرفع على القولين واجب واما نحو اذا جا نصر الله والفتح المعول فسبح واما بنعمت ربك فحدث فانما جاز عمل ما بعد الفا السببية فيما قبلها لوقوعها في غير موقعها كما سيأتي وعن الان السيد وابن بابشاذ يختار الرفع في العموم كالايتين والنصب في الخصوص كزيدا اضربه ونحو بالجر عطفا على قوله في نحو زيدا اضربه اي ويترجح النصب فيما اذا وقع الاسم بعد عاطف غير مفصول باما مسبوق بفعل غير مبني على اسم نحو قوله تعالى والانعام خلقها بعد قوله خلق الانسان من نطفة وقوله ندمرناهم تدميرا وقوم نوح لما كذبوا الرسل اغرقناهم فريقا هدى وفريقا حق عليهم الضلالة ونحو قام زيد وعمرا اكرمته ولستنا خالد وزيدا اعتنه عليك فيترجح النصب في هذه المواضع لتناسب المتعاطفين في كونهما جملتين فعليتين وهو امر مقصود عندهم بخلاف الرفع لتخالفهما بالاسمية والفعلية ومن منع تخالف المتعاطفين بالاسمية والفعلية اقتضى قوله ايجاب النصب قال في شرح اللمحة لكنه امر متفق لا عن احسانه نحي ونقل في المغني عن الامام فخر الدين الرازي انه قبيح واحترزنا بغير مفصول عن نحو ضربت زيدا واما عمرا فاكرمته فالمختار الرفع ما لم يرجح النصب مرجح كالطلب خلافا لان اما لقطع ما بعدها عن ما قبلها وقرئ واما ثمود فهديناهم بالنصب على حد زيدا اضربه وبغير مبني على اسم من فعل التعجب في نحو ما احسن زيدا وعمرو تضربه فانه مبني على اسم وهو ما على الاصح فيها وزاد الرضي في الفعل قيدا اخر وهو ان لا يكون افعل به في التعجب نحو احسن بزيد وعمرو تضربه فلا تطلب فيها المشاكلة اذ ذاك بل الثابت للمشتغل عنه ما ثبت له لو لم يدخل عليه عاطف مسبوق بجملة فعلية وكذا يترجح النصب في نحو زيدا ضربته واكرمت عمرا كما ذكره المص قال لانهم مما اغفلوه اعني الترجيح باعتبار ما يعطف على الجملة فانهم ذكروا رجحان النصب على الرفع في نحو قام زيد وعمرا اكرمته ولا فرق بين المثالين وقد اجتمع الترجيح باعتبار المعطوف عليها والمعطوفة في قوله تعالى وكلا وعد الله الحسنى لان قبله جملة فعلية وهي فضل الله المجاهدين وبعده جملة فعلية وهي وفضل الله المجاهدين وما تلا الاسم الذي بعد حتى وبل ولكن كذلك اي يترجح فيه النصب نحو اتيت القوم حتى زيدا مررت به وما رايت زيدا لكن عمرا رايته وما لقيت زيدا بل خالدا لقيته لشبههن بالعاطف في انهن لا يكن الا بعد كلام دائما ولا يبتدا اصلا ولانها يعطف بها في المفردات فاختيرت المشاكلة لذلك كما في الحروف العاطفة ولا

باتمام

وانتصر في التسهيل على حتى مع ان سرنص على الثلاث كما نقله ابو حيان وانما قال المشبهين
بالعاطف لانهن لسن في ذلك للعطف لانتفا شرطه وهو كون المعطوف مفردا والاسم المنصوب
في باب الاشتغال لا بد وان يكون بعض جملة فتكون هي المعطوفة بذلك العاطف على الجملة المتقدمة
وهو لا يعطف الجمل فجعلوا كل واحد من الثلاثة في هذا الباب بمنزلة العاطف في
اعطا حكمه لما ان كان كل واحد منها في اصله عاطفا ذكره في زينه قال ابن مالك وضربت زيدا حتى
بشرا ضربته يجب رفع بشر لزوال شبه حتى الابتدائية بالعاطفة اذ لا تقع العاطفة الا بين
كل وبعض وتضيته انه يشترط للعطف بعدها ان يكون ما بعدها جزءا مما قبلها كالعاطفة قال
ابو حيان ولم يعتبر ذلك غيره بهذا الشرط وكذلك التالي لهمزة الاستفهام نحو قوله تعالى ابشرا منا
واحدا نتبعه قال لسر وليس جواز الرفع في الهمزة كجوازه فيما طلب فيه المشاكلة يعني ان الرفع فيه
احسن والهمزة اشد تقاضيا منها للنصب وان فصل من الهمزة فالمختار الرفع نحو انت زيد
تضربه الا في نحو اكل يوم زيدا تضربه لان الفصل بالظرف كلا فصل وقال ابن الطراوة ان كان
الاستفهام عن الاسم فالرفع على الابتدا نحو ازيد ضربته ام عمرو وحكم بشذوذ النصب في قوله اثعلبة
الفوارس ام رياحا عدلت بهم طهية والخشابا وغلط في استشهاده به على النصب فان وليت
الاسم الهمزة امتنع النصب نحو زيد اضربته كما سياتي وكذلك الاسم التالي لحرف نفي وهو لا وما
وان نحو قوله وهو ابن خشرم العذري انشده التماسي في حماسته فلا ذا جلال هبنه لجلاله ولا ذا ضياع هن يتركن للفقر ولا شك ان المراد لا التي ليست واقعة في جواب قسم
كالبيت والا لم يصح الاشتغال معها ومن ثم قال لسر في قوله اليت حب العراق الدهر اطعمه
انه منصوب على التوسع باسقاط الخافض نبه عليه المص في حاشية التسهيل ونحو ما زيدا رايته
وان زيدا رايته فيترجح النصب في مسئلتي الاستفهام والنفي لغلبة الفعل بعدهما كما مر
توجيهه وما ذكره في النفي تبع فيه ابن مالك وابن عصفور وزعم انه مذهب الجمهور وقيل وظاهر قول
سر اختيار الرفع لانه قال بعد ان ذكر النصب فيه ان شئت رفعت والرفع فيه الا قوى وقال الرضي
جعله فيه احسن منه في الهمزة وقال ابن الباذش وابن خروف الوجهان مستويان وغير الهمزة من
ادوات الاستفهام يجب النصب بعده كما سياتي نحو هل زيدا ضربته وغير حروف النفي الثلاثة
كلم ولما ولن ليست مثلها اذ لا يتقدم معمولها وهو الفعل لضعفها فلا يقال لم زيدا لم تضربه
ولا لن بكرا تقتله الا في ضرورة كقوله فلم ذا رجا القه عيرها هب اي فلم القه ذا رجا وكذا ليس
فان ما بعدها واجب الرفع اسما لها والجملة بعده خبر نحو ليس زيد ضربته فلا يكون المسئلة
من باب الاشتغال اما الاسم المتلو بلم ولن ولا ولما فالارجح رفعه نحو زيد لم اضربه ولن
اضربه كما في فتح الكشف زيد اضربته وقال ابن السيد النصب ارجح كما في نحو ما زيدا ضربته
والفرق ظاهر **تكملة** وقد ذكروا رجحان النصب في مواضع اخر احدها في الاسم الواقع
بعد حيث مجردة من ما نحو جلست حيث زيدا اراه لان الغالب في حيث ان تضاف للفعل نص
عليه في المغني اما اذا اتصلت بما فحكمها كاسما الشرط وسياتي ثانيها الاسم في نحو زيدا جدعا له
وبكرا اعقرا له والله حمدا له ونحو ذلك من المصادر الجارية مجرى الفعل عند من جوز
تقديم معمول المصدر الحال محل فعل دون حرف مصدري فالضمير المجرور منصوب في المعنى
والاختيار

يعني م

الاسم صح

في او الا اضربه م

وقدروا رجحان

والاختيار في الظاهر النصب كذا في الارتشاف قال وفي كتاب لسنة لابن الحاج مثل سر اما
زيدا فجدعا له واما بكرا فسقيا له وقال في المغني لا يجوز نصب الاسم في ذلك بعامل محذوف على
شريطة التفسير خلافا لجماعة منهم ابو حيان ولو قلنا ان المصدر الحال محل فعل دون حرف
مصدري يجوز تقديم معموله عليه فتقول زيدا اضربا لان اللام متعلقة بمحذوف لا بالمصدر
لانه لا يتعدى بالحرف وليست لام التقوية لانها لازمة فالضمير في المثال ليس معمولا له ولا هو
من جملته قال واما تجويز بعضهم في قوله تعالى فتعسا لهم كون الذين منصوبا بفعل محذوف
يفسره فتعسا لهم فوهم بل الذين مبتدا وتعسا مصدر لفعل محذوف هو الخبر ومثله زيدا
سقيا له وجدعا له ثالثها الاسم الذي يوهم رفعه وصفا مخلا كما في قوله تعالى انا كل شيء خلقناه
بقدر فنصب كل برفع توهم ان خلقناه لشيء لان الصفة لا تعمل في الموصوف وما لا يعمل
لا يفسر عاملا فهو خبر فيلزم عموم خلق الاشياء بقدر خيرا كانت او شرا كما هو مذهب اهل
السنة واما الرفع فيحتمل لان يكون خلقناه خبرا فيوافق معناه معنى النصب مخصصة
لشيء ويكون قوله بقدر هو الخبر فيلزم كون لبعض الاشيا ليس بقدره كما هو مذهب المعتزلة
في افعال العباد الشرور فالنصب يرفع توهم هذا المعنى الفاسد فكان راجحا لكونه موجب
العموم وقد قرئ بكل منهما لكن المشهور النصب كذا قالوا واعترض الرضي فقال المعنى
بكل شيء كل شيء مخلوق نصبت كلا او رفعته وسوا جعلنا خلقناه صفة مع الرفع او خبرا
اذ لا يصح ان يراد بكل ما وقع عليه اسم الشيء فهو مخلوق لانه تعالى لم يخلق جميع الممكنات غير
المتناهيات فمعنى كل شيء خلقناه على تقدير النصب خبرا كل مخلوق بقدر وعلى كونه صفة كل
شيء مخلوق كائن بقدر فالمعنيان واحد اذ لفظ شيء في الاية مختص بالمخلوق سوا كان
خلقناه صفة له او خبرا قال والمثال الصحيح اذا اردت ان تخبر ان كل واحد من مماليكك
اشتريته بعشرين وانك لم تملك واحدا منهم الا بشرا بهذا الثمن فقلت كل واحد من
مماليكي اشتريته بعشرين فنصب كل نص في المعنى المقصود لان التقدير اشتريت كل واحد
واما ان رفعت فيحتمل ان يكون اشتريته خبرا له وبعشرين متعلقا به اي كل من اشتريته
من مماليكي فهو بعشرين فلا يعم الاعلى من اشتريته دون من حصل منهم بغير الشراء فيعم المقصود انتهى
واجاب العلامة التفتازاني في شرح المقاصد عن ما اورده في الاية بان الشيء فيها اسم
للموجود او مقيد به والمراد خلقنا كل شيء موجود من الممكنات فاندفع قوله لا بد من تقدير الشيء
بالمخلوق على تقدير النصب ايضا لانه لم يخلق ما لا يتناهى مع وقوع اسم الشيء عليه على انه لو
سلم التقييد بالمخلوق فالفرق ظاهر بين الخبر والصفة لان الخبر يفيد ان كل شيء مخلوق مخلوق
له بخلاف الصفة انتهى قال في الاوضح ولم يعتبر سر هذا مرجحا للنصب بل قال في الاية
جا هذا على زيدا ضربته وهو عربي كثير فلذلك اسقطه هنا كالذين قبله لعدم ثبوت
ارجحية النصب في الثلاثة بما ذكروه عنده كما علمته ورابعها الاسم الواقع جوابا عن استفهام
بمفعول ما يليه نحو زيدا اضربته في جواب ايهم ضربت او بمضاف اليه مفعول ما يليه نحو ثوب زيد
لبسته في جواب ثوب ايهم لبست فان لم يجب بما استفهام بالمفعول ولا بمضاف اليه اختير الرفع
فتقول في جواب ايهم ضربته وثوب ايهم لبسته زيد ضربته وثوب زيد لبسته بالرفع

صفة م

وان يكون صفة م

في

مخلوق م

الاشتراك

بثمن الشراء من وجوه التملكات كالارث والهبة ونحوهما ان نقله موهم الاختصاص م

بالرفع وزعم ابن السيد ان نصب المتلو بلم اولن او لا ارجح من رفعه نحو زيدا لم اضربه والارجح كما
في التسهيل الرفع اما المتلو بما فليس من هذا الباب كما سياتي في الحالة الثانية والتي اليها اشار
بقوله ويجب اي النصب في ما اذا وقع الاسم بعد ما يختص بالفعل لزوما كما في ان مع الماضي نحو ان
زيدا لقيته فاكرمه ومثلها لو نحو لو زيدا لقيته ما اهنته واذا الشرطية مطلقا مع الماضي
والمضارع نحو اذا زيدا لقيته او تلقاه فاكرمه وكادوات التحضيض نحو هلا زيدا
اكرمته فيجب نصب الاسم في ذلك كله لوجوب ايلاء الفعل بعد المذكورات بالاستقراء من كلامهم
كما عليه البصريون فان لم يكن ظاهرا فمضمر سواء كان ناصبا كما هنا او رافعا كما سياتي قريبا ومن
اجاز وقوع المبتدا مع شي من ذلك كما سياتي قريبا ايضا اجاز الرفع في هذه المسائل كلها وحرفا
الشرط المذكوران وهما ان ولو يتقدر بعدهما الفعل مفسرا بالماضي في الكلام والشعر سواء
كان ناصبا كما ذكر او رافعا كما سياتي وغير مفسر كما مر في باب كان نحو ان سيفا فسيف واطلبوا
العلم ولو بالصين وكذا ادوات التحضيض كما سياتي فيها ويتقدر مفسرا بعد اذا بالماضي
والمضارع لا تقول ان زيدا تكرم ولا متى زيدا اضربت قال س لو قلت ابهم زيد ضربت قبح
انتهى وكذا لا يجوز هل زيدا اضربت ولا يقع الاشتغال بعدها الا في الشعر سواء كان اشتغال
الناصب كما هنا نحو هل زيدا لقيته ومتى زيدا اضربته او اشتغال الرافع كما سياتي نحو قوله
صتى واغل البيت القيسيين واجاز الكسائي كما في الارتشاف ان يلي غير الهمزة من ادوات الاستفهام
المبتدا نحو هل زيد ادركته نلته قال الفعل مذهبه يجوز فيه الابتدا والاشتغال وفيه عن الاخفش
التسوية بين الهمزة وغيرها من ادواته في اختيار النصب نحو ايهم زيدا اضربته ومن امة
الله ضربتها والى الحالة الثالثة اشار بقوله ويجب الرفع في ما اذا وقع الاسم بعد ما يختص
بالدخول على الاسما كما في ليتما زيدا اضربه لامتناعه اي امتناع الفعل الناصب بناء على ان
ليت اذا دخلت عليها ما الحرفية لا تزيلها عن الاختصاص بالجمل الاسمية كما مر فلو نصبت زيدا
بفعل مضمر على الاشتغال لكنت قد ازلتها عن الاختصاص ولو نصبته على عملها وجعلت جملة اضربه
خبرا لا صح واجاز ابن ابي الربيع انتصابه على الاشتغال كما في انما زيدا اضربه بنا على زوال الاختصاص
قال في المغني والصواب ان انتصابه بليت لانه لم يسمع ليتما قام زيد كما سمع انما قام زيد وهذه
المسئلة ومن زاد ابن هنا على التسهيل ومسئلة اذا الفجائية الاتية ان قلنا بوجوب الرفع
بعدها يتبين ان من مسائل الباب ما يجب رفعه لصدق ضابط الاشتغال اذ لو لم يشتغل
العامل فيها بضمير الاسم لنصبه اذ لا مانع من عمله فيه بخلافه في نحو زيد هل ضربته لوجود
المانع وهو اعتراض الصدر بينهما ولهذا اخرجها عن مسائل الباب كما سياتي في تلك المسئلتين
المذكورتين من مسائله وتم بهما التقسيم الذي ذكره وهو من محاسن هذا الكتاب وكمال
مناقشته فقوله في الاوضح لم اذكر من الاقسام ما يجب فيه الرفع كما فعل الناظم لان حد الاشتغال
لا يصدق على محله في زيد هل ضربته او ما رايته من ما منع من نصب العامل الاسم قبله مانع كما
سياتي وجعله مسئلة اذا الفجائية من ذلك ممنوع كما يفهمه كلام الرضي لظهور الفرق بينهما كما
قدمناه يؤيده الخلاف في وجوب الرفع فيها والاتفاق عليه في ما توسط فيه المانع بين الاسم
والفعل كمسئلتي هل وما ونحوهما قال الرضي لم يذكر جمهور النحاة ما وجب رفعه واثبته ابن

ابن كيسان

ابن كيسان قال لعدم ذلك اذا كان الفعل مشتغلا بمجرور به تحقق فاعليته للفاعل كما في فاعل
مرفوع بان يكون الفعل نحو السوط ضرب به زيد لانه لما حقق فاعلية فكانه فاعل مرفوع
وقد تقرر انه لا يجوز نصب الاسم المذكور الا اذا اشتغل الفعل عنه بمنصوب وهذا الذي
ذكره قياس نادر والوجه جواز نصبه لكون الفعل مشتغلا بمنصوب محلا يلي ما بعد اذا الفجائية
واجب الرفع انتهى وقد حكى لهم الخلاف في مسئلة اذا كما اشار اليه بقوله وفي نحو اي وفي الاسم
التالي اذا المفاجاة نحو خرجت فاذا زيدا واذا زيد يضربه عمرو اقوال ثلاثة للنحاة
احدها يجوز النصب مطلقا قيل وهو ظاهر قول س ثانيها المنع مطلقا وهو ما ذكره ابن مالك
والرضي وقال المص انه الظاهر لانها لا يليها فعل ولا معمول فعل وانما يليها مبتدا او خبر وان المفتوحة
او المكسورة لان الكلام معهما بمنزلة مبتدا وخبر قال ابن مالك فمن اولاها غير ذلك فقد خالف
كلام العرب فلا يلتفت اليه وان كان س عليه وهذان القولان هما المطويان تحت قوله وثالثها
اي ثالث الاقوال التفصيل بين قولي المنع والجواز وهو انه يجوز النصب ان اقترن الفعل بقد
ويمتنع ان لم يقترن بها وهو مذهب ابي الحسن وتبعه ابن عصفور وذلك لان ابا الحسن نقل عن
العرب ان اذا الفجائية اذا كان الفعل مقرونا بقد جاز ان يليها فتقول خرجت فاذا قد ضرب
زيد وان لم يكن مقرونا بها فلا يجوز ان يليها ووجب ان يليها الاسم ووجه المص هذا القول بان
التزام الاسمية فيها انما كان للتفرقة بينها وبين اذا الشرطية المختصة بالفعل فاذا اقترنت
بقد حصل الفرق اذ لا تقترن الشرطية بها والى الحالة الرابعة اشار بقوله ويستويا اي
الرفع والنصب في كل موضع بني الفعل او شبهه فيه على اسم غير ما التعجبية ووقع الاسم المشتغل عنه بعد
عاطف غير مفصول باما او بعد ما يشبه العاطف كما في نحو زيد قام وعمرا اكرمته فترفع عمرا
بالابتدا مخبرا عنه بجملة فعلية معطوفا على مثله وهو الجملة الكبرى الاسمية من زيد قام او تنصبه
مفعولا لفعل مقدر وهو جملة فعلية معطوفة على جملة فعلية هي الجملة الصغرى من قام مع ضميره
التي هي جملة خبرية وان لم يكن في المعطوفة رابط كالمثال على ما سياتي في ترجيحه وبالاتفاق ان
كان فيها رابط نحو هند ضربتها او زيد كلمته وخرج بقام الخالي عن منصوب لسلامته لو شغل بفعل له
منصوب كمثال س عمرو لقيته وزيدا كلمته اختصاصه بقوة المشاكلة اللفظية كما وقع في كلام ابن مالك
ما يوهمه وليس كذلك اذ رعاية المشاكلة ليست لكون الصغرى فيها منصوب بل لمجرد كونها فعلية
نبه عليه ابو حيان والوجهان سواء عند الجزولي وتبعه ابن الحاجب وعليه جرى الشيخان لتكافؤ
بينهما اذ سلامة الرفع من الحذف والتقدير عارضه ترتب النصب على اقرب المتشاكلين وقد صححه
ذلك بعضهم وعن الفارسي ترجيح الرفع واسم الفاعل كالفعل كما في الارتشاف نحو زيد ضارب عمرا وعمرو
كلمته فتنصب عمرا الاسم الفاعل وكانه قال زيد يضرب عمرا ابدل اسم الفاعل من الجملة الصغرى وشبه
العاطف كالعاطف نحو انا اضرب القوم حتى عمرا اضربه ذكره ابن عقيل بخلاف نحو ما احسن زيدا
وعمرو اكرمته عنده فلا اثر للعطف وبخلاف المفصول باما نحو زيد قام واما عمرو فاكرمته فالمختار
فيه الرفع ما لم يرجح النصب مرجح كالطلب ولا يشترط في المسئلة المذكورة الربط اي ضمير يعود على
الاسم المشغول عنه من الجملة المعطوفة ان نصبت وفاقا للس والفارسي في عدم الاشتراط واختاره
هنا كالتسهيل بدليل قوله تعالى والقمر قدرناه منازل القراءة ابو عمرو والحرميان بالرفع وباقي السبعة بالنصب

فاعلية الفاعل صح
الاسم صح
بلغ مقابله
عمرا صح
بذلك صح
اللفظية
ابو حيان صح
مراعاة صح
فيهما صح
عليه صح
الاسم صح
سابوا صح

وهو معطوف على والشمس تجري قال س وقد ذكر المسئلة وذلك قولك عمرو لقيته وزيد كلمته ان حملت
الكلام على الاول وان حملته على الاخر قلت عمرو لقيته وزيدًا كلمته انتهى وصرح بانك ان حملت على
الاخر نصبت وليس في المثال الذي ذكره رابط خلافا للاخفش في منع النصب بالعطف على الصغرى
وهو اقفه في ترجيح الرفع ان لم يكن رابط كما قال س ويعبر عنه بعدم صلاحية ما بعد العاطف
للخبرية وهو مذهب الزيادي وبه قال السيرافي واختاره في الاوضح لان المعطوف على الخبر خبر فكان الاخر جملة
الخبر عن الرابط فكذلك الجملة المعطوفة عليها قال ابو حيان وان وجد النصب في ما عري من الرابط فليس
ذلك من جهة العطف على الصغرى بل لجواز زيدًا ضربته ابتداء من غير مراعاة عطف على الصغرى ويكون
من عطف الفعلية على الاسمية فهو مرجوح عن الرفع فوجود الرابط على هذا القول شرط في استواء
الوجهين لا في صحة النصب في الجملة كما اقتضاه كلام المص فاعلمه وقيل ان كان العاطف بالواو وبالفاء
جازت المسئلة والا فلا وهو مذهب هشام وقيل ان كان العطف بالفاء جاز والا فلا وهو مذهب
الجمهور حكاهما في الارتشاف ويصح تنزيل كلام المص على مذهب الجمهور بجعل الالف واللام في الرابط للعهد
وقد مر عن المص في الروابط في الخبر وليس منه اي من باب الاشتغال لعدم انطباق ضابطه السابق
عليه قوله تعالى والعمل الصالح يرفعه لان فاعله يرفع ضميرا يعود على الكلم والضمير المنصوب انما يعود على
الكلم وقد مر ان الفعل لا ينصب الا ما هو من جملته لا من جملة اخرى فلا يصدق عليه انه بحيث لو لم يشتغل
العامل بضميره لنصبه كما مر تقريره وليس منه قوله تعالى وكل شيء فعلوه في الزبر لانه ليس بحيث
لو لم يشتغل عنه العامل بضميره لنصبه مع بقاء المعنى الحاصل مع الرفع اذ المعنى في النصب فعلوا في الزبر
كل شيء ان علقنا الظرف بفعلوا ونحن لم نفعل في الزبر اي في صحف اعمالنا شيئا اذ لم نوقع فيها فعلا
بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها الكتابة وان جعلنا الظرف نعتا لكل شيء صار المعنى فعلوا كل شيء
مثبت في صحايف اعمالهم وهو وان كان معنى مستقيما الا انه خلاف المعنى المقصود حالة الرفع اذ المراد [بينه]
فيه ما اريد بقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر وفعلوه كل شيء اي كل ما فعلوه مثبت في صحايف اعمالهم
بحيث لا يغادر منه صغيرة ولا كبيرة وليس منه ما اضيف فيه الى العامل نحو زيد يوم تراه تفرح ولا ما فصل
فيه بين العامل والاسم اداة الاستثناء نحو ما زيد الا يضربه عمرو ولا ما العامل فيه صلة نحو
زيد الذي رايته وزيدًا انا الضاربه وكذا شبهها وهو الصفة نحو ما رجل تحبه تهان او فصل
فيه بين الاسم والعامل ما له الصدر كما النافية نحو زيد ما رايته ومثلها لا وان النافيتين
بجواب القسم وكاداة الاستفهام ولام الابتداء وكم الخبرية نحو زيد هل ضربته وعمرو كيف
وجدته وعامر ليصحبه بشر وزيد كم لقيته وان واخواتها غير المفتوحة نحو زيدا اني اضربه وليتني
القاه فكل من هذه الصور ليس من باب الاشتغال اذ العامل فيها ليس هو بحيث لو لم يشتغل
عن نصب الاسم المتقدم عليه بنصب ضميره لنصبه لامتناع عمله فيه لو فرغ له بسبب كونه مضافا
اليه في الاولى وصلة وصفة في مسئلتيهما ولا يعمل المضاف اليه والصلة والصفة فيما قبل المضاف
والموصول والموصوف وكونه بعد اداة الاستثناء والصدر في البقية ولا يعمل ما بعدهما فيما قبلهما
ولا فرق في ذلك بين الهمزة وغيرها من ادوات الاستفهام نحو زيدًا اضربته وكان ابن خروف
الله يذهب دائما الى ان للهمزة مزية على بقية ادوات الاستفهام وان ما بعدها يفسر ما قبلها
حتى نبهه الاستاذ الشلوبين عليه من كلام س حكاه ابو حيان وكذا ما بعد ان المفتوحة وان لم

تجب

صفة م

تجب تصدرها لا يعمل فيما قبلها لكونها حرفا مصدريا وما بعد حروف العطف والفاء السببية لا يعمل
فيما قبلها ايضا لانعقاد الدليل على ان ما بعدها من قبول ما قبلها فيكره وقوع ما بعدها قبلها اذ ينعكس
الامر قال الرضي واذا لم يصح للعامل ان يعمل في الاسم المتقدم عليه لم يصح ان يفسر عاملا فيه في
باب الاشتغال لان المفسر عوض عن الناصب ودال عليه فلا اقل من ان يكون مستعدا للنصب وعلى اشتغا
العامل بحيث لو لم يشتغل بضميره او متعلقه لنصبه فما لا يصح هوا ومناسبة لنصبه لولا الضمير او متعلقه
لا يكون مفسرا او قول المالكي ان الصواب عد نحو زيدا هل ضربته مما امتنع فيه العمل لمانع لا لذاته العامل
من مسايل الباب وان ضابط الاشتغال صادق عليه وانما الذي لا يصدق عليه ضابطه هو ما امتنع فيه عمله
لذاته كالتعجب والصفة المشبهة ليس بصحيح للتصريح بخلافه في كلام المعتمدين كالرضي والمص وغيرهما
وليس منه ما العامل فيه شرط مفصول عن الاسم باداة وجوابه مجزوم نحو زيد ان لقيته اكرمه
فلا يصح نصب الاسم بمحذوف يفسره الشرط لانه كالشرط ايضا في ذلك واحترز بمفصول عن نحو اذ زيدًا
لقيته فاكرمه فقد سبقت وبجزم الجواب من رفعه فسياتي حكمه ومن اجاز عمل الشرط فيما قبل الاداة
كالكسائي على ما نقله الرضي نحو زيدًا ان تكرمه يكرمك اجاز ان تكون المسئلة من باب الاشتغال
فتقول زيدًا ان لقيته اكرمه قال في الارتشاف ومن زعم ان تقدم معمول الشرط على اداته لا يجوز
بلا خلاف فهو واهم واما معمول الجواب فمنع تقدمه على فعل الجواب وحده نحو ان يقم زيدا اخاه
اكرم انوا الجمهور على المنع والكسائي على الجواز وقيل بالتفصيل بين ان يكون ظرفا او مجرورا فيكون
فيجوز او غيرهما فيمتنع وهو مذهب الفراء حكاها في الارتشاف قال وعلى هذه المذاهب ينبني جواز
الاشتغال ومنعه وليس منه ما العامل فيه مسند لضمير الاسم السابق المتصل نحو هند ظننتها
قايمة وزيد ظنه ناجيًا اي ظننت نفسها وظن نفسه فلا يجوز نصب الاسم بمحذوف يفسره
العامل لعدم صحة عمله فيه اذ لا يرفع فعل فاعل مضمر متصل على مفسره الظاهر لانه يلزم منه تفسير
المفعول للفاعل وهو ممتنع في جميع الابواب فلا يقال زيدا ضرب على ان الضمير عايد على زيد خلافا
للكسائي اذا ابرز الضمير نحو زيد ضرب هو لان القياس ان لا يخالف المفسر مفسره وتخالف الفاعل
والمفعول هو الغالب المشهور ولذا لم يجز زيدا عطيته على ان الضمير لزيد وان المعنى اعطيته
نفسه قال المص ولهذا جعلوا الها من قوله هذا سراقة للقران يدرسه مفعولا مطلقا لا ضمير
القران لئلا يتعدى العامل للضمير وظاهره معا وهل يجوز ايقاعه على مضاف لمفسره نحو غلامه
هند ضربت قولان عن البصريين الصحيح الجواز لانه يتقدر هند ضربت غلامها ويجوز ايقاعه
على موصول بفعل المفسر الظاهر نحو ما اراد زيد اخذ فاخذ ناصبه ما وفاعله ضمير مستتر عايد على
زيد واراد زيد صلة ما فاوقع فعل مضمر متصل على موصول بفعل المفسر الظاهر فان رفعت
الجواب في مسئلة الشرط او فصلت الفاعل في النفي بعدها نحو هند ما ظننتها قايمة الا هي
وزيد ما ظنه ناجيًا الا هو ف[في] الاشتغال عند س واصحابه اما في الاولى فلان الجواب المرفوع يعمل
فيما قبل الشرط لانه ليس بجواب عند س وانما هو دليله والجواب محذوف وتسميته جوابا كما ذكره مجاز واذا
جاز ان يعمل فيما قبله والحالة هذه جاز تفسيره عاملا فيه لكن قضية كلامه كالتسهيل جواز عمرا اذا قام
زيد اكرمه وهو لا يجوز اذا قام زيد اكرمه كما قال ابن عقيل واما في الثانية فلان الضمير المنفصل
كالاجنبي والعرب تعامله معاملة السببي ولذلك يتجرد عامله فعلا كان او صفة عن علامتي التثنية

اكرمه ش

لانه لا يعمل فيما قبل اداته عند البصريين فلا يفسر عاملا فيه وكذا لا يصح تفسير الجواب [بدل] جواب م

جاز م

اذ لا يجوز م

والجمع والتانيث كما مرّ فلا يلزم المحذوف السابق والاصل فى المثال لم يظنها قايمة احد الا هو
ولم يظنه ناجيا احد الا هو وحيث لا يصح الاشتغال لرفع الاسم واجب على الابتدا فى جميع المسايل
المذكورة فصـــل فى اشتغال الرافع وتفسيره العامل الرافع للاسم السابق حال كون ذلك
التفسير اى المفسر رافعا لشاغله وهو ضمير الاسم السابق او ملابسه سوا رفعه حقيقة نحو زيد
قام ابوه او حكما نحو ازيد ذهب به كتفسير الناصب فتارة يمتنع تقديم الفعل فيتعين
ابتداية الاسم وتارة يمتنع فيتعين فاعليته وتارة يترجح فتضعف ابتدايته وتارة
يضعف فتضعف فاعليته وتارة يتساوى الامران فيعرب الاسم بالفاعلية او الابتدا فهذه
خمسة احوال مذكورة فى كلامه كما قال فتجب الابتدائية اى بالاسم السابق حيث وقع بعد ما يختص
بالاسما كما فى اذا الفجائية نحو خرجت فاذا زيد يكتب اذ منع مانع من صحة تفسيره نحو زيد بيهما قام
وترجح الابتداية على فاعليته بفعل محذوف يفسره الفعل بعده فى نحو زيد قام كذا قال ظنا
كلام التسهيل والذى عليه الجمهور وجوب الحمل فيه على الابتدا لانه لم يوجد مع الاسم ما يقتضى الفعل لزوما
ولا اختيارا او هو شرط فى هذا النوع كما ذكره المغاربة ولم يجوزوا رفعه على الفاعلية واجازه المبرد
وابن العريف بنا على عدم اشتراط طالب الفعل فتبعهم الشيخان ابن مالك والمص قال وجوزه الكوفيون
على التقديم والتاخير ومثلها بعضهم بقولك خرجت فاذا زيد قد ضرب عمرا بنا على ما حكاه
الاخفش عن العرب من ايلا اذا الفجائية الفعل مقرونا بقد دون غيره كما مرّ قال ابن عقيل وفيه نظر
لان اذا الفجائية ليست طالبة للفعل لزوما ولا اختيارا وغاية ما حكاه الجواز وعلى هذا يكون
هذا القسم ساقطا انتهى وتضعف الابتدائية حيث وجد طالب للفعل اختيارا كالاستفهام
والنفى كما فى نحو قوله تعالى ءانتم تخلقونه ولا هم ينكرون فيترجح تقديره فاعلا محذوفا كما مرّ
فى الفاعل وتمتنع الابتداية حيث وجد طالب للفعل لزوما كادوات الشرط والتحضيض
اذ يجب ايلاوها الفعل فان لم يكن ظاهرا وجب تقديره كما فى ان من نحو قوله تعالى ان امرؤ
هلك وان احد من المشركين استجارك اى ان هلك امرؤ هلك وان استجارك واذا من نحو قوله
تعالى اذا السما انشقت اى اذا انشقت السما انشقت ولو عند من جوز ايلاءها الاسم على تقدير
فعل مفسر كما سياتى منه فى اعراب الفعل وعليه قوله تعالى لو انتم تملكون اى لو تملكون فحذف
الفعل الاول فانفصل الضمير نقله المص عن الزمخشرى وابى البقا واهل البيان قال وعن البصريين
انه لا يجوز لو زيد قام الا فى الشعر او النادر كقوله لو ذات سوار لطمتنى واما الاية فقيل
ليست مما نحن فيه بل من باب التمنى ولو فيها للتمنى اى لو كنتم فالفعل مقدر بعدها بدون تفسير قال فى
المغنى ورد بان المعهود بعد لو حذف كان مع مرفوعها معا فقيل الاصل لو كنتم انتم تملكون فحذفا
وبقى التوكيد وفيه نظر للجمع بين الحذف والتوكيد انتهى ونحو هلا زيد قام اى هلا قام زيد قام وغير
ان واذا ولو من ادوات الشرط يجب ان يليها فى الكلام فعل صريح غير مقدر كما اسلفناه ولا يفصل
بينها وبين الفعل باسم منصوب نحو متى زيدا ضربت او ضربته كما مرّ ولا مرفوع نحو متى زيد قام
الا فى الشعر كقوله متى واغل يزرهم يحيوه ويعطف عليه كاس الساقى وقوله ومن نحن نؤمنه
يبت وهو امن وقوله صعدة نابتة فى حاير اينما الريح تميلها تمل وما ذكر من امتناع الابتدا بعد
ما ذكر مبنى على مذهب البصريين من اختصاص المذكورات بالفعل بدليل الاستقرا من كلامهم

وسيأتى

وسيأتى التصريح فى كلامه بالاختصاص بالفعل فى اذا وادوات التحضيض والتلويح به فى الباقى مع ما مرّ
ايضا وعن الكوفيين جواز دخول اذا على الجملتين الفعلية والاسمية اذا كان الخبر فعلا كاذ وعن
الاخفش والكسائى ومن وافقهما فيها وفى ان ايضا بالشرط المذكور وفى الارتشاف انه يجيز ان
يرتفع الاسم بالابتدا بعد اذا الشرطية وادوات الشرط اذا كان الخبر فعلا وفى الرضى ان الخلاف
المذكور يطرد فى كل حرف لا يليه الا الفعل كلو نحو لو ذات سوار لطمتنى وهلا نحو هلا زيد قام وممن جوز
ايلا لو الجملة الاسمية الزمخشرى وسياتى بسط الكلام على هذه الادوات فى بابها وفى باب اعراب
الفعل ان شا الله تعالى ويستويان اى ابتداية الاسم وفاعليته على تقدير الفعل فى الجملة ذات
الوجهين نحو زيد قام وعمرو قعد فان راعيت الكبرى رفعت عمرا بالابتدا او الصغرى رفعته
بالفاعلية والتقدير وقعد عمرو على ما تقدم فى حالة النصب لتكافؤ بين التقديرين
وههنا اشكال وهو ان قولهم ما لا يعمل لا يصح عاملا فوجب ان لا يتاخر المفسر عن المرفوع فى المسايل
المذكورة نحو ازيد قام وان امرؤ هلك وزيد قام وعمرو قعد لان الفعل لا يعمل الرفع فيما قبله بالاتفاق
كما نقله بعضهم وقد مرّ وما لا يعمل فلا يفسر عاملا فلا يكون المقدر مفسرا بالظاهر المتاخر عن
المرفوع الا ان يخص عدم جواز تفسيره بمفسر الناصب وهو الظاهر من كلامهم كما قاله بعضهم وقال
الرضى ان الاصل فى المفسر ان يصلح للعمل فى معمول المفسر فان لم يصلح وكان له عمل اخر غير التفسير حمل عليه
وان لم يكن له اضطر الى جعله مفسرا مع امتناع عمله ففى نحو ازيد هل ضربته للفعل محل اخر غير التفسير
اذ الاخبار به يؤدى الى دخول الشرط على الاسمية فحمل هنا لا على التفسير فى زيد قام وازيد
قام بل نقول زيد مبتدا لا فاعل لانا لم نضطر الى جعله مفسرا لدخول الهمزة على الجملة الاسمية قال
وهذا مذهب ابن جنى والجرمى وارتفاعه بمقدر مفسر بالظاهر مذهب الاخفش نظرا الى الهمزة انتهى
وهو مخالف لما مرّ من رجحان الفاعلية مع الهمزة ونقله المص عن الحذاق كما مرّ ولا يجوز
النصب حيث اشتغل الفاعل بضمير مجرور لفظا مرفوع محلا كما فى نحو ازيد ذهب به ونحو
ازيد غضب عليه فزيد مرفوع بفعل محذوف على المختار لمكان الهمزة والتقدير اذهب بزيد ذهب به
لان الجار والمجرور فى موضع رفع بذهب وشرط النصب ان يشتغل بنصب ضميره عن نصبه كما مرّ
ويجوز رفعه بالابتدا كما مرّ واجاز المبرد والسيرافى وابو على وابن السراج نصبه على ان يكون
القايم مقام الفعل ضمير المصدر والجار والمجرور فى موضع نصب والمتقن رد هذا الذهاب
به ورد بان الفعل انما يتضمن مصدرا غير مختص وغير المختص لا ينوب عن الفاعل كما مرّ
بـــاب التنازع بالاضافة ويسمى باب الاعمال ايضا وهذا الباب وما قبله يشتملان
على جملة كثيرة من مباحث العامل خلا ما تفرق منها فى الابواب اذا اقتضى عاملان
والمراد بهما من غير الحروف ان يكونا من نوع الفعل وشبهه بقرينة ما سياتى من صحة
الاضمار فيهما والحروف لا يضمر فيها فلا تنازع بين حرفين ولا حرف وغيره واجاز بعض النحاة
التنازع بين لعل وعسى نحو لعل وعسى زيدا ان يخرج على اعمال الثانى وعلى اعمال الاول عسى
ولعل زيدا خارج وتناول اطلاق العاملين المتفقين فى نوع كالفعل متصرفا كان نحو
اتونى افرغ عليه قطرا او جامدا كفعل التعجب على خلاف سياتى من كلام مع تصحيح المنع وكشبه
الفعل من اسمه نحو نزال وبله زيدا واسم الفاعل كقوله عهدت مغيثا مغنيا من اجرته

فلم اتخذ الا فنا كمعز ثلا واسما المفعول كمضروب ومهان زيد والمصدر اجاز السيرافي
تنازع المصدر من قول لعدي ارواح مودع ام بكور انت فانظر لاي حال تشير وفي النهاية
لا يصح تنازعهما اذا قلت سرني اكرامك وضربا زيدا وجب نصبه بالثاني ولا يجوز الاول
للفصل بين المصدر ومعموله فان كان المصدر في معنى الامر او الخبر فينبغي ان يجوز بابهما اردت
ذكره في الارتشاف والمختلفين في النوع كالفعل واسمه نحو هاؤم اقرؤا كتابيه والعاملين
المتفقين في الاقتضا كالمتنازعين في الفاعلية نحو ضربني واكرمني زيد او المفعولية
كضربت واكرمت زيدا او فيهما معا كضرب واكرم زيد عمرا والمختلفين فيه بان طلب الاول
الفاعلية والثاني المفعولية كضربني واكرمت زيدا او بالعكس والمتعدي منهما لواحد
والاكثر على خلاف سياتي في كلامه مع ترجيح الصحة وقال عاملان او ثلاثة واقتصر على ذلك
كالشلوبين وابو حيان وغيرهما ولم يقل كابن مالك والرضي عاملان فصاعدا لاقتضائه
تنازع اكثر من ثلاثة قيل ولم يوجد قال ابو حيان الثلاثة اكثر ما سمع ومنه الحديث
تسبحون وتحمدون وتكبرون دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين فتنازعت ثلاثة في اثنين
ظرف ومصدر وقوله سئلت فلم تبخل ولم تعط طائلا وانشد غريبا لمن على اعمال الاربعة
قوله طلبت فلم ادرك بوجهي وليتني قعدت ولم ابغ الندا عند سائب ومعنى قوله اقتضى
عاملان وثلاثة اي طلب كل واحد من حيث المعنى ما اخر من معمول اي معمولا موخرا عنهما
بان يتوجه اليه احدهما عند توجه الاخر اليه بعينه فخرج بالاقتضا المذكور نحو قوله عدينا
في نحو ما شئنا انا نحب ولو مطلت الواعدينا فان الطالب للواعدينا نحب لا مطلت واما لو
اكد احد العاملين بالاخر كقوله فهيهات هيهات العقيق ومن به وفاقا للصاحب
التسهيل والبسيط فانهما اشترطا في العامل المقتضي ان لا يكون للتاكيد وجزم به هنا كما
سياتي في الاوضح قال لان الطالب للمعمول انما هو الاول واما الثاني فلم يوت به
للاسناد بل لمجرد التقوية فلا فاعل له ولهذا قال الشاعر اتاك اتاك اللاحقون
احبس احبس ولو كان من التنازع لقال اتاك اتوك وخالف في شرح الطه لكن جماعة كما ستنقي
الاشارة اليه في كلامه ولم يذكر هنا كالاوضح قيد الارتباط بين المتنازعين مما سياتي وقد
تعقبه في ذلك فرجه فقال لكان عليه ان يقول عاملان مرتبطان فلذلك يمتنع نحو قام قعد
زيد لعدم الربط لان الجملتين كالواحدة فيكون الفصل كلا فصل ويمكن ان يقال لا يحتاج
اليه لان الاقتضا لكل من العاملين والثلاثة للمعمول على الوجه المذكور لا يتم الا ارتباطهما واقوى ما يكون
الاقتضا من جهة المعنى بحرف العطف ولذلك اشترطه الكوفيون وليس بلازم بدليل
قوله تعالى هاؤم اقرؤا كتابيه بل يكون بالعطف وبغيره كان يعمل اولهما في ثانيهما نحو وانه
كان يقول سفيهنا على الله شططا وانهم ظنوا كما ظننتم ان لن يبعث الله احدا او يكون
ثانيهما جوابا للاول اما جوابية الشرط نحو تعالوا يستغفر لكم رسول الله ونحو اتوني افرغ
عليه قطرا او اما جوابية السؤال نحو يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة قال ابن مالك
واذا كان العطف باو ونحوها مما لا يجمع بين الشيئين لم يجز ان يشترك العاملان في
العمل كقوله وهل يرجع التسليم او يكشف العمى ثلاث الاثافي والرسوم البلاقع ولو كان من

التنازع

140

التنازع لكان احد الفعلين مونثا لان فاعله على ذلك التقدير ضمير مونث وانما اراد
هل يرجع التسليم ما انشده انتهى وشرط في المتنازعين ايضا ان لا يمنع من العمل
مانع لفظي فلا يكفي الاقتضا المعنوي صرح به في الارتشاف قال كقوله كان خوافي
اجدل قرم ولى ليسبقه بالامعز الخرب فهذا من اعمال الاول ولا يجوز ان يكون من اعمال
الثاني لان الخرب لا يكون مفسرا للضمير الذي في ولى ولام كي تمنعه ان يتخطاها الى
تفسيره فانه لا يتقدم ما بعدها عليها انتهى وكذا لو كان العامل الاول لا يجوز الفصل
بينه وبين معموله بالعامل الثاني كالمتضايفين فيمتنع التنازع فلا تقول رايت
غلام وضاربا زيدا اي رايت غلام زيد وضاربا ولهذا يمتنع في فعل التعجب وان قلنا بجوازه
في الجامد لانه لا يفصل بين فعل التعجب ومعموله كما نبه عليه ايضا في الارتشاف وقد يقال
هذا الشرط ليس خاصا بهذا الباب فلا يجب التعرض له فيه وقوله من معمول بيان لما تاخر يتناول
باطلاقه الفاعل والمفعول المظهر والمضمر فهو اولى من تقييد ابن الحاجب له بالظاهر لانه يجوز
في الضمير المنفصل المنصوب نحو ما ضربت وما شتمت الا اياك فتكون حذفت المفعول من الاول على اعمال
الثاني ومن الثاني على اعمال الاول اذ المفعول يجوز حذفه وكذا المجرور المنصوب المحل نحو قمت
وقعدت بك صرح به الرضي فيهما قال وكذا لا سيما اذا تقدم الضمير على العاملين نحو اياك ضربت واكرمت
انتهى فيكون من باب التنازع اذ يمكن قطعه بالحذف الذي هو معتبر عنده الكل لكنه يمتنع فيه
الاضمار كما نبه عليه السيد اما المنفصل المرفوع نحو ما ضرب واكرم الا انا فلا يجوز كما لا يجوز في
الظاهر نحو ما قام وقعد الا زيد كما سياتي في كلامه واما المتصل فيستحيل التنازع فيه لانه انما يكون
حيث يمكن ان يعمل في المتنازع فيه وهو في مكانه كل من المتنازعين لو خلا الاخر والاول يستحيل
عمله في المتصل بالاخر لان المتصل يجب اتصاله بعامله او بما هو كجزئه ولا ينفصل بعامل اخر وفي
الارتشاف منع بعضهم من التنازع في المضمر واجازه الاكثرون وتناول باطلاقه المعمول ايضا الظرف
فتقول على اعمال الثاني سرت وذهبت اليوم وعلى اعمال الاول سرت وذهبت فيه اليوم والمصدر
ان اعملت الثاني قلت ان تضرب زيدا اضربك ضربا شديدا اعلى الاعمال وان اعملت الاول
قلت ان تضرب زيدا اضربه اي الضرب ضربا شديدا قال في الارتشاف ولا تنازع في
الحال لانها لا تضمر وزعم ابن معط انه يجوز لكن تقول في مثل ان تزرني اتيك راكبا على اعمال
الاول ان تزرني ازرك في هذه الحالة راكبا على معنى ان تزرني راكبا اتيك في هذه الحالة ولا
يجوز الكناية والاجود اعادة لفظ الحال كالاول انتهى وفي النهاية لا تنازع في المفعول له
ولا الحال ولا التمييز وتقول في المفعول معه قمت وسرت وعمرا ان اعملت فيه سرت وان
اعملت قمت قلت قمت وسرت واياه وعمرا انتهى وشمل المعمول الواحد والكثير كما مر في حديث
تسبحون وتحمدون وقيد المعمول هنا كالاوضح بالاخر تبعا للشلوبين وابن مالك احترازا مما
اذا تقدم على العاملين نحو زيدا اكرمت ويكرمني او توسط نحو ضربت زيدا وضربني فلا
يجوز وفي الارتشاف ان قيد التاخر اكثري لا شرط وقد اجاز بعض المغاربة تقدمه وجعل
منه قوله تعالى بالمؤمنين رؤف رحيم وعليه فرتها يجب التقدير نحو ايهم ضربت وشتمت والفارسي
توسطه ومعه صرح كلام الرضي في المسئلتين كما مر منه في الضمير قال في ترب المحمد وهو الحق لان

كالمتضايفين

قدم

واحد

الاولى بالعمل اما انه ممتنع فلان معمول العامل لا يجوز ان يتقدم عليه وشرط فيه ايضا ان يكون م م

غايته ان يكون غير سببي مرفوع كما في الاوضح وغيره فلا يجوز زيد قام وقعد ابوه وستاتي الاشارة اليه في قوله وليس منه وعن نحو مطول وكانه لم يذكره للخلف فيه نقد تبيل انه لم يذكره معظم النحاة واحترز بالمرفوع عن المنصوب فانه يجوز كما سياتي نحو قوله عمل جواب الشرط في قوله اذا اقتضى اي اذا طلب عاملان او ثلاثة معمولا متاخرا جاز ان يعمل فيه واحد من العاملين او الثلاثة على سبيل البدل منا الاول او غيره سواء كان تطلبهما متفقا كقام وقعد زيد او مختلفا كضربني واكرمت زيدا على ما مر لا كلاهما خلافا للفراء في نحو قام وقعد زيد فارتفاع زيد بالفعلين عنده كما سياتي مع رده وقضيته كلامه انه لا يتعين العمل للثالث فيما لو تنازع ثلاثة وزعم ابن خروف انه يتعين ويلغى الاول والثالث وتبعه ابن مالك وادعى انه استقراء لكنه في الكلام فوجد مثل ما قال قال ابو حيان واستقراؤه ناقص وقد جاء اعمال الاول والاضمار في الثاني والثالث لتكفلوا في الاسود كساك ولم تستكسه فاشكرن لداخ لك يعطيك الجزيل وناصره فاعمل كساك ورفع براخ واضمر في الثاني وهو قوله ولم تستكسه وفي الثالث في له وحكى عن بعض اصحابنا الاجماع على جواز اعمال الثاني والثالث قبل ان تخلق ابن خروف وابن مالك ثم انه لا خلاف بين اهل المصرين في جواز اعمال كل واحد من العاملين في المتنازع فيه واعمال الاخر في ضميره فهو مسموع في كليهما وانما اختلفوا في المختار منهما للاعمال فالكوفيون يختارون الاول للاعمال لما يلزم في خلافه من الاضمار قبل الذكر وهو ضعيف ورعاية لحق السبق كما روعي في قولهم ثلاث من البط ذكور باسقاط التاء وثلاثة ذكور من البط باثباتها لحق سبقا لبط في الاول والذكور في الثاني ويكون اعمال السابق مغنيا عن اعمال الثاني كما ان جواب السابق من القسم والشرط مغن عن جواب الثاني واجاب ابن مالك بان تقدم الضمير بشرط التفسير سائغ من غير ضعف كما في باب نعم وربه رجلا وضمير الشان واعتبار السابق في مسئلة العدد ليس لكونه سابقا بل لكونه قريبا من محل الاثر والسابق من القسم والشرط لكونه مقصودا اذا كان شرطا وكون القسم المتاخر موكدا غير مقصود واجراء هذا المجرى اذا كان قسما طرح للباب وما نقله المص عن الكوفيين هو الذي تظافرت به نصوص النحاة عنهم وقال ابن النحاس انه لم يجد ذلك على ما حكى عنهم فيعضم اي اذا اعملنا احدهما فقطعه التنازع مع الاخر يكون بالحذف تارة وبالاضمار اخرى فعلى اعمال الاول تضمر في الثاني ما يحتاجه من مرفوع او منصوب او مجرور مطابقا للمتنازع فيه نحو قام وقعد اخواك وقام وضربتهما اخواك وقام ومررت بهما اخواك ولا محذور في شيء منه لكان المتنازع فيه المعود عليه وان تاخر لفظا فهو متقدم رتبة وقد يحذف في حالة كونه منصوبا لفظا ومحلا كقول عاتكة بنت عبد المطلب بعكاظ يعشي الناظرين اذا هم لمحوا شعاعه اي لمحوه وقوله بعكاظ ارنو من صادقة في الناتبات فارضيه ويرضيني اي ارنو اليه وهذا الحذف للضرورة عند ابي حيان وعلي والمغاربة واختاره المص لما فيه من تهيئة العمل للعامل وقطعه عنه واجازه مطرحا السيرافي وجماعة واختاره ابن الحاجب والرضي لكونه فضلة وحذفها جائز للدليل ورد بان فيه تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه بلا معارض بخلافه فيما سياتي في اعمال الثاني والبصريون يختارون للاعمال في المتنازع فيه الثاني في النقل عن العرب انه الاكثر قال تعالى اتوني افرغ عليه قطرا يستفتونك قل الله يفتيكم

في الكلالة

ان لن يبعث الله احدا ولو اعمل الاول لقيل ... وقيل استغفر ... في الكلالة والذين ... كما ظننتم

في الكلالة والذين كفروا وكذبوا باياتنا تعالوا يستغفر لكم رسول الله وانهم ظنوا كما ظننتم ان لن يبعث الله احدا وقد استدل بهذه الايات ونحوها ابن بابشاذ وغيره على مذهب البصريين لانه لما خلا الثاني فيها عن الضمير مع موافقتهم لنا على ان الاضمار هو المختار كانت الايات دليلا على اعمال الثاني والا كان افصح الكلام وهو القران على غير المختار اي على حذف المعمول من الثاني عند اعمال الاول وبهذا يندفع ما قاله ابن الحاجب من اصحابنا اهل اليمن انه لا دليل فيها لان المحذوف في الظاهر فيها هو المفعول لا الفاعل وهو فضلة يجوز حذفه فيمكن ان يكون الظاهر معمولا للاول والمحذوف للثاني وبالعكس قال وانما يصح الاستدلال باضمار الفاعل مع ظهور المفعول كضربني وضربت زيدا او بحذف المفعول مع ظهور الفاعل كضربت وضربني زيد واما ان يكون المحذوف مع المضمر في كلا الفعلين فلا دليل فيه انتهى على ان قوله تعالى تعالوا يستغفر لكم رسول الله نص في الاستدلال لان الفضل من قبيل ما ذكر بعد قال ابن مالك وفي اعمال الاول لا يكاد يوجد مع قلته الا في الشعر ورعاية لحق الجوار والقرب ولان الاصل في المعمول ان يلي عامله وفيه تخلص من كثرة الضمائر كما في الحديث كما صليت ورحمت وباركت على ابراهيم اذ لو اعمل الاول لقال كما صليت ورحمت وباركت عليه على ابراهيم ولو اعمل الاول لقيل كما صليت ورحمته وباركت عليه على ابراهيم ومن الفصل بين العامل والمعمول في العطف على العامل قبل ذكر معموله فيضمر اي على اعمال الثاني يضمر في الاول مرفوعه فاعلا او نائبا دون اشتراط تاخر الضمير كما يقوله الفراء وفاقا لسيبويه والبصريين وان كان فيه اضمار قبل الذكر نحو قوله جفوني ولم اجف الاخلاء انني بغير جميل من خليلي مهمل واتى بغير للمزح على تقدير لام العلة اي لم اجف لانني مهمل وبكسرها بتقدير سؤال مقدر اي ما حالك اذا جفوك ومهمل خبر انني وبغير جميل متعلق به ومن خليلي صفة جميل وقد افاد مع التمثيل بالبيت الاستدلال على مذهب البصريين لكونه نصا بخلاف الايات السابقة كما مر وكقوله ...ولم اخالف خليلي ولا تقع خير في خلاف الخليل وحكى سيبويه من قولهم ضربوني وضربت قومك وضرباني وضربت اخويك هذا فيما اذا اقتضى الاول فاعلا ومثله اذا اقتضى ثانيا ضرب واكرم زيد والكسائي يحذفه اي يحذف مرفوعه وجوبا فرارا من الاضمار قبل الذكر وبه قال هشام من الكوفيين والسهيلي وابن مضاء من المغاربة واستدلوا بقوله تعفق بالارطى لها وارادها رجال فبذت نبلهم وكليب اذ لم يقل تعفقوا ولا ارادوها وبقال لهم ما ذهبتم اليه من وجوب حذفه لمرة العمدة اشنع مما فررتم منه وهو الاضمار قبل الذكر لمجيئه في غير هذا الباب كما مر مع امتناع حذف العمدة بحالها لم كما قيل وكنت كالساعي الى مثعب موائلا من سبل الراعد وما استدلوا به مؤول على الاضمار جمعا بين الادلة والتقدير تعفق هو اي من ينكر ومما نقله المص عن الكسائي هو المشهور عنه وفي شرح الايضاح انه لا يقول بالحذف بل يضمر مفردا في الاحوال كلها والفراء يضمر اي المرفوع مؤخرا عن المتنازع فيه ان طلب الثاني منصوبا فتقول ضربني وضربت قومك هم ويجيء بالمنفصل لتعذر المتصل بلزوم الاضمار قبل الذكر والا اي وان لم يطلب الثاني منصوبا بل وافق الاول في طلب المرفوع نحو قام وقعد زيد اعملهما فيه فيكون الاسم الواحد مرفوعا بفعلين وفيه اجتماع مؤثرين على اثر واحد وقد برهن على فساده في غير هذا الفن وعوامل النحو وان لم تكن مؤثرات حقيقة

لكونه

لها

بل علامات ينطق المتكلم عندها بوجوه مخصوصة هي آثارها مجازا واصطلاحا وآثارا للمتلفظ بها حقيقة
وتاثيرا الا انها منزلة منزلة المؤثرات الحقيقية في امتناع توارد اثنين منها على معمول واحد
بالشخص وانما التزم ذلك فرارا مما لزم البصريين من الاضمار قبل الذكر والكسائي من وجوب حذف
العمدة قال ابن مالك ان مذهبه غير مستبعد فانه نظير زيد وعمرو منطلقان على راي من يرى ان الخبر
مرفوع بالابتداء واجيب بان الفرق باستقلال كل واحد من الفعلين بالنسبة الى زيد وعدم
استقلال كل واحد من الاسمين الى منطلقين اذ لا يصح زيد منطلقان ويصح قام زيد قال
السيد والحق انه لا يستبعد لان المراد بالعامل الباعث لا المؤثر ومما نقله عن الفراء هو الصحيح
عنه كما قال الرضي وذكر ابن عقيل ان المشهور عنه منع المسئلة الاولى مطلقا ونقل عنه ما نقله
المص من جوازها بشرط التاخير ونقل عنه ايضا القصر على السماع ويحذف وجوبا منصوب به
اي منصوب الاول لفظا او محلا في نحو ضربت واكرمني زيد لانه فضلة فيحذف في السعة فكيف
مع التخلص من الاضمار قبل الذكر ~~وقيل يجوز اضماره~~ اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب جهارا فكن
في الغيب احفظ للود وهو ضرورة عند الجمهور الا ان كان ذلك المنصوب غير مستغنى عنه لكونه في
الاصل مرفوعا كخبر كان ومفعولي ظن وقد اختلف فيه هل يضمر قبل الذكر نحو ظنني اياه وظننت
زيدا قائما لانه عمدة وان كان منصوبا فهو كالفاعل فلا يحذف او يضمر بعده اي بعد الذكر
نحو ظنني وظننت زيدا قائما اياه كمذهب الفراء في ضربني وضربت زيدا هو ذهابا الى
انه لا يحذف ولا يضمر قبل الذكر لانه منصوب فهو على صورة الفضلة فاضمر موخرا او يحذف
نحو ظنني وظننت زيدا قائما لانه من الحذف اختصارا اي لدليل وقد مر انه لا يمتنع وفارق
الفاعل فانه كالجزء من الفعل ويظهر نحو ظنني قائما وظننت زيدا قائما لسلامته مما لزم
قبله هذه الاقوال الاربعة للنحاة ثانيها للسيرافي واختاره ابن مالك وثالثها قال ابن عصفور
انه اسد المذاهب لسلامته من الاضمار قبل الذكر والفصل وصححه في الاوضح ورابعها مختار
ابن الحاجب تنبيه لا يحذف المنصوب لفظا او محلا الا اذا لم يوقع حذفه في لبس كما في غير ذلك
من الابواب نحو استعنت واستعان علي زيد به اذ لو حذف به لم يعلم ان زيدا استعان به او عليه وكذا
حذف منصوب الثاني على اعمال الاول ان قلنا بجوازه في غير الضرورة نحو مال عني وملت اليه
زيد فلا يصح حذفه اذ يصير الظاهر لعدم حذفه مال عني وملت عنه زيد وهو خلاف المراد ومثله
رغب في ورغبت عنه زيد وانما لم ينبه عليه لعدم اختصاصه بهذا الباب بل هو شرط لمطلق
الحذف في هذا الباب وغيره واذا احتيج اي اذا احتاج العامل المهمل الى ضمير مخبر به عما اي
عن اسم يخالف المفسر وهو المتنازع فيه في الافراد وفرعيه والتذكير وضده اظهر وجوبا كقولك
في اعمال الاول ظننت وظناني قائما الزيدين قائمين والاصل ظننت وظنني الزيدين
فظننت يطلب الزيدين قائمين مفعولين وظنني يطلب الزيدين فاعلا وقائمين
مفعولا فاعملنا الاول فنصبنا الاسمين واضمرنا في الثاني ضمير الزيدين وبقي علينا المفعول
الذي يحتاج الى اضماره وهو مخبر عن ياء المتكلم والياء مخالفة للقائمين الذي هو مفسر
للضمير الذي ياتي به فان الياء مفرد وقائمين مثنى فدار الامر بين اضماره مفردا لتوافق
المخبر عنه وتخالف المفسر وبين اضماره مثنى لتوافق المفسر وفي كل منهما محذور اذ لا يخالف المفسر

المخبر

وهذا الذي التزموا ... العامل [illegible] ... الاضمار قبل الذكر ... يجوز اضماره م

ظننت

كجزء

وهو الالف م

المخبر والمخبر عنه ولا المفسر ومفسره فوجب العدول الى الاظهار فقلنا قائما لتوافق المخبر عنه ولم
تضره مخالفته للقائمين لانه اسم ظاهر لا يحتاج لمفسر هكذا قالوا قال في الاوضح والذي يظهر لي
فساد دعوى التنازع في قائمين وفي نحو الزيدين لان ظنني لا يطلبه لكونه مثنى والمفعول
الاول مفردا وقد اشار المحقق الرضي الى ذلك في ضمن سؤال واجاب عنه بان التنازع بعد
اشتغاله بالياء انما هو في ذات ثبت لها القيام كذا نقله عنه قريب المص ولم اجده في بابه من شرحه
قال وفيه نظر لان التنازع انما يكون في مبهمين لا في مبهم سلمنا ان التنازع في ذات ثبت لها
القيام باعتبار ما في الذهن لكن لا يمكن ان يكون الفاعل المتصل بالياء الذي هو ضمير مفرد يطلب
ذاتا اعم من ان تكون مثناة او مجموعة بل انما يطلب ذاتا مبهمة مقيدة بكونها مفردة قال فالحق
ما قاله المص ويقويه قولهم بفساد دعوى التنازع في بيت امرئ القيس الاتي حيث راعوا
صحة المعنى ولم يجوزوه حيث كان انتهى ووجه ما قاله الجماعة بان التنازع في الثاني
انما هو باعتبار كونه مفعولا ثانيا مع قطع النظر عن كونه مثنى او مفردا وانت لا تنطق به مثنى
الا بعد الحكم بكونه للاول ولا مفردا الا بعد الحكم بكونه للثاني واذا نطقت به مثنى بطل كون
الثاني يطلبه فمن هنا ظهر للمص فساد دعوى التنازع ولو نظر اليه من جهة كونه مفعولا ثانيا
مع قطع النظر عما يقتضيه كل من العاملين المذكورين لما نازع في صحة التنازع الا ترى ان
العاملين اذا كان الاول منهما يطلب مرفوعا والثاني يطلب منصوبا فتنازعهما فيه صحيح
لكن مع قطع النظر عن الاعراب لانك ان اعربته بالرفع بطل كونه مطلوبا للثاني لانه لا يطلب الا
منصوبا وان اعربته منصوبا بطل كونه للاول لانه لا يطلب الا مرفوعا واعتبر ذلك بالمفعول
الاول في مثاله وهو الزيدين فانه بعد النطق به على هذه الصورة لا يطلبه ظناني لانه منصوب
وظناني انما يطلب مرفوعا والمولف يسلم التنازع فيه انتهى ولو اعملت الثاني فقلت ظناني
وظننت الزيدين قائمين واضماره موخرا على وفق المخبر عنه لا لما يقتضيه في هذه مفقود
ثم هو ناظر للمفسر رتبة ولفظا وليس من التنازع نحو ما قام وقعد الا زيد وما قام وقعد
الا انا اذ لا يتصور اضمار مع الا ولا بدونها فيفسد لانعكاس معنى المهمل من المتنازعين
لاخلائه من الايجاب فينعكس المعنى فيه ويلزم ايضا في مسئلة الضمير اعادة غائب الى حاضر فلا يكون
ذلك تنازعا بل يمكن قطعه مما هو طريق القطع عندهم من الحذف او الاضمار كما مر فهو من
باب الحذف العام لدلالة القرائن اللفظية والتقدير ما قام احد وقعد الا زيد
فحذف احد كما حذف في قوله تعالى وان منكم الا واردها ونحوه واسند قعد الى ضمير احد والا زيد بدل
لكن يلزم عليه حذف الفاعل ومن قواعد البصريين انه لا يحذف في غير ما مر بل زعم ابن عصفور
في شرح الايضاح انه لا يجيز حذفه احد من البصريين والكوفيين وهذا التركيب مسموع
عن العرب قال ما قام قلبي واضباه وتتمة الا كواعب من ذهل بن شيبان وهو مقيس وتخريجه
على مذهب الفراء في قام وقعد زيد ضعيف لما مر وعلى حذف الا زيد فيه ايضا حذف الفاعل
وبالجملة فلا تنفك المسئلة عن اشكال في التخريج كما اشار اليه ابن عقيل ولا ما اذا كان المعمول
المتنازع فيه سببي مرفوع نحو قول كثير قضى كل ذي دين فوفى غريمه وعزة ممطول معنى
غريمها وذلك لزوال الارتباط لو قدر من التنازع باعمال احد اسمي المفعول واضمار السببي

في م

فانك م
لقلت ظناني قائما وظننت الزيدين قائمين ... [illegible] ... الزيدين م

في الاخر م

الذى هو الغريم فيخلو الاول من ضمير المبتدا ان اعملت الثانى وخلا الثانى انه ان اعملت الاول
فيلزم عدم الارتباط بالمبتداء لانه لم يرفع ضمير المبتدا ولا ما يتلبس بضميره فتعين ان
يكون غريم مبتدا وغريمها مبتداء ثانيا مخبرا عنه بمخبر وهو ممطول ومعنى والجملة خبر
بعده او معنى صفة لممطول او حال من ضميره على ما ذكر من جعل كون ذلك من التنازع ذهب ابن
ابن خروف وابو على الشلوبين واجاز جماعة منهم الفارسى اعمال كل من معنى وممطول فى غريمها

السيبي م

واضمر بالمرفوع عما لو كان منصوبا فيجوز التنازع نحو زيد يضرب واكرم اخاه لوجود الربط
قال المرادى وينبغى ان يفصل فى المنصوب بين ان يكون فى العاملين ضمير يعود على الاول
غير ضمير السببى كما فى المثال فيجوز او لا يكون كقولك زيد يضرب واهين علامه فلا يجوز لخلو
المهمل من عايد على الاسم قبله فيكون ح بمنزلة المرفوع وهو كما قيل تفصيل جيد وفى البيت
المذكور تنازع اخر وهو قضى ووفى تنازعا غريمه وكل فاعل قضى وقد اعمل وفى حيث لم توفاه
ونصب غريمه ولا اى ليس من التنازع نحو قول امرء القيس ولو ان ما اسعى لادنى معيشة
كفانى ولم اطلب قليل من المال اذ ذكر للزوم التناقض لوجه العاملان وهما كفانى واطلب
الى المعمول وهو قليل اذ لو لامتناع الشئ لامتناع غيره فيلزم كون المثبت فى سياقها وسياق
جوابها منفيا والمنفى فيهما مثبتا اذا امتناع النفى اثبات وبالعكس فيكون السعى
لادنى معيشة منفيا اذ هو مثبت فى سياق لو وكذلك كفانى اى لا اسعى لادنى معيشة ولا يكفينى
قليل من المال وطلب القليل مثبتا اذ هو منفى فى سياق جوابها مع كون السعى لادنى معيشة هو

لوم

عين طلب لقليل من المال او مستلزم له فيلزم اثبات الشئ ونفيه فى كلام واحد بتقدير
توجه اطلب الى قليل ومعموله محذوف اى لم اطلب الملك بدليل قوله بعد ولكنما اسعى لمجد مؤثل
وقد يدرك المجد المؤثل امثالى هذا على تقدير الواو للعطف وكذا لو قدرت للاستيناف
لانه لا يكون ح بين كفانى واطلب ارتباط فلا تنازع لما مر فان قيل لم لا يكون للحال فيصح
التنازع ح فانك لو قلت لو دعوت لاجابنى غير متوان افادت لو انتفا الدعا والاجابة
دون انتفاء عدم التوانى حتى يلزم اثبات التوانى قلنا قد اجاز ذلك قوم منهم ابن الحاجب
فى شرح المفصل ووجه قول الكوفيين والفارسى ان البيت من باب التنازع على جعل الواو
للحال من الضمير المنصوب فى كفانى وح لا يلزم ثبوت طلب القليل اذ التقدير لو كنت ساعيا
لادنى لمعيشة دنية كفانى قليل من المال لكونى غير طالب لقليل من المال ولا منافاة
بين ان يكون قليل من المال كافيا له وبين ان يكون هو غير طالب اياه ويكون البيت ح حجة
للكوفيين على اختيار اعمال الاول لان الشاعر فصيح وقد ارتكب مع لزوم حذف مفعول
الثانى وهو لم اطلب وترك اعماله مع تمكنه منه وسلامته من الحذف لكنه لاحتماله لا يصح

وهذا

حجة لاثبات متنازع فيه وبعد فهو منظور فيه كما قال السيد لان كفانى مترتب على السعى
لادنى معيشة وهنا السعى هو عين طلب القليل من المال او مستلزم له فكيف تكون على
الكفاية المترتبة على هذا السعى مقيدة بعدم الطلب فمنافاته له وكذا قال فى المغنى اذ
المعنى عليه ح لو ثبت انى اسعى لادنى معيشة لكفانى القليل فى حالة انى غير طالب له
فيكون انتفا كفاية القليل المقيدة بعدم طلبه موقوفة على طلبه له فيتوقف عدم

الشى

الشئ على وجوده انتهى والاصح ان باب التنازع لا يمنعه تعدى العامل لاكثر من واحد
بدليل ما حكى عن العرب متى رايت او قلت زيدا منطلقا على اعمال رايت ومتى رايت او قلت
زيد منطلق على حكاية الجملة بقلت فقاس المازنى ما يتعدى لثلاثة على ما يتعدى لاثنين
على ما يتعدى لاثنين فتقول فى اعمال الاول اعلمنى واعلمته اياه زيد عمرو قائما ولم
يسمع ذلك عن العرب ولا يخفى التفريع على ذلك مما افترع ومنع بعضهم فى المتعدى لاثنين
والجرمى وجماعة فى المتعدى لثلاثة وقالوا لم يسمع فى نظم ولا نثر وباب التنازع خارج عن
القياس فيقتصر فيه على المسموع ورد بالسماع فى ذى الاثنين وبالقياس عليه فى ذى الثلاثة
ولا نسلم خروج الباب عن القياس مطلقا وللاشارة الى هذا الخلاف نص على المسئلة مع
دخولها تحت اطلاقه السابق فى ضابط الباب كما قررناه ثمه والاصح انه يمنعه جمود اى
العامل وهذا راى ابن عصفور لانا نشترط التصرف فى العاملين فاقتضى امتناع كل عامل
جامد كحبذا ونعم وبئس فلا يجوز نعم فى الحضر وبئس فى السفر الرجل لرجل زيد واجاز ابن

فى بدل
اذا اعملت الاول

ابن مالك فى فعل التعجب نحو ما احسن واجمل زيدا اذا اعملت الثانى وما احسن واجمله زيدا
على اعمال الاول ونص عليه المبرد فى المدخل وشرط فى شرح التسهيل فى الجواز اعمال الثانى
حتى لا يفصل بين فعل التعجب ومعموله وعليه فتجوز الصورة الاولى وتمتنع الثانية وتجوز
احسن به واعقل بزيد وتمتنع احسن واعقل به بزيد للفصل ورده ابو حيان بان شرط
باب الاعمال جواز عمل كل من العاملين فى المتنازع والمنع هو ظاهر مذهب س والاصح انه
يمتنع كونه اى العامل موكدا بكسر الكاف نحو قام زيد لما مر ان كل المؤكد لم يؤت به للاسناد
بل للتقوية واجاز الاعمال جماعة منهم الفارسى والجرجانى وابن ابى الربيع فقالوا فى قوله
فهيهات هيهات العقيق ومن به ارتفع العقيق بهيهات الثانية واضمر فى الاولى وبالاول
واضمر فى الثانية وقال فى قام زيد زيد فاعل الثانى وفاعل الاول مضمر كانه من باب الاعمال
او بقام الاول والثانى لا يحتاج الى مسند اليه اذ لم يؤت به لذلك بل للتوكيد قال وهذا
الوجه احسن وقيل العمل فى نحو ذلك للمؤكد والمؤكد جميعا وهذا ما اختاره ابن مالك لكونهما
شيئا واحدا والخلف فى هذه المسايل الثلاث لم تعتبر شروطا فى ضابط الباب ونبه عليها بعد
لئلا يوخذ من اطلاقه العامل غير تجويزها باب التنوين فى المفعول به
بعد ان انتهى الكلام فى العمد من المرفوعات والمنصوبات وما يتردد بين العمدة والفضلة
كالمشتغل عنه اخذ فى الكلام على الفضلات من المنصوبات وقدم المفاعيل لانها الاصل فيها
وغيرها كالحال والتمييز والمستثنى محمولة عليها وقدم من المفاعيل المفعول به على بقيتها كما فعل
الفارسى وجماعة منهم صاحب المقرب والتسهيل لا بالمفعول المطلق كما فعل الزمخشرى وابن الحاجب
لانه يطلق عليه اسم المفعول بلا قيد بخلاف البقية فلا يطلق عليها الا مقيدا بالاطلاق
او بالجار كانه لما كان اكثرها دورا خففوا اسمه ولان طلب الرافع للفاعل له اشد من طلبه لغيره ح
الا ترى انه كما يقع على فاعله بصوغه على صورة اسم فاعل يقع على المفعول به بصوغه على صورة اسم مفعول

فيه م

ولانه يقال ان النصب بطريق الاصالة وفى غيره بالحمل عليه وعرفه ابن الحاجب تبعا للمفصل بما
وقع عليه فعل الفاعل وفسر الوقوع بتعلقه بما لا يعقل الا به لا المباشرة ليدخل المنصوب فى نحو

ماضربت زيدًا وقوله المص فيه في غير هذا الكتاب وعدل عنه هنا لكونه يدخل فيه المجرور في نحو
مررت بزيد وقربت من عمرو وان كنا نقول انها مفعول بها لكن بواسطة الحرف ومطلق لفظ المفعول
به لا يقع عليه في اصطلاحهم فالاقرب في رسمه ما قاله المحقق الرضي وخصصه المص فقال المفعول به
هو بصورته على صورة اسم مفعول ولا يرد ان المتصف به بطريق الاصالة ولو في غيره بالحمل عليه
وعرفه ابن الحاجب تبعًا للمفصل بما وقع عليه فعل الفاعل والمراد بالوقوع تعلقه بما لا يعقل الا به
لا المباشرة ليدخل المنصوب في نحو ما ضربت زيدًا وقوله المص فيه في غير هذا الكتاب وعدل عنه
هنا لكونه يدخل فيه المجرور في نحو مررت بزيد وقربت من عمرو وان كنا نقول انها مفعول بها لكن
بواسطة الحرف ومطلق لفظ المفعول به لا يقع عليه في اصطلاحهم فالاقرب في رسمه ما قاله
المحقق الرضي وخصصه المص فقال المفعول به والضمير فيه يرجع الى الالف واللام اى الذى يفعل
به فعل اى يتعامل بالفعل ويوقع عليه وكذا الضمير في المفعول فيه وله ومعه كذا قاله الرضي وقوله
ما كناية عن الجنس وهو الاسم اذ الكلام فيه وهو اعم من الصريح والمؤول كما مر في غيره يصاغ
له اي يشتق له اسم مفعول تام اى غير مفتقر الى حرف جر وبهذا خرجت بقية المفاعيل
غير المطلق فانه وان صيغ لها اسم مفعول من لفظ عاملها لكن مقيدًا بحرف الجر كما يقال في ضربت
اليوم فيه وجئت وزيدًا اكرامًا لك ان اليوم مسير فيه وكذا الفرس وزيدًا مفعول
معه واكرامًا مفعول له وكذا المجرور في مررت بزيد وقمت الى زيد فيقال ممرور به ومقوم اليه
واما زيدًا في نحو قربت زيدًا وجئت زيدًا وبعت زيدًا وكلت زيدًا طعامًا وبغيت زيدًا
شرابًا وامثالها فملحقة بالمفعول به بحذف حرف الجر لانه مقروب به ومجيء اليه ومبيع منه
ومكيل له ومبغي له ويقوله من لفظ عامله خرج المطلق لان الضرب في قولك ضربت ضربًا
وان كان مفعولا للمتكلم الا انه لا يقال عليه مضروب ودخل في المرفيها ما وقع عليه الفعل كضربت
زيدًا وما لم يوقع عليه نحو ما ضربت زيدًا ونحو العالم والسموات من نحو خلق الله السموات
وخلق الله العالم على راى الجمهور لانه يشتق لذلك اسم مفعول فيقال العالم مخلوق والسموات
مخلوقة وذهب جماعة من المحققين منهم الشيخ عبد القاهر الجرجاني في اسرار البلاغة والامام
فخر الدين الرازي في دلايل الاعجاز والزمخشري وابو عمرو بن الحاجب في اماليه الى انه مفعول مطلق شرح م
وصوبه المص في المغني قال لان المفعول به ما كان موجودًا قبل الفعل الذى عمل فيه ثم وقع الفاعل
به فعلا كضربت زيدًا فزيد كان موجودًا وانت فعلت به الضرب والمطلق ما كان فعل الفاعل
فيه هو فعل ايجاده كالعالم في خلق الله العالم فانه لم يكن موجودًا بل عدمًا محضًا والله اوجده
وخلصه من العدم فكان مفعولا مطلقا وهو المصدر لا مفعولا به ومن المحال ان يكون معنى خلق
الله العالم انه فعل الخلق به وقد برهن الامام في الدلايل لان خلق العالم ان كان غير العالم لم يخل
اما ان يكون مخلوقا فيستدعي خلقًا اخر او لا يكون مخلوقًا فيلزم قدم العالم قال المص
وانما غر اكثر النحويين في هذه المسألة انهم يمثلون المطلق بافعال العباد وهم انما يجري
على ايديهم انشاء الافعال لا انشاء الذوات فتوهموا ان المفعول المطلق لا يكون الا حدثًا ولو انها
مثلوا بافعال الله تعالى لظهر لهم انه لا يختص بذلك لان الله تعالى موجد للافعال وللذوات جميعًا
لا موجد لها في الحقيقة سواه قال وكذا البحث في انشأت كتابًا وعمل فلان خيرًا والذين امنوا

وعملوا

تعالى م
وعملوا الصالحات ونقل خالد الازهري المصري ممن تقدم عصرنا قليلا في توجيه للاوضح ان
الامام احتج للجمهور في شرح المفصل من وجوه احدها انا نعلم العالم وان كنا لا نعلم انه مخلوق لله الا
بدليل منفصل والمعلوم مغاير للمجهول فيكون الله خالقًا للعالم غير ذات العالم الثاني انا نصف الله
بالخالقية فلو كان خلق العالم نفس العالم لزم ان يكون الله موصوفا بالعالم كما انه موصوف بالخالقية
الثالث انا نقول العالم ممكن فلم يوجد الا لان الله اوجده واحدثه وابقاه فلو كان
ايجاد العالم واحداثه نفس العالم لكان قولنا العالم وجد لان الله اوجده بمنزلة قولنا العالم
وجد فيكون تعليلا للشيء بنفسه فيرجع الى ان العالم وجد بنفسه وذلك نفي للصانع انتهى
ويدخل فيه ايضا الجملة المحكية بالقول وهو مذهب الجمهور لانه يقال عليها مقولة خلافا
لابن الحاجب في قوله انها مفعول مطلق لنحو ما مر في خلق الله السموات وقد جرى المص فيها على
مذهب الجمهور مع انها من انشات كتابًا وعملت خيرًا من ما صرح بانه مفعول مطلق ويدخل فيه
المفعولان من باب اعطى وكسى كاعطيت زيدًا جبة فزيد مكسو ومعطى والجبة مكسا
ومعطاة اما المفعولان من باب ظن وعلم فانهما وان صدق عليهما التعريف المذكور الا انه لا يتكلم
فيهما في هذا الباب وانما الكلام هنا في مفعول ما يتعدى لواحد او اثنين من باب اعطى والحسن
من باب اعطى او اثنين احدهما بحرف الجر كما قاله في الارتشاف ويسمى عاملة اى الذى ينصبه
وهو عند البصريين احد خمسة كما في شرح اللمحة الفعل وهو الاصل نحو قتل داود جالوت
واسم الفعل نحو عليكم انفسكم واسم الفاعل نحو ان الله بالغ امره والمثال نحو اما العسل فانا
شراب والمصدر نحو ولولا دفع الله الناس كما يستفاد الاول من كلام المص في هذا الباب وغيره والبقية
في ابوابها الاتية وقال الفراء عامله الفعل والفاعل وقال هشام هو الفاعل وقال
خلف هو كونه مفعولا كما قال في الفاعل ان عامله الاسناد والاول الذى اشار اليه المص هو
الصحيح قال في شرح اللمحة بدليل انه يكون على حسبها فان كان لها مانع من ان يتقدم عليها
من ضعف وغيره امتنع تقديمه كما في نحو ما كان احسن زيدًا لجموده والا جاز كما في فريقًا
هدى ويكون العامل هنا من المعمول بمنزلة الموثر من الاثر صدر باب المفعول بعد تعريفه
بهو م بمباحث العامل الاصلي وهو الفعل من المتعدي واللازم ولم يذكرها في باب الفاعل وان قال
في شرح اللمحة انه الاولى لشرف الفاعل وتقدمه لان المتعدي واللازم الذى بصدد ذكرهما
انما يتحققان بالمفعول به فذكرهما في بابه انسب من ذكرهما في باب الفاعل كما لا يخفى فالفعل
الذى يتجاوز الفاعل الى المفعول له كان او اكثر فينصبه يسمى متعديًا ومتجاوزًا وواقعًا
به م كضربت زيدًا واعطيته درهمًا ومن التعريف المذكور يوخذ تعريفه فيقال ما يصاغ منه اسم
مفعول تام كمضروب ومميز ايضا باتصال كاف الضمير وهائه او يائه باطراد فمن ثم يعلم ان
قال متعد لاطراد قلته فهو مقول فان تجاوز الفاعل الى غير المفعول به من المنصوبات لم يكن
في اصطلاحهم متعديًا كما في الارتشاف وغيره وينقسم الى متعد بنفسه لواحد نحو رحمك الله
ولاثنين اما اصلهما المبتدا والخبر كباب ظن واعلم او ليس اصلهما ذلك كباب اعطى والى متعد
لواحد بنفسه وللاخر بحرف الجر وهو باب اختار والمتعدي بنفسه لا يصل الى مفعوله بحرف جر الا ان
كان زايدًا بشرطه الاتي في باب المجرورات نحو لزيد ضربت قال تعالى للرؤيا تعبرون ويسمى

غيره اى بغير المتعدى وهو ما لا يتجاوز الى المفعول به بنفسه لازما وقاصرا او يقال فى تعريفه
اخذا مما مر ما لا يصاغ منه اسم مفعول تام كذهل وطمع فانهما يصاغ منهما مفعول لكن بحرف جر فيقال
مذهول عنه ومطموع فيه وظاهر كلامه كالارتشاف وغيره انه لا واسطة بين المتعدى واللازم
وفى الاوضح وغيره ان من الفعل ما لا يوصف بهما وهو كان واخواتها فجعله قسما ثالثا لانتقال
فى اللازم على هذا ما يتعدى الى المفعول بحرف جر او بغيره من المعديات الآتى ذكرها
فيخرج باب كان عنه وزاد جماعة ما يتعدى بنفسه تارة وبحرف الجر اخرى كنصح وشكر
فجعلوه قسما اخر وسيأتى الكلام عليه وعلامته اى القاصر اما معنوية وذلك ان يدل
على سجية اى طبيعة وعرفها فى الاوضح بما ليس حركة جسم من وصف ملازم كجبن وشجع
ولهذا كان باب فعل بضم العين لازما كله لانه وقف على افعال السجايا وما اشبهها
مما يقوم بفاعله ولا يتجاوزه ولهذا يتحول المتعدى قاصرا اذا حول الى فعل لغرض
المبالغة او التعجب كضرب الرجل وفهم بمعنى ما اضربه وما افهمه كما سيأتى فى التعجب وسمع
رحبتكم الدار وان بشرا طلع اليمن ولا ثالث لهما ووجههما تضمنهما معنى وسع وبلغ ويذكر هنا
العلامة استغنى عن عدها ان فعل بضم العين من علامات اللزوم بخلاف نظائرها
مما سيأتى كاحرنجم ونحوها مما سيأتى فى عده او يدل على عرض قال فى الاوضح وهو ما ليس حركة
جسم من وصف غير ثابت كمرض ونهم وكسل وشبع او يدل على نظافة كنظف وطهر ووضؤ
او على دنس كنجس وقذر ومن هذه الاقسام ما دل على حلية كدعج وشيب وهزل وسمن او على
مطاوعة فاعله لفاعل فعل متعد لواحد نحو كسرته فانكسر ومددته فامتد ومعنى المطاوعة
انه قبل الفعل ولم يمتنع فالثانى مطاوع بصيغة الفاعل لانه طاوع الاول والاول مطاوع
لانه طاوعه الثانى واحترز بقوله لواحد من مطاوع ما يتعدى لاثنين كعلمته الحساب
فتعلمه واصله ان المطاوع ينقص عن المطاوع درجة كالبسته الثوب فلبسه واقمته فقام
وزعم ابن برى ان الفعل ومطاوعه قد يتفقان فى التعدى لاثنين نحو استخبرته الخبر فاخبرنى الخبر
واستفهمته الحديث فافهمنى الحديث وفى المتعدى لواحد نحو استفتيته فافتانى واستنصحته
فنصحنى قال فى المغنى والصواب الاول وهو قول النحويين وما ذكره ليس من باب المطاوعة
بل من باب الطلب والاجابة وانما حقيقة المطاوعة ان يدخل احد الفعلين [illegible] ويدخل
الاخر على مفعول فاعله لذلك التأثير ا[illegible] لفظية وذلك بان يوازن افعنلل من مزيد
الرباعى نحو احرنجم من حرجم بمعنى اجتمع او يوازن افعلل من مزيد الرباعى ايضا نحو اقشعر
جلده من القشعر [illegible] اصله اقشعرر او يوازن ما الحق بهما اى بافعنلل وافعلل من مزيد
الثلاثى وهو افعنلل بزيادة احدى اللامين كاقعنسس الجمل اذا ابى ان ينقاد من قعس
اذا اخرج صدره وافعنلى نحو اسلنقى اذا نام على قفاه واحرنبى اذا انتفش فهذا البناء
لا يتعدى عند سيبويه وذهب ابو عبيد وابو الفتح الى انه يتعدى وجاء منه [illegible]
وكثير [illegible] فى شعره ذكره فى المغنى قال ولا ثالث لهما وافونعل [illegible] نقله فى الارتشاف
عن كتاب العين فهذه من مزيد الثلاثى الملحق باحرنجم الذى هو من مزيد الرباعى وافوعل
كاكوهد الفرخ اذا ارتعش من مزيد الثلاثى الملحق باقشعر الذى هو من مزيد الرباعى

والملحق

بلغ

سجية

ويقرب هو

لفاعل هو

[illegible]

على تأثير هو

مزيدات

والملحق به قال فى الارتشاف نادر وذكر منه ابيضض الحق باقشعر ومعنى الالحاق زيادة
حرف فى الكلمة فتصير على هيئة اصلية لكلمة فوقها فى عدد الحروف الاصول لتعامل
معاملتها فى تصاريفه من مصدر وغيره او يوازن افعلّ وافعالّ من الثلاثى
المزيد نحو احمر واحمار واشهب واشهاب اذا غلب بياضه على سواده ونحو ذلك من
الالوان كاخضر وادم وقد يجيئان لغير لون وعيب ظاهر كاشعال منه الراس
واشمعل زاد فى المغنى وان يكون على فعل بالضم كشرف وظرف كما قدمنا وان يكون
على فعل بالفتح وفعل بالكسر ووصفهما على فعيل نحو ذلك وقوى او على افعل بمعنى صار ذا كذا
كاغد البعير واحصد الزرع اى صار ذا غدة وذا احصاد او على استفعل
كاستحجر الطين او على وزن انفعل كانطلق او رباعيا مزيدا فيه نحو تدحرج
او تضمن معنى فعل قاصر نحو قوله تعالى ولا تعد عيناك عنهم فليحذر الذين
يخالفون عن امره اذا غوى به واصلح لى فى ذريتى لا يسمعون الى الملأ الاعلى
سمع الله لمن حمده فانها ضمنت معنى ولا تنب عيناك عنهم ويخرجون عن امره
وتجد ثوابه وبارك لى ولا يصغون الى الملأ الاعلى واستجاب الله وقوله يجرح فى عراقيبها
نصلى اى يعث ويفسد **فصل** ولا ينصب المفعول به من الافعال الا
المتعدى كما اشار اليه فيما مر بخلاف سائر المفاعيل اذ يستوى فى نصبها المتعدى
واللازم ويعدى القاصر اذا علق بالمفعول به فى المعنى باحد امور اما بصوغه
على افعل بزيادة الهمزة نحو قوله تعالى اذهبتم طيباتكم ربنا امتنا اثنتين
واحييتنا اثنتين وقد ينقل بها المتعدى لواحد الى التعدى لاثنين كالبست
زيدا ثوبا ولم ينقل متعد لاثنين بالهمزة الى ثلاثة الا فى علم ورأى وقاسه الاخفش
فى اخواتهما الثلاثة ظن وحسب وزعم كما مر وظاهره كالتسهيل ان التعدية بالهمزة
قياس مطلقا وهو مذهب ابى الحسن وابى على وقيل النقل بالهمزة كله سماعى فى اللازم
والمتعدى وهو مذهب المبرد وقيل قياسى فى القاصر سماعى فى غيره وهو مذهب س
او بصوغه على فعّل بتضعيف العين كفرحته فى فرح زيد ومنه قد افلح من
زكاها ولعو الذى يسيركم وزعم ابو على ان التضعيف فى هذا للمبالغة لا للتعدية
كقولهم سيرت زيدا وقوله فاول راض سيرة من يسيرها قال فى المغنى وفيه
نظر لان سرته قليل وسيرته كثير بل قيل انه لا يجوز سرته وانه فى البيت
على اسقاط الباء توسعا وقد اجتمعا اى التعدية بالهمزة والتعدية بالتضعيف فى
قوله تعالى نزل عليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه وانزل التورية والانجيل
وزعم الزمخشرى وعبد القاهر والسهيلى وموافقوهم ان بين التعديتين فرقا

لان التعدية بالهمزة لا تدل على تكرار وبالتضعيف تدل على تكرار وتمهل في الفعل
قال الزمخشري لما نزل القران منجما والكتابان جملة جي في الاول بنزل وفي الثاني
قالوا وجا انزلناه في ليلة القدر لانه انزل فيها الى سماء الدنيا دفعة وجا نزله
على قلبك ونزلناه تنزيلا اي شيا بعد شي على مهل ويشكل عليهم قوله تعالى
وقال الذين كفروا لولا نزل عليه القران جملة واحدة فقرن نزل بجملة واحدة
وقوله تعالى وقد نزل عليكم في الكتاب ان اذا سمعتم الاية اجمع المفسرون على ان
الاشارة بها الى قوله تعالى واذا رايت الذين يخوضون في اياتنا فاعرض عنهم وانما
نزلت مرة واحدة والتعدية بالتضعيف قياسي في القاصر كما قيل وفي المتعدي
لواحد كعلمته الحساب وفهمته المسئلة ولم يسمع في المتعدي لاثنين انها تعدي
لثلاثة وزعم الحريري في علم المتعدية لاثنين انها تعدي لثلثة بالتضعيف قال
في المغني ولا يشهد له سماع ولا قياس وظاهر قول سيبويه انه سماعي مطلقا
وقيل سماعي في القاصر والمتعدي لواحد او بصوغه على فاعل بالف المفاعلة
كماشيته في مشي زيد وجالسته في جلس زيد قالت امراة من بني اسد
اذا انتقل القوم لا قارب لم يكن عيبا ولا ربا على من تقاعد اي من تقاعده
فحذف العائد على من وهو مفعول تقاعد او بصوغه على استفعل بالسين لنسبته
الى شي كاستحسنته اي العدل واستقبحته اي الجهل او للطلب وهو الغالب
كاستخرجت المال وقد ينقل ذا المفعول لاثنين كاستكتبته الكتاب واستغفرت
الله الذنب وانما جا استغفرت الله من الذنب لتضمنه معنى استتبت اي
طلبت التوبة هذا قول ابن الطراوة وابن عصفور وقول بعضهم ان استغفرت
من باب اختار مردود كما قال المصنف وبالحرف كالباء وهي المعاقبة للهمزة في
تصيير الفاعل مفعولا واكثر ما تعدي القاصر نحو قوله تعالى ذهب الله بنورهم وقرئ
اذهب الله نورهم ومن ورودها مع المتعدي قوله تعالى ولولا دفع الله الناس بعضهم
ببعض وصككت الحجر بالحجر وزعم المبرد والسهيلي وصاحب المثل السائر ان بينها وبين الهمزة
فرقا في التعدية وانك اذا قلت ذهبت بزيد كنت مصاحبا في الذهاب اي بخلاف اذهب ورده المص
بالاية لانه تعالى لا يوصف بالذهاب واجيب بحمله على ما يليق به كالمجي قال واما ولو شا الله
لذهب بسمعهم فيحتمل ان الفاعل ضمير البرق والبا من الحروف على نحو نزلت على عمرو ورغبت في الخير
واعرضت عن الشر وكما ان حكم المتعدي ان لا يصل الى المفعول بالجار كذلك حكم اللازم ان
يتعدى اليه بالجار وحذفه اي الجار من القاصر وتعديته للمفعول بنفسه على ثلاثة انواع فهو
مع حروف المصدر الثلاثة كي وانّ وان المشددة والخفيفة المفتوحتين ان لم يلبس
اي يوقع حذفه في لبس مقيس لانه للتخفيف لطولها بمتعلقها نحو قوله تعالى كيلا يكون دولة

بين

بين الاغنيا منكم او عجبتم ان جاكم ذكر من ربكم وبشر الذين امنوا وعملوا الصالحات
ان لهم جنات شهد الله انه لا اله الا هو اي لكيلا وفي ان جاكم وبان لهم وبانه
بخلاف غير هذه الثلاثة ومنه المصدر الصريح فلا يجوز عجبت خروجك وذكر
كي من زيادته على غيره قال في المغني وقد اهمل اكثر النحويين ذكرها مع تجويزهم في عجبت
كي تكرمني ان تكون مصدرية واللام مقدرة والمعنى لان تكرمني واجازوا كونها تعليلية
وان مضمرة بعدها كما سياتي والحذف معها الا لام العلة لانها لا يدخل عليها جار غيرها
بخلاف اختيها واحترز بقوله ان لم يلبس من نحو رغبت في ان تفعل فلا يجوز حذف
في اذ لا يدري ان التقدير في ان تفعل او عن ان تفعل تبع في التقييد بذلك
ابن مالك واستشكله في الاوضح بقوله تعالى وترغبون ان تنكحوهن واجاب
في المغني بانه انما حذف الجار منه لقرينة واختلاف العلما في المقدر من الحرفين في
الاية لاختلافهم في سبب نزولها فالخلاف في الحقيقة في القرينة واجاب المرادي
بذلك وبانه اراد الابهام ليرتدع من يرغب فيهن ومن يرغب عنهن واستحسنه قريبه قال لان
من شرطه امن اللبس يقول اذا خيف اللبس لم يجز الحذف وعند ارادة الابهام لا يخاف اللبس
فيجوز الحذف لاجلها انتهى ومما يحتمل الحرفين قوله ويرغب ان يبني المعالي خالد ويرغب ان يرضي
صنيع اللايم فان قدرت في اولا او عن ثانيا كان مدحا والعكس كان ذما ولا يجوز ان يقدرهما
معا عن او في للتناقض ومحل الموضع للحرف المصدري مع صلته حينئذ اي حين اذ يحذف
الجار نصب او جر او محتمل اقوال ثلثة للنحاة اصحها واليه ذهب الخليل والاكثرون ونقله ابن مالك
عن سيبويه والفراء هو الاول وبه يشعر تقديم المص له لان ابقا الجر بعد حذف عامله قليل
والنصب كثير ما يحمل عليه اولى وجوز س ان يكون المحل جرا فقال بعد ما حكى قول الخليل ولو قال انسان
انه جر لكان قولا قويا وله نظاير كقولهم لاه ابوك ومن صنيع س هذا نشا قول
الاحتمال واما نقل جماعة منهم ابن مالك وصاحب البسيط عن الخليل ان الموضع جر وان س يرى
انه نصب فسهو كما قاله ابو حيان والمص واتفق نقلا ابن مالك وصاحب البسيط على ان كونه جرا قول
الكسائي قال في المغني ويشهد له قوله تعالى وان المساجد لله وان هذه امتكم واصلهما لا تدعو مع الله
احدا لان المساجد لله وانا ربكم فاعبدون لان هذه امتكم ولا يجوز تقديم منصوب الفعل عليه اذا كان ان
وصلتها لا تقول انك فاضل عرفت كما سياتي وقوله وما زرت ليلى ان تكون حبيبة الي ولا دين بها
انا طالبه يروى بخفض دين عطفا على محل ان وتكون اذ ان اصله لان تكون وقد يجاب بانه
عطف على توهم دخول اللام ويعترض بان الحمل على العطف على المحل اظهر من عطف التوهم ويجاب
بان القواعد لا تثبت بالمحتملات وحذفه اي حذف الجار من القاصر المتعدي به مع بقا النصب
مع غيرهن اي غير كي وانّ وان مسموع اي وارد في الكلام يحفظ ولا يقاس عليه كفرقته وفزعته
اي فرقت منه وفزعت منه ومثل له في الاوضح بنصحته وشكرته قال والاكثر ذكر
اللام نحو نصحت لكم وان اشكر لي وقضيته ان الاصل في هذين الفعلين التعدي بالحرف

كما نحو منه عند قوم لكنه في شرح الشذ ورجعهما من المتعدي تارة بنفسه وتارة بالحرف وضمهم
اليهما نحو قصده وقصد له ويقال لهذا النوع وهو ما لم يكن احد الاستعمالين مستندرا فيه متعديا
بوجهين ومتعديا ولازما وهو قسم براسه عند بعضهم وعليه جرى في الشذ وركالتسهيل والارتشاف
وغيرهما لكنه مقصور على السماع وذكروا منه كلته وكلت له وعددته وعددت له ووزنته ووزنت له قال
في الارتشاف لما تساويا في الاستعمال صار اقسما براسه خلافا لمن منع هذا القسم وذكر ان الاصل فيه
حرف الجر وكثر فيه الاصل والفرع وصحح هذا القول ابن عصفور ورده ابن الغلو بن الصغير انتهى وعلى
القول بثبات هذا القسم لا يكونان لاحد فالجر منه من باب تعدي القاصر بنفسه على خلاف القياس
كفزعته وعلى القول بعدم ثبوته فقيل اصل هذا القسم ان يتعدى بنفسه وحرف الجر زائد واليه
مال الشيخ سعد الدين قال لان المعنى مع الحرف كهو مع عدمه وقيل الاصل تعديه بالحرف ثم اتسع
فيه فحذف الجار واليه ذهب ابن بابشاد ولان الزيادة لا يقدم عليها الا بدليل وهو ظاهر كلام
المص في بعض كتبه وعن ابن عصفور في نقل ابي حيان انه الاصح وعنه في نقل ابن عقيل ان ما
كان منه يحل نفس المفعول فالاصل تعديه بنفسه والحرف زائد كمسحت راسي ومسحت
براسي وحشيت صدره وبصدره اي اوغرته لان التحشي يحل في الصدر وما لم يكن كذلك فالاصل
تعديته بالحرف نحو نصحته لزيد لان النصح لا يحل بزيد وما في هذا النوع من الاضطراب كما ترى حتى
في كلام المص نفسه عدل هنا عن التمثيل به الى التمثيل بفزعته وفرقته لظهور ان الاكثر استعمالها بالحرف
وحذفه مستندر وذكر في المغني ان قولهم فرقت زيدا وفزعت زيدا من ما يتعدى لتضمنه معنى
خاف وسياتي ان التضمين من معديات القاصر وحذفه من القاصر حذفه من باب اختار
وهو المتعدي بنفسه لواحد والاخر بالجار كامر نحو قوله امرتك الخير فافعل ما امرت به
فجمع بين الاستعمالين واستغفر كقوله استغفر الله ذنبا لست محصيه رب العباد اليه
الوجه والعمل وقال ابن الطراوة والسهيلي ان الاصل في استغفر ان يتعدى الى الثاني
بنفسه وتعديته بمن انما هو لتضمنه معنى التوبة والخروج من الذنب ووافقهما المص كامر
واختار كقوله تعالى واختار موسى قومه سبعين اي من قومه وكنى نحو كنيته ابا عبد الله او
بابي وسمى كقوله وسميته يحيى ليحيى فلم يكن لامر قضاه الله في الناس من بد اي بيحيى
ودعا بمعنى سمى كقوله دعتني اخاها ام عمرو ولم اكن اخاها ولم ارضع لها بلبان اي
باخاها وصدق كقوله تعالى ولقد صدقكم الله وعده اي في وعده وزوج كقوله تعالى زوجناكها
اي بها قال تعالى وزوجناهم بحور عين وجزم في شرح الشذور بان ثاني هذه الافعال
كمفعول شكر وضم اليها كال ووزن تقول كلت لزيد طعامه وكلت زيدا طعامه
ووزنت لزيد ماله ووزنت زيدا ماله فهما عنده من باب امر واختار وهو ما نقله
في الارتشاف عن الجرجاني قال تعالى واذا كالوهم او وزنوهم يخسرون
ولم يذكر المكيل والموزون وجعلهما في الدرة كغيرهما من المتعدي لواحد بوجهين
كشكر وعلى ما مر وزاد في الارتشاف من المسموع حذفه من باب امر واختار افعالا اخر
وعلى العشر المذكورة اقتصر في الشذور وشرحه او ضرورة اي بابه الشعر فقط نحو قول
الفرزدق تمرون الديار ولم تعوجوا كلامكم علي اذن حرام ويحتمل تقدير الجار
فيه الباء وعلى كمررت به وقوله تعالى وانكم لتمرون

باب ص

في الوجه

عليهم

عليهم مصبحين وقوله ولقد امر على اللئيم يسبني الان مررت به اكثر فصار وليه بتقديره
قاله المص ونحو قوله آليت حب العراق الدهر اطعمه والحب ياكله في القرية السوس اي على
حب العراق وقوله تحن فتبدي ما بها من صبابة واخفي الذي لولا الاسى لقضاني اي لقضى
علي وليس منه قوله كما عسل الطريق الثعلب وقوله رفيقين قالا خيمتي ام معبد ونحوهما
لما سياتي في المفعول فيه ان الاصح انتصابه على المفعول به على حذف الجار توسعا وهو ضرب
اخر سياتي تحقيقه ثمة ومثله عند الفارسي وابن مالك والمص في اكثر كتبه نحو دخلنا الدار
لكن الذي جرى عليه المص في هذا الكتاب انه مفعول فيه كما سياتي ومما اقتضاه اطلاقه من
عدم قياس الحذف مع غير الاحرف الثلاثة سواء تعين هو وموضعه للحذف ام لا هو كذلك وذهب
علي بن سليمان الاخفش الاصغر تلميذ الامام ثعلب والمبرد الى قياسه حيث تعين الحرف ومكانه كقوله
تفشاني به كذلك نقله عنه ابن مالك وقال ابو حيان الذي ورده اصحابنا عن الاخفش فيما هو في
المتعدي لاثنين احدهما بحرف الجر فاجاز بريت القلم السكين اي بالسكين قياسا على ما سمع
من قولهم امرتك الخير اي بالخير فان لم يتعين الحرف لم يجز نحو رغبت الامر كذا ان لم يتعين
موضع الحرف فلا يقال اخترت اخوتك الزيدين اذ لا يدرى هل المختار من الزيدين او من الاخوة
والصحيح ما اطلقه المص من عدم قياسه في ذلك وان وجد الشرطان المذكوران فلا يقال اجبت
الرجال زيدا او لا اصطفيت الرجال عمرا ومن هنا نشا اشكال اشار اليه قريب المص على الحكم بقياس
الحذف مع الاحرف الثلاثة دون غيرها تقريره ان ان اريد جواز الحذف معها في اي تركيب كان
سمع شخصه ام لا فهو بعينه جار في نحو فزعته ونصحته وان اريد بانه يجوز الحذف معها فيما سمع
دون ما لم يسمع ولو كان مما لم يسمع موافقا المسموع في المعنى حيث يمتنع الحذف معها ولو
المصدريتين فهو بعينه كذلك في فزعت ونصحت ونحوهما وقد يجاب باختيار الاول انتهى
وحذفه مع غيرهن وبقاء الجر في المعمول يتبع باتفاق كقوله اذا قيل اي الناس شر قبيلة اشارت
كليب بالاكف الاصابع وقوله وكريمة من ال قيس الفته حتى تبذخ فارتقى الاعلام اي
الى كليب والى الاعلام ويستثنى من ذلك باب القسم نحو الله لافعلن وتمييز كم الخبرية نحو بكم
درهم اشتريت اي والله وبكم من درهم كما سياتيان في بابيهما فاطلاقه هنا محمول على
غيرهما تكملة والمعديات المذكورة في كلام المص خمسة وزاد في المغني سادسا وهو
صوغه على فعلت بالفتح افعل بضم العين لافادة الغلبة نحو كارمت زيدا فكرمته بالفتح اي غلبته
في الكرم وسابعا وهو تضمين اللازم معنى المتعدي بنفسه فلذلك عدى رحب وطلع لتضمنهما
معنى وسع وبلغ قال الخليل واكثر ما يكون التضمين فيما يتعدى بحرف جر فيصير متعديا
بنفسه ومن النحويين من قاسه لكثرته ومنهم من قصره على السماع لانه يؤدي الى حفظ
معاني الافعال ومن المسموع امرتك الخير اي كلفتك ولا تعزموا عقدة النكاح اي لا تعقدوا
قال في المغني ويختص التضمين عن غيره من المتعديات بانه قد ينقل الفعل من درجة
وذلك في نحو لا الوك نصحا ولا الوك جهدا لما تضمن معنى علم قال وراى بعدما كانت متعدية
لواحد بنفسها ولاخر بالحرف نحو انبئهم باسمائهم نبئوني بعلم وثامنا وهو اسقاط الجار
توسعا نحو لا تواعدوهن سرا اي على سر اي نكاح اعجلتم امر ربكم اي عن امره وسياتي

المعدم

اكثر م

معنى لا استطيعك ومنه قوله تعالى لا يالونكم خبالا اذ عدي خبر واخبر واخواتهما الى ثلاثة كما مر في المضمرات
صح

تحرير هذا النوع وانه منقول كما عسل الطريق الثعلب في باب الظرف ان شاء الله تعالى وزاد
غير المص وا ومع نحو استوى الماء والخشبة والا في الاستثناء وغير ذلك والمشهور من المعديات
الهمزة والتضعيف والحرف قال بعضهم ولم يذكر المحققون غيرها وقد ذكرها المص هنا مع
ما يقاربها في الاشتهار وهو فاعل واستفعل وترك ما عداها على عادته في الاقتصار في
المشهورات **تنبيهان** احدهما ليس كل قاصر يمكن تعديته بل منه ما لا يتعدى اصلاً
وقد اشار الى ذلك بقوله كحدث وعرض الثاني ان المص قسم في الشذور وشرحه الفعل بالنسبة
للمفعول سبعة اقسام احدها ما لا يطلب مفعولاً البتة كحدث وعرض الثاني ما يتعدى
لواحد ابداً بالجار كغضبت من زيد ومررت به وعليه الثالث ما يتعدى لواحد بنفسه
دائماً كافعال الحواس نحو رايت الهلال وشممت الطيب وسمعت الاذان وذقت
الطعام ولمست المراة الرابع ما يتعدى لواحد تارة بنفسه وتارة بحرف الجر كشكر
وقصد ونصح الخامس ما يتعدى لواحد بنفسه تارة ولا يتعدى اخرى لا بنفسه ولا
بالجار وذلك نحو فغر فاه وشحاه بمعنى فتحه وفغر فوه وشحا فوه بمعنى انفتح قلت وورد شحى
متعديا بفي في قوله عليه السلام لا يشحى المسلم في عرض اخيه اي لا يفتح فاه بسبه وفيه حكاية
ظريفة جرت لابن الارقم وابن الاعيش ذكرها المجد الشيرازي في البلغة السادس ما يتعدى
لاثنين وهو قسمان احدهما ما يتعدى لاثنين وهو قسمان احدهما ما يتعدى اليهما تارة
ولا يتعدى اخرى نحو نقص الماء ونقصت زيدا دينارا بالتخفيف فيهما قال تعالى ثم لم
ينقصوكم شيئاً واجاز بعضهم كون شيئا مفعولا مطلقا الثاني ما يتعدى اليهما دائما وهو
ثلاثة اقسام ما ثاني مفعوليه كمفعولي شكر كما مر واختار واخواتها السابقة الثاني
ما اول مفعوليه فاعل في المعنى ككسوته واعطيته دينارا والثالث ما يتعدى لمفعولين
اولهما وثانيهما مبتدا وخبر في الاصل وهي افعال القلوب والتصيير السابع ما يتعدى
الى ثلاثة مفاعيل وهو باب اعلم واري واخواتهما انتهى وبعد ان انهى الكلام في المتعدي
واللازم رجع الى احكام المفعول بالنسبة الى الفاعل وغيره فقال والاصل اي الراجح كما مر مرارا
تاخره اي المفعول به عن الفاعل نحو وورث سليمان داود لان طلب الفعل للمسند اليه الذي
لا يتم الا به اشد من طلبه للفضلات ولان الفاعل منتهى الفعل والمفعول مورده ومتعلقه
فالفعل ينتهي من الفاعل ثم يصل الى المفعول ثم يجب هذا الاصل فلا يجوز مخالفته في
مسائل احدها ان تخشى اللبس وذلك حيث ينتفي الاعراب اللفظي لكونهما مقصورين او مضافين
الى المتكلم او مشارين ولا قرينة تميز احدهما عن الاخر وهذا الحكم جار في منصوب الفعل
مع مرفوعه سوا الفاعل ونائبه واسم كان واخواتها فالفصل بينهما بالمنصوب جائز ما لم
يعرض موجب البقاء على الاصل او الخروج عنه فوجوب الاصل خوف الالباس نحو ضربت
موسى عيسى وشتمت سعدي سلمى هكذا قاله ابن السراج في اصوله وتبعه المتاخرون منهم
الجزولي وابن عصفور وابن الحاجب وابن مالك وشراح كلامهم وجرى عليه المص لانه لما
انتفت العلامة الموضوعة للتمييز وهو الاعراب والقراين اللفظية والمعنوية لزم
كل واحد منهما مركزه ليعرفا بالمكان الاصلي وخالف في ذلك ابو العباس بن الحاج صاحب

احدهما

نوبامو

في التبيين

نقد

نقد المقرب فقال كل من الاسمين يحتمل الفاعلية والمفعولية ويمكن ان يقال اذا احتمل
ينبغي حمل الظاهر من تقديم الفاعل لكن ليس هذا قطعا على منعه والذي لزم فاعلية
الاول انما هو بعض المتاخرين والذي ذكره لا يوجد في كتاب سيبويه والالباس لا يعتبر على
الاطلاق بل هو واقع في العربية بدليل اسماء الاجناس والمشتركات ولان العرب تجيز تصغير عمر
وعمرو ولان الاجمال من مقاصد العقلاء كما ان التبيين من مقاصدهم ولا يجوز صرف احدهما
الاخر ولان تاخير البيان لوقت الحاجة جائز عقلا باتفاق وشرعا على الاصح ولان الزجاج
نقل انه لا خلاف في فما زالت تلك دعواهم كون تلك اسمها ودعواهم الخبر وبالعكس واستدل له
ايضا بان من لم يعتبر خوف الالباس بالصفة مرجحا في قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر كما مر وكذا
نحو خفت بالكسر وطلت بالضم فانه محتمل للفاعل والمفعول كما مر وكذا لا خلاف في ان نحو تضار محتمل لهما
ومختار لوصفيتهما وكذلك نحو مستري في النسب وغير ذلك واجيب بان الالباس وان كان واقعا
لكنه خلاف الاصل الذي هو مراعاة ما يرفعه بدليل رفع الفاعل ونصب المفعول وابراز الضمير في
مسئلة جريان الوصف على غير من هو له ومنع الترخيم في يا مسلمة على لغة التمام وترك اعلال بيض
وتركهم فصل التعجب واسم التفضيل من فعل المبني للمفعول ونقل ابن اياز والمص في شرح اللمحة عن عبد
القاهر في شرح الايضاح ان العرب لا تنقض اصولها للبس ثم قال المص وفيه نظر لانهم اجتنبوا
اللبس في مواضع كثيرة قال والذي يترجح عندي ان يقال انهم لم يلتزموا ان ينقضوا اصولهم
لاجل اللبس بل قد ينقضون وقد لا ينقضون فان وجدت قرينة لفظية كضربت موسى سلمى
وضربت موسى سلمى او ضرب موسى العاقل عيسى او معنوية كاكل الكمثرى موسى لم يجب الاصل المذكور
لوجود القرينة وهي التانيث والتذكير في الاولين والصفة في الثالث وعدم صلاحية
احدهما للفاعلية في الاخير وثانيهما ما اذا كان العامل فعل تعجب نحو ما احسن زيدا فلا يجوز
ما زيدا احسن اذ لا يتصرف في معمول التعجب وثالثها ان يكون الفعل صلة لحرف مصدري نحو
كرهت ان تضرب زيدا فلا يجوز كرهت زيدا ان تضرب ولا ان زيدا تضرب كرهت اذ
لا يفصل بين الموصول الحرفي وصلته هذا اذا كان الحرف عاملا كما مثله والا جاز تقديم المفعول
وحده نحو عجبت مما زيدا تضرب على خلاف فيه مر بيانه وقد يمتنع الاصل المذكور فلا يجوز تاخير
المفعول عن الفاعل ما اذا كان المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير متصل ظاهرا او مضمرا
منفصلا كما في نحو ضربني زيد وما ضربني الا انت بل يتعين في ذلك توسط المفعول وفي
ما اذا اتصل بالفاعل ضمير المفعول عند الاكثرين نحو قوله تعالى **واذ ابتلى ابراهيم ربه**
كما مر الكلام في المسئلتين في الفاعل ولا يمتنع عند الاخفش وابن جني ومن تبعهما في الثانية
تقديم الفاعل كما مر وكذا لو اتصل ضمير المفعول بصلة الفاعل وصفته نحو ضرب زيدا
الذي ضربه غلامه واكرم هندا رجل ضربها قال الرضي ولو قيل بجواز الثانية لان الفصل
بين الوصف والموصوف بالاجنبي غير ممتنع بخلاف الصلة والموصول لساغ وذكر
الزيادي فيما نقله صاحب الارتشاف انه لا يجوز تقديم الفاعل اذا كان المفعول مفسرا
له نحو ضرب بعض القوم بعضا وما خلا من مقتضي وجوب الاصل المذكور او امتناعه جاز بقاؤه
على الاصل راجحا وخروجه عنه مرجوحا لعدم المانع كضرب زيدا عمرو ولم يذكر هنا مسائل

منهما

نحوه

نحوه

في باب صح

حصر الفاعل والمفعول لذكره ايا هما على وجه انه من ذلك لتنا ولد الحصر في المرفوع والمنصوب
مطلقا الا الاستثنا فاعلمه وقد يتقدم المفعول به على عامله وان كان الاصل تاخره عنه
كما يفهم من تعبيره بتقدم من الاصل السابق وهو تاخره عن الفاعل المتاخر عن العامل بطريق
اولى عن المفعول به ووذا لم يحتج الى التنبيه عليه وتقدمه على عامله جايز وفي احد وليس
ذلك خاصا بالمفعول به كما قال الرضي بل للفاعيل الا المفعول معه مستويا في ذلك ولذا عبر في التسهيل
بمنصوب الفعل فيتقدم جوازا اى تقدما جايزا حيث لا موجب لتقدمه ولا مانع منه بان
علم النصبة با اعراب نحو فريقا كذبتم وفريقا تقتلون وفريقا هدى وفريقا
حق عليهم الضلالة وزيدا اضرب عمروا او بقرينة نحو حبارى صاد موسى فان جهل لم يجز تقدمه
نحو موسى ضرب عيسى لئلا يتوهم انه مبتدأ وان الفعل مسند لضميره ويتقدم وجوبا
حيث كان له صدر الكلام كحكم الخبرية نحو كم تركوا من جنات اى كثيرا من الجنات تركوا الا
في لغة ردية حكاها الاخفش تقول ملكت كم غلام اى ملكت كثيرا من الغلمان وكاسما الاستفهام
نحو فاى ايات الله تنكرون ومن ضربت واتيهم لقيت سوا قصد بها الاستفهام
ابتدا ام قصد بها الاستثبات كان يقال ضربت زيدا فتقول من ضربت هذا مذهب
البصريين ولم يحفظوا من تقدم الفاعل في الاستثبات الا قولهم ضرب من منا فاعتقدوا
شذوذه وذهب الكوفيون الى انما قصد به الاستثبات لا يلزم الصدر وحكوا ضرب
من منا بالاعراب ومن منا بالبنا الاول لعل حكوا من قولهم لمن قال ضربت رجلا ضربت من ومن
ما وضربت ماذا او ضربت مه ولمن قال ضربت الرجل ضربت الما والماذا والمه بادخال
ال عليها وحذف الالف والحاقها ها السكت لفظا في الوقف وحكوا تقدم العامل على
اى نحو ضربت ايا لمن قال ضربت رجلا ولم يحكوا تقدمه في شئ من الاستفهام غير من
وما واي وعليه فلا يقال في الاستثبات ضربت عشرين رجلا ضربت كم عند بصري ولا
كوفي وكاسما الشروط نحو ايا ما تدعوا ومن تكرم اكرم وكالمضاف لما تضمن استفهاما او شرطا
نحو غلام ايهم رايت او غلام من تضرب اضرب وكذا ما نصبه جوابا اما نحو فاما اليتيم
فلا تقهر او كان ضميرا منفصلا لو تاخر لزم اتصاله نحو اياك نعبد فان لم يلزم لم يجب تقدمه
نحو الدرهم اياه اعطيتك وذكر بعض المغاربة من ذلك ان يكون ناصبه فعل امر قرن بالفاء
نحو زيدا فاضرب واهمل المص القسم الثالث وهو ما يمتنع فيه التقدم وذلك كان يقترن
العامل بلام ابتدا نحو ليحب الله المحسنين ولا يجوز المحسنين ليحب الله ان لم توجد ان
والا يجوز ان زيدا ليضرب او بلام قسم فلا يجوز والله زيدا لاضربن وكان المفعول ان
وصلتها كعرفت انك فاضل كرهوا الابتدا بان المفتوحة لئلا تلتبس بالتي بمعنى لعل في كرم
في المعنى ومن علل وجوب تقديم الخبر اذا وقع خبرا عن ان وصلتها بخشية الالتباس
بين المكسورة والمفتوحة ان يجري ذلك في باب المفعول فان قيل هلا اجتنبوا هذا
اللبس عند وقوع ان وصلتها مجرورة باللام المقدرة بل اجازوا مثل قولك لانك فاضل اكرمت
ولم يبالوا بحصول اللبس قيل لان ذلك لا يوقع في محذور اذ المقصود التعليل وهو حاصل على كل
تقدير سوا اظنها السامع المفتوحة مع اللام او المكسورة اذ التعليل مستفاد اما

من

هذا صح

من اللام او من تصديره الجملة بالمكسورة وهي تقع في مثل ذلك جواب سوال مقدر عن العلة
تقول اكرم زيدا انه فاضل كانه قيل لم اكرمه فقيل لانه فاضل فاغتفر هذا اللبس لكونه لا يوقع
في خلاف الغرض ولا يلزم من ذلك اغتفاره حيث يكون موقعا في خلاف الغرض تحت ذلك كله
الدماميني او كان العامل فعل تعجب نحو ما احسن زيدا او صلة حرف نحو كرهت ان تضرب
وها تان الاخيرتان يعلم حكمهما مما مر في امتناع تقدمه فيهما على الفاعل بل الفاعل فعل العامل
من باب اولى او كان يجهل الاعراب كما مر نحو موسى ضرب عيسى فان علم جاز تاخير الفعل مطلقا
عند البصريين ان خلا مما ذكر ومنع الكوفيون تقديمه في نحو ضرب زيدا غلامه لانه من تمام
خبره او الى ضرب لانه معموله والى فاعل ضرب لانه مفعوله فيبقى الضمير المتصل بغلامه كانه
بلا مفسر قبله بخلاف واذ ابتلى ابراهيم ربه لان المنصوب متاخر من جهة المفعولية
فقط وزيدا اضرب متاخر لانه متاخر من جهة المعمولية والمفعولية لا غير ومنعوا
ايضا غلامه او غلام اخيه ضرب زيد وما اراد احد زيد لان المفسر فيهما هو الفاعل
ولا يجوز تقديره قبل المفعول المقدم على الفعل لان الفاعل لا يتقدم على الفعل فكيف
يفسر ما هو متاخر لفظا وليس بمقدم تقديرا بخلاف ضرب غلامه زيد فان مرتبة
المفسر فيها قبل المضمر ويجوز تقديمه عليه ومنعوا ما طعامك اكل الا زيد لانك حذفت
الفاعل وهو العمدة واعتنيت بالمفعول وهو فضلة واجاز ذلك البصريون في الخمس مسايل
قال الرضي وهو الحق اكتفاء بالتقدم اللفظي في الاولى لان مرتبة المفعول بعد الفاعل
فيما بعدها فاذا لم يجز تقديم المفسر احرى على الفاعل جوزنا ما اتصل به ضمير المفسر فتقدير
غلامه ضرب زيد ضرب زيد غلامه فغلامه واقع في التقدير بعد زيد الواقع بعد عامله ولان
المستثنى فيه مسند في الاخيرة مسند الفاعل ولورود السماع بما منوع فكالمسألة الاولى قوله
لعبا اخوهم تمنى فانعا دمنيهيا ولو انى ابا الفضل في سقرا وكالثانية قوله رايه محمد
الذى الى الفضل ويشقي بسعيه المغرور وينظر لثالثة اشر يوميها واغواه لها ركبت عنز
بحدج جملا وكالرابعة قوله ما شا انشا ربي والذي هو لم يشا فلست تراه ناشيا
ابدا وكالخامسة قوله ما المرء ينفع الا ربه فعلا مرتبها الغير الله امال وعزتي البيت
الثالث امراة من طسم زعموا انها اخذت سبية فحملت في هودج والطفوها بالقول والفعل
فقالت هذا شر يومي اى حين صرت اكرم النساء وشر منصوب بركبت على الظرفية اى
ركبت في شر يوميها والحدج بالكسر الجمل ومركب من مراكب النساء ايضا وهو مثل المحفة
وهو المراد هنا والجمع حدوج واحداج فصل في تقديم احد المفعولين على الاخر اذا
تعدد وما يتعلق بمعه وقد علمت ان المتعدي لاكثر من واحد ثلاثة اقسام ما يتعدى
بنفسه لاثنين اصلهما المبتدا والخبر وهو باب ظن ولاثنين ليس اصلهما ذلك وهو
باب اعطى قال الرضي ولا حصر لهذا النوع من الافعال وما يتعدى لواحد بنفسه وللاخر
بالجار والكلام في هذا الباب انما هو للمفعول من غير باب ظن وحيث كان لبعض المفاعيل
الاصالة في التقدم على البعض تعرض لذلك على وجه شامل للمفعول من اى باب كان وان
اقتصر القوم على المفعولين الا بابين تتميما للفايدة فقال والاصل اى الغالب تقدم

ضرب لانه حينئذ يكون متاخرا بالنظر الى غلامه صح

في الضمير

في المسائل الخمس

قوله صح

مفعول به في المعنى مبتدأ او فاعل او مسرح اى غير مقيد بالجار كزيد في نحو ظننت زيدًا
قايمًا واعطيت زيدًا درهمًا واخترت زيدًا من القوم لانه المخبر عنه في الاول والآخذ في المعنى
في الثاني والمسرح اي المطلق في الثالث فلذا قدم على مفعول اخر ليس كذلك اعني ليس مبتدأ
كقايمًا في الاول ولا فاعلا كدرهم في الثاني ولا مسرحا كالمجرور في الثالث لان الاصل تقديم المبتدأ
والفاعل على الخبر والمفعول ولان علقته ما يتعدى اليه العامل بلا واسطة اقوى من علقة
ما يتعدى اليه بها وقد يلزم هذا الاصل فلا يجوز مخالفته كما اذا خيف اللبس نحو ظننت
زيدًا اخاك واعطيت زيدًا عمرًا لانه مثل ضرب موسى عيسى وكما اذا كان الثاني محصورًا لوجوب
تاخر المحصور كما مر في المبتدأ وسيأتي ايضا في الاستثناء نحو ما اعطيت زيدًا الا درهما
وكما اذا كان الاول مضمرًا والثاني ظاهرًا نحو زيدًا اخترته القوم وانا اعطيناك الكوثر
لقاعدة الانفصال والانفصال ونبه بالمثال المذكور على ان حكم ما قد يتقيد بالجار حكم المقيد به
كاخترت زيدًا القوم او يمتنع الاصل المذكور كما اذا اتصل الاول بضمير الثاني في كلبست من
الثياب لابسها واخترت من القوم احدهم واعطيت المال مالكه فيقدم غير المسرح وغير
الفاعل على المسرح والفاعل اذ لو لم تقدمهما ورتبتهما التاخر لعاد الضمير على متاخر لفظا
ورتبة ومن اجاز ضرب غلامه زيدًا اجوز الاصل المذكور في المسئلتين وكذا اذا انحصر
الفاعل في المعنى كما اعطيت الدرهم الا زيدًا او كان ظاهرًا والاخر مضمرًا كالدرهم اعطيته   فيجا ين
زيدًا او مما خلا من مقتضي الوجوب والامتناع فجائز الامران على الاصل نحو كسوت زيدًا جبة
وخروجه عنه ككسوت جبة زيدًا الا انه يجوز ضرب زيد عمرًا وضرب عمرًا زيد فصل في حذف
المفعول المتكلم عليه في هذا الباب ويجوز حذفه اي المفعول به لقرينة وغيرها ولذلك لم
يشترط فيه وجودها كما مر في غيره لما قال في المغني ان الحذف انما يحتاج لذلك اذا كان المحذوف
الجملة باسرها او احد ركنيها او لفظا يفيد معنى فيها هي مبنية عليه نحو تالله تفتؤ اي
لا تفتؤ اما اذا كان المحذوف فضلة فلا يشترط لحذفه وجدان الدليل لكن يشترط ان لا يكون
في حذفه ضرر معنوي او صناعي كما سياتي في مسئلة امتناع حذفه قريبًا واطلق الرضي
في مواضع انه لا يحذف شيء عمدة كان او فضلة الا لقرينة حالية او مقالية نحو قوله تعالى فمن لم
يستطع فاطعام ستين مسكينا اي فمن لم يستطع الصوم فمن لم يجد فصيام شهرين اي   لعدم
فمن لم يجد الرقبة ويكثر ذلك بعد فعل المشية كقوله تعالى ولو شئنا لرفعناه اي لو شئنا رفعه
ولو شاء لهداكم اي لو شاء هدايتكم وعايدًا على الموصول نحو اهذا الذي بعث الله رسولا
ودونه حذف عايد الموصول كقوله فما شيء حبيت بمستباح ودونهما حذف عايد المخبر كقوله قد
اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع وقوله فثوب نسيت وثوب اجر كما مر قال في
المغني ومن غريبة حذف المقول وبقاء القول نحو قال موسى اتقولون للحق لما جاءكم اسحر اي هو سحر
بدليل اسحر هذا او يجوز حذفه في باب اعطى او كان او ثانيا كما مر في باب ظن ذكر حكم الحذف
في مفعوليها وما حذف لدليل فهو منوي ويسمى الحذف اختصارًا وقد يحذف ولا ينوى بل يكون
بعد الحذف نسيا منسيا اما لتضمين الفعل معنى يقتضي اللزوم كما في قوله تعالى يخالفون عن
امره اي يعدلون واصلح لي في ذريتي اي الطف بي فيهم او لتنزيله منزلة اللازم للمبالغة

نحو

نحو فلان يعطي ويمنع قال الله تعالى والله يقبض ويبسط كما مر بسطه في اهل البيان
او للتنبيه من اسباب حذف الفاعل من غرض لفظي كالايجاز نحو فاتقوا الله ما استطعتم
واسمعوا واطيعوا او توافق الفواصل نحو وانه هو اضحك وابكى او اصلاح الوزن نحو وخالد يحمد ساداتنا   قوله م
اي يحمد او معنوي كالعلم به نحو فان لم تفعلوا او لن تفعلوا او الجهل به نحو ولدت فلانة وانت
لا تدري ما ولدت وكون التعيين فيه غير مقصود نحو ومن يظلم منكم نذقه او تعظيم الفاعل
نحو كتب الله لاغلبن او تعظيم المفعول نحو سب فلان او الخوف منه نحو ابغضت في الله ولا تذكر
المسبوب والمبغوض او الخوف عليه نحو هوي فلان ولا تذكر من هويته خوفا عليه وقد يجب حذفه كما
اذا اعملنا الثاني من المتنازعين وطلب الاول منصوبًا ليس مرفوعًا في الاصل كضربت وضربني
زيد لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر ويمتنع لمانع صناعي ومعنوي كما اذا اعملنا اول المتنازعين   فالاول م
فطلب الثاني منصوبًا كضربني وضربته زيدًا فانه يمتنع حذفه عند البصريين كما قال في
المغني لادايه الى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه ولا فرق في امتناع ما ادى الى ذلك عندهم
بين ان يكون من باب التنازع كما مثل هنا وجزم به في بابه او من باب الخبر كزيد يضربه كما
سيحكيه قريبًا لكن بصيغة التمريض مع جريه على خلافه فلذلك قيد بمسئلة التنازع
والثاني كما اذا كان محصورًا فيه نحو ما ضربت الا زيدًا او محصورًا نحو ما ضرب زيدًا الا عمرو
لان تعلق الفعل بالمفعول في ذلك هو المقصود الاصلي من الكلام وبهذا يعلم كما قال السيد ان
كون الفاعل عمدة والمفعول فضلة انما هو بالنظر الى تمام اصل الكلام بدونه لا انه ليس مقصودًا   حصول اصل الكلام بالنظر الى اداء المعنى المقصود بالكلام فعمدة المفعول فضلة انما هو بالنظر الى تمام م
اصلا اذ قد يكون تعلق الفعل بالمفعول هو المقصود الاصلي كما في المثال ومثل المفعول به
في ذلك غيره من الفضلات كالحال كما سياتي من كلام المصنف انها قد تكون محطا للمعنى فيمتنع حذفها
وكما اذا كان مفسرًا للضمير فاعل نحو زيدًا لم يظلم الا هو التقدير لم يظلم زيدًا احد الا هو فزيد   مفسره م
مفسر للضمير الذي بعد الا وجاز ايقاع فعل فاعل مضمر على الظاهر لانه منفصل كما مر او اخر الاستغال
والفاعل في الحقيقة هو احد المحذوف وعود الضمير بدل منه فهو بمنزلته في وجوب الذكر ومفسر ما وجب
ذكره واجب الذكر وهو المفعول فلذلك يمتنع حذفه فان قلت لم قدم المفعول على الفعل في المثال
وهلا اخر على الاصل وغايته انه يتقدم على الفاعل لانه مفسره قلت لو اخر لاوهم ان وجوب ذكره
من جهة اخرى غير جهة التفسير وهو حصر مفعوليته في ضميره وقد مر ذلك فقدمه ليتعين
وجوب ذكره من جهة التفسير فقط فيكون مفيدًا للتاسيس سالما عن التكرار وكما اذا وقع
حذفه في لبس كحذفه عايدًا في نحو جاء الذي اكرمته في داره فلا يجوز حذف المفعول من
اكرمته لانه لا يعلم هل العايد المحذوف ام الضمير المجرور ونص على ذلك ابن عصفور وابن يعيش
كما مر او المفعول الواقع جوابا فيمتنع حذفه كقولك زيدًا ارايت لمن قال من رايت قيل او
المفعول الواقع منادى فيمتنع حذفه وابقاء الاداة دليلا عليه قال في الارتشاف وهو
الذي يقتضيه النظر والاصح عند المصنف جوازه بشرط كونه قبل امر او دعاء كما سيصرح
به في بابه كقراءة الكسائي الا يا سجدوا لله وقوله يا لعنة الله والاقوام كلهم والصالحين على
سمعان من جار قال ابن مالك كان من حق المنادى ان يمتنع حذفه لحذف عامله لزوما فاشبه ما حذف
عامله وجوبا وصار بدلا منه كاياك في التحذير وسقيا لك في الدعاء الا ان العرب اجازت حذفه

قوله بيا مفعول التزمت

والتزمت بعد حذفه بلا دليل عليه وكون ما بعد امرا او دعاء اي كما مر قال ابو حيان وهذه
دعوى تحتاج الى دليل من وحي او نص عن نحوي وما استشهد به محمول على ان يا فيه للتنبيه اما انها
للنداء فلا دليل عليه فتنبه والعطف في قوله او رابطا على قوله او منادى اي قيل او لو اقع رابطا
لخبر فيمتنع حذفه كزيد ضربته ولو كان المبتدا كلا ونحوه من صيغ العموم كقوله قد
اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع وبيت الكتاب ثلاث كلهن قتلت عمدا لادائه الى التهيئة
والقطع والى اعمال العامل الضعيف مع امكان القوي وهذا القيد نقله المص وابو حيان عن
البصريين قال في الارتشاف الا في الشعر وسوا ادى الى التهيئة والقطع كما ذكر او لا نحو زيد
هل ضربته ونصوا على شذوذ قراءة ابن عامر وكل وعد الله الحسنى وقال النحاس جاز عند بعضهم
في الشعر ومنع ذلك الكسائي والفراء واصحابنا انتهى وظاهر كلامه في المغني موافقة هذا
القول فانه قال وربما خولف مقتضى القاعدة بعضهم امتناع حذف ما ادى الى التهيئة والقطع
في ضرورة كقوله وخالد يحمد ساداتنا قال وهي في صيغ العموم اسهل فاستشهد بقراءة
ابن عامر وبيت ابي النجم وكذا قال ابن عصفور لا يجوز اذا ادى الى مخالفة القاعدة المذكورة
وان جاء شيء منه فشاذ لا يقاس عليه وانما جاز في الصلة لانه لم يؤد الى مخالفتها لانها لا تعمل
في الموصول وليس كذلك اسماء الاستفهام وكل وكلا ونقل ابن مالك الاجماع على جوازه في كل وعلى
جوازه في الاختيار في غيرها عن البصريين قال لكن يرونه ضعيفا وان الكوفيين منعوه الا في الاضطرار
وناقضه ابو حيان في النقل عن الفريقين فنقل عن البصريين المنع كما مر وان هشاما اجاز
زيد ضربت في الاختيار والفراء منعه الا اذا كان المبتدا اسم استفهام او كلا وكلا وما في معناهما
قال ودعواه الاجماع في كل باطلة فلم يقل بها الا الفراء في نقل والكسائي في نقل اخر انتهى ولما كان
القول بالامتناع مطلقا ضعيفا سيما بالنسبة الى كل لوروده في القران وفصيح الشعر مع ادعاء
ابن مالك الاجماع عليه وصرح الرضي بانه قياس جزم المص بالجواز في رابط الجملة مستشهدا بقراءة
ابن عامر وحكى هنا مخالفة بصيغة التمريض ولا ينحصر امتناع حذف المفعول في الصور
المذكورة كما يشير اليه تعبيره بالكاف في قوله ويمتنع كضربت ومن ذلك المفعول المحصور كالنائب
وقد اشار الى ذلك في بابه والمفعول الاول من باب ظن والثالث من باب علم وقد مر في بابيهما ايضا
فلم يحتج لاعادة شيء منها والمتعجب منه نحو ما احسن زيدا وسياتي في بابه انه يجوز حذفه اذا علم
مطلقا ومما يحذف عامله وجوبا نحو خيرا لنا وشرا لاعادينا **فصل** ويجوز حذف ناصبه
ومن هنا يفهم ان حكم المفعول به النصب فلم يحتج للتصريح به لكونه من الامور المشتهرة ولم ينبهوا ايضا
على جواز جره كما سياتي باضافة المصدر والوصف كما نبهوا على ذلك في الفاعل واطلق الناصب
فلم يخص الفعل كما في الكافية والتسهيل ليشمل حذفه وصفا كما في المشتغل عنه الاتي نحو من
اقسام ما يحذف ناصبه نحو زيدا انا ضاربه كما مر او غيره وانما يحذف لدليل كما مر اما حالي
نحو قولك لمن سدد سهما القرطاس ولمن تاهب للسفر مكة ولمن رفع سوطا زيدا باضمار تصيب وتريد
واضرب ومنه قوله تعالى قالوا سلاما اي سلمنا سلاما او مقالي نحو قوله تعالى واذا قيل لهم ماذا
انزل ربكم قالوا خيرا اي انزل خيرا او في لك زيدا لمن قال من اضرب اي اضرب زيدا او بلى
زيدا لمن قال ما ضربت احدا او بلى من اساء لمن قال لا تضرب احدا ونحو ذلك مما يوافق المحذوف

في لمسدد سهما

لفظا

قوله بل ملة ابراهيم اي بل نتبع ملته ... تهتدوا وانما قدر بل ملة لان ما قبله في معنى اتبعوا ملة اليهود والنصارى

لفظا ومعنى ومن المعنى دون اللفظ قالوا كونوا هودا او نصارى وقولهم انتهوا امرا قاصدا
اي انتهوا عن هذا الامر الذي ليس بقاصد ولا صواب وائتوا امرا فيه القصد والصواب وما جرى عليه
من كون الحذف في هذا المثال ليس بلازم هو ما صرح به الش خلافا للزمخشري حيث سوى بينه
وبين انتهوا خيرا لكم ونحوه في وجوب الاضمار وفرق بينهما الش بان انتهوا خيرا لكم جرى مجرى
الامثال في كثرة الاستعمال فوجب حذف ناصبه بخلافه في المثال لانه لم يكثر استعماله فلم يشبه المثل
فيجوز التصريح به وجعل حذف ناصبه في خمسة ابواب الباب الاول الاحاكي لعدم ضابط يعرف
به ثبوت علة الحذف بخلاف باب المنادى مثلا فان الضابط فيه كونه منادى وانما العلة فيه كثرة
الاستعمال وذلك في الامثال وما جرى مجراها في كثرة الاستعمال فالمثل كما في شرح اللمحة وغيرها القول
السائر الممثل مضربه بمورده وقد صنف العلما فيه كتبا وهو من باب الاستعارة التمثيلية كما قرر
في محله والجاري مجراه هو كل كلام اشبهه في الحسن والاختصار والغرابة والاشتهار فاعطي حكمه من انه
لا يغير فمن الاول نحو قولهم كليهما وتمرا واصله ان رجلا بين يديه زبد وسنام وتمر قال لاخر اي شيء
اعطيك من هذين مشيرا الى الزبد والسنام فقال له ذلك اي اعطني كليهما ويحتمل عطف تمرا على
كليهما ونصبه على المعية او بعامل اخر اي وزدني تمرا وفي المستقصى للزمخشري ان عمرو بن حمران
الجعدي مر به رجل مجهود وبين يديه زبد وقرص وتمر فاستطعمه زبدا وقرصا فقال له ذلك
فعلى هذا هو منصوب باطعمك لا باعطني اي اطعمك كل واحد منهما واطعمك تمرا قال المص في حاشية
التسهيل والاول هو المشهور وهو مثل يضرب في كل موضع خير فيه الرجل بين شيئين وهو يريدهما
معا وكل شيء ولا شتيمة حر اي ائت كل شيء ولا ترتكب شتيمة حر فجعل شتيمة الحر اسوا
واقبحه ومثله كل شيء ولا هذا اي ارتكب امرا اراه دون كل شيء والمقصود التحذير عن ذلك الشيء
اي ولا ترتكب هذا ومن انت زيدا اي واصله ان رجلا غير معروف بفضيلة يسمى زيدا وكان علم
رجل مشهور فانكر ذلك عليه اي من انت تذكر يضرب لمن ذكر عظيما بسوء وفي قولهم من انت تحقير
للمخاطب وتقليل له ولو اشتهر شخص بفضل جاز في اسمه ما جاز في زيد ولك عند ذكر من لم ينكر عليه ان تقول
من انت بكرا ومن انت عمرا مثلا والى هذا اشار بقوله من انت فلانا وربما رفعت كلا وكل وزيد
في الامثال الثلاثة بتقدير محذوف وجوبا هو خبر في الاولين ما خبر قال الش ومن العرب من يقول
كلاهما وتمر اي كلاهما لي وكل شيء ولا شتيمة حر اي كل شيء امم وترك ذكر الفعل بعد لا ومبتدا في الاخير
وهو من انت زيد اي مذكورك وكلامك فالشرح في ديار الاحباب من العرب من يرفع الديار اي تلك ديار
الاحباب فيكون ذلك المقدر الواجب الحذف مبتدا او خبرا او امرا او نفسه والمعنى على ترك الاعتراض
والواو بمعنى مع او عاطفة اي دع امرا او دع نفسه وهكذا قدره الشارح تبعا للمص والكلاب على
البقر اي ارسل والمعنى خل الناس جميعا خيرهم وشرهم واتق طريق السلامة فاسلكها وقيل المعنى
اذا امكنتك الفرصة فاغتنمها ويروى بالرفع على الابتداء واحشفا وسوء كيلة بالكسر للهيئة
اي اتبيع والمعنى كما في المستقصى اجمع بين التمر الردي وسوء الكيل المطفف يضرب في خلتي اساءة
يجتمعان على الرجل وقال الهروي هذا مثل يضرب لمن يظلم الناس من وجهين وهذا ولا ... زعماتك
يقال لمن يزعم زعمات ويظهر خلاف قوله قال ابن اياز ولمن اشار بمشورة ردية ثم اشار باخرى
حسنة اي هذا هو الحق اترك ولا اتوهم زعماتك كذا قدره ابن مالك وغيره فزعماتك مفعول به وقيل

هو م

عمرو م

قوله امم اي حقير

بين حر

وجوبي

التقدير ولا ازعم زعماتك فهو مصدر شبه به اى ولا ازعم مثل زعماتك وهذا مبتدأ حذف خبره اى
هذا هو الحق فالحذف عن هذه المذكورات لانها امثال ومن الثانى قولهم ان تاتنى فاهل الليل واهل
النهار ومعناه المبرة واللطف للمخاطب اى فتجد اهل الليل واهل النهار اى اهلا لك بالليل والنهار
ومرحبا واهلا وسهلا وهذا يقع جبر المر قصدك ودعا للمسافر اى اصبت مرحبا واتيت
اهلا وصادفت سهلا هكذا قدره ابن مالك ثلاث جمل واعمل فى كل واحد ما يليق به وغيره جعلها
جملة واحدة فقدر صادفت كذا وكذا وهذا التقدير ظاهر فى الخبرية والمعنى صادفت مرحبا
اى رحبا وسعة واهلا اى من يقوم لك مقام الاهل وسهلا على تنالا حزنا فاستانس ولا تستوحش
ولا يمتنع هذا على ارادة الدعا ايضا اى لقاك الله ذلك وقدر ... مرحبا برحبت بلادك واهلا
باهلت مثل انه دعا كسقيا فهما عنده مصدران والرحب بالضم السعة وبالفتح الواسع والاهل اهل الرجل
واهل الدار واهل الرجل ياهل وهو لا تزوج وكذلك تاهل والسهل نقيض الجبل وارض سهلة وسهلى
فى النسبة بالضم على غير قياس وعذيرك او عذيرك يقال ذلك اذا اساء شخص الصنيع للمخاطب اى
احضر عاذرك او عذرك اى من يعذرك فيه فيلومه وقال الجدب العذير الحال التى يعذر عليها
ولا يلام فى فعل المكروه بذلك الشخص قال العجاج لا تستنكرى عذيرى سيرى واشفاقى على بعيرى
وقدر ... عذيرا تقدير عذر فقيل هو اسم وقع موقع المصدر نحو عائذا بالله اى عياذا وقيل هو عند
... مصدر بمعنى العذر كالنذير والنكير وقيل بمعنى عاذر كسميع بمعنى سامع ومعذر كاليم بمعنى
مولم واعذر وعذر بمعنى وعذيرك من فلان اى من اجل الاساءة اليه وايضا يرى اى انت ذا عذر فيما
تعامله به من المكروه وقد جا مرفوعا كقوله عذيرك من مولى اذا نمت لم ينم يقول الخنا او يعترك
دابى ... وهو على ذلك مبتدأ محذوف الخبر وكر ابن اياز وديار الاحباب اى اذكر ديار الاحباب
وبعضهم يقدره ذكرت قال ذو الرمة ديار مية اذ مى تساعفنا ولا يرى مثلها عرب ولا عجم
قال ... كانه قال اذكر ديار مية ولكنه لا يذكر اذكر لكثرة ذلك فى كلامهم وكالديار الاطلال والاثار والدمن
والايام ونحوها لاستعمالهم ذلك كثيرا فهذه كلها جرت مجرى الامثال فى كثرة استعمالها ومن ذلك حسبك خيرا
لك ووراءك اوسع لك وامنوا خيرا لكم وانتهوا خيرا لكم والناصب عند ... والخليل فعل دل عليه ما قبله
والتقدير حسبك وائت خيرا لك ووراءك وائت مكانا اوسع لك وامنوا وائتوا خيرا لكم وانتهوا
وائتوا خيرا لكم وزعم الكسائى ان هذا الاخير على تقدير كان وقد مر تضعيفه فى بابها وقولهم اهلك
والليل ان كان الواو بمعنى مع فالمعنى الحق اهلك مع الليل اى لا يسبقك الليل اليهم او للعطف انتصب
بفعل غير ناصب اهلك اى واستبق الليل وقولهم كاليوم رجلا اى ما رايت كرجل اليوم رجلا فحذف
ما اضيف الى اليوم كاليوم حال مقدمة والثانى **المشتغل** عنه الماخوذ تعريفه من بابه كزيدا
ضربته وانما لم يذكره فى باب المفعول كالمنادى لانه لا يتعين اعرابه مفعولا كالمنادى والباب
الثالث **المنادى** بالمعنى الشامل له وللمستغاث والمندوب والمتعجب منه كما ستعرفه فانه منصوب
لفظا او تقديرا على انه مفعول به وناصبه عند ... وجمهور البصريين محذوف وجوبا كما جرى عليه
المص فاصل يا زيدا دعو زيدا بدليل قولهم يا اياك حيث فصلوا لحذف العامل والتزموا حذفه
لكثرة استعماله وليس المراد بكثرة الاستعمال فى ذلك وفى مثله مما مر انهم تكلموا على الاصل ثم
حذفوه لان ذلك يستلزم وجوده فى كلامهم كذلك وانما المعنى كما قال ابن الحاجب علموا انه لو ذكر لاستعمله

وايلومه صح

المنادى

انهم صح

ففعلوا

بعدم احتماله الصدق والكذب صح

ففعلوا اذ لكثيره من اول الامر ان قلنا انهم الواضعون باصطلاحهم وان قلنا ان الله تعالى علمهم ذلك
فاوضح ولدلالة حرف النداء عليه وجعله كعوض منه ولقصد الانشاء فان ادعو المقدر هنا انشاء
كما قسم فى باب التقسيم فالظاهر يوهم الخبرية وما زعم ابن الطراوة من انه خبر مردود وزعم بعضهم
ان النداء بالصفة نحو يا فاسق للدخول الصدق والكذب فيه وبغيرها انشاء مردود ايضا اذ يقال
مثله فى يا زيد مناديه لم يسم زيدا اذ يقال كذبت ليس زيدا على ان التكذيب فيها للخبر المفهوم من الكلام
لا لجملة النداء وقال المبرد المنادى منصوب بحروف النداء لسدها مسد الفعل وهى على حرفيتها
وكذلك قال الفارسى الا انه قال انها اسما افعال وقيل ناصبه معنوى وهو القصد استغنا بظهور معناه
وهو اى المنادى فى الاصطلاح كما عرفه ابن الحاجب المطلوب اقباله مسماه بحرف ملفوظ به او مقدر
نائب عن ادعو فقال فالمطلوب اقباله لاخرج المندوب لانه المتفجع عليه لا المطلوب اقباله وبحرف نائب مناب
ادعو خرج نحو اطلب اقبال زيد يخاله ولم يحتج الزمخشرى لا اشكال له اذ لو قيد بامر معنوى اى كونه مطلوب الاقبال
دخل فيه زيد فى اطلب اقبال زيد او باشير لفظى وهو ما دخل عليه يا واخواتها دخل فيه المندوب وليس منادى
قال الرضى انما لم يقيده لظهوره لا لاشكاله فان المنادى عنده كل ما دخله يا واخواتها والمندوب منادى
عنده كما صرح به وقال الجزولى المندوب منادى على وجه التفجع وهو الظاهر من كلام ... وكذا المستغاث
منادى يدخله معنى الاستغاثة والمتعجب منه منادى يدخله معنى التعجب فمعنى يا للماء ويا للعجب احضر امتعجب
منكما ولا يرد عليه المخصوص فانه يقول منادى نقل الى معنى الاختصاص والعارض غير معتد به انتهى وهذا
يوافق ما فى كتب المص من جعل المستغاث والمندوب من قسم المنادى وسنا فى الاشارة اليه فى المستغاث
صرح بخلافه وفى المندوب فى فصل الترخيم التزاما حيث استثناهما منه فيلزم دخولهما فى التعريف
واما المخصوص فافراده له بباب على حدة يدل على انه ليس منه عنده فلا يتكلف الجواب عن ايراده واورد
على التعريف يا زيد لا تقبل فانه منهى عن الاقبال لا مطلوبه ونحو يا جبال ويا سما ويا ارض ويا للدواهى
وقول احد المتعانقين لصاحبه يا فلان ونحو ذلك مما لا يتصور اقباله ويجاب بان الاول مطلوب الاقبال
لسماع النهى ومنهى عن الاقبال بعد توجهه فاختلفت الجهتان او يقال هو مطلوب الاقبال حكما لكونه مسؤول
الاجابة كما قيل فى يا الله واما البواقى فهى من باب الاستعارة بالكناية وندا وها استعارة تخييلية
وطلب الاقبال فيها ادعائى وهو اى حرف النداء واحد من سبعة الاول الهمزة للتقريب اى لنداء
القريب لئلا يتنزل منزلة البعيد كما فى شرح اللمحة كقوله ازيد اخا ورقا ان كنت ثائرا فقد
عرضت احنا حق فخاصم وقوله افاطم مهلا بعض هذا التدلل ونقل ابن الخباز عن شيخه انه
للمتوسط وان الذى للقريب يا قال المص وهذا خرق لاجماعهم وجعل منه الفراء قوله تعالى امن هو قانت
وبعضهم انه ليس فى التنزيل ندا بغير يا وقع ويقربه سلامته من دعوى المجاز على قول انها للاستفهام
اذ لا يكون من البارى تعالى على حقيقته وكثرة الحذف اذ التقدير على ذلك امن هو قانت خير ام هذا الكافر
فحذف معادل الهمزة والخبر والثانى يا وهى اكثر حروفه استعمالا ولهذا لا يقدر عند الحذف سواها
ولا ينادى اسم الله تعالى والمستغاث وايها وايتها الا بها والمندوب الا بها او بوا وليس فى التنزيل
ندا بغيرها والثالث ايا كقوله ايا ظبية الوعساء بين جلاجل وبين النقا آانت ام ام سالم
الوعساء الارض اللينة وجلاجل بفتح الجيم ويروى بالمهملة والرابع هيا كقوله هيا ام عمرو هل لى اليوم
عندكم بغيبة ابصار الوشاة سبيل والخامس اى بالفتح والسكون كقوله الم تسمعى اى عبد فى رونق

هيا صح

الضحى بكائه حمامات لهن هدير و في الحديث اي رب وقد تمد الفها نحو ما حكى الكسائي انه سمع رجلا
يقول اي أاما والسادس آ اجاز بحكاية الاخفش في الكبير وزعم ابن مالك انه لم يذكرها الا الكوفيون
فهذه كلها للندا البعيد حقيقة او حكما والمراد بالثاني الساهي والغافل وثقيل السمع ونحوهما وهما مر
ما ذكره سر وقيل يا مشتركة بينهما قيل والاستعمال بشهادة الاستقراء يشهد له وحكى في المغنى في
اي ثلاثة اقوال للبعيد او القريب او المتوسط وبالثاني قال المبرد والزمخشري قيل ورتبة المتوسط
لا يعرفها الجمهور وحمل ابن عصفور راي للقريب كالهمزة قال الابناسي على انه يجوز ندا القريب بما للبعيد
توكيدا وعلى منع العكس ولم يعد الهمزة والذي ذكره الجمهور انها لا تستعمل الا في الندبة وحكى بعضهم انها
تستعمل في غيرها قليلا وانما يظهر نصبه اي المنادى ان كان نكرة مفردة غير مقصودة بدليل
ما سياتي سوا كانت موصوفة كقوله الا يا نخلة من ذات عرق وقوله اذا انجروي هجت
للعين عبرة • فما ٫ الهوى يرفض او يترقرق • فالنكرة موصوفة فيهما بالظرف وليس مقصودا
نها واحدا بعينه او غير موصوفة نحو قول عبد يغوث وهو في الاسر فيا راكبا اما عرضت فبلغا
نداماي من نجران ان لا تلاقيا • فانه لم يقصد قصد راكب بعينه وانما اراد راكبا من الركبان يبلغ خبره
وليست جملة الشرط صفة لاشتمالها على الامر قال ابن عقيل وعرضت بمعنى تعرضت قال البعلي
والاصح ان معناه اذا اتيت العروض وهي مكة والمدينة وما حولهما ذكره العيني ونحو قول الاعمى
يا رجلا خذ بيدي والواعظ يا غافلا والموت يطلبه وهذا مبني على مذهب البصريين من جواز
ندا النكرة غير الموصوفة مقبلا عليها وغير مقبل وقيل بالمنع مطلقا وهو مذهب الاصمعي وقيل
ان كانت خلفا عن موصوف جاز نحو يا ذاهبا ومنه فيا راكبا البيت والا فلا وهو قول الكسائي
وعامة الكوفيين ولا يجوز عندهم يا رجلا وزعموا انه ليس بمسموع وقيل ان كانت مقبلا عليها
جاز والا فلا وهو قول الفارسي قال ولا يتصور ندا نكرة غير مقبل عليها وما جا منونا كالبيت
محمول على الضرورة هكذا نقله ابن عقيل والذي في الاوضح والارتشاف نقل انكار وجود
النكرة غير مقبل عليها في الندا عن المازني وفي شرح اللمحة عن بعضهم انه لا يتصور ندا غير
مقبل عليه ويرده نحو قول الاعمى يا رجلا خذ بيدي فانه لا يقصد بذلك رجلا بعينه بل مراده
التصويت لمن سمعه فكل من سمعه واجابه فهو مقصود وقول الشاعر فيا راكبا البيت قال
وليس منه قول الاخر الا يا نخلة من ذات عرق لانه كنى عن محبوبته بالنخلة وهو يعرفها انتهى
بمعناه واما الموصوفة فلم يحك خلافا في جواز ندايها ولذلك اقتصر في التمثيل بغيرها ليدل
عليها بالاولى على عادته وسياتي تمثيل المقصودة منها ليبان حكمها ويتعين في غير المقصودة
النصب كما اقتضاه اطلاقه وهو مذهب البصريين وكذا ان كانت مقصودة ايضا عندهم
كما سياتي او كان المنادى مضافا سوا كانت الاضافة محضة نحو قوله الا يا عباد الله قلبي
متيم بافضل من صلى واكرمهم فعلا وكاضافة اسم الفاعل الماضي او غير محضة كالصفة المشبهة
نحو يا حسن الوجه واسم الفاعل الحالي او الاستقبالي وعن ثعلب اجازة الضم في غير المحضة وسوا
اضيف الى معرفة كما ذكر او الى نكرة نحو يا غلام رجل ولا يجوز ان يقصد به معينا فيلزمه
بالندا وقال الجرجاني يصح كونه معينا قيل ويجري مجراه المضاف اضافة غير محضة فلا يقصد
تعريفه في الندا وقيل يجري مجرى يا ضاربا رجلا ذكره في الارتشاف ويستثنى من ندا المضاف

ما اضيف

ما اضيف الى ضمير المخاطب فلا يجوز ان يقع منادى اذ لا يجتمع خطابان في حالة واحدة على شي واحد
قاله السيد او كان شبيها به اي بالمضاف وهو ما له عمل فيما بعده ولو بواسطة العاطف
اما رفعا نحو يا كثيرا بره او نصبا اما لفظا نحو يا عشرين رجلا و يا مفيضا خيره او محلا
نحو يا خيرا من زيد و يا رفيقا بالعباد و نحو يا ذاهبا و زيدا ندا لمن هو وزيد وكذا نحو يا ثلاثة
وثلاثين فيمن سميته بذلك فانه يشابه المضاف لطوله قبل الندا وارتباط بعضه ببعض من
حيث المعنى ويمتنع ادخال يا على الثلاثين خلافا لبعضهم وبهذه الامثلة تبين ان
مرادهم بالنكرة فيما مر المفردة كما اشار اليه واما المفرد المعرفة والمراد في هذا الباب
بالمفرد ما ليس مضافا ولا شبيها به فيدخل فيه المثنى والمجموع والمركب المزجي وبالمعرفة ما قصد
تعريفه سوا تعرف حال الندا كالنكرة المقصودة او كان معرفة قبله كالعلم فما اجتمع فيه الافراد
والتعريف كما ذكر لا يظهر نصبه ومثله اي كما سياتي بل يبنى لفظا او تقديرا اما لشبهه انت
في التعريف والافراد وتضمن معنى الخطاب كما قيل او لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة
لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونه مثلها في الافراد والتعريف كما قاله الفارسي وعليه
اقتصر الرضي بخلاف غير المفرد لانه ليس كالكاف افرادا وغير المعرفة لانه ليس مثلها تعريفا وبنا
على ما يرفع به مثله لو لم ينادى لا على السكون وان كان هو الاصل في البنا تنبيها على ان له قدما في
الاعراب فدخل في ذلك ما يرفع بالضمة اما لفظا نحو يا زيد او مقدرة نحو يا فتى وكذا في المبني قبل
الندا والمحكي كما سياتي وما يرفع بالالف نحو يا زيدان وما يرفع بالواو نحو يا زيدون ومثل
يا زيد في رفعها بالضمة النكرة المقصودة غير الموصوفة كقولك يا رجل في ندا معين قال
الاعشى قالت هريرة لما جيت زايرها • ويلي عليك وويلي منك يا رجل • وتعريف
هذا بالقصد كما صرح به المصنف في باب النكرة والمعرفة وقيل بال مقدرة ويقصد الاقبال وهو مختار
ابن مالك كما مر وافاد بقوله مثله دخول يا اكرمان ونحو ما لم يستعمل الا منادى لانه لم يسبق له
رفع ولا غيره حتى يدخل في قوله ما يرفع به وهل تعريف العلمية في نحو يا زيد باق ام زال وعرف بالا قبال
عليه قولان الاول لابن السراج ووجهان من المعارف ما لا يمكن سلب تعريفه كالمشار به والضمير
واسم الله العظيم والثاني للمبرد والفارسي وصحح ابن عصفور كلا من القولين مرة ويجاب عن
يقال ان يا في نحو يا زيد قصد به الندا فقط ولم يقصد به التعيين لان ما بعده متعين في
نفسه لانه يكون له التعريف اشار اليه السيد رحمه الله ولما كان الاسم المنقوص المنون
كقاض يحذف تنوينه في الندا نحو يا قاض لبنائه على الضم تثبت ياؤه لزوال الموجب لحذفها وقد
تحذف اشار الى ذلك فقال وتحذف اي في الندا يا منقوص لمعتل في ما لا يبقى بعد حذفها
الا على حرف واحد اصلي نحو يا مري اسم فاعل من الاراة محذوف العين ونحو ما يقي مضارع
وقي مسمى به محذوف الفا فاثبات يائهما كائن باجماع من النحاة والاصل في مري مرئي بوزن
مرعي نقلت حركة عينه وهي الهمزة الى الساكن قبلها وهو الرا ثم حذفت الهمزة ثم حذفت
ضمة اليا كما في قاض استثقالا ثم اليا لاجتماعها ساكنة مع التنوين والاصل في يقي يوقي
فحذفت الفا وهي الواو لوقوعها بين يا مفتوحة وكسرة اصلية كما في يعد وزن واخواتهما فكيهما
حذف لامهما وهو اليا بعد حذف العوض منها وهو التنوين الذي حذف في الندا للبنا لادائه

الى بنآ الاسم على حرف واحد اصلى لان الميم فى الاول واليا فى الثانى زائدتان ولا عبرة بهما فردتنا
لعدم الاعلال الموجب لحذفهما بخلاف يا قاض فانه يجوز حذفها لبنآ الاسم على اكثر من حرف اصلى
كما سيأتى وبخلاف نحو جا نى مر فان ذلك وان ادى الى بقائه على حرف اصلى الا ان ذلك الحذف اقتضا
الاعلال القياسى هذا وفى التمثيل بيقى نظر لان تنوينه حذف لمنع الصرف والكلام ههنا فيما
حذف تنوينه للندا الا ترى انه لو سمى بيقى وقيل يا يقى ثبتت اليا عند الجميع وان بقى بعد
الحذف على اكثر من حرف اصلى لعدم موجب حذفها وهو التنوين وفى نحو يا قاضى مما يبقى بعد
حذف يائه على اكثر من حرف اصلى تثبت اليا عند الخليل لذهاب ما حذفت لاجله وهو التنوين
بالبنآ وخالفه يونس فاجاز حذفها لان الندا دخل على منون محذوف اليا ورجح بان الندا
محل تخفيف بالحذف ورجح غيره مذهب الخليل لان الحذف مجاز ولم يكن مرجح بالكثرة ذكره المرادى
واحترز بالمعين من غيره فتثبت يا آوى نحو يا عاصيًا تب قبل الموت وتنوين الضمة فيما لا تظهر
فيه كيا المنقوص لثابت بنآ او الحدو فمنه نحو يا مرى ويا قاضى او يا قاض والف المقصور نحو
يا موسى وآخر المبنى قبل الندا نحو يا حذام فى لغة الحجاز ويا هذا ويا هولاء والمركب المزجى نحو
يا سيبويه والاسناد نحو يا برق نحره ويظهر اثر ذلك فى التابع نحو يا سيبويه العالم ويا هولاء
الرجال برفع العالم والرجال ونصبهما كما يفعل فى تابع ما تجدد بناوه نحو يا زيد الفاضل والفاضل
ويجوز نصب المضموم وهو المفرد المعرفة بمعنييهما السابقين رجوعًا الى حركته الاعرابية
هذا ان اضطر بالبنآ للمفعول اى اضطر الشاعر الى تنوينه فينصب ح لطوله بالتنوين فاشبه
المطول سوا كان علما نحو قوله يا عديا لقد وقتك الاواقى
او نكرة مقصودة كقول كثير حينتك عزة بعد الهجر وانصرفت فحى ويحك من حياك يا جملا وليت
التحية كانت لى فاشكرها مكان يا جملا حييت يا رجلا فيمن رواه بنصب جملا وافهم كلامه ان
بقاءه على الضم والاقتصار على القدر المضطر اليه من التنوين جائز ايضا على الاصل بل نقل بعضهم
منازا المختار لانه الاكثر حتى قال س فى النصب لم نسمع عربيا يقوله لكن حفظه غيره فاختيار الرفع
هو مذهب الخليل وس والمازنى وانشد عليه س سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام
ومنه فى النكرة المقصودة بيت كثير فى رواية الرفع والنصب هو اختيار ابى عمرو وعيسى بن
ابن عمرو ويونس والجرمى والمبرد قال ابن مالك وعندى ان بقاء الضم راجح فى العلم والنصب راجح فى
النكرة المعينة وعلل بعضهم تفرقته بان الجنس اصل بالنظر الى العلم والاعراب اصل بالنظر
الى البنآ والعلم فرع ويظهر كما قال فى الارتشاف من قول س لم نسمع عربيا يقوله يعنى النصب ان
ذلك الخلاف ليس على سبيل الاختيار بل على التحتم وقال ابن عصفور بعد ذكر المذهبين
ومن ابقى الضم لم يجوز الا النصب وكان نكرة تعرفت بالاقبال عليه بان قصد به معين ووصف
بجملة وغيرها نحو ما روى من قوله عليه السلام فى سجوده يا عظيما يرجى لكل عظيم وقولهم يا حليما
لا يعجل ويا جوادا لا يبخل وقوله اعبدا حل فى شعبى غريبا الوما لا ابا لك واغترابا وظرف نحو
قوله اذارا بحزوى هجت للعين عبرة فينصب لطول الاسم بالوصف فاشبه المطول قال الفراء
النكرة المقصودة الموصوفة المناداة توثر العرب نصبها يقولون يا رجلا كريما اقبل فاذا افردوا
رفعوا الاكثر مما ينصبون وفى دروس المسائل اذا جى بعد النكرة بفعل او ظرف او جملة وجب نصبها

عند

فى ما

عند البصريين قصدت واحدا بعينه ام لا واجاز الكسائى الرفع وفصل الكسائى الرفع وفصل
الفرا فاوجب النصب مع ضمير الغيبة والرفع مع الخطاب انتهى نحو يا رجلا ضرب زيدا ويا رجل
ضرب زيدا وشمل اطلاقه الوصف ما لو كان مفردا كما فى المنقول عن الفراء نحو يا رجلا كريما اقبل
وزعم الرضى انه لا يجوز يا رجلا ظريف قال لان الوصف المفرد كالمستقل على ما يجى فلا يكون من
تتمة المنادى حتى يضارع المطول وكذا بقية التوابع كالتوكيد مثلا فاذا كان كذلك فيضم
المنادى لكونه معرفة مستقلا بخلاف نحو يا حليما لا يعجل واذارا بحزوى لان الجملة والظرف
لا يقعان صفة للمعرفة فلو ضم متبوعهما للزم وقوعهما صفتين لها فاضطروا لذلك الى جعلها من
المضارع للمضاف مع قصد التعريف بخلاف يا رجلا ظريفا فلا اضطرار لهم اليه انتهى بمعناه
فان قيل اذا كان المنادى معرفة فيما ذكر فكيف صح وصفه بالجملة وهى نكرة عندهم كما مر قيل
يتقدر بانه كان نكرة موصوفة بالنكرة قبل الندا ثم تعرف فى الندا بالقصد والاقبال كما اشار
اليه ولهذا جزم بان تعريفه بذلك مع جزمه بان التعريف فى نحو يا رجل المعين بال المحذوفة كما
مر ولم يقل فى الموصوفة بالجملة كذلك والا اشكل مع وصفها بالنكرة فافهم فهو من اسرار
هذا الكتاب وبه يتبين ان تعريف النكرة المقصودة فى الندا عنده بال فى نحو يا رجل كما
صرح به فى باب النكرة والمعرفة وبالقصد والاقبال فى نحو يا عظيما يرجى كما صرح به ههنا فهو
كالتوسط بين القولين بان تعريفها بال مطلقا كما قيل وبين القول بانه بالقصد والاقبال
مطلقا كما يراه ابن مالك وهو تحقيق حسن لم ار للمص فى غير هذا الكتاب ولا لغيره فان قيل
اصل الجملة او الظرف صلة للذى محذوفا كما قاله ابن الطراوة وقد صح وصفا للمعرفة
قلنا يبعد الكلام اذ خرج جدا عن اصله كما قال الرضى بزيادة الموصول والندا موضع اختصار
الا ترى الى الترخيم وحذف حرف الندا وعن المص فى حاشية التسهيل انها احوال وفى عطف
قوله او تعرف بالاقبال على قوله اضطر الى تنوينه تنبيه على ان التنوين فى نحو يا عظيما يرجى ليس
للضرورة كما يرشد اليه تعليلهم بانه اشبه المطول بالوصف خلافا لما وقع فى الاوضح وشرح البدر
ابن مالك من التمثيل للمضطر الى تنوينه بقوله اعبدا حل فى شعبى غريبا وقد نبه على ذلك شيخ
وصوحه العلامة ابن النفيس اليمنى من متاخرى بلدنا فى شرحه لمقدمة ابن بابشاذ ويجوز
نصب اول الاسمين فى نحو قول عبد الله بن رواحة فيما قاله النحاس يا زيد زيد اليعملات
الذبل تطاول الليل عليك فانزل واليعملة الناقة القوية والذبل بضم الذال المعجمة
وتشديد الموحدة جمع ذابل كضامر وقول الشاعر يا تيم تيم عدى لا ابا لكم لا يلقينكم فى سوءة عمر
واراد بنحو المنادى المعرفة اذا تكرر لفظه وولى الاسم الثانى اسم مجرور بالاضافة ولا تختص
المسئلة بالعلم كما يوهمه تمثيله بل تكون فى غيره كما قال ابن عقيل نحو يا رجل رجل القوم ومن امثلة النحو
يا رجل رجلنا فالثانى من الاسمين واجب النصب ولكن فى الاول الضم كما افهم تعبيره بجواز نصبه
لانه منادى مفرد وقد مر ان حكمه الضم ولذلك لم يحتج للتنبيه عليه وعلى نصبه فالثانى اما
بدل او بيان واما النصب فعلى نية الاضافة لمثل ما اضيف اليه الثانى والاصل يا زيد اليعملات
وهذا قول المبرد ولم يعوض عن المضاف اليه التنوين كما فى عوض فى فيكون مقحما موخرا
قوله تعالى كلا نمد هؤلاء وهؤلاء لان القرينة الدالة على المحذوف موجودة بعده مثل المضاف اليه عن اليعملات

رجل م

بين

لتنبيه

زيد اليعملات م

الظاهر الذي اضيف اليه نحو يا زيد الثاني فكان المضاف اليه لم يحذف وعليه فالثاني منصوب
توكيدا او عطفا او بدلا او مستانف ويضعف هذا القول كما قال المص انه من باب الحذف من
الاول للدلالة الثاني عليه والاكثر على وقال الشارح زيد الاول مضاف الى اليعملات والثاني مقحم بين
المضاف والمضاف اليه ثم قيل الاصل عنده يا زيد اليعملات زيدها او يا زيد اليعملات زيد اليعملات
فحذف الهاء او اليعملات ثم اقحم زيد فهو من باب الحذف من الثاني للدلالة الاول وهو اكثر
ويضعفه الفصل بين المضاف والمضاف اليه مع ان مذهبه في نحو زيد وعمرو قائمان الحذف
من الاول لسلامته من الفصل ولان فيه اعطاء الخبر للمجاور وقال ابن الحاجب وانما فصل هنا
بالمضاف الثاني بين المتضايفين ليبقى المضاف اليه المذكور في اللفظ عوضا عما ذهب واما
ثم فلو كان قائم خبرا عن الاول لوقع موقعه اذ لا ضرورة تدعو الى تاخيره اذا كان الخبر محذوفا
بلا عوض نحو زيد قائم وعمرو من غير قبح في ذلك يجوز بل الترجح وقيل يجب فتح ذي الضمة
الظاهرة اتباعا ان كان علما موصوفا بابن اتفاقا او بابنة على خلاف حكاه ابن كيسان ولا
اثر للوصف ببنت واخت متصلين به اي بالعلم مضافين الى علم نحو يا زيد بن عمرو ويا هند
ابنة سعد بضم دال زيد وهند وفتحهما قال المبرد الضم اجود وابن كيسان الفتح اكثر والضم
قياس عقيل والبصريون كلهم يختارون الفتح ويجيزون الضم ومن الفتح قوله يا حكم بن
المنذر بن الجارود وهو على المشهور اتباع لحركة ابن فالساكن حاجز غير حصين فاذا ضمت
فالاحسن كون ابن نعتا ويجوز كونه بيانا او بدلا او منادى او معمول فعل واذا فتحت فالنعت
لا غير واحترز بالظاهرة عن المقدرة نحو يا عيسى بن مريم فلا فائدة في نية الفتح واجاز
الفراء تقدير الضمة والفتحة وبالعلم عن غيره نحو يا غلام زيد وبوصفه بابن من كون ابن
بدلا او بيانا او منادى فالضم لا غير وبكونه بابن من الوصف بغيره خلافا للكوفيين في اجازتهم
الفتح اذا وصف بمفرد نحو يا زيد الكريم وقالوا ان العرب تفعل ذلك اذا نصب النعت اتباعا
وروي وابيت جرير فما كعب بن مامة وابن اروى باجود منك يا عمر الجوادا بفتح راء عمر
وخرجه المانعون على حذف الالف للساكن بعدها والاصل يا عمرا بناء على ان الالف تلحق غير المندوب
والمتعجب منه والمستغاث او على انه من نصب المنون من المنادى اضطرارا وحذف التنوين على
حد قوله عمرو الذي هشم الثريد لقومه ولا يخفى ما في الوجهين من التكلف فالوجه ان يجعل
شاذا ولا يقاس عليه وبالمتصل عن المنفصل نحو يا زيد الفاضل بن عمرو وبالمضاف الى علم
من نحو يا زيد ابن اخينا فالضم لا غير ومثلهما اي مثل العلمين الموصوفين بما ذكر في جواز الفتح
والضم المنادى غير العلم الموصوف بابن مضاف الى غير علم وهو موافق للفظ المنادى نحو يا ضل
بن ضل كعقفل كناية بهما عن المجهول النسب ويا فلان بن فلان ويا كلب بن كلب وكذا لو عرف الثاني
نحو يا ضل بن الضل وذكر المغاربة ان البصريين يضمون في هذا كله المنادى وينصبون ابنا
والكوفيين وابن كيسان يجيزون ضم المنادى وفتحه ويحذفون في غير النداء التنوين من الموصوف
قال الكميت تناولها كلب بن وبرة فاصبحت تراميها الاطواد لهفا على لهف تكملة يحذف العلم
المستوفي للشرائط المذكورة في غير النداء يحذف تنوينه وجوبا ويحذف الف ابن خطا كما في
زيد بن عمرو وان اختل احد هذه الشرائط لم يحذف التنوين لفظا ولا الالف خطا والمعتبر
في

في كل ذلك لفظ ابن وابنة لا تثنيتهما وجمعهما وتصغيرهما لعدم كثرة استعمالها كذلك وكذا المعتبر
كون العلم الموصوف مفردا لان المثنى والمجموع ليسا علمين **فصل** في حكم المنادى المضاف لياء
المتكلم واذا اضيف الى الياء لم يحتج لتقييدها بالمتكلم اذ لا يضاف اليها غيرها لكون الاضافة من
خواص الاسم وياء المخاطبة ليست منها كما مر منادى صحيح الاخر خرج المعتل مقصورا كان او منقوصا
فلا يأتي فيه من اللغات الآتية الا لغة واحدة وهي ثبوت الياء وفتحها بعد ادغام ياء المنقوص فيها
نحو يا فتاي ويا قاضي واحترز بقوله غير عامل من الوصف المشبه للفعل فلا يأتي فيه من اللغات
الآتية الا لغتان ثبوت يائه مفتوحة او ساكنة نحو يا مكرمي ويا ضاربي وقوله قيل جواب
الشرط في قوله اذا اضيف اي جاز في المنادى المضاف المستوفي للشروط المذكورة نحو يا غلامي
ان يقال يا غلام بالثلاث الحركات على الميم مع حذف الياء فان قيل هذه الشرطية في كلام
المص لا تتصل لان الشرط اضافة المنادى الى الياء اي منادى كان وظاهر انه لا يترتب عليه هذا
الجواب الجزئي قيل هو مراد به اللفظ فهو علم والعلم يصح تاويله بصفة اشتهر بها نحو لكل فرعون موسى
اي لكل ظالم جائر عادل لقاهر فيكون المعنى قيل كلام محرك الاخر فلا يلزم ما ذكر وقيل الكل للجزء ويا
غلامي باثبات الياء مفتوحة وساكنة ويا غلاما بالالف فهذه ست لغات وارجحهن الكسر
اي حذف الياء والاكتفاء بالكسرة قال تعالى يا عباد فاتقون فالاثبات للياء ساكنة نحو يا عبادي
لا خوف عليكم اليوم ولا انتم تحزنون او مفتوحة نحو يا عبادي الذين اسرفوا على انفسهم فالالف
نحو يا حسرتا على ما فرطت واشار بالفاء الى التعقيب لان كل واحد من مدخولها مرجوح عما قبله
واضعفهن الضم اكتفاء بنية الاضافة وهي لغة ضعيفة لالتباس المضاف فيها بغيره
قال في الاوضح وانما يفعل ذلك في ما يكثر فيه ان لا ينادى الا مضافا كقول بعضهم يا ام لا تفعلي
وقراءة بعضهم رب السجن احب الي وقرئ قل رب احكم بالحق فالفتح اكتفاء به عن الالف اجازه
الاخفش كقوله ولست براجع ما فات مني بلهف ولا بليت ولا لو اني اي بقول يا لهفا واشار
بالفتح الى انها اضعف مما قبلها وقد مر ما في هذه العبارة من الاشكال مع الاشارة الى تأويلها
هذا فيما لم يكن المنادى فيه ابا او اما فان كان اي المنادى المضاف للياء ابا او اما جاز ايضا
من اوضح بمعنى رجع او صار وهي كلمة لا تستعمل الا مع اثنين فصاعدا بينهما توافق ويستغنى باحدهما
عن الاخر فلا يجوز جاء زيد ايضا ولا جاء زيد وذهب عمرو ايضا ولا اختصم زيد وعمرو ايضا واعرابها
النصب على الحالية من ضمير جاز وكذا النحو كقال ابن راجعا ولا يحسن ذلك الا اذا صدر قبله
مثله من المتكلم حتى يصح ان يقال راجعا الى الجواز والقول كما هنا فان قولنا قيل بمعنى جاز ان
يقال كما مر وليس ذلك شرطا في استعمالها الا ترى انك تقول قلت اليوم وقلت امس ايضا والذي
يظهر انه مفعول مطلق حذف عامله او حال محذوف منها العامل والصاحب اي ارجع الى الاخبار ايضا
او احكي ايضا فيكون حالا من ضمير المتكلم والمراد انه يجوز في اب وام اذا اضيفا الى الياء مع ما ذكر
من اللغات الست ان تلحقهما تاء فوقية فتقول يا ابت ويا امت بالكسر للتاء وهو الاكثر والفتح
لها وهو الاقيس فهاتان لغتان اخريان قرئ بهما في السبع قال الشارح وزعم يعني الخليل انه سمع من
العرب يا امة لا تفعلي بالضم وذكر يا ابت ايضا وعلى اجازة ذلك الفراء والنحاس ومنعه الزجاج
وهذه التاء المذكورة للتانيث تعين تمامي لاجل كونها لا تبدل جوازا هاء وقفا اي في الوقف

عليها وخطا ايضا كما في التسهيل قال ابن عقيل ولم تكتب في المصحف الا بالتا وكتبها بها دون ذلك
وبذلك وقف عليها ابن عامر وابن كثير ووقف عليها الباقون بالتاء وكلاهما صحيح فصيح وقول
المغاربة ان الوقف بالهاء للبصريين وبالتا للفرا ضعيف فقد وقف ابو عمرو بالتاء وهو من
رؤس البصريين والتا المذكورة ايضا عوض عن اليا اي عن يا المتكلم فمن ثم لا يكاد ان
يجتمعان لئلا يلزم الجمع بين العوض والمعوض ولا تعوض تا التانيث عن يا المتكلم الا في ابت وامت
في النداء فلا يجوز جاء ابت ولا جا امت وليس لك في المضاف الى المضاف الى
اليا نحو يا ابن اخي ويا ابن خالي الا اثبات اليا في المضاف اليه الا ان كان المنادى ابن ام او ابن عم
فيجوز ان يقال يا ابن ام ويا ابن عم بفتح الميم منهما على جعل الاسمين اسما واحدا بالتركيب كبعلبك
للتشكيل وتكسر على الاجتزاء بالكسرة عن اليا على ما قاله ابن مالك والمص وهو ظاهر كلام الزجاجي
وكلام المغاربة على انه مركب فهو كخمسة عشر مضافا الى اليا وقد قرئ بهما في السبعة في قوله
تعالى يا ابن ام لا تاخذ بلحيتي وحكم ابنة في ذلك حكم ابن واستثنا فيهما لكثرة استعمالهما فخففا
بالحذف في الندا والحاق اليا او الالف في الاولين وهما يا ابت ويا امت نحو يا ابتا ويا امتا
على حد قولك يا اللهم يا اللهما او يا ابتي ويا امتي وفي الاخيرين وهما يا ابن ام ويا ابن عم نحو يا ابن اما
ويا ابن عما ويا ابن امي ويا ابن عمي باسكان اليا وفتحها ضعيف ومن الحاق اليا في الاولين قول يا ابتي
لا زلت فينا فانما لنا امل في العيش ما دمت عائشا وهو ضرورة عند البصريين جائز في السعة عند
كثير من الكوفيين ومن الحاق الالف فيهما قوله يا ابتا علك او عساكا وقال يا امتا ابصرني راكب
يسير في مسحنفر لاحب ومن الحاق اليا في الاخيرين قوله يا ابن امي ويا شقيق نفسي ومن
الحاق الالف فيهما قوله يا ابنة عما لا تلومي واهجعي وقوله كن لي لا علي يا ابن عماه نعش عزيزين ونكفي
الهمام وحمل عبارته على هذا كما في شرح القطر اعم فاين تخصيصه بالاخيرين للقرب منهما فتكون
جملة ما ذكره في اب وام عشر لغات كما في شرح القطر وكذا في الاوضح لكن ابدل لغة الحاق اليا
فيهما لغة الضم فيهما كما حكيناه عن شرح الشذور وذكر انه قرئ بهما وبعدهما معا يصير احدى عشرة
فصل في احكام تابع المنادى تعرض لذلك هنا كغيره لما فيه من الخصوصية الزائدة على
مطلق التابع الاتي ذكره واذا اتبع المنادى معربا كان او مبنيا بدلا او معطوف عطف
نسق مجرد من ال فلهما اي البدل والمنسوق من الحكم ما لهما حال كونهما مناديين مستقلين
اذ البدل في حكم تكرار العامل والعاطف كالنائب عن العامل فيبنيان على الضم ان كانا
مفردين معرفتين او نكرتين مقصودتين نحو يا زيد بشر ويا زيد وبشر وينصبان فيما
عدا ذلك نحو يا زيد ابا عبد الله ويا زيد وابا عبد الله وكذا حكمهما مع المنادى المنصوب نحو
يا عبد الله بشر ويا عبد الله وعمرو ويا عبد الله صاحب عمرو ويا عبد الله وصاحب عمرو واجاز
المازني والكوفيون يا زيد وعمرا قياسا على ما فيه ال وغيرهم يوجب الضم بلا تنوين واحترز
بمجرد من ال عن المنسوق بها فليس كالمنادى المستقل لامتناع مباشرته حرف النداء وسياتي
كلام فيه وان اتبع بغيرهما من نعت او بيان او توكيدا ومنسوق مقرون بال
فالنصب واجب ان كان المنادى معربا كالمضاف وشبهه والنكرة غير المقصودة
وقال المعربا ولم يقل منصوبا مع كونه انص على المقصود رعاية للمقابلة مع الاختصار

فاقول

ثم قوله مبنيا فيتبعه في اعرابه معارف كن التوابع او نكرات مضافة او مفردة اذ لا محل لمتبوعها
نراعي واجاز الاخفش الرفع في المنسوق ذي اللام نحو يا رجلا والحرث ويا عبد الله والحرث وكذا
اجازه في البيان الفرا نحو يا اخانا زيدا وان كان المنادى مبنيا بان كان مفردا معرفة او نكرة
مقصودة سوا بني بضمة ظاهرة نحو يا زيد ويا رجل او مقدرة كيا فتى وكانت التوابع لذلك
المبني مضافة اي معنى بدليل امثلته الاتية فلو صرح بذلك لاغناه مع الاختصار عن قوله
مجردة من ال لان المقرون بها لا يكون مضافا معنى بل لفظا كما في يا زيد الحسن الوجه او الضارب
الرجل وحكمه حكم المفرد في جواز الوجهين كما سياتي لان اضافته في نية الانفصال وظاهره ان شرطية
كون الاضافة معنوية محله في التوابع من الصفات كما ذكر لامكان اضافتها معنى ولفظا اما
غيرها فلا تكون اضافته الا معنوية كما يعلم من باب الاضافة فيجب نصب التوابع المضافة المجردة
غير ما مر وهي النعت والبيان والتوكيد على محل المتبوع لما قال سر قلت للخليل افرايت قول
العرب كلهم ازيد اخاو رقا لاي شي ما تجوز فيه الرفع كما جاز في الطويل قال لان المنادى اذا وصف
بالمضاف فهو بمنزلته اذا كان في موضعه انتهى فلو جاز الرفع للزم تفضيل الفرع على الاصل
واجازه ابن الانباري في الثلاثة والكسائي والفراء والطوال في نعت مضاف اضافة
محضة نحو يا زيد صاحبنا والفراء اجرى التوكيد مجراه نحو يا زيد نفسه وبنفسه بالوجهين
ويا تميم كلهم وكلهم وقد سمع الرفع واول على القطع اي كلهم مدعو ثم اخذ في تمثيل التوابع
للقسمين من المعرب والمبني فقال نحو قل اللهم فاطر السموات وهذا من النشر لا على ترتيب
اللف لانه من امثلة توابع الثاني وهو المبني المتبوع مضاف مجرد من ال بنا على ان فاطر
السموات صفة للاسم المعظم مع الميم فهو منادى ثان اي يا فاطر السموات وكانه انما قدمه
على البيت بعده الذي هو من امثلة تابع الاول وهو المعرب رعاية للادب مع القران
العزيز على عادته غالبا في هذا المختصر ونحو قوله وهو طالب بن ابي طالب ايا اخوينا
عبد شمس ونوفلا اعيذكما بالله ان تحدثا شرا وهذا مثال لتابع المعرب من عطف البيان
وهو عبد شمس ونوفلا بنا على ان الرواية فيها النصب وقال العيني روي رفعهما على اضمار
مبتدا وان تحدثا اي من تحدثا فان مصدرية واقتصر على هذا المثال من توابع المعرب
ليظهور الحكم في تابعه لكونه لا محل له فهو كمتبوعه في الاعراب على قياس التوابع كما يعلم من ابوابها
الاتية وانما القصد هنا بيان حكم تابع المبني فانه الذي تخالف حكم بقية التوابع ولهذا اقتصر
عليه حكما وتمثيلا في غير هذا المختصر وانما ذكر فيه حكم تابع المعرب وتمثيله وفا بالتقسيم
وتبرعا بالمزيد في مقام التعليم ولعله انما قصد التمثيل لبيان المضاف لتابع المبني اذ هو
المقصود تنبيها على وقوعه في البيت تابعا للمعرب ويرشد الى هذا الاحتمال انه لم يمثل له تابعا
للمبني كما مثل لاخويه من النعت المضاف كما مر وللتوكيد المضاف نحو قولهم اي العرب يا تميم
كلهم بالغيبة الكائنة قبل الندا لانك قلت ادعو تميما ويا تميم كلكم بكاف الخطاب المتجدد
بالندا كانك قلت ادعوكم ومنع الاخفش الخطاب والحجة عليه ما انشدناه عنهم فان قام التمثيل
الاستشهاد على صحة الخطاب ومثال البيان المضاف قولك يا زيد ابا عبد الله ومر عن بعضهم
اجازة الرفع في الثلاثة ولم يمثل للمضاف من المنسوق المجرد من ال والبدل وان كان حكمهما

كذلك اذا اتبعا المنادى المبني نحو يا زيد ابا عبد الله ويا زيد ابا عبد الله لانه ذكر حكمهما مطلقا
وما وقع للمص في شرح القطر من ذكر الاوجه الثلاثة مع ذكره عقيبه ان حكمه حكم المنادى المستقل
فتكرار وقد سلم منه في الاوضح كالجامع ويجوز لك في الباقي من توابع المبني غير اي كما سيأتي فتدبر هو
النعت المضاف ~~التوكيد المفردات وكذا المضافات~~ والمنسوق المقرونان بال والنعت والبيان
والتوكيد المفردات وكذا المضافات منها اضافة لفظية كما قال الرضي والبدر حال كونه في حكم المفردات
لان اضافتها كلا اضافة والمضارع للمضاف نحو يا هؤلاء العشرون رجلا فيجوز في الجميع وجهان كان
الرفع حملا على اللفظ فتصور كانه وقع موقعه فاعرب بحركته ولا كذلك المضاف اضافة معنوية
اذ لو تصورت موضع متبوعها لم يكن فيها الا النصب كما مر لان المنادى المضاف لا يكون الا منصوبا
وانما جاز الوجهان في المضاف المقرون بال كما سيأتي لان اضافته لفظية فلا يعتد بها والنصب
على المحل وهو القياس لان التوابع انما وضعت تابعة للمعرب في اعرابه لا للمبني في بنائه فحركة
البنا لا تتبع الا ترى انك لا تقول جاني هؤلاء الكرام بجر الصفة على اللفظ بل تجب الرفع على المحل
لكن لما كانت الحركة البنائية تحدث في المنادى بحدوث حرف الندا وتزول بزواله صارت كالرفع
وحرف الندا كالعامل لها وكذلك فتحة لا رجل فلذلك جاز ان تتبع مواقعها وقضية هذا التعليل
كما قال السيد ترجيح النصب في ساير التوابع المذكورة ومحل الوجهين في تابع المنادى الذي ليس
مستغاثا ملحقا فيه زيادة الاستغاثة نحو يا زيداه ويا عمراه او مجرورا باللام نحو يا لزيد
وعمرو فان الاول لا ترفع توابعه والثاني لا تكون الا مجرورة كما نبه عليه الرضي وقد ورد السماع
بالوجهين في التوابع المذكورة نحو قوله في النعت المفرد يا حكم الوارث ... برفع الصفة وهو
الوارث وقول جرير فما كعب بن مامة وابن سعدى باجود منك يا عمر الجوادا بنصب الجواد لان
القوافي كذلك وعن الكوفيين انه لا يجوز في النعت الا النصب والسماع يرد عليهم بل قال الجرمي اكثر قول
العرب يا زيد العاقل الرفع وما اقتضاه كلامه من جواز نعت المضموم هو مذهب س والخليل يا صم
والاكثرين وذهب الاصمعي وقوم من الكوفيين الى انه لا يجوز لشبهه بالمضمر الذي لا ينعت
وارتفاع نحو العاقل في المثال على تقدير انت العاقل وانتصابه على تقدير اعني وليس بشيء
اذ لا يلزم من مشابهته المضمر كونه مثله في جميع احكامه ونحو ما انشده س من قول حوط بن
لوذان في النعت المضاف المقرون بال يا صاح يا ذا الضامر العنس والرحل والاقتاب
والحلس روي بنصب الضامر وهو انشاد جميع النحويين الا س فانشده بالرفع وذا على اسم
الاشارة والضامر مرفوع على انه نعت له لان اضافته لفظية اذ التقدير يا ذا الذي ضمرت
عنسه والعنس الناقة الشديدة واصلها الصخرة قيل لها ذلك لصلابتها وانما يجوز الوجهان ذلك
في مثل هذا على تقدير ان اسم الاشارة يكتفى به كما سيأتي فان جعلته كاي فليس الا الرفع
خلافا للمازني في تجويزه النصب وزعم الكوفيون ان الرواية بخفض الضامر باضافة ذا الذي
بمعنى صاحب اليه مثل يا ذا الجمة قالوا بدليل عطف الرحل وما بعده عليه بالخفض ولو كان مرفوعا
كما انشده س لكان الرحل مخفوضا بالعطف على العنس فيصير التقدير الذي ضمرت عنسه ورحله
وهو فاسد واجيب بحمله على مثل قوله علفتها تبنا وماء باردا اي يا ذا الضامر العنس
والمتغير الرحل لان الضمور يدل على تغيره ذكره ابن يعيش ومثله يا زيد الحسن الوجه اذ التقدير تغيير

يا زيد

يا زيد الحسن وجهه وانما يجوز الوجهان في النعت المضاف المقرون اذا كان تابعا لغير اي اما
تابعها فلا يجوز فيه الا الرفع نحو يا ايها الحسن الوجه وسيأتي ذلك قريبا فلذلك لم يحتج لتقييد
بغير تابعها اعتمادا على ما سيذكره وانما جاز رفعه في غير اي لان اضافته لفظية فحكمها حكم المفردات
كيا زيد الحسن لكنه اذا وقع منادى لا يكون في حكم المفرد بل في حكم المضاف لان المتبوع اقوى من
التابع ونحو قول رؤبة في عطف البيان المفرد اني واسطار سطرن سطرا لقائل
يا نصر نصر نصرا روي بثلاثة اوجه بضم الثاني دون تنوين على انه منادى ثان وهو قول س
وحكاه عن ابي عمرو وعليه اكثر النحويين او بدل وبضمه ونصبه مع التنوين على انه عطف بيان
على اللفظ وعلى الموضع قيل او توكيد لفظي وهذه الاوجه الثلاثة تجري في نحو يا زيد زيد قال الرضي
في جعل جار الله يا زيد زيد بدلا وجعل س اياه بيانا نظر لان البدل والبيان يفيدان ما لا يفيد الاول
من غير معنى التاكيد والثاني فيما نحن بصدده لا يفيد التاكيد وقال في المغني ان اللفظ المكرر
اذا اتصل به ما لم يتصل بالاول اتجه كون الثاني بيانا لما فيه من زيادة الفائدة وعلى ذلك اجاز
الوجهين في يا تيم تيم عدي اذا ضممت المنادى فيهما وبنصبهما مع كون المكرر مجردا في مثل قولك
يا زيد زيدا اذا قلته وبحضرتك اثنان اسم كل واحد منهما زيد فانك لما تذكر الاول يتوهم كل منهما
انه المقصود واذا كررته يكون خطابك لاحدهما واقبالك عليه فظهر المراد انتهى وعلى هذا يخرج
قول النحويين في قول رؤبة ان الثاني والثالث عطفان على اللفظ وعلى المحل وخرجه غير هؤلاء
على التاكيد اللفظي فيهما او في الاول فقط والثالث اما مصدر مثل سقيا لك او مفعول به بتقدير عليك
على ان المراد اغراء النضر بن سيار بحاجب له اسمه نصر على ما قاله ابو عبيدة وقيل لو تدبر احدهما
تاكيد الضم بغير تنوين كالمؤكد انتهى واجيب بان مغايرتهما في غير التنوين عن غير مؤثرة كما قالوا نقله
في فمهل الكافرين امهلهم رويدا ان الثاني توكيد للاول وان تغايرا في الصيغة نعم قيل هو غير
توكيد لمغايرتهما في المعنى لان نصر الثاني غير الاول في المعنى لان تعريفه بالاقبال عليه بالندا
والثاني بالعلمية فكما لا يسوغ في جاني الغلام زيد ان يكون الثاني توكيدا لفظيا
لاختلاف جهتي التعريف فكذا هنا بخلاف مهل وامهل فمعناهما واحد وقد ظهر من هذا ومن ذكر
مثال التوكيد بعد هذا ان التمثيل بالبيت لعطف البيان وترك العطف في الامثلة المذكورة
مع وجود الجامع والمناسبة لعدم قصد الربط وعدها كفصل بعد فصل وباب بعد باب وتقول في
التوكيد المفرد يا تميم اجمعون واجمعين بالوجهين وانما فصله عما قبله بلفظة تقول لانه ليس في كلامهم
كما قيل بل منع الفراء فيه الرفع واشعر بتمثيله التوكيد بذلك ان المراد التوكيد المعنوي فان اللفظي هو تكرير
اللفظ الاول بعينه فيكون باقيا على حاله كما في يا زيد زيد كما قاله السيد وتقول في المنسوق المقرون
بال يا زيد والحرث قال الله تعالى يا جبال اوبي معه والطير قراءة السبعة بالنصب وقراءة
الاعرج بالرفع ولما بين جواز الوجهين في المذكورات بين الاختلاف الواقع في اختيار احد الوجهين
في واحد منها وهو المنسوق المقرون فقال والمعطوف بالواو وغيرها كما في المضاف المقرون فيم
بال سوا كانت فيه للتعريف كما في الطير او للمح الاصل كالحسن ولذلك ذكره بلفظ الظاهر لئلا
يوهم لو عبر عنه بالمضمر تقييده الخلاف الاتي بما فيه ال للتعريف كالطير يختار ابو عمرو
ابن العلاء وعيسى بن عمر ويونس والجرمي واليزيدي نصبه ويختار الخليل وس والمازني رفعه قال

ثم وهو اكثر ماسمع عن العرب ووجه الاول ان ما فيه ال لم يل حرف الندا او لا يليه فلا يكون مثل
ما وليه فكان الوجه ان ينظر الى كونه تابعا والتوابع انما تتبع متبوعاتها في الاعراب لا في البناء
ووجه الثاني المشاكلة والنظر الى المعنى قال في الاوضح وهو مذهب الكسائي وابو العباس
المبرد يختار نصب نحو الغلام مما فيه ال للتعريف فاشبه المضاف ورفع الحسن مما فيه ال للمح
الاصل فاشبه المجرد من حيث انه لم ينزعها لكونه علما وهذا التفصيل نقله عنه ابن السراج في
اصوله والذي في المقتضب للمبرد اختيار مذهب ابي عمرو وهو النصب قال ابن عقيل وقال
الرضي انه يوافقه في اختيار النصب مع لزوم اللام كما في الصعق لامتناع مباشرة حرف الندا
له مطلقا بخلاف غير اللازمة كما في الحسن وابو الحسن الاخفش يختار رفعه كالاخرين الا
ان كان المنادى جنسا اي نكرة فيوجب اي الرفع وهو محجوج بقولهم يا فاسق الخبيث والخبيث
بالرفع والنصب وليس لكم في نعت اي اذا كانت مناداة وتبنى على الضم كالمنادى المعرفة
وتلزم بعدها ها التنبيه مفتوحة لزوما ان كان بعدها اشارة والاجاز ضمها وهي لغة بني مالك
ابن اسد وقرئ يايه الساحر بالضم واجاز ابن كيسان يا اي الرجل بدون ها ومنعه اهل المصرين
وتؤنث لتانيث صفتها نحو يا ايتها النفس المطمئنة ولا تثنى ولا تجمع قال تعالى ايه الثقلان
ايه المومنون ولا يجوز في تابعها عند جمهور البصريين الا الرفع لانه هو المنادى في المعنى
واي وصلة اليه خلافا للمازني والزجاج في اجازتهما نصبه قياسا على تابع غيرها وهو مخالف
لكلامهم وذكر ابن الباذش انه مسموع فالكلام فيما يلي ايا فان جيء بعد الوصف بوصف له رفع وان
اضيف نحو يا ايها الرجل ذو الجمة او لا نصب مضافا فانحو ذا الجمة رفع على اللفظ ونصب على الموضع
ان افرد نحو يا ايها الرجل الطويل وهو اتفاق كما قال ابن عقيل وانما تنعت تبع في اطلاقه النعت
والوصف على تابع اي ثم وقال ابن السيد الظاهر انه عطف بيان لعدم اشتقاقه وسياتي في
ما يليه من كلام الشيخين قريبا ويرده التزامه واللزوم غير يكون في الصفات نحو الجماء الغفير
وعطف البيان كالبدل لازما واتفقوا على انه غير بدل وقيل هو خبر مبتدا محذوف واي موصولة — لا يكون خ
وهو احد قولي الاخفش وقيل هو صفة لمبتدا والاصل يا اي هو هذا الرجل فجيء باي لمن يلتبس اسمه — خبر خ
ثم استونف بقوله هو هذا الرجل لبيانها اي وهذا قول الكوفيين وقيل نعت لاسم الاشارة
ملفوظ به او مقدر واسم الاشارة تبيين لاي وهو قول ابن كيسان والتفريع على الاول لغلبته
لا توصف الا بما فيه ال من موصول بيان للذي فيه ال وهو احد ثلاثة موصول نحو يا ايها الذي
نزل عليه الذكر وفي كتاب ثم منع يا ايها الذي رايت وهو محمول على ما اذا سمي به وتعليله يرشد اليه
قال لانه اسم غالب كما لا يجوز يا ايها النضر وانت تريد الاسم الغالب واسم جنس نحو يا ايها الرجل
يا ايها الانسان واحترز باسم الجنس من نحو الصعق والحرث والفرزدق مما ال فيه للمح الاصل
او للغلبة على ان الجرمي اجاز يا ايها الحرث وكذا لا يوصف بنحو الزيدون والزيدان فلا يقال يا ايها — اجاز خ
الزيدون او باسم اشارة سوا تجرد من كاف الخطاب نحو يا ايها الرجل قال طرفة الا ايهذا الزاجري — يا ايها الرجل
احضر الوغى وان اشهد اللذات هل انت مخلدي او اقترن بها نحو يا ايهذاك وانما اعادا ليا في هذا — ها انت خ
لاختصاصه بمن يقوله موصوف في الغالب مصحوب ال وقوله في الغالب كالتوسط بين من
اشترط ذلك كابن الضايع وتلميذه ابي حيان ومن اجاز الوصف بدونه كابن عصفور وابن مالك

قال

قال ابو حيان بنياه على بيت نادر لا تثبت بمثله القواعد وهو قوله الهذان كلا زاد كما
ودعاني واغلا في من يغل وضعف الجرمي والفارسي وابن جني نعت اي باسم الاشارة قال في الارتشاف
ولا يلتفت اليه لمخالفته السماع ومنع الفارسي وصفها بذا الخفيفة الكافية وعليه جرى في التسهيل
فقيده بالمجرد واجازه ابن كيسان وقال انه اقل من العاري عنها وعليه جرى المص فحذف التقييد
بذلك ولا يستغني عن الصفة فيقال يا ايها دون وصف باحد الثلاثة وافاد بحصره فيها انها
لا توصف بغيرها لا يقال يا ايها صاحب الفرس ولا يا ايها اخا عمرو ومحله في الوصف الاول واما الثاني
فيجوز ولا تتبع بغيرها من التوابع فلا يقال يا ايها الرجل وزيدا قبلا وحكم تابع الصفة المذكورة
حكمها ولو كان مضافا كما مر لانه تابع معرب ولهذا قال الرضي انه نحو الرجل في يا ايها الرجل كالنعامة اذا قيل — لو وجب رفعه خ
قيل هو كالمنادى الذي باشره حرف الندا لكونه مقصودا دون موصوفه واذا قيل فيجب ان يجوز
في توابعه ما جاز في توابع المنادى المضموم قيل ليس هو نفس المنادى المضموم بل مثله ومثل يا ايها
الرجل في وجوب رفع التابع وكونه مصحوبا بال الجنسية تابع اسم الاشارة نحو يا هذا الرجل فانه يجب
رفعه ولم يطلق عليه النعت كما في تابع اي لان شرط النعت الاشتقاق قال السهيلي واما تسميته
ثم له نعتا فتسامح كما سمي التوكيد وعطف البيان صفة وزعم ابن عصفور ان النحويين اجازوا في
مثل ذلك الصفة والبيان واستشكله باشتراطهم في البيان ان يكون اعرف من المبين وفي النعت
ان لا يكون اعرف من المنعوت فكيف يكون الشيء اعرف وغير اعرف واجاب بانه اذا قدر بيانا قدرت
ال فيه لتعريف الحضور فهو يفيد الجنس بذاته والحضور بدخول ال عليه والاشارة انما تدل على الحضور
دون الجنس واذا قدر نعتا فال للعهد والمعنى مررت بهذا وهو الرجل المعهود بيننا فلا دلالة
فيه على الحضور والاشارة تدل عليه فكانت اعرف قال وهذا معنى كلام ثم ونقله المص في المغني واشار
فيه في موضع اخر الى مخالفته تبعا لابن مالك فقال من الخطاء قول كثير من النحويين في نحو مررت
بهذا الرجل انه نعت لاشتراطهم فيه الاشتقاق قال ابن مالك اكثر النحويين يقلد بعضهم بعضا — قال خ
في ذلك والحامل له توهمهم ان عطف البيان لا يكون اخص من متبوعه وليس كذلك فانه في الجوامد
بمنزلة النعت في المشتقات ولا يمتنع كون المنعوت اخص من النعت وقد هدي ابن السيد
الى الحق في المسألة فجعل ذلك عطفا لا وصفا وكذا ابن جني قال المص والزجاج والسهيلي
انتهى لكن يعكر على ذلك تابع اي فانه غير مشتق وقد اطلق عليه النعت كما مر ولو عبر بالتابع
ثم لسلم مما اخطا فيه النحويين لكنه قلد امام الصناعة ثم فانه اطلقه عليه كما مر وانما يكون — فيه خ
تابع الاشارة كتابع اي فيما ذكر ان قدرت الاشارة وصلة لندا ما فيه ال نحو يا ذا الرجل
وانشد بعضهم يا ذا المخوفنا بمقتل ابيه اذلالا وحينا فان لم تقدر وصلة بل قدر الاكتفاء به
في الندا جاز ان يتبع بغير المقرون بال وجاز في نعته الرفع والنصب قال المبرد ان قلت
يا هذا الرجل واضحته مخرج اي لم يكن الا رفعا وان اردت ان تقف عليه ثم تنعت كان
النصب والرفع وقال الخليل اذا قلت يا هذا وانت تريد ان تقف عليه لم توكده باسم يكون — رفعت وان شئت خ
عطفا فان شئت نصبت نحو يا هذا زيد زيدا وزيد كقولك يا تميم اجمعون واجمعين
وكذا يا هذان زيد وعمرو وزيدا وعمرا فصل هذا تتفق اي واسم الاشارة في وجوب رفع
صفتها الاول وكونها ذات ال الجنسية كما اشار الى ذلك بالتشبيه المذكور وسياتي منه

في النعت ايضا انهم لم يلتزموا وصفه بذي الاداة ويفترقان في ان ايا توصف باسم الاشارة والها لا تتبع
بغير الصفة وان الصفة لا تفارقها بخلاف اسم الاشارة في الثلاثة وزعم بعضهم انه انما يكتفى
باسم الاشارة اذا اتبع بغير ذي ال اما اذا اتبع بذيها وجب فعمطلقا وقال انه المفهوم من كلام
فصل ولا ينادى ما فيه ال فلا يقال يا الغلام قيل كراهة اجتماع تعريفين وفيه نظر اذ لا منع
من ذلك انما الممتنع اجتماع اداتي التعريف الا الله علم للذات المقدس الواجب الوجود الموصوف بجميع
الكمالات فانهم قالوا يا الله باثبات الالفين ويالله بحذفهما ويا لله بحذف الثانية وجمع بين يا
وال لكونها لازمة لهذه الكلمة اذ اصله الاه على فعال بمعنى مفعول حذفت همزته تخفيفا لكثرة
الاستعمال فادخلت اللام لدفع الشياع الذي يعبدوا اليه من تسميتهم اصنامهم الهة وادغمت لام
التعريف في اللام التي بعدها ولزمت كالعوض من الهمزة ومن ثم جاز قطعها في النداء كقوله
مبارك هو ومن سماه على اسمك اللهم يا الله والاكثر في نداء هذا الاسم المعظم اللهم بميم مشددة
زايدة عند البصريين عوضا عن حرف النداء وقال الكوفيون هي بقية امنا بخير ولا يستعمل اللهم
في غير النداء قيل وشذ قوله يدعوها لاهم الجبار وفي رواية لاهم وشذ ايضا حذف ال منه كقوله
لاهم ان الحرث بن جبلة ومذهب س والخليل انه لا يوصف لكونه مع الميم كالصوت اي غير متلوب في
الاستعمال وقال المبرد والزجاج يوصف على اللفظ والموضع وجاء عليه اللهم مالك الملك فاطر السموات
وعليه جرى المص كما مر وعلى الاول هو نداء ثان بدليل انه لم يسمع في كلامهم اللهم الرحيم ونحوه واحتج
البصريون للجمع بين العوض والمعوض عنه قال اني اذا ما حدث الماه اقول يا اللهم يا اللهما واجاز
الكوفيون في الكلام لان الميم عندهم ليست عوضا والا الجملة المسمى بها نحو يا الرجل قام لمن سمي بذلك
قال س لان معناه يا مقول له ذلك وقاس عليه المبرد ما سمي به من موصول ذي ال نحو يا الذي قام وصح
ابن مالك ونص سيبويه على المنع وفرق بانه بمنزلة مفرد فيه ال كالحرث وهو الصحيح والا اسم جنس مشبه
به نحو يا الخليفة هيبة وبالاسد شدة اجاز ذلك محمد بن سعدان ووجهه بانه على تقدير يا مثل
الخليفة ويا مثل الاسد فلا ينادى ما فيه ال بدون وصلة باي او باشارة الا في هذه الصور الثلاث
او ضرورة اي في الشعر مطلقا خلافا لقوم وهم الكوفيون كما في التسهيل والبغداديون كما في
الاوضح فانهم اجازوا ذلك في غيرها مر واحتجوا بقوله فيا الغلامان اللذان فرا اياكما ان تكسبانا
شرا وقوله عباس يا الملك المتوج والذي عرفت له بيت العلا عدنان والبصريون على انه ضرورة
كما جرى عليه المص **فصل في المستغاث والمتعجب منه** الشبيه به **ويخفض المنادى المستغاث**
وهو كما قال في شرح القطر كل اسم نودي ليخلص من شدة او يعين على مشقة وانما لم يقل المستغاث به لما
قال ابن مالك ان المعروف في اللغة استغثت زيدا قال تعالى اذ تستغيثون ربكم فاستجاب
فالداعي مستغيث والمدعو مستغاث والنحويون يقولون استغاث به فهو مستغاث به وكلام
العرب بخلافه انتهى وقد ذكره بالباء س في كتابه وجاء كذلك في كلام العرب كقوله حتى استغاث باهل
الملح ما طعمت في منزل طعم يوم غير تاويب وقوله حتى استغاث بماء لا رشاء له من الاباطح في
حافاته البرك وجميع ما ينادى يصح ان يكون مستغاثا ومتعجبا منه ويجب كون الحرف معهما
يا خاصة وقد يجي وا كقول عمر لعمرو بن العاص وا عجبا لك يا ابن العاص ولا يجوز حذف الحرف
منهما واجمعوا على جواز ان يكون تابا لخلاف المنادى للفصل بينهما وبينها باللام قوله بلام متعلق

بيخفض

الاشارة صح

لتخلص صح

رضي الله عنهما صح

يخفض وهذه هي لام الاختصاص ادخلت علامة للاستغاثة والتعجب وانما اختيرت من بين الحروف
لمناسبة معناها لمعناها اذ كل منهما مخصوص بالدعاء وبالاستغاثة والغرابة من بين امثاله ونقل ابن
ابن مالك عن الكوفيين وغيره عن الفراء ان هذه اللام بقية ال والاصل في يا لزيد يا ال زيد فخفف
وضعف بانه يقال فيما لا ال فيه نحو يا للدواهي وانما خفض بها ليكون اعون على مد الصوت المعين على
المقصود من الاستغاثة ولو قال ونجر لكان اولى لان الخفض من القاب البناء والمراد جره لفظا او
كما في يا لاحمد يا لهذا بلام مفتوحة على خلاف الاصل في حركة اللام الجارة فانها الكسر الا مع
يا المتكلم فتكسر على الاصل نحو يا لي وانما فتحت مع غيرها لوقوع المنادى موقع الضمير ولام الجر تفتح
معه نحو لك ولكم لقصد التفرقة بين المستغاث والمستغاث به **مثل يا لله للمسلمين** بفتح
الاولى وكسر الثانية ومكسورة عطف على مفتوحة اي وتخفض بلام مكسورة ان كان المستغاث
معطوفا على مستغاث ولم تتكرر يا اي تعاد معه نحو قوله يبكيك ناء بعيد الدار مغترب
يا للكهول وللشبان للعجب بفتح لام الكهول وكسر لام الشبان على الاصل لامن اللبس بعطفه
على المستغاث فان اعيدت يا فتحت كقوله فيا لسعد ويا للناس كلهم ويا لغائبهم ويا لمن شهدا
وقول عمر رضي الله عنه حين طعنه العلج يا لله ويا للمسلمين فهذه اللامات كلها مفتوحة وليس
ذكر هذه اللام بلازم في المعطوف بل يجوز يا لزيد وعمرو ومنه قوله يا لعطافنا ويا لرياح وابي
الحشرج الفتى النفاح وعلى قول الجمهور ان هذه اللام لام الجر لا بقية من ال فهل هي زايدة
لان ادعو يتعدى بنفسه ولصحة اسقاطها فلا تتعلق بشيء او متعلقة بما فيه من معنى
الفعل ومما قيل من انه لا يعمل في المجرور منظور فيه فقد عمل في الحال كقوله كان قلوب الطير رطبا
ويابسا لدى وكرها العناب والحشف البالي او متعلقة بالمحذوف اي بفعل النداء المحذوف فاللام للعهد
هذه اقوال ثلاثة للنحاة اولها للمبرد واختاره ابن خروف والثاني لابن جني والثالث قال
في المغني للاكثرين واختاره ابن عصفور وابن الضايع ونسبه لس واعترض بان ادعو متعد
بنفسه واجاب ابن ابي الربيع بانه ضمن معنى الالتجاء في نحو يا لزيد ويا للدواهي وابن عصفور
وجماعة قالوا الحذف يقوى تعديه باللام قال المص وفيه نظر لان المقوية زائدة وهو لا
يقولون بالزيادة وليس لك في لام المستغاث وهو حرف تعليل اي المستغاث لاجله
الظاهر كللمسلمين في المثال والعجب في البيت من الحركات الا الكسر على الاصل ولعدم وقوعه
موقع الضمير وليس فيها من الاقوال الا التعلق بمحذوف اي غير الذي تعلقت به لام المستغاث
ولهذا لم يقل بالمحذوف لئلا يوهم اتحادهما في المتعلق بجعل اللام للعهد ولهذا قطع ابن عصفور
وقطع ابن الضايع بتعلقها بفعل النداء قال ولا يضر اتفاق اللفظ لاختلاف المعنيين
وقال ابن الباذش يتعلق بمحذوف في موضع الحال والاصل يا للعمرو مدعو لزيد واحترز بالظاهر
من المضمر فانها تفتح معه واذا قيل يا لي ويا لك احتمل ان يكون كل منهما مستغاثا به ومستغاثا
من اجله واجازهما ابن جني في قول ابي الطيب فيا شوق ما ابقى ويا لي من النوى واوجب
ابن عصفور ان يكون يا لي مستغاثا من اجله لانه لو كان مستغاثا لكان التقدير يا ادعو لي وذلك
غير جايز الا في باب ظن فقط كما مر قال في المغني وهو لازم له لا لابن جني لانه يرى تعلق اللام
بيا ويا لا يتحمل ضميرا كما لا يتحمله ها اذا عملت في الحال نحو وهذا بعلي شيخا نعم هو لازم لابن

تقديرا

حذفها نحو

لذلك

المتنبي صح

لابن عصفور لقوله ان اللام في يا لزيد لعمرو متعلقة بفعل محذوف تقديره ادعوك لعمرو ويجوز جر
المستغاث له بمن كقوله يا للرجال ذوي الالباب من نفر لا يبرح السفه المردي لهم دينا وقد يقع
المستغاث له موقع المستغاث به مفتوح اللام تهديدا كقول مهلهل يا لبكر انشروا لي كليبا يا لبكر اين
اين الفرار وقد يحذفان على سبيل الاستغاثة كقول عمر السابق كما قد يحذف المستغاث به
فيلي يا المستغاث من اجله كقوله يا لاناس ابوا الا مثابرة على التوغل في بغي وعدوان
اي يا لقومي للاناس ولك الحاق اخر المستغاث به وكذا المتعجب منه الفا كالف الندبة فتحذف
اللام حينئذ وجوبا كما في شرح اللمحة واليه يشير قول التسهيل وتعاقبها الف وفي الاوضح ان حذفها
هو الاكثر نحو قوله يا يزيدا لآمل نيل عز وغنى بعد فاقة وهوان وقوله حتى يقول الناس
مما راوا يا عجبا للميت الناشر ولك حذفهما اي اللام والالف فيكون كالمنادى المستقل نحو
قوله الا يا قوم للعجب العجيب وللغفلات تعرض للاريب ويجوز في ندا المتعجب منه وهو كل
اسم لا ينادى الا مجازا كما في نحو يا للماء ويا للعجب ويا للدواهي فتح اللام على تقدير مستغاث به
والمعنى تعال فقد جاء وقتك وانما تفعل ذلك عند الاستعظام لان الاستغاثة لطلب النصر
والعون ورؤية الامر العظيم والمتعجب منه يقتضي بالعادة طلب الشخص من يرى ذلك فكانه
استغاث عند رؤية ذلك الامر العظيم بما هو من جنسه ليحضر فقال يا للماء ويجوز كسرها
على تقدير مستغاثا له وحذف المستغاث والمقصود انك دعوته لذلك الشيء فصل
في الندبة يقال ندب الميت اذا تفجع عليه وذكر خلاله الجميلة يندبه ندبا والاسم الندبة
قال في الارتشاف وهي كلام النساء والمندوب قال في شرح القطر هو المنادى المتفجع عليه
او المتوجع منه والمتفجع عليه اما حقيقة كقول جرير في عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه
حملت امرا عظيما فاصطبرت له وقمت فيه بامر الله يا عمرا او حكما كقول الخنساء ومن اسر معها
من الصخر واصخراه والمتوجع منه اما كونه محل الم كقول قيس العامري فوا كبدا من حب من لا يحبني
ومن عبرات مالهن فناء او لكونه سببا للالم كقوله قيس ازيات تبكيهم دهما معولة
وتقول سلمى وارزيتيه وليس كل منادى يصح ندبه بل انما يندب ما ليس نكرة ولا مبهما
وهو المعرفة المشهورة علما او اسم جنس مضافا او موصولا خاليا من ال معينا بصلته
نحو وازيداه واغلام زيداه وامن حفر بئر زمزماه فلا تندب النكرة فلا يقال وارجلاه لان
القصد الاعلام بعظمة المصاب وهو منتفي في ذلك واجاز الرياشي في الجنس واجبلاه وهو نادر
ولا المبهم كاسم الاشارة والموصول الذي لم يتعين بصلته والمضمر والعلم غير المشهور فلا يقال
واهذاه ولا وامن ذهباه ولا وانتاه ويجوز في الموصول الذي عينته صلته بشرط خلوه من
ال نحو وامن حفر بئر زمزماه فانه بمنزلة واعبد المطلباه وهذا في المندوب المتفجع عليه
لان القصد في الندبة الاعلام به وذلك ينافي ابهامه اما المتوجع منه فانك تقول وامصيبتاه
واويلاه وليس بمعرفة وحكم المندوب في الاعراب والبنا حكم المنادى فيقال في المفرد المعرفة
وازيد بالضم وفي المضاف يا امير المومنين وفي شبهه واضاربا زيدا والثلاثة والثلاثين
بالنصب وان دعت ضرورة الى تنوين المضموم جاز مع الضم والنصب وبذلك روي
قوله وافقعسا وابن منقعس لابلي يا خذها كروس ولو قيل وافقعس لجاز وفقعس ابو قبيلة

بمن

من بني اسد وكروس اسم رجل يقال العظيم الراس وتوابعه كتوابع المنادى على التفصيل
المذكور فيها وتجوز الندبة بيا وقوا وهي الاصل وتتعين عند خوف الالباس نحو وازيد في
ندبة من مات وما يحضره من اسمه زيد فهي علامة الندبة ويجوز لك الحاق الالف اخره اي اخر
المندوب مفردا كان او غيره نحو وازيدا واغلام زيدا وامعدي كربا واسيبويها واتابط
شرا ومنع هذا الشلوبين لان الندبة مغيرة للحكاية وفيه كلام ابن جوان واشار بقوله
ولكن الحاقها ليس بحتم نعم قال في الاوضح الاصح ان الغالب ان تختم نها كبيت جرير وقيل يجب
الحاقها مع يا لاجل ان لا يلتبس بالنداء المحض فتبدل بالبناء للمفعول او للفاعل اذا الحقت
الالف اخره ابدلت حركة ما قبلها غير الفتحة سوا كانت ضمة او كسرة اعرابية او لا فتحة
لمجانسة الالف نحو وازيدا واحذاما واعبد الملكا ولا يستغني عنها بالفتحة فلا يجوز
واعمر بحذف الالف وابقاء الفتحة واجاز الكوفيون ويونس الحاق الالف نعت المندوب
نحو يا زيدا الطويلا ومذهب س وعامة البصريين المنع وتحذف بالفوقية على البنا للفاعل
او التحتية على البنا للمفعول ما قبلها اي قبل الالف واشار الى بيانه بقوله من الف في مقصور
او تنوين في مضاف اليه او في صلة او محكي او ياء اضافة اي مضاف اليها المندوب
ساكنة فيقال في ندبة المقصور كموسى يا موساه بحذف الف لالتقائها ساكنة مع الف
الندبة ولم يعكس لان الاخرى تدل على معنى وفي ذي التنوين فيما اضيف اليه كغلام زيد واغلام
زيداه وفي الصلة كوامن حفر بئر زمزماه وفي المحكي كقام او واقام
زيداه قاله ابن عصفور واهل الكوفة يحركونه فيقولون واغلام زيديناه وزعموا سماعه
وفي المضاف للياء نحو غلامي في لغة من سكن الياء فيقال يا غلامي واغلاما وهذا مذهب
المبرد واوجب س اثبات الياء مفتوحة فتقول عنده واغلامياه واجاز ابن عصفور الوجهين
بلا ترجيح وقدمه على س بان من سكن لا يحرك وهما لغتان بنصه واذا كان الفتح لغة فتحريك
الياء ملبس باللغة الاخرى فلم يبق الا ان تحذف لئلا يلتقي ساكنان فلهذا اعتمد المص
خلاف قول س وخرج بساكنة المتحركة فتفتح نحو واغلامياه في لغة من قال يا غلامي بفتح
الياء وكذا واظبياه في من اسمه ظبي وعلى لغة من قال يا غلام بالكسر او الضم او الفتح او يا غلاما
بالالف يقال واغلاما للبس او يقيد اضافته اي المندوب الى الياء ما اذا كانت ساكنة
ولا اضافة فتثبت وتحرك بالفتح فيقال وامن يرمياه واغلام القاضياه وكذا يا غلام غلامياه
واذا خيف اللبس بالحاق الالف وحذف حركة ما قبلها من ضمة او كسرة ابقيتا غيرت الالف
بان تجعل واوا بعد الضمة نحو قولك في ندبة غلام الغائب واغلامهو اذ لو ابدلت من ضمة
الضم فتحة مع بقاء الالف بحالها لالتبس بندبة غلام الغائبة اذ تقول واغلامها او ياء
بعد الكسرة كقولك في ندبة غلامك بكسر الكاف للمخاطبة واغلامكي اذ لو ابدلت كسرة فتحة
مع ابقاء الالف لالتبس بندبة غلامك بفتح الكاف للمخاطب اذ تقول واغلامكا وانما لم يجز في
النداء المحض يا غلامك كما مر لاستحالة خطاب المضاف والمضاف اليه في حالة واحدة وجاز
في المندوب لانه ليس مخاطبا في الحقيقة وقد منعه السيرافي ايضا في المندوب قياسا
على النداء ولا تقلب بعد كسرة فلا يقال وارقاشيه ولا بعد كسرة الاعراب فلا يقال

فغلامه

في عبد الملك واعبدا لمليكية لانتفآ اللبس فيهما ويجوز قلبها يا انحو وازيداه نية ويدل لهم حكاية ابو حاتم عن العرب في نداء مثنى يا مسلمانيه ويحمل تلحق الالف منادى غير مستغاث ولا مندوب ظاهره اقتصار المص على الحاقها فيهما انه لا يجوز وهو مذهب س قال ابن مالك وقد اجاز غيره ان تلحق الالف منادى خاليا من تعجب واستغاثة وندبة وذكر قول امرأة لعمر بن ابي ربيعة الهارات من نفسها ما هو منية المتمنى فصاحت يا عمراه فقال عمر يا لبيكاه ويجوز لك في الوقف الحاق الهاء اي هاء السكت كما مر في بعض المثل للمدات وهي الالف والمنقلب عنها من يا او واو في المندوب والمستغاث ايضا كما صرح به في شرح اللمحة كالعمدة وفائدة الحاقها تبيين حروف المد فانها خفية والوقف يزيدها اخفاء والاستغاثة بها على زيادة المد لالتقاء الساكنين واشار بقوله ولك الى جواز عدم الحاقها فتقول وازيدا بغيرها وبقوله في الوقف الى منع الحاقها في الوصل مكسورة ومضمومة وهو مذهب س وعامة النحويين وفي التسهيل ربما ثبتت في الوصل مكسورة ومضمومة وهو قول الفراء ومنه قوله الا يا عمرو عمراه وعمرو بن الزبيراه ويستغنى عنها وعن الالف فيما اخره الف وها كعبد الله فلا يقال واعبدا لهاه ولا في جهجاه علما واجهجاه لثقل ذلك وصرح بجوازه المغاربة

فصل في الترخيم ويجوز ترخيم المنادى اي حذف اخره اي حذف المرخم اخر المنادى فالمصدر مضاف للمفعول وهذا تفسير للترخيم واصله في اللغة تسهيل الصوت وتليينه ومنه قولهم صوت رخيم وفي الاصطلاح حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص وهو ثلاثة انواع ترخيم تصغير ومحله كتب الصرف وترخيم نداء وترخيم ضرورة وقد ذكرهما المص واشار الى تفسيره وانه لانه المقصود واذا اريد شموله لثاني قيل حذف اخر الكلمة تخفيفا مفعول لاجله اي لغرض التخفيف ويعنون بالحذف التخفيفي ما لم يكن لعلة تصريفية ولا سماعية والا فكل حذف لابد فيه من قصد التخفيف وهو العلة لكن هذا كما قال الرضي اصطلاح منهم فيشمل حذف الاخر ما حذف منه الحرف الاخير اما وحده كالهاء من نحو حمزة او معه ثانيا ما قبله من حرف لين كالراء مع الواو في يا منصور والجزء الاخير من نحو بعلبك لان المحذوف صار اخر الكلمة بدليل تعاقب الاعراب عليه وخرج به حذف التنوين والحركة وقفا لانها بعد اخر الكلمة وحذف اليا في نحو يا غلام اذ المضاف ليس اخر الكلمة الا ترى ان موضع الاعراب ما قبله وخرج بقيد التخفيف اي الحذف لا لعلة حذف الاخير لعلة كحذف الياء من نحو قاض في هذا قاض والالف من حبلى في نحو رايت حبلى اليوم لالتقاء الساكنين وكحذف الياء من نحو يد ودم وتسمية الحذف المذكور بالترخيم قديمة كما قال المص وغيره روي عن بعض الصحابة او التابعين على اختلاف في ذلك انه سمع قاريا يقرأ ونادوا يا مال فقال ما اشغل اهل النار عن الترخيم وذكر ابن الحاجب ان القائل لذلك هو ابن عباس والقاري هو ابن مسعود رضي الله عنهم وانما يجوز ترخيم المنادى بشروط اشار اليها بقوله ان كان معرفة بالمعنى السابق في المنادى فلا يرخم نحو قول الاعمى يا انسانا خذ بيدي وكان غير مستغاث ولا مندوب اذ المقصود فيهما مد الصوت وتطويله والترخيم ينافيه وقوله اتفاقا راجع الى المسئلتين ولعل محله في المستغاث ما كان مجرورا باللام نحو يا لزيد فان لم يجر كقوله الا يا قوم للعجب العجيب فقد سمع ترخيمه كقوله كلما نادى مناد منهم يا لتيم الله قلنا يا لمال

سمع ترخيمه مجرورا لا يرخم لشبهه بالمضاف لانه معرب وغيره يرخم ولا مضافا فلا يرخم لتعذر فيه لوقوعه وسط الكلمة لو رخم الاول وفيما ليس منادى لو رخم الاخر والمنادى هو المضاف لا المضاف اليه وكالمضاف في ذلك شبهه لكن المص اكتفى بذكر المضاف عنه لاتحادهما في الاحكام خلافا للكوفيين فانهم يجيزون ترخيم المضاف بحذف اخر المضاف اليه كقوله خذوا حذركم يا ال عكرم واذكروا اواصرنا والرحم بالغيب تذكر وقوله ابا عرو لا تبعد فكل ابن حرة سيدعوه داعي موته فيجيب ابي يا عكرمة ويا ابا عروة وهو عند س والبصريين ضرورة وحذف اخر المنادى المضاف نادر كقوله يا علقم الخير قد طالت اقامتنا واندر منه حذف المضاف اليه بجملته كقوله يا عبد هل تذكرني ساعة اي يا عبد عمرو وعبد عمرو علم ذكره في الارتشاف ولا علما محكيا وهو المركب تركيب اسناد نحو تابط شرا وبرق نحره خلافا لابن مالك والنحويون متفقون على ذلك ونص س على منعه في باب الترخيم قال الحكاية لا ترخم ومثلها بتابط شرا وبرق نحره وادعى ابن مالك ان نص س على جوازه في باب النسب فحكى ان من العرب من يرخمه فيقول يا تابط ونوزع في فهم ذلك من كلام س واما المركب تركيب مزج فيجوز وفي الارتشاف القياس انه لا يجوز وسياتي ما فيه ولا مبنيا قبل النداء كحذام ورقاش خلافا لبعضهم وهو صاحب النهاية ابن الخباز الموصلي اجاز ترخيم حذام لانه وان لم يؤثر فيها النداء البناء لفظا لكن حلت محل ما يبنى فيه مثلها ثم ان كان المنادى بالتاء اي تاء التانيث لم يشترط فيه غير ما مر بل جاز ترخيمه مطلقا وان لم يكن زائدا على ثلاثة بل كما يجوز في الزائد عليها كيا طلح في طلحة يجوز في غيره كما سيمثله ولا اي وجاز وان لم يكن علما خلافا للمبرد في اشتراط العلمية لما فيه لها ومنع ترخيم النكرة المقصودة ومذهب س والجمهور الجواز كما سيمثله وفي البديع انما منع ترخيم النكرة العامة كشجرة ونخلة وانه يرخم منها ما كان مقصودا ويرد على اطلاقه قوله فلا يجوز ترخيمه وكذا غيره مما يختص بالنداء فيرخم غير الزائد على الثلاثة الذي ليس بعلم كيا ثب في ثبة للجماعة وقول العرب يا شا ارجني اي اجتمعي من الرجون وهو الاقامة يقال رجن بالمكان يرجن رجونا اقام ومنه في الزائد عليها غير العلم قوله يا ناق سيري عنقا فسيحا وقوله جاري لا تستنكري عذيري وفي العلم ما مر من طلحة ونحوه وكان حقه الاستغناء عنه بالذي قبله على عادته في الاكتفاء بمثال الادون عن الاولى لانه اذا ثبت في غير الزائد وغير العلم ثبت في الزائد وفي العلم بطريق الاولى وكانه قصد بذكره الفصل بين المنفيين لئلا يوهم ان خلاف المبرد في كل من غير الزائد على الثلاثة وغير العلم اي في الثلاثي وفي النكرة وهو خاص بالثاني كيف وعادته تاخير الامثلة عن الاحكام وترتيبها على نسقها غالبا تنبيه ترخيم ذي التاء اكثر من تركه وشاركه في هذا حارث ومالك وعامر لكثرة استعمالهن ذكره في الاوضح وصرح اجاز س في المرخم بحذف التاء ان يرخم ثانيا ومنعه عامة النحويين ويقوله وروده في السماع قال الحارث بن بدر فقد وليت ولاية وقال الاخر يا ارط انك فاعل ما قلته يريد يا حارثة وارطاة بن سهية رخما ولا يحذف التاء على لغة من لا ينوي ثم ثانيا بالتاء والالف على لغة الضم بعد الحذف قال ابو حيان وتقديره ان الشاعر نوى ذلك في الكلمة الواحدة حال النطق بها فاحتاج الى حي يشعر عن هذا التقدير ولو قيل ان المؤنث بالتاء

يجوز في ترخيمه حذف التاء وهو الاكثر وحذ فها مع ما قبلها كما في منصور لكان قولا انتهى والا
اي وان لم يكن بالتاء فشرطه مع ما مر العلمية فلا يرخم موصول ولا اشارة ولا اسم جنس عار
عن التاء خلافا لبعضهم حيث اجاز ترخيمه مقصودا كما جاز في غضنفر يا غضنفا وسمع من
كلامهم اطرق كرى في كروان ويا صاح اي صاحب الا ان هذا لكثرة استعماله صار كالعلم ولم
يسمع ترخيمه الا على لغة من ينتظر وهذا قول الشلوبين وقال ابن خروف اصله يا صاحبي
وهو شاذ وفيه اللغات الخمس في غلامي ومنها البناء على الضم وحذف رخم لانه كالعلم والزيادة على
الثلاثة فلا يرخم نحو زيد ونحو حكم خلافا لهشام مطلقا اي في ساكن الوسط ومتحركه ونقل
ابن عصفور الاتفاق على انه لا يجوز ترخيم ساكن الوسط كزيد وليس كما قال بل الخلاف عن هشام
ثابت كما ذكره المص ونقله عنه صاحب النهاية وابو البقاء وابن هشام وابن الخشاب ذكره في
الارتشاف وخلافا للفراء في محرك الوسط كحكم نقله عنه وعن جماعة ابن هشام ونقله عنه
وعن اكثر النحويين ابن العلج وفي شرح الجمل لابن بابشاذ نقله عن الاخفش والكوفيين فيقول
عندهم يا حك ولم يرد به سماع **فصـــل** في المحذوف للترخيم لما اطلق انه حذف الاخر اشار
الى تفصيله فقال ويحذف من كل اسم قبل اخره حرف لين ساكن زايد مكمل اربعة فصاعدا
وقبله حركة من جنسه ظاهرة او مقدرة نحو سلمان وزيدان علما وشبههما مما حرف اللين
فيه الالف ونحو منصور وزيدون علما وكذا مصطفون علما الا ان قبل الواو ضمة مقدرة
وشبه ذلك مما حرف اللين فيه الواو ونحو ادريس ومسلمين جمع منكرا سالم لرجل علما ونحوه
مما حرف اللين فيه الياء وكمصطفين مما قبل الياء فيه كسرة مقدرة وافاد تمثيله بمسلمين
ان المسمى من مثنى ومجموع على حده يجوز ترخيمه وهو مذهب البصريين سواء جعل الاعراب على
الحرف الاخير او اعرب بحرفين ومنعه الكوفيون فيحذف من هذه الاسماء حرفان الاخر منهما للترخيم
وما قبله لكونه حرف علة زايد قال الاصمعي قال يا مروان مطيتي محبوسة ترجو الحباء وربها
لم ييأس وقال يا اسم صبرا على ما كان من حدث ان الحوادث لا تبقي ولا تذر ولا يحذف حرفان
الا من اسم استوفى شروط الضابط المذكورة وهي خمسة بخلاف نحو سعيد وعماد وثمود فان السابق
فيها على اللين حرفان لا ثلاثة خلافا للفراء في عدم اشتراط كون ما قبله ثلاثة فصاعدا فيقول
يا سع ويا ثم ويا عم كما يقول هو والبصريون يا سلم في سلمان ويا ادر في ادريس ويا منص في منصور
وبخلاف نحو مختار ومنقاد لاصالة الفيهما اذ اصلهما مختير ومنقود خلافا للاخفش في عدم
شرطية زيادة اللين فتقول فيهما يا مخت ويا منق وبخلاف نحو فرعون وغرنيق علما
لعدم مجانسة الحركة حرف العلة خلافا للفراء والجرمي في عدم اشتراط المجانسة فيقولان
يا فرع ويا غرن كما يقال يا منص ويا ادر والغرنيق بضم الغين وفتح النون من طير الماء طويل
العنق واما الرجل فغرنيق وغرنوق بكسر الغين وفتح النون الشاب الناعم والجمع الغرانيق والغرانقة
وبخلاف شملال لان ايام ومهيم لهمزة ليس حرف لين وبخلاف نحو هبيخ وقنور علمين لتحرك
حرف اللين وقال الفراء في نحو هرقل مما قبل الاخر فيه حرف ساكن صحيح وليس قبله اكثر من حرفين
~~بحذف الاخر فيه حرف ساكن صحيح وليس قبله اكثر من حرفين~~ يحذف الاخر مع الساكن قبله لانه لو ابقي
الساكن للزم عدم النظير لانه ليس في الاسماء المتمكنة ما اخره حرف صحيح ساكن وقال الكوفيون

فيما

فيه م

به م

في يا اسم

نحوه م

فيما اخره ثلاث زوايد وقبل الاخر حرف علة يحذف الثلاثة فيقال في حولايا يا حول وفي برداريا يا برد واقتصر الكوفيون على حذف الاخر من الجميع ويحذف من المركب تركيب مزج نحو معدي كرب
وحضرموت وسيبويه وخمسة عشر علما ثاني جزئيه لكونه بمثابة زيادة ملحقة بعد تمام البنية
ولم يسمع وانما قاسوه على تاء التانيث بجامع الزيادة وسقوطه كل منهما في النسبة والاقتصار
على الاول بدونهما في التصغير ومنعه الكوفيون فيما اخره ويه خلافا للفراء في حذف الها فقط
مما اخره صوت نحو سيبويه قال وتقلب الياء الفا فيقال يا سيبوا وخلافا لابن كيسان في حذف حرف
من ما الجزء الثاني فيه على حرفين نحو بعلبك وحذف حرفين من نحو حضرموت من ما الجزء
الثاني فيه اكثر من حرفين قال ولا يحذف العجز بكماله لان حصل لبس رخم على لغة من ينتظر كما يفعل
في نحو قائمة كما سيأتي ويقال في الوقف يا خمسة على لغة من ينتظر ومن لا ينتظر قال ابن العلج وبعضهم
يقف بالتاء وقد يحذف العجز مع حرف من الاول وذلك في اثني عشر لان عشر في موضع النون فنزلت
هي والالف منزلة الزيادتين في عثمان علما قاله في البسيط ومن جعله من باب المضاف ومنع
ترخيم المضاف لا يرخمه وعلم من اقتصاره على بيان ما يحذف منه الحرفان والعجز ان ما عداه
يرخم بحذف الاخير فقط لحصول المقصود وعدم موجب حذف اكثر منه ولم يتعرض لضبطه لكونه
الغالب فاقتصر على التعرض لغيره لدخوله تحت الضبط كالتعرض لغير المنصرف والاعراب التقديري
دون مقابليهما **فصـــل** في حكم الحرف المتطرف بعد الحذف وفيه لغتان بعض العرب لا ينوي
المحذوف ويسمى لغة من لا ينتظر ولغة من لا ينوي المحذوف فيصير ما بقي كانه اسم تام موضوع
على تلك الصيغة فيكون له في بنائه على الضم او غيره وفي تصحيحه واعلاله حكم نفسه لا حكم اصله
ومرجع الضمير الى البعض في قوله فيضم ما قبل المحذوف في نحو جعفر وحارث فتقول يا جعف ويا حار
وتظهر الضمة ان كان صحيحا كما ذكر او في حكمه ويقال يا منص بضمة حادثة غير تلك الضمة التي كانت
وتقدر ان كان معتلا منقوصا او مقصورا نحو يا ناجي بسكون الياء في ناجية ويا مشترا في
يا مشتراه ويرد ما حذف الواو والجمع من الف المقصور ومن فتحها ليدل عليها كما في نحو مصطفين
ومصطفون جمع مصطفى ومن ياء المنقوص في نحو قاضين جرا ونصبا ومع قلب كسرها ضمة في
قاضون رفعا جمع قاض والاصل في مصطفين ومصطفون مصطفاين ومصطفاون فحذفت
الفاهما لالتقاء الساكنين ووليت الواو والياء الفتحة التي كانت قبل الالف واصل قاضون
قاضيون استثقلت الضمة على الياء المكسور ما قبلها فحذفت فالتقى ساكنان فحذفت الياء وقلبت
الكسرة على حالها فيهما فاذا سميت بمصطفون وقاضون ورخمتها بحذف الحرفين
كما في منصور فانك على هذه اللغة ترد الالف والياء فتقول يا مصطفى ويا قاضي لزوال الساكن
في اللفظ بالترخيم ويجوز عليها يا قاض ويا مصطف على ان يكون ترخيما بعد ترخيم كما مر وتقول
في نحو شاه وذات علمين يا شاه ويا ذو برد لاميهما لئلا يصيرا على حرفين ثانيهما حرف علة
وفي لات لال بتضعيف اللام اذ لا يعلم له ثالث وتقلب الواو والياء من باو وقعتا
فيه بعد فتحة نحو كروان بفتح الكاف والراء طائر طويل العنق وهو ذكر الحبارى وصميان
قال في الصحاح في باب الواو والياء في فصل الصاد المهملة الصميان بالتحريك التعلب
والذئب ورجل صميان شجاع الفا لتحركهما بعد الترخيم مع تحركهما وانفتاح ما قبلهما وقياسهما

كبين

اذا وقعتا كذلك ان يقلبا الفا كما في عصى ورحى فيقال يا كروا يا صما ومثلهما يا علاو يا مرا في عليان
ومروان و يقلبان من ما وقعتا فيه بعد الف زايدة نحو طفاوة بضم الطا دارة الشمس و يقال اجتنبنا
طفاوة همز الربيع اى شيا منه وا الطفاه ايضا حى من قيس عيلان ذكره الجوهرى وسقاية همزة
لتطرفهما بعد همزة زايدة وقياسهما اذا وقعتا كذلك ان يقلبا همزة كما في كساء ورداء فيقال
يا طفاو يا سقا و تقلب واو نحو ثمود مما وقعت فيه بعد ضمة ياء و تبدل الضمة كسرة فيقال
يا ثمى لانه ليس في العربية اسم معرب اخره واو لازمة قبلها ضمة الا و تقلب ياء كالتعالى والادلى
والاجرى جمع دلو و جرو كان القياس في ثمود ما ذكر لما بحالفه النظاير واحترز بالاسم عن
الفعل كيدعو وبالمعرب عن المبنى كهو وبذكر الضم عن نحو دلو وغزو وباللازم عن هذا ابوك
وبنوك وتقول في حولايا يا حولا بقلب الياء همزة بعد الترخيم لتطرفها متحركة قبلها الف وفيها
اذا وقعت كذلك ان تقلب همزة و اكثرهم اى العرب ينويه اى المحذوف ويسمى لغة من ينوى
ولغة من ينتظر قال في البديع وهو اكثر استعمالا واقوى في النحو ولا تعتنى بعدم الحذف وعليه
قراة بعضهم ونادوا يا مال فلا يغير ما قبل المحذوف بل يبقيه على ما كان عليه قبل الحذف من
حركة بالفتح نحو يا جعف او السكون نحو يا هرق والتزم الكوفيون في الثانى لغة من لا ينتظر
ومر قول الفراء فيه وتقول يا كرو و يا صمى و يا سقاى و يا طفاى و يا ثمو فلا يجب القلب فيها لان
المحذوف كالثابت في التقدير فحرف العلة غير متطرف خلافا للفراء في الزامه حذفه في الاخير
و بنحو هذا اجاب عن كل ما لزم فيه عدم النظير على هذه اللغة و تقول في شاه وذات ولات يا شا
و يا ذا و يا لا فلا يغير على شى مما كان عليه قبل الترخيم الا في اسم يبقى بعد المحذوف منه حرف تلى
الفا وكان مدغما في ذلك المحذوف فانه اذا لم يكن اصله السكون نحو يا محاج و يا مضار اسمى فاعل
او مفعول اصلهما محاجج و مضارر حرك بالحركة التى كانت له بكسر ان كان في الاصل اسم فاعل
او فتح ان كان اسم مفعول وان كان اصله السكون نحو اسحارة في اسحار بكسر الهمزة اكثر من فتحها
اسم نبت فانه اذا اسمى به ثم رخم حرك بعد حذف الراء الاخيرة للترخيم بفتح للمشاكلة كما قال ابن اجل
الالف فتقول يا اسحار ثم قال السيرافى و جماعة هذا لازم وهو قضية سياق المص كالتسهيل وقال
الشلوبين هو اختيار و يجوز مع الكسر للساكنين وقيل يسقط كل ساكن يبقى حتى ينتهى لمتحرك
فيقال على هذا يا اسح بخلاف نحو حب وتحر مما لم يكن يلزم فيه ساكنان بعد المحذوف فيبقى ما قبل
اخر كل منهما على سكونه بعد حذف الاخر للترخيم وقال الفراء يحرك الساكن بما كان له من حركة فتقول
يا محمر اذ اصله محمرر واختلفوا في رد ما حذف لواو الجمع فتقا الجمهور في نحو مصطفون وقاضون
علمين على هذه اللغة يا مصطفو و يا قاضو برجوع الالف والياء لانه زال في اللفظ الساكن الاخير
الذى حذفا له وذهب قوم الى انه يقال يا مصطف و يا قاض فلا يرد ان لان ما حذف للترخيم منتظر
والساكن الاخير كالثابت لفظا واختاره ابن الحاجب وارتضاه الرضى وهو قضية كلام المص
لدخوله في الحكم المستثنى منه وهو عدم التغيير وتتعين نية المحذوف في ما يوهم تقدير
تمامه بذكر مونث صفة كان نحو مسلمة وضخمة او اسما نحو عمرة وحفصة للالتباس بندا
مذكر اسمه مسلم وحفص وما جرى عليه من التسوية بين الصفة والاسم هو ما ذهب اليه ابن مالك
والمغاربة تخصيصه بالصفات واما الاعلام فلا يمتنع فيها ذلك عندهم وان البس فتقول

نحو م

و لا يقال

التزامه

في

في قائمة علما يا قائم على اللغتين ولا يجوز فيه صفة الا اللغة الثانية وهو ظاهر كلام ابن
لكن التعليل باللبس يقتضى عدم التفرقة عند حصوله وبه علل ابن والمذكورون كما صرح به
المص و يخرج من ذلك جواز نحو يا ربع في ربعة على لغة من لا ينتظر اذ لا لبس و تتعين نية المحذوف
في كل ما اذى نيته الاستقلال فيه الى عدم النظير في كلامهم كالمسمى به من نحو حبليان
وصلوى و حماوى و عرقوة بفتح العين و سكون الرا المهملتين قال في الصحاح عرقوة
الدلو بفتح العين وانما تضم عين فعلوة اذا كان ثانيه نون كعنصوة والعرقوتان
الخشبتان اللتان يعرضان على الدلو و هبريه على وزن فعلية ويقال فيه ايضا ابريه
قال في الصحاح يقال في راسه هبريه وهو الذى يكون في الشعر كالنخالة ومثله حذريه
بكسر الحا المهملة وسكون الذال المعجمة لقطعة غليظة من الارض و طيلسان بكسر اللام فتقول
يا حبلى و يا صلو و يا حماو و يا عرقو و يا هبرى و يا حذري ولا يجوز ترخيمها على لغة التمام لئلا يخالف
النظاير اذ يؤدى في حبليان وصلوى الى كون الف فعلى منقلبة عن ياء او واو ولم يعهد للتانيث
غير منقلبة عن شيء قال الرضى وقياس قول الاخفش بثبوت جحدب بفتح الدال جوازه لانه اذ يكون
ملحقا به وفي حماوى الى كون همزة فعلا مبدلة من واو وهى لا تكون مبدلة الا من الالف وفي
العقبة الى مصيرو رتقا على فعلى و فعلى و فيعل بكسر العين وهى غير موجودة في الصحاح وكذا الاترجم
على ذلك نحو فرزدق وقذعمل و سعوم و هندلع و عنفوان لاداية الى ما ليس من ابنيتهم فاقتضى
كلامه كالتسهيل اشتراط كون الباقي من الكلمة الصحيحة او المعتلة بعد الاعلال لها نظير من
الكلم التامة اذا رخم على لغة من لا ينتظر وهو مذهب الاخفش والمازنى والمبرد وكثير من
النحويين و نقل نحوه عن ابن قال ابن الحاك الى اليمين واول من ذكر هذه المسئلة المازنى قال
سالت الاخفش كيف ترخم طيلسان على لغة يا حار فقال يا طيلس قلت ا رايت فيعلا اسما فقط
في الصحيح انما يوجد هذا في المعتل نحو سيد وميت فقال لقد علمت انى اخطات لا يجوز ترخيمه
الا على قول من قال يا حار انتهى وذهب السيرافى وغيره الى انه لا يشترط ذلك فاجازوا الترخيم
على اللغة المذكورة فيما ذكر ولم يعتبروا ما يؤول اليه الاسم بعد الترخيم وتقدير التمام من
كونه ليس على وزن من اوزانهم قالوا لان شى عرض وليس ببنية اصلية الا ترى انه يجوز اتفاقا
ان تقول في منصور يا منص على نية التمام و في خضم يا خضم مع ان يفعل و فعل ليسا من ابنيتهم
وهذا ما صححه ابن الحاجب وعليه فتقول في ترخيمها يا حبل بابدال الياء الفا و يا حما بقلب الواو
همزة و يا عرق و يا هبرى و يا طيلس و يا فرزد و يا قذعم و يا سعى و يا هندل و يا عنف **فصل** و يجوز
ترخيم غير المنادى للضرورة اى للشعر عند ابن والبصريين بشروط اشار اليها بقوله ان
صلح للندا المخرج ما لا يصلح له كالذى فيه ال نحو الغلام وان حذفت منه في الحذف الذى ليس بترخيم
كقول لبيد عفت المنا فتالع فابان بريد المنازل وكان بالتاء كقول ذى الرمة يا دار مية اذ مي
تساعفنا ولا ترى مثلها عرب ولا عجم او كان زايدا على الثلاثة علما كان كقوله لنعم الفتى
تعشو الى ضوء ناره طريف بن مال ليلة الجوع والخصر او غير علم و عن بعضهم منع غير العلم اذا
عرى من التاء وصرح غيره بالجواز فقال يجوز في غير الندا ترخيم ما لا يرخم في الندا كالاسم فاعل
وانشد ليس حى على المنون بخال اى بخالد و يجوز ذلك لغة من لا ينوى المحذوف باجماع كما في التسهيل

وما يجوز ضمها على اللغة الخ

الآخر

اذ لا يكون

وهندل

علم

كقولك مررت بعقب وهو قد ذل للبعدي خمعوا لغائبي لدخيرنا صر ولا يمتنع فيه نية المحذوف
ايضا خلافا للمبرد لثبوت السماع به قال الا اصبحت جاكم زهاماه واصبحت منك شاسعة اماماه
اى امامه وقال المبرد الرواية ومما يجهد كيجهدك يا اماماه فان صحت فلا يدفع ما رواه غيره وقال
ان ابن حرث ان اشبق لرؤيته او امتدحه فان الناس قد علموا له ومن اشتراط ما ذكر لجواز
ذلك في الضرورة اى في الشعر يعلم انه ليس كل ما يمتنع في الكلام يجوز ارتكابه في الشعر بل للضرورة
شروط تعتبر فيها مطلقا كالاضطرار اليه عنده ورد فرع الى اصل وتشبيه غير جائز بجائز
وقد نص غيره على انه ما من ضرورة الا ولها وجه تحاول له المضطر خلافا لابن جني في عدم اشتراط
الاضطرار ووافقه ابن عصفور قال لانه موضع قد الف فيه الضرائر بدليل قوله كم بجود مقرف
نال العلى فصل بين كم وما اضيف اليه وذلك مما تختص بجواز الشعر ولم يضطر الى ذلك اذ قد
يزول الفصل بينهما برفع مقرف او نصبه وللاخفش اذ يجيز ذلك في الكلام والسجع في
ذلك كالشعر وقد شرط في بعض الضرائر شروط اخرى غير ذلك كما هنا فاعلمه وقد يحذف
المنادى لانه مفعول به وقد مر جواز حذفه لكن يلزم ح ذكر حرف النداء كما يعلم مما سيأتي ليدل
عليه بخلاف غيره من المفعول فانه قد يحذف نسيا منسيا كما مر وذلك فيما بعده امر نحو قراءة
الكسائي الا يا اسجدوا لله الذي يخرج الخبء بتخفيف الا على انها حرف تنبيه ويا حرف نداء
والمنادى محذوف اى يا قوم اسجدوا او دعاء كقوله يا لعنة الله والاقوام كلهم والصالحين
على سمعان من جار وما جرى عليه كثير من جواز حذف المنادى هو مختار ابن مالك وقد مر
عن المصنف حكاية قول يا متاعه مع الاشارة الى توهينه ومر انه اختيار ابي حيان مع توجيهه
وقال في المغني اذا ولي يا ما ليس بمنادى كالفعل نحو الا يا اسجدوا وقوله الا يا اسقياني قبل غارة
سنجال وقبل منايا غاديات واوجال والحرف نحو يا ليتني كنت معهم يا رب كاسية في الدنيا عارية
يوم القيمة والجملة الاسمية كقوله يا لعنة الله البيت فقيل هي للنداء والمنادى محذوف
وقيل هي لمجرد التنبيه لئلا يلزم الاجحاف بحذف الجملة كلها وقال ابن مالك ان وليها كالبيت
او امر نحو الا يا اسجدوا فهي للنداء لكثرة وقوع النداء قبلهما نحو يا ادم اسكن يا نوح اهبط بسلام
يا مالك ليقض والا فهي للتنبيه انتهى والعطف بالواو في قوله او الحرف يفيد انه لا يجوز حذفهما معا
اى وقد يحذف الحرف والمراد به يا لا غيرها لان المطلق ينصرف للفرد الكامل فتحذف يا مع
القرينة ويبقى المنادى مع العلم غير الله نحو قوله تعالى يوسف اعرض ومع اي نحو وتوبوا الى
الله جميعا ايه المؤمنون سنفرغ لكم ايها الثقلان والموصول نحو من لا يزال محسنا احسن الى
والمضاف نحو ان ادوا الى عباد الله وشبهه نحو خيرا من زيدا قبل وما النكرة
فسيأتي الخلاف فيها وكلام لك يعلم من استثنائه ما يمتنع حذف الحرف معه بقوله الا مع الله
اى الا مصاحبا الله فهو نصب على الحال من مستثنى عام فلا يجوز حذفه مع الله بل يلزم ذكره اذا لم
يعوض في اخره الميم المشددة كما مر واجازه بعضهم دون تعويض وعليه قول امية بن ابي الصلت
رضيت بك اللهم ربا فلن ارى ادين الها غيرك الله راضيا والا مع المضمر فلا تقول يا ك اي
يا اياك وندا اى المضمر شاذ وانما سمع منه في المخاطب على صيغة المنصوب كقول بعضهم يا اياك
قد كفيتك والمرفوع كقوله يا ابجر بن ابجر يا انتا انت الذي طلقت عام جعتا والاولى

الا يا اسجدوا

اللهم

الاصل

الاصل ان العامل محذوف والمنادى مفعول وما في الرضي من وضع المرفوع موضع المنصوب وحسنه
هنا كون الظاهر المعرفة على صورة المرفوع فخلفه ضمير الرفع كما اتبع في الرفع وعكس هذا انابة ضمير
النصب عن ضمير الرفع الحسن اياك نعبد بضم التا ولولاي وعساي عند بعضهم كما سيأتي ونقل ابن عصفور
على منع ندا ضمير المتكلم نحو يا انا وضمير الغيبة نحو يا اياه وقال في الرجاز منهم من جعل يا تنبيها وانت
مبتدأ وانت الثاني توكيدا او مبتدأ او فصلا او بدلا والخبر الموصول قال ابو حيان والصحيح منع ندا
المضمر ولم يسمع الا يا اياك قد كفيتك والا الرجز وهو من نوادر الاشعار واما يا اياك فيا للتنبيه
واياك منصوب بفعل محذوف اى قد كفيتك نحو فيا اى فارهبون نحو يا هو في قول عوام الصوفية ليس
جاريا على كلام العرب والا مع المستغاث به ومثله المتعجب منه والا مع المندوب لان القصد
فيهن اطالة الصوت والحذف ينافيه والا مع النكرة اى اسم الجنس غير المعين كقول الاعمى
يا رجلا خذ بيدي على خلاف فيه ومختار ابن مالك كما قال ابن عقيل جوازه والا مع المنادى
البعيد لما ذكر في المستغاث ويقل حذفه في اسم الجنس المعين نحو قولهم في المثل افتد مخنوق
ويضرب للحض على تخليص النفس قاله شخص وقع بالليل على سليك بن سلكة وهو نائم مستلق
فخنقه فقال افتد مخنوق فقال له سليك الليل طويل وانت مقمر اى انت امن من ان اغتالك
فضيم استجالك في الامر فضغطه سليك فضرط فقال سليك اضرطا وانت الاعلى قد ضربت
امثالا ذكرها الرضي ونحو قول امرأة امرئ القيس له اصبح ليل تبرما منه وكان مفركا عند النساء
فلما اصبحت ضنت طلا فقال منه وقولهم اعور عينك الحجر وقولهم في المثل اطرق كرا ان النعام
في القرى ويضرب للمتكبر وقد من هو اشرف منه وفي الخبر حكاية عن موسى عليه السلام ثوبي حجر
قال ابن مالك وهذا من افصح الكلام ومنه ثوب حجر واشتدي ازمة تنفرجي ويقل حذفه مع
اسم الاشارة كقول ذي الرمة اذا هملت عيني لها قال صاحبي بمثل هذا الوعة وغرام فيل
ومنه قوله تعالى ثم انتم هؤلاء تقتلون انفسكم اى يا هؤلاء وما جرى عليه كالتسهيل من الجواز
في المسئلتين مع القلة هو مذهب الكوفيين واما البصريون فهو عندهم شاذ او ضرورة
ولا يجوزان يقال رجل على نيته يا رجل لتاديته الى وجوه من الحذف اذ التقدير يا ايها على ما مر ان
تعريفه بال يا ايها الرجل فحذفت الاداة استغناء بيا عنها ثم ما كان بينهما الحذفها ولا رجلا
على نية يا رجلا لالتباسه بغيره من المفعولات وكذا الكلام في الاشارة ولكثرة الحذف اذ
اصله يا هذا ولللالتباس وحملوا الاية على ان انتم مبتدأ وهؤلاء خبر وتقتلون في محل
نصب على الحال وهي المقصودة وعلى هذا جرى في التوضيح كالمغني قال لحن بعضهم المتنبي في
قوله هذي برزت لنا فهجت رسيسا واجيب بان هذي برزت مفعول مطلق اى برزت
هذه البرزة ورده ابن مالك بانه لا يشار الى المصدر الا منعوتا بالمصدر المشار اليه كضربته
ذلك الضرب ورده بيت انشده هو وهو قوله يا عمرو انك قد مللت صحابتي وصحابتيك
اخال ذاك قليل تنبيه يشكل جواز حذف الحرف على قولهم انه عوض عن ادعو وانادي
كما مر لانه يجتمع حذف العوض والمعوض عنه كما مر في قاعدة الحذف ومن ثم قال ابن مالك ان
العرب لم تقدر حرف النداء عوضا عن ادعو وانادي لاجازتهم حذفها تكملة يذكر
ما لازم النداء فلم يستعمل فاعلا ولا مفعولا ولا مبتدأ ولا غير ذلك وهو مسموع ومقيس

كما في قراءة م

رجلا م

ثوبي حجر

بالاخبار م

في كنايات

فالمسموع يا ابنتي ويا أُمَّتْ ويا هناه والله وفُلُ وفُلَهْ كناية عن جنس من يعقل بمعنى رجل وامرأة
وليسا من فلان وفلانة بل هما كهن وهنت حذفت لامهما هذا قول س وقال الاستاذ ابو علي وصاحب
البسيط وابن مالك كنايتان عن العلم العاقل كزيد وهند فهما بمعنى فلان وفلانة فحصل فيهما
الحذف ولم يحذفا الا في النداء والمقيس ما بني على مفعلان كمكرمان للعزيز المكرم وملأمان
للئيم واكثر ما ياتي في الذم كمخبثان وملكعان ومكذبان حمزه دعي ابن السيد ان مكرمان
تصحيف مكذبان قال في الارتشاف ولا التفات لقوله فقد حكاه س والاخفش وعلى فعل
في سب المذكر وسمع منه يا فسق ويا خبث ويا لكع ويا غدر معدولات عن فاسق وخبيث
ولكيع وغادر وعلى فعال مبنيا على الكسر في سب المؤنث كيا فساق ويا لخار اي يا فاسقة
ويا فاجرة قال في الارتشاف ولا نعلم خلافا في اقتياسه ونص المبرد على قياسه فعل وعليه
جرى المغاربة وفي البسيط انه مذهب س واكثرهم على قياسه مفعلان ومن استعمال لكاع
في غير النداء ضرورة قوله أطوف ما اطوف ثم اوي الى بيت قعيدته لكاع فاستعملها خبرا
الباب الرابع مما يجب حذف ناصبه ما اي الاسم المنصوب على الاختصاص وهو الذي يذكر بعد
ضمير المتكلم الخاص به كانا واني او المشارك فيه كنحن واننا ولا يتقدم عليه بل يكون بعد
الضمير اما حشوا بينه وبين ما نسب اليه فتكون جملة اعتراضية كما قال المص نحو بي ايها العالم
تحل المشكلات او اخيرا نحو اللهم اغفر لنا ايتها العصابة ويذكر لتاكيد الاختصاص اي لغرض
تاكيد اختصاص مدلول ذلك الضمير من بين امثاله بالحكم المنسوب اليه اي يقصد به ذلك لباعث
عليه من فخر او تواضع او زيادة بيان فذلك الاسم معمول لاخص واجب الحذف وقدره س باعني وقد
يظهر الاسم كما سياتي في اي وهو اي الاسم المذكور الماتي به لذلك الغرض كثير في المعرف بالاضافة
نحو قوله عليه الصلاة والسلام نحن معاشر الانبياء لا نورث ما تركناه صدقة قال س اكثر
الاسماء دخولا في هذا الباب بنو فلان ومعشر مضافا واهل البيت وآل فلان انتهى من كلامهم انا معاشر
الصعاليك لا قوة لنا على المروة ومنه قول هند بنت عتبة نحن بنات طارق نمشي على النمارق
ومل بنات معاملة بني في قولهم نحن بني ضبة اصحاب الجمل الموت احلى عندنا من العسل وفي المعرف
باللام قولهم نحن العرب اقرى الناس للضيف وقليل في العلم نحو ما انشده س بنا تميما
يكشف الضباب اي الغبار وشذ بك الله نرجوا الفضل وسبحانك الله العظيم ذكرهما س
وذكر عن الخليل انهما منصوبان على الاختصاص وشذوذهما من وجهين احدهما كون الاسم بعد
ضمير غير المتكلم وهو المخاطب والثاني كونه علما وافهم اقتصاره على ما ذكر انه لا ياتي معرفة غير ذلك كاسم
الاشارة نحو اني هذا افعل ولا نكرة نحو انا قوما نفعل كذا ففارق هذا النوع المنادى في احكامه
المذكورة من كونه لا يقع اول الكلام بل في اثنائه او بعد تمامه وكون المتقدم عليه اسما بمعناه وكونه ضمير
متكلم وقلة وقوعه علما وانه ينتصب مع كونه مفردا او معرفة وانه يكون بال قياسا قال انه ليس
معه حرف النداء فلذلك افرده بباب وحده قال الرضي واصله النداء نقل الى الاختصاص لما بينهما
من المشاركة اذ المنادى مختص بالخطاب من بين امثاله وقال ابن الحاجب المعرف ليس منقولا
عن النداء لان المنادى لا يكون باللام ونحو يا ايها الرجل منقول منه قطعا والمضاف يحتمل الامرين
ان يكون منصوبا بايتها المقدرة كما في ايتها الرجل وان ينتصب بفعل مقدر كاعني واخص وامدح

قال

لم يرد هذا اللفظ
كاسد على عمرو احد

قال قال النقل خلاف الاصل والاولى ان ينتصب انتصاب نحو نحن العرب قال الرضي والاولى
ان يقال الجميع منقول من النداء اجراء لباب الاختصاص مجرى واحدا ثم يقول لكنهم جوزوا
النصب ودخول اللام فيه كنحو العرب لانه ليس منادى حقيقة ولانه لا يظهر فيه حرف النداء المكروه
مجامعته للام انتهى ويأتي اي المذكور للاختصاص بأيها وايتها نحو بي ايها الفارس يستجار
اللهم اغفر لنا ايتها العصابة وح فيعطيان اي ايها وايتها ما لهما من الاحكام حال كونهما منادا
من الحاقهما ها التنبيه وبنائهما على الضم ونصب محلهما على الاختصاص ولزوم الوصف باسم
لازم الرفع محلى بال كون المقصود بهما التوصل الى اسم الجنس المذكور للاختصاص كما اشعر به
تقييده بقوله بايها وايتها الى غير ذلك من احكامها اللفظية والمعنوية الا حرفه
اي حرف النداء فلا يدخل عليهما في الاختصاص اذ لا يراد بهما الا المتكلم والمتكلم لا ينادي نفسه
ويستثنى ايضا وصفه باسم الاشارة سوا وصف اسم الاشارة ام لا فلا يقال علي ايهذا الفقير
يتصدق وان الذي في موضع النصب على الاختصاص مجموع ايها الرجل لوقوعه موقع حال
اي مختصا من بين الرجال بخلافه في النداء قاله الرضي وكلام المص كالصريح في انهما ليسا منادا لكن
وزعم ابو الحسن ان انا منادى قال ولا ينكر نداء الانسان نفسه فقد قال عمر رضي الله عنه كل الناس
افقه منك يا عمر واما التزام حذف يا فلقوة الدلالة عليها وزعم السيرافي انها في الاختصاص
معربة مبتدأ او خبر مبتدأ وكانه قال انا افعل كذا الرجل المخصوص انا او هو الرجل المخصوص
وعليه فلا يكون في موضع نصب بعامل محذوف بل جزء من جملة ولا ياتي ذلك في ضمير الغائب
فلا يجوز اللهم اغفر لهم ايتها العصابة لان الاختصاص لا يكون عن الغائب تماما في كتاب س
من قولهم على المضارب الوضيعة ايها البائع ففي كتاب البطليوسي انه فساد وقع في الكتاب
والصواب على الوضيعة وقد روي هكذا وروي ايضا على مضارب الوضيعة ايها البايع
وعن الفارسي انه قال لا اعلم وجهه وقيل هو من وضع الظاهر موضع المضمر اي وعلى المضارب
الوضيعة وانا مضارب فعلي الوضيعة ايها البايع فهو في تاويل المتكلم ونظيره ما في الاغراء
من قوله عليه السلام فعليه بالصوم لانه مخاطب في المعنى لقوله عليكم بالباءة الباب الخامس
مما يجب حذف ناصبه التحذير والاغراء ومعناهما في الاصل تنبيه المخاطب على امر مكروه ليجتنبه
او محبوب ليفعله كما يشير تقدير العامل فيهما كما سياتي والمراد بهما هنا آلتا التحذير والاغراء
اي الاسم الذي يقع به التحذير كالمحذر في نحو اياك منه في نحو الاسد والذي يقع به الاغراء كالمغرى به
فاوقع المصدر موقع اسم المفعول بقرينة السياق مع قوله وهو اي المنصوب في البابين
معمول بتقدير اتق ونحوه مثل احذر وجانب وباعد وتنح في التحذير وبتقدير الزم ونحو
كاحفظ في الاغراء فخرج المعمول بمقدر غير ذلك نحو اياك للقائل من ضربت فانه بتقدير
ضربت اياك وكذا المعمول بتقدير اتق او الزم ونحوهما لكن لا للتحذير والاغراء المصطلح
عليهما كاياك للقائل من اتقي او من الزم لان المراد تقدير اتق والزم الواجب حذفهما بقرينة
ان الكلام في المعمول لعامل واجب حذفه وما ذكر ليس من ذلك ولما كان في التحذير حث على تجنب
المحذور قدر عامله اتق ونحوه ولما كان الاغراء عكسه قدر عامله الزم ونحوه اشارة الى صيغتهما
مع الاختصار واعلم ان التحذير قسمان محذر منه مستغنى به عن ذكر المحذر اما مكرر كالاسد

لتعبيتهم

بين

موصوفيهما

بعدهم

كتابه

اليهم

او المحذر منه

وبتقدير

وبعد العامل الواجب حذفه

الاسد او معطوف عليه نحو ناقة الله وسقياها وهذا معمول بتقدير اتق ونحو ومحذر
مذكور بعد ما هو المحذر منه كاياك واخواتها ونحو مازن راسك والسيف وشبهه من المخاطب وهذا
معمول بتقدير ما يليق من اتق وباعد وجانب وشبهها لما في تقدير اتق في نحو اياك الاسد
من السماجة في المعنى كما قال الرضي اذ يصير المعنى اتق نفسك كما سياتي فلو قال كما في التسهيل
بتقدير لا اتق من نحو او اتق وشبهها لكان اولى وحذف ما زاده ابن الحاجب في التحذير
لاختصاص ما ذكره من قوله تحذيرا عن ما بعده قصد الشمول فتسمى التحذير لاختصاص ما ذكر
بقسم المحذر المذكور بعده المحذر منه ومما قيل انه احتراز عن تقدير اتق لا للتحذير فمنظور
فيه لما مر وانما يجب حذف ناصب المعمول المذكور في التحذير والاغراء بشرط عطف
ولا يكون في هذا الباب الا بالواو كما في التسهيل والارتشاف وقد يكون فيه بمعنى مع نحو قوله
تعالى ناقة الله وسقياها والشيطان وكيده اي اتق وتمسك والشر اي باعد وهذا مثال
التحذير بلفظ المحذر عنه من غير ذكر المحذر فيه على القسم الثاني وهو المحذر المذكور بعده
ما هو المحذر منه لطول الكلام فيه مع رعاية الاختصار بتشريكه الاغراء مع الاول وفيما شرط حذف
ناصبه وجوبا من وجوب وعطف ومثاله دنيه الخلة والمرقة اي الزمهما او تكرار نحو قولك في
التحذير من الجدار المتداعي ان يقرب منه لئلا يقع الجدار الجدار وكذا الاسد الاسد اي اتق
الجدار والاسد هذا في الظاهر ونحو اياك اياك واياه اياه في المضمر اي اياك احذر بتقدير
العامل موخرا لما سياتي وفي الاغراء نحو الصبر الصبر وقول الشاعر اخاك اخاك ان من لا اخا له
كساع الى الهيجا بغير سلاح واجاز قوم اظهاره في المكرر وبه قال الجزولي وقال ومنعه قوم وقال
[illegible] اذا قلت الطريق الطريق لم يحسن اظهار الفعل لان احد الاسمين قائم مقامه فان افردت الطريق
حسن الاظهار وربما رفع المكرر قال ان قوما منهم عمرو واشباه عمرو ومنهم السفاح لجديرون
بالوفاء اذا قال اخو النجدة السلاح السلاح وقال الفراء نصبت ناقة الله على التحذير ولو رفع
على اضمار هذه ناقة الله لجاز ذكره في الارتشاف وافهم كلام المص انه اذا لم يعطف ولم يكرر
لم يجب الحذف فيجوز الاظهار كقوله في التحذير خل الطريق لمن يبني المنار له وابرز ببرزة
حيث اضطرك القدر ومثله في الاغراء العهد اي احفظ والصلاة جامعة اي الزموا
الصلاة ولو صرح بها لجاز او كون التحذير بالمعنى المصدري واقعا باياك او احدى اخواتها
الاربع اياك واياكما واياكم واياكن وهذا هو القسم الثاني من التحذير اعني الواقع بالمحذر متصلا
بكاف الخطاب وبعده المحذر منه وهو اما مضمر اياك واخواتها فتحذف الناصب لها وجوبا
سواء كان معطوفا عليها نحو اياك والشر او مكررا نحو اياك اياك المراء او لم يعطف عليها ولم يكرر
نحو اياك الاسد ويقدر الناصب معوضا عنها لا متقدما والضمير متصل فلما حذف انفصل
اذ يلزم كون الاصل باعدك مثلا وهو ممتنع في غير ظن وفقد كما مر بخلاف اياي عند تقدير
الامر كما سياتي ونفسك والشر كما مر او يقدر مقدما وهو ظاهر واما ظاهر نحو مازن راسك
والسيف اي يا مازن وراسك والحائط وعينك والنظر لما لا يحل وفمك والحرام ورجلك والحجر
ونحوها مما اضيف الى المخاطب ويوخذ من قوله او كون التحذير باياك الخ امران احدهما
ان لفظ التحذير هو اياك دون المعطوف والمعطوف عليه قال والصحيح ان يقال لفظ
التحذير

المضاف م

نح م

منه م

عليه م

الطريق م

السلاح م

وهو م

وهو مقتضى كلام ابن الحاجب قال الرضي وليس كذلك بل التحذير لفظ المعطوف م

التحذير اما لفظ المحذر بعد معمول لبعد مقدرا واما لفظ المحذر منه مكررا استثني والثاني
ان الاغراء لا يكون باياك واخواتها ثم التتابع في التحذير باياك واخواتها ان يراد بالمخاطب كما اشار
اليه بالتلفظ به كذلك مع التنبيه على قلة وروده في غير ذلك بقوله وشذ اي بحيث للمتكلم نحو قول
عمر رضي الله عنه لتذك لكم الاسل والرماح والسهام واياي وان يحذف احدكم الارنب قال
السيرافي هو جملة واحدة اي باعدوني وحذف احدكم الارنب وقال الزجاج جملتان اي اياي
وحذف الارنب واياكم وحذف احدكم الارنب فحذف من كل ما اثبت نظيره في الاخرى وليس جملة
واحدة اذ لا يصح باعد حذف احدكم الارنب اذ لا يباعد الانسان فعل غيره ويجوز تقدير العامل
قبل اياي لحذفه فان ذكر اتصل الضمير نحو باعدني من الشر والشر مني وعلى تقدير باعد لا يجوز
الانفصال لغلبة ذكره موخرا كما مر ومما حكي سيبويه قال حدثني من لا اتهم عن الخليل انه سمع اعرابيا يقول
اذا بلغ الرجل الستين فاياه وايا الشواب اشذ من الاول لمجيء التحذير فيه للغائب واضافة
ايا الى الظاهر والمستحق للاضافة الى الاسماء الظاهرة انما هو الظاهر دون المضمر ولان تقديره
كما في الاوضح فليحذر تلاقي نفسه وانفس الشواب ففيه اجتماع حذف الفعل ولام الامر واقامة
المضمر وهو ايا الثانية مقام الظاهر وهو الانفس لما ذكرنا اما اذا كان معطوفا على المحذر جاز
ان يكون غائبا كقوله فلا تصحب اخا الجهل واياك واياه اي اياك باعد واياه باعد منك
والمحذر منه اما معطوف بالواو نحو اياك والشر والكلام جملة واحدة والتقدير اياك باعد
من الشر والشر منك وهو قول السيرافي وجماعة وقال ابن طاهر وتلميذه ابن خروف جملتان
والتقدير اياك باعد من الشر واحذر الشر قال ابن عصفور والصحيح الاول للزوم اضمار العامل
ولو كان كما زعم الثاني لكان باتفاق من النحويين من قبيل الجائز اظهاره لكنه لا يجوز والتقدير
عند ابن مالك احذر تلاقي نفسك والشر ثم حذف الفعل وفاعله ثم المضاف الاول وانيب عنه
الثاني فانتصب ثم الثاني وانيب عنه الثالث فانتصب وانفصل وقال ابن الحاجب اصله اتقك
عدل الى اتق نفسك لامتناع جمعهم بين ضميري الفاعل والمفعول لشيء واحد في غير ظن وفقد ثم حذفوا
الفعل لكثرته في كلامهم فعدل عن النفس لانتفاء توجهها الى الضمير المنفصل الى ما يتصل به وهو باب
اياك على حسب المامور به والاسد معطوف على اياك عطف المفرد على مفرد والتقدير
اتق نفسك ان تدنو من الاسد والاسد ان يدنو منك وليس من عطف الجمل او مجرور بمن نحو
اياك من الاسد والاصل باعد نفسك من الاسد ثم حذف باعد وفاعله ثم المضاف ومنه اي ومن
المجرور بمن اياك ان تفعل لانه بتقدير من ان تفعل لان الجار يحذف مع ان قياسا كما مر
وقال سيبويه ان قدرت اياك الفعل لم يجز او اياك اعظ مخافة ان تفعل ومن اجل ان تفعل جاز
انتهى وحمل على انه تفسير معنى لجعله الكلام خبرا وفصله عن ما قبله بقوله وهو منه لان من
فيه مقدرة لا ظاهرة وشذ مجيء بعدها غير معطوف ولا مجرور بمن نحو ما قال سيبويه زعموا ان ابن
ابي اسحق جاز في الشعر فاياك اياك المراء فانه الى الشر دعاء وللشر جالب قال سيبويه كانه قال اياك
ثم اضمر بعد اياك فعلا فقال اتق المراء انتهى فيكون منقطعا عما بعده فلا يكون منصوبا
بناصب اياك بل بعامل اخر كما قدره وبه صرح في التسهيل وعلى هذا فليس مما يجب اضمار الفعل
فيه ولذلك قال ابن عصفور ولا يلزم اضمار الفعل في هذا فلو كان في الكلام لجاز اظهاره

تحذف

بعد منك م

عنه م

الشيء

المنفصل م

محذوف

المحذور م

وظاهر كلام المص خلافه لحكمه بشذوذه مع قوله وسهله اى وسهل مجيء المحذور بعد اياك غير
معطوف ولا مجرور بمن انه بمعنى ان تمارى اى من ان تمارى فاجرى المصدر مجرى ان تفعل
فى حذف الجار وبمتنع اياك الاسد على قول الجمهور ان الاصل فيه باعد نفسك من الاسد لامتناع
تقدير من مع غير ان وان ويجوز ان كان الاصل فيه احذرك من الاسد كما قاله المبرد حيث
انما لك لان احذر يتعدى الى مفعولين بنفسه من غير واسطة قال تعالى ويحذركم الله نفسه
وكذا ان قدر منصوبا بعامل اخر لانقطاعه ح عما قبله فلا يكون مما نحن فيه كما صرح به فى التسهيل
تنبيه قال المص فى حاشية التسهيل المحذر ثلاثة انواع احدها ان والفعل ويستعمل
على ثلاثة اوجه بالعطف او بمن ظاهرة او مقدرة وثانيها اسم ظاهر ويكون بالعطف او بمن
ظاهرة ولا تقدر وقدرها ابن ابى اسحق فى المراء بمعنى ان تمارى وثالثها ضمير غائب ويكون
بالعطف فقط كذا قالوا ولا يمتنع عندى مجيئه بمن فتقول اياك منه انتهى باب
المفعول المطلق سمى مطلقا لان حمله على المفعول لا يحتاج الى صلة لانه المفعول الحقيقى
الذى اوجده فاعل الفعل المذكور وفعله ولاجل قيام هذا المفعول به صار فاعلا لان ضاربية
زيد فى قولك ضرب زيد ضربا لاجل حصول هذا المصدر منه بخلاف ما عدا المفعول لاجله من
المفاعيل فليس مما فعله الفاعل المذكور واوجده وبخلاف المفعول له فكون المتكلم زائرا
فى قولك زرت زيدا طمعا ليس لقيام الطمع به بل لاجل زيارته فلذلك احتاجت للتقييد بما
به خص هذا الاطلاق قال المص ولا يطلقون على المفعول الا مقيدا بالاطلاق وجرى
اصطلاحهم على انه اذا قيل مفعول او اطلق لم يرد به الا المفعول به لما كان اكثر المفاعيل دورا
خففوا اسمه كما مر وانما كان حق ذلك ان لا يصدق الا على المفعول المطلق وسواء المفعول
المطلق مصدر نسيا وتعريفه فى بابه كالا وضح باسم الحدث الجارى على الفعل مع الفرق بينه
وبين المطلق قال المص فيخرج بقيد الجارى الى اخره اغتسلا وتوضا وضوءا والذى يظهر بقرينة
ما سيأتى من قوله ومن التاكيد فلا اعذبه الى اخره وذكره من انواع المفعول المطلق غير المصدر بالمعنى
المذكور فجعل هنا ان مراده هنا بالمصدر ما ينتصب به مما هو اعم من اسم الحدث الجارى على الفعل كضربت
ضربا وغير الجارى عليه مما يعبر عنه من مصدر لفعل اخر مرادف لمصدر ذلك الفعل المذكور غير مشارك
له فى مادته كقعدت جلوسا ومشارك له فيها كانبتكم من الارض نباتا او اسم مصدر كاغتسل غسلا
او ما يدل على المصدر من ضمير او اشارة اليه او عدد او كل او بعض مضافين اليه او غيرهما مما ينوب
عن المصدر فينتصب انتصابه ولذلك عرفه فى الاوضح وغيره بما يشمل ذلك فالمطلق هنا المصدر
واريد به للقرينة ما يشمل المصدر حقيقة او تقديرا او مما يلابسه توسعا لنكتة هى التنبيه
على انه الاصل والاكثر فى المفعول المطلق فغلبه على غيره من ملابساته المذكورة الشايع بين المعربين
ومنه ما نقل ابو البقاء عن بعضهم فى ما ننسخ من اية ان ما مفعول مطلق والتقدير اى نسخ ننسخ
فاية مفعول ننسخ ومن زائدة ورده بان ما المصدرية لا تعمل قال المص وهذا سهو منه فانه نفسه
نقل عن صاحب هذا الوجه ان ما مصدر بمعنى انها مفعول مطلق ولم ينقل عنه انها مصدرية
انتهى على انه لو قال كما فى شرح اللمحة مصدرا او نائبا عنه لكان اسلم من التكلف واقوم فى التعريف
فقد اعترض هو على صاحب اللمحة فى اقتصاره على المصدر وقال انه غير شامل للنحو كل وبعض ونوع

ق

لاجله وان كان مفعولا للفاعل وصار به فاعلا الا ان فاعليته ليست لقيام هذا المفعول به ص

نحو اغتسل ص

به ص

[illegible]

فيما غاب على غيره قوله فضلة خرج به المصدر فى نحو جلجلة ركوع عك ركوع حسن وضربك ضرب شديد
فان المصدر فيها عمدة لانه فاعل فى الاول ومبتدأ وخبر فى الثانى ونائب فى الثالث فعلم بذلك ان
بين المصدر والمفعول المطلق عموم من وجه لتصادقهما فى نحو ضربت ضربا وتفارقهما فى نحو
جلجلة وضربته سوطا وقوله سلط عليه عامل يعمل به ما عامله مصدر مثله او فرع عليه من
فعل او ما اشتق منه وقوله من معناه تناول ما كان مع ذلك من لفظه ايضا نحو وكلم الله موسى
تكليما فان جهنم جزاؤكم جزاء موفورا والصافات صفا او من غير لفظه اما ملاق له فى الاشتقاق
نحو وتبتل اليه تبتيلا والله انبتكم من الارض نباتا او غير ملاق كقعدت جلوسا ورجع القهقرى
وعجبت من ايمانك تصديقا وانا مؤمن تصديقا وما كان عامله مذكورا لفظا كما ذكر او حكما كما فى
نحو حمدا وشكرا وخرج من ذلك المصدر المفعول به كسمعت كلامك وذكرت اجلالك والحال
كجاء زيد ركضا فان المصدر لم يسلط عليه عامل من معناه وقوله لتاكيده اى لتاكيد عامله خرج
به المصدر فى نحو كرهت العجز فان الثانى مصدر فضلة مفيد للتاكيد ولكن المؤكد ليس العامل
فى المؤكد ثم ليس المراد انه يؤكد عامله اذا كان مصدرا اما اذا كان فعلا او وصفا فانما يؤكد ما تضمن
من المصدر لا نفسه لكنهم سموه مؤكدا له توسعا فقولك ضربت بمعنى احدثت ضربا فلما ذكرت
معه ضربا صار بمنزلة احدثت ضربا ضربا فظهر انه توكيد للمصدر المتضمن خاصة لا للاخبار ولا
للزمان الذين تضمنهما الفعل ايضا قاله الرضى واقتضى كلام المص انه من التوكيد اللفظى وهو
ظاهر كلام ابن العلج وكذا ابن مالك حيث علل منع تثنيته وجمعه بكونه بمنزلة تكرير الفعل نفسه
وهو لا يثنى ولا يجمع وصرح الابدى بانه ليس من اللفظى بل انما يعنى به البيان قال لانه يرفع به
المجاز وتثبت به الحقيقة ولذلك لا ياتى التوكيد فى المجاز وقال فى قوله بكى الخز من روح وانكر
جلده وعجت عجيجا من جذام المطارف انه نادر لا يقاس عليه واللام فى قوله لتاكيده لام الغرض
والعلة اى المفعول المطلق هو المصدر المذكور اما لغرض تاكيد عامله ان لم يزد معناه على معنى
عامله كقمت قياما او ليس فيه زيادة على ما دل عليه الفعل اكثر من انك كنت فعلك او لغرض
بيان نوعه او بيان عدده ان زاد معناه على معنى عامله كقوله تعالى ان نظن الا ظنا اى حقيرا
وضربته ضربتين وافاد بهذا ان المفعول المطلق لا يخرج عن ان يكون لاحد هذه المعانى الثلاثة
ويعبر عن الاول بالمبهم وعن الاخيرين بالمختص اما المعدود فاختصاصه بدلالته على عدد المرات
الذى هو غير معلوم من الفعل واما النوعى فبال العهدية نحو ضربته الضرب او بحضرها بينك
وبين المخاطب فيه عهدا اى الضرب الذى تعلم منه قوله فدع عنك ليلى ان ليلى وشانها وان وعدتك
الوعد لا يتيسر اى الوعد الذى ترجو منها او الجنسية تقول ريد يجلس الجلوس مريدا به الجنس
والمعنى الكثير الذى لا يدل عليه الفعل وبالاضافة نحو ضربته ضرب الامير وبالوصف نحو قمت
قياما طويلا والمبهم لا يثنى ولا يجمع اتفاقا كما فى الاوضح لانه لحقيقة المشتركة وهى واحدة وكونها
ضم امرين وامور يتميز بعضها من بعض والعددى يثنى ويجمع اتفاقا كما فى الاوضح وغيره
وهل يجوزان فى النوعى عند اختلاف الانواع ظاهر كلام س لا يقاس واختاره الشلوبين وحكى
س من كلامهم الاشغال والعلوم والالباب والحلوم ومنع جمع الفكر والنظر والعلم قال ابن الخشاب
ولا يعتد بالافكار والعلوم اذ الاعتداد باستعمال العرب ومنهم من اجازه قياسا وهو قضية

ق

ضربا ما

كلام ابن الحاجب وابن مالك قال في الاوضح وهو المشهور وعليه فتقول قمت قيام زيد وعمرو وقلت
تبوءًا كثيرة ولما كان المفعول المطلق منه ما هو المصدر لعامله المسلط عليه وهو الاصل كما مر ومنه
غيره وهو النائب عنه من مصدر لفعل اخر او ضمير او اشارة للمصدر او غيرهما مما سياتي وكان في
استفادة الثاني من التعريف نوع خفاء اشار الى جامعه في الانواع الثلاثة تفصيلا للمرام فقال
ومن التاكيدي اي من المفعول المطلق المسوق لغرض التوكيد منه ما هو مصدر لعامله نحو وكلم الله
موسى تكليما ومنه غير ذلك وهو احد ثلاثة اشيا الضمير نحو قوله تعالى لا أعذبه احدا اي لا اعذب
التعذيب احدا كما قاله في شرح اللمحة فان قدر عائدا على العذاب المذكور قبله في قوله اعذبه
عذابا وهو اسم مصدر بمعنى التعذيب او بمعنى ما يعذب به على حذف الجار فليس مما نحن فيه فاعلمه
ومثل ابن عقيل بالاية لضمير المصدر النوعي ومثل في الارتشاف والاوضح لضمير المصدر المؤكد بقوله
هذا سراقة للقرآن يدرسه · او مصدر لفعل اخر مرادف لمصدر العامل غير مشارك له في مادته
كحلفة في بيت امرئ القيس في معلقته · ويوما على ظهر الكثيب تعذرت علي وآلت حلفة لم تحلل ·
او مشارك له في مادته كنباتا من قوله تعالى والله انبتكم من الارض نباتا فنبات مصدر لفعل
غير انبت وقع في الاوضح ما يقتضي التمثيل به لاسم العين النائب عن المصدر قال في وهو مخالف
لكلام النحويين وفي اعراب الزمخشري في قوله تعالى فاخرجنا به نبات كل شيء ان النبات مصدر سمي به
النابت كما سمي النبت وقضية كلام شرح التسهيل ان الناصب للمفعول المطلق في النوعين هو العامل
المذكور وذلك مذهب المازني والمبرد والسيرافي ونسبه ابن يعيش الى الاكثرين لانه لما كان في معناه
وصل اليه كما يصل الى ما هو من لفظه ومذهب الجمهور كما قال ابن عقيل ان ناصبه فعل من لفظه
مقدر لان الكثير كون المصدر من لفظ الفعل وكونه بغير لفظه قليل فحمل القليل على الكثير
والاول اولى كما قال الرضي لان الاصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة اليه فان كان المرادف كافعل
له نحو رجع القهقرى فكذلك عند الجمهور الا ابا الفتح فانه مع الاولين فيه كذا قال ابن عقيل وفي
شرح ابن يعيش وغيره ان القهقرى منصوب بالفعل المذكور او اسم مصدر غير العلم كاغتسل غسلا
اما العلم كحماد لفلان بمعنى حمدا له فلا يقال حمدت حمادا اذ القصد التوكيد وهو زائد
بالعلمية على معنى العامل فلا ينزل منزلة تكراره ومن العددي اي من المفعول المطلق المسوق
لبيان عدد المرات سواء كان العدد معينا ام لا منه ما هو مصدر لعامله دال على العدد بالوضع
كضربته ضربتين وضربات او بالوصف كضربته ضربا كثيرا ومنه ما ينصب به من غيره دال على العدد
لا بالوضع كالالة الموضوعة موضع المصدر نحو ضربته سوطا او سوطين او اسواطا فان تثنية
الالة وجمعها كتثنية المصدر وجمعه لقيامها مقامه اذ الاصل ضربته ضربة سوط او ضربتين بسوطين
ويجوز ان يكون الاصل ضربة سوط بالاضافة فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فيجتمع
فيه العددي والنوعي كما قاله في شرح اللباب وما لم يعهد كونه آلة لا يجوز فيه ذلك لو قلت ضربته
خشبة او رميته آجرة لم يجز لان الخشبة والآجرة ليستا آلتي الضرب والرمي او بالوضع كاسم العدد
المميز بالمصدر نحو قوله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة وكانه انما قدم الاول على هذا لخفائه بالنسبة
لهذا اذ فيقتضي الاهتمام بشانه تقديمه والا فالاولى تقديم هذا لان دلالته على العدد بالوضع
وكونه من القرآن ومن عادته تقديمه على غيره اذا اجتمعا وغير المميز بالمصدر نحو ضربته الفا

ويجوز

الى ما جاء منه

اما ضميره م

السفاقسي م

ومنهم

ويجوز كونه صفة مصدر محذوف اي ضربا الفا ومن النوعي اي المفعول المطلق المسوق لبيان
النوع منه ما هو مصدر لعامله مخصص بال او بالوصف كما مر تمثيلهما ومنه نائب عنه وذلك كالمضاف
الى ذلك المصدر مثل كل نحو قوله تعالى فلا تميلوا كل الميل وبعض نحو ضربته بعض ذلك الضرب واي نحو
ضربته اي ضرب وكالنكرات المفيدة للعموم لكونها في سياق غير الايجاب قوله تعالى ولا تضروه شيئا
اي لا تضرونه بنوع من انواع الضرر وقوله تعالى لم ينقصوكم شيئا وقيل شيئا مفعول به ويحتمل ان يكون من ذلك
ويكون منه قوله تعالى والنازعات غرقا وهو مصدر محذوف الزوائد اي اغراقا في النزع اي نوعا شديدا
من اغراق النازع في القوس ونحو رجع القهقرى فان القهقرى تدل على نوع خاص من الفعل وهو الرجوع
الخاص وكذا قعد القرفصاء واشتمل الصماء وعند المبرد انها صفات لمصادر محذوفة وتقديره رجع رجعة
القهقرى ونحوه فيكون من نيابة الصفة عن المصدر وكاسم الاشارة المتبوع بالمصدر نحو ضربته
ذلك الضرب فذلك مفعول مطلق والضرب صفة له او بيان قال ابن مالك فاذا اشير الى المصدر
فلا بد من وصف المشار بالمصدر كالمثال قال ابو حيان وهو مخالف لما ذهب اليه س والجمهور من كلامهم
ظننته ذاك يشيرون به الى الظن ولهذا اقتصر عليه اذ ليس مفعولا اولا على هذا س وكاسم الزمان
في قول الاعشى الم تغتمض عيناك ليلة ارمدا وبت كما بات السليم مسهدا اي اغتماض ليلة
رجل ارمد فحذف المضاف الى ليلة والمضاف الى ليلة واقام صفته مقامه كما فعل في عكسه
في نحو كانتك طلوع الشمس كما سياتي في المفعول فيه الا ان هذا كثير والاول قليل ومن ذلك
ما الاستفهامية نحو ما تضرب زيدا اي اي ضرب تضرب زيدا والشرطية نحو ما شئت فقم
اي اي قيام شئت واي الاستفهامية نحو اي منقلب ينقلبون اي ينقلبون اي انقلاب واسم الهيئة
نحو يموت الكافر ميتة سوء ويعيش المؤمن عيشة راضية واسم المصدر العلم وان لم يقم مقام المؤكد
لكنه يقوم مقام المبين للنوع لفوات المانع وبه صرح بعض المغاربة ومثل بنحو برة وفجرة فجور
وصفة المصدر المعرفة كسرت احسن السير وضربته ضرب الامير اي ضربا مثل ضربه اذ لا يفعل الشخص
فعل غيره فحذف الموصوف ثم المضاف من الصفة واختلفوا في انابة صفته النكرة والى المنع اشار
بقوله وليس منه اي من المفعول المطلق النوعي ما انيب عن المصدر صفة نحو رغدا من قوله تعالى
وكلا منها رغدا خلافا للمعربين كما قال ان زعموا ان الاصل اكلا رغدا وانه حذف الموصوف واقيمت
الصفة مقامه فانتصب وكذا قالوا في واذكر ربك كثيرا ونحوه وممن ذهب س والمحققين كما قال في
المغني انه حال من ضمير المصدر المفهوم من الفعل والتقدير فكلاها اي فكونا اي الاكل رغدا او يدل عليه
امران احدهما انهم يقولون سير عليه طويلا بالنصب وانابة الظرف عن الفاعل تدل على انه حال
لا مصدر والا لجازت اقامته مقام الفاعل لان المصدر يقوم مقام الفاعل اتفاقا والثاني
انه لا يحذف الموصوف الا والصفة خاصة بجنسه تقول رايت كاتبا ولا تقول رايت طويلا
ثم قال وفي كلا الوجهين نظر اما الاول فلجواز ان المانع من الرفع كراهة اجتماع مجازين
حذف الموصوف وتصيير الصفة مفعولا على السعة ولهذا يقولون دخلت الدار بحذف في
توسعا ومنعوا دخلت الامر لان تعليق الدخول بالمعاني مجاز واسقاط الجار مجازا اخر
ويوضحه انهم يقولون ذلك في صفة الاحيان فيقولون سير عليه زمن طويل فاذا حذفوا
الزمان قالوا طويلا واما الثاني فلان التحقيق ان حذف الموصوف انما يتوقف على وجدان

نحو قوله تعالى ولا تظلمون فتيلا وبعضهم جعله مفعولا به كاسم النوع من المصدر نحو

خرجه م

تغتمض

النكرة م

الدليل لا على الاختصاص بدليل وآلت الحديدان اعمل سابغات قال ومما يويد كلام المص بين مجى
نحو اشتمل الصما اي الشملة الصما والحالية متعذرة لتعريفه ويبعد قول انه حال من ضمير المصدر (التزام)
الكلام حذف ذلك الضمير انتهى ولا اى وليس من المفعول المطلق النوعي بعض في قوله تعالى ولو
تقول علينا بعض الاقاويل لان شرط انابة الصفة كل وبعض عن المصدر ان يضافا اليه كما في قوله
تعالى فلا تميلوا كل الميل والاقاويل ليس مصدرا بل هو جمع قول بمعنى مقول ومصدر تفعل (بكونه)
انما هو تفعل كتكرم تكرما لكن المص جزم في القطر بكونه منه لذلك فصل في حذف العامل وقد
يحذف عامله اى عامل المفعول المطلق جوازا اى حذفا جايزا اجماعا كما قال في غير المؤكد
اذا دلت عليه قرينة اما لفظية كما في نحو قولك بلى سيرا حثيثا جوابا لمن قال لك ما سرت
او اي سير سرت اي سرت سيرا حثيثا واما معنوية نحو قولك قدوما مباركا للقادم
من سفر وحجا مبرورا للقادم من حج اى قدمت وحججت ومنه قولهم لمن يفرط في عدته مواعيد
عرقوب اى وعدت وقولهم للغضبان غضب الخيل على اللجم اى غضبت واما المؤكد بفتح
الكاف فجزم ابن مالك انه لا يحذف لانه انما جيء به لتقويته وتقرير معناه والحذف مناف
لما ورده ابنه بانه قد حذف جوازا في نحو ما انت سيرا او وجوبا في نحو انت سيرا او في سقيا (بهيم)
ورعيا واقره المكودي والمص وقال لانه اجاد فيه وتعقبه ابن عقيل بان ما ذكره ليس من التاكيد
في شيء لان المصدر فيها نايب مناب العامل دال على ما يدل عليه وهو عوض منه بدليل امتناع
الجمع بينهما ولا شيء من المؤكدات بممتنع اجتماعه مع المؤكد ويحذف وجوبا اى حذفا واجبا
ان كان المصدر بدلا من اللفظ بفعل من لفظ ذلك المصدر فيمتنع ذكره معه للاستغنا
عنه بالمصدر ويكون بدلا من فعل اما مهمل اى غير مستعمل في لسانهم بان استعملوا المصدر
ولم يستعملوا الفعل قال في الاوضح فيقدر له فعل من معناه على حد قعدت جلوسا فمن ذلك
ما استعمل مصدره مفردا نحو بهرا بمعنى تعجبا قال الرضي وكذا بمعنى تعسا احترازا من
بهرا بمعنى غلبة فانه صح ان له فعلا حكى ابن الاعرابي في الدعاء على القوم بهرهم الله اى غلبهم
ومنه قولهم افا له وتفا اى قذرا وقال الراي نتنا والاف وسخ الاذن والتف وسخ الظفر
ومنه ما استعمل تارة مضافا وتارة مفردا نحو ويل زيد وويحه بالنصب مع الاضافة
ودونها نحو ويلا لزيد وويحا له كانك قلت الزمه الله ويلا وويحا وويل يقال لمن وقع في
هلكة يستحقها قال تعالى ويل للمطففين وويب كذلك وويح يقال لمن وقع في هلكة
لا يستحقها يقال ويحه وويحا له ومنه قوله صلى الله عليه وسلم ويح عمار تقتله الفئة
الباغية ومثلها ويس واذا اضيفت لزمها النصب لانك لو رفعتها لم يكن لها خبر واذا افردت
وجئت باللام جاز النصب والرفع بالابتدا كما مر ولذلك لم تمثل لها هنا لتعين الاضافة
للتعيين للمفعولية ومنه ما استعمل مضافا وهو قسمان مصدر غير مبني نحو بله عمرو اي تركه (بَلَه)
وتارة بمعنى كيف واسما لدع وقد روي بالثلاثة الاوجه قوله يذر الجماجم ضاحيا هاماتها
بله الاكف كانها لم تخلق ووقفتها على المصدر اعراب وعلى الاخيرين بنا ومثلها بهلة ونحو
سبحان الله اى براءة من السوء وقعيدك الله اى نشدتك الله وعمرك الله اى تعميرك وسبا ثقان
بيان في القسم ومصدر مبني للتكثير نحو لبيك اى اقامة على اجابتك بعد اقامة وحنانيك اى تحننا

بعد

بعد تحنن وكذا اخواتها وعامل لبيك من معناها اي اجبت لبيك والتواني من لفظها وجوز ش (وحصنا م)
الحالية في هذاذيك من قول الشاعر ضربا هذاذيك وطعنا وخضا ودواليك من قوله اذا شق برد شق بالبرد
مثله دواليك حتى كلنا غير لابس بتقدير نفعله هاذين ومتداولين وضعيف للتعريف ولان
المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولا مطلقا وجوز الاعلم في هذاذيك
في البيت الوصفية مرد وذلك بقوله او مستعمل قسيم لقوله مهمل اى او كان المصدر بدلا من
اللفظ المستعمل اما في طلب من دعاء او امر او نهي سوا كان المصدر مضافا نحو قوله تعالى غفرانك
ربنا واليك المصير قال الزجاج التقدير اغفر غفرانك وقوله تعالى فضرب الرقاب اى فاضربوا
او مفردا وهو الاكثر نحو ضربا الزيد اى اضربه ونحو قولهم قياما لا قعودا اى قم لا تقعد وقوله على حين
الهى الناس جل امورهم فندلا زريق المال ندل الثعالب وقوله قد زاد حزنك حتى قيل لا حزنا اى
لا تحزن ومنه سقيا لك ورعيا في الدعا للانسان اى سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا وفي
الدعا عليه جدعا له اى جدعه الله وهو من قطع الانف ومثله عقرا وبعدا وسحقا وتعسا
ونكسا وخيبة وجوعا وبوسا وتبا والتعس اى لا ينتعش من عثرته والنكس الرجوع في المرض
والافراد في هذا النوع اكثر من الاضافة قال في الارتشاف لا يضاف الا في قبيح من الكلام
ويلزمها النصب نحو تعسك وسحقك وفي الافراد قد ترفع نحو سقي لك ورعي لك قال يصف
اسدا اما قام واقوى ذات يوم وخيبة لاول من يلقى وشر ميسر وكانه لم يمثل لشيء من هذا
النوع مفردا لعدم تعينها للمفعولية حيث جاز رفعها ولا مضافا لان الاضافة قبيحة
ومذهب الاخفش والفراء وضع المصدر موضع فعل الطلب مقيس بشرط افراده وتنكيره (انه م)
كالمثل الثالثة لكثرته ومذهب س انه غير مقيس لان جعل الاسم موضع الفعل ليس بقياس
وما اطلقه من وجوب الحذف في ذلك هو ما جرى عليه ابن مالك وخص ابن عصفور وجوب
الحذف بالتكرار كقوله فصبرا في مجال الموت صبرا فما نيل الخلود بمستطاع وقضية كلامه ان
المحذوف في نحو ضربا زيدا من لفظ المصدر ناب هو منابه اى اضرب وهو الاشهر وقيل بالزم
وعليه فلا يكون ضربا مصدرا بل مفعولا او نسبة الحضراوي لس وعلى كل منهما فلا يجوز اظهار
الناصب او مستعمل في خبر انشا اى صورته صورة الخبر ومعناه الانشا وذلك في
مصادر مسموعة كما قال في الاوضح واليه اشار بقوله كقولهم اى العرب عند تذكر نعمة
حمدا وشكرا لا كفرا اى احمد الله حمدا واشكره وهما من امثلة س وهذا تقديره قال (شكرا م)
بعضهم والعرب هكذا تتكلم بالثلاثة مجتمعة وقد تفرد وقال ابن عصفور ولا يستعمل
كفرا الا مع حمدا وشكرا ولا يقال حمدا وحده ولا شكرا الا ان يظهر الفعل على الجواز ولا
يلزم الاظهار الا مع لا كفرا والى هذا يشير صنيع المص وكقولهم عند ظهور شرة صبرا لا جزعا
وعند ظهور تعجب عجبا زاد في التسهيل وغيرها انشا نحو قولهم افعل وكرامة ومسرة اى واكرمك (وبهما م)
كرامة واسرك مسرة ولا افعل ولا كيدا ولا هما اى ولا اكاد كيدا ولا اهم هما من امثلة س
وهذا تقديره وكرامة موضوع موضع اكرام ولا يستعمل مسرة الا بعدها فلا يقال مسرة
وكرامة وكاد الناصبة كيدا هي الناقصة كما قال الاعلم وعلى هذا يكون الخبر محذوفا للعلم به
اى لا اكاد اقارب الفعل وقال الحدب هي التامة والمعنى ولا تقاربه وقد جا بعضها

المصادر مرفوعًا قال الرضى وقد يرفع مبتدأ ثم يبنى عليه وانشد عجبٌ لتلك قضية واقامتى وكلامه
يدل على ان الرفع غير مطرد وهو ظاهر كلام التسهيل وقيل قياس ويستعمل فى توبيخ اى تعيير
للمخاطب وذلك التاميع طلب كالمقرون بالاستفهام او بدونه ولذلك جعله قسما مغايرًا للطلب والخبر
ليشمل توبيخ الطلب وهو الذى مع الاستفهام للمخاطب نحو توانيا وقد جد قرناؤك اى اتتوانى
واذلاً فى الحرب ونزهوا فى السلم وكقول عبد الملك بن مروان للاشدق امكرا وانت فى الحديد
او مع الاستفهام للنفس كقول عامر بن الطفيل اغدة كغدة البعير وموتا فى بيت سلولية
او للغائب فى حكم حاضر كقولك و قد بلغك ان شيخا يلعب لعبا وقد علاه الشيب وتوبيخ
الخبر وهو الذى بدون الاستفهام كقول لذ حولا واهمالا وغيرى مولع بتثبيت انواع السعادة
والمجد ولم يفصح المص هنا بان الحذف فى هذه المواضع سماعى او قياسى وقال الرضى ان لم يات
بعد هذه المصادر ما يبينها ويعين ما تعلقت به من فاعل او مفعول اما بحرف جر او اضافة
مصدر اليه فليس هنا بحيث حذفه بل يجوز كسقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا وشكرت شكرا وحمدت
حمدا وان بين فاعله بالاضافة نحو كتاب الله وصبغة الله ووعد الله وسنة الله وحنانيك
ودواليك او بين مفعوله بالاضافة كضرب الرقاب وسبحان الله ومعاذ الله او بين فاعله
بحرف جر نحو بوسا لك او مفعوله بحرف جر نحو عقرا لك وجدعا لك وعجبا منك فيجب حذف الفعل
فى جميع هذه قياسا والمراد بالقياس ان يكون هناك ضابط كلى كما ذكرنا من عدم ذكر الفاعل والمفعول
بعد المصدر مضافا او بحرف الجر انما بيان النوع احترازا من نحو وشكرو اشكرهم وسعى لها
سعيها قالوا انما وجب حذفه مع هذا الضابط لان حق الفاعل والمفعول ان يتصلا بالفعل
واستحسن حذفه فى بعض المواضع ايانا للدوام واللزوم بحذف ما يدل على التجدد والحدوث
وهو الفعل فى نحو حمدا وشكرا ومعاذ الله وسبحان الله واما لتقدم ما يدل عليه نحو كتاب الله
وصبغة الله او ليكون الكلام مما يستحسن الفراغ منه بسرعة كلبيك وسعديك فيبقى المصدر مبهما
لا يدرى بما تعلق به من فاعل ومفعول فذكرنا هو مقصود المتكلم من احدهما بعد المصدر فيختص
به فلما بينهما بعد المصدر بالاضافة او بحرف الجر كره اظهار الفعل بل لم يجز فلا يقال كتب كتاب الله
واسبح سبحان الله واحمد حمدا لك ونحوه انتهى ملخصا قوله او غيره اى وكان المصدر غير بدل من
اللفظ بفعل وهو المصدر المذكور لا حد ثلاثة امور اما تفصيلا لعاقبة جملة اى ذكر لغرض
تفصيل اى ذكر لغرض تفصيل ما يتعقب الجملة التى تقدمته من الاثار والاغراض والتفصيل
لا يكون الا للجملة المتقدمة فذكرها هنا للتوضيح وسواء كانت الجملة طلبية نحو قوله تعالى
فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء اى تمنون او تفدون فجملة قوله فشدوا
الوثاق متضمنة لشدة الوثاق وعاقبته اما قتل واسترقاق او منّ وفداء فتفصل هذا
المطلوب بقوله فاما منا بعد واما فداء او خبرية كقولك زيد يشترى طعاما فاما بيعا
او اكلا قال الشاعر لاجهدن فاما درء واقعة تخشى واما بلوغ السول والامل بخلاف ما وقع
غير تفصيل كنيت منا او تفصيلا لا لعاقبة جملة كزيد سافر سفرا قريبا او بعيدا فانه
تفسير لمضمون الفعل وحده بلا اعتبار انتسابه الى الفاعل حيث قيل سفرا القريب او سفرا
البعيد فيكون تفصيلا لمضمون الجملة او تشبيها اى وذكر للتشبيه به بعد جملة نحو نه

اى

ولغو

غوصو

بدل حذف ذكر الفاعل الخ

وغيره

٢٦٥

اى المصدر اى حدث اسما بمعناه كما فى الكافية وحوت فاعله اى صاحب ذلك المصدر الذى هو
فاعل فى المعنى نحو مررت فاذا له نوح نوح الحمام وله صراخ صراخ الثكلى اى ينوح نوح الحمام ويصرخ
صراخ الثكلى ومنه قوله ما ان يمس الارض الا منكب منه وحرف الساق طى المحمل فقوله ما ان
يمس الارض الا منكب بمنزلة له طى قال الرضى فنوح الحمام ونحوه منصوب على المفعول المطلق وعامله
محذوف وجوبا لاستيفائه الشروط فانه بعد جملة وهى له نوح ولا مدخل لقوله مررت بل هو لارتباط المعنى
به كما قاله السيد ومشبه به لان المعنى مثل نوح الحمام وقد وقع بعد جملة مشتملة عليه اى على اسم
بمعنى المصدر المنصوب وهو المبتدأ المرفوع فالنوح الاول فى المثال ليس هو عين الثانى كما
توهمه عبارته ومشتملة على صاحب ذلك الاسم اى على الذى قام به ذلك الحدث وهو الضمير المجرور
باللام فوجب حذف العامل عند اكثر النحاة لدلالة الجملة المتقدمة عليه دلالة تامة مغنية
عنه بخلاف ما لم يستوف الشروط بان لم يكن تشبيها نحو له نوح عظيم وكان تشبيها غير واقع
بعد جملة بل بعد مفرد نحو نوحه نوح عظيم او كان تشبيها بعد جملة لم تشتمل عليه نحو فاذا الصوت
نوح الحمام اذ الصوت ليس بمعنى النوح او اشتملت عليه دون فاعله نحو فاذا عليه نوح نوح
الحمام ويجوز النصب فى هذه مع ضعفه ووجهه ان النوح يدل على ناحٍ لاستحالته بدونه
واهمل المص شرطين اخرين احدهما ان يكون المصدر علاجيا اى مشعرا بالحدوث فلا يجوز
النصب فى نحو له ذكاء ذكاء الحكماء وله هدى هدى الصلحاء بل يجب الرفع على البدلية
لانه انما ينصب فى مثل نوح نوح الحمام لكون المصدر الذى قبله بمنزلة الفعل مسندا الى
فاعل وله نوح بمنزلة ينوح وليس قولك له ذكاء بمنزلة هو يفعل وانما ضربت بانه ذو
ذكاء وذو هدى فصوت لك له بديها لاستدلالنا فان لا يكون فى الجملة ما يصلح للعمل فيه نحو
هو يصوت صوت حمار فلا ينصب فيه بمضمر بل بالمذكور وهو يصوت بخلاف له صوت صوت
الحمار ولعله اعتمد فى الاشارة الى هذين الشرطين بالمثال فانه كذلك على عادته فى الاكتفاء
به غالبا كما كان من حقه حينئذ الاكتفاء به عن بقية الشروط لايهام الاقتصار على بعضها
عدم شرطية غيره ويجوز فيما كان من هذا النوع المستوفى للشروط نكرة نحو نوح حمام ان
ينصب حالا واما المعرفة فتتعين مصدريته ولذلك لم يمثل بها الا معرفا والتقدير على
المصدرية ينوح نوح الحمام وعلى الحالية يبديه ويخرجه نوح الحمام او توكيدا اى او ذكر توكيدا
اما لنفسه وهو الواقع بعد جملة هى نص فى معناه اى لا تحتمل من المصادر غيره نحو له على الف
اعترافا فاعترافا توكيد الاعتراف الذى تضمنته الجملة كما ان المصدر موكد لنفسه فى نحو ضربت ضربا الا
ان الموكد ههنا مضمون المفرد اى الفعل من دون الفاعل لان الفعل يدل وحده على الضرب والزمان
واما مسئلتنا فالاعتراف مضمون الجملة الاسمية لكنها لا مضمون احد جزئيها فان قيل مضمون
الجملة ثبوت الالف عليه ومفهوم الاعتراف مطلق قلنا هذا المطلق مندرج فى ذلك المقيد
فهو ايضا مضمون الجملة وسمى توكيدا لنفسه لانه لما لم تحتمل الجملة غيره نزل منزلة تكرارها
فكانه نفس الجملة وقد جوز فيه الرفع خبر المبتدأ محذوف اى هذا الكلام اعتراف او توكيدا
لغيره وهو الواقع بعد جملة تحتمل معناه وغيره نحو هذا ابنى حقا وهذا زيد الحق لا الباطل ولا
افعل كذا البتة وانما كان توكيدا لغيره لانه لما ازال احتمال الجملة تاثرت به فكان غيرها
موكدا

صراخ خ

الحذف خ

تكلى خ

فاعترافا خ

لان المؤخر غير المتاثر والاصح في التسهيل منع تقدمهما تبعا للزجاج فلا يقال اعترافا على الف ولا حقا هذا ابنى لان عامل هذا المصدر على ما قيل فعل مقدر يفسره مضمون الجملة اى اعترفت بذلك اعترافا واحقه حقا فاشبه ما عامله معنى الفعل فكما لا يتقدم ذلك على معنى الفعل لا يتقدم ذلك على الجملة المفسرة وقيل ان العامل هو الجملة المتقدمة لكونها بمعنى الفعل والفاعل اى بمعنى اعترف وكذا قيل في المصدر التشبيهي وذكر الرضى ان ظاهر قول المص وعليه فلا يكون مما يجب حذف عامله ومما يجب حذفه ان يكون صاحبه خبرا عن شئ لو جعل المصدر خبر عنه كان مجازا مع تكرير او حصر نحو زيد سيرا سيرا وانما انت سيرا البريد وقد مرت هذه فيما يجب فيه حذف الخبر فاستغنى عن اعادتها هنا تنبيه قد يذكر فيما ينوب عن المصدر اللازم حذف ناصبه صفات كهنيئا لك وسيذكرها المص في باب الحال لان الاصح انها قائمة مقام اسماء اعيان كجندلا وتربا قال تقول ترب بذلك وقد تعد الناس احوالا كاسيا في والتها اعيان كجندلا وتربا قال تجعلوه بدلا من قولهم تربت يداك وفاها لفيك بيغا الداهية قال وفى معنى بماء الله وتستعمل لقصد الدعاء زاد ابن مالك عوير وذا نا بك تميميا مرة وقيسيا اخرى وافى السلم اغيارا جفا وغلظة انتهى والاصح ايضا ان انتصاب هذه على الحال وهناك ذكرها المص فلذلك حذف الجميع من هنا وذهب الشلوبين الى ان انتصاب المصادر بعد لبيك جواز اللام كقولهم تربا لك ولا حجة فيه اذ اللام للتبيين وهى متعلقة بمحذوف والتبيين محتاج اليه هنا كما يحتاج اليه في سقيا ونحو باب بالتنوين

المفعول له اى الذى فعل الفعل لاجله فوضع الجار والمجرور يرفع بالنيابة عن الفاعل والضمير فى له يعود على الالف واللام كما مر وهو في الاصطلاح المصدر المعلل بكسر اللام اى المذكور علة وسببا للحدث بان صلح لوقوعه في جواب لم التى هى سؤال عن العلة سواء تقدم وجوده على الحدث كقعدت عن الحرب جبنا فيكون علة لوجود الفعل في الخارج او تاخر كجئت اجلالا لك فيكون علة غائية للفعل في الذهن لتقدمه في التصور وان تاخر بحسب الوجود فالمفعول لاجله هو العلة لا المعلول كما ظن بعضهم نظرا الى قوله ضربته تاديبا فان الضرب علة للتاديب اذ لا يطرد في قعدت بخلاف جعله العلة فانه يطرد كان التاديب علة غائية للضرب وسواء كان الحدث المعلل به ظاهرا كجئت اجلالا لك ويجعلون اصابعهم في اذانهم من الصواعق حذر الموت او مقدرا نحو ما جاء في حديث محمود بن اسد الاشهلي قال لما جاءك يا عمر احدنا على فرق كرام رغبة اى احتجنا فاشار كذا اى شارك الحدث المعلول المصدر المعلل في الزمان بان يكون وقوع الحدث في بعض زمن المصدر كقعدت عن الحرب جبنا او يكون اول زمن الحدث اخر زمان المصدر نحو جئتك خوفا من فرارك او بالعكس كجئتك اصلاحا لك واذا كان الحدث المعلول تفصيلا وتفسيرا للمصدر المجمل كما في ضربته تاديبا واعطيته مكافاة فليس هنا حدثان في الحقيقة حتى يشتركا في زمان بل هما في الحقيقة حدث واحد لان المعنى ادبته بالضرب وكافاته بالعطاء فالضرب هو التاديب والاعطاء هو المكافاة والعلة بالحقيقة هي اثر المصدر المنصوب اى ضربته لتاديبه لكن لو صرحت بها لم ينتصب عندهم لعدم المشاركة في الزمان والفاعل كذا قاله الرضى شاركه في الفاعل بان يكون قائما بشئ واحد كقمت اجلالا لك فالقيام والاجلال قائمان بالمفعول كضرب الصبى تاديبا فيقدر اى الضارب المؤدب بتحمل الفاعل

وشمل

وشمل المصدر المفعول له وغيره وخرج بالمعلل ما ليس كذلك من المصادر كقعدت جلوسا ورجع القهقرى وينتصب المفعول لاجله بما يفهم الحدث من فعل كما مثل ومصدر كيعجبنى ضربك ابنك تاديبا ووصف نحو انا ضارب ابنى تاديبا ونصبه على تقدير لام العلة عند سيبويه وتابعيه قال المص وجمهور البصريين اذ هو جواب له والجواب بحسب السؤال فاذا قلت قمت فكان المخاطب قال مستفهما لم قمت فقلت اجلالا لك فلذا يجوز دخول اللام عليه فتقول قمت لاجلالك وزعم الكوفيون والزجاج انه مفعول مطلق وناصبه عند الزجاج فعل مقدر من لفظه وعند الكوفيين الفعل المتقدم عليه لانه من معناه كقعدت جلوسا ورد بان اللام لا تدخل على الضرب في نحو ضربت ضربا فلا تقول للضرب وكذا قعدت جلوسا ويجوز ان يتقدم على عامله كغيره من المفاعيل كما مرت الاشارة اليه في المفعول به ما لم يمنع مانع ومنعه قوم منهم ثعلب فان فقد المعلل اى السبب الحامل على الفعل شرطا من شروط كون الاسم مفعولا به الموجودة مع المعلل في تعريفه وهى ثلاثة كونه مصدرا ومشاركا للحدث المعلل به في الزمان والفاعل وزاد ابن الخباز ايضا في شرح اللمحة ان يكون المصدر من افعال القلوب فلا يجوز جاء زيد غزاة للعلم او قتلا للكفار بل يتعين جره واجاز الفارسى جئتك ضرب زيد اى لتضربه مع كون الضرب من افعال الجوارح وعليه مشى المص هنا فاسقط هذا الشرط من التعريف كغيره وافاد بقوله فان فقد المعلل شرطا باسناد الفعل الى المعلل دون ضمير المفعول لاجله مع كونه اخصر ان الذى غير المفعول لاجله في حد ذاته هو كونه علة ولذلك اقتصر ابن الحاجب عليه في تعريفه واما الباقي فشروط لانتصابه خارجة عنه فلا يحسن كما قال الرضى جعل المعلل شرطا كما في الاوضح وشرح اللمحة الا على تاويل الشرط بما لا بد منه فافهمه فان فقد شيئا من شروطه الثلاثة جر بحرف من حروف التعليل ولم يخرج مفعولا له في اصطلاحهم كما قال الرضى وان كان صحيحا بحسب اللغة لانهم لا يسمون المفعول له الا المنصوب الجامع للشرائط فلذلك كان حده الصحيح ما ذكره المص كما لكو والرضى خلافا لابن الحاجب حيث جعل الشرائط المذكورة لانتصابه لا لكونه مفعولا له فنحو جئتك للسمن مثلا مفعول له عنده على ما يدل عليه ص بقوله لما فعل له فعل مذكور وحروف التعليل الجارة سبعة كما في شرح اللمحة اللام كما سياتى والباء نحو فبظلم من الذين هادوا وفى نحو فذلكن الذى لمتننى فيه وان امراة دخلت النار في هرة ومن نحو مما خطيئاتهم وهذه الاربعة يجوز دخولها عليه وحتى نحو اسلم حتى تدخل الجنة والكاف نحو واذكروه كما هداكم اى لهدايته اياكم وكى نحو جئتك كى تكرمنى وهذه الثلاثة لا تدخل عليه لانها لا تكون للتعليل الا مع الحرف المصدرى انتهى ومن ادوات التعليل غير الجارة ان المؤكدة كما ذكر الاصوليون وغيرهم نحو اعبد ربك ان العبادة حق له واذ كما سياتى وبيد نحو بيد انى من قريش وزاد بعضهم لولا نحو لولا احسانك لما شكرتك ذكره ابن اياز فقد الشرط الاول وهو المصدر نحو قوله تعالى خلق لكم ما في الارض جميعا اى لاجلكم فجاء باللام لانتفاء المصدرية وشرطيته مما تظافرت عليه نصوص النحاة كما في الارتشاف وزعم قوم ان العرب من يقول اما العبيد فذو عبيد بالنصب وتاوله يونس على المفعول له اى مهما يذكر شخص لاجل العبيد فالمذكور ذو عبيد وقبح ذلك سيبويه وانما اجازه على ضعفه اذا لم يرد بعبيدا باعيانهم فلا يجوز اما

التشبيهي

وما انت الا سيرا

وذكرها في هذا الباب وتعقبه ابو حيان فقال لم يذكر احد في ذلك وانما ذكره في باب الحال

جبنا

في الاسلام

بالمتكلم وسواء في ذلك الفاعل تحقيقا كما في المثال او تقديرا كما اذا بني الفعل للمفعول

فلذلك

لاجله

الحرث فلاعرث لكـ فاقد الشرط الثاني وهو المشاركة في الفاعل كقوله واني لتعروني لذكراك
هزة كما انتفض العصفور بلله القطر لحيا باللام لاختلاف الفاعل ففاعل تعروني هزة
وفاعل الذكرى هو المتكلم اذ الاصل لذكري اياك يقال عراني هذا الامر واعتراني اذا غشيك وهززت
الشيء هزا فاهتز اي حركته والهزة بالكسر النشاط والارتياح وفاقد الشرط الثالث وهو المشاركة
في الزمن كقول امرئ القيس فجئت وقد نضت لنوم ثيابها لدى الستر الا لبسة المتفضل فجاء
باللام لان النوم وان كان مصدرا وعلة لتنضية الثوب اي خلعه لكن زمنه متاخر عن زمن خلع
الثوب ومثله تاهبت اهبة السفر اليوم ونضت بمعنى خلعت وتفضلت المرأة في بيتها اذا
كانت في ثوبها كالخيعل ونحوه فالخيعل قميص لا كمّي له ويقال للذي له ثوب متفضل بكسر الميم والمرأة
متفضل لحيـ وكذا الرجل والحسن التفضلة كالجلسة وهذا الشرط والذي قبله سياتي ضد الاتحاد
الى الخلاف فيهما وقد انتفيا معا في قوله تعالى اقم الصلاة لدلوك الشمس ويجوز جره بحرف
التعليل مع استكمالها اي الشروط المذكورة جوازا كان راجحا على النصب في مصحوب ال
كجئتك للاكرام ارجح من جئتك الاكرام ومن النصب قوله لا اقعد الجبن عن الهيجاء ولو توالت
زمر الاعداء وقول الحماسي فليت لي بهم قوما اذا ركبوا شنوا الاغارة فرسانا وركبانا اي
للجبن وللاغارة مصدر اغار بغيره وقوله تعالى ونضع الموازين القسط يحتمله ويحتمل ان
يكون صفة للموازين اي الموازين القسط اي العادلة ورجح هذا بان الوصف بالمصدر اكثر
من نصب المفعول له مقرونا بال وجوازا كان مرجوحا عن النصب فانه اكثر في المجرد عن ال
كقوله تعالى مثل الذين ينفقون اموالهم ابتغاء مرضات الله وتثبيتا من انفسهم
وقوله واعرض عن شتم اللئيم تكرما وجاز كلاهما مستويا في المضاف فيستوي كل من
نصبه وجره كقوله تعالى ابتغاء مرضات الله وان منها لما يهبط من خشية الله قيل ومنه
لايلاف قريش اي فليعبدوا رب هذا البيت لايلافهم رحلتين مصدر الفت الموضع ومن
هنا يعلم جواز كون المفعول له معرفة ومضافا اضافة محضة وهو ما ذهب اليه س والبصريون
وذهب الجرمي والمبرد والرياشي الى اشتراطه ان يكون نكرة وان ال فيه زايدة وان الاضافة
فيه غير محضة ولا يمتنع جر المنادى المنكر فيصح جئتك لاكرام وصرح بهذا مع فهمه مما
مر ليشير الى خلاف الجزولي فيه فانه منعه قال الشلوبين ولا اعلم له سلفا ولا يصح نصب
فاقد المشاركة في الزمان او في الفاعل بناء على ان شرطيتهما ففي الارتشاف ان الاتحاد
في الزمن شرطه الاعلم وناس من المتاخرين ولم يشترطه س ولا احد من المتقدمين فيجوز
جئتك امس طمعا في معروفك واجاز ابن خروف نصبه مع تغاير الفاعل قال لم ينص على
منعه احد من المتقدمين وفي شرح اللمحة كالارتشاف انه ظاهر قول س قال المص ويشهد له
قوله اذا لم يجد معها قد تحدر له بكاء على عمرو وما كان اصبرا فان فاعل التحدر هو الدمع
وفاعل البكاء ام عمرو وحمل عليه بعضهم قوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا فالمري هو الله والخوف
والطمع للمخلوقين وعليه قول ابي الطيب اهل الهوى اسفا يوم النوى بدني وفرق الهجر بين
الجفن والوسن والمشترطون بنوا على ذلك كما قيل في الاية معنى يريكم يجعلكم ترون
فالاتحاد حاصل في الفاعل تقديرا او قد عرّ ان الفارسي اجاز جئت ضرب زيد وفاعل الضرب

غير

نتركه

قوله زمن الخلع

قوله الخيعل بالخاء المعجمة والعين المهملة

شرطية الاتحاد فيهما كما علم من التعريف وصرح به مع ذلك اشارة الى الخلاف

غير فاعل المجيء كذا قاله غيره وعليه فلا يكون الفارسي قائلا بالاشتراط وقوله على الاصح عائد
الى الخلاف في المسائل الثلاث باب بالتنوين المفعول فيه وسمي بذلك لانه بتقدير في
في السؤال والجواب ويقال فيه الظرف لانه محل للافعال لوقوعها فيه ولذلك سماه الكوفيون
محلا وهو في الاصطلاح ما ذكر اي اسم ذكر لاجل امر وذلك الامر هو الحدث المفهوم من عامل الاسم
المذكور او المقدر وقع فيه اي في ذلك المذكور فكان نوعا له واشار الى بيانه بقوله من زمان
اي اسم زمان وقدمه لانه الاكثر واسم مكان كصمت يوما وجلست امامك ونحو يوم الخميس او امامك
لمن قال متى صمت واين جلست فناصب يوما وامامك هو الملفوظ به او المقدر فيهما هو صمت
وجلست والصوم والجلوس اللذان هما احد مدلولي صام وجلس واقعان في يوم وامام وكذا اذا
قلت زيد امامك والصوم يوم الخميس فالناصب لهما المقدر من مستقر او استقر المفهوم من
الظرف والاستقرار هو الواقع في الظرف فتعبيره بالامر اولى من تعبير ابن الحاجب بالفعل
المتبادر منه قسيم الاسم والحرف لا الحدث الذي هو المراد فقوله ما ذكر كناية عن الجنس المبين باسم
الزمان والمكان وما في معناهما اسما سياتي فيدخل فيه جميع اسماء الزمان والمكان الظرفية
وغيرها ويخرج عنه نحو ترغبون ان تنكحوهن فانه وان ذكر لاجل امر وقع فيه اذ المعنى في ان
تنكحوهن لكنه ليس باسم زمان ولا مكان ولا في معناهما ويخرج بقوله لاجل امر وقع فيه ما عدا
الظروف من اسماء الزمان والمكان كالواقعة مبتدا او خبرا نحو يوم الجمعة مبارك والدار لزيد
او مفعولا به كما في قوله تعالى انا نخاف من ربنا يوما الا ان الخوف واقع على نفس اليوم لا فيه وكذا
قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل رسالاته كما اختاره المص وفاقا للاكثرين لان المعنى انه يعلم
نفس المكان المستحق للرسالة لا شيئا في ذلك المكان والا لزم منه ان يكون تعالى في مكان
اعلم منه في مكان فناصبه على هذا يعلم مقدرا مدلولا عليه باعلم لا به لانه لكونه افعل تفضيل
لا ينصب المفعول كما سياتي واستظهر السفاقسي بقاء حيث على الظرفية لعدم تصرفها قال والاشكال
انما يرد على المفهوم وكم من مفهوم ترك لقيام الدليل على تركه ولا يدخل في التعريف المذكور نحو
سير يوم الجمعة او فرسخان بعد المرفوع فيهما وان كان زمانا ومكانا واقعا فيهما الفعل المذكور
لكنهما لم يذكرا لوقوعه فيهما بل للحكم عليهما ثم يدخل فيه نحو يوم من قولك خرجت في يوم الجمعة فانه
اسم زمان ذكر لاجل امر وقع فيه مع انه ليس مفعولا فيه لانه انما يطلق على المنصوب كما يوخذ
من قوله الاتي وشذ انتصاب الشام بعد دخلت وشرط نصب المفعول فيه تقدير في فاذا ظهرت
فلا بد من جره ولا يسمى حينئذ مفعولا فيه في اصطلاحهم ولا ظرفا وان كان في تسميته ظرفا خلاف
بينهم كما اشار ابن عقيل فالاولى ان يزاد بتقدير في للاحتراز عن ذلك وقد دخل في التعريف ما يطرد
نصبه على الظرفية كالمبهم وما لا يطرد كالمختص بعد دخلت بناء على مذهب الجمهور الذي جرى عليه
المص هنا كما سياتي وعلى القول بانها منصوبة على المفعول به توسعا كما اختاره في غير هذا الكتاب
فلا يكون واردة على التعريف كما في عسل الطريق الثعلب ونحوه مما سياتي ايضا انه منصوب باسقاط
الخافض لانها لم تذكر لاجل امر واقع فيها بل واقع عليها مجازا كما سنحققه ولا حاجة في اخراجها
لزيادة قيد الاطراد في تقدير في التسهيل والاوضح وغيرهما لانها على ذلك لم تكن بتقدير في كما
اشار اليه البدر بن مالك والعطف باداة التنويع في قوله او عددهما على مدخول من يعني

يوم م

كما زم

قوله غلا جمع غلوة يات بيانه في كلام

ان المفعول فيه اصل انواع اما زمان او مكان او ما عرضت دلالته على احدهما من عددهما المميز باحدهما
كسرت عشرين يوما او عشرين ميلا والميل قال الازهري هو ما اتسع من الارض حتى لا يكاد بصره
يلحق اعلاه وفي الارتشاف هو قدر عشرة غلا او صفتهما اي صفة الزمان كسهرت طويلا من
الليل اي زمانا طويلا فحذف زمان وابقي طويلا مبهما لا يدري طوله من اي شيء فوصف بقوله
من الليل لرفع ابهامه ويجوز في هذه الصفة ونحوها مما وصفت ان تنصرف لشبهها بالاسماء
فترفع في نحو سير عليه طويل من الليل نص عليه س وكذا اما استعمل استعمال الاسماء نحو سير عليه
قريب او مليّ فان عرض قيام الصفة مقام الموصوف ولم يوصف نحو سير عليه طويلا وقد بهما
اي زمانا طويلا وقد بهما لزمها النصب على الظرفية عند س واجاز الكوفيون سير عليه طويل
وقديم بالرفع ومن ذلك الوصف بذي بمعنى صاحب وذات مؤنثها مضافين الى الزمن كلقيته ذا صباح
وذا مساء وذا صبوح وذا غبوق وذات مرة وذات الزمير وذات العويم وذات اليمين وذات
الشمال بالنصب وقولهم ذا صباح اي صباح فهو من اضافة الاسم الى المسمى كما قالوا اذ وقطري اي
قطري على التقدير وقت ذا صباح اي صاحب هذا الاسم وقطعة ذات يوم ثم حذف الموصوف واقيمت
الصفة مقامه ولهذا لم يتصرف عند غير خثعم فتقول عند غيرهم سير عليه ذا صباح اي صباحا
وذات يوم اي يوما بالنصب وحكى س عن خثعم التصرف فيجوز الرفع وتقول سير عليه ذات اليمين
فيجوز الرفع في ذات نص عليه وصف المكان نحو جلست قريبا منك وشرقي المسجد فحذف الموصوف
واقيمت الصفة مقامهما او نائبهما وهو ما كان مخفوضا باضافة واحدهما ثم انيب عنه بعد
حذفه والنائب في هذا الباب هو المصدر وفي المنوب عنه هو الزمان ويقل نيابته في المكان
جلست قربك اي مكان قربك ورايت زيدا وسط القوم اي مكان وسط يقال الوسط
المكان والجماعة وسطا اذا صار في وسطهم ونحو جلست غلوة سهم اي مسافة غلوة وفي
الحديث اقطع النبي صلى الله عليه وسلم زيدا حضر فرسه ولا ينقاس خلافا لابن جني اي مكان جلوس زيد
اي مكان جلوسه وتطرد نيابته في الزمان ان عين وقتا او مقدارا كجئتك صلاة العصر
والصلاة اسم وضع موضع المصدر يقال صليت صلاة ولا يقال تصلية ففي تمثيله به لمكان
النائب فيه مصدرا تسامح كما قال الغريبة وانتظرته نحر جزورين او حلب ناقة اي مثل
زمان نحر جزورين والجزور هو البعير ذكرا كان او انثى ولفظه مونث تقول هذه جزور
بالفتح وان اردت ذكرا والجمع جزر وجزائر وقال الله تعالى فسبحه وادبار النجوم اي وقت ادبارها
وكل ذلك على حذف مضاف كما اشار اليه بقوله او نائبهما وعند ابن جني ان المصدر يقام مقام
الزمان من غير تقدير مضاف وليس من ذلك كما قال الرضي ولم جئتك مقدم الحاج خلافا للزمخشري
بل مقدم اسم زمن القدوم واحترز بقوله ان عين وقتا او مقدارا عن نحو انتظرتك ضرب
زيد فانه لا يصح لان ضرب زيد لا يعين وقتا ولا قدرا قال الغريبة الا ان هذا الشرط لم نره في كلام
النحويين وشرط المصدر ان يكون غير موصول الا ان يكون في نحو لا اصحبك ما دمت جاهلا فيجوز
بخلاف اتيك ان قدم الحاج فلا يجوز ذكره الابناسي وقد يجعل المصدر ظرفا دون تقدير مضاف
كقولهم زيد هيبتك والجارية جلوتها اي زيد في هيبتك والجارية في جلوتها ومنه قوله عليه الصلاة
والسلام ذكاة الجنين ذكاة امه في رواية النصب اي في ذكاة امه وهو الموافق لرواية الرفع

المشهورة

ثم مؤنثهما

ش م

173

المشهورة وقد يكون النائب اسم عين مضافا اليه الزمان كقولهم لا افعل ذلك مغزى العرب
ولا اكلمه القارظين ولا اتيك هبيرة بن سعد اي مدة غيبة مغزى العرب ومدة غيبة القارظين
ومدة غيبة هبيرة وقد يكون اسم اشارة موصوفا بزمان نحو خرجت هذا اليوم قال الرضي هذا
ظرف اتفاقا لدلالته صفته او مضافا اليهما اي الى الزمان والمكان هو اي ذلك المضاف عينهما
او بعضهما فالاول كجميع وكل والثاني كبعض واكثر اذا استعملا مضافين لنحو يوم وميل كسرت
جميع اليوم او جميع الميل او اكثر الميل او نصف اليوم او الفرسخ ومنه كل في قوله تعالى كلما رزقوا منها
من ثمرة قال المص فكل منصوبة على الظرفية باتفاق وناصبها الفعل الذي هو جواب في المعنى
كقالوا في الاية وجاءتها الظرفية من جهة اضافتها لما الظرفية والاصل كل وقت رزقوا ثم عبر
كما انيب المصدر في قولك جئت خفوق النجم وزاد في الاوضح الاسم الجاري مجرى احدهما وهي الفاظ
مسموعة توسعوا فيها فنصبوها على تضمين في نحو قولهم احقا انك ذاهب والاصل في حق كما مر
في محال ان المكسورة وهي جارية مجرى ظرف الزمان دون المكان ولهذا تقع خبرا عن المصادر
دون الجثث ومثله غير ذي شك انك قائم وظنا مني انك قائم

فصل في تقسيم الزمان الى مختص

ومبهم ومعدود مع ما يتعلق وما صلح من اسماء الزمان جوابا لمتى فقط بدليل ما سياتي من جعل
ما يصلح لجوابها ولجواب كم قسيما له وهو المختص باضافة كيوم الجمعة ويوم الجمل ويوم بعاث
وما اضيف اليه شهر من اعلام الشهور مثل شهر رمضان ونصفه كقولك جئتك يوما جاء فيه عمرو
او بال كاليوم وسوا كان محدودا كما ذكروا كالزمن الماضي ومعرفة كان او نكرة كما ذكره معدودا
كان كالعشر الاوائل من رمضان او لا كما ذكر فمختص لان المراد منه الاعلام بالوقت فالواقع في
جوابها هو المختص فلا يصلح لجوابها معدودا غير مختص كيومين وثلاثة ايام وكذا لو قلت
ثلاثة ايام من رمضان لانه غير مختص ولو قلت الثلاثة الاول من رمضان جاز لاختصاصها
وكذا اول يوم من رمضان او صلح من الزمان جوابا لكم فقط لما مر وهو ما له مقدار من الزمن
معلوم نكرة كان كيومين وسنة وشهر او معرفة كاليومين المعهودين ومنع ابن السراج وقوع هذا
في جواب كم وكلام س يخالفه فمعه ودلان كم للسؤال عن العدد فالواقع في جوابها هو المعدود
ولا يصلح لجوابها مختص غير معدود كيوم الجمعة وسائر اسماء الايام وما اضافت اليه العرب لفظ شهر
من اعلام الشهور كما سياتي ولهذا اقتصر المص في التمثيل عليها بحض كل واحد منهما تحقيقا للمغايرة بينهما
وان كانا متصادقين في البعض وهو ما اشار اليه بقوله او صلح جوابا لهما اي لمتى ولكم فمختص معدود
كاسماء الشهور كصفر ومحرم لان كلا منهما اسم لثلاثين يوما مع اختصاص منهما نهما غيرها اي الاسماء
اضيف اليها اي الى اسماء العلم لفظة شهر وهو المبدوء براء منها وذلك ربيعان ورمضان يقال
شهر ربيع وشهر رمضان فهذا مختص غير معدود لان الشهر خرج باضافته الى العلم عن كونه للعدد
اذ لا يضاف الشيء لنفسه وصار حينئذ بمنزلة زمن رمضان فيكون مختصا غير معدود كما مر
وما اقتضاه كلامه من اختصاص اضافة لفظة شهر برمضان بما ذكره دون غيره من اعلام الشهور هو
مذهب بعضهم والذي عليه الاكثر جواز اضافته الى جميع اسماء الشهور وقد استعمله س فقال لو قلت
شهر رمضان وشهر ذي القعدة صار بمنزلة يوم الجمعة ثم ما ذكره مخالف لما ذكره الرضي عن س ان اسماء
الشهور اذا لم يضف اليها اسم الشهر يكون جوابا لكم لا غير قال لانهم جعلوها عدة واحدة لجملة الايام

لما
اذ عبر عن معنى المصدر بها والفعل
ثم انيب عن الزمان اي كل وقت
رزق

ووقت شهر رمضان بمنزلة زمن هر

بدل
ثم انقله

بدل
جعلوها جملة واحدة لعدة الايام

كانك قلت سير عليه الثلاثون يومًا اذا قلت سير عليه صفر فتستغرقها السير ولو اضفت اليها
شهرًا صارت كيوم الجمعة وصلحت جوابًا لمتى ايضا قاله هذا كلامه فان كان مستندًا الى رواية فيها
ونعمت والا فلا فرق بينهما من حيث المعنى قولك انه قيل سير عليه الثلاثون يومًا قلنا لا يعتبر
العدد مع اختصاص الزمان مانعا من وقوعه جوابًا لمتى كالعشر الاول من رمضان انتهى فكان المص عوّل
على هذا الذي ذكره الرضى وغيره هنا اي غير الظرفية الواقعة جوابًا لمتى وكم اولما فهم قال الرضى وهو
ما لا حد له يحصره معرفة كان او نكرة كحين وزمان والحين والزمان واذا جعل مقابلا الوقت وهو ماله
نهاية تحصره سواء كان معرفة او نكرة كيوم وليلة وشهر وسنة ويوم الجمعة وليلة القدر دخل
المؤقت نظرا الى التفسير المذكور فيهما وهو اضبط وجعل ابو حيان وغيره المعدود من المختص فالقسمة
عنده الى مبهم ومختص فكان المص انما جعل المبهم ثلاثة اقسام نظرا الى وقوعه جوابًا لمتى فقط او لكم
فقط اولهما وهو انيد ولم يجعل المعدود واحدا لاختلافهما في الاحكام التي اشار اليها بقوله والعمل
اي المظروف كالسير مثلا واقع في جميع المعدود مطلقا سواء المختص به كالشهر واليوم واسماء الشهور
كالمحرم وغير المختص كشهر ويومين فاذا قلت سرت شهرين او ثلاثة ايام لم يجز ان يكون السير واقعا في
بعض المذكور بل لا بد من وقوعه في اليومين والثلاثة بحسبها اي بحسب ذلك العمل اما تعميما فيعم السير
جميع اجزاء اليومين والثلاثة او تقسيطا فيقع في بعض كل من اليومين او الثلاثة وقد يتعين
التعميم كما في صمت يومين والتقسيط كما في اذنت يومين واسماء الشهور كذلك تقول سرت المحرم
فيلزم كون السير واقعا في جميع ايام الشهر تعميمًا او تقسيطا فان اضيف اليها شهر جاز كونه في جميع
المذكور وكونه في بعضه كما سيأتي ذلك في المختص لانه منه وهذا الذي ذكره المص هو مذهب س والجمهور
وزعم الزجاج ان رمضان كشهر رمضان يجوز كون العمل فيهما في بعض المذكور وفي جميعه وس ناقل عن
العرب وهو ثقة ويحتج بخلافه الا ان يأتي في كلامهم بمثل قدم زيد رمضان فالحق مذهب س
انه واقع في الجميع الا ان يراد التكثير فيعامل المنقطع معاملة المتصل مبالغة كسرت سنة فيجوز
وان لم يقع السير في جميعها لكن يجوز لقصد المبالغة كما تقول اتاني اهل الدنيا وانما اتاك ناس منهم
ومثل المعدود الليل والنهار والدهر والابد نص عليه س قال ولا تقول لقيته الدهر والابد وانت
تريد يومًا انتهى ولو قلت سرت ليلا ونهارا لم يقتض تعميما نص عليه س وهو ظاهر كما قال ابن عقيل
والمختص اي غير المعدود منه كاليوم والليلة ويوم الجمعة واسماء الاسبوع ونحوها يحتمل الوقوع في
الجميع وفي البعض المدلول عليه بالسياق ان صلح الفعل لهما كيوم الجمعة في جواب متى سرت فيحتمل
كون السير في جميعها وفي بعضها وصام زيد اليوم يتعين للجميع ومات اليوم للبعض وجعل ابن خروف
اعلام الايام كاعلام الشهور فسرت الجمعة عنده للتعميم كسرت المحرم وسرت يوم الجمعة محتمل له
وللتبعيض كشهر المحرم ومنع لذلك لقيتك الخميس واجاز لقيتك يوم الخميس والصواب خلافه لان
ذلك انما فعل به في اسماء الشهور لان المحرم بمنزلة الثلاثين يومًا ~~ولو قلت سرت ثلاثين يومًا~~
ولو قلت سرت ثلاثين يومًا لم يحتمل تبعيضا لان العدد نص في مدلوله فمن سار يومًا
لا يقول سرت يومين وكل من الجمعة والسبت وسائر ايام الاسبوع ليس كذلك فلا فرق بين ما اضيف
اليه يوم وما لم يضف واما المبهم من قبيل ما يقع العمل فيه كله اذ يراد به الزمان المقدر الذي

وقع

المختص م

فهو م

اسما

تعالى م

كما تنصب بنفسه المصدر وينتصب بنفسه واما اسماء المكان فليس كلها يصلح للنصب على الظرفية م

وقع فيها الفعل تنبيه لا يعمل في المعدود مطلقا الا منكر متطاول فلا يقال مات زيد يومين
وانت تريد الموت الحقيقي واما قوله فاماته الله مائة عام فالتقدير فالبثه الله مائة عام ذكره
في المغني و ما كان العمل في جميعه فهو منتصب عند البصريين على الظرف وعند الكوفيين على التشبيه
بالمفعول ولا يجوز عندهم دخول في عليه لا يقال صمت في يوم الخميس ولا سرت في ثلاثة ايام الا اذا استغرقها
السير واعلم ان اسماء الزمان كله صالح للنصب على الظرفية سواء في ذلك المبهم والمختص والمعدود فلذلك
قدمه ذكرا وحكما تقول سرت وقتا ويومًا جاءك فيه عمرو ويومين فتنصبهما على الظرفية و انما
ينتصب منه قياسا انواع مخصوصة اشار اليها في معرض الاشتراط بقوله وشرط المكان اي شرط
انتصابه على الظرفية باطراد بحذف المضاف لدلالة المقام والسياق عليه الابهام اي كونه مبهما وهذا
هو النوع الاول والمراد بالمبهم كما في التسهيل ما دل على ما في محض اي ما لا تعرف حقيقته بنفسه بل بما
يضاف اليه كمكان وهو منفصل هنا لكونه لزمت فيه الميم فصارت كالاصلية حتى قالوا امكنة وقال
ابن الحاجب لفظ مكان حمل على الجهات لا لانها مبهمان قولك جلست مكان زيد لا ابهام
هنا في لفظ مكان بل لكثرة استعماله فحذف في منه تخفيفا انتهى ومثله موضع ومقام وشبههما
وناحية وقصد وجهة واسماء الجهات الست كفوق وعلو و تحت واسفل ويمين وشمال
وذات اليمين وذات الشمال وكقدام وامام وتجاه وكرا وخلف واحترز بالمختص من
الاضافي الدال بنفسه على معنى لا يصلح لكل مكان كجوف وباطن وظاهر وخارج فان قصد شيء
منها معنى الظرفية لازمة لفظا او ما في معناها وقد ورد هذا على قوله في الاوضح المبهم
ما افتقر الى غيره في بيان صورة مسماه وقال في المغني المبهم يعرف بكونه صالحا لكل بقعة
كمكان وناحية وجهة وجانب وذكر الرضي انه يستثنى من المبهم جانب وما في معناه من
جهة ووجه وكنف وذرى فانه لا يقال زيد جانب عمرو وكنفه بل في جانبه او الى جانبه والمتقدمون
كما قال الرضي فسروا المبهم بالجهات الست ثم قال والحمل عليها عند ولدى وبين ووسط الدار وناحية وقصد
وجهة ومكان لمشابهتها للجهات الست في الابهام فكما ان مكان زيد لا يتعين اي موضع هو بل يتناول
جميع ما قبله الى انقطاع الارض فكذا عند ولدى ولا يقاس عليها فلا يقال هذا داخل البيت
وخارجه بل لا بد من تقييده لكونه غير الحر ومنهم من فسر المبهم بالنكرة وليس بشيء اذ لا خلاف في
انتصاب خلفك وامامك على الظرفية وقيل فيه غير ذلك وافادة المقدار اي كونه دالا على مسافة
مقدرة بالمساحة ويسمى محصورًا ومعدودًا كميل وقد مر بيانه وفرسخ وهو قدر ثلاثة اميال
وبريد وهو قدر اربعة فراسخ وغلوة وهي مائة ذراع والباع قدر مد اليدين وهذا هو النوع
الثاني وظاهر عطفه على المبهم انه عنده نوع اخر ليس داخلا فيه فيكون مختصا وهو مذهب
الاستاذ ابي علي الشلوبين وظاهر كلام الجزولي والرضي وقيل داخل تحت المبهم وهو ظاهر كلام
الفارسي وعليه جرى في الاوضح وغيره لانه وان كان معلوم المقدار فهو مجهول الصفة قال في شرح
اللمحة المبهم قسمان مبهم البقعة كاسماء الجهات ومبهم السعة معلوم المسافة وهي اسماء المقادير
كالفرسخ والميل انتهى قال في شرح الشذور وحقيقة الامر ان فيه ابهاما واختصاصا فيصح
فيه القولان او كونه اي ظرف المكان مشتقا من مادة عامله وهي الحروف الاصول التي في المصدر
المدلول على محله بالظرف كقعدت مقعد زيد ورميت مرمى عمرو قال الله تعالى انا كنا نقعد

كقعدت

واعلم م

غير م

في م

هو م

منها مقاعد للسمع فالمقعد والمرمى يدلان على محل القعود والرمي الذي اشتق من مادته الظرفان
المذكوران وعاملاهما وهما قعد ورمى وكذا نحو جلوسي مجلس زيد فمجلس مشتق من مادة
جلوس اي حروفها الاصول فعبارته شاملة لذلك بخلاف قوله في القطر مشتق من مصدر عامله
فانه لا يشمل ذلك اذ لا يصدق على مجلس انه مشتق من مصدر جلوس لانه هو المصدر وعبارته تقتضي
ان الظرف المشتق وعامله فرعان لاصل واحد هو مادة المصدر المدلول عليه بالظرف وهو صحيح
بالنسبة الى نحو قعدت مقعد زيد على مذهب البصريين فان الفعل مشتق من المصدر لا بالنسبة
الى نحو جلوسي مجلس زيد اذ ليس العامل هنا وهو المصدر فرعا لاصل اخر ففي عبارته تسامح وهذا
هو النوع الثالث وهو ما دل على محل الحدث المشتق هو من اسمه وزعم الرضي ان الظرف المشتق من
حدث لا يكون بمعنى الاستقرار والتعلم يجب التصريح معه بقولي بمعنى الاستقرار انتصب على
الظرفية اذا كان عامله فعلا مشتقا من حدث بمعنى الاستقرار فلم يشترط اتحاد المادة بل جوز
نحو تحركت مكان السكون وجلست موضع القيام لكنه اشترط كون العامل مشتقا من حدث بمعنى
الاستقرار فمنع من نحو قعدت مقعد زيد وشبهه من لا يدل على التعلم اي عادة وكلام المص كغيره
صريح في جواز قعدت مقعد زيد ومنع تحركت مكان السكون ونحوه وهو الموافق لكلامهم وقد
ذكر في المغني عن الزجاج في قوله تعالى واقعدوا لهم كل مرصد ان كل ظرف قال ورده الفارسي بانه
مختص بالمكان الذي يرصد فيه فليس مبهما واجاب ابو حيان بان اقعدوا ليس على حقيقته بل
معناه ارصدوهم ويصح ارصدوهم كل مرصد فكذا يصح قعدت كل مرصد قال ولا يجوز قعدت مجلس
زيد كما يجوز قعدت مقعده قال المص وهذا مخالف لكلامهم اذ اشترطوا توافق مادتي الظرف
وعامله ولم يكتفوا بالتوافق المعنوي كما في المرصد والفرق ان انتصاب هذا النوع على الظرفية
على خلاف القياس لكونه مختصا فينبغي ان لا يتجاوز فيه محل السماع واذا ما قعدت جلوسا فلا
مانع لان القياس انتصب وما صرح به في هذا الكلام من كون هذا النوع مختصا هو الظاهر
كما قال المرادي قال وهو ظاهر كلام ابن مالك خلافا لما اقتضاه كلامه في القطر وشرحه من
دخول هذا النوع تحت المبهم وكلامه هنا ماش على الاول المعطوف عليه المؤذن بمغايرته وقال
ابن عقيل يكون مبهما كجلست مجلسا الانواع الثلاثة كمجلس زيد وهو ظاهر وشذ انتصاب
اسم المكان غير ما ذكرناه الانواع الثلاثة وهو المختص اي المخصص منه وهو ما له اسم من جهة
نفسه كالدار والمسجد والحانوت ويقال لما له اقطار تحصره والاصل فيما جيء به لظرفية من ذلك
ان يلزمه غالبا لفظ في او ما في معناها كالباء الظرفية كما سيأتي وما جاء منصوبا من ذلك
فهو غير مقيس اي لا تطرد ظرفيته مع كل عامل بل يختص بذلك العامل الذي نصبه كانتصاب
الشام بعد ذهبت خاصة دون غيره على الظرفية عند من تشبيها لها بغير المختص وعند
المبرد على اسقاط الخافض وهو الي اي ذهبت الى الشام كذا في الارتشاف وقال الرضي
ان الشام منصوب على الظرفية بالاتفاق لان ذهب لازم كانتصاب غير الشام من الاماكن
المختصة كالدار والبيت على الظرفية بعد دخلت وزاد الرضي سكنت ونزلت قال فهذه
تنصب على الظرف كل مكان دخلت عليه مبهما كان او مختصا كدخلت الدار وسكنت الغرفة
ونزلت الخان لكثرة استعمال هذه الافعال الثلاثة بحذف حرف الجر اي في الاماكن

المبهمة

والدوام صح

اي لا يتجاوز

ومختصاص

المبهمة فحذفت معها في غير المبهم ولا يطرد انتصابها مع غيرها من الافعال فلا تقول صليت الدار
ولا سكنت المسجد وكقولهم مطرنا السهل والجبل فلا يطرد في الفعل ولا في الاماكن لا يقال اخصبنا
السهل والجبل ولا مطرنا القيعان والتلول وما اقتضاه كلامه من انتصاب كل مختص بعد دخلت
على الظرفية شذوذا هو مذهب الجمهور ونسبه الشلوبين لسيبويه تشبيها للمختص بغيره قال ابن
ابن الحاجب وهو الاصح لان المصدر فعول وهو لازم غالبا وذهب الجرمي والاخفش الى انتصابها على
المفعول به ودخلت متعد كهدمت البيت وذهب الاخفش الى انه ما يتعدى تارة بنفسه وتارة
بحرف الجر وهو الا انه حذف اتساعا فانتصب على المفعول به تبعا لابن مالك والمص في اكثر كتبه ونسبه
في شرح اللمحة الى المحققين اذ لو كان ظرفا لقيل مكثت البيت كدخلت البيت ونسيا البيت
فينتصب بمقدر كما ينتصب خلفك ونحوه وفصل التسهيلي فقال ان تشبع المدخول فيه حتى يكون كالبلد
العظيم وجب النصب كدخلت العراق وتفتح دخلت في العراق وان ضاق كالبئر او دخلته في الحلقة
ولم يتكلم المتوسط وعلى قياسه يكون فيه الوجهان وكانتصاب ما اي المكان المختص الذي مثل
به القرب والبعد الحسيين والمعنويين من الشيء بعد لفظ هو مني كقولهم في القرب هو مني
مقعد القابلة اي من النفساء وهو مني منزلة الشغاف اي من القلب اي لاصق بقلبي والشغاف
غلاف القلب وهو مني منزلة الولد اي من ابيه اي داني المنزلة وفي البعد هو مني مناط الثريا
اي من يد المتناول والمناط مفعل من ناط الشيء ينوط علقه وهو مني مزجر الكلب اي من الزاجر
اي مقصي وهو من الاول في ذلك متعلقة بالاستقرار لوقوعها خبرا ومن الثانية متعلقة باسم
المكان نفسه لاشتقاقه والتقدير هو مني مستقر مقعد القابلة ومناط الثريا والاصل
في مقعد القابلة ومناط الثريا ونحوهما فانتصب شذوذا على الظروف مختصة فشبهت
بالمبهم وهي اخبار عن المبتدأت المذكورة وناصبها الاستقرار المحذوف ومذهب ابن الجمهور انه لا يقال
من هذا الا ما سمع قال ابن لو قلت هو مني مجلسك ومتكأ زيد لم يجز وقاسه الكسائي واخذ بقوله
ما يمثل به الى اخره انه لم يرد بها تمثيل القرب والبعد بل الحقيقة لم يجز لا يقال هو مني مزجر الكلب
اي مكان زجره ولا مقعد القابلة اي مكان قعودها ولو اعمل في المزجر زجر وفي المناط ناط وفي
المقعد قعد ونحوها لم يكن شاذا ولا مخالفا للقياس وكان من قبيل قعدت مقعد زيد واعلم ان
العامل في الظرف قد يكون غير فعل وشبهه كما سيأتي في المجرورات لكن المراد هنا بقوله ولا يصل
العامل ما هو من جنس عامل المفعول به وهو الفعل وشبهه اذ العامل المجرد ذلك ضعيف والاصل
في المطلق ان ينصرف الى الفرد الكامل اي لا يتعدى الفعل وشبهه لمختص من ظرف المكان ظاهر على
نية الظرفية غيرهن اي غير الانواع المذكورة ما عدا المبهم مما هو مقيس كالمقدار والمشتق من
مادة عامله او شاذ كالبقية ولا يصل الضمير للظرف مطلقا اي سواء كان زمانا او مكانا
مبهما او مختصا الا بفي اي بواسطتها وكذا ما في معناها مما يفيد الظرفية فلا يتعدى اليه
بنفسه كما لا يتعدى اللازم الى المفعول به بنفسه وانما اختص تعديته بفي لان الظرفية معنى
زائد على الاسم فاذا اريدت فلابد من حرف يدل عليها وليس لنا حرف ولهذا كانت مقدرة
مرادة في كل منصوب على الظرفية وحيث كان اصل الظرف ان يتعدى اليه الفعل بواسطتها لم يجز
ان يتعدى الى ضميره الا بواسطتها لان الضمائر ترد الاشياء الى اصولها وانما تعدى الى الزمان

ان صح

الدار

والحلقة كان النصب بعيدا فتقول دخلت
في البئر صح

ل

هنا معناه غيرها او ما وقع
موقعها كالباء نحو جلست
في المسجد او بالمسجد صح

في م

المختص دون المكان المختص لانه يدل على الاول دون الثاني فان الفعل لا يدل على كون زيد في الدار
او في السوق مثلا ولما كان يدل على المبهم من المكان عقلا تعدى اليه بنفسه هكذا قال ابن الحاجب
وغيره قال الرضي وهو مغالطة فان الفعل يدل على الزمان المختص اي احد الازمنة الثلاثة
لا بالمعنى المراد هنا كاليوم والليلة ولا يدل على المكان المبهم اصلا لان المراد الدلالة الوضعية
دون العقلية كما مر ثم هو وان دل عقلا على مطلق المكان المبهم بالمعنى الذي فسر به هنا ثم قال
ما معناه ان الفعل لما نصب من انواع الزمان بعضها وهو احد الازمنة الثلاثة لكونها
مدلوله طرد النصب في مدلوله وغيره ونصب من المكان ما شابه الزمان الذي هو مدلول الفعل
في التغيير والتبدل وهو المبهم والمقدار واما المشتق من مادة عامله فلقوة دلالته عليه
ذكره البدر بن مالك فاما اي ان اورد على انه قد يتعدى الفعل بنفسه الى الظاهر من المكان المختص
غير ما مر وذلك قوله وهو ساعدة بن جوية الهذلي * لدن بهز الكف يعسل يوما كما عسل
الطريق الثعلب * ورمح لدن بفتح اللام اي لين ورماح لدن بالضم والعسل اهتزاز الرمح والبا
في هز متعلق بيعسل والهز مصدر مضاف لفاعله ومفعوله محذوف اي هز الكف اياه اي الرمح
ومتنه فاعله واراد بهز الرمح فيه اي في هزه والكاف للتشبيه اي كما عسل الثعلب في الطريق
والثعلب فاعل عسل ومثله قوله جزى الله رب الناس خير جزائه * رفيقين قالا خيمتي ام معبد
وقالا من القيلولة وهو مع حلا الطريق وخيمتي ام معبد مكانان مختصان الاول للثاني بالاضافة
قال المص وقول ابن الطراوة ان الطريق اسم لكل ما يقبل الاستطراق فهو ظرف مبهم لصلاحيته لكل
موضع منازع فيه بل هو اسم لكل ما يقبل الاستطراق فهو ظرف له لما هو مستطرق والى تضمين الزمان وذلك
قوله وهو المغيرة انشد القالي عمرو بن زبير * اذا انت عاديت امراء فاظفر له على غرة ان
امكنك عوا بزم * فان انت لم تقدر على ان تهينه * فدعه الى اليوم الذي انت قادر * وقوله
ويوما شهدناه سليما وعامرا * قليل سوى الطعن النهال نوافله * اي شهدنا فيه سليما وعامرا
قبيلتان والنوافل الغنائم والنهال المرتوية بالدم اي لم نغنم الا النفوس لما اولينا هم من كثرة
الطعن عائد الضمير المكان وذلك قوله ومشرب اشربه وشيل لا اجن الطعم ولا وبيل ومشرب اسم
مكان الشرب فالجواب ان المذكورات ليست منصوبة بالافعال المذكورة على الظرفية وانما هي
منصوبة على المفعولية توسعا باسقاط الخافض واجراء القاصر مجرى المتعدي فجعل الفعل واقعا
عليها مجازا كما جاز في المصدر من نحو قولك ضربت الضرب زيدا ان ينتصب على انه مفعول به مجازا
وهذا المذهب الفارسي ومذهب سيبويه كما في الارتشاف انها منصوبة على الظرف كما في دخلت
الدار وعليه مشى ابن الخشاب اعتراضه عليه وقد عد المص اسقاط الجار توسعا من اسباب
التعدية كما مر قال نحو قوله تعالى ولا تواعدوهن سرا اي على سر اعجلتم امر ربكم اي عن
امره واقعدوا لهم كل مرصد وقوله كما عسل الطريق وقال في النوع الرابع من الجملة الثامنة
من الكتاب الخامس من المغني ومن الوهم قول الزمخشري في قوله تعالى سنعيدها سيرتها الاولى
وفي فاستبقوا الخيرات وقول ابن الطراوة في عسل الطريق وقول جماعة دخلت الدار والمسجد
والسوق ان هذه المنصوبات ظروف وانما يكون ظرفا مكانيا المبهم والصواب ان هذه المواضع
على اسقاط الجار توسعا والجار المقدر الى في سنعيدها وفي في البيت وفي في الباقي ويحتمل
ان

فلا يدل على المكان م

ونقل

المرتوية

فالجواب

اعتراض على الحريري في قوله في المقامات ويسيرون القلب اي فيه وعلى ما ذكره المص لا م

متنه

بالدم

اي انت قادر فيه عليه م

النقلا

في م

ان استبقوا ضمن معنى بادروا وقد اجيز الوجهان في فاستبقوا الخيرات فقد جرى على مذهب الفارسي
مطلقا في هذا الباب وفي باب دخلت ومن توجيهه الذي ذكره مع ما مر من توجيه قول الجمهور
في المنصوب بعد دخلت وغيره هو الحقيق بالاعتماد وهو من محاسنه في هذا الكتاب وتختص ذلك
اي التوسع في الظرف زمانا او مكانا بجعله مفعولا به مجازا مخصوصا بالفعل القاصر كسرت اليوم
او ميلا والمتعدي لواحد كضربت اليوم زيدا فاذا جعلت اليوم ظرفا قدرت وصول الفعل
للاسم بتوسط في وان لم يلفظ بها فاذا جعلته مفعولا على السعة فانت غير ناو لفي بل تقدر
الفعل واقعا باليوم كما يقع لفظ ضربت في زيد من قولك ضربت زيدا وهو مجاز لان
الفعل لا يؤثر في اليوم تاثير الضرب في زيد فاللفظ على ضربت زيدا والمعنى على ما هو في اليوم
تاثير الضرب في زيد فاللفظ على ضربت زيدا والمعنى على ما هو في اليوم ولا يخرج عن معنى
الظرفية واذا توسعت فيه جاز حينئذ اضمار غير مقرون بفي وان كان اصل الظرف ان
يتعدى اليه الفعل بواسطة في والضمير يرد الاشياء الى اصولها فانك لم ترد كونه ظرفا
بل اردت كونه مفعولا مجازا فتقول اليوم سرته ان توسعت وسرت فيه ان لم تتوسع وجاز
اضافة ما اليه نحو بل مكر الليل والنهار ملك يوم الدين ونحو يا سارق الليل وقوله يا سارق
الليلة اهل الدار فلولا الاتساع لقيل مكرهم في الليل ومالك الامور في يوم الدين ويا سارقا
في الليل ويا سارقا في الليلة والاسناد اليه نحو ما حكى س ولد له ستون عاما اي ولد له الاولاد
في ستين عاما فحذفت الاولاد وفي امثلة س سير عليه فرسخان وكل من النسبة الاضافية
والاسنادية اليه كما ذكرنا والنسبة الايقاعية نحو نومت الليل واجريت النهر مجاز
وهو عند اهل البيان من المجاز العقلي لان اسناد الفعل الى غير ما حقه ان يوقع عليه قد
جاز موضعه الاصلي وفي البسيط التوسع في ظرف المكان لا يطرد بخلاف ظرف الزمان
واعلم ان التوسع قسمان احدهما على حذف مضاف فاذا قلت صيد عليه يومين فاردت
وحش يومين جاز بلا خلاف وثانيهما ان تجعل اليومين مصيدين مجازا وهذا مذهب
س والجمهور وهو الذي اراده المص هنا وزعم ابن كيسان ان الاتساع اذا كان على الوجه
الثاني يبعد حصر الفعل في الظرف فاذا قلت يوم الجمعة صمته فالمعنى انك اعتمدته
بالصوم دون غيره واذا قلت صمت فيه احتمل ان تكون صمت فيه وفي غيره ذكره في
الارتشاف وافاد تخصيصه التوسع بالقاصر والمتعدي لواحد امتناعه في المتعدي
للثلاثة فلا تقول اليوم اعلمته زيدا عمرا قائما وهو مذهب الاكثر لانه ليس له ما يشبه
به اذ ليس في الافعال ما يتعدى لاربعة وفي المتعدي لاثنين لكن صرح جماعة بالجواز
فيه نحو اليوم اعطيته زيدا درهما وقد ذهب الاخفش الى الجواز في الجميع وهو ظاهر كلام
س والمنسوب للجمهور لان التوسع يجوز ولا نسلم احتياجه الى ما يشبه به ولا يتوسع الا في
المتصرف من الزمان والمكان دون غيره كسحر وعند وقد اهمل المصنف هذا الشرط ولا بد
منه فلعله اكتفى بالتنبيه عليه بالمثال والمتصرف منهما هو ما يفارق الظرفية الى حالة
لا تشبهها كان يستعمل مبتدا او خبرا او فاعلا او مفعولا او مضافا اليه كيوم وحين
ويمين وشمال وسائر ما مثل به المص فانه لم يمثل الا بالمتصرف منهما تقول اليوم يوم مبارك

انه على الظرف نظرا الى ما جرى عليه في هذا الكتاب من التفرقة بين باب دخلت ع م

بل م

اذ يسند اليه واضافة المضاف الى غير ما حقه ان يضاف اليه وايقاع الفعل على غير ما حقه م م

ومكانك مكان حسن وغير المتصرف نوعان ما لا يفارق الظرفية اصلاً كقط وعوض في الزمان
تقول ما فعلته قط ولا افعله عوض وما يفارقها الى دخول حرف الجر عليه كمن في قبل وبعد
ولدن وعند وكذا في مع حكى سيبويه ذهب من معه وفي حيث فقد تجر بفي شاذاً كقوله فاصبح
في حيث التقينا شريدهم وبعلى كقوله الى حيث القت رحلها ام قشعم وكرم في الارتشاف
والى في ابن مالك ومن في متى وكذا هنا وهنا وثم كما مر في الاشارة وقد تجر من بحتى ويحكم
عليهن بعدم التصرف اذ لم يخرج عن الظرفية الا الى حال شبيهة بها اذ الظرف والمجرور
اخوان ومن الداخلة على ذلك اكثرها بمعنى في نحو جئت من قبلك ومن بعدك ومن بيننا وبينك
حجاب وانما نحو جئت من عندك وذهب من لدنك فلابتداء الغاية قاله الرضي ومن غير
المتصرف اكثر الظروف المبنية كاذ واذا والحق به ما لم يضف من مركبة الاحيان كصباح
مساء ويوم يوم بالتركيب كخمسة عشر فانه اضيف صدره الى عجزه استعمل ظرفاً وغيره
تقول سرنا صباح مساء وسير عليه صباح مساء واما المصروف من الظروف وغير المصروف
منها فسنا تي الاشارة اليه في باب غير المنصرف ان شاء الله تعالى وقد يحذف عامله اي عامل
المفعول فيه مع القرينة جوازاً اي حذفا جائزا كيوم الخميس ولمن قال متى جئت وايام كذا جوابا بالاول لمن قال
متى صمت وبالثاني لمن قال اين جلست ووجوباً اي حذفا واجبا في ما اذا تعين كونه
حذفا عاماً وذلك في صور اربع في صلة كقوله تعالى ومن عنده لا يستكبرون عن عبادته
او في صفة كمررت بطائر فوق غصن او في خبر نحو والركب اسفل منكم او في حال كرايت
الهلال فوق السحاب واو في ذلك للتنويع ومثله في هذا الجار والمجرور في حذف
متعلقه جوازاً قوله تعالى والى ثمود اخاهم صالحا اي وارسلنا في تسع آيات الى فرعون فهي
والى متعلقان باذهب محذوفا وبالوالدين احسانا اي احسنوا ووجوبا في صلة نحو
ويسبح له من في السموات ومن في الارض وصفة او كصيب من السماء وخبر الحمد لله وحال فخرج
على قومه في زينته فالعامل في الظرف والمجرور في الاحوال الاربع كون عام واجب الحذف
لدلالة الظرف عليه وسدّه مسده كما مر ويسمى الظرف حينئذ مستقرا بفتح القاف لان
الاستقرار سواء كان اسما او فعلا يقدر قبله والظرف مستقر فيه فحذف الجار والمجرور
كما يقال المفعول به مفعول وربما اظهر في الضرورة كقوله لك العز ان مولاك عز وان يهن
فانت لدى بحبوحة الهون كائن وفي شرح ابن يعيش ان الظرف الواقع خبرا صرح ابن جني بجواز
اظهار متعلقه وعندي انه اذا حذف ونقل ضميره الى الظرف لم يجز اظهاره لانه قد صار
اصلا مرفوضا فاما ان ذكرته اولا فقلت زيد استقر عندك فلا يمنع منه مانع ونقل مثل
ذلك ابن بابشاذ عن ابن الخشاب ايضا قال المص وهو غريب وزعم ابن عطية ان مستقرا
في قوله تعالى فلما رآه مستقرا عنده هو المتعلق الذي يقدر في امثاله قد اظهر والصواب
ما قاله ابو البقاء من ان هذا الاستقرار معناه عدم التحرك لا مطلق الوجود والحصول
وهو كون خاص وانما لم يشترط المص لوجوب الحذف كون العامل كونا مطلقا لان في ذكره
غير ذلك اعني كونا خاصا احالة لصورة المسئلة وهي وقوع الظرف صلة او غيره من اخواتها
الثلاث لانه لعدم دلالة الظرف عليه يمتنع حذفه فلا يقال مثلا زيد فيك وعليك بل يجب

ذكره

ذكره مطلقا كما صرح به جماعة فتقول زيد راغب فيك وحنق عليك فيتعين حينئذ اسما كان كما
صرح به ذكرنا او فعلا للخبرية عند البصريين خلافا للكوفيين في تجويزهم نصبه على الحال
وجعل الظرف لنا قص خبرا كما مر في المسئلة في باب الخبر ومثله نظايره الثلاث فيخرج الظرف
حينئذ عن ان يكون خبرا او غيره مما ذكر لا بحسب الحقيقة ولا بحسب الظاهر بل يكون زايدا
ولذلك يسمى الظرف اللغو فاستغنى المص بصورة المسئلة عن اشتراط كون العامل كونا مطلقا
لاستلزام كونه خبرا مثلا ان يكون متعلقه كذلك حتى يجب حذفه ويكون هو الخبر في الظاهر
فان قلت لو قال كغيره وجوبا حيث كان كونا مطلقا لكان اخصر مما ذكره قلت لانه قصد
التنصيص على محال وجوب الحذف وهي الصور الاربع المذكورة هذا وما ذكرناه من وجوب ذكر الكون
الخاص مطلقا هو ما نقله المص عن ابن مالك وابي حيان وغيرهما وبحث في المغني جواز تقديره خاصا
اذا دل عليه دليل وهو الحق وبه صرح الرضي فقال يجوز حذف الخاص لدليل نحو من لك بالمهذب
اي من يضمن لك وفي شرح التسهيل لابن مالك ما يخالف ما نقله المص عنه فانه قال في مباحث
الخبر اذا فهم المراد بدليل جاز الحذف نحو قولك اما زيد فبعمرو وما خوذ واما بشر فبخالد اي ماخوذ
لدلالة الاول عليه انتهى قال المص ويكون الحذف حينئذ جايزا لا واجبا وتوهم جماعة امتناع حذف
الكون الخاص ويبطله انا متفقون على جواز الخبر لدليل وعدم وجود معمول نحو سلام عليكم فكيف
يكون وجود المعمول مانعا من الحذف مع انه اما ان يكون هو الدليل او مقويا له قال واشتراطهم
الكون المطلق انما هو لوجوب الحذف لا للجواز ومما يتخرج عليه قولهم من لي بكذا اي من يتكفل لي
به وقوله تعالى فطلقوهن لعدتهن اي مستقبلات لعدتهن كذا فسره جماعة من السلف وعليه
عول الزمخشري ورده ابو حيان فوهما منه ان الخاص لا يحذف قال والصواب ان اللام للتوقيت
وان الاصل لاستقبال عدتهن وكذا رد عليه في اجازته تعلق الظرف من قوله تعالى وهو الله في
السموات وفي الارض يعلم سركم وليس الدليل حرف الجر ومن ذلك قوله تعالى الحر بالحر والعبد بالعبد
اي الحر مقتول بالحر لا كاين لانه غير مفيد الا ان تقدر قبل ذلك مضافين اي قتل الحر كاين بقتل
الحر فيه تقدير ثلاثة الكون والمضافان بل خمسة لان لكل من المقدرين فاعلا ونظيرها النفس
بالنفس اي مقتولة والعين بالعين اي مفقوءة والانف بالانف اي مجدوعة والاذن بالاذن
اي مصلومة والسن بالسن اي مقلوعة ومنه قوله تعالى قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب
الا الله قال ابن مالك الظرف ليس متعلقا بالاستقرار لاستلزامه الجمع بين الحقيقة والمجاز
لان الظرفية المستفادة من في حقيقية بالنسبة الى غير الله تعالى مجازية بالنسبة اليه واما
حمل قراءة السبعة على لغة مرجوحة وهي ابدال المستثنى المنقطع كما زعم الزمخشري
فالمحضرات يقدر فقل لا يعلم من يذكر ومن جوز الجمع بين الحقيقة والمجاز في كلمة كقولهم
القلم احد اللسانين لم يحتج لذلك انتهى وصرح السفاقسي بتقدير الكون الخاص في الاية
الاولى وقال في الثانية ان تقديره معنى لا اعراب وانما يقدر للاعراب الكون المطلق تكملة ومن
ما يجب فيه حذف عامل الظرف ما اذا كان مشتغلا عنه بضميره وقدرت له كيوم الجمعة صمت فيه
فينصب يوم بناصب الظرف وينصب المفعول على التوسع ومنه البيت ويوما شهدناه واختيار الرفع
او النصب هنا كما مر في زيد لو ومما سمع فيه الحذف نحو قولهم لمن ذكر امرا تقادم عهده حينئذ

الان اى كان ذلك وقت اذ كان كذا وسمع الان باب المفعول معه نصه ابتسمية سبويه المفعول
به ايضا واخره عما قبله من المفاعيل للاتفاق على اطراده مع الخلاف فى قياسيته وبكون العامل
انما يصل اليه بواسطة ملفوظا بها وهى الواو بخلاف بقية المفاعيل وهو فى الاصطلاح اسم فضلة
اى يوتى به بعد تمام الكلام موصوف بكونه بعد واو اريد بها اى لا بغيرها من عامل او قرينة اخرى التنصيص
على المعية اى على مصاحبة ما بعدها المعمول السابق عليها كما اشار لذلك بالوصف فى قوله مسبوقة
بفعل مذكورا وما هو فى قوته كسرت والنيل وما لك وزيدا وسوا فى ذلك اللازم كما ذكر والمتعدى
كضربت وزيدا او التام كما ذكر والناقص كقوله وكنت واياه كحران لم يعق عن الماء اذ لاقاه
حتى تقددا ومنع بعضهم المتعدى لئلا يلتبس بالمفعول به فعليه لا يقال ضربت وزيدا او قوم كان
الناقصة والجمهور على خلافه كما اقتضاه اطلاقه او مسبوقة بما فيه معناه اى معنى الفعل
وحروفه ادخل بهذا ما بعد الواو المسبوقة بالمصدر كعرفت استوا الما والخشبة وباسم
الفاعل نحو انا سائر والنيل واسم المفعول نحو الناقة متروكة وفصيلها والمراد بالتنصيص
على المعية اى المصاحبة للمعمول بمجرد مقارنته له فى الزمان فيدخل فى ذلك المتشاركان فى مدلول العامل
كجئت وزيدا وغير المتشاركين فيه كاستوى الما والخشبة والمتشاركان فى الحكم نحو امرا ونفسه
وغير المتشاركين فيه كما مر فى حسبك والمعية هو مجرد المصاحبة فى الزمان مع الاعراض عن
المشاركة مطلقا وبذلك فارقت واو العطف فانها توجب التشريك فى الحكم دون المعية فى
الزمان كما سياتى ولا بد فى قصد المصاحبة بها كما فى كل رجل وضيعته نعم لا يستلزم قصد المصاحبة
وشمل بارادة التنصيص على المصاحبة ما لا يصح فيه التشريك اصلا كاستوى الما والخشبة وما يصح فيه
لكن اعرض عن الدلالة عليه وقصد الى مجرد المصاحبة كما فى نحو قام زيد وعمرا او نحو اكرمتك وزيدا فيجوز
كون الواو للتشريك فينتصب زيد بالعطف على المفعول به وللمعية فينتصب مفعولا معه كما صرح
بذلك فى المغنى وللقصد الى ادخال ما بعد الواو فى نحو ذلك عند قصد المصاحبة زاد قيد الارادة وذلك
اولى من قوله فى غير هذا الكتاب بعد واو بمعنى مع فانه لا يشمل ما بعد الواو فى مثل قام زيد وعمرو اذ
لا يطلق عليها واو مع الا مع قرينة النصب الذى هو اثرها المتاخر عن تحققها فى نفسها وانما يطلق
عليها عند عدم النصب واو العطف لانها الاصل والاسم لا يشترط فى تحقق كونه مفعولا معه ان يكون
منصوبا والا لزم الدور بل اذا اريد بالواو مجرد المعية ووجدت بقية الشروط الماخوذة فى التعريف
فقد وجد المفعول معه ولو لم ينطق به المتكلم منصوبا غايته ان يكون لحنا فى بعض الصور فتامله
فلم ار من افصح به وان كان فى كلامهم ما يشير اليه وكذا لا يطلق عليها واو مع فى مثل اكرمتك وزيدا
الا عند قرينة تدل على ارادتها وقد علم مما تقرر ان معمول العامل الذى قصد مصاحبته الواو لا يشترط
كونه فاعلا كما فى سرت والنيل خلافا لبعضهم حيث اشترط ليخرج مصاحب المفعول به كضربت زيدا
وعمرا فانه معطوف قال الرضى اتفاقا لا مفعول معه ثم نقضه بنحو حسبك وزيدا بنا على ان زيدا
مفعول معه قال فان قلت انه كان مفعولا فى المعنى اذ المعنى يكفيك وكون الواو فى ذلك مفعولا معه
هو مذهب الزمخشرى وجماعة والاصح كما قال المص وابن مالك انه مفعول باضمار يحسب اذ لا يعمل فى
المفعول معه الا ما يعمل فى المفعول به كما سياتى فى حسبك فصل واما نحو عمرا فى المثال فقد
ذكر صاحب الارتشاف ان بعضهم حمله على العطف وبعضهم جوز فيه الامرين وهو نظير ما ذكره

المص

تمام م

اي م

وقصد

كغيره م

تصاحبه

178

المص فى اكرمتك وزيدا قال فى الارتشاف ولا تتمكن المعية مع المفعول كتمكنها فى كفاك وزيدا درهم
وامرا ونفسه انتهى اذا تقرر ذلك فلنرجع الى الاحترازات المرادة فى التعريف فقوله اسم كالجنس يخرج
عنه الفعل المنصوب بعد الواو فى نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن اى لا تفعل هذا مع فعلك هذا
فليس مفعولا معه وان وقع بعد واو المعية لانه ليس باسم هكذا قال فى الاوضح وغيره وتعقب
بانه بمنزلة الاسم لتقديره بالمصدر كما سياتى فينبغى ان يعطى حكمه وقد صرح به بعضهم قال
قريبه وهو الحق فالمراد بالاسم اعم من الصريح والمؤول به كما مر فى نظايره من الابواب كالمبتدا والفاعل
ولا اخراج عنه حينئذ على ما هو الاصل فى الاجناس اذ لا يوتى بها للاخراج بل لتقييد الذات وخرج بقوله
فضلة ما بعد الواو فى نحو اشترك زيد وعمرو وكل رجل وضيعته اذ لا يتم الكلام بدونه وبقوله بعد واو
ما لم يكن بعدها من المفاعيل ونحوها فانه لا يسمى مفعولا معه اصطلاحا وان كان البعض من ذلك
مصاحبا لما قبله وربما اطلق عليه مفعولا معه لغة كالمجرور بمع نحو جلست مع زيد وبالمصاحبة كبعت
الفرس بلجامه وبقوله اريد بها التنصيص على المعية خرج ما بعد الواو التى لم يرد بها ذلك كالتى
للحال نحو جا زيد والشمس طالعة واخراج بهذا القيد اولى من اخراجه كما فى الاوضح بقوله
اسم قال لان ما بعد الواو جملة لان الاصل فى الاجناس ان لا تخرج بها ما وجد عنه غنى وكواو
العطف التى اريد بها الترتيب كجاء زيد وعمرو قبله او بعده كانت محتملة لذلك للمعية
كجا زيد وعمرو واذا اريد مجرد التشريك فانها معطوف لا مفعول معه وكذا ما بعد الواو
فى نحو ضربت زيدا وعمرا اذا اريد مجرد التشريك فهو معطوف وادعى الرضى ان العطف يتعين فيه
قال لان الاصل الواو التى قبل المفعول معه هو العطف وانما يعدل بها عن العطف الى النصب
نصا على المعنى المراد من المصاحبة لان العطف فى جا زيد وعمرو يحتمل تصاحب الرجلين
فى المجى ويحتمل مجى احدهما قبل الاخر والنصب نص فى المصاحبة وفى قولك ضربت زيدا وعمرا
لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة لكون النصب فى العطف ظاهرا انتهى وهذا يعكر عليه
تصريحهم بالوجهين فى نحو اكرمتك زيدا او نحو زيدا او عمرا وامرا ونفسه وقد مر نقل الارتشاف
عن بعضهم جوازهما فى ضربت زيدا وعمرا واجازة المص لهما فى نحو اكرمتك وزيدا وهو قضية كلامه
هنا كما قررناه فليعول عليه وخرج بقوله مسبوقة الى اخره نحو هذا لك واباك فلا يتكلم به خلافا للفارسى
كما سياتى لانه لم يوجد قبل الواو فعل ولا ما فى معناه وحروفه بخلاف ما لك وزيدا او ما انت وزيدا
كما سياتى ايضاح الفرق بينهما والاصح من قولى النحاة ان المفعول معه مقيس حيث وجدت الشروط
المشار اليها فى التعريف المذكورة مطلقا اى سواء صح فيه العطف حقيقة كقام زيد وعمرا او مجازا كسرت
والنيل او لا كضحكت وطلوع الشمس لان الطلوع لا يكون منه ضحك حقيقة ولا مجازا وهذا ما صححه
ابن مالك فوافقه المص وهو مبنى على ما سياتى من انه يستعمل حيث لا يصح العطف وقيل هو قياس
فى العطف المجازى سماع فى الحقيقى قال الاستاذ ابو على الشلوبين اذ كان العطف ايضا على معنى
مع وكان حقيقة فى المعنى ضعف النصب كقام زيد وعمرو فهذا لا يقال بالنصب الا ان يسمع ومنه
قوله تبكى عليك نجوم الليل والقمرا اى مع القمر وان كان مجازا كسرت والنيل فينبغى ان يكون
الخلاف فيه هو قياس ام لا ونقل عن ابن هشام قياسيته فى ذلك وقيل قياس فيما يصح فيه العطف
دون ما لا يصح فيه بنا على شرطية صحة العطف فى الباب كما سياتى قال ابن هشام وعلى هذا اكثر

وعليه م

معه م

وان م

نصًا

النحاة وهو ظاهر الكتاب وقيل الباب كله سماعي فلا يتجاوز فيه ما سمع قال ابو الحسن قوم يقيسونه
في كل شيء وقوم يقصرونه على السماع قال ابن هشام الاتفاق على انه مطرد في لفظ الاستوا والمجي والصنع
وفي كل لفظة سمعت وينبغي عندي ان يقاس على ما سمع ما في معناه فتقيس وصل على جاء ووافق على استوى
وفعلت على صنعت وذكر ما لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها وما زلت وزيدا حتى فعل انتهى
نقله في الارتشاف وقيل في المسئلة غير ذلك والاصح انه ليس من شرط كونه مفعولا معه صحة عطفه
من حيث المعنى على مصاحبه بل قد يستعمل حيث لا يصح العطف على المصاحب لا حقيقة ولا مجازا كجلست
والسارية بدليل قولهم استوى الماء والخشبة لان استوى هنا بمعنى ارتفع كما في قوله تعالى ثم استوى وقيل ذو مرة
فاستوى والخشبة هنا مقياس يعرف به مقدار ارتفاع الماء وقت زيادته والى هذا ذهب
ابن خروف وابن مالك وتبعهما المص هنا قال ابو البقاء اذا قلت قم وزيدا كان معناه تابع زيدا في
القيام فزيد مفعول في المعنى وانت فاعل فلا يصح عطفه هنا مع جواز كونه مفعولا معه نقله ابن اياز
وقيل لا يستعمل الا حيث يصح العطف اما حقيقة كجاء البرد والطيالسة او مجازا كسرت والنيل اذ يقال
سار النيل بمعنى الجريان لان اصل هذه الواو العطف وانما يعدل عنه الى النصب نصا على المعنى المراد
من المصاحبة كما مر وهذا ما صححه في شرح اللمحة ونقله في الارتشاف عن الجمهور قال وحكى ابن الباذش
الاجماع عليه واجيب عن الاستدلال السابق بان استوى في المثال بمعنى ساوى اي تساوى الماء والخشبة
في العلو وصل الماء اليها فليست الخشبة ارفع منه والاصح انه لا يتقدم على المصاحب فلا يجوز سار
والنيل زيد مراعاة لاصل الواو من العطف خلافا لابن جني حيث اجازه تمسكا بقوله جمعت به وفحشا
غيبة ونميمة وخرج على ان فحشا غيبة قدم عليه للضرورة وافهم بعدم جواز تقديمه على المصاحب انه
لا يتقدم على العامل من باب الاولى لانه اذا لم يتقدم على معمول العامل وهو المصاحب فاولى ان لا يتقدم
على العامل فلا يقال والخشبة استوى الماء لان الواو كالهمزة المعدية **فان قلت** لو حذف قوله على
المصاحب لافاد انه لا يتقدم على كل من العامل والمصاحب منطوقا مع الاختصار **قلت** لئلا يوهم
جريان الخلاف في تقديمه على العامل وهو لا خلاف في امتناعه كما في التسهيل فلذلك قيد بالمصاحب
واكتفى بفهم عدم تقديمه على العامل من ذلك والاصح الذي عليه س وجمهور البصريين ان عامله كالعامل
في المفعول به وهو الفعل كسرت والنيل او شبهه اي ما فيه معنى الفعل وحروفه وهو المصدر واسم
الفاعل والمفعول كما مر ولا يضر فصل الواو بينهما كما لا تضر الا في الاستثناء ثم قال س والفارسي وجماعة
انه كالمفعول في المعني فمعنى ما صنعت واباك اي ما صنعت باباك وجا البرد والطيالسة اي بالطيالسة
وقال الاخفش وقوم من الكوفيين ان نصبه نصب الظروف والواو هي المهيئة له للظرفية وافاد
بقصر العامل فيه على الفعل او شبهه انه لا يعمل فيه غيرهما كالظرف والجار والمجرور والاشارة خلافا
لابي علي اجاز في قوله هذا ردائي مطويا وسربالا ان يكون العامل في سربالا هذا وهو ظاهر خلاف
كلام س بل العامل فيه مطويا لا الواو اي ليس عامل المفعول معه الواو خلافا للجرجاني كانه لما راى
اختصاصها بالاسم ادعى ذلك ان ورد بانه لو كان كذلك لاتصل الضمير بها بان يعمل انه لا يقال قمت
وك تريد واياك ولا عامله الخلاف اي مخالفة الاول في اعرابه كما في الارتشاف فيكون امرا
معنويا خلافا للكوفيين لان الاحالة على العامل اللفظي اولى ما لم يضطر الى المعنوي ولا فعل
محذوف بعد الواو خلافا للزجاج والتقدير عنده فيما صنعت واباك ولابست اباك ورد

بان

اي هو

معطوف علي

صنعت هو

كما يتصدم
تزيد واياك

معه

٦٦٩

بان الاضمار خلاف الاصل ولانه على التقدير المذكور يخل بباب المفعول معه لانه حينئذ يكون مفعولا
به ولهذا اسقطه المص فاعرفه فانه من لطائفه وكون اصل هذه الواو عندهم العطف وهو لا ينافي
قصد المصاحبة كما في كل رجل وضيعته ولا يستلزم قصدها كما في جا زيد وعمرو قبله كان للاسم الواقع
بعد الواو احوال لها يتعين فيها النصب على المفعول معه وما يترجح فيه على العطف وما يضعف فيه
عنه فيترجح العطف عليه وما يمتنع فيه فيتعين العطف وما يمتنعان فيه معا والى الاول اشار بقوله
ويتعين اي كونه مفعولا معه في كل موضع امتنع فيه العطف لمانع معنوي او صناعي بناء على انه لا يشترط
استعماله حيث يصح العطف كما مر فالاول كما في نحو قولهم في النهي عن الجمع بين اتيان القبيح والنهي عنه
لا تنه عن القبيح واتيانه اذ لو عطف لكان المعنى لا تنه عن القبيح وعن اتيانه وفيه تقرير للقبيح ولاتيانه
وهو خلاف المراد فيتعين النصب على المفعول معه اتفاقا وكذا نحو قعدت وطلوع الشمس عند من
اجازه لعدم صحة العطف من حيث المعنى وكذا استوى الماء والخشبة والثاني كما في كل جملة اسمية
او فعلية بعدها واو مع وقبل الواو ضمير متصل مرفوع غير موكد بضمير منفصل ولا ما يقوم مقامه
نحو قمت وعمرا او ما صنعت واباك وفي كل جملة كذلك وقبل الواو ضمير مخفوض باللام او بالاضافة
البيانية ونحو واو الجملة ما الانكارية نحو ما لك وعمرا او ما شانك وزيدا وما بالك وزيدا
فيتعين النصب في هذه المواضع بما في ذلك من معنى الاستقرار وفي المضاف من معنى الفعل عند
الجمهور لامتناع العطف على الضمير المرفوع في الاول بناء على اشتراطهم لصحة العطف عليه توكيده
بضمير منفصل كما في قوله تعالى لقد كنتم انتم واباؤكم او وجود فاصل ما كما سياتي في العطف وقال
الرضي الجمهور على ان العطف بدون تقبيح لا ممتنع فيكون النصب مختارا الا واجبا وعليه جرى
في الاوضح وعلى الضمير المجرور بدون اعادة الجار في الثانية بناء على انه شرط لصحة العطف عليه
اعادة الجار كما في قوله تعالى فقال لها وللارض ائتيا الا في الضرورة واجازه الاخفش والكوفيون
بدونها في السعة ايضا وهو مختار ابن مالك والمص كما سياتي في العطف ولا ينافيه ما ذكره هنا فانه
على سبيل الحكاية عن الجمهور وعليه فلا يتعين النصب بل يجوز العطف على ضعف فيجوز ان لم يقصد النص
على المصاحبة قال الرضي وهو اولى لوروده في القران نحو تساءلون به والارحام والنصب في امثلة
الثانية ونحوها بكان مضمرة قبل الجار لانها تقع في هذا المعنى لان الاستفهام بالفعل اولى
والتقدير ما كان لك وعمرا وما كان شانك وعمرا او ما كان ما لك وبكرا فان كان موضع المضمر
ظاهرا فليس الا الجر قال س سمعنا بعض العرب يقول ما شان عبد الله والعرب يشتمها حكاه ابن العماد
او مصدر لابس منويا بعد الواو والتقدير ما لك وملابستك او وملابستك عمرا وكذا الباقي والتقدير ان
اعني كان والمصدر بجانبيه لس وساغ حذف المصدر مع ابقاء معموله لقوة الدلالة عليه كما في قوله
تعالى وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام اي وصد عن المسجد الحرام ولبس النصب فيها بلا لبس
خلافا للسيرافي وابن خروف وصححه ابن طاهر والتقدير عندهم ولابست عمرا وكذا البقية وضعف
بعطف الفعل على الاسم وهذا التقدير وتقدير المصدر يخرج عن كونه مفعولا به فيعلم من ذكر المص
لهذه المسائل من هذا الباب تعين تقدير كان وان كان المجرور في المسائل المذكورة ظاهرا فسياتي
ويترجح كونه مفعولا معه على العطف على ما قبله حيث لم يمتنع العطف بل ادى الى تكلف كما في نحو قولهم
لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها فانه وان حسن العطف من حيث اللفظ لكن فيه تكلف من حيث

فيجوز

المعنى اذ تقديره لو تركت الناقة تؤم فصيلها وترك فصيلها لرضعها وهو تكلف وتكثير عبارة
فضعف وفي التمثيل بهذا تنبيه على ان المفعول معه قد يرد مع المتعدي كما عليه الاكثرون وكذا
قولك كن انت وزيدا كالاخ اذ تقديره كن لزيد وليكن لك مع كونه ايضا خلاف المقصود
لان المخاطب هو المامور فاذا عطف كان الامر متوجها الى زيد ايضا وانت لا تريد امره بذلك ومثله
بيت الكتاب فكونوا انتم وبني ابيكم مكان الكليتين من الطحال وكذا اذا اخيف من العطف فوات
معنى المعية نحو لا تغتذ بالسمك واللبن ولا يعجبك الاكل والشبع فالنصب يبين المراد من المعية
والعطف لا يبينه فيترجح النصب وفي قوله كالاخ بالافراد تنبيه كما قال على ان ما بعد المفعول
معه من خبر وحال يكون على حسب ما قبله لا على حسب المفعول معه والاسم فتقول لكن انت وزيدا
كالاخوين ولا جا البرد والطيالسة شديدين وفاقا لابن كيسان قال المص والسماع والقياس
يقتضيانه واجاز الاخفش وابن مالك مطابقتهما كما يطابق الاسم والمعطوف عليه وان كان تقول
الافراد اولى فتقول كان زيد وعمرو المذكورين وجا زيد وعمرو ضاحكين كما يقال كان زيد
وعمرو مذكورين قال المص وليس بالقوي واعلم ان الرجحان حيث جا في هذه الصورة وغيرها انما هو مغنيي
مع قطع النظر عن مراد المتكلم لاختلاف معنيي الرفع والنصب اذ لا يحتمل النصب غير المعية بخلاف
الرفع فانه يحتمل الثلاثة اما اذا لاحظنا مراد المتكلم فلا يتحقق صورة الرجحان لانه اما ان
يقصد التنصيص فيتعين النصب والا فالرفع فاين جواز الامرين مع رجحانية المفعول معه
ويجوز الوجهان ويضعف فيهما كونه مفعولا معه حيث صح العطف بلا مانع ولا تكلف فيترجح
لانه الاصل كما في نحو قام زيد وعمرو فالنصب جائز وغير مختار وزعم عبد القاهر انه لا يجوز اذ
لا ضرورة الى المخالفة للاصل بلا داع اليه والحق كما قال الرضي ان يقال ان قصد النص على المصاحبة
تعين النصب والا فالرفع ويجوز في اكرمتك وزيدا العطف على المفعول به وكونه مفعولا معه
وبرزيد نحو اكرمتك وهذا كونه معطوفا على الفاعل ايضا لحصول الفصل بالمفعول ذكرها في
المغني وكذا اي وكالمثال المذكور في جواز الوجهين وترجح العطف ما لا يتعدى فيه نحو ما شان زيد
وعمرو ومثله ما لزيد وعمرو ونحو كيف انت وزيد ومثله كيف انت وقصعة من ثريد
ذكره س ونحو ما انت وزيد ومثله بيت الكتاب وما انت والسير في متلف يبرح بالذكر
الضابط فالاحسن جر عمرو في الاولين وزيد في البقية بالعطف وان قصدت النصب
لعدم التناسب وما اما مبتدا او خبر على خلاف بين س والاخفش واما كيف فلا تكون
مبتدا فليس للرفع فيها الا توجيه واحد قاله في المغني والنصب جائز فيهن اي في المسائل
الثلاث المذكورة وما في معناها فقد سمع من لسان العرب وخرجه النحاة على انه منصوب بكان
في حال كونها مضمرة لكثرة وقوعها هنا ونص عليه س فالتقدير ما كان شان زيد وعمرا وكيف
او ما تكون وزيدا وكذا البقية فلما حذف الفعل وحده برز ضميره وانفصل وارتفاع الضمير
على انه اسم لكان وما وكيف فيما ذكر من الامثلة في موضع نصب خبرا لها كما في المغني قبيل الباب تقديره
الخامس ولو قال يكون مضمرا لكان اولى فان س قال التقدير تكون في كيف وكان فيما قال المبرد
ولا معنى لتخصيصها بذلك واجاب السيرافي بانه لم يقصد التخصيص وانما اراد التمثيل على الوجه
الممكن وزعم ابن ولاد انه لا يجوز الا ما قدره س وابدى هو وغيره فرقا في ذلك وليس كان المقدرة

فيما

فيما ذكرنا ناقصة بل تامة وفاقا للاستاذ ابي علي وابي عمرو بن بقي فتكون كيف في المثال الثاني
في موضع نصب على الحال المقدمة واما في الثالث فلا تكون حالا ولا النصب على المعية في المسائل
المذكورة واجبا والتشريك ممتنع ولا النصب ممتنعا والتشريك واجب خلافا لزاعمي ذلك فيهاهو
اي الاقوال المذكورة وزاعم ان كان المضمر ناقصة هو ابن خروف وصححه ابو حيان وعليه فكيف
في موضع الخبر وكذلك ما والتقدير اي شي يكون شان زيد مع عمرو وعلى اي حال يكون مع
زيد واي حال تكون مع قصعة ثريد وزاعم ان النصب واجب هو ابن عصفور وانه ممتنع
هو بعض المتاخرين نعم قال س هو قليل في كلام العرب ومما نصب على المفعول معه على اضمار كان
قوله ازمان قومي والجماعة كالذي منع الرحالة ان تميل مميلا اي زمان كان قومي وميلا
وقول عايشة رضي الله عنها كان ينزل عليه الوحي وانا واياه في لحاف كانها قالت وكنت
واياه او وانا كاينة واياه قاله ابن مالك وظاهر كلامه في المغني ان تخريج النصب في المسائل
السابقة على حذف كان غير متعين فانه جوز فيها المذكورة في تقريبها ان تكون خبرا لكان
او مفعولا لتصنع قال ومثله كيف انت وزيدا الا انك اذا قدرت تصنع تكون كيف حالا اذ
لا يقع مفعولا به واعلم ان هذه الاحوال للمفعول معه انما هي جارية على راي من يقول بقياسيته
اما من يقصره على السماع فلا يتجاوزه غير ما سمع ذكر ذلك صاحب اللباب ونقله قريب المص في بدر
وهو ظاهر ويمتنع المفعول معه حال كونه وحده اي دون العطف فيما فقد فيه شرط من الشروط التعريف
المذكورة في تعريفه نحو هذا زيد وعمرو لفوات شرط سبق الفعل او ما في معناه وحروفه عليه
خلافا لابي علي في اجازته النصب في ذلك على المفعول معه اكتفاء بتقدير الفعل كما في
ما لك وزيدا وما انت وزيدا ومنعه الجمهور وفرقوا بين المثالين حيث حكموا بوجوب النصب
في اولهما وجوازه في الثاني ومنعوه في هذا بان الدلالة على الفعل في الاول قوية للاستفهام
الذي هو بالفعل اولى كما مر ولتأخر الجار والمجرور المتعلق به فكانه مذكور للدلالة عليه من وجهين
بخلافه في هذا زيد وعمرو فان الطالب له شي واحد ولان الفعل في الثاني محذوف جوازا
لا وجوبا فنزل منزلة المذكور وتقدم مع خلافه في هذا زيد وعمرو وهكذا ذكره قريب المص ويمتنع وحده
حيث كانت الواو بمعنى مع بعد خبر لم يذكر نحو كل رجل وضيعته وانت وشانك والرجال واعضادها
او ذكر وهو افعل تفضيل نحو انت اعلم وما لك وانت اعلم وعبد الله فيمتنع النصب خلافا للصيمري
اذ ليس قبل الواو فعل ولا ما يعمل عمله مطلقا وما لك في المثال الثاني معطوف على انت ونسبة وتيلاهو
العلم الى المال مجاز او المعنى انت اعلم والواو للمصاحبة معطوف على اعلم والاصل بمالك فوضعت
الواو موضع الباء فعطفت على ما قبلها ورفع ما بعدها على اللفظ وهي بمعنى الباء متعلقة
باعلم والصيمري هو ابو عبد الله بن علي بن اسحق النحوي صاحب كتاب التبصرة في النحو احسن فيه
التعليل على قول البصريين ذكره المجد اللغوي في البلغة وقال كان ابو حيان ينكر وجود الصيمري
ولذلك تعرضت لبيان حاله مع انه نقل عنه في الارتشاف هذا القول ويمتنع وحده في نحو
اهلكت عادا وثمود وفي نحو اشترك زيد وعمرو وتركت زيدا وعمرا او مزجت عسلا وماء
لانتفاء قصد المعية في الاول وانتفا قصدها بالواو في الثاني وما بعده والذي افادها فيه
انما هو خصوصية الفعل ويمتنع مع العطف ايضا حيث لم يصلح للتشريك بتقدير الفعل

يصح هـ

انه مفعول معه او على هـ

غ قبله

والمؤولة

بعدها ولا المعية لانتفائها او انتفاء فايدة الاعلام بها كما في نحو قوله علفتها تبنا وماء باردا
حتى شتت همالة عيناها وقوله اذا ما الغانيات برزن يوما وزججن الحواجب والعيونا فلا
جايز ان تكون الواو فيهما للعطف مفرد على مفرد لانتفاء مشاركة ما قبلها وما بعدها في العامل
لان علفت لا يصح تسلطه على الماء وزججن لا تسلطه على العيون ولا ان تكون للمعية لانتفائها
في الاول او انتفاء فايدة الاعلام بها في الثاني اذ من المعلوم لكل احد مصاحبة العيون للحواجب
فيقدر فيهما عامل ناصب للاسم على انه مفعول به اي وسقيتها ماء وكحلن العيونا فيكون من عطف
جملة على جملة بحذف الفعل والفاعل وبقي المفعول هذا قول الفراء والفارسي ومن تبعهما
وذهب ابو عبيدة والاصمعي والمازني والجرمي واليزيدي الى انه لا حذف وان ما بعد الواو معطوف
وذلك على تاويل العامل المذكور بعامل يصح انتصابه عليهما فيؤول علفتها بانلتها وزججن بحسنّ
فايدة قوله تعالى فاجمعوا امركم وشركاءكم مما يمتنع فيه العطف لعدم المشاركة لان اجمع
بمعنى عزم لا ينصب الا الامر والكيد فتعين نصب شركاءكم اما على انه مفعول لفعل محذوف
تقديره واجمعوا بوصل الهمزة من جمع وجوز بعضهم العطف بتقدير حذف مضاف واقامة
المضاف اليه مقامه اي وامر شركائكم والحق كما قال الرضي كونه مفعولا معه لسلامته من الاضمار
وللاضمار لابن الاكثر ابن ادعى المصنف ان واو مع لم تات في القرآن بيقين وفي قوله تعالى والذين
تبوءوا الدار والايمان امتنع فيه العطف لانتفاء المشاركة ويجوز النصب على المعية كما في
الارتشاف وقيل يمتنع لان المراد بالدار المدينة والاية في مدح الانصار وقد تبوءوا المدينة
قبل التلبس بالايمان فوجب ان يقدر له عامل اي واعتقدوا الايمان ونحو راسك والحايط وامرءا
ونفسه وشانك والحج يجوز فيه الوجهان النصب على المعية او على العطف وهو مقيس في المتعاطفين
نحو زيدا او عمرا اي الزم او دع ونحو ذلك باب ______ بالتنوين الحال تذكر
باعتبار الصفة الراجعة اليها وتونث تقول نحن في حال حسنة وفي حال حسن وقد يونث لفظها
كما قال على حالة لو ان في القوم حاتما على جوده لضن بالماء حاتم وهي في الاصطلاح قسمان
مبينة وتسمى ايضا موسسة وهي التي لا يستفاد معناها بدونها وموكدة وهي بخلافها قال
الرضي ولا يمكن جمعهما في تعريف لاختلاف ماهيتهما بالتاسيس والتاكيد وقد جمع بينهما المص في
الشذور فقال وصف فضلة مسوق لبيان هيئة صاحبه او تاكيده او تاكيد عامله او مضمون
الجملة قبلها واقتصر هنا وفي الاوضح والقطر على تعريف الاولى لانها الاصل بل انكر جماعة
الموكدة كما سياتي فقال صفة اي لفظ دال على معنى قايم بالغير لان هذه الحال عبارة عما يبين
الهيئة التي هي معنى قايم بالغير كما قال الشيخ سعد الدين لا الصفة بمعنى النعت اعني التابع
الدال على معنى في متبوعه لغير الشمول اذ بينهما عموم من وجه لتصادقهما في مثل اعجبني هذا العالم
وتفارقهما في مثل العالم حسن ومررت بهذا الرجل ثم المراد بالصفة هنا اعم من ان تكون دالة على معنى
منتقل اي مفارق او لازم اي ثابت ليدخل الحال المنتقلة واللازمة كلقيته بدارا كبا او اسود
واعم من ان تكون صفة صريحة او مؤولة بها كما اشار اليه في شرح القطر فيدخل فيه الحال المشتقة كما ذكر
والمؤولة بها كما في انفروا ثبات والمفردة كما ذكر وغيرها كالجملة وشبهها كما سياتي وهذا نظير ما مر منه
من اطلاق المصدر على المحقق منه والمقدر في باب المفعول المطلق فالصفة كالجنس يشمل الحال

وغيرها

عنده هـ

المبينة هـ

المفاعيل

المنوي هـ

وغيرها كالنعت والخبر في نحو زيد راكب والمبتدا في نحو اقايم الزيدان ويخرج عنه ما ليس كذلك
كالقهقرى في نحو رجعت القهقرى فانه مبين لهيئة الرجوع لكنه مصدر لا وصف وخرج بقوله فضلة
الوصف الواقع عمدة كالخبر والمبتدا فيما ذكر ولا يرد على عكسه الحال في نحو ضربي زيدا قايما ولا تمش في الارض
مرحا لان المراد بالفضلة ما ينتصب بعد تمام الكلام او ما عدم الاستغنا عنه عارض لا اصلي والعمدة
بخلافه اي عدم الاستغنا عنه اصلي لا عارض فعروض عدم الاستغنا في الحال المذكورة لا يخرجها عن كونه
فضلة بالمعنيين المذكورين وقوله ذكرت لبيان هيئة من قامت به مما سياتي تفصيله اي ذكرت لمجرد
بيان الهيئة مخرج للتمييز في نحو لله دره فارسا وللنعت في نحو رايت رجلا راكبا فان ذكر التمييز
لبيان جنس المتعجب منه والنعت لتخصيص المنعوت وانما وقع بيان الهيئة بهما ضمنا لا قصدا قال
المص في حاشية التسهيل على ما نقله الدماميني المراد بالهيئة الصورة او الحالة المحسوسة كما هو المتبادر
ويخرج تكلم زيد صادقا ومات مسلما وعاش كافرا وان ارادوا الصفة فالتعبير بها اوضح للمقصود ثم
لكنه يخرج منه مثل جاء زيد والشمس طالعة يعني مما الحال فيه جملة اسمية وكذا شبهها كالظرف والجار
والمجرور ونحو وقد دخلوا بالكفر اذ ليس شي من ذلك حالا موكدة وهو واضح ولا مبينة لهيئة فاعل ولا مفعول
انتهى وقيل ان الحال في ذلك لمجرد بيان عاملها لا الهيئة فاعل ولا مفعول وقد يجاب عن ذلك كما في شرح اللمحة
باتفاق تاويل الوصف قال في المغني قال ابن جني جاء زيد والشمس طالعة عند مجيئه يعني فهي كالحال والنعت
المبينين كمررت بالدار قايما سكانها وبرجل قايم غلامه وقال ابن عمرون هي موقلة بقولك مبكرا
ونحوه وقال صدر الافاضل تلميذ الزمخشري انما الجملة في ذلك مفعول معه واثبت مجيئه جملة انتهى
فالحال الغير الموكدة وهي المقصودة بهذا التعريف كما صرح به في شرح القطر هي اي الموضوعة لبيان
هيئة ذات من فاعل اي من حيث هو فاعل اي باعتبار وقوع الفعل منه او مفعول اي من حيث هو مفعول
اي باعتبار وقوع الفعل عليه اذ ليس المراد انها تبين هيئة الفاعل والمفعول مطلقا بل في حالة الفعل فلا
تنطبق جاء زيد راكبا مثلا ان راكبا هيئة لهذا الفاعل مطلقا بل في حالة المجي اذ ليس المقصود بالحال
الا تقيد عاملها اي ان يتقيد بوقت حصول مضمونها تعلق الحدث الذي تضمنه العامل بالفاعل او المفعول
فالمجي الذي هو مضمون العامل في المثال يختص وقوعه بوقت وقوع الركوب الذي هو مضمون الحال ومن ثم
قيل ان الحال تشبه الظرف اي المفعول فيه في الدلالة على الزمان وان شابهت سائر المفعول في كونها فضلة
وقالوا اذا قال انت طالق مريضة لا يقع الطلاق الا اذا مرضت كما حكاه الرافعي في فروع الطلاق قال
لان الحال كالظرف للفعل والمراد بالفاعل والمفعول ما يشمل الاصطلاحي من كل منهما ولو كان المفعول منادى على
الاصح الذي ذهب اليه المبرد وابن طاهر وابن طلحة من المتاخرين لوروده كما سياتي في الاستشهاد عليه وذهب
الاخفش والمازني والفارسي الى المنع ولا نص في اجازة ولا منع وحكى الاسيوطي في المسالة قولا ثالثا وهو
مجيئها منه ان كانت موكدة لا مبينة وللاشارة الى هذا الخلاف عبر بلو وغير الاصطلاحي من كل منهما ايضا
بدليل ما سياتي في امثلته مما هو ليس باصطلاحي كقوله فقال هذا بعلي شيخا او مضاف بالجر عطف على فاعل
مفعول لعقيم اي تجي الحال لبيان هيئة الفاعل والمفعول مطلقا والمضاف اليه لكن بشرط ان يضاف اليه
ما هو بعضه اي جزوه او ما هو كبعضه في صحة حذفه والاستغناء عنه بالمضاف اليه او اضيف اليه
ما هو عامل في الحال كالمصدر والوصف ونحوهما فلا تجي من المضاف اليه في غير ذلك قال ابن مالك
بلا خلاف وليس كذلك فقد اجاز بعض البصريين جاء غلام هند مجردة وحكى عن الفارسي وقال صاحب

البديع انه قليل وجعل المص فاعلا وما عطف عليه من تتمة التعريف طريقة مرضية كما انتقده هو ذلك على
ابو حيان في تعبيره بمثله في اللمحة لاشتمالها على بعض احكام المحدود الموقوفة على تصوره اولا وافاد باقتضائه
على مجيء الحال مما ذكر انها لا تجيء من غير ذلك كالمبتداء والخبر في نحو زيد اخوك قائما مما ليس بفاعل ولا مفعول
في المعنى وهو الاصح كما قاله المولى سعد الدين وجزم به المص فقال في الباب الثالث من المغني في قوله
تعالى لولا كتاب من الله سبق يتعين كون سبق صفة ثانية لا حالا من الكتاب لان المبتدا لا يعمل في الحال
فان كان العامل فيها غيره جاز مجيئها منه كما سيأتي في لمية موحشا طلل عند تر وكذا اذا كان العامل
في الخبر معنى المبتدا من اشارة او تنبيه جاز مجيئها من الخبر كما سيأتي في هذا بعلي شيخا فاعرفه وذلك
لان الحال لا يعمل فيها الا الفعل او شبهه او معناه فتجيء الحال من الفاعل اللفظي نحو قوله تعالى فخرج
منها خائفا وغير الاصطلاحي كقوله كانه خارجا من جنب صفحته سفود شرب نسوه عند مفتاد اذ المعنى
يشبه خارجا سفود شرب ولا يفسر باشبهه خارجا لان المشابهة هي المقيدة بحال الخروج لا التشبيه قال الرضي
ومجيئها من المفعول الاصطلاحي غير المنادى نحو قوله تعالى ووهبنا له اسحق ويعقوب نافلة فنافلة
حال من المعطوف وهو يعقوب لان النافلة ولد الولد وفي هذا المثال تنبيه على انه لا يجب اشتراك المعطوف
والمعطوف عليه في جميع المتعلقات وسوا المفعول المنصوب كما ذكر والمجرور في نحو مررت بزيد راكبا ومن المنادى
نحو قوله يا ايها الربع مبكيا بساحته كم قد بذلت لمن وافاك افراحا. وانشد المبرد يا بوس للحرب ضرارا
لاقوام ومن المفعول غير الاصطلاحي نحو قوله تعالى هذا بعلي شيخا فبعلي خبر مبتداء وهو في المعنى مفعول
لمدلول هذا اي انبه عليه او اشير اليه في حال شيخوخته قال الرضي ومجيئها من المضاف اليه ما هو بعضه نحو
قوله تعالى ايحب احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا فميتا حال من الاخ وهو مخفوض باضافة اللحم اليه واللحم بعضه وكذا
ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا ولو حذف المضاف من ذلك فقيل في غير القرآن ايحب احدكم ان ياكل اخاه
ميتا ونزعنا ما فيهم في صدورهم من غل لجاز ومجيئها من المضاف اليه كبعضه نحو قوله تعالى وقالوا كونوا هودا
او نصارى تهتدوا قل بل ملة ابراهيم حنيفا فحنيفا حال من المضاف اليه وهو ابراهيم والملة كجزء منه
اذ يصح الاستغناء عنها فلو قلت في غير القرآن ان اتبع ملة ابراهيم حنيفا لجاز وقال ابن الشجري هو حال من الملة
وان خالفها في التذكير لان الملة بمعنى الدين فجاءت الحال على المعنى الا ترى انها قد ابدلت من الدين في قوله تعالى
دينا قيما وقيل هو خبر كان مقدرة اي كان حنيفا ذكره ابو البقاء ومجيئها مما اضيف اليه عامل في الحال نحو قوله
تعالى اليه مرجعكم جميعا فجميعا حال من الضمير المخفوض باضافة مرجع ومرجع هو العامل في الحال لان المعنى عليه
مع كونه مصدرا فهو بمنزلة الفعل اذ المعنى اليه ترجعون جميعا ومثله اعجبني انطلاقك منفردا او هذا شارب
السويق ملتوتا هذا وكثير من النحاة لم ينكر مجيء الحال الا من الفاعل والمفعول واشار المص الى ان ذلك
طريقة المحققين وجعلوا الحال من المضاف اليه في الصور الثلاث من الفاعل والمفعول المعنويين اما صورة
مجيئها مما اضيف اليه غير العامل فيها كالاولتين فلانها انما تجيء اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا يصح حذفه
وهو معنى اشتراط البعضية او الاجزئية وما هو بمنزلتها فاذا كان المضاف فاعلا او مفعولا وهو جزء
المضاف اليه او جزئه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف توضحه الامثلة المذكورة فلهذا ادعى
قريب المص انه انما يشترط لمجيء الحال من المضاف اليه كون المضاف بعضا او كالبعض ليوافق طريقة المحققين انها لا تجيء
الا من الفاعل او المفعول وما في هذا من التكلف عدل المص الى جعل المضاف اليه قسما اخرا تجيء الحال منه وظاهره
الا في صورة مجيئها مما اضيف اليه عاملها يتحد عاملها وعامل صاحبها كما في مجيئها من الفاعل والمفعول لان المضاف

عند تو

بعلي و

العامل في الحال فواضح لكونها من الفاعل والمفعول واما في صورتي مجيئها مما اضيف اليه ح

انه

عامل في المضاف اليه واما في صورتي مجيئها مما اضيف اليه بعضه او كبعضه فهما مختلفان ولم يكتف
المص بفهم جواز اختلاف العامل في الحال وصاحبها من ذلك وان كان مخالفا لما عليه الاكثرون من اشتراط
اتحادهما لامكان تاويله فيما ذكر كما سنشير اليه بل اشار الى مخالفته صريحا فقال وقد يكون ناصبها
٢ اي الحال غير عامل صاحبها وهو ما ثبت ههنا ولا يشترط اتحادهما على الاصح عند ابن مالك والمص ونقله في
شرح قصيدة كعب عن تر وقال الرضي انه الحق تشبيها بالتمييز والمميز فكما يتحد عاملها كطاب زيد نفسا وتختلف
نحو عشرون درهما كذلك الحال مع صاحبها فقد يتحد كجاء زيد راكبا وقد تختلف كما مر ونحو قوله تعالى
هذا بعلي شيخا فاسم الاشارة مبتدا وبعلي خبره وشيخا حال من بعلي والعامل فيها ما في حرف التنبيه او اسم
الاشارة اي معناهما وجهان اجازهما الجمهور اي انبه مبتدا وهو عامل في ذي الحال لانه خبره ولما كان الاول يجوز
هاقائما زيد وعلى الثاني يمتنع ونحو قول الشاعر لمية موحشا طلل يلوح كانه خلل فصاحب الحال
عند تر النكرة وهو مرفوع عنده على الابتداء وليس عنده فاعلا كما يقوله الاخفش والكوفيون لعدم
اعتماد الظرف خلافا لما في عدم شرطيته كما مر وناصب الحال الاستقرار الذي تعلق به الظرف ولا يصح
ان يكون الابتداء قال الرضي لانه ليس لعمل الابتداء بلفظ طلل للاسناد اليه مقيد بكونه موحشا فكيف
يعمل في الحال ما ليس مقيدا به انتهى ولان الابتداء لا يعمل النصب في مقابل الاصح المشار اليه وجوب الاتحاد
قال صاحب التذكرة ولذلك لم تجيء من المضاف اليه الا في الصور الثلاث ومفهومه ان العامل فيها وفي صاحبها
متحد وهو ظاهر في صورة مجيئها مما اضيف اليه عامل في الحال كما مر واما في الاخيرتين فقد يقال لا اتحاد فيها
تقديرا لان المضاف لصحة حذفه جعل المضاف اليه كانه معمول للفعل كما سيأتي من المص اخر البحث فيكون
اشتراط ما ذكر في المضاف موافقا للقول بالاتحاد وهو كما قال المص من الامور التي اشتهرت بين المعربين والصواب
خلافها ثم استدل بالبيت المذكور ونحو اعجبني وجه زيد متبسما وصوته قائما فان صاحب الحال معمول للمضاف
او الجار مقدر والحال منصوبة بالفعل ونحو قوله تعالى ان هذه امتكم امة واحدة فان امة حال من معمول ان
وهو امتكم نص عليه تر وناصب الحال حرف التنبيه او اسم الاشارة ومثله وان هذا صراطي مستقيما وقول
الشاعر هابينا ذا صريح النصح فاصغ له وطع فطاعة مهد نصحه رشد هو العامل ههنا حرف التنبيه لامتناع
تقدم الحال على اسم الاشارة لو كان عاملا ثم قال ولك ان تقول لا نسلم ان صاحب الحال في البيت طلل بل ضمير
المستتر في الظرف لان الحال من المعرفة واما جواب ابن خروف ان الظرف انما يتحمل الضمير اذا تاخر عن المبتدا
فمخالف لاطلاقهم واما جواب ابن مالك بانه حمل على الطلل ولانه ظاهر فانما يصح لو ساويا الظاهر المضمر في
التعريف واما مسئلتا المضاف فصلاحية المضاف فيها للسقوط جعل المضاف اليه كانه معمول الفعل واما
البواقي فالاتحاد العامل فيها موجود تقديرا اذ المعنى انبه الى متكم والى صراطي وتنبه صريح النصح بينا
قال وعلى هذا فالشرط اتحاد العامل تحقيقا او تقديرا انتهى وبه يرتفع الخلاف وهو تحقيق حقيق
بالاعتماد وفي قوله ناصبها وعامل صاحبها مع الافتنان في العبارة اشارة الى حكم الحال وهو النصب لانها فضلة
وقد تجر في بباء زائدة نحو قوله كان دعيت الى باساء داهمة فما انبعثت بمزؤود ولا وكل باسا الشرة
والمزؤود المذعور من زاده زأده اذا ذعره والوكل بالتحريك وكله كهمزة وتكله اي عاجز يكل
امره الى غيره وقوله فما رجعت بخائبة كلاب حكيم بن المسيب منتهاها هذا ما ذكره ابن مالك وتبعه المص
واشار بقد للتقليلية المقللة كما صرح به في المغني وانكر ابو حيان ذلك راسا لتخريج البيت الاول على
ان التقدير بشخص مزؤود ويريد بالمزؤود نفسه على حد قولهم رايت منه اسدا والثاني بتقدير بحاجة

نحو و

[illegible] في الاول [illegible] يتحد [illegible]

المنصب على الاتصو

النصح و

النعت و

على تقدير

خاليه قال الملم وتخريجه ظاهر في الثاني دون الاول لان صفات الذم اذا نفيت على تقدير المبالغة لم ينتف اصلها ولهذا قيل في وما ربك بظلام للعبيد ان فعالا ليس هنا للمبالغة وانما هو للنسب كقوله وليس بنبال اي بذي نبل ولا يقال ليت هنا اسدا او بحرا الا عند قصد المبالغة في الوصف بالاقدام والكرم انتهى وقال في حاشية التسهيل انما تجر الحال بالحرف الزائد لانها خبر في المعنى قال وانما اشترط تقدم النفي لان ذلك شرط للزيادة في الجر وانما قل الجر هنا بالباء لان المشبه بالشيء ينقص عنه انتهى واقتصار على الجر بالباء لانه قد يوجد عنها ولا يجر بغيرها وذكر ابن مالك انها جرت بمن وجعل منه قراءة زيد بن ثابت ما كان ينبغي لنا ان نتخذ من دونك من اولياء بضم النون وفتح الخاء اي نتخذ اولياء **فصل في احكام الحال** ولشبه الحال وصاحبها بالمبتدا والخبر لانها مخبر عنه وخبر في المعنى كان شرطها التنكير لئلا تتوهم النعتية عند نصب صاحبها وعدم ظهور اعرابها وهذا مذهب الجمهور واجاز يونس والبغداديون تعريفها نحو جاء زيد الضاحك قياسا على الخبر وعلى ما سمع منها معرفة كما سياتي واجاز الكوفيون ان كان فيها معنى الشرط وهي مع ذلك نكرة عندهم في المعنى نحو عبد الله المحسن افضل منه المسيء اذ التقدير عبد الله اذا احسن افضل منه اذا اساء والا فلا نحو جاء زيد الراكب وشرط صاحبها التعريف لانه بمنزلة المحكوم عليه فالاصل ان يكون معرفة كما مر قال تعالى خاشعا ابصارهم او ما يقوم مقام التعريف في الايضاح وابانة اللبس وذلك المخصص ثلاثة التخصيص ويكون اما بعمل بسبب اضافة نحو في اربعة ايام سواء فسواء حال من ايام وحشرنا عليهم كل شيء قبلا في قراءة ضم القاف والباء واما باضافة نحو عجبت من ضرب اخوك شديدا واما بوصف كمررت برجل قرشي ماشيا وكقراءة بعضهم ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقا وصف واحد خلافا لبعض المغاربة في اشتراط وصفين وقد حكى سيبويه هذا غلام لك ذاهبا كما قال في الاوضح وليس منها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا خلافا للناظم وابنه لفوات شرط مجيئها من المضاف اليه فيما ذكر كما مر او التعميم كوقوعه نكرة في غير الايجاب لها في سياق نهي نحو لا يخل احد مستحيا او نفي كقوله ما حم من موت حما واقيا ولا يرى من احد باقيا الا الله تعالى وقال تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم او استفهام كقوله يا صاح هل حم عيش باقيا فترى لنفسك العذر في ابعادها الاملا لان النكرة المسبوقة بما ذكر تعينه فلا يبقى فيها ابهام كما مر في الخبر او امتناع كونها اي الحال صفة اما لكونه جملة مقترنة بالواو وهي لا تعترض بين الموصوف وصفته نحو قوله تعالى او كالذي مر على قرية وهي خاوية على عروشها وقال مضى زمن والناس يستشفعون بي فهل لي الى ليلى الغداة شفيع وكالواو في ذلك الا فلا يفصل بها بين الصفة والموصوف قال في المغني ولم ير الزمخشري وابو البقاء واحدا منهما مانعا وكلام النحويين بخلافه وكذا قال الاخفش لا يفصل الا بين الموصوف وصفته فان قلت ما جاء في حديثه الا راكبا فالتقدير الا رجلا راكبا يعني ان راكبا صفة لبدل محذوف قال وفيه قبح لجعلك الصفة كالاسم في ايلائك اياها العامل وقال الفارسي لا يجوز ما مررت باحد الا قائم فان قلت الا قائما جاز انتهى ذكره قبيل الباب الثالث واما لكون الوصف به على خلاف الاصل لجموده نحو قولك هذا خاتم حديدا ومررت بقفيز برا بدرهم ونحو قعد رجل الا ما لتقدمها على صاحبها والصفة لا تتقدم على الموصوف نحو قوله لمية موحشا طلل على تقديره ان صاحب الحال الطلل فان جعلت الضمير في الظرف فلا يكون الحال من نكرة ولا مستقدمة على صاحبها ومثله فيها قائما رجل وانشد عمرو بالجسم مني بينا لو علمته شحوب وان تستشهد العين تشهد ونصب الحال المتقدمة من النكرة قال المرادي كثيرا ما يكون في الشعر وقلما يكون في الكلام انتهى وحكى الفراء هذه خمرا سانية بنصب خمرا سانية على الحال والا ترفعها

على

على البيان ويجوز هذا قائم رجل على طريق البدل واما بان يشارك النكرة في الحال المعرفة كقولك هذا رجل وزيد منطلقين وهؤلاء ناس وعبد الله منطلقين هذا ما ذكره في التسهيل ومما اتي فيه الحال من النكرة قياسا كان الابتدا في نظائرها بالنكرة قياسي كما مر وقال في الارتشاف وقد كثر مجيء الحال من النكرة كثيرا قياسا من غير اعتبار لما ذكره ابن مالك وانه لم يكن بمنزلة الامتناع في القوة وهو قول الخليل ويونس وقد جاء من ذلك الفاظ عن العرب كقولهم عليه مائة بيضا وفيها رجل قائما وفي الحديث صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم جالسا وصلى رجال قياما قال في شرح الشذور فجالسا حال من المعرفة وقياما حال من النكرة المحضة **فصل** وللحال انقسامات منها الى الاشتقاق والجمود وحقها ان تكون مشتقة اي مصوغة من مصدر للدلالة على متصف لان الحال لا بد ان تدل على حدث وصاحبه والا لم تفد بيان هيئة ما هي له والاكثر فيما يدل على ذلك ان يكون مشتقا ولذلك اخذ في تعريفها الوصف لكونه لا يكون الا مشتقا او مؤولا بالمشتق اكثر منه بالجامد كما سياتي في بابه وقد تقع جامدة اما اسم عين او معنى او غيرهما وهذا كما ان حقها ان تكون نكرة وقد تقع معرفة اي في الظاهر بقرينة ما مر من اشتراط تنكيرها وكما سياتي من الاشتقاق الى وجوب تاويلها وكل من الجامدة والمعرفة يقع مصدرا فيكون فيه مخالفة الاصل من وجهين كونه جامدا وكونه معنى وحق الحال الثاني ان لا تكون الاول فلما مر واما الثاني فلانها نفس صاحبها في المعنى فهي كالخبر بالنسبة الى المبتدا وقد مر انه لا يخبر بالمعنى عن العين ومن جهة الشبه بالتعريف ان كان معرفة ويقع كل من الجامدة والمعرفة غيره اي غير مصدر من اسم عين وغيره فالاقسام اربعة فتؤول الحال اذا وقعت جامدة بقسميها من المصدر وغيره بالمشتقة واذا وقعت معرفة بقسميها من المصدر وغير المصدر بالنكرة تاويلا واجبا في الثانية مطلقا لوجوب تنكير الحال كما مر وفي جميع انواع الاولى ايضا عند الجمهور بناء على شرطية اشتقاق الحال وفي البعض على المختار على ما سنوضحه فالجامدة الواقعة غير مصدر اسماء اعيان متضمنة توبيخا اي لوما على ما لا ينبغي كما تتقلب في الحال اما مع همزة الاستفهام نحو قول هند بنت عتبة افي السلم اعيارا جفاء وغلظة وفي الحرب اشباه النساء العوارك والسلم بفتح السين وكسرها هو الصلح والاعيار جمع عير الحمار الوحشي والعوارك جمع عارك وهي الحائض من عركت المرأة اذا حاضت وقوله الاخر افي الولائم اولادا لواحدة وفي العيادة اولادا لعلات وكقولهم اتميميا مرة وقيسيا اخرى وسياتي وبدون الهمزة كقول الاسدي اعور وذا ناب قاله في يوم قيس بيوم جبلة لتلقى فيه بنو عامر وبنو اسد وفي مقدمة بني عامر رجل اعور ذا ناب وهو السن والعرب تكرهه فقال بعض بني اسد لما رآه اعور وذا ناب انكارا عليهم استقبالهم اياه فقضى ان قومه انهزموا كانه تطير بالعور النقص وبالناب العض والشدة اي تتنقلون اعيارا واشباه النساء وتتحول تميميا وتستقبلون اعور وما اشار اليه من انتصاب اعيارا وما في معناه مما ذكرنا على الحال هو مذهب السيرافي والزمخشري وذكره ابو حيان عن ابن خروف وابن عصفور في اعور وذا ناب ومذهب سيبويه انها منصوبة على المفعول به وذهب الشلوبين وغيره وحكاه الرضي عن المبرد وقال انه الحق الى انها منصوبة على المصدرية لانه ليس المعنى انك تتحول في حال كونك تميميا وانكم تتنقلون في حال كونكم اعيارا بل المعنى تتحول هذا التحول المخصوص واعيان موصوفة نحو فتمثل لها بشرا سويا وتسمى هذه الحال الموطئة ومقابلها الحال المقصودة لذاتها وهي الغالبة وجمود الموطئة هو القياس فيها كما نبه عليه غيره فلا تكون من المؤولة في شيء فلذلك لم يتعرض لها بالتمثيل ودالة على تسعير نحو بعت الشاة شاة ودرهما والبر قفيزا بدرهم ويجوز الرفع على الابتدا وحذف الصفة اي شاة

منها او على الظرف واقع فيه تفصيل نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا او على اصالة الشيء نحو هذا خاتمك حديدا او هذه
جبتك خزا وهما من امثلة س وقال تعالى وتنحتون الجبال بيوتا أأسجد لمن خلقت طينا او على تفريع نحو
هذا حديدك خاتما او على تنويع نحو هذا ملكك بها وهذا تمرك شهريا بالسين والشين ضرب من التمر يابس سنة
اضعفت او اتبعت مثل ثوب خز وثوب خز او على ترتيب كعلمته الحساب بابا بابا اي مفصلا وادخلوا الاول
فالاول اى واحدا بعد واحد ولا تفرد بهذه الحال لم تستعمل العرب ذلك الا مكررا والاقرب ان نصبهما معا على
الحال لتاوله بالمفرد اى مفصلا كالخبر في نحو حلو حامض ومنها ما عدد نحو فتم ميقات ربه اربعين فالكم
في المناقشين نشبين وكون الحال في جميع ذلك تؤول بالمشتق كما اقتضاه الطلاقه مع قرينة جمعه في سياق
واحد بين الجامدة والمعرفة التي يجب تاويلها حيث وقعت بالنكرة هو راى الجمهور بناء على اشتراطهم
فيها الاشتقاق قياسا على الصفة لانها عندهم انما تكون بالمشتق او ما في معناه كمررت بقاع عرفج اى خشن
وناقة علنداه اى قوية فحيث وقعت الحال جامدة تكلفوا ردها الى المشتق والحق كما قال الرضي ما قاله
ابن الحاجب انه لا حاجة الى هذا التكلف لان الحال هي المبينة للهيئة فكل ما قام بهذه الفائدة فقد حصل
منه المطلوب من الحال فلا يتكلف تاويله بالمشتق وكذا رد عليهم اشتراط الاشتقاق في الصفة كما
سيأتي في بابها نعم هو الاغلب فيهما وعلى هذا جرى المص في المغني فقال كثير يتوهم ان الجامدة لا تكون الا
مؤولة بالمشتق وليس كذلك وصرح في الاوضح بانها انما تؤول بالمشتق في ثلاث مسائل احدها ان تدل
على تشبيه نحو كر زيد اسدا اي شجاعا وبدت قمرا اى مضيئة وقالوا وقع المصطرعان عدلي بعير اي
مصطحبين اصطحاب عدلي بعير حين سقوطهما الثانية ان تدل على مفاعلة نحو بعته يدا بيد اى
متقابضين الثالثة ان تدل على ترتيب كعلمته الحساب بابا بابا قال وزعم ابن الناظم انها في الجميع
تؤول بالمشتق وهو تكلف وانما قلنا به في المسائل الثلاث لان اللفظ فيها مراد به غير معناه الحقيقي
والجامدة الواقعة مصدرا كثيرة نحو قوله تعالى فخذ اربعة من الطير فصرهن اليك ثم اجعل على كل جبل
منهن جزءا ثم ادعهن يأتينك سعيا اى ساعيات واني دعوتهم جهارا اى مجاهرا او قولهم فلان
قتل صبرا اى صابرا او لقيته فجاءة اي فاجئا وطلع بغتة واتيته ركضا وما اشار اليه من كون
المصادر المذكورة في تلك في موضع الحال هو مذهب س وجمهور البصريين قال المص ويؤيده قوله
تعالى ائتيا طوعا او كرها قالتا اتينا طائعين فجاءت الحال في موضع المصدر السابق وذهب
الاخفش والمبرد الى انها معمولات لافعال مقدرة وتلك الافعال هي الاحوال التقدير يسعين سعيا
ويركض ركضا وكذا البقية وذهب الكوفيون الى انها مفعولات مطلقة على حد قعدت جلوسا
لانها من معنى العامل ومع كثرة ذلك فقال الجمهور لا ينقاس وقلنا انها في موضع الحال ام لا بل يقتصر
فيه على السماع وقاسه المبرد فيما كان نوعا من العامل فاجاز جاء سرعة ومنع جاء ضحكا وعن اقياسه
مطلقا وقاسه ابن مالك وولده في ثلاثة مواضع احدها بعد اما نحو اما علما فعالم اى مهما يذكر شخص في
حال علم فالمذكور عالم فناصب الحال هو فعل الشرط المقدر وصاحبها المرفوع به ثانيها بعد خبر شبه به
مبتدؤه نحو زهير شعرا وحاتم جودا والاحنف حلما ويوسف حسنا اى هو مثل زهير في حال الشعر
وكذا البقية والتمييز فيها محتمل والظاهر انه على تقدير مثل كما قاله ابن عقيل وقد نصوا على التمييز
نحو زيد الفرسان نحو وقال الرضي لانه فاعل في المعنى اى انت الكامل شعرا اى شعره بدليل انك
تقول هو فارس كنزا والخليل عروضا وصرة ليست باحوال ولا مصادر انتهى فيكون ذلك تمييزا

في بدل كذا انوهم كثير

بدل ابيك

زيد م

منقولا

عالما م

منقولا من الفاعل لانها فيما قرنت بال الدالة على الكمال نحو انت الرجل اى انت الكامل في حال علم وهو معنى
قول الخليل انت الكامل في هذه الحالة وقيل تمييز لتاويل الرجل بالكامل فيكون منقولا من الفاعل واما الحال
المعرفة الواقعة مصدرا فقليل ومنه المعرفة بال قولهم ارسلها العراك اى البعير ارسلها العراك ولم
يذدها فالحال فيما ذكر مؤولة بالوصف كما في ما قبلها وبالنكرة اى معتركة اعتراكا لكن التمثيل بهذا انما ياتي على ان
ال للتعريف فيه وقد مر انها زائدة فيه فجعل هنا ذلك من الحال المعرفة نظر الى الظاهر وفي بادي الامر
وان كان في الحقيقة مما يؤول الى ليس معرفة وكذا الكلام في المثال الذي ذكره بعد وفي المعرفة بالا
بالاضافة طلبته جهدي وطاقتي ورجع عوده على بدئه ومررت بزيد وحده والمعنى جاهدا او طائقا وعائدا او منفردا
وكون المصدر في ذلك حالا في موضع النكرة كما اشار اليه هنا وصرح به في شرح اللمحة وغيره هو مذهب س ومذهب
ابو علي انها مفعولات مطلقة للحال المقدرة اى ارسلها تعترك اعتراكا وافعله مجتهدا جهدك ومنفردا وحده
اى انفرادك ورجع عائدا عوده وكلها مضافة الى الفاعل فلهذا حذف عاملها وجوبا كما في المفعول المطلق واما
المعرفة الواقعة غير مصدر فمنه في المعرف بال في ظاهر الامر كما مر قولهم ادخلوا الاول فالاول وليس الغرض
الامر لجميعهم بالدخول وانما جيء بالاول ليدل على انه على الترتيب لا مرة واحدة وفي الحديث يذهب الصالحون
اسلافا الاول فالاول وفي نصب الثاني اقوال المختار انه بالعامل المتقدم لان مجموعهما هو الحال ونظيرهما
في الخبر الرمان حلو حامض وقولهم جاؤا الجماء الغفير اي جما وابها عنهم الشريف والوضيع ومنه قراءة بعضهم
ليخرجن الاعز منها الاذل بفتح الياء وضم الراء فالحال في ذلك مؤولة بالنكرة بتقدير زيادة ال او بالوصف
اى مترتبين جميعا وفي المعرف بالعلمية قولهم جاءت الخيل بداد وهو علم على جنس التبدد مبني على
الكسر موقع حالا لتاوله بنكرة اى متبددة وفي المعرف بالاضافة للضمير نحو كلمته فاه الى في اى متشافهين
فهو مؤول بالنكرة وبالمشتق كما في الاوضح وكذا العدد من ثلاثة الى عشرة مضافا الى ضمير ما تقدم
عند الحجازيين كمررت بالقوم ثلثتهم وتسعتهم بالنصب وكذا ما بينهما ومذهب س انه موضوع موضع
المصدر الواقع موقع الحال المؤجر في وضع والتقدير مخمسا لهم فوضع موضع خمس مصدر خمست القوم
وخمس في موضع مخمس وتميم تجعله توكيدا فتقول قام القوم ثلثتهم بالرفع ونحو جاء القوم قضهم
بقضيضهم كالعدد في الوجهين قال الركان فالنصب على الحال وبالاضافة الى العلم قولهم تفرقوا ايادي
سبا اى متبددين تبدد الايادي معه وقد تبين بما ذكرناه ان الحال منها معرفة وغير معرفة والمعرفة
منها جامدة وغير جامدة كما في ليخرجن الاعز منها الاذل قوله ومقدرة عطف على قوله جامدة اى وتقع
مقدرة وهو اشارة الى تقسيم ثان للحال اى لمضمونها بحسب زمان عاملها الى ثلاثة اقسام كما في المغني
احدها ان تقع مقارنة لزمان العامل بان يكون حصول مضمونها في وقت حصول مضمون الحدث
الذي جيء بها لتقييده فان كان مضمون العامل ماضيا كان الحال اى مضمونها ماضيا او حالا او مستقبلا
فكذلك نحو قوله تعالى هذا بعلي شيخا فان الاشارة المقيدة بوقت مضمون الحال لم تقع الى البعل الا
في حال شيخوخته فالحال المذكورة بمعنى الحال اى حصولها في حال حصول عاملها وهو المراد بالمقارنة وهذا
القسم هو الغالب فلذلك لم يحتج الى التنصيص عليه مع اخذه من تقسيمه اللذين سنذكرهما فان
احدهما وهو القسم الثاني ان تقع مقدرة وهي كما قال المص وابن الملك التي تكون بمعنى الاستقبال
بان يكون زمانها غير زمان عاملها نحو قوله تعالى لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله امنين
محلقين رؤسكم ومقصرين اى مقدرين الحلق والتقصير لان زمنهما متاخر عن زمان الدخول

في م

وهكذا خ

م و م

الى الضمير خ

وبدل قبل

الذى تضمنه العامل فى الحال فلا تكون مقارنة له واقتصر فى الاستشهاد من الاية الشريفة على محلقين
ومقصرين دون الحال الاولى وهى امنين لان الامن وان كان مستقبلا فهو قيد للدخول المستقبل فيكون
من الحال المقارنة لعاملها كما قررناه ولا حاجة الى جعلها مقدرة كما وقع لمكى فى كتابه مشكل الاعراب وقد
نبه على ما ذكرناه الدماميني بخلاف التحليق والتقصير فانه بعد الدخول لا معه فالحال بالنسبة اليهما مقدرة
كما فى قوله تعالى طبتم فادخلوها خالدين لان زمن الخلود لا تتصور مقارنته للدخول نعم تقديرهم يمكن
ان يكون مقارنا فلذلك كانت الحال فيها مقدرة لا مقارنة وقد سبقه الى التمثيل بالاية للحال المقدرة
ابن بابشاذ فى شرح الجمل واعترضه ابن العمك فى نقده عليه فانها ليست فى معنى الاستقبال فتكون مقدرة
وانما هى فى معنى الحال قال وذلك ان الله وعدهم دخول المسجد الحرام فى حال التحليق والتقصير والامن والدخول
وان كان بمعنى الاستقبال فانما يعمل فيما هو واقع فى حال بمعنى الحال كما تقول اتيك غدا راكبا فالاتيان فى
غد انما هو فى حال الركوب فالحال معه بمعنى الحال والحال انما تعتبر بالعامل فيها فان كان حدوثه
فى حال حدوثها فهى بمعنى الحال وكان قبل حدوثها فهى بمعنى الاستقبال وبعده فهى بمعنى الماضى وايضا
فان الحال بمعنى الاستقبال هى ما يصح تقديرها بالفعل ولام العلة اعنى لام كى كقولك مررت برجل
معه صقر صائدا به غدا اى ليصيد به غدا وكذا تقول رايت زيدا على المنبر خاطبا اى ليخطب وجئتك
متعرضا لمعروفك اى لاتعرض ومنه قوله تعالى كان الناس امة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين
ومنذرين فهما حالان بمعنى الاستقبال اى ليبشروا ولينذروا ولو قدرت اللام فى الاية الاولى
لكان خطاء لان الله لم يعدهم دخول البيت ليحلقوا وليقصروا بل وعدهم انهم يدخلونه فى حال
[illegible] وتحليق وتقصير وغير خوف فهى حال بمعنى الحال وليست كهى فى قولك مررت برجل معه صقر
صائدا به غدا اى استقر معه صقر ليصيد به غدا فاستقرار الصقر معه انما هو ليصيد به انتهى
وانما ذكرنا كلامه بطوله لما فيه من ايضاح المقام والسلام وسميت هذه الحال مقدرة لان النحويين
كما قال ابن العمك يقدرون لها تقديرا ترجع فيه الى معنى الحال فاذا قلت هذا زيد صائدا غدا
كانت الحال على هذا اللفظ بمعنى الاستقبال يدل عليه اقترانه بغد فلما كان هذا عندهم لا يجوز
قالوا هذه حال مقدرة وتقديرها ان تقول هذا زيد مقدرا الآن له الصيد غدا فقولهم مقدرا
حال بمعنى الحال اى يقدر له الان الصيد غدا وعليه مسئلة الكتاب مررت برجل معه صقر صائدا به
غدا اى مقدرا له الصيد غدا قال المص كذا يقدرون واوضح منه ان يقال المعنى مريدا به الصيد
غدا كما فسر قمتم من قوله تعالى اذا قمتم الى الصلاة باردتم قال وانما الذى يقدر وجود معنى الحال هو
صاحبها كالممرور فى المثال المذكور اى مقدرا الممرور به انه يصيد غدا وبنى على ذلك عدم صحة كون
جملة لا يسمعون من قوله تعالى وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون حالا مقدرة قال لان الشياطين
لا يقدرون عدم السماع ولا يريدونه وناقشه الدماميني بانا لا نسلم ذلك ولم لا يجوز ان تقدرها
غير صاحبها ولو قيل معنى المثال مررت برجل معه صقر مقدرا الصيد به فى الغد على ان يكون مقدرا
اسم مفعول سوا كان المقدر هو او غيره لم يمتنع انتهى والقسم الثالث وهو ان تقع محكية قال المص
وهى الماضية نحو جاء زيد امس راكبا قال الدماميني ونعم ما قال انه داع الى ارتكاب كونها محكية
مع امكان جعلها مقارنة بان يكون راكبا اريد به معنى المضى المقارن لزمن عامله الماضى انتهى واما
تمثيله للمحكية هنا بقوله نحو مررت برجل معه صقر صائدا به غدا فسهو وانما هو مثال

للمقدرة

فيه م

وامن م في بدل الكلام

القواعد م

للمقدرة كما ذكره النحاة ومنهم المص فى المغنى لان زمن الصيد مستقبل والمرور قد مضى نعم تقديره
هو المقارن للصيد اى مقدرا الصيد به غدا كما مر بسطه ومن عدم صحة مثال القسم الثالث
وهى المحكية غير المقارنة يتبين ان الحال باعتبار مقارنتها لزمن العامل وعدمه قسمان مقارنة
وغيرها وهى المقدرة لكن قد سبق المص الى تثليث القسمة وجعل الحال الماضية ليست من
المقارنة العلامة ابن العمك كما يوخذ من كلامه السابق وقال انها التى تتقدم وجودها على
وجود العامل وجعل منه الحال اللازمة فى نحو ولدته زيدا اعمى ولقيت زيدا اعور [illegible]
احوال بمعنى الماضى لا الحال والعطف فى قوله وملازمة على جامدة اى وتقع ايضا الحال
لازمة وهو اشارة الى التقسيم الثالث للحال بحسب انتقال معناها ولزومه الى قسمين احدهما
وهو الغالب ان تقع منتقلة اى تكون وصفا مفارقا كالمشتق من الافعال العلاجية كجاء زيد
راكبا او ماشيا وهذه هى التى سبق فى شرح التعريف انها تفيد تخصيصا فى الفعل كالظرف
ولهذا قدرت بفى اى فى حال الركوب الثانى ان تقع ملازمة اى تقع وصفا ثابتا كالمشتق
من افعال الطبايع والخلق والعاهات ونحوها كولدته زيدا اعمى او اكمه او اسود والحال فى ولدته
اولقيته لهذا الوصف وعلى هذه الحال تكون كذلك فى ثلاث مسائل كما قال المص احدها الجامدة وقد
مر ذكرها والثانية الموكدة وستاتى فيها على هذا اخص من اللازمة وفى الارتشاف يجوز فى الموكدة ان تكون
منتقلة كقوله تعالى وهو الحق مصدقا انتهى وظاهره ان انقسام الحال الى منتقلة ولازمة لا
لا تختص بالمبينة وسياق كلام المص يقتضى ان الانقسام لذلك انما هو للمبينة لذكره الموكدة بعد
هذا وعليه فلا وجه لذكره الموكدة هنا كما قال قريبه بل يقتصر على الاولى والثالثة وهى المتجددة
وهى كما قال فى شرح اللمحة التى يدل عاملها على تجدد ذات صاحبها او تجدد صفته قال والثانى
نحو انزل اليكم الكتاب مفصلا فالكتاب قديم والانزال حادث وهو احد ما ضرب له الحدوث
فى قوله تعالى وما ياتيهم من ذكر من ربهم محدث اى محدث انزاله ومفصلا حال لازمة انتهى
ومثل لها البدر بن مالك للاولى اعنى المتجددة ذات صاحبها وزعم المص انه وهم قال فان الكتاب
قديم اى فلا تقبل ذاته التجدد اى الحدوث وكان المص انما بنى اعتراضه على القول بقدم الحرف
والصوت كما هو معتقد اصحابه الحنابلة فلذلك جعل التجدد باعتبار وصف الكتاب وهو
الانزال لا باعتبار ذاته كما وصف بالمحدث فى الاية على ما اشار اليه وقد رده الدماميني بان
الانزال يقتضى الانتقال والقديم لا يقبله انتهى والحق صحة التمثيل بها للمتجدد
ذات صاحبها كما جرى عليه البدر بن مالك اذ المراد بالكتاب هنا اللفظ المنزل على سيدنا محمد صلى
الله عليه وسلم للاعجاز وهو حادث عند الاشاعرة والمحدث فى الاية صفة له جارية عليه لا
للنفسى كما هو مقرر فى محله من علم الكلام وانما لم انزل كلامه هنا على هذا وان لم يبعد حمله
عليه لما اطلعت عليه من كلامه ولكونه قد عطف عليه المثال المشهور للمتجدد ذات صاحبها وليس
من عادته ذكر مثالين لنوع واحد فتعين جعل التمثيل بالاية للمتجدد وصف صاحبها وتمثيله
بقولهم خلق الله الزرافة يديها اطول من رجليها للمتجدد ذات صاحبها كما ذكره النحاة
ومنهم المص فى شرح اللمحة فيديها بدل بعض من الزرافة واطول حال منه بها ملازمة ومن رجليها
متعلق باطول والزرافة بفتح الزاى وضمها ذكرهما الجوهرى وفى شرح الشذور عن الجواليقى الزرافة

ولقيته م

هذا م

سيدنا م

لا لانزاله كما قاله الحنابلة وانما القديم الذى لا يقبل التجدد ولا الانزال هو المعنى م

بفتح الزاي لهذه الدابة التي جمعت خلقاً شتى ماخوذ من قولهم للجمع من الناس زرافة بالفتح
وهو الموجود والعامة تضمها انتهى وفي الروض للسهيلي يقال زرافة بتشديد الفاء قيل لانها
اختلط فيها النسل من الابل الوحشية والبقر الوحشية والنعام وانها متولدة من هذه الاجناس الثلاثة
ذكره الزبيدي وغيره وانكره الجاحظ انتهى وفي غير هذه المواضع انما تقع الملازمة بالسماع قال
في الاوضح نحو قائماً بالقسط اذا اعرب حالاً وقول جماعة انه حال موكدة وهم لان معناها غير مستفاد
مما قبلها وفي شرح اللمحة ان الحال انها تاتي غير منتقلة قياساً مطرداً وجعل منه دعوت الله سميعاً
واجيب بانه بمعنى مجيباً ومنه سمع الله لمن حمده اي استجاب له وهي حال مقدرة اي مقدراً الان
انه يجيبني واعلم ان الحال كغيرها من الفضلات في جواز الحذف وقد تقع محطاً للمعنى اي تتوقف
صحة معنى الكلام عليها فيمتنع حذفها كالحال التي صحب عاملها نهي نحو ولا تمش في الارض
مرحاً او نفي نحو وما خلقنا السموات والارض وما بينهما لاعبين وكما في الحديث نهى عن بيع
الحيوان متفاضلاً فانك لو اسقطت الحال في هذه المواضع لاختل معنى الكلام لانها المقصودة
بالمنهي والمنفي دون المقيد بها وهذا الحكم لا يختص بالحال بل هو جار في كل قيد يوجد في كلام
زائد على اصله كالوصف وغيره فان النفي انما يتوجه الى ذلك القيد لا الى اصل الكلام وكذا
النهي بل وا الاثبات قال الشيخ عبد القاهر ان النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد توجه ما ينوجه
الى التقييد وكذا الاثبات وجملة الامر انه ما من كلام فيه امر زائد على مجرد اثبات الشيء للشيء
او نفيه عنه الا وهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام وهذا امر لا سبيل الى الشك فيه
اوردة في دلائل الاعجاز واوصى بالمحافظة عليه فان **قلت** قضية هذا ان الحال الواقعة
في سياق النفي لا يجوز حذفها مطلقاً لانها المقصودة بالنفي لا اصل الكلام كغيرها ايضاً
قلت قد يقصد الى نفي اصل الكلام ايضاً فلا يمتنع حينئذ حذف الحال فالبحث
المذكور اكثري لا كلي كما افاده السيد في شرح المفتاح قال الا ترى ان عموم قوله تعالى ان الله
لا يحب كل مختال فخور والسر فيه انه ان اعتبر قيد العموم في الكلام اولاً ثم دخل النفي عليه ثانياً
كان النفي وارداً على المقيد ثانياً لقيده اعني عمومه وان عكس كان القيد وارداً على المنفي
مقيداً العموم نفيه والتعويل في تعيين احد الاعتبارين على القرائن انتهى ومما يمتنع حذفها
فيه في سياق الايجاب قوله ليس من مات فاستراح بميت ۞ انما الميت ميت الاحياء ۞ انما
الميت من يعيش كئيباً ۞ كاسفاً باله قليل الرجاء ۞ فلا يجوز حذف كئيباً كما قال في شرح القطر
لاختلال المعنى به ومنه قوله تعالى وهذا بعلي شيخاً وجئت راكباً في جواب كيف جئت وقد
يمتنع حذفها من حيث الصناعة كما اذا وقعت نائبة عن خبر نحو ضربي زيداً قائماً او بدلاً
من اللفظ بفعل في توبيخ نحو اقائماً وقد قعد الناس وغيره نحو هنيئاً مريئاً كما سياتي وافهم
تقييد حذفها بما اذا وقعت محطاً للمعنى انه يجوز حذفها كغيرها من الفضلات ما لم يمنع
منه مانع في الصناعة كما مر اما مع القرينة نحو لقيته في جواب لقيت زيداً راكباً او بدونها
كما قاله المص وقد مر وتقع الحال بالمعنى الشامل للمبينة والموكدة وهو كما مر تعريفه في الشذور
وصفاً فضلة مسوقة لبيان تاكيد صاحبها او عاملها او مضمون جملة قبلها وقد ذكر وجودها

ذلك م

الفرا

الفراء والمبرد والسهيلي ورد بمجيئها في فصيح الكلام وهي على ثلاثة اقسام كما اشرنا اليه
اما موكدة لعاملها من فعل او شبهه اما معنى فقط نحو ولى مدبراً فتبسم ضاحكاً ولا تعثوا
في الارض مفسدين او معنى ولفظاً وارسلناك للناس رسولاً وسخر لكم الشمس والقمر والنجوم مسخرات
او موكدة لمضمون جملة ابتدائية عقدها اي معقودة من اسمين بشرط كونهما معرفتين
جامدين جموداً محضاً سواء كان الاول منهما علماً او مضمراً كما سيمثلها المص او غيرهما وذلك المضمون
الموكد بالحال اما يقين نحو زيد ابوك عطوفاً اي اعرفه كما سياتي فعطوفاً حال وهي
صفة لازمة للابوة لانها يلزمها عادة العطف والحنو فكون الاب عطوفاً مستفاد
من قولنا زيد ابوك فالمستفاد من عطوفاً مستفاد مما قبله فلذلك كان موكداً ونحو قول سالم
ابن دارة انا ابن دارة معروفاً بها نسبي ۞ وهل بدارة يا للناس من عار ۞ اي انا ابن دارة
لا شك في ونحو هو زيد معلوماً اي لا شك فيه وهو الحق مصدقاً اذ الحق لا يكون الا مصدقاً
ومكذباً فال المص والصواب انه يكون مصدقاً ومكذباً وغيرهما نعم اذا قيل هو الحق صادقاً
فهي موكدة انتهى ونحو هذه ناقة الله لكم اية او فخر نحو انا حاتم جوداً او تعظيم نحو انت الرجل
كاملاً او تحقير نحو هو فلان ماخوذاً قهراً او تصاغر نحو نحن المساكين مظلومين او تهديد
نحو انا الحجاج سفاكاً للدماء وقوله انا ابو المرقال عفا فضلاً لمن اعادي مدرسا ۞ رنطاً المدسر
الدفاع وا لرنط الغليظ الخلق او وعيد نحو انا فلان سمحاً منك فاتق غضبي وانما شرط
تعريف الاسمين لان هذه الاحوال انما توكد شيئاً قد استقر وعرف وفي البسيط قد يجوز ان يكون الجزء
نكرة واذا فات الجمود لم تكن الحال موكدة بل معمولة لما هو مشتق او في حكمه ولا تكون الحال الموكدة لهذه
المعاني الا بلفظ دال على معنى ملازم كما مر او شبيه بالملازم في تقدم العلم به كما لو كان عندك علم
بانطلاق شخص في حاجتك ثم سمعت من وراء حائط حساً فقلت من انت فقال انا عبد الله منطلقاً
في حاجتك ذكره مر ولا تكون الموكدة الا بعد جملة اسمية كما اشار اليه ونقله الشيخ سعد الدين
في حواشي الكشاف عن اكثر النحويين وقال في شرح التلخيص والحق ان الحال التي ليست مما تحن تارة
وترد للغرى كثيراً ما يقع بعد الجملة الفعلية ايضاً فمن اشترط في الموكدة كونها بعد جملة اسمية
~~لزمه ان يجعلها قسماً اخر غير الموكدة والمنتقلة ولتسم دائمة او جائية انتهى او موكدة لصاحبها~~
وهذا القسم ذكره المص في اقسام الموكدة ومثله بقولهم جاء القوم طراً اي جميعاً ونحو امن من في الارض
كلهم جميعاً قال لاهمال النحويون ذكر الموكدة لصاحبها ومثل لها ابن مالك وابنه بامثلة الموكدة لعاملها
وهو سهو انتهى وتقع الحال ظرفاً وهذا اشارة الى تقسيم اخر للحال الى مفردة وهي الاصل كما مر وغير
مفردة وهي الجملة وشبهها من الظرف والجار والمجرور واخر الجملة عنهما لطول الكلام فيها والمراد
بالظرف ما يشمل الحقيقي كرايت الهلال بين السحاب والجار والمجرور ولهذا استظهر على ارادته
بذكر مثاله خاصة مع التنبيه على الاول بطريق الاولى فقال نحو قوله تعالى فخرج على قومه في زينته
اي متزيناً ويتعلقان حينئذ بمستقر محذوف وجوباً كما مر وتقع جملة اسمية وفعلية بثلاثة
شروط كونها خبرية قال المص واما قول الامير المحلي في قوله اطلب ولا تضجر من مطلب فافة الطالب
ان يضجرا ان لا ناهية والواو للحال ففي زايته تخطئة والصواب انها عاطفة اما مصدر منسبك
من ان والفعل على مصدر متوهم من الامر السابق اي ليكن منك طلب وعدم ضجر او جملة على جملة

نحو م

ومنه م

او استقر م

وعلى الاول ففتحة تضجر اعراب ولا نافية والنصب مثله في قوله لا تنشي ولا اجوك بالنصب على الثاني فالفتحة للتركيب والاصل ولا تضجرن بنون التوكيد الخفيفة فحذفت للضرورة ولا ناهية والعطف مثله في واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا انتهى وانما جاز وقوع الحال جملة لان مضمونها قيد عاملها فصح ان يكون مضمون الجملة المفرد ووجب كونها خبرية لان المقصود بها كما مر تخصيص مضمون العامل بوقت حصول مضمونها والايقاعية كبعت اوطلقت لا ينتظر المتكلم الى وقت تحصل فيه مضمونها بل مقصوده مجرد ايقاع مضمونها وهو مناف لتخصيص المقصود بوقت الوقوع بل يعرف بالعقل لا من دلالة اللفظ ان وقت التلفظ باللفظ الايقاع وقت وقوع مضمونه ذكره الرضي ولجواز الفراء وقوع الطلبية حالا نحو تركت عبد الله قم اليه وتركته غفر الله له قال المص ومنه ظاهر قول ابي الدرداء رضي الله عنه وجدت الناس اخبر تقله لكنه مؤول على انه معمول لحال محذوف اي مقولا فيهم اخبر تقله وقلاه يقلوه يبغضه ودخل في الخبرية جملة الشرط ففي البسيط انها تقع حالا نحو افعل هذا ان جاء زيد فقيل يلزم الواو وقيل لا يلزم وهو قول ابن جني وجملة التعجب وسواء كانت خبرية او انشائية على ما مر فلا تكون حالا لا يقال مررت بزيد ما احسنه وكونها مجردة من دليل استقبالي كالسين وسوف ولن فلا يقال مررت بزيد سيقوم او سوف يقوم او لن يقوم قال في المغني ولهذا غلط الحوفي حيث اعرب سيهدين من قوله تعالى اني ذاهب الى ربي سيهدين جملة حالية كما تقول سأذهب مهديا الا ان تريد انها معمولة لما هو حال اي ذلك لمنافاة الاستقبال والحال في الظاهر وان لم تكن حقيقة اذ الحال الذي نحن فيه ليس هو الحال الذي يدل عليه المضارع حتى ينافي الاستقبال كما اشار اليه الرضي وعبارة المص تنتاول المفتتحة باداة شرط استقبالي فلا تكون حالية نحو ان توليتم ان تفسدوا في الارض وهل عسيتم ان كتب عليكم القتال ولا جناح عليكم ان كان بكم اذى من مطر اني اخاف ان عصيت ربي وانما جاز لاضربنه ان ذهب وان مكث وان تحمل عليه يلهث او تتركه يلهث والمعنى مثل الكلب لاهثا على كل حال اذ لا يصح ان يشترط وجود الشيء وعدمه والجملة في نحو ذلك اعتراضية وكونها مرتبطة برابط مما سيأتي ذكره لما مر في نظائرها ثم ان كانت الجملة اسمية غير مؤكدة او مضارعا منفيا او مثبتا غير تاليا الا او لا مثلو بأو وكانت الجملة في كل من ذلك غير تالية لعاطف جاز ان تربط على احد وجوه ثلاثة اما بالواو فقط فالاسمية نحو قوله تعالى لئن اكله الذئب ونحن عصبة وطائفة قد اهمتهم انفسهم وزعم ابن جني انه لا بد من تقدير الضمير فاذا قلت جاء زيد والشمس طالعة فالتقدير وقت مجيئه وكذا ما هو مثله والمضارع المنفي كجاء زيد ولم يركب عمرو والماضي كجاء زيد وما ركب عمرو وانما ربطوا الحالية بالواو دون غيرها من نظائرها بل اكتفي فيها بالضمير لان الحال تجيء فضلة بعد تمام الكلام فاحتيج في الاكثر الى فصل ربط فصدرت الجملة التي اصلها الاستقبال بما هو موضوع للربط وهي الواو التي اصلها الجمع لتؤذن من اول الامر بان الامر ليس على الاستقبال بخلاف الخبر فيه يتم الكلام والصلة فيها يتم جزء الصلة والصفة لتعينها بالموصوف لفظا وكونها لمعنى فيه فكأنها من تمامه فاكتفي في ربطها بالضمير وقد تصدر الخبرية والصفة بالواو اذا حصل لها ادنى انفصال وذلك لوقوعهما بعد الا نحو ما جئتك الا وانت بخيل وما جاءني رجل الا وهو فقير واما الصفة فلا يعرض لها مثل ذلك فلا ترى ابدا مصدرة بالواو وهذه تسمى واو الحال لمصاحبتها له وواو الابتداء لدخولها على المبتدأ قال في المغني

قيد المضمون

بغير ما ولا كلا ولما اما لن فلا دخل لها هنا كما مر او ماضيا منفيا صح

وبغدر ما

ويقدرها سيبويه والاقدمون باذ ولا يريدون انها بمعناها اذ لا يرادف الحرف الاسم بل انها وما بعدها قيد للسابق كما ان اذ كذلك ولم يقدروها باذا لانها لا تدخل على الجمل الاسمية ووهم ابو البقاء فزعم في قوله تعالى وطائفة قد اهمتهم انفسهم ان الواو للحال وقيل بمعنى اذ وسبقه الى ذلك مكي وزاد عليه فقال الواو للابتداء وقيل للحال وقيل بمعنى اذ والثلاثة بمعنى واحد فان اراد بالابتداء الاستيناف فقوله لما سبق او من امثلتها داخلة على الجملة الاسمية قوله بايدي رجال لم يسموا سيوفهم ولم تكثر القتلى بها حين سلت وقوله قدرت للعطف لانقلب المدح ذما واذا سبقت بجملة حالية بجملة احتملت عند من يجيز تعدد الحال العاطفة والابتدائية نحو اهبطوا بعضكم لبعض عدو ولكم في الارض مستقر انتهى او يربط بالضمير فقط نحو ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة قلنا اهبطوا بعضكم لبعض عدو ونحو جاء زيد ما ركب غلامه او لم يركب غلامه وزعم الفراء ان الاكتفاء بالضمير في الاسمية شاذ ووافقه الزمخشري وخالفه في كشافه ورجح القول الجمهور وهو الصحيح لورودها في مواضع من التنزيل كما ذكرنا ومنه قوله تعالى والله يحكم لا معقب لحكمه وما ارسلنا قبلك من المرسلين الا انهم لياكلون الطعام او يربط بهما اي بالواو والضمير معا نحو قوله تعالى الم تر الى الذين خرجوا من ديارهم وهم الوف ولا تباشروهن وانتم عاكفون في المساجد لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى ولا تقتلوا انفسكم وانتم تشهدون ونحو جاء زيد وما ركب غلامه او لم يركب غلامه وقد لا في الجملة الاسمية عند ظهور الملابسة فتقع حالا بلا واو ومعها ولا ضمير مذكور نحو مررت بالبر قفيز بدرهم اي قفيز منه وبيع السمن منوان بدرهم اي منه فيستغني بنية الضمير عن الواو وقد تتعين الواو كقوله يصف غائصا لطلب اللؤلؤ وقد تنصف النهار وهو غائص وصاحبه لا يدري ما حاله نصف النهار الماء غامره ورفيقه بالغيب لا يدري ذكره المص وغيره واذا كان الماضي مثبتا غير جامد فلا بد من قد ظاهرة او مقدرة معه في الوجوه الثلاثة عند الاكثرين كما سيأتي في اخر الكتاب نحو جاء زيد وقد ركب عمرو وجاء زيد وقد ركب غلامه او جاء زيد قد ركب غلامه قال الله وقد كان فريق منهم وقد فصل لكم الآن وقد عصيت وسيأتي في كلام المص ما يدل على عدم شرطيته قد فقد جاء بدونها كقوله تعالى هذه بضاعتنا ردت الينا وجاءوا اباهم عشاء يبكون او جاؤكم حصرت صدورهم وان كان الاكثر ذكرها فلذلك ترك شرطيتها المص وتمتنع الواو فيتعين الضمير في مسائل احدها الثالية عاطفا اي الواقعة بعده نحو قوله تعالى فجاءها بأسنا بياتا او هم قائلون وثانيها في الجملة الاسمية المؤكدة لمضمون جملة نحو قوله تعالى الم ذلك الكتاب لا ريب فيه ونحو هو الحق لا شك فيه وثالثها في المضارع المنفي اما بلا نحو قوله تعالى وتفقد الطير فقال ما لي لا ارى الهدهد وما لا نؤمن بالله وقد تصحبه الواو وكما في التسهيل وجوزان يكون منه قراءة غير نافع ولا تسأل عن اصحاب الجحيم وقراءة ابن ذكوان فاستقيما ولا تتبعان بتخفيف النون فجعل ذلك خبري مبتدأ مقدر اي وانت لا تسأل وانتما لا تتبعان وقيل لا حاجة الى التقدير بل الواو عاطفة او المنفي بما نحو قوله عهدتك ما تصبو وفيك شبيبة فما لك بعد الشيب صبا متيما والقياس الحاق ان بما وما رابعها في المضارع المثبت المجرد من قد نحو قوله تعالى ولا تمنن

والمصدرة بليس نحو ولستم باخذيه الا ان تغمضوا من ازف او الضمير نحو بعضكم لبعض عدو وقد تعلق بهما الاسمية

والماء

في

تعالى

بياتا

تستكثر اى حال كونك ترى ما تنفقه كثيرا انتهى فحذف الواو فى هذه المسائل استغناء عنها بالضمير
واما نحو قوله علقتها واقتل قومها زعما لعمر وابيك ليس بمزعم فقيل ضرورة وقيل الواو عاطفة
والمضارع مؤول بالماضى وقيل هى واو الحال والمضارع خبر مبتدأ محذوف اى وانا اقتل وهو اختيار
صاحب التسهيل فانه جوز الواو فيه قال ويمكن ان يكون منه ان الذين كفروا ويصدون عن
سبيل الله على جعله خبر مبتدأ محذوف اى وهم يصدون وحكى الاصمعى قمت واصك عينه اى وانا
اصكه وخامسها فى الماضى التالى الا نحو قوله تعالى وما ياتيهم من نبى الا كانوا به يستهزءون
ولا يجوز معه الواو لا تقول ما جاء زيد الا وضحك عمرو وفى شرح الرضى لا تمتنع الواو معه وبدونها
فى الماضى بعد الا نحو ما لقيته الا وقد اكرمنى او الا اكرمنى وسادسها فى الماضى المتلو باو
نحو لاضربنه ذهب او مكث فلا يجوز لاضربنه وذهب عمرو او مكث وتجب الواو فى المضارع
المثبت المقرون بقد كما فى نحو لم تؤذوننى وقد تعلمون وقع فى النسخة التى هى الاصل
عندنا عطف وفى نحو على المسائل التى تمتنع فيها الواو فكانه سقط منها لفظة وتجب فالحقت
فى بقية النسخ اعتمادا على ان اصل ذلك مما يقع عن اسقاط القلم وسياتى منه ذكر قد وحكمها
مع الماضى والمضارع فى باب الادوات فصل فى احكام الحال مع عاملها وصاحبها بالنسبة
الى التقديم والتاخير الاصل وقوعها موخرة عنهما اما عن العامل فواضح واما عن الصاحب
فلانها بمنزلة الخبر والاصل تاخيره كما مر وقد تقع مقدمة جوازا على صاحبها بشرط اشار
اليه بقوله ان لم يكن اى صاحبها مجرورا باضافة اى بان كان مرفوعا او منصوبا سواء كان
ظاهرا او مضمرا فانه يجوز تقديمها عليه عند البصريين كجاء ضاحكا زيد وضربت مجردة هند
خلافا للكوفيين فى المنصوب الظاهر مطلقا سواء كانت الحال اسما كما ذكر او فعلا كرايت تركب
هندا فانهم يمنعونها وفى المرفوع الظاهر المؤخر رافعه عن الحال فيمنعون مسرعا جاء زيد ويجيزون
جاء راكبا زيد قيل والاجماع على الجواز مع المضمر نحو خاشعا ابصارهم يخرجون وقد يجب تقديمها
عليه كما اذا اضيف الضمير عائدا على ملابس الحال نحو لقينى شاتم زيد اخوه وجاء زائر هند اخوها
فيمتنع تاخرها عن صاحبها فيهما كما لو كان محصورا ايضا نحو ما جاء راكبا الا زيد او يمتنع
تقديمها ان حصرت نحو وما نرسل المرسلين الا مبشرين ومنذرين وقد ذكر المسالتين فى
المحصور على وجه اعم من ان يكون المحصور مرفوعا او منصوبا فى الاستثناء ولعدم اختصاص شرطية
عدم الحصر لما جوز تقديمه من الابواب منه الاصل تاخيره بالحال لم يشترط فى جواز تقديمها ان لا تكون
محصورة كما اشترط ان لا يكون صاحبها مجرورا وخرج بالتقييد بذلك ما اذا كان مجرورا فانه ان كان
جره باضافة معنوية كاعجبنى وجه هند مسفرة امتنع تقديمها اتفاقا لما فيه من الفصل بين
المضاف والمضاف اليه لو قدمت مسفرة على هند ومثله فى ذلك مفعول التعجب ومعموله بالحال كما سياتى
وان جر باضافة لفظية نحو هذا شارب السويق ملتوتا غدا او حرف اى او بحرف غير زائد سواء كان
صاحبها ظاهرا او مضمرا وسواء كانت الحال اسما او فعلا كمررت بهند ضاحكة ومررت بك صالحة ومررت
بهند تضحك فيمتنع تقديمها فى كل ذلك فلا يجوز هذا ملتوتا شارب السويق غدا ولا مررت ضاحكة
بهند وضاحكة بك ولا مررت تضحك بهند على الاصح فى المسالتين وهو فى مسالة الحرف مذهب اكثر النحويين
منهم سيبويه وزعم ابن هشام انه لم يسمع تقديمه مسائلهم وذكر ابن الانبارى الاتفاق على انه خطاء قيل وفى كل

منهما

عوضا ﻫ

عبارة الرضى ويجوز الماضى مع الواو وقد ايضا نحو ما زرته الا وقد زارنى ولا يجوز الاقتصار على قد ولا تعالى ما زرته الا قد زارنى

نحو ما احسن هندا مجردة اذ الصحيح انه لا يفصل بين التعجب

او صالحة بك

١٨٨

188

منهما نظر ان لم يؤول فذهب الفارسى وابن كيسان وابن برهان الى الجواز قال ابن مالك وهو الصحيح مع ضعفه
لوروده كما سياتى وفصل الكوفيون فمنعوا مع الظاهر فى الاسم كالمثال واجازوا مع المضمر كمررت ضاحكة
بك ومع غير الاسم كمررت تضحك بهند واحترز بقوله غير زائد من المجرور بالحرف الزائد فلا يمتنع فيه فتقول
ما جاء راكبا من احد وهى واردة على اطلاق التسهيل واما المنع فى مسالة الاضافة فقد صرح به
الرضى واقتضى كلامه كالبدر بن مالك الاتفاق عليه وقال الكنها ابن عقيل انما يمتنع التقديم فى
ما اضافته غير محضة نحو هذا شارب السويق غدا وفى الارتشاف انه يمتنع ان لم يكن المضاف عاملا
فى ذى الحال نصبا نحو هذا قتيل هند ضاحكة وان كان نحو هذا شارب السويق ملتوتا غدا والان
فقال ابن مالك جاز تقديم الحال على المضاف فتقول هذا ملتوتا شارب السويق انتهى قوله
ونحو شاذ الى الجواب عما احتج به القائلون بجواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف غير
الزايد من قوله اذا المرء اعيته المروة ناشئا فمطلبها كهلا عليه شديد فكهلا حال من الهاء فى عليه
مقدمة وقوله تسليت طرا عنكم بعد بينكم بذكراكم حتى كانكم عندى وقوله تعجلا تعرض المنية
للمرء فيدعى ولات حين اباء وقوله مشغوفة بك قد شغفت وانما حتم الفراق فما اليك
سبيل فقال لو ومنه قوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس اذ لا يصح كونها حالا من الكاف
لكونه مع هاء التانيث فتعين ان يكون من الناس اذ لا ثالث لهما والجواب انه ورد من ذلك شاذ
فلا يقاس عليه والمؤول بان يقال فى بيت المتن ان كهلا حال من فاعل المصدر وكذا البقية
وفى الاية ما قال الزجاج انه حال من الكاف والهاء فيه للمبالغة لا للتانيث مع انه يلزم على القول
بحاليتها من الناس فقد قدمت كما قال فى الاوضح تقديم الحال المحصورة وتعدى ارسل باللام
والاول يمتنع كما مر والثانى خلاف للاكثر ومنها ارسلناك للناس رسولا هكذا قال ويقال
عليه اذا كان واقعا فكيف يكون فارقا والحق كما قال ابن عقيل انه ذهب اليه ابن مالك من الجواز
على ضعف لقلة السماع لا انه يمتنع قال وليس لمن منع حجة فيها زوج وما يذكر من تاويل
ما سمع متكلف انتهى وفى قوله ان الحال من فاعل المصدر فيه نظر لان المصدر لا يضمر فيه قال الرضى
والجواب المذكور عن الاية فيه تعسف وقد رده ابن مالك ايضا بان الحاق الهاء للمبالغة
مقصور على السماع ولا ياتى الا فى احد ابنية المبالغة وكافة ليست كذلك وتقع مقدمة
على عاملها وجوبا ان كان لها الصدر نحو كيف جاء زيد فكيف حال بدليل ابدال الحال منها
نحو اراكبا ام ماشيا وجوازا ان لم يمنع مانع بان لم يكن العامل او متصرفا مقرونا بلام ابتداء
او اى ولا مقرونا بلام قسم ولا كان جامدا كنعم وبئس وافعل التعجب ونحوها ولا كان معنويا
وهو المتضمن لمعنى الفعل دون حروفه بان كان لفظيا وهو الفعل او شبهه من المصدر والوصف
فتقول فى المتصرف منه غير المقرون بما ذكر كجاء زيد مسرعا جاء زيد ومنه قوله تعالى خاشعا ابصارهم
يخرجون وقال الشاعر سريعا يهون الصعب عندى ولى النهى اذا برضا صادق قابلوا الباساء
وسواء فى جواز التقديم الفعل المتصرف كما ذكر وشبهه كراكبا زيد ذاهب وزيد مجردا مضروب
نفرعليه سيرو وسواء كانت الحال مفردة او جملة مقرونة بالواو كما اقتضاه اطلاقه كالتسهيل
فتقول وبيده على راسه جاء زيد وهكذا نقل صاحب سر المسائل عن الجمهور جواز تقديم المقرونة
على عاملها ونقل عن الفراء المنع وفى كتب المغاربة المنع فى الجملة المقرونة بالواو وان تصرف العامل

فيجوز هذا ملتوتا شارب السويق غدا ﻫ

فى بدل الطريق

مشرعا ﻫ

فان الكسائي والفراء وهشاما اجازوا وانت راكب تحسن وانا منع الجرمي
التقديم مطلقا تشبيها بالتمييز فيرده السماع كما مر واليه اشار اذ الحال اشبه بالظرف وهو
لا يمتنع تقديمه كما مر والبصريون قاطبة على خلاف قوله وللكوفيين في ذلك تفصيل طويل
وخرج بما ذكرنا اذا كان العامل متصرفا مقرونا باللام نحو لاصبر محتسبا ولاقومن طائعا فلا
يتقدم على اللام لان ما في حيز لام الابتداء او القسم لا يتقدم عليهما فلا تقول محتسبا لاصبر
ولا طائعا لاقومن واما تقديمها على العامل بعد اللام فيجوز كما في المفعول نحو لمحتسبا
اصبر والله لطائعا اقومن ومنه قوله تعالى لالى الله تحشرون او كان فعلا جامدا نحو ما انصرك
مستنجدا او ما احسنه مقبلا فلا تقول مقبلا ما احسنه او كان معنويا كحرف التنبيه واسم الاشارة
بناء على القول بانهما يعملان في الحال وكحرفي التمني والترجي كلعل وليت نص عليه الزمخشري
وفي الارتشاف الصحيح لا يعملان والصحيح في كان انها تعمل وكحرف التنبيه والنداء او ياء النسبة
واسماء الافعال وكالظرف والجار والمجرور المتعلقين بالاستقرار وكاسم الجنس المقصود به الكمال
واما كما ذكره ابن مالك ونحو ذلك قال ما بنتيا اذا اصبح النصح فاصغ له البيت وتلك بيوتهم خاوية
ونحو ليت هندا مقيمة عندنا ونحو كأن قلوب الطير رطبا ويابسا ومثله وفهم التشبيه نحو
زيد مثلك شجاعا ونحو زيد عندك قائما وما له في الدار جالسا ونحو انت الرجل علما ونحو
انا على فقعالم وما اشبه ذلك فالعامل فيما ذكر هو ما يستنبط منها من معنى الفعل كاشير مثلا فلا يجوز
ان يتقدم الحال على شيء من ذلك فلا يقال في هذا زيد قائما مثلا قائما هذا زيد سوا قلنا
العامل التنبيه او الاشارة لضعف العامل المعنوي عن العمل بالتاخير بسبب ضعف مشابهة
الفعل لعدم الموافقة في الحروف والصيغة فان العامل اللفظي الذي هو اقوى منه
قد يضعف بالتاخير فلهذا جاز الرفع في نحو زيد ضربت بتقديم زيد وامتنع في ضربت
زيدا مع تاخيره فما ظنك بالمعنوي اللهم الا ان كان العامل المعنوي ظرفا مسبوقا بمخبر به عنه
كما في زيد في الدار جالسا سوا كانت الحال اسما كما ذكر او جملة اسمية بالواو نحو زيد بالبصرة
وماله كثير او ظرفا كما زيد في الدار عند عمرو او جارا ومجرورا نحو زيد مع عمرو في البستان فيجوز
توسيط الحال مطلقا بين المخبر عنه وبين الخبر المتاخر من الظرف او الجار والمجرور وفي ذلك وفاقا
لابي الحسن سعيد بن مسعدة الاخفش ومنعه ابن الناظم كقولك في المثال زيد جالسا في الدار
وعليه قراءة بعضهم وقالوا ما في بطون هذه الانعام خالصة لذكورنا وقراءة الحسن والسموات
مطويات بيمينه بنصب خالصة ومطويات وقول الشاعر رهط ابن ... بنا عاذ عوف وهو بادي ذلة
لديكم فلم يعدم ولاء ولا نصرا ونحو زيد وماله كثير بالبصرة وزيد عند عمرو في الدار وزيد في
البستان مع عمرو ومنه قوله ونحن منعنا البحر ان تشربوا به وقد كان منكم ماؤه بمكان وجمهور
البصريين على المنع مطلقا وعليه جرى في الاوضح فقال والحق ان خالصة ومطويات الصلة
ما ولقبضته وان السموات عطف على ضمير مستتر في قبضته لانها بمعنى مقبوضة لا مبتداء
وبيمينه معمول الحال لا عاملها وان البيت ضرورة وفصل ابن مالك فاجاز بقوة ان كانت الحال
ظرفا او مجرورا وبضعف ان كانت غير ذلك لان الظروف يتسع فيها ما لا يتسع في غيرها ولان ما ورد
من ذلك غير ظرف والاشبه وما اجاز من التفرقة نحو ما اختاره ابن برهان من جواز تقديم

الحال

قوله م

نحو م

او جارا م

بمكان م

بتفصيله م

١٨٩

189

وعلى

الحال اذا كانت ظرفا ونحوه على العامل الذي هو كذلك وعلى المخبر عنه والخبر وجعل منه قوله
تعالى هنالك الولاية لله الحق قال هنالك ظرف فهو حال ولله خبر الولاية والعامل في الحال ومن
لازم هذا اجازة التوسط بنوعيه اذ ذهب اليه ابن مالك وزيد وجمهور البصريين على
منع التقديم على المخبر عنه والخبر جميعا كما اشار اليه المص بقوله الا في نحو الخ لا يقال جالسا
زيد في الدار ولا جالسا في الدار زيد ولا عندك زيد مع عمرو ويحصل عندك حالا وحكي في
ذلك الاجماع لكنه معترض بان الاخفش اجاز في ذلك الثاني واختار ان يكون فذا حالا عاملة
لكن اجازه الكوفيون قائما انت في الدار وتلخص من هذا في التوسط ثلاثة اقوال وفي
التقديم كذلك المنع فيهما وهو قول جمهور البصريين والجواز فيهما وهو قول الاخفش
والتفرقة بين الظرف ونحوه وغيرهما وهو قول ابن برهان فيهما وقول ابن مالك في التوسط
فقط وفي الصورتين قول رابع وهو للكوفيين التفرقة بين الظاهر فيمتنع وفي المضمر
فيجوز ذكره كله ابن عقيل في المساعد واحترز في الضابط بمسبوق من تاخر المخبر عنه فلا خلاف
في جواز توسط الحال فتقول في الدار عند عمرو زيد في الدار قائما زيد اذ لا محذور فيه
تنبيه خالفت الحال ما هي شبيهة به وهو الظرف في هذه المسئلة فانه يتقدم على عامله
المعنوي الذي هو الظرف او الجار والمجرور خاصة سوا كان بعد المبتداء نحو زيد يوم الجمعة
عندك او قبله نحو قوله تعالى كل يوم هو في شان وقولهم كل يوم لك ثوب فيتقدم الظرف على
الجملة باسرها والحال لا تتقدم عليه عند سيبويه مطلقا ولا عند الاخفش الا بشرط تاخره عن المبتداء
كما جرى عليه المص وذلك لتوسعهم في الظرف دون الحال لقوله ولا افعل تفضيل عطف على قوله
مقرونا بلام الابتدا باعادة حرف النفي اي ولا كان العامل صفة تشبه الفعل الجامد كافعل
التفضيل نحو هذا افصح الناس خطيبا واكفاهم ناصرا فلا يجوز تقديم الحال عليه لا يقال هو
خطيبا افصح الناس لانحطاطه عن اسم الفاعل ونحوه لعدم قبوله علامات التثنية والجمع والتانيث
وكذا الصفة المشبهة كما قال الرضي لضعف مشابهتها للفعل وهو قضية كلام المفصل لكن
ظاهر كلام المص كغيره جواز تقديمها عليها وهو نص قول البصريين على ان جملة تحملين من
قول الشاعر بحوث وهذا تحملين طليق حال وطليق هو العامل في محلها الا اذا كان افعل
التفضيل عاملا في حالين لاسمين متحدي المعنى او مختلفيه واحدهما مفضل على الاخر فانه لا يمتنع
تقديمهما معا على افعل التفضيل كتاخيرهما عنه ويجوز بل يجب تقديم حال الفاضل منهما عليه
كما في نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا وزيد مفردا انفع من عمرو معانا فبسرا حال من الضمير
في اطيب ورطبا حال من الضمير المجرور بمن ومفردا ومعانا حالان متصلان والعامل في بسرا ورطبا
افعل التفضيل وهو اطيب وفي مفردا ومعانا انفع يجوز ذلك وفاقا لمن كما نسبه اليه ابن مالك
وهو ابن كيسان وابن جني والفارسي في التذكرة وابن خروف وهو الظاهر من كلام المازني
ولن يلزم منه عمل ما هو كالعامل المعنوي فيما تقدم عليه لتضمنه معنى عاملين اي هذا زيد طيبه
في هذه الحال على طيبه في هذه الحال ولا حاجة في ذلك الى اضمار كان تامة عاملة فيهما مقدرة
مع اذا في المستقبل ومع اذ في الماضي كما ذهب اليه المبرد والزجاج والسيرافي والفارسي في الحلبيات
واختاره ابن عصفور والى اضمارهما ناقصتين كما جوزه بعض المغاربة والمنصوبان خبران لا حالان

خبر ... وكان زيد جالسا في الدار

لانحطاطه عن اسم

حال من الضمير في انفع ومعانا
حال من عمرو فبسرا ومفردا م

بالم

حينئذ م

واستدل بالتعريف نحو زيد المحسن احسن منه المسيء على الاصح وبهوان العامل في الحال المتقدمة
معنوفعل كان التامة خلافا لمن ذكر ولا حرف التنبيه او اسم الاشارة فيما تقدم الحال الاولى
فيه اسم اشارة كمثال المتن فوجب ان لا يقال الا في حالها كما ان المجيء في جاء زيد لم يكن الا في حال
الركوب ونحن نعلم ضرورة صحة الاشارة الى البسر في حالة البسرية فرع قد يفعل ذلك لتفهم
التشبيه فيعمل في حالين متقدمة عليه ومتاخرة عنه كقوله تعيرنا اننا عالة ونحن صعاليك
انتم ملوكا تعيرنا اننا فقراء ونحن في حال صعلكتنا مثلكم في حال ملككم فنحن مثلوا قام المضاف
اليه مقامه متضمنا معناه واعمله لما فيه من معنى التشبيه قال المص وهذا الاعراب اجود ما قيل
في البيت وقال ابو حيان الصحيح ان النصب بمقدر اي اذا كنا صعاليك ومن شروط تقديم
الحال على عاملها التي لم يذكرها المص هنا ان لا يكون العامل صلة لال فلا يقال مسرعا الجائي
زيد ولا المسرعا جائي زيد بل يجب التاخير فتقول الجائي مسرعا زيد او لحرف مصدري
كيعجبني ان تقوم مسرعا فلا تقول ان مسرعا تقوم وهذا اذا كان الحرف المصدري مما
يعمل والا لم يمتنع نحو عجبت مما باكيا ترى زيدا والاصل عجبت مما ترى زيدا باكيا فان كان العامل
صلة لغيرهما لم يمتنع التقديم عليه نحو من الذي جاء نفثا جا الاصل من الذي جاء خا نفثا او لا يكون
مصدرا مقدرا بحرف مصدري كيعجبني ركوب الفرس مسرجا فلا يجوز مسرجا ركوب الفرس
يعجبني فان لم يكن مقدرا بالحرف جاز نحو قاما ضربا زيدا الاصل ضربا زيدا قائما اي
اضرب فيلزم تاخير الحال عن العامل في الصور المذكورة ولم يحتج الى اشتراط ذلك هنا لما مر
منه ان معمول صلة ال والحرف المصدري لا يتقدم عليهما ولما سياتي منه ان معمول المصدر
ايضا لا يتقدم عليه لا فرق في ذلك بين الحال وغيرها من المعمولات فلذلك حذف اشتراط
الامور الثلاثة لعدم اختصاص شرطيتها بالحال فصل وتقع الحال متعددة مع اتحاد
عاملها قياسا على الخبر والنعت اما وجوبا وذلك بعد اما تفصيل ان ترد فاخرى مقرونة
باما او باو قال تعالى انا هديناه السبيل اما شاكرا واما كفورا وقال وقد شفني ان الاعزال
يروعني وحبا لكم ما طارقا او مغاديا فكذا بعد لا كجئتك لا راغبا ولا راهبا ويستباح في الشعر
انفرادها بعدها كقوله قهرت العدي لا مستعينا بعصبة ولكن بانواع الخدائع والمكر واما
جوازا مع اتحاد صاحبها او تعدده والاولى هي المتعددة لواحد وتستعمل بعطف نحو قوله
تعالى ان الله يبشرك بيحيى مصدقا بكلمة من الله وسيدا وحصورا ونبيا قال السفاقسي
مصدقا حال عطية مؤكدة ومكي مقدرة وكذلك سيدا وحصورا وفي الاوضح ان ذلك ليس من
تعدد الحال نظرا الى انه في الصناعة عطف نسق لا حال وهو مما لا يظهر ليتها وفي الاوضح
من ان الواو تمتنع في الجملة التالية عاطفة لانها كالخبر في ذلك وهو يتعدد مع
العطف وقد مر له نظير هذا البحث في الخبر وبغيره اي بغير عطف نحو جاء زيد راكبا ضاحكا
وقال علي اذا ما جئت ليلى بخفية زيارة بيت الله رجلان حافيا والقول بالتعدد في مثل
هذا انما هو بخصوصيه الصاحب هو من ذهب الى المنع قياسا على تعدد النعت اتفاقا على
الخبر على الاصح مع اتحاد المنعوت والمخبر عنه وذهب الفارسي وجماعة منهم ابن عصفور الى المنع الا في
افعل

بالحرف المصدري

الشاعر

افعل التفضيل كما مر وقالوا في المثال والبيت ونحوهما انه على التداخل ومعناه ان تكون الاولى
في المثال حالا من زيد وعاملها جاء والثانية من ضمير الاولى المستكن وهي العامل اذ هي صفة
للحال الاولى والحال المتداخلة هي ان يكون صاحب الحال المتاخرة الاسم الذي يشتمل عليه الحال
السابقة كما قال الكافيجي وقال المعربون في قوله تعالى ما ياتيهم من ذكر من ربهم محدث
الا استمعوه وهم يلعبون حال من فاعل استمعوه ولاهية حال من فاعل يلعبون فهي متداخلة
او حال من فاعل يستمعون فهي متعددة قال في المغني وبذلك يقول الفارسي في منع تعدد الخبر
بالافراد والجملة المنع لذلك في الحال الثانية وهي المتعددة للمتعدد دليل والظاهر انه ليس
من باب تعدد الاحوال لان كل حال راجع لصاحبها نظيره قوله ليد يريد ما لك في غيره في باب المبتدا
في قوله يد اكيد خير ما يرجو انه ليس من باب تعدد الخبر لان يد اكيد نوع مبتدا في الحكم بعدم
التعدد لان كل خبر راجع الى مبتدا قوله بجمع اي مع جمع للحال ان ان الجمع مقابل التفريق فشمل جمعها
وتثنيتها كما سياتي كائنا في الحال اي في صورة اتحاد الحال لفظا ومعنى لان الجمع حينئذ اخصر
سواء اتحد اعراب من له الحال نحو قوله تعالى وسخر لكم الشمس والقمر دائبين والاصل دائبة
ودائبا او نحو وسخر لكم الشمس والقمر والنجوم مسخرات او اختلف اعرابه نحو لقي زيد عمرا ضاحكين
وقضيته وجوب الجمع وهو الظاهر وقال الرضي لا منع من التفريق كلقيت راكبا زيدا راكبا
او لقيت زيدا راكبا ومع تفريق للحال في غيره اي في غير صورة اتحادها وهو صورة اختلافها
لفظا فتفرق بينهما بغير عطف كما في الاوضح كلقيت زيدا مصعدا منحدرا ويستحيل
التداخل في هذا كما قال المص ويعطف ايضا كما قال الرضي كلقيت زيدا مصعدا ومنحدرا قال
عمرو بن كلثوم وانا سوف تدركنا المنايا مقدرة لنا ومقدرينا وحينئذ يقدر في مثل
ذلك مما لا قرينة فيه تدل على صاحب كل من الحالين اولها الاول الحالين وهو مصعدا في المثال
لثانيهما اي لثاني الاسمين صاحبي الحالين وهو المفعول وثاني الحال وهو منحدرا لاول الاسمين
وهو الضمير الفاعل على عكس الترتيب تقليلا للفصل بين الحال وصاحبها ما امكن اذ في ذلك فصل
واحد وفي الترتيب فصلان فالتقدير المذكور لازم كما يعطيه ظاهر عبارته كالتسهيل وبه صرح
في المغني الا ان امن اللبس لقرينة فان كانت معنوية او حالية يعرف بها صاحب كل من الحالين فيجوز
الاتيان باولاهما لاول الاسمين وثانيتهما لثانيهما على الترتيب نحو قول امرئ القيس خرجت بها
امشي تجر وراءنا على اثرينا اذيال مرط مرحل فامشي حال من المذكور وهو الضمير في خرجت وتجر بالتاء
للمخاطبة حال من الهاء في بها وان المعنى انها تعفو الاثر بذيل مرطها حتى لا يعرف احد ممن يقفو الاثر
مكاننا والمرحل بالمهملة والجيم ازار خز فيه علم وقول الاخر لقي ابني اخويه خائفا منجديه
فاصابوا مغنما ويجوز عكس الترتيب عند خوف اللبس وجواز الترتيب وعكسه عند امنه هو
ما نص عليه ابن السراج وجرى عليه في التسهيل واقتضى كلامه في المغني انه قول النحويين وقيل
بالترتيب فيما لا قرينة فيه يعرف بها صاحب كل من الحالين كما في المثال السابق فيتعين اولا هما الاول
الاسمين وثانيتهما لثانيه ولا يجوز العكس الا ان امن اللبس لقرينة يعرف بها صاحب كل منهما
فيجوز العكس كقوله عهدت سعاد ذات هوى معنى فزدت وعاد سلوانا هواها فذات هوى
حال من سعاد ومعنى من التاء وهذا ما نقله ابو حيان عن التمهيد وهو يعطي ان ما مر في المثال

واجعة

من الحالين

انه واجب لا يجوز ونحوه قول الرضى فيه يجوز على ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتاخير حال الفاعل
كلقيت زيدًا مصعدًا منحدرًا او المصعد لزيد انتهى واستدل له بما ذكره البيانيون في اللف
والنشر من ان الترتيب في النشر ان يجعل الاول من اوصاف النشر للاول من الامور الملفوفة والثاني
للثاني اولى من عكسه كقوله تعالى جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله
واجاب المصنف في حاشية التسهيل على ما نقله الدماميني بان النشر انما يجوز حيث لا يتوقف على فهم المعنى
وان السامع يرد ما لكل واحد من الامور المتعددة اليه وليس هذا شرطا في تعدد الحال مع تعدد
صاحبها فكان الحمل على الاقرب هو المتعين الا عند قيام قرينة انتهى ولهذا قلت ضربت زيدًا
قائمًا ففي المفصل يحتمل قائمًا حالا من ايهما شئت ونحوه في المغني قال وقد يحتمل الحال كونها من
الفاعل وكونها من المفعول نحو ضربت زيدًا قائمًا وقوله تعالى وقاتلوا المشركين كافة قال
الرضى اذا لم تكن قرينة جاز جعلها لمن شئت من الفاعل والمفعول ويوافقه قول التسهيل
لا تكون الحال لغير الاقرب الا لمانع يعني من تذكير او تانيث ونحوهما كلقيت هندًا ضاحكًا
وعمل اعتبار القرينة جرى فقهاء الشافعية ففي الاشباه والنظائر للعلامة تاج الدين
السبكي ان الاصحاب راعوا في ذلك القرينة فقالوا قال اللفظ للبغوي في التهذيب لو قال
ان قذفت فلانا في المسجد فانت طالق يشترط ان يكون القاذف في المسجد ولو قال ان قتلت
فلانا في المسجد يشترط ان يكون المقتول في المسجد لان مقصوده الامتناع عن هتك حرمة
المسجد في القتل بكون المقتول فيه وبالقذف بكون القاذف فيه انتهى وتقع الحال محذوفة
الصاحب اذا وقع فضلة نحو قوله تعالى اهذا الذي بعث الله رسولا اي بعثه الله ذرني
ومن خلقت وحيدا اي خلقته وتقع محذوفة العامل جوازا القرينة حالية كحضور معناه
نحو قولك راشدا مهديا للمسافر اي توجه وقولك ما جورا للقادم من حج اي رجعت وذكر
في هذا الرفع على تقدير مبتدأ اي انت راشد ونحوه او مقالية كتقدم ذكر الاستفهام نحو راكبا
لمن قال كيف جئت اي جئت ومنه قوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين
فهو منصوب بمحذوف تقديره نجمعها لحذف لدلالة لن نجمع كذا قدره وأشار بقوله ومنال
خلاف الفراء فيه فانه جعله مفعولا ثانيا قال في المغني والصواب قول سر لان فعل الجمع اقرب من فعل
الحسبان ولان بلى ايجاب للمنفي وهو في الاية فعل الجمع انتهى وذهب بعضهم الى ان تقديره بلى
نقدر قادرين قال ابن يعيش وهو ضعيف لان اسم الفاعل اذا وقع حالا لم يجز ان يعمل فيه فعل
من لفظه لا تقول قمت قائمًا وانت تريد الحال لان الحال لا بد فيها من فائدة اذا كانت فضلة في
الخبر وذلك لا فائدة فيه الا تقوم الا قائمًا انتهى قلت لا يمتنع ان تكون حالا موكدة حينئذ وتحذف
وجوبا في الحال الجارية مثلا نحو قولهم لمن ينتقل من حالة الى حالة اتميميا مرة وقيسيا
اخرى اي اتتحول والمعنى اتتخلق باخلاق تميم مرة وباخلاق قيس اخرى ولا تعتمد على واحد منهما
كانه يثبت له هذه الحالة ويوبخه عليها فان الاستفهام ليس على حقيقته وشمل نحو ما جرى
مجرى الامثال من الاسماء الجامدة المتضمنة توبيخا على ما لا ينبغي كقولك افي السلم اعيارا
البيت. واعورًا وذا ناب كاسرًا وفي الحال المبينة ازدياد ثمن او غيره مقرونة بالفاء او ثم
نحو اشتريته بدرهم فصاعدا او فزائدا او ثم صاعدا قال المصنف ثم منزلة الفا الا ان

الفا

هو الذي مح

ماهو مح

اي مح

توجه او تيسير مح

مفعولا بيحسب مقدرا لدلالة
ايحسب الانسان فالتقدير
بلى فليحسبنا قادرين فيجعله

فيها

سوانك مح

الفا اكثر في كلامهم وفهم منه ان الواو لا تاتي هنا وقد نص عليه النحاة اي فذهب الثمن صاعدا
او زائدا اي ذهبت القراءة زايدة اي كانت كل يوم في ذي اجزاء يقع بعضها بعد بعض والبواقي
باكثر وتقول في غير الثمن قرات القرآن كل يوم جزءا من القرآن فصاعدا او زائدا اي ذهبت القراءة
زايدة اي كانت كل يوم في ازدياد وفي الحال النائبة عن الخبر نحو ضربي زيدًا قائمًا اي حاصل اذا
كان قائمًا وقد مر وفي الحال الواقعة بدلا من اللفظ بالفعل من الصفات الغير المتضمنة توبيخا
وبا المتضمنة فالاولى نحو هنيئا لك وعايذا بك اتا هنيئا فهو عند المعظم حال كما اشار اليه المصنف قائمة
مقام الفعل الناصب لها قال تعالى هنيئا مريئا صفتان نصبوهما نصب المصادر المدعو بها الفعل
غير المستقبل اظهاره المختزل للدلالة التي في عليه كانهم قالوا ثبت ذلك هنيئا مريئا او هناه هنيئا كما زعم
الحوفي في قوله تعالى فكلوه هنيئا مريئا لانه نائب مناب الفعل والفعل لا يوصف وزعم بعضهم انه
يستعمل وحده غير تابع لهنيئا وجاء التفريق بينهما في بيت انشده المبرد كل هنيئا وما شربت مريئا
وجوز الزمخشري ان يكون هنيئا في الاية صفة مصدر محذوف وهنيئة وان يكون حالا من ضمير
المفعول وان يوقف على فكلوه ويبتدأ هنيئا مريئا على الدعا فينتصب انتصاب سقيا ورعيا
واما الصفات المتضمنة توبيخا فهي الملحق استفهام نحو اقائما وقد قعد الناس واقاعدا وقد سار
الركب او بدون استفهام نحو قاعدا قد علم الله وقد سار الركب فهذه كلها عند السيرافي وابن يعيش
وغيرهما احوال موكدة لعاملها الملتزم اضماره والتقدير اتوجد قائمًا او تقعد
قاعدا والقول فيها كالقول في اسماء الاعيان نحو افي السلم اعيارا او اتميميا مرة واعورا وذا ناب كاسرا
الا ان العامل المحذوف في الصفات يقدر من لفظها بحكم بخلافه في اسماء الاعيان فانها لما لم تكن
ماخوذة من فعل صحيح لو قدر من لفظها اتتم تميميا مرة وتتقيس قيسيا اخرى كما قلت في قائما وقد
قعد الناس وعلى هذا جرى المصنف وصححه ابن مالك في الصفات المذكورة تضعف ورد مجيئها في الكلام
وعن بعضهم ان هذا الباب مقصور على السماع فلا يقال اخارجا وقد دخل الناس الا ان سمع وقيل زعم
ابن مقيس يقال منه لازم صفته دائما عليها ومنها اي من عامل الحال المحذوف وجوبا عامل موكدة
الجملة الاسمية نحو زيد ابوك عطوفا وانا ابن دارة معروفا وتقديره احق فيما كان المخبر عنه غيرانا
او احق بالبناء للمفعول فيما كان المخبر عنه انا يقال حققت الامر اي تحققته وعرفته اذا كنت
منه على يقين ويقدران بعد الجملة لان الحال الداخلة عليها لا يقدر الا بعد تمامها كما في قولك زيد قائم
غير شك واشار بقوله ومن الى الخلاف في ذلك فقال الزجاج العامل هو الخبر لكونه هو ولا سيما نحو انا حاتم
سخيا ومع كونه لا يطرد في مثل هذه ناقة الله لكم اية وهو الحق مصدقا فليس القصد كونه سخيا
وفرقت تسمية بحاتم وقد قال ابن خروف هو المبتدأ لتضمنه معنى التنبيه والتقدير تنبه لزيد
معلوما ورد بان المتضمن معنى التنبيه هو الحرف دون الاسم وقال الرضي الاولى عندي ما ذهب اليه
ابن مالك وهو ان العامل معنى الجملة كما قلنا في المصدر الموكد لنفسه ولغيره وقد مر منا الاشارة
الى ضعف الحال لنفسها تتمة من الاسماء ما لزم الحالية ككافة وقاطبة فلا يضافان ولا يقع
كافة وقاطبة في كلام من لا يوثق بعربيته غير حال وقد خطئوا في ذلك منهم الزمخشري في خطبة المفصل حيث قال
محيطا بكافة الابواب والحريري في المقامات بقاطبة الكتاب قال الشيخ ابو محمد بن الخشاب استعماله قاطبة
مضافة الى ما بعدها وتعريفها بدخال حرف الجر عليها يدل على جهله بعلم النحو فانه كان فيه مقصرا جدا

اخذ في الازدياد بتالعزام

نعم يعمد ثبت يكون حالا موكدة ويشتمل
ويقدر تعرف هنيئا حال موكدة ونصبا
مريئا تابعا لهنيئا وانتصابهما
انتصاب فيقدر ثبت ويجوز كونه صفة لهنيئا مح

لتغير فعل منه فيقدر كما في التميميا مرة
وقيسيا اخرى اي اتتحول وقياسه مح

كذا بالاصل

اتتهممم

في الموضعين مح

وصحح في اسما الاعيان انتصابها على
المصدر وزعم المبرد ان الصفات مح

ويقدر بان بعد الجملة فانها
الداخلة

التمييز

باب بالتنوين التمييز ويقال له التفسير والتبيين والمبين والمميز والمفسر وهو في اللغة
فصل شيء عن شيء ومنه وامتازوا اليوم ايها المجرمون اى انفردوا عن المومنين بدليل ويوم تقوم الساعة
يومئذ يتفرقون وفي الاصطلاح كما قال النكرة وهذا كالجنس يدخل فيه الحال وغيره وتخرج عنه المعرفة
المنصوبة على التشبيه نحو هو حسن وجهه فان فيها في هو حسن وجها الا التنكير وهذا بناء على مذهب
البصريين ان التمييز لا يكون معرفة واجاز الكوفيون وابن الطراوة تعريفه تمسكا بما جاء منه معرفة
لحكاية ابي زيد فعلت الخمسة عشر الدرهم والعشرون الدرهم وقوله صددت وطبت النفس
يا قيس عن عمرو وتاوله البصريون على ان ال فيه زائدة لا معرفة كما مر فيها وقوله جامد قيد لم يذكره
الا هنا وفي القطر واشار الى اعتباره في المغنى وهو فيهما غالبا لا لازم اذ من التمييز ما هو مشتق نحو لله
دره فارسا لكنه قليل كما صرح به في شرح الشذور وقد يقال ان بهذا القيد لم يذكره غيره واحترز به
عن الصفة في نحو رجل طويل لانه مبين للابهام الذي في رجل لكنه مشتق وعن الحال ايضا لما قال في المغنى
انهما اجتمعا في خمسة امور كونهما اسمين نكرتين فضلتين رافعتين للابهام وافترقا في سبعة امور
فذكر منها ان حق الحال الاشتقاق وحق التمييز الجمود وقد يتعاكسان فتقع الحال جامدة نحو
هذا مالك ذهبا والتمييز مشتقا نحو لله دره فارسا فكانه انما قال ههنا جامد وفي الحال فضلة لينبه
على ان الاصل والاكثر فيهما ذلك فهو رد كل منهما على خلافه مع قلته غير قادح في تعريفهما اذ المعرف
منهما هو الاغلب ولهذا اقتصر في تعريف الحال على قسم الموسسة لغلبتها والتعاريف عند الادباء
يغتفر فيها من التسامح ما لا يغتفر في غيرها وقوله تفسيرا لما انبهم من الذوات او النسب هذا
القيد هو المحقق للتمييز وبه تخرج الحال تحقيقا لانها تبين الهيات دون النسب والذوات بخلاف
التمييز فانه يرفع الابهام الحاصل في الذات كعندي رطل زيتا او في النسبة الاسنادية كطاب
زيد نفسا وهذا هو الوجه الثاني من وجوه افتراقه مع الحال وتخرج بهذا القيد ايضا القهقرى
في نحو رجع زيد القهقرى فانه مبين لهيئة الذات التي هي الرجوع لان القهقرى هيئة معلومة غير مبهمة وهو
الانتقال الى ابتدات الذهاب عنه ومنه يعلم ان ما لا يحصل به رفع الابهام لا يصح ان يكون تمييزا فلا
يقال عندي عشرون شيا وفي شرح الصفار ان الكوفيين لا يجيزون لي عشرون مثله لان التمييز
مبين ومثل مبهمة انتهى والصواب الجواز في مثل هذا لان الاضافة تبين المراد وقد جاء نحو
وحكي عن الاداء اشار اللد وقد يرد على هذا التعريف ضمير الغائب في نحو مررت به رجلا فانه نكرة يرفع
الابهام المقصود بالضمير كما في نعم رجلا وربه رجلا مع انه ليس تمييزا في الاصطلاح واما المضاف اليه
في نحو خاتم فضة والمجرور في نحوما منه رجل وثلاثة رجال فقد يلزم دخولهما في الحد وكونهما تمييزا
والتمييز نقد ينجر اذا كان بجر اخص من نصبه كما في هذين فلا ضير في صدق التعريف عليهما وقد يقال
المعرف انما هو المنصوب بقرينة سياق بعد من قوله وناصبه ولانه بصدد التبويب للمنصوبات
ليكونان واردين على التعريف ولذلك اخذ ابن عصفور وابن مالك المنصوب قيدا للتمييز مع ان
ذكره يستلزم الدور وقوله انبهم فيه مجاز لان انفعل لا يكون الا من افعال العلاج والتاثير دون
المعاني فلا يقال انعلم ولا انبهم ومن ثم قيل انعدم خطا لان الاعدام انتفا الوجود ووضعه فلا يسوغ علاج
وتاتى به اشار باداة الترديد الى تقسيم التمييز الى النسبة ويسمى المنصوب عن تمام الكلام وتمييز
المفرد ويسمى المنصوب عن تمام الاسم والمعنى ان تمامها سبب لانتصاب التمييز تشبيها له بالمفعول

لا لنفس الرجوع

يورد

ابهم والعدم

الى تمييزهم

الذي

١٩٢

192

ثالثة

الذي يجئ بعد تمام الكلام بالفاعل والمراد بتمام الاسم كونه بحالة لا يصح اضافته معها وتمامها اما بنون الجمع
نحو قوله بالاخسرين اعمالا او شبهه كعشرين رجلا او التثنية كمنوين عسلا او بالتنوين ظاهرا كرطل
زيتا او مقدرا كخمسة عشر رجلا او بالاضافة كمثلها زبدا وناصبه اى حكم التمييز النصب لكونه فضلة
والناصب له مفسرة بالبناء للمفعول اى الاسم المبهم ان كان اى المفسر مفردا او الشبيه بالفعل اذا تم
بفاعله كما انما جاء المفعول بعده منصوبا كذلك التمييز لوقوعه بعد تمام الاسم كان الاسم التام فيه عاملا
فيه مثل هذا الفعل التام بفاعله فالناصب للتمييز في نحو عشرين درهما وقفيز برا وصاع تمرا ومنوين
عسلا هو عشرون وقفيز وصاع ومنوان ونحوها صبه الفعل او شبهه والمراد بشبهه ههنا ما يتصل المتضمن
لمعناه وحروفه من المصدر والوصف والمتضمن لمعناه فقط كاسم الفعل ونحو لله دره فارسا وعبر عن
هذا في العمدة بنفسه شبهها اى كان مفسره نسبة حاصلة في جملة فعلية كطاب زيد نفسا او شبهها وذلك
وذلك اسم فاعل مع مرفوعه كزيد مستنفق شحما واسم المفعول مع مرفوعه نحو الارض مفجرة عيونا وافعل تفضيل
معه نحو انا اكثر منك مالا وخير مستقرا والصفة المشبهة مع مرفوعه كزيد طيب ابا والمصدر كاعجبني
طيبه ابا وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك بزيد رجلا وسرعان ذا اهالة لانه تقال السيد النسبة في الاسماء
الى فاعلها او الى ما يقوم مقامه داخلة في مفهوم هذه الاسماء فصارت شبيهة بالجملة بخلاف النسبة في
الاضافة فانها خارجة عن الاسم المضاف وكلامه يقتضى ان تمييز النسبة لا يختص بما وقع بعد جملة
فعلية وهو المشهور الذي ذكره المغاربة خلافا لما في التسهيل من اختصاصه بذلك وما عداه فهو
عنده من تمييز المفرد وما ذكره من ان الناصب لتمييز النسبة هو الفعل وشبهه هو مذهب
المازني والمبرد والزجاج والفارسي قال السيد في طاب زيد نفسا يسمى ما انتصب عنه التمييز
يعني ان نسبة طاب الى زيد صارت سببا لانتصاب التمييز لا بمعنى ان زيدا عامل في التمييز وذهب
المحققون الى ان العامل فيه هو الجملة التي انتصب عن تمامها لا الفعل ولا الاسم الذي جرى مجراه
واختار ابن عصفور والمفرد اقسام اربعة احدها المقادير وهي الالات الموضوعة ليعرف بها
قدر الاشيا تحقيقا كالقفيز والاردب للكيل وكالرطل والمن للوزن وكالجريب والذراع للمساحة وليس
المراد بها اذا انتصب عنها الاسم نفس المقادير بل المقدرات بها لان التمييز انما ينتصب عنها اذ هي
المبينة ولهذا تدخل عليه كما ستعرفه فقوله وهي ما يكيل اى المقدر منه نحو صاع تمرا او قفيز برا او ما يوزن
اى المقدر به نحو منوين عسلا وهو تثنية منا كعصا ويقال فيه من بالتشديد وتثنيته منان وهذه
اوقية ذهبا والمساحة اى المقدر بها نحو جريب نخلا وذراع ثوبا وشبر ارضا والمراد تمرا مثلا الصاع
وعسلا مثلا المنوين ونخلا مثلا الجريب ونحو ذلك انما اذا اريد بالمقادير نفس الالات التي يكال او يوزن
ويمسح بها تعينت الاضافة على معنى اللام ولا يجوز النصب فتقول لظرف عسل عندي الوعاء الذي يكون فيه
العسل او يصلح له ومثله قفيز بر ورطل زيت للالة التي يكال بها البر ويوزن بها الزيت او يصلح
لذلك الثاني شبهها اى شبه المقادير المذكورة وهي المقاييس التي لم توضع للتقدير تحقيقا بل تقديرا
فالمراد بها ايضا اذا انتصب الاسم عنها المقدرات بها على وزان ما مر في المقادير نحو قوله تعالى فمن يعمل
مثقال ذرة خيرا يره مما يشبه الوزن اى المقدر به ونحو نحي سمنا بكسر النون واسكان الحاء المهملة
بعدها يا خفيفة اسم لوعاء السمن مما يشبه الكيل اى المقدر به وليس به حقيقة لان النحي ليس مما يكال به
السمن ويعرف به مقداره بل هو اسم لوعائه فيكون صغيرا وكبيرا ومثله وطب لبنا بفتح الواو وسكون الطاء

يس م

زن

المقدرات

وبالموحدة قاسم لوعاء اللبن وسقاما آ ونرق خمرا وراقود خلا ونحوها في السما موضع راحة سحابا ما يشبهه
المساحة اي المقدرتها ومن ذلك كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه اصله ويكون بحيث يصح اطلاق
اسم ذلك الاصل على ذلك الفرع نحو هذا باب ساجا وخاتم حديدا او جبة خزا فان الخاتم فرع الحديد وكذا
ما بعده الا ترى انك لا تستصحي تريد مقدار الباب من الساج ومقدار الخاتم من الحديد ولو اردت نفس ذلك
لخفضت نحو ما فعلت جبتك الخز بالاتباع ولا يجوز فيه التمييز اذ لم يكن مقدارا وكون النصب في ذلك
على التمييز كما جرى عليه المص هنا هو مذهب المبرد وقيل على الحال وهو مذهب سيبويه وعليه جرى المص في الحال
قال والوجه منهما الاضافة وقد كثر النصب في كلامهم ورجح ابن مالك والمص ايضا في المغني كونه على التمييز
لسلامته من جمود الحال ولزومها ووقوعها عن نكرة ورجح هشام قول س لان الاسماء المذكورة ترفع
الظاهر كقولهم سرج خز صفته وكتاب طين خاتمه ويوصف بها ولو قصد التمييز لكانت الاضافة
هي الراجحة ولو كان ما قبل هذا المنصوب معرفة ترجحت حاليته لذلك فان لم يتعين اسم البعض
بالتبعيض نحو قطعة ذهب وقليل فضة لم يجز انتصاب الاسم على التمييز قاله الرضي ومن ذلك التمييز
عن المثلية كقولهم ان لنا امثالها ابلا وما لنا مثله رجالا قال تعالى ولو جئنا بمثله مددا
وما جرى عليه من كونه ليس من المقادير بل من شبهها هو مذهب البعض قال في الارتشاف ومذهب
س انه من المقادير ومذهب الفارسي انه ليس منها وقال ابن الضايع على التمرة مثلها زبدا يشبه
المقدار لان المعنى على التمرة قدر مثلها كما ان المعنى في رطل وقفيز قدر رطل وقد يقال ان هذا
من مقدار المساحة او مقدار الوزن لان المعنى قدر مثلها مساحة او وزنا ونظيره عليه شعر كلبين
دينا اي مثل شعر وحمل على هذا التمييز عجب نحو ان لنا غيرها شاء وسواك رجلا فهو محمول على
مثلك انسانا بالضدية ويجوز جر النوعين من المقدرات وشبهها بمن مطلقا اي سواء كان
التمييز مضافا نحو ملء الارض من ذهب ولي امثالها من ابل وغيرها من شاء او لم يكن نحو رطل من
زيت وصاع من بر ومن هذه الجارة للتمييز للتبعيض كما في الارتشاف وغيره وقال الشلوبين
يجوز كونها بعد المقادير وشبهها زايدة عند س كما في نحو ما جاءني من رجل وظاهر كلام الرضي في باب
حروف الجر انها للتبيين فانه قال في المبينة تعرف بان يكون قبلها او بعدها مبهم يصلح ان يكون المجرور
بها تفسيرا له ويوقع اسم المجرور على ذلك المبهم مثلا يقال للرجس انه وثن في قوله تعالى اجتنبوا
الرجس من الاوثان والعشرون انها الدراهم في قولك عشرون من الدراهم والضمير في قولك عز
من قائل انه القائل بخلاف المتبعيضة فان المجرور بها لا يطلق على ما هو مذكور قبلها وبعدها لان
المذكور بعض المجرور واسم الكل لا يطلق على البعض فاذا قلت عشرون من الدراهم فان اشرت
بالدراهم معينة اكثر من عشرين فمن مبعضة لان العشرين بعضها وان قصدت بالدراهم جنس الدراهم
فهي مبينة لصحة اطلاق المجرور على العشرين انتهى ويجوز جر النوعين بالاضافة اي باضافة
المميز الى التمييز ان لم يكن المميز بالبناء للمفعول مضافا كشبر ارض وقفيز بر ومنوي عسل
فان كان مضافا نحو بمثله مددا وملء الارض ذهبا وجب النصب وقد اجيز في النوعين وجهان
اخران غير النصب بالتمييز والجر وهو الاتباع فيعرب باعراب ما قبله صفة وهو قول س وقال ابن السراج
رطل زيت ولي مثله رجل وخمسة اثواب على البدل والحالية وفيه تكلف الاشتقاق كالصفة والثالث
الاعداد الصريحة والمراد بها ايضا اذا انتصب عنها الاسم المعدود لا مجرد العدد كما مر في الكيل والوزن

ونحوهما

وما فعلت جبتك الخز صح

بالتبعيض

زبدا صح

عز الغيبوبة صح

انها صح

الى الدراهم

تسعة وتسعين صح

ونحوهما وانما ينتصب التمييز عنها من احد عشر نحو قوله تعالى اني رايت احد عشر كوكبا الى تسعة وتسعين
نحو قوله تعالى ان هذا اخي له تسع وتسعون نعجة فتشمل المبتدا والغاية كما مثلها وما بينهما
نحو اثنتا عشرة عينا والمعقود نحو وواعدنا موسى ثلاثين ليلة وتمييزها مفرد كما يفهم مما سياتي
مع تمثيله هنا واجاز الفراء عندي احد عشر رجالا واعرب الزمخشري اسباطا من قوله تعالى وقطعناهم
اثنتي عشرة اسباطا تمييزا واعربه غيره بدلا من اثنتي عشرة والتمييز محذوف والتقدير اثنتي
عشرة فرقة ولو كان تمييزا لذكر العدد لان السبط مذكر وذكر ابن مالك انه تمييز وان ذكر امما
بعده رجح حكم التانيث كما رجح ذكر كاعبان ومعصر في قوله ثلاث شخوص كاعبان ومعصر وتبين
بهذا ان التمييز قد يكون جمعا بعد الاعداد وقال ابن ايار اذا كان بعد العدد وجب افراده كقولك
عندي عشرون درهما لان الجمع يفهم من لفظ العدد فلا حاجة لجمعه وان لم يات بعده ذلك جاز
جمعه كقوله تعالى بالاخسرين اعمالا ولا يجوز جر هذا التمييز بمن كما افهمه تخصيصه الجر بالنوعين
الاولين فلا تقول احد عشر من درهم قال في الارتشاف وحكى الكسائي ان من العرب من يضيف
العشرين واخواته الى المفسر منكرا او معرفا فيقول عشرو درهم واربعو ثوب وهو شاذ عند اصحابنا
لا يبنى عليه غيره انتهى وعطفه الاعداد على المقادير يؤذن بانها ليست منها وهي طريقة الفارسي
وابن عصفور وابن مالك قاله في شرح القطر وهي طريق المحققين لان المراد بالمقدار ما لم ترد حقيقته
بل مقداره حتى تصح اضافة المقدار اليه والعدد ليس كذلك الا ترى انك تقول عندي مقدار رطل
زيتا ولا تقول عندي مقدار عشرين رجلا الا على معنى اخر تعني على سبيل التقريب لا على
التحقيق وبعض النحاة يجعل المقدار متناولا للعدد وعليه جرى ابن الضايع والابذي
والرضي وقال في البديع انه وان كان مقدارا الا انه ليس له آلة يعرف بها الرابع كناياتها
اي الاعداد والكناية ضد التصريح لغة واصطلاحا وهي اي كنايات الاعداد ثلاث كم
الاستفهامية وهي اسم بمعنى اي عدد صالحة لقليل العدد وكثيره نحو كم عبدا ملكت
وفي البسيط انها عند بعضهم للتكثير فالاولى فالظاهر الاول لصلاحية الجواب بالاقل نحو ثلاثة
واثنان في جواب ذلك وحكى الاخفش كم مكث عبد الله يوما او يومين ويجوز الفصل بينها وبين
مميزها في السعة نحو كم لك عبدا وكم اتاك رجلا ولا يجوز ذلك في العدد كعشرين واحد عشر واخواتها
الا في الضرورة كقوله على انني بعدما قد مضى ثلاثون للهجر حولا كميلا وقوله لي غير عشرة
من جمادى ليلة لا استطيع على الفراش رقادي ومميزها كمميز عشرين واخواته لا يكون
الا مفردا لا جمعا خلافا للكوفيين كما اشار اليه بالمثال ويكون منصوبا كما يوخذ من قوله
ويجوز جره بمن حال كونها ظاهرة مطلقا اي سواء جرت كم ام لا نحو كم من عبد ملكت وهكذا
في الكافية وقال الرضي مميز كم الاستفهامية لم اعثر عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا دل على
جوازه كتاب من كتب النحو ولا ادري ما صحته قال المولى سعد الدين بعد ان نقل هذا عنه واقول
بني اسرايل كم اتيناهم من اية بينة انتهى فاشار الى الاحتجاج بالاية على وروده مجرورا
بمن مع التلميح والتظريف ومقدرة ان دخل على كم جار قال س وسالته يعني الخليل عن قولهم
على كم جذع بيتك مبني فقال القياس النصب وهو قول عامة الناس واما الذين جروا فانهم
ارادوا معنى من ولكنهم حذفوها تخفيفا وصارت على عوضا منها انتهى فما جرى عليه من جواز

الجر بمن مضمرة بشرطه المذكور هو مذهب الامامين الخليل وسيبويه والجماعة كما قال ابن خروف وخالف
الزجاج وصرح فيما حكى النحاس عنه انه كان يخفضه بكم ولا يحذف شيئا وضعف بالتزامهم دخول حرف الجر
عليها ولو كان على الاضافة لم يلزم وقوله ابن بابشاذ ان الحذف ليس مذهب المحققين ضعيف فقد
رايت كلام الخليل وتقرير سيبويه له وكذا قول من اجاز الجر بدون دخول حرف الجر عليها لعدم القياس
والسماع ومنهم من منع الجر مطلقا واما كم الخبرية وهي اسم بمعنى كثير وتشارك الاستفهامية
كما قال في المغني في خمسة امور الاسمية والابهام والافتقار للتمييز والبناء ولزوم التصدير
على المختار كما سياتي وزاد في الارتشاف وجواز حذف تمييزها بدليل خلافا لمن منع حذف تمييز الخبرية
انتهى **قلت** والاختصاص بالنكرات كما صرح به الرضي قال اما الاستفهامية فلوجوب تنكير
التمييز واما الخبرية فلانها كناية عن عدد مبهم عند المخاطب فابهم المعدود ايضا ليكون ادل
على ابهام عدده اذ بهما يعرف العدد بمعرفة المعدود انتهى وتفارقها في خمسة قال المصنف
وهي ان الكلام مع الخبرية محتمل للصدق والكذب وان المتكلم بها لا يستدعي من مخاطبه جوابا
لانه مخبر بخلاف الاستفهامية فانها تختص بالماضي كربت فلا يجوز كم غلمان سأملكهم ويجوز كم عبدا
سأشتريه كذا في الاوضح وان المبدل بالخبرية لا يقترن بهمزة الاستفهام بخلاف المبدل من الاستفهامية
كما سياتي في البدل تقول في كم الخبرية كم عبيد لي خمسون بل ستون وفي الاستفهامية كم مالك
اعشرون ام ثلاثون وان مميز الاستفهامية يفصل بينها وبين مميزها كما مر بخلاف
الخبرية فلا يفصل بينهما الا في الضرورة كقوله كم دون مية موماة يهال لها اذا تيمها
الخريت ذو الجلدة واما الخبرية فتمييزها مجرور دائما باضافتها اليه كما في عشرة
ومائة لا بمن محذوفة خلافا للفراء بدليل منع جره عند انفصاله في النثر بل يكون
منصوبا حملا على الاستفهامية كقوله كم نالني منهم فضلا على عدم اذ لا اكاد من الاقتار احتمل
ويكون مميزها مجرورا والكلام في هذا الباب انما هو في المنصوب وذكرها على اسلوب اخر
في الكلام نقال واما الخبرية ايذانا بان ايرادها ههنا استطرادا وتتميما للفائدة لما بينها
وبين اختها الاستفهامية من المناسبة وزعم قوم ان لغة تميم جواز نصب مميز الخبرية اذا
كان مفردا وجعلوا منه قول الفرزدق كم عمة لك البيت الاتي في رواية النصب وتمييزها
مفرد نحو كم عبدا ملكت كتمييز المائة فما فوقها كالالف فانه يكون مجرورا باضافتها اليه
ومفردا غالبا نحو مائة جلدة والف سنة وجاء في الشعر جمع مميز المائة وظاهر كلام سيبويه جوازه في
النثر وحمل عليه بعض قراءة الاخوين حمزة والكسائي ثلاث مائة سنين باضافة مائة قال الفراء
من العرب من يضع السنين موضع السنة واعربها الاكثرون بدلا او بيانا والتمييز محذوف اي
ثم ان ما ذكر في الارتشاف وجاء مفردا منصوبا كقوله اذا عاش الفتى مائتين عاما فقد
ذهب المسرة والفتاء ومثله في رواية من نصب مائة من قول حذيفة رضي الله عنه فقلنا
يا رسول الله اتخاف علينا ونحن ما بين الست مائة الى السبع مائة فاجرى الالف واللام في نصب التمييز
مجرى النون في مائتين عاما لاستوائهما في المنع من الاضافة وذلك يقوي مذهب ابن كيسان من
جواز الالف درهما والمائة دينارا ومجموعا نحو كم عبيد ملكت كتمييز العشرة فما دونها الى الثلاثة
وما بينهما فانه يكون مجرورا باضافته اليه ومجموعا وحقه ان يكون جمع تكسير من ابنية القلة كثلاثة
افلس

بالتزامهم

وتقريره

مفرد دائما ومنصوب ولا يجوز جره مطلقا الا كما مر
زاد ابن مالك ان الاستفهامية صح

الاقتصار

باجرير صح

١٩٤

194

ثم

افلس واربعة اعبد وسبعة ابحر وقد يكون جمع تصحيح في مسئلتين ان يهمل تكسير الكلمة كسبع سموات
وخمس صلوات وسبع بقرات والثانية ان يجاورها اهمل تكسيره الكلمة كسبع سنبلات فانه في التنزيل
مجاور لسبع بقرات ويضاف لبناء الكثرة في مسئلتين احدهما ان يهمل بناء القلة كثلاث جوار
واربعة رجال وخمسة دراهم والثانية ان يكون لها بناء قلة ولكنه شاذ قياسا او سماعا فينزل
لذلك منزلة المعدوم فالاول كثلاثة قروء فانه جمع قرء بالفتح وجمعه على اقراء شاذ والثانية
ثلاثة شسوع فان اشساعا قليل الاستعمال وقد يكون تمييزها مفردا لفظا كاسم الجنس والجمع
كشجر وتمر فيجر بمن كقوله تعالى فخذ اربعة من الطير وقد تخفض باضافة العدد كقوله تعالى
في المدينة تسعة رهط وفي الحديث ليس فيما دون خمس ذود صدقة وتمييز الخبرية
بالمفرد اكثر من تمييزها بالجمع بل قيل شاذ وهي في الحالين للتكثير عند المبرد ومن بعده من النحاة
وزعم ابن طاهر وتلميذه ابن خروف انها للتقليل والتكثير كرب وقالا انه مذهب سيبويه والكسائي
وقد افاد المصنف حكم مميز الاعداد باقسامها الثلاثة من العشرة فما دونها والمائة فما فوقها
وما بين العشرة والمائة بحسب الاعراب وهو الجر في الاولين والنصب في الثالث وحكم مميز
الاولين بحسب الافراد والجمع واقتصر على بيان حكمهما في ذلك لان مميز القسم الثالث
وهو المنصوب لا يكون الا مفردا او الجمع واقتصر على بيان حكمهما في ذلك لان مميز القسم الثالث
وهو المنصوب لا يكون الا كما اشار اليه بالتمثيل هنا بنحو احد عشر كوكبا وتسع وتسعون نعجة واستغنى
بما ذكره هنا من احكام مميز الاعداد عن عادته في باب العدد كما استغنى بذكر الكنايات الثلاث
هنا عن عقد باب تتعلق بها واما تمييز المفرد عن غير العدد فان كان جنسا وقصدت الانواع
فثن ان اردت المثنى واجمع ان قصدت الجمع والا فافرد كعندي مثله تمرا او تمرتين او تمورا
وان كان جنسا ولم يقصد الانواع فالافراد واجب نحو مثله تمرا او ان لم يكن جنسا طابقت به
ما يقصد مفردا كان او مثنى او مجموعا كلله دره رجلا او رجلين او رجالا فالمراد بالجنس هنا ما يقع منه
لفظ الواحد المجرد عن تاء الوحدة على القليل والكثير فتمر جنس ورجل بخلافه كذا ذكره الرضي وذكر
المصنف حكم مميز التثنية والجمع ان شاء الله تعالى بعون في المنصوبات طفيين وهما عمة وخالة من قوله
وهو الفرزدق يهجو جريرا كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت على عشاري ثلاثة
اوجه احدها الجر لما تقدم على الاخبار اي على جعلها خبرية كما هو القياس في مميزها والثاني الرفع
لما عليه اي على الاخبار مع تقدير تمييزها بلفظ حلبة او وقتا اي كم حلبة او وقتا
وعمة مبتدا وان كان نكرة لوصفه بلك وبصفة محذوفة مدلولا عليها بالمذكورة مع المعطوفة
اذ ليس المراد تخصيص الخالة بالفدع وهو اعوجاج في الرسغ من اليد والرجل يعني لكثرة
خدمتها وشقوتها الخلق خلقة كما حذفت لك من صفة خالة مدلولا عليها بلك الاولى والخبر قد
حلبت مفردا مثله مع المعطوفة عليها لان المخبر عنه في هذا الوجه متعدد ونظيره زينب وهند
قامت وعدى حلبت بعلى لتضمنه معنى نقلت او تسلطت لكراهة خدمتها واستنكافه منها وكم
على هذا ظرف لخبر المبتدا او مفعول مطلق كما تقول اضربتين زيد ضرب وامرتين زيد ضرب
والثالث النصب اما على التميمية كما مر لان الفرزدق تميمي او على الاستفهام التهكمي كان
تقول الحلب ثابت الا انه ذهب عني الحلب اي اخبرني بعدد عماتك وخالاتك اللاتي كن يخدمني
عشرى

مثله صح

المذكور صح

اللغة صح

فقد نسيته وعليه فكم مبتدأ خبره قد حلبت وافرد الضمير حملا على لفظ كم والثاني من كنايات
العدد كذا وترد على ثلاثة اوجه احدها ان تكون كلمتين باقيتين على اصلهما وهما كاف التشبيه
وذا الاشارية كقولك رايت زيدا فاضلا ورايت عمرا كذا وتدخل عليها ها التنبيه كقوله تعالى
اهكذا عرشك الثاني ان تكون كلمة مركبة من كلمتين مكنيا بها عن غير عدد كقول بعضهم انا بمكان
كذا وكذا او ورد في الحديث انه يقال للعبد يوم القيمة اتذكر يوم كذا وكذا والثالث وهو المراد
ان تكون كلمة مركبة مكنيا بها عن عدد مجهول الجنس والمقدار وتوافق كاين الاتية في البناء
والابهام والافتقار الى التمييز وليس لها الصدر تقول قبضت كذا وكذا وتمييزها واجب النصب
فلذلك يحتج للتنبيه عليه لان الباب معقود للمنصوب ولا يجوز جره بمن اتفاقا ولا بالاضافة خلافا
للكوفيين اجازوا في غير تكرار ولا عطف ان يقال كذا ثوب وكذا اثواب قياسا على العدد الصريح
فلهذا قال فقهاؤهم وهم من الحنفية كما نقله ابن اياز وغيره يلزم القائل عندي كذا درهم مائة
وبقوله كذا دراهم ثلاثة وبقوله كذا كذا درهما احد عشر درهما وبقوله كذا درهما عشرون
وكذا وكذا درهما احد وعشرون حملا على المحقق من نظائرهن من العدد الصريح ووافقهم
على هذه التفاصيل غير مسئلتي الاضافة المبرد والاخفش وابن كيسان والسيرافي وابن
عصفور وصاحب الفصول ابن معطي ووهم ابن عصفور فنقل الاتفاق على اجازة ما اجازه
المبرد ومن معه وليس كذلك فمذهب البصريين ان تمييزها لا يكون الا مفردا منصوبا
كيفما كانت اريد بها عدد قليل ام كثير كما قاله ابن مالك وذكر البستي في تعليقه ان ابا الفتح
سال ابا علي عن قولهم له عندي كذا كذا درهما وكذا وكذا درهما وان الاول يحمل على احد عشر والثاني
على احد وعشرين فقال هذا من استخراج الفقهاء وليس هو في النحو كذا انما كذا بمنزلة عدد
منون وقيل له ايضا ان كذا درهم خرج على لم تتدرهم فقال الجر خطاء لان ذا تمنع من الاضافة
وتوجب النصب لانها فاصلة كالنون قال ابن اياز فبهذا تبين لك ضعف هذا عند اكابر العلماء
النحويين واما مذهب اصحابنا الشافعية فقال الغزالي في الوسيط اذا قال له كذا قال له علي
شيء فيقبل منه تفسيره بكل ما ينطلق عليه ذلك واذا قال كذا كذا فهو تكرار واذا قال كذا وكذا فهو
كقوله شيء وشيء فقد جمع بين مبهمين واذا قال كذا درهم يلزمه درهم واحد وكذا اذا كرر فقال
كذا كذا درهم واذا عطف فقولان احدهما يلزمه درهم واحد لانه ذكر مبهمين بشيء واحد والاخر انه
يلزمه درهمان لانه فسر احدهما واغنى عن تفسير الاخر انتهى واذا قال كذا وكذا درهما بالنصب مع الواو
وجب درهمان على المذهب والا درهم وقال المزني يلزمه درهم واحد وقال لو اقر بقوله علي
كذا درهم انه لا يلزمه الا درهم واحد نصب الدرهم او جره او رفعه اما في النصب فلانه مفسر
لما ابهمه بقوله كذا وانتصب على التمييز واما في الجر فلانه بدل من كذا او صفة له واما في الرفع
فلانه صفة له وتقديره له علي شيء هو درهم قالوا ولا نظر الى الاعراب في تفسير الالفاظ المبهمة
ولا توازن المبهمات بالمبينات وقل وقوع كذا مفردة بل الاكثر استعمالها مكررة بعطف
اي مع عطف كقوله عد النفس نعمى بعد بؤساك ذاكرا كذا وكذا لطفا به نسي الجهد ودونه او دون
عطف نحو كذا كذا درهما وزعم ابن خروف انهم لم يقولوا كذا درهما ولا كذا كذا درهما وذكر ابن مالك
انه مسموع ولكنه قليل والثالث كاين وهي كما قال في المغني اسم مركب من كاف التشبيه واي المنونة
ولهذا

بلغ ٥

واحد وكانه

ولهذا اجاز الوقف عليها بالنون لان التنوين لما دخل في المركب اشبه النون الاصلية ولهذا رسم نونا في
المصحف ومن وقف بحذفها اعتبر حكمه في الاصل وهو الحذف في الوقف ويقال فيها كاين بالف بعد
الكاف وهمزة مكسورة منونة وبها قرا ابن كثير وكاي بهمزة ساكنة بعد الكاف وياء مكسورة منونة
وبها قرا ابن محيصن والاشهب في كي بياء ساكنة بعد الكاف وهمزة مكسورة منونة حكاها المبرد وتوافق كم
في الابهام والافتقار الى التمييز والبناء ولزوم التصدير وافادة التكثير تارة وهو الغالب نحو
وكاين من نبي قتل معه ربيون كثير والاستفهام اخرى وهو نادر ولم يثبته الا ابن قتيبة
وابن عصفور وابن مالك مستدلين بقول ابي بن كعب لابن مسعود كاي تقرا سورة الاحزاب
اية فقال ثلاثا وسبعين وتخالفها في انها مركبة وكم بسيطة على الاصح خلافا لمن زعم تركيبها من الكاف
وما الاستفهامية ثم حذفت الفها للجار وسكنت ميمها تخفيفا وانها لا تقع مجرورة خلافا
لابن قتيبة وابن عصفور حكيا بكاين تبيع هذا الثوب وان خبرها لا يقع الا مفردا وان انتصاب تمييزها
قليل كما يشير اليه قوله والغالب جر تمييزها بمن كما في الاية الشريفة وكاين من دابة حتى زعم ابن عصفور
لزومه ويرده قول الشاعر وكاين رجلا رايته زعم ذلك يونس وكاين بها تلقى رجلا الا ان اكثر العرب
لا يتكلمون به الا مع من انتهى ومن النصب قوله اطرد الياس بالرجا فكاين آلما حم يسره بعد عسر
وقوله وكاين لنا فضلا عليكم ومنة قديما ولا تدرون ما من منعم وذو النسبة اي وصاحب
النسبة اي تمييزها اقسام اربعة احدها غير محول وسياتي ومحول ويسمى منقولا وهو ثلاثة اقسام اما
منقول من مضاف فاعل يصح اسناد العامل من فعل او شبهه كاسم الفعل اليه الى المميز كاشتعل
الراس شيبا اي اشتعل شيب الراس وسرعان ذا اهالة اي سرعت اهالة ذا وسرعان مثلث الفا
اسم فعل بمعنى سرع والاهالة هي الشحم واذا صح كون التمييز خبرا عما قبله صح جعله لما انتصب
عنه وللملابسة المقدرة له كرم زيد ابا يصح ان تقول زيد اب فيجوز ان يكون زيد هو الاب
اي كرم زيد نفسه ابا اي ما اكرمه من اب فلا يكون ح منقولا من فاعل عند من يدخل من عليه ويجوز ان
يكون التمييز ليس لزيد بل لابيه فيكون الاصل كرم ابو زيد اي ما اكرم اباه فيكون منقولا من
فاعل ولا يجوز دخول من عليه واذا لم يصح كونه خبرا عما قبله تعين ان يكون لملابس ما انتصب عنه
كطاب زيد دارا فيكون محولا او عن مضاف مفعول نحو قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا وغرست
الارض شجرا او حفرت بئر الدار ومنه ما احسن زيدا ادبا بخلاف ما احسنه رجلا لان الاصل الاول
ما احسن ادب زيد ولا يقال ما احسن رجل مع ان المراد بالرجل نفس زيد واتفقوا على المحول من مضاف
فاعل واختلفوا في المفعول فاثبته اكثر النحاة وتبعهم الجزولي وابن عصفور وابن مالك والمصنف
ونفاه الشلوبين والابذي وابن ابي الربيع وخرجوا الاية على البدلية على حذف الضمير اي فجرنا
الارض عيونها مثل اكلت الرغيف ثلثا اي ثلثه او على المفعولية باسقاط الجار اي بالعيون وعلى
الحال اي محالا ومحل لسيل الماء قال في شرح اللمحة قال الشلوبين وكذا التقدير غرست الارض
شجرا قلنا لو كان كما زعمت لم تلزم العرب في ذلك التنكير والتاخير عن الفعل ولصرحوا بالحال في وقت
وايضا ليس الشجر مغروسا ولا العيون متفجرا بل هي نفس الشيء المغروس والمتفجر او محول عن
مضاف غيرهما اي غير الفاعل والمفعول كالمبتدا وذلك في التمييز المحول عنه كذلك هو الواقع بعد
اسم التفضيل الصالح للاخبار به اي باسم التفضيل عنه اي عن التمييز وعلامة ذلك صحة

يعني م

جعله فاعلا للتفضيل بعد جعله فعلا لان ما صلح ان يخبر بالتفضيل عنه صلح ان يكون فاعلا في المعنى نحو
قوله تعالى فقال لصاحبه وهو يحاوره انا اكثر منك مالا فالاصل مالي اكثر من مالك فاضمر المضاف الذي
هو المبتداء ونصب على التمييز واقيم المضاف اليه مقامه منفصلا فصار انا اكثر مالا منك ويصح جعله
فاعلا في المعنى لو جعل افعل فعلا فتقول كثر مالي ومثله زيد احسن وجها والاصل وجه زيد احسن من
غيره فالتفاضل في الحقيقة في التمييز وهو المال في الاول والوجه في الثاني فان لم يصلح للفاعلية
بعد جعل افعل فعلا لم تجز نصبه بل تتعين اضافته نحو مال زيد اكثر مال او زيد اكرم رجل اذ لا يقال مال
زيد كثر مال اذ لا يكون للمال مال ولا زيد كرم رجل اذ لا يخبر بكرم رجل عن غيره والضابط انه اذا كان
ما بعد التفضيل ليس من جنس ما قبله انتصب نحو زيد اكثر مالا وان كان من جنسه انخفض نحو زيد افضل رجل
فاما اي ان قيل يشكل على ما ذكرتم من اشتراط الصلاحية للاخبار به عنه قوله تعالى ثم بعثناهم لنعلم
اي الحزبين احصى لما لبثوا امدا فالجملة مفعول لنعلم وهو معلق وامدا تمييز مع انه لا يصح ان
يقال احصى الامد للزمان ليس محصيا بل محصى فالجواب ان احصى فعل ماض بمعنى ضبط لا افعل تفضيل
فلا يكون مما نحن فيه وما مصدرية او امدا مفعول به والجملة خبر اي ولما لبثوا حال من امدا لانه صفة
النكرة اذا تقدمت عليها اعربت حالا او مفعولا له من حيث المعنى اي لاجل لبثهم او به واللام زائدة
وما موصولة وامدا مفعول لبثوا على اسقاط الجار اي لبثوه من اطلق امدا من ما او من الضمير بدل م
العائد على الموصول اي لبثوه ذكره هذه الوجوه السفاقسي في اعرابه وقيل احصى اسم تفضيل من الاحصاء
بحذف الزوائد كقولهم هو احصى للمال وافلس من ابن المذلق وامدا انتصب بفعل دل عليه التفضيل
كقوله • واضرب منا بالسيوف القوانسا • لا على التمييز لما مر واما اي ان قيل ايضا يشكل على
شرطيته ما ذكر امران احدهما قوله تعالى فلما كتب عليهم القتال اذا فريق منهم يخشون الناس كخشية
الله او اشد خشية فان الظاهر ان التقدير يخشون الناس خشية كخشية الله او خشية اشد من
خشية الله والثاني قوله تعالى فاذكروا الله كذكركم اباءكم او اشد ذكرا فان التقدير فاذكروا الله
ذكرا كذكركم اباءكم او ذكرا اشد من ذكركم اباءكم فيكون اشد في الايتين صفة لمصدر محذوف وهو لا يصلح
للاخبار به عن التمييز في الايتين لانه يلزم ان تكون الخشية والذكر الموصوفان بالتفضيل اشد من
سائر الخشيات والاذكار في المعنى لان التفاضل فيه فيلزم ان يكون للخشية خشية وللذكر ذكر ولا
يستقيم ذلك فكان القياس اضافته اليه لكونه من جنس ما قبله كما مر فالجواب انهما ليسا مما نحن فيه ايضا
اما الاول وهو اشد خشية فلانه حال بتقدير ان اذا للمفاجأة وفريق مبتداء ومنهم صفته ويخشون
خبره والناس مفعول به وكخشية الله من اضافة المصدر للمفعول وهو في موضع الحال من فاعل يخشون والمعنى الى مفعوله
يخشون الناس كخشية الله اي مشبهين اهل خشية الله منه واشد خشية معطوف عليه والمعنى
يخشون الناس حال كونهم اشد خشية من غيرهم اي الظاهر في الخشية واما الثاني وهو اشد ذكرا فلانه
منصوب اما عطفا على اباءكم ويكون ذكرا بمعنى مذكور والمعنى او ذكرا اشد مذكور من ابائكم او منصوب
خبرا لكونوا مقدرا مدلولا عليه بالمعنى اي فاذكروا الله كذكركم اباءكم او كونوا اشد ذكرا لله منكم لابائكم
قاله ابو البقاء او هو اي اشد حال من ذكرا وذكرا مصدر لاذكروا وكذكركم في موضع الحال لانه في التقدير
نعت نكرة تقدم عليها فانتصب على الحال واشد معطوف عليه فهي حال معطوفة على حال ونظيره كقولك
اضربه مثل ضرب فلان ضربا التقدير ضربا مثل ضرب فلان فلما تقدم انتصب على الحال وحسن تأخير
ذكرا

ذكرا انه كالفاصلة فحسن القطع ولو تقدم لكان فاذكروا الله ذكرا كذكركم فكان اللفظ يتكرر وهم
يجتنبون كثرة تكرار اللفظ فلهذا المعنى حسن القطع تأخره وهذا الوجه ذكره ابو حيان في البحر واشار
ايضا الى توجيه اخر وقال انهم غفلوا عنه وهو ان يكون اشد منصوبا على الحال ايضا وهو نعت
لقوله ذكرا لو تأخر فلما تقدم انتصب حالا ولو تأخر لكان او ذكرا اشد بمعنى ذكركم اباءكم ويكون
اذ ذاك او ذكرا اشد معطوفا على محل الكاف من كذكركم انتهى وهذا الوجه انتقد عليه المص بانه يلزم
منه الفصل بين العاطف والمعطوف بالحال وابو علي لا يجيزه بالظرف فما الظن بالحال التي هي شبيهة
بالمفعول به فلذلك ترك هذا الوجه ومثل قول بعضهم في قوله تعالى ومن ذريتنا امة مسلمة لك
ان الظرف كان صفة للامة ثم قدم عليها فانتصب على الحال ذكره في المغني وقد اشار ابو حيان الى
ما اورده المص فذكره واجاب عنه في البحر بان الحال كالظرف فيجوز فيها ما جاز فيه وقد اجيز
الفصل به بين العاطف والمعطوف قال الدماميني ولو قيل انه عطف الجمل والتقدير واذكروه ذكرا
اشد ذكرا لم يتجه السؤال من اصله انتهى وهذا الوجه ذكره ابن الحاجب في اشد خشية ايضا وقال
الزمخشري انه معطوف على الضمير المجرور بغير اعادة الجار فلذلك اسقطه المص ايضا وان قدر المعنى
اشد خشية واشد ذكرا في الايتين اي قدر كل منهما نعتا لمصدر اي معمول مقدر من لفظ العامل المذكور
على ما هو الظاهر في الايتين في نصب التمييز الا بان يجعل ذلك من باب شعر شاعر وجد جده وهو اسناد
الفعل وما في معناه الى غير من هو له مجازا كالمصدر في المثالين والفعل في نحو قوله تعالى في عيشة
راضية ونحوها بجعله نفس الفاعل مبالغة فيصح ح ان يكونا تمييزين لكونهما فاعلين في المعنى على
جهة المجاز بجعل الخشية ذات خشية والذكر ذاكرا والتقدير في الاول فاذا فريق منهم يخشون
الناس خشية مثل خشية الله او خشية اشد خشية من خشية الله وفي الثاني فاذكروا الله ذكرا اشد ذكرا
من ذكركم اباءكم وهذا خرجه الفارسي وابن جني فان لم يجعل من هذا الباب امتنع عطفه على ما قبله على تقدير
المصدرية لفوات شرط صلاحيته للاخبار كما ذكر بل يكون معطوفا على اسم الله والمعنى كخشية الله او كخشية اشد خشية صح
من الله على فرض وجود ذلك وانما قيل هذا اشارة الى جواب اشكال اخر على شرطيته ما ذكر وهو قولهم زيد
افضل الناس رجلا بالنصب مع انه لا يصلح فاعلا في المعنى اذ لا يقال زيد افضل رجل فيخبر بفضل رجل عن
غيره والجواب ان النصب انما جاز لتعذر الاضافة اي اضافة افعل الى النكرة لكونه قد اضيف الى
الناس فعدل الى النصب اذ لا يضاف الشيء مرتين فلو حذف ما اضيف اليه التمييز جاز جر النكرة كزيد
افضل رجل هذا اذا كانت النكرة تغني عن المضاف اليه كما في المثال والا تعين النصب نحو ولو
جئنا بمثله مددا ملء الارض ذهبا اذ لا يجوز مثل مدد ولا ملء ذهب **تكملة** اذا اتحد مميز
النسبة بما قبله معنى طابقه في الافراد وضديه فتقول كرم زيد رجلا والزيدان رجلين والزيد ون
رجالا وكذا المؤنث كما تقول في الخبر زيد رجل والزيدان رجلان ونحو ما ساو حسن اولئك رفيقا فانما
افرد لان رفيقا وخليطا وصديقا يستغنى بمفردها عن جمعها كثيرا في الاخبار وغيره او لان التقدير
وحسن رفيق اولئك رفيقا فحذف المضاف وجاء التمييز على وفقه وكذا ان لم يتحد فيطابق نحو حسن
زيد وجها والزيدون وجوها ان لم يلزم افراد لفظ التمييز لافراد معناه او لكونه مصدرا لم يقصد
اختلاف انواعه فان كان معنى التمييز مفردا تعين افراد لفظه كقولك في ابناء رجل واحد طاب
الزيدون اصلا وكرموا ابا وكذا ان لم يقصد اختلاف انواع المصدر نحو زكا الاتقياء سعيا وجاد

من ذكركم اباكم او الذكر بالمصدر اي الذكر ... ذكرا وفيه العطف ... على الضمير المجرور من ... صح

الاذكيا وحيا فلو قصد اختلاف المصدر لاختلاف محاله جازت المطابقة نحو تخالفا الناكل اراء
وتعاونوا اذهانا وعند بالاخيرين اعمالا وافراد المبائن بعد جمع ان لم يوقع في محذور اولى فطابت
الزيدون نفسا وقروا عينا اولى من انفس واعين لا فادته المقصود باختصار قال تعالى فان طبن
لكم عن شيء منه نفسا فان اوقع في محذور تعين تركه فيجمع وان كان بعد مفرد فتقول كرم الزيدون
ابا لقصد ما اكرمهم من ابا ء وما اكرم اباوهم ولو افردت لاوهم ان المقصود كرم ابو الزيدين وهو
واحد وكذا تقول نظف زيد ثيابا لانك لو قلت ثوبا لاوهم انه ثوب واحد وغير محول هذا قسم
المحولة وهو رابع الاقسام من مميز النسبة وهو ضربان كما قال في شرح اللمحة مشبه بالمفعول
وغير مشبه به فالاول نحو امتلا الاناء ماء ونعم رجلا زيد ويعجبه النسبة كما قال في امتلاء
مطاوع ملا فكانك قلت ملا الماء الاناء ثم صار الماء تمييزا بعد ان كان فاعلا وان المعنى نعم الرجل
زيد وكان هذا هو الاصل ثم حول الاسناد من الظاهر الى المضمر وجعل المرفوع تمييزا لذلك المضمر اداه
وجعل المرفوع تمييز والثاني واليه اشار بفصله عما قبله بقوله ومنه اشعارا بمغايرته له في ذلك وفيما
سياتي من جواز جره اى ومن غير المحول ما لا شبه به ويقع بعد ما يفيد المبالغة والتفخيم كمواضع التعجب
اعم من ان يكون بصيغته المشهورة نحو اكرم به ابا وما اشجعه رجلا وابرحت جارا بالموحدة والمهملة وكسر تا
المخاطبة اى اعجبت وبالغت يقال ابرحه بمعنى اعجبه وبمعنى اكرمه واعظمه ونحو لله در مهملة ايضا
فارسا فاذا قلت لله دره فكانك لم يعلم باى شيء مدحته فاذا قلت فارسا عرف انك مدحته بكمال
الفروسية واصل لله لتعجب ولا تدخل اللام على الاول الا على اسم الله والتعجب معها لازم كما سياتي وانما اضيف
الى الله قصدا للتعجب منه لان الله تعالى ينشئ العجائب والعرب اذا عظموا الشيء غاية الاعظام
اضافوه الى الله ايذانا بانه من الاشياء العجيبة كقولهم لله ابوك ولله انت فمعنى لله دره ما اعجب فعله
والدر بفتح الدال المهملة وتشديد الراء في الاصل مصدر قولهم در اللبن يدر ويدر بالكسر والضم
درا ويسمى اللبن نفسه درا ايضا وقيل المراد في مثل الخير لاعتقادهم ان اللبن مادة كل خير
يقرون الضيف ويسقون الخيل قال ابن سيده اصله ان رجلا راى اخر يحلب ناقة ليلا فتعجب من
كثرة لبنها فقال لله دره وقيل معناه لله در اللبن الذي رضعته من امك ما اكثر ما يدخل بالحجاة
مضافا الضمير الغيبة وقد يضاف للمخاطب وضمير المتكلم وللظاهر ايضا كما صرح به الرضي وفارسا
منصوب على التمييز كما ذكر المص وهو الاصح الذي عليه الاكثر وان كان مشتقا وقيل على الحال ضعيف
وضعفه ابن الحاجب بان المعنى على المدح مطلقا بالفروسية فاذا جعل حالا اختص المدح وتقيد
بحال الفروسية قال الرضي قلت انا لا ارى فرقا بينهما لان معنى التمييز عنده ما احسنه في حال فروسيته
قال ونصر بحكمهم بمن في لله دره من فارس دليل التمييز وكذا قولهم عز من قائل وانما لم يكن التمييز
في لله دره فارسا وابرحت جارا من المحول لانه كان فاعلا في المعنى اذ المعنى عظمت فارسا وعظمت
جارا لما قال المص انه لا يصح ان يقال الاصل عظم فارسك ولا عظم جارك اذ المراد بالفارس والجار المخاطب
لا غيرها التمييز في ذلك غير محول وكذا في نحو قولهم زيد وتحه رجلا وويله انسانا وفي الحديث ويل
امه مسعر حرب وقال الشاعر ويلم ايام الشباب معيشة مع الكثر يعطاه الفتى المتلف الندى وقولهم
زيد حسبك به انسانا وكفى زيد رجلا وكفى بالله وليا وكفى بالله وكيلا وشهيدا وكرما انت جارا وقولهم
يا له رجلا ويا لها قصة ويا طيبها قبلة وامثال ذلك مما يقصد به التعجب والتفخيم تمييز عن نسبة في جملة

جملة

جملة لما فيها من معنى الفعل اى عجبا من زيد فارسا وعجبا من ايام الشباب معيشة وكذا البقية وليست
محولة لان امثال هذه التراكيب وضعت بتة كذلك ومثله التمييز في باب نعم رجلا وحبذا رجلا زيد
كما صرح به في شرح اللمحة وبابه ربه رجلا وهو من التفخيم ايضا لانه جواب في التقدير لمن قال الق رجلا
كانه قال لقيت رجلا واى رجل وفي كون ذلك كله من تمييز النسبة كما هو صريح كلامه هنا في البعض
وفي غيره في بعض اخر وظاهر كلامه في الجميع في بقية كتبه لحصره المفرد في الاقسام الاربعة السابقة
مع عدم تعرضه لحصر غيره بل اشار الى عدم حصره هنا بقوله امتلا الاناء وكقوله ونحوه وكذا الى اخره نحوه
فتعين ان ما عدا ذلك من تمييز النسبة اذ لا ثالث لهما وهو موضع خلاف منتشر فقد قال ابن الصائغ
ان الظاهر من كلام ان التمييز في نعم رجلا زيد ونحوه اشبه بالمفاد وقال الرضي لا ريب انه من
تمييز المفرد وهو الضمير وفي الارتشاف عدا صحابنا ما انتصب على الاسم محمولا على المبتدا نحو حسبك به
فارسا ولله دره شجاعا وكفى بالله وكيلا ويحه رجلا وجعل ابن مالك كفى بالله شهيدا مما انتصب
عن الجملة وقال المرادي ان تمييز لله دره فارسا تمييز مفرد وذهب ابن خروف وابن مالك الى ان
ابرحت جارا منصوب من تمام الاسم وقال ناظر الجيش في ابرحت جارا تفسيرهم اياه بمعنى اعجبت
جارا فان الاعاجيب من جهة الجوار يدل على ان التمييز قبله مميز جملة لا مميز مفرد وللمحقق الرضي
فيه تفصيل ملخصه ان باب نعم تمييز مفرد وان ما فيه الضمير من الامثلة ان كان الضمير فيه مبهما
لا يعرف المقصود منه فالتمييز عن المفرد كقول على رضي الله عنه يا لهما مرا ما اتبعه وقول امرء
القيس فيا لك من ليل كان نجومه وان عرف برجوعه الى سابق معين كجاءني زيد فيا له رجلا وويله فارسا
وويحه رجلا ولقيت زيدا فلله دره رجلا او بالخطاب لمعين نحو قلت لزيد يا لك من شجاع ولله
درك من رجل فليس تمييز المفرد لانه لا ابهام عن الضمير بل عن النسبة الحاصلة بالاضافة اليه كما يكون
كذلك اذا كان المضاف ظاهرا قال وعلم ايام الشباب البيت ولله دره رجلا قال لله در
انوشروان من رجل ما كان اعرفه بالدون والسفلة ومثله قال عز من قائل ولقيت زيدا قاتله
الله شاعرا او من شاعر فالتمييز في جميع هذا ظاهره ومضمره كما في نحو لم كفى زيد رجلا وحسبك
به ناصرا او حسبك به شجاعا فهو تمييز عن النسبة والتمييز نفس المنسوب اليه لا متعلقه فمعنى لله
در زيد رجلا لله در رجل هو زيد وويلم معيشة هي ايام الشباب كما ان معنى كفى زيد رجلا
كفى رجل هو زيد واما قولهم طاب زيد علما او دارا فالتمييز متعلق المنسوب اليه لا نفسه لان
المعنى طاب علم زيد ودار زيد انتهى ويجوز جره اى جر غير المحول المذكور بصفوله ومثله لان غير
المحول المشبه بالمحول لا يجوز جره كما صرح به في شرح اللمحة بل مميز المشبه بالمحول يجوز جره
بمن نحو لله دره من فارس قال عز من قائل ونعم زيد من رجل وحبذا زيد من رجل قال لله در
انوشروان من رجل البيت وقال فيا لك من ليل وقال تخيره فلم يعدل سواه فنعم المرء من رجل
تهامي وقال يا حبذا جبل الريان من جبل وفهم من اقتصاره على جواز جر غير المحول من تمييز النسبة
ان المحول لا يجوز جره سوا المحول عن المفعول او عن الفاعل صناعة كطاب زيد نفسا او معنى كانا
اكثر منك مالا وقد وقع في كلام ابي الفتح في اللمع انه لا بد في جميع التمييز من معنى من واغتر به
ابن معطي فجزم بذلك وليس على اطلاقه اذ لا يصح كما قال ابن اياز في طاب زيد نفسا وانت احسن
الناس وجها تقديره من وقد صرح بامتناع ابن السراج في مواضع من اصوله انتهى
ذلك

فصل ولا يتقدم التمييز على عامله مطلقا اي سوا كان عامله مفردا كعندي رطل زيتا او فعلا
جامدا نحو ما احسنه رجلا او متصرفا تمييزه غير منقول نحو كفى بزيد رجلا باجماع في هذه الثلاثة كما
حكاه ابن مالك فلا يقال عندي زيتا رطل ونحوه او متصرفا تمييزه منقول كطاب زيد نفسا فلا يجوز
نفسا طاب زيد خلافا للكسائي والمازني والجرمي والمبرد في اجازتهم تقديمه على الفعل المتصرف
اي الذي تمييزه منقول لما مر من الاجماع على منعه في غيره نحو كفى بزيد رجلا وما جرى عليه من المنع في
المتصرف الذي تمييزه منقول ايضا هنا وفي غيره من كتبه هو مذهب سيبويه والفراء واكثر اهل البصرة
ومتاخري المغاربة وقال به ابو علي في شرح الابيات وصحح ابن الكمال ابو حيان جوازه قياسا على
غيره من الفضلات المنصوبة بفعل متصرف ولكثرة السماع فيه قال ضيعت حزمي في ابعادي
الاملاء وما ارعويت وشيبا راسي اشتعلا وقال انفسا تطيب بنيل المنى وداعي المنون
ينادي جهارا وقال الملم هما ضرورتان وهذا ثالث الوجوه التي فارق بها الحال فانه يتقدم
على عامله المتصرف بشرطه كما مر ويجوز ذكره اي التمييز مع ذكرها على نعم وبئس المظهر فيكون
التمييز موكدا كقوله والتغلبيون بئس الفحل فحلهم فحلا وامهم زلاء منطيق والزلاء بفتح
الزاي وتشديد اللام ممدودة وهي اللاصقة العجز خفيفة الالية ومنطيق بكسر الميم صيغة
مبالغة يستوي فيها المذكر والمونث وقوله تزود مثل زاد ابيك زادا فنعم الزاد زاد ابيك زاده
وقوله نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت رد التحية نطقا او بايماء ومنه قول الحرث بن عباد
نعم القتيل قتيلا اصلح الله به بين بكر وتغلب هكذا روي قتيلا بالنصب وفاقا للمبرد
وابن السراج والفارسي وخلافا لسيبويه والسيرافي حيث منعاه مطلقا اذ لا ابهام يرفعه التمييز
ولبعضهم اذ لم يفد معنى زائدا على ما يفيده الفاعل كما في الابيات المذكورة ويجوز اذا افاد ذلك
نحو قولهم نعم الرجل صالحا وفي الاثر نعم الرجل من رجل لم يطأ لنا فراشا وقوله تخيره فلم يعدل سواه
فنعم المرء من رجل تهامي وهذا ما صححه ابن عصفور وتاول الفارسي مذهب سيبويه بانه انما منع ان يكون
الفاعل ظاهرا حيث يلزم التمييز بل الفاعل في حال التمييز مضمر وفيه بعد على مذهب سيبويه في
المغني فعد من وجوه افتراق الحال والتمييز وقوع الحال موكدة بخلاف التمييز قال واما قوله
تعالى ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا فشهرا موكد لما فهم من ان عدة الشهور
واما بالنسبة الى عامله وهو اثنا عشر فمبين واما قوله فنعم الزاد زاد ابيك زادا فزادا مفعول
لتزود اما مطلق ان اريد به التزود او مفعول به ان اريد الشيء الذي يتزوده من افعال البر وعليهما
فهو نعت لما تقدم فصار حالا واما قوله نعم الفتاة فتاة هند فهو حال موكدة انتهى وقد بقي من
الفروق بين الحال والتمييز التي ذكرها في المغني ان التمييز لا يتعدد بخلاف الحال كما مر قال ولذلك
خطئ بعضهم في قول الشاطبي تبارك رحمانا رحيما وموئلا انهما تمييزان قال والصواب ان
رحمانا منصوب باضمار امدح ورحيما نعت له وان الحال قد يتوقف عليها معنى الكلام كما في قوله تعالى
ولا تمش في الارض مرحا بخلاف التمييز وانه لا يكون الا اسما فلا يقع ظرفا ولا جملة ولا حالا الا وهذا
يستفاد من قوله في التعريف نكرة فان النكرة ضرب من الاسم كما مر وان اطلق على الجملة انها
نكرة فليس حقيقة كما سيتقرر ويستفاد من تسليمه فالتنكير من اوصاف المفردات بالاصالة فاعلمه فرعا
الاول قد يحتمل الاسم الحالية والتمييز اذا دل على هيئة وصح الاخبار به عن الاول نحو كرم زيد
ضيفا

كما في الحال المؤكدة نحو قوله جرير بالحسو الاختطا م

الضيف عند زيد فقول زيد ضيف واذا نصبت ضيفا وقصدت به زيدا جاز م

ضيفا اذ يجوز الاخبار به الحالية لدلالته على هيئة والتمييز لدخول من عليه والاجود عند قصد التمييز
قرنه بها لتوهم الحالية هذا اذا قصدت بضيف زيدا فان اردت به غيره تعين التمييز وامتنعت ح
من لانه تمييز منقول من الفاعل والاصل كرم ضيف زيد الثاني يجوز حذف التمييز اذا قصد به الابهام او كان
في الكلام ما يدل عليه ولا يجوز حذف المميز وابقا التمييز الا ان يوضع غيره موضعه كقولهم ما رايت
كاليوم رجلا ذكره في الارتشاف باب الاستثناء استفعال من ثناه عن الامر اذا
صرفه عنه وليست سينه للاستفعال وهذا باب عظيم مشترك المباحث بين ارباب العلوم الشرعية
والادبية وغيرها كما ستقف على بعض ذلك وكان الانسب بما قبله من الابواب الترجمة بالمستثنى كما في
التسهيل والارتشاف وغيرهما لانه بصدد تبويب المنصوبات التي من جملتها المستثنى في بعض احواله
لا الاستثناء فانه كما يطلق على المستثنى يطلق ايضا على فعل المتكلم وعلى الصيغة كما افاده التفتازاني في
التلويح والظاهر ان المراد هنا الثالث لان احكام الباب كلها دائرة عليها وكانه انما عدل عن المستثنى
الى الاستثناء تاسيا بمن قبله فانه ترجم بذلك ولان من المستثنى ما ليس بمنصوب اصلا وما يجوز فيه
مع النصب غيره راجحا او مرجوحا فلا وجه لتخصيصه بالمنصوب لايهام قصر مباحث الباب عليه
وليس كذلك بل منها ما يرجع الى المستثنى منه كما اشار اليه بقوله لا يكون المستثنى منه سوا
كان مذكورا او مقدرا نكرة مبهمة اي غير عامة ولا مختصة فلا يقال جا قوم الا رجلا ولا قام
رجال الا زيدا الا ان قلنا بعموم الجمع المنكر كما هو احد القولين في كتب الاصول وحكاهما الشيخ
ابو حامد الاسفرايني عن ائمة الشافعية وجهين عندهم وبعمومه قال ابن حزم ونقل المصنف
عن جمهور الحنفية واختار البزدوي وابن الساعاتي منهم والاصح عدم عمومه فقول المص ان
المستثنى منه لا يصح مطلقا منه اتفاقا غير مسلم كما نبه عليه الدماميني اذ مع القول بعمومه لا ريب في
صحة الاستثناء منه ان عمت النكرة نحو ما قام احد الا زيدا او تخصصت كقام رجال كانوا في دارك الا زيدا
جاز لحصول الفائدة فعليها المدار ولهذا جاز من العدد ولو كان نكرة نحو له عندي عشرة الا واحدا
وانهم اقتصار على انتفا الابهام من المستثنى منه جواز كون المستثنى نكرة مبهمة وفي الارتشاف انه لا يصح
استثناؤها من المعرفة لا يقال قام القوم الا رجلا ولا من النكرة غير العامة نحو قام رجال الا رجلا الى
ولا يكون المستثنى منه غير دال على متعدد لانه في الاستثناء المتصل الذي هو الاصل يجب شموله للمستثنى
وغيره بحسب الدلالة ليكون الاستثناء لاخراجه ومنعه من الدخول تحت الحكم فلا بد من اعتبار التعدد
فان كان محصورا شاملا للمستثنى شمول العشرة للواحد وزيد للراس والشهر لليوم والجماعة الذين
فيهم زيد لزيد صح الاستثناء والا فلا بد من استغراقه ليتناول المستثنى وغيره فيصح اخراجه كما سياتي
تتمة تحقيقية في المفرغ وقد علم بذلك جواز الاستثناء من العدد وهو المعتمد فلذلك اشار
الى المخالفة بصيغة التمريض فقال قيل ولا يكون المستثنى منه عددا مطلقا وهو ما صححه ابن عصفور
ونقله عن البصريين لان اسما العدد نصوص فكما لا تخرج عن النصية في غير الاستثناء لا تخرج عنها
فيه الا ان كان اسم العدد قد خرج عن النصية الى ان صار مما يكثر به مبالغة ولا يراد به ظاهره
فيصير اذ ذاك ظاهرا في العدد لا نصا فيجوز الاستثناء منه كسائر الظواهر التي يستثنى منها قال وعلى
ذلك فسر قوله تعالى فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما فان الالف ومثله المائة وكذا السبعون
مما يستعمل للتكثير كقولك اقعد الف سنة اي زمانا طويلا بل كان ذلك عالج من حيث العادة لا الحالة

الاشارة اليه م

رفعا

في

و هذا

حيوة انسان الف سنة وعلى هذا يسقط الاحتجاج بالاية على المانع من الاستثناء من العدد مطلقا
او في العقود خاصة كما سياتي وقيل ويحتمل ان الاستثناء في الاية انما جاء باعتبار النقص الذي
في السنين فتكون السنة اطلقت واريد المعظم فالاستثناء لم يرد على العدد نفسه بل
على المعدود ذكره الزركشي وقيل يجوز ان يكون المستثنى منه عقدا مطلقا وهو الاصح كما قدمنا
لكثرة مجيئه في كلام العرب فيما لا يحصر واختاره ابن الضايع وقال الاخفش في الاوسط
تقول مررت بعشرة الا واحدا ولو قلت مررت برجال الا واحدا لم يجز وهذا القول انما
ذكره وان كان قد علم مما مر تمهيدا للقول التفصيل الذي اشار اليه بقوله وقيل يجوز في
اسماء العدد الا في العقود منها كالعشرة والعشرين فلا يجوز ان يكون مستثنى منها في نحو
عندي عشرون درهما الا عشرة لان الكلام مبني على الاختصار فعشرة اخصر من ذلك وكلامه
ظاهر في ان هذا القول حيث يكون المستثنى منه عقدا سواء المستثنى منه عقد كما مر او لا
كعندي عشرة الا اثنين فان ثمانية اخصر منه والذي رايته في غيره الجواز حيث كان المستثنى
غير عقد كالثاني ومحل هذا القول ما لا يكون لطلب الغرض والتكثير كالالف والسبعين فلا يرد عليه
قوله تعالى فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما كما نبه عليه بعضهم ولا يكون المستثنى مستغرقا
لقدر المستثنى منه سواء كان مثل المستثنى منه او اكثر لكن مراده الاول وهو المساوي بدليل عطف
الثاني عليه كما سياتي فلا يجوز عندي عشرة الا عشرة وادعى السيف الآمدي احد محققي الاصوليين وتبعه
وابن الحاجب الاجماع وتعقب بان الشمس القرافي حكى عن المدخل لابن طلحة في انت طالق ثلاثا الا
ثلاثا قولين عن الامام مالك ويقرب منه ما ذكره المحاملي في التجريد من حكاية قولين فيمن قال علي
الف الا ثوبا وفسر الثوب بما قيمته الف نقله البرماوي والصحيح بطلان الاستثناء فيلزمه
الالف وقيل يطالب ببيان صحيح ومحل بطلان حكمه عند ان فيه فيما اذا لم يتعقبه استثناء اخر
والا جاز كله عندي عشرة الا عشرة الا ثلاثة ولا يكون المستثنى زائدا على قدر المستثنى منه
فلا يجوز عندي عشرة الا احد عشر قال في الارتشاف ونقلوا الاتفاق النحاة عليه
ونقل عن الفراء له علي الف الا الفين ويكون منقطعا وللاشارة الى هذا القول وان
كان غريبا صرح بشرطية عدم الزيادة وان علم مما مر من انه لا يكون مستغرقا بطريق
الاولى وبطريق الشمول وقد يكون المستثنى مساويا لقدر المستثنى منه اي الباقي بعد الاستثناء
بان يستثنى النصف فيبقى النصف والى جوازه ذلك ذهب ابو عبيدة والسيرافي واكثر الاصوليين
ونقل شيخ العراقيين ابو حامد من الشافعية عن الكوفيين خلافا للبصريين في منع ذلك ونقل
المنع عنهم نقل الشيخ ابو حامد من الفقهاء وابو حيان من النحاة واليه ذهب من ايمة الاصول
القاضي ابو بكر الباقلاني ومن الفقهاء الحنابلة فيجب عندهم ان يبقى من المستثنى منه اكثر من
النصف وقد يكون المستثنى اكثر من النصف فيبقى من المستثنى اقل من النصف والى جوازه ذهب
الاكثرون ايضا خلافا للامام اي للبصريين ومن ذكر معهم ولبعض الكوفيين ونقله ابن السمعاني
عن امام السنة ابي الحسن الاشعري رضي الله عنه واستدل لصحة استثناء النصف بقوله تعالى
قم الليل الا قليلا نصفه فنصفه بدل من قليلا والتقدير قم الليل الا نصفه والضمير لليل لا للقليل
لانه غير معلوم القدر فلا يعلم نصفه ولصحة استثناء الاكثر بقوله تعالى ان عبادي ليس لك عليهم

سلطان

ثوب ح

الاكثر ح

منه ح

سلطان الا من اتبعك من الغاوين ومن هنا بيانية لان الغاوين هنا كلهم متبعوه فاستثنى
الغاوين وهم اكثر من غيرهم بدليل وما اكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين دل ذلك على ان الاكثر
ليس بمؤمن فهو غاو فينتج ان الاكثر غاو من الشكل الاول واذا ثبت ذلك في الاكثر ثبت في المساوي
وهو استثناء النصف من باب الاولى وفي الحديث كلكم جائع الا من اطعمته وقد اطعم الاكثر
قطعا واجيب بان الملائكة ليسوا من الغاوين ولا ممن يطعم وهم لا يحصون قال
تعالى وما يعلم جنود ربك الا هو وايضا فالمراد كما قال المص وغيره بالعباد المخلصون لا عموم
المملوكين فالاستثناء منقطع بدليل سقوطه في اية سبحان ان عبادي ليس لك عليهم سلطان
واحتج المانع فيهما بان الدليل قام على منع الاستثناء لانه انكار بعد اقرار كما سياتي خالفناه
~~في الاقل لانه قد ينسى فيبقى المنع في غيرهما لا يحتمل لا نسلم انه انكار بعد اقرار كما سياتي خالفناه~~
في الاقل لانه قد ينبغي فبقي المنع في غيرهما لانا نقول لا نسلم انه انكار بعد اقرار لانه كلام واحد
على ان التحقيق ان الاسناد فيه بعد الاخراج فليس فيه حكمان يتناقضان بل ولا يتخالفان كما
سياتي ايضاحه هذا وقد قال بعضهم ان الخلاف لفظي لان المانع من استثناء الاكثر
لم يخالف الحكم انما خالف في كون العرب استعملته ولكن لا يسقط حكمه في الاقرار وغيره
بذلك وبه صرح الكيا الهراسي وكذا قال ابو محمد ابن الخشاب ان ذلك وان لم يسمع في العربية
لكنه جائز في المعقول ومن ادعى سماعا فيه فقد اخطا بل قيل انما ذكره قياسا على
التخصيص للعام فانه يجوز ان لا يبقى منه الا الاقل ورد بان القياس في اللغة يمتنع عند الاكثر
وانت خبير بان الدليلين اللذين ذكرناهما للمجوزين ان تماما على وروده لغة اما استثناء
الاقل من النصف ويبقى الاكثر فجائز قيل بالاجماع وفي شرح التلقين ان شذوذا قالوا
لا يجوز الا الكسر كما ثنا الا ربع درهم قالوا واما فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما
فمسوغه ان الخمسين كالكسر لانها نصف المائة فكانه قال فلبث فيهم عشرة مئين الا نصف
مائة ولعل من حكى الاجماع لم يلتفت الى الشذوذ كما قاله البرماوي تنبيه ويكون
المستثنى مفردا كما ذكر وجملة مؤولة بالمشتق نحو ما مررت باحد الا زيد خير منه الى ومنه
في المنقطع لافعلن كذا وكذا الا حل ذلك ان افعل كذا قال السيرافي الا بمعنى لكن والجملة
ابطال عقد اليمين كانه قال علي فعل كذا وكذا معقودا الا لكن بطلان هذا العقد فعل
كذا وجعل منه ابن خروف قوله تعالى الا من تولى وكفر على ان يكون مبتدا والخبر فيعذبه
الله والجملة في موضع نصب على الاستثناء المنقطع ودخلت الفا لتضمن المبتدا معنى الجزاء
وقد جعل المص من الجمل التي لها محل الجملة المستثناة ومثلها بالاية المذكورة قال
الفرا في فشربوا منه الا قليل ان قليل مبتدا حذف خبره وقال جماعة في قراءة ولا يلتفت منكم
احد الا امراتك بالرفع انه مبتدا والجملة بعده خبره وليس من ذلك ما مررت باحد الا زيد خير منه
لان الاستثناء مفرغ والجملة حال من احد باتفاق او صفة له عند الاخفش وكذلك الجملة في الا
انهم لياكلون الطعام حال وعن ما علمت زيدا الا يفعل الخير مفعولا ثانيا ويكون المستثنى
متصلا ومنقطعا والى تقسيمه اليهما اشار بقوله واذا كان المستثنى حقيقة كما قال الرضي
متصلا كان او منقطعا المذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا فان كان

بيان الملائكة

ينسى

يتناقضان

المذكور بعدها بعض المستثنى منه مع قيد اخر زيادة على غيره بقوله وامكن توجه العامل اليه
كقام القوم الا زيدا فالاستثناء متصل وهذا هو الاصل بل هو مجاز فيما عداه عند المحققين
فلذلك قدمه ومن ثم لم تحمله علماء الامصار على المنقطع الا عند تعذر المتصل حتى عدلوا للحمل
على المتصل عن الظاهر وخالفوه فقالوا في قول القائل له عندي مائة درهم الا ثوبا وله
على ابل الا شاة معناه الا قيمة ثوب والا قيمة شاة فارتكبوا الاضمار وهو خلاف الظاهر
ليصير متصلا ولو كان في المنقطع ظاهرا لم يرتكبوا مخالفة ظاهر حذرا عنه قوله والا
اي وان لم يكن بعض المستثنى منه سواء كان من جنسه كقام بنوك الا ابن زيد اذا لم يكن من
جنسه كقام القوم الا حمارا او كان بعضا منه لكن لم يمكن توجه العامل اليه كقوله تعالى
لا يذوقون فيها الموت الا الموتة الاولى فالاستثناء كما مثل وكما يقال في الاستثناء
متصل ومنقطع كما صرح به يقال في المستثنى ايضا متصل ومنقطع كما صرح به ابن الحاجب
وغيره فكل من لفظ الاستثناء والمستثنى يقال على القسمين حقيقة اصطلاحية على
سبيل الاشتراك ولا نزاع في ذلك كما قاله في التلويح وما ذكره المص في ضابط المتصل
والمنقطع هو من بدائع هذا المختصر لا كقول الفارسي وغيره المنقطع ما لا يكون فيه
المستثنى من جنس المستثنى منه لصدقه بنحو قولك رايت زيدا الا وجهه مع انه متصل اتفاقا ولا
كما تقتضاه الشلوبين وابن مالك وغيرهما على القيد الاول في المتصل وهو ان يكون بعضا
من المستثنى منه لورود نحو قوله تعالى لا يذوقون فيها الموت الا الموتة الاولى فان بعض الموت
والاستثناء مع ذلك منقطع لعدم صحة توجه العامل وهو يذوقون اليه وكذا قوله تعالى
ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من النساء الا ما قد سلف قال الشيخ جمال الدين محمد بن نور الدين
الموزعي احد المحققين في بالاقطار اليمنية في كتاب المصباح كثير من الفضلاء يعتقدان
الاستثناء المنقطع هو الاستثناء من غير الجنس وليس كذلك فان قوله لا يذوقون فيها الموت الا الموتة
الاولى منقطع وقوله تعالى لا تاكلوا اموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة عن تراض
منكم منقطع مع ان المحكوم عليه بعد الا هو عين المحكوم عليه قبلها وهو الاموال فينبغي ان يعلم ان
المتصل عبارة عن الحكم على جنس ما حكم عليه اولا بنقيض ما حكم به اولا فمتى انخرم قيد من هذين
القيدين كان منقطعا فيكون المنقطع هو الحكم على غير جنس ما حكم عليه اولا او الحكم بغير نقيض
ما حكم به اولا وعليه يكون الاستثناء في الايتين منقطعا للحكم فيهما بغير النقيض فان نقيض
لا يذوقون فيها الموت يذوقون فيها الموت ولم يحكم به وانما حكم بالذوق في الدنيا لا في الاخرة
ونقيض لا تاكلوا اموالكم بينكم بالباطل كلوها بالباطل ولم يحكم به انتهى ويحتمل في الاية الاولى
الاتصال بجعل الذوق بمعنى العلم من قولهم امر مستذاق اي مجرب معلوم والمعنى لا يتعلق علمهم
فيها بالشيء من مسمى الموت لعدمه فيها لانها دار البقاء الابدي الا الذي سبق من علمهم به في الدنيا
والمقصود انه لا يحصل شعورهم بها ذم اللذات الا شعورهم بقبضه وانفصاله فتقييد الاية نفيه عن اهل
الجنة على ابلغ الوجوه والسرور بتخطي المنغص وعدم عوده وفي التعبير بالذوق اشارة الى انهم
لا يتخلون من هذا المنغص شيئا البتة اذ قول القائل فلان لم يذق طعام زيد ابلغ في النفي من
قولهم

منقطع م

الفنون م

تعالى م

يتخطى المنغص

تخ دور

قولهم لم ياكله تنبيهان الاول ان المنقطع قد كثر وروده في الكتاب والسنة كالاستثناء
المذكور بين وقوله تعالى فسجدوا الا ابليس لئلا يكون للناس عليكم حجة الا الذين ظلموا ولا
تنكحوا ما نكح اباؤكم من النساء الا ما قد سلف وما كان لمؤمن ان يقتل مؤمنا الا خطا ما لهم
به من علم الا اتباع الظن ولا اخاف ما تشركون به الا ان يشاء ربي شيئا يوم لا ينفع مال ولا
بنون الا من اتى الله بقلب سليم اني لا يخاف لدي المرسلون الا من ظلم لا يعلم من في السموات
والارض الغيب الا الله ما كان يغني عنهم من الله من شيء الا حاجة لا يسمعون فيها لغوا ولا
تاثيما الا قيلا سلاما سلاما وما لاحد عنده من نعمة تجزى الا ابتغاء وجه ربه الاعلى الى غير ذلك
من الايات على خلاف في بعضها هل هو منقطع ام متصل وعاطف او زائد وبالجملة فلا في صحة
الاستثناء المنقطع لغة ولا في اطلاق الاستثناء والمستثنى عليه كذلك وانما اختلفوا في كونهما
حقيقتان فيه كالمتصل ام هما حقيقتان في المتصل فقط مجازان في المنقطع مجازان في المنقطع
ظاهر كلام المص الاول وعليه فهل هو من قبيل المتواطئ موضوعا للقدر المشترك بينهما ام من
قبيل المشترك ظاهر صنعه كابن الحاجب على الاشتراك حيث قسم الاستثناء اليهما ثم افرد كلا منهما
بتعريف من جهة المعنى وهو الثاني قال ابن الحاجب على الاشتراك والمجاز لا يجتمعان في حد لان
حقيقتهما مختلفان اذ احدهما مخرج والثاني غير مخرج ولا يمكن جمع مختلفي الحقيقة لا يتساويا
في جميع اجزائها حتى يجتمعان في حد نعم يمكن جمعهما في حد واحد باعتبار اللفظ اذ لا يمتنع اشتراك
مختلفي الماهية في اللفظ بان يقال المستثنى هو المذكور بعد الا واخواتها ونازعه الرضي فقال
لا نسلم ان كون المتصل مخرجا من متعدد اجزاء ماهيته بل نقول ذكره حقيقة المستثنى متصلا كان
او منقطعا هو المذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبله نفيا واثباتا فالمنقطع داخل في ذلك
الحد كجاءني القوم الا حمارا لمخالفة الحمار القوم في المجيء الثاني قال ابن السراج اذا كان
المستثنى منقطعا فلا بد ان يكون ما قبل الا دالا على ما يستثنى انتهى فلذلك حسن قام القوم الا
حمارا ولم يحسن قام القوم الا ثعبانا حكاه غريب المص وقد يشكل هذا على ما مر من شرطية
عدم صحة توجه العامل الى ما بعد الا فليتامل فيه والاصح ان اي المنقطع من حيث المعنى
مقدر الوقوع بعد لكن المشددة وهذا مذهب البصريين فاذا قلت ما في الدار احد
الا حمارا فالمعنى لكن فيها حمارا وذلك لانه في حكم جملة منفصلة عن الاولى مستدركة وليس
مستثنى مما قبله حقيقة ولهذا لا يصح ان يقال استثنى الحمار منهم وانما انتصب الاسم
بعد الا المخالف لما قبله كالمتصل فاعطي اعرابه لانه من حيث المعنى مقدر الوقوع بعد سوى
كما ذهب اليه الكوفيون والتقدير في المثال سوى حمار لكنهم لما راوا تخالف الا ولكن في
وقوع المفرد بعد الا دون لكن الا ان تكون عاطفة ولا يمكن حمل الا عليها هنا لمخالفتها لها
في ان ما بعدها معرب باعراب ما قبلها عدلوا الى التقدير بسوى لموافقتها الا لها في وقوع
المفرد بعدها مع انها من الفاظ الباب وتقييد الا انها على المغاير ما تفيد لكن من المخالفة
لان معناها معنى غير كما سيأتي فقيل ان الذي يظهر انه لا حاجة الى تقدير شيء منهما اذا قدرنا ان
المستثنى هو المخرج تحقيقا او تقديرا بالا او باحدى اخواتها كما في التسهيل لان الا تفيد
هذا المقصود بدون هذا التقدير فلا حاجة اليه وعلى الاول من القولين فالاصح ان الاداة

كلام م

الماهية في حد واحد لان الحد مبني للماهية بجميع اجزائها والمختلفان في الماهية م

بمعنى م

ط

اي اداة الاستثناء لا اخبر لها وان كانت كلكن العاطفة لمفرد على مفرد في وقوع المفرد بعدها
ولذلك فتحتان بعدها كزيد غني الا انه شقي والمتاخرون لما راوا هما بمعناها قالوا انها الناصبة
نصب لكن للاسم وخبرها في الاغلب محذوف فالتقدير في نحو جآني القوم الا حمارا لكن حمارا
لم يجئ فالوا وقد يذكر نحو قوله تعالى الا قوم يونس لما امنوا كشفنا عنهم عذاب الخزي فصل
في احكام الاستثنا بالا وتجب نصب المستثنى اي ما استثني بالا احترازا من المستثنى بغيرها فسيأتي
حكمه ولم يحتج لتقييد الا بغير الوصفية كما في الكافية احترازا من الا التي بمعنى غير لان ما بعد
الوصفية ليس بمستثنى والمستثنى بالا قسمان ما لا يمنع الاعراب بعدها ما قبلها وهو ما حذف
فيه المستثنى منه ويسمى مفرغا وسياتي والثاني ما لا يمنع الاعراب بعدها النصب اما عينا او مع جواز
الاتباع راجحا او مرجوحا وهو ما ذكر فيه المستثنى منه ويسمى تاما فالمص اقتصر لانه الاصل ولم
يحتج للتنبيه على اشتراط ذكر المستثنى منه لوجوب النصب وجوازه اذ ذكره هو الاصل مع دلالة
السياق قبله وبعده عليه ولمفهوم القيد الماخوذ في قسيمه الاتي حيث قال ولا عمل الا ان حذف
المستثنى منه ويسمى مفرغا فاذا ذكر المستثنى منه وجب نصب المستثنى بشروط اشار اليها بقوله
ان تقدم اي على المستثنى منه سوا كان متصلا او منقطعا وسوا كان في سياق الايجاب كقام الا
زيدا القوم او في غيره كقوله فما لي الا ال احمد شيعة وما لي الا مشعب الحق مشعب • ولا يصح الابدال
لان التابع لا يتقدم على المتبوع هذا مذهب البصريين واجاز الكوفيون فيما نقله ابن عصفور رفعه
وكذا البغداديون فيما نقله اصبغ قال في الاوضح وبعضهم يجيز غير النصب في المسبوق بالنفي قال
الا زيدا احد سمع يونس ما لي الا ابوك ناصر قال لانهم يرجون منك شفاعة اذا لم يكن الا النبيون
شافع ووجهه ان العامل فرغ لما بعده الا وان الموخر عام اريد به خاص فصح ابداله من المستثنى لكنه
بدل كل ونظيره في ان المتبوع تاخر فصار تابعا ما مررت بمثلك احد تكميل قال الرضي اذا تقدم
المستثنى على المستثنى منه وجب ان يتاخر عن ما نسب الى المستثنى منه نحو ما جآني الا زيدا القوم
ولا يجوز تقدمه عند البصريين عليهما جميعا في الاختيار كقولك الا زيدا قام القوم لانه
كالمعطوف وقوله خلا الله لا ارجو سواك وانما اعد عيالي شعبة من عيالكا شاذ وفي توسطه بين
جزئي كلام متقدما على المستثنى منه والعامل فيه مذاهب ثالثها يجوز ان تصرف العامل
نحو القوم الا زيدا جاؤا والمنع ان لم يتصرف نحو القوم الا زيدا في الدار واختار ابو حيان
لان السماع ورد مع المتصرف قال الا كل شيء ما خلا الله باطل والعطف في قوله وكان على قوله
تقدم اي او لم يتقدم بل تاخر لكن كان مستثنى متصلا كان او منقطعا من موجب اي غير منفي
في المعنى سوا لم يكن منفيا في اللفظ ايضا كقوله تعالى فشربوا منه الا قليلا منهم او كان منفيا في
اللفظ نحو ما جآء القوم الا ركبانا الا زيدا وبما وقع في قولهم بالصريمة منهم منزل خلق عاف
تغير الا النوى والوتد وقوله كرم صابح تغيب عنه هو الا القبا والدبور فلان تغير في الاول
بمعنى لم يبق على حاله وتغيب في الثاني بمعنى لم يحضر فالكلام منفي في المعنى وان كان موجبا في اللفظ
هذا وقد قال ابن مالك في توضيح البخاري لا يعرف اكثر المتاخرين من النحويين والبصريين في هذا
النوع الا النصب وقد اغفلوا وروده مرفوعا بالابتداء وثابت الخبر ومحذوفه فمن الاول قوله ابن قتادة
احرموا كلهم الا ابو قتادة لم يحرم فالا بمعنى لكن وابو قتادة مبتداء ولم يحرم خبره ومن محذوف الخبر قوله

عليه السلام

المستثنى م

مشعب ن

من كل م

تبيه م

اعم وان تقدم ... كما

عليه السلام كل امتي معافى الا المجاهرون منهم بالمعاصي وقواه بعضهم فشربوا منه الا
قليلا منهم اعلم يشربوا الا جزم انه جزم بذلك في مختصره البحر وذكر المص في الاية التي
ذكرها هذا الوجه بصيغة التمريض وذكر ايضا ان الرفع قليل لما كان المعنى ان معنى
فشربوا منه فلم يكونوا منه بدليل فمن شرب منه فليس مني وهذا الوجه هو الذي جرى عليه
الزمخشري واما ابو حيان فذكر في النهر انه اذا تقدم موجب جاز فيما بعد الا وجهان النصب
على الاستثناء وهو الافصح وان يكون ما بعد الا تابعا لاعراب المستثنى منه ان رفعا فرفع وان نصبا
فنصب او جرا فجر سوا كان ما قبل الا مظهرا او مضمرا قال واختلفوا في اعرابه فقيل هو
نعت وانه ينعت بما بعد الا الظاهر والمضمر وقيل لا ينعت بها الا النكرة او المعرف بلام
الجنس فان كان معرفا بلام العهد او الاضافة لزم النصب على الاستثناء وزعم ان من الاتباع
بعد الموجب قوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان ولابي حيان مع ابن مالك
في كل هذا المقام مناقشة طويلة فانه قال في شرح التسهيل تبجح المص يعني ابن مالك
في تصانيفه كثيرا بالاستدلال بما وقع في الحديث في اثبات القواعد الكلية في لسان
العرب وما رايت احدا من المتقدمين ولا المتاخرين سلك هذه الطريقة غير هذا
الرجل على ان الواضعين لعلم النحو الاولين كابي عمرو وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من
البصريين ومعاذ والكسائي والفرا وعلي بن المبارك الاحمر وهشام الضرير من الكوفيين
لم يفعلوا ذلك وتبعهم على هذا المسلك المتاخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الاقاليم كنحاة
بغداد والاندلس وقد جرى الكلام في ذلك مع بعض الاذكيا فقال انما تنكب العلما ذلك لعدم وثوقهم
بان ذلك لفظ النبي صلى الله عليه وسلم لامرين احدهما ان الرواة جوزوا النقل بالمعنى فلهذا تجد
القصة قال فيها صلى الله عليه وسلم لفظا واحدا فنقل بالفاظ بحيث تجزم بانه عليه السلام
لم يقل جميعها نحو ما روي من قوله عليه السلام زوجتكها بما معك من القرآن ملكتكها بما معك
خذها بما معك وغير ذلك بها وردت ذلك فيعلم قطعا انه لم يتلفظ بالجميع بل لا نجزم بالبعض
بل يجوز انه قال لفظا غيرها مرادفا لها سيما مع تقادم الزمان والاتكال على الحفظ فالضابط
منهم من ضبط المعنى واما من ضبط اللفظ فبعيد سيما في الاحاديث الطوال التي لم يسمعها
الرواة الامرة الثاني انه وقع اللحن كثيرا في الحديث لان كثيرا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع
ولا تعلموا لسانهم بصناعة النحو ورسول الله صلى الله عليه وسلم كان افصح الناس واذا تكلم
بلغة غير لغته فان ذلك مع اهل تلك اللغة على طريق الاعجاز وتعليم الله تعالى ذلك من غير
تعلم ثم قال والمصنف اكثر من الاستدلال بما في الاثر متعقبا بزعمه على النحاة وما امعن النظر في ذلك
ولا صحب من له التمييز في هذا الفن ولذلك يضعف استنباطه من كلام سيبويه من كلامه ما لم
يذهب اليه ولا نراه والعاكفون على قراة نحا الغوث فدل ذلك على انه لم يتفقه في كتاب سيبويه
احد الى كلمات اخرى غيرها يقتولها منه في حق ابن مالك وقد اجاب العلامة سراج الدين البلقيني
بان ابن مالك لا ينكر ما يذكره من الاحاديث للاثبات بل للاعتضاد فانه يجد الشواهد من كلام
العرب لما يقوله فياتي بالحديث للاعتضاد لا لاثبات قاعدة نحوية بمجرد ذلك واجاب العلامة
ابن خلدون المالكي باجوبة احسنها ان تدوين الاحاديث كان في الصدر الاول قبل فساد العربية

في م

ظاهرا

ح بدل
وتبعهم على ذلك المتاخرون

لغة اهله

فالتبديل على تقدير ثبوته انما كان ممن يسوغ الاحتجاج بكلامه وغايته تبديل لفظ يصح الاحتجاج
به بلفظ كذلك انتهى او كان مستثنى من غير موجب لكن كان منقطعا فيجب نصبه باتفاق من الحجازيين
ولذا لم يصلح لتسلطه عند اهل الحجاز فانهم يوجبون النصب ايضا وتعليم قراءة السبعة ما لم يرد
على الاتباع الظن او كان متصلا مردودا به كلام تضمن الاستثناء فاذا قال القائل لك عندي
مائة الا درهمين فجحد بثمانية وتسعين اذ الرفع بمنزلة قولك ما لك عندي الا درهمان
وهذا الشرط ماخوذ من كلام ابن السراج وتبعه الشيخان ولم يذكر ذلك سيبويه ولا المغاربة
ويترجح هذا الشارح الى القسم الثاني وهو ما لا يتعين نصبه بل يجوز معه الاتباع على البدلية
او العطف على القولين الاتيين وحق العبارة ان يقول لها لا يترجح الا الاخير لان حق
الاتباع الا يكون المستثنى شيئا مما تقدم وجوب النصب فيه كما في التسهيل والرضي بان لا يكون
مقدما على المستثنى منه ولا منقطعا على لغة الحجاز ولا المستثنى منه موجبا ولا منفيا
مردودا به كلام تضمن الاستثناء بل يكون غير مردود به من غير ما ذكر وهو في سياق غير الايجاب
بان اشتمل عليه نهي نحو لا يقم احد الا زيد او معناه كقول عائشة رضي الله عنها نهى رسول الله
صلى الله عليه وسلم عن قتل جنان البيوت الا الابتر ذو الطفيتين فهو بمعنى لا يقتل
او استفهام نحو هل يهلك الا القوم الفاسقون او نفي صريح نحو ما جاءني احد الا زيد او مؤول
نحو من يغفر الذنوب الا الله ومنه قراءة بعضهم فشربوا منه الا قليل منهم بالرفع كما مر عن المصنف
وقوله وبالقرينة عنهم البيت قال الرضي وينبغي ان يكون تاويل النفي ظاهرا ومن ثم رد على
الزجاج في تجويز الرفع في قوم من قوله تعالى فلولا كانت قرية امنت فنفعها ايمانها الا
قوم يونس بجعل التخصيص كالنفي وقد تجري لفظة ابى مجرى النفي نحو فابى اكثر الناس الا كفورا
ويابى الله الا ان يتم نوره ولا يجوز في الموجب لا ابا دردا ولم يدخل في المنفي المؤول قولنا قلما
رجل يقول ذلك الا زيد وقل رجل يقول ذلك الا عمرو واقل رجل يقول ذلك الا بكر فقلما وقل
واقل بمعنى النفي وتاويل النفي في غير ما ذكر من الالفاظ نادر كما جاء في الشواذ فشربوا منه الا
قليل ولا يجوز مات الناس الا زيد على معنى لم يعش الناس الا زيد وكذا لا يجوز في سياق الامر
والشرط الابدال والتفريغ انتهى فاذا استوفى الشروط المذكورة جاز فيه وجهان فيعرب
باعراب المستثنى منه على البدل عند البصريين وهو مذهبهم لان عبرته صحة حلوله محل
المبدل منه فتقول في ما قام القوم الا زيد ما قام الا زيد وهو بدل بعض من كل ولم يوت
معه بالضمير الا قليلا نحو ما فعلوه الا قليل منهم ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم وان كان بدل
البعض لا بد فيه من ضمير يعود على المبدل منه كما سياتي وحذفه ان حذف قليل وذلك لقوة
تشبث المستثنى بالمستثنى منه بالاداة اذ معلوم في المثال ان زيدا من القوم وانه اوجب
له ما نفاه عنهم فاستغني بذلك عن الضمير في اكثر الكلام وقيل بدل كل من كل لان البدل مجموع
الا زيد نظير زيد وعلى العطف عند الكوفيين والا اداة حرف عطف قالوا لان البدل
يوافق المبدل منه في المعنى وهذا مخالفه اذ الاول منفي عنه الحكم والثاني مثبت له والعطف
توجد فيه المخالفة نحو قام زيد بل عمرو ورد بانها ليست من احرف العطف بل من العوامل ولو كانت

الا

الا عاطفة لم تباشر العامل في نحو ما قام الا زيد قال المصنف وقد يجاب عنه بانه ليس تاليها في
التقدير اذ الاصل ما قام احد الا زيد وحيث جاز الوجهان فيترجح الابدال او رفعه على البدلية
تصريح بمذهب البصريين من المستثنى منه على اللفظ ان لم يتعذر والا فعلى المحل بشروط
اشار اليها بقوله ان لم يتراخ اي المستثنى عنه اي عن المستثنى منه لقصد التشاكل بينه
وبينه نحو قوله تعالى ما فعلوه الا قليل ولا يلتفت منكم احد الا امراتك فالنصب فيه جيد
وقد قرئ به في السبع في الايتين بل الاكثرون فيه في الثانية عليه ولهذا تكلف الزمخشري تخريجه
على الوجه التابع ما هو مشهور في المبسوطات ومن الابدال على المحل لتعذره على اللفظ لا اله
الا الله برفع الاسم المعظم في كلمة الشهادة ونحوها فيها من احد الا زيد برفعهما وليس زيد بشيء
الا شيء لا يعبا به بنصب المبدل من شيء لان لا الجنسية لا تعمل في معرفة ولا في موجب قلت
لا اله الا الله واحد فالرفع ايضا لانها لا تعمل في موجب قوله ولم يكن منقطعا شرط اخر لترجح
الابدال لكنه انما ياتي على جعل المنقطع مجوزا للنصب كما في لغة تميم لا موجبا كما في لغة الحجاز
فلذلك اعتبر انتفاؤه شرطا لجواز الوجهين كما مر نعم سياتي منه جواز الاتباع فيه بشرطه على لغة
تميم فيكون انتفاؤه على هذه اللغة شرطا لترجح الابدال لما سياتي ان لا افصح عندهم ما اوجبه
الحجازيون وهو النصب ويضعف الابدال فيترجح النصب بالاستثناء ان تراخى المستثنى
عن المستثنى منه نحو ما ثبت احد في الحرب ثباتا نفع الناس به الا زيدا بالنصب لضعف التشاكل
في المقصود من البدل بالطول لفصل بينه وبين المبدل منه والاصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم
في حديث تحريم مكة لا يختلى خلاها ولا يعضد شوكها فقال العباس يا رسول الله الا الاذخر
فقال الا الاذخر وعلل بعضهم هذا بعروض الاستثناء وعلى هذا يكون لاختيار النصب سببان
التراخي وعروض الاستثناء قال ابو حيان ولم يتعرض لهذا الشرط سيبويه ولا المغاربة واعتبره
ابن مالك فذا فقه الرضي والمص وكذا يضعف الابدال ان تقدم المستثنى على صفة المستثنى
منه او توسط بينها وبين المستثنى منه عند المازني فاذا قلت ما جاءني احد الا زيد خير منك
وما مررت بالقوم الا زيد الشعراء فاختيار المازني في المشهور عنه النصب كما حكاه المص كابن
مالك وابن عصفور لان الصفة كالجزء للموصوف فكانه تقدم على كل المستثنى منه وفي نقل
عنه انه يجب النصب وظاهر كلام الشارح ان الابدال اولى من النصب واختاره المبرد وابن مالك
ووجهه ان المبدل منه هو الموصوف متقدم والصفة فضلة فلا اعتداد بالتقديم عليها وما
اقتضاه كلامه من جواز الوجهين بشرطه المذكور سواء كان المستثنى منه نكرة او معرفة هو
المشهور واشترط الفراء لجواز النصب على الاستثناء تعريف المستثنى منه فاوجب الابدال
في نحو ما جاءني احد الا زيد واجاز الوجهين في ما جاءني القوم الا زيد لجواز جاءني القوم الا زيد
ويجوز في نحو ما جاءني احد الا زيد لامتناع جاءني الا زيد ورد بقوله ما فعلوه الا قليل
منهم ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم فان الفعلين يصلحان للايجاب مع ان البدل هو المختار الذي
قرا به الجمهور فائدة اذا تقدم المستثنى اسم ظاهر معمول للابتداء واحد نحو اسحق جاز
ابداله من الظاهر والمضمر نحو ما ظننت احدا يقول ذلك الا زيدا بالنصب بالرفع بدلا من
الاخ وبالجر بدلا من احد وتميم تجيز اتباع المستثنى المنقطع الصالح للعامل اي لتفريغه

لو حذف المستثنى منه فتقول ما فيها احد الا حمار بالرفع لانه يصح ان تقول ما فيها حمار قال ابو بلدة
ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس وان كان الافصح عندهم كما تفهمه عبارته ما وجد
الحجازيون من النصب وذكر ابن مالك ان بني تميم يقرون الا اتباع الظن بالرفع الامن لقن النصب
وهذا مخالف لما قيل ان الافصح عندهم النصب وحمل الزمخشري على لغتهم قوله تعالى قل لا يعلم
من في السموات والارض الغيب الا الله فمن في محل رفع فاعل يعلم والغيب مفعوله والا الله
استثناء منقطع لعدم اندراجه في مدلول لفظ من لانه تعالى لا تحويه مكان وجاء مرفوعا بدلا من
من على لغة تميم قال ابو حيان وهو المتبادر الى الذهن وخرج بقوله القابل للعامل الا يصل له
اي لا يجوز تفريغ الذي قبل الا له فيتعين فيه النصب اتفاقا كما مر فيما زاد الا ما نقص ومنه
قوله الا الا مجير اليوم من ما قضت به صوارمنا الا المزداد ان مذ عنا وكذا قوله تعالى
لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اي رحمه الله فمن في موضع نصب فانك لو حذفت المستثنى
منه وهو عاصم واستغنيت بالمستثنى لم يصح ولا عمل الا لا في المستثنى بها ان كان الكلام
غير تام بان حذف المستثنى منه بل يكون حكم المستثنى بها عند وجودها حكمه عند عدمها
فتقول ما قام الا زيد بالرفع كما تقول قام زيد وما مررت الا بزيد بالجر كما تقول مررت
بزيد وما رايت الا زيدا بالنصب كما تقول رايت زيدا سواء كان العامل فعلا كما ذكرنا او غيره
نحو ما زيد الا قائم فقائم مرفوع على الخبرية وما في الدار الا زيد فزيد مرفوع على الفاعلية
بالظرف لاعتماده على النفي وهذا هو القسم الثاني المقابل للتام ويسمى الاستثناء حينئذ
مفرغا لانه فرغ منها العامل عن العمل فيما قبل الا وهو المستثنى منه المحذوف لاجل العمل
فيما بعد الا وهو المستثنى قال الرضي والمفرغ في الحقيقة هو الفعل قبل الا لانه لم يشتغل بمستثنى
منه فعمل في المستثنى واقتصار المصنف في ضابط المفرغ على ما حذف المستثنى منه غير او لا
يفرغ العامل لما بعد الا بل له غيره فلا يكون الحكم ما ذكر وذلك نحو ما قام زيد الا عمرا اي
ولا غيره فالمستثنى منه محذوف وهو غيره والعامل قد شغل بزيد فلا يرفع والحالة هذه عمرو بل
ينصب وكذلك اذا قلت ما قام الا بكرا الا خالدا فلم يفرغ ما قبل الا لخالد لاشتغاله ببكر وان
كان قد حذف المستثنى منه فعمرو في المثال الاول وخالد في المثال الثاني اهلان في
ضابط المصنف الذي ذكره هنا كالاوضح والكافية وليس الحكم فيهما ما ذكر كما رايت فالصواب
ما قاله في شرح اللمحة يعني بالمفرغ ان يكون ما قبل الا طالبا لما بعدها لكونه لم يستوف
ما يقتضيه وبالتام ما ليس كذلك انتهى ولو زاد على ذكرهنا وفرغ له العامل كما في التسهيل
لافاد ما ذكر مع الاختصار وشرطه اي شرط تفريغ العامل لما بعد الا تقدم نفي او نهي
فالاول نحو قوله تعالى لا يعلمهم الا الله وما محمد الا رسول والثاني نحو قوله تعالى لا تقولوا
على الله ما لا تعلمون ولا تجادلوا اهل الكتاب الا بالتي هي احسن او تقدم ما في معناهما اي معنى النفي
او النهي كالاستفهام الذي فيه معنى النفي نحو قوله تعالى فهل يهلك الا القوم الفاسقون والشرط
الذي فيه معنى النفي نحو ومن يولهم يومئذ دبره الا متحرفا لقتال او متحيزا الى فئة
وهذا من التفريغ في الحال اي لا يولي احد دبره الا في هذه الحال ولا يكون في ما عدا ذلك من الامر
والشرط الذي معناه النفي ومن ثم اي ومن اجل المفرغ انما يجيء في سياق غير الايجاب لم يجز

بعد

خ بدل
التميمي

كما مر

خ بدل
لا تقولوا على الله الا الحق

ليس مر

٢٠٣
203

الخسف

الآمر

لما مر

والثاني نحو ما ضرب الا زيدا المفاعيل
وثوانيها نحو ما ضربت الا زيدا مر

بعد نفي ما زال واخواتها ما برح وما انفك وما فتئ فلا يقال ما زال الا قائما لان ما زال موجب
لان النفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب لدلالته فالمعنى دام زيد على جميع الصفات الا على صفة
العلم وهو محال ومن ثم جعلوا ما ورد من التفريغ مع المذكورات الذي منه قوله اي قول ذي الرمة
حراجيج ما تنفك الا مناخة على الخسف او نرمي بها بلدا قفرا مؤول لان تنفك تامة بمعنى ما تنفصل
عن التعب وما تخلص منه فنفيها نفي ومناخة حال وقال جماعة كثيرة هي ناقصة والخبر على الخسف
ومناخة حال قال في المغني وهو فاسد لبقاء الاشكال اذ لا يقال جاء زيد الا راكبا وقيل هو غلط من
ذي الرمة وقيل من الرواة وان الرواية آلا بالتنوين اي شخصا وحراجيج جمع حرجوج وهي الناقة
الطويلة والخسف النقصان وترمي عطف على مناخة كقوله تعالى اولم يروا الى الطير فوقهم صافات
ويقبضن ولو كان الموجب لازما النفي كلو لا ولو وقد ذهب المبرد الى جواز التفريغ معه تقول
لولا القوم الا زيد لاكرمتك ولو كان معنا الا زيد لغلبنا والصحيح لا يجوز كما في الارتشاف
وقد ذكر ابن الحاجب ان التفريغ جائز في الايجاب ان افاد كقرات الا يوم كذا اذ لا يبعد
ان يقرا في جميع الايام الا اليوم المعين قال الرضي وعلة امتناع حذف المستثنى منه في غير الموجب
هو ان الاستثناء اخراج اتفاقا ولا يكون الا بعد تحقق الدخول ثم المخرج منه انما يصح حذفه
لدليل والمستثنى لا يدل على المخرج منه هو المستثنى لانه يعرف به ان المقدر متعدد من جنسه
بعمومه وغيره وذلك المقدر لا يمكن ان يكون بعضا من الجنس غير معين لانه لا يتحقق اذا دخول
المستثنى فيه ولا ان يكون بعضا معينا فدخل فيه المستثنى لعدم قيام قرينة في الاغلب على مثل
ذلك البعض فلم يبق الا جميع الجنس ليتحقق دخول المستثنى منه وتقديره جميع المستثنى
جايز في غير الموجب نحو ما قام الا زيد لان اشتراك جميع الجنس في انتفا الفعل عنها او وقوعه
عليها ومخالفة واحد اياها في ذلك مما يكثر ويغلب واما اشتراكها في وقوع الفعل منها
او عليها ومخالفة واحد اياها فيقل كقولك كل حيوان يحرك فكه الاسفل الا التمساح ويعلم الله
تعالى الا قدم العالم اوجدت ذاته تعالى وغزات الا يوم كذا وضربته الا بالسوط ويمكن ان يقوم
في بعض المواضع على بعض معين من الجنس معلوم دخول المستثنى فيه دليل كما اذا قيل لك ما فعلت
صناع البلد فتقول لقيت الا فلانا لكن الاغلب عدم التفريغ الموجب **تنبيهان الاول**
الاستثناء المفرغ يجي في جميع معمولات الفعل من الفاعل نحو ما ضربني الا زيد وما مررت الا
بزيد وان نظن الا ظنا وما جلست الا اجلالا وما رايته الا يوم الجمعة وما جا زيد الا راكبا
وما امتلا الا ماء وفي المبتدا والخبر نحو ما زيد الا قائم والخبر ما قائم الا زيد
ولا غلام رجل الا ظريف ولم يكن زيد الا عالما وليس زيد الا منطلقا وما ظننتك الا بخيلا
ونحو ذلك ويقدر المستثنى منه بتقدير الضرورة عاما يتناول المستثنى منه ويناسبه في
جنسه ووصفه ففي نحو ما ضربت الا زيدا اي احدا او ما جئت الا راكبا اي على حال وما ضربته
الا تاديبا اي لغرض على ذلك **الثاني** كل استثناء مفرغ لا يكون الا متصلا لانه يعرب على حسب
العوامل فيكون من تمام الكلام والبيان للنسبة ولذلك لم يجز نصبه على الاستثناء وافهم قوله ولا
عمل الا لا ان حذف المستثنى منه الا غير عاملة النصب في المستثنى لانه لم تحذف لاختصاصها بالاسم
وليست كالجزء منه فعملت كسائر الحروف التي هي كذلك وهذا مذهب المبرد والزجاج

بنفعة بيربها

والجرجاني واختاره الشيخان وقيل النصب بما قبلها من فعل او غيره بتعديتها وكانت على هذا مشبهة
بالمفعول به ونسب لسيبويه ولجماعة من البصريين منهم السيرافي والفارسي في التذكرة وقيل بما قبلها
من غير ان تكون الا معدية واليه ذهب ابن خروف كنصب غير بلا واسطة نحو قام القوم غير زيد
وقيل بما استثني مضمرا حكاه السيرافي عن المبرد والزجاج وفي التاريخ ان عضد الدولة قال
يوما لم انتصب المستثنى في قولك جا القوم الا زيدا فقال لانه ينتصب باستثني زيدا فقال
لم لا تقدر امتنع زيد فانقطع الفارسي وقال الجواب ميداني ثم كتب فيه شيا وقيل بان
مقدرة بعدها لا وعزي للسيرافي وقيل غير ذلك وهو من الخلاف الذي لا يجدي بطائل اذ لا يترتب
عليه حكم لفظي ولا معنوي كلامي قوله او تكررت عطف على قوله ان حذف المستثنى منه اي ولا عمل
لالا ان تكررت بعد المستثنى وكان التكرار للتوكيد وهي اي المكررة لذلك التالية عاطفا
او المتلوة ببدل نحو قولك في الاول ما قام الا زيد والا عمرو وفي الثاني ما مررت باحد الا زيد الا عمرو
وقد اجتمعا في قول الراجز ما لك من شيخك الا عمله الا رسيمه والا رمله فرسيمه بدل كل من كل ورمله
معطوف والا المقترنة بكل منهما زائدة موكدة لما قبلها دخولها كخروجها فلا تعمل فيما دخلت
عليه شيا بل يبقى على ما كان عليه قبل دخولها من تبعيته في الاعراب لما قبله والرسيم والرمل ضربان من
السير واما المكررة لغيره اي لغير التوكيد وذلك في غير بابي العطف والبدل فان تفرغ العامل
الذي قبل الا شغل بواحد من المستثنيات اما الاول او غيره ونصب الباقي فتقول ما قام الا
زيدا الا عمرا الا بكر فرفع زيد على انه فاعل ولا يتعين الاول للتاثير العامل بل يترجح وتقول
ما رايت زيدا الا بكرا الا عمرا فتنصب واحدا منها بالفعل على المفعولية والثاني بالا على
الاستثناء وكذلك ما مررت الا بزيد الا عمرا الا بكرا وقضية كلامه وجوب نصب ما سوى
المشغول به العامل وذكر بعض المغاربة انه اذا تقدم المفعول به او توسط جاز فيما بعده
اتباعه على بدل البدا او نصبه على الاستثناء ولا يجوز فيما تقدم عليه الا النصب والا اي وان لم
يفرغ العامل فان تقدمت المستثنيات على المستثنى منه نصبت كلها على الاستثناء خلافا
لابن السيد في تجويزه نصبها على الحال نحو ما قام الا زيدا الا عمرا الا بكرا القوم ومثله
النفي وان تاخرت عن المستثنى منه اعطي واحد منها اي من المستثنيات ما يستحقه من الاتباع
والنصب عينا او تخييرا في حال كونه منفردا ونصب الباقي فان كان الكلام غير موجب فلك في واحد
منها الابدال راجحا والنصب مرجوحا ويتعين في الباقي النصب نحو ما قام احد الا زيد الا عمرا
الا بكرا وقال الابذي يجوز فيها الرفع بدلا ونعتا والنصب استثنا ورفع احدها بدلا او نعتا
ونصب الباقي استثنا انتهى وان كان الكلام موجبا نحو قام القوم الا زيدا الا عمرا الا بكرا
فقضيته كالتسهيل وجوب نصب الجميع وقال الابذي يجوز رفعها نعتا ونصبها استثناء
واتبع في جعله المكرر صفة ابن السيد ومنع ابن الضايع جواز الصفة في المكرر هذا حكم
المستثنيات المكررة باعتبار اللفظ ثم اخذ في بيان حكمها باعتبار المعنى وهو ان المستثنى
غير الاول لحكمه كالاول في الدخول ان كان مستثنى من غير موجب وفي الخروج ان كان مستثنى
من موجب وانما لم يعطف بعضها على بعض وان كان حكمها واحدا لانه اريد بالمستثنى الثاني اخراجه
من جملة ما بقي بعد المستثنى الاول وبالمستثنى الثالث اخراجه من جملة ما بقي بعد الثاني

للفارسي

وهكذا

وهكذا وليس المراد اخراجها دفعة واحدة والا لوجب العطف وهنا اشكال مشهور على معقولية
الاستثناء تقريره انه لا خلاف ان في قولك قام القوم الا زيد مخرجا ومخرجا منه وان المخرج ما بعد
الا والمخرج منه ما قبلها وظاهر ذلك انه تناقض اذ الا اخراج الا بعد الدخول فيكون زيد داخلا
في القوم ضمنا ومخرجا منهم صريحا فيكون المعنى جا زيد مع القوم ولم يجي زيد وهو تناقض
ولهم في التفصي عن ذلك اجوبة لا تخلو عن اشكالات والذي اختاره الرضي في حله وقال انه
تندفع به الاشكالات كلها ان المستثنى داخل في المستثنى منه والتناقض غير لازم وانما يلزم
لو كان المجي منسوبا الى القوم فقط وليس كذلك بل هو منسوب الى القوم مع قولك الا زيد
كما ان نسبة الفعل في نحو جا في غلام زيد ورايت غلاما ظريفا الى الجزئين معا لكنه جرى
العادة بانه اذا كان الفعل منسوبا الى شي ذي جزئين او اجزا قابل كل واحد منهما للاعراب
اعرب الاول منهما بما يستحقه منفردا وما بقي من اجزا المنسوب اليه تجر ان استحق الجر
كالمضاف اليه ويتبع ان استحق التبعية كما في التوابع والا نصب المستثنى تشبيها بالمفعول
في مجيئه بعد المرفوع فدخول المستثنى في المستثنى منه ثم اخراجه انما كان قبل اسناد
الفعل وشبهه اليه فتقديره المثال القوم المخرج منهم زيد جا في ونحو ذلك لان المنسوب
اليه الفعل وان تاخر عنه لفظا لكن لا بد له من التقدم وجوبا على النسبة التي يدل
عليها الفعل اذ طرفا النسبة متقدمان عليها ضرورة ففي الاستثنا لما كان المنسوب اليه
هو المستثنى منه مع الا والمستثنى فلا بد من وجود هذه الثلاثة قبل النسبة فلا بد اذن
من حصول الدخول والخروج قبل النسبة فلا تناقض اذ ورد بهذا بحثا خر وهو ان
المخرج منه في نحو قام القوم الا زيدا ماذا فانه قد تقدم ان الاشيا ان القيام والحكم به فحصل
زيد مخرج من المحكوم به وهو القيام او من الحكم به والقاعدة العقلية ان ما خرج من شي
دخل في نقيضه فما دخل في العدم مخرج عن الوجود وبالعكس والذي عليه محققو النحاة
والفقها من الشافعية واما الكتية انه مخرج من القيام فيدخل في عدم القيام الذي
هو نقيضه فهو غير قايم وقيل مخرج من الحكم بالقيام فيدخل في نقيضه عدم الحكم به
عليه فيكون مسكوتا عنه غير محكوم عليه وهو قول قوم من الكوفيين وعليه فقها وهم من
الحنفية ويخرج على هذا الخلاف في ان الاستثنا من النفي هل هو اثبات وبالعكس
فعند الاولين نعم وعند الاخرين لا لان المستثنى غير محكوم عليه بشي ويشكل عليهم
الاتفاق على حصول التوحيد بقول لا اله الا الله ولو كان الاستثنا من النفي ليس
اثباتا لم يفد الا النفي فقط فكان لو تكلم دهري لها منكر لوجود الصانع وهي لا تفيد الا
نفي الغير لما نافى معتقده ولم يعلم بها اسلامه والاجماع خلافه وايضا فانه يفهم من
قولنا ما قام الا زيد حصول القيام لزيد بلا مدافعة واجابوا بان اثبات التوحيد في كلمة
الشريفة انما عرف بالشرع والاثبات في المفرغ بالعرف والنزاع انما هو في المدلول اللغوي
لا في الشرعي والعرفي ورد عليهم ذلك بما هو مذكور في كتابي تحصيل السعادة بتحقيق
كلمة الشهادة فليطلب ثمة وانما المعنى بذكر طرف منه هنا تنبيها على شرف علم العربية
بابتنا امثال هذه المباحث الجليلة عليه الا ان اي انما يكون حكم المستثنيات المكررة

القوم م

علي م

كالاول في الدخول والخروج اذا لم يمكن استثناء بعضها من بعض كزيد وعمرو وبكر فيما مثلنا به
فيكون الكل مستثنى من الاصل اما ان امكن استثناء بعضها من بعض نحو له عندي عشرة الا اربعة
الا اثنين الا واحدا فقد اختلف فيه فقيل الحكم كذلك فالجميع مستثنى من الاول وهو اصل للعدد وقال
البصريون والكسائي كل من الاعداد مستثنى مما قبله لكن الحمل على الاقرب متعين عند التردد وهذا
ما مشى عليه المص وعليه فيخرج كل من متلوه ويكون كل وتر خارجا وكل شفع داخلا وما اجتمع هو
الحاصل وقيل المذهبان محتملان فالمقر به ثلاثة على الاول وسبعة على الثاني ومحتمل لهما على
الثالث ولك في معرفة المتحصل على القول الثاني طريقان احدهما ان يسقط الاول ويجبر الباقي
بالثاني وتسقط الثالث وتجبر بالرابع ان كان ثم رابع وهكذا الى الاخر والثانية ان تحط الاخر
مما يليه ثم باقيه مما يليه وهكذا الى الاول وله طريق اخرى ذكرها اهل الحساب واقتضى كلامه ان
الاستثناءات تعود الى الاول فيما كان بعض المستثنيات اكثر مما قبله نحو له علي عشرة الا ثلاثة
الا اربعة لانه من القسم الذي لا يمكن استثناء بعضه من بعض اذ لا يمكن استثناء الاربعة من الثلاثة
فيكون حكمها في المعنى حكم المستثنى الاول فيكونان معا مستثنيين من الاصل وهو قول اكثر النحويين
فالمقر به عليه ثلاثة خلافا لصاحب التسهيل حيث جرى ان هذا حكم القسم الثاني ايضا وهو مذهب الفراء
فيكون المقر به عليه احد عشر لانه عنده من الاستثناء المنقطع والمعنى سوى الاربعة التي له عندي
ومتى قدر المستثنى الاول صفة في الامثلة لم يعتد به وجعل الثاني اولا واذا قيل قبضت
مائة الا عشرين الا عشرة الا خمسة وقد يكون عشرين صفة فكانه قال مائة غير عشرين
فالعشرون غير خارجة لانها اذا كانت صفة لم يكن فيها معنى الاستثناء وكذلك غير هذا هو المفهوم
من كلام سم وفي نقل عليه ابن السراج وعليه فالا عشرة في المثال المذكور اولى فتكون العشرة خارجة
والا خمسة ثان فتكون داخلة فالمقبوض خمسة وتسعون فصل في حكم العوامل فيما قبلها
مطلقا اي في جميع المواضع بخلاف العكس فانه يصح في البعض كما سياتي فلا يقال ما قومك الا زيدا
ضاربون بل يجب تاخير زيد فتقول ما قومك ضاربون الا زيدا قال الرماني لان تقديم الاسم
الواقع بعدها لا عليها ممتنع فكذا معموله وقال الرضي لان الا ومثلها واو العطف وفاء وغيرهما
من حروف وفاء السببية دال على ان ما بعدها من ذيول ما قبلها فيكره وقوع ما بعدها قبلها
اذ ينعكس الامر اي يكون شيء مما قبلها من ذيول ما بعدها ولا ينعكس اي لا يعمل ما قبلها فيما بعدها
الا في مستثنى فرغ له العامل نحو ما قام الا زيد او مستثنى منه تاخر عن المستثنى نحو ما قام
الا زيدا احد او تابع لاحدهما اي للمستثنى منه نحو ما قام احد الا زيدا فاضل كذا قال المص ويلزم
منه الفصل بين الصفة والموصوف بالا وقد صرح المص بامتناعه نقلا عن الاخفش كما مر
في الحال ومن هنا يعلم امتناع تقدم ما قصد الحصر فيه باداة النفي والا من مرفوع الفعل ومنصوبه
على الاخر لانك اذا ذكرت قبل الاداة معمولا خاصا للعامل فيما بعدها وجب ان يكون ما
ما الذلك المتقدم من الفاعلية والمفعولية او الحالية او غيرها محصورا في المتاخر وما الذلك
المتاخر من تلك المعاني باقيا على الاحتمال لم يدخله الخصوص ولا العموم كما اذا قلت مثلا ما ضرب
زيد الا عمرا فضاربية زيد محصورة في عمرو ولا تتجاوز الى غير عمرو واما مضروبية عمرو فعلى
الاحتمال لجواز ان يكون مضروبا لغير زيد ايضا وان لا يكون وبالعكس لو قلت ما ضرب عمرا الا زيد

فضاربية

وصححه بعض المغاربة صح

ثلاثة

بالنظر الى ما قبل الا وما بعد المستثنى بها ولا يعمل ما بعد الا في العوامل صح

وكذا في غير المفرغ ان قلنا ان العامل فيه ما قبل الا كما هو قول الاكثر الا زيدا او في صح

فضاربية زيد محصورة في عمرو ولا تتجاوز الى غير عمرو واما مضروبية عمرو فعلى الاحتمال يجوز
ان يكون مضروبا لغير زيد ايضا وان لا يكون وبالعكس لو قلت ما ضرب عمرا الا زيد فمضروبية عمرو
مقصورة على زيد اي لم يضربه غير زيد وضاربية زيد على الاحتمال فيصح ان يكون ضاربا لغير عمرو ايضا
ايضا بخلاف ما جاء راكبا الا زيد فلو قدمت عمرا مثلا فيما ضرب الا عمرا على زيد فاما ان تقدمه
من دون الا نحو ما ضرب عمرا الا زيد وفيه انعكاس المعنى كما ذكرنا اذ تصير المضروبية خاصة والضاربية
على الاحتمال ولا يجوز واما ان تقدمه معه نحو ما ضرب الا عمرا زيد وهو جائز فان اردت
ان زيدا وعمرا مستثنيان معا فالمراد ما ضرب احد احدا الا عمرا زيد فذلك لا يصح لانه لا يستثنى
باداة واحدة شيئان بدون عطف عند الاكثرين وان اردت ان زيدا مقدم معنى وليس
بمستثنى لزم عمل ما قبل الا فيما بعدها في غير المسائل الثلاث وهو ممتنع لان ما بعدها
من حيث المعنى جملة مستانفة غير الاولى لان معنى ما جاء الا زيد مثلا ما جاء غير زيد
وجاء زيد فجعلت الجملتان واحدة اختصارا فالاولى ان لا يتوغل المعمول في الجزء الاجنبي
عن عامله وانما جاز في المواضع الثلاث لان المستثنى على طرف ذلك الجزء متوغل فيه وفي الخير
لان المستثنى له تعلق بهما من وجه وهو مع كل واحد منهما كالشيء الواحد ونحو يعني ان اورد
شيء على ما تقدم مما يقتضي ظاهره في غير المواضع الثلاثة عمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها
من معمول مجرور او منصوب او مرفوع فالاول كقوله تعالى وما ارسلنا من قبلك الا رجالا
يوحى اليهم فاسئلوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون بالبينات والزبر فظاهره تعلق بالبينات
بارسلنا والثاني كقوله فما كف الا ماجد ضر بائس فظاهره ان ضر بائس منصوب بكف ومثله
قولهم ما نا بلا الا لئيم فعل ذي كرم ولا هيجا قط الحب بطلا والثالث كقوله تزودت من ليلى
بتكليم ساعة فما زاد الا ضعف ما بي كلامها فظاهره رفع كلامها بزاد ومثله قوله وهل ينبت
الخطي الا وشيجه وتغرس الا في منابتها النخل فالجواب ان ذلك كله مخرج على الحذف لعامل
ذلك المعمول وليس هو معمولا للفعل السابق على الا فالجار والمجرور في الاية متعلق بارسلنا
محذوفا اي ارسلناهم بالبينات كانه قيل بم ارسلوا فقيل ارسلوا بالبينات او صفة لرجالا
اي وما ارسلنا الا رجالا متلبسين بالبينات فهو على الاول كلامان وعلى الثاني كلام واحد
واقتضى كلامه وجوب تعلق الظرف في الاية بمحذوف وقد صرح به في المغني وهو غيره منعي
فقد اجيز تعلقه بيوحى اي يوحى اليهم بالبينات او غير رجالا كما في قوله تعالى لو كان فيهما الهة
الا الله لفسدتا او بلا تعلمون ان الشرط في معنى التبكيت والالزام كقولك ان كنت عملت
لك فاعطني حقي وضر بائس وكلامها في البيتين الاولين منصوب بكف محذوفا والثاني
مرفوع بزاد محذوفا وقيل بدل من ضمير زاد الراجع الى التزود في تزودت ذكره شارح ابيات
الموشح وكذا نظائر ذلك فليست معمولات للعامل المذكور قبل الا خلافا للبصريين في تجويزهم
في غير المواضع المستثناة عمل الا فيما بعدها في المرفوع كما مر في البيت الاخير من غير تقدير
رافع ونقله في التسهيل عن ابن الانباري فلذلك جوزوا تقديم المنصوب المحصور فيه على المرفوع
كما في المفعول على الفاعل نحو ما ضرب الا عمرا زيد والحال على صاحبها نحو ما جاء الا مسرعا الا زيد فالخلاف
فيها كالخلاف في المفعول كما في الارتشاف بخلاف غير المرفوع من منصوب لفظا او محلا فالفرق

لغير زيد ص وكذا ما جاز يد الا راكبا يجوز حالة كون الركوب

ان م

بينة

غيرهم

بن

بالبينات وما ارسلنا الا رجالا المتقدم على الا ابعد غير الحي وما ارسلنا و

علمه و

ما قبل ص

ان المرفوع منوي التقديم فيصير كان الواقع بعد الا في الاستثناء المفرغ محتوم به وخلافا للكسائي
في تجويزه ذلك مطلقا اي في المرفوع كالبصريين والمنصوب نصبا صريحا كما في كيف ضرب الاسد او غير
صريح كما في الاية من غير تقدير رافع ولا ناصب فلذلك اجاز البصريون تقديم المنصوب المحصور فيه
على المرفوع وعكسه اعني تقديم المرفوع المحصور منه على المنصوب كالفاعل على المفعول نحو
ما ضرب الا زيد عمرا وما ضرب الا زيدا عمرو وصاحب الحال نحو ما جاء الا زيد ضاحكا ووافق
الاخفش الكسائي في حال الظرف والجار والمجرور نحو ما ارى الا عمرو اليك وما جلس الا زيد
عندك حكاه في الارتشاف وعلى ما ذهب المص لا يجوز شيء مما ذكر الا على تقدير عامل ناصب
او رافع فلا يقال ما ضرب الا عمرا زيد ولا ما ضرب الا زيد عمرا الا بتقدير رافع لزيد في المثال
الاول اي ضرب زيد وناصب لعمرو في الثاني اي ضرب عمرا الا على انهما معمولان للفعل المذكور
قبل الا للقاعدة المذكورة ومن هنا يعلم انه لا خلاف في صحة ذلك وانما الخلاف في التخريج فتامله وتلخص
من مضمون كلامه ان في تقديم المحصور فيه ثلاثة مذاهب احدها المنع مطلقا الا بالتقدير
المذكور وهو مذهب قوم منهم الجزولي والشلوبين واليه ذهب المص والجواز مطلقا وهو مذهب
الكسائي والتفصيل من كون المحصور في المرفوع فيجب تاخيره وكونه في المنصوب فيجوز تقديمه
وهو مذهب البصريين والفراء وابن الانباري وقد افاد المص مع حكم الفاعل والمفعول في الحصر حكم
غيرهما فيه فلذلك عبر بالمرفوع والمنصوب مطلقا وابتنى الخلاف في ذلك على القاعدة المذكورة
وهي ان ما قبل الا لا يعمل فيما بعدها مستثنى بها وجمع مسائل المحصور والمحصور فيه في محل واحد
غير مفرقة في الابواب كما فعل غيره وفي اصل واحد جريا على منوال واحد في منع تقديم المحصور
فيه مطلقا للقاعدة المذكورة من غير تفرقة في الابواب وهو من محاسن هذا الكتاب وحيث
تضمن كلامه حكم المحصور بالا مع النفي في التقديم والتاخير تمم الفائدة بالمحصور بانما فقال ولا
يتقدم المحصور فيه على المحصور بانما مرفوعا كان او منصوبا بل يجب تاخيره عنه اجماعا كما نقله
الشيخ بهاء الدين بن النحاس فاذا اردت الحصر في المفعول قلت انما ضرب زيد عمرا او في الفاعل
قلت انما ضرب عمرا زيد قال تعالى انما يخشى الله من عباده العلماء والفرق بينها وبين الا مع
النفي انه لا دليل في انما على المحصور فيه الا تاخيره فلم يجز تقديمه للالباس بخلاف الا فان معنى
الحصر مفهوم معها تقدم المحصور او تاخر فان اقتران الاسم بالا دليل على الحصر فيه وما جرى عليه
من افادة انما الحصر هو ما عليه الجمهور من النحاة واهل البيان والاصول وخالف فيه الامدي من
محققي الاصوليين وابو حيان من النحاة وقد مر توجيه الجمهور للحصر بها من كونها مركبة من ان التي
للاثبات وما التي للنفي واعتراض المص وغيره على قولهم ان ما فيها للنفي والصواب كونها الحرفية
الكافة واما انما بالفتح فادعى الزمخشري ايضا افادتها للحصر كالمكسورة ذكره في قوله تعالى انما
الهكم اله واحد وبسط ذلك في غير هذا الفن فصل في بقية ادوات الاستثناء ويستثنى
بغير وهي اسم ملازم للاضافة في المعنى ويجوز ان تقطع عنها لفظا كما سياتي من كلامه والاصل في
المضافة لفظا ان يوصف بها النكرة نحو نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل والمعرفة القريبة منها نحو صراط
الذين انعمت عليهم غير المغضوب عليهم فان موصوفها وهو الذين جنس لا قوم باعيانهم وقد تخرج عن
الوصف وتضمن معنى الا فيستثنى بها حملا عليها كما ان الاصل في الا الاستثناء وقد تخرج عنه وتحمل على غير

عليها صح

بحكم صح

الاسم

فيوصف

الا الصارم الذكر اصله لو كان غيري غير الصارم الذكر غيره وقع الحوادث

مواقعها

نحو ما ه

منكر نحو

فيوصف بها وبتاليها جمع لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا اي غير الله او معرف بال الجنسية كقوله
انيخت فالقت بلدة فوق بلدة قليل بها الاصوات الا بغامها اي غير بغامها او شبه الجمع المنكر كقوله لو كان غيري
سليمى الدهر غيره وقع الحوادث الا الصارم الذكر وزعم الخطابي انه كذلك الا في كلمة التوحيد وقلده في ذلك البيهقي
واختار الامام فخر الدين في اسرار التنزيل والصواب انها فيها للاستثناء وعليه جماهير العلماء من
جميع الطوايف كما بينته مبسوطا في تحصيل السعادة وتفارق الا التي للوصف غيرا بانه لا يجوز
حذف موصوفها لا يقال جاءني الا زيد ويقال جاءني غير زيد وبانها لا يوصف بها الا حيث يصح
الاستثناء بها فلا يصح عندي درهم الا جيد ويجوز درهم غير جيد قال الرضي وحمل غير على الا اكثر من
العكس لان غير اسم والتصرف في الاسماء اكثر منه في الحروف واذا حملت غير على الا في الاستثناء
وقعت في مواضعها في الموجب وغيره والمتصل والمنقطع متقدمة على المستثنى منه ومتاخرة لكن
يخفض المستثنى باضافتها اليه وتعرب هي لاسميتها اعراب تالي الا اي المستثنى بها فيجب نصبها
في نحو قاموا غير زيد وفي ما نفع هذا المال غير الضرر عند الجميع وفي نحو ما فيها احد غير حمار عند الحجاز
وعند الاكثرين في نحو ما فيها غير زيد ويترجح عند قوم في نحو هذا المثال وعند تميم في نحو ما فيها
احد غير حمار ويضعف في نحو ما قاموا غير زيد ويمتنع في ما قام غير زيد وناصبها كما قال ابن خروف
ما قبلها كما في الاسم الذي بعد الا وجعل ذلك دليلا على ان الناصب لما بعد الا الا انها قد عملت في غير
ووجها النصب وقال الفارسي على الحال من المستثنى منه وفيها معنى الاستثناء وصح ذلك لان غيرا
لا يتعرف بالاضافة وقيل على التشبيه بظرف المكان بجامع الابهام ويستثنى بسوى بلغاتها الاربع
مفتوحة السين ممدودة كما حكى سيبويه قام القوم سواء زيد بالمد وفتح السين او مضمومتها
اي السين مقصورة يقال قام القوم سوى زيد بضم السين حكاها الاخفش ومكسورتها اي
السين بالوجهين كسيا حكاها ابن العلج وابن الخباز وابن عطية والفاسي شارح الشاطبية قال
المص وهي اعزها وبالقصر كرضى وهي المشهورة بل قال ابن عصفور لم يعرب معنى الاستثناء من
هذه اللغات الا هذه وتشارك غيرا في الاسمية وكونهما دخيلتين في الاستثناء محمولتين على
الا في العمل فتخفض المستثنى باضافتها اليه كغير وانما تفارقها في الاعراب فغير تعرب اعراب تالي الا
كما مر وسوى تعرب لفظا على لغة المد وتقديرا على لغة القصر نصبا على انها ظرف مكان
اي في الاصل كما قال الرضي والا فليس فيها الان معنى الظرفية وصرح المص في شرح اللمحة بانها
ظرف مكان مجازي هنا هو الغالب في استعمالها وقد تخرج عن النصب على الظرفية وتعرب كغير
حكى الفراء اتاني سواك بالرفع على الفاعلية ورايت سواك بالنصب على المفعولية وما جاءني احد
سواك بالنصب والرفع وهذا قليل كما يشير اليه تعبيره بقد هكذا في الاوضح قال القريب ونعم ما قال
الظاهر ان هذا ليس مما نحن فيه فاما ان يقصدا الخلاف لا تختص بحالة الاستثناء او يقال انه
استثناء مفرغ بالتاويل ويكون المعنى لم يختلف سواك فيكون مما نحن فيه وما صرح به من ورودها
بالوجهين هو مذهب الكوفيين قال في الاوضح قال الرماني وابو البقاء العكبري تستعمل ظرفا غالبا
وكغير قليلا والى هذا اذهب ومذهب سيبويه والجمهور انها ظرف مكان بدليل وصل الموصول بها كجاء
الذي سواك والا يقال جاء الذي مثلك ونحوه قالوا ولا تخرج عن النصب الا في الضرورة وقال الزجاجي
وابن مالك هي كغير معنى واعرابا وليست بظرف فضلا عن ان يلزمها النصب على الظرفية بدليل

بين

حكاية الفرآ انا في سواك ويستثنى بخلا وعدا وحاشا بألفين وحاشى بحذف الثانية
وحشى بحذف الاولى فينصبن المستثنى افعالًا لانتفاء الاسمية لان العوامل لا تباشرها
كما تباشر غيرها والحرفية لكونها لا تلي العوامل فلا يقال لما قام خلا زيد كما يقال ما قام الا زيد
او يخفضن حروف جر لانتفا الاسمية لما مر والفعلية بمباشرة الجر وكلا الوجهين من الخفض
والنصب بالادوات الثلاث ثابت بالنقل الصحيح عن العرب ولم يحفظ سيبويه في عدا وخلا كما في
الارتشاف الا النصب فلذلك التزم فعليتهما وانما نقل الجر فيهما الاخفش ومنه في خلا قوله
خلا الله لا ارجو سواك وانما اعد عيالي شعبة من عيالكا وفي عدا قوله ابحنا حيهم اسرا وقتلا
عدا الشمطاء والطفل الصغير وموضع الجر فيها نصب عن تمام الكلام وقيل بمتعلقان بما
قبلهما على قاعدة حروف الجر تعديه على جهة التشبيه والصواب كما المص بهوا لا قول انهما لا يعديان
الفعل فيهما كالحروف الزائدة ولكونهما بمعنى الا وهي غير متعلقة وقد ينصب بعدا مضمرة ومنه
قولهم في المثل كل شيء مهمه ما النسا وذكرهن اي ان الرجل يحتمل كل شيء حتى يأتي ذكر حرمه فيمتعض
ح ولا يحتمله ومهمه اي يسير ويقال مهاة اي حسن ولم يحفظ سيبويه في حاشا النصب فلذلك التزم
حرفيتها وذهب ابو عمرو والاخفش والجرمي والمازني والمبرد والزجاج وابو زيد والفرا
الي انها تستعمل كثيرا حرفا جارا وقليلا فعلا متعديا لتضمنه معنى الا وسمع اللهم اغفر لي ولمن
سمع حاشى الشيطان وابا الاصبع فان وليها مجرور باللام نحو حاشى لله فليست للاستثناء وانما
هي تنزيهيه وهي ح عند المبرد والكوفيين فعل لتصرفهم فيها بالحذف ودخالهم اياها على
الحرف قال المص وهذان الدليلان ينفيان الحرفية ولا يثبتان الاسمية والصحيح انها اسم
مرادف للتنزيه بدليل قراءة بعضهم حاشا لله بالتنوين كما يقال تنزيها لله فينتصب انتصاب
المصدر الواقع بدلا من اللفظ بالفعل وعلى هذا فقراءة حاش الله وليسا جارا ومجرورا كما توهم
ابن عطية لانها انما تجر في الاستثناء ولثبوتها في القراءة الاخرى ولدخولها على اللام في قراءة
السبعة والجار لا يدخل على الجار وانما ترك التنوين منها في قراءتهم
اللام فلبناء حاشا لشبهها بالحرفية وقد تكون فعلا متعديا يقال حاشيته بمعنى استثنيته
ويستثنى بما خلا وما عدا بادخال ما المصدرية عليهما وليس ولا يكون فينصبن المستثنى
نصبا وجوبا في الاولين على المفعولية لان ما المصدرية تعينهما للفعلية فيتعين النصب
كقول لبيد الا كل شيء ما خلا الله باطل وقوله تمل الندامى ما عداني فانني بكل الذي يهوى
نديمي مولع ولهذا دخلت نون الوقاية وموضعها مع ما نصب بلا خلاف بين اهل المصرين
كما في الارتشاف قال السيرافي على الحالية وقيل على الظرف لنيابتها وصلتها عن الوقت ومعنى
قاموا ما خلا زيدا قاموا وقت خلوهم عن زيد قال المص وهو غلط لان معنى الاستثناء قائم بما بعدهما
لانهما والمنصوب على معنى لا يليق ذلك المعنى بغيره وزعم الكسائي والجرمي والفارسي والربعي وابن
جني انه يجوز جرهما على تقدير ما زائدة قال المص فان قالوا ذلك بالقياس ففاسد لان
ما لا تزاد قبل الجار والمجرور بل بعده وان قالوا بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه انتهى
وقد حكاه الجرمي عن العرب واقتصاره على ذكر ما مع ما عدا وخلا يفهم انها لا يجوز دخولها على حاشا
الاستثنائية كما صرح به في المغني وذكر ابن مالك انها تدخل عليها وجعل منه قوله عليه السلام اسامة

احب

والنهاهم

قال الجرجاني صح

اي ما عدا النسا وذكرهن صح

كمعاذ الله صح

احب الناس الي ما حاشا فاطمة كما قال سلام ابينا الناس ما حاشا قريشا فانا نحن افضلهم فعالا قال
المص ورده ما في معجم الطبراني انه ما حاشى فاطمة ولا غيرها قال بل هي نافية وحاشى فعل يتعدى والمعنى
انه لم يستثن فاطمة ودليل تصرفه قوله ولا احاشي من الاقوام من احد ستثني وهذا الذي اختاره هو قول
المبرد ونفي الاخيرين على الخبرية اما ليس فنحو قوله عليه السلام ما انهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا
ليس السن والظفر والصحيح انها الناسخة ولا يليها في اللفظ الا المنصوب وهذه المسئلة كانت
سبب قراءة سيبويه النحو وذلك انه جا الى حماد بن سلمة لكتابة الحديث فاستملى منه قوله عليه السلام ليس
من اصحابي احد الا ولو شئت لاخذت عليه ليس ابا الدرداء فقال سيبويه ليس ابو الدرداء فصاح به حماد
لحنت يا سيبويه انما هذا استثناء فقال والله لاطلبن علما لا تلحنني فيه ثم مضى ولزم الاخفش الكبير وغيره
وغيره وهذا الاخفش هو ابو الخطاب عبد الحميد بن الخطاب واذا اطلق النقل في كتب النحو عن
الاخفش فالمراد به ابو الحسن سعيد بن مسعدة اكبر تلامذة سيبويه وهو الاوسط والاصغر هو علي
ابن سليمان تلميذ المبرد واما لا يكون فتقول قاموا لا يكون زيدا وهو مضارع كان الناقصة ولا
يستعمل مكانه غيره نحو ما كان ولم يكن ولا تستعمل في الاستثناء الا مع لا النافية وان نفيت بغيرها
كما وان لم يصح وفاعل الافعال الثلاثة السابقة واسم ليس ولا يكون مضمر واجب الاستتار
في العمل باتفاق اهل المصرين ولا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ثم جعله البصريون عائدا على البعض
المفهوم من الكلام السابق والتقدير في قام القوم ما حاشا زيدا وليس زيدا حاشى هو وليس
هو اي بعضهم زيدا قال في شرح الشذور ومثله يوصيكم الله في اولادكم الاية فان كن اي فان
كان البنات لتقدم ذكر الاولاد الشامل للذكور والاناث فكذا هنا وجعله الكوفيون عائدا على
مصدر الفعل المفهوم مما مر والتقدير في المثال جانب قيامهم وليس هو اي قيامهم قيام زيد
فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه ولا يطرد عند الكوفيين هذا التقدير بدليل
القوم اخوتك زيدا او لا يكون زيدا وجوز المص عوده على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق
اي عدا القائم منهم زيدا وليس القائم منهم ونحو هذا ما في الارتشاف عن المبرد فان الضمير
عائد على من المفهوم من معنى الكلام فاذا قلت قام القوم عدا زيدا فالتقدير اي عدا من
قام زيدا واختار ابن مالك انه في ليس ولا يكون بعض مضاف الى ضمير المستثنى منه
والتقدير ليس بعضهم زيدا فحذف لانه مبتدا في الاصل وهو يحذف مع الدليل والي هذا
ذهب ابن العلج ثم قال في التسهيل وكذا فاعل الافعال الثلاثة والتقدير في قام القوم
حاشى زيدا اي حاشى بعضهم زيدا فحذف على ظاهر ما قال واختار في الشرح ان الفاعل مصدر
ما عمل في المستثنى منه والتقدير جانب قيامهم زيدا لانه يلزم من تقدير البعض ان
يراد بالبعض الجميع لا واحدا اذ المعنى جاوز تركهم زيدا وهذا وان صح لم يحسن لقلته في
الاستعمال وهذا لا يرد في ليس ولا يكون اذ البعض المقدر فيهما هو زيد في المعنى فلذلك لم
ينكر المص عوده في المغني وذكر في غيره عوده على اسم الفاعل مقدما على عوده على البعض لذلك
وهذه الجمل على المختار الافعال الخمسة قيل انها في موضع الحال وقيل مستانفات فلا
محل لها من الاعراب وصححه ابن عصفور تنبيه تلخص ان ادوات الاستثناء منها ما هو
حرف فقط كغير وسوى وفعل فقط كليس ولا يكون وكذا خلا وعدا بعد ما ومتردد بين

اسم وحرف

متعدية

من صح

والاخفش صح

قوله تعالى صح

زيدا صح

عدا هو صح

في ليس صح

الحرفية والفعلية كعدا وخلا وحاشا والاغلب في الاولين الفعلية وفي الاخير الحرفية
وفي تعلمهم لا يكون فعلا لتسامح كما نبه عليه في تقريب المقرب لانه مركب من فعل وحرف وقول بعضهم ان
الاداة يكون ولا شرط ضعيف لان يكون لا يدل على الاستثناء بوجه من الوجوه وقد ذكروا ايضا
من ادواته بيد وهي بمعنى غير في الاستثناء المنقطع مضافا الى ان وصلتها قال عليه السلام
انا افصح من نطق بالضاد بيد اني من قريش وقد تستعمل بمعنى من اجل وبله وقد مر الكلام فيها في
المفعول المطلق ولا سيما بعدها وجوه منه على اولوية ما بعدها بالحكم لا مستثنى لانك اذا قلت قام القوم
لا سيما زيد كان زيد قايما وهو من نظر الى مخالفته لما قبله بالاولوية جعله من ادوات الاستثناء
وفيما بعدها ثلاثة اوجه النصب على التمييز والرفع خبر مبتدا محذوف اي لا سيما هو زيد وما
بمعنى الذي والجر بالاضافة وقد روي بالثلاثة قوله ولا سيما يوم بدارة جلجل باب
في المجرورات لما انهى الكلام في ابواب المرفوعات ثم المنصوبات شرع في ابواب المجرورات والمجرور اما
بحرف او باضافة وقدم الاول لمناسبة ما قبله فانه من الفضلات بواسطة كالمستثنى وكان حقه
النصب لكنه جر لما مر في الاعراب ولان الجر بالاضافة انما هو على معنى الحرف حتى قيل انه عامل الجر
في الحقيقة كما سياتي حروف الجر والكوفيون يسمونها حروف الاضافة لاضافتها الفعل الى الاسم
وحروف الصفات لانها تحدث صفة في الاسم وهي كما قال ابن الحاجب ما وضع لافضاء صفة في
الاسم بفعل او شبهه او معناه الى ما يليه اي لافضاء ذلك الى الاسم اي تعديته حتى يكون المجرور
مفعولا لذلك الفعل فيكون منصوب المحل ولذلك جاز العطف عليه بالنصب في قوله تعالى وامسحوا
برؤسكم وارجلكم وجملة الحروف الجارة كما قال في الارتشاف وشرح القطر عشرون ذكر منها اربعة
عشر باسقاط عدا وخلا وحاشا استغناء بذكرها في الباب قبله وباسقاط لعل ومتى وكي لشذوذها
كما قال فان لعل لا يجر بها الا عقيل مع انه ذكرها في باب ان ومتى لا يجر بها الا هذيل كقوله متى لجج خضر
لهن نئيج وكي لا يجر بها الا ما الاستفهامية وذلك في قولهم في السؤال عن علة الشيء كيمه بمعنى لمه وما
وان المصدريتين مع صلتهما كقوله اذا انت لم تنفع فضر فانما يراد الفتى كيما يضر وينفع
ونحو جئتك كي تكرمني اي لكي تكرمني كما سياتي ومن حق المختصرات كما قال في شرح اللمحة ان لا يذكر
فيها الا المشهور ولذلك تراه يعيب على ابي حيان ذكر اللغات النادرة في اللمحة قال لما فيه من
ايهام شهرتها واطرادها اذ كان مبنى المختصرات على ان لا يذكر فيها الا ما شاع ذلك لا يقال فحقه
ان لا يذكر لولا لشذوذ الجر بها ولذلك اسقطها في القطر وغيره قلنا اذا سلم ذلك فانما ذكرها هنا
توفية للقسمة الثلاثية الاتية للحروف المذكورة اذ ليس منها ما يختص بجر المضمر غيرها وتوطئة
لما سينبه عليها معها وما جزم به من كون الاربعة عشر حروفا كلها ليس بمحل وفاق في الجميع بل
منها ما هو مجمع على حرفيته ومنها ما هي الراجح فيه على اسميته عند المص ومرجوحة عند غيره كما ستقف
عليه وهي ثلاثة اقسام احدها ما يجر الظاهر والمضمر وهو الثلاثة التي مر ذكرها في الاستثناء
والباقي وهو سبعة احدها من وتكون للتبعيض نحو حتى تنفقوا مما تحبون وهذا قرئ بعض ما تحبون
ولبيان الجنس فلا تقتضي ان يكون قد بقي من المجرور شيء خارجا عن الجنس نحو فاجتنبوا الرجس
من الاوثان فلا يقتضي ان يكون من الاوثان ما ليس برجس ولابتداء الغاية المكانية باتفاق نحو
من المسجد الحرام والزمانية خلافا لاكثر البصريين نحو من اول يوم احق ان تقوم فيه وفي الحديث

فمطرنا

عليها
او امرؤ القيس م
وقدم
اليه م
انه م
الاتي عدها م
ولذا اذا قلت ثوب من حرير فهو كقولك ثوب حرير واساور من ذهب م

فمطرنا من الجمعة الى الجمعة والمراد بالغاية في ذلك وفي قولهم الى لانتهاء الغاية جميع المسافة
لان لفظ الغاية يستعمل بمعنى النهاية ولا معنى لابتداء النهاية وانتهائها ما نبه عليه الرضي
وللتنصيص على العموم وهي الزائدة كما سياتي وللظرفية نحو ماذا خلقوا من الارض اذا نودي
للصلاة من يوم الجمعة اي فيها وللتعليل مما خطاياهم اغرقوا وللبدل أرضيتم بالحياة الدنيا
من الاخرة وللمجاوزة فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله ولانتهاء الغاية عند الكوفيين قال
ابن مالك واليه اشار سيبويه بقوله رايته من ذلك الموضع فجعلته غاية لرؤيتك كما قال ابن السراج اذا
قلت رايت الهلال من موضعي فمن لك فاذا قلت رايته من خلل السحاب فمن للهلال فالهلال غاية
لرؤيتك فلذلك جعلها سيبويه غاية انتهى وللاستعلاء عندهم وعند الاخفش وبعض اللغويين نحو ونصرناه
من القوم والقسم وسياتي والثاني الى وسقوط ذكرها من النسخة الواقعة الينا من الناسخ لا محالة
ومعناها انتهاء الغاية وسياتي حكم دخول ما بعدها وعدمه عند ذكر حتى وذهب الكوفيون
وتبعهم ابن مالك الى انها تكون بمعنى من قال تقول وقد عاليت بالكوز فوقها أيسقى فلا يروى
الى ابن احمرا اي مني ولا تروى من وزعموا انها تكون بمعنى الباء وخرج عليه واذا خلوا الى شياطينهم وذكر
ابن مالك انها تكون للتبيين وهي المتعلقة في تعجب او تفضيل وستقف شرحها في بابه وبمعنى
في كقوله فلا تتركني بالوعيد كانني الى الناس مطلي به القار اجرب اي في الناس وانها تكون موافقة
للام نحو والامر اليك وانك لتهدي الى صراط مستقيم والثالث عن للمجاوزة وهو الاكثر
فيها كصد عنه واعرض عنه وتعاتبها فيه منه وكذا اقرى الطعام عن جوع وقالوا اكساه عن عري
ومن عري ومنعه عن الشر ومنه وللبدل نحو فلان عن فلان لا تجزي نفس عن نفس شيئا وللاستعلاء
عند الكوفيين والقتبي كقوله لاه ابن عمك لا افضلت في حسب عني ولا انت دياني فتخزوني
اي لا افضلت علي وللاستعانة عندهم وجعلوا منه وما ينطق عن الهوى وحكى الفراء رميت
عن القوس وبالقوس ومن القوس وبموافقة بعد لتركبن طبقا عن طبق اي حالة بعد حالة
والرابع على وكونها حرفا مذهب البصريين والكوفيين وزعم ابن الطراوة وابن طاهر
وابن خروف والزبيدي وابو الحجاج بن معزور والاستاذ ابو علي في احد قوليه انها اسم دائما
ولا تكون حرفا ونسبوه لسيبويه ومشهور قول البصريين انها حرف الا اذا جرت بمن وقال
ابن عصفور تكون اسما في نحو هون عليك ونحوه وهي للاستعلاء وعليها وعلى الفلك تحملون
وللظرفية على حين غفلة وللمجاوزة اذا رضيت علي بنو قشير ولمصاحبة وان ربك لذو
مغفرة للناس على ظلمهم وللتعليل ولتكبروا الله على ما هداكم وموافقة من اذا اكتالوا
على الناس يستوفون والباء حقيق على ان لا اقول والخامس في للظرفية حقيقية زمانية
او مكانية في ادنى الارض في بضع سنين او مجازية لقد كان في يوسف واخوته وللسببية
لمسكم فيما افضتم وللمصاحبة قال ادخلوا في امم وللمقايسة فما متاع الحياة الدنيا
في الاخرة الا قليل وبمعنى الباء قيل ومنه يذرؤكم فيه وقوله ويركب يوم الروع منا
فوارس بصيرون في طعن الاباهر والكلى وللاستعلاء ولاصلبنكم في جذوع النخل السادس
اللام وتفتح مع المضمر في غير لغة خزاعة نحو لكم ولنا وتكسر في لغتهم مع المضمر وغيره
مع المظهر نحو لزيد وهذا في غير ياء المتكلم فانها تكسر معها وفي غير المستغاث المباشر ليا فانها

انها م
في نحو م
على الا الاحق م

تفتح معه نحو يا لله وعكل وبلعنبر وتفتح الداخلة على الفعل نحو لتزول منه الجبال وسمع ابو زيد وما
كان الله ليعذبهم بفتح اللام وذكر لها في المغني اثنين وعشرين معنى الاستحقاق وهي الواقعة
بين معنى وذات نحو الحمد لله والملك لله ما في السموات وشبهه وعبر عنه بالاختصاص كالسرج
للدابة وبعضهم يستغني بذكره عن المعنيين قبله تقليلا للاشتراك والتمليك وهبت
لزيد دينارا او شبهه والله جعل لكم من انفسكم ازواجا والتعليل لتحكم بين الناس الخ وهي
الجارة اسم سامع قول او ما في معناه نحو قلت له وشكرت له بعد اسما الافعال والمصادر التي
تشبهها مبينة صاحب معناها نحو هيت لك وسقيا لك والمتعلقة بحب في تعجب او تفضيل
كما سيأتي فيه وللصيرورة فالتقطه آل فرعون ليكون لهم وسيأتي من كلامه انها في ذلك للتعليل
مجازا والتعدية ما اضرب زيدا لعمرو وبمعنى بعد اقم الصلاة لدلوك الشمس والاستعلاء يخرون
للاذقان وبمعنى في ونضع الموازين القسط ليوم القيمة لا يجليها لوقتها الا هو وعند
نحو كتبته لخمس خلون والى فسقناه لبلد ميت ومن كقوله لنا الفضل في الدنيا وانفك راغم
ونحن لكم يوم القيمة افضل اي ونحن منكم ومن اقسام هذه اللام الجارة لام الاستغاثة وقد
مرت ولام كي والناصبة للمضارع في نحو لتبين للناس ولام الجحود والزائدة وسيأتي كلها من
كلامه ان شاء الله تعالى والتاسع الباء وحركتها الكسر وتكون للقسم وهي اصل احرفه ولذلك
خصت بجواز ذكر الفعل معها نحو اقسم بالله لافعلن وبدخولها على الضمير نحو بك لافعلن واستعمالها
في القسم الاستعطافي نحو بالله هل قام زيد اي اسألك بالله مستحلفا وغيره اي غير القسم وهو ثلاثة
عشر معنى الالصاق قيل وهو معنى لا يفارقها وعليه اقتصر سيبويه حقيقيا كامسكت بزيد ومجازيا
كمررت بزيد اي الصقت مروري بمكان يقرب منه والتعدية وقد مرت في المفعول والاستعانة
وهي الداخلة على آلة الفعل ككتبت بالقلم والسببية ظلمتم انفسكم باتخاذكم العجل والظرفية
ولقد نصركم الله ببدر نجيناهم بسحر والبدل كقول الحماسي فليت لي بهم قوما اذا ركبوا
شنوا الاغارة فرسانا وركبانا والمقابلة وهي الداخلة على الاعواض كاشتريته بالف ومنه
ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون والحديث الخراج بالضمان والمجاوزة فسئل به خبيرا والاستعلاء
ان تامنه بقنطار يؤده اليك والتبعيض عينا يشرب بها عباد الله والغاية وقد احسن بي اي الي
والتوكيد وهي الزائدة وسنتكلم عليها وههنا تنبيه وهو ان مذهب البصريين ان احرف الجر لا ينوب
بعضها عن بعض بقياس كما ان احرف الجزم والنصب كذلك وما اوهم ذلك فهو عندهم مؤول اما
تاويلا يقبله اللفظ كما في ولاصلبنكم في جذوع النخل ان في ليست بمعنى على ولكن شبه المصلوب
لتمكنه من الجذع بالحال في الشيء وهذا يعبر عنه اهل البيان بالاستعارة بالتبعية واما على تضمين
الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف كما ضمن بعضهم شربن في قوله شربن بماء البحر ثم ترفعت معنى روين
واحسن في قوله تعالى وقد احسن بي بمعنى لطف واما على شذوذ انابة كلمة عن كلمة اخرى وهذا الاخير
هو محمل الباب كله عند الكوفيين وبعض المتاخرين ولا يجعلون ذلك شاذا وهذا المذهب كما قال العلم
اقل تعسفا وتزاد الباء صرح بها لئلا يتوهم اعادة الضمير على الحروف السابقة كلها وانما المشهور
زيادته منها ستذكر ومنها الباء فتزاد قياسا فيما مضى ذكره في الابواب كالمبتدا نحو بحسبك
درهم وخرجت فاذا بزيد وكالخبر قياسا على خبريته كما في بحسبك درهم زيد على تقدير زيادتها

في

والمُلكُ لله
والمِلكُ نحو
لم التعجب دون قسم [illegible] نحو لله دره [illegible] وللتبيين [illegible] وهو الواقعة [illegible]

خ كتبْتُ

وبدخولها

خ بدل حروف

نعلم

في الخبر كما هو مذهب ابن مالك وكما في قوله لعمرك ما معن بتارك حقه على تقدير ما في ذلك تميمية او منسوخا
كخبر ما الحجازية نحو وما الله بغافل وخبر ليس كما مر وكالفاعل نحو كفى بالله شهيدا او كالحال نحو قوله
فما انبعثت بمزؤود ولا وكل وفيما ياتي ذكره كالمتعجب منه في نحو احسن بزيد وتزاد سماعا في
المفعول به نحو قوله هن الحرائر لا ربات اخمرة سود المحاجر لا يقران بالسور وقوله نضرب
بالسيف ونرجو بالفرج وذكر منه في المغني قوله تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة وهزي اليك
بجذع النخلة فليمدد بسبب الى السماء ومن يرد فيه بالحاد بظلم قال وقيل ضمن تلقوا معنى
تفضوا ويرد معنى يهم ويقران في البيت معنى يرقين ويتبركن فاندفع القراءة بالسورة على هذا
المعنى ولا يقال القراءة بالكتاب لفوات معنى التبرك قاله التسهيل وقيل المراد لا تلقوا انفسكم
بسبب ايديكم كما يقال لا تفسد امرك برايك قال كثرت زيادتها في مفعول كتبت ونحوه وقلت
في مفعول ما يتعدى لاثنين كقوله تبلت فؤادك بالمنام خريدة تسقي الضجيع ببارد بسام وقد
زيدت في مفعول كفى المتعدية لواحد ومنه الحديث كفى بالمرء اثما ان يحدث بكل ما سمع وقوله
فكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا وقيل هي في البيت زائدة في الفاعل وحب بدل
اشتمال على المحل وقال المتنبي كفى بجسمي نحولا انني رجل لولا مخاطبتي اياك لم ترني كله ذلك في المغني
وتزاد من لتنصيص العموم في نحو ما قام من رجل والمجرد التاكيد نحو ما من احد فالكلام قبل دخولها
في الاولى يحتمل الوحدة فتعينت للعموم وفي الثانية للعموم لان احدا وديارا واخواتهما صيغ
عموم وافاد تقييده بالزيادة بالحال المذكورة في قوله جارة اي انما تزاد في حال كونها جارة لمنونا
او ما عطف عليه مما سيأتي شرطية زيادتها قياسا وهو كون مجرورها واحدا من ثلاثة اما
مبتدا كقوله تعالى هل لنا من شفعاء ما لكم من اله غيره او فاعل ومنه ما ياتيهم من ذكر
من ربهم واسم كان كقوله تعالى وما كان معه من اله اذا لذهب وتقول ليس من رجل قائما
او مفعول به لانه المتبادر عند الاطلاق كما مر فيخرج عنه بقية المفاعيل ولذلك صرح
به في التسهيل لا خراجها وشمل ذلك غير النائب للفاعل نحو وما ارسلنا من رسول الا هل تحس
منهم من احد والنائب عنه نحو ما ضرب من احد والمنتسم فيه نحو ما ضرب من ضرب شديد
وما سير من ميل وما صيم من يوم ولا تدخل على ثاني ظن ولا ثالث اعلم وخبر كان ونحو يدخل على
مفعول اعطى واول مفعول ظن واعلم وفي ثاني اعلم قال ابن عقيل وفيه نظر ولا تزاد في فصيح
الكلام المذكورات مطلقا بل في حال كونها نكرات وحال كونها مسبوقة بغير ايجاب من نفي
باي حرف كان من حروفه او نهي او استفهام وانما يحفظ في هل وفي الحاق الهمزة بها قال
في الارتشاف وفيه نظر ولا احفظ من لسان العرب وكذا الشرط عند الفارسي كقول زهير
ومهما تكن عند امرئ من خليقة وان خالها تخفى على الناس تعلم والصحيح في الارتشاف المنع
وفي قوله نكرات بالجمع ومسبوقة بالتانيث رعاية للمتعاطفات باو كما مر في نظيره مرارا
فالاولى نكرة مسبوقة بغير ايجاب فلا بد لزيادتها فيما ذكر قياسا من الشرطين المذكورين
فلا تزاد في معرفة مطلقا ولا في نكرة في سياق الايجاب هذا مذهب البصريين ونحو
اي فان اورد على شرطية الامرين من ثبوت زيادتها بدون النفي اي في سياق الايجاب
نحو ما حكى البغداديون من قول العرب قد كان من مطر اي قد كان مطر وبدونهما معا اي في

التبرك

خ بدل كذبا

الكتاب

معرفته في سياق النفي لا الايجاب كقوله تظل لها الحربا تميل قائما ويكثر فيه من حنين الاباعر
فالجواب انه ذلك موول بان المجرور فيهما ليس هو الفاعل بل الفاعل ضمير اسم فاعل مستتر تفسيره
الفعل كما مر في قوله تعالى ثم بدا لهم من بعد ما راوا الايات اي هو اي البدا فيكون التقدير
قد كان هو اي الكاين من مطر ويكثر هو اي كاين من حنين الاباعر في ذلك مبغضة امتيتة
لا زايدة وقيل في الاول انه على سبيل الحكاية كانه سئل هل كان من مطر فاجيب بانه قد كان
من مطر فزيدت في الموجب لاجل حكاية المزيدة في غير الموجب كما قاله عني من تمر تان وفي
التاويل الاول نظر اشار اليه الرضي وهو ان حذف الموصوف واقامة الجملة او الظرف مقامه
بلا شرط مما سياتي في باب الصفة قليل اذا كان الموصوف فاعلا لان الجار والمجرور لا يكون فاعلا
للفعل المبني للفاعل الا اذا كان الجار زايدا كما في كفى بزيد قوله خلافا للاخفش فيهما
اي في دعوى الزيادة في نحو الشاهد الاول لفقد المسبوقية بغير الايجاب وفي نحو الشاهد
الثاني لفقدهما مع التنكير بناء على عدم اشتراطهما معا وتبعه ابن مالك وخلافا للكوفيين
في دعوى الزيادة في نحو الاول لفقد شرط المسبوقية بغير الايجاب بناء على عدم شرطيتهم
دون التنكير فاتفقوا على اشتراطه ونقل عن الكسائي وهشام مثل قول الاخفش وحملوا
على ذلك قوله ولقد جاءك من نبا المرسلين يغفر لكم ذنوبكم ~~يا قضه واجيب بان هذا~~ وقيل
في الاول ان في قوله جاءك ضمير راجعا للقران ومن نبا حال وفي الثانية انها للتبعيض
ورد بان قوله يغفر لكم ذنوبكم يا قضه واجيب بان هذا خطاب لامة محمد صلى الله عليه وسلم
وفي الاولى خطاب لقوم نوح وان سلمنا انهما خطابا بان لامة واحدة فغفران بعض الذنوب
لا ينافي غفران جميعها لما قرر في علم الميزان قال ابن عقيل وقد جاء منه مواضع كثيرة
وتكلف تاويلها لا يخفى والاولى اسقاط التكلف وتزاد اللام قياسا للتقوية عامل ضعف
اما بالفرعية اي بكونه فرعا في العمل لغيره وهو المصدر والوصف فانهما فرعان على الفعل
في العمل كما سياتي توجيهه في بابهما نحو قوله تعالى فعال لما يريد نزاعة للشوى مصدقا
لما معهم ونحو ضربي لزيد حسن وانا ضارب لعمرو ومنه ان هذا عدو لك ولزوجك نذيرا للبشر
ان كان النذير بمعنى المنذر فان كان بمعنى الانذار فاللام مثلها في سقيا لزيد او ضعف بالتاخر
عن معموله سواء كان فعلا متعديا لواحد نحو قوله تعالى هدى ورحمة للذين هم لربهم
يرهبون وللرؤيا تعبرون او لاثنين خلافا لما في التسهيل كقول الحجاج لا تعطي العصاة
مناهم ولا والله يعطي العصاة مناهم فاذا زيدت مع معموله مع التاخر عن العامل ففي
حالة التقدم اولى وقد اجتمع التاخير والفرعية في قوله تعالى وكنا لحكمهم شاهدين
وتزاد سماعا بين الفعل المتعدي ومفعوله كما في نحو قوله تعالى ردف لكم كذا في التسهيل
وغيره وجرى عليه هنا كشرح اللمحة وقال في المغني انه ليس من ذلك خلافا للمبرد ومن وافقه
بل ضمن ردف معنى اقترب فهو مثل اقترب للناس حسابهم انتهى وفي البخاري ردف بمعنى
قرب ومثلها في المغني بقوله وملكت ما بين العراق ويثرب ملكا اجار لمسلم ومعاهد وهذه
كما قال هي الزايدة في المعنى واما المقوية فليست زايدة محضة لما يحصل في العامل من الضعف
الذي نزله منزلة القاصر فلذلك يصح ان يقال انها متعلقة بالفعل المقوية والمعدية

تعالى م

عليه السلام م

محضة

اللام المقحمة وهي المعترضة بين المتضايفين نحو يا بؤسى للحرب ... لا ابا لزيد م

محضة لاطراد صحة اسقاطها فلها منزلة بين المنزلتين ومن انواع الزايدة ولا اباله ولا غلامي
له على قول من قال ان اسم لا يضاف لما بعد اللام وقد مر ومنها لام المستغاث عند المبرد كما مر
تنبيهان الاول كما تزاد اللام في المفاعيل المستغنية كما ذكر حذفوها من بعض المفاعيل
المفتقرة اليها كقوله تعالى يبغونها عوجا وان تعرفونه هذه منازل لعاد اذا كالوهم او وزنوهم
يخسرون وقال وهبتك دينارا وكتبتك تمرة قاله وقد جنيتك اكموا وعساقلا ذكره في المغني
الثاني اقتصاره على زيادة ما ذكر من الحروف يقتضي ان غيرها لا يزاد اصلا او يزاد لكن
شذوذا وقد زعم الفراء زيادة الى في قوله تعالى فاجعل افئدة من الناس تهوي اليهم بفتح الواو
ونظرها باللام في ردف لكم قال ابن مالك والى منه كون الاصل تهوى بكسر الواو ولكن فتحت
على لغة قوم من طي في قولهم رضي رضى وقيل التضمن تهوى معنى تميل وزعم الفارسي زيادة في
في ضرورة الشعر وانشد انا ابو سعد اذا الليل دجا يخال في سواده كرندجا قال المصنف
واجازه بعضهم في قوله تعالى اركبوا فيها وزعم ابن مالك زيادة على في قوله اني الله الا
ان سرحة مالك على كل افنان العضاه تروق قال المص وفيه نظر لان راقه الشي بمعنى
اعجبه ولا معنى له هنا وانما المراد تعلو وترتفع وزعم ابن جني ان عن وعلى تزادان عوضا
كقوله اتجزع ان نفس اتاها حمامها فهلا التي عن بين جنبيك تدفع وقوله ان الكريم وابيك
يعتمل ان لم يجد يوما على من يتكل قوله ولا يواتيك فيما نابه من حدث الا اخوك ثقة
فانظر من تثق التقدير فهلا التي تدفع عن بين جنبيك تدفع عنها فحذفت عن وزيدت بعد
التي عوضا وكذا التقدير من يتكل عليه ومن تثق به فحذفت عليه وبه وزيد على والبا
عوضا من المحذوفين وزعم ابن مالك زيادة في عوضا بالقياس على ذلك كقولك ضربت
فيمن رغبت اصله ضربت من رغبت فيه قال المص وفيه نظر وقال الرضي ان الكلام
في نحو ان لم يجد يوما على من يتكل على التقديم والتاخير واصله ان لم يجد يوما من يتكل عليه
فامتنع حذف الضمير المجرور العايد على الموصوف لما بين ثمة فقدم فتقدم على على من يتكل
نصا على من يتكل فجاز حذف الضمير لانتصابه بيتكل صريحا لان المانع كان الحرف الجار انتهى
ومثله يات في البيتين الاولين وقد اشار الى ذلك في الارتشاف **القسم الثاني**
من حروف الجر ما يختص بالظاهر ومنه كي ومتى ولعل في لغة من جر بها وما عداها
وهو سبعة وما عداها وهو سبعة من ذلك ما يجر كل ظاهر ومنه ما يجر بعض الظواهر دون
بعض الاول تا القسم وتختص باسم الله كما سياتي نحو تالله تفتؤ والثاني واو اي واو
القسم واضافتها لتا للقسم والواو للضمير ايذانا بانهما انما يستعملان في الجر اذا كانا للقسم
بخلاف البا واللام كما مر ولا تختص الواو بظاهر بعينه واذا تلاها واو اخرى نحو والتين
والزيتون فهي واو العطف عند س والخليل وقيل واو القسم قال المص لو كانت كذلك لاحتاج
الجواب في كل من الاسمين وسياتي بسط الكلام عليها وثالثها رب والقول بحرفيتها كما
مشى عليه في اطلاقه السابق هو مذهب البصريين ومذهب الكوفيين اسميتها وصححه
الرضي وفيها ثماني عشرة لغة ضم الرا وفتحها مع تشديد البا وتخفيفها والاوجه الاربعة
مع تا التانيث مفتوحة وساكنة او مع ما او معهما فحصل ست عشرة وضمها مع اسكان

فيه م

وقال م

عن من

الباء وضمها ولا تجر الا النكرة وليس معناها كما قال المص التقليل دايما خلافا للاكثرين ولا
التكثير دايما خلافا لابن درستويه وجماعة بل هي للتكثير كثيرا والتقليل قليلا وقال في
التسهيل نادرا قال العلامة ابن نور الدين الموزعي اليمني وهذا ما عليه محققوا المتاخرين وما
زعم الشيخان قلته قال بعض المغاربة هو اكثر ما يقع فيها بل هو معناها عند الاكثر دايما كما
نقله المص وحاصل ما قيل فيها انها للتقليل وللتكثير مطلقا او في مواضع الا فتخار
او للتقليل والتكثير ولا دلالة لها على واحد منهما وانما يفهم من خارج فمن مفهم التكثير قوله
عليه الصلاة والسلام يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيمة ربما يود الذين كفروا لو
كانوا مسلمين وسمع الكسائي اعرابيا يقول بعد انقضاء رمضان يا رب صايمه لن يصومه
ويا رب قايمه لن يقومه فكل ذلك مقام التخويف الذي لا يناسبه التقليل ومن مفهم
التقليل قوله الا رب مولود وليس له اب وذي ولد لم يلده ابوان وذي شامة غرا في حر وجهه
مجللة لم تنقضي لاوان ويكمل في خمس وتسع شبابه ويهرم في سبع معا وثمان يعني ادم وعيسى
والقمر وعلى هذا القول فهي من الاضداد وهذا ما جزم به ابن السبكي في جمع الجوامع ونظيرها
في افادة التكثير كم الخبرية وفي افادتها التكثير تارة والتقليل اخرى قد كما سيأتي
وتنفرد عن بقية حروف الجر باحكام منها ان لها الصدر على ما تتعلق به وجوبا فليس في
كلام العرب لقيت رب رجل عالم قال الرضي لان القلة عندهم تجري مجرى النفي فلهذا صار
لها الصدر كالنفي وليس المراد تصدرها اول الكلام اذ لا يلزم ذلك قال الصبغي ان رب
صل جابا وقال الماوي كان رب واحدا منها قلت فلا اشهدنك ولا قتلك وقد استشكل وجوب
تصدرها لوقوعها خبرا لان في البيت المذكور وهو كما قال الدماميني غلط
ظاهر لان ما في البيت انما في المصدرية بدليل ان زيدا ما قام وزيد لا يوم قايم
وانها قد تجر ضمير الغيبة كقوله ربه امرءا الاشج عرة وعني يعيدا قامر وبها ان قال الزجاج
وربه رجلا معناه اقلابه في الرجال انتهى وهو ادح من رب رجل قال ابن عقيل وتعبيره
بقد كالتسهيل يقتضي ان ذلك قليل وبه صرح ابن مالك مرة ومرة قال الا نرشاد قال
ابن عقيل فان عنى بالقلة بالنسبة الى جر الظاهر فو الشذوذ من حيث القياس فصحيح والنحويون
اوردوا ههنا على انه جايز فصيح وكثير من النحويين ومنهم الفارسي على هذا الضمير معرفة
وقال القوم منهم ابن عصفور نكره وقد مر في باب النكرة والمعرفة فيلزم اذا حذف الضمير
افراده وتذكيره عند البصريين تقول ربه رجلا وربه رجلين وربه رجالا وامراة وربهما رجلين
وامراتين وربهم رجالا وربهن نساء ويلزم تفسيره بتمييز متاخر نحو ربه رجلا ولا
يحذف وان دل عليه الكلام فلا تقول في جواب هل رايت رجلا غالما ربه رايت بخلاف نعم
رجلا زيد مطابق للمعنى المقصود للمتكلم لا للفظ المضمر في الاغلب نحو ربه امراة وامراتين
وهذا التمييز منصوب وسمع جره شذوذا كقوله وربه عطب انقذت من عطبه واذا
جرت الظاهر لزم تنكيره واجاز بعضهم تعريفه قال ربما الجامل المؤبل فيهم وعناجيج بينهن
المهار بالجر وخرج على زيادة ال ان صحت الرواية وغلب وصفه ولا يلزم خلافا للمبرد وابن
السراج والفارسي واكثر المتاخرين منهم الشلوبين وفي البسيط انه راي البصريين لان

عاملها

عاملها يحذف غالبا كما سياتي فجعل التزام الوصف كالعوض والاول الذي جرى عليه المصنف
هو ظاهر نص س وعليه نص الاخفش والفرا والزجاج وابن طاهر وغيرهم واختار ابن عصفور
الثاني لانها من معنى القلة والكثرة يغني عن الوصف كما في كم الخبرية واحتج له بقوله ام معويه
يا رب قايلة غدا يا لهف ام معويه وقوله الا رب مولود البيت وقوله كما غلب حذف نعت المصدر
محذوف اي غلبة كالغلبة حذف متعلقها بفتح اللام اي عاملها على قول الفارسي والجزولي
ولزم حذفه على قول حكاه في البسيط وندر حذفه في قول الخليل وامتنع في قول لكذا الاصفهاني
حكاها ابن عقيل وقيل غير ذلك وكما غلب مضيه اي مضي متعلقها ولا يلزم خلافا للمبرد والفارسي
وان كان هو المشهور واختاره ابن عصفور بل يكون ماضيا وحالا ومستقبلا الا ان الماضي
اكثر وهو قول بعض النحويين واختاره الشيخان وقصر ابن السراج المنع على الاستقبال
واحتج للاول بقوله فان اهلك فرب فتى سيبكي على مخضب رخص البنان وخرج على ان
سيبكي صفة والعامل ماض محذوف اي لم اقض حقه بدليل قوله بعده ولم اكد قضيت
حقوق قومي ولا حق المهند والسنان ثم هذا كله تفريع على قول الجمهور ان رب تحتاج
الى متعلق كما جرى عليه هنا وذهب الرماني وابن طاهر الى انها لا تتعلق بشيء كالباء في نحو
بحسبك درهم ولولا والعل في لغة من جر بها وانما هي ما نفضة لمبتدا او مفعول نحو رب
رجل لقيته او لقيت ولم تدخل لتعدية عامل بل لافادة التكثير والتقليل وعلى هذا جرى
في المغني قال وعلى الجمهور انها قالوا انها عدت محذوفا تقديره حصل ونحوه ففيه تقديرها
الكلام مستغني عنه ولم يلفظ به في وقت انتهى وعلى التعلق قيل موضع مجرورها نصب ابدا
وهو مذهب الزجاج وقيل على حسب العوامل فالرفع على الابتدا في نحو رب رجل صالح لقيته
وتقدير العامل بعد المجرور لا قبل الجار لصدرية رب وهي زايدة في الاعراب دون المعنى
واقرب شبه لها في هذا اللام المقوية في نحو لزيد يضرب وهذا قول الاخفش والجرمي قال المص وهو
وكما غلب ها لها اسم ما الكافة وكما غلب دخولها حينئذ اي حين اذ تهمل بزيادة ما بعدها
لكفها عن العمل وتهيئها للدخول على الجملة الفعلية الماضوية لفظا ومعنى كقوله ربما اوفيت
في علم ترفعن ثوبي شمالات ومن اعمالها قوله ربما ضربة بسيف صقيل بين بصرى وطعنة
نجلاء ومن دخولها على الاسمية قول ابي دواد ربما الجامل المؤبل فيهم البيت وقيل لا تدخل
المكفوفة على الاسمية اصلا وان ما في البيت نكرة موصوفة والجامل خبر لهو محذوفا
ومن دخولها على المستقبل قوله تعالى ربما يود الذين كفروا وقيل هو مؤول بالماضي
على حد قوله ونفخ في الصور قال المص وهو تكلف لاقتضائه ان المستقبل يجري به
عن ماض فتجوز به عن مستقبل قال والدليل على صحة استقبال ما بعدها قوله فان
اهلك فان فتى سيبكي البيت وقوله يا رب قايلة غدا البيت فلهذا لم يقيد الفعلية
هنا بالماضوية فاعله وحذفها اي حذف رب وبقا عملها محذوفة بعد الفا كثير
كقول امرئ القيس فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع وبعد الواو اكثر كقوله ايضا وليل
كموج البحر ارخى سدوله وبعد بل قليل كقول الشاعر بل بهمه قطعت بعد بهمه ومع التجرد
منهن اقل كقوله رسم دار وقفت في طلله كدت اقضي الحياة من جلله وليس بالفا وبل باتفاق

وهو الذي يسمونه جواب رب

الماضوية

الجوم

كما نقل ابن عصفور وابن مالك ومن بعدهما من حروف الجر فهو اسم او متجوز والاول وخلافا
للمبرد تذنيب قال في شرح الشذور حذف حرف الجر لا يختص برب بل يجوز في احرف اخر في موضع
خاص وفي جميع الحروف في موضعين فالاول لام التعليل اذا جرت كي المصدرية وصلتها اجاز حذفها
قياسا ولهذا جاز في نحو جئت كي تكرمني ان تكون كي تعليلية وان مضمرة بعدها او مصدرية
واللام مقدرة قبلها واما الثاني فالمجرور ان وان وصلتهما كما مر وكل ذلك مر في كلامه في صدر باب
المفعول ومر ايضا انه يجوز حذف مميز كم بمن مقدرة اذا دخل عليها جار وزاد في التسهيل جواز
حذف الجار وبقاء عمله في جواب بما تضمن مثله كقول رؤبة خير عافاك الله والحمد لله لمن قال له كيف
اصبحت وفي الحديث اقربهما اليك جوابا لمن قال الصلاة والسلام فالى ايهما اهدي او في
معطوف على ما تضمنه بحرف متصل كقوله لكل من مابدا لك تجمع ما تنفقه ثم غير له المخزون اي
ثم لغيرك او منفصل بلا كقوله لا الحت جلدا ان بها واولا حبيب رافة فتجبرا او لو حكى الاخفش
في المسائل تعالى حبيبتي زيد وعمرو ولو كليهما او جاز في كليهما الجر بتقدير ولو بمعية كليهما والنصب
باضمار ناصب والرفع باضمار رافع او بهلا تقول جئت بدرهم فيقال هلا دينار وحكى هذين الاخفش
او ان والفا الجزائيتين كقولهم مررت برجل ان لا صالح فطالح اي ان لا امر بصالح فقد مررت بطالح
حكاه يونس واجاز امرر بايهم افضل ان زيد وان عمرو بتقدير ان مررت بزيد وان مررت بعمرو
وقال هو قبيح لكن جعل اضمار الفا بعد ان لتضمن ما قبلها لها اسهل من اضمار رب بعد الواو
وهذا يقتضي اطراده عنده قال في التسهيل بعد ان ذكر ذلك كله ويقاس على جميعها وفي غير
ما ذكر لا يقاس كقوله اشارت كليب بالاكف الاصابع اي الى كليب ومنه في باب كم اذا دخل عليها جار وفي باب كان كقوله
بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا اي ولا بسابق ولا المشبهة
بان كقوله الا رجل جزاه الله خيرا اي الا من رجل كذا مثل لهما في شرح ابن عقيل والاول من
عطف التوهم وهو لا ينقاس والثاني من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه ومن ذلك قولهم ان في
الدار زيدا والحجرة عمرا اذا قدرت العطف على معمول عاملين وسياتي ان شاء الله تعالى والرابع
والخامس مما يختص بالظاهر ولا يكون الا اسم زمان مذ ومنذ وهي اصل مذ كما قال في المغني
بدليل رجوعهم الى ضم ذال مذ عند ملاقاة ساكن نحو مذ اليوم ولولا ان الاصل الضم لكسروا ولان
بعضهم يقول مذ زمن طويل فيضم مع عدم الملاقاة قال في التذكرة ولا تدير داليه في التصغير
وقال ابن ملكون هما اصلان لانه لا يتصرف في الحرف ولا شبهه ويرده تخفيفهم ان وكان ولكن
ورب فقط وقال المالقي اذا كانت مذ اسما فاصلها منذ وحرفا فهي اصل ولهما ثلاثة احوال
احدها ان يليهما اسم مجرور وهذه هي الحالة المسوقة في هذا الباب لذكرها بالقصد الاول
وح قيل هما اسمان والصحيح الذي عليه الجمهور وافاده المص بعدهما في حروف الجر انهما حرفان
مختصان بالزمان غير المستقبل من الماضي والحال ولا يستعملان في المستقبل اتفاقا كما قاله
الرضي وقد ينوب عن الزمن مصدر بمعنى الزمان نحو ما رايته مذ ان الله خلقه فالتقدير مذ
زمن ان الله خلقه اي زمن خلق الله اياه ويرادفان من فيكونان بمعناها مع الزمان الماضي
المعرفة نحو ما رايته منذ يوم الجمعة اي من يوم الجمعة ويرادفان في فيكونان بمعناها مع الزمان
الحاضر المعرفة نحو ما رايته منذ او مذ يومنا او عامنا وبمعنى من والى معا كما في المغني وغيره ان كان

معدودا

ظاهرا كان م

له عليه م

بعطيلها

نحو ما رايته مذ قدوم زيد او ان وصلتها نحو قولهم م

الليلة م

معدودا نحو ما رايته مذ ثلاثة ايام اي من ابتدائها الى انتهائها واكثر العرب على وجوب جرهما للحاضر
وعلى ترجيح منذ للماضي على رفعه الاتي ذكره في الحالة الثانية ومع ذكر رفعه بمذ الراجح عند الاكثر على
جره قال الرضي وحكى الاخفش ان الحجازيين يجرون بهما مطلقا والتميميين يرفعون بهما مطلقا
ومن الكثير في منذ قوله وربع عفت اثاره منذ ازمان ومن القليل في مذ قوله وربع منبج ومذ
دهر على جواز رفع ما بعدها اشار بقوله ولكما اي ويجوز ذلك رفع تاليهما نحو ما رايته مذ يوم الخميس
او مذ يومان فترفع ما بعدهما خبرا عنهما وهذه هي الحالة الثانية وهي ان يليهما مرفوع واوردها
بتغيير اسلوب الكلام كنظيره في الحالة الثالثة اشعارا بخروجهما فيهما عن ذوات الباب وانهما
ح اسمان مبتدآن معناهما الابتداء المرفع ان كان الزمن ماضيا او معناهما الامد ان كان
الزمن حاضرا او معدودا هذا قول جمهور البصريين منهم المبرد وابن السراج والفارسي فالتقدير
في المنكر نحو ما رايته مذ يومان امد انقطاع الرؤية يومان وفي المعرفة ما رايته مذ يوم الجمعة
اول ابتداء انقطاع الرؤية يوم الجمعة ورد بلزوم الابتداء بالنكرة بلا مسوغ او معرفة بلا تعريف
معناه وقال الاخفش والزجاج والزجاجي وطايفة من البصريين هما ظرفان مخبر بهما عن ما بعدهما
ومعناهما بين مضافين فمعنى ما لقيته مذ يومان بيني وبين لقائه يومان قال ابن هشام
اللخمي وهو مذهب حسن قال المص وما فيه من التعسف مع اطراده بهذا التقدير فاذا قلت يوم الاحد
ما رايته مذ يوم الجمعة لم يصح ان يقال بيني وبين رؤيته يوم الجمعة ولا يصح ان يقدر بيوم
الجمعة وما بعده الى الان بحذف العاطف والمعطوف وهو قليل ولانه لم يذكر في موضع وذلك
دليل على عدم ارادته وقال اكثر الكوفيين هما ظرفان مضافان الى جملة حذف فعلها وبقي
فاعلها والاصل مذ كان يومان واختاره السهيلي وابن مالك ووجهها بقاء مذ على اسلوب واحد
والسلامة مما في القولين الاولين وقال بعض الكوفيين هما خبر لمحذوف اي ما رايته من الزمن
الذي هو يومان بناء على ان منذ مركبة من كلمتين من وذو الطائية ويرد ان ظرفين فهذه
هي الحالة الثالثة وهي ان تليهما الجمل المصرح بجزئيها اسمية كانت او فعلية فيكونان ظرفين
على خلاف فيه نقله المرادي وغيره عن الاخفش وسياتي كلاما في الاوضح انه باتفاق مضافين على
المشهور كما في المغني الى الجملة اما فعلية او اسمية لكن اضافتها للفعلية كاين بكرم قال اب
ومما يضاف الى الفعل ايضا قولهم ما رايته مذ كان عندي وقال ما زال مذ عقدت يداه ازاره
والى الاسمية كاين بقلة كقوله وما زلت ابغي المال مذ انا يافع وليدا وكهلا حين شبت وامردا
ولا اضافتها في ذلك للجملة ذهب الفارسي والسيرافي وقال ابو الحسن الى زمن مضاف للجملة فاذا
قلت مذ زيد قائم او مذ قام زيد فهما مرفوعان على الابتداء والخبر زمن مقدر اي مذ زمن زيد
قائم والسادس حتى وتاتي لاحد ثلاثة معان للتعليل وبمعنى الا في الاستثناء قال المصنف
وهو اقلها وقل من يذكره وسياتي هذان المعنيان عند ذكرها في نواصب الفعل ولانتهاء الغاية
كالى وهو الغالب فيها لكنها في انها اذا لم يكن معها قرينة تقتضي دخول ما بعدها كما في قوله القى
الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله القاها او عدم دخوله كقوله سقى الحيا الارض حتى
امكن عزيت لهم فلا ذا عنها الخير محدود احمل على الدخول والحكم في مثل ذلك لما بعد الى بعدم الدخول
قال في المغني هذا هو الصحيح في البابين حملا على الغالب فيهما وزعم الشيخ شهاب الدين القرافي

اي بتمام

وبين م

ولا خفا كتمام

انه لاخلاف في دخولها بعد حتى وليس كذلك فالخلاف مشهور نعم الاتفاق في حتى العاطفة
لا الجارة والفرق ان العاطفة بمنزلة الواو هذا كلام المص وفي الايضاح ان مذهب المبرد
وابن السراج انه داخل ومذهب الفراء والزجاج وجماعة انه غير داخل ما لم يكن جزءا نحو قولهم
انه لينام الليل حتى الصباح والذي تقتضيه كلام ش وتمثيله انه داخل اذا كان بعضا ذكره
ابن عقيل وتخالف الى ايضا بانها تختص غالبا بآخر لذا اخرا غير ملفوظ به صرح بها
بقرينة ما سبق فانه اي يكون مدلولا عليه بغير لفظ موضوع له كقوله تعالى ثم بدا لهم
من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه حتى حين فمجرورها حتى آخر اجزاء الاحيان مفهوم لم يصرح
بذكرها او بمجرور متصل بها اي بآخر ذي اجزاء اسابق غير اخر ولا متصل به مسبوقا بها
ذكر كقوله ان سلمى من بعد يأسي همت بوصل لو صح لم يبق بوسا عنيت ليلي فما بت حتى نصفها
راجيا فعدت يؤوسا اي فما زلت في تلك الليلة حتى نصفها فلم يصرح بالليلة اي في الجملة
التي فيها حتى وتختص ايضا بمجرورها آخرا ومتصل به ان سبقت باسم ذي اجزاء صرح به
نحو اكلت السمكة حتى رأسها ولا يجوز سرت البارحة حتى ثلثها او نصفها كذا قال
ابن عقيل المغاربة وغيرهم قال في المغني وتوهم ابن مالك ان ذلك لم يقل به الا الزمخشري
فاعترض بقوله عنيت ليلي البيت وجعل الشرط كون مجرورها بعضا لما قبله او كبعضه
وليس هذا من محل الاشتراط اذ لم يقل فما زالت تلك الليلة حتى نصفها وان كان المعنى
عليه ولكنه لم يصرح به وكلام اقتضى في حاشية التسهيل على ما نقله الدماميني كون الليلة
التي لم تذكر صريحا في الجملة التي فيها حتى لا يظهر انه قادح في لزوم الشرط عند القايل به قال الدماميني
وهو جمود على الظاهر فانه اذا كانت الليلة مرادة قطعا كانت في حكم المنطوق بها ولا اثر لخصوص التلفظ
بها صريحا في الحكم المذكور فلا يكون اعتراض ابن مالك متجها ولا يعد من قبيل الوهم انتهى وهو متجه
فالشرط ما قال في التسهيل كون مجرورها بعضا مما قبلها او كبعضه ومن حتى الجارة الداخلة على المضارع
المنصوب بعدها نحو حتى يرجع الينا موسى اي الى ان يرجع اي الى رجوعه اي زمن رجوعه فان المضمرة
والفعل في تاويل مصدر مخفوض بها كما سياتي وتختص حتى الجارة بجواز عطف تاليها وهو
المجرور بها على ما قبله وبجواز استينافه فتكون في الاول عاطفة وفي الثاني ابتدائية
فاذا قلت اكلت السمكة حتى رأسها جاز فيه الثلاثة الاوجه الجر على معنى الى والنصب على معنى
الواو والرفع على الابتداء فيجب عند البصريين ذكر خبره فتقول حتى رأسها اكول لئلا
يؤدي الى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه خلافا للكوفيين في عدم اشتراطهم ذكر الخبر
وتبعهم ابن مالك فقال تقول ضربت القوم حتى زيد برفع زيد على الابتداء والخبر
محذوف وقد روي بالاوجه الثلاثة نعله من قوله القى ما يثقله حتى نعله ولا يتعين النصب
فيه بالعطف بل يجوز الاضمار على شريطة التفسير وكذا روي غواتهم من قوله عممتهم بالندا
حتى غواتهم فكنت مالكا ذي غي وذي رشد وهو حجة للكوفيين على عدم وجوب ذكر الخبر
وعند البصريين انه شاذ والنصب فيه متعين بالعطف فاذا قلت قام القوم حتى زيد قام
جاز الخفض والرفع بالابتداء او العطف او باضمار الفعل والجملة بعده خبر على الاول مؤكدة على
الثاني والثالث كما انها كذلك مع الخفض ولا يجوز النصب تكملة حتى الابتدائية تدخل

على

[هامش: غير صريح نحو سلام هي حتى مطلع الفجر واستظهر بنيابه غالبا على وقوع مجرورها م]

[هامش: ٣]

[هامش: القى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله القاها اي م]

على الجملتين الاسمية والفعلية التي فعلها مضارع مرفوع وقد اجتمعا في قوله سريت بهم
حتى تكل مطيهم وحتى الجياد ما يقدن بارسان فمن رواه برفع تكل والمعنى حتى كلت فهو على
حكاية الحال الماضية واما من نصب فهي الجارة كما مر وعليه يكون التقدير الى زمان كلال
مطيهم وعلى الفعلية التي فعلها ماض نحو حتى عفوا وزعم ابن مالك انها جارة وان
بعدها مضمرة قال المص ولا اعلم له سلفا في ذلك وفيه تكلف اضمار من غير ضرورة وكذا قال
في الداخلة على اذا نحو حتى اذا فشلتم انها الجارة وان اذا في موضع جر بها وقد سبقه الى ذلك الاخفش
والجمهور على خلافهما وانما هي حرف ابتداء واذا في موضع نصب بشرطها او جوابها والجواب
محذوف اي امتحنتم او انقسمتم قسمين وهنا تنبيه ذكره شارح فصول ابن معطي وهو انه يلزم في
الاسمية ان يكون خبر المبتدا من جنس فعل الفاعل المتقدم تقول ركب القوم حتى الامير
راكب ولو قلت حتى الامير ضاحك لم يجز ويلزم في الفعلية ان تلاقي اخر جزء منها الجملة
تقول جلست حتى كلمتك فنهاية الجلوس تصلت بالكلام انتهى وهذيل وهم قبيلة من العرب
تقول في حتى عتى بابدال الحاء عينا قرا ابن مسعود ليسجننه عتى حين وسمع عمر رجلا
يقول كذا فقال من اقراك قال ابن مسعود فكتب اليه ان الله انزل هذا القرآن عربيا
وانزله بلغة قريش فلا تقرئهم بلغة هذيل والسلام وابو العباس المبرد احد مشايخ
البصرة يجوز كالكوفيين على ما نقله في المغني دخولها على الضمير غايبا وحاضرا نحو زيد
ضربت القوم حتاه وقال الشاعر اتت حتاك تقصد كل فج ترجي منك انها لا تخيب قال المص
وهو ضرورة والتاسع الكاف اي التي للتشبيه لانها الحرفية لا مطلقا كالكاف الجارة فانها
قد تكون اسما بمعنى مثل وكلامنا في الحروف الجارة على ان الجر بالاسمية لا يمنع عند ش
والمحققين كما قال المص الا في ضرورة الشعر كما سيأتي التنبيه عليها مع غيرها مما يستعمل
اسما من حروف الجر واذا اطلقت الكاف الجارة لم تتناول الاسمية لان المطلق انما
ينصرف للفرد الكامل على ان في ذلك كما ستطلع عليه ان شاء الله تعالى انما كون التي للتشبيه
حرفا فلوضعهم بها في السعة لما الذي كزيد وكونها على حرف واحد ومما ذكر من اختصاصها
بالظاهر هو المشهور ونقل دخولها على ضمير الغيبة كقوله وام اوعال كها او اقربا والغالب انه
مختص بالضرورة وشذ دخولها على ضمير المتكلم والمخاطب في قول الحسن انا كك وانت كي
ودخولها على ضماير الرفع والنصب المنفصلة قال في التسهيل قلت قالوا ما انت كانا
ولا انا كهو ولا انا كانت وانكر الكوفيون ذلك ومنه قولهم ما اجمل واحسن في اسيرك انه
ضعيف ولم يأسر كاياك اسير واصل معانيها التشبيه نحو زيد كالاسد قيل وتكون
للتعليل اثبته قوم ونفاه الاكثرون قال في المغني والحق جوازه في المجرد مما نحو ويكانه
لا يفلح الكافرون اي اعجب لعدم فلاحهم وفي المقرونة بما الكافة كحكاية سيبويه كما انه
لا يعلم فتجاوز الله عنه والمصدرية نحو كما ارسلنا فيكم رسولا الآية قال الاخفش اي
لاجل ارسالي فاذكروني وهو ظاهر من قوله تعالى فاذكروه كما هداكم اي لهدايته اياكم
وبمعنى على ذكره الاخفش والكوفيون قيل لبعضهم كيف اصبحت قال كخير اي على خير
وقيل المعنى بخير وقيل كن كما انت ان المعنى على ما انت عليه وفيه اعاريب ذكرها في المغني

[هامش: مقدرة]

[هامش: تقديره]

[هامش: نحوهم]

[هامش: فيدار لهدي الله اياكم]

وذلك في نحو صح

قيل والمبادرة وذلكا اذا اتصلت بما في سلم كما يدخل الوقت ذكره السيرافي وابن الخباز وهو غريب جدا
والتوكيد وهي المشار اليها بقوله وتزاد لتاكيد التشبيه كثيرا وهي الداخلة على مثل نحو قوله
تعالى ليس كمثله شيء اذ لا يتم الحكم بزيادة احدهما والا صار المعنى ليس مثل مثله شيء فيلزم
المحال وهو اثبات المثل لله تعالى عن نفي المثلية عن ذلك المثل ولا سبيل الى الحكم بزيادة
مثل لان زيادة ما هو على حرف اولى ولا سيما اذا كان من قسيم الحرف لانه اولى بالزيادة
من الاسم فكانت الكاف هي الزائدة لتوكيد نفي المثل لان زيادة الحرف بمنزلة اعادة الكلمة
ثانيا هذا قول الجمهور وادعى قوم عدم الزيادة فيهما والتخلص من المحذور بغير ذلك لا سيما
على القول بانه لا يطلق في القرآن ولا في السنة وقيل ان سلب المعنى عن المعدوم كسلب
الكتابة عن ابن فلان الذي ليس بموجود لا يستدعي وجوده لان السالبة لا تقتضي وجود
الموضوع ولا يلزم من نفي المثل عن المثل ثبوت المثل لله تعالى وقيل انهم اذا بالغوا في نفي الفعل
عن احد قالوا مثلك لا يفعل كذا ومرادهم انت لا تفعل قال الشاعر ولم اقل مثلك
اعني به غيرك يا فرد بلا مشبه لكنهم قصدوا المبالغة فسلكوا طريق الكناية لانهم اذا
نفوه عن من يسد مسده وعن من هو على اخص اوصافه فقد نفوه عنه فلا فرق بين قولك
ليس كالله شيء وبين كمثل الله شيء الا ما تعطيه الكناية من فايدة فهما عبارتان متعاقبتان
على معنى واحد هو نفي المماثلة عن الله تعالى وقيل ان ذلك على طريقة ليس كابي زيد
اخ اعني نفي الشيء بنفي لازمه لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم فاخو زيد ملزوم
والاخ لازمه اذ لا بد لاخي زيد من اخ هو زيد فنفيت هذه اللوازم والمراد نفي الملزوم
لا نفي زيد لانه الاخلاف المفروض اي ليس لزيد اخ اذ لو كان له اخ لكان لذلك الاخ اخ هو
زيد فكذا ههنا نفيت الاية ان يكون لمثل الله مثل والمراد نفي مثله اذ لو كان له مثل
لكان هو تعالى مثل مثله فلم يلزم نفيه وهو محال خلاف الغرض وقيل غير ذلك واغربها عبارات
لصاحب الفتوحات المكية فانه قرر فيه نفي الزيادة في كل من الحرف والاسم وحمل المماثلة
في ذلك على المماثلة اللغوية دون العقلية التي هي محال وجرى في موضع اخر على الزيادة
كالجمهور ومما خرج على التاكيد قوله تعالى كامثال اللؤلؤ المكنون وتزاد لتاكيد غير
اي غير التشبيه لخلوها عن معناه قليلا نحو قول رؤبة لواحق الاقراب فيها كالمقق اي فيها الطول وهو
الطول وحكى الفراء انه قيل لبعضهم كيف تصنعون الاقط فقال كهين اي هينا القسم الثالث ما يختص
بالمضمر وهو لولا الامتناعية في لغة من قال لولاك ولولاي ولولاه بالياء لولا الضمير الموضوع
للنصب والجر سواء كان للخطاب او غيره كما اشار اليه فهو مجرور بها لامتناع النصب اذ لم ياتوا
بنون الوقاية في لولاي وعدم الرفع لانه ليس من ضمائره فلولا حينئذ جارة مختصة بالضمير كالكاف وحتى
بالظاهر هذا مذهب س والجمهور وليس قولهم ذلك قولهم ايضا عساي وعساك وعساه
بالالف عسى للضمير المنصوب والاصل ان يكون مرفوعا لانها فعل فما بعدها فاعله لكنهم اجروها
مجرى لعل في نصب الاسم ورفع الخبر كما اجروا لعل مجراها في اقتران خبرها بان كما مر هذا مذهب
س فموضع الضمير نصب بها كما هو جر بلولا وليس هو فيهما على نيابة ضمير الخفض في لولا
ولا ضمير النصب في عسى وكانه سقط من الناسخ لفظ والنصب لا بد منه عن ضمير

الرفع

شيء صح

يعنى

ليس صح

المحال صح

الغبي صح

الضمائر يتنبا ويعضها مقام بعض ثابت في غير هذا الباب بخلاف تغير صح

الرفع كما عكس ذلك في ما انا كانت ولا انت كانا خلافا للاخفش والكوفيين في زعمهم ذلك
لان انابة الضمير عن ضمير انما تثبت في المنفصل كما ذكروا في قوله يا ابن الزبير طالما عصيكا فانه
بدل عن التا بدلا تصريفيا لا من باب الانابة كما ظن ابن مالك ولظهور الجزم في قوله على
عسى في قوله فقلت عساها نار كاس وعلها كما مر قال الرضي وان ترجح مذهب س فان
التغيير عنده تغيير واحد وهو تغير لولا وجعلها حرف خلاف مذهب الاخفش فانه
يلزمه تغييرا ثنى عشر ضميرا يرجح مذهب الاخفش بان تغيير لولا بجعلها حرف جر وارتكاب
خلاف الاصل وان كثر اذا كان مستعملا اهون من ارتكاب خلاف غير المستعمل ويؤيد المذهب
لحوق نون الوقاية قال الشاعر ولي نفس اقول لها اذا ما تنازعني لعلي او عساني
والاكثر في الكلام ايلاء الضمير المرفوع نحو لولا انا قال تعالى لولا انتم لكنا مؤمنين
وابو العباس المبرد يوجبه ولا يجيز لولاك ونحوه قال الشلوبين اتفق ائمة البصريين
والكوفيين كالخليل وس والكسائي والفراء على رواية لولاك عن العرب فانكار المبرد هذيان
قاله رؤبة لولاكما لخرجت نفساكما وانشد الفراء اطمع فينا من اراد دعانا ولولاكم لم يعرض
لاحسابنا حروف ستمات احداها ما لم يتعرض له من انما يستعمل اسما جارا او غير جار من
الحروف المذكورة فيكون مشتركا الا المذ ومنذ كما مر من قوله انهما يردان مبتدأين
وظرفين واهمل ما عدا ذلك لشذوذه كما اهمل بعض الحروف الجارة لذلك وقد استعمل
اسما من الحروف المذكورة عن وعلى اذا دخلت عليهما من فيكونان بمعنى جانب وفوق كقوله
ولقد اراني والرماح دريئة من عن يميني تارة وامامي وقوله غدت من عليه
بعدما تم ظمؤها تصل وعن قيض بزيزاء مجهل وزعم الكوفيون والفراء انهما باقيتان على
الحرفية وان من تدخل على حروف الجر كلها سوى مذ وفي واللام والباء وزاد الاخفش
اسمية على حيث يكون مجرورها وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد نحو امسك عليك
زوجك وقوله هون عليك فان الامور بكف الاله مقاديرها لانه لا يتعدى فعل المضمر المتصل
الى ضميره المتصل في غير باب ظن وفقد وعدم كما مر ونحوه بعض المغاربة كما في الارتشاف
في عن ايضا كقوله دع عنك نهبا صيح في حجراته وقول ابي نواس دع عنك لومي فان
اللوم اغراء قال المص لو كانا اسمين فيما ذكر لصح حلول فوق وجانب محلهما ولزم اسمية الى
في قوله تعالى فصرهن اليك وهزي اليك بجذع النخلة فهذا كله يتخرج اما على التعليق
بمحذوف كما قيل في اللام في سقيا لك واما على حذف مضاف اي هون على نفسك واضمم
الى نفسك ولا يحسن تخريج ذلك على حد قوله قد بت احرسني وحدي ويمنعني صوت السباع به
يضبح والهام لان باب الشعر ولا على قول ابن الانباري ان الى قد تزاد استعمالا انه فرحت
من اليك كما يقال غدوت من عليك لانه ان كان ثابتا ففي غاية الشذوذ ولا قول
ابن عصفور ان اليك في واضمم اليك جناحك اغراء والمعنى خذ جناحك لان الى لا تكون بمعنى خذ
عند البصريين ولان الجناح ليس بمعنى المفعول الا عند الفراء وتبعه ومن المفسرين
وفي ذلك الكاف الجارة ولا تكون اسما عند س والمحققين كما قال في المغني الا في ضرورة
الشعر كقوله يضحكن عن كالبرد المنهم وقد قال كثير منهم الاخفش والفارسي يجوز في

في صح

لولاهم

بل صح

على صح

الاختيار قال في المغني وبقيت مثله في كلام المعربين كثيرا قال الزمخشري في قوله تعالى كهيئة الطير
فانفخ فيه الضمير للكاف من كهيئة اي فانفخ في ذلك الشيء المماثل فيصير كسائر الطيور انتهى
ووقع مثله في كلام غيره ولو كان كما زعموا لسمع في الكلام مثل مررت بكالاسد ونقل في شرح
قصيدة كعب عن ابن مضا انها اسم ابدا لانها بمعنى مثل قال ابو حيان في النهر المختار انها
تكون اسما وقد ثبتت اسميتها في كلام العرب وان كان لا يراه جمهور البصريين انتهى وهو
المعتمد والله اعلم وتتعين الحرفية حيث كانت زائدة خلافا لمن اجاز زيادة الاسماء وحيث
وقعت هي ومخفوضها صلة كقوله ما ترتجي وما تخاف جمعا فهو الذي كالغيث والليث
معا خلافا لابن مالك حيث اجاز ان يكونا مضافا ومضافا اليه على اضمار مبتدا كما في قراءة
تماما على الذي احسن وهذا تخريج للفصيح على الشاذ واما قوله وصاليات ككما يؤثفين
فيحتمل ان الكافين حرفان اكد اولهما بثانيهما كما في قوله ولا للما بهم ابدا دواء وان يكونا اسمين كذلك
وان تكون الاولى حرفا والثانية اسما انتهى كلامه الثانية لا بد للجار والمجرور من تعلقه
بفعل او شبهه او مؤول بما يشبهه او ما يشير الى معناه محذوفا او مذكورا ومثله في ذلك الظرف
فالاولان كقوله تعالى انعمت عليهم غير المغضوب عليهم والثالث كقوله تعالى وهو الذي في
السماء اله وفي الارض اله ففي متعلقة باله لتاوله بمعنى المعبود ومثال الرابع وهو ما فيه رائحة
الفعل فلان حاتم في قومه فيتعلق الجار بما في حاتم من معنى الجود ومنه في الظرف قوله انا ابن
ابن ماوية اذ جد النقر وقوله انا ابو المنهال بعض الاحيان تعلق بعض الاحيان واذ بالاسمين
العلمين لا لتاولهما باسم يشبه الفعل بل لما فيهما من معنى الشجاع والجواد وهل يتعلقان
بالفعل الناقص من زعم انه لا يدل على الحدث منع ذلك والمشهور منع تعلقهما باحرف المعاني
وهو قول ابي علي وجوزه جماعة قال ابن الحاجب في قوله تعالى ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم
اذ بدل من اليوم واليوم اما ظرف للنفع المنفي واما لما في لن من معنى النفي اي انتفى في هذا اليوم
النفع فالمنفي نفع مطلق وعلى الاول نفع مقيد باليوم وقال اذا قلت ما ضربته للتاديب
ان قصدت نفي ضرب معلل بالتاديب فاللام متعلقة بالفعل والمنفي ضرب مخصوص والتاديب
تعليل للضرب المنفي وان قصدت نفي الضرب على كل حال فاللام متعلقة بالنفي والتعليل له
اي انتفاء الضرب كان لاجل التاديب لانه قد يؤدب بعض الناس بترك الضرب ومنه ذلك قوله تعالى
ما انت بنعمة ربك بمجنون الباء متعلقة بالنفي اذ لو علقت بمجنون لافاد نفي جنون خاص وهو الجنون
الذي يكون من نعمة الله وليس في الوجود جنون هو نعمة ولا المراد نفي جنون خاص انتهى ملخصا ثم
قال وهو كلام بديع واذا اجازوا عمل المعنوي في الحال مع شبهها بالمفعول به فالظرف والجار والمجرور
اولى بذلك ويستثنى من قولنا لا بد لكل حرف جر من متعلق ستة امور احدها الحرف الزائد كالباء
في كفى بالله شهيدا ومن في هل من خالق غير الله لان معنى التعلق الارتباط المعنوي والزائد
انما دخل في الكلام تقوية وتوكيدا لا للربط وقول الحوفي ان الباء في اليس الله باحكم الحاكمين متعلقة
وهم نعم يصح في اللام المقوية ان يقال متعلقة كما مر الثاني لعل كما مر الثالث لولا فانها بمنزلة
لعل في كون ما بعدها مرفوع المحل بالابتداء الا في الاستدعاء للامتناعية للجملتين الرابع رب في نحو رب رجل
لقيته على مذهب الرماني وابن طاهر الخامس كاف التشبيه قاله الاخفش وابن عصفور

كقوله

الثانية

٣

بل هو

كونه هم

كسائر ادوات التعليق
الرابع وبه هم

٢١٥

219

بخلاف هم

كقولك زيد كعمرو ولا ان المتعلق ان كان استقرار فلا دليل عليه لكاف في نحو زيد في الدار وان
كان فعلا مناسبا للكاف اي اشبه فهو متعد بنفسه لا بالحرف والحق ان جميع الحروف الجارة في
موضع الخبر ونحوه تدل على الاستقرار السادس من حروف الاستثناء الثلاثة فانهن لتنحية
الفعل عن ما دخل عليه كما ان الا كذلك وهو عكس معنى التعدية الذي هو ايصال معنى الفعل الى
الاسم الثالثة حكم الجار والمجرور وكذا الظرف بعد المعارف والنكرات حكم الجمل كما سياتي
في النعت فيكونان صفتين بعد النكرة المحضة كما في نحو رايت طائرا فوق غصن او على غصن
وحالا بعد المعرفة المحضة في نحو رايت الهلال بين السحاب او في الافق ومحتملان في غير المحض منهما
في نحو يعجبني الزهر في اكمامه والثمر على غصانه لان المعرف الجنسي كالنكرة وفي نحو هذا ثمر
يانع على غصانه لان النكرة الموصوفة كالمعرفة الرابعة يتسع في الظرف والمجرور ما لا يتوسع
في غيرهما كما مر وسياتي مفرقا فمن ذلك انهم فصلوا بهما بين الفعل الناقص ومعموله نحو كان
في الدار زيد جالسا وفعل التعجب والمتعجب منه نحو ما احسن بالرجل الهيجاء اللقاء زيد وما ابعث عند
الحرب زيدا وبين الحرف الناسخ ومنسوخه كقوله فلا تلحني فيها فان بحبها اخاك مصاب القلب
جم بلابله وبين الاستفهام والقول الجاري مجرى الظن كقوله ابعد بعد تقول الدار تجمعنا
وبين المضاف وحرف الجر ومجرورهما وبين اذن ومنصوبها نحو هذا غلام والله زيد واشتر
بوالله درهم وقوله اذن والله نرميهم بحرب وقدموا خبرين على الاسم في باب ان نحو ان في
ذلك لعبرة ومعمولين لصلة النحو وكانوا فيه من الزاهدين على راي وعلى الفعل المنفي بما
نحو قوله ونحن عن فضلك ما استغنينا قيل وعلى ان معمولا لخبرها في نحو اما بعد فان الله يقول
كذا وكذا في قوله فخفوله ابا خراشة اما انت ذا نفر فان قومي لم تاكلهم الضبع وعلى العامل
المعنوي في قولهم اكل يوم لك ثوب كل ذلك من المغني وبعضه قد مر وسياتي بعضه ان شاء الله
تعالى باب القسم الحق هذا الباب بما قبله لما قال انه من فروع باب حروف
الجر والقسم يرادف الالية والحلف كالايلاء واليمين والفعل المستعمل من الاولين غير جار
عليهما اذ هو اقسم والى ومن الثالث والرابع جار حلف والى والخامس لم يستعمل منه جار ولا غيره
وهو اسم جارحة لا مصدر وكانوا عند التحالف يضع احدهم يمينه على يمين صاحبه تاكيدا
للعقد حيث انتهى الحلف فمن ثم قيل للحلف يمين وقد اقتضب الحكم هذا الباب حيث لم يذكر تعريفه
ولا تقسيمه والكلام فيه منحصر في تعريف القسم وفي المقسم به وفي حرف القسم وفي المقسم عليه
وهو الجواب وفيما يتعلق به القسم وهي احرف الجواب فاما القسم فهو كما قال في الارتشاف جملة
يؤكد بها جملة اخرى خبرية غير تعجبية وشمل الجملة الملفوظة نحو اقسمت بالله والمقدرة
نحو بالله اي اقسمت والفعلية كما ذكروا الاسمية نحو انا حالف بالله ولعمر الله ونحوه والانشائية
كما ذكر والخبرية نحو واقسموا بالله جهد ايمانهم فهو خبر عن ما صدر منهم من جملة الانشائية
واحترز بجملة اخرى عن نحو زيد قائم زيد فان الثانية هي الاولى وبغير التعجبية منها
فانها لا تقع مقسما عليها ومن يقول انها انشائية لا يحتاج لهذا القيد والجملة اسمية
كانت او فعلية اما صريحة في القسم وهو ما يعلم بمجرد نطقك به كونك حالفا وغير صريحة
وهو ما ليس كذلك فالصريح من الاسماء لعمر الله وايمن الله ونحو شهدت وعهدت وعلمت

نحوهم

ومن الافعال نحو اقسمت وحلفت
واليت وغير الصريح منها نحو عهد الله
وايمن الله

الثالثة

الرابعة

وبين هم

المهيا لقا

بيته

استغنينا

ثية

ولو بوقايم هم

مضمنة معنى نحو علم الله وعاهدت الله ووأثقت الله فكل من هذا انما يعلم بقرينة كونه قسما ومنه قوله اني علمت على ما كان من حلف ٭ لقد ار اني بهواني اليوم دراود واقول ولقد علمت لنا تين منيتي ان المنايا الخطبش بهما وقوله واثقت منية لا تنفك مُلغية قول الوشاة فالغت لهم قيلا فالجملة فيما ذكر قسمية فتلقيها بما يتلقى به القسم الصريح وقال تعالى قالوا نشهد انك لرسول الله ثم قال اتخذوا ايمانهم جنة وقال الفراقي وتمت كلمة ربك لاملان صارت تمت كلمة ربك كما تقول حلفي لاضربنك وبدا لي لاضربنك وقال الاستاذ ليس هذا قسم ملفوظ به ولا مقدر لكنه لما اشبه القسم من جهة انه تاكيد للخبر الذي بعدها اجيب بجوابه وقال ابن خروف دخول القسم في علم ويعلم لا يكون الا مع اسم الله ولا يوجد ذلك الا بالسماع ثم قيل الجملة في موضع المفعول لما تضمن معنى القسم من علمت وشهد ونحوهما وقيل لا لان القسم لا يعمل في جوابه فان كانت معلقة تضمن معنى القسم فهي مفعول لا محالة وجعلها صاحب التسهيل من غير الصريح نحو نشدتك الله وعمرتك الله ونحوهما مما يستعمل في الطلب كعزمت واقسمت تقول نشدتك الله الا اعنتني وعمرتك الله لا تطع هذا والمغاربة لا يسمون هذا قسما بل استعطافا لان القسم لايجاب الا بجملة خبرية وهذا اجاب بالطلب كقوله بعيشك يا سلمى ارحمي ذا صبابة ٭ ابى غير ما يرضيك في السر والجهر وباداة الطلب كقوله بربك للصبت عندك راحة ٭ فيرجو بعدا ليال عيشا مجددا اوجا الا كقوله بالله ربك الا قلت صادقة هل في لقائك للمحبوب من طمع وماذكره ابن مالك طريقة لبعضهم والاسم الكريم مع نشدت وعمرت منصوب بنزع الخافض اي بالله والاصل نشدتك بالله اي طلبت منك كذا ومعنى عمرتك بالله اي ذكرتك به تذكيرا يعمر القلب لا يخلو منه وقد يبدل في الجملة الصريحة من فعلها المصدر كقسم واليه قال فسما لا صطبرن على ما سمتني ما لم تشوبي هجرها وصدودا او قال الية ليجيعن بالمشي اذا ما خوسب الناس طرا سوءا عملا ومعنى المصدر نحو يمين وقضا ويمين وحق قال زهير يمينا لنعم السيدان وجدتما على كل حال من سحيل ومبرم وحكى ثعلب انهم ينصبون قضا الله لافعلن وقال ويقينا لا تشربن بما شربهم فما جلاونبه وقال تعالى انه لو لا املان هذه كلها نابت مناب القسم واما المقسم به فهو كل اسم معظم ان كان المقسم يريد تحقيق ما اقسم عليه وتثبيته فان كان مقصوده الحنث اقسم بغير معظم كقوله وحياة هجرك غير معتمد الا انتفا الحنث في الحلف ما انت احسن من رايت ولا الكلف بحبك منتهى كلفي اقسم بحياة هجرها وهو غير معظم عنده رغبة في ان تحنث فيموت هجرها قال ابن عصفور لان القسم على ما الطريق يقل واما حروف القسم ففائدتها توصل الفعل القاصر وهو فعل القسم الى المفعول به وهو المقسم به فقال الميم ويستغنى عنها اذا كان القسم جملة اسمية نحو عهد الله لافعلن ولعمرك انهم لفي سكرتهم يعمهون وايمن الله لافعلن وقد صرح في الباب قبله باحرفه المشهورة وهي البا والواو واللام والتا واشار هنا الى بقية احكامها مع بقية احرفه الغير المشهورة ومع بعض الالفاظ التي يقسم بها فقال تختص بالرب من حروف القسم من بكسر الميم ومن بضمها فلا يستعملان الا مع الرب نحو من ربي لافعلن فالبا داخلة على المقصود عليه مر في نظائره وقد سمع مع الله قال الجوهري وربما قالوا من الله بضم الميم والنون ومن الله بفتحهما ومن الله

بكسرها

بيمينا م

ولله م

بل م

بالله م

تشبيها فيقال قضا الله م

بالرب

بكسرهما انتهى والمكسورة اكثر ومذهب سيبويه انها حرف جر قامت مقام البا وضم الميم لدلالة تغير معناها وخروجها عن بابها وتختص بالله التا واللام المشار اليهما في الباب قبله فاول فيهما للعهد الذكري اي لا تدخلان الا على الاسم المعظم فالتا داخلة على المقصور عليه ايضا ويلازمهما اي التا واللام معنى التعجب فلا يخلوان منه قال الزمخشري لانهما انما يقسم بهما في الامور العظام فلا يقال تالله او والله لا يقدم الحجاج قال تعالى تالله لاكيدن كانه تعجب من تسهيل الكيد على يده مع عتو نمرود وقهره انتهى وقال لله يبقى على الايام ذو حيد بمشمخر به الظيار والاس قال في شرح الكافية اي اقسمت لا يبقى احد وتعجبت لذلك فاذا ضمنا القسم معنى التعجب صرح به ابن نور الدين وذكر الزمخشري وكذا اللام ايضا ذكره ابو حيان عن س قال نحو لله لا فعلن ثم اطلقه من لزوم معنى التعجب لهما محمول على الغالب ويلزمهما اي الحروف المذكورة والواو اي القسمية السابق ذكرها في الباب قبله فاللام للعهد والواو ونصب على العطف والمفعول معه حذف المتعلق وهو فعل القسم وجوبا نحو من ربي انك لاشر الله لا يوخر الاجل تالله لقد اثرك الله علينا والله ربنا ما كنا مشركين ولا يجوز ذكر الفعل معهن واجاز الكسائي مع الواو نحو حلفت والله لا تقومن واقسمت والله لا ذهبن ولا يحفظه البصريون فان ورد شي على نحو اوله على تمام الكلام عند حلفت ثم ابتدى بالقسم مقدرا تعلق الواو محذوف ولا شرط لذلك التي هي اصل حروف الباب بل تستعمل مع الظاهر مطلقا نحو بالله وبالرحمن لافعلن والمضمر نحو بك لافعلن ومع التعجب ودونه ومحذوف المتعلق ومذكوره نحو اقسم بالله لافعلن وكذا تستعمل في القسم الاستعطافي نحو بالله هل قام زيد اي اسالك بالله مستعطفا ولا يستعمل فيه غيرها فلا يقال والله اخبرني ولا تالله اخبرني كما يقال بالله وانما حكم باصالتها لان حكمها الالصاق فهي تلصق فعل القسم بالمقسم به وابدلت الواو منها لتناسبهما لكونهما شفويتين والتا بدل من الواو كما في تراث وتورات فلهذا قصرت عن الواو فلم تدخل الا على الله وندر دخولها على غيره نحو ما حكى الاخفش ترب الكعبة واشذ منه حكاية ابن خالويه تالرحمن وتحيا تك لافعلن كذا ولا اشذ فلان الرب اكثر منه استعمالا في القسم ولهذا تختص به بعض احرفه واما الثاني فكذلك او لكون المقسم به غير معظم وهو تقليل كما مر فصل ويحذف الحرف الذي للقسم بكان او غيره ان لم يكن فيه معنى التعجب فلا يحذف من نحو تالله تفتؤ ولله يبقى على الايام ذو حيد لا رتشا في تخصيص الحلف بالبا ويحتمل انه المراد بالحرف لانها الاصل كما مر والمطلق مصروف للفرد الكامل مع متعلقه وهو فعل القسم فحينئذ اذا حذفنا النصب للمقسم به نحو الله او يمين الله او عهد الله لافعلن قال امرؤ القيس فقلت يمين الله ابرح قاعدا وان قطعوا راسي لديك واوصالي بنصب يمين ومعنى يمين الله ما اقسم به الله تعالى من قوله والشمس وضحاها والليل والنجم والضحى ونحوها واليمين التي تكون باسمائه تعالى نحو والله ورب الكعبة والخالق ونحوها والتقدير احلف الله اي بالله قال الفارسي لما حذف الحرف وصل اليه فعل المضمر فنصبه واجاز ابن خروف وتبعه ابن عصفور هذا الوجه وان ينصب بفعل مضمر يصل بنفسه تقديره الزم نفسي يمين الله فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه قال ابو حيان والاحسن عندي في نصب يمين الله ونظائره ان ينتصب بفعل

ذو حيد م

عدي باللام كما تقول اعجب لزيد
وقد تخلو التا من معنى التعجب م

ولله

كما مر م

في م

فيكون التقدير م

متعديا الى واحد الزم يمين الله وفي نصب الله ان يكون التقدير احلف بالله فلما حذف الباء وصل الفعل
المحذوف الى اللفظ بنفسه فنصبه ومما جزم به من وجوب النصب في ذلك هو قول حكاه صاحب الارتشاف
بصيغة التمريض ونقل هو وغيره عن البصريين جواز الرفع على الابتداء او الخبرية والجزء الاول
محذوف قال ابن عقيل وقد رووا بالوجهين يمين الله في البيت المذكور اي يمين الله قسمي او قسمي
يمين الله ثم قال الرضي المختار النصب وعليه اقتصر في التسهيل دون ذكر الوجوب ولا يجوز الجر
للمقسم به مع حذف الجار الا في اسم الله خاصة فالجر اي يلزم بقرينة ما سيأتي في جر الاسم بحرف القسم
المحذوف بشرط اشار اليه بقوله مع تعويض الف الاستفهام عن الحرف اي تعويض همزة مفتوحة
تليها الف نحو آلله لا فعلن فتبدل همزة الله الف مدا او تسهل كما هو القياس في آلرجل ولا تحذف
للبس ولا تبقى همزة الوصل والمغاربة كما قال ابو حيان يعبرون عن هذه الهمزة بهمزة الاستفهام
والمراد الصورة لا معنى الاستفهام ولذلك عبر المصنف بالف الاستفهام ولم يقل بهمزة الاستفهام وقال
الرضي ايضا اما ان تكون للانكار كقول الحجاج آلله ليبعثن من عندي من البعث فيقول كذا او للاستفهام
كما قال عليه السلام لابن مسعود حين قال هذا رأس ابي جهل آلله الذي لا اله غيره او مع
تعويض الف القطع قال الرضي وذلك في مكان مخصوص وهو اذا كان قبلها ما تليها همزة استفهام
بقول قائل آلله لا فعلن كذا فتقول أفألله لتفعلن وان شئت فالله لتفعلن بغير همزة سابقة وقد قرئ في
تكتمن شهادة الله وقطع الهمزة ذكره في شرح اللمحة فلذا سموها الف القطع وهمزة القطع عوض
من الحرف فكان همزة الله حذفت في الدرج ثم ردت عوضا من الحرف فلذا سموها الف القطع وليس
المراد الا قطع همزة الوصل التي مع لام التعريف في الاسم المعظم لان هنا كل الف قطع جيء بها عوضا
عن حرف القسم لكنهم يتسامحون فيعبرون عنها بالف القطع لذلك صرح في هذا التسامح ايهاما
قال ابن الحاجب ادخال الف القطع على الف اللام كما يكون في الف الاستفهام ويمكن وتعويض
قطع همزة الوصل فاعرفه او مع تعويض ها التنبيه فتثبت حينئذ الالفان الف ها والف
الاسم المعظم اي همزة الوصلية بان تقطع مع كونها في الدرج نحو ها الله وهذه اللغة
دون التي بعدها او تحذفان وهو القياس كما في ومالله بغافل عما تعملون فتقول هالله
متوسطة في القلة والكثرة بين التي قبلها والتي بعدها او تحذف احدهما اي احدى الالفين وتثبت
الاخرى ويحتمل ان احدهما حذف الف اسم وهي متوسطة في القلة والكثرة نحو ها لله
وحذف الف الاسم واثبات الف ها نحو هالله فيلتقي ساكنان على غير حدهما الف ها واللام الاولى
من الاسم كما في ولا الضالين ودابة لكنه في هذه من على حدهما لان الساكنين في كلمة بخلاف ها الله
وهذه اكثرها قال الرضي واذا جئت بها التنبيه فلا بد ان تجيء بلفظة ذا بعد المقسم به نحو لاها الله
ذا قال لعل الظاهر ان ها التنبيه من تمام اسم الاشارة قدم على لفظ المقسم به عند حذف الجار
ليكون عوضا منه قال في الارتشاف ولا تستعمل هذه الاعواض الا في اسم الله فلو جئت بشيء منها
في مقسم به غيره لم يكن الا النصب فتقول لا العزيز لا فعلن ودون عوض عن الحرف المحذوف بشيء
مما ذكر يجوز الوجهان نصب الاسم المعظم كغيره من المقسم به كما مر وجره حكي عن الاخفش الله لا فعلن
يريدون والله وحكى غيرهما كلا الله لا فعلن يريد كلا والله ومنه قوله الا رب من قلبي له الله ناصح
ومؤتمن بالغيب غير امين وفهم من تجويزه الوجهين دون تعويض انه لا يجوز مع التعويض الا الجر كما اشار

البه

(هامش: المصم — الحرف م — للاستعمال م — بيمين شهادة — والله — ان تجعل عبارة المصنف على ترك التسامح بعطف القطع على الف الاستفهام والمعنى مع تعويض الف الاستفهام م — لما في تنبوب الف م)

اليه في تقريره كالمصنف وبه صرح في الارتشاف واجاز بعضهم رفعه وحكاه القرافي لابن عقيل
ومنع بعضهم لو من جهة انه لا خبر له ضعيف اذ يصح تقديره قسمي ويجوز كونه مبتداء وتجعل
الجلالة خبرا وفهم ايضا من قصره جواز الجر على اسم الله فقط مع حذف الحرف ان غيره لا يشاركه
في ذلك وهو مذهب الجمهور من البصريين واجاز الكوفيون وبعض البصريين الجر في غير اسم
الله وعليه قول كثير من المعربين منهم الزمخشري في فواتح السور انه يجوز كونها في موضع
جر باسقاط حرف القسم وهو مردود كما قال المصنف فانه لا اجوبة للقسم في البقرة وال عمران
ويونس وهود ونحوهن قال ولا يصح ان يقدر ذلك الكتاب في البقرة والله لا اله الا هو في ال عمران جوابا
وحذفت اللام من الجملة الاسمية لحذفها في قوله ورب السموات العلى ومن وجهها الارض وما
فيهما المقدم كالمكث لان ذلك على قلته مخصوص باستطالة القسم كما يأتي في الايضاح ان
ابا عمرو حكى ان من العرب من يضمر حرف الجر مع كل قسم كما اضمروا رب مع الواو وغيرها وعلى مذهب
الجمهور يجوز في الاسم اما النصب فقط كما جزم به المصنف والنصب والرفع كما حكاه ابو حيان وتلميذه
ابن عقيل والرضي وغيرهم ومنع الكوفيون النصب واوجبوا الخفض والرفع قالوا ولا يجوز النصب
الا في كعبة الله وقعيدة الله وانشدوا لا كعبة الله ما هجرتكم الا وفي النفس منكم ارب ولبس
الجر في حال التعويض بالعوض كما يشعر به قوله مع تعويض ولم يقل بتعويض خلافا للاخفش
ومن وافقه كابن عصفور وابن ابي الربيع بل هو بحرف القسم وان كان لا يلفظ به كما في النصب
بعد التاء والواو فانه يلزم عدم الحذف وفي البسيط ان هنا قول الكوفيين فاذا قلت آلله لافعلن
قلت اما الله وشبهه المخالف ان الواو عوض في القسم عوض من الباء والتاء عوض من الواو كما مر ولا
خلاف ان الجر بالواو والتاء وعليه مشى ابو حيان في اللمحة بعد حروف العوض المذكورة من
الف الاستفهام والقطع وها التنبيه من حروف الجر واعترضه المصنف بان الجر فيها بحرف القسم
المحذوف لانها من احكام الجملة القسمية اذا كانت فعلية واما الاسمية فان ابتدئ
فيها بالمتعين لحذف الجار وجوبا كما مر نحو لعمرك لا فعلن وايمن الله ولايمن الله لافعلن والمعنى
يمين الله يميني والا فجوازا كعهد الله وامانة الله لافعلن وامانة الله هي ما فرض على عباده واودعه
عندهم من طاعته قال تعالى انا عرضنا الامانة الاية حكي عن علي عهد الله وغيره مما مر والمحذوف
الخبر ان اقترن باللام وجب رفعه قال الجزولي وكذا ايمن الله وان عري منها جاز نصبه بفعل
مقدر نحو عمر الله وعهد الله اي احلف ببقاء الله وعهد الله ثم حذف الجار فنصبهما الفعل وقالوا لك الله
وعلي الله او الرحمن مقسما بهما مرفوعين بالابتداء والخبر الجار والمجرور قبلهما وكذا تقول
قعدك وقعيدك الله بالنصب قيل وهما مصدران كالحس والحسيس والناصب لهما اقسم والمعنى
المراقبة اي اقسم بمراقبتك الله وقيل هما بمعنى الرقيب كالخل والخليل والمقصود بهما الله والناصب
اقسم والله بدل منهما وذكر ابن جني ان اجدك بكسر الجيم وفتحها لا يأتي في باب القسم وان جوابها
بالمستند لا بقول لا اجدك لم تغتمض ساعة قال ابو حيان وليس من القسم في شيء وهو
عنده من باب ما ينتصب من المصادر توكيدا نحو هذا عبد الله حقا قال في هذا الباب ومثل
ذلك للاستفهام اجدك للتقبيل كذا واصله من الجد كانه قال اجدا ولكنه لا ينصرف ولا يفارق
الاضافة كما قال ذلك في لبيك ومعاذ الله هذا هو الكلام في القسم مع المقسم به واحرفه

(هامش: ركه — يشعر — المحذوف م — للقسم م)

٨

واما الجواب وهو جملة المقسم عليه الموكدة بالقسم وتكون اسمية وفعلية ولا تكون الخبرية لان القسم يتعلق به الحنث والبر ولا يتحقق ذلك الا فيما يحتمل الصدق والكذب ويؤيده انهم لا يقولون اقسم بالله هل قام زيد كذا قيل وفيه بحث لكثرة وروده كقوله بالله دخلت فقل له هذا ابن هرمة واقفا بالباب وقوله لعمرك هل سمعت له سميا وكما تحتاج جملة القسم الى حرف كذلك جملة المقسم عليه وهو الجواب تحتاج الى حرف تربطها بالقسم ولا تخلو من ان يكون مثبتا او منفيا ان كان مثبتا فاما ان يكون جملة اسمية او فعلية فالاسمية تصدر باللام المفتوحة وهي لام الابتدا المفيدة للتاكيد كما صرح به الرضي والمص وغيرهما كقوله تعالى ثم لنحن اعلم فلذلك قال الرضي لا تدخل هذه اللام الا على ما تدخل عليه اللام الواقعة بعد ان المكسورة في الاصل او تصدر بان مشددة نحو ان سعيكم لشتى ومخففة وتلزمها اللام غالبا نحو ان كل نفس لما عليها حافظ اي ان كل نفس لعليها حافظ فخففت ان وبطل عملها وبقيت اللام وما في الخبر تاكيدا على تاكيد والجملة جواب قوله تعالى والسما والطارق ومن قرا لما بالتشديد فالمعنى ما كل نفس الا عليها حافظ فان نافية ولما حرف استثنا او بهما اي باللام وان نحو انك لمن المرسلين او دونهما اي دون اللام وان فانه يحسن حذفهما كما قال ابن مالك للطول اي لطول ما بين القسم وجوابه كقول بعض العرب اقسم من بعث النبيين مبشرين ومنذرين وختمهم بالمرسل رحمة للعالمين هو سيدهم اجمعين وقد يحذفان دون استطالة كقول ابي بكر رضي الله عنه والله انا كنت اظلم منه وقال ابو حيان لم يذكر اصحابنا الا الاستغنا عن اللام وان وينبغي ان يحمل ذلك على الشذوذ بحيث لا يحسن ولا يقاس عليه والفعلية اما ان يكون فعلها ماض او مضارع والماضي المتصرف اي غير التالي معمول يقرن بنتريا في تصدير باللام مقرونة بقد اي غير التالي نحو تالله لقد اثرك الله علينا وزاد في التسهيل او ربما او بما مرا ذقتها فالاول كقوله لئن نزحت دار لليلى لربما غنينا بخير والدنيا جميع والثاني كقول عمر بن ابي ربيعة ولئن بان اهله لبما كان يؤهل اي لربما وقد يخلو للطول اي لاجل الاستطالة ما بين القسم وجوابه من لقد اي من اللام وقد معا نحو قوله تعالى قتل اصحاب الاخدود جوابا لقوله تعالى والسما ذات البروج او يخلو للطول من اللام وتبقى قد نحو قوله تعالى قد افلح من زكاها جواب والشمس وضحاها او يخلو للطول من قد وتبقى اللام نحو قوله تعالى ولئن ارسلنا ريحا فراوه مصفرا لظلوا من بعده يكفرون وهذا ما نقله في المغني عن قوم ثم قال وعندي لان ظلوا مستقبل لانه مرتب على الشرط وساد مسد جوابه فلا سبيل فيه الى قد اذ المعنى ليظلن ولكن النون لا تدخل في الماضي ولم يمثل الا بقول امرئ القيس حلفت لها بالله حلفة فاجر لناموا فما ان من حديث ولا صالي ومثله في غير استطالة قول امراة من غفار والله لئن رسول الله صلى الله عليه وسلم وحكى ثم والله لكذب زيد كذبا ما احسب ان الله يغفره والاقتصار على اللام اكثر من العكس وقيل لا بد مع اللام من قد او مقدرة قال الرضي ان لام الابتدا لا تدخل على الماضي المجرد كما مر وهذا منه بنا على ان هذه اللام لام الابتدا وفيه كلام سياتي وقال ابن عصفور اذا اجيب القسم بماض مثبت متصرف فان كان قريبا من الحال جي باللام وقد نحو تالله لقد قام زيد وان كان بعيدا فباللام فقط

كقوله

ربك ان م

الهدم

القسم عياض

٢١٨

218

كقوله لناموا فكلامه صريح في ان قد المذكورة لتقريب الماضي من الحال وقد قال الزمخشري ان قد مع لام القسم للتوقع لان السامع يتوقع الخبر عند سماع المقسم به واعلم انه وقع في نسخة الاصل هنا سقط ظاهر يدل عليه السياق والذي فيها فالاسمية باللام او ان او بهما او دونهما للطول من لقد نحو قتل اصحاب الاخدود انتهت فاصلحت بما نصه في غالب النسخ اخذا من التسهيل والماضي المتصرف باللام مقرونة بقد وقد يخلو منهما للطول نحو قتل اصحاب الاخدود وعلى ذلك مشيت في الشرح لاشتباهه في النسخ ولو قيل والماضي المتصرف بلقد كما قال وقد يخلو من لقد لكان اخصر والماضي الجامد غير التالي لمصدره الاول له معمول الثاني باللام فقط ولا يقترن بقد نحو قوله لعمري لنعم الفتى مالك وقوله لنعم الحي حي عليهم والثاني كقول ام حاتم يمينا لقد ما عضني الجوع عضة فاليت ان لا امنع الدهر جائعا والمضارع الحالي يصدر باللام فقط ويمتنع معها النون الاتي ذكرها كما صرح به في المغني نحو قراءة قنبل لا قسم بيوم القيامة بحذف الالف وقوله لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم ليعلم ربي ان بيتي اوسع وقيل لا يقسم على الحال المحقق وجوده فلا يحتاج لتاكيده بالقسم وحكى عن المبرد وثعلب بانه فيعوض عن المشاهدة عائق والصحيح جوازه ثم قال المغاربة يجعل الفعل خبر مبتدا او يحول الى فاعل ويخبر به فتقول والله لانا اقوم الان او لانا قائم ويقال والله لا قوم وفيه نظر للقراءة المذكورة ونقل في المغني هذا عن البصريين قال وانما قدر البصريون في نحو لاقسم مبتدا لانهم لا يجيزون ان يقسم الحال الا انه يقسم الا على الجملة الاسمية والكاف في قوله كالاستقبالي للتنظير ونظير المضارع الحالي في تصديره باللام فقط المضارع الاستقبالي التالي تنفيسا اي حرف تنفيس نحو ولسوف يعطيك ربك فترضى او السين قياسا عليها ولم يسمع نحو والله لسيقوم زيد وقال الزمخشري في الاية ان اللام للابتدا دخلت على مبتدا محذوف اي لانت سوف لان لام القسم عنده ملازمة للنون قال في المغني ويضعفه ان فيه تكلفين لغير ضرورة تقدير محذوف وخلع اللام عن معنى الحال لئلا يجتمع دليلا الحال والاستقبال وقد صرح بذلك فلسوف اخرج حيا ونظيره خلع اللام عن التعريف واخلاصها للتعويض في يا الله او التالي معمولا له نحو قوله تعالى ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون وشذ ذكر النون معها في قوله فلنبعثن لا اخلقن وما له بدل اذا انقطع الاخا فودعا وفيه شذوذ اخر وهو دخولها على جواب منفي تنبيه افاد كلام المص ان معمول جواب القسم قد يتقدم عليه موخرا عن اللام وقد يتقدم عليها ايضا اذا كان ظرفا او مجرورا نحو والله عندك لاقوم وقال تعالى عما قليل ليصبحن نادمين وقال الاعشى باسحم داج عوض لا نتفرق فان غيره لكم يتقدم عليها فلا تقول والله زيدا لاضربن ونص المغاربة على المنع مطلقا في المثبت والمنفي وان اختلفوا في المنفي بلا وفي البسيط هذه اللام لا يعمل ما بعدها فيما قبلها واجازه الفرا وابو عبيدة والتالي قد نحو والله لقد اقوم غدا واما المستقبل غير التالي لها اي غير التالي تنفيسا او معمولا له او قد فيصدر باللام والنون الموكدة ثقيلة او خفيفة نحو قوله تعالى وتالله لاكيدن اصنامكم وربي لتبعثن وظاهر كلامه انه لا بد منهما معا وهو مذهب البصريين فلا يجوز عندهم

منهما

غير المتصرف التالي معمولها م

لعمري م

بيوم القيمة م

تفسير قوله تعالى م

كان م

الاكتفا باللام عن النون او عكسه الا في الضرورة والكوفيون يجيزون تعاقبهما في الكلام ووافقهم
الفارسي وصاحب التسهيل فالاستغنا باللام كقول عبد الله بن رواحة رضي الله عنه فلا وابي لناتيها
جميعا ولو كانت بها عرب وروم وبالنون كقول الاخر وقتيل مرة اثارن فانه فرغ وان اخاكم لن
يثارا **تنبيه** هذه اللام التي تصدر بها الافعال المذكورة هي لام التوكيد كما قال في شرح
اللمحة وتسمى لام القسم وليست لام الابتدا الاتها كما قال ابن الخباز في شرح الايضاح لا تدخل
على الجمل الفعلية الا في باب ان قال في المغني وهو مقتضى قول ابن الحاجب والزمخشري بل قال
الكوفيون ان الداخلة في باب ان هي لام القسم ايضا كما مر مستوفى مع الخلاف في جواز دخول لام
الابتدا على الفعلية في غير باب ان هذا كله في الجواب المثبت واما الجواب المنفي سوا كان
جملة اسمية او فعلية فعلها ماض ومضارع فيصدر بما الحجازية او التميمية نحو والله
ما زيد قايما او قايم ووالله ما يقوم او ما قام زيد وبلا العاملة عمل ليس وعمل ان على اختلاف
احوالها نحو والله لا رجل افضل منك او لا رجل في الدار واذا قدم الخبر او كان اسمها معرفة لزم
تكرارها كما مر نحو والله لا زيد بخارج ولا عمرو والله لا في الدار رجل ولا امراة ونحو والله لا يقوم زيد
او لا قام زيد ولا عمرو وبان نحو والله ان زيد قايم او ان يقوم او ان قام زيد قال تعالى ولين
زالتا ان امسكهما من احد كان الاولى شرطية والثانية نافية والمعنى والله ان زالتا
ما امسكهما من احد لكن المضارع اذا نفي بما او ان ولم يتقيد بالزمان المستقبل فظاهرها نفي
الحال والمبرد لا يجيز والله ما اقوم وان اقوم لكونها اذ ذاك هي في الحال وهو يمنع من كون المقسم
عليه حالا لا ينبغي ان تقول ما يقوم غدا والماضي اذا نفي بلا انقلب معنى الاستقبال قال
المحبين في الدنيا عذابهم والله لا عذبتهم بعدها سقر اي لا تعذبهم فلا يلزم تكرار لا كما لا يلزم
في الماضي الذي للدعا نحو لا رحمه الله لانه في الموضعين في معنى الاستقبال وفي غيرهما يجب
تكريرها كما في نحو فلا صدق ولا صلى وقد يوكد المنفي بلا كقوله تالله لا يحمد المر مجتنبا فعل
الكرام وان فاق الورى حسبا والاكثر التوكيد نحو قوله تعالى لا يبعث الله من يموت وتصدر
الجملة المنفية الواقعة جوابا مطلقا بحروف النفي الثلاثة فتصديرها كثيرا في كلامهم كما مر
وتصدر الفعلية منه بلم او لن نادرا فلا يقاس عليه بل قال ابن جني انه ضرورة كقول
ابي طالب والله لن يصلوا اليك بجمعهم حتى اوسد في التراب دفينا وحكى الاصمعي انه قال
لاعرابي الك بنون قال نعم وخالقهم لم تقم عن مثلهم نجيبة وتحذف لا مع المضارع كثيرا
نحو تالله تفتو تذكر يوسف وقوله فقلت يمين الله ابرح قاعدا وقيد المضارع في
التسهيل بالمجرد احترازا من المقترن بالتوكيد فلا تحذف معه لا للالباس اذ المتبادر
ح الاثبات في التسهيل حذف النافي وا لسماع لم يرد الا في لا فلذلك خصها المص بالذكر وقيد
منع حذفها لعدم السماع ولالتباس الحال بالمستقبل وعليه جرى بعضهم قال في المغني
وذكر ابن معط حذفها قال ابن الخباز ما رايت في كتب النحو الا حذف لا وقال لي شيخنا لا يجوز
حذف ما لان التصرف في لا اكثر من التصرف في ما انتهى وزاد في التسهيل حذف النافي مع
الماضي ان امن اللبس كقوله فان شئت اليت بين المقام والركن والحجر الاسود نسيتك
ما دام عقلي معي امد به امد السرمد وبعضهم يجعله ضرورة وكان المص لم يذكره لذلك وذكر

زيدم
يمنع بعده م
الحم
لايجدن
تراشم
واطلق م

في

المنخل

في المغني وقال انه يقل ويكثر حذف النافي لتقدم نفي على القسم كقول المنخل فلا والله نادى الحي
ضيفي هدوا بالمسناة والعلاط اي الا نادى ويقال العلاط بشر اذ ذكر بدون اجتماعهما قوله
تعالى فلا وربك لا يؤمنون وقد يكون الحذف مع تقدم نفي على القسم مثبتا كقوله تعالى انه
لقران كريم ومثله كثير وقد تحذف لا من اللبس نا في الجملة الاسمية كقوله فوالله ما نلتم
ولا نيل منكم بمعتدل لستم ولا متقارب اراد ما نلتم فحذف النافية وابقى الموصولة كذا قاله
ابن مالك والمغاربة يمنعون حذفه ويجوز على مذهب الكوفيين كون الباقية النافية ويمتنع
على مذهب البصريين **فتنبيهات** اولها قد يكون جواب القسم قسما كقوله تعالى ويحلفن
ان اردنا الا الحسنى فاللام جواب قسم محذوف وهو قسم جوابه ان اردنا ومنع بعض المغاربة
وقوع القسم جواب قسم ثانيها قال في المغني من امثلة جواب القسم ما يخفى نحو ام لكم ايمان علينا بالغة
الى يوم القيامة ان لكم لما تحكمون واذ اخذنا ميثاق بني اسرايل لا تعبدون الا الله واذ اخذنا ميثاقكم
لا تسفكون دماكم وذلك لان اخذ الميثاق بمعنى الاستحلاف قال كثير منهم الزجاج وتوضيحه واذ
اخذ الله ميثاق الذين اوتوا الكتاب لتبيننه للناس وقال الكسائي والفرا ومن وافقهما التقدير
بان لا تعبدوا الا الله وبان لا تسفكوا ثم حذف الجار ثم ان فارتفع الفعل وجوز الفرا ان يكون
الاصل النهي ثم اخرج مخرج الخبر ثالثها يستغني بالدليل كثيرا عن الجواب عن القسم نحو لافعلن كذا قال
المص حيث قيل لافعلن او لقد فعل او لين فعل فثم جملة قسم مقدرة فهو جوابها نحو لاعذبنه
عذابا شديدا ولقد صدقكم الله وعده لين اخرجوا لا يخرجون معهم وفيه يرد مطلق خلاف
فالبصريون على ان اللام للابتدا والكوفيون على انها للقسم وعن الجواب معموله نحو قوله
تعالى يوم ترجف الراجفة اي لتبعثن بدليل ما بعده او بقسم مسبوق ببعض حروف الاجابة
وسياتي ذكره ومنه بلى وربنا وقد اتينا على مقاصد هذا الباب مع الاختصار لكونه من المهمات
وقد اسقط هنا الباب راسا من الالفية وشروحها **باب الاضافة** هي لغة
الاسناد يقال اضفت ظهري الى الحائط اسندته اليه وفي الاصطلاح تطلق على النسبة
مطلقا ومنه قول النحاة هذا باب الاضافة وهي النسبة وعلى الباب الذي نتكلم فيه ورسمه
في الارتشاف بانه نسبة بين اسمين تقييدية توجب لثانيهما الجر ابدا فقال الاسمين
احترازا عن قام زيد فانها اضافة الجمل في تقدير الاسم وتقييدية احترازا من زيد قايم
وتوجب لثانيهما الجر ابدا احترازا من زيد الخياط قايم فالخياط صفة وابدا احترازا من
نحو زيد الخياط فانه لا يلزم فيه الجر ابدا قال المص في شرح اللمحة هي اسناد اسم الى ما اقيم مقام
تنوينه او نونه التالية للاعراب فالاول كقولك في غلام غلام زيد والثاني كقولك في مسلمين
ومسلمين مسلماك ومسلموك ومما اقيم مقام تنوينه اعم من ان يكون اسما كما مثلنا او غيره
كهذا يوم ينفع الصادقين صدقهم وجيتك كراهة ان تغضب وانما جاز هذا لكون المضاف
اليه في تقدير الاسم الا ترى ان التقدير هذا يوم نفع وكراهة الغضب انتهى ويكفي في اضافة
الشيء لغيره ادنى ملابسة بينهما نحو قوله تعالى عشية او ضحاها لما كانت العشية والضحى
طرفي النهار صح اضافة احدهما للاخر ومنه قول صاحب الخشبة لحامليها خذا طرفيكما وقول الشاعر
اذا كوكب الخرقا لاح بسحرة سهيل اذاعت غزلها في القرايب تنبيه تجريد المضاف وهو كابو خذ

ويوضحه
بعدام
وتقييدية
الجر

ونقوله صح
الاسم صح

من تعريف المصنف الذي مر كقول التسهيل المجعول كجزء مما يليه خافضا له الجزء يشمل الموصول
والمركب المزجي والموصوف بصفة لازمة وقوله مما يليه شامل للاسم والجملة والحرف المصدري
وقوله خافضا له اخرج به الموصول وما ذكر معه ومعنى تجريده ازالة ما فيه من تنوين ظاهر
او مقدر كقولك في ثوب زيد ودراهمه او شبهه اي شبه التنوين وهو نون التثنية
والجمع وشبههما كما في قوله تعالى تبت يدا ابي لهب والمقيمي الصلاة ونحو اقبض اثنيك وعشريك
اي يلزم النون المشبهة بالتنوين فيهما للاضافة ولا تزال نون الاثنين كالتي عليها علامة
الاعراب نحو بساتين زيد وشياطين الانس وكنون سنين اذا اجري مجرى الحين وفهم من
اقتصاره على ازالة ما ذكر انه لا يزال منه غير ذلك التانيث وقد تزال ان امن اللبس كقوله
تعالى واقام الصلاة وقولهم ابو عذرها اي اقامة الصلاة وابو عذرتها وخرج على ذلك
قوله تعالى فنظرة الى ميسرة ومن بعدهم قال الفراء فان خيف التباس اي بمذكر او جمع
لم تحذف كما في ابنة وتمرة فيجب ابقاؤها الفاعل اي المضاف يجر التالي له وهو المضاف اليه فافاد
كلامه امورا احدها ان الاول هو المضاف والثاني المضاف اليه وهذا قول س وهو الصحيح
وقيل عكسه وقيل يستعمل لكل الثاني انه لا يكون الا تلو الاول فلا يفصل بينه وبينه
وسياتي التصريح به اخر الباب الثالث ان عامل الجر في المضاف اليه هو المضاف وهو
مذهب س ودليله اتصال الضمير به وانما يتصل الضمير بعامله وهذا احد المواضع الثلاثة
التي جاز فيها عند س اعمال الاسم الجامد فعمل الرفع في باب الابتداء والنصب في باب التمييز والجر
في باب الاضافة وكان القياس ان لا يعمل الجر لان الاسماء انما تعمل لشبهها بالافعال وهي انما تعمل
الرفع والنصب لكنه نابت عن الحرف وقال الزجاج هو الحرف المقدر نظرا الى ان معناه في الاصل
هو الموقع للاضافة بين الفعل والمضاف اليه اذ اصل غلام زيد غلام حصل لزيد فمعنى
الاضافة قائم بالمضاف اليه لاجل الحرف وقوله وتفوي اولا كما سياتي وجه من قول غيره وتنوي
في اي معناها ان كان الثاني وهو المضاف اليه ظرفا للاول اي المضاف زمانيا كان
كمكر الليل وتربص اربعة اشهر او مكانيا مجازيا نحو الد الخصام او حقيقيا نحو عثمن شهيد
الدار رضي الله عنه والحسين قتيل كربلا وهذا القسم ذكره المص تبعا لابن الحاجب وابن
وابن مالك قال وقد اغفله اكثر النحويين وهي ثابتة في الكلام الفصيح والنقل الصحيح انتهى
وفي الاوضح انها ثابتة بقلة اي بخلاف القسمين الآتيين وممن اثبتها عبد القاهر والزمخشري
حكاه عنهما ابن اياز وفيه بحث سياتي وعبارته بشهيد الدار على ان اسم المفعول ونحوه من الوصف
اذا لم يكن عاملا فاضافته معنوية كما سياتي وعلى معنى الحرف وفيه بحث سياتي وتنوي
من البيانية اي معناها ان كان الثاني كلا له اي للاول وكان مع ذلك صالحا للاخبار
به اي بالثاني عنه اي عن الاول كخاتم حديد وباب ساج فالحديد والساج كل للخاتم والباب وهما بعضان منهما ويصح الاخبار بهما اذ يقال الخاتم حديد والباب ساج
وهذا القسم ثابت كما في الاوضح قال ابن مالك في شرح التسهيل ومنه اضافة الاعداد الى
المعدودات والمقادير الى المقدرات وتنوي اللام التي للملك والاختصاص اي معناها
في الباقي وهو ما لم يكن ظرفا للاول ولا كلا له ولا صالحا للاخبار عنه كغلامه اي
كغلام فلان وعبد عمرو او كان كلا له ولكن لم يصلح للاخبار به عنه كراس زيد ويده

اذ

وذا هي نوب صح

كتابه

٢

بلكؤه صح

اذ لا يقال اليد زيد وكذا بعض القوم ونصف القوم وثلثهم فهي بمعنى اللام وان كان يقال اليد منه
وبعض من القوم لان من التي تتضمنها الاضافة هي المبينة وشرطها ان يصح اطلاق مجرورها
على المبين كما في فاجتنبوا الرجس من الاوثان كما جرى الرضي في باب التمييز وهذا مذهب ابن
السراج واكثر المتاخرين وقال السيرافي وابن كيسان هي في هذا المحمى بمعنى من لان ح
المضاف اليه كل للمضاف وكذا اذا لم يكن ظرفا له ولا كلا ولكن صلح للاخبار به عنه نحو يوم
الخميس فانه وان صح الاخبار به عنه فليس كلا لليوم ولا ظرفا له ونبه بالمثال المذكور على
امور احدها صحة اضافة المسمى للاسم فان يوم هو المسمى والخميس هو الاسم ونظيره سعيد
كرز ومثله اضافة الموصوف الى الصفة كما سياتي من كلامه وعكسه كمسجد الجامع وجرد قطيفة
بالتاويل فيهما على ما سياتي بسطه الثاني ان اضافة الظرف الى الاسم داخلة تحت اضافة
الاسم ويقع في تصانيف الاقدمين كما قال في شرح اللمحة ان الجر بالاضافة او الظرف
او الحرف وهو تسامح اذا الظرف من حيث هو ظرف لا تاثير له وانما التاثير للاضافة ويجره
على السنة المعربين نحو ذلك الثالث انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يجوز التصريح
بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلولها فقولك طور سينا ويوم الخميس بمعنى اللام
ولا يصح اظهارها في مثل ذلك لذا قال الرضي ان الاولى ان يقال ان الاضافة في نحو شهيد الدار
بمعنى اللام كما قاله باقي النحاة على طريق المجاز لانه ادنى من الاشتراك فلا تقول ان اضافة
المظروف الى الظرف بمعنى في لان ادنى ملابسة واختصاص يكفي في الاضافة كما مر فعليه
يقال كل ما لم يكن الاضافة فيه بمعنى من في بمعنى اللام تقليلا للاشتراك وهذا ما عليه اكثر
المتاخرين وهو قول الجرمي بل ذهب ابن الضائع ايضا الا تكون الا بمعنى اللام والحاصل
ان منهم من لم يعتد بالاضافة على معنى في وان كانت راجحة من جهة الاتساع لا قتضاء الاتساع
لحاجة المعنى فتكونه بالاعتبار وانما عند اهل البيان واما النحوي فعند اعتبارها القصور نظره
في تصحيح اللفظ على ظاهره وقوله منبر الخطيب هو كالمثال الاول وهو غلام زيد ونحوه فكان
الانسب تقديمه بل طرحه راسا اذ ليس من عادته تكثير مثال ليس من نوع واحد وابطل
ابن درستويه كون الاضافة بمعنى الحرف مطلقا بلزوم كون المضاف نكرة اذ الاصل على
هذا الخاتم من حديد وغلام لزيد ورد بانه انما يلزم لو قلنا الحرف مقدر وانما قلنا هو على معنى
الحرف كما قاله ابن مالك والى هذا اشار المص بقوله وتنوي فقط ... اذا كان الاول صفة مضافة
لمعمولها وهي الاضافة اللفظية الاتي ذكرها فهي على معنى الحرف وهو كالصريح في كلام ابن الحاجب
فانه قسم الاضافة الى لفظية ومعنوية وقسم الثانية الى ما هي بمعنى اللام او من او في
قال شارح الفصول قد لا تقدر الاضافة من الحروف الثلاث واليه يشير قول الزمخشري
في الاسم العام بل قال ابن يعيش وعندي ان اضافة اسم الفاعل اذا كان ماضيا من ذلك
اي ليس مقدرا مع ان اضافته محضة فغير المحضة من باب اولى وهو كما قال ابن اياز مشكل
لان الجار اذا كان الحرف المقدر لفظا هو وان كان المضاف فهو انما يعمل الجر لنيابته عن الحرف
العامل كما صرح به ابو علي واذا لم يكن حرف فكيف ينوب الاسم والمنفصلة في هذا شبهة
بالمتصلة واذا جاز حمل المنفصلة على المتصلة كان حمل ما هو منها عليها اولى ولو قدر اسم

عليه صح

كلا ن

الى صح

زاد الكوفيون الاضافة بمعنى عند نحو
ناقة رقود الحلب اي عند الحلب صح

على ان منهم من ذكر التقدير كالجزولي وغيره
تنبيه يدخل في قول المص وتنوي
في الخ صح

كل معنوي خلافا لما يقتضيه كلام
... من ان اللفظية كبست
على معنى الحرف صح

الفاعل الماضي باللام لم يكن بعيدًا انتهى ويوافق على هذا تمثيل المص بشبيه الدار للاضافة على معنى في كما مرّ وفي الارتشاف عن بعض اصحابنا يعني المغاربة ان اللفظية كاضافة اسم الفاعل والامثلة واسم المفعول الى مفعول كان منصوبًا كمررت برجل معطي الدرهم هي على معنى اللام لجواز وصولها باللام كقوله تعالى فمنهم ظالم لنفسه وما ربك بظلام للعبيد وصرح الرضي بان اللفظية ليست على معنى الحرف فقال ليس الوجه في قولك زيد حسن الوجه مضافا اليه حسن بتقدير حرف الجر بل هو هو وكذا في ضارب زيد وان كان مضافا الى زيد لكنه بنفسه لا بحرف الجر كما كان مضافا اليه من حيث نصبه ايضًا ولم يحتج في اضافته اليه الا في حال الاضافة ولا تبتلها الى حرف بل قد يدعم اسم الفاعل بحرف الجر في بعض المواضع وان كان من فعل متعد بنفسه نحو انا ضارب لزيد لكونه اضعف من الفعل واشار الى الجواب عن الشاقي الذي اشرنا اليه بانه يجوز ان يقال المضارب عمل الجر لمشابهته للمضاف الحقيقي لتجرده عن التنوين او النون لاجل الاضافة وهو متجه نعليه يعتمد كفصل فيما تقدم الاضافة وتخصص المضاف بالمضاف اليه المنكر كغلام رجل وعبد امراة وتعرف بالمضاف اليه المعرف كغلام زيد وعبد هذا فالمراد بالتخصيص تقليل الاشتراك في النكرات على ما هو الشايع في عرفهم فلا يرد قول المصنف في المغني ان التعريف تخصيص مع زيادة هي التعيين فلا يصح جعله قسيما للتخصيص وهو قسم منه فلهذا احتاج الى تفسير التخصيص بما لم يبلغ درجة التعريف فان غلام رجل اخص من غلام لكنه لم يتميز بعينه وانت اذا فسرت التخصيص بما هو في عرفهم لم تحتج الى هذا كما نبه عليه الدماميني وهو ظاهر ويكون بهذه الاضافة مفيدة لاحد الامرين تسمى معنوية لانها افادت امرًا معنويًا وهو التخصيص او التعريف وتسمى ايضًا محضة لانها خالصة من شايبة تقدير الانفصال ومتصلة لذلك ايضًا ومن هنا يستفاد شيان احدهما ان المضاف لا يجامع التعريف بل شرطها تجرد المضاف منه غالبًا لان الاصل في الاضافة للمعرفة تعريف المضاف وهو حاصل للمعرفة فيكون تحصيلا للحاصل بل متى اريد اضافة المعرف فان كان بال حذفت منه او بالعلمية نكر بان يجعل واحدًا من الجملة كما مرّ فلا يقال الغلام زيد ولا زيدكم الا ان حذفت ال من الاول او قدر الشياع في الثاني ولذلك امتنع اضافة المضمرات والمبهمات لتعذر تقدير تنكيرها الثاني ان المقصود لذاته هو المضاف اليه انما جي به لغرض التعريف او التخصيص ولم يؤت به لذاته وقد يكون الامر بالعكس نحو كل خفي يتقي فان فائدة الصفة في ذلك المضاف اليه لان المضاف انما جي به لقصد التعميم للحكم عليه ولذلك ضعف قوله وكلا اخ مفارقه اخوه لعمرو ابيك الا الفرقدان ذكره في المغني تنبيه اذا كان المضاف مشتقا او ما في معناه كانت اضافته مفيدة للاختصاص باعتبار الصفة الداخلة في مفهوم المضاف كما في كاتب زيد فانه يفيد اختصاص الكتابة لامر قامت هي به ولسائر معانيه واعراضه واذا كان اسم عين فاضافته تفيد اختصاص المضاف مطلقا اي غير مقيد بصفة داخلة في مسمى المضاف فاذا قلت دار زيد وعلم افاد اختصاصا في الملكية والسكنى وفي المغني ان كان المصدر مضافا الى الفاعل والمتعلق ان كان مضافا للمفعول وانما يتعرف المضاف للمعرفة ان لم يكن عريقا بالمهملة اي اصيلا في الابهام كغير ومثل وحسب اذا اريد

بها

بها مطلق المماثلة والمغايرة والكفاية كمررت برجل غيرك ومثلك وحسبك من رجل فيتخصص ولا يتعرف بالاضافة لشدة ابهامها فان غيرك مثلا صالح لكل مغاير ولذلك صح وصف به كمررت برجل غيرك وتعليل عدم تعريفها بتوغلها في الابهام كما اشار اليه هنا وصرح به في المغني هو مذهب السيرافي والمبرد والتعليل بكونها في معنى اسم الفاعل الذي لا يتعرف بالاضافة والمعنى برجل مغاير او مماثل وكاف اما اذا اريد المماثلة والمغايرة في شيء مخصوص كما اذا اشتهر شخص بمماثلتك في شيء من الاشياء كالعلم والشجاعة او نحوهما فقيل جاء مثلك كان معرفة اذا قصد الذي يماثلك في الشيء الفلاني فكذا غيرك قال ابن مالك قد يعني بمثل وغير مغايرة خاصة ومماثلة خاصة فيحكم بتعريفها واكثر ما يكون ذلك اذا وقعت بين ضدين ولذلك جعل قوله تعالى غير المغضوب عليهم صفة للذين لانه ليس لمن رضي الله عنهم ضد الا المغضوب عليهم فتعرف غير المغضوب عليهم لتخصصه بالمرضي عنهم قال الرضي قال ابن السري اذا اضيفت غير الى معرفة له ضد واحد تعرف غير لانحصار الغيرية نحو عليك بالحركة غير السكون وقدح فيه ابن السراج بقوله تعالى نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل اي الصلاح لان عملهم كان فاسدًا وبقوله ان قلت خيرًا لقال شرا غيره والجواب انه على البدل لا الصفة او حمل غير على الاكثر مع كونه صفة لان الاغلب عليهم التخصيص بالمضاف اليه واشار بكاف التمثيل الى كل ما هو في معناهما من شبهك وقرنك وخدنك قال في الارتشاف وما اخذ من السماع والمسموع منها مع ما ذكر ضربك وتحوك وناهيك وكافيك وهدك وشرعك وكفوك مثلك وفيك لا وابد وناقة عبر الهواجر اي عابرة فيها وجارية شكل البحار وحجر ملء الكف ولا يغني في ذلك بتثنية الموصوف ولا بجمعه ولا يؤنث جاريته فتقول مررت برجل كافيك من رجل وبامراة كافيك من امراة وبرجلين كافيك من رجلين وهكذا ومعنى هدك اثقلك وصف محاسنه وناهيك اي ينهاك عن ذكر غيره قال الرضي وانما لم يتعرف حسبك وشرعك واخواته لكونها بمعنى الفعل اي يكفيك زيد وكذا البقية او وهو لم يكن الا ان او اذا وقعت في سياق النفي كانت لشمول العدم كقوله تعالى ولا تطع منهم اثما او كفورا اي ولم يكن واقعا موقعا يستحق فيه النكرة بان يجعل المضاف كما قال في العمدة مباشرة او عطف معمولا لما لا يعمل الا في النكرة كمد خولي لا النافية المضاف الى المعرفة نحو لا اباك قال الشاعر ابا الموت الذي لا بد اني ملاق لا اباك تخوفيني والمعطوف المضاف الى ضمير عايد على مجرور رب نحو رب رجل واخيه او عايد على نكرة اضيف اليها كل نحو كل امرئ وعمله وكل شاة وسخلتها بدرهم او على مميز كم الخبرية او الاستفهامية نحو كم عبدًا واخيه اعتقت وكم ناقة وفصيلها لك قال في شرح الشذور فكم مبتدأ وهي استفهامية وناقة نصب على التمييز وفصيلها عاطف ومعطوف والمعطوف على التمييز تمييز ومثل به غير المصنف للاستفهامية بحذف لك لكن عدل عنه موافقة لكلامه وكذا المعطوف المضاف الى ضمير عايد على ما اضيف اليه اي نحو قوله واي فتى هيجا انت وجارها او بسكون المضاف حالا نحو فعل ذلك جهده فلا يتعرف شيء من ذلك لان الموضع للنكرة اذ لا ورب لا يعملان الا فيها كما مر وكل واي لا يضافان لمعرفة مفردة كما ان اسم التفضيل كذلك كما قاله المص ولشبههما في ذلك رب والتمييز والحال لا يكونان الا نكرتين بل الامثلة في المعنى بمنزلة قولك لا اباك ورب

رجل واخ له الى اخرها والغالب ان العرب لا تفعل ذلك الا مع ما يطلب التنكير كرب ونحوها
مما ذكر وبعد سبق النكرة كامثل المص كذ لك قال الش وهو على جوازه ضعيف وقاسه الاخفش
وحكى الاصمعي انه قال لامراة الفلانة اب واخ فقالت رب ابيه واخيه وهذا اضعف مما قبل
وشرطها قبل ان يكون في العطف على النكرة بالواو وفي سلوكه هذا مع نحو رب واخواتها
خلاف وصحح الجواز نحو هذا رجل واخوه تريد التنكير اي واخ له الا ان هذا مع رب واخواتها
نص بخلاف هذا وكما يكتسب المضاف من المضاف اليه التعريف او التخصيص على ما ذكر يكتسب
امورا اخرى كالتذكير والتانيث والى هذا اشار بقوله وربما اكسب ثانيا اولا اي المضاف للمذكر
الصالح للحذف تانيث الثاني وهو المضاف اليه المونث كقطعت بعض اصابعه
وقرئ تلتقطه بعض السيارة فبعض فيهما مذكر اكتسب التانيث فيما اسند اليه مما بعده لانه
لصحة حذفه كان المسند اليه هو الثاني اذ يصح ان يقال قطعت اصابعه وتلتقطه السيارة
وقال الشاعر طول الليالي اسرعت في نقضي ... نقضن كلي ونقضن بعضي ... وقال
وما حب الديار شغفن قلبي ... ولكن حب من سكن الديارا ... وانشد وتشرق بالقول الذي
قد اذعته ... كما شرقت صدر القناة من الدم ... والى هذا اشار ابن حزم الظاهري في قوله
تجنب صديقا مثل ما واحذر الذي ... يكون كعمرو بين عرب واعجم ... فان صديق السوء يزري وشاهدي
كما شرقت صدر القناة من الدم ... اراد بما الكناية عن الناقص كنقص ما الموصول وبعمرو
الكناية عن المنتحل الاخذ ما ليس له كاخذ عمرو الواو في الخط قال المص ويحتمل ان يكون منه ذلك
فله عشر حسنات فالمعدود في الحقيقة الموصوف المحذوف وهو مونث وان الضمير
للنار انتهى وعبارته تشمل ما كان فيه المونث ظاهرا او مضمرا وزعم الفرا انه لا يجوز
ذلك مع المضمر فلا يجوز الاصابع قطعت بعضها ولا القناة شرقت صدرها وان
العرب منعت من استجازته ذكره في الارتشاف وتذكيرا اي المضاف المونث الصالح
للحذف تذكير المضاف اليه نحو قوله انارة العقل مكسوف بطوع هوى ... وعقل عاصي
الهوى يزداد تنويرا ... وقوله رؤية الفكر ما يؤول له الامر معين على اجتناب التواني قال المص
ويحتمل ان يكون منه قوله تعالى ان رحمت الله قريب من المحسنين واحترز بصلاحية
حذف الاول في المسئلتين عما لا يصلح حذفه فلا يجوز غلام هند ذهبت ولا امة زيد
جا اذ لا يقال هند ذهبت وتريد غلامها ولا زيد جا وتريد امته لان اللفظ جا ذلك
قال المص ومن ثم رد ابن مالك قول الشيخ في توجيه قراة ابي العالية لا تنفع
نفسا ايمانها بتانيث الفعل انه من باب قطعت بعض اصابعه لان الايمان لو سقط
لقيل نفسا لا تنفع بتقديم المفعول ليرجع الضمير المستتر الذي ناب عن الايمان في الفاعلية
ويلزم من ذلك تعدي فعل المضمر المتصل الى ظاهره كقولك زيدا ظلم اي ظلم نفسه وقد مر امتناعه
وزاد في التسهيل شرطا اخر لم يذكره المص ولا الرضي وهو كون المضاف بعضا من المضاف اليه
كما في المتن او كبعضه نحو اجتمعت اهل اليمامة واحترز به عن نحو يوم الجمعة وذي صباح فلا
يقال يوم الجمعة ضمتها لكنه لا يشمل الجواز فيما كان فيه المضاف مذكرا وهو كل المونث نحو ونيت
كل نفس يوم تجد كل نفس وان كان الافصح في هذا النوع التانيث وبه جا القران واشار بربما

وربما

بين

المتنزيد

يكتسب م

المضاف هنا م

التقليلية

التقليلية الى ان ذلك وان جاز لكن الاصل والافصح التذكير في المسئلة الاولى والتانيث
في الثانية ولهذا قرا الجمهور يلتقطه بعض السيارة بالتحتية تكملة ربما اكتسب المضاف
من المضاف اليه امرا غير ذلك كالتصدير اذا اضيف لمقدر كما سبق من كلامه في باب الادوات والعموم
اذا اضيف لعام فانه يسري اليه عموم المضاف اليه وكالمصدرية نحو وسيعلم الذين ظلموا اي
منقلب ينقلبون فاي منقلب مفعول مطلق وكالظرفية والبنا قال في المغني وذلك في
ثلاثة ابواب احدها ان يكون المضاف مبهما كغير ومثل ودون واستدل له بقوله تعالى وحيل
بينهم وبين ما يشتهون انه لحق مثل ما انكم تنطقون فيمن فتح مثلا وهو صفة لحق وقراة
بعض السلف او يصيبكم مثل ما اصاب بالفتح وقول الفرزدق واذ ما مثلهم بشر وقد
نوزل جميع ذلك وزعم ابن مالك انه لا يكون في مثل لمخالفتها المبهمات بانها تثنى وتجمع
كقوله تعالى الا امم امثالكم وقوله والشر بالشر عند الله مثلان وتاول الاية واما بيت
الفرزدق فعنه اجوبة مشهورة الثاني ان يكون المضاف زمانا مبهما والمضاف اليه
فعل مبني كقوله على حين عاتبت المشيب على الصبا ... فقلت ولما اصح والشيب وازع
وقوله لاجتذبن منهن قلبي تحلما ... على حين يستصبين كل حليم روي بالفتح وهو ارجح من
الاعراب فان كان المضاف اليه فعلا معربا او جملة اسمية فقال البصريون يجب الاعراب
قال المص والصحيح جواز البناء ومنه قراة نافع هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم وقراة
غير ابي عمرو يوم لا تملك نفس لنفس وقال اذا قلت هذا حين اسلو يهيجني ... نسيم الصبا من
حيث يطلع الفجر وقال تذكر ما تذكر من سليمى ... على حين التواصل غير داني وحكي ان ابي
ان الاخفش سئل بحضرة ابن الابرش عن وجه النصب في قول النابغة اتاني ابيت اللعن انك لمتني
وتلك التي تستك منها المسامع ... مقالة ان قد قلت سوف اناله ... وذلك من تلقاء مثلك رائع
فقال انه لا يصح الا ردي عتره زي مع الردي فقيل له الجواب فقال ابن الابرش غدا جاب ريد انه
لما اضيف الى المبني اكتسب منه البنا قال المص وهو غير جيد لعدم ابهام المضاف ولو صح لصح
البنا في غلامك وفرسه ونحوهما لا قائل به وقد منع ابن مالك في مثل لعدم ابهامها
كما مر فالظاهر بهذا وانما هو منصوب على اسقاط الخافض وباضمار اعني وعلى المصدرية
واجاب عن اشكال الاخفش في البيت وهو اضافة مقالة الى ان فانه من اضافة الشيء الى نفسه
بان الاصل مقالة لنا فحذف التنوين للضرورة لا للاضافة وان وصلتها بدل من
مقالة او من تلك حتى او خبر محذوف فصل في الاضافة اللفظية التي هي قسيمة
المعنوية التي مر الكلام فيها واذا كان المضاف صفة والمراد بها ما عدا اسم
التفضيل لما سياتي وذلك اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وامثلة المبالغة والواو
للحال في قوله وكان المضاف اليه معمولها اي معمولا لتلك الصفة قبل الاضافة اما مرفوعا
بها او منصوبا سميت هذه الاضافة لفظية وغير محضة ومنفصلة وكون اضافة
الصفة لفظية مبني على كونها عاملة اما رفعا او نصبا لانها اذا كانت كذلك فالمجرور
بها في الظاهر ليس مجرورا في الحقيقة والصفة المشبهة جائزة العمل ابدا فاضافتها
الى ما هو فاعلها في المعنى بعد جعله في صورة المفعول لفظا كحسن الوجه على ما سياتي

بفتح يوم م

قدم

معمولها

دون شرطه

لفظيه وكذا عمل اسم الفاعل والمفعول في مرفوع هو سببيهما فانه جائز كما سياتي نحو زيد
ضامر بطنه ومسود وجهه فاضافتهما اذن كالصفة المشبهة كزيد ضامر البطن ومسود الوجه لفظيه
وكذا عملهما في غير سببيهما كمررت برجل قائم في داره عمرو ومضروب على بابه بكر لكن لا يضافان
الى مثل هذا المرفوع اذ لا يضاف الشئ الى نفسه كما سياتي واما عمل اسم الفاعل في المفعول
به واسم المفعول في المفعول الذي لم يسم فاعله او في المفعول المنصوب في بابا اعطى وعملهما
في غير المعمول به من المعمولات الاجنبية فيشترط له الاعتماد وكونه بمعنى الحال او الاستقبال
كما سياتي فاذا اضيفا والحالة هذه لذلك المعمول كزيد ضارب عمرو الان وزيد مضروب
العبد ومعطى الدرهم فاضافتهما لفظية لكن لا يضافان من مطلوبيهما الا الى
الفاعل والمفعول به لشرف طلبهما لهما ومثلهما في ذلك امثلة المبالغة وانما سميت
اضافة الصفة في الصفة المذكورة لفظية لانها انما تفيد امرا لفظيا اما
التخفيف بحذف التنوين الظاهر نحو قوله تعالى يحكم به ذوا عدل منكم هديا بالغ
الكعبة فبالغ اسم فاعل اضيف لمنصوبه فحذف تنوينه لفظا ومثله نحو لا اضاربات
عمر او بحذف التنوين المقدر كما في ضوارب زيد وحواج بيت الله فالتخفيف في مثل
ذلك في المضاف لا غير او بحذف نون التثنية كما في ضاربا زيد او الجمع كما في ضاربو
زيد فحاصل هذه الصفة اذا كانت بمعنى الحال او الاستقبال ان تعمل النصب لكن الخفض
اخف منه اذ لا تنوين معه ولا نون او تفيد رفع القبح كما في حسن الوجه اذ في رفع
الوجه خلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف لانها اذا رفعت الوجه لم ترفع ضميره
او ملابس ضميره اذ المرفوع لا يتعدد وليس مع الوجه ضمير يربط الصفة بالموصوف
وفي نصبه على التشبيه اجراء الوصف القاصر مجرى المتعدي وفي الجر تخلص منهما ومن
ثم امتنع زيد الحسن وجهه لانتفاء قبح الرفع لحصول الربط بالضمير المضاف اليه نحو الحسن
وجه لانتفاء قبح النصب لان النكرة تنتصب على التمييز وظاهر كلام المصنف [illegible]
الماخوذ من كلام المص في كتبه انه لا تخفيف في الحسن الوجه وان التخفيف انما يكون في المضاف
فقط وقال الرضي ان التخفيف في الصفة المشبهة وفي اسمي الفاعل والمفعول المضافين
الى السببي قد يكون في كل من المضاف والمضاف اليه معا كما في قائم الغلام ومؤدب الخدام
وحسن الوجه فانه في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في
الصفة وقد يكون في المضاف وحده كالقائم الغلام والمؤدب الخدام والحسن الوجه انتهى
وافاد المص بحصر مفاد اللفظية في اللفظيين انها لا تفيد غيرهما كالتعريف ونحوه واليه
الاشارة بالتمثيل بالاية المذكورة فانه افاد مع التمثيل الدلالة على مفهوم الحصر اذ لو افاد
بالغ باضافته الى الكعبة تعريفا لما صح وصف النكرة به اذ لا يصح وصف النكرة بالمعرفة وكذا
قوله تعالى عارض ممطرنا وثاني عطفه فممطرنا صفة لعارض على الوجه الاحسن وثاني عطفه
حال وهي واجبة التنكير ولكونها لا تفيد التعريف صح ان تجامع ال كما سياتي ولا يجتمع على
الاسم تعريفان كما قالوا المقصودات الاضافة اللفظية غير محضة ولا معرفة من حيث
الاضافة وان حصل ذلك من جهة اخرى قال في المغني وفي التحفة لابن مالك رد على ابن الحاجب

في

بهذا التقرير

بحذف ح

في قوله لا تفيد الا تخفيفا فقال بل تفيد ايضا التخصيص لان ضارب زيد اخص من ضارب
وهو تسهو فان ضارب اصله ضارب زيدا بالنصب وليس اصله ضارب فقط فالتخصيص حاصل
بالمعمول قبل ان تاتي الاضافة وسميت غير محضة لانها في تقدير الانفصال اذ الاصل في
ضارب زيد ضارب زيدا فالمجرور في الظاهر ليس مجرورا في الحقيقة والتنوين المحذوف
مقدر فالاضافة كلا اضافة وهو المراد بغير المحضة وافاد بذكره ضابط اللفظية صريحا
ضابط المعنوية مفهوما لانها مقابلتها ولذا لم يعرفها ابن الحاجب بان يكون المضاف غير
صفة مضافة لمعمولها والمص لرعاية الاختصار كثيرا ما يستغني بتعيين المنضبط
عن تعيين الاخر كما مر في الاعراب التقديري وغيره اذ لا ثالث لهما على طريقة الجمهور التي
مشى عليها المصنف في سائر كتبه خلافا لما في التسهيل من اثبات قسم ثالث هو المشبه
باللفظية كما سنشير اليه فما خرج عن الضابط المذكور للفظية فهو داخل في المعنوية
وذلك صور احداها ما ليس المضاف صفة ولا المضاف اليه معمولا للمضاف اي قبل الاضافة
كغلام زيد ونحوه مما اضافته على معنى الحرف كما مر ومنها اضافة المسمى الى الاسم كما مر نحو
سعيد كرز وشهر رمضان وذو وذات مضافين الى المقصود بالنسبة نحو ذو صباح وذات
مسا وذات يوم وهذا النوع قال الرضي متفق على جواز اضافته ويجوز فيه التاويل
بالمسمى اي مسمى كرز وكذا الباقي واضافة الاسم الى الصفة كمسجد الجامع وصلاة الاولى ودار
الاخرة وجانب الغربي وبقلة الحمقاء وعكسه وهو اضافة الصفة للاسم نحو سحق عمامة
وجرد قطيفة واخلاق ثياب اذ الاصل مسجد جامع وقطيفة جرد وكذا البقية
وهذان القسمان اختلف في جواز الاضافة فيهما فجوزها الكوفيون حيث اختلف اللفظان
مستشهدين بما ذكر مما ورد فيهما من غير تاويل ومنعها البصريون واوجبوا التاويل
لان الصفة هي الموصوف ولا يضاف الشئ الى نفسه ثم قال الاكثرون في تاويل الاول
منهما هو على حذف مضاف اي دار الاخرة وصلاة الساعة الاولى اي من الزوال ومسجد
الوقت الجامع وقيل يراد بالمضاف المسمى وبالمضاف اليه الاسم اي الدار التي تسمى
الاخرة والصلاة التي تسمى الاولى وفي الثاني بجرد قطيفة انه من باب خاتم فضة لان
المعنى شئ جرد اي بال ثم حذف الموصوف واضيفت صفته الى جنسها للتبيين اي شئ
جرد من جنس قطيفة وشئ سحق من جنس عمامة ولا ينقاس ذلك بل هو مقصور على السماع
فلا يقال في جاني زيد الظريف ظريف زيد وفي كتاب ابن عطية ان قوما من النحويين
يضيفون الصفة الى الموصوف نحو كريم زيد وصحح ابن عقيل بعدم القياس في النوعين
معا واضافة الموصوف الى القائم مقام الوصف كزيد الخيل اي صاحب الخيل لانه كان
صاحب خيل قال الشاعر فان قريش الحق لن تتبع الهوى ولن يقبلوا الى الله لومة
لائم اي قريشا اصحاب الحق واضافة المؤكد الى المؤكد كحينئذ ويومئذ قال الشاعر
يخاطب ضيفين طرقاه فقلت انجوا عنها نجا الجلد انه سيرضيكما منها سنام وكاهل يقال
نجوت جلد البعير عنه واخيته اذا سلخته والنجي مقصود هو الجلد فكانه قال جلد الجلد فاضاف
المؤكد الى المؤكد قال الفراء اضاف النجي الى الجلد لان العرب تضيف الشئ الى نفسه اذا اختلف

في بدل
في تعجب

كويمة ح

اللفظان نحو حق اليقين ولدار الآخرة ومذهب البصريين المنع الا ان سمع وبقول الفراء قال بعض البصريين ويحكى عن بعض الكوفيين ايضا واضافة الملغى الى المعتبر كقوله الى الحول ثم اسم السلام عليكم ومن كلامهم هذا حي زيد اي زيد واضافة المعتبر الى الملغى ومعنى كونه ملغى انه لا يعتد به كالاعتداد بالحرف الزائد المؤكد ومنه قول الحطيئة فلو بلغت عوى السماك قبيلة لزادت عليها نهشل ومحلت وقول الآخر اقام ببغداد العراق وسوقه لاهل دمشق الشام سوق مبرح الثانية ما المضاف صفة والمضاف اليه ليس معمولا لها قبل الاضافة وذلك كاسم التفضيل نحو افضل القوم كما سيأتي في تصريحه بذلك والوصف الذي لم يرد به الحال الا استقبالا كما في خالق السموات ومصارع مصر لانه لا يعمل فالمضاف اليه في ذلك ليس معمولا له فاضافته معنوية واشار الى ذلك بتمثيله بشهيد الدار للاضافة على معنى في التي هي احد اقسام المعنوية كما مر فاضافة الوصف في ذلك ليست في تقدير الانفصال فيتعرف بها المضاف فلذلك صح ان يقع وصفا للمعرفة في قوله تعالى مالك يوم الدين والمستمر كقولك هو مالك العبيد فانه بمنزلة قولك مولى العبيد قال المصنف لكنه نقض هذا المعنى الثاني عند كلامه على قوله تعالى وجاعل الليل سكنا فقال اسم الفاعل هنا ليس بمعنى الماضي فتكون اضافته حقيقية بل هو دال على جعل مستمر في الازمنة المختلفة ومثله فالق الاصباح فالق الحب والنوى كما تقول زيد قادر عالم ولا تقصد زمانا دون زمان وسياق جواب هذا النقض في اسم المفعول الثالثة ان يكون المضاف اليه معمولا للمضاف قبل الاضافة لكن المضاف غير صفة وذلك كالمصدر المضاف لمرفوعه او منصوبه كضرب الامير واكل الخبز ولما كان في بعض هذه الصور ما اختلف في اضافته هل هي لفظية ام غير لفظية نبه على ما قوي فيه الخلاف من ذلك فقال وليس منها اي من اللفظية اضافة المصدر لمعموله المرفوع او المنصوب نحو ضرب الامير واكل الخبز ولا اضافة الاسم الى الصفة نحو دار الآخرة وصلاة الاولى وعلم يحفظ هنا الا بصورة التعريف كما مثله ولم يجئ نكرة نحو مسجد جامع ولا اضافة ~~افعل التفضيل~~ نحو افعل التفضيل بل الاضافة في الصور الثلاث معنوية وفاقا للاكثرين وخلافا لمازني في ذين اي الفريقين وهما اضافة الاسم الى الصفة وافعل التفضيل وخلافا لابن برهان بفتح الباء في الاولين اي في اضافة المصدر لمعموله والاسم لصفته فوافق المازني في الثانية واختلفا في الطرفين ووافق ابن برهان في ان الاولى وهي اضافة المصدر لفظية ابن الطراوة وشبهها ذلك بحسن الوجه ومكرم زيد وضعف بالفرق بان الوصف يحتمل ضميرا وبه يتحقق الانفصال عن الاضافة ولا كذلك المصدر ودليل ما ذهب اليه المصنف تبعا للجمهور من الحاقها للفظية نعته بالمعرفة قال ان وجدي بك الشديد اراني عاذرا من عهدت فيك عذولا ووافقهما تبعا في ان الثانية وهي اضافة الاسم لفظية الفارسي وابو الكرم ابن الدباس لشبهها باضافة حسن الوجه والاصل في كل منهما الانفصال والتقدير الدار الآخرة والصلاة الاولى ودليل مذهب الاكثرين انها غير لفظية امتناع الجمع الاضافة فلا يقال المسجد الجامع الا بالتبعية ولذا يمتنع دخول رب عليه ونعتها بالنكرة ووافق المازني في ان

الثالثة

الثالثة وهي ان اضافة التفضيل لفظية الفارسي ايضا واختاره الجزولي وابن عصفور وهو قول الكوفيين لانه يضاف الى ما هو بعضه فان لم يقدر الانفصال لزم اضافة الشيء لنفسه ووجه ما ذهب اليه المصنف تبعا لسيبويه واكثر البصريين ثبوت لزوم التعريف من نعت المعرفة في قوله تعالى فتبارك الله احسن الخالقين على تقديره صفة وهو الظاهر ويحتمل ان يكون خبر المحذوف وعدم جواز جره برب ونصبه حالا وقد نص سيبويه على ان العرب لا تنصبه حالا وما ورد في الحديث من قول النساء قال لهن عليه الصلاة والسلام تصدقن فانكن اكثر اهل النار فقلن ما لنا اكثر اهل النار بالنصب على ان ما استفهام مبتدأ ولنا الخبر واكثر حال بمنزلة معرضين في قوله تعالى فما لهم عن التذكرة معرضين فقال المص انه محمول على الشذوذ كقولهم اجتهد وحدك واختار ابن مالك ان اضافة المصدر وافعل التفضيل محضة وما عداه من اضافة الاسم الى الصفة وعكسه وشبههما مما ذكرناه معهما شبيهة بالمحضة والمذكور في كتب النحاة تقسيم الاضافة الى محضة وغيرها قال ابو حيان ولا اعلم له سلفا في ذلك

فصل ولا تجامع الاضافة المعنوية تعريفا مطلقا سواء كان بال او غيرها كما مر ولا اللفظية تعريف غير ال مطلقا ولا ال سواء قلنا اضافة اللفظية للتعريف ام موصولة فلذلك لم يقل تعريف ال ليشمل المذهبين الا في اضافة وصف معرب بالحرف كالمثنى نحو الضاربا زيد قال الشاعر ان يغنيا عني المستوطنا عدن فانني لست يوما عنهما بغني والمجموع على حده نحو الضاربي زيد والمقيمي الصلاة قال ليس الاخلاء بالمصغي مسامعهم الى الوشاة ولو كانوا ذوي رحم وفي اضافة وصف لمعموله المقرون بال نحو الضارب الرجل والجعد الشعر والضاربات الرجل قال الشاعر اباتك قتلي وما في دمائهم شفاء وهن الشافيات الحوائم او لمعمول المضاف الى ما اضيف لال نحو الضارب رأس الرجل قال لقد ظفر الزوار اقفية العدا بما جاوز الآمال بالاسر والقتل او في اضافة وصف لمعمول المضاف لما فيه ضمير ما فيه ال كمررت بالرجل الضارب غلامه قال الود انت المستحقة صفوه مني وان لم ارج منك نوالا ومنع المبرد هذه والاولى الافصح فيها وفي التي قبلها النصب فلذلك اخرهما عن الاولتين ففي هذه خمس مسائل لا يجوز في غيرها اضافة ما فيه ال فلا يقال الضارب زيد او الضارب هذا او الضاربك خلافا للفراء في تجويزه اضافة الوصف المحلى بال للمعارف مطلقا ولا مستند له من نظم ولا نثر بل يتعين النصب اذ لا مقتضى للجر كما في الاولتين من الحسن لحصول التخفيف بحذف نون التثنية والجمع فيهما والمجاز في الثالثة وان لم يكن فيها تخفيف لانه محمول على ما حصل فيه التخفيف وهو الحسن الوجه كما حملوا النصب فيه على النصب في الضارب الرجل كما سيأتي في الصفة المشبهة فشبه الضارب الرجل بالحسن الوجه على سبيل التقارض مع ان حقه النصب قال الرضي وليس للفراء ان يقول فيشبه الضارب زيد بالحسن وجه لان الحسن وجه لا يجوز لان اللفظية مجراها مجرى المعنوية وكما لا يجوز في المحضة اضافة المعرفة للنكرة لا يجوز في اللفظية وعن احدهما قال المازني والمبرد والرماني في الضاربك وضاربك موضع الضمير خفض وقال

الاخفش نصب وقال بل الضمير كالظاهر فهو منصوب في الضاربك مخفوض في ضاربك وفي
الضارباك والضاربوك لوجهان النصب وسقوط النون للطول والجر وسقوطها للاضافة
وزعم ابن مالك جوازهما في ذلك باجماع وتعقب بانه عند الجرمي والمازني والمبرد وجماعة في
موضع جر فقط الثاني يجر المعطوف على مجرور ذي اللام ان كان مثله كجا الضارب الغلام
والمراة او مضافا الى مثله كجا الضارب الغلام وجارية المراة او الى ضميره كجا الضارب
المراة وغلامها ولا يجوز الجران كان غير ذلك عند المبرد وابن مالك كان يكون المعطوف علما
او اسم اشارة او مضافا الى معرفة غير مصحوب بال نحو هذا الضارب الرجل وزيد لعدم صحة
الضارب واجاز ترك ذلك الشلوبين وابن مالك فصل فيما يضاف الى الجملة اعلم ان
المص اقتضب هذا الباب بعض الاقتضاب ونحن بصدد ان نتمم من احكامه ما نقص
ونسبل من اذياله ما قلص فنقول الغالب على الاسما ان تكون صالحة للافراد كغلام
وثوب ومنها ما تمتنع اضافته كالمضمرات والاشارات وغير اي من الموصولات ومن
الشروط والاستفهام ومنها ما تجب اضافته وهو نوعان ما يجوز قطعه عنها لفظا
ككل وبعض واي والظروف والغايات وسنتكلم عليها ومما يلزم الاضافة لفظا وهو
ثلاثة انواع ما يضاف للظاهر والمضمر نحو كلا وكلتا وعند ولدى وسوى وقصارى
وحمادى ومعناهما غاية الشي ومنه سبحان الله كما مر في العلم وغيره وسياتي من كلامه ومما
يختص بالظاهر كاولو واولات وذي وذات قال تعالى اولو قوة واولوا باس واولات
الاحمال وذا النون اذ ذهب وحدائق ذات بهجة ومما يختص بالمضمر وهو نوعان ما يضاف
لكل ضمير وهو وحد نحو واذا دعي الله وحده ومما يختص بالمخاطب وهو مصادر مثناة لفظا
ومعناها التكرار وهي لبيك بمعنى اقامة على اجابتك بعد اقامة وسعديك بمعنى اسعادا لك
بعد اسعاد ومما يستعمل الا بعد لبيك وحنانيك ودواليك اي تداولا لك بعد تداول وحنانيك
اي اشرا لك بعد اسراع وقال ضربا هذاذيك وطعنا وخزا وقول الاعلم ان الكاف فيها لمجرد
الخطاب مثلها في ذلك مردود بقولهم حنانيه ولبي زيد وبحذفهم النون لاجلها ولم يحذفوها
في ذلك وبانها لا تلحق الاسما التي لا تشبه الحرف وشذت اضافة لبي لضمير الغايب في
قوله لقلت لبيه لمن يدعوني والى الظاهر في قوله دعوت لما نابني مسورا فلبي فلبي يدي مسور
وفيه رد على يونس حيث زعم انه معرب واصله لبا فقلبت الفه يا لاجل الضمير كما في علي وعليك
وقول ابن الناظم ان خلاف يونس في لبي واخواته وهم هذا في الاضافة الى المفردات واما
الاضافة الى الجمل فلاختصاصها بمواضع معينة تعرض لها دون الاضافة الى المفرد لكثرتها
على عادته في التعرض للحصر المنضبط دون غيره فقال ولا يضاف الى جملة سوا كانت
اسمية او فعلية الا ثمانية الفاظ ذكرها في المغني واقتصر على المشهور وهو
اربعة ثم بعض منها يضاف وجوبا وبعض جوازا ولشمول القسمين وان لم يعين الواجب
من غيره عبر بما ذكر مع الاختصار ولم يقل ولا يجوز ان يضاف للجملة لئلا يوهم الجواز بمعنى
مستوي الطرفين فلا يشمل المستثنى ما تجب اضافته وان كان قد يستعمل الجواز بمعنى
مقابل الامتناع فيشمل الواجب فالاول حيث مثلث الثا مبنية فالضم تشبيها لها

بالغايات

ان م

زيد م

هنا م

والاضافة

بالغايات والكسر على اصل التقا الساكنين والفتح للتخفيف ومن العرب من يعربها وقراة
من قرا من حيث لا يعلمون بالكسر تحتملها وطي تقول حوث وهي للمكان اتفاقا كما قال المصنف
والغالب كونها في محل نصب على الظرفية او خفض بمن وتجب اضافتها للجملة اسمية كانت
كجلست حيث انت جالس او فعلية كجلست حيث جلس زيد وربما اضيف الى المفرد كقوله
ونطعنهم تحت الحبى بعد ضربهم ببيض المواضي حيث لي العمايم ولا يقاس عليه خلافا للكسائي ولا
يشترط في اضافتها للجمل ظرفيتها وزعم المهدوي شارح الدريدية ان حيثا في قوله ثمت راح
في الملبتين الى حيث تحل للازمان فسمى لما خرجت عن الظرفية بدخول الى عليها خرجت
عن الاضافة الى الجملة وصارت الجملة بعدها صفة لها وتكلف لها تقدير رابط قال المص
وليس بشي واذا دخلت عليها ما الكافة تضمنت معنى الشرط كقوله حيثما تستقم يقدر لك
الله نجاحا في غابر الازمان قال المص وهذا البيت عندي دليل على مجيئها للزمان والثاني
اية بمعنى علامة فتضاف جوازا الى الجملة الفعلية المتصرف فعلها مجردا كقوله باية
يقدمون الخيل شعثا كان على سنابكها مداما او مقرونا بما الزايدة عند س او المصدرية
عند ابن جني وابن مالك في قوله الا من مبلغ عني تميما باية ما يحبون الطعاما او النافية
في قوله الا من مبلغ عني تميما باية ما يحبون الطعاما او النافية
في قوله الكني الى قومي السلم رسالة باية ما كانوا ضعافا ولا عزلا وبهذا استدل على ان
اضافتها في الاول الى الفعل كما هو مذهب س لا الى ما كما ذهب اليه ابن جني فانها عنده لا تضاف
الا الى مفرد كعلامة كقوله تعالى ان اية ملكه ان ياتيكم التابوت وقال الاصل باية ما تقدمون
اي باية اقدامكم كما قال في بابه ما يحبون الطعاما قال في المغني وفيه حذف موصول غير ان
وبقا صلته ثم هو غير متات في قوله باية ما كانوا ضعافا ولا عزلا والثالث ذو في قولهم اذهب
بذي تسلم والبا في ذلك ظرفية وذي صفة لزمن محذوف ثم قال الاكثرون هي بمعنى صاحب
والموصوف نكرة اي اذهب في وقت صاحب سلامة لك اي في وقت هو مظنة السلامة
وقيل بمعنى الذي فالموصوف معرفة والجملة صلة فلا محل لها والاصل اذهب في الوقت الذي
تسلم فيه ويضعفه ان استعمال ذي موصولة مختصة بطي ولم ينقل اختصاص هذا الاستعمال
بهم وان الغالب عليها في لغتهم البنا ولم يسمع بها الا الاعراب وان حذف العايد المجرور
لا يجوز الا بشروط وليست هنا مستوفاة وتختلف فاعل اذهب وتسلم بحسب المخاطب
نحو اذهبي بذي تسلمين واذهبا بذي تسلمان ونحو ذلك والرابع اسما الزمان ظروفا
كانت او لا كقوله تعالى والسلام علي يوم ولدت وانذر الناس يوم ياتيهم فاليوم ظرف
في الاول مفعول في الثاني وفي البسيط ان ما توسع فيه لا تجوز اضافته لانه اسم
حينئذ والاسما لا تضاف الى الجمل قال ابو حيان وليس بصحيح بل قد اتسع فيها واضيفت
وكلام المصنف ظاهر فيه حيث عبر باسما الزمان دون ظرف الزمان ويدخل فيما ذكر اذ واذا
اللذان هما الاصل فيما يضاف من اسماء الزمان الى الجمل فلا يضاف اليها غيرهما الا اذا ساواهما
في الابهام او فارقهما فيما مضى او ما ياتي وذلك مما لا يختص بوجه كحين ومدة وزمن
ووقت وعند كما مر وما يختص بوجه دون وجه كغداة وعشية فلو كان الزمان محدودا
بالتثنية كيومين وليلتين لم تجز اضافته كما اشار لاخراجه بقوله غير المثناة خلافا

العذاب م

لابن كيسان في جواز اضافته الى الجملة والصحيح كما في الارتشاف ما جرى عليه المص من المنع اذ لم
يسمع فلو كان غير مثنى ودل على استحضار ما تحته من العدد استحضارًا اوليا كاسبوع وشهر
وعام وجمعة فمقتضى اطلاقه جواز اضافته وهو ما نص عليه المغاربة وبعض غيرهم على
المنع وعليه جرى في التسهيل حيث قيد بالمبهم لكن يرد عليه المختص بتعريف او غيره كسحر من يوم
بعينه فلا تجوز اضافته وافهم تقييده بغير المثناة جواز اضافة الجمع فهو غير محدود ونحو
ازمان قومي لبيت ذكره المص في حاشية التسهيل ومن اسما الزمان ثلثة اضافتها للجملة واجبة
باتفاق اذ واذا ولما عند من قال باسميتها وقد تحذف احد شطري الجملة مع اذ فيظن من لا خبرة
له انها اضيفت الى المفرد كقوله هل ترجعن ليال قد مضين لنا والعيش منقلب اذ ذاك
افنانا والتقدير اذ ذاك كذلك وقال الاخطل كانت منازل الاف عهدتهم اذ نحن اذ ذاك دون
الناس اخوانا نحن وذاك مبتدآن حذف خبراهما والتقدير عهدتهم اخوانا اذ نحن متالفون
اذ ذاك كاين وقالت الخنسا كانهم لم يكونوا حمى متقى اذ الناس اذ ذاك من عز بز اسم مبتدا
موصول وخبرها عز والجملة خبر الناس والعايد اليهم محذوف اى من عز منهم كقولهم
السمن منوان بدرهم وذهب بعضهم الى انها اذا غير مضافة للجملة وانها معمولة للفعل الذي
يليها لا للجواب حملا لها على اخواتها من اسما الشروط واختاره ابو حيان قال في المغني
الخامس والسادس لدن وريث فيضافان جوازا للجملة الفعلية التي فعلها متصرف
ويشترط كونه مبنيا بخلافه مع انه فاما لدن سا لتمونا وفاقكم فلا يك منكم للخلاف جنوح
واما ريث فهو مصدر راث اذا ابطا عومل معاملة اسما الزمان في الاضافة للجملة كما
عوملت المصادر معاملة اسما الزمان في التوقيت كقولك جئتك صلاة العصر قال الخليل
قد ما ريث اقضي لبانة من العرصات المذكرات وزعم ابن مالك في كافيته وشرحها ان
الفعل بعدها على اضمار ان والاولى قوله في التسهيل وشرحه وقد تقدر في ريث لانها
ليست زمانا بخلاف لدن وقد يجاب بانها لما كانت لمبتدا الغايات مطلقا لم تخلص
للوقت وفي البغرة لابن برهان ان من لا يرى جواز اضافتها للجملة ولذلك قال في قوله من
لد شولا فالى اتلائها من لدان كانت شولا ولم تقدر من لد كانت والسابع والثامن قول
قول قايل كقوله قول يا للرجال ينهض منا مسرعين الكهول والشبانا وقوله واجيب قايل كيف
انت بصالح حتى مللت وملني عوادي اى انا صالح انتهى تنبيه ما تجب اضافته
مما ذكر يجب بناوه قال ابن جني ومن اجاز اضافة حيث للمفرد اعربها قال الملص
وقد رايت بخط بعض الضابطين اما ترى حيث سهيل طالعا بفتح الثا حيث وخفض سهيل
وحيث بالضم وسهيل بالرفع اى موجود فحذف الخبر وغير الواجب يجوز الاعراب فيه على
الاصل والبنا حملا على اذ واذا فان كان ما وليه فعلا مبنيا ترجح البنا للتناسب كقوله
على حين عاتبت المشيب على الصبا وفعلا معربا او جملة اسمية ترجح الاعراب عند الكوفيين
ووجب عند البصريين وقد مر مستوفى وشرط الجملة المضاف اليها خبريتها ودل على
ذلك الاستقرا سوا كانت مبتداة مثبتة او منسوخة الابتدا بلا التبرئة او ما ولا
العاملتين كليس او مصدرة بمتصرف ماض او مضارع او بلو كقوله على حين التواصل

غير

زمانية
هو

إذ هو

بلغ

فهي لابتدا الغاية زمانية كانت او مكانية ومن شواهدها قوله لزمتنا لدن هو

أي هو

غير دان وجئتك يوم لا حر ولا برد ويروى يوم لا حر ولا برد بدون اضافة ونحو قوله على حين
ما يهذا بحين تصابي كن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلا عن سواد بن قارب وعلى حين
عاتبت المشيب وقوله اليوم لم يقدر ام يوم قدر وقوله يوم لا ينفع يوم لا يملك ولا
يجوز قمت اذ لا يقم زيد ونحوه ولا يضاف الى جملة شرطية فلا يجوز اذا ان تاتنا اتك
واذ من يات تكرمه الا ان اضطر شاعر اليه وشرط الجملة تجردها من ضمير المضاف اليها
نحو يوم قام زيد ولا تقول فيه وليس لنا ما يشترط فيه فقد الرابط في الجملة سوا هذا
الموضع واجمع واخواته كما سياتي في التوكيد نبه عليه في المغني واما عكسه فكثير وقد مر
فاذا قلت اعجبني يوم قمت فيه امتنعت الاضافة لان الجملة صفة ولا يضاف موصوف لصفته
وعليه فيمتنع توكيدا ليوم لعود العايد فلا يقول قمت كله او بعضه وشذ الاضافة الى جملة فيها
ضمير المضاف نحو قوله مضت سنة لعام ولدت فيه وعشر بعد ذاك وحجتان وقول الاعشى
وتسخن ليلة لا يستطيع نباحها بها الكلب الا همرا قال في المغني وهذا الحكم خفي على كثير من
النحويين والصواب في مثل قولك اعجبني يوم ولدت فيه تنوين اليوم وجعل الجملة بعده
صفة له ولم يشترطه ما ذكر فعليتها سوا اذا عند غير الاخفش والكوفيين نحو واذا طلقتم النسا
فاما نحو قوله تعالى اذا السما انشقت فمرفوع بفعل محذوف كما مر قال ابن مالك ولا تجيز
من غير هذا وقال السيرافي ان من لا يمنع مجي المبتدا بعد اذا لكن شرط ان يكون الخبر فعلا
زاد التسهيل ان من يجيز بعد اذ او بعد ادوات الشرط اذا كان الخبر فعلا وشذ اضافتها
للاسمية نحو قوله اذا باهلي تحته حنظلية له ولد منها فذاك المدرع بفتح الدال المشددة
وهو الذي امه اشرف من ابيه وباهلة وحنظلة قبيلتان وتؤول كما في المغني على اضمار كان كما
اضمرت هي وضمير الشان في قوله ونبئت ليلى ارسلت بشفاعة الي فهلا نفس ليلى شفيعها وقيل
باهلي فاعل المحذوف يفسره العامل في حنظلية ويرده ان فيه حذف المفسر والمفسر معا ويسهله
ان الظرف يدل على المفسر فكانه لم يحذف وافهم التقييد باذا مخالفتها اذ في ذلك فلا يشترط
فعلية تاليها بل تضاف الى الجملتين وقد اجتمعا في قوله تعالى اذ اخرجه الذين كفروا ثاني
اثنين اذ هما في الغار ومثلهما ما حمل عليها من اسما الزمان عند من فان كان مستقبلا فهو كاذا
في اختصاصه بالفعلية وان كان ماضيا فهو كاذ في الاضافة للجملتين فتقول اتيتك زمن
يقدم الحاج ولا يجوز زمن الحاج قادم وتقول اتيتك زمن قدوم الحاج وزمن الحاج قادم
ووافقه ابن مالك في نشبة اذا ذو دون نشبة اذ ذو عليه باختصاص المستقبل بالفعلية بقوله
فاذا لهم بادرون عن قوله يوم لا ذو قرابة البيت واجاب في المغني بان هذا ونحوه مما نزل
فيه المستقبل لتحققه وقوعه منزلة الماضي فحمل على اذ على حد قوله تعالى ونفخ في الصور قال
واما جواب ابن عصفور بان من انما يوجب ذلك في الظروف واليوم في الاية بدل من المفعول به وهو
يوم التلاق فمردود وانما ذلك في اسم الزمان ظرفا كان او غيره ثم هذا الجواب لا ياتي في البيت
انتهى وشرط الجملة مع ما مر انتفا ابتدائها ان كانت اسمية باسم موصوف بكونه بعض
فعل ماض مع اذ فلا يقال حيث اذ زيد قام لما فيه من الفصل بين المتناسبين الفعل الماضي
واذ لانها لما مضى من الزمان ولذا حسن اذ زيد يقوم واذ قام زيد واذ يقوم زيد واذ زيد

عن هو

عليه فلا تقول يوم هو

خ ولانفا

قائم لسلامته من الفصل المذكور ولو قال كالتسهيل ونصح ان يليها لكان اولى ولا يخفى ان
ما حمل عليها مثلها في ذلك فتقول جئتك زمن زيد قائم ولو عبر موضع اذا بالمستقبل فيما
مر وموضع اذ هنا بالماضي لكشمل اذا واذ وما حمل عليهما منطوقا **تنبيه** هذه الجملة محلها
الخفض والاضافة الى الظاهر لفظها بلا خلاف كما قال الرضي وفي المغني الى المصدر لان معنى
يوم قدم زيد يوم قدومه فلو كان مضافا في الحقيقة الى ظاهر الجملة لكان المعنى يوم هذا
الخبر المعين وايضا الاضافة في المعنى لتخصيص الزمن ولا بد في الاضافة المفيدة للتخصيص
من صحة تقدير لام التخصيص ودخولها على الجملة متعذر قال صاحب المغني يتعرف الظرف
المضاف الى الجمل فيصح ان يقال جئتك يوم قدم زيد الحار او البارد على ان يكون صفة
ليوم انتهى وكذا قال ابو حيان الظاهر ان الاضافة فيها تفيد التعريف وفي البسيط
قد يقال لا تقتضيه لان الجمل نكرات وقد يقال انها مقدرة بالمصدر فتفيد لكن قال
الرضي ينبغي ان لا يتعرف المضاف اذا كان الفاعل في الفعلية او المبتدا في الاسمية
نكرة نحو يوم قدم امير او يوم امير كبير قدم اذ المعنى يوم قدوم امير انتهى **فصل** في
احكام المتضايفين ويجوز حذف المضاف اليه اذا قامت قرينة على تعين ذلك المحذوف
كما في غيره وهذا يؤخذ مما سيأتي ولا يحذف الا بشرطين احدهما افراده فلا تحذف الجملة
الا فيما اي في الظروف التي تجمع فيها حذف الجملة التي اضيف اليها معوضا عنها التنوين
من يومئذ وحينئذ وساعتئذ وليلتئذ نحو ويومئذ يفرح المؤمنون وانتم حينئذ
تنظرون حذفت الجملة وعوض عنها التنوين اي يوم وقت يفرح المؤمنون وحين
وقت تنظرون هكذا قالوا وفيه تعسف من حيث المعنى اذ قولك حين وقت كذا ويوم الوقت
وساعة الوقت عن هذا الاستعمال مستهجن المعنى بخلاف نحو قوله تعالى بعد اذ انتم مسلمون اذ
معناه بعد ذلك الوقت واما قوله تعالى يوم الوقت المعلوم فقال ابو علي في الحجة ان الوقت
بمعنى الوعد كان المعنى فتم ميقات ربه اي ميعاد ربه قال ولا يجوز ان يراد بالوقت
الاوان لان اليوم ما وضح النهار او برهة من الزمان ولو قلنا الى برهة الزمان او يوم
الزمان لم يكن ذلك بالسهل وكسر الذال من اذ التقائها ساكنة مع التنوين الساكن
ويجوز فتحها للتخفيف قالت العرب يومئذ بفتح الذال ممنونا ومنه قال الرضي فعلتها
اذا وانا من الضالين اي اذ ذاك لتضمن اذا المعنى الجزا ههنا كما قيل في اذا انها للجواب والجزا
وزعم الاخفش ان كسرة اذ اعراب لزوال افتقارها الى الجملة واليوم مضاف ورد
بقولهم يومئذ بالفتح وقولهم كان ذلك وقوله نهيتك عن طلابك ام عمرو بعاقبة وانت اذ
صحيح واجاب بان الاصل حينئذ ثم حذف المضاف وبقي الجر كقراة بعضهم والله يريد
الاخرة وهو اضيفت اذا الى الجملة الاسمية الثاني كون المضاف احد امور اربعة لحصول
العلم معها بالمضاف اليه المحذوف اذ لا يحذف الشيء الا لدليل وهذا معنى اشتراط
وجود القرينة لحذف المضاف اليه فان المراد بها هنا اما عطف مثله عليه وهو موجود
في نحو خذ ربع ونصف ما حصل او كون المضاف امرا نسبيا لا يتم الا بغيره وذلك موجود
في البقية فاستغنى عن اشتراط وجود القرينة باشتراط ما يستلزمها وهو كون

كبير هو

انتهى هو

رقبتني

اذ هو

المضاف

زمانا هو

ومن قبل زيد هو

٣

[illegible] منها

كعل

معنى هو

المضاف اما اسم زمان وفي تعبيره بذلك قصور اذ غيره مما يلزم الاضافة معنى من الغايات
المكانية وغير المكانية كذلك كما ستعرفه واقتصر من اسم الزمان كغيره على ذكر قبل وبعد نحو
قوله تعالى لله الامر من قبل ومن بعد اي من قبل الغلبة ومن بعدها او من قبل الحوادث ومن
بعدها فحذف ما اضيفا اليه لفظا ونوى معنى قال في الارتشاف وقبل وبعد في الحقيقة
ليسا ظرفين بل وصفين في الاصل للظرف فاذا قلت جا زيد قبل عمرو فاصله جا زيد
زمانا قبل مجيء عمرو وكذا بعد انتهى والاكثر استعمالها بالاضافة لفظا فيعربان
نصبا على الظرفية او خفضا بمن نحو جئتك قبل زيد وبعده ومن قبله ومن بعده والاكتفا بالاضافة
المعنوية فيهما كثير كما في الاية واذا حذف ما اضيف اليه اسم الزمان فقد يتغير
حكمه في الاعراب عما كان عليه فيبنى على الضم ان كان معرفة وذلك حيث ينوي معنى
المضاف اليه كما في الاية لان النحاة انما يذكر بعد كلام او شيء واقع فنقول هنا كان من قبل
اي من قبل ذلك ويستحق غاية لانه قد صار بحذف المضاف اليه منتهى عدده ويعزى لس
ان الغايات نكرات لقوله وان كانت مبهمة تقع على كل شيء والصحيح انها معارف وكلامه
محمول على انها تقطع عن كل شيء دفعا لتوهم ان قطعها سماع وانما بنيت الغاية لشبهها ح
بحرف الجواب للاستغنا عن لفظ ما بعدها وكانت حركة بنائها الضم لتخالف حالة
اضافتها لفظا ولا يثنى في الحالة المذكورة قبل وبعد ولا يجمعان ولا ينعتان ولا
يخبر عنهما كما في الارتشاف ويرد على قوله ان كان معرفة ما لو نوى ثبوت المضاف اليه
فانها ح معرفة ايضا كما صرح به في الاوضح ويعرب ح ويحذف منه التنوين كما لو ذكر
المضاف اليه قال ومن قبل نادى كل مولى قرابة فما عطفت مولى عليه العواطف اي
ومن قبل ذلك وقرئ لله الامر من قبل ومن بعد بالجر من غير تنوين وقرئ من
قبل ومن بعد بكسر الاول وضم الثاني وهو غريب قال الفرا في المعاني من العرب من يقول
من قبل بكسر اللام وحذف التنوين للاضافة المقدرة قال وكذا النصب اي يفتحون
ويحذفون التنوين والكاف في قوله كعل المعرفة للتنظير لان على لم يحذف فيه اسم
مكان بمعنى فوق اي كما يبنى على اذا كان معرفة كقوله وابيت تحوي بني كلاب من على واذا
بنيت وجب حذف لامها وهي الياء نسيا منسيا اذ لو قلت على المستقلة للضمة على اليا
ولو حذفتها وقلت على لاشتبه بالمعرب الموقوف عليه ويرد عليه ما اذا اضيفت وقلن
بجوازه فهو عند ذكر المضاف اليه معربة لا مبنية كما نبه عليه فيه ويعربن اي قبل وبعد
وعل نصبا على الظرفية وجرا بمن حال كونهن نكرات بان لا ينوى المضاف اليه لفظا ولا معنى
فيرجع التنوين لزوال ما يعارضه من الاضافة في اللفظ والتقدير نحو قوله فساغ لي الشراب
وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الزلال وقراة بعضهم من قبل ومن بعد بالجر والتنوين ففي الاية
اربع قراءات ايما ولا وافرا وقوله ونحن قتلنا الاسد اسد خفية فما شربوا بعدا على لذة خمرا
وقوله اي امرئ القيس مكر مفر مقبل مدبر معا كجلمود صخر حطه السيل من عل وثبوتهن
الحالة يقدح في قولهم ان الظروف المذكورة ملازمة للاضافة كما صرح به في التسهيل والاوضح
وغيرها الا ان يراد ان وضعها على ذلك وتنكيرها خلاف الاصل وقد يقال هلا جعلت

نحو

ذكره م

الحالة المذكورة مما عوض عنه التنوين والمضاف معرفة ككل وبعض كما هو مذهب يونس
وعليه فلا فرق في المعنى بين ما اعرب منها ومما بني قال الرضي وهو الحق وظاهر على في هذا
الباب مع تنظيره بقبل وبعد انها تستعمل مضافة وقد صرح به الجوهري فقال يقال اتيته من
على الدار بكسر اللام اي من عال وهو قضية كلام ابن مالك وقال جماعة منهم ابن ابي الربيع انها لا تستعمل
مضافة فلا يقال اخذته من على السطح كما يقال من علوه او فوقه قال في الاوضح وهو الحق ونسبت
الجوهري وابن مالك الى الوهم وصرح في المغني بانهم التزموا استعمالها مجرورة بمن قال ولا تجة
لهم في قوله يارب يوم لك لا اظلله ارمض من تحت واضحى من عله لان الها للسكت لا للاضافة اذ
لا وجه لبنائه لو كان مضافا وتعقبه الدماميني بان وجه كونه مضافا فالمبني كسواك
وفيه نظر يعلم مما مر وقضية اطلاقه كالالفية اعراب على في الحالة المذكورة انها يجوز
انتصابها على الظرفية او غيرها قال في الاوضح ولا اظن شيئا من الامرين موجودا وبما
تقرر علم ان لقبل وبعد اربعة احوال احدها ان يحذف ما اضيفا اليه لفظا وينوي معناه
فيبنيا على الضم كقراءة السبعة من قبل ومن بعد الثانية ان يحذف وينوي ثبوت لفظه
واطلاقه يقتضي ان تبنيا في هذه الصورة وليس كذلك كما نبهنا عليه الثالثة ان يذكر المضاف
اليه كجئتك قبل العصر وبعده او من قبله ومن بعده الرابعة ان لا يذكر ولا ينوى لفظا ولا معنى
فيعربان في هذه الثلاث الصور وهما معرفتان في الثلاثة الاول نكرتان في الرابعة
ومثلهما في الاحوال المذكورة دون وقدام ووراء وامام وخلف وفوق وتحت ويمين

نوقا اذ لم ينون واما
اسفل فهو غير منصرف
وتسمى الظروف المذكورة م

وشمال وعل واسفل واول وعلم بذكر الرضي يمين وشمال ان المسموع فيهما ما ذكر ولا يقاس عليها
ما بمعناها وحكى الفارسي ابدأ بذا من اول بالضم على نية معنى المضاف اليه وبالجر على نية لفظه
وبالفتح على تركهما ومنعه من الصرف للوزن او الوصف وقال الشاعر لعمرك ما ادري
واني لاوجل على اينا تعدو المنية اول قال ولم يكن لقا وكذا الامن وراء اولاء وتقول
جاء القوم واخوك خلفهم او امامهم قال لعن الاله تعلة بن مسافر لعنا يشن عليه من قدام
ومنه ما حكى الكسائي افوق تنام ام اسفل والشاهد في حال قطعها عن الاضافة وبنيتها
معنى بالغايات كما مر قال المص ولا تقع الغايات صفات ولا احوالا ولا صلات ولا اخبارا نص
على ذلك جماعة من المحققين ويشكل عليهم كيف كان عاقبة الذين من قبل وحكى في قوله
تعالى ومن قبل ما فرطتم في يوسف فقال ان ما مصدرية تجعل موضعها هي وصلتها
رفع بالابتداء وخبره من قبل ذكره الزمخشري وهو مردود قال المص في حاشية التسهيل
فيتعين ما زائدة وقيل غاية متعلقة بفرطتم والجملة معطوفة واما كون المضاف المحذوف
ما اضيف اليه معطوفا عليه اسم مضاف لمثل ما اي لمثل المضاف ظرفا او غيره فاذا حذف

اليه المحذوف لا فرق ان يكون
المضاف م

المضاف اليه والحالة هذه فلا يتغير المضاف عما يستحقه من اعرابه وتنوين نحو خذ ربع
ونصف ما حصل اي خذ ربع ما حصل وقول الفرزدق يا من رأى عارضا وسربه بين ذراعي

هذا م

وجبهة الاسد اي بين ذراعي الاسد ونحو قوله قبل وبعد كل شيء يغتنم حمد الله الوهاب
النعم قال بعضهم ولا يجوز حذف المضاف اليه في مثل الا في المصطحبين كما في المثال والبيت
واما نحو دار وغلام فلا يجوز لكن لو قيل اشتريت دارا وغلام زيد لم يجز وقضية اطلاق
المم

المم جواز ذلك بل قيل بجوازه في المعطوف عليه عامل في مثله نحو قوله عليه السلام
ان احدهم ليفتن في قبره مثلا وقريبا من فتنة الدجال وقوله بمثل وانفع من وبل الديم
علقت آمالي فعمت النعم ولو قال المعطوف عليه عامل في مثله المحذوف لو قال ومثبعا لعامل في
مثله ليشمل مثل يا تيم تيم عدي ومذهب سيبويه ان الاول في هذا مضاف الى المحذوف والظاهر
والثاني مضاف في الحقيقة لضميره والتقدير ربع ما حصل ونصفه ثم حذف الضمير وجعل
المضاف الثاني بين المضاف الاول والمضاف اليه ليكون الظاهر كالعوض عن الضمير كما قال في
يا تيم تيم عدي فلا يكون مما نحن فيه بل من باب الفصل بين المتضايفين ولا يختص بالضرورة
ح وقد مر ان مذهبه في نحو زيد قائم وعمرو قائم ان خبر المبتدا الاول محذوف لدلالة
الثاني وهو عكس مذهبه في هذا وما ذهب اليه المبرد ومشى عليه المص من كون الحذف من
الاول لدلالة الثاني اقرب واولى كما قال في العمدة من اضافته الى الاخر وجعل ما بينهما فصلا
لما يلزم من الفصل بين المتضايفين في السعة وربما اغتفر ذلك في يا تيم تيم عدي لان
العامل بلفظ المضاف ومعناه فكانه لا فصل بخلافه فيما ذكر ولو حذف ما اضيف اليه

حذف

الاسم المتقدم عامل في مثل المحذوف لم يتغير الحكم ايضا كقوله الا ليتها متعا غرس بعد

هنا م

ما يكون شجيرا او بعيدا فاهجها اي بعيد شجر لكن الحذف في الاول مما يعد اكثر من الحذف
في الدال مما قبله واما كون المضاف غيرا وهو اسم ملازم للاضافة في المعنى ويجوز قطعه
عنها لفظا ان فهم معناها ووقعت معمولة لليس نحو قبضت عشرة ليس غير فاذا ذكر المضاف اليه

غير م

فقلت ليس غيرها فلك رفع غير على اضمار الخبر ونصبها على اضمار الاسم اي ليس غيرها مقبوضا وليس
المقبوض غيرها واذا حذفته فقد يتغير الحكم بالنسبة للاعراب فيضم ح وهو كثير او يفتح

للتمكين

وهو قليل بتنوين اي معهما فيهما فتكون الحركة اعرابا لان التنوين اما للتمكين ولا يلحق
الا المعربات او للتعويض فكان المضاف اليه مذكور فالرفع بكونها اسما والخبر محذوف
والنصب على العكس وبغيرهما اي وبغير تنوين فيهما فالضمة قال المبرد والمتاخرون بناء لا اعراب
لان غيرا اشبهت الغايات فعلى هذا يحتمل ان تكون اسما لليس وخبرا وقال الاخفش ضمة اعراب
لان ليس باسم زمان كقبل وبعد ولا مكان كفوق وتحت وانما هو بمنزلة كل وبعض وعليه فهو الاسم
والخبر محذوف وقال ابن خروف يحتمل الوجهين واما الفتحة فهي في الاوضح انها اعراب باتفاق

في
الكتاب

مع التنوين وعدمه وتعقب بنقل شارح اللباب عن الكوفيين انها بناء كالفتحة في لا رجل
وهي على الاول خبر والاسم محذوف وحذف المضاف لفظا ونوي ثبوته كقراءة بعضهم

اليه م

لله الامر من قبل ومن بعد بالكسر من غير تنوين وقضية التقييد بكونها معمولة لليس انه
لا يجوز حذف ما اضيف غير اليه بعد لا قال المص ومما يقع في عبارة العلماء من قولهم لا غير لم تتكلم
به العرب فاما انهم قاسوا لا على ليس او قالوا ذلك سهوا عن شرط المسئلة وصرح في المغني
بانه لحن وتعقب بحكاية ابن الحاجب له وتابعه شراحه وانشد عليه ابن مالك في شرح التسهيل
جوابا به تنجو اعتمد فورتنا لعن عمل اسلفت لا غير تسئل وقال الاندلسي اما لا غير فكان
ابو العباس يقول ببنائه على الضم مثل قبل وقد استعمل المص ما اقتحم كثيرا في كلامه

كون م

واما المضاف ايا وكلا وبعضا فيبقى اعرابه وينون تنوين تعويض كقوله تعالى
وكلا ضربنا له الامثال ايا ما تدعوا فضلنا بعضهم على بعض فاقسام المضاف المحذوف

تكميل

ما اضيف اليه بحسب تغيّره وعدم تغيّره ثلاثة مذكورة في كلامه احدها ما يتغير بعد الحذف عما كان عليه قبل فيزال منه ما يستحقه من الاعراب ويبنى وهو قبل وبعد ونظيرهما في بعض احوالها والثاني ما لا يتغير حكمه عما كان عليه حال الاضافة فيبقى اعرابه ويترك تنوينه كما كان في حال الاضافة وذلك ما عطف عليه اسم عامل في مثل المحذوف والثالث ما لا يبقى اعرابه لكن يرد تنوينه وهو الغالب وهو اي نحو كل وبعض ولما كان غير تابع كقبل وبعد وتابع ككل وبعض يرد اليه تنوينه جعله المص قسما اخر فيها اربعة **تكملة** لمباحث هذه الكلمات الثلاث بالنسبة للاضافة وتركها اما اي فقد مر حكمها بحسب ما تضاف اليه من نكرة ومعرفة في الموصولات واما كل فهي اسم لاستغراق افراد المنكر نحو كل نفس ذائقة الموت والمعرف المجموع نحو وكلهم اتيه واجزاء المفرد المعرف نحو كل زيد حسن واذا استعمل مقطوعا عن الاضافة لفظا فهو منوية فلا تدخل عليه ال وقد انتقد على الزجاجي في قوله بدل البعض من الكل بل مذهب س والجمهور ان كلا وبعضا معرفتين بنية الاضافة قالوا مررت بكل قائما وببعض جالسا وشذ تنكير كل وانتصابه حالا فيما حكى الاخفش ومذهب الفارسي انهما نكرتان ولفظ كل للافراد فاذا قطعت عن الاضافة قال ابو حيان جاز مراعاة معناها نحو وكل كانوا ظالمين قال في المغني والصواب ان المقدر يكون مفردا نكرة فيجب الافراد ويكون جمعا معرفا فيجب الجمع تنبيها على حال المحذوف منهما فالاول قل كل يعمل اي كل واحد والثاني نحو كل له قانتون كل في فلك يسبحون اي كلهم ويلزم اضافتها لفظا ومعنى اذا وقعت توكيدا او نعتا لنكرة او لمعرفة نحو قام القوم كلهم وزيد الرجل كل الرجل واطعمنا شاة كل شاة ومعناها بحسب ما تضاف اليه فان كانت مضافة لمعرفة فقالوا يجوز مراعاة معناها ولفظها نحو كلهم قائمون او قائم وقد اجتمعا في قوله تعالى ان كل من في السموات والارض الا آتي الرحمن عبدا لقد احصاهم وعدهم عدا وكلهم اتيه يوم القيمة فردا قال في المغني والصواب ان الضمير لا يعود عليها من خبرها الا مفردا مذكرا على لفظها نحو وكلهم اتيه هذا وفي كل مباحث جليلة لارباب الفنون الادبية وغيرها افردها الشيخ تقي الدين السبكي بتصنيف حافل في تسعة ما يكره فيه حذف المضاف اليه غير ما ذكره المص هنا بالمتكلم اذا اضيف اليها المنادى كيا غلام على ما مر وما حذف في غير ما ذكر نحو فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون في قراءة ابن محيصن بضم خوف دون تنوين اي لا خوف شيء عليهم وسمع سلام عليكم قال في المغني ويحتمل ذلك اي سلام الله واضمار ال وجعلها منه ذلك هو ما نقله في حاشية التسهيل عن ابن مالك وكذا قوله وان زمانا فرق الدهر بيننا وبينكم فيه لحق مشوم اي لحقه ويحذف المضاف جوازا فيخلفه في احكامه من الاعراب ومراعاة ما يعود اليه ونحو ذلك المضاف اليه ثم الحذف مقيس عند قيام القرينة على امتناع استناد القائم مقام المحذوف لمانع صناعي ومعنوي فالاول نحو صل المقام اي خلف المقام لان الفعل لا ينصب المكان المختص كما مر والثاني نحو قوله تعالى واسئل القرية اي اهلها واسئل القرية اهلها لا الحا الاسناد الحقيقي فيها الى المذكور ومنه قوله تعالى وجاء ربك ونحوه ومما ينسب فيه حكم شرعي الى ذات لان الحكم لا يتعلق الا بالافعال نحو حرمت عليكم امهاتكم اي تمتعا محض حرمت عليكم الميتة اي تناولها وحرمنا عليهم طيبات احلت لهم اي تناولها لا اكلها لتناول شرب البان

ايضا ع

الابل

الابل وحرمت ظهورها اي منافعها ليتناول الركوب والحمل احلت لكم الانعام ومنه ما علق فيه الطلب بما قد وقع نحو اوفوا بالعقود اي بمقتضياتها واوفوا بعهد الله فانهما قولان قد وقعا ولا يتصور فيهما نقض ولا وفا وانما المراد الوفا بمقتضياتها ومنه فذلكن الذي لمتنني فيه اذ الذوات لا يتعلق بها لوم والتقدير في حبه بدليل قد شغفها حبا او في مراودته بدليل تراود فتاها عن نفسه وهو اولى لانه فعلها بخلاف الحب وقدر النحويون الاهل بعد هلكنا هم في قوله تعالى وكم من قرية اهلكناها وهي ظالمة وبين اهلكناها وجا في قوله تعالى اهلكناها فجاءها باسنا وخالفهم الزمخشري في الاول لمكان القرية تهلك وما فقهم في فجاءها بالاجل وهم قايلون اذ لاذقناك ضعف الحياة وضعف الممات ادرجون رحمته ويخافون عذابه يبتغون قال الذين كفروا اي يقاهي قولهم قول الذين كفروا ان لم تستنع استيقاد ه لم يحذف الا سماعا كقول ذي الرمة عشية فر الحارثيون بعد ما قضى نحبه في ملتقى القوم هوبر قال الكلبي هو يزيد بن هوبر قتل في المعركة فحذف لان المخاطب شاهد ذلك واجاز ابو الفتح جلست زيدا على تقدير جلوس زيد الا انه قال في الارتشاف مما ينبغي ان لا يجوز اذ لا يتعين لفظ جلوس لاحتمال الاضافة ثم الاكثر ان يخلفه المذكور في مراعاة ما يعود اليه فيجري على ما بعد المضاف اليه حكم المذكور لا المحذوف كما في قوله تعالى واسئل القرية التي كنا فيها فاعادة الضمير على لفظ القرية وقد يراعى المحذوف كما في قوله تعالى وكصيب من السماء اي كمثل ذوي صيب ولذا جمعت على وفق المحذوف في قوله يجعلون واجتمع الامران في قوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا بياتا او هم قايلون واجاز الخليل ان يخلف المعرفة في التنكير ما حذف من منكر اذا كانت النكرة مثلا نحو له صوت صوت الحمار فاعرب صوت الحمار صفة لصوت وصوت نكرة وصوت الحمار معرفة لكنه حذف مثل وذو عن قال س وهذا قبيح ضعيف وقد لا يخلفه في الاعراب بل يبقى الجر في المضاف اليه بالمضاف المحذوف قياسا ان عطف المضاف على مضاف مثله اي مثل المضاف المحذوف لفظا ومعنى سوا كان منفصلا بلا نحو ما مثل عبد الله ولا اخيه يقولان ذلك كقولهم ما كل سودا تمرة ولا بيضا شحمة اي ولا مثل اخيه ولا كل بيضا قال ابو علي اذ مثل الخبر يدركه الفتى ولا الشر بايتيه الفتى وهو طائع اي ولا مثل الشر او غير منفصل كقوله اكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا اي وكل نار ولا يشترط في هذا المحذوف تقدم نفي او استفهام كما اقتضاه اطلاقه خلافا لبعضهم كقوله لو ان طبيبا الانس والجن داويا الذي بي من عفرا ما شفيا في قوله لو ان عصم عما تبير ويذبل سمعا حديثك ما زل الا او عملا وسماعا بدون العطف حكى الكسائي اطعمونا لحما سمينا شاة ونحوها بجر شاة على تاويل لحم شاة وقال رحم الله اعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات واجاز الكوفيون القياس على هذا وبالعطف مع الفصل بخبر كقراءة ابن جماز والله يريد الاخرة اي عمل الاخرة لذا قدره بعض المحققين وقدره كثيرون عرض الاخرة وهو غير مقيس ايضا فرع قد يحذف مضافان كقوله تعالى فانها من تقوى القلوب اي فان تعظيمها اي تعظيمها من افعال ذوي تقوى القلوب فقبضت قبضة من اثر الرسول اي من اثر حافر فرس الرسول كالذي يغشى عليه من الموت اي كدوران عين الذي وثلثة متضايفات نحو فكان قاب قوسين اي فكان مقدار مسافة قربه مثل قاب فحذفت ثلاثة من اسم كان وواحد من خبرها كذا قدره الزمخشري فايدة قال في المغني اذا احتاج الى حذف مضاف يمكن تقديره مع كل من

الكلام ع

التذكير ع

كانت مضافة لنكرة فقد مر البحث فيه في باب ال لانها نظير الاستغراقية وان ع

قوله تعالى ع

عليكم ع

فيخلفه

اي ضعف عذاب الحياة وضعف عذاب الممات ...

استيعاده

هو بر

حجج م

الجزين فتقديره مع الثاني وليحو الحج اشهر معلومات ولكن البر من اتقى اي الحج اشهر والبر
بر من اتقى وهذا اولى من تقديره اشهر الحج وذو البر من امن لانك في الاول قدرت عند الحاجة
الى التقدير ولان الحذف من اخر الجملة اولى وقد يفصل في السعة المتضايفان اي المضاف
من المضاف اليه واشار بقد الى قلة ذلك لان الاصل ان لا يجوز الفصل بينهما الا في الضرورة
كما عليه كثير النحويين لتنزيل المضاف من المضاف اليه منزلة التنوين لكن ثبت الفصل
بينهما في السعة في مواضع منها الفصل بالقسم نحو ما حكى الكسائي هذا غلام والله زيد
وحكى ابو زيد ان الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها يريد هذا غلام زيد والله وتسمع صوت
ربها والله او بمنصوب المضاف مصدرا كان المضاف او وصفا وسواء كان المنصوب به
مفعوله او ظرفه فالفصل بمفعول المصدر المضاف الى فاعله نحو قراءة ابن عامر وكذلك
زين لكثير من المشركين قتل اولادهم شركائهم بنصب اولادهم وجر شركائهم
وقوله انشده الاخفش فزججتها بمزجة زج القلوص ابي مزاده وبظرفه كقوله ترك
يوما نفسك وهواها سعي لها في رداها والفصل بمفعول الوصف المضاف كقوله ما زال
يوقن من يؤمك بالغنا وسواك مانع فضله المحتاج وقليه قراءة بعضهم فلا تحسبن الله
مخلف وعده رسله بنصب وعده وجر رسله وبظرفه كقوله عليه السلام هل انتم تاركوا لي صاحبي
وقوله فرشني بخير لا اكون ومدحتي كناحت يوما صخرة بعسيل وقد يفصل بين المتضايفين في
الشعر بغيره اي بغير ما ذكر وهو انواع احدها بالاجنبي ونعني به معمول غير المضاف
من ظرف نحو قوله كما خط الكتاب بكف يوما يهودي يقارب او يزيل وفاعل كقوله
انجب ايام والداه به اذ نجلاه فنعم ما نجلا اي انجب والداه به اذ نجلاه او مفعول كقوله
تسقي امتياحا ندى المسواك ريقتها اي تسقي ريقتها المسواك الثاني بفاعل المضاف كقوله
ما ان وجدنا للهوى من طب فلا عدمنا قهر وجد صب ويحتمل ان يكون منه او من الفصل
بالمفعول قوله متى كان النكاح احل شيء فان نكاحها مطر حرام بدليل انه روي بنصب مطر
ورفعه والتقدير فان نكاح مطر اياها او هي الثالث الفصل بنعت المضاف كقوله نجوت
وقد بل المرادي سيفه من ابن ابي شيخ الاباطح طالب اي من ابن ابي طالب شيخ الاباطح كرم
الله وجهه الرابع الفصل بالندا كقوله كان برذون ابا عصام زيد حمار دق باللجام
اي كان برذون زيد يا ابا عصام ذكرها في الاوضح تكملة بقي من انواع المجرورات غير ما ذكره
المص المجرور بالمجاورة واسقطه المص لشذوذه ويأتي في باب النعت والتوكيد والمنسوق
فالاول كقولهم جحر ضب خرب بجر خرب لمجاورة ضب قال المص وعلى الرفع اكثر العرب والثاني
كقوله يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلهم ان ليس وصل اذا انحلت عرى الذنب فكلهم توكيد لذوي
الحاجات خفض لمجاورته المخفوض واما المنسوق فسيأتي في بابه من كلامه قيل ومنه قوله
تعالى وامسحوا برؤسكم وارجلكم في قراءة من جر وارجلكم باب اسم الفعل
لما انهى الكلام في المعربات من الاسما باقسامها الثلاثة من المرفوعات والمنصوبات
والمجرورات عقبها بانواع العوامل فيها من الاسما لسبق ذكر العوامل فيها من الحروف كما
النافية وان واخواتها وحروف الجر والقسم ومن الافعال ايضا فقد مر غالب احكامها مع المعمولات
مفرقة مثل كونها ترفع الفاعل ونايبه والمشبه به كاسم كان وتنصب المفاعيل وغيرها قال

بذي م

الحاجات صح

في

في شرح الشذور الافعال كلها قاصرها ومتعديها تامها وناقصها مشتركة في امرين احدهما انها
تعمل الرفع لان الناقص للاسم ككان وان التام الدال على صيغته الاصلية يرفع الفاعل كقام زيد والذي
يدل على صيغته الاصلية يرفع النائب كضرب زيد الثاني انها تنصب الاسما الخمسة احدها المشبه
بالمفعول به فانما ينصبه عند الجمهور الصفات كحسن وجهه كما سياتي من كلامه هنا انه لا تشبيه في
الفعل الثاني الخبر وانما ينصبه الفعل الناقص ككان واخواتها الثالث التمييز وانما ينصب الاسم
المبهم المعنى كرطل زيتا والمعمول المجهول النسبة كطاب زيد نفسا والرابع المفعول المطلق
وانما ينصبه المتصرف التام وتصاريفه كقمت قياما وتمتنع ما احسنه احسانا وكنت قائما
كونا الخامس المفعول به وانما ينصبه الفعل المتعدي اليه بنفسه كضربت زيدا انتهى ويشمل انقسامها
الى متعد ولازم واظهار المرفوع بها واضماره وجوبا وجوازا ووجوب تقدمها على معمولها
المرفوع وجوازه وامتناعه على المنصوب وتوكيدها بالنون والحاقها نون الوقاية وعلامات
مرفوعها من تانيث وكذا تثنية وجمع على لغة اكلوني البراغيث وجواز حذفها اما وحدها
او مع معمولها ووجوبه واستغناؤها عن معمولها المرفوع او المنصوب لغير ذلك مما مضى وسياتي
واما العوامل فيها من الاسما وان كان حق العامل مطلقا هو التقدم ثم تكون الجالب للاعراب كما مر
ايذانا بفرعية الاسما وحملها على الفعلية في العمل لان الاصل في الاسماء ان تكون معمولة لا عاملة
وجملة العوامل فيها ثمانية اسم الفعل والمصدر واسمه واسم الفاعل وامثلة المبالغة واسم
المفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل وزاد في الشذور الظرف والمجرور وقد مر
حكمها في باب الفاعل واوما في المص بها على الترتيب المشار اليه فقدم اسم الفعل لقربه منه
معنى واستعمالا بل قيل هو فعل مرادف لما يفسر به وهو مذهب الكوفيين نظرا الى معناه
وهو الحدث والزمان ومما صرح به المص من اسميته هو مذهب سائر البصريين بدليل تنوينه
ثم قال الاكثرون انه اسم لمعنى الفعل من الحدث والزمان فصه مثلا مرادف لاسكت الا ان
دلالة الفعل على الزمان بالصيغة ودلالة اسمه عليه بالوضع قيل وهو ظاهر كلامه وقيل
اسم للمصدر ثم دخله معنى الطلب في الامر منه ومعنى الوقوع بالمشابهة ودلالة الحال في غيره
فتبعه الزمان فصه اسم لقولك سكوتا ودلالته على الزمن المستقبل عارضة وعليه فاطلاق
اسم الفعل عليه باعتبار الفعل الذي هو الحدث لا الفعل مقابل الاسم وهذا ما اختاره
الرضي كابن الحاجب وصرح به صاحب البسيط قال وهو قصد النحاة وانما اطلق عليه اسم الفعل
تقريبا للمعنى وقصرا للمسافة والا فهو اسم للمصدر بالحقيقة اه وهو تحقيق اسميته
وقيل هو اسم للفظ الفعل فصه اسم للفظ اسكت وكلامه في شرح اللمحة ظاهر في هذا
وبه قطع ابن السيد في شرح الارشاد فقال اسما الافعال الفاظ مسمياتها معان
فرق بين الاسم ومسماه لفظ وهو اهمل لفظ مسماه معنى وهو طلب المهلة فهذا معنى
قولهم اسما الافعال اي هذه الاسما مسمياتها الفاظ الافعال قال ولهذا سقط
ما استشكله صاحب البسيط لو منوى على اسميتها بانه لا يمكن الحديث عنها ولا عن معناها
فان صه يدل على اسكت ولن يتاتى الاخبار عن اسكت كما لا يتاتى عن صه ثم اختار
في الجواب ما مر من انها مصادر سادة مسد افعالها قال ابن السيد وفيما ذكرته
مندوحة عن هذه التكلفات ومن الغد ثم كان يدور في خلدي هذا التحقيق

..ورفع م

المتعدي م

ولهذا هو الذي م

واهمل م

حتى عثرت على نص لبعض الائمة انتهى وهو اى اسم الفعل في الاصطلاح ما ناب عن الفعل محل
لفظا المقصود كحذر يا زيد او لوصف نحو اقائم الزيدان او لحرف نحو هل قام فانه بمعنى استفهم عن
قيام زيد وبقوله معنى خرج الحرف وبقوله واستعمالا خرج البقية اذ المراد بالاستعمال كما قال
المص كونه ابدا عاملا غير معمول فلا يقع مبتدأ ولا فاعلا ولا غير ذلك بخلاف المصادر والصفات فانها
تدخل عليها العوامل وينقسم بانقسام الفعل الى ثلاثة انواع بمعنى كصه بسكون الهاء وقد تكسر
بلا تنوين وبه وبمعنى الماضي نحو هيهات بتثليث التاء وقد تسكن التاء في الوصل ايضا كالوقف
وقد تحذف نحو هيها وايها وقد تلحق بهذه الخامسة عشرة كاف الخطاب نحو ايهاك وقد تنون
ايضا وقد يقال ايهان بهمزة ونون مفتوحتين فجملة لغاتها ثمانية عشرة ذكرها الرضي
وبمعنى المضارع نحو وي قال تسالا في الطلاق ان رانا بي قل مالي وجتنا في نكر
وي كان من يكن له نشب يحبب ومن يفتقر يعيش عيش ضر ويقال واكقوله وانما لسلمي ثم وانها
وانما وقد تلحق الاولى كاف الخطاب كقول عنترة ولقد شفى نفسي واذهب غيظها قول الفوارس ويك
عنتر اقدم وقال الكسائي اصل ويك ويلك فالكاف ضمير مجرور فالاول وهو صه اسم فعل بمعنى
اسكت وكذا مه بمعنى اكفف للازم لا المتعدي فلا حاجة الى ما ذكره المص من ان الصواب
انها بمعنى انكفف كما افاده ابن الصائغ شارح البردة وليستا كما قال الرضي بمعنى لا تتكلم ولا
تفعل اذ لو كان كذلك لكانا معربين وكذا حيهل بمعنى اقبل او ثب او اسرع وامين بمعنى استجب
قال في شرح اللمحة وليس من اسمائه تعالى وتقديره يا امين خلافا لبعضهم لان اسماءه تعالى
توقيفية ولم يرد بذلك سمع انتهى وفيه نظر لان استجب متعد فيقال استجب دعانا ولا يقال
امين دعانا والثاني وهو هيهات اسم فعل بمعنى بعد قال تعالى هيهات هيهات لما توعدون
ومثله شتان بمعنى افترق فلا يكفي اسم واحد كما لا يقال افترق زيد وشرع بعضهم ببعد فيكفي
فيه واحد وبطان بمعنى بطؤ وسرعان ووشكان بتثليث اولهما وسكون ثانيهما بمعنى سرع
ويستعمل سرعان خبرا محضا وخبرا فيه معنى التعجب كقولهم سرعان ما صنعت اى ما اسرع ما صنعت
ويستعمل وشكان مصدرا نحو عجبت من وشكان ذلك اى سرعته والثالث وهو وي بلغاتها
الثلاث اسم فعل بمعنى اعجب كما مر الاستشهاد عليه وقال الاخفش في قوله تعالى ويكانه لا يفلح
الكافرون وقال الخليل وي وحدها وكان للتشبيه ومثله اوه بمعنى اتوجع واف بمعنى اتضجر كذا
قال المص قال الرضي لو كان كذلك لاعرب كما عربا بل هما بمعنى تضجرت وتوجعت الانشائيتين انتهى
فرع وقد يتضمن اسم الفعل معنى نفي نحو ما حكى اللحياني عن الكسائي انه سمع عامريا يقول اذا قيل لنا
ابقي عندكم شيء قالوا مخباخ اى لم يبق شيء او استفهام كقوله عليه السلام لابن عوف رضي الله عنه
وقد راى عليه اثر صفرة مهيم اى احدث لك شيء او تعجب قال الرضي وكل ما هو منه بمعنى الخبر يتضمن
التعجب فمعنى هيهات ما ابعده وشتان ما اشد افتراقهما وكذا امثالهما او تندم كما في قول اروى
كارمن يكن لم ينشب البيت او استعظام كقوله عليه الصلاة والسلام بخ بخ ذلك مال رابح قاله
لابي طلحة قال ابن دريد معنى بخ تعظيم الامر وتفخيمه وغالبه اى اسم الفعل اكثر ما ورد منه للامر ولذلك
قدم مثاله تقريبا وتمثيلا واخر ما بمعنى المضارع لانه اندر الثلاثة وقوعا كما قال ووسط الماضي لانه
بينهما وينقاس له اى للامر على فعال بالفتح لوزنه من كل فعل ثلاثي مجرد من الزيادة تام فيقال
نعاد وضراب وكتاب وذهاب بمعنى اقعد واضرب الى اخرها قياسا على ما سمع منه لكثرته كنزال

وحذار

مفعولا له م
الامر م
نحو ايها م
وابا بانية وفوق الاثنب كما تماذر
عليه الزرنب وواها لقوله م
حيهل
الانشائيتين
معنى بخ
علي م

وحذار ومناع وغيرها مما هنا قولان وزعم ابو العباس انه لا ينقاس لانه ابتداء اسم لم ينطق
به واحترز بالثلاثي المجرد وله ابنية ثلاثة فعل وفعل وفعل كضرب وسمع وكرم عن الثلاثي المزيد
كما فتدبر وشمع بدار من بادر شاذ مستدرك وقاس على ذلك ابو بكر بن طلحة فاجازه من كل فعل على افعل
كما جاز بناؤه في التعجب وبالتام على الناقص فلا يقال في كن كذا كوان واهمل شرطا اخر وهو التصرف
فلا يصاغ من جامد كوهاب من هب زيدا كذا او ذار من ذر كذا او فهم اقتصاره على فعال انه لا ينقاس
له على غيره وهو مذهب ... واما ما جاء منه على فعلال فسمع منه قرقار اى صوت وعرعار اى تلاعبوا
بالعرعرة وجرجار وقاس عليه الاخفش من كل رباعي مجرد كدحراج من دحرج وبهراج من بهرج
والصحيح ما ذهب اليه ... من اقتباسه في الثلاثي لكثرته دون الرباعي وفي نقل له ينقاس سماع
لان ... يختص بافعال العلاج والتاثير واعلم ان اسم الفعل نوعان ما وضع من اول الامر
كذلك كما مر والثاني ما نقل عن غيره وهو قسمان منقول من ظرف او جار ومجرور وتسميه
النحويون اغراء وهو في اصطلاحهم وضع الظرف موضع فعل الامر نحو عليك بمعنى الزم ومنه
عليكم انفسكم اى الزموا شانها ودونك بكرا اى خذه ومكانك بمعنى اثبت وامامك بمعنى تقدم
ووراءك بمعنى تاخر ويقيس الكسائي على ما سمع منه غيره فيجيز الاغراء بكل ظرف بشرط
ان لا يكون على حرف واحد نحو بك لك ... اطلق الجواز ومذهب البصريين قصره على السماع
ولذلك حذفه المص كعادته في الاقتصار على المقيس دون غيره غالبا ولا يستعمل في الغالب
هذا النوع الا جارا لضمير المخاطب وشذ على بمعنى اولني والي بمعنى انتح سمع ابو الخطاب من قيل
له اليك فقال الي بمعنى انتحي وعليه بمعنى ليلزم وحكى الاخفش على عبد الله زيدا وهو غريب
ومنقول من مصدر وهو نوعان مصدر استعمل فعله نحو رويد زيدا فانهم قالوا ارود
اروادا اى امهله امهالا ثم صغروا الارواد تصغير الترخيم اى بحذف الزوائد واقاموه مقام
فعله واستعملوه تارة مضافا الى المفعول فقالوا رويد زيد وتارة منونا ناصبا للمفعول فقالوا
رويدا زيدا ثم نقلوه وسموا به فعلا يقال رويد زيدا والدليل على كونه هذا اسم فعل
كونه مبنيا ودليل بنائه عدم التنوين ومصدر اهمل فعله كقولهم بله زيدا فانه في
الاصل مصدر فعل مهمل مرادف لدع كما مر في المفعول المطلق يقال بله زيد بالاضافة الى
المفعول كما يقال ترك زيد ثم قيل بله زيدا بنصب المفعول وبنائه على انه اسم فعل وقد سبق
فيمن بد كلام **فصل في يخالف الفعل** لما اشار في تعريف اسم الفعل الى انه له
ما للفعل في الاستعمال من تعد ولزوم واظهار المرفوع به واضماره فلا يتعدى صه وهيهات
كما لا يتعدى اسكت وبعد ويلزم اضمار الفاعل في الاول ونحوه كما يلزم في اسكت ونحوه فلا
ولا يلزم في هيهات ونحوه كما لا يلزم في بعد ونحوه وقد تقدمت هذه المسالة في باب
الضمير ومن اظهاره مع هيهات قوله فهيهات هيهات العقيق ومن به ويتعدى بنفسه نحو تراك
فتقول تراك زيدا كما تقول اترك زيدا او رويد زيدا كما تقول امهل زيدا او يتعدى
بحرف الجر ما هو في معنى المتعدي به كذلك الحرف من الفعل ومن ثم تعدى حيهل بنفسه لما ناب
عن ائت نحو حيهل الثريد بالثاء المثلثة لما ناب عن عجل كما في نحو اذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر وبعلى
لما ناب عن اقبل نحو حيهل على كذا الى غير ذلك من الاحكام التي هو فيها كالفعل الذي هو بمعناه

ودراك م
ومجرور م
بتقدم م
اظهاره
نحو م

ويستثنى من ذلك امين فانه غير متعد والفعل الذي بمعناه وهو استجب متعد وعن ذلك احترز في
التسهيل بقوله غالبا ثم من احكام الفعل ما لا يشركه فيها اسم الفعل فاحتاج الى بيانها لئلا يتوهم
من اطلاقه السابق انه كالفعل في جميع احكامه وجملة ما ذكره هنا مما يخالفه فيه ثمانية امور احدها
انه يخالفه بلزوم البناء مطلقا سواء كان بمعنى المبني من الفعل وهو الامر والماضي او بمعنى المعرب
منه وهو المضارع بخلاف الفعل فان منه معرب ومبني كما سيأتي مع علة بناء اسم الفعل والخلاف
باب صح
في بنائه في المبني وثانيها انه يخالفه في التجرد من العوامل كذا وقع وصوابه من العلامات
اي لا تلحقه علامة تانيث مرفوعه ولا تثنيته وجمعه بخلاف الفعل فانه قد تلحقه علامتا التثنية
والجمع على لغة يتعاقبون وهذا الفرق ذكره ابن طاهر في مقدمته وثالثها
ان منه ما ينون اما دائما كواها او تارة كصه وايه واشار بقوله ومنه الى ان منه
شيء صح
ما لا ينون اصلا كنزال ونحوه بخلاف الفعل فلا ينون منه اصلا وذلك لان التنوين
في المنون منه للتنكير فالمجرد منه معرفة هذا قول الجمهور وقيل اسماء الافعال معارف
بتنكيره صح
تعريف علم الجنس قال الرضي وليس المراد تنكير الفعل الذي الاسم المنون بمعناه لان
الفعل لا يكون معرفا ولا منكرا بل التنكير راجع الى المصدر الذي ذلك الاسم قبل صيرورته
اسم فعل كان معناه فصه بمعنى اسكت سكوتا اي افعل مطلق السكوت لان سكوتا
جنس لا تعيين فيه فيكون المعنى على انه يامر بالسكوت عن كل كلام لان السكوت مطلق
واقع على كل سكوت بعرض عن اي حديث كان ولذا ابنه يعني زيادة فيكون المجرد من التنوين
بمعنى
كالمعرف فصه بمعنى اسكت السكوت المعهود المعين وتعين المصدر بتعيين متعلقه
اي السكوت عنه اي افعل السكوت عن هذا الحديث المعين فيجاز على هذا ان لا تسكت
عن غير الحديث المشار اليه وكذا ايه اي كف عن هذا الشيء وايه بمعنى هات الحديث المعهود
فالتعريف والتنكير في المصدر راجع الى التعريف متعلقه وتنكيره قال وليس ترك التنوين
في جميع اسماء الافعال عندهم دليل التعريف بل تركه فيما يلحقه تنوين التنكير دليل التعريف
ورابعها انه لا يوكد بالنون الخفيفة ولا الثقيلة فلا يقال هلمن وانما جاز ذلك على
لغة من جعلها فعلا بخلاف الفعل فانه يوكد بها كما مر واما نون الوقاية فتلحقه
كالفعل على ما مر ايضا وخامسها انه لا يحذف ويبقى معموله كالفعل فقد نصوا على انه
لا يعمل مضمرا واما قول الشاعر في زيدا فاقتلن ان تيت نصبته على عليك كانك قلت عليك
زيدا فمحمول على انه تفسير معنى لا تفسير اعراب وسادسها انه لا يتاخر عن معموله
خلافا للكسائي فيجوز عنده زيدا عليك وزيدا رويد كما يجوز في الفعل ونقله بعضهم
عن الكوفيين واستثنى بعضهم الفراء والصحيح عند البصريين المنع واما ما احتج
به الكسائي على جواز تقديمه من قوله تعالى والمحصنات من النساء الا ما ملكت
ايمانكم كتاب الله عليكم فالجواب انا منعنا ولعل ان كتاب مصدر موكد لعامل محذوف
دل عليه قوله تعالى حرمت عليكم لاستلزامه الكتابة فكانه قال كتب الله ذلك عليكم
كتابا وكذا قول الشاعر يا ايها المائح دلوي دونكا منا ولعل ان دلوي مبتدا خبره
دونك او منصوب بفعل محذوف تقديره خذ قال المص ولا يجوز ان يكون التقدير دونك

دلوى

دلوي لان اسم الفعل لا يحذف دون معموله وتاسعها انه لا يبرز ضميره المرفوع به مطلقا
فتقول صه يا زيدان ويا زيدون ويا هند ويا هندان ويا هندات بخلاف الفعل فتقول
اسكت اسكتا الى اخره وتبرزه فيما يشبه اسم الفعل في عدم التصرف لكونه مستدلا وفاعلكم
والقائلين
ونحو ذلك دليل فعليته كهلم في لغة تميم فانهم يقولون هلما وهلموا وهلمي وهكذا فهي عندهم
فعل ومن يقول هلم على كل حال فهي عنده اسم فعل وهي لغة الحجاز التنزيل قال تعالى يقولون لاخوانهم
هلم الينا وثامنها انه لا ينصب المضارع في جواب الطلب منه وهو ما كان بمعنى الامر كنزال
ونحوه فلا يقال نزال فنكرمك ولا صه فنحدثك بالنصب خلافا للكسائي مطلقا ولابن جني في
ومعناه
وابن عصفور حيث اجازاه في اسم الفعل الذي لفظه من لفظ الفعل كنزال ومعناه فيما لم يكن من
لفظه كصه قال في شرح الشذور وما احسن هذا القول بان يكون صوابا بخلاف الفعل
في ذلك كما سياتي كقوله يا ناق سيري عنقا فسيحا الى سليمان فنستريحا بخلاف الجزم في
جواب الطلب منه فانه يصح نحو قول ابن الاطنابة وقولي كلما جشأت وجاشت مكانك تحمدي
او تستريحي اي تحمدين فحذف النون في جواب مكانك لانه بمعنى اثبتي وتاسعها انه لا ضمير فيه
به صح
وهو مع ضميره جملة كالفعل بل هو مع ضميره مفرد على حد اسم الفاعل والمفعول والظرف في ذلك ذكر هذا
الوجه امر اصطلاحي لا يرجع الى المعنى فليس بلغوية وعاشرها انه لا يومر الغائب لا يقال تراك زيد
كما يقال في الفعل ليترك زيد لعدم التصرف فائدة لا يضاف اسم الفعل لكون مسماه وهو الفعل
كذلك وهذا انه يستفاد من اطلاق قوله في التعريف ما ناب عن الفعل الى اخره ولهذا
قالوا في بله ورويد من قولك بله زيد ورويد زيد انهما مصدران والفتحة فيهما فتحة
اعراب **باب المصدر** وتسميته حدثا وحدثانا وفعلا وقدم هذا الباب
على اسم الفاعل لما قال في شرح اللمحة انه اقوى منه في العمل لانه يعمل بلا شرط من زمان ولا اعتماد
وذلك دليل قوته اقول ثم عرب على ابي حيان تقديم الوصف عليه لكن سياتي في كلام الرضي
ما يخالفه والمراد بالمصدر هنا العامل لا المعمول وهو المفعول المطلق والفرق بين المصدر
والمفعول المطلق اما من حيث اللفظ فان المفعول المطلق اعم من حيث انه يكون مصدرا
كن للازم
كضربا من قولك ضربت ضربا وغيره كضربته سوطا ونحوه مما ينوب مناب المصدر كما
مر وليس كل ما هو مفعول مطلق بحسب المعنى لان المصدر هو نفس الحدث كما سياتي
والمفعول المطلق هو ما يترتب على ذلك الحدث والاول التاثير والاخر الاثر والفرق بينهما
ضروري فلفظة الضرب مثلا تطلق على التاثير المخصوص الصادر عن زيد مثلا وعلى
اثره المترتب عليه الواقع على عمرو مثلا ولشدة التقارب بينهما لا يكادون يفرقون
بينهما فمن ثم قال المص كغيره في المفعول المطلق هو المصدر فمصدر المبني للفاعل والمبني
للمفعول واحد كالضرب فانه مصدر الضارب والمضروب وهو قائم بالاول وواقع على الثاني
وكذا الحال في سائر الفاظ المصادر فالفاظها تطلق على المعاني المصدرية وعلى اثارها
المترتبة عليها واطلاق المصدر على كل من التاثير والاثر هو كما قال شيخنا السيد عفيف
الدين الايجي من قبيل اطلاق اللفظ على اللازم والملزوم اما بطريق الاشتراك او الحقيقة
والمجاز واذا انتصب لفظ المصدر بفعله او بمعناه اختص باسم المفعول المطلق ولهذا

التحقيق كما قال الشيد بعلم ان العالم ونحوه في قولنا خلق الله العالم مفعول به مطلق وهو
اي المصدر في الاصطلاح اسم الحدث هذا كالجنس يدخل فيه المصدر واسمه وقوله الجاري على
الفعل اخرج به اسم المصدر فانه لا يجري على الفعل فلذا لا يعمل عمله الا شاذا ونحو ويله وويحه
من المفعول المطلق الذي لا فعل له يجري عليه والمراد من الجاري عليه ان يكون له فعل يذكر
بيانا لمدلوله وفاقا واشار بقوله كضرب واكرام الى انه لا فرق بين مصدر الثلاثي كالاول
والرباعي كالثاني وغيرهما في انه يعمل عمل الفعل وهذا التعريف لابن الحاجب قال الرضي يعني
بالحدث معنى قايما بغيره سواء اصدر عنه كالضرب والمشي اولا كالطول والقصر والجري
في كلامهم مشترك بين اشيا يقال لهذا المصدر جار على الفعل اي اصل له وماخذ اخذ منه
واشتق فيقال في حمدت حمدا ان المصدر جار على فعله وفي نحو تبتل اليه تبتيلا انه ليس
جاريا على ماضيه ويقال اسم الفاعل جار على من هو له اي هو صاحبه على ان يكون مبتداء له
او ذا حال او موصوفا او موصولا قالوا والاولى صيانة الحد عن الالفاظ المشتركة وخاصة
اذا كانت مجازية او غير مشهورة فيما نقلت اليه من المعنى ولو قال اسم الحدث الذي يشتق
منه الفعل لكان جيدا على مذهب البصرية لانه عندهم سمي مصدرا لكونه موضعا
يصدر عنه الفعل كالمنقل والمذهب نتني ويعمل المصدر بالشروط الاتية عمل فعله فان
كان لازما لزم المصدر او متعديا فالتعدي على حسب تعديه فتقول عجبت من قيامك ومن
ضربك زيدا ومن اعطائك زيدا درهما ومن ظنك عمرا قايما ومن اعلامك زيدا عمرا
قايما وسوا كان مضافا او منونا او مقرونا بال وان اختلفت مراتبه علية في ذلك كما سياتي
ولا يتقيد اعماله بما يتقيد به عمل اسم الفاعل بل يعمل ماضيا كما يعمل غير ماض لان عمله
كما قال في شرح اللمحة لحلوله محل الفعل لا المشابهة لمعنى فيشترط ان يكون بمعنى
الحال والاستقبال لتتقوى المشابهة بذلك كما سيا تي وعن بعضهم منع اعماله ماضيا
وعزى لابن ابي العافية وقد مر ان المصدر جرى مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه
قبل معناه جرى مجرى الفعل المضارع له ماضيا كان او غيره اي المشابه به وقد صرح اخرالباب
بما يقتضي هذا فقال وتقول عجبت من ضربك امس زيدا فتكون المصدر مضافا فاعلا ولم ينفصل
ويكون منونا ثم انما يعمل عمل الفعل بشروط ثمانية لا تشترط في الفعل اشار الى اولها بقوله
ان صح دخول فعل محله اما مع ان المفتوحة المصدرية سوا كانت الناصبة وهو الكثير
او المخففة من الثقيلة ولا بد من تقييدهما بالمصدرية لاخراج التفسيرية والزايدة
وكانه اعتمد على دلالة المقام على ذلك فحذف القيد كما حذفه فيما بعد لذلك مثال التقدير
بالناصبة عجبت من ضربك زيدا امس ويعجبني ضربك زيدا غدا ولا يكون الفعل معها
الا ماضي المعنى او مستقبلة فتقدر في الاول بان فعل وفي الثاني بان يفعل ومثال التقدير
بالمخففة قوله قد علمنا اخلافكم عدة السلم عمتم على النجاة معينا لانه أثبتا والفعل لا تشدان
مسد المفعولين والناصبة لا تقع بعد العلم ويكون الفعل معها صالحا للازمنة الثلاثة
او مع ما اي المصدرية كما مر نحو يعجبني ضربك زيدا الان اي ما تضرب اذ لا يصح في

ذلك

وانكاره

ذلك تقديران الناصبة لانها تخلص المضارع للاستقبال ولا المخففة لفوات شرط سبقها
بالعلم او ما في منزلته كما سياتي بخلاف ما فانها صالحة للازمنة الثلاثة ولذلك
نزادها المص كالتسهيل ومثل له بقوله تعالى كذكركم اباكم او اشد ذكرا تخافونهم كخيفتكم
انفسكم لان كاف التشبيه لا تدخل في الغالب على ان واقتصر ابن الحاجب على ان واعترض
عليهم باذا كان المصدر بمعنى الحال لم يتقدر بان لما مر بخلاف ما اذا دخلت على الماضي فانه
يبقى معها على معنى المضي واعتذر عنهم بانهم انما قدروه بان دون ما ولم يحكوها لانها الاشهر والاكثر استعمالا
منهما واقتصار كثير على تقديره بان ليتوهم بعضهم انه لا يعمل الا ما يتعذر تقديره بان فالمصدر
في الامثلة المذكورة عامل لانه يصح حلول الفعل مع الحرف المصدري محله كقولك عجبت
من ان ضربت زيدا امس ويعجبني ان تضرب زيدا غدا او نحو ذلك بخلاف المفعول
المطلق وانواعه الثلاثة من التاكيدي والنوعي والعددي لا يعمل عمل الفعل كضربت
ضربا زيدا منصوبا بالمصدر لانتفاء شرطه المذكور واشتراطه كما جرى عليه المص ومذهب
المغاربة واختار في التسهيل انه غالب لازم بحيث غير محتاج الى غيرها يغ فيه ذلك التقدير
كقول العرب سمع اذني زيدا يقول كذا اذ لا يسوغ ان يسمع اذني فان الحال لا يسد مسد
الخبر المبتداء الذي هو حرف مصدري وفعل كما مر وجعل منه قول بعضهم اللهم ان استغفاري
اياك مع كثرة ذنوبي للوم وان تركي استغفاري مع علمي بسعة عفوك لعي ونوزع في امتناع
التقدير بذلك فيما ذكر ولا يلزم من صحة التقدير جواز النطق به فلم يقدر كما في
يقول لحدهم وهذا لم يفعل ولا يتكلم به وقال ابن العلج اختلف هل من شرط تقدير الفعل
الحرف السابك ام لا فمنهم من يقدر بنفس الفعل ومنهم من يقدره بان للاول قال انما
يقدر بالحرف حيث يكون المصدر معمولا لشيء مستقل لانه اذا نزل منزلة الفعل
لم يكن معمولا فيقدر بالحرف وحينئذ لا ابتداء به لا يحتاج للحرف قال وهذا اصح قياسا
وسماعا اما القياس فمن حيث ان الفعل اذا قدر بالحرف كان معناه المصدر فلم يقع
المصدر موقع الفعل بل موقع نفسه واما السماع فلجواز ضربك زيدا قايما ومع ان ضرب
زيدا قايما للامر وانما كان الحال خبرا مع ظهور المصدر لان الحال كالزمان والزمان
يخبر عن المصدر فلما خرج عن لفظه منع انتهى ومحل اشتراط حلول الفعل محل المصدر
الذي ليس بدلا من اللفظ بالفعل اما المبدل منه فلا يشترط فيه ذلك ولهذا قيد في التسهيل
بما لم يكن بدلا كالحوض بازيدا بناء على ان العامل في زيدا هو البدل لا المبدل منه وهو مذهب
سيبويه والاخفش والزجاج والفارسي وذهب المبرد والسيرافي وجماعة وقال الرضي انه الحق
الى ان عامله ناصب المصدر المقدر وزعم الرضي ان هذا الخلاف جار في المطلق المحذوف فعله
سواء كان حذفه لازما او جايزا وعلى الثاني فظاهر اطلاق المص حيث لم يقيد المصدر
بكونه غير بدل لانه اذا لم يكن عاملا في المنصوب لم يكن مما نحن فيه قيل والصحيح الاول بدليل
اضافة المصدر اليه نحو فضرب الرقاب وابتنى على الخلاف جواز تقديم معموله على الثاني
دون الاول كما في الارتشاف وجزم الرضي على الاول لانه بمعنى الفعل وجزم لا بمعنى
ان والفعل وكذا في التسهيل وجوز الجملة للضمير على انه قد اختلف في ناصب المصدر

اليه صح

كتاب صح

البدل

من اللفظ بالفعل صح

نظهر

المذكور هل هو انحلال من لفظ المصدر او بالالتزام كما مر وعلى الثاني فضرباً ينحل بحرف مصدري
وفعل فيكون نحو مما نحن فيه ولا يتقدم معموله فلا تقول لزيداً ضرباً والى الثاني والثالث من الشروط
اشار بقوله ولم يكن مُصَغَّراً ولا مضمراً لقوة نائب الاسمية بالتصغير والاضمار فلا يقال
عرفت ضُرَيبك زيداً ولا مروري حسن وهو بعمرو وقبيح على جعل الباء متعلقاً به خلافاً للكوفيين
في الثانية فاجازوا اعماله مضمراً كقوله شعر ● وما الحرب الا ما علمتم وذقتم
وما هو عنها بالحديث المرجم ● قال ابن مالك فهو ضمير الحديث وعنها متعلق به اي وما
الحديث عنها وخرجه البصريون على تعليق عن بمحذوف اي اعني عنها وبالمرجم ضرورة
واجاز ابو علي في رواية الرماني وابن جني اعماله في المجرور وجماعة اعماله في الظروف واطلق
النحويون الفعل عن الكوفيين واعمال ضمير المصدر مع اختلاف النقل عنهم في اعمال
صريحه كما سياتي نبه على ذلك ابن عقيل قال ورابعها اشار بقوله ولا محدوداً اي بالتاء فلا
يقال اعجبني ضربتك زيداً التشبيه ح باسماء الاجناس التي تناسب الافعال وشذ قوله
فيما انشده الفارسي في التذكرة يحابي به الجلد الذي هو حازم لضربة كفيه الملا نفس
راكب واستثنى ابن النفيس الزبيدي اليمني ممن تقدم من عصرنا قليلاً في شرح
مقدمة ابن بابشاذ ما اذا اراد الفاعل العموم كقوله ولولا رجاء النصر منك ورهبة
عقابك قد كانوا لنا كالموارد قال وخامسها اشار بقوله ولا متبوعاً قبل العمل اي قبل
اخذ ما يتعلق به من مجرور وغيره لانه مقدر بالحرف المصدري والفعل فهو كجملة موصول
به ولا يجوز عجبت من ضربك الكبير زيداً وحكم بقية التوابع حكم النعت فيمتنع
عجبت من شربك واكلك اللبن وتنالك نفسك زيداً ومن اتيانك نفسك الى زيد وان
اخرت جاز وقد رد الفارسي على السيرافي في قوله في انت من قوله اروح مودع ام بكوره
انت فانظر لاي حال تصير انه فاعل المصدر من جهة الوصف ويكون انت سد مسد الخبر
وخرج على انه فاعل بفعل محذوف يفسره فانظر وممن ذكر هذا اثر واجاز السيرافي
والاعلم كونه مبتدأ خبره رواح مبالغة او على معنى ذو رواح قال وسادسها اشار
بقوله ولا محذوفاً قال المص ولذلك رد على من قال مالك وزيداً ان التقدير
وملابستك زيداً وعلى من قال في بسم الله ان التقدير ابتدائي بسم الله ثابت بحذف
المبتدأ او الخبر وابقاء معمول المبتدأ انتهى وعلة ذلك انتفاء وجود حروف الفعل والى
سابعها اشار اليه بقوله ولا مفصولاً من المعمول اي معموله بالاجنبي لانه مقدر بالحرف
المصدري الذي هو موصول وبالفعل الذي هو صلته فمعمول المصدر في الحقيقة معمول
الصلة ولا يجوز الفصل بين بعض الصلة وبعضها كما مر قال المص ولذلك رد على من
قال في يوم تبلى السرائر انه على رجعه لقادر ان يوماً متعلق برجعه لانه قد فصل بينهما
بالخبر ونقل ذلك في المغني عن الزمخشري في الاية المذكورة وفي قوله تعالى لمقت الله اكبر
من مقتكم اذ تدعون فقدر اذ تدعون متعلقاً بالمقت الاول وفي قوله كتب عليكم
الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون اياماً فقدم متعلق اياماً بالصيام قال
والصواب ان الظروف الثلاثة متعلقة بمحذوف اي مقتكم اذ تدعون فصوموا اياماً

على صح

انفسكم صح

ويرجعه

ويرجعه يوم تبلى السرائر ولا ينتصب يوم بقادر لان قدرته لا تتعلق بذلك اليوم ولا بغيره
انتهى وجوز الرضي الفصل بالظرف وحمل عليه كتب عليكم الصيام قال وتقدير الفعل في مثله
تكلف قال والثامنها اشار اليه بقوله ولا موخراً عنه اي عن معموله لانه معمول الصلة في
الحقيقة ومعمولها لا يتقدم على الموصول كما مر وجوز الرضي وقال التفتازاني انه الحق تقديم
معمول المصدر اذا كان ظرفاً لانه يكفيه رائحة الفعل وحمل عليه قوله تعالى فلما بلغ معه السعي
لا تاخذكم بهما رافة وعليه قوله وبعض الحلم عند الجهل للذلة اذعان وكذا قال المص في
شرح قصيدة كعب ان ذلك لا يقدح في عمله في الفاعل والمفعول الصريح لان الظرف يعمل
فيه رائحة الفعل قال وهذا الموضع قد وهم فيه كثير حتى احتاجوا الى تقدير عامل للظرف
في قوله تعالى لا يبغون عنها حولاً ولا في قوله وبعض الحلم انتهى قال الرضي وليس كل
مؤول بالشيء حكمه حكم ما اول به فلا مانع من تاويله بالحرف المصدري من جهة المعنى مع انه
لا يلزمه احكامه بل لا يتقدم عليه المفعول الصريح لضعف عمله انتهى وقد اشار المص الى
ما ذكره الرضي من انه ليس بلازم ان يعطى الشيء حكم ما في معناه فقال الا ترى ان المصدر
لا يعطى حكم أنْ وأنّ وصلتهما في جواز حذف الجار ولا في سد مسد الجزئين في باب ظن
وعسى ولا يعطيان حكمه في النيابة عن ظرف الزمان نحو جئتك صلاة العصر فلا يجوز ان
يصلي العصر انتهى وكذا لا يعطيان حكمه في باب المفعول لاجله والحال فلا يشترط لهما
الاتحاد في الفاعل والزمان ولا يكونان حالين وذكرهما في الارتشاف فعلى هذا يقال
يحتمل ان المصدر المنسبك لا يحتمل في الموصول اذ هو غير صريح في الموصولية وقد جوز
الاخفش جواز تقديم المفعول به عليه نحو يعجبني عمراً ضرب زيد وافهم اقتصاره على ما ذكر
من الشروط انه لا يشترط افراده خلافاً لبعضهم وسياتي التصريح بعمله غير مفرد في باب اسم
المفعول حيث قال وثنية المصدر والصفات وجمعهن كالمفرد فصل في احكام
المصدر اعلم ان المصدر يضاف الى المرفوع والى المنصوب كما سياتي في اسم المفعول صحّحا
والمعروف انه لا خلاف بين اهل المصرين في اعمال المضاف وقيل ان من الكوفيين
من لا يعمل المصدر بحال ويجعل ما وجد بعده من عمل بفعل مقدر وعلى الاول فهو يعمل النصب
في المفعول وغيره اذا اضيف الى المرفوع كقوله تعالى كذكركم اباءكم ولولا دفع الله الناس
ويقل عمله الرفع بعد اضافته الى المنصوب بل لا يكاد يوجد الا استغناء عن الفاعل وقد يذكر
نحو ما جاء عن ابن عمر انه قرأ ذكر رحمت ربك عبده زكريا بضم دال عبده وهمزة زكريا
وقوله ● افنى تلادي وما جمعت من نشب ● قرع القواقيز افواه
الاباريق في رواية رفع الافواه قال في شرح الشذور وقد غلط بعضهم فزعم
ان ذكر المرفوع ح مختص بالشعر كالبيت في رواية الرفع ويرد على هذا القائل
انه روي ايضاً بالنصب ولا ضرورة في البيت وبقوله صلى الله عليه وسلم في
حديث جبريل وحج البيت من استطاع اليه سبيلاً اي وان يحج البيت المستطيع
وقد نص على جوازه في الكلام ونقله في الارتشاف عن الجمهور وقيل ومنه قوله تعالى
ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلاً بجعل من في موضع رفع فاعل بالمصدر

الخ صح

عبارة الازهري ويجوز ان يكون الفعل
وتقدم ان ... ان
وان تقدر المصدر الا كون ان يقع
وقد يعمل ... الا انه يكون
ان روي الفعل الا ... صح

نقل المص في الباب المعقود لأغلاط المعربين من المغني عن ابن السيد والبركة بحج شيخنا
محمد بن عمر بحرق الحضرمي وردّه المص بان المعنى ح ولله على الناس ان يحج المستطيع فيلزم
تأثيم جميع الناس اذا تخلف مستطيع عن الحج وذلك غير مراد ولا يأتي هذا الاشكال في
الحديث لانه ليس فيه ذكر الوجوب على الناس قال المشهور في الاتقان مَن بدل من كل فهي في موضع رفع
واجاز ابن برهان ان يكون بدل كل من كل والمراد بالناس عَمّد خاص مُطابق لعدد المستطيعين
لان الله تعالى لا يكلف الحج الا المستطيع قال المص وجوز الكسائي كونها مبتدأ محذوف الخبر
ان كانت من موصولة او محذوفة الجواب ان كانت شرطية والتقدير عليهما ان من استطاع
منهم فليحج ويوبخه الابتداء بعد ومن كفر فان الله غني عن العالمين وعليهما فالمعول
في الاية مخصص اما بالبدل وبالجملة واجاب الشيخ السبكي عن الاشكال بانه لا يمتنع
ان يجب على كل احد ان يحج المستطيع ويكون في الحج شيئان فرض كفاية على الناس ان يحج مستطيعهم
فان لم يحج المستطيع اثم الخلق كلهم وفرض عين على المستطيع وهذا احسن ويشهد له قول اصحابنا ان
من فروض الكفاية احياء الكعبة بالحج كل سنة انتهى ويعمل بالمنصوب الظرف المتسع فيه فيجوز اضافته
اليه ويعمل بعد عمل المنون نحو عرفت انتظار يوم الجمعة زيد عمرا ومن منع من ذكر الفاعل والمصدر
منون منع في بعض واعمال الدال للمصدر حال كونه مضافا الى المرفوع او المنصوب كما مثلنا اقيس
من اعماله منونا ويرجع بهذا الى استغراق اعماله حال كونه منونا نحو قوله تعالى او اطعام في يوم ذي
مسغبة من اعماله مضافا لانه نكرة فاشبه الفعل ويجوز ح حذف الفاعل وذكره عند البصريين
ومنع الفراء من ذكره كما مر وعلى جواز اعمال المنون البصريون فتقول عجبت من ضرب زيد عمرا
او عمرا زيد الحمد بين الفاعل والمفعول حتما مقدما ما شئت منهما وعجبت من ضرب زيد وعمرو بالعطف
على احدهما واختلف في جواز عجبت من ضرب عمرو برفع عمرو بنيابة عن الفاعل وجواز نحو
قول البصريين وقد مر بسطه في باب نائب ومنع الكوفيون اعمال المنون وقالوا ان
العمل الموجود بعده للفعل وقدروا في الاية يطعم يتيما وما ذكر من الاكثرية يقتضي ان
اعماله مضافا احسن من اعماله منونا وهو قول جماعة ويعزى للفراء وذهب الفارسي والزجاج
والشلوبين الى ان الاقوى عمله اذا كان منونا ونسب للاكثرين وقول المص انه اقيس كالتوفيق
بين القولين واعماله حال كونه معرونا بال شاذ ضعيف كما قال في شرح اللمحة في القياس
قليل في الاستعمال اجتمع فيه الارذلان في النوعين السابقين قال وكذلك لا يعمل
عند محققي المحققين الا في الشعر والى هذا يشير بقوله وقيل ضرورة والكوفيون يمنعونه
كما في المنون وعن الفراء اجازته على استقباح وعن البغداديين منعه البتة وقال به ابن السراج
من البصريين ونقل ابن اصبغ عن معرور كافة البصريين انه مستقيم وهذا معروف عن
الفارسي وجماعة من البصريين وانشد سيبويه على اعماله ضعيف النكاية اعداءه يخال الفرار
متراخي الاجل ومن جمع من الفاعل والمفعول في قوله عجبت من الرزق المسيء الهه وللترك
بعض الصالحين فقيرا وقد صرح ابن عقيل ان مذهب سيبويه اعماله بلا استقباح فتقول
عجبت من الضرب زيد عمرا وصححه بعض المغاربة وقال ابن عصفور انه اقوى من اعمال المضاف
في القياس وفصل ابن الطراوة وابن طلحة فقالا ان عاقبت ال الضمير جاز اعماله نحو

بازيد

بعض حر

في حر

الفاعل
م

[illegible]

فلو قال كالتسهيل والخلو لفظا او تقديرا دون عوض من بعض ما فعله ليشمل هذه الانواع
مع الوضوح وبالاجماع من النحاة لا يعمل الاول وهو اسم المصدر العلمي لمخالفته للمصدر في
عدم قصد الشياع فانه لا يضاف ولا يقبل ال ولذلك لم يقم مقام المصدر الاصلي في توكيد الفعل
وبيان نوعه ومرته كما مر ويعمل بالاجماع ايضا كما صرح به في الاوضح وافاد هنا بتقديمه
على متعلق الاول لتشركه بينه وبين ما عطف عليه فيه او يجعلهما متنازعين فيه على جواز
تقدم المتنازع فيه فيحصل فيه اي وبالاجماع يعمل الثاني وهو الميمي قال في شرح الشذور
لانه مصدر حقيقة وانما سموه احيانا اسم مصدر مجازا وسواء منه ما جاء على مفعل كقوله
المرتعلي سرحي لفضائي فلا عيا بهن ولا اختلالا او على زنة اسم المفعول نحو قول العرجي
اظلوم ان مصابكم رجلا اهدى السلام تحية ظلم وقول ابن عصفور في هذا البيت ان الظلوم
اسم المصدر الذي لا يعمل لا حيث سمع وهم كما قاله ابن عقيل في هذا البيت ان اسم قصة
مشهورة بين الادبا ذكرها الحريري في درة الغواص وذلك ان المازني بذل له بعض اهل
الذمة مائة دينار على ان يقريه كتاب سيبويه فامتنع من ذلك مع شدة احتياجه فلامه تلميذه
ابو العباس المبرد في ذلك فقال له ان الكتاب يشتمل على ثلاثمائة وكذا وكذا
اية من كتاب الله عز وجل فلا ينبغي تمكين ذمي من قراءتها فقدر اذ غنت جارية
بحضرة الواثق بهذا البيت فاختلف الحاضرون في نصب رجل ورفعه واصرت الجارية
على النصب وزعمت انها قراته على ابي عثمان كذلك فامر الواثق باشخاصه من البصرة
فلما حضر اوجب النصب وشرحه بان مصابكم بمعنى اصابتكم ورجلا مفعوله وظلم خبر ان بدونه م
وهذا لا يتم المعنى قال فاخذ اليزيدي في معارضتي فقلت هو كقولك ان ضربك زيدا
ظلم فاستحسنه الواثق ثم امر له بالف دينار ورده مكرما فقال للمبرد تركنا لله مائة دينار
فعوضنا الفا كذا حكاها الحريري في درة الغواص والمصنف في المغني وغيرهما من الادبا وحكوا
ان المعارض للمازني هو اليزيدي وفيه نظر لان اليزيدي الامام ابا محمد كان يودب المامون
للرشيد وتوفي سنة اثنتين [illegible] ومائتين والواثق توفي بعد موت ابيه المعتصم
سنة سبع وعشرين ومائتين قال الصلاح الصفدي بعد ان ذكر هذا ولعل هذا اليزيدي
المذكور في هذه القصة احد اولاده فانهم كانوا ستة كلهم علماء ادباء شعراء رواة الاخبار
انتهى قلت الذي رايته في لباب البضاعة لابي حيان ان المعارض للمازني في ذلك هو
يعقوب بن السكيت وهذا هو الاقرب وقد يعمل النوع الثالث وهو اسم المصدر الخالي
لفظا او تقديرا عن بعض الحروف فعله في غير الضرورة خلافا للبصريين ووفاقا
للكوفيين والبغداديين نحو قوله اكفرا بعد رد الموت عني وبعد عطائك المائة
الرتاعا اي اعطائك ومنه حديث الموطا من قبلة الرجل امراته الوضوء اي من تقبيل الرجل وقوله
اذا صح عون الخالق المرء لم يجد عسيرا من الامال الا ميسرا فعون بمعنى اعانة وعند البصريين
ان ذلك لا يجوز الا في الشعر وعليه جرى في شرح اللمحة وكذا الخلاف فيما اصله وضعه لغير
المصدر ثم جوز ان يعبر به عن المصدر تجوزا فتعمل عمله كما روي عن بعضهم اعجبني دهن زيد
لحيته وكحل هند عينيها وكقوله تعالى الم نجعل الارض كفاتا احياء وامواتا فالدهن ما يدهن به

وكذا

وكذا الكحل ما يكتحل به والكفات ما يكفت فيه الاشيا اي تجمع وتحفظ فالمنصوب بعدها ونحوها عندهم مصدر
[illegible] لان نوالك الكامل [illegible] من الفرج وبين فيها [illegible] وقوله قالوا كلامك هندا
وهي مصغية يشفيك قلت صحيح ذاك لو كانا ومنع البصريون فاضمروا لهذه المنصوبات
افعالا لا مدلولا عليها بالمذكورات اي كهنت وكحلت وتكفت وجوز ابن مالك في احياء وامواتا
ان يكونا تمييزين كما مثلا الا انه ما ذكر واستثنى الكسائي ثلاثة الفاظ الخبز والدهن والقوت
فلم يجز عجبت من خبزك ولا من دهنك راسك ولا من قوتك عيالك واجازها الفراء وقال هشام
لا يمتنع في القياس وفرق ابن مالك بين هذا النوع حيث وافق البصريين على منع عمله والاول
حيث وافق الكوفيين على جواز عمله وعليه ظاهر كلام المصنف حيث اطلقا اجازة الكوفيين ولم
يذكر الماخوذ من مواد الاحداث من اسم المصدر ووقع في شرح الشذور الاستشهاد على عمله
بالبيتين المذكورين وبقوله وبعد عطائك المائة الرتاعا وهو مخالف لما ذكره هنا من الاستشهاد
على اعمال الثاني بجعله مصدرا محذوف الزوايد كما قد اجاز ابن مالك فيه وفي البيت هذا
المصدر م ولعل استشهاده هنا للتنبيه على ان ما ورد من ما ظاهره اعمال اسم الغير فهو مصدر محذوف
فيه م الزوايد تتمة مجيء المصدر الا على الماهية ولا يحفظ فيه عمل كقولك العلم حسن فهذا
اذا اضيف قيل علم زيد يعجبني فالمخفوض لا يقتضي عليه برفع ولا نصب كعلم زيد يعجبني
ولا يؤكد هذا المصدر ولا يتبع هذا المخفوض الا كما يتبع المخفوضات الصحاح ذكره في
الارتشاف وسياتي في حكم تابع المخفوض من غير باب **اسم الفاعل** وهو
في الاصطلاح الصيغة والمراد بها هنا المشتق الذي مر تعريفه في باب الخبر ما دل
على متصف مصوغ من مصدر مستعمل او مقدر ليخرج عنه اسم العين كزيد والمصدر كضرب
واسما الزمان والمكان كالمقتل والفعل والالة كالمفتاح والفعل واسمه وقوله الدالة
بالوضع كما مر على الحدث وقد مر تفسيره وهذا القيد لتحقيق الماهية لا للاحتراز
اذ ليس لنا صيغة بالمعنى المراد هنا لا تدل على الحدث ولذا لم يجمع بينهما في شرح اللمحة بل اقتصر
على قوله ما دل على حدث الى اخره والدالة على الحدث خرج به افعل التفضيل كاحسن
فانه للثبوت والاستمرار والصفة المشبهة كحسن سواء قلنا انها كذلك او ان وضعها على
الاطلاق لا للحدوث ولا للاستمرار كما قاله الرضي وسياتي ولا يرد ما هو على وزن فاعل اذا لم يكن
من م بمعنى الحدوث كفرس ضارب وشازب بالزاي المعجمة لما قال الرضي ان قصد الاستمرار فيها
عارض ووضعها على الحدوث كما في قولك الله عالم وكاين ابدا وكذا المضاف لفظا نحو
نحو صايم النهار وقايم الليل وشاحط الدار اذا لم يكن بجعله صفة مشبهة والدالة
على فاعله اي فاعل الحدث وخرج بهذا اسم المفعول كمضروب وما بمعناه كضرب الامير
اي مضروبه فانه انما يدل على من وقع عليه الحدث كما سياتي وقوله موافقة للمضارع
اي من افعالها في وزنه اي في عدد الحروف والحركات والسكنات كضارب ويضرب وقايم
ويقوم اذ اصله يقوم بسكون القاف وضم الواو ثم نقلوا ولا يضر تخالف اعيان الحركات
بدليل ذاهب ويذهب وقاتل ويقتل ولهذا قال ابن الخشاب هو وزن عروضي لا تصريفي وخرج
ما لا يوافق المضارع في وزنه كامثلة المبالغة وما اريد به الحدوث مما يوافق الماضي

احدهما بمعنى الحال والاستقبال نحو زيد ضارب عمرا الآن وغدا اى لا تعالى والله مخرج
ما كنتم تكتمون ولا آمين البيت الحرام وهنا تمهيد لعمل الفعل وشبهه يتوقف عليه ايضاح المقام
ماخوذ من كلام ذكره الرضى وهو ان الفعل وضع ليستند الى شيء مما قبله فكذلك وجب ذكر نوعه
لانه مقتضاه والمقتضى من حيث هو اى المتقدم على مقتضاه وكان حقه ان لا يطلب غير المسند
اليه ولا يعمل الا فيه لانه لم يوضع لطلب غيره لكنه عمل في غير المسند اليه من المفاعيل التي لم تتم مقام
الفاعل بالتبعية للفاعل لاقتضائه لها فصار الفعل في عمل المسند اليه اصلا وفي غيره تبعا وغير
الفعل من الصفات والمصدر فرع عليه فى العمل لان طلبها للفاعل والمفعول ليس بوضعى
ولا بمعنى بل هو عقلى وقد طرا لوضع على الفعل وازال الحكم لان الواضع وضع المصدر كما هية
الحدث من غير نظر الى ما قام به وان كان عرضا لا بد في وجوده من محل يقوم به وهو الفاعل
ولم يطلب في نظيره لا فاعلا ولا مفعولا وكذا اسم الفاعل والمفعول فان لفظهما في نظيره
يدل على الفاعل والمفعول فلا يطلب لفظا اخر فكان حقها ان لا تعمل في فاعل ولا مفعول لكنها
شابهت الفعل فاعملت عمله لا مطلقا بل بشروط اعتبرت فيها لتقريبها من الفعل ثم ان
مشابهة الوصف للفعل اقوى من مشابهة المصدر اما لفظا فلعدم موازنته للفعل واما
معنى فلانه لا يقع موقع الفعل الا مع الحرف كما مر فلذلك لم يكن بد للصفة من مرفوع
ظاهر او مضمر واذا جرت في اللفظ على فاعلها فلا بد من ضمير قائم مقام الفاعل مرفوع
وان لم يكن في الحقيقة فاعلا كقائم الغلام وحسن الوجه وكانت اضافتها لمعمولها لفظية
اى في تقدير الانفصال لان الانفصال لاضافة مبنى على العمل كما مر بخلاف المصدر فانه
لا يلزم فيه ذكر الفاعل كقوله تعالى او اطعام في يوم ذى مسغبة يتيما واعجبنى ضرب وكانت
اضافته معنوية لان انفصال الاضافة مبنى على العمل وهو في الصفة اقوى فكانت
اضافته لفظية دونه لضعف عمله ولهذا كانت اضافته للفاعل والمفعول اكثر
من عمله لا يقال الامر بالعكس في العمل لان عمل المصدر بدون شرط زمن خاص ولا
اعتماد دليل قوته كما صرح به المص في شرح اللمحة لانا نقول لم يشترط ذلك فيه لقوة طلبه
للفاعل والمفعول بخلاف الصفة لان طلبها لها بتضمنها للمصدر فاشترط فيها ذلك
غايته ان عمل الصفة فيهما اقوى وطلبها لهما اضعف والمصدر بالعكس هذا ملخص
ما في الرضى وهو مبنى على ان عمل المصدر كما مر عن المص ان عمله بنيابته عن
لا بالمشابهة له وانما اشترط في عمل اسم الفاعل المجرد الزمن الخاص من الحال او الاستقبال
لتتم مشابهته للفعل معنى كما شابهه لفظا بالموازنة كما مر بخلاف ما اذا كان للماضى
فانه شابهه معنى لكنه لم يشابهه لفظا لانه لا يوازنه مستمرا فلا يلى الماضى المعمول الا
مجرورا بالاضافة ولا يجوز ان ينصب لنقص شبهه خلافا للكسائى ومن وافقه
كهشام وابن سينا في عدم اشتراط كونه بمعنى الحال او الاستقبال فاجاز وا ان ينصب
بمعنى المضى مطلقا سواء التعدى لواحد كاسم الفاعل من ضرب او لاكثر كاسم الفاعل من علم خلافا م
من ضرب المصنف وللسيرافى وجماعة من البصريين كما سياتى في المتعدى لاكثر من
واحد وحجتهم من القياس انه في معنى الفعل مطلقا ورد بان عمله لمشابهته له في عدد
الحروف والسكنات مع الموافقة معنى وذلك من الفعل هو المضارع فعمل المشابهته له

[illegible]

لا لكونه في معنى الفعل فقط والا لوجب ان يعمل لذلك اسم التفضيل ونحوه مما هو في معنى الفعل
ومن السماع كما يأتي مع جوابه ثم محل هذا الخلاف انما هو في نصب المفعول به ونحوه من المعمولات
الفعلية لكونها اجنبية اما النصب للظرف فيجوز لانه تكفيه رائحة الفعل قال الرضي
وكذا ينبغي ان يكون الحال لمشابهتها الظرف والمفعول المطلق لانه ليس باجنبي وكذا
الرفع ايضا فانه يجوز اما للضمير المستتر فحكى ابن عصفور الاتفاق عليه وتعقبه ابو حيان
بان ابن خروف وابن طاهر على انه لا يرفعه ولا يتحمله قال والذي تلقفناه من الشيوخ انه
يتحمله لاشتقاقه واما الظاهر فمنعه بعضهم وبه قال ابن جني والشلوبين والمغاربة
واجاز ابن عصفور رفعه قال ابو حيان وهو ظاهر كلام س وقال الرضي عمل اسم الفاعل
والمفعول الرفع جائز مطلقا سواء كانا بمعنى الماضي والحال والاستقبال وللاطلاق
المستفاد منه الاستمرار كزيد ضامر بطنه ومسود وجهه لان ادنى مشابهة للفعل
تكفي في عمل الرفع لشدة اختصاص المرفوع بالفعل وخاصة اذا كان سببيا ويجوز عملها
الرفع في غير السببي بمعنى الاطلاق كانا او بمعنى احد الازمنة الثلاثة نحو مررت برجل
قائم في داره عمرو ومضروب على بابه بكر انتهى وعلى جواز رفعه للظاهر والمضمر جرى في
شرح اللمحة فانتقد على صاحبها قوله لا يعمل ماضيا فقال كان الاولى ان يقول ولا ينصب لانه
يعمل في الفاعل ظاهرا او مضمرا على الصحيح انتهى ومما انتقد وارد على كلامه هنا وفي غيره
من كتبه فان قضية اشتراط ما ذكر لعمله في جميع المعمولات لان حذف المفعول من
قوله فان كان بال عمل مفيد للتعميم فيكون قوله والا اي وان لم يكن كذلك عمل في جميع المعمولات
بالشرطين المذكورين فهو بالنسبة الى الشرطية الاولى في غير نصب المفعول به ونحوه مفيد
كما قال اذ لا يشترط في عمله الرفع ذلك لا بالنسبة الى الشرط الثاني المشار اليه بقوله واعتماد
على احد ما ذكر سنذكر فانه مشروط لجواز عمله مطلقا رفعا كان او نصبا لان عمله كان على خلاف
ما وضع له الدالة على الذات المتصفة بالحدث روعي فيه ان يكون موقعه عند العمل موقع
الفعل وذلك اما بوقوعه بعد ما هو بالفعل اولى كوقوعه بعد نفي صريح نحو ما ضارب زيد عمرا
او مؤول نحو انما ضارب زيد عمرا وقوله ان امرا لم يعن الا بصالح لغير مهين نفسه لمطامع
او بعد استفهام ملفوظ به نحو اضارب انت زيدا او مقدر كقوله ليت شعري مقيم العذر
قومي لي ام هم في الحب لي عاذلونا التقدير امقيم لما مر ان الاستفهام والنفي يقتضيان
الفعل وبوقوعه مسندا لان الاسناد الى الشيء من لوازم الفعل وذلك لو وقع بعد مخبر
عنه فيشمل المبتدأ في الحال او في الاصل نحو زيد ضارب اخوه عمرا او كان زيد ضاربا عمرا وان الله
بالغ امره وذا الحال نحو جاء في راكبا جملا وبعد موصوف لفظا كمررت برجل ضارب عمرا او مقدرا
كقوله تعالى ومن الناس والدواب والانعام مختلف الوانه قال المصنف اي صنف مختلف
الوانه قال ومنه يا طالعا جبلا اي يا رجلا طالعا جبلا وقول ابن معط لانه اعتمد على حرف
النداء سهو لان النداء مختص بالاسماء فكيف يكون مقربا من الفعل وقد تبعه في هذا الاعتماد
عليه ولده بدر الدين فان لم يعتمد على شيء مما ذكر لم يعمل مطلقا عند جمهور البصريين خلافا
للاخفش والكوفيين في جواز اعماله تمسكا بما سيأتي مع جوابه ولا يخفى ان اشتراط ما ذكر
من الامرين لجواز العمل لا الوجوب فان الاضافة جائزة كما سيأتي وقد قرئ بالاعمال والاضافة

قوله

تلقينا

في م

قوله تعالى ان الله بالغ امره وكاشفات ضره ونحو يعني ان احتج الكسائي ومن وافقه على جواز اعماله
في المتعدي لاكثر من واحد وفي غيره دون الشرط الاول للوروده بمعنى الماضي عاملا في مفعول
واحد بلا واسطة حرف بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد وبواسطة الحرف في
قول العرب هذا مار زيد امس واذا ثبت ذلك في غير المتعدي لاكثر من واحد فغيره مثله والجواب
اما في الاية الشريفة فانه محمول على حكاية الحال لان الواو في وكلبهم واو الحال وباسط واقع
موقع يبسط لحكاية الحال اذ يقال جاء زيد يضحك ولا يحسن وابوه ضاحك ولذلك قال تعالى
ونقلبهم ولم يقل وقلبناهم وان لم يحكم على حكاية الحال فناصب ذراعيه محذوف يدل عليه
اسم الفاعل اي يبسط ذراعيه كما سيأتي في غيره واما المثال فقال المصنف الامر فيه سهل لان
الظروف يعمل فيها روائح الفعل فلا يلزم من ثبوت عمله فيه ان يعمل في غيره ونحو ان احتج
المجوز لاعماله بمعنى الماضي في المتعدي لاكثر من واحد ممن سبق ذكرهم وكما سيأتي بانه يجوز
قطعا هذا معطي زيد درهما امس وهذا ظان زيد منطلقا امس باضافته الى مفعوله
الاول جوازا ونصب الثاني وجوبا كما في الاوضح وغيره قال تعالى اني جاعل في الارض خليفة
وجاعل الليل سكنا فالجواب ان انتصاب الثاني في ذلك على اضمار عامل يدل عليه اسم الفاعل
الماضي اي اعطاه درهما وظنه قائما ولا يعد اسم فاعل لانه اذا لم يعمل المذكور فالمحذوف
اولى فقوله ذلك وفاقا للجرمي والفارسي والجمهور خلافا للسيرافي والاعلم السهيلي وابي علي
الشلوبين وابن ابي العافية في قولهم ان انتصابه باسم الفاعل المذكور لانه بسبب شبهه
بالفعل من حيث طلبه لذلك المعمول مع عدم امكان اضافته فصار كالمؤول به الا انه هو مثله ومن
هنا يعلم ان اسم الفاعل المتعدي لاكثر من واحد يأتي من سوى المضاف اليه منهما بلا خلاف وانما
الخلاف في التحرير فاعرفه وخبير يعني وان احتج الاخفش والكوفيون على جواز اسم الفاعل
بدون الشرط الثاني وهو الاعتماد باعمال خبير من قول الشاعر خبير بنو لهب فلا تك ملغيا مقالة
لهبي اذا الطير مرت فخبير مبتدأ وهو فاعل به ولا يجوز عكسه لادائه الى الاخبار بالمفرد
عن الجمع والجواب انه على التقديم والتأخير وفاقا لكم انه يؤدي لما ذكر قلنا هو على تقدير
خبير كظهير في قوله تعالى والملائكة بعد ذلك ظهير فاخبر بظهير عن جمع وصح ذلك لانه
على فعيل وهو يستعمل للمفرد ومنديه منا للمثنى والجمع كما قاله الائمة ولهب بكسر اللام وسكون
الهاء حي من الازد وهم ازجر قوم في العرب وملغيا من الالغاء يقال الغيت كلامه اذا عددته
ساقطا ولهبي نسبة الى بني لهب ومرت وهم عالمون بالزجر والعيافة فلا تلغ كلام احدهم
اذا زجر او عاف حين تمر عليه الطير وقد استدل المص لمذهب الاخفش ومن معه بقوله تعالى
ودانية عليهم ظلالها في قراءة من رفع دانية فهو مبتدأ بعلوه عليهم وظلالها فاعله
ورد بجواز كون ظلالها مبتدأ ودانية خبره واهمل المص لجواز اسم الفاعل شرطين اخرين
ذكرهما في التسهيل والارتشاف وذلك ان يكون مكبرا وغير موصوف قبل العمل خلافا للكسائي
في المسألتين وبقوله اخذ ابو جعفر النحاس في المصغر وباقي الكوفيين فيهما قياسا
على المثنى والمجموع ولعل المص لم يشترط ذلك لموافقته لهم والغراء للبصريين في منع
عمل المصغر فلا يقال عندهم هذا ضويرب زيدا بالنصب بل يجب الاضافة وكذا الموصوف قبل العمل فلا تقول هذا ضارب عاقل زيدا
قبل العمل فلا تقول هذا ضارب زيدا عاقل ومحل الخلاف الاعمال في المفعول فما استدل به

فان اخذ معموله جاز نحو م

كالمؤول

قبيلة

عمل م

الكسائى على اعمال المصغر من قولهم اظنني مرتحلا وسويرا فرسخا لا حجة فيه لتخشى على اظنه
لان المعمول ظرف واما الاستدلال على اعمال الموصوف بقوله وقايله تخشى على اظنه سيردى
به رحاله وقبائله فخرج على ان تخشى حال من الضمير المستكن فى اسم الفاعل وعلى ان اظنه
منعول المحذوف اى قالت او تقول وعلة المنع ان التصغير والوصف تخرجانه عن وقوعه
موقع الفعل وليس من شرط اعماله الافراد كما سياتى خلافا لبعضهم باب
المثال وهو فى الاصطلاح ما حول للمبالغة اى لقصدها قدم ذاك على متعلق الفعل
وهو من ومدخولها لارتباطه بما بعده فيطول الفصل بين المعلول والعلة لو لم يقدمها
فكان عليه ان يزيد او للتكثير ليشمل الاول نحو زيد عليم بالمسئلة وبالثانى نحو زيد
نحار الجزور وبذلك انتقد هو على صاحب اللمحة فى اقتصاره على ذكر المبالغة وذكر
ابو حيان انه لا يكون شى منها للمبالغة الا فى ما يمكن فيه التكثير فلا تقول زيد قتال
عمرا ولا زيد موات وعليه فلا يقال عليم بالمسئلة بل عليم بالمسائل ونحوه والظرف فى
قوله من فاعل متعلق بحول اى المثال هو المحول من صيغة فاعل الى صيغة فعال بتشديد العين
كضراب او الى صيغة فعول بفتح الفا كضروب او الى صيغة مفعال كمنحار بكسر الميم
والتحويل الى هذه الثلاثة من فاعل واقع بكثرة ولذلك وافق جميع البصريين
فى قوله بجواز اعمالها عمل اسم الفاعل حكمه من فاعل الى فعيل كعليم او الى فعل كحذر
بفتح فائه وكسر عينه والتحويل اليهما واقع بقلة ولهذا خالف بعض البصريين
فى جواز اعمالها عمل اسم الفاعل كما سياتى وعن ابن طلحة ان هذه المثل تتفاوت فى
المبالغة ففعال لمن كثر منه الفعل وفعال لمن صار له صناعة ومفعال لمن صار له كالالة
وفعيل وفعل لمن صار له كالطبيعة نحو قولهم فى اعمال فعال اما العسل فانا شراب
بنصب العسل هو حكاه سيبويه وقال اخا الحرب لباسا اليها جلالها وليس بولاج
الخوالف اعقلا ومن اعمال فعول ما حكى الكسائى انت غيوظ ما علمت اكبادا الرجال
وقول الى طالب ضروب بنصل السيف سوق سمانها اذا عدموا زادا فانك عاقر وقال عشية
سعدى لو ترات لراهب بدومة تجر عنده وحجيج قلادينه واهتاج للشوق انه
على الشوق اخوان العزام هيوج ودومة بين الشام والعراق وتجر بفتح التا جمع
تاجر وهو مبتدا وعنده خبره ومن اعمال مفعال ما حكى من قول بعضهم انه لمنحار بوائكها
جمع بائكة اى بنحر سمان الابل يريد المبالغة فى الوصف بالجود ومن اعمال فعيل قول
بعضهم ان الله سميع دعا من دعاه بنصب دعا وحكى اللحيانى فى نوادره ان الله
سميع دعاى ودعاك وقالوا هو حفيظ علمك وعلم غيرك وقال •
• فتاتان اما منهما فشبيهة • هلالا والاخرى منهما تشبه البدرا •
ومن فعل قول زيد الخيل رضى الله عنه • اتانى انهم مزقون عرضى • جحاش الكرملين
لها فديد • وهو محول لما فرق للمبالغة يقال مزقت الثوب امزقه مزقا خرقته
قال ابو حيان ولا اعلم احدا حكاه فى النثر وانما حكى فى الشعر وما اشار اليه بقوله
الكلام من اعمال الخمسة كلها هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين ومنع الكوفيون اعمالها
كلها قالوا لزيادتها على الفعل اذ لا مبالغة فيه وزعموا ان ما جا منصوبا فهو على
اضمار

بعد الوصف صح
او صح
اذا عدموا زادا فانك عاقر صح
تهيج

اضمار فعل يفسره المثال اى يشرب العسل يغيظ اكبادا الرجال وكذا البقية قالوا ولذلك
لا يجوز تقديم المنصوب بعدها ورد الاول بكثرة ورود المنصوب بعدها نثرا ونظما
والاصل عدم التقدير والثانى بسماع التقديم كما مر فيما لو فعول ومنع البصريين
منهم الزيادى والمبرد اعمال الاخرين واجاز الجرمى اعمال فعل دون فعيل والاصح
ما ذهب اليه سيبويه وجرى عليه الشيخان من جواز اعمال الجميع نعم اذا لم يكن فعيل وفعل محولين
من فاعل كظريف وكريم وتوب وطين فانهما لا يعملان كما يوخذ من قوله ما حول للمبالغة
من فاعل اذ الكلام فى ابنية المبالغة لا الصفة وكذا فعيل بمعنى مفاعل كجليس وجبيب
وشرطه اى شرط عمل المثال باى صيغة كان من الخمس عند القائل بجواز اعماله عمل
الفعل من رفع ونصب كاسم الفاعل فى كونه بال وبمعنى الحال او الاستقبال مع الاعتماد
على ما مر وحكمه فى الرفع حكمه اتفاقا واختلافا واذا لم يستوف الشروط كان مجردا
بمعنى الماضى فلا ينصب المفعول وزعم ابن خروف وشيخنا ابن طاهر انه يجوز اعماله
بمعنى الماضى وان لم يجز ذلك فى اسم الفاعل واستدلا بقوله وهو شاهد
على جواز تقديم المعمول ايضا بكيت اخا اللواء يحمد يوما كريم روس الدارعين ضروب
وزعم ان قائله يندب رجلا مات ولانه اقوى من اسم الفاعل لما فيه من معنى المبالغة
ولذا قال الرضى لا يشترط فيها الحال او الاستقبال كما لم يشترط ذلك فى الصفة المشبهة
واجاب فى شرح اللمحة عن البيت بانه على حكاية الحال وعن العباس بان نحو قتال التضعيف
لا يتفاوت بالعمل مع قتل بالتخفيف فلذلك ينبغى ان يكون قاتل وقتال غالب بنا
المثال من الثلاثى المجرد كما اشار اليه بقوله من فاعل وقد يبنى من افعل اى من
الثلاثى المزيد فيه همزة فعال كدراك من ادرك وسار من انذر انى بغى وحساس من احس
او يبنى من مفعل مفعال كمعطا ومهوان من اعطى واهان واعان او يبنى من افعل
فعيل كنذير واليم وسميع من انذر والم واسمع قال ابن ريحانة الداعى السميع ولم
يذكر فعول من افعل كزهوق من ازهق قال وكان الجهل منها بحجبة غشمشمة للقايدين
زهوق اى كثيرة الازهاق وغشمشمة عزيزة النفس وسمع فعال من اللازم كحسان
ووضا اى كثير الحسن وكثير الوضاة ومن المتعدى كقرا للكثير القراة قال فى الارتشاف
ولا نعلم احدا اعمل قرا فى مفعول فلا يجوز زيد قرا التورية باب اسم
المفعول وهو فى الاصطلاح ما اى اسم دل بالوضع على حدث دخل فيه المصدر
وساير الصفات فاخرجها بقوله ومن اى ودل على من وقع عليه ذلك الحدث
او جرى مجرى الواقع عليه نحو وجدت ضربا فهو موجود علمت عدم عمرو جعلته فهو معلوم وسمى
المفعول مع ان اسم المفعول فى الحقيقة هو المصدر لانه الذى يفعله الفاعل وهذا الذى
نحن فيه هو اسم المفعول اى الذى فعل به الفعل اى وقع عليه يقال فعلت به الضرب
اى اوقعته عليه لكنه حذف حرف الجر فصل الضمير مرفوعا فاستتر لان الجار والمجرور كان
مفعولا لما لم يسم فاعله فهو كالمفصول بمعنى المفصول عليه وصيغته من الثلاثى المجرد
على مفعول كمضروب ومسرور قال الهوارى النحوى ليس الهوارى المقرى لا يقال
من نفع منفوع وكان قياسه ان يكون على زنة مضارعه مما لم يسم فاعله والا لم يعمل

فيه صح
المشبهة صح
كان صح
وتنال
ومعوانه صح
به صح

عمله كما فى اسم الفاعل فيقال ضرب يضرب فهو مضرب لكنه لما اداهم حذف الهمزة فى الثلاثى
فى باب فعل الى مفعل قصدوا تغيير احدهما اللفظى فغيروا الثلاثى بزيادة الواو لانه اخف لقلة
حروفه فلما زادوا الواو فتحوا الميم لئلا تتوالى ضمتان بعدهما واو وهو مستثقل ومن غير
الثلاثى المجرد بلفظ اسم فاعله بشرط فتح ما قبل الاخر نحو مكرم ومستخرج ومنطلق وشرطه
اى شرط عمله عمل فعله المبنى للمفعول وهو رفع المفعول به لفظا نحو زيد مضروب غلامه او محلا
نحو هو مسرور به ونصب المفعول الثانى والثالث من باب علم واعطى نحو زيد معطى غلامه
درهما كاسم الفاعل اى كشرطه فى العمل فان كان بال عمل مطلقا او مجردا فبشرطين كونه بمعنى
الحال والاستقبال فى اسم المفعول وانما ذكره المتاخرون كابى على وقال فى شرح القطر
لا يقال زيد مضروب عندك وانت تريد الماضى وهو صريح فى اشتراط ذلك فى الرفع
ايضا وكونه غير مصغر ولا منعوت قبل العمل والا لا يعمل كما مر فى اسم الفاعل تنبيه
يعلم مما مر الاقتصار فى صيغة المفعول من انه من باب الثلاثى المجرد على مفعول ومن غيره
على زنة اسم الفاعل مفتوحا ما قبل اخره ان ما جاء على ذلك من الصفات وان دل على معناها
لا يعمل عمل المبنى للمفعول كما صرح به فى التسهيل وذلك كفعل نحو ذبح وطرح بمعنى مذبوح
ومطروح وفعل كقبض ولفظ بمعنى مقبوض وملفوظ وفعلة كلقمة ومضغة اى
ملقوم وممضوغ وفعيل كاجير وصريع وهو اكثرها استعمالا فى معنى المفعول فلا يعمل
شىء من هذه لا تقول مررت برجل ذبح كبشه قال ابن عصفور فى المقرب واسم المفعول
وما كان بمعناه من الصفات حكمه بالنظر الى ما يطلبه من المعمولات حكم الفعل المبنى
للمفعول فعليه يجوز مررت برجل ذبح ابوه ويحتاج ذلك الى سماع كما قاله ابن عقيل
فصل فى احكام يشترك فيها الوصف والمصدر اشار اليها بقوله وتثنية المصدر
والصفات المذكورين من اسم الفاعل والامثلة واسم المفعول وجمعهن اى المثنى
والمجموع جمع سلامة او تكسير لمذكر ومونث كل من ذلك كالمفرد منه فى العمل والشروط
فيعمل المصدر مثنى ومجموعا وفى الارتشاف فاذا ثنى لم يجز عمله واذا جمع فذهب قوم الى
جوازه وهو اختيار ابن هشام وابن عصفور وابن مالك وسمع من كلامهم قركته بملاحس
البقر اولادها موعد الوقت به مواعيد عرقوب اى فى المكان القفر ويقال بحيث تلحس
بقر الوحش اولادها وقوله وقد وعدتنى موعدا الوقت به مواعيد عرقوب اخاه بيثرب
ومواعيد جمع موعد وذهب قوم الى انه لا يجوز اعماله مجموعا وهو مذهب ابن سيده قال ابو
ابو حيان ولا بابه واختار ابن العلج اعماله فى التمييز نحو عجبت من تصببانه عرقا ولم يذكر عمل
المصدر غير المفرد فى الاوضح ويعمل الوصف مثنى ومجموعا قال تعالى والذاكرين
الله كثيرا والذاكرات ومثلهن كاشفات ضره خشعا ابصارهم يخرجون وقال عنترة
والناذرين اذا لم القهما دمى وقال ممن حملن به وهن عواقد حبك النطاق فعسب
غير مهبل ومنه فى المثال قول طرفة ثم زادوا انهم فى قومهم غفر ذنبهم غير فخر فاعمل
غفر جمع غفور وذنبهم مفعوله وفرقوا بين التصغير وبين التثنية والجمع مع ان
جميعها من خواص الاسم ببقاء صيغة الواحد التى كان بها مشابها للفعل ويجوز اضافتهن
اى

بشرطين

غيرهم

المذكورين

عرقوب

والمختار

اى المصدر والصفات المذكورة للمنصوب نص من مفعول او غيره مع ذكر المرفوع فى
المصدر قليلا كما مر وفى الحديث وحج البيت من استطاع اليه سبيلا وبدونه كثيرا كقوله
تعالى بسؤال نعجتك الى نعاجه لا يسأم الانسان من دعاء الخير ومن اضافة اسم
الفاعل لمفعوله قوله تعالى هديا بالغ الكعبة وغير محلى الصيد والمثال نحو زيد شراب
العسل واذا كان اسم الفاعل سببيا واضيف لمفعوله فلا بد من ذكر الفاعل بعده
مرفوعا كمررت بزيد الضارب عمرو غلامه الان او غدا اذ لو لم يذكر لكان اسم الفاعل
غير سببى ومن اضافة اسم المفعول لمفعوله الثانى نحو زيد معطى الدراهم ومكسو الجبة
اى يعطى الدراهم ويكسى الجبة ويدخل فى المنصوب بالنسبة للمصدر الظرف كعرفت
انتظارك يوم الجمعة زيدا عمرا او بالنسبة لاسم الفاعل نحو هذا كاتب اخيك
بالاضافة ومن نصب وفى لولاك كلم تجرلان الكاتب هو الاخ فكان يلزم اضافة الشىء
لنفسه وظاهر كلامه ان النصب ولى من الجر وذلك فى اسم الفاعل وهو ظاهر كلام شرح التسهيل
الكسائى هما سواء وقد قرئ بهما فى ان الله بالغ امره ومحل جواز اضافة اسم الفاعل لمنصوبه
حيث كان ظاهرا منفصلا به فان كان ضميرا متصلا غير معمول لاسم الفاعل كمن كان الناقصة
وجب اضافته نحو زيد مكرمك والزيدون مكرموك فالكاف فيهما فى موضع الجر عند
والمحققين وقال الاخفش هما منصوبا المحل اذ لا دلالة على الجر وحذف التنوين يصون
الضمير عن الانفصال ورد باعتبار الضمير الظاهر كما مر فى الاضافة فان فصل الظاهر
ولم يتصل الضمير وجب النصب قال تعالى انى جاعل فى الارض خليفة ولذلك وجب نصب
المفعول الثانى من نحو هذا معطى زيد درهما كما مر لانفصاله بالاول قال الشاعر
لا ترج او تخش غير الله ان اذى واقيكه الله لا ينفك ماموينا فالها فى موضع نصب لانفصاله
من اسم الفاعل بالكاف وشذ الجر مع فصل الظاهر كقراءة بعضهم فلا تحسبن الله
مخلف وعده رسله فان كان الضمير المتصل معمولا لاسم كان الناقصة جاز جره ونصبه مع
الاتصال بالوصف نحو الحسن زيد كايه وكائن اياه ويجوز اضافة المصدر للمرفوع
مع ذكر المنصوب وبدونه نحو ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض ربنا وتقبل دعاء اى
فاضافته لمرفوعه وحذف المنصوب كثير نحو ربنا وتقبل دعاء لا يسأم الانسان من دعاء
الخير ولو ذكر المفعول فى الاول لقيل دعاءنا اياك والفاعل فى الثانى لقيل دعائه الخير
اما اذا وجدا معا فالغالب كما قال المص والاختيار فى الارتشاف والاحسن كما
فى شرح ابن عقيل اضافته للفاعل وقيل الاحسن العكس والوجهان فى كلام مر
وقد روى بهما قوله لا قيسر نبي تلادى وما جمعت من نشب قرع القواقيز افواه
الاباريق يروى برفع افواه ونصبه وصح الوجهان لان كلا من القواقيز وهى والافواه الاباريق
قارع ومقروع ومح فان اضيف للمرفوع فذكر المفعول كثير كما فى قوله تعالى ولولا دفع الله الناس
بعضهم ببعض واما المنصوب فذكر المرفوع قليل كما مر فى بابه وكذا اى وكالمصدر فى جواز
اضافته للمرفوع اسم المفعول المتعدى لواحد فقط كمحمود ومضروب واسم المفعول منه غير متعد
كما قال الرضى وسياتى فى الصفة فيجوز اضافته للمرفوع السببى لكون ذلك مطلقا كالمصدر
بل بعد تحويل الاسناد عن المرفوع الى ضمير يعود على الموصوف والا لم تصح اضافته لمرفوعه
الخ

اقول

بنصب وعده وجر رسله

مانهم

ليسوهم

بها م

لان الصفة الرافعة للظاهر هي نفس المرفوع نحو قولك زيد ضارب غلامه عمرا فالضارب هو غلامه وكذا المحمود هو المقاصد في المثال الاتي فلو اضيف اليه لكان كاضافة الشيء الى نفسه وهو قبيح في المحضة التي هي اصل غير المحضة فلم يبق طريق الى اضافته الا بجعل المرفوع بصورة المنصوب وذلك بتحويل الاسناد عنه نحو زيد محمود المقاصد والاصل زيد محمودة مقاصده باسناد محمود الى المقاصد فحول وجعل مسندا الى ضمير زيد فبقي المقاصد فضلة فانتصب على التشبيه بالمفعول به ثم خفف بالاضافة فلكثير النصب على التشبيه والجر بالاضافة وقضية تخصيصه اسم الفاعل بذلك ان اسم الفاعل لا تجوز اضافته لمرفوعه مطلقا وليس كذلك بل الممتنع منه لك اضافة المتعدي في نحو زيد ضارب ابوه عمرا لما ذكر ان الصفة غير الموصوف ولئلا يتوهم اضافته الى المفعول لان له مفعولا واما اللازم اذا كان مرفوعه سببيا فيجوز بتحويل الاسناد عنه ثم نصبه ثم جره حملا على الصفة المشبهة كما سياتي بسطه نحو زيد قائم الاب قال ابن رواحة رضي الله عنه تباركت اني من عذاب كخائف وانى اليك تائب النفس راجع ويجوز الرفع والنصب كما في رجل حسن الوجه بالاوجه الثلاثة لا يقال لا يرد عليه ذلك لان فاعلا صفة مشبهة كما عليه المغاربة لانا نقول وكذا اسم المفعول ايضا من المتعدي لو احد نحو زيد محمود المقاصد عندهم فلو اراد المص هذا المصطلح لم تختص بالذكر على ان كلامهم محمول على اللازم الذي يدل على الثبوت كشاحط الدار كما قيده بذلك في الاوضح لا فيما يدل على الحدوث ايضا كقائم الاب على ما ستذكره ومعاملة اللازم من اسم الفاعل والمفعول معاملة الصفة المشبهة في ذلك لا يتقيد بذلك فقد قال الرضي تقول في اسم الفاعل اللازم زيد خارج الغلام وشاسع النسب وفي اسم المفعول اللازم مضروب الغلام وموذب الخدام سواء كانا بمعنى الماضي او بمعنى المضارع او بمعنى الاستمرار او للاطلاق فان رفعهما للمسند اليه لا يحتاج الى شرط زمان فاذا جاز في معمولهما الرفع جاز النصب والجر لانهما فرعاه انتهى ولا يجوز اضافتهما لمرفوعهما غير السببي كمررت برجل قائم في داره عمرو ومضروب على بابه بكر اذ لا ضمير فيه يصح انتقاله الى الصفة وارتفاعه بها فيبقى بلا مرفوع في الظاهر فذلك لا يجوز لقوة شبههما بالفعل ذكر ذلك الرضي ويجوز في تابع المخفوض باضافة المصدر والصفات التي تابع كان مع الوجه المختار كما يوذن به تعبيره بالجواز وهو الجر على اللفظ ما لم يمنع منه مانع كما سياتي مراعاة المحل ايضا بحسب ذلك المخفوض من رفع ونصب ومنه يعلم ان صورة المسئلة حيث يكون للمتبوع لفظ وموضع بان يكون المضاف صالحا للعمل ولهذا لم يحتج الى اشتراطه قال المص ومن الغريب قول ابي حيان ان شرط العطف على المحل ان يكون للمعطوف عليه لفظ وموضع فجعل صورة المسئلة شرطا لها انتهى واحترز بالمخفوض عن تابع المنصوب نحو هذا مكرم زيدا وعمرا بنصب التابع ولا يجوز جره كما صرح به المص واجازه الكوفيون والبغداديون كما سياتي وانما يجوز رعاية محل المخفوض لما ذكر عند قوم وهم الذين لم يشترطوا المحرز اي الطالب لذلك الموضع فيرفع التابع او ينصب فتقول في المصدر المضاف لمرفوع عجبت من اكل زيد الظريف بجر الظريف وكذا بقية التوابع وفي المضاف للمفعول عجبت من شرب اللبن بجر الصرف على اللفظ وكذا بقية التوابع ويجوز ايضا

مراعاة[2]

الصرف م

رفع

نحو م

رفع الظريف ونصب الصرف على المحل وكذا الباقي من التوابع وتمثيل بماذا من يضيفه الى المفعول القائم مقام الفاعل كابن ملك يجوز رفع الصرف اذا لم يذكر الفاعل وفي الوصف هذا ضارب زيد العاقل الان بجر العاقل ويجوز نصبه على المحل وكالنعت بقية التوابع وجواز الاتباع على المحل في المصدر مذهب الكوفيين وجماعة من البصريين وعليه ابن مالك وذهب اليه ابو عمرو في البدل والعطف ومنع في النعت والتوكيد واما في الوصف فمذهب الا علم والزمخشري وهو المشهور كما قال ابن عقيل في شرح الالفية والاولى كما قال السفاقسي لسلامته من تكلف الاضمار وقد تتعين رعاية المحل في نحو يعجبني اكرامك زيدا وعمرا بنصب عمرو مطلقا على محل الكاف لانه لا يجوز العطف على المجرور بدون اعادة الجار كما سياتي وحجة المجيز من السماع في المصدر ما اشار اليه بقوله قول الشاعر قد كنت داينت بها حسانا مخافة الافلاس والليانا اي المطل فنصب المعطوف على محل المعطوف عليه وهو المفعول وقراءة الحسن ان عليهم لعنة الله والملائكة والناس برفع المعطوف على محل الفاعل وفي الاستشهاد بذلك نظر لان المصدر في ذلك غير عامل لانه محدود فلا يكون من صور المسئلة بل يتعين اضمار عامل لكن سبق في شروط المصدر انه قد يعمل محدودا شذوذا والشاهد المطابق لصورة المسئلة قوله ما جل نصر القوم سيدا الا اعتياد الخلق المجدا وقوله لم تخل من تمهيد مجد وسودد فنصب التابع فيهما على محل المعطوف عليه وفي الوصف نحو قوله تعالى فالق الاصباح وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر لا يقال اسم الفاعل في ذلك غير عامل لانه بمعنى الماضي فلا محل للمخفوض حتى تجوز رعايته بل يتعين فيه اضمار الفعل كما في الاوضح وغيره لانا نقول العمل صحة الاستشهاد به على ذلك بناء على حكاية الحال الماضية كما في باسط ذراعيه قال الزمخشري ان الشمس والقمر معطوفان على محل الليل وزعم مع ذلك ان اسم الفاعل دال على جعل مستمر في الازمنة لا الزمن الماضي بخصوصه مع نصه في مالك يوم الدين على انه اذا حمل على الزمن المستمر كان بمنزلة الماضي فتناقض قوله واعتذر له السفاقسي بان مراده بدلالته على الاستمرار ان جاعل الليل اما حال او مستقبل فعمل لذلك قال وعندي انه ما يخرج عن كلام الجماعة وانه على حكاية حال ماضية لكن عرض لها الاستمرار وذلك لا يبطل عمله انتهى والاولى ان يقال ان الاستمرار في مالك يوم الدين ثبوتي وفي جاعل الليل تجددي بتعاقب افراده فكان الثاني عاملا واضافته لفظية لاستعمال المضارع في معناه دون الاول ولذلك جزم المص بجعله من العامل ومنه قوله هل انت باعث دينار لحاجتنا او عبد رب اخا عون بن مخراق بنصب عبد وقد روى قوله الواهب المائة الهجان وعبدها عوذا يزجي بينها اطفالها بنصب عبد وجره والاصح عند الحذاق كما قال في المغني المنع في كل من المصدر والوصف وهو ظاهر كلام الشارح وعليه المحققون من البصريين لان الشرط عندهم كما قال المص رعاية المحل هو وجود المحرز ولذلك يمتنع اعجبني ضرب زيد وعمرو بالرفع وهذا ضارب زيد وعمرا بالنصب قال المص لان الاسم المشبه للفعل لا يعمل في اللفظ حتى يكون بال او منونا او مضافا لمعموله وهو هنا التابع مع انه لا يعمل الا اذا كان على احد هذه الوجوه الثلاثة اشكل نحو اعجبني ضرب زيد عمرا فان المصدر عمل في عمرو مع فقد الثلاثة والقول

صحة م

نحو م

انه على حجة م

هنا م

قال م

الموضع م

او مضافا الدماميني ان اراد بالتعليل المذكور انك لو عملت المصدر في التابع رفعا ونصبا لزم اعماله مع كونه غير محلى بال ولا منونا م م

بمنع ذلك مقطوع ببطلانه فتامل ماذا اراد انتهى ويمكن ان يقال لا يلزم من عدم عمله فى التابع
الذى لا يقتضيه العامل وضعا وعقلا عدم عمله فى المتبوع الذى يقتضيه عقلا ووضعا
كالفاعل وعقلا فقط كالمفعول وعلى المنع فيتعين اضمار عامل لذلك الذى نصب التابع
كما فى الابيات المتقدمة ولرفعه كما فى نظيره مدلولا عليه بالمضاف المذكور اما فعلا او وصفا
منونا فيقال فى مخافة الافلاس والليانا اى وخاف الليانا وكذا فى وجاعل الليل سكنا والشمس
اى وجعل الشمس قال المص ويجوز ان يكون الليانا مفعولا معه وان يكون معطوفا
على حذف مضاف اى ومخافة الليان ولو لم يقدر المضاف لم يصح لان الليانا فعل
لغير المتكلم اذ المراد به انه داين حسانا مخافة من افلاس غيره ومطله ولا بد فى المفعول
له من الاتحاد فى الفاعل ومن هنا يظهر انه لا خلاف فى جواز نحو هذا ضارب زيد وعمرا
بنصب عمرو وانما الخلاف فى تخريجه كما سبق نظيره فى العطف على اسم ان قبل استكمال الخبر
وصرح به ابو حيان هنا واطلاقه يقتضى انه يتعين اضمار عامل ولو وجد المحرز نحو هذا
الضارب الرجل اخاك وزيدا وليس كذلك بل يجوز نصب زيد على المحل لانه يصح ان تقول هذا
الضارب زيدا **تكملة** فى تفصيل القول فى تابع المخفوض باسم الفاعل الصالح لنصب المفعول
ان كان منصوبا فينصب التابع نحو هذا مكرم زيدا وعمرا وان كان مخفوضا والتابع نعت
او توكيد فقيل يجر فقط نحو هذا ضارب زيد العاقل نفسه وقيل ينصب ايضا وعطف
البيان كالنعت وان كان التابع بدلا وعطف نسق فالوصف ان عرى من ال والجر نحو هذا
ضارب زيد اخيك وعمرو ويجوز النصب عند من لم يشترط المحرز فيقول اخاك وعمرا ومن
شرطه منع النصب فان نصب فى العطف اضمر له ناصب وان قرن الوصف بال وهو مثنى او جمع
سلامة لمذكر فالجر والنصب كما ابن عصفور والابدى فتقول هذان الضاربا زيد اخيك وعمرو
وان شئت اخاك وعمرا قال ابو حيان لا يجوز لفقد المحرز لموضع النصب وان قرن بها وهو
غير ذينك فالتابع ان عرى من ال ومن الاضافة الى ما هى فيه او الى ضمير ما هى فيه نصب نحو هذا
الضارب الرجل اخاك وزيدا واجاز سيبويه العطف على اللفظ ومنعه المبرد لعدم صحة الضارب
زيد وان لم يعر منهما نحو جاء الضارب الغلام والمرأة او لم يعر من الاضافة لما هى فيه نحو
جاء الضارب الرجل وجارية المرأة او الى ضميره نحو جاء الضارب المرأة وغلامها فالجر فى الاول متفق
عليه وحكاه ابن مالك ايضا فى الاخيرين وحكى ابن عصفور عن المبرد منع الجر فى الثالث
وتعين النصب وقد روى بالوجهين قوله الواهب المائة الهجان وعبدها بنصب عبدها
وجره والله اعلم باب الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدى لواحد قيل
هاذ لكنها كانت لمشبهة فيما يعمل فيه باسم الفاعل ولذلك يقال المنصوب لها المشبه بالمفعول
اى بمفعول اسم الفاعل فنصب الوجه فى قولك زيد حسن وجها شبيها له بالمفعول فى
قولك زيد ضارب رجلا قال الشرح هذا باب الصفة المشبهة باسم الفاعل فيما عملت ولم
تقو ان تعمل عمل الفاعل لانها ليست فى معنى الفعل المضارع وانما شبهت بالفاعل
فيما عملت فيه وهى اى الصفة المشبهة فى الاصطلاح الموضوعة اى الصفة الموضوعة
لغير تفضيل مفيدة للثبوت اى للاستمرار واللزوم فى جميع الازمنة ولذلك لم تصغ الا من

يجعل م

من الارتشاف م

وهو كالضارب زيد اخيك وعمرو م

اللازم

اللازم ولا تكون الا دالة على المعانى التى لا تتغير كحسن واعور واعمى واسود فالصفة المفردة
فى كلامه كالجنس فتشمل اسم الفاعل والمفعول وافعل التفضيل وبالقيدان فى اخرج الاخير صريحا
وبالثالث اخرج اسم الفاعل والمفعول من المتعدى كضارب ومضروب واللازم كقائم وممرور به
ونحو ذلك مما يتغير معناه ويتجدد ولا يلزم الثبوت ولا يرد عليه اسم الفاعل فى نحو طالق وصابر
وشارب لانها وان كانت للثبوت لكنها لم توضع له فى الاصل بل اصل وضعها للحدوث لانه فى
صيغة فاعل اغلب ولهذا اطرد تحويل الصفة المشبهة الى فاعل كحاسن اذا اريد به الحدوث
فالحق النادر منه ذلك بالاغلب وكانه الى هذا اشار بقوله الموضوعة وقد يلزم دخولها فى هذا
الباب ~~كاسمى الفاعل والمفعول المصوغين لمرفوعهما~~ فقد قال فى الاوضح ان لا يكون
اسم فاعل الا اذا اضيف لمرفوعه وذلك فيما دل على الثبوت كطاهر القلب وشاحط الدار
اى بعيدها فصفة مشبهة انتهى وقد ادخلت المغاربة فى هذا الباب اسم الفاعل من
غير المتعدى كقائم وجالس ونائم وكذا اسم المفعول من المتعدى لواحد كمضروب الظهر
وقد يحمل كلامهم على جائز ذلك عند قصد الثبوت كما اشار اليه فى الاوضح والمراد بالثبوت
ما يشمل المحقق كحسن وظاهر والمقدر كمتقلب القلب فان معناه عدم ثبوته كما قال
ابن مالك وقال المص تدبيقا لانه ثابت تحقيقا ولا منافاة اذ يقال ثبت له عدم الثبوت
هذا وما اشار اليه من كون الصفة موضوعة للثبوت هو راى ابن الحاجب ومن
تابعه كالمص قال المحقق والذى ارى انها ليست موضوعة للحدوث ليست ايضا للاستمرار
فى جميع الازمنة لان الحدوث والاستمرار قيدان فى الصفة ولا دليل فى اللفظ على احدهما
كما كان فى اسم الفاعل وهو عليه استعماله للحدوث ومن ثم تحول الصفة اليه عند قصد كما مر
فجعل حقيقة فى احدهما والاصل ان تقول هى حقيقة فى القدر المشترك بين القيدين
بمعنى حسن الاتصاف بالحسن سواء كان فى الازمنة او جميعها لكن لما اطلق ذلك ولم يكن
بعض الازمنة اولى به من بعض ولم يجز نفيه فى جميع الازمنة لانك حكمت بثبوته فلا بد
من وقوعه فى زمان كان الظاهر ثبوته فى جميع الازمنة الى ان تقوم قرينة تخصصه ببعضها
كما تقول كان هذا حسنا فقبح وسيصير حسنا او هو الآن فقط حسن فظهوره فى الاستمرار
ليس بالوضع بل بالفعل وهو الذى غرته يعنى ابن الحاجب حين قال فى الصفة ما اشتق
من فعل لمن قام به على معنى الثبوت انتهى على ان المص لم يعد فى المغنى من وجوه افتراق
الصفة المشبهة واسم الفاعل دلالتها على الثبوت ودلالته على الحدوث فكانه رجع
الى ما قال الرضى وذكر من وجوه الافتراق احد عشر وجها منها ان تكون غير مجارية
للمضارع وهو الغالب ومجارية له وفى هذا الوجه اشار بالتمثيل بمثالين فحسن
مثال الاول وطاهر مثال الثانى فحسن غير الثلاثى منطلق اللسان ومطمئن القلب
بخلاف اسم الفاعل لا يكون الا مجاريا للمضارع وقول جماعة منهم الزمخشرى وهو ظاهر
كلام الفارسى فى الايضاح انها لا تكون الا غير مجارية ولا تجى على فاعل مردود كما
قال ابن مالك والمص باتفاقهم على ان شاحطا فى قوله من صديق او اخى ثقة او عدو
شاحط الدار صفة قال المرادى فللقائل ان يقول ان كطاهر ومنطلقا ومطمئنا

لعله طاهر

فاعلام

فيعد ثبوته م

الرضي م

مكان م

والب

ومثله م

انه م

مشبهة م

ونحوهما مما يجري على المضارع اسما فاعلين قصد بها الثبوت فعوملت معاملة الصفة
المشبهة وليست بصفة مشبهة والاتفاق المذكور ان صح فهو محمول على ان حكمه حكم
الصفة لانه قصد به الثبوت فلذا اطلقوا عليه صفة مشبهة انتهى بمعناه وهذا كله
مبني على ان معنى جريان الصفة على الفعل موافقتها له في عدد الحروف والسكنات
كما هو المعروف عند المتاخرين وقال العماد بن العكي في تعليقه على شرح الجمل لابن
بابشاد لو كان الجريان عندهم ما ذكر لكان افعل منك وافعل الذي لا يصحبه منك اولى
بالجريان على الفعل من اسم الفاعل لانهما على عدد حروف الفعل وسكناته وحركاته
سيما والزيادة في اول كل واحد منهما هي الزيادة التي تزاد في المضارعة ولكان قولهم
لذي الذرع ذارع ولذي الريح رائح ونحوهما مما اريد به النسب جار على الفعل بالمعنى
المذكور ولكان اسم المفعول لغير الثلاثي غير جار على يفعل المبني لما لم يسم فاعله لانه
ليس على وزنه لكن لا خلاف بين النحويين في ان افعل وفاعل الذي يراد به النسب ليسا
جاريين على الفعل فان اسم المفعول جار على فعله المبني للمفعول قال ابن جني وانما جاز
التصحيح في اسم المفعول لانه وان كان جاريا على الفعل فانه ليس على وزن المضارع ونقل
تفسير الجريان بما ذكر عن ابي علي الفارسي في باب الصفة المشبهة قال ولكنه
نقضه في باب ما انث من الاسماء وساق كلامه ثم قال والصحيح في معنى جريان الصفات
على الافعال عند المحققين من النحاة هو ان يكون قاصدا بها الصفة فعل فاعل اي في
حال فعل الفعل على ما يطرد به القياس في جميع النظائر قال ابن السراج اسم الفاعل
الذي يعمل عمل الفعل هو الذي يجري على فعله ويطرد القياس فيه ويجوز ان ينعت به
اسما قبله نكرة كما ينعت بالفعل الذي اشتق منه ويذكر ويونث وتدخله الالف واللام ويجمع
بالواو والنون كالفعل اذا قلت يفعلون نحو ضارب واكل يجري على ضرب فهو
ضارب وقتل فهو قاتل واكل فهو اكل فاوضح كيفية جريان الصفة على افعالها
فعلى هذا تكون الصفات المشبهة جارية على افعالها كاسماء الفاعلين لانك تقول
فيها كرم فهو كريم وحسن فهو حسن محققة ما قال ابو جعفر بن النحاس الا ان الاختيار
فيما كان جاريا على الفعل النصب كقولك كان زيد ظريفا ابوه لان ظريفا جار على الفعل
النصب كقولك كان زيد ظريفا ابوه لان ظريفا جار على الفعل نحو قولك ظرف فهو ظريف
فصرح بكون ظريف جاريا على الفعل وليس على عدد حروفه وسكناته ويدل على انها جارية
على افعالها انها تذكر وتونث اذا جرت على مذكر ومونث وتجمع بالواو والنون كالفعل
وبالالف والتاء كاسماء الفاعلين في جميع ذلك ولو لم تكن جارية عليها لما جاز ذلك ولهذا
قال الخليل في قولهم امراة حائض ومرضع ومطفل انهم انما قالوا ذلك حين لم يريدوا الاجراء
على الفعل كانه حين قال ذارع لم يخرجه على فعل وكانه قال ذرعي فقال انما ارادوا ذات حيض
ولم يجروها على الفعل قال وكذلك قولهم مرضع قال وتقول هي حائضة غدا لانه اوجه ما لم يجر
على فعله افترى انه لو كان الاجراء على ما قالوه لم يحتج الخليل على ترك تانيث قولهم هذه امراة
حائض ومطفل ومرضع بقوله ان هذه الاشياء غير جارية على الفعل مع كونها على عدة حروفه

وسكناته

وسكناته وحركاته لكنه لما كان الاجراء عنده على ما ذكرناه احتج على تذكير هذه الصفات
المونثة بانهم لم يريدوا بها الاجراء على الفعل ولو ارادوه لانثوا وهذا من قوله اقوى دليل
على صحة ما قلناه في معنى الجريان انتهى وحاصل ما ذكر يوول الى ان معنى الجريان هو التجدد
والحدوث كما تدل عليه الامثلة التي ذكرها وعليه فلا تكون الصفة الا غير جارية على الفعل
ومنها انها لا تصاغ الا من اللازم وهذا مستفاد من قوله في التعريف صفة للثبوت
فان من لوازم الوصف الثابت عدم التعدية فلهذا كان الغالب في فعل مضموم العين
اللزوم لان الاغلب في افعال الطبيعة كحسن وظرف بخلاف اسم الفاعل فانه يصاغ من القاصر
والمتعدي كضارب وقائم ومنها انها تلازم الحال والمراد الزمن الذي انت فيه وحقيقة الحال
اجزاء متعاقبة من اوايل المستقبل واواخر الماضي كما مر اول الكتاب وهو مراد المص في تفسير
الحال بقوله الزمن الماضي المتصل بالزمن الحاضر بخلاف اسم الفاعل فانه يكون للازمنة
الثلاثة ولملازمتها الحال لم يحتج لاشتراطه في عملها وقيل تلازم الماضي ابدا وهو مذهب الاخفش
والسيرافي والاول الذي ذكره المص هو مذهب ابن السراج والفارسي واختاره الاستاذ ابو علي
الشلوبين وذهب ابو بكر الى انها تكون للازمنة الثلاثة واجاز ان تقول مررت برجل
حسن الان او غدا ومنها انها تلازم العمل من رفع او نصب وخفض كما سياتي في كلامه في سببي
والمعني به ما كان مضافا الى ضمير موصوفها كمررت برجل حسن وجهه او الى مضاف الى ضمير
موصوفها نحو وجه ابيه او مقترنا بال نحو الوجه او مضافا الى المعرف بها نحو وجه الاب او مجردا
من الاضافة وال ومعه ضمير مقدر نحو وجها اي منه او مضافا الى المجرد ومعه ضمير مقدر نحو
وجه اب اي وجه اب له فهذه ستة احوال المعمول كما سياتي تفصيله في كلامه وعليها اقتصر
هنا وفي شرح اللمحة وزاد صاحب التسهيل كغيره او ضميرا بارزا متصلا نحو مررت بامراة
حسن الوجه جميله فمعمول جميل ضمير بارز متصل او موصولا كقولك رايت رجلا جميلا
ما اشتمل عليه من الصفات ولم يثبته بعضهم والصحيح جوازه كقوله فعجبت امنا وعزة
وغني فاقصد بزيد العزيز من قصده او موصوفا يشبه الموصول بوصفه بما يكون صلة من
جملة او شبهها نحو رايت رجلا طويلا رمح يطعن به او مضافا الى الموصول نحو رايت رجلا غني
غلام من صحبه او الى الموصوف نحو رايت رجلا حديد سنان رمح يطعن به او الى ضمير مضاف
الى مضاف الى ضمير الموصوف نحو مررت بامراة حسنة وجه جاريتها جميلة انفه فانفه معمول
جميلة وهو مضاف لضمير يعود الى وجه ووجه مضاف الى الجارية والجارية مضاف الى ضمير
عائد على المراة وبهذا تنتهي اقسام معمول الصفة الى احد عشر قسما وذكر في شرح التسهيل
قسما اخر وهو ان يكون المعمول مضافا الى ضمير معمول لصفة اخرى نحو مررت برجل حسن الوجه
جميل خاله قال وهو تركيب نادر مستحسن في اللغة البقية المتجردة اللطيفة لنحوها وما خلت
اسبابها ولا يعمل في الاجنبي فلا تقول زيد حسن عمرا بخلاف اسم
الفاعل فان معموله يكون اجنبيا كزيد ضارب عمرا وسببيا كزيد ضارب غلامه قال في
الاوضح وقول بدر الدين بن مالك ان جواز نحو زيد بك فرح مبطل لعموم قولهم ان معمول
الصفة لا يكون الا سببيا مردود لان المراد بالمعمول ما عملها فيه لحق الشبه وعملها في الظرف

بما فيها من معنى الفعل وكذا عملها فى الحال والتمييز ومنها انها لا تعمل الا فى سببى موخر
عنها فلا يتقدم منصوبها عليها بخلاف اسم الفاعل فانه يجوز تقدم منصوبه عليه
نحو زيد عمرا ضارب ولا يجوز زيد وجهه حسن بنصب وجهه ومن ثم صح النصب فى نحو زيد
انا ضاربه وامتنع فى نحو زيدا ابوه حسن وجهه ومنها ان معمولها يمتنع مراعاة محله من
رفع او نصب اذا خفض اى باضافتها اليه كما سيأتى مصرحا فى كلامه عند من يشترط المحرز
ومن لا يشترط ايضا كما يوخذ من كلامه وفى المغنى فلا يعطف عليه بالنصب لا يقال هو حسن
الوجه والبدن بجر الوجه ونصب البدن ولا بالرفع ايضا خلافا للمعتزلة للفرا اجازه هو قوي
الرجل واليدين برفع المعطوف بخلاف اسم الفاعل فانه يجوز مراعاة محل معموله عند من لا يشترط
المحرز كما مر وقيل بما اذا خفض احترازا عن اتباع المنصوب بمجرور فلا يجوز فى البابين
واجاز فيهما المغاربة كقوله فظل طهاة اللحم ما بين منضج صفيف شواء او قدير معجل
فالتقدير بها المطبوخ فى القدر معطوف على صفيف ... وخرج على ان الاصل او طابخ
قدير ثم حذف المضاف وابقى جر المضاف اليه كقراءة بعضهم والله يريد الاخرة بخفض
الاخرة او انه عطف على صفيف لكن خفض على الجوار او على توهم ان صفيفا مجرور بالاضافة
كما فى قوله بدا لى انى لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا فهذه ستة من
اوجه الافتراق بين الصفة واسم الفاعل مستفادة من كلامه وسابعها انها تخالف
فعلها فى العمل فتنصب مع قصور فعلها كما سيأتى بخلاف اسم الفاعل فانه
لا يخالف فعله وثامنها انها لا تحذف ويبقى معمولها بخلافه فانه يحذف كما فى
الاشتغال نحو زيدا انا ضاربه وكما فى نحو هذا ضارب زيدا وعمرا بنصب عمرو على اضمار
فعل او وصف منون ولا يجوز مررت برجل حسن الوجه والفعل بخفض الوجه ونصب
الفعل ولا مررت برجل وجهه حسنه بنصب وجهه وخفض الصفة لانها لا تعمل
محذوفة ولان معمولها لا يتقدمها وما لا يعمل لا يفسر عاملا وتاسعها انه لا يقبح
حذف موصوف اسم الفاعل واضافته الى ضمير مضاف الى ضميره نحو مررت بقاتل
ابيه ويقبح مررت بحسن وجهه كذا قال فى المغنى وانتقد الدماميني تقييده بحذف
الموصوف اذ لا يقبح مررت برجل قاتل ابيه ويقبح برجل حسن وجهه وعاشرها انه
يفصل بين مرفوعه ومنصوبه نحو زيد ضارب فى الدار ابوه عمرا ويمتنع عند الجمهور
زيد حسن فى الحرب وجهه رفعت او نصبت وحادى عشرها انه يجوز اتباع معمولها بجميع
التوابع ولا يتبع معمولها بالصفة قاله الزجاج ومتاخرو المغاربة قال المص ويشكل
عليهم الحديث فى صفة الدجال اعور عينه اليمنى قال الدماميني وخرجه بعضهم على ان
اليمنى خبر مبتدأ محذوف لا صفة لعينه كانه قيل اى عينيه فقيل هى اليمنى فهذه
احد عشر وجها ذكرها فى المغنى وثانى عشرها ذكره الدماميني وهو انه اذا وقع فيها او فى معمولها ال
كان الاصل الجر كذا فى الجزولية قال الاندلسى معنى ذلك انه اذا انتصب الوجه مثلا فى قولك
بالرجل الحسن الوجه فاصله ان يكون مجرورا بخلاف الضارب الرجل فان الاصل فيه النصب ويريد
بالاصل المذكور الاكثر ثالث عشرها استحسان اضافتها الى ما هو فاعل فى المعنى كحسن الوجه

وبقي

وَبَقي الشَّرط بخلاف اسم الفاعل كما سيأتى بسطه قريبا ان شاء الله تعالى وقد اقتصر ابن مالك
على هذا الوجه فى تمييز الصفة من اسم الفاعل اللازم رابع عشرها ان اضافتها لا تكون الا
فى تقدير الانفصال ولذا قالوا ان كل شى اضافته غير محضة يجوز ان تصير محضة
الا الصفة المشبهة ذكره فى الجهة السادسة من الكتاب من المغنى خامس عشرها انها تونث
بالالف نحو الوجه سادس عشرها انها لا تنصب الضمير كذا قيل وقد سبق ما يخالفه وسيأتى
ايضا **فصل** فى الاشارة الى بيان حكم معمولها من الاعراب المستلزم لما هو المقصود من
بيان عملها من الرفع والنصب والخفض وهى عامل عمل الفعل كما اشار اليه بقوله وتلزم العمل
فى سببى من غير شرط زمان بمعنى لا زمنه لما مر انها تلازم الحال الذى هى موضوعة على الاطلاق
كما قال الرضى فكيف يشترط فيها الزمان واما الاعتماد على احد الخمسة المذكورة فى اسم
الفاعل فلا بد منه كما صرح به الرضى قال البدر هى اولى باشتراط ذلك لضعفها وقد يدعى فهم
ذلك من ترجمة الباب بالصفة المشبهة باسم الفاعل فان قضية التشبيه انها
مثله فى العمل والشروط خرج منها اشتراط الزمن فبقى ما عداه ذكر نحو هذا فى شرح
اللمحة ثم ان معمولها على ثلاثة احوال تارة يخفض بها كما اشار اليه بقوله ويمتنع
مراعاة محله اذا خفض وان كان عملها الجر ليس من حيث هى صفة مشبهة بل من حيث هى
مضاف مطلقا وتارة يرفع بها اما بكونه فاعلا وعليه اقتصر الجمهور ومثله النائب عن
الفاعل كقوله تعالى مفتحة لهم الابواب فلا ضمير فى الصفة لرفعها الظاهر نعم لا بد
من ضمير فى متعلقها يعود على الموصوف لقبح خلو الصفة من ضمير يعود عليه فان لم يكن
ملفوظا به كحسن وجه او وجها منه والا فهو مقدر فى نحو زيد حسن وجها اى منه
فى زيد رجل حسن وجها اى منه واختلف فى زيد رجل حسن الوجه بالرفع كما سيأتى فمعمول
الصفة المشبهة من جملة الامور التى تحتاج الى الرابط ولا يكون الا الضمير كما قال المص
او بكونه بدلا من الضمير المستتر فى الصفة الذى هو الفاعل قال ذلك الفارسى فى قوله تعالى
جنات عدن مفتحة لهم الابواب فجوز ان تكون الابواب مفعولا ما لم يسم فاعله وان يكون
بدلا من ضمير مستتر فى مفتحة نائب عن الفاعل عائد على جنات عدن والابواب مبدل
منه بدل بعض من كل كما قال المص او بدل اشتمال كما قال الزمخشري والاصل على التقدير الابواب
منها او ابوابها وتابعه المص هنا وفى غيره من كتبه وقال فى المغنى الاولى الفاعلية
لضعف مررت بامرأة حسنة الوجه وقال ابن خروف زعم الفارسى والاخفش ان الابواب
بدل من الضمير المستكن فى مفتحة ولا يطرد لهم هذا فى مثل مررت برجل كريم الاب وحسن
وجه الاخ اذ لا سبيل الى البدل فى هذا وامثاله فالباب كله على ما ذهبا اليه الايمة قال ابن
ابى الكفيف تضمن كلام ابن خروف ان الحكم على المرفوع المشار اليه بغير البدلية هو مذهب الايمة
وكفى بنقله شاهدا وتارة ينصب بها مع قصورها تمييزا اى على التمييز ان كان نكرة
نحو زيد حسن وجها ووجه ابا او مشبها اى على التشبيه بالمفعول به اى بمفعول اسم الفاعل
كما مر فالوجهان جائزان حيث كان المعمول نكرة كما مثلنا ويتعين الثانى اى التشبيه
بالمفعول به ان كان معمولها معرفة اما بال نحو الوجه او بالاضافة نحو وجهه ولا يجوز على

المصنف ح

التمييز كونه تمييزا لانه واجب التنكير وقال الكوفيون هو على التمييز فيهما بناء على جواز تعريفه
وقيل على التشبيه فيهما والصحيح ما اشار اليه من التفصيل وقد تنصب الصفة غير التمييز
والمشبه بالمفعول ففي النهاية انها تنصب المصدر والظرف والحال والمفعول له ومعه
تشبيها ان احدها المشبه بالمفعول ثلاثة معمول الصفة المشبهة والمصدر والظرف
المتسع فيهما كضربته ابدا واليوم صمته وقد مر بسطه في باب المفعول فيه قال ابن
ابزايا ز ولا يعمل في المشبه بالمفعول الا غير المتعدي اذ لو كان العامل فيه متعديا لكان
مفعولا به حقيقة لا مشبها به وانما خصوا التشبيه به دون غيره من المفاعيل الباقية
لان الاعراب دخل للفرق بين الفاعل والمفعول والمضاف وانما تحصل اللبس بين الفاعل
والمفعول به لا بين الفاعل وغيره من المفاعيل انتهى الثاني اوجه الاعراب الثلاثة
جارية في معمول الصفة من الضمير والموصول والموصوف سوا قرنت الصفة بالام لا قرن
المعمول بها ام لا والصفة في وجهي الجر والنصب رافعة لضمير الموصوف وهو الفاعل
وفي الرفع للمعمول كما مر الا ترى انك تقول مررت بامراة حسن وجهها وحسنة الوجه
فتذكر الصفة اذا رفعت وتؤنثها اذا خفضت وتقول الزيدان حسنا الوجهين
والزيدون حسنوا الوجوه فدل على انها في حالة الخفض متحملة لضمير الموصوف اذ لا تاتي
هذه العلامات في الصفة الا وفيها ضمير مستترة كما انها كذلك اذا نصبت فقلت
حسنة وجهها واما المعمول اذا كان ضميرا فعملها فيه اذا باشرته وخلت من ال نحو مررت
برجل حسن الوجه جميله واجاز الفرا التنوين والنصب على التشبيه ان فصلت قريش
نجباء الناس ذرية وكرامهموها ولا خلاف في نصبه في هذا النوع وحكى الكسائي هم احسن
الناس وجوها وانضرهموها او قرنت بال كمررت برجل الحسن الوجه الجميله وقيل هو في
موضع جر وقيل يعتبر بنظائر الضمير ففي الحسن وجها الجميله الضمير في موضع نصب
لامتناع الجميل وجه بالجر وفي الحسن الوجه الجميله يجوز في الضمير النصب والجر لجوازهما
في الجميل الوجه هذا كله في الصفة المصروفة واما غيرها نحو الحسن الوجه الاحمره
فالضمير نصب عند قوم واليه رجع المبرد عن الجر الذي ظاهر كلام الفارسي ترجيحه ويجوز
النصب مع المباشرة والخلو من ال وفاقا للكسائي فان قصدت الاضافة فالجر والا فالنصب
على التشبيه وانما يمكن القصد والمعمول ضمير في غير المنصرفة كمررت برجل حسن الوجه
اجمره فعلى الاضافة بكسر الرا وعلى التشبيه بفتحها وروي عن بعض العرب لا عهد لي
بالام قوما منه ولا اوضعه بفتح العين لان كان معمولها موصولا او موصوفا فيرفع
وينصب مطلقا قرنت الصفة بال ام لا نحو رايت الرجل الجميل ما اشتملت عليه ثيابا بحد
الطويل رمحا يطعن به ورايت جميلا ما اشتملت عليه ثيابه طويلا رمحا يطعن به فيجوز
فيهما ورمح على التقدير بين النصب والرفع ويجوز الجر ان خلت من ال وقصدت الاضافة
فتقول رايت رجلا جميل ما اشتملت عليه ثيابه طويل رمح يطعن به فجريان الاوجه
الثلاثة مطلقا محله في المعمول غير الضمير والموصول والموصوف وانما اطلق المص
لانه لم يذكر هذه الثلاثة في اقسام المعمول الاتية ومسايلها اي الصفة المشبهة

بمعنى

بمعنى صورة المحكمة وصوابه المثلة بالثاء المثلثة واللام اي المشهورة بالتمثيل
ستة وثلاثون مسئلة اما المحكمة الا انعقاد بالكاف والنون كما وقع في الام فمن اضعاف
ذلك كما ستطلع عليه لانها اي الصفة اما بال كالحسن والقولين في ال المقرونة بالصفة
انها للتعريف او موصولة اولى منقوله في الاوضح كما مر والمعمول مع كل منهما له ستة
احوال لانه اما ذو ال كالوجه او ذو اضافة وهذا تحته اربعة اقسام لانه اما ان يكون
ذا اضافة لضمير الموصوف كوجهه وعلى هذا التقسيم اقتصر ابن الحاجب في الكافية او ذا اضافة
الى احد هذين اي الى ذي ال كوجه الاب والى مضاف لضمير الموصوف كوجه ابيه او ذا اضافة
الى مجرد من ال والاضافة ومعه ضمير مقدر كوجه اب اجله وهذه الثلاثة لم يذكرها
ابن الحاجب فلذلك جعل المسايل ثمانية عشر لانها الحاصل من ضربها في الوجهين الاولين
للصفة ثم في اوجه الاعراب الثلاثة ثمانية عشر او مجرد بالرفع عطف على ذو ال اي ويكون
مجردا او بعد ضمير مقدر نحو وجها اي منه وقسمة المعمول الى مقرون بال او مضاف او مجرد
منها حاصرة ايضا فهذه الثلاثة صورة حاصلة من ضرب حالتي الصفة اللتين هما
اقترانها بال وتجريدها منها في ستة احوال المعمول المذكورة واعلم ان حكم المعرف باللام
حكمه اذا كان مضافا الى المعرف بها او مضافا الى المضاف اليه بالغا ما بلغ فحكم الحسن الوجه
حكم حسن وجه الاب وحسن وجه ابي الغلام وكذا الوزن وحكم المضاف لمعمول الضمير
الموصوف حكم المضاف الى المضاف اليه وهلم جرا فحكم حسن وجهه حكم حسن وجه غلامه
وحسن وجه ابي غلامه وكذا الوزن وكذا ان كان فيه ضمير ولم يكن مضافا كقوله
رحيب قطاب الجيب منها ورجل حسن وجه يصونه وحكم المجرد عن اللام والاضافة
الى الضمير حكم المضاف الى المجرد عنهما بالغا ما بلغ فحكم حسن وجه حكم حسن وجه غلام وحسن
وجه ابي غلام وكذا الوزن وبهذا الاعتبار تزيد على الصور ويظهر وجه اقتصار
ابن الحاجب على ما مر وهو اي المعمول بحسب الاعراب مع كل منها اي من الاثني عشرة
اما مرفوع او منصوب او مجرور وهذه قسمة حاصرة ايضا فهذه ثلاثة احوال مضروبة
في الاثني عشر تحصل ستة وثلاثون وزاد بعضهم في اقسام المضاف اربعة اخرى ذو
الاضافة الى ضمير مضاف الى مضاف لضمير الموصوف نحو جميلة انفه من قولك مررت
بامراة حسن وجه جاريتها جميلة انفه وذو الاضافة الى ضمير معمول صفة اخرى
نحو جميل خالها من قولك مررت برجل حسن الوجه جميل خالها وذو الاضافة الى موصول
نحو رايت رجلا غني غلام من قصدة قال الشاعر فعجبها افضل الاخيار منزلة
والطيبي كلما التاثت به الازر والمضاف الى موصوف نحو رايت رجلا حديد سنان
رمح يطعن به وزاد في المجرد من الاضافة وال وجهين غير ما مر ان يكون موصوفا
كرايت رجلا جميلا ما اشتمل عليه من الصفات قال اسيلات ابدان دقاق خصورها
وثيرات ما التفت عليه المازر او موصوفا نحو رايت رجلا طويلا رمح يطعن به قال
ازور امرا جما نوال اعده لمن امه مستكفيا ازمة الدهر فهذه ستة اوجه اخرى
مضروبة في حالتي الصفة ثم في اوجه الاعراب الثلاثة تصير ستا وثلاثين الجملة

الاثني عشرة

ما اذا هو

اثنان وسبعون صورة ويضم اليها صورة لو كان المعمول ضميرا وهي ثلاثة ان يكون
مجرورا وذلك اذا باشرته الصفة وخلت من ال كمررت برجل حسن الوجه جميله الثانية
ان ينفصل منه وهي مجردة من ال نحو قريش نجبا الناس ذرية وكرامهموها الثالثة
ان تباشره وتكون بال نحو مررت برجل حسن الوجه الجميله فالجملة خمسة وسبعون صورة
ثم الصفة اما ان تكون لمفرد مذكر او لمثناه او لمجموعه جمع سلامة او جمع تكسير او لمفرد
مونث او لمثناه او لمجموعه جمع سلامة او تكسير فهذه ثمانية مضروبة في خمس وسبعين تصير
ستمائة واذا نوعت الصفة الى مرفوعة ومنصوبة ومجرورة وضربتها في ستمائة تصير الفا
وثمانمائة واذا نوعتها من وجه اخر الى مفرد مذكر ومثناه ومجموعه بنوعيه والى مونث ومثناه ومجموعه
بنوعيه كانت ثمانية اذا ضربت في الف وثمانمائة تصير اربعة عشر الفا واربعمائة ويستثنى
من هذه الصور الضمير فانه لا يكون مجموعا جمع تكسير ولا سلامة وجملة صوره مائة واربعة
واربعون فالباقي اربعة عشر الفا ومائتان وستة وخمسون نقل ذلك الجوجري في شرح الشذور
قال وفي قوله ويستثنى نظر وكانه يشير الى ان الجمع بنوعيه لم يتكرر في ذلك الا بالنسبة الى
الموصوف والصفة لا في المعمول الذي من جملته الضمير حتى يستثنى بالنسبة اليه ما ذكر فليتامل
ثم هذه المسائل الستة والثلاثون المفصلة في المتن قسمان صحيح وممتنعة فالصحيح منها اثنان
وثلاثون والممتنع منها اربعة اشار الى ضابطها بقوله ان تخفض المعمول المجرد
من ال ومن الاضافة لما فيه ال بصفة اي باضافتها له بقيدين في الصفة اشار لاولهما
بقوله معربة بالحركات اي دون الحروف مقرونة بال وذلك كمررت بالرجل الحسن وجهه
الحسن وجه ابيه الحسن وجه الحسن وجه اب فالصفة في كل من ذلك مقرونة بال معربة بالحركات
والمعمول مجرد منها ومن الاضافة لما هي فيه وانما امتنعت لان الاضافة فيها لم تفد تخصيصا
حذف التنوين كما في نحو حسن الوجه اذ لا تنوين في الصفة من اجل اللام حتى يحذف ولا تخلصا
من حذف الرابط كما في نحو الحسن الوجه لوجوده لفظا في الاولتين وتقديرا في الاخيرتين.
وقيد الصفة لكونها تعرب بالحركات وهو قيد قال في شرح اللمحة قال ابن مالك ولا بد للاحتراز
من المعربة بالحروف نحو الزيدان الحسنا وجه او وجه اب والزيدون الحسنو وجه او وجه
اب وبكونها مقرونة بال عن المجردة منها كحسن الوجه فيجوز الخفض في الصورتين بالاضافة
لحصول التخفيف بحذف النون في الاولى وفي الثانية بحذف التنوين ومن تخصيصه امتناع
خفض المعمول باضافة الصفة اليه بما ذكر يعلم جواز الخفض باضافتها اليه فيما عدا ذلك
من الصور وان اضافة الصفة لمعمولها مطردة وان كان فاعلا في المعنى غلبت ممتنعة
ولا مستقبحة بخلاف اسم الفاعل من المتعدي فان اضافته لمرفوعه كما مر ممتنعة ومن
اللازم فانها وان كانت جائزة الا انها لا تحسن لان الصفة مطلقا لا تضاف لمرفوعها الا
بعد تحويل الاسناد بدليل تانيثهم الصفة في هند حسنة الوجه لانه لو لم يقدر كذلك يلزم اضافة
الشيء الى نفسه لكونها نفس المرفوع فاذا قلت زيد حسن وجهه حسن ان يقال حسن الوجه لان
من حسن وجهه جاز ان يسند الحسن الى جملته مجازا بخلاف زيد كاتب ابوه لا يحسن ان يقال فيه
زيد كاتب الاب لان من كتب ابوه لا تسند الكتابة اليه الا بمجاز بعيد ولهذا اقتصر ابن مالك في

مفرد م

نحو م

في غلام زيد لان اضافة الصفة لفظية كما مر ولا تخفيفا م

نحو م

تعريف

تعريف الصفة المشبهة على ما تستحسن اضافتها لمرفوعها في المعنى لكن مر في كلام الرضي ما يخالفه
بنفسه وانما جاز اسناد الصفة الى ضمير صاحبها مع كونها مسندة في المعنى لسببيه لكون
تلك الصفة في اللفظ جارية على صاحبها خبرا او حالا او نعتا وفي المعنى دالة على صفة له في نفسه
سواء كانت هي الصفة المذكورة كما في زيد حسن الوجه فانه متصف بالحسن لحسن وجهه او كانت غيرها
نحو زيد ابيض اللحية اي شيخ وكثير الاخوان اي متقو بهم فيصح ح ان يجعل صفة سببية كصفة
نفسه فيستحق ضميره في صفة سببيه كما يستحق في صفة نفسه فيخرج السببي عن ظاهر
الفاعلية الى النصب والجر لان الصفة لا ترفع فاعلين ولم يترك مرفوعا على ان يكون
بدلا من الضمير لئلا يلتبس بالفاعل فان لم تجر الصفة في اللفظ على صاحب السبب نحو زيد وجهه حسن
او جرت عليه لكنها لم تدل على صفة في ذاته نحو زيد احمر ثوبه لم يجز استتار ضمير ذي
السبب فيها فيقبح زيد اسود فرس غلام الاخ وزيد ابيض النور لانه لا معنى للجميع الا انه صاحب
سبب متصف بالوصف المذكور ولا تدل صفة سببه على صفة نفسه فكيف يضمر في
صفة سببه صفة نفسه فان قيل السبب الصفة في نحو زيد احمر ثوبه تدل على صفة له في
نفسه وهي كونه صاحب نور قلنا معنى كونه صاحبا مفهوم من كون النور سببا لزيد لا من
صفة السبب هذا كله من كلام الرضي وصرح بمثله فيما اجري مجرى الصفة من اسم الفاعل
والمفعول اللازمين كما سياتي ومنه اخذ الشيخ سعد الدين في قوله في حاشية الكشاف
عند قوله تعالى بديع السموات والارض ان الصفة المشبهة لا تضاف لمرفوعها الا عند
صحة تحملها ضمير صاحبها انتهى ولا يمتنع حسن وجهه بجر وجهه مطلقا اي لا في الشعر
ولا في النثر خلافا للمبرد في منعه ذلك فيهما ولا في النثر خاصة خلافا للسيرافي في منعه ذلك
فيه ومنه الحديث اعور عينه اليمنى وخصه سيبويه بالشعر كقوله على نني مطروف عينيه
كلب : نصدي من البيض الحسان قتيل . وانما صرح بهذه المسئلة وان كان حكم
امتناعها مفهوما مما مر للتنبيه على ما فيها من الخلاف وما ذهب اليه من الجواز مطلقا
هو مذهب الكوفيين وصاحب التسهيل لكن على قلة وقضية تخصيصه امتناع الاربع المذكورة
جواز نحو حسن وجه برفع وجه ومنه ما انشده الفراء عن بعض العرب بيوت ود بيناء
وشاة ودرهم فهل انت مرفوع بما ههنا راس وفي الافصاح للخضراوي ان مثل ذلك
لا يجيزه احد وليس بصحيح لجوازه مذهب الكوفيين نعم اكثر البصريين على المنع واختاره
ابن خروف وتنقسم المسائل الصحيحة الى حسنة وضعيفة وقبيحة ومعرفة ذلك مبني على
الضمير لانه اما ان يكون في الصفة او في المعمول فان كان في المعمول فقط بان لا يكون بارزا
نحو وجهه والوجه منه وان كان في الصفة وذلك حيث لم يرفع الظاهر كما مر اذا تقرر ذلك
فضابط الباب كما في الارتشاف وغيره ان ما تكرر فيه الضمير من المسائل كالحسن وجهه
الوجه وحسن الوجه برفع الوجه في جميعها فضعيف وما وجد فيه ضمير واحد فهو قوي كالحسن
وجها وحسن وجها والحسن الوجه وحسن الوجه بنصب الوجه فيها والحسن الوجه وحسن الوجه
وحسن وجه بالجر على الاضافة فيها الا ما اتفق على منعه وهو الحسن وجهه من المكرر والحسن وجه
من المنفرد على ان الفراء قال ان القياس يقتضي جواز الحسن وجه وقال السيرافي لا تبعد

نحو م

بنصب المعمول او عمرو عنه نحو الحسن وجه وحسن وجه والحسن م

اضافة المعرف الى المنكر نحو يا حسن وجه فحسن معرف بالنداء والاصح انه لا تشبيه لها ايام
الفاعل في حالة الرفع بل رفعها للمفعول لحملها على الفعل ... ولا تكون مشبهة الجمهور وذهب م
باسم الفاعل الا اذا انتصب ما بعدها او انخفض وهذا ما ذهب اليه ...
ابو الفتح والاستاذ ابو علي الى انها مشبهة رفعت ام نصبت ام خفضت قال في شرح اللمحة فعند
الاول كل شيء دل على الحدث جاز ان يرفع الفاعل وعند الاخرين الصفة لا ينبغي لها ان ترفع
حتى تكون كالمضارع في حركاته وسكناته وموافقته له في زمانه والمجاراة منتفية هنا اي
فلم يبق الا التشبيه بالصفة التي كذلك فعلى القول الاول نحو مررت برجل قائم ابوه امس وعلى
الثاني لا يجوز واختلف في مرتبة الرفع والنصب والجر فذهب السهيلي الى ان الخفض ناشئ عن
الرفع والنصب ناشئ عن الخفض وذهب الاستاذ ابو الحسن بن الرباح وابن هشام الخضراوي
الى انه يمكن ان تكون الاضافة من رفع وان تكون من نصب والاصح انه الذي ذهب اليه الاستاذ
ابو علي واشار اليه الرضي ان الخفض من نصب لان الصفة الرافعة للظاهر هي نفس المرفوع
لها فالضارب في قولك زيد ضارب غلامه عمرا هو غلامه فلو كانت الاضافة عن رفع كان
كاضافة الشيء الى نفسه وقد تقرر كما مر انه لا يضاف الشيء الى نفسه بل لما قصدوا اضافتها
اليه جعلوا المرفوع في صورة المفعول لان الصفة الناصبة غير المنصوب بها في المعنى الا ترى
ان الضارب في المثال غير عمرو فاذا اضيفت اليه بعد نصبه كان اضافته كاضافة الاجنبي اذن م
فنصب المعمول ثم اضيفت اليه حتى لا يستكره الظاهر فالنصب توطئة للجر ولهذا قال بالنصب م
الرضي كان القياس امتناع حسن وجهه لا في الشعر لانه تمهيد للجر وهو ممتنع كما مر وليس النصب
مقصودا لذاته قال في شرح اللمحة ... ويدل على ذلك غلطا انك تقول مررت بامراة حسن وجهها
وحسنة الوجه فتذكر الصفة اذا رفعت وتؤنثها اذا خفضت فدل على انها في حالة الخفض
متحملة لضمير الموصوف كما انها كذلك اذا نصبت فقلت حسنة وجهها والاصح الذي عليه
والبصريون كما في الارتشاف ان نحو الحسن الوجه من مرفوع الصفة المقرون بال على حذف
الضمير العائد على الموصوف اي منه وان كان الحذف منها ليس بقوي كما مر سيما مع حذف ما يجر
معه لامتناع خلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف مذكورا او مقدرا وان ذلك على نيابة
ال عنه اي عن الضمير خلافا للكوفيين ونسبه بعضهم الى ... والبصريين وعليه جرى المص في باب ال لا م
كما بسط ثمة وعلى القولين فالوجه مرفوع على الفاعلية ولما كانت انابة ال عن الضمير فيما هو
شرط فيه قبيح عند البصريين جوز الفارسي ان يكون المرفوع بدلا كما مر فكان كما قال الرضي
كمن غسل الدم بالدم لان بدل البعض والاشتمال لا بد فيهما من ضمير المبدل منه في الاغلب ولهذا
قال ابن مالك لا حاجة الى الضمير في البدل كما لا حاجة في السببي المرفوع بما جرى على ما هو من سببه فقد
قامت الالف واللام مقام الضمير على كل تقدير انتهى وشرطوا جعلها عوضا عن الضمير في باب
البدل كما نقله عنه ابن عصفور الا ان البدل هنا غير مطرد كما مر تعبيد الصفة اذا كان
معناها لا للموصوف حقيقة رفعت ضميره كما تقدم في الخبر وسياتي ايضا في النعت وانما لم يذكروا
ان معمولها يكون ضميرا مستترا لانها لا تعمل فيه من حيث كونها صفة مشبهة بل صفة مطلقا
وان كان معناها للموصوف مجازا وهو في الحقيقة للسببية كما في هذا الباب فان رفعت الضمير

والجر

والجر المعمول او انتصب طابق الضمير الموصوف في افراد وتذكير وفروعهما تقول مررت برجل
حسن الوجه وبرجلين حسني الوجهين وبامراة حسنة الوجه وبنساء حسنات الوجوه ما لم ـ تربعه م
يمنع مانع ككون الصفة لا تقبل التذكير كحائض او التانيث كجريح او التثنية والجمع كافعل
من وكالمصدر في افصح اللغتين فان رفعت السببي جرت في ذلك مجرى الفعل تقول مررت
برجلين حسن غلامهما وبرجال حسن غلامهم وبامراة حسن غلامها وبرجل حسنة جاريته كما يقال
حسن وحسنت ويجوز تثنيتها وجمعها على لغة يتعاقبون والاصح امتناع تشبيه الفعل اللازم
بالمتعدي فلا تشبه به اللازم مطلقا عن التقييد بالمتعدي بالحرف الاتي في الوصف وهذا
ما ذهب اليه الشلوبين لعدم ثبوت ذلك في لسانهم واجاز بعض المتاخرين تشبيهه
بالمتعدي كما شبه وصفه باسم الفاعل المتعدي تمسكا بما سياتي مع جوابه وعليه تقول
زيد تفقأ الشحم واصله تفقأ شحمه اضمرت في تفقأ ثم نصبت الشحم على التشبيه بالمفعول به
والاصح امتناع التشبيه الوصف من اسم الفاعل والمفعول والمثال المتعدي بالحرف
اي عدم معاملته معاملة الصفة المشبهة كمررت برجل مار ابوه خلافا للاخفش في
اجازة ذلك فتقول مررت برجل مار الاب بزيد ولم يختاره طائفة من النحاة وصححه ابن عصفور
وان احتج المجيز في الفعل بما ورد في الحديث ان امراة كانت تهراق الدماء بضم التاء
ونصب الدماء على التشبيه بالمفعول به والتمييز فالجواب انه مؤول بتضمين تهراق معنى
تصب والدما مفعول به وقال ابن مالك على ان الاصل تهريق ثم قلبت الكسرة فتحة
والياء الفا كقولهم جاراة وناصاة وبقاة ورده المص بان هذا شرطه تحريك الياء كجارية
وناصية وبقية وجزم كغيره بانه تمييز على زيادة ال واختار التسهيلي انه مفعول تهراق
قال لكن العرب تعدل بالكلمة الى وزن ما هو في معناها وهي في معنى تستحاض في الوصف
المتعدي بالحرف بقولهم هو حديث عهد بالوجع وغضبان الاب على زيد فالجواب في الاول ان
تعلق بالوجع بعهد لا بحديث ... وفي الثاني يتعلق الظرف بمحذوف لدلالة
الصفة عليه اي غضب على زيد واما الوصف المتعدي لواحد نحو هذا ضارب ابوه في م
زيدا في اسم الفاعل وزيد معطى غلامه درهما في اسم المفعول لان المراد بالمتعدي لواحد
منه كما قال الرضي هو ما كان من الفعل المتعدي لاثنين وبالمتعدي منه ما كان من المتعدي
لثلاثة اما اسم المفعول من المتعدي لواحد كمضروب الغلام فهو غير متعد وسياتي ففي
المتعدي لواحد من الوصف اقوال احدها المنع مطلقا وثانيها الجواز مطلقا فتقول هذا
ضارب الاب زيدا وهذان القولان هما المطويان تحت قوله ثالثها وهو اختيار ابن
ابن عصفور وابن ابي الربيع التفصيل فيمتنع التشبيه ان ذكر المفعول فلا تقول زيد ضارب
الاب عمرا اي يجوز ان حذف المفعول اقتصارا واكتفوا كقولك زيد ضارب الاب وبذلك جاء السماع
قال ما الراحم القلب ظلاما وان ظلما ولا الكريم بمناع وان حرما وقال باكر الحزن باكيا والعقور
كلبا فلم يذكر مفعول الراحم ولا مفعول العقور والحزن ضد السهل اي صعب الباب عقور
الكلب وخص البطليوسي الخلاف بحال ذكر المفعول وقال عند حذفه لا خلاف في جواز
التشبيه وفي كلام الرضي عكس ذلك فانه قال بعد ذكر حكم اللازم من اسمي الفاعل والمفعول

ما نقله واما اذا كان متعديا منفذ بين نحو زيد ضارب غلامه عمرا وضارب عمرو غلامه ومعطي غلامه
درهما او معطى عمرا ثوبه فان حذفت المفعول لم يجز نصب الفاعل وجره اتفاقا للالتباس
بالمفعول فان لم يكن مفعولا بخلاف الصفة واسمي الفاعل والمفعول اللازمين وان ذكرت المفعول
منصوبا بعد الفاعل وامن التباس المنصوب او المجرور بالمفعول لم يمتنع عند ابي علي نصب الفاعل
او جره اجراء له مجرى حسن الوجه ومنعه غيره انتهى وعلى التقييد بامن اللبس جرى في التسهيل
بالنسبة الى اسم الفاعل ولو كان متعديا لاكثر من واحد ونقله ايضا عن الفارسي لكن قال
ابو حيان ان الفارسي لم ينص بذلك وانما يوخذ من اقتصاره على ذكر الوصف المتعدي بالحرف
او بنفسه لواحد وسبب الخلاف في ذلك امران احدهما ان اللازم منه يجوز تشبيهه عند
القصد الى ثبوت معناه كما يشير اليه كلام التسهيل والاوضح او مطلقا كما مر عن الرضي في
باب اسم المفعول نحو كان اسم فاعل كقائم الغلام وشاحج النسا او مفعول كمحمود المقاصد
ومضروب الغلام قال في الارتشاف اسم المفعول من المتعدي الى واحد يدخل في هذا الباب
وهو فرع من باب الصفة فاحكامه ولا نعلم خلافا في ذلك انتهى وعبارة التسهيل تقتضي ان
فيه خلافا لانه عبر بالاصح الثاني ان المتعدي لغير الواحد لا يكون من هذا الباب قال في
الارتشاف اذا كان الفعل متعديا لاثنين او ثلاثة فلا يجري اسم فاعله ولا اسم
مفعوله مجرى الصفة في هذا الباب تقول زيد معطي ابوه عمرا درهما وكذلك المتعدي
الى الثلاثة انتهى وظاهره انه وان لم يكن غير الفاعل والنائب عنه متعديا وقد صرح بذلك
في الثاني ابن عقيل وانه لا خلاف في ذلك كما صرح به بعضهم وهو مخالف لما مر عن الرضي
في اسم المفعول من المتعدي لاثنين ولابن مالك حيث اجاز في اسم الفاعل ولو كان
متعديا لاكثر من واحد **تنبيه** اذا عومل اللازم من اسمي الفاعل والمفعول معاملة
الصفة فيما يجوز استتار الضمير فيهما منتقلا من معمولها ثم نصب المعمول او جره
اذا كان يحصل لموصوفهما المتقدم وصف باتصاف مرفوعهما بمضمونهما كما قلنا في
الصفة المشبهة سواء فلا يجوز زيد قائم ابا ولا قائم الاب لعدم تحمل المعمول ولا
مضروب مملوكا الاخ ولا مضروب ما الاخ تحمل المعمول اذ لا يحصل في الاغلب بمثل هذا للموصوف
المقدم صفة قال الرضي **تكملة** قد يشبه الجامد لنا ولد بالمشتق قالوا بهذا منهل
عسل ماوه او عسل الماء اي حلو ومررت بقرشي ابوه او الاب اي منتسب وقال الله والمهر
المعلى لا تب وانت غر بالا هاب ي منقب وقالوا مررت برجل الحي غشرع نفسه وقال
كان لنا عنه بيوتا حصينة مسوحا اعاليها وساجا كسورها فاذا ارتفع الظاهر لتاوله
بالمشتق جاز كما قال ابو حيان ان ينتصب تمييزا او حالا بعد كقولك تخبرنا بانك احوذي
وانت البلكسا بنا لصوقا والبلكسا حشيش يلصق بالثياب وفي الغرة اذا قلت مررت
برجل السعلم ترفع الظاهر فلا تقول اسد ابوه فاما قوله سل المرء عبد الله اذ فهل راى
كتيبا في الحرب كيف فراعها ولو قام لم يلق الاحبة بعدها ولاقى اسودا حضرها ومصاعها فقال
قوم حضرها ومصاعها بدل من فراعها وقيل بدل من مرفوعان باسود والحضر الكسر والمصاع
القتل واعلم ان المصر جرد بهذا الكتاب من ابواب ابنية المصادر والصفات لانها من مباحث

علم

علم الصرف باب اسم التفضيل وهو الصفة بالمعنى السابق فيشمل سائر
الصفات المتقدمة فاخرجها بقوله الدالة على المشاركة اي مشاركة الموصوف بها لغيره
في المعنى اي المصدر المشتق منه افعل والزيادة لصاحبه على غيره فيه اي في ذلك المعنى المشتق هو منه
وينتقض بنحو غالب وزائد وفاضل وطائل اي زائد في الطول نحو هاما اسم الفاعل المبني من باب
المغالبة والاولى كما قال الرضي ان يقال هو المبني على افعل لزيادة صاحبه على غيره في الفعل اي المصدر
ويدخل فيه خير وشر لانهما مخففا اخير واشر ولذلك قد يستعملان على الاصل ويستعمل على احد ثلاثة
اوجه لا يخلو عن احدها ولا يجتمع فيها اثنان اما معرفا بال او مضافا او منكرا مع من ملفوظا او مقدرة
فالى الاول مع احكامه اشار بقوله **وتجب مطابقته لموصوفه في الافراد والتذكير وفرعيهما**
ان كان مقرونا بال تقول زيد الافضل وهند الفضلى والزيدان الافضلان والزيدون الافضلون
والهندات الفضليات او الفضل فاللام المذكورة اشارة الى معين مذكور قبل لفظا او حكما وهو
المفضل عليه فهي العهدية ولا يجوز ان تكون هذه اللام في اسم التفضيل الا للعهد لئلا يعري عن
ذكر المفضل فلا يتم فهم المقصود الاهم من وصفه وهو تفضيل الشيء على غيره ولذلك لا تجامع من
الداخلة على المفضول لاغنا احدهما عن الاخرى في افادة ذكر المفضول واما قوله ولست بالاكثر
منهم حصى وانما العزة للكاثر فمخرج على زيادة ال او على انها متعلقة باكثر نكرة محذوفا منه لا من اكثر
المذكور والى الثاني مع حكمه اشار بقوله **وافراده** اي ويجب افراده **وتذكيره** سواء كان لمفرد او لغيره
ولمذكر ام لغيره **ان اضيف لنكرة** جامدة كانت او مشتقة ويلزم في المضاف اليه ان يطابق
ما اسند اليه افعل لفظا ومعنى نحو زيد افضل رجل والزيدان افضل رجلين وهند افضل امراة والزيدون
افضل رجال فيجب افراد افعل اذ معنى افضل رجل افضل من كل رجل قيس فضله بفضله فحذف
من كل واضيف الى ما كان مضافا اليه وكذا البقية ولا يجوز ترك المطابقة واجاز ابن مالك
افرادا لمشتق مع عدم افراد ما قبل افعل وحمل عليه قوله تعالى ولا تكونوا اول كافر به اذ المعنى اول
من كفر به وقد تضمن الافراد والمطابقة ما انشد الفرا واذا هم طعموا فالأم طاعم واذا هم جاعوا
فشر جياع واما قوله تعالى ثم رددناه اسفل سافلين فانما جمع وان كان ما قبله بلفظ الافراد
وهو الانسان لان المقصود به الجنس بدليل الاستثناء منه ويجب ان تكون النكرة المضاف اليها
افعل من جنس ما اسند اليه افعل فلا يجوز زيد افضل امراة **او استعمل** عطف على قوله ان اضيف
اي ويجب افراده وتذكيره ان استعمل **بمن** التفضيلية بان جاءت بعده جارة للمفضول ولو كانت
مقدرة ولا انصاحبه لا العاري منه ال والاضافة كما تشعر به اداة الانفصال فيلزم افعل
صيغة المفرد المذكر نحو قوله تعالى اذ قالوا ليوسف واخوه احب الى ابينا منا ومن استعمالها
قوله تعالى والاخرة خير وابقى وجاء ابانها وتقدم نحو في قوله تعالى انا اكثر منك مالا واعز
نفرا ومن هذه عند سيبويه لابتداء الغاية وقد اثبت سيبويه للغاية كما مر فيحتمل ان تكون
كذلك بعد افعل نحو زيد افضل من عمرو اي ابتدا التفضيل منه وانتهى به ذكره في الارتشاف
وانما لم يطابق المستعمل بمن فلم يتصرف فيه لمشابهته لفظا ومعنى لافعل التعجب الفعل
غير المتصرف اما لفظا فظاهر واما معنى فلانه لا يتعجب من شيء الا وهو مفضل فلذلك
يتبيان من اصل واحد كما سيأتي ولا يفصل بين من وافعل باجنبي لانهما بمنزلة المتضايفين

وغيرهما م

كما حكاه م

تقول زيد معطي ابوه عمرا درهما وزيد معطي ابوه درهما فلا يجوز معطي الاب عمرا درهما ولا معطي الاب درهما م م

اسم التفضيل

والزيدون افضل رجال م

قوله م

ولا تخلو من التبعيض وذهب المبرد والاخفش الى انها لابتداء الغاية ولا تفيد معنى التبعيض وذهب ابن ولاد الى انها لا تكون بعد افعل لابتداء الغاية م م

ويفصل بالتمييز نحو انا اكثرهما الا منك او عجز وبخو النبي اولى بالمومنين من انفسهم ونحو اقرب اليه من حبل الوريد واجتمع اربعة فصول في قوله مارايت ابسط في عرض الزمان يدا للناس بالخير من عمرو ومن بهم وقد يفصل بينهما بلو وما اتصل بها كقوله ولفوك اطيب لو بذلت لنا من ماء موهنة على غيره ولجواز الفصل جاز والتفت بهم عليه كما سياتي ويجوز لو جهان المطابقة وتركها ان اضيف افعل لمعرفة بقيدين زادهما في التسهيل وهما تضمن اضافته معنى من وكون افعل غير منسلخ عن معنى المفاضلة فالمطابقة كقوله تعالى وكذلك جعلنا في كل قرية اكابر مجرميها وما نراك اتبعك الا الذين هم اراذلنا وتركها كقوله تعالى ولتجدنهم احرص الناس على حياة وهذا هو الافصح والغالب بل اوجب ابن السراج وابن الدهان وابن يعيش لانه مثل المضاف فيه لمن في ذكر المفضول بعد واجابوا عن الايتين بان افعل لم يتضمن معنى من بل المقصود به المعروف بذلك وقال في الاوضح ان قدر يعني ابن السراج مفعولا ثانيا ومجرميها اولا فيلزمه المطابقة في المجرد وزعم الجواليقي ان المطابقة افصح واعترض على صاحب الفصيح في قوله فاخترنا افصحهن وقال الاولى فصحاهن لان الافصح كما شرط في الكتاب انتهى وانما حذف المصنف القيدين المذكورين هنا وفي غيره من كتبه اما الاول فبناء على راي البصريين على عادته في اتباعهم غالبا ان افعل اذا اضيف لمعرفة لا يكون الا بعض ما اضيف اليه فلا يكون الا بمعنى من ولذلك منعوا يوسف احسن اخوته لان يوسف لا يدخل في جملة اخوة يوسف فلا يكون بعضهم بخلاف احسن ابناء يعقوب فيجوز واجاز الكوفيون الاول على معنى انه الاحسن من بينهم فليس على معنى من بل على اختصاص الموصوف بافعل التفضيل وح فلا يكون افعل بعض ما اضيف اليه وعليه قول زيادة الحارثي ارقو بامثلنا خير قومهم اقل به منا على قومهم فخرا وقوله يا خير اخوانه وما استعمل فيه افعل لا للتفضيل الطابق ما هو له لزوما فتقول الزيدان احسنا اخوتهما وكذا الباقي واما الثاني فاعتمادا على ما ذكر فيما بعد من وجوب المطابقة مع الخلاف في جواز انسلاخه عن معنى المفاضلة فاطلاقه مقيد بما عدا المنسلخ لذكره فيما بعد ويكثر تقدير من اي حذفها مع المفضول تقديرا وعبارة التسهيل حذف المفضول ان كان افعل خبرا اما في الحال نحو قوله تعالى وللاخرة اكبر درجات واكبر تفضيلا اي من الدنيا ومنه الله اكبر وقوله بيتا دعائمه اعز واطول قال الرضي ويجوز ان يقال في مثل ذلك ان المضاف اليه محذوف اي اكبر كل شيء واعز دعائمه ولم يعوض منه التنوين لان افعل غير منصرف فاستتبع ذلك انتهى او في الاصل نحو قوله تعالى ما عند الله هو خير لكم ان كنتم تعلمون وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه عند الله هو خيرا واشار بقوله يكثر الى جواز ذكرها مع العلم بها قيل نحو قل ما عند الله خير من اللهو ومن التجارة وقد جاء الامران في نحو انا اكثر منك مالا واعز نفرا اي منك او يقل اي تقديرها كما مر ان كان افعل وصفا او حالا فالاول نحو قوله تروحي اجدر ان تقيلي غدا بجنبي بارد ظليل اي تروحي واتي مكانا اجدر ان تقيلي فيه من غيره والثاني نحو قوله دنوت وقد خلناك كالبدر اجملا فظل فؤادي في هواك مضللا اي دنوت اجمل من البدر وقد خلناك كالبدر فاجمل حال عاملها دنوت وزعم الرضي ان الحذف لا يجوز الا في الخبر ولا يجوز في الصفة كمررت برجل افضل من عمرو ومن

تقديرها

تقديرها في غير ما ذكر قوله تعالى انه يعلم السر واخفى واجاز البصريون اذا كان فاعلا نحو جاءني افضل واسمان نحو ان الله اكبر ومنعه الكوفيون وتتقدم اي يتقدم على اسم التفضيل من ومجرورها وجوبا ان جرت استفهاما اي اسم استفهام نحو انت ممن افضل ومثله المضاف اليه نحو انت من غلام من افضل ذكرها الفارسي قال ابن مالك وهي من المسائل المغفول عنها ويجب سبق من والحالة هذه على ما كان افعل خبرا له كما مثل ونحو ممن كان زيد افضل وممن ظننت زيدا افضل ولا يجوز التوسط فلا يقال زيد ممن افضل ولا ظننت زيدا ممن افضل او جرت غيره اي غير الاستفهام ونحوه فلا تتقدم عليه في السعة لانها من تمام معناه بل يجب ان تليه كزيد افضل من عمرو وتلي معموله كقوله تعالى النبي اولى بالمومنين من انفسهم وازواجه امهاتهم واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله من المومنين وقوله فانا رايتا العرض احوج ساعة الى الصون من ريط يمان مسهم وقد تتقدم عليه في الضرورة اي في الشعر دون الكلام الا نادرا ولا تجامع من المقرون بال كما مر ولا المضاف الى غير مقيد به كقوله نحن بغرس الودي اعلمنا منا بركض الجياد في السدف لانه على نية طرح المضاف اليه فصل في احكام اسم التفضيل في العمل وما يذكر معه يعدي قاصره اي اسم التفضيل المبني من فعل قاصر بالحرف المعدي لفعله ذلك فيتعلق به الجار كتعلقه بافعل التعجب بدون زيد اعلم بالفقه من عمرو وازهد في الدنيا من خالد واحب الى الناس من بكر واقرب لبكر من غيره لان افعالها تتعدى بالحروف المذكورة ويعدى متعديا اي المبني من فعل متعد لا ينصب المفعول بنفسه كما ينصبه فعله بل يتعدى اليه باللام اي لام التقوية كزيد اضرب لبكر من خالد كما تدخل هذه اللام لتقوية المصدر والوصف وهنا اوجب لان التفضيل اضعف منهما في العمل ويتعدى الى المفعول الثاني من باب علم وكسا باللام ويبقى الثاني منصوبا بفعل مقدر مدلول عليه بافعل من عند البصريين وبافعل عند الكوفيين نحو انا اكسى منك لعمرو الثياب واعلم منك لزيد منطلقا ولا ينصب المفعول بنفسه اتفاقا كما قال المص نحو قول الشاعر ولم ار مثل الحي حيا مصبحا ولا مثلنا يوم التقينا فوارسا اكر واحمى للحقيقة منهم واضرب منا بالسيوف القوانسا فمؤول بانتصاب القوانس على انه مفعول بفعل محذوف دل عليه بافعل اي نضرب القوانس ولا يقدر باسم التفضيل لانه اذا لم يعمل المذكور في المفعول فكيف يعمل المقدر ومثله قوله فما ظفرت نفس امرئ يبتغي المنا بابذل من يحيى جزيل المواهب اي يبذل جزيل المواهب وشبه المفعول كالمفعول لان افعل لم يضف الى ما هو فاعل في المعنى كالحسن الوجه حتى يكون النصب توطئة للجر وقد يتعدى اسم التفضيل المبني من المتعدي بغير اللام والباء لاشارة بالاستثناء في قوله الا ان افهم اسم التفضيل علما بشيء او جهلا به فيتعدى بالباء نحو زيد اعلم بالنحو من عمرو ومثله اعرف وادرى ونحوهما لان الافعال منها انما تتعدى اليه بحرف نحو علمت به وجهلت به ويجوز اللام نحو اعلم منك لهذا او زيد اجهل بالنحو من عمرو وافهم حبا للشيء او بغضا له فيتعدى بالى للفاعل في المعنى اي المحب والمبغض نحو زيد احب الي واشهى الي وابغض الي واكره الي من عمرو لان افعالها تتعدى الى المحب والمبغض باللام كقوله تعالى حبب اليكم الايمان وكره اليكم الكفر ويتعدى باللام للمفعول نحو هذا ابغض لبكر من عمرو فالى واللام في ذلك لتبيين

اكابرهم

واعطفه عليهم ... رضيا وغضبا ... احسن اخوته

اعزهم

كالبدر

اسمهم

الاولى هو مضاف هم

الفاعل من المفعول فاذا قلنا ما احبني وما ابغضني فان قلت لفلان فانت فاعل الحب
او البغض وهو مفعولهما وان قلت الى فلان فالامر بالعكس واما المفضول فيتعدى اليه من
اي فعل كان بمن وهذا المفعول هو الذي حصل له فعل بوقوعه على هذه الصفة هذا حكم
عمل اسم المفعول واما في الفاعل فاشار اليه بقوله **ولا يرفع في الغالب فاعلا ظاهرا** فلا
يقال مررت برجل افضل منه ابوه بجر افضل ورفع اب به بل ترفعه على ان يكون خبرا مقدما
لابوه فيرتفع الاب بالابتداء الا في لغة ضعيفة حكاها سيبويه وغيره وعنها احترز بقوله
غالبا وذلك لضعفه في التنكير بافعل التعجب فيلزم التذكير ويرفع المضمر المستتر
كما يفهم من تخصيصه الظاهر وانما رفع المضمر باطراد كما ذكرنا قال الرضي لان مثل هذا العمل
لا يحتاج الى قوة العامل كيف وقد شرط مع الاضمار الاستتار كمرفوع نعم كما ذكره المصنف
ولذلك لم يرفع المنفصل لانه كالظاهر وهو لا يرفعه الا اذا حل اسم التفضيل محل فعل بمعناه
فانه يرفع الظاهر عند جميع العرب كما في مسئلة الكحل المعروفة والى ضابطها اشار
بقوله **ومهما يرفع** اسم التفضيل الظاهر قياسا الا والحال **انه مسبوق بنفي**
او ما في معناه **والمرفوع به اجنبي مفضل على نفسه** اي نفس الظاهر اي على ضميره
المذكور او المقدر باعتبارين نحو قولهم ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين
زيد لان المعنى ما رايت رجلا يحسن في عينه الكحل حسنا مثل حسنه في عين زيد كذا قيل
وفيه بحث ذكره الرضي فضمير منه في المثال هو المفضول وهو عائد على الكحل المرفوع باحسن
والمفضول هو الكحل والكحل هو الزائد في الفضل فهو فاضل ومفضول والمفضول هو الفاضل
ولكن اختلف محله فضل لكونه في محل اخر وهو باعتبار الاول فاضل وبالثاني مفضول قال الشيخ
السعد ومنه قوله صلى الله عليه وسلم ما من ايام احب الى الله فيها الصوم في عشر الحجة
وقولهم ما رايت امرأ احب اليه البذل منه اليك يا ابن سنان قال ولم يقع هذا التركيب في التنزيل
والاصل فيه ان يقع الظاهر المرفوع به فاصلا بين ضميرين اولهما للموصوف وثانيهما للظاهر كما مثل
وقد يحذف الضمير الثاني وتدخل من اما على الظاهر او على محله او على ذي المحل فتقول من كحل
عين زيد ومن عين زيد او من زيد فتحذف مضافا او مضافين والاصل منه في عين
زيد فاختصر لوضوح المقصود وقد لا يؤتى بعد المرفوع بشيء فتقول ما رايت كعين زيد
احسن فيها الكحل وقد يحذف الضمير الاول نحو ما رايت قوما اشبه بعض ببعض من قومك
والاصل ما رايت قوما ابين فيهم شبه بعض ببعض من شبه بعض قومك ببعض ثم حذف شبه
وما اضيف اليه وما يقتضيه فصار ما رايت قوما اشبه بعض ببعض من قومك وهذا
التقرير كله يرشد اليه المعنى مع العلم باصل التركيب الذي يعطيه وقالوا ما احد احسن به
الجميل من زيد والاصل ما احد احسن به الجميل من حسن الجميل بزيد ثم انهم اضافوا الجميل الى
زيد لملابسته اياه ثم حذف المضاف ومثله ولن ترى في الناس من رفيق اولى به الفضل
من الصديق الاصل من ولاية الفضل بالصديق ثم من فضل الصديق قال ابن مالك ولم
يرد هذا الكلام المتضمن رفع الظاهر الا بعد نفي قال ولا باس باستعماله بعد نهي او استفهام
فيه معنى النفي نحو لا يكن غيرك احب اليه الخير منه اليك وهل في الناس رجل احق به الحمد منه بمحسن
لايمن

التفضيل في ح
لشبهه ح
فيه ح
في محل على بعضه ح
ابين فيهم
تقوله ح

لايمن **ولا يطرد نا ويليه** اى اسم التفضيل قد يستعمل عاريا من ال والاضافة مجردا عن التفضيل
مؤولا **بما لا تشارك فيه** من اسم الفاعل نحو قوله تعالى **ربكم اعلم بما في نفوسكم** او صفة مشبهة
نحو قوله تعالى وهو الذي يبدؤا الخلق ثم يعيده **وهو اهون عليه** لان المعنى ربكم عالم بما في
نفوسكم وهين عليه الاعادة اذ لا تفاوت في نسبة المعلومات **والمقدورات** لعلم الله تعالى
وقدرته حتى يكون بعضها اعلم او اقدر من البعض الاخر وكقوله تعالى رب السجن احب
الي وقول حسان فشركما لخيركما الفداء وقولهم العسل احلى من الخل والاصح كما قال الرضي
وجزم به المصنف ان هذا الاستعمال لا يطرد بل هو مقصور على السماع **خلافا للمبرد** في دعواه
اطراده وعليه المتاخرون وحكى ابن الانباري جوازه عن ابي عبيدة والمنع عن النحويين
قيل الغلبة الوارد منه قال ابن عقيل وفيه نظر ولعل وجهه ان الوارد قابل لكثير التاويل الا ان بعض
التاويل تكلف وموضع التكلف قليل ومنه بحث تاقش فيه المحقق لكم اي ما يهرب لا يصلاها الا الاشقى
اي الشقي قال لذا الوجه ان ذلك مطرد انتهى قال في النهر يجوز اذا كان واضح الحكم فيه للتسليم بحيث
لا تختلف في ذهنه ولا يتردد اي هما افضل منه انتهى ومنه العسل احلى من الخل ومنه قوله تعالى
رب السجن احب الي مما يدعونني اليه وقول حسان رضي الله عنه فيمن هجا النبي
صلى الله عليه وسلم اتهجوه ولست له بكفؤ فشركما لخيركما الفداء اه وقوله تعالى ولامة
مؤمنة خير من مشركة واصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا واحسن مقيلا وقد يقال في
هذه الايات ان التفضيل فيها باعتبار الاعتقاد لا بحسب نفس الامر كما قال الرضي نعم قد يقال
في التهكم انت اعلم من الحمار وقد قيل باطراده ذلك في الاستفهام كقوله تعالى اذلك خير ام جنة
الخلد فالاشارة بذلك للنار قال ابن عطية ومن حيث كان الكلام استفهاما جاز
فيه مجيء التفضيل بين الجنة والنار في الخبر لان الموقف جائز ان يوقف مجادله على ما شاء
ليرى هل يجيبه بالصواب ام الخطا وانما منع سيبويه وغيره من التفضيل اذا كان الكلام خبرا
لان فيه مخالفة اما اذا كان استفهاما فذلك سائغ انتهى **والمطابقة فيه** اي في اسم
التفضيل لموصوفه في الافراد والتذكير وفرعهما **حينئذ** اي حين يؤول بما لا تشاركه
فيه **جائزة بقلة** اي معها ان كان اسم التفضيل **منكرا** اي مجردا من ال كقول
الفرزدق اذا غاب عنكم اسود العين كنتم كراما وانتم ما اقام الائم اي لئام فالائم
جمع الام بمعنى لئيم ومنه اي من اسم التفضيل المجرد عن التفضيل مؤولا بالصفة المشبهة
قول الحسن بن هاني وهو ابو نواس يصف خمرا **كان صغرى وكبرى من فواقعها**
حصباء در على ارض من الذهب فصغرى وكبرى تانيث اصغر واكبر بمعنى صغير وكبير جريا
على مؤنث فجاز تانيثهما كما جاز جمع افضل المجرد لانه على جمع في البيت وليس صغرى وكبرى
بمعنى التفضيل حتى يلزم تلحين ابي نواس كما قال جمع من الادباء لوجوب الافراد والتذكير
في المستعمل بمن كما مر وعلى هذا الوجه خرجه ابن مالك وتبعه المصنف والفواقع النفاخات
التي تعلو وجه الخمر وافاد بقوله بقلة ان الاكثر ترك المطابقة بلزوم الافراد والتذكير
كقوله تعالى اصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا واحسن مقيلا ونحن اعلم بما يستمعون به
والمطابقة فيه لازمة ان كان اسم التفضيل **مضافا لمعرفة** نحو قولهم الناقص والاشج

الحب ح
رضي الله عنه ح
في ح
له ح

اعدلا بني مروان اي عادل الائم والناقص هو يزيد بن عبد الملك لقب بذلك لانه نقص
الجند ارزاقهم والاشج هو امير المومنين عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه لقب بذلك لاثر
شجة كانت بجبينه **فرع** ويجوز على راي في اسم التفضيل الموول بما ذكر ان ينصب المفعول
كاسم الفاعل وعليه حمل قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل رسالاته والمانع يقول صورته
صورة التفضيل فلا يعمل ولذلك كان الاكثر فيه ترك المطابقة وناصب حيث في الاية
مقدر كما مر في المفعول فيه **تكملة** يستعمل اول اسم تفضيل فيكون بال ومجردا ومضافا
لمعرفة او نكرة مثاله بال الاول فيثنى ويجمع ومضافا لنكرة اول بيت ولمعرفة اول القوم
وتقول ما رايته مذ اول من امس اي اول يوم واول من امس ويلزمه مع الاضافة الى النكرة
ومع منع الافراد وان نويت اضافته بني على الضم كقبل وبعد كما مر ولا يكون بهذا في
افعل تفضيل غيره لا يجوز زيد يكتفا نسبق شريدا سبق شيء فان جرد عن الوصفية جرى مجرى
افعل فيصير اسما مصروفا اذ ليس فيه الا وزن الفعل نحو ما لقيته اولا والاخر في الحق اخر باول الوصف
في ماله من الافراد والتذكير وغيرهما من الاوزان فتقول الاخر والاخران والاخرون ه
والاخريان والاخريات الا ان اخر يطابق في التعريف والتنكير ما هو له فان جرى على
نكرة كان نكرة وهو في المطابقة كالمعرف الجاري على معرفة فتقول مررت بزيد وعمرو رجل
اخر وبرجلين اخرين وهكذا يخالف في مطابقة التنكير افعل التفضيل فانه يلازمه
مع التنكير لفظ الافراد والتذكير كما مر فعدل به عن ما هو اولى وكذا في التانيث فيمتنع من
الصرف للصفة والعدل لثلث كما سياتي ولا تلحقه تاؤها لانه يدل على التفضيل الا تاول
كما دل اولها سبق والنص بأسرق ولا يضاف بخلاف اول فيقال اول الفارسين واول اصحابك
ولا يجوز اخر رجل ولا اخر الرجال ومن هذا يرد قول من ذهب من متاخري الفقهاء في حديث الولوغ
اخراهن بالتراب اي اخرى تانيث اخر بفتح الخا لا تانيث اخر بكسرها وجعل ذلك توفيقا بين مختلف
الرواية ورواية وعفروه الثامنة بالتراب حكاه ابن عقيل وانما تكلمت على هاتين الكلمتين لدورهما
في الكلام وبالله التوفيق **باب المعرب والمبني** لما انهى الكلام في الاعراب ثم
في المعربات من الاسما بانواعها الثلاثة من المرفوعات والمنصوبات والمجرورات مع عواملها
من الاسما والافعال والحروف عقد هذا الباب لبيان ما يعرب وما يبنى من انواع الكلمة الثلاثة
والقصد الاصلي الاشارة الاجمالية الى انواع المبنيات الواجب بناؤها وقدمه على باب اعراب
المضارع الاتي بعده وان كان الانسب ايلاؤه ابواب المعربات من الاسماء لاشتراكهما في الاعراب فيتبع
الكلام في المعربات جملة واحدة تنبيها على عدم اصالة الفعل في الاعراب فكان الواجب عند الخوض
في الفعل باعتبار عوارضه من الاعراب والبناء تقديم ما هو الاصل فيه وهو المبني المشتمل عليه عقد
الباب عكس ما فعله في الاسم حيث قدم الكلام في اعرابه لانه الاصل فيه على الكلام في بنائه وهكذا صنع
في الفعل تقديم المبني منه لاصالته في البناء على المعرب لفرعيته في الاعراب وايضا ليقع الفراغ من مباحث
الاسم باعتبار الاعراب والبناء معا واعلم ان البناء هو القسم الثاني مما يبحث عنه في هذا الفن فانه
باحث عن علم الاعراب والبناء وقد اخل المص بكثير من مباحثه حيث لم يذكر تعريفه ولا انواعه ولا
تفاصيل معرضاته ولا ما يحتج به وما يجوز وما يتعلق بذلك من الاحكام واستقصي ذلك كله

في

[illegible]

لدورانهما

في الشذور وشرحه ونحن نشير اليه مجملا من ذلك نافعة ولنقدم الكلام في تعريفه وهو لغة وضع
شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت واما في الاصطلاح فقال في شرح اللمحة لم ار احدا
احكم حده والذي ينبغي ان يقال لزوم الكلمة او نوعها حركة او سكونا او حذفا او حرفا من
غير عامل ولا اعتلال قال وانما قلت لزوم الكلمة ولم اقل اخرها كما قال ابن معط وغيره لان
المبني قد يكون حرفا واحدا كتاء المتكلم والمخاطب وانما قلنا او نوعها ليدخل نحو يا زيد ولا رجل
فانهما لا يلزمان الضم والفتح ولكنهما ملازمان لنوعيهما وهما المنادى المفرد المعرفة
واسم لا المفرد النكرة وقلت او حرفا ليدخل فيه نحو اغز واخش وارم وافعلا وافعلوا وقلت
من غير عامل ليخرج عنه نحو ايمن الله وسبحان الله وذي الكلاع فانها معربات مع انها قد لزمت
حركة واحدة لكنها حاصلة بعامل فالضمة بالابتدا والفتحة بالفعل المقدر والكسرة بالاسم
المضاف انتهى ولا يخفى ان تفسير البناء باللزوم انما يناسب طريقة القائلين بان الاعراب
معنوي وفسروه بانه تغيير اواخر الكلم كما مر اما على مختار المص كما مر من انه لفظي فالانسب
ان يقال في تعريف البناء على وزان تعريف الاعراب ما قاله في التسهيل ما جيء به لا لبيان
مقتضى العامل من حركة او سكون او حذف وليس حكاية او نقلا ولا اتباعا ولا تخلصا من
سكونين والى هذا يشير قوله في شرح الشذور ان تعريفه يوخذ من تعريف ضده وهو
الاعراب واما انواع البناء فالضم والفتح والكسر والوقف وهو السكون كالضم في الاسم والحرف
نحو من قبل ومنذ الجارة والكسر فيهما نحو هؤلاء وجير والفتح والسكون فيهما وفي الفعل نحو اين
ومن وقام وضرب وقم وهل وهذه المذكورات القاب الحركات وحدها بخلاف القاب الاعراب فانها
تطلق على الحركات التي تطلق على الحروف فيقال في الفاعل من جاء في زيد والزيدان والزيدون
مرفوع ولا يقال في نحو لا رجلين انه مبني على الفتح ولا في يا مسلمات ويا مسلمون انه مبني على
الضم هكذا قال ابن الحاجب وقال الرضي لا مانع من ان يطلق على الحروف القائمة مقام
حركات البناء اسما تلك الحركات مجازا فيقال في يا رجلين انه مفتوح كلا رجل وفي يا زيدان
ويا زيدون انه مضموم كيا زيد وفي قوما انه ساكن كقم كما اطلقوا على الحروف القائمة مقام
حركات الاعراب اسما تلك الحركات مجازا واما معرباته ومبنياته فالكلم الثلاث فانه يكون في
كل منها اما الاسم فكما قال الاسم اما معرب وهو المتمكن كما مر في مباحثه او مبني وهو
غير المتمكن وافاد باداة التنافي انه منحصر فيهما خلافا لجماعة منهم ابن عصفور وابو حيان فانهم
ذهبوا الى اثبات واسطة بينهما خلافا لجماعة وهي الاسماء المتمكنة قبل التركيب كحروف
الهجاء فقالوا هي موقوفة لا توصف ببناء ولا اعراب والاصح عدم الواسطة وعليه فقيل هي
من المعرب وقيل مبنية ولان جرى المص على الثاني كما سياتي وقدم المعرب لانه الاصل والاكثر في
الاسم ولم يعرفه اما اكتفاء باخذه من تعريف المشتق منه وهو الاعراب كما مر فيقال فيه
ما اجتلب العامل في اخره اثرا ظاهرا او مقدرا ونحو ذلك قوله في القطر ما يتغير اخره بسبب
ما دخل عليه او باخذه من تعريف ضده وهو المبني المقصود بالذكر فلذلك اقتصر على تعريفه ه
مستطردا الى بقية احكامه فقال وهو اي المبني ما اشبه الحرف اي فيما سياتي فيقال
في ضده وهو المعرب ما لم يشبه الحرف فعلة البناء عند المص كابن مالك منحصرة في شبه الحرف

نحو لا رجلين ولا قاضيين ونحو يا زيدان ويا زيدون م
وقلت او حذفا ليدخل نحو ... م

تبعا لمن م

او حرف م

وان

ياء ب م

مستعملا كان ذلك الحرف او مهملا الشبه المعتبر بلا معارض وذلك الشبه يكون باحد وجوه ثلاثة
اما الوضع او المعنى او الاستعمال والى الاول وهو الوضعي اشار بقوله وضعا وانتصابه
على التمييز المحول من الفاعل اي بما اشبه وضعه وضع الحرف وضابطه ان يكون الاسم على حرف
او حرفين كاكثر المضمرات فان الاصل في الاسماء ان تكون على ثلاثة احرف فصاعدا
والاصل في الحرف ان يكون على حرف او حرفين فالاول كتا قمت فانها شبيهة بباء الجر ولامه
ونحوهما والثاني نحو تا من نحو قمنا فانها شبيهة بقد وبل ونحوهما ولا يرد عليه اعراب نحو ابوا خ
لانه ليس موضوعا كذلك فان اصلهما على ثلاثة بدليل ابوان واخوان فبنيت اكثر المضمرات
لشبهها بالحروف في الوضع وحمل عليها البقية كنحن طردا للباب على سنن واحد وقيل بني
لتضمنه معنى التكلم الذي هو معنى من معاني الحروف وليس المضمرات كلها مبنية لشبهها
الحرف وضعا كما قيل فالتقريب لمصر الاولى ان تجعل الضمائر كلها من القسم الثاني وهو ما اشبه
الحرف شبها معنويا لان كلا من التكلم والخطاب والغيبة من المعاني التي حقها ان تودي
بالحروف كما سنوضحه وقيل بنيت من جهة الافتقار الى تفسير اعني الحضور للمتكلم والمخاطب
وتقدم ذكر الغائب وقيل لعدم موجب الاعراب لانها مستغنية باختلاف صيغها لاختلاف
المعاني عن الاعراب حتى قيل ان فيها نوع اعراب لان لكل من المرفوع والمنصوب والمجرور
صيغة تخصه لكن لما لم يكن فيها اختلاف اواخرها باختلاف العوامل لم يحكم بان اعرابها
صريح كذا ذكره شارح اللباب وكبعض الاسماء الاستفهامية والموصولة كمن وما فان
تعليل بنائهما بذلك يعمهما في سائر وجوههما حتى الموصوفتين كما قاله الرضي والعطف في
قوله او معنى على وضعا اشار به الى القسم الثاني وهو الشبه المعنوي وضابطه ان
يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف سواء وضع لذلك المعنى حرف ام لا فالاول كمتى فانها
تستعمل شرطا نحو متى تقم اقم واستفهاما ومثلها من وما الاستفهاميتان والشرطيتان
والثاني نحو هنا فانها متضمنة للاشارة وهذا المعنى لم تضع العرب له حرفا ولكنه
من المعاني التي حقها ان تودى بالحروف كالخطاب والتنبيه اذ عادتهم جارية في الاغلب
في كل معنى يدخل الكلام او الكلمة بعد ثبوتها ان يوضع له حرف يدل عليه كالاستفهام في
أضرب زيد وهل زيد قائم والنفي فيما ضرب عمرو والتمني والترجي والانتهاء والابتدا
والتنبيه والتشبيه وغيرها الموضوع لها ليت ولعل وحتى والى والكاف ونحوها
او يوضع ما يجري مجرى الحرف في الاحتياج الى غيره كالاعراب الدال على المعاني المختلفة
وتعتبر البنية وحدها في نحو غرفة وغرف وكسرة وكسر فمع زيادة كما في التصغير
وبعض التكسير وقولنا في الاغلب احتراز من اسماء الاشارة وقولنا يدخل في الكلام بعد ثبوتها
يخرج معاني المصادر والمشتق منها الاسماء والافعال لان تلك المعاني تدخل الكلام عند
صوغها فبنيت هنا وكذا سائر اسماء الاشارة لتضمنها معنى حرف كان يستحق ان يوضع
ومثلها كذا التي يكنى بها عن العدد لانها في الاصل ذا الاشارية دخل عليها كاف التشبيه
قاله الرضي والمنادى المفرد كما قال البدر بن مالك فانه بني لما زوم تضمن معنى الخطاب
لان كل منادى مخاطب فلما لازم معنى تضمن معنى الحرف بلا معارضة بني وقد سبق ما فيه والمركب

العقد

العددي كاحد عشر فانه بني لتضمنه معنى الحرف كما سياتي في بابه فان قيل الكلمة
المتضمنة لمعنى الحرف متضمنة لمعنى الاسم فلم رجح جانب الحرف قلنا لان الحرف قار في
بابه لم يتزلزل عما يستحقه ولا كذلك الاسم لانه قد بني منه شي كثير والقار في بابه اولى مما
يتزلزل عما يستحقه قيل وبنا المتضمن معنى حرف لم يوضع اولى من بناء ما تضمن
معنى حرف موضوع لان الاول قام مقامه من كل وجه بخلاف الثاني وقوله او استعمالا
عطف ايضا على قوله وضعا اشار به الى القسم الثالث وهو الشبه الاستعمالي قال المصنف
وضابطه ان يلزم طريقة من طرائق الحروف ككونه عاملا غير معمول كهيهات
وصه وسائر اسماء الافعال فانها ملازمة للاسناد الى الفاعل فهي ابدا عاملة ولا يصح
ان يدخل عليها شي من العوامل فتتاثر به فاشبهت ليت ولعل الا ترى انهما
نائبتان عن اتمنى وارتجي فلا يدخل عليهما عامل وقيل بنيت لوقوعها موقع المبني نحو
نزال ودراك وقاف ونحوهما وقيل لتضمن لام الامر في نحو صه ونحو هيهات ونحوهما ذهب
اليه المصنف كالتسهيل من ان اسماء الافعال غير معمولة لشي لفظي ولا معنوي فلا يكون
لها محل من الاعراب هو مذهب الاخفش ونسبه الخضراوي للجمهور وابن مالك للمحققين
وصححه في شرح اللمحة وذهب سيبويه والمازني وابو علي الدينوري الى انها معمولة والقولان
عن الفارسي وعلى القول بانها معمولة فقيل منصوبة الموضع بالعامل المنوب عنه كما في
المصادر وقيل مرفوعة الموضع بالابتداء والضمير المرفوع فيها مسد الخبر
او كونه عاملا او لا معمولا كاسماء الاصوات وهي اما لحكاية صوت غير عاقل من حيوان
كغاق للغراب ومآ للظبية وشيب لشرب الابل او اصطكاك اجرام كطق لوقع الحجارة وقب
لوقع السيف واما للزجر عن شي كهلا للخيل وعدس للبغل ودج للدجاج وهيد للابل
وهش للكلب وللاقدام على شي وهو الذي عبر عنه ابن مالك بالدعاء كهب للفرس وللرقيع
دوه وللجحش عوه وللغنم سو وهي كثيرة وقد افردوا لها بابا ومحل استيفائها كتب اللغة
وكاسماء المعدودة التي تختلف اواخرها باختلاف العوامل قبل التركيب كواحد اثنان ثلاثة
وكزيد بكر عمرو وهذا على مذهب ابن مالك واما ابن عصفور فعنده ان الاسماء قبل التركيب
ليست معربة ولا مبنية وكبا تا ثا ونحوها من اسماء الحروف الهجائية ومنها فواتح السور
سواء كانت على حرف كص وق او على حرفين كحم ويس او على ثلاثة كالم او اربعة كالمص
او خمسة نحو كهيعص وحم عسق اذا قلنا انها جاءت على نمط التعديد سواء قلنا انها
من المتشابه او من المعلوم فكل هذه الانواع مبنية لشبهها بالحروف المهملة كحروف
التنبيه والزيادة في كونها غير عاملة ولا معمولة اما اسماء الاصوات فبالاتفاق واما
الاسماء المتمكنة المعدودة فعلى ما اختاره ابن الحاجب وابن مالك وتبعهما المص فسكونها عندهم
سكون بناء وهذا النوع من المبني داخل في الشبه الاستعمالي القسيم براسه كما جعله بعضهم
لما ذكرنا من ضابطه الصادق عليه المذكور في الاوضح وغيره وقال ابن الحاجب بما بني لانتفاء
موجب الاعراب من المعاني المتعاقبة على الاسم الواحد كالفاعلية والمفعولية والاضافة
اذ لا تنحصر علة البناء عنده في شبه الحرف بل قد يكون لانتفاء التركيب وذهب قوم من المحققين

علي جانب الاسم و

نابيا

وضعه

بدل
قيل

ثا هي

شبيهة بالاولى كهيئة وفي الثانية
بالاشارة ... بجهة الاستفهام
صح

الى ان الاسما المتمكنة المعدودة من المعرب حكما فسكون اواخرها سكون وقف ولذلك قيل حم
وق مجموعا بين الساكنين فلو كان سكونها للبناء لم يجمعوا بينهما كما في سا والاسما المبنية
كحيث واين واجيب بان السكون البنائى لا يشابه السكون الاعرابى وهو الوقف اغتفر
فيه ذلك كما اغتفر في الوقف ورد بانه مع كونه قياسا في اللغة قد يمنع فلا جامع فيه لان
السكون البنائى اصلى والاعرابى عارض ولا يلزم من اغتفار الجمع في الثانى اغتفاره في الاول
وعلى هذا فالمعرب قسمان احدهما مفعول اعربت الكلمة وهو المتصف بالاختلاف بالفعل
اى الذى صنعه واذكر اعراب وهو الواقع في التركيب والثانى يقابل المبنى سوا اتصف بالفعل
او كان من شانه ذلك فيتقابل المبنى والمعرب بالمعنى الثانى تقابل العدم والملكة وبينه وبين
المعرب بالمعنى الاول تقابل التضاد ولذا جاز ارتفاعهما فاعلم واما ان قلنا ان اسما
الحروف المفتتح بها التى من المعلوم انها اسما الله تعالى او للقران او للسور واقعة
لا على نمط التعديد فلا كلام في اعرابها اما بالرفع على الابتدا او النصب بتقدير فعل
القسم او غيره او الجر على اضمار حرف القسم ويتاتى الاعراب لفظا والحكاية فيما كان مفردا
او موازنا المفرد نحو كما سياتى فيما لا ينصرف والحكاية ليس الا فيما عدا ذلك فاعرفه
وقيل ان الاسما المذكورة موقوفة لا توصف ببناء ولا اعراب بل هى واسطة بينهما كما مر
او كونه مفتقرا بالاصالة الى جملة كالذى والتى وسائر الموصولات نحو من وما ومثلهما
الموصولتان لاحتياجهما الى الصفة وجوبا وبعض الظروف كاذ واذا وحيث الا ترى انك
تقول جئتك حيث اذ فلا يتم معنى اذ حتى تقول جا زيد ونحوه وكذلك البواقى فاشبهت
الحروف فانها باشرها لا تستعمل الا مع الجملة اما لفظا او مقدرة كما قاله البدر بن مالك واحترز
بالاصالة عن نحو يوم ينفع الصادقين فيوم مضاف والمضاف يفتقر للمضاف اليه لكن هذا
الافتقار عارض الا ترى انك تقول صمت يوما وسرت يوما ويذكر الجملة في نحو سبحان الله
وجلست عند زيد فانهما يفتقران بالاصالة لكن الى مفرد قيل ولا حاجة لذلك لان
الافتقار الى المفرد يقوى جانب الاسمية كما ذكر قريبا المص وما اقتضاه كلامه من
انحصار علة بنا الاسما في شبه الحرف بالوجوه المذكورة هو مذهب ابن مالك وقريب منه
قول الفارسى الموجب للبناء شبه الحرف كالمضمرات او تضمن معناه كالاشارات وقد نص
سيبويه على ان علة البنا ترجع الى شبه الحرف وممن ذكره ابن ابى الربيع وعند ابن الحاجب
واتباعه المبنى قسمان مبنى لفقد موجب الاعراب الذى هو التركيب كالاسما المتمكنة
قبل التركيب فلا يطلب لبنائها علة ومبنى لوجود المانع من الاعراب مع حصول موجبه
وذلك المانع مشابهة مبنى الاصل وهو الحرف والماضى والامر وقد علم من كلام المص
ان البنا في الاسم يجب مطلقا في ابواب اشار الى معظمها بالامثلة وهى المضمرات واليها
اشار بتا قمت ونا واسما الاستفهام والشرط واليهما الاشارة بمتى والاشارات واليها الاشارة
بهنا والموصولات واليها اشار بالذى والتى واسما الافعال واليها اشار بهيهات والاسما
المتمكنة قبل التركيب واليها اشار بكم واسما الاصوات وحروف الهجا لدخولها في ضابط
الاسما المتمكنة قبل التركيب وبعض الظروف وهى اذ واذا ومذ ومنذ وحيث لدخولها

في

به م

او مقدرة م

عن

البنا م

هذا

في ضابط الموصولات على خلاف في اعراب بعض ذلك كما مر وسياتى وكنايات العدد التى مر
ذكرها في التمييز فكم الاستفهامية تدخل في ضابط اسما الاستفهام ومثلها كاين لاستعمالها
في معناها كما في الارتشاف وكذا ان تدخل في ضابط اسما الاشارة كما مر التنبيه عليه واما كم
الخبرية فتدخل في ضابط المضمرات فهذه انواع المبنيات الواجب بناؤها وبقى منها المركب
العددى وسنذكره في بابه وما عدا هذه الابواب ما جاز بناؤه وقد ذكر المص منها الموصولة
فشرطها في باب الموصول وفعال علما لمونث وستعرفه في باب ما لا ينصرف ومنه المركب المزجى ايضا
كما سياتى والمركب من الظروف والاحوال نحو صباح مسا وبعض القوم يسقط بين بين وهو
جارى بيت بيت فيجوز فيها مع البنا اضافة اول الجزءين الى ثانيهما ومنع الصرف فيما لا ينصرف
منه كبعلبك كما سياتى والمضاف لمبنى من اسما الزمان الماضى وكذا المضارع عند الكوفيين كما مر
وكذا كل مبنى كانت تسبب بنايه الاضافة كما قال في شرح اللمحة انه جائز البنا واما واجبه لكن
في احوال مع شروط مخصوصة ذكر منه المص مفرقا في الابواب اسم لا والمنادى المعرفة والظروف
المنقطعة عن الاضافة كقبل وبعد وغير ونحوها كما مر ويطلب في كل مبنى من الاسما علة
بنايه ما عدا الاسما قبل التركيب على طريقة ابن الحاجب لان اصل الاسما الاعراب وما
كان ذلك مبنيا على حركة طلب مع ذلك علتان اخريان احداها علة بنايه على الحركة فان اصل
البناء في جميع الكلم السكون لانه ضد الاعراب الذى اصله الحركة ولكونه اخف من الحركة فلا
يعدل عنه الا لموجب ولانه عدم الحركة والعدم سابق على الوجود والاخرى الحركة المعينة
كالفتحة مثلا لم اختيرت دون الباقيتين واذا عارض الشبه للحرف في ابواب البنا المذكورة
وغيرها معارض يقتضى الاعراب اعتبر ذلك المعارض فيقدح في تاثير الشبه وذلك كاضافة
اى الشرطية نحو ايما الاجلين قضيت والاستفهامية نحو فاى الفريقين احق بالامن
والموصولة في نحو اضرب ايهم شيت وكتثنية ذين وتين الاشاريتين وتثنية اللذين
واللتين الموصولتين لضعف شبه الحرف فيما ذكر بما عارضه من لزوم الاضافة فى اى ومجى
غيرها على صورة المثنى اذ الاضافة والتثنية من خصائص الاسما فلذلك اعربت الاسماء
المذكورة فهى مستثناة من ابواب الشروط والاستفهام والموصولات وينبغى كما قال ابن
ابنايازان يستثنى الذى والتى مشدد في اليا كما مر انهما يعربان على لغة ولا يرد على ما قلنا
اذ واذا فانهما مبنيان مع ملازمتهما للاضافة لان اضافتهما الى الجملة والاضافة اليها على نية
الانفصال ولا اضافة اى الموصولة في نحو ايهم اشد لما مر هناك عن ابن
ابن مالك فهى كلا اضافة ولا نحو خمسة عشرك فانه مبنى مع الاضافة الى الضمير لانه نادر
لا يلتفت اليه قال في المغنى لان اخرها وهو الجز لا يظهر وما اقتضاه كلامه من كون ذين
وتين واللذين واللتين مثنيات حقيقة فقد صرح به بعضهم وهو موافقة كلام الاوضح
في باب الموصول والتحقيق ما اشرت اليه في التقرير كما في الاوضح في باب المعرب والمبنى
ان اطلاق المثنى عليها مجاز لانه لا يثنى في الاصطلاح الا ما يقبل التنكير الا ترى ان
العلم اذا ثنى ادخلوا عليه ال فيقولون الزيدان ولا يقولون زيدان ولو كان باقيا على
التعريف الاول لم يجز ادخالها عليه والموصول لا يمكن تنكيره لانه معرفة بالصلة وهى

والمضاف م

الباقيتين

في بدل
ايهما شاء

لا تفارقه وكذا الاشارة لان تعريفه بالاشارة الملازمة ومما اشار اليه من اعراب ذين وتين
واللذين واللتين هنا وصرح به في بابهما ليس محله فاق وقد ذهب ابن الحاجب وغيره الى
ان هذه صيغ موضوعة للمرفوع والمنصوب والمجرور وهي مبنية لقيام علة البناء فلا تكون
مثنيات وحكى السيوطي في تاريخه عن ابي الحسن بن كيسان ان القاضي اسماعيل
سأله وكان معتنيا بما في هذه المقاييس الغريبة فقال يا ابا الحسن ما تقول في قراءة
ان هذان لساحران ما وجهها على ما جرت به عادتكم من الاعراب في الاعراب فاطرق ابن
كيسان ثم قال له نجعلها مبنية لا معربة وقد استقام الامر فقال له القاضي فما علة
بنائها فقال لان المفرد وهو هذا مبني والجمع وهو هؤلاء مبني فيحمل التثنية على
الوجهين فعجب الحاضرون من سرعة جوابه وبعد غوصه وقد نقل المص في شرح الشذور
هذا التاويل عن الشيخ ابي العباس ابن تيمية رحمه الله الى هنا انتهى الكلام في المعرب والمبني
من الاسماء واما الفعل صحيحا كان او معتلا فهو اما مبني قدمه على قسيمه وهو المعرب الاتي
اشعارا باصالته في البناء ولذلك لا يطلب للمبني منه علة ثم يطلب بناءه على حركة وعلة علة م
تعيينها كالفتحة مثلا كما مر وبناء الفعل على ثلاثة اوجه اشار الى اولها بقوله على السكون
وقدمه على غيره الاتي لانه الاصل في البناء لما مر وهو اي المبني على السكون ثابت في
انواع الفعل الثلاثة كما ستعرفه وقدم منها المتفق على بنائه وهو الماضي وانما يبنى منه
على السكون المسند لتاء التا السابق ذكرها وهي تاء الفاعل فاللام للعهد سواء كانت للمتكلم
او المخاطب مذكرا او مؤنثا او مجموعا كضربت بتثليث التاء وضربتم وضربتن والمسند الى
نا اي ضمير الجماعة او المتكلم المعظم نفسه كضربنا والمتصل بالنون اي نون الجمع ضميرا كان
او علامة نحو الهندات ضربن او ضربن الهندات على لغة اكلوني البراغيث فلذلك قال المتصل
ولم يقل المسند للنون ليشمل الامرين فافهمه والمضارع المتصل بها اي بنون الجمع المؤنث
ضميرا كان او علامة فالاول نحو قوله تعالى والمطلقات يتربصن بانفسهن ثلاثة
قروء والوالدات يرضعن اولادهن والثاني نحو قول الفرزدق ولكن ديافي ابوه وامه لا
بحوران يعصرن السليط اقاربه وحوران بلدة بالشام ولكونه علامة استعمل النون
في الرجال قال الرضي ويجوز ان يريد بالاقارب النسوة وقيل انه معرب معها كما مر اول الكتاب
واعلم ان المسند لتاء ونا لا يكون الا ماضيا كما قاله ابن مالك في شرح التسهيل واما المسند
لنون الاناث فيكون ماضيا ومضارعا كما مر وامرا نحو اضربن يا هندات فقوله والمتصل
بالنون ينبغي ان يكون المراد به الفعل مطلقا ليفيد دخولها على الثلاثة وانها تبنى على غالب
السكون معها ويكون قوله والمضارع من عطف الخاص على العام اعتناء بشأنه لما في بنائه
مع النون من الخلاف وان لم نحمل كلامه على ذلك لزم مع الاخلال ببيان دخولها على الامر
الاخلال ببيان بنائه معها على السكون ولا يقال ان هذا داخل في قوله فيما سياتي وعلى ما يجزم
به مضارعه وهو الامر لما ستعرفه واشار بعطفه على السكون قوله او الفتح اي او على الفتح
الى الوجه الثاني مما يبنى عليه الفعل والذي يبنى منه على الفتح هو الماضي غير ما ذكر اي غير

المسند

المسند للتاء ونا والمتصل بالنون وذلك المسند الى الظاهر كضرب زيد وضربت هند او الى
ضمير الغائب كزيد ضرب او ضربك وهند ضربت او الى الف الاثنين كضربا ونحوهما وكالضمير
في ذلك ما وقع علامة كضربا الزيدان ولا يرد عليه المتصل بواو الجماعة كضربوا حيث يضم
لان الضمة عارضة لمناسبة الواو فتلخص من كلامه هنا ان الماضي يبنى على حالين حال الفتح وحالة
سكون وعليه جرى في شرح الشذور وقيل يبنى على السكون حال اسناده الى الضمير المرفوع
المتحرك وعلى الفتح حال تجرده عنه وعلى الضم حال اسناده للواو وعليه جرى في القطر وقيل
على الفتح في الاحوال كلها واما نحو ضربت فالسكون عارض اوجبه كراهتهم توالي اربع
حركات فيما هو كالكلمة الواحدة وكذلك ضمة ضربوا للمناسبة كما مر وعلى هذا جرى في كما م
التوضيح وشرح اللمحة كالارتشاف وهو التحقيق وقد تقدر حركة البناء في عفا ونجي
تقديرها كما في الارتشاف في نحو فعلا فالفتحة فيها غير الفتحة في فعل والفعل المباشر
لفظا او تقديرا مصدران في موضع المفعول اي مباشرة ملفوظا بها او مقدرة
ويجوز كونهما على حذف مضاف اي مباشرة لفظا او مباشرة تقديرا لنون التوكيد ثقيلة
كانت او خفيفة وذلك من الفعل نوعان احدهما المضارع غير الخالي وغير المسند الى الف
الضمير او واو او ياء نحو قوله تعالى لينبذن اي ليطرحن في الحطمة وليكونا من الصاغرين
ولتغزون ولتغزن يا زيد لانها اكدت فعليته باتصالها به فترده الى اصله وهو البناء
ومما جرى عليه من ان فتحة المضارع في ذلك فتحة بناء هو احد القولين والثاني انها
حركة التقاء الساكنين برد المضارع الى ما يستحقه من السكون بمقتضى الاصل قيل
وفي كلام سر ما يقتضي كلا من القولين ونقل الاول صاحب البسيط عنه وعن ابن السراج
والفارسي والثاني قال انه مقتضى قول السهيلي ونسبه الزجاج الى سر والثاني الامر
الواحد المذكر نحو اضربن واغزون يا عمرو ولقصد بنائهما على الفتح للتركيب ردت
حروف العلة المحذوفة للجزم اذ الوقف الجاري مجراه في نحو لتغزون واغزون لان
حذفها انما كان للجزم او الامر ومع قصده لكلا جزم ولا وقف وحذف حرف العلة
اذا كان يا لغة فزارية يقولون في ابكين وانا ابكين ابكن بحذف اليا وغيرهم يثبتها ليبكين وابكين جاز بدم
مفتوحة ومن الحذف قوله وابكن عيشا تولى بعد جدته طابت اصايله في ذلك البلد
ومما ذكر هنا من بناء امر الواحد على الفتح مع نون التوكيد هو مذهب سر والمبرد والي توكيد بعد حرف ثم م
الاصل وقال الزجاج والسيرافي بل الحركة لالتقاء الساكنين كما مر في المضارع
وهو مبني على السكون على الاصل وهذا هو قضية كلام المص في مختصريه القطر
والشذور وغيرهما فانه اطلق انه مبني على السكون ولم يستثن الا المعتل والمسند
الى الف الاثنين والجماعة المذكر او المخاطبة ولعل قوله هنا واضربن بفتح الهمزة
فيكون مثالا اخر للمضارع لا بكسرها ليكون امرا للواحد فيكون وفق ما في كتبه فانه
لم يتعرض لبنائه على الفتح اصلا وانما حملت كلامه على الاول لانه مع كونه مذهب سر
وجاريا على طريقة واحدة في المؤكد بالنون من المضارع والامر ليس من عادته ترك

بكونه مبنيا على الكسر

ولهذا الكتاب جعل المثال لنوع واحد من غير فايدة فاعلمه بخلاف الفعل المؤكد بالنون غير المباشرة لها بان حجز بينهما حاجز اما في اللفظ كالالف في قوله تعالى ولا تتبعان سبيل الذين لا يعلمون اصله تتبعانن حذفت نون الرفع للجازم وكالواو في قوله تعالى لتبلون في اموالكم وانفسكم اذ اصله لتبلوون بواوين الاولى لام الفعل بمعنى مختبرة والثانية ضمير الجماعة وبثلاث نونات احداها نون الرفع والثانية والثالثة نون التوكيد الثقيلة تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فقلبت الفا ثم حذفت لالتقائها ساكنة مع الواو الساكنة فصار لتبلون فلما دخلت نون التوكيد صار لتبلونن فحذفت نون الرفع كراهة توالي الامثال فالتقى ساكنان الواو التي هي فاعل والنون المدغمة المحركة لساكن الاول وهو الواو ولم تحذف لانها ليست مدة فلو حذفت لم يبق دليل عليها ولا جايز ان تبقى ساكنة لسلا يؤدي الى التقاء الساكنين على غير حدهما فحرك بحركة مجانسة وهي الضمة لتدل على ان المحذوف من جنسها وهو الواو والتي هي لام الفعل فصار وزنه يفعون محذوف اللام ولم تقلب الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها لان الحركة عارضة ولذلك لا يجوز همزها ولو كانت اصلية لجاز وكاليا في قوله تعالى فاما ترين من البشر احدا اذ اصله ترايين على وزن تفعلين من راى يرى قلبت الف الفعل يا لاستثقالها يا المخاطبة ذلك ثم نقلت حركة الهمزة الى ما قبلها ثم حذفت وتحركت اليا المنقلبة وانفتح ما قبلها فقلبت الفا فالتقت ساكنة مع يا المخاطبة الساكنة فحذفت ثم حذفت نون الرفع للجازم وهو ان الشرطية فاجتمع ساكنان يا المخاطبة والنون المدغمة فحركت اليا بحركة مجانسة فوزنه تفين وانما حاجز في التقدير كالواو في قوله تعالى ولا يصدنك عن ايات الله اذ اصله يصدوننك حذفت نون الرفع للجازم فالتقى ساكنان واو الجماعة والنون المدغمة فحذفت الواو لاعتلالها ووجود الضمة الدالة عليها فالافعال المذكورة غير مبنية لوجود الفاصل بينها وبين النون لفظا في غير الاخير وتقديرا فيه بل هي معربة في الثلاثة بالنون المقدرة وفي البقية بحذفها للجازم وقد مر ان المضارع المؤكد بالنون اقوال ثالثها التفصيل بين المباشرة فيبنى معها وغيرها فيعرب كما جرى عليه المص كابن مالك وانما عطفه على السكون ايضا قوله او على ما الى القسم الثالث مما يبنى الفعل عليه وهو الذي يجزم به مضارعه اي مضارع ذلك الفعل وقد مر ان جزم المضارع يكون تارة بالسكون كما في الصحيح نحو يضرب وتارة بحذف حرف العلة كما في المعتل كيغزو ويرمي ويخشى وتارة بحذف النون لفظا او تقديرا كما في الامثلة الخمسة نحو يقومان ويقومون وتقومين وهما اي الفعل المبني على ذلك هو الامر غير المتصل بنون الاناث والتوكيد المباشرة كما مر فيبنى على السكون في نحو اضرب الا اذا كان مضعفا نحو رد فيجوز تحريكه بالحركات الثلاثة وبها روي قول جرير ذم المنازل بعد منزلة اللوى وعلى حذف الاخر في نحو اغز وارم واخش والى هذا ذهب ابن مالك تبعا للمص وقال البصريون ان ذلك مبني على السكون وانما حذف حرف العلة تشبيها له بالمضارع المقرون باللام وعلى حذف النون لفظا في نحو قوما

نحو تضربان وتضربون وتضربين غير المتصل بنون الاناث او التوكيد المباشرة كما مر

بعد منزلة

وقومي

وقومي وتقديرا في نحو اضربان واضربن واضربن لان مضارع هذه الافعال يجزم بحذف النون لفظا او تقديرا كما مر اما بنا الامر فلانه الاصل واما كونه على صورة المضارع المجزوم فلان الحركة والنون علامة الاعراب فينا في البنا ولاجل ذلك لم يحذف من الامر نون النسوة لانها ليست علامة الاعراب اما الامر المتصل بنون الاناث نحو تربصن يا هندات او بنون التوكيد المباشرة نحو انبذن يا زيد فمبني على ما يبني عليه مضارعه وهو السكون في الاول والفتح في الثاني ولهذا ينبغي ان هاتين الحالتين واردتان على من قال الامر يبنى على ما يجزم به مضارعه لان مضارع الامر فيهما لا يجزم بل يبنى فلو قيل على ما يجزم او يبنى عليه مضارعه لاكتفا م فان قلت يصدق على الامر في الاولى انه مبني على ما يجزم به مضارعه اي في الجملة كما في حالتيه ما اذا لم يتصل باخره شي في الجملة نحو لم يتربص زيد وكذا في الثانية بنا على القول بان الحركة فيه لالتقا ولذلك لم يتعرض المصنف في غير هذا المختصر من كتبه لبنا الامر على الفتح فيصدق عليه ايضا انه مبني على السكون الذي يجزم به مضارعه اي في الجملة كحالة عدم اتصال اخره بشي نحو لم ينبذ زيد قلت المراد بمضارع الامر ما يوافقه فيما يتصل به وما لا يتصل به على ما هو المتبادر والا يلزم بنا الامر على السكون في نحو اضربا لان مضارعه في الجملة يجزم به كما في نحو لم يضرب وقد صرح المصنف وغيره بخلافه كما مر وما جرى عليه من بنا الامر مطلقا هو مذهب البصريين واما الكوفيون فهو عندهم معرب على تقدير اللام كما في الملفوظ بها نحو ليقم زيد واختاره ابو علي بن الاحوص من تلامذة الشلوبين والمصنف في المغني كما مر قوله او معرب قسيم قوله اما مبني اي الفعل اما مبني وهو الاصل ولذلك قدمه او معرب وهو المضارع في غير ما ذكر من المتصل بنون الاناث او التوكيد المباشرة وسياتي الكلام عليه في الباب بعده والحروف كلها مبنية فلا حظ لشي منها في الاعراب كما مر اول الكتاب فان قيل لم لم يعرب الحرف عند مشابهة الاسم كما بني الاسم عند مشابهته اياه قلنا ان المشابهة نسبة بينهما قيل لعدم المشبه المقتضي لاعرابه من اعتوار المعاني الداخلة حتى يعرب لبيان ما اريد منها وتنقسم الحروف الى عاملة فمنها ما يختص بالاسماء كحروف الجر والحروف المشبهة للفعل كان واخواتها وقد سبقت ومنها ما يختص بالافعال كالنواصب والجوازم وسياتي في الباب بعده ومنها ما لا يختص بشي منهما كحروف العطف وستاتي والى غير عاملة ويختص بالاسم منها حروف الندا وقد مرت وبالفعل حروف التحضيض وستاتي ومنها حروف الجواب وحرفا التفسير وحروف الاستفهام والشروط وحرف التوقع

وهو قد والردع وهو كلا وستاتي كلها ونونا التوكيد ونون التنوين وتا التانيث عند
من بعدهما كلمتين وقد سبقت

باب اعراب المضارع

وما يذكر
معه لما اشار في الباب قبله الى ان المضارع معرب في بعض احواله وهي حالة عروه عن
سبب البنا عقد هذا الباب لاعرابه في نفسه وهو الاعراب اللفظي اي لا مع الفاعل
فانه اعرابه بالنظر اليه معه المعبر عنهما بالجملة كان يقع خبرا لمبتدا او لكان فهو الاعراب
المحلي ويختلف بحسب دواخل المبتدا دون اعرابه الذي في نفسه وكذا اذا وقع صفة
يتغير اعرابه المحلي بتغير اعراب الموصوف دون اعرابه في نفسه نبه عليه السيد
وهو ظاهر ويؤيده ثم ان اعرابه في نفسه رفع ونصب وجزم فاشار الى الاول وقدمه لطرو
الاخيرين عليه اشار بقوله يرتفع بالضمة ظاهرة في نحو يضرب ومقدرة في نحو يخشي ويدعو
وبالنون كذلك في نحو تضربان ويضربان كما مر مفصلا واختلف في عامل رفعه
على اقوال احدها انه التجرد واليه اشار بقوله لخلوه من ناصب او جازم وهذا
مذهب الفرا واختاره الشيخان ابن مالك والمصنف وثانيها حلوله محل الاسم
وهو مذهب البصريين وظاهر كلامه في المغني اختياره فيضرب في قولك
زيد يضرب واقع موقع ضارب وثالثها حروف المضارعة وهو مذهب الكسائي
ورابعها مشابهة الاسم وهو مذهب ثعلب قال في شرح القطر ويرد مذهب
البصريين بارتفاعه في نحو هلا يقوم زيد اذ الاسم لا يقع بعد حرف التحضيض
ويفسد قول الكسائي ان جزء الشي لا يعمل فيه وقول ثعلب ان المشابهة انما
اقتضت اعرابه من حيث الجملة ثم يحتاج كل نوع من انواع الاعراب الى عامل
يقتضيه ثم يلزم على المذهبين ان يكون المضارع مرفوعا دائما ولا قائل به
انتهى وذكر الجاربردي ان العامل هو التجرد ووقوعه موقع الاسم هو المقتضي
وقد يسكن مع تجرده من الناصب والجازم كقوله تعالى يشعركم في قراة من سكن
وقد مر في فصل الاعراب التقديري والثاني واليه اشار بقوله وينصب
بادوات اشار لاولها بقوله لن نحو لن نبرح عليه عاكفين وهي حرف نفي ونصب
واستقبال ومذهب سيبويه والجمهور انها بسيطة وان نونها اصلية ليست
مركبة من لا وان فحذفت الهمزة تخفيفا والالف لالتقاء الساكنين خلافا للخليل
والكسائي للتقديم اي بدليل جواز تقديم معمولي معمولها غير التمييز عليها
نحو زيدا لن اضرب وامتناع نحو زيدا يعجبني ان تضرب خلافا للفراء
وبهذا رد سيبويه على الخليل ونقل عنهم اما زيدا فلن اضرب والخليل
لا يخالف فيه بل لم يقل بمنعه الا الاخفش ولان الموصول وصلته مفردان
ولن افعل كلام تام ذكره في المغني ولا الاصل فيها لا ونونها مبدلة من
الالف خلافا للفرا لان المعروف انما هو ابدال الالف لا عكسه نحو لنسفعا
وليكونا ثم الصحيح الذي عليه سيبويه والجمهور انك اذا قلت لن اقوم
اقتضى ذلك نفي القيام نفيا اعم من ان يكون محددا كما في فلن اكلم اليوم
انسيا او مؤبدا كما في انهم لن يغنوا عنك من الله شيا والى هذا اشار
بنفي مقابله في قوله ولا تفيد تابيد النفي اي تفيد النفي دون تابيده
خلافا للزمخشري اذ زعم في الانموذج انها تفيده قال ابن مالك وحمله على

النون

اعتقاده

اعتقاده ان الله تعالى لن يرى في الاخرة لقوله لن تراني وهو باطل بل نفي للروية
دنيا طلبها وقد وافقه ابن عطية على ذلك فقال لو قصينا على هذا النفي بمجرده
لتضمن ان موسي لا يراه ابدا ولا في الاخرة لكن ورد من جهة اخرى في الحديث
المتواتر ان اهل الجنة يرونه فان قيل تقتضي كلامه ان ذلك موضوعها لغة قيل
لو كانت للتابيد لم يقيد نفيها باليوم في قوله فلن اكلم اليوم انسيا ولكان
ذكر الابد في ولن يتمنوه ابدا تكرارا والاصل عدمه ثم انتصر قريب المص في حاشيته
للزمخشري فقال انما ذكرت كونها لا تقتضي التابيد مناقضة لقول من
وغيره من النحاة ان لن لنفي سيفعل وهو مطلقة ونقيض المطلقة الدائمة
ولا تفيد توكيده اي النفي خلافا للزمخشري ايضا حيث زعم ذلك في
الكشاف فكلا النقلين عنه صحيح خلافا لما وقع في كلام ابن عصفور من
اختلاف النقل عنه قال المص وكلاهما دعوى بلا دليل وقد وافقه في الثاني
ابن الخباز اذ قال انها ابلغ من النفي الا ترى انه يستعمل في المواضع التي
تسمى عدما لاتصال كقوله تعالى لن تراني اي الى اخر الدنيا ولن يخلف الله وعده
لان خلفه محال وزعم صاحب التبيان في البيان وهو ابو محمد عبد الواحد
ابن عبد الكريم ان لن تنفي ما قرب ولا يمتد معنى النفي فيها كما يمتد في لا قال في
الارتشاف وهذا من الخلافات التي لاهل البيان والصحيح خلافه فمنه ما لا يمتد
فلن اكلم اليوم انسيا وفي الممتد انهم لن يغنوا عنك من الله شيا ومن استعمال لا
في الاول لا يستاخرون عنه ساعة وفي الثاني ان لك ان لا تجوع فيها ولا تعرى
ولا تقع دعاء بل لا يستعمل من ادوات النفي للدعاء الا لا وحدها وهذا
ما جرى عليه هنا وفي الاوضح كالتسهيل وقال في المغني انها تاتي للدعاء
وفاقا لجماعة منهم ابن عصفور كما اتت لا كذلك ونقله في الاوضح عن ابن السراج
قال في المغني والحجة له قوله لن تزالوا كذلكم ثم لا زلتم لكم خالدا خلود الجبال
وقوله تعالى قال رب بما انعمت علي فلن اكون ظهيرا للمجرمين قيل ليس منه لان
فعل الدعا لا يسند للمتكلم بل الى المخاطب او الغائب نحو يا رب لا عذبت فلانا
ولا عذب الله عمرا ويرده قوله ثم لا زلت لكم ولا تقع جازمة اثبت ذلك بعضهم
تمسكا بقوله ولن يحل للعينين بعدك منظر وقوله لن يخب الان من رجائك من
حرك دون بابك الحلقه قال في المغني والاول محتمل للاجتزاء بالضمة عن الالف
للضرورة وسكت على الثاني قوله خلافا لزاعميه اي زاعمي كل ما ذكر منفيا
وهو من سبقت الاشارة اليهم وينصب بكي المصدرية وهي الموصولة كما في نحو
جئت لكي افعل بالنصب بكي نفسها ويؤيده صحة حلول ان محلها وليست
هذه التعليلية الجارة والنصب بان مضمرة خلافا للاخفش لان حرف التعليل
لا يدخل على مثله الا في الضرورة وهذا من افصح الكلام قال تعالى لكيلا تاسوا فان

زعم ان كي تاكيد اللام كما مر في قوله ولا للما بهم ابدا دواء ورد بان المقيس لا يخرج على الشاذ
واحترز بالمصدرية عن التي للتعليل وهي الجارة نحو جئت كي لا تقرا فكي جارة واللام
مؤكدة لها ولا تكون كي ناصبة للفعل للفصل بينها وبينه باللام ولا يفصل بين
الناصب والمنصوب بحرف الجر ولا غيره بل النصب بعدها بان مضمرة ولذلك قد تظهر
بعدها كقوله كيما ان تغر وتخدعا وظهورها بعد كي مسموع كالبيت ونحو كي
جئت ان اقرا غير محفوظ قاله ابن عقيل وعن الكوفيين ان كي تنصب بنفسها دائما
ويرده قولهم كيمه كما يقولون لمه والحاصل انها تاتي بمنزلة ان معنى وعملا كما في
نحو لكيلا تاسوا وهذه هي المراد هنا وبمنزلة اللام التعليلية معنى وعملا وهي الداخلة
على ما الاستفهامية في قولهم في السؤال عن العلة كيمه وهو قليل وتتعين الاولى بعد
اللام نحو جئت لكي اتعلم والثانية قبل اللام او ان نحو جئت كي لا اقرا قال ابن عقيل
وهو تركيب نادر ومنه كي لتقضيني رقية ما وعدتني غير مختلس ونحو قوله
كيما ان تغر وتخدعا فكي فيهما جارة معناها التعليل وليست في ذلك ناصبة
بنفسها لان حروف الجر لا تنصب الفعل فالنصب بان مضمرة هذا ما عليه الجمهور
فاذا قلت كي تكرمني فان قدرت اللام قبلها فهي المصدرية او بعدها فهي التعليلية
ومثله كي لا يكون دولة وعند الكوفيين هي الناصبة مطلقا سوا كان قبلها اللام
ام لا وعند الاخفش جارة مطلقا سوا كان قبلها اللام ام لا ولا يتقدم معمول
معمولها فلا يجوز جئت النحو كي اتعلم لانها اذا كانت ناصبة فما بعدها صلة ومعمول
الصلة لا يتقدم على الموصول وان كانت جارة فالنصب بان وهي موصولة فالعلة
بحالها ولا يبطل عملها الفصل فيجوز جئت كي النحو اتعلم ومن كلامهم جئت كي فيك
ارغب واما الفصل بلا مع العمل فمتفق عليه قال تعالى كي لا يكون دولة وينصب
باذن نفسها وقد اختلف اولا في نوعها فقال الجمهور هي حرف وقيل اسم والاصل
في اذن اكرمك اذا جئتني اكرمك فحذفت الجملة وعوض التنوين عنها واضمر
ان وعلى الاول فالصحيح انها بسيطة لا مركبة من اذ وان وعلى البساطة
فالصحيح كما جزم به انها الناصبة لا ان مضمرة خلافا للزجاج والفارسي
والرضي وهو احد قولي الخليل وحكى سيبويه عنه سماعا الاول وثانيا
في معناها فقال سيبويه الجواب والجزا فقال الشلوبين في كل موضع ٥
وقال الفارسي في الاكثر وقد تتمحض للجواب بدليل انه يقال احبك
فتقول اذن اظنك صادقا اذ لا مجازاة هنا لانه لا يتقدر بان احببتني
اظنك ومثال الكثير ان تقول ازورك فيقال اذن اكرمك اجبتك
وجازيتك اذ التقدير ان زرتني واعترض قول الفارسي انه لا يتقدر
الشرط في المثال الاول اذ يجوز ان يكون المعنى ان احببتني اظن

صدق

صدق حبك فيما تخبرني به ولا يجوز ان يقع غير جواب لا يقال ابتدا اذا اكرمك واما قوله
تعالى فعلتها اذا وانا من الضالين فجواب فعلت فعلتك التي فعلت اي ما فعلت قصدا بل
فعلت معتقدا ان الوكزة لا تقضي عليه ويوضحه قراءة من قرا وانا من الجاهلين وللرضي
فيها كلام كثير والاكثر ان يكون جوابا لان او لو ظاهرتين او مقدرتين فالاول كقوله
لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وامكنني منها اذا لا اقيلها وقول الحماسي لو كنت من مازن لم
تستبح ابلي بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا اذا لقام بنصري معشر خشن عند الحفيظة ان
ذو لوثة لانا فقوله اذا لقام بدل من لم تستبح والثاني نحو ان يقال اتيتك فيقول اذا اكرمك
اي ان اتيتني اذا اكرمك وقال تعالى ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من اله اذا لذهب
قال الفارسي جاءت بعدها اللام فقبلها لو مقدرة ان لم تكن ظاهرة واستظهر في نصبها
الفعل بقوله غالبا على ما حكى عيسى بن عمر ان ناسا من العرب استوفا شروط النصب عند
غيرهم يقولون اذا افعل في الجواب بالرفع وهي لغة نادرة اثبتها البصريون رجوعا الى نقل
عيسى وطبقتها من الكوفيين لا ثعلب وقول ابي بكر بن طاهر ان الذي رواه عيسى انما
هو في فعل الحال ضعيف فلا يلتبس نقله على شرف عمران ذلك لغة واشار الى شروط عملها عند
الاكثر من العرب بقوله ان كانت مصدرة وذلك حيث تكون جوابا فان تاخرت نحو
اكرمك اذا لم تفعل وكذا ان توسطت بين شرط وجوابه نحو ان تزرني اذا اكرمك وبين قسم وجوابه
نحو والله اذا اكرمك فلا تنصب لان النصب كما قال الرضي لغرض التنصيص على معنى الشرط والثاني
يعطي ما يستحقه جواب القسم وكان الفعل مستقبلا وهذا الشرط سقط من قلم المصنف او الناسخ
سهوا ولا بد منه فقد ذكره المصنف فيما هو اخصر من هذا الكتاب كالقطر وغيره ولم ار في شرطيته
خلافا فلا تنصب اذا قلت احبك فقلت اذا اظنك صادقا الان الا الرفع لانه حال واداة النصب
تخلص الفعل للاستقبال وقال الرضي ان النصب لقصد التنصيص على ان اذا للجزاء ولا مدخل
للجزاء في الحال اذا الشرط والجزاء يختص بالمستقبل او بالماضي المنزل منزلته كما سياتي وكان ايضا
متصلا بها نحو اذا اكرمك او منفصلا بقسم كقوله اذا والله نرميهم بحرب تشيب الطفل من قبل
المشيب او منفصلا بلا كما في نحو اذا لا افعل فان فصل بينهما بغير ذلك لم يجز النصب عند البصريين
واجاز ابن عصفور الفصل بالظرف نحو اذا عندك يفصل الامر وابن بابشاد بالندا او بالدعا
نحو اذا يرحمك الله واذا يا زيد اكرمك وجزم بذلك الرضي قال الكوفة دون والكسائي وهشام
بمعمول الفعل نحو اذا زيدا اضرب والارجح حينئذ عند الكسائي النصب وعند هشام الرفع
وقد تهمل اذا المسبوقة بفا نحو قوله تعالى ام لهم نصيب من الملك فاذا لا يؤتون الناس
نقيرا والمسبوقة بواو نحو قوله تعالى وان كادوا ليستفزونك من الارض ليخرجوك منها واذا
لا يلبثون خلفك الا قليلا بحذف النون من يؤتوا ويلبثوا في قراءة بعضهم وافهم تعبيره بتقد
التقليلية ان الاكثر من كلام العرب الغاؤها وبه قرا السبعة والمسبوقة بذي خبر من
مبتدا منسوخ بان نحو قوله لا تتركني فيهم شطيرا اني اذا اهلك او اطيرا وغير منسوخ نحو زيد
اذا يكرمك وجوازه في المسئلتين مع القلة كما اشعر به قد التقليلية هو مذهب
الكسائي والفراء في الاولى وهشام في الثانية ومذهب البصريين تحتم الغائها وعليه جرى في

طويل ص

فيما اذا والشرط مرتبة الصدر بل الفعل فيهما بجواز
والاول بالشرط ص

المغني والاوضح لغوات التصدرية لعا لبيت اما ضرورة او موول على حذف خبر ان اى انى
لا استطيع ذلك ثم استانف ما بعده وقال الرضى بان الجزاء ا اهلك لا اهلك وحده فتكون
اذا مصدرية ح كما تقول زيد ان يقوم وينصب بان المفتوحة وهي ام الباب بل ذكر الرضى عن الخليل
ان لا ناصب سواها وانما اخرها لطول الكلام لانها تنصب ظاهرة ومضمرة كما سياتى والمراد بها
المصدرية الثنائية لا ما عداها من بقية اقسام المفتوحة وهي الزايدة والمفسرة والثلاثية
الوضع اعنى المخففة من الثقيلة وانما اطلق ولم يقيدها بما ذكر حتى تخرج مفهومه الثلاث
المذكورة لانه اراد ذكر الناصبة على وجه يتضمن بيان الثلث الاخر مع بعض ما يتعلق بها تتميما
للفايدة بان اخرج كلا من الثلث صريحا فتعينت المصدرية الثنائية للنصب فالاولى اخرجها
بقوله غير الزايدة لانها لا تعمل لعدم اختصاصها فانها تدخل على الفعل نحو فلما ان جا البشير
وعلى الاسم نحو فعله كان ظبية تعطو الى وارق السلم وما لا يختص لا يعمل وسياتى بيان محال زيادتها
من كلامه اخر الباب خلافا لابى الحسن اى في قوله ان الزايدة تنصب المضارع كما تجر من والبا الزايدتان
ورد بان الزايد من حروف الجر كالمعدى في الاختصاص بالاسم فلذلك عمل بخلاف ما نحن فيه فلا حجة
له فيما احتج به من قوله تعالى وما لنا ان لا نتوكل على الله وما لنا ان لا نقاتل في سبيل
الله حيث قال ان المعنى لا نقاتل فان زايدة والجملة في موضع الحال لانه يحتمل غير ما ذكره فقيل
هي في ذلك مصدرية ثم قيل ضمن ما لنا معنى ما منعنا قال في المغني وفيه نظر لانه لم يثبت اعمال
معنى الجملة في المفعول لان الاصل عدم زيادة لا والصواب قول بعضهم ان الاصل وما لنا في
ان لا نفعل كذا نحو ما لك في هذا الامر واخرج الثانية بقوله وغير المفسرة اى التي تراد فاى وهي
اى المفسرة التي سبقت بجملة فيها معنى القول اى ما يودى معناه كالقا والكتابة كما سياتى دون
حروفه اى حروف القول ولم اى والحال انه لم يقترن بجار ولو زايدا نحو قوله تعالى فاوحينا اليه
ان اصنع الفلك ونودوا ان تلكم الجنة ويحتمل فيهما ان تكون مصدرية بتقدير حرف الجر
فتكون في الاولى ان الثنائية لدخولها على الاسم وفي الثانية المخففة عن الثقيلة لدخولها
على الاسمية ونحو كتبت اليك ان افعل وانطلق الملا منهم ان امشوا قال في المغني اذ ليس
المراد انطلاق المشي بل انطلاق السنتهم بهذا الكلام كما انه ليس المراد المشي المتعارف بل
الاستمرار على الشيء انتهى ونحوه في الرضى واحترز بالجملة عن المسبوقة بغيرها كالتي في قوله
تعالى واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين ولذلك غلط من قال انها مفسرة وانما هي المخففة
من الثقيلة كما صرح في باب ان وبقوله فيها معنى القول عن المسبوقة بجملة ليس فيها معنى
القول ولذلك رد ابو عبد الله الرازى على الزمخشري حيث زعم ان التي في قوله تعالى واوحى
ربك الى النحل ان اتخذى مفسرة قال لان قبله واوحى هنا الهام باتفاق وليس فيه معنى القول
قال وانما هي مصدرية اى باتخاذ الجبال بيوتا وبقوله دون حروفه عن المسبوقة بجملة
فيها معنى القول بحروفه نحو قلت له ان افعل فلا تكون مفسرة ومثله ما لو كانت احرفه
محذوفة او اشتملت الجملة على معمول بالقول بل تخلص الجملة في ذلك كله للحال ولا يوتى بان
نحو قلت له زيد قائم وقلت له افعل او في شرح الجمل لابن عصفور انها قد تكون مفسرة بعد
صريح القول وذكر الزمخشري في قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله انها

مفسرة

حينئذ

قوله م

وما لنا الا نتوكل م

كما لا يخفى

لنبي

به م

ولا يجوز قلت له ان زيد قائم وقلت له ان افعل م

الا بما

مفسرة للقول لتاوله بالامر اى ما امرتهم الا بما امرتني به قال المص وهو حسن فيقال في الضا
بط ح ولا يكون فيها حروف القول الا والقول مؤول بغيره وبقوله ولم تقترن بجار عما لو قيل
كتبت اليه بان افعل فانها المصدرية لان حروف الجر زايدة كانت او لا لا تدخل الا على اسم
او موول به فتضمن اربعة قيود في كلامه وزاد في المغني خامسا ان يتاخر عنها جملة قال
فلا يجوز ذكرت عسجدا ان ذهبا بل يجب الاتيان باى او ترك حرف التفسير ولا فرق بين
الفعلية كما مثل والاسمية نحو كتبت اليه ان ما انت وهذا انتهى واجاز ش في هذا المثال
كونها المخففة ورده ابن الطراوة بان المخففة لا يخبر عنها الا بجملة تحتمل الصدق والكذب
وخص بعض النحاة الجملة التفسيرية بجملة الامر وهذا ومجي ان للتفسير كما ذكره هنا هو مذهب
البصريين وانكره الكوفيون وقالوا هي الناصبة وتكلفوا ذلك في موارده كقوله ان
امشوا انه مبتدا محذوف الخبر والتقدير خير لكم وقال في المغني انه اوجه لانه اذا قيل
كتبت اليه ان افعل لم يكن افعل نفس كتبت كما ان الذهب نفس العسجد في قولك هذا
عسجد اى ذهب ولو جئت باى مكانها لم تجده مقبولا في الطبع انتهى ورد بمنع قبول الطبع
وبتقدير تسليمه فلا مدخل للطبع في الاحكام النحوية ردا وقبولا ولان المفسر في الحقيقة
ليس هو نفس كتبت كما ادعاه بل متعلقه وهو المكتوب كما قال الرضى ان لا يجي الا مفعولا
مقدرا بلفظ دال على القول نحو قوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم فهي تفسير لمفعول
ناديناه المقدر اى ناديناه بلفظ هو ان يا ابراهيم وقد يفسر بها المفعول الظاهر كقوله
تعالى اذ اوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه قال وينبغي ان يعرف انما بعد المفسرة ليس
من صلة ما قبلها بل يتم الكلام دونه ولا يحتاج اليه الا من جهة تفسيره لمبهم المقدر فيه
فقوله تعالى واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين ليست فيه ان مفسرة لان قوله
الحمد لله خبر لمبتدا المقدم قال ولا منع من ان يرتكب ان المفسرة زايدة في
مفعول ما هو بمعنى القول فمعنى امرته ان قم قلت له قم بتاويل امرت بقلت وتقدير
قلت بعدم وان زايدة وبهذا يطرد في جميع الامثلة انتهى واعلم ان التفسيرية
توافق المصدرية في انها لا يجوز تقدم ما هو على الفعل المفسر بها لان المفسر لا يتقدم
على مفسره كما لا يجوز تقديم المصدرية على عاملها نحو كرهت ان تضرب زيدا كما
مر واخرج الثالثة بقوله وغير المخففة من الثقيلة وهي المصدرية الثلاثية
الوضع التالية علما اى فعلا يفيد التحقيق سوا كان بلفظ العلم ام بغيره مما يودى
معناه كعلم وتيقن وتبين وتحقق وانكشف ونحوها قال في شرح الشذور ليس
المراد بالعلم لفظ ع ل م بل ما دل على التحقيق انتهى والتالية ظنا اى فعلا
يفيد الرجحان سوا كان بلفظ الظن او لا كظن وحسب ونحوهما اذا نزل منزلته اى منزلة
العلم لكن بان استعمل في موضعه بكونه ظنا غالبا متاخما للعلم بخلافه اذا لم ينزل
منزلته بان استعمل على بابه من الرجحان فلا تكون الواقعة بعده المخففة وبخلاف
ما اذا لم يكن متلوها علما ولا ظنا اصلا فلا تقع بعده المخففة ايضا لا يقال الحجيان
ستخرج ووددت او رجوت ان ستخرج كما تقول ذلك في المثقلة كما لا تقع مجرورة

نحو م

نفي م

بتفسير م

شية

الموضع كالمثقلة لانها لما شابهت الناصبة لفظا وخطا ومعنى لكونها مصدرية التزم
في المخففة ان تقع بعد فعل التحقيق او ما يؤدي معناه او يجري مجراه من الظن
الغالب ليذان من اول الامر بانها المخففة لان التحقيق بها انسب لانها تفيده كما مر
قال الجار الله الفعل الذي يدخل على المفتوحة مشددة كانت او مخففة يجب ان يشاكلها
في التحقيق ولذا قال س يضعف ان يقال ارجو واطمع ان جئتني لو اخاف انك تفعل قال
الرضي وفيه نظر لقوله وددت ومما تغني لو دادة انني بما في ضمير الحاجبية اعلم .
وافهم تقييد الناصبة بمغايرة المخففة المشروط فيها الوقوع بعد فعل العلم او الظن
الذي بمنزلته ان الناصبة لا تقع بعدها كما هو مذهب الجمهور لانها تدل على ما ليس بثابت
فلا تقع معمولة لما يقتضي الثبوت وانما تقع في الابتدا نحو وان تصوموا خير لكم
او بعد فعل غيرها ذكر كما سياتي واجاز في التسهيل وقوعها بعد علم مؤول بالظن وحكي
عن س جواز ما علمت الا ان تقوم بالنصب قال لانه كلام خرج مخرج الاشارة فجرى
مجرى اشير عليك ان تقوم واجاز الفرا وابن الانباري وقوعها بعد العلم غير المؤول نحو
علمت ان تخرج بالنصب اي ومن اجل ما علم مما مر ان المخففة لا تكون تالية الا للعلم
او لما هو بمنزلته وان الناصبة لا تكون تالية لهما وجب النصب بعد التي ليست تالية
لما لتعين الناصبة ح سوا كانت تالية لغيرهما من العاري عن معنى اليقين والرجحان
من فعل ترتب كطمعت ورجوت كما في نحو قوله تعالى والذي اطمع ان يغفر لي خطيئتي
او غيره من الافعال كقوله تعالى اولم يكن لهم اية ان يعلمه او لم تكن تالية لشيء نحو وان
تصوموا خير من ان تقعدوا وفي شرح التسهيل لابن عقيل ان الفعل العاري عنهما
يجوز بعده الوجهان كما حببت ان تقوم يوضحه احببت ان عبد الله يخرج او وقعوا
ان المشددة بعدها ومن اجل ما ذكر ايضا وجب الرفع بعد فعل اليقين المحض لتعين
المخففة ح كما في نحو قوله تعالى علم ان سيكون منكم مرضى وقوله تعالى فلا يرون الا
يرجع اليهم قولا لان الرؤية هنا يقين فان في الايتين هي المخففة كما مثل بهما لها
في باب ان وكذا الواقعة بعد اخاف في قول ابي محجن الثقفي
اذا مت فادفني الى اصل كرمة ۞ تروي عظامي بعد موتي عروقها ۞
ولا تدفنني بالفلاة فانني ۞ اخاف اذا ما مت ان لا اذوقها ۞
اذ الخوف هنا يقين ومما جزم به من وجوب الرفع انما ياتي على القول بان الناصبة
لا تقع بعد علم اصلا كما هو مذهب المبرد وعليه ظاهر كلام المص كما مر تقريره اما
على القول بانها تقع بعده اذا اول بالظن فلا يجب الرفع وقراءة بعضهم بالنصب في
الاية الثانية حجة على المبرد لانه ان كان الفعل مؤولا بالظن تشنيعا عليهم فذاك
وان كان على بابه فاول ومن اجل ما ذكر ايضا جاز اي الرفع بتقدير المخففة والنصب
بتقدير الناصبة ح ما بعد المسبوقة بالفعل المستعمل لليقين والرجحان كحسب نحو
قوله تعالى وحسبوا الا تكون فتنة برفع تكون في قراءة ابي عمرو وحمزة والكسائي
ونصبه في قراءة الباقين فالرفع تنزيلا للظن منزلة العلم فان هي المخففة والنصب

ومنه شرح م

في م

اجل

اجرا للظن على اصله فان هي الناصبة قال الرضي ولا التباس بينهما الا في هذا الموضع فقط
والارجح اي الاكثر بعد حسب ونحوه مما اكثر استعماله في غير اليقين النصب ولهذا
اجمعوا عليه في قوله تعالى احسب الناس ان يتركوا ام حسبتم ان تدخلوا الجنة ام
حسبتم ان تتركوا تظن ان يفعل بها فاقرة ويؤيد قراءة الرفع قوله تعالى ايحسب
الانسان ان لن نجمع عظامه ايحسب ان لم يره احد فانها فيهما هي المخففة اذ لا يدخل
ناصب على ناصب ولا على جازم كما قاله في شرح الشذور ويحكى كل فعل استعمل لليقين
والترجيح والمغاربة يقولون ان كان الفعل للشك فالناصبة او لليقين فالمخففة
او مستعملا لهما فالوجهان والارجح فيها اذا ولي ان الصالحة للتفسير بان استوفت
شروط مضارع بعد لا نحو كتبت او اشرت اليه ان لا يفعل ثلاثة اوجه النصب
على تقدير لا نافية وان مصدرية والرفع على تقديرها نافية والجزم على تقديرها
ناهية وان فيهما مفسرة فان فقدت لا امتنع الجزم وجاز الرفع والنصب تنبيهان
الاول دل اقتصار المص على تقييد الناصبة بغير الزايدة والمفسرة والمخففة على
ان المفتوحة الثنائية لا تاتي لغير الاقسام الاربعة وقيل انها تاتي وافهم كلام المص
ان المصدرية اذا دخلت على المضارع فليس فيها الا النصب كقوله ان تقرآن
على اسما ويحكما مني السلام وان لا تشعرا احدا وحكي عن بعض العرب اهمالها حملا
على اختها فيرفع الفعل بعدها على القياس وعليه قراءة ابن محيصن لمن اراد ان يتم
الرضاعة وعن بعضهم ان تجزم بها وانشدوا عليه اذا ما غدونا قال ولدان
اهلنا تعالوا الى ان ياتنا الصيد نحطب فصل في اعمال ان مضمرة وتضمر ان
بعد حروف العطف والجر الاتي ذكرها فينصب الفعل بعدها بان مضمرة عند البصريين
من اقوال سياتي التنبيه عليها كما ينتصب بها ظاهرة جوازا اي اضمارا جائزا كما مر
في نظاير هذا والغرض الاجمالي الاشارة الى ان اضمارها على قسمين جائز وواجب فالجائز
في مواضع احدها بعد عاطف والمراد به او والواو والفا وثم اذا لم يسبق في غيرها مسبوق
ذلك العاطف باسم لذات او معنى خالص من تاويل الفعل فالاول نحو قوله تعالى وما كان
لبشر ان يكلمه الله الا وحيا او من وراء حجاب او يرسل رسولا في قراءة غير نافع
بنصب يرسل عطفا على وحيا والواو كقول ميسون زوج معاوية رضي الله عنه
ولبس عباءة وتقر عيني ۞ احب الي من لبس الشفوف بنصب تقر عطفا على لبس قال في
شرح بانت سعاد وحرفه اكثرهم فانشد للبس وانما هو بالواو وعطفا على قولها
لبيت تخفق الارياح فيه احب الي من قصر منيف والفا كقوله لولا توقع معتر فارضيه
ما كنت اوثر اترابا على ترب بنصب فارضيه وثم كقوله اني وقتلي سليكا ثم اعقله
كالثور يضرب لما عافت البقر بنصب اعقله اي وان ارسل وكذا الباقي واحترز بالاسم عن
المسبوق بفعل نحو قوله تعالى ان تضل احديهما فتذكر احديهما الاخرى فان نصبه ح على
التشريك ويبطل على اضمار ان كما في التسهيل وبالخالص عن الاسم الذي في تاويل الفعل
كقوله الطاير فيغضب زيد الذباب لا يجوز الا الرفع لانه وان كان العطف على اسم

او م

والنصب م

لعشرة اقسام والاول هو المعتمد اذ لم يثبت مجيئها لغير الاربعة المذكورة اثنا ب م

الجزم م

مرارا م

وهو الظاهر لا انه في تاويل الفعل اى الذى يظهر ولا يجوز النصب في غير ما ذكر من حروف
العطف غير ما سياتى على اضمار ان فلا يقال عجبته من قيامك بل تقعد اى بل ان تقعد ويجوز
رفع الفعل بعد العاطف المذكور كما في قراءة نافع او يرسل بالرفع اى فهو يرسل الثانى
بعد لام العلة الجارة وتسمى لام كى بمعنى انها للسببية مثل كى الجارة نحو قوله تعالى
وانزلنا اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم اى لاجل التبيين وجئت لاقرا اى لان
اقرا اى للقراءة ومنها اى من لام العلة المضمر بعدها ان قوله تعالى فالتقطه ال فرعون
ليكون لهم عدوا وحزنا وليست لاما اخرى غير التعليلية على الارجح من الخلاف المشار
اليه بقوله ومنه في الاية المذكورة ونحوها وكثير من النحاة وغيرهم على انها لام العاقبة
ويعبر عنها ايضا بلام المآل وبلام الصيرورة وجرى عليه في شرح القطر فقال وليست
للتعليل لانهم لم يلتقطوه لذلك وانما التقطوه ليكون لهم قرة عين فصار عاقبته
ان صار لهم عدوا انتهى وما جزم به من كونها للتعليل هو التحقيق الذى عليه علماء
البيان قال في المغنى انكر البصريون لام العاقبة وقال الزمخشرى انها لام العلة
وان التعليل فيها وارد على طريق المجاز دون الحقيقة وبيانه انه لم يكن داعيهم الى
الالتقاط ان يكون لهم عدوا وحزنا بل المحبة والتبنى غير ان ذلك لما كان نتيجة
التقاطهم وثمرته شبه بالداعى الذى يفعل لاجله الفعل فاللام مستعارة لما يشبه
التعليل كما استعير الاسد لمن يشبه الاسد وكون التعليل فيها واردا على طريق المجاز
نبه عليه بقوله ومنه وقيل اللام في الاية اللام في قوله صلى الله عليه وسلم لدوا للموت
وابنوا للخراب وفي قوله فللموت تغذو الوالدات سخالها كما لخراب الدهور تبنى المساكن
قال المص ويحتملها التى في قوله تعالى ربنا انك اتيت فرعون وملاه زينة واموالا
في الحياة الدنيا ربنا ليضلوا عن سبيلك ويحتمل انها لام الدعاء كقوله تعالى ولا تزد الظالمين
الا ضلالا فالفعل منصوب على الاول ومجزوم على الثانى وما جزم به المص من ان النصب بعد
اللام المذكورة بان مضمرة واللام جارة هو قول الجمهور واجاز ابن كيسان اضمارها
واضمار كى مصدرية ورد بان المعهود اضمار ان دون غيرها وزعم الكوفيون ان النصب
باللام نفسها بطريق الاصالة وليست جارة وزعم ثعلب ان النصب بها لنيابتها عن
ان وانهم يجوز الاضمار جواز ذكرها فيما ذكر فتقول جئت لان اقرا ونحوه بل قد يجب اظهارها
في بعض المواضع واليه اشار بقوله الا اى اذا اقترن الفعل بلا الزائدة نحو قوله تعالى
لئلا يعلم اهل الكتاب والنافية نحو قوله تعالى لئلا يكون للناس عليكم حجة فتظهر وجوبا
لئلا يحصل الثقل بالتقاء المثلين ولا يفصل بين لام كى والفعل الا بلا الزائدة او النافية
كما يعلم من اقتصاره عليهما والثالث بعد اللام الزائدة وهى كما قال الرضى المؤكدة التى
تاتى بعد فعل الارادة او فعل الامر نحو قوله تعالى انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس يريد الله
ليبين لكم وامرنا لنسلم لرب العالمين وامرت لاعدل بينكم وقوله اريد لانسى ذكرها فكانما
تمثل لى ليلى بكل سبيل اى لان يذهب والمعنى انما يريد الله ان يذهب وكذا الباقى وقيل ان اللام
في ذلك للتعليل ثم اختلفوا فقيل المفعول محذوف اى يريد الله ما يريد ليذهب عنكم ويريد الله التبيين

ليبين

ليبين لكم ويهديكم اى ليجمع لكم بين الامرين وامرنا بما للتسليم واريد السلو لانسى وقال
الخليل وسيبويه ومن تابعهما الفعل في ذلك مقدر بمصدر مرفوع بالابتداء واللام وما بعدها
خبر اى ارادة الله للذهاب وللتبيين وامرنا للاسلام وعلى هذا فلا مفعول للفعل ذكره
المص في المغنى وما جرى عليه من انها الزائدة هو ما جزم به الرضى وعلى كلا القولين فاظهار
ان بعدها جائز الا بعد اللام المؤكدة للنفى وهى المسبوقة بكون ناقص منفى بما او بلم
مسند الى ما اسند اليه الفعل المقرون باللام كما في نحو قوله تعالى وما كان الله ليعذبهم
لم يكن الله ليغفر لهم فتضمر وجوبا اى اضمارا واجبا لان ما كان زيد ليقوم في مقابلة
كان زيد سيقوم او سوف يقوم فكما لا تجتمع ان والسين او سوف كذلك لا تجتمع
ان واللام ويدل على مقابلة اللام حرف التنفيس امتناع ما كان او سوف يقوم
استغناء بليقوم وهذه اللام قال المص تسمى عند اكثر الناس لام الجحود … قال ابن
النحاس الصواب تسميتها لام النفى لان الجحد في اللغة انكار ما تعرفه لا مطلق
الانكار انتهى ووقع في كلام ابى البقا تسميتها في نحو ما كان زيد ليفعل لام كى وهو
سهو وما اشار اليه من ضابط هذه اللام الذى يلوح اليه بالتمثيل بما ذكر مع تصريحه
به في المغنى من خصوصية الفعل وحرف النفى ورفع الفعل لضمير اسم الكون السابق
هو المشهور المنصور كما في الارتشاف في الامرين الاولين واما الثالث فذكر انه
لم ير احدا نبه عليه الا ابن هشام الخضراوى في كتابه المعرب وعليه فلا يجوز ان يقال
ما كان زيد ليقوم اخوه لانه سببى وقال في المغنى زعم كثير من الناس في قوله تعالى وان
كان مكرهم لتزول منه الجبال في قراءة غير الكسائى بكسر اللام الاولى وفتح الثانية
انها لام الجحود وفيه نظر لان النافى على هذا غير ما ولم ولاختلاف فاعلى تزول وكان
والذى يظهر لى انها لام كى وان ان شرطية اى وعند الله جزاء مكرهم وهو مكر اعظم
منه وان كان مكرهم لشدته معدا لاجل زوال الامور العظام المشبهة في عظمها
بالجبال كما تقول انا اشجع من فلان وان كان معدا للنوازل وقد ذهب بعضهم الى جواز ذلك
في اخوات كان قياسا عليها نحو ما اصبح زيد ليفعل وبعضهم في ظننت واخواتها نحو ما ظننت
ما جاز زيد ليفعل قال ابن عقيل والصواب ان هذه لام كى قال في المغنى وقد
تحذف كان قبل الجحود كقوله فما جمع ليغلب جمع قومى مقاومة ولا فرد لفرد اى فما
كان جمع وقول ابى الدرداء رضى الله عنه في الركعتين بعد العصر ما انا
لادعهما انتهى وقال ابو حيان لا يجئ قبل لام الجحود اسم مفرد واما البيت
فجاء على تقدير وما قوم يجتمعون انتهى وقد يفهم من كلام المص انها لا يلزم
اضمارها اذا لم تكن بعد اللام كما قال بعضهم واحتج بقوله تعالى وما كان هذا القرآن
ان يفترى وقد اضطرب فيه ابن عصفور فمرة اجازه ومرة منع وهو الصحيح واما الاية
فليس من ذلك بل ان مصدرية وهى ان يفترى عن القرآن وهو مصدر كذا في شرح
التسهيل لابن عقيل قال المص في حاشية التسهيل وفيه نظر فان القرآن هنا ليس
بمعنى القراءة بل بمعنى المقروء مثل قرانا عربيا وقرآنا فرقناه قال والجواب عن الاية ان

البحث فيها الخبر فيه كله مريدًا او قاصدًا او نحو ذلك ولا يصلح شيء من ذلك في هذا الموضع
انتهى واما ما كان زيد ان يقوم فان اردت المبالغة جاز ولم يكن مما نحن فيه
والا لم يجز قاله ابن عقيل هنا وقد افاد كلامه امورا احدها ان النصب بعدها
بان مضمرة وهو قول البصريين وقال الكوفيون باللام نفسها ثانيها ان اضمارها
واجب وهو قول البصريين ايضا وزعم بعض الكوفيين انه يجوز اظهارها تاكيدًا
ورد بعدم السماع بل قال ابن الانباري ما كان عبد الله لان يزور كلا بجيز بصري
ولا كوفي ثالثها ان لام الجحود زائدة لانه استثناها من الزائدة التي يجوز بعدها
الاضمار وذلك صريح قول الكوفيين فانها عندهم زائدة لمجرد التوكيد وما بعدها
هو الخبر قال المص ووجه التوكيد فيها عندهم ان اصل ما كان ليفعل ما كان زيد
يفعل ثم لنفي فعل عندهم حرف زائد مؤكد غير جار ولكنه ناصب ولو كان
جارا لم يتعلق عندهم بشيء لزيادته فكيف وهو غير جائز قال ووجه التوكيد
فيها عند البصريين ان الاصل ما كان زيد قاصدًا للفعل ونفي قصد الفعل
ابلغ من نفيه ولهذا كان قوله يا عاذلاتي لا تردن ملامتي ابلغ من لا تلمني
لانه نهي عن السبب وعلى هذا فهي عندهم حرف معد متعلق بخبر كان المحذوف والنصب
بان مضمرة انتهى ومقتضيته انها للتقوية وقد اسلفنا عنه انها منزلة بين الزائدة
والمعدية لا معدية محضة كما يعطيه كلامه وقول البدر بن مالك سميت موكدة
لصحة الكلام بدونها اذ تقول ما كان زيد يفعل صريح في انها زائدة لكن تعقبه ابن
ابن عقيل وقال التنقل امتناعه اي حذفها اذا كان ذلك الكلام نفيًا كقولك كان زيد سيفعل
واجازته اذا نفيا كقولك كان زيد يفعل ولا جاز بعضهم الاول على قلة وهو مردود انتهى
رابعها ان اللام الموكدة اي الزائدة ليست من قسم التعليلية وقال في شرح الزوائد
المختار رد المؤكدة اليها ايضا كلام العاقبة ولما ذكر انها تضمر وجوبًا بعد هذه اللام
استطرد الى بقية المسايل التي يجب فيها اضمارها وهي اربع احداها اللام بعد او والى ذلك
الاشارة بقوله كالمضمرة اي كالتي تضمر وهو في موضع الحال من ضمير ان في قوله فتضمر
اي فتضمر ان بعد لام التوكيد حال كونها مشابهة للمضمرة بعد او وما عطف عليه
في وجوب الاضمار وقوله بمعنى الى والا انما يجب اضمارها بعد او الواقعة موقع
احداهما فالاول نحو قوله لاستسهلن او ادرك المنى فما انقادت الامال
الا لصابر اي الى ان ادرك والثاني نحو قول زياد الاعجم وكنت اذا غمزت قناة قوم
كسرت كعوبها او تستقيما اي الا ان تستقيم والضابط في ذلك ان الفعل الذي
بعدها ان كان ينقضي شيئا فشيئا فهي في موضع وقد يصلحان معًا نحو لالزمنك
او تقضيني حقي اي الى ان او الا ان تقضيني وبعضهم يقدر بحتى ايضا اي كي تقضيني
وسر ذكر الا ان وتعين الغاية في لانتظرنه او يجي والاستثناء في لاقتلن الكافر او يسلم
والتعليل في لاطيعن الله او يغفر لي بذلك يعلم كما قاله المرادي ضعف قوله من قال

ان

سكان صح

الصوعب صح

اي ولهذا عبر في الاوضح بحتى دون الى لانها اظهر في التعليل وان لم يكن فهو موضع الا مراهم

ان تقديرها بحتى او الى مطرد وقول بعض المغاربة ان تقديرها بالا هو المستمر فيها دون
الاخرين واستشهد ببيت زياد وقال فانه لا يتقدر بالى ان ولا بحتى اذ المعنى الا ان
تستقيم وقيل ان التقادير الثلاثة لا تستمر فان قوله فسر في بلاد الله والتمس الغنى
تعش ذا يسار او تموت فتعذرا لا يصح فيه المعنى بتقدير واحد من الثلاثة ثم ان تقدير
يلحظ فيه المعنى دون الاعراب والتقدير الاعرابي المرتب على اللفظ ان يقدر قبل او
مصدر وبعدها ان الناصبة للفعل وهما في تاويل مصدر معطوف بها وعلى المصدر قبلها
كما سياتي فلو قال الواقعة موقع الى او الا كما عبر به في التسهيل لكان اولى لما ذكر
لايهامه مرادفتها للحرفين المذكورين وليس كذلك كما قال المرادي وغيره بل هي او العاطفة
التي لاحد الشيئين وقال الرضي اذا قصد بها هذا المعنى الذي هو لزوم احد الشيئين
التنصيص على حصول احدهما عقب الاخرى وان الفعل الاول يمتد الى حصول الثاني
نصب ما بعدها وفسر بتقدير بالا وغيره بالى فالمعنيان يرجعان الى شيء واحد فان
فسرته بالا فالمضاف بعدها محذوف وهو الظرف اي لالزمنك الا وقت ان تعطيني
فهو في محل نصب على انه ظرف لما قبل او وعند من فسر بالى ما بعدها لنا وبل مصدر
مجرور بها والتي بمعنى الى هذا كلامه واخره كالصريح في المرادفة وقال الرماني انها
للتقسيم في ذلك لانه قسم حالة في مثل لاقتلن الكافر او يسلم اي الا ان يسلم الى حالتي
اسلامه وعدمه وفي مثل لالزمنك او تقضيني اي الى ان تقضيني الى حالتين ايضا
الملازمة وقضاء الحق وان كان الواقع احدهما انتهى وقد تظهر ان بعدها في الشعر
كقوله او ان تلوم لحاجة لوامها وما اشار اليه من ان النصب بان هو مذهب البصريين
وقال الفرا وبعض الكوفيين انتصب الفعل بالخلاف والكسائي والجرمي باو نفسها وهذه
الاقوال بعينها جارية في النصب بعد الفا والواو الاتيتين بعد وربما بقي الرفع بعد
او المذكورة قال تعالى تقاتلونهم او يسلمون اي الى ان يسلمون قرئ بحذف
النون وقراءة الجمهور بالنون عطفا على لفظ تقاتلونهم فيكون معنى الرفع كمعنى النصب
وعلى القطع بتقدير هم يسلمون ذكره المص وخرج بقوله بمعنى الى والا ما لم يكن
فيه او كذلك وهي العاطفة اسما مقدرًا على اسم فان النصب بعدها بان صحيح جائز
الاضمار كما مر في قوله تعالى او يرسل رسولا والثانية والثالثة المضمرة بعد فاء
السببية وهي التي يقصد بها الجزاء وبعد واو المعية اي التي يقع موقعها مع
وهي ما يجتمع مضمون ما قبلها وما بعدها في زمان واحد وتسميها الكوفيون واو الصرف
واحترز بذلك عن العاطفتين على صريح الفعل والاستينافيتين فان الرفع باق على الرفع
في الاستيناف وعلى اعراب ما قبله في العطف كما ياتي تمثيله وانما حذفوه في النصب
بعدها اذا السبب تنصيصًا على معنى السببية لتخليص المضارع بالنصب للاستقبال
اللايق بالجزائية كما في المنصوب بعد اذًا وكذا النصب بعد الواو والجمع للتنصيص على معنى
المصاحبة كما قصدوا في الاسم الذي هو مفعول معه مصاحبة الاسم للاسم فنصبوا ما بعد
الواو وكذلك قصدوا مصاحبة الفعل للفعل فنصبوا ما بعدها كذا قاله الرضي وانما

بعد ذا صح

طفة

تم صح

كما تعطيه عبارة المصنف صح

دايلا أن صح

صرح صح

الفعل صح

ينتصب ما بعدهما حال كونهما مسبوقتين باحد امرين اما بنفي محض احترز به بذلك كما قال في
الاوضح عن النافي تقريرًا او المتلو بنفي والمنتقض بالا نحو الم تأتني فاحسن اليك فلم يرد
الاستفهام الحقيقي ونحو ما تزال تأتينا فتحدثنا وما تأتينا الا فتحدثنا انتهى وكذا
ما صورته صورة النفي ومعناه الايجاب نحو ما زال العالم جاهلا ذكره في الارتشاف وشمل
بالنفي الصريح كما سيمثله المولف وهو في الفا نحو قلما تأتينا فتكرمني وكذا كل رجل
واقل رجل لان هذه الكلمات ~~اما ما يليه مستعملة~~ بمعنى المحض كما مر في الاستثنا وتستعمل
ايضا استعمالة انما ما يفيد معنى النفي ولا تجري في استعمالهم مجراه فلا ينتصب جوابه
نحو انت غير امين فتصرخني وانت عمرات فنكرمك وجوز قوم نصب جواب ما تضمن معنى
القلة والنفي قياسًا لا اسماعًا وقد يجي التشبيه المفيد لمعنى النفي منصوب الجزاء نحو
كانك وال علينا فتشتمنا اي لست بوال قاله الكوفيون وذكر حسبته شتمني فاثب
عليه اي لو شتمني لوثبت عليه وربما نقل بعد حكى ابن سيدة قد كنت في خير فتعرفه وفي الواو
نحو قول الحطيئة الم اك جاركم ويكون بيني وبينكم المودة والاخا وشمل ايضا حرف النفي
سوا كان مختصا بالفعل كلم ولما وذلك اذا الفا نحو لن يقوم فيضرب زيد بنصبه في
الجواب والتشريك ويجوز الرفع على القطع ونحو لم يقم فتجتنا قيل لا يجوز فيه النصب
لمضي الفعل ورد بانه قد جا منصوبا في قوله لم الق بعدهم حيا فاخبرهم ويجوز العطف
فيجزم والقطع فيرفع وبعد الواو كسا قاله وغير مختص بالفعل وهو لا وما وان في الفا
السببية بعد صريح النفي بغير المختص نحو قوله تعالى لا يقضى عليهم فيموتوا وما تأتينا
فتحدثنا بالنصب على قصد معنى الجزاء والسببية وتقديره الفا عاطفة للمصدر المتوهم من
والفعل على مصدر متوهم مما قبلها اي لا يكون منه قضا عليهم فموت وما يكون منك اتيان
فحديث والنصب على معنى كيف اي فكيف يموتون وكيف تحدثنا اي انتفى القضا والاتيان
فينتفي الموت والحديث لانتفاء سببهما وهو القضا والاتيان فالنفي منصب على الاول
وينتفي الثاني بانتفائه لانه سببه وهذا هو القياس لان فاء الجزاء قياسه ان تجعل
الفعل مثبتا ان لم يكن ويدخل عليه ان تكون الفا مع ما بعدها جزاء كما في قوله تعالى لا تطغوا
فيه فيحل اي ان تطغوا فحلول الغضب حاصل وعلى هذا المعنى حمل قولهم ما بالله حاجة
فيظلمك المعنى انما يظلم من يحتاج والله غير محتاج فلا يظلم ويجوز ان يكون النفي منصبا
على الثاني في المثال وهو الحديث فيكون المعنى على نفي الحديث فقط دون الاول وهو
الاتيان اي ما تأتينا محدثا اي بل غير محدث اي ليس منك الاتيان المقيد بالحديث بل يكون
منك اتيان ولا يكون منك حديث وهذا المعنى اباه في الاية اذ يمتنع ان يقضى عليهم ولا يموتوا
وليست الفا لهذا المعنى للسببية لان السببية يصح تقدير شرط قبلها كما ذكرنا
نحو ما تأتينا وان تأتنا تحدثنا وقولك ان اتيتنا حدثتنا لا يوافق قولك تأتينا ولا تحدثنا
من حيث المعنى ولا يعطي فايدته وانما جاز النصب عند من شبهها بالفا وما بعدها بفاء الجزاء
لكونها فاء بعدها المضارع كاينا بعد نفي ويجوز رفع الفعل بالعطف والاستيناف والاول
تكون فيه الفا لمجرد عطف لفظ الفعل ~~على لفظ الفعل~~ على لفظ الفعل فيكون شريكه في اعرابه

وهو هنا

(تستعمل بمعنى النفي صح)
(جمعتين صح)
(كان صح)

وهو هنا الرفع ويكون النفي واقعا على المعطوف والمعطوف عليه معًا فيكون المجموع اي الاتيان
المقيد بقيد تعقب الحديث اياه منتفيًا والمركب من جزئين ينتفي بانتفاء جزئيه معًا وبانتفاء
كل واحد منهما فعلى الاول يكون المعنى ليس منك اتيان ولا حديث بعده ومنه على المشهور قوله
تعالى هذا يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون فالفا عاطفة لفظ الفعل على لفظ ما قبلها
والفعل الذي بعدها داخل في سلك النفي وكانه قيل لا يؤذن لهم ولا يعتذرون انتهى بمعناه
وان نفيت الجزء الثاني فقط كان المعنى منك اتيان لكن لا حديث بعده وهذا المعنى في
العطف لم يذكره المص وانما ذكره الرضي قال ومنه قوله في نهج البلاغة المنسوب لعلي
كرم الله وجهه على انه لا يخرج لكم مني رضى فترضونه ولا سخط فتجتمعون عليه ولا يجوز
ان ينتفي الاول فقط لان الحديث الذي يكون بعد الاتيان لا يثبت بدون الاتيان والثاني
وهو الاستيناف هو الفعل بتقدير الفا فيه لمجرد السببية ويقدر الفعل الذي بعدها مستانفا
ومعنى استينافه كما قال في شرح الشذور ان يكون مبنيا على مبتدا محذوف فيجب
الرفع لخلو الفعل من ناصب وجازم فيكون مثبتا وذلك واضح في ما تأتينا فتجهل امرنا
ولم تقرا فتنسى لان المراد اثبات جهله ونسيانه ~~ولو انه~~ عطف لجزم تنسى كما قال اللهم
وفي قوله غير انا لم تأتنا بيقين فنرجي ونكثر لنا ميلا اذ المعنى انه لم يأت
بيقين فنحن نرجو خلاف ما يأتي به لانتفا اليقين عما اتى به ولو جزمه او نصبه لفسد
معناه لانه يصير معنى على حدته كالاول اذا جزم وتيقنا على الجميع اذا نصب وانما
المراد اثباته وتقول ما تأتي فتكرمني بمعنى فانا اكرمك ولو كنت لم تأتني وذلك انتفى
وذلك اذا كنت كارهًا لاتيانه وبوضحه انك تقول ما زيد قاسيًا فيعطف على عبده اي فهو
لانتفا المتسوع عنه يعطف على عبده والفرق بين هذا الوجه ووجه العطف شمول
النفي في العطف لما قبل الفا وما بعدها وهذا الوجه انصبا النفي فيه لما قبل الفاء
خاصة دون ما بعدها وذلك لانك لم تجعل الفا ~~العطف الذي بعدها على النفي ينكره الحاة~~
نحو ما تأتينا فتحدثنا وهو سهو اذ يستحيل ان ينتفي الاتيان ويوجد الحديث ووجهه في
المغني بان معناه ما تأتينا في المستقبل فانت تحدثنا الان عوضا عن ذلك قال الرضي
المعنى عليه ما تأتينا فانت تحدثنا ~~الان عوضا من ولكن انت ممن تحدثنا~~ قال ومثله
ما تأتينا فانت تجهل امرنا ولا يجوز الرفع في ما بالله حاجة فيظلمك على الوجهين
اما العطف فلانه لا فعل قبله يعطف عليه واما الاستيناف فلاستلزامه اثبات
الظلم تعالى عن ذلك ذكره ابن اياز ويجوز ان يكون الاستيناف على معنى السببية
وانتفا الثاني لانتفا الاول فيكون معنى الرفع معنى النصب على تقدير كيف الذي
هو الاول دون المعنى الثاني وهو ما تأتينا محدثًا بل غير محدث قال في المغني وهو
قليل وعليه قوله ولقد تركت صبية مرحومة لم تدر ما جزع عليك فتجزع اي لو
عرفت الجزع لجزعت ولكنها لم تعرفه فلم تجزع ومثله قوله الم تسال الربع القوا
فينطق اي فهو ينطق فيكون منه على ما قاله الاعلم والرضي والبدر بن مالك والمص في شرح
الشذور ولا يؤذن لهم فيعتذرون ودوا لو تدهن فيدهنون اي فهم يعتذرون

(ورضي عنه صح)
(وكانه لو صح)

(الفعل الذي بعدها على النفي الذي قبله فيكون شريكه في النفي وانما اخلصتها للسببية وبهذا الوجه كما قال في شرح الشذور وتذكرة النحاة صح)

(مما تحدث به الجاهل عما انا وقال ابن اياز كانه قلت ما تأتينا ولكن انت ممن تحدثنا صح)

وهم يدهنون فتلخص مما ذكرناه ان للنصب بعد الفا معنيان السببية وشبهها وللرفع
اربعة معان اثنان للعطف واثنان للاستيناف تنبيهان احدهما ان عيسى بن
عمر قرا فيموتون عطفا على يقضى وجاز ابن خروف فيه الاستيناف على معنى السببية كما في ابن
البيهان مالك وقرا السبعة ولا يوذن لهم فيعتذرون وقد كان النصب ممكنا فيه لانه
في فيموتوا فقيل عدل عنه لتناسب الفواصل قال الفرا انما اوثر الرفع على النصب لان
التوفيق بين روس الاى اخف واحسن في الانتظام والاتساق والمشهور في توجيهه كما
قال في المغني انه لم يقصد الى معنى السببية بل الى مجرد العطف على الفعل وادخاله معه
في سلك النفي لان المراد بلا يوذن لهم نفي الاذن في الاعتذار وقد نهوا عنه في قوله
تعالى لا تعتذروا اليوم فلا يتاتى العذر منهم بعده لكن قول من زعم انه مستانف
بتقدير فهم يعتذرون مشكل كما قال المص على مذهب الجماعة لاقتضائه ثبوت
الاعتذار مع انتفاء الاذن كما في المغني احدهما لحمل ثبوت الاعتذار مع مجي لا تعتذروا
اليوم على اختلاف المواقف كما جا فيومئذ لا يسأل عن ذنبه انس ولا جان وقوله تعالى
وقفوهم انهم مسئولون واليه ذهب ابن الحاجب فيكون بمنزلة ما تاتينا فتحدثنا ويرده
ان الفا غير العاطفة للسببية ولا يتاتى الاعتذار في وقت من نفي الاذن فيه في
وقت اخر الثاني ان يكون الاعتذار منفيا وهو ما سبق نقله عن ابن خروف وغيره
من ان المستانف قد يكون على معنى السببية وقد صرح به في الاية الاعلم الشنتمري وابنه
في المغني مثل لا يقضى عليهم فيموتوا اي لو اذن لهم لاعتذروا قال الاعلم وانما جعل
الاكثرون معنى الرفع غير معنى النصب رعيا للاكثر ورده ابن عصفور بان الاذن
في الاعتذار قد يحصل ولا يحصل اعتذار بخلاف القضا عليهم فانه يتسبب عنه الموت
جزما ورده عليه ابن الضايع بان النصب على معنى السببية فيما تاتينا فتحدثنا جائز
باجماع مع انه قد يحصل الاتيان ولا يحصل الحديث قال المص والذي قوله يجي الرفع لهذا
المعنى قليل جدا فلا يحسن حمل التنزيل عليه ثانيهما الثاني انهم يقدرون في الاستيناف
بنا الفعل على مبتدا محذوف كما سبق تفسيره بذلك عن شرح الشذور وقال في المغني والتحقيق
ان الفا في ذلك كله للعطف وان المعتمد بالعطف الجملة لا الفعل قال وانما يقدر النحويون
مبتدا في مثل ذلك كما قالوا في وتشرب اللبن ان الرفع بتقدير وانت تشرب اما لقصدهم
ايضاح الاستيناف او لانه لا يستانف الا على هذا التقدير والا لكلام العطف الذي
هو مقتضى الظاهر انتهى ومما اوردته في هذه المسئلة لا تكاد تظفر به مجموعا محررا
كما رايت والله المستعان وواو المعية بعد صريح النفي مختص بالفعل نحو قوله تعالى ولما
يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين والمعنى والله يعلم انكم تجاهدون
ولا تصبرون وتطمعون ان تدخلوا الجنة وانما ينبغي لكم الطمع في ذلك اذا اجتمع مع جهادكم
الصبر على ما يصيبكم فيه فيعلم الله ذلك واقعا منكم والواو من قوله ولما واو الحال والتقدير
بل حسبتم ان تدخلوا الجنة وحالكم هذه وقال ابو طالب كذبتم وبيت الله نبزى محمدا
ولما نطاعن دونه ونناضل ونسلمه حتى نصرع حوله ونذهل عن ابنائنا والحلائل
وبغير مختص لم اقف على شاهد فيه والعطف في قوله او طلب على نفي

اي

بالرفع في قولك ما تودنا فنحبك
وقد صح الاستيناف لوجهين
ذكرهما صح

امرنا صح

ان صح

263

٢٦٣

اي مسبوقين بنفي محض او طلب صريح لما ستعرفه ويدخل فيه سبعة اشيا احدها النهي وذلك
في الفا نحو قوله تعالى لا تطغوا فيه فيحل لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم وفي الواو نحو
قول ابي الاسود لا تنه عن خلق وتاتي مثله عار عليك اذا فعلت عظيم وقوله تعالى
ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق يحتمل النصب والجزم ولذلك لم يمثل بها وان كان
عادته ايثار التمثيل بالقران لعدم تعين النصب فيها وتقول لا تاكل السمك وتشرب
اللبن فان اردت بالواو عطف الفعل على الفعل جزمت الثاني وكان شريك الاول
في النهي كانك قلت لا تفعل هذا ولا تفعل هذا وان اردت عطف مصدر الفعل على مصدر متقدم
مما قبله نصبت الفعل بان مضمرة وكان النهي عن الجمع بينهما وان اردت الاستيناف
رفعت الفعل لتجرده عن الناصب والجازم والمعنى لا تاكل السمك ولك شرب اللبن بالنهي عن
الاول والاخبار عن الثاني وشرط النصب في جواب النهي ان لا ينتقض بالا نحو لا تضرب
الا عمرا فيغضب خلافا للكسائي ذكره في الارتشاف ثانيها الامر وذلك في الفا نحو قوله في النجم انشده
يا ناق سيري عنقا فسيحا الى سليمان فنستريحا وفي الواو قوله فقلت ادعي
وادعو ان اندى لصوت ان ينادي داعيان وانكر بعض المتقدمين النصب في
جواب الامر وهو محجوج بثبوته عن العرب كما مر واما قوله تعالى واذا قضى امرا فانما
يقول له كن فيكون بالرفع فالفا ليست سببية بل للاستيناف كما في قوله الم تسال
الربع القوا فينطق وانما نصب في قراءة ابن عامر تشبيها له بجواب الامر من حيث
انه جا بعد الامر قاله الرضي ثالثها الاستفهام فالفا كقوله تعالى هل لنا من شفعاء
فيشفعوا لنا وقوله عليه الصلاة والسلام حكاية عن الله تعالى من يدعوني فاستجيب
له وفي الواو كقوله الم اك جاركم ويكون بيني وبينكم المودة والاخاء وقوله اتبيت ريان الجفون
من الكرى وابيت منك بليلة الملسوع قال في الارتشاف ولا ادري اهو مصنوع
ام لا ورابعها التمني فالفا كقوله تعالى يا ليتني كنت معهم فافوز والواو
كقوله تعالى يا ليتنا نرد ولا نكذب بايات ربنا ونكون في قراءة من نصب وخامسها
الدعا كقوله تعالى ربنا اطمس على اموالهم واشدد على قلوبهم فلا يومنوا وقوله
رب وفقني فلا اعدل عن سنن الساعين في خير سنن وسادسها العرض نحو قوله
يا ابن الكرام الا تدنو فتبصر ما قد حدثوك فما راء كمن سمعا وحكى عنهم الا تقع الما فتسبح
اي تقع في الما فتحذف الجار وعدي الفعل فنصب الاسم وسابعها التحضيض نحو لولا
انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا ولولا ارسلت الينا رسولا فنتبع اياتك وقولهم هلا
امرت فتطاع والتحضيض عرض موكد تقول الا تجلس تعرضه عليه وتحضه وتقول ايضا
اذا كنت تريد وتبغيه فبينهما عموم مطلق كما في الارتشاف وثامنها الترجي كقراءة
عاصم لعله يزكى او يذكر فتنفعه الذكرى بالنصب وقراءة حفص لعلي ابلغ الاسباب
اسباب السموات فاطلع ومنع البصريون النصب بعده وجعلوا الترجي في حكم الواجب
واثبته الكوفيون على ان لعل للاستفهام وصحح جمع من المتاخرين اثباته منهم ابن مالك

بعذاب صح

في فنزعم فيشتد فالذنا حرف نصبت نحو لا تضرب
زيدا فيغضب الاستاد بما ذكره في صح

بعد الفا صح

لكن صح

والرضي وابو حيان قال لوروده نظمًا ونثرًا وهو ظاهر في الاية الثانية وقد خرج
ما ورد من ذلك على العطف على التوهم لكثرة دخول ان في خبر لعل وان كان اسمها جثة
وانت خبير ان تخريج التنزيل على ذلك ضعيف والاربعة الاخيرة قال ابو حيان لم يسمع
النصب بعد الواو فيها وكذا قال المص في شرح التسهيل وسياتي النحويون فيها نحو رب
اغفر لي وتوسع لي في رزقي ونحو الا تنزل عندنا فتصيب خيرًا ونحو هلا تاتينا
وتحدثنا ونحو لعلي ساجاهد واغنم وكل موضع من هذه المواضع استعملت فيه الفا استعمل
فيه الواو اذا صح المعنى فان تعينت السببية فالفا فقط نحو لا تاكل السمك وتشرب
اللبن ومن هنا يعلم ان قول النحاة تقع الواو في جواب كذا مجاز لانه اذا كانت بمعنى
مع لم ينعقد منها الكلام شرط وجزا بخلاف الفا وزعم بعضهم ان النصب بعد الواو
على معنى الجواب وتكلف ذلك فقال يعني لا تاكل السمك وتشرب اللبن ان اكلت فلا
تشرب وان شربت فلا تاكل والتقدير ان لم تاكل فاشرب واما الطلب اذا لم يكن
صريحًا بان كان بالخبر او اسم الفعل كما قال غير واحد فلا ينصب الفعل في جوابه وذلك
كالامر بلفظ الخبر نحو اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثاب عليه وحسبك الكلام فينام الناس
او باسم فعل نحو نزال فاقاتلك وعليك زيدًا فاكرمك كما مر في بابه قال الرضي وبمعنى
نحو الاسد فتنجو فالكسائي يجري جميع ذلك مجرى صريح الطلب ويوافقه ابن جني وابن عصفور
فيما كان مشتقا من المصدر كنزال وفي التسهيل في كلامهم اسما فيها معنى الامر فيكون جوابها
مثله وذلك حسبك وشرعك وكفيك تقول شرعك فتكلم وحسبك فتنفهم وان شئت
رفعت على القطع وكذا رويد وصه ومه نقله في الارتشاف وكالدعا المدلول عليه
بالاسم نحو سقيا لك فيرويك وبلفظ الخبر نحو غفر الله لك فيدخلك الجنة فلا يجوز النصب في
جوابه واجازه الكسائي ولم يقيد الطلب بالفعل كما في القطر لان منه ما يكون بغيره كالاستفهام
بالحرف كما مر نحو هل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا وبالاسم نحو متى انت سائر فارافقك
وبالظرف نحو اين بيتك فازورك فالتقييد بذلك يخرج الاستفهام راسا ولم يقيده ايضًا
بغير اسم الفعل كما في التسهيل ولانه قد ذكر في بابه انه لا ينصب في جواب الطلبي منه فلم
يحتج للتقييد بذلك اعتمادًا على ما مر مع كونه لا يخرج الطلب بالخبر والمصدر كسقيا
لك فلذلك اطلق الطلب هنا ولم يقيده بالصريح وهو الذي يكون باحد الاقسام السبعة
اعتمادًا على انه المتبادر ولان المطلق ينصرف الى الفرد الكامل فيخرج غير الصريح وهو المدلول
عليه بالخبر ونحوه فاعرفه فانه من لطائفه هنا وقد اجتمع النصب في جوابي النفي والطلب
في قوله تعالى ولا تطرد الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي ما عليك من حسابهم من
شيء وما من حسابك عليهم من شيء فتطردهم فتكون من الظالمين فتطردهم جواب النفي
وفتكون جواب النهي وقد جا ما بعد الفا منصوبًا مع عدم سبق احد الامرين كقوله
سأترك منزلي لبني تميم والحق بالحجاز فاستريحا قال الرضي وانما شرطوا في نصب ما بعد
الفا السببية سبق احد الاشيا المذكورة لانها غير ثابتة المضمون اي غير واقعة المصادر
حاصلها فيكون كالشرط الذي غير محقق الوقوع ويكون ما بعد الفا كجزائها ثم حملوا ما بعد

في بدل الرزق

ابن بيتك صح

بالصريح صح

يريدون وجهه صح

واو

264

واو المعية في وجوب كونها احد الاشيا المذكورة على ما قبل فا السببية لانها اكثر استعمالًا
من الواو في هذه المواضع اعني في اتيان المضارع بعدها وذلك لمشابهة الواو للفاء في
اصل العطف وفي صرف ما بعدهما عن سنن العطف لقصد السببية في احدهما والجمعية
في الاخرى ولقرب معنى الجمعية من التعقيب الذي هو لازم السببية انتهى تنبيهات
احدها تلخص مما مر ان تضمر بعد احرف العطف جوازًا بعد الاربعة السابقة وهي
الواو الجامعة والفا والواو وثم ووجوبًا بعد او بمعنى الى والا وبعد فا السببية
وواو المعية وان والفعل في تقدير مصدر معطوف في الاول على الصريح الاسم
كما مر وفي الاخر على مصدر متوهم يقصد من الفعل والتقدير في قولك لالزمنك او تقضيني
حقي ليكون لزوم مني او قضاء منك وفي ما تاتينا فتحدثنا اي ما يكون منك اتيان فحديث
وفي نحو ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين اي لا يجتمع علم بالجهاد وعلم بالصبر
ونحو هل تزورني وتعطيني ليكن منك زيارة واعطا هذا قول البصريين ولذلك منعوا
من تقديم الجواب المذكور على سببه فلا يجوز ما زيد فيحدثنا ياتينا لانه اذا كانت الفا
لا تتقدم في العطف على الصريح نحو زيد قام فضرب ففي هذا اولى واما الكوفيون فالفا
عندهم ليست عاطفة وانما هو جواب تقدم على سببه ومن مذهبهم جواز تقديم جواب
الشرط فهذا كذلك واختار الرضي ان ما بعد الفا مبتدا محذوف الخبر قال لان السببية
يجب دخولها على الجمل وليست للعطف وجوبًا بل قد يكون وقد لا يكون ولهذا قال ابن
الحاجب الذي يطير فيغضب زيد الذباب الفا فيه للسببية لا للعطف والذي يحتمل
السببية والعطف لا يعطف مفردًا على مفرد بل هي لا تدخل الا على الجمل فكان النصب في
كونها للجزاء لتخليصه للاستقبال اللائق بالجزاء كما مر كذلك دفع جانب كونها للعطف
لان العطف المضارع المرفوع بلا قرينة مخلصة للحال والاستقبال ظاهر في معنى الحال
فكانوا لو ابقوه على رفعه ظاهرًا في الحال وسبق الى الذهن من تقدم الجملة ان الفا
لعطف الحال عليها فالنصب فيه على ان الفا ليست لعطف الجملة على الجملة لان المضارع
المنصوب مفرد كما مر وكذا الواو المذكور لما قصدوا معنى الجمعية نصبوا بعدها الفعل
ليكون التصرف الى النصب شيئًا منبهًا للامر الى انها ليست للعطف فيلزمها واو الحال
واكثر دخولها على الاسمية والمضارع بعدها في تقدير مبتدا محذوف الخبر فمعنى قم
واقوم اي قم وقيامي ثابت اي في حال ثبوت قيامك واما بمعنى مع وهي لا تدخل الا على الاسم فالمعنى
قم مع قيامي ولو جعلناها عاطفة كما قال النحاة لم يكن في تقديرهم ذلك نصوصية على معنى
الجمع كما لم يكن في تقديرهم في الفا معنى السببية بل كون واو العطف للجمعية قليل نحو
كل رجل وضيعته والاولى في قصد النصوصية في شيء على معنى ان يجعل على وجه يكون ظاهرًا
في قصد النصوصية انتهى وسبق من كلامهم ان ما بعد او في نا ويل مصدر مجرور بالى او
التي بمعنى الى فظاهره انها ليست بعاطفة وهو الذي تعطيه عبارة المص ايضا كما مر ثمة
وبالجملة فكلامهم هنا محتمل للامرين اذ لا تصريح منه بانها للعطف كما في تلك الاول والثاني
هو الموافق لما في كتبه صريحًا بل قال في المغني ان الحق ان الثانية جارية الكوفيين ثم يجري الفا

واقوم

عليه صح

والواو في جواز نصب المضارع المقرون بها بعد فعل الشرط واستدل له بقراءة
الحسن ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله ثم يدركه الموت بنصب
يدركه واجراها ابن مالك مجراها بعد الطلب فاجاز في قوله عليه الصلاة والسلام
لا يبولن احدكم في الماء الدائم ثم يغتسل فيه ثلاثة اوجه الرفع بتقدير هو
يغتسل وبه جاءت الرواية والجزم بالعطف على موضع فعل النهي والنصب باعطاء
ثم حكم واو الجمع انتهى فتوهم تلميذه الامام النووي ان المراد اعطاؤها حكمها في افادة
معنى الجمع فقال لا يجوز النصب لانه يقتضي ان المنهي عنه الجمع بينهما دون
افراد احدهما انتهى قال المص وانما اراد ابن مالك اعطاءها حكمها في النصب لا في معنى
المعية ايضا ثم ما اورده ونظيره اجازة الزجاج والزمخشري في قوله تعالى
ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق كون تكتموا مجزوما وكونه منصوبا
مع ان النصب معناه النهي عن الجمع انتهى لثالث الا ما جرى عليه المص من ان
النصب بعد الفاء والواو المذكورتين بان مضمرة هو قول البصريين وقد
مر فيها الخلاف في او بمعنى الى والا والرفع مع كل من الثلاثة الاحرف جائز
كما نبهنا عليه ثم ايضا قال الرابع من مواضع اضمارها وجوبا بعد حتى الجارة فيكون
ما بعدها في تاويل مصدر مخفوض بها ونصبه بان مضمرة عند البصريين ولا
يجوز اظهارها في شعر ولا نثر وقال الكوفيون بحتى نفسها واجازوا اظهار
ان بعدها حتى قالوا لو قلت لاسيرن حتى ان ادخل القادسية جاز وكان النصب
بحتى وان توكيدا وخرج بالجارة العاطفة كما سياتي والابتدائية وهي الداخلة
على جملة مضمونها غاية لشيء قبلها كقوله فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة
حتى ماء دجلة اشكل وقولهم شربت الابل حتى يجيء البعير يجر بطنه ولا يكون الفعل
معها الا حالا او مؤولا به ويجب رفعه وقد ينصب بخلاف الجارة فلا بد ان
تكون بمعنى الى او كي السببية والنهاية لا تكون الا بعد البداية والمسبب بعد
سببه وانما لم يقيدها بما يخرج العاطفة اعتمادا على ذكرها فيما بعد ولان الكلام
هنا في اعراب الفعل بطريق الاستقلال لا بطريق التبعية والفعل بعد العاطفة
معرب باعراب ما قبله تبعا ولا بما يخرج الابتدائية لانه اراد بيان اعراب الفعل
بعدها من نصب ورفع او كليهما ولا يستقيم ذلك الا باخذها مطلقة عن التقييد
بالجارة ولا ينافيه كون اضمارها فيه مختص بها لانه اذا ثبت اضمارها بعد الجارة
ثبت اضمارها بعدها في الجملة مع ما عقبه من التفصيل المزيح للاجمال حيث قال وتنصب
تاليها اي الفعل المضارع الذي يتلوها حتى نصبا ما جائزا من الجواز بمعنى سلب الضرورة
عن

عن الطرفين ان كان ذلك الفعل مستقبلا بالنسبة الى ما قبلها لا بالنسبة الى الحال للتكلم
والاخبار به ولهذا قال ان صح في موضعه الماضي نحو سرت حتى ادخل البلد اذا اخبرت بذلك
بعد الدخول تقول سرت ودخلت البلد وعليه قوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول
فيمن نصب يقول لان قوله مستقبل بالنظر الى الزلزال لا بالنظر الى زمن القص ذلك علينا
وحكايته فانه تعالى انما قص ذلك علينا بعد وقوعه اي حقق قال الرسول وانما واجب ذلك
ان كان مستقبلا محضا اي بالنسبة الى ما قبلها والى زمن الاخبار والحكاية سواء
حصل مضمون ما بعدها او منع من حصوله مانع فالاول نحو قوله تعالى حكاية عن بني اسرائيل
لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى فان الرجوع مستقبل بالنسبة الى ما قبل
حتى وهو ملازمتهم للعكوف والى زمن التكلم ايضا وهو حاصل بعدهما والثاني نحو قوله
تعالى ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم عن دينكم فان الردة مستقبلة بالنسبة الى
الامرين معا ولم تحصل بعد ومثاله قولك سرت حتى ادخل البلد اذا عرض ما منع من حصول
الدخول فشرط النصب سواء كان جائزا او واجبا ان يكون مضمون الفعل الواقع بعد حتى
مستقبلا بالنظر الى مضمون الفعل الواقع قبلها كالدخول بالنظر الى السير فانه كان
عند السير مترقبا بلا ريب فيجوز النصب سواء كان الدخول وقت الاخبار ماضيا
او حالا او مستقبلا او لم يكن على احد الاوجه الثلاثة بان حصل السير وعرض
مانع من حصول فلم يكن الدخول لا ماضيا ولا مستقبلا ولا حالا قاله الرضي وعاشا
بالتمثيل بالايتين مع ما نبهنا عليه ان حتى المنصوب بعدها المضارع اما مرادفة
لالى كالاول او لكي كالثانية ومثلها لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا وقوله
اسلم حتى تدخل الجنة ويحتملهما قوله تعالى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء وقولك
ما سرت حتى ادخل البلد فان حصل منك السير للدخول فحتى بمعنى كي او الى للدخول فبمعنى
الى وذكر في المغني معنى ثالثا وهو الاستثناء قال وهو ظاهر من قوله في تفسير قوله
والله لا اضل الا ان تفعل المعنى حتى ان تفعل وصرح به ابن هشام الخضراوي وابن
مالك ومثل له بما انشده عليه ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك قليل وقوله
والله لا يذهب شيخي باطلا حتى ابير مالكا وكاهلا لان ما بعدها فيهما ليس غاية لما قبلها
ولا مسببا عنه واما ممتنع اي النصب فيجب الرفع بشرطين اشار اليهما بقوله ان
كان حالا اي حقيقة بدليل ما سياتي بان يقصد الحكم عن علم او ظن ونحو بحصول مضمون
الفعل الذي بعدها في حال الاخبار وكان ما بعدها مسببا عما قبلها بحيث يكون
فاعل الفعل الذي بعدها هو فاعل الفعل الذي قبلها او سببا بشرط الفظ السابق
كسرت بفتح التاء الى البصرة حتى تدخلها او حتى تجل مطيتك اذا قلت ذلك حالة
الدخول او حالة الكلال المطية وحتى تكون حينئذ ابتدائية وبقي شرط ثالث سيشير اليه في
اخر كلامه وهو ان يكون الفعل فضلة بخلاف ما اذا لم يكن حالا حقيقة بان كان مؤولا
به نحو قولك سرت حتى تدخلها امس فالوجهان من النصب والرفع المدلول عليه بقوة الكلام
جائزان اما النصب فلكونه مستقبلا بالنسبة الى ما قبل حتى واما الرفع فعلى حكاية الحال

قال م
المنهي عنه الجمع بينهما دون افراد احدهما ولهذا لو فعل احد بلا البول منهي م
أن م
بكون الفعل بعدها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها لا انها لا تخلو من ان م
أن الذي الكلام م

إذ يصح أن م
الرسول م
على م
به م
واجبا أو جائزا م
منك م

٢٦٥ 269

الماضية بتقدير ما كان واقعا في الزمن الماضي واقعا في حال الاخبار كقراءة نافع حتى يقول
الرسول بالرفع اي حتى حال لهم حتى ان الرسول والذين امنوا معه يقولون وعلامة كونه
حالا اوموولا صلاحية جعل الفا في موضع حتى او كان ما بعدها ليس حالا حقيقة ولا موولا
بان كان مستقبلا محضا بالنسبة الى ما قبلها والى زمن الاخبار كسرت حتى تدخلها عمد
فالنصب واجب كما مر كما يجب اي وجوبا في نحو لاسيرن حتى تطلع الشمس لان طلوع الشمس
لا يتسبب عن السير خلافا للمبرد والكوفيين كما في الارتشاف حيث اجازوا الرفع وحكوا
من كلامهم سرت حتى تطلع الشمس برما لرفع تطلع وحكى الكسائي انا جلوس فما
نشعر حتى يسقط بيننا حجر برفع يسقط وكانه خص الفرا بالذكر لانه ذهب الى انه لم
يسمع الا الرفع في الفعل الذي لا يمتد كما في المثال فكان غير موجب وكذلك انواع
المنفي كما في نحو ما سرت حتى ادخلها لان الدخول لا يتسبب عن عدم السير خلافا
للاخفش حيث اجاز النصب في هذه باسرها لا على ما قبل خاصة فقيل هي مسئلة خلاف
بينه وبين سر وقال ابو حيان لا خلاف بينهما لان الوجه الذي جوز فيه الرفع غير
الوجه الذي منعه سر والى هذا يشير قول المصنف في المغني لو عرضت هذه المسئلة
بهذا المعنى على سر لم يمنع الرفع وانما منعه اذا كان النفي مسلطا على السبب خاصة
وكل احد يمنع ذلك نتوى ويجوز ما سرت الا يوما حتى ادخلها وما سرت الا قليلا حتى
ادخلها لان النفي انتقض بالا واذا قلت قلما سرت حتى ادخلها وقل رجل سار حتى يدخلها
فان اردت الحكم بوقوع سير قليل جاز الرفع لكن على ضعف لاجرايهم ذلك في اللفظ مجرى
المنفي الصريح فان اردت بها النفي الصرف وهو الاغلب فيها كما مر وسيأتي وجب
النصب ذكره الرضي والمستفهم عنه كما في نحو اسرت حتى تدخلها لان السير غير محكوم
بثبوته لا بعلم ولا بغيره فكيف يمكن الحكم بحصول سببه فيجب النصب خلافا للمبرد ويجوز
ايهم سار حتى يدخلها ومتى سرت حتى تدخلها لان السير متحقق وانما الشك في عين الفاعل
وفي عين الزمان وكما يجب النصب في نحو سيري حتى ادخلها اذ لو رفع في هذا ونحوه
لكانت هي حرف ابتدا او عاطفة فيبقى المخبر عنه بلا خبر فمن هنا يعلم انه يشترط للرفع
مع الشرطين الاولين ان يكون الفعل كما صرح به في الاوضح ولعل اسقاطه من سهو
القلم او للعلم به من هنا وكما يجب النصب في نحو كان سيري حتى ادخلها ان قدرت
كان ناقصة وقدر الظرف غير خبر بل متعلقا بنفس السير

السير

الفراء مع

الرفع في هذه قياسا على ان يكون
اصل الكلام ايجابا ثم ادخلت
اداة النفي على الكلام مع

فضلة مع

السير اما ان قدرت تامة او قدر الظرف متعلقا باستقر او محذوف جاز
الرفع وكذا لو قلت سيري حتى ادخلها اذا قدرت الظرف غير حتى تنبيهان
احدهما تلخص من كلام المصنف ان ان تضمر بعد احرف الجر من اللام التعليلية
ولام العاقبة والزائدة ولام الجحود وحتى وبعد احرف العطف من الواو والفا
وثم واو التي بمعنى الى او الا وفاء السببية وواو مع فهذه اثنا عشر
موضعا والواجب منه في خمسة مواضع الثلاثة الاخيرة ومع لام العلة
وحتى ويجوز في البقية اظهارها واضمارها وقضية اقتصاره في مواضع
اضمارها على ما ذكر انها لا تضمر في غيره وفي الشذور وكغيره انها تضمر وجوبا
بعد كي التعليلية كقوله تعالى لكيلا يكون دولة وقد تضمر ان في غير
ما ذكر كثيرا قال الرضي لكن ليس بقياسي كما في المواضع المذكورة
ولا ينصب حينئذ بعطفها كما في تسمع بالمعيدي خير من ان تراه ومنه عساك
تفعل كذا وقد ينصب شذوذا كما روي تسمع بالنصب وقال الا ايهذا
الزاجري احضر الوغا وان اشهد اللذات هل انت مخلدي وقرئ بل نقذف
بالحق على الباطل فيدمغه ومن كلامهم خذ اللص قبل ياخذك ومره يحفرها
بالنصب وقرا الحسن تامروني اعبد بالنصب والتقدير ان احضر وان
ياخذك وان يحفرها وان اعبد وقد روي كل ذي بالرفع والكوفيون
يجيزون النصب قياسا الثاني ان النصب في المواضع المذكورة بان
مضمرة هو قول البصريين كما قدمنا لا بالحروف المذكورة لان حروف
العطف لا ينصب شي منها بنفسه لعدم اختصاص العواطف باحد
القبيلين وكون حروف الجر لا يعمل شي منها في الافعال وسبق خلاف الكوفيين
في ذلك ولما انهى الكلام في نوعي اعراب المضارع من الرفع والنصب
وعواملهما اشار الى النوع الثالث من اعرابه وهو الجزم مع عوامله فقال
ويجزم اي المضارع والجوازم قسمان احدهما ما يجزم فعلين وسياتي
والثاني ما يجزم فعلا واحدا وهو اربعة اشيا اشار لاولها بقوله لام
الطلب واعلم ان اللام المفردة العاملة قسمان جارة وجازمة وليس في
القسمة ان تكون ناصبة عند البصريين خلافا للكوفيين كما مر والعاملة
للجر قد مر ذكرها واما العاملة للجزم فهي الموضوعة للطلب ولذا لا اضافها
اليه وحركتها الكسر وسليم تفتحها واسكانها بعد الواو والفا اكثر
من تحريكها نحو قوله تعالى فليستجيبوا لي وليومنوا بي وتسكينها مع
ثم دونه اي دون تحريكها نحو ثم ليقضوا في قراءة الكوفيين وقالون
والبزي وقراءة حمزة ثم ليقطع بسكون اللام وفي هذا رد على من قال انه
خاص بالشعر ولعو خطاب المارديني كما في الارتشاف واقتضى اطلاقه
الطلب انه لا فرق في اقتضائها بين كون الطلب بها امرا نحو لينفق ذو سعة

من سمعته أو دعا نحو ليقض علينا ربك أو التماس كقولك لنظيرك
لتفعل كذا إذا لم ترد أن تستعلي عليه وكذا لو اخرجت عن الطلب
إلى غيره كالتي يراد بها وبمصحوبها الخبر كقوله تعالى قل من كان في الضلالة
فليمدد واتبعوا سبيلنا ولنحمل خطاياكم اي يمد ونحمل أو التهديد
نحو من شا فليؤمن ومن شا فليكفر وهذا هو معنى الامر في اعملوا ما شئتم
وأما ليكفروا بما اتيناهم وليتمتعوا فيحتمل اللامان التعليل فيكون ما بعدهما
منصوبا والتهديد فيكون مجزوما ويتعين الثاني في اللام الثانية
في قراة من سكنها فترجح بذلك ان تكون اللام الاولى كذلك ويؤيده
ان بعدهما فسوف تعلمون وأما وليحكم اهل الانجيل فمن قرا بسكون
اللام فهي لام الطلب لانه يقرا بسكون الميم ومن كسر اللام وهو
حمزة فهي لام التعليل لانه بفتح الميم وإن كان الفعل الطلبي رافعا ۞
لفاعل مخاطب استغني بالفاعلية اي عن الفعل المذكور وعنها اي عن اللام
الطلبية بصيغة افعل نحو اضرب اقعد وهذا هو الامر بالصيغة الذي هو
احد اقسام الفعل كما مر فإن كان ما بعد حرف المضارعة متحركا اقر على
حركته كدحرج وقم وهب وعد وإن كان ساكنا وماضيه على افعل كاكرم
فالامر منه افعل بقطع الهمزة او على غيره اجتلبت له همزة وصل وسياتي
الكلام على حركتها في بابها ويتعلق الامر باللام ان انتصب الفاعلية بان يبني
الفعل لما لم يسم فاعله نحو لتعن بحاجتي يا زيد او انتفى الخطاب نحو ليقم زيد
او كلاهما نحو ليعن زيد واستظهر بقوله غالبا على لغة من لا يخليه منها
فيقول لتقم يا زيد وعن زيد وابي رضي الله عنهما انهما قرا فبذلك ۞
فلتفرحوا ذي الخبر ولتسوكه ولتاخذوا مصافكم وقال . لتقم انت
يا ابن خير قريش . فتقضي حوايج المسلمينا . وخرج عليه لتستووا على
ظهوره قال المصنف والصواب انها لام العلة والفعل منصوب لا مجزوم
انتهى والاكثر على انها لغة ردية وقال الزجاجي جيدة ورد بانه لا يكاد يحفظ
منه اكثر مما ذكر والفصيحة الجيدة خلوه منها كاضرب واذهب واقبل
ولهذا ولما مر اول الكتاب ان الاصل في الامر كونه باللام والصيغة
فرع عليها وهذا ظاهر عبارة المصنف هنا تتمة قد تحذف
اللام في الشعر ويبقى عملها كقوله . فلا تستطل مني بقاي ومدتي
ولكن يكن للخير فيك نصيب . وقوله محمد تفد نفسك كل نفس إذا ما
خفت من شي تبالا . اي ليكن والمحجر ولتفد ومنع المبرد حذفها
وبقا عملها حتى في الشعر وتاول ما ورد من ذلك وهذا الذي منعه
المبرد في الشعر اجازه الكسائي في الكلام بشرط تقدم قل وجعل

منه

منه قل لعبادي يقيموا الصلاة اي ليقيموا ووافقه ابن مالك وزاد
ان ذلك يقع في النثر قليلا بعد القول الخبري كقوله . قلت لبواب
لديه دارها . تاذن فاني حموها وجارها . اي لتاذن فحذف
اللام وكسر حرف المضارعة قال وليس الحذف للضرورة ۞
لتمكنه من ان يقول ائذن قال المصنف وليس هذا من تخلص ضرورة
بضرورة وهي اثبات همزة الوصل في الوصل كما قيل لانهما بيتان لا بيت
مصرع فالهمزة في اول البيت لا في حشوه بخلافه في قوله لا نسب اليوم
ولا خلة اتسع الخرق على الراقع . والجمهور على الجزم في الاية بشرط
مقدر قبل الطلب وتجزم لا الطلبية اي التي تطلب الترك احترازا
من النافية ولا تعمل الجزم والزائدة ومن غير الطلبية وهي التي
ينصب المضارع بعدها ودخل في الطلبية الناهية للتحريم نحو لا تتخذوا
عدوي وعدوكم اوليا او للتنزيه نحو لا تنسوا الفضل بينكم
والتي للدعا لا تواخذنا وللالتماس كقولك لنظيرك غير مستعل
عليه لا تفعل او للتهديد كقولك لولدك او عبدك لا تطعني
وليست هي لام الامر زيدت عليها الف خلافا لبعضهم ولا هي لا
النافية والجزم بلام امر مقدرة خلافا للتسهيل وجزم فعل المتكلم
باللام الطلبية قليل لان امر الانسان لنفسه قليل فان استعمل
فبا للام سوا كان المتكلم مفردا كقوله عليه السلام قوموا فلاصل
لكم او معه غيره كقوله تعالى وقال الذين كفروا للذين امنوا ۞
اتبعوا سبيلنا ولنحمل خطاياكم وجزم فعل المتكلم بلا اقل من
جزمه باللام ومنه قوله اذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد لها
ابدا ما دام فيها الجراضم . اي العظيم البطن وقوله لا اعرفن ربربا
حورا مدامعها . مردفات على اعقاب اكوار . وافهم تقييده بالمتكلم
ان جزم لا لفعل غيره من المخاطب والغائب كثير قال تعالى لا تتخذوا
عدوي وعدوكم اوليا وقال لا يتخذ المومنون الكافرين اوليا ۞
وتضمينه هنا كالتسهيل انه لا فرق في لا بين المبني للفاعل وغيره
والذي ذكره غيرهما كصاحب الارتشاف ان لا الناهية تدخل على
المبني للمفعول غايبا كان او متكلما او مخاطبا نحو لا يضرب زيد ولا تضرب
يا زيد ولا اضرب انا وأما المبني للفاعل فالاكثر دخولها فيه على ما
هو للمخاطب وتضعف للغايب نحو لا يخرج زيد والمتكلم نحو لا اعرفن
البيت وما ذكره ايضا كالتسهيل من التفرقة بين لام الامر ولا في العلة

كلام غيرهما علي خلافه اذ سوّوا بينهما في القلة وما ذكره اولي ففي
القران ولتحمل خطايا كم ولكون اللام ولا طلبيتين كانتا مخلصتين للمضارع
الي الاستقبال لما علمت ان الطلب لا يكون الا للمستقبل ويجزم بلم ولما اختهما
اي في الدلالة علي النفي واحترز بذلك من لما التي بمعني الا ومن لما الوجودية
وسياتيان اخر الباب وانما لم يحتج لتقييدها بما ذكرته لانهما لا تدخلان
علي المضارع ولما مركبة عند الاكثرين من لم وما وعند بعضهم بسيطة
ولم ولما يشتركان بعد كونهما حرفين من اوجه ويفترقان من اوجه
فاما اوجه اشتراكهما فاحدها ما اشار اليه من جزمهما للمضارع نحو لم يلد
ولم يولد بل لما يذوقوا عذاب وثانيها ما اشار اليه ايضا بقوله ويقلبانه
اي المضارع ويقلبانه ماضيا فلا يفهم منه الحال ولا الاستقبال فهما
موثران في معناه دون لفظه هذا مذهب المبرد واكثر المتاخرين وعليه
ابن الحاجب والمصنف في ساير كتبه والذي ذهب اليه سيبويه واختاره
ابو موسي انهما اثرا في لفظه دون معناه فدخلتا علي الماضي فصيرتاه
مضارعا قيل وهذا هو الاولي لان صرف التغيير الي جانب اللفظ اولي
من صرفه الي المعني والمحافظة علي المعاني اولي لان الالفاظ خدمها
وثالثها دخول همزة الاستفهام وغيره عليهما للتقرير نحو الم نشرح لك وقوله
الما تعرفوا منا اليقينا والفا والواو المتوسطة بينهما للعطف نحو اولم يروا
واما اوجه الافتراق فاشار اليها بقوله وتنفرد لم بالاقتران باداة الشرط
ان او غيرها من ادواته نحو قوله تعالي يا ايها الرسول بلغ ما انزل اليك من ربك
وان لم تفعل فما بلغت رسالته ولو لم يقم زيد لقام عمرو ولما لا تقترن بشيء
من ادوات الشرط لا يقال ان لما يقم زيد لانها لنفي قد فعل وقد فعل لا يكون
شرطا لان قد تقرب الماضي من الحال وان تخلصه للاستقبال فتعارضا
واما لم فتنفي فعلا وهو يكون شرطا هكذا قالوا وفيه بحث وتنفرد لم
برفع مصحوبها ولو المضارع قليلا حملا لها علي ما نحو قوله لولا فوارس
من نعم واسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار وقضيته ان ذلك لغة
وهو ما قاله ابن مالك وقيل ضرورة ولم يحك مثل ذلك في لما وتنفرد
لم بنصبه اي مصحوبها ايضا في قول زعمه اللحياني فذكر ان بعض العرب
ينصب بها نحو قراءة بعضهم الم نشرح لك وقول الشاعر في اي يومي من
الموت افر ايوم لم يقدر ام يوم قدر وخرج علي ان الاصل نشرحن
ويقدرن ثم حذفت نون التوكيد الخفيفة وبقيت الفتحة دليلا عليها
قال المصنف وفيه شذوذان توكيد المنفي بلم وحذف النون لغير وقف ولا
ساكنين وقال ابو الفتح الاصل يقدر بالسكون ثم لما تجاورت
الهمزة المفتوحة والرا الساكنة وقد اجرت العرب الساكن المجاور للمتحرك

مجري

مجري المتحرك والمتحرك مجري الساكن اعطا للجار حكم مجاوره ابدلوا الهمزة المحركة الفا كما تبدل
الهمزة الساكنة بعد الفتحة بغيرها ولزم حرك فتح ما قبلها ولا تقع الالف الا بعد فتحة قال وعلي
ذلك المراة والكماة قال المص واقيس منه ان يقال نقلت حركة همزة ام الي الراء ثم ابدلت
الهمزة الساكنة الفا ثم الالف همزة متحركة لالتقاء الساكنين كما في ولا الضالين
فيمن همز وكانت الحركة فتحة اتباعا لفتحة الرا انتهي وتنفرد لم بموا فقة ان
الناصبة في جواز ايلائها معمول معمولها اي بجواز ايلائها معمول الفعل المجزوم بها
كما يجوز ان تلي ان معمول الفعل المنصوب بها للضرورة في المسئلتين فالاولي نحو قوله
فذاك ولم اذا نحن امترينا يكن في الناس يدركك المراء وقول ذي الرمة فاضحت مغانيها
قفارا رسومها كان لم سوي اهل من الوحش يوهل اي لم يكن اذا نحن امترينا وكان لم
يوهل سوي وحش وقد يليها الاسم معمولا لفعل محذوف يفسره ما بعده كقوله
ظننت فقيرا ذا غني ثم نلته فلم ذا رجا القه غيره واهب وقال ابن عصفور في
الفصل بين لم والفعل بمعمول قبيح اضطراري فلا يقاس عليه في شعر ولا غيره وكما لا يفصل
بين الجازم والفعل ولا بين قد والفعل الا بين لما والفعل وحملها علي الفعل جاز تقديم
معمول معمولها عليها نحو شيئا لم اضرب او لما اضرب قيل ولامتناع الفصل لم يجز لم
يقم زيد ولا يجلس عمرو واما الثانية وهو ايلاء ان معمول الفعل المنصوب بها من
ظرف او غيره نحو قولك الزيدان عندي يقعدوان في الدار يقعدو ومنع ذلك الا في الضرورة
هو قول البصريين كما جري عليه المص واجاز الكسائي والفرا ان والله اكرم زيدا لن ما رايت
ابا يزيد مقاتلا ادع القتال واشهد الهيجا وهو ضرورة ايضا عند البصريين واقتضي
كلامه ان لما لا يفصل بينها وبين معمولها في سعة ولا ضرورة لكن ابن مالك في
باب الاشتغال من شرح التسهيل سوي بين الحروف الثلاثة لم ولما ولن في الفصل
باسم الاشتغال للضرورة وتنفرد لما بالجزم باتصال الحال فمعني لما يقم زيد انتفا
قيامه في الماضي الي زمان النطق به ومن ثم اي من اجل استمرار نفيها الي الحال امتنع
نحو لما يقم ثم قام وانما يقال لما يقم وقد يقوم وقد لا يقوم بخلاف لم فان نفيها
لا يلزم الاتصال بل يحتمل الاتصال نحو ولم اكن بدعائك رب شقيا والانقطاع نحو لم
يكن شيئا مذكورا ولهذا جاز لم يقم ثم قام ولامتداد النفي بعد لما لم يجز ايضا
اقترانها بحرف التعقيب بخلاف لم تقول قمت فلم تقم لان معناه وما قمت عقيب
قيامي ولا يجوز قمت فلما تقم لان معناه وما قمت الي الان وقد دل كلام المص علي امرين
احدهما ان لما تنفي الماضي المتصل بالحال وهو الذي ذكره الاكثر وبعض المغاربة يقول
هي لنفي الماضي القريب من الحال وقال ابن مالك في شرح الكافية لا يشترط كون منفيها
قريبا من الحال بل هو الغالب مثل عصي ابليس ربه ولما يندم الثاني ان لم لا يلزم ان
تكون لنفي المتصل بل قد تاتي لنفي المنقطع كما قررناه وقال بعض المغاربة هذا
هو المعني لها بحق الاصالة وقد توضع للموضع ما ينتفي بها الحال وانشد اجدك
لم تغتمض ساعة فترقد بها مع رقادهما وتنفرد لما بصلاحية منفيها للثبوت

فرق م

حركة م

فيها

لا يفصل بين لم والفعل م

واجاز الكسائي ان زيدا اكرم وقد يفصل بذلك في لن ايضا كقوله م

فلذلك كان منفيها متوقع الثبوت كما سيأتي انها تفيد التوقع في المضارع كقد في الماضي ولذلك
قال المصنف يقال فيها حرف لنفي المضارع وقلبه ماضيا متصلا نفيه متوقعا ثبوته فمن
ثم اي من اجل ما ذكر امتنع نحو لما يجتمع الضدان ولما يقض ما لا يكون واجازوه في لم
وتنفرد لما بجواز حذفه اي منفيها في النثر لدليل يدل عليه كما شرط الحذف مطلقا كما مر
كقاربت البلد ولما اي ولما ادخلها كما جاز ذلك في قد نظيرها كقوله ازف الترحل
غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكأن قد قال ابو حيان وهذا احسن ما يخرج عليه قوله تعالى
وان كلا لما ليوفينهم ونقل عن محمد بن مسعود الغزني في كتابه البديع ان التقدير
لما يوفوا ثم استأنف فقال ليوفينهم فحذف يوفوا لدلالة ما قبله عليه وبعد انهم لفي
شك وتقضيه ذلك لان لما في الآية هي الجازمة حذف فعلها وقد نقله المص عن ابن الحاجب
قال والتقدير ولما يهملوا او ولما يتركوا لدلالة ما تقدم من قوله فمنهم شقي وسعيد
ثم ذكر الاشقياء والسعداء ومجازاتهم قال ولا اعرف وجها اشبه من هذا وان كانت
النفوس تستبعده من جهة ان مثله لا يقع في التنزيل والحق انه لا يستبعد لذلك
انتهى قال المص في تقديره نظر والاولى ان يقدر لما يوفوا اعمالهم اي انهم الى الان
لم يوفوها وسيوفونها بدليل ان بعده ليوفينهم وهو دليل ان التوفية لم تقع وستقع بعد
ولان منفي لما متوقع الثبوت والاهمال غير متوقع الثبوت انتهى بخلاف لم فلا يجوز
حذف منفيها الا في الشعر كقوله احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الاعارب
ان وصلت وان لم اي لم تصل وعلة هذه الاحكام الثلاثة كما في المغني ان لم لنفي فعل
ولما لنفي قد فعل وسيأتي حكم دخول الهمزة عليهما في باب الادوات المهملة **فصل** في
ادوات الشرط والمجازات وهي القسم الثاني من الجوازم المشار اليها بقوله **وتجزم فعلين**
اما لفظا كالمضارعين نحو ان تصبك حسنة تسؤهم او محلا كما في الماضيين نحو ان احسنتم
احسنتم لانفسكم لان الماضي مبني والمحكوم على موضعه بالجزم الفعل وحده لا الجملة باسرها
كما قال المص ولهذا اجازوا ان قام ويقعد اخواك على اعمال الاول ولو كان محل الجزم الجملة
باسرها للزم العطف على الجملة قبل استكمالها بل يجعلنا الشرط والجزاء فيما ذكر لا محل لهما بل
المحل للفعل وحده نعم الجملة الواقعة بعد الفاء او اذا الفجائية جوابا للشرط جازم كما سيأتي
مع ما فيه محلها الجزم لانها لم تصدر بمفرد يقبل الجزم لفظا كما في ان تقم اقم او ان جئتني
اكرمتك وفاعل تجزم مهوان وما بعدها من ادوات الشرط الاتي ذكرها قال في الارتشاف
وهي كلم وضعت لتعليق جملة بجملة تكون الاولى سببا والثانية مسببا وذلك عند جمهور
اصحابنا لا يكون الا في المستقبل انتهى ثم هذه الكلم منها حرف ومنها اسم وقد نص المص
على القسمين فقال **ان واذ ما حرفين** نبين بقوله حرفين وهما اللازمة من ان
واذ ما نوعيهما فاما حرفية ان فباتفاق واما اذ ما فعند س وقال المبرد وابن السراج
والفارسي انها ظرف زمان زيدت عليها ما فعلى الاول تكون مشعرة بالزمان واما ان
فانها تقتضي الربط من غير اشعار بزمن ولا مكان ولا شخص نحو ان ينتهوا يغفر لهم وهي

ام

لهو صح

اي لما ينقص من عملهم بدليل ليوفينهم صح

ولا محلا كما في

تكون موضوعة للتعليق من غير اشعار بامر اخر وعلى الثاني صح

من كون اذ ما تعمل الجزم قياسا هو كذلك لكنه قليل وزعم بعضهم انه ضرورة وقال ابن السراج ما علمت احدا من النحويين صح

ام الشروط الجازمة وتختص باحكام ستبين ما تيسر منها وما اقتضاه كلام المص من
ذكر اذ ما غير س واصحابه واستشهد س بقول العباس بن مرداس اذ ما دخلت على الرسول
فقل له حقا عليك اذا اطمأن المجلس يا خير من ركب المطي ومن مشى فوق التراب اذا تعد
الانفس وبقوله اذ ما تريني اليوم ازجي ظعينتي اصعد سيرا في البلاد وافرع وذكر
المص قول الاخر وانك اذ ما تأت ما انت امر به تلف من اياه تأمر آتيا واي وايان
وسليم بكسر همزتها وبها قرأ السلمي ايان يبعثون وانى ومهما ومن وما وحيثما
ومتى وما لكونها اسماء باتفاق في غير مهما وعلى الصحيح فيها بدليل عود الضمير عليها في قوله
تعالى مهما تأتنا به من اية قال الزمخشري وغيره عاد الضمير عليها مذكرا في به
ومؤنثا في بها حملا على اللفظ وعلى المعنى وقال المص الاولى ان يعود الضمير في بها على اية من اية
ومهما اما مبتدأ او منصوب على الاشتغال فيقدر لها عامل متعد كما في زيدا مررت به متأخرا
عنها لصدريتها اي مهما تحضر تأتنا به وقال السهيلي وابن يسعون انها حرف واستدلا
على ذلك بما لا حجة فيه ثم هذه المذكورات اسماء غير ظروف وهي من وما ومهما او ظروف وهي ما عدا
ايها فانها بحسب ما تضاف اليه وادعى ابن مالك ثبوت ظرفية ما ومهما في اشعار الفصحاء
ونازعه ابنه فيما استدل به على ذلك وضمنت معنى الشرطية فبنيت كما مر واعطيت من
الربط والسببية ما تعطاه ان كما تضمن معنى حرف الاستفهام ايضا كما سيأتي عدها
في بابه وبسط الكلام عليها في باب الادوات ولا بد لها من محل من الاعراب كما دل عليه
التزاما باسميتها اما النصب او الرفع لانها اما معمولة لفعل الشرط او الابتداء لا غير
فما كان منها ظرفا فهو في موضع نصب بفعل الشرط على الظرفية وما عداها في موضع
رفع بالابتداء ان كان فعل الشرط مشتغلا عنه بالعمل في ضميره كما في من تضرب اضربه
ومهما تصنع قال او انك مهما تأمري القلب يفعل او محلا كما في من تمرر امرر به قال ش فهو
غلط نص الناس على خلافه فلا يقال لذلك نحو ولا يجيء ذلك فيها نحو جهة ما تقصد اقصد اتق
واما عملهن الجزم فثابت اي كقوله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى وايان
كقوله ايان نؤمنك تأمن غيرنا واذا لم تدرك الامن منا لم تزل حذرا وانى كقوله خليلي انى تأتياني
تأتيا اخا غير ما يرضيكما لا يحاول وعدها الناس من الظروف فهي اذا كانت شرطا بمعنى
اين ومهما نحو مهما تأتنا به من اية ومن كقوله تعالى من يعمل سوءا يجز به وما كقوله تعالى ما ننسخ
من اية وحيثما كقوله حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا في غابر الازمان ومتى كقوله
طرفة ولست بحلال التلاع مخافة ولكن متى يسترفد القوم ارفد ولم يذكر المص لفظة
اين وكان من حقه القلم والا فقد ذكرها في مختصر القطر كقوله اين تضرب بنا العداة
تجدنا نصرف العيس نحوها للتلاقي وافادة تعبيره باذ ما وحيثما ان اذ وحيث لا يجزمان
مجردتين عن ما وهو اجازه الفراء واقتضى اقتصاره عليها ذكر ان ما عداه من ادوات الربط
كاذا وكيف لا يجزم فعلين وهو المشهور في اذا فانها لا تجزم الا في الشعر ولو زيدت بعد
ما كقوله واذا تصبك خصاصة فتجمل وكذا لو كقوله لو يشأ طار بها ذو ميعة لاحق الاقراب
فيها ذو خصل واجاز الكوفيون الجزم بكيف فيثبتون المجازاة بها معنى وعملا نحو كيف

في قوله صح

اسما صح

[illegible] ولا اضافة لا اسما فلا تجيب [illegible] يكون مبتدأ وهو احسن الاعاريب [illegible] كلام ابن عصفور [illegible] صح

اصنع صح

مهما صح

[illegible]

نحو اكن وبه قال الخطيب من البصريين وقيل تجزم اذا كانت معها ما كحيثما نحو كيفما تكن اكن
قال ابن عقيل وليس في الجزم بها سماع ومن اجازه صرح بانه قياس والصحيح انها تكون للمجازاة
معنى لا عملا فاذا تعلقت بجملتين لم تعمل شيئا بل يرتفع الفعلان ويسمى الاول من الفعلين
المجزومين بالادوات المذكورة والمراد الفعل مع فاعله وهو الجملة شرطا وهو في اللغة
العلامة سمي به الاولى من الجملتين لانها علامة على ترتب الثانية عليها نحو ان تسلم تدخل
الجنة وتصدر جملة الشرط بفعل ظاهر كما ذكر ويكون مضارعا او ماضيا ولا يكون طلبيا
ولا جامدا ولا مقرونا بقد او تنفيس ولا دعاء ولا منفيا الا بلا او لم او مقدر مفسر بعد
معموله بفعل نحو وان احد من المشركين استجارك كما مر في باب الفاعل والاشتغال وقد جاء
الاضمار على غير هذا نحو الناس مجزيون باعمالهم ان خير فخير كما مر وهذا انما هو في ان التي
هي ام الباب لما غيرها فلا يتقدم الاسم الا ضرورة كقوله فمن نحن نؤمنه يبيت وهو آمن
ومن لا نجره يمس منا مروعا وقوله اينما الريح تميلها تمل وقوله متى واغل ياتهم يحيوه
ويعطف عليه كاس الساقي ويسمى الثاني من الفعلين اي الفعل مع فاعله جوابا لانها تلزم
عن الاول مصادرة كالجواب بعد كلام السائل ويسمى ايضا جزاء لانه مترتب على ما قبله ومسبب عنه فانه
الجزاء على الفعل من ثواب او عقاب ومن هنا مع ما سياتي ان الشرط له الصدر يعلم ان الجزاء
لا يتقدم على الشرط بل مرتبته التاخر عنه فان تقدم ما هو في معناه نحو انت طالق ان دخلت
الدار ونحو ان قمت فهو شبيه بالجواب قد دل عليه عند جمهور البصريين والجواب محذوف وذهب
الكوفيون والمبرد وابو زيد الى انه هو الجواب نفسه ولا يكون الشرط حينئذ غير ماض الا في الشعر
كما سياتي في حذف الجواب واعلم ان جواب الشرط كخبر المبتدا لا يكون الا بما يفيد فلا يجوز ان
تقم اقم فان دخله معنى اخرجه الى الافادة جاز نحو ان لم تطعني فقد عصيتني كانه قيل وجب
عليك ما على العاصي ولا بد من ربطه بالضمير اذا كان جوابا لاسم الشرط مذكورا نحو فمن يكفر
بعد منكم فاني اعذبه او مقدرا نحو فمن فرض فيهن الحج فلا رفث اي فيه واما قوله تعالى بلى
من اوفى بعهده واتقى الاية ومن يتول الله ورسوله والذين امنوا فان حزب الله هم الغالبون
وقوله فمن تكن الحضارة اعجبته فاي رجال بادية ترانا فمؤول كذا قال في المغني لكنه التزم
في مباحث من الشرطية عدم لزوم الضمير واستدل بما مر ذكره في مباحث تقديم المبتدا
والخبر وتكون جملة الجزاء خبرية شرطية وغيرها اسمية انشائية نحو ان دخلت الدار
فانت حر وطلبية نحو ان جاء زيد فاكرمه قال الرضي لانه ليس مفروضا بل هو مترتب على
امر مفروض فجاز وقوعه طلبية وانشائية بخلاف الشرط فانه مفروض الصدق في
الاستقبال فلا تكون جملة طلبية ولا انشائية قال المولى سعد الدين وتاويل الجزاء
الشرط محل بحث ويمكن الفرق بين الامر والاستفهام واقتضى كلام المص ان اداة الشرط
عاملة للجزم في كلا الجزئين وحكى بعض المغاربة الاتفاق عليه في الشرط وحكي عن المازني انه
مبني وحكي عنه ايضا انه معرب واما في الجواب فهو قول المحققين من البصريين وعزاه السيرافي
لسيبويه ونقله الجزولي وابن عصفور والابدي ووجهه ان الاداة اقتضتهما فعملت فيهما كان وظن
وقيل جزم الجواب بفعل الشرط وهذا قول الاخفش وتبعه في التسهيل لان الجزم نظير الجر والجار

وهو

في بدل مفزعا

الطلبي بالنظر الى قوله لانه ليس بمفروض الصدق
كالشرط بل هو مترتب عليه وقال ...
الكشاف ان وقوع الجملة الاستفهامية
جزاء هـ

وهو اقوى لا يعمل عملين فالجازم اولى ورد بان الجازم اقتضى معمولين والجار لم يقتضهما وقيل
بالشرط والاداة وينسب الى سيبويه والخليل لان في كلامهما ما يدل ظاهره عليه ونسب الى الاخفش ايضا
وذهب الكوفيون الى ان جزمه على الجوار كما يجر الاسم به **فصل** في احكام الجواب مع ما يتعلق
به من احكام الشرط **ورفعها** اي الجواب **قوي ان كان الشرط ماضيا** اي والجواب مضارع ولم
يحتج للتنبيه عليه لان الكلام فيه نحو ان جئتني اكرمك قيل ولا يجيء الشرط في الفصيح ماضيا
وانما يجيء مع كان لانها اصل الافعال قال تعالى من كان يريد حرث الاخرة نزد له في حرثه
ولا يجيء في غيرها وكلام سيبويه وغيره على ان ذلك لا يختص بكان وانشد سيبويه للفرزدق دست
رسولا بان القوم ان قدروا عليك يشفوا صدورا ذات توغير وقال الاعشى فان عاهدتني لا تخونني
نكن مثل من يا ذئب يصطحبان وجزم الجواب في ذلك هو الفصيح المختار كما اقتضاه اطلاق السابق
في قوله ويجزم فعلين ولذا لم ينبه عليه لانه اصل العمل وخص الرفع بالذكر وهو مسموع من
كلام العرب وقيل انه احسن من الجزم ومنه قول زهير وان اتاه خليل يوم مسألة يقول
لا غائب مالي ولا حرم وقوله فان كان لا يرضيك حتى تردني الى قطري لا اخالك راضيا
وهو كثير كما يشير اليه قوله قوي خلافا لبعض المغاربة في زعمه انه ضرورة وقال لا اعلم
منه شيئا جاء في الكلام واذا جاء فقياسه الجزم لانه اصل العمل تقدم او تاخر وما صرح
به من ان المرفوع بعد الشرط في مثل ذلك هو الجواب محل خلاف فمذهب سيبويه كما في الارتشاف
انه على نية التقديم والتاخير وجواب الشرط محذوف والتقدير في نحو ان قمت اقوم
اقوم ان قمت وصرح به في الشذور وعليه فجملة اقوم مستانفة لا محل لها فليست مما نحن
فيه وذهب المبرد والكوفيون الى انه الجواب والفا محذوفة وعليه يجوز الرفع فيما عطف
عليه على لفظ الفعل والجزم على محل الفا المقدرة وما بعدها ولا يجوز ان يفسر ناصبا
قبل الاداة فلا يجوز زيدا ان اتاني اكرمه بنصب زيد باضمار عامل محذوف يفسره ذلك لانه
في سياق اداة الشرط فلا يعمل فيما تقدم عليها فلا يفسر عاملا قال المص وهذا احد الوجهين
عند سيبويه ومنع المبرد الوجه الاول وهو تقدير الكلام قال لان الشيء اذا دخل في موضعه لا ينوى
غيره انتهى وذهب قوم الى انه هو الجواب وليس على اضمار الفا ولا على التقديم بل لما لم يظهر للاداة
في الشرط تاثير في فعل الشرط ضعف عن العمل في الجواب وهذا ما جرى عليه المص هنا واذا
حملت الماضي في كلامه على ما يشمل الماضي لفظا ومعنى شمل المضارع المنفي بلم وهي مسألة
مشهورة وفي بعض نسخ التسهيل بخط والده ولعله وصف الرفع بالكثرة ان كان الشرط ماضيا
لفظا ومنفيا بلم وبالقلة ان كان غيرهما **ورفع الجواب ضعيف** بل قيل ضرورة كما سياتي
ان كان الشرط مضارعا اي وجزم الجواب كذلك كما مر بل الوجه هو الجزم في ذلك كقوله تعالى
ان تمسسكم حسنة تسوءهم ومن الرفع قوله يا اقرع بن حابس يا اقرع انك ان يصرع اخوك
تصرع برفع تصرع وقضيته انه يجوز في النثر ان تقم اقوم ويوافقه ما في شرح الكافية
انه قليل ومنه قراءة طلحة بن مصرف اينما تكونوا يدرككم الموت برفع يدرككم وقيل انه
خاص بالضرورة وهو قضية كلام التسهيل والمغني فانه قال نقل عن بعضهم انه خرج قوله تعالى

بغاله م

نية م

في بدل مصنفه

اذ م

وان تصبروا وتتقوا لا يضركم فيمن قرأ بتشديد الرا وضمها انه على حد البيت المذكور في
القراءة المتواترة على ما لا يجوز الا في الشعر والصواب انه مجزوم وان الضمة اتباع كالضمة
في نحو لم يشدو لم يمد انتهى ويجوز عند س في البيت ونحوه ان يكون على نية التقديم فيكون
تصرع خبر ان وان يكون على حذف الفا اي فتصرع والوجه الاول في ذلك ونحوه اولى فان قلت
ان ما تقدم لك فلم يكن قبلها ما يمكن ان يطلب الفعل المرفوع جاز عنده ايضا الوجهان لكن
الثاني في هذا عنده اولى وذهب المبرد الى انه على اضمار الفا في الموضعين وان قرن الجواب
بالفا رفع على انه خبر مبتدا محذوف سوا كان الشرط بلفظ الماضي او المضارع المنفي بلم
نعم الرجل
او بغير ذلك فان تقدمه ما يعود عليه فهو والا كان ضمير الامر والشان نحو قوله تعالى ومن
عاد فينتقم الله منه فمن يومن بربه فلا يخاف اي فهو ينتقم فهو لا يخاف وكذا ان قام
زيد فيقوم عمرو ولي فهو اي الامر هذا مذهب س فالجواب على هذا الجملة الاسمية
لا الفعل فلذلك لم يحتج للتنبيه على الرفع في هذا الوجه لانه معلوم مما مر ان المضارع
يرفع لتجرده من الناصب والجازم كما في الفعل المذكور هنا اذ ليس هو الجواب حتى يحتاج
الى التنبيه على جواز الرفع فيه قاله ابن عقيل ويمكن جعل الفا في ذلك رابطة كهي في الجملة
الاسمية فلا حذف بل المقترن بالفا هو الجواب انتهى وهذا الذي قاله نقله الرضي
عن المبرد فقال لا حاجة لتقديره مبتدا قال ابو جعفر ومذهب س اقيس لان المضارع
صالح للجزا بنفسه فلولا انه خبر مبتدا لم تدخل عليه الفا وقد علم من كلام المص هنا انه
لا يشترط في الشرط ان يكون مضارعا وكذا الجزا بل قد يكون غير فعل كما سيصرح به
بعد نعم الاصل ان يكونا مضارعين لتطبيق اللفظ بالمعنى كما سياتي في لو الشرطية وقد
يكونان ماضيين اما لفظا نحو ان عدتم عدنا او معنى نحو ان لم تضربني لم اضربك ومختلفين
لم اضربك او احدهما لفظا والاخر معنى نحو ان ضربتني لم اضربك وان لم تضربك ضربتك
والاوضح كون الشرط ماضيا والجزا مضارعا نحو من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها
نوف اليهم اعمالهم فيها وعكسه اضعف الوجوه قال الرضي ولم يجي في الكتاب العزيز بل قيل لا يجي
الا في الشعر كقوله من يكدني بشي كنت منه كالشجى بين حلقه والوريد وليس كذلك
فقد جا في الحديث من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له وفي القران كقوله تعالى
لعلها ضعيف صح
ان نشا ننزل عليهم من السماء اية فظلت اعناقهم لان تابع الجواب جواب وبهذا رد ابن
هشام على الاكثرين حيث خصوا هذا النوع بالضرورة ويجوز تخالف الشرط ومعطوفه
نحو ان زرتني وتكرمني وان تزرني واكرمتني وكذا في الجزاء والاولى توافقهما ويجب
اقترانه اي الجواب بالفاء فتكون رابطة للجواب وقولهم الفا جواب تسامح كما قال في
المغني وهذه الفا هي فا السببية الكاينة في يقوم زيد فيقوم عمرو وتعينت هنا للربط
لا للتشريك وزعم بعضهم انها عاطفة جملة على جملة فلم تخرج عن العطف وهو بعيد كما قاله
المرادي وانما تقترن بها ان لم يصح ايلاوها الاداة سوا ان وغيرها بقرينة التنصيص عليها
الشرطية صح
حيث تكون هي المراد كما سياتي وذلك بان كان الجواب احد الاشيا الممتنعة ان تكون شرطا
مما مر ذكره قال المص وهي منحصرة في ست مسايل احداها ان يكون الجواب جملة اسمية نحو
وان يمسسك بخير فهو على كل شي قدير ونحو ان تعذبهم فانهم عبادك وان تغفر لهم فانك انت

العزيز

العزيز الحكيم ومن يضلل الله فلا هادي له ولا يجوز حذف الفا من الاسمية عند س الا في
الشعر وزعم الاخفش ان حذفها واقع في النثر الفصيح قال ومنه قوله تعالى ان ترك خيرا
الوصية للوالدين وعن المبرد ايضا جواز حذفها في الاختيار لكن قال في الارتشاف في
حفظي قديما عن المبرد منع حذفها حتى في الشعر وزعم في قوله من يفعل الحسنات الله
يشكرها ان الرواية فالرحمن الثانية ان تكون فعلية كالاسمية وهي التي فعلها جامد
نحو ان ترني انا اقل منك مالا وولدا فعسى ربي ان تبدوا الصدقات فنعما هي ومن
يكن الشيطان له قرينا فسا قرينا ومن يفعل ذلك فليس من الله في شي الثالثة ان
يكون فعلها انشائيا نحو ان كنتم تحبون الله فاتبعوني فان شهدوا فلا تشهد معهم
ونحو ارايتم ان اصبح ماوكم غورا فمن ياتيكم وان يخذلكم فمن ذا الذي ينصركم فيلا امر ان
الاسمية والانشا ونحو ان قام زيد فوالله لاقومن ونحو ان لم يتب زيد فيا خسره رجلا
وذكر ابن مالك حذفها في هذه لا يجوز الا في ضرورة او ندور وجعل منه الحديث في اللقطة
فان جا صاحبها والا استمتع بها الرابعة ان يكون فعلها ماضيا لفظا ومعنى اما حقيقة
نحو ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل ونحو ان كان قميصه قد من قبل فصدقت وقد هنا
مقدرة واما مجازا نحو ومن جا بالسيئة فكبت وجوههم نزل هذا الفعل لتحقق وقوعه
منزلة ما قد وقع الخامسة ان يقترن بحرف استقبال نحو من يرتد منكم عن دينه فسوف
ياتي الله وما تفعلوا من خير فلن تكفروه وقد تحذف في هذه كقوله ومن لا يزل ينقاد للغي
والصبا سيلفى على طول السلامة نادما السادسة ان يقترن بحرف له الصدر كالنافية
نحو فان توليتم فما سالتكم من اجر ورب كقوله فان اهلك فذي لهب لظاه علي تكاد تلتهب
التهابا لما عرفت من ان رب مقدرة وان لها الصدر وافهم كلام المص انه اذا صلح الجواب
لايلائه الاداة لم يقترن بالفاء واما قوله تعالى ومن عاد فينتقم الله منه فانما دخلت
كما قال المص لتقدير الفعل خبر مبتدا محذوف كما مر فالجملة اسمية قال ابن مالك في
شرح الكافية ان اقترنت بها المضارع لذلك فعلى خلاف الاصل وينبغي ان يكون خبر
مبتدا محذوف ولولا ذلك لحكم بزيادة الفا وجزم الفعل ان كان مضارعا وقال ابو حيان
لو قيل ربط الجملة الشرطية بالمضارع لطريقان احدهما بجزمه والاخر بالفا ورفعه لكان
قولا ويجوز ان يخلفها اي يخلف الفا في الربط بها اذا الفجائية ان كان الجواب جملة اسمية
غير طلبية وكانت الاداة ان نحو قوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم
اذا هم يقنطون واحترز بالاسمية عن الفعلية فلا يدخل عليها اذا هذه فلا يجوز
ان قام زيد اذا يقوم عمرو وبغير الطلبية عنها فلا يجوز ان عصى زيد اذا ويل له وان
اطاع اذا سلام عليه بل تتعين الفا كما تتعين ايضا اذا دخل على الجملة اداة نفي نحو ان
يقم زيد فما عمرو قايم ولا يجوز اذا وكذا ان صحبتها ان نحو ان يقم زيد فان عمرا قايم
ولا يجوز اذا ان وان جاز مع غير الشرط نحو قوله اذا انه عبد القفا واللهازم كما لا يجوز
ان يقم عمرو فاذا زيد قايم وان جاز خرجت فاذا زيد قايم فكان على الشارح ان ينبه على
اشتراط انتفا اداة النفي ومصاحبة ان وافاد بقوله يخلفها امرين احدهما ان الربط

[illegible]

فيما ذكر باذا نفسها وفاقا للخليل وسيبويه وخلافا للاخفش حيث ذهبا الى انه بالفا مقدرة قبلها
وتقديرها للاية فاذا هم يقنطون ورد بان حذف الفا من المحافظة على تغطيته من المفاجاة
كالاية ونحو ان تصل الى زيد فاذا هو يصل بخلاف ان تاتني اذا انا اكرمك فان قصدت المفاجاة
جاز وهذا يفرق بين الربط بها والربط بالفا ومما صرح به هنا كالاوضح وغيره من
ان اذا انما يربط بها الجواب بعد ان خاصة دون غيرها من ادوات الشرط مخالف
لاطلاق النحاة وان كان ظاهر عبارة التسهيل تخصيصه لها فالمعتمد كما قال ابن
عقيل اطلاقهم لقوله تعالى فاذا اصاب به من يشا من عباده اذا هم يستبشرون
ولا منافاة بين هذا وبين ما مر من ان اذا ليست من الجوازم فانه لا يلزم من نفي
الجزم عنها نفي افادتها الشرطية. تنبيه محل جملة الجزاء المقرونة بالفاء او اذا الجزم
ولهذا قرئ ويذرهم ونكفر عنكم سياتكم بالجزم عطفا على قوله تعالى من يضلل الله فلا
هادي له ويذرهم وقوله ان تبدوا الصدقات فنعما هي وان تخفوها وتوتوها الفقراء فهو
خير لكم ونكفر عنكم كما يستفاد ذلك من قوله وتجزم بقوة وتنصب بضعف تالي الواو
والفاء التاليين شرطا اي الفعل المقرون باحدهما المتوسط بين الشرط والجواب كقوله — المتوسط
ومن يقترب منا ويخضع نؤوه ولا يخش ظلما ما اقام ولا هضما وقوله ومن لم يقدم رجله
مطمئنة فيثبتها في مستوى الارض تزلق او التاليين جزاء اي وتجزم بقوة وتنصب بضعف
تالي الواو والفاء التاليين للجزاء نحو ان تقم ايك فاحسن اليك واحسن اليك فالجزم في الاولى
بالعطف على الشرط وفي الثانية على الجواب وهو الوجه كما اشار اليه واما النصب فباضمار ان على
جعل الفا للسببية والواو للمعية وانما اضمرت في ذلك لان مضمون الجزاء او الشرط لم يتحقق فاشبه
الاستفهام كما مر وقد نصوا على ضعف النصب كما صرح به المص الا الفاء فجائز من غير ضعف ولاحتمال
الواو والفا فيهما العطف وغيره عبر بالتالي للواو والفا على الشرط والجزاء مع كونه اخصر واوضح
لانه اراد تصويره المسالة على وجه شامل لحالتي الجزم والنصب فاعلمه فانه من لطايفه ويزيد
التالي للجواب بوجه اخر اشار اليه بقوله وبرفع على الاستيناف بكثرة اي معها تالي الواو
والفاء التاليين الجزاء سواء كان الجزاء مجزوما او لا فالواو نحو قوله تعالى ان تبدوا الصدقات — وقوله تعالى
فنعما هي وان تخفوها وتوتوها الفقراء فهو خير لكم ونكفر عنكم من سياتكم ومن يضلل الله فلا
هادي له ونذرهم قرئ نكفر ونذرهم بالاوجه الثلاثة والفا نحو قوله تعالى ان تبدوا ما في انفسكم
او تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشا قرئ يغفر بالاوجه الثلاثة فالرفع بالاستيناف
والنصب باضمار ان والجزم بالعطف على الفعل في الاية الاخيرة وعلى محل جملة الجزاء في الايتين
الاوليين واستشكل الدماميني جعلهم لجملة الجزاء في بعض الصور كما ذكر محلا من الاعراب وزعم — الاعلى
ان الذي ينبغي ان الاسمية لا يكون لها محل مطلقا سواء اقترنت بالفاء او لا وسواء كانت جوابا
لشرط جازم او غير جازم لان الجملة انما تكون ذات محل اذا صح وقوع المفرد موقعها والجزاء لا يكون
الا جملة ولا يصح وقوعه مفردا الا ان حرف الشرط لا يدخل جملتين يعقد بينهما السببية واللزوم
وتاول الجزم في ونذرهم ونحوه بتقديره بشرط محذوف دل عليه ما قبله اي ان نفعل ذلك نذرهم
قلت ولا حاجة الى ذلك مع امكان تخصيص الاعراب بغير الجزم في قولهم انما تكون الجملة ذات محل من الاعراب

اذا وقعت

اذا وقعت موقع المفرد فهذا تسهل من مخالفة كلامهم وتاويلهما ورد من ذلك بما لا حاجة اليه والله اعلم
وافهم كلامه انه لا يجوز الرفع في تالي الشرط لانه يمتنع الاستيناف قبل مجي الجواب وفي شرح ابن عقيل
للتسهيل ويجوز رفعهما بعد الواو على تقديره مبتدا وفيه ضعف لحذف الواو عند ارادة الحال هو
المشهور والحاصل ان الفعل المقرون بالفاء والواو اذا وقع بعد الشرط والجزاء سواء كانا مجزومين
لفظا او محلا او سوا كانت الاداة ان او غيرها كما يعلم مما مر من الامثلة فيجوز فيه الاوجه الثلاثة
واذا وقع بينهما جاز فيه وجهان والحق الكوفيون ثم بالواو والفا واجازوا النصب بعدها واستدلوا
بقراءة الحسن ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله ثم يدركه الموت بالنصب وزاد
بعضهم او. **فصل** في حذف كل من الشرط والجزاء. ويحذف حذفا كثيرا **الجواب** مع
القرينة ومع مضي الشرط اما جوازا نحو قوله تعالى وان كان كبر عليك اعراضهم فان
استطعت ان تبتغي نفقا في الارض او سلما في السماء فتاتيهم باية اي فافعل ونحو اين
ذكرتم اي تطيرتم واما وجوبا وذلك اذا تقدم عليه او اكتنفه ما يدل على الجواب فالاول نحو قوله
تعالى وخافوني ان كنتم مومنين فالجواب محذوف مدلول عليه بخافوني المذكور قبله بناء
على الاصح من ان الجواب لا يتقدم على الشرط واداته كما مر ومن ذهب الى جواز تقدمه فخافوني عنده
هو الجواب لا انه دليل عليه ومنه قولك انت ظالم ان فعلت والثاني نحو هو ان فعل
ظالم وانا ان شاء الله لمهتدون فسد مسد الجواب خبر ما قبل الشرط ومنه والله ان جاني
زيد لاكرمته وقول ابن معطي اللفظان يفيد بهما الكلام وظاهر اطلاقه كالتسهيل
ان حذف الجواب يكثر للقرينة مع ان وغيرها من ادوات الشرط قال ابن عقيل ولم
يسمع الا مع ان واما حذف جواب الشرط غير الجازم كلو فكثير نحو قوله تعالى ولو ان قرانا
سيرت به الجبال اي لما امنوا بدليل وهم يكفرون ولو تعلمون علم اليقين اي لما ارتدعتم
او ما الهاكم التكاثر ولو افتدى به اي ما تقبل منه ولو كنتم في بروج مشيدة اي لادرككم — اي اعرضوا هـ
واذا قيل لهم اتقوا ما بين ايديكم وما خلفكم لعلكم ترحمون ولو جينا بمثله مددا اي لنفد
ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا روسهم اي لرايت امرا فظيعا ولولا فضل الله عليكم ورحمته
وان الله تواب حكيم اي لهلكتم ذكرها في المغني واحترز بمضي الشرط من غيره الماضي فلا يجوز — ان المتقدم هو الجواب
انت ظالم ان تفعل الا في الشعر قال المص واما قولك اجي الاصول انه يقال اتيك ان
تاتيني فنقله من كتب الكوفيين وهم يجيزون ذلك لا على الحذف بل على ان الجواب هو المتقدم
وهو خطا عند اصحابنا لان الشرط له الصدر وتحذف كثيرا الشرط دون اداته وذلك — ولا هـ
كالشرط **التالي لا** اي ان الشرطية الثانية **نحو افعل والا** اضربك اي وان لا تفعل قال
فطلقها فلست لها بكفو والا يعل مفرقك الحسام اي والا تطلقها وافهم كلامه كالتسهيل
ان الشرط لا يحذف ان لم يكن تالي الا ونحوه قول ابن عصفور والابدي انه لا يجوز حذف فعل الشرط
في الكلام الا بشرط تعويض ما عن الفعل المحذوف تفسيره فلا يرد عليهم وان احد من المشركين — نحو اضرب زيدا ان اتني والا فلا تضربه ومقصورهما كما قال ابن عقيل الحذوف بلا
استجارك كما صرح به وان خيرا فخير وان شرا فشر اي ان كان عملهم وقضية كلامه ان حذف
الشرط مخصوص بان وهو المعروف كما قال ابن عقيل وجامع شيئا في بيت انشده في شرح الكافية
وهو متى تؤخذوا قسرا بظنة عامر ولا ينج الا في الصفاد يزيد اي متى

تنبيه اذا اقترنت ان الشرطية بلا النافية كما ذكر ادغمت النون في اللام للتقارب وقد يوصلان في الخط فيغلط من لا معرفة له فيظنها الاستثنائية قال في المغني وبلغني ان بعض من يدعي الفضل سال في قوله تعالى الا تفعلوه فقال ما هذا الاستثنا امتصل هو او منقطع ونظم ما يلغز به من قوله عافت الماء في الشتا فقلنا برديه تصادفيه سخينا فيقال كيف يكون التبريد سببا لمصادفته سخينا والجواب ان الاصل بل رديه ثم كتبت على لفظه الا الغازا وكذا يلغز بقوله لما رايت ابا يزيد مقاتلا ادع القتال واشهد الهيجا فيقال اين جواب لما وبما اذا انتصب ادع وجوابه ان انتصابه بلن وما الظرفية وصلتها ظرف له فاصل بينه وبين ان للضرورة ذكره في المغني واما حذف جملة الشرط مع الاداة فيطرد بعد الطلب كما سياتي وجا بدونه قال في المغني نحو ان ارضي واسعة فاياي فاعبدون اي فان لم يتات اخلاص العبادة لي في هذه البلدة فاياي فاعبدون في غيرها ام اتخذوا من دونه اوليا فالله هو الولي اي ان ارادوا اوليا بحق فالله هو الولي او تقولوا لو انا انزل علينا الكتاب لكنا اهدى منهم فقد جاكم بينة من ربكم فمن اظلم ممن كذب بايات الله وصدف عنها اي ان صدقتم فيما كنتم تعبدون به من انفسكم فقد جاكم بينة وان كذبتم فلا احد اكذب منكم فمن اظلم ممن قال وانما جعلت هذه الاية من حذف جملة الشرط فقط وهي من حذفها وحذف جملة الجواب لانه قد ذكر في اللفظ جملة قائمة مقام الجواب في ذلك يسمى جوابا مجازا ويستغنى بجواب السابق من شرطين عن جواب اللاحق منهما وكذا ما كان ازيد من شرطين لكنه اقتصر على اول المتعددات وهو الاثنين نحو قول الشاعر ان تستغيثوا بنا ان تذعروا تجدوا منا معاقل عز زانها الكرم فتجدوا جواب ان تستغيثوا واستغني عن جواب ان تذعروا فجوابه محذوف لدلالة الشرط الاول وجوابه عليه وزعم ابن مالك ان الشرط الثاني لا جواب له وانما هو مقيد للاول بمثابة الحال فكانه قال ان تستغيثوا بنا مذعورين ومثال الشرط الثلاث ان دخلت الدار ان كلمت زيدا ان جا اليك فانت حر جواب ان دخلت وجوابه دليل جواب ان كلمت وان كلمت وجوابه دليل جواب ان جا ودليل الجواب جواب في المعني والجواب متاخر والشرط الثالث مقدم وكذا الثاني فكانه قال ان جا فان كلمت فان دخلت فانت حر فلا يعتق عند محققي الفقها كما قال المص الا اذا اخر المتقدم وقدم المتاخر هكذا مجي ثم كلام ثم دخول قلت هذا مذهب الشافعي قال في المهذب في قول القايل ان كلمت زيدا ان دخلت الدار ثم كلمت زيدا طلقت وان كلمت زيدا اولا ثم دخلت لم تطلق ووافقه الغزالي في الوسيط ولم يحك خلافا ويشهد لذلك البيت المذكور لان الاستغاثة انما تكون بعد الذعر وعليه عمل الفصحا المولدين قال ابن دريد فان عثرت بعدها ان وات نفسي من هاتا فقولا لا لعا ومعلوم ان العثرة الثانية لا تكون الا بعد الخلوص من الاولى فالمتقدم لفظا متاخر وقوعا وقال بعض الفقها الجواب للاخير والشرط الاخير وجوابه جواب الثاني والشرط الثاني وجوابه جواب الاول وعلى هذا لا يعتق حتى يوجد كذلك دخول ثم كلام ثم مجي وقال بعضهم اذا اجتمعت عتق تقدم المتاخر او لا وهذا ما حكاه

الامر صح

بيه صح

فانت حر صح

فانت طالق لعدا يسمى النحويون اعتراض الشرط على الشرط فان دخلت الدار صح

القرافي

القرافي عن اصحاب المالكية وامام الحرمين قال ولاحظوا في ذلك انا اجمعنا على ان العطف بالواو يستوي فيه الحال تقدم المتاخر او تاخر فكذلك غير المعطوف لان الانسان قد يعطف الكلام بعضه على بعض من غير حرف عطف كقولك جا زيد جا عمرو ولان قول القايل ان تنجزان تزرني في تجارتك تتصدق في بدينار كلام عربي مع ان المتقدم في اللفظ متقدم في الوقوع ومثله ان طلقت المراة ان انقضت عدتها حل لها النكاح قال العلما كان المراد يختلف في ذلك وا الكلام عربي جعله مالك سوا قال وقوله تعالى وامراة مومنة ان وهبت نفسها للنبي يحتمل لمذهبين وهي ظاهرة في مذهب مالك لان الظاهر ان ارادته عليه السلام متاخرة عن هبتها جارية مجرى القبول في العقود ويحتمل ان تكون متقدمة واذا فهمت المراة انه عليه السلام يريد ذلك منها وهبت نفسها قال وقوله تعالى ولا ينفعكم نصحي الاية تشهد لمذهب الشافعي لان ارادة الله تعالى متقدمة على ارادة البشر فالمتقدم لفظا متاخر وقوعا لا يحتمل خلاف ذلك انتهى ونازع المص في كون هذه الاية مما نحن فيه فقال في المغني وجعل الفقها من هذا قوله تعالى ولا ينفعكم نصحي ان اردت ان انصح لكم ان كان الله يريد ان يغويكم وفيه نظر اذ لم يتوال شرطان وبعدهما جواب في الامثلة اذ الاية الكريمة لم يذكر فيها جواب وانما تقدم على الشرطين ما هو جواب في المعنى للشرط الاول فينبغي ان يقدر الى جانبه ويكون الاصل ان اردت ان انصح لكم فلا ينفعكم نصحي ان كان الله يريد ان يغويكم واما ان يقدر الجواب بعدهما ثم يقدر بعد ذلك مقدما الى جانب الشرط الاول فلا وجه له انتهى وعلى تقدير حذف الجواب يجب ان يكون الشرط ماضيا او مضارعا مجزوما بلم الا في الشعر كالبيت المذكور ثم ما ذكر في التسهيل محله فيما اذا كان التوالي بين الشروط بلا عاطف فان عطف احد الشرطين على الاخر فان كان بالفا فالجواب لاحدهما من الاول والثاني دون تعيين نحو ان جئتني او ان اكرمت زيدا احسنت اليك وان كان بالواو فالجواب لهما نحو ان جئتني وان اكرمت زيدا احسن اليك وقالوا فيما اذا دخلت الفا على اداة شرط بعد اخرى نحو ان جئتني ~~احسنت اليك~~ ان الجواب للثاني وما دخلت عليه الفا من الشرط وجوابه جواب الاول وهذا فيه اخراج للفا عن العطف وجعلها لربط جملة الجزاء بالشرط والعطف في قوله او قسم على قوله من شرطين اي ويستغنى بجواب السابق من قسم ملفوظ به او مقدر وشرط سبق القسم الملفوظ به كقولك والله ان جا زيد لاكرمته والمقدر نحو قوله تعالى قل لين اجتمعت الانس والجن الاية اي على ان ياتوا بمثل هذا القران لا ياتون بمثله وقوله ولين لم يفعل ما امره ليسجنن فالجواب المذكور للقسم الملفوظ به في المثال والمقدر في الايتين وجواب الشرط في ذلك محذوف وجوبا لدلالة القسم وجوابه عليه وسبق الشرط نحو ان جا زيد والله اكرمه فالجواب المذكور للشرط وجواب القسم محذوف لدلالة جواب الشرط عليه واجاز الكوفيون وتبعهم في التسهيل الاستغنا بجواب الشرط عن جواب قسم سابق كقوله لين كان ما حدثته اليوم صادقا اصم في نهار القيظ للشمس ضاحيا والبصريون يمنعون هذا وتاولوا البيت على زيادة اللام كهي في قوله ام الحليس لعجوز شهربه وجرى الزمخشري على طريق المجوزين في قوله تعالى ما انا بباسط يدي اليك فجعله جواب

علمائنا صح

ان اراد النبي صح

كما صح

في بدل كون

فإنا احسنت اليك جئتك صح

الشرط في قوله لئن بسطت الي وقال في قوله تعالى ما تبعوا قبلتك هو جواب قسم محذوف سد
مسد جواب الشرط فان تقدم هذين يعني القسم والشرط ذو خبر كالاسم في باب كان وان
والمفعول الاول في باب ظن والثاني في باب اعلم استغني بجواب الشرط عن جواب القسم مطلقا
اي ولو تقدم القسم نحو زيد والله ان يقم عمرو يات وزيد ان يقم عمرو والله يات والجملة الشرطية
هي الخبر والقسم تاكيد وجوابه محذوف في الصورتين وقضية كلامه لزوم الاستغناء
بجواب الشرط والحالة هذه فلا يجوز اجابة القسم وحذف جواب الشرط وهو صريح كلام
التسهيل والكافية وقال ابن عصفور الجواب للمتقدم من القسم والشرط ولم يراع تقدم ذي
الخبر وقال في شرح ان تقدمهما ذو خبر جاز ان يجاب الشرط في فصيح الكلام نحو زيد والله
ان يقم يقم عمرو وكلام ابن مالك في الفيته جار على ترجيح اجابة الشرط دون اللزوم وقال
الصفار في شرح الكتاب في انا والله ان تاتني اتك انه يجوز ان يجعل الفعل المتاخر خبر المبتدا
ويحذف جواب القسم والشرط خبرا انا وان يجعل جواب الشرط فتقول اتك والشرط وجوابه خبر
المبتدا وكذا لو كان حرف الشرط لو او لولا فالجواب للشرط وان تاخر كما في التسهيل نحو والله
لو قام زيد لقمت ووالله لولا زيد لاتيتك وجواب القسم محذوف لدلالة جواب لو
ولولا عليه قال الشاعر فاقسم ان لو التقينا وانتم لكان لكم يوم من الشر مظلم وقالت امراة
فوالله لولا الله تخشى عواقبه لزعزع من هذا السرير جوانبه • وجرى ابن عصفور في
اجتماع القسم مع لو ولولا على قاعدة اجتماع القسم والشرط فجعل الجواب للمتقدم وحيث حذف
الجواب اشترط في غير الضرورة مضي الشرط كما مر فلا يجوز انت ظالم ان تفعل ولا والله
ان تقم لاقومن وافهم اقتصاره على حذف جواب الشرط للقرينة او للاستغناء عنه بجواب
قسم سابق انه لا يحذف فيما عدا ذلك واما نحو قوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون
مما ظاهره حذف جواب الشرط في غير ما ذكر اذ لا يصح جعل الجملة الاسمية جوابه لعدم
اقترانها بالفا كما مر فالجواب انه على تقدير اللام الموطئة قبل الشرط اي ولئن اطعتموهم
بدليل وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن فاستغني بجواب القسم السابق عن جواب الشرط
على القاعدة السابقة قال الرضي ويجوز ان يكون قوله تعالى واذا تتلى عليهم اياتنا
بينات ما كان حجتهم مثله اي بتقدير القسم قبل الشرط ويغني عن ذكر الاداة
وشرطها ان يسبقها طلب فينجزم الفعل جوابه كما يجزم في جواب الشرط والمراد بالطلب
هنا ما يشمل الصريح كالاقسام السبعة فالامر نحو قوله تعالى قل تعالوا اتل وقول امرئ القيس
قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل والنهي نحو لا تدن من الاسد تسلم والدعا رب وفقني اطعك
والاستفهام هل تزورني اكرمك والعرض الا تنزل عندنا تصب خيرا والتحضيض لولا تاتينا
تحدثنا والتمني ليت لي مالا انفقه والترجي لعل زيدا يا تينا نحسن اليه وغير الصريح كالمدلول
عليه بالخبر سوا كان جملة اسمية نحو حسبك ينم الناس اي حسبك السكوت فحذف الخبر
او فعلية نحو اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه فالجزم في الفعلين لان حسبك في معنى اكفف
واتقى في معنى ليتق فالجملة متضمنة معنى الطلب قيل ولم يسمع من نوع هذا غيره ولا ينقاس ونقل
الزجاج منه ذلك قوله تعالى تؤمنون بالله ورسوله الى قوله يغفر لكم الاية في معنى امنوا وقيل

الجزم

يدرك صح

مرة صح

فتقول اتيك وان تجعله جواب
القسم فتقول لا تينك والجملة من
القسم والشرط صح

لزعزع صح

تصب

معنى جواب الامر صح

الجزم على جواب هل ادلكم والمدلول عليه باسم الفعل كما مر في بابه نحو قوله مكانك تحمدي
او تستريحي وفارق النصب بانه لا يكون الا بعد الصريح منه كما مر وانه يكون بعد النفي
اما الجزم بعده فلم يرد به السماع ولا يقتضيه القياس كما قال في الارتشاف واطلق بعضهم
العبارة فقال كل ما ينتصب فيه بعد الفا ينجزم بعد سقوطها وقال بعضهم بجواز الجزم
في النفي وبه صرح الزجاجي في الجمل واختلف في جازم الجواب في ذلك فقيل هو الطلب بنفسه
لتضمنه معنى الشرط ونسب للخليل وسيبويه واختاره ابن خروف وابن مالك وقيل هو الطلب
لا لتضمنه معنى الشرط بل لنيابته منابه اي حذفت جملة الشرط وانيب هذا منابها في
العمل كما في ضربا زيدا والفرق بين القولين ان الجازم في قول التضمين بحق الاصالة وفي هذا
بالنيابة وهو قول الفارسي والسيرافي واختاره ابن عصفور وقيل هو حرف الشرط المقدر
قبله المدلول عليه بالطلب فالتقدير في نحو ائتني اكرمك ان تاتني اكرمك وهذا مذهب
المتاخرين كما قاله ابو حيان ومذهب الاكثرين كما قاله البدر بن مالك واختاره ابو حيان
وقال الجوجري انه الراجح وبه صرح المص في الاوضح فقال في الامور المشتبهة بين المعربين والصحيح
خلافا لما اعتقده الناس من قولهم في نحو ائتني اكرمك انه مجزوم في جواب الامر والصحيح
انه جواب شرط محذوف انتهى وكلام المص محتمل لكل من الاولين وقد يقال بانه محتمل
للثالث ايضا لانه عبر بالاستغنا عنه كما عبر بذلك في حذف الجواب لدلالة جواب القسم
عليه ولذلك لم يحتج للتصريح بجزم الجواب لانه اذا كانت الاداة والشرط محذوفين بعد الطلب
فقد علم ان المذكور جواب للشرط المحذوف فيكون مجزوما كما اشار الى نحو ذلك الجوجري في عبارة
الشذور ولاشتراط قصد الجزا بالطلب صحة اي ترتب المجزوم على المطلوب لانه اذا
لم يكن كذلك لم يكن مغنيا عن الشرط واداته ولا صالحا للدلالة عليهما اذ المعنى بالشرط
ما يتوقف عليه غيره فافهم قال بعض شراح الكافية والغاصح تقدير ان مع الطلب لانه
لا ينفك عن سبب حامل للطالب عليه فوجوده مسبب عنه واذا كان ذلك مفهوما من الامر
ودل المسبب اغنت هذه القرينة عن ذكر حرف الشرط والسبب لما كان ذلك دالا عليه ولذلك
لم يقع الجزم في النفي لانه خبر محض والاخبار لا يلزم ان تكون للتحصيل مسببة عنها بل قد تكون
لغرض اطلاع المخاطب في ذلك خاصة انتهى تنبيه قال الرضي لا يلزم ان يكون الشرط
علة تامة لحصول الجزاء بل يكفي في كونه شرطا توقف الجزا عليه وان كان متوقفا على
اشيا اخر كما تقول ان توضات صحت صلاتك انتهى ويتعين الرفع ان امتنع تقدير
ان تفعل بعد الامر وان لا تفعل بعد النهي ويمتنع الجزم عند البصريين خلافا
للكسائي فالاول نحو قولك تباعد عن الاسد ياكلك والثاني قوله تعالى ولا تمنن تستكثر
بالرفع فيهما ولا يجوز الجزم لان الشرط المقدر ان قدر منفيا في الاولى اي ان لا تباعد عن الاسد
ياكلك ومنفيا في الثانية اي ان لا تمنن تستكثر لم يناسب فعلا الامر والنهي اللذين جعلا
دليلين عليهما وان قدر مثبتا في الاولى اي ان تباعد ومنفيا في الثانية فسد المعنى فيهما
لان اكل الاسد لا يتوقف على المامورية وهو التباعد بل على عدمه ولهذا لا يصح ان تباعد عن الاسد ياكلك
والاستكثار لا يترتب على عدم المن بل على المن الذي هو ضده ولذلك لا يصح ان لا تمنن تستكثر

والمغني صح

الجزم

نحو صح

ان صح

من صح

ولجاز الكسائي الجزم في الثانية وقضية كلامه كالتسهيل انه يخالف في الاولى انه يجوز عند قيام القرينة ان يضمر بعد الاثبات النفي وبالعكس فيقدر الشرط على ما يقتضيه الحال من اثبات او نفي فيقدر في نحو احسن الى بغضك ان لا تحسن الى يبغضك وفي لا تدن من الاسد يأكلك ان تدن من الاسد يأكلك فيكون مدلولا على الشرط بالمعنى لا باللفظ ترجيحا للقرينة المعنوية على اللفظية قال المص وهو وجه حسن اذا كان المعنى مفهوما وغير الكسائي يوجب تقدير المضمر مثل المظهر نفيا واثباتا كما قررناه الا ان المسئلة الاولى قال ابن عقيل لم ار فيها خلافا واما الثانية فالخلاف فيها مشهور عن الكسائي وحكاه بعض المغاربة عن الكسائي وبعض المتاخرين وقال الجرمي في الفرخ يجوز الجزم في النهي على ردأة وقبح قال الاخفش يجوز لا على الجواب بل بالقياس على النصب بعد الفاء في قوله تعالى لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم وبان الشيء يحمل على نقيضه ومعنى الكلام يرشد الى ذلك المقدر وبوروده في كلامهم سمع لا تسئلوا يحجكم بما تكرهون وعن ابي طلحة انه قال يا رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تطاول ولا تشرف يصبك سهم ومنه الحديث لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض ويحتمل سكون الباء للادغام لا للجزم وقرأ الحسن لا تمنن تستكثر بالجزم وفي الحديث على رواية فلا يقرب مسجدنا يؤذنا بريح الثوم واجيب بفساد القياس على النصب فانه قد ثبت بعد النفي مع انه لا يجزم بل بعدم كامر وبتاويل ما ورد على الابدال من الفعل الاول المجزوم لا على الجواب وان لم يمتنع ما ذكر فالجزم على الجواب ويجوز على الرفع على قصد الاستيناف او الوصف ان كان قبله نكرة لا تصلح للحال او لقصد الحال ان كان ما قبله يصلح مجيء الحال منه فمن الاول قوله وقال رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امري يجري بمقدار والثاني كقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني في قراءة من رفع خذ من اموالهم صدقة تطهرهم فيرثني وتطهرهم صفتان ومن الثالث قوله تعالى ثم ذرهم في خوضهم يلعبون ويجوز في نحو ذرني اقول ذلك الرفع لان اكل الاستدلال يتوقف على المامور وهذا التباعد بل على عدمه ولهذا لا يصح ان يتباعد على الاستيناف او الحال تنبيهان الاول لم يذكر المص حذف كل من الشرط والجزاء معا ومنه قوله قالت بنات العم يا سلمى وان كان فقيرا معدما قالت وان اي وان كان كذلك رضيته ولا يعرف ذلك مع غير ان ومما تقدم من شرط تعويض لا عند حذف الشرط عن ابن عصفور والابدي ذكراه ايضا فيما اذا كان حذف الجواب معه نحو اضرب زيدا ان اساء والا فلا اي وان لا يسئ فلا تضربه وكلام التسهيل يقتضي ان حذفهما معا ضرورة وكلام ابن عصفور على انه ضرورة بدون لا ويجوز في الكلام وكلام غيرهم يقتضي جوازه في الكلام مع ان مطلقا ولا يحذفان من ان ولا غيرها عند الجمهور واجاز بعضهم في ان فيرتفع الفعل صفة قال تعالى تحبسونهما من بعد الصلاة فالفعل صفة آخران ويرتفع على الغاء ان كقوله ذي الرمة وانسان عيني يحسر الماء تارة فيبدو وتارات يجم فيغرق والمشهر بالشرطية فيها الفاء وهو قول ضعيف وحمل الاية والبيت على خلاف ذلك واضح قال ابن عقيل الثاني اقتضى اقتصار

وحكاه ابن عصفور عن الكوفيين صح

بل حملا على اللفظ لان الاول مجزوم واستدل من اجازه على الجواب صح

ورود الفعل منطوق انهم يعني الكسائي ورد ابعد كلامهم بجواز الجزم بعد النفي صح

على ما ذكر من الجوازم لفعل واحد ولفعلين ان الجزم لا يكون بغيرها وهو مذهب البصريين واجاز الكوفيون الجزم في صلة تشبيها بجواب الشرط نحو الذي يأتيني احسن اليه قال الاخفش بعد ان تريد اخاها فانك فيها انت من دونه تقع كذلك الذي يبغي على الناس ظالما تصبه على رغم عواقب ما صنع وهذا عند البصريين من الضرورة بحيث لا يقاس عليه وجا ايضا الجزم في مستقبل نكرة موصوفة مما يصلح ان يكون شرطا انشد المرزباني وكل امر الا تر تجاري عنك يكن شيئا فعلا على من يصاحبك ويحتمل هذه الشواهد كونها من تسكين ضمة الاعراب تخفيفا كما قرأ ابو عمرو وينصركم وبارئكم ويشعركم وقد مر في باب الاعراب

فصل

عقده لادوات الشرط غير الجازمة وهي خمسة اما ولو ولوما ولولا ولما فهي كادوات الشرط في انها للتعليق والربط بين الجملتين كما افاده قوله ومن ادوات الربط اي غير ما ذكر مما مر لكنها لا تجزم ولهذا افردها بفصل ولم يقل ومن ادوات الشرط لان منها ما هو للتعليق في الماضي وهو لو ولما كما سياتي والمغاربة يمنعون من تسمية اداة التعليق شرطا لان حقيقته انما تكون في الاستقبال وهو خلف لفظي لانه ان اريد بالشرط الربط من مجرد الربط بين الجملتين فهو شرط وان اريد العمل في الجزئين فلا فالكاز تعبيره بالربط اولى لانطباقه على كلا القولين ومما يترجح كونه شرطا باجماعهم على ان اذا للشرط ولا تعمل في الجزئين فالاول اما بالفتح والتشديد وقد تبدل ميمها الاولى ياء استثقالا للتضعيف كقول عمر بن ابي ربيعة رايت رجلا ايما اذا الشمس عارضت فيضحى واما بالعشي فيخصر وهو حرف شرط وتفصيل وتوكيد اما الشرط فبدليل لزوم الفاء بعدها كما سياتي واما التفصيل فباستقراء مواردها وهو الغالب في احوالها قال تعالى فاما الذين امنوا فيعلمون انه الحق من ربهم واما الذين كفروا وقد يترك تكرارها استغناء باحد القسمين عن الاخر وبكلام يذكر بعدها في موضع القسم الثاني فالاول كقوله تعالى فاما الذين امنوا بالله واعتصموا به اي واما الذين كفروا فلهم كذا والثاني نحو هو الذي انزل على عبده الكتاب منه ايات محكمات هن ام الكتاب واخر متشابهات فاما الذين في قلوبهم زيغ الاية واما غيرهم فيؤمنون به ويكلون معناه الى ربهم بدليل قوله والراسخون في العلم فكانه قيل واما الراسخون في العلم وقد تتخلف التفصيل قولهم اما زيد فذاهب واما التوكيد فقال الزمخشري اما تعطي الكلام فضل توكيد تقول زيد ذاهب فاذا قصدت توكيد ذلك وانه لا بد ولا محالة ذاهب وانه بصدد الذهاب وانه منه عزيمة قلت اما زيد فذاهب ومعناها كما قال سيبويه مهما يكن من شيء فهي نائبة عن اداة الشرط وجملته قال المص وهذا التفسير مشعر بفائدتين احداهما بيان كونه مؤكدا وانه في معنى الشرط والفاء لازمة في اكثر ما تتلوها كما في الايات السابقة وهذا نتيجة كونها متضمنة لمعنى الشرط والا لما احتاجت الى الفاء فلو كانت للعطف لم تدخل على الخبر اذ لا يعطف الخبر على المبتدا ولو كانت زائدة لصح الاستغناء عنها ولما لم يصح ذلك امتنع كونها للعطف وتعين انها فاء الجزاء واستظهر بقوله في اكثر النثر على حذفها في الشعر كقوله فاما القتال لا قتال لديكم وفي قليل من النثر كما في الحديث

الذي صح

الجزم في تشبيه

ان تكون صح

ولو صح

يسمي صح

فالاول صح

خلاف التلاوة

يقولون امنا به صح

تقول صح

جا صح

اما بعدما بالرجال يشترطون شروطا الحديث الا كان متلو نتلو‌ها فقول لا محذوفا استغنى
عنه بالمقول وحذف القول شايع في اللغة قال ابو الفتح ولا اشبهه الا بالمنامات
وحديث البحر فيتبعه الفا في الحذف وجوبا كما في الاوضح قال تعالى فاما الذين اسودت
وجوههم اكفرتم اي فيقال لهم اكفرتم فحذف القول استغنا‌ء عنه بالمقول فيتبعه الفا
في الحذف ورب شي يصح تبعا ولا يصح استقلالا كالحاج عن غيره يصلي عنه ركعتي
الطواف فلو صلى احد عن غيره ابتدا‌ء لم يصح على الصحيح ومما ذكره من حذف الفا هو
قول الجمهور كما قال في المغني وزعم بعضهم ان الفا لا تحذف في غير الضرورة وان الجواب
في الاية فذوقوا العذاب والاصل فيقال لهم ذوقوا فحذف القول فانتقلت الفا
للمقول وما بينهما اعتراض وكذا قال في اية الجاثية واما الذين كفروا افلم تكن
اياتي تتلى عليكم فحذف القول وتاخرت الفا عن الهمزة وافهم قوله لمتلو تلوها ان
الفا لا تلي اما بل لا بد من الفصل بينهما ويكون بواحد من ستة ذكرها في المغني احدها
المبتدا كما في الايات السابقة الثاني الخبر اما في الدار فزيد وزعم الصفار ان
الفصل به قليل والثالث جملة الشرط نحو فاما ان كان من المقربين فروح وريحان
الايات والرابع اسم منصوب لفظا او محلا بالجواب نحو فاما اليتيم فلا تقهر الايات
والخامس اسم كذلك معمول لمحذوف يفسره ما بعد الفا نحو اما زيدا فاضربه وقراءة
بعضهم واما ثمود فهديناهم بنصب ثمود وتقدير العامل بعد الفا وقبل ما دخلت عليه
لان اما نائبة عن الفعل فكانها فعل والفعل لا يدخل على الفعل واما نحو اما زيد كان يفعل
فعل الفعل كان ضمير فاصل في التقدير واما ليس خلق الله مثله ففي ليس ضمير شان
واذا قيل بانها حرف فلا اشكال والسادس ظرف معمول لاما لما فيها من معنى الفعل
الذي نابت عنه او للفعل المحذوف نحو اما اليوم فذاهب واما في الدار فان زيدا
جالس ومنه اما بعد فكذا وكذا ولا يكون العامل ما بعد الفا لان خبر ان لا يتقدم عليها
فكذا معموله كما مر هذا مذهب الجمهور وخالفهم المبرد وابن درستويه والفرا فجعلوا العامل
نفس الخبر وتوسع الفرا فجوزه في بقية اخوات ان فان قلت اما اليوم فانا جالس
احتمل كون العامل اما وكونه الخبر لعدم المانع فان قلت اما زيدا فاني ضارب لم
يجز ان يكون العامل واحدا منهما وامتنعت المسئلة عند الجمهور لان اما لا تنصب
المفعول ومعمول خبر ان لا يتقدم عليها واجاز المبرد ومن وافقه على تقدير اعمال الخبر ذكره
كله في المغني والثاني من ادوات الربط لو الامتناعية وهي حرف يقتضي في نحو
لو جاءني زيد لاكرمته ثلاثة امور كما قال في المغني احدها الشرطية اي تقييد الجملة الثانية بالزمن الماضي
وبهذا الوجه والذي بعده فارقت ان فان تلك تقييد عقد السببية والمسببية في
المستقبل ولهذا قالوا الشرط بلو مفروض في الماضي عكس ما يتوهمه المبتدؤن الا ترى انك تقول ان جئتني غدا
اكرمتك فاذا انتفى الغد ولم تجي قلت لو جئتني امس اكرمتك الثالث الامتناع وقد
اختلفت النحاة في افادتها له وكيفية افادتها اياه على ثلاثة اقوال احدها انها لا تفيده
بوجه وهو قول الشلوبين زعم انها لا تدل على امتناع الشرط ولا على امتناع الجواب بل

على

ان علي

على التعليق في الماضي كما دلت ان على التعليق في المستقبل ولم تدل بالاجماع على امتناع ولا
ثبوت معه وتبعه على هذا القول ابن هشام الخضراوي قال المصنف وهذا الذي قاله
من انكار الضروريات اذ فهم الامتناع منها كالبديهي فان كل من سمع لو فعل فهم عدم وقوع
الفعل من غير تردد والثاني انها تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب جميعا وهذا هو القول
الجاري على السنة المعربين ونص عليه جماعة النحويين وهو باطل بمواضع كثيرة منها
قوله تعالى ولو اننا نزلنا اليهم الملائكة وكلمهم الموتى ولو ان ما في الارض ولو لم تكن ربيبتي في حجري
ما حلت لي انها لابنة اخي من الرضاعة وقول عمر رضي الله عنه وبعضهم يرفعه نعم العبد صهيب
لو لم يخف الله لم يعصه وبيانه ان كل شي امتنع ثبت نقيضه فاذا امتنع ما قام ثبت قام
وعكسه وعلى هذا فيلزم على هذا القول في الاية الاولى ايمان الكفار مع نزول الملائكة
وتكليم الموتى وحشر كل شي عليهم وفي الثانية نفاد الكلمات مع عدم كون ما في الارض
من شجرة اقلاما تكتب الكلمات وكون البحر الاعظم بمنزلة الدواة وكون السبعة الابحر
مملوءة مدادا وعصيان صهيب مع الخوف وكل ذلك عكس المراد الثالث انها تفيد
امتناع الشرط خاصة ولا دلالة لها على امتناع الجواب ولا على ثبوته ولكنه ان كان
مساويا للشرط في العموم كما في قولك لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا لزم انتفاؤه
لانه يلزم من انتفاء السبب المساوي انتفاء مسببه وان كان اعم كما في قولك كان الضوء
موجودا لم يلزم انتفاؤه وانما يلزم انتفاء القدر المساوي منه للشرط قال في المغني
وهذا قول المحققين فلذلك قال هنا تبعا لهم في تفسير مدلولها حرف يقتضي امتناع
ما يليه واستلزامه لتاليه واصل هذه العبارة لابن مالك في التسهيل وتبعه
عليها المص وجمع من ايمة العربية والاصول وقد وضح ابن مالك مراده من ذلك
بقوله في شرح الكافية حرف يدل على امتناع تال يلزم لثبوته ثبوت تاليه فالمعنى بالعبارة
الاولى على هذا انها تقتضي امتناع ما يليه وتقتضي استلزام وجوده وجود تاليه
وتعسف ابو حيان فشرحها بما يوافق كلام المعربين فجعل الضمير من قوله واستلزامه
عايدا على الامتناع والمعنى انها تدل على امتناع ما دخلت عليه ويستلزم امتناعه
امتناع التالي وعليه مواخذتان احداهما انه ذكر ان ابن مالك ممن يقول انها حرف امتناع لامتناع
لامتناع قال الدماميني في حاشيته على التسهيل وعلى شرحه وصحيح ان ابن مالك فر من ذلك لكنه
لم ينفعه فراره اذ قيض له ابو حيان فسر هذا التفسير ووجهه بان قال فاذا قيل لو كانت
لشمس اقتضى امتناع الاكل يقتضي امتناع الشبع الثانية انه كان له عدم حمل ما في عادة
الضمير من قوله واستلزامه الى الامتناع لكونه قد تقدم ذكره في قوله امتناع ما يليه فلا عذر
له في قوله ان المعنى واستلزامه امتناع تاليه فان الامتناع الثاني لم يؤت به ولا
بضمير هو ابن جاء هذا الامتناع الثاني قال والصواب ان قوله واستلزامه عايدا
الى ما يليه لانه هو اقرب مذكور اي يقتضي استلزام هذا التالي فيكون قوله لتاليه على ظاهره
من غير حذف مضاف وضمير راجع لما يليه ايضا نقله الدماميني قال في المغني على ان في

علم أن قول الشرط ... إنما يوجب عدم الفعل إن الشرع ... الأول ... الثاني

والسببية صح

يكل العبارتين نقص فانهما لا يفيدان اقتضاءها للامتناع في الماضي فاذا قيل حرف يقتضي في الماضي امتناع تال كان اجود العبارات انتهى وتلخص على هذا ان يقال انها تدل على ثلاثة امور عقد السببية وكونها في الماضي وامتناع السبب ثم تارة يعقل بين الجزئين ارتباط مناسب وتارة لا يعقل فالنوع الاول نحو لو شئنا لرفعناه بها ونحو لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا فهنا يلزم فيه من امتناع الاول امتناع الثاني قطعا وما يوجب احدهما فيه عدم الانحصار المذكور نحو لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجودا ونحو لو نام لانتقض وضوءه وهذا لا يلزم من امتناع الاول امتناع الثاني فيما يجوز فيه العقل ذلك نحو لو جاءني لاكرمته فان العقل يجوز انحصار سبب الاكرام في المجيء ويرجحه ان ذلك هو الظاهر من ترتيب الثاني على الاول وانه المتبادر الى الذهن واستصحاب للاصل وهذا النوع يدل فيه العقل على انتفاء السبب المساوي لانتفاء السبب لا على الانتفاء مطلقا ويدل الاستعمال والعرف على الانتفاء المطلق والنوع الثاني قسمان احدهما ما يراد به تقرير الجواب وجد الشرط او فقد لكنه مع فقده اولى وذلك كالاثر عن عمر فانه يدل على تقرير عدم العصيان من صهيب مع ثبوت الخوف اولى بثبوته مع عدم الخوف وكالاية الشريفة في الانعام لان الكفار اذا لم يؤمنوا مع انزال الملائكة وتكليم الموتى وحشر كل شيء عليهم فمع عدم ذلك اولى وكالاية الشريفة في لقمن لان العقل يجزم بانه اذا لم ينفد مع كثرة هذه الامور فلأن لا ينفد مع قلتها وعدم بعضها اولى وكذا قوله تعالى ولو سمعوا ... لتولوا فان التولي عند عدم السماع اولى وكذا لو انتم تملكون خزائن رحمة ربي اذا لامسكتم فان الامساك مع عدم ملكهم اولى وعلى ذلك فقس والثاني ان يكون الجواب مقررا على كل حال من غير تعرض لاولوية نحو لو ترك العبد لما نهوا عنه قال المص وهذا وامثاله يعلل بثبوته لعلة اخرى مستمرة على التقديرين قال والدماميني عليه كلام والمقصود في هذا القسم تحقيق ثبوت الثاني واما الامتناع في الاول فانه وان كان حاصلا لكنه ليس هو المقصود قال المص بعد ذكر ما لخصناه وقد اتضح لهذا انه افسد تفسير قول الجمهور حرف امتناع لامتناع اي امتناع الجواب لامتناع الشرط على ما فسره اصحاب هذا القول وهو المشهور لا بالعكس اي امتناع الشرط لامتناع الجواب كما قال ابن الحاجب فرارا من تلك الاشكالات وعبارة سيبويه حرف لما كان سيقع لوقوع غيره اي عند قاله في الارتشاف اي انها تقتضي فعلا ماضيا متوقعا ثبوته لثبوت غيره والمتوقع غير واقع ثم قيل هي راجعة لعبارة المعربين لان المعنى لكنه لم يقع فلم يقع المرتب عليه وعلى هذا جرى ابن مالك فقال كانه قال لو تقتضي فعلا امتنع لامتناع ما كان يثبت لثبوته وهو كما قاله غيره انتهى وقيل راجعة لعبارة هذا الكتاب كالتسهيل اذ لا دليل على انه لم يقع المرتب عليه دائما وقال في المغني في شرح عبارة سيبويه ان الثاني يثبت عند ثبوت الاول واورد انها ناقصة لعدم دلالتها على ان لو دالة على امتناع الشرط واجاب بانه يفهم من قوله

رضي الله عنه صح

منه صح

ما استجابوا لكم لان عدم الاستجابة عند عدم السماع اولى وقوله ولو اسمعهم صح

لكون صح

كان صح

نحو صح

لما

أو لا يقتضي ان الثاني لما كان سيقع الجواب وان المراد بغير الشرط وما قاله ... صح

لما كان سيقع فانه دليل على انه لم يقع وتعقبه الدماميني بان ما قاله ثانيا يقتضي ان ما كان سيقع هو الشرط وبينهما تفاوت انتهى وقد حاول البدر بن مالك توجيه عبارة الجمهور على التفسير المشهور فبينها بامرين احدهما ان جواب لو ممتنع لامتناع شرطه وقد يكون ثابتا لثبوت غيره بناء على مفهوم الشرط في حكم اللغة لا في حكم العقل فاذا قلت ان قام زيد قام عمرو فمقصودك في عرف اهل العرف انه اذا لم يقم لم يقم عمرو ولان الاصل فيما علق على شيء ان لا يكون معلقا على غيره فجرت العرب على هذا الاصل ولهذا فهموا عدم جواز القصر في السفر عند عدم الخوف من قوله تعالى لا جناح عليكم ان تقصروا من الصلاة ان خفتم ثانيهما ان جوابها ممتنع لامتناع شرطها لانها اذا كانت لنفي تاليها واستلزام تاليه فقد دلت على امتناع الثاني لامتناع الاول فاذا صح تساويهما انتفى قطعا وان كان اعم انتفى من الجواب القدر المساوي فيه للشرط فصح كلامهم ح وقال ابن الصائغ مراد هم ان انتفاء الشرط والجواب هو الاصل في وضعها والتبادر في ثبوت الجزاء في بعض الامثلة ونحو هذا قول القرافي في الفوائد لو لعدم الشرط جزما ولعدم الجزاء غالبا وهي العبارة القاطعة للشغب واما الذين فسروا عبارة الجمهور بانها تدل على امتناع الجواب فقال قد وهم ابن الحاجب في اماليه ظاهر كلامهم ان الجواب ممتنع لامتناع الشرط وهو ولانهم يذكرونها مع لولا فيقولون لولا حرف امتناع لوجود والممتنع مع لولا هو الثاني فكذا يكون قولهم في لو وغيرها والقول الاولى لان انتفاء السبب لجواز ان يكون ثم اسباب اخر بل الامر بالعكس لان انتفاء المسبب يدل على انتفاء السبب فهي لامتناع الاول لامتناع الثاني ويدل عليه قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فانها مسبوقة بمنع التعدد في الالهة لامتناع الفساد لان امتناع الفساد لامتناع الالهة لانه خلاف المفهوم من سياق امثال هذه الاية ولانه لا يلزم من انتفاء الالهة انتفاء الفساد لجواز وقوع ذلك وان لم يكن تعدد في الالهة لان المراد بالفساد فساد نظام العالم عن حالته وذلك جائز ان يفعله الاله الواحد انتهى بنقل المص في المغني قال وهذا الذي قاله خلاف المتبادر في نحو لو جئتني اكرمتك وقد تبعه عليه ابن الخباز قال في شرح الدرة وقد تلى قوله تعالى ولو شئنا لرفعناه بها يقول النحويون لم يشأ فلم يرفعه والصواب لم يرفعه فلم يشأ لان نفي اللازم يوجب نفي الملزوم ووجود الملزوم يوجب وجود اللازم فيلزم من وجود المشيئة وجود الرفع ومن نفي الرفع نفي المشيئة انتهى وعلى هذا الاسلوب سلك الرضي وغيره في تقرير مثل ذلك بل قال المولى سعد الدين في شرح التلخيص يستحسن المتاخرون عبارة ابن الحاجب حتى كادوا يجمعون على انها لامتناع الاول لامتناع الثاني اما لما ذكره واما لان الاول ملزوم والثاني لازم وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس لجواز كون اللازم اعم وانا اقول منشأ الاعتراض قلة التأمل لانه ليس معنى قولهم لو لامتناع الثاني لامتناع الاول انه يستدل بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى يرد عليه ان انتفاء السبب والملزوم لا يوجب انتفاء المسبب واللازم بل معناه انها للدلالة على انتفاء الثاني في الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول فمعنى لو شاء الله لهداكم ان انتفاء الهداية بسبب انتفاء المشيئة فهي عندهم تستعمل للدلالة على ان علة انتفاء مضمون

في بدل الشرطية

لم يقم صح

لا انتفى الشرط انتفى المشروط لانه يلزم من انتفاء الشرط انتفاء المشروط ... من انتفاء الشرط ... المساوي ... الشرط صح

العقد صح

لامتناع الشرط صح

لا يدل على انتفاء المسبب صح

هذا صح

الجزاء ماضي الا ترى ان قولهم لولا لامتناع الجزاء لوجود الشرط نحو لولا علي لهلك عمر ليس وجوده
دليل على ان عمر لم يهلك وهذا اصح مثل قولك لو جئتني لاكرمتك لكنك لم تجئ تريد ان عدم
الاكرام بسبب عدم المجيء قال الحماسي ولو طار ذو حافر قبلها لطارت ولكنه لم يطر يعني
ان عدم طيران تلك الفرس بسبب انه لم يطر ذو حافر قبلها فلو كان معنا ها الاستدلال كما هو
طريق اهل المعقول لما صح اذ استثناء المقدم لا ينتج شيئا قال داما المنطقيون فقد
جعلوا كلا من ان ولو ونحوهما اداة التلازم دالة على لزوم الجزاء للشرط من غير قصد الى
القطع بانتفائهما فانهم يستعملونها في القياسات لحصول العلم بالنتائج فهي عندهم
للدلالة على ان العلم بانتفاء ~~علة العلم~~ لانتفاء الاول ضرورة انتفاء الملزوم لانتفاء
اللازم من غير نظر الى علة الجزاء في الخارج كما هي في قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله
وارد على هذه القاعدة لظهور ان الغرض منه التصديق بانتفاء تعدد الالهة لا بيان
سبب انتفاء الفساد لكن الاستعمال على قاعدة اللغة هو الشايع المستفيض انتهى لفظه
كلامه ان الاية واردة على طريق المنطقيين دون قاعدة اللغة مستنكر والحق ما قال
السيد ان ذلك ينافي المعاني المعتبرة عند اهل اللغة الواردة في استعمالاتهم عرفا
فانهم قد يقصدون الى الاستدلال على الامور الجزئية كما يقال لكن هل زيد في البلد ويسمى
علماء البيان مثل ذلك الطريقة البرهانية لكنه اقل استعمالا من الاول وحاصل المقام كما
اشار اليه السيد ان امتناع الثاني لامتناع الاول هو لازم معناها فانها موضوعة
لتعليق وجود مقدر للثاني بوجود مقدر للاول في الزمن الماضي فيفهم منه انتفاؤهما
معا لان ما كان حصوله مقدرا في الماضي كان منتفيا فيه قطعا فيلزم لاجل انتفائه
انتفاء ما علق به ايضا على معنى ان سبب انتفاء الثاني هو انتفاء الاول في نفس الامر بناء
على ان وجود الاول سبب لوجود الثاني فانتفى بانتفائه من غير ان يلاحظ فلا استدلال
من احدهما على الاخر يكشف ذلك كما انا تاملت في معنى قولك لو جئتني لاكرمتك فقد
علقت حصول الاكرام في الماضي بحصول مجيء مقدر فيه فيلزم انتفاؤهما وكون انتفاء الاكرام
سببا لانتفاء المجيء في زعم المتكلم واستعمال لو لهذا المعنى هو الكثير المشهور في اللغة وقد
تاتي للاستدلال فتستعمل على قصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم ليستدل به
على انتفاء الملزوم ليفهم منها ارتباط وجود الثاني بوجود الاول ومع انتفاء الثاني فيعلم
منه انتفاء الاول كقوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا فان لو هنا تدل على لزوم
الفساد اي خروج العالم عن نظامه الموجود لتعدد الالهة وعلى ان الفساد منتف كانه
قيل لو ما فسدتا فيعلم من ذلك انتفاء التعدد وهذا المعنى مناسب للاول في الربط
بين الوجودين لكنهما يوجدان هناك مقدرين تقديرا محضا لا يجامع الوجود المحقق فيفهم
منه انتفاؤهما تحقيقا مع السببية المذكورة واما ههنا فقد اعتبر الربط بينهما وان اللازم
الثاني لازم للاول ومنتف في الواقع فيتوصل به الى العلم بانتفاء الاول فان المعنيين
الى انتفائهما معا في الواقع لكنهما افترقا في المعنى معلومين فلا يمكن الاستدلال باحدهما على الاخر
وفي الثاني على وجه يمكن فيه ذلك وهو على قلته يستعمل في اللغة يقال لو كان زيد في البلد

لما

لما نا فيعلم منه انه ليس في البلد ومنه الاية الشريفة ومن هذا الاستعمال توهم بعضهم
ان لو لانتفاء الثاني وخطا عكسه المشهور وعلم بذلك ان ما ذكره معنى يقصد اليه في مقام
الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول وان المعنى المشهور
بيان سببية احد انتفائين معلومين للاخر بحسب الواقع فلا يتصور هناك استدلال
فانك اذا قلت ان جئتني اكرمتك لم تقصد ان يعلم المخاطب انتفاء المجيء من انتفاء الاكرام
كيف الانتفاءان معلوم له بل قصدت اعلامه بان انتفاء الاكرام بسبب انتفاء المجيء
ولها استعمال ثالث هو ان يقصد بيان استمرار شيء فتربط ذلك الشيء بابعد النقيضين
عنه كقولك لو اهانني لاكرمته وقوله لو لم يخف الله لم يعصه ولو كشف الغطاء ما ازددت
يقينا هذا هو الكلام المحيط باطراف المقام والسلام فتصير المستقبل ماضيا
لانها كما تقرر لتعليق حصول مضمون جملة اخرى في الماضي فلا يكون الشرط والجزاء
معها الا ماضيين في المعنى عكس ان كما سياتي ولكونها للمضي غالبا لم تجزم الا اضطرارا
كقوله لو يشا طار بها ذو ميعة لان الجزم من خواص المعرب والماضي مبني وقيل ان
الجزم بها لغية في حق لو ان لا تدخل الا على الماضي لفظا ومعنى فاذا دخلت على
مستقبل صيرته ماضيا في المعنى كلم ولما دايما كما مر فيهما واذ وربما غالبا كما مر
فيهما وسياتي في اذ ومن دخولها على المستقبل قوله تعالى ربما يود الذين
كفروا لو كانوا مسلمين اذ الاعلال واذا دخلت لو هذه على مستقبل في المعنى وجب تاويله
كقوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون لانه صدر عن صادق لا يكذب متحقق الوقوع فكان المستقبل
هو الماضي كما يجب تاويل الماضي في المعنى اذا دخلت عليه ان كما سياتي وقد ترادف لو ان
الشرطية فتكون لتعليق حصول مضمون جملة على مضمون جملة اخرى في المستقبل
كان الموضوعة لذلك وساير اسماء الشروط لان الشرط لا يكون في اسم لا يتضمن
معنى ان كما مر فتقلب الماضي اذا دخلت عليه مستقبلا في المعنى كان في ذلك نحو
قوله تعالى وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا خافوا عليهم اي وليخش الذين
ان شارفوا ان يتركوا قال في المغني وانما اولنا الترك بالمشارفة لان الخطاب للاوصياء
وانما يتوجه اليهم قبل الترك لانهم بعده اموات ومثله لا يؤمنون به حتى يروا العذاب
الاليم اي حتى يشارفوا رؤيته ويقاربوها لان بعده فياتيهم بغتة وهم لا يشعرون
ومن ذلك قوله تعالى كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت اي قارب حضوره وافاد المصنف
انها اذا دخلت على ماض في اللفظ صيرته مستقبلا في المعنى وهو كذلك اما الشرط فلانه
مفروض الحصول في الاستقبال فيمتنع ثبوته ومضيه واما الجزاء فانه معلق على
حصول مضمون الشرط في المستقبل ويمتنع تعليق الحاصل الثابت على ما يحصل في
المستقبل ولهذا كان الاصل فيهما ان يكونا مضارعين تطبيقا للمعنى باللفظ ولا
يكونان ماضيين لفظا الا لنكتة كما يذكره اهل البيان ولا معنى الا بالتاويل كقوله
تعالى ان كنت قلته فقد علمته ان كان قميصه قد من دبر فكذبت ان صدوكم عن المسجد
الحرام في قراءة من كسر الهمزة اي ان اكن قلته وان يكن كان قميصه وان يكن تبين اني قلته

وان يكن ضد غير ما تقدم يكن هذا الحكم وقال الخضراوي في قوله تعالى ان يمسسكم قرح
فقد مس القوم قرح مثله كان الاستاذ ابو الحسن بن خروف يقول في هذا الجواب محذوف
استغنى عنه بالمسبب وان المعنى فان يهنك فقد اهنته فلا ينكر عليه ذلك فقد اهنته
انتهى وهذا احد المواضع الذي ينصرف فيها الماضي الى المستقبل وهو ما اذا وقع شرطا
وينقلب للانشاء باتفاق النحاة كما ذكر الاسنوي في الكواكب وقد ينصرف الى المستقبل
في غير ذلك كما اذا وقع طلبا نحو غفر الله لزيد او وعدا نحو انا اعطيناك الكوثر او عطف
على ما علم استقباله نحو يقدم قومه يوم القيمة فاوردهم النار وبالنفي بلا كقوله
[illegible] فوالله لا [illegible] ابدا ما دام [illegible] وورد لن [illegible] وان بعد القسم نحو قوله تعالى
ولين زالتا ان امسكهما من احد من بعده ومما جرى عليه المص من مجيء لو للتعليق في
المستقبل ذكره كثير كما في المغني وانكره ابن الحاج في نقد المقرب قال ولهذا لا تقول لو
يقوم زيد فعمرو منطلق كما تقول ذلك مع ان وكذا انكره البدر بن مالك وزعم ان
انكاره قول اكثر المحققين قال وغاية ما في ادلة من اثبت ذلك ان ما جعل شرطا للو
مستقبل في نفسه او مقيد بمستقبل وذلك لا ينافي امتناعه فيما مضى لامتناع غيره
ولا يحوج لو عن ما عهد فيها من المضي قال في المغني وفيه نظر اما اولا فنقله عن اكثر
المحققين واما ثانيا فلا نعرف في كلامهم ذلك بل كثير منهم ساكت عنه وكثير منهم اثبتوه واما ثالثا
بان ما قاله من التاويل ممكن في بعض المواضع دون بعض فمما امكن فيه قوله تعالى وليخش الذين
لو تركوا من خلفهم ذرية اذ لا يستحيل ان يقال لو شارفت فيما مضى ومما لا يمكن فيه قوله
تعالى وما انت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين ونحو وبلهان قوله ذلك الى اخره مقتضاه ان
الشرط ممتنع لامتناع الجواب والذي قرره هو وغيره من مثبتي الامتناع فيها هو ان الجواب
هو الممتنع لامتناع الشرط ولم نر احدا صرح بخلاف ذلك الا ابن الحاجب وهو من ابن الحاجب
اضرب على كلامه اعتمد وذكر ما مر من كلامهما قالوا واما بدر الدين فان المعنى انقلب عليه
لتصريحه اولا بخلافه قال وكون لو بمعنى ان قاله كثير من النحاة في قوله تعالى وما انت بمؤمن
لنا ولو كنا صادقين ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون قل لا يستوي الخبيث والطيب
~~ولو اعجبك كثرة الخبيث~~ ولو اعجبك كثرة الخبيث ولو اعجبك حسنهن ونحو اعطوا السائل ولو
جاء على فرس وقوله قوم اذا حاربوا شدوا مازرهم دون النساء ولو باتت باطهار وامّا
نحو ولو ترى اذ وقفوا على النار ولو نشاء اصبناهم وقول كعب ارى واسمع ما لو يسمع الفيل فمن
القسم الاول لان من هذا لان المضارع في ذلك مراد به الماضي وتحرير ذلك ان يعلم ان خاصية
لو فرض ما ليس بواقع ومن ثم انتفى شرطها في الماضي والحال لما ثبت من كون متعلقها
غير واقع وخاصية ان تعليق امر بامر مستقبل محتمل ولا دلالة لها على حكم شرطها في الماضي
والحال فعلى هذا قوله ولو باتت باطهار يتعين فيه معنى ان لانه خبر عن امر مستقبل محتمل
اما استقباله فلان [illegible] ~~ولا دلالة لها على حكم شرطها في الماضي والحال فعلى هذا قوله ولو~~
~~باتت باطهار يتعين فيه معنى ان لانه خبر عن امر مستقبل لانه جواب اذا~~ واما احتماله
فظاهر ولو يمكن جعلها امتناعية للاستقبال والاحتمال ولان المقصود تحقق ثبوت الطهر

للامتناع

لا امتناعه والحاصل ان الشرط متى كان مستقبلا محتملا وليس المقصود فرضه الان او في
ما مضى فهي بمعنى ان ومتى كان ماضيا او حالا او مستقبلا ولكن قصد فرضه الان او في ما مضى
فهي الامتناعية ذكر ذلك كله في المغني وترادف لو ان المصدرية فتكون حرفا مصدريا
بمنزلة ان الا انها لا تنصب واكثر وقوعها بعد ود او يود كما تقدم في الموصول الحرفي
واقتضى اقتصاره في معاني لو على هذه الوجوه الثلاثة وهي الامتناع وترادف ان
الشرطية وان المصدرية انها لا ترد لغير ذلك وذكر الزمخشري وغيره انها قد تكون
للتمني نحو لو تاتيني فتحدثني قيل ومنه فلو ان لنا كرة اي فليت لنا ولهذا نصب
تكون في جوابها كما انتصب فافوز في جواب يا ليتني كنت معهم فافوز قال في المغني
ولا دليل في ذلك لجواز ان يكون النصب في فنكون مثله في الا وحيا او من وراء حجاب
او يرسل وقول ميسون للبس عباءة وتقر عيني وقال ابن هشام وابن الضائع
لو هذه قسم براسها تحتاج لجواب كالشرط ولكن قد يوتى لها بجواب منصوب كجواب ليت
وقيل هي لو الشرطية اشربت معنى التمني بدليل انهم جمعوا لها بين جوابين جواب منصوب
بعد الفاء وجواب باللام كقول مهلهل فلو نبش المقابر عن كليب فيخبر بالذنائب
اي زير ليوم الشعثمين لقر عينا فكيف لقاء من تحت القبور وقال ابن مالك هي لو
المصدرية اغنت عن فعل التمني وذكر في التسهيل انها قد تكون للعرض نحو لو تنزل
عندنا فتصيب خيرا وذكر ابن هشام اللخمي وابن السمعاني صاحب القواطع في الاصول
لها معنى اخر وهو التقليل نحو تصدقوا ولو بظلف محرق وقوله تعالى ولو على انفسكم
قال في المغني وفيه نظر وقد يلي لو الامتناعية احترز به عن غيرها فعل مضمر اما
مفسر بفعل مذكور بعده وذلك حيث وليها اسم مرفوع نحو قول الخذوي اخلاي
لو غير الحمام اصابكم عتبت ولكن ما على الدهر معتب وقوله لو غيركم علق
الزبير بحبله ادى الجوار الى بني العوام وقول عمر رضي الله تعالى عنه لو غيرك قالها
يا ابا عبيدة وقول حاتم لو ذات سوار لطمتني او منصوب من باب الاشتغال نحو لو زيدا
رايته اكرمته او غير مفسر بل كان محذوفا نحو التمس ولو خاتما واضرب ولو زيدا والا ما
ولو بارد او قوله لا يامن الدهر ذو بغي ولو ملكا جنوده ضاق عنها السهل والجبل
فكلام المص هنا وفي باب الاشتغال يقتضي ان لو كان في اختصاصها بالفعل فلا يليها
الا الفعل ظاهرا او مقدرا وهو ما صرح به ابن مالك في شرح الكافية الشافية وكلام
المغاربة على خلافه وهو المنسوب للبصريين قال ابن الضائع البصريون يصرحون
بامتناع لو زيد قام لاكرمته على الفصيح ويجيزونه شاذا نحو لو ذات سوار لطمتني
وهو عندهم على فعل مضمر انتهى وقد مر الخلاف في نحو قوله تعالى قل لو انتم تملكون مع
ما قيل في تخريجه او مسند بالرفع عطفا على قوله مفسر اي او يلي لو الامتناعية فعل
مقدر مسند الى ان المشددة المفتوحة وصلتها نحو قوله تعالى ولو انهم صبروا
ولو انهم امنوا واتقوا ولو انهم فعلوا فمن فموضع ان وصلتها رفع عند الجميع وانما
الخلاف في تخريجه وما اقتضاه كلامه من انه على الفاعلية هو مذهب المبرد والزجاج

والكوفيين اى ولو ثبت انهم صبروا وكذا البقية كما قال الجميع نما ان فى السما بحا وقال آخر بالابتداء
ثم قيل لا يحتاج لخبر لاشتمال صلتها على المسند والمسند اليه واختصت غدوة بالنصب بعد لدن
والحين بالنصب بعد لات وقيل على الابتداء والخبر محذوف ثم قيل يقدر مقدما اى ولو ثابت
ايمانهم على حد وآية لهم انا حملنا وقال ابن عصفور يقدر هنا مؤخرا بعد اما كقوله عندى
اصطبار واما انني جزع وذلك لان لعل لا تقع هنا فلا تشتبه ان المؤكدة اذا قدمت بالتى بمعنى
لعل فالاولى ان يقدر مؤخرا على الاصل اى ولو ايمانهم ثابت ورجح القول بالفاعلية بان
فيه ابقاء لو على الاختصاص بالفعل قال الزمخشرى كون خبر ان فعلا ليكون عوضا من الفعل المحذوف
ورده ابن الحاجب وغيره بقوله تعالى ولو ان ما فى الارض من شجرة اقلام وقالوا انما ذلك فى الخبر
المشتق لا الجامد كما فى الآية وفى قوله ما اطيب لو ان الفتى حجر تنبو الحوادث عنه وهو ملموم ورده
ابن مالك بقوله لو ان حيا مدرك الفلاح ادركه ملاعب الرماح قال
فى المغنى وقد وجدت فى الحضرة ... وقع فيها الخبر اسما مشتقا ولم يتنبه لها الزمخشرى كما لم
يتنبه لآية لقمن ولا ابن الحاجب والا لما منع ذلك ولا ابن مالك والا لما استدل بالشعر وهى قوله
تعالى يودوا لو انهم بادون فى الاعراب ووجدت آية الخبر فيها ظرف وهى لو ان عندنا ذكرا من الاولين
انتهى ورده الدمامينى بان لو فى الآية التى لم تقع بمقصود نظمه ولا الآية عن الآية انها
ليست فيها شرطية وانما هى مصدرية قال وقد ذكرها ابن الحاجب فى منظومته حيث قال لو انهم
بادون فى الاعراب لو للتمنى ليست منه فاتنه لتابعه قال الرضى لو فى قوله تعالى لو انهم بادون بمعنى
ان المصدرية وليست شرطية وتدابلا الاسمين مرفوعين كما فى قوله لو بغير الماء حلقى
شرق كنت كالغصان بالماء اعتصارى وقوله لو فى طهية احلام لما عرضوا دون الذى انا راميه
وترمينى واختلف فيه فقيل هما مبتدا وخبر على ظاهره وليت الجملة الاسمية شذوذا
كما قيل فى قوله فهلا نفس ليلى شفيعها وهذا ما اشار اليه المص بقوله ونحو وقال الفارسى انه
على تقدير فعل اى لو شرق حلقى فحذف الفعل ولا والمبتدا اخرا وقال ابن خروف هو
على اضمار كان الشانية اى لو كان هو اى الشان بغير الماء حلقى شرق وقال المتنبى فلو قلم القيت
فى شق راسه من السقم ما غيرت من خط كاتبه فقيل لحن لانه لا يمكن ان يقدر لو القى قلم وقال
المص روى بنصب قلم ورفعه وهما صحيحان والنصب وجه بتقدير ولو لابست قلما كان يقدر
فى نحو زيدا حبست عليه والرفع فيكون القيت صفة لقلم ومن الاولى التعليلية على كل حال متعلقة
بالقيت لا بغيرت لوقوعه فى خبر ما النافية تحمله جواب لو الامتناعية مضارع منفى بلم نحو لو لم
يخف الله لم يعصه وماض مثبت او منفى بما والغالب على المثبت دخول اللام عليه نحو لو نشاء
لجعلناه حطاما ومن تجرده لو نشاء جعلناه اجاجا والغالب على المنفى تجرده منها نحو ولو
شاء ربك ما فعلوه ومن اقترانه بها قوله ولو نعطى الخيار لما افترقنا ولكن لا خيار مع الليالى
وورد جوابها الماضى مقرونا بقد وهو غريب كقول جرير لو شئت قد نقع الفؤاد
بشربة تدع الحوائم لا يجدن غليلا ونظيره فى الشذوذ جواب لولا بها كقول جرير ايضا
لولا رجاؤك قد قطعت ... ولا ذكر قيل وقد يكون جوابها جملة اسمية مقرونة باللام او بالفاء
كقوله ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير وقيل هو جواب لقسم مقدر ذكره فى المغنى

والثالث

ويجب م
العيش م
اية في التنزيل م
لو م
بتقدير فعل دال عليه المعنى اي ولو حصل قلم او ركز لو يبق قلم وعلى الرفع م
تغيرت
لماء
القرآن م
تعاليم م

الثالث لما غير النافية كامر وغير التى بمعنى الا كما سيأتى بل المختصة بالماضى فتقتضى
جملتين وجدت ثانيتهما عند وجود اولاهما نحو لما جاء فاكرمته وهو عند سر والمحققين
حرف وجود لوجود اى وجود شيء لوجود غيره وبعضهم يقول وجوب لوجوب بالباء وهى
عبارة المغاربة والمعنى قريب والمقصود انها تدل على تحقق شىء لتحقق غيره فهو واجب
اى ثابت او واقع اى موجود فاذا قلت لما قام زيد قام عمرو افادت لما ربط الجملة
بالجملة كما تفيده لو الا ان لو تدل على عدم الوقوع اى بالنسبة الى الملزوم ولما تدل على ربط
ما وقع بواقع لا ظرف بمعنى حين كما زعم ابن السراج وتبعه الفارسى وتبعه تلميذه ابن
جنى وابو طاهر العبدى وتبعهم جماعة وقال ابن مالك بمعنى اذ قال المص وهو حسن لانها
مختصة بالماضى وبالاضافة الى الجملة ورد ابن خروف على مدعى الاسمية بجواز لما اكرمتنى
الامس اكرمتك اليوم واجاب المصنف بان هذا مثل ان كنت قلته فقد علمته والشرط
لا يكون الا مستقبلا ولكن المعنى ان ثبت انى كنت قلته وكذا المعنى هنا لما ثبت اليوم
اكرامك لى امس اكرمتك واستشهد للظرفية بقوله انى لارجو محرزا ان ينفعا
اياى لما صرت شيخا قلعا قال فى شرح الكافية بهذا يقوى قول من على انه قد جاءت
فيه لمجرد الظرفية انتهى ويحتمل كون جواب لما محذوفا فالمفهوم المعنى اى لما صرت شيخا قلعا
حصل له هذا الرجاء واستدل للحرفية بمجى جوابها منفيا بما ومصدرا باذا الفجائية وما
بعدهما لا يعمل فيما قبلهما قال تعالى فلما قضينا عليه الموت ما دلهم على موته فلما نجاكم
الى البر اذا هم يشركون وتختص لما هذه بالماضى لفظا ومعنى فخالفت النافية
فى كونها لا يليها لفظا الا المضارع والتى بمعنى الا فلا يليها الا الماضى لفظا مستقبلا معنى
ويكون جوابها ماضيا لفظا ومعنى اتفاقا وجملة اسمية مقرونة باذا الفجائية
او بالفاء عند ابن مالك ومضارعا عند ابن عصفور فالاول فلما نجاكم الى البر اعرضتم
والثانى فلما نجاهم الى البر اذا هم يشركون فلما نجاهم الى البر فمنهم والرابع فلما ذهب
عن ابراهيم الروع وجاءته البشرى يجادلنا وقيل فى الاول ان الجواب محذوف اى انقسموا
فرقتين فمنهم مقتصد وفى آية المضارع ان الجواب جاءته البشرى على زيادة الواو
او محذوف اى اقبل يجادلنا وتليه اى تلى لما الوجودية ان المفتوحة الخفيفة الزائدة
كثيرا نحو ولما ان جاءت رسلنا لوطا فلما ان جاء البشير وتزاد ان ايضا فى غير ذلك
فاستطرد الى بقية المواضع التى تزاد فيها اتماما زيادة كاينة بكثرة اى معها وذلك بين
القسم ولو سواء كان فعل القسم مذكورا نحو قوله فاقسم ان لو التقينا وانتم لكان لكم يوم
من الشر مظلم او متروكا كقوله اما والله ان لو كنت حرا وما بالحر انت ولا العتيق هذا قول
سر وغيره وفى المقرب لابن عصفور انها فى ذلك حرف جىء به لربط الجواب بالقسم ويبعده
ان الاكثر تركها والحروف الرابطة ليست كذلك واما زيادة كائنة بندور فذلك
بعد الكاف التى للتشبيه فتقع بينها وبين مجرورها نحو قول ارقم اليشكرى ويوما
توافينا بوجه مقسم كان ظبية تعطو الى وارق السلم فى رواية من جر الظبية والمقسم المحسن
وتعطو اى تمد يديها وعنقها الى اغصان الشجر النضر الطرى والسلم ويوما مفعول فيه

نحو م

قوله تعالى م
والثالث م
انما كان عاملها الجواب ... الواقع في الجواب لا يكون م

وتروى الطيبة بالحركات الثلاث الرفع على الالغاء والنصب على اعمال كان المخففة والجر بزيادة
ان كا في المغني في مواضع زيادتها بعد اذا كقوله فامهله حتى اذا ان كانه معاطي يد في لجة البحر
غامر وزعم الاخفش انها تزاد في غير ذلك وانها تنصب المضارع كما تقدم قال في المغني ولا معنى
لزيادتها غير التوكيد كساير الزوايد وعن الشلوبين انه يحصل مع التوكيد معنى اخر ذكره في
قوله تعالى ولما ان جات رسلنا لوطا سئ بهم فقال لما كان اى للسبب في جئت ان تعطى
اى للاعطا اذا افادت ههنا ان الاساة كانت لاجل المجي وتعقبه وقال الزمخشري في قوله
تعالى فلما ان جات رسلنا ابراهيم بالبشري ان صلة اكدت وجود الفعلين مرتبا احدهما
على الاخر في وجودهما لا فاصل بينهما كانهما وجدا في حين واحد من الزمان كانه
قيل لما احسن بمجيئهم فاجاته الاساة من غير ريب انتهى وزعم ابن الاثير في المثل السائر
نحوا من ذلك وقد تعقب المص كلام الشلوبين في المغني فراجعه وتاتي مهملا للاستثناء
فتدخل على الجملة الاسمية نحو قوله تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ فيمن شدد الميم
وعلى الماضي لفظا لا معنى نحو انشدك الله لما فعلت اى ما اسئلك الا فعلك قال
قالت له بالله يا ذا البردين لما غنيت نفسا او نفسين وفيه رد لقول الجوهري ان لما
بمعنى الا لا يعرف في اللغة وناف للمنفي وهي المختصة بالمضارع كما مر **تنبيه** يأتي
لما مركبة من كلمات كما في قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم في قراءة ابن عامر وحفص وحمزة
بتشديد نون ان وميم لما فيمن قال الاصل لمن ما وابدلت النون ميما وادغمت فلما
كثرت الميمات حذفت الاولى وهو ضعيف لان حذف مثل هذا الميم استثقالا لم يثبت
ومن كلمتين كما في قوله لما رايت ابا يزيد مقاتلا ادع القتال واشهد الهيجا والاصل لن ما
فادغمت النون في الميم كما مر والرابع والخامس لولا ولوما ويقتضيان امتناعا
لوجود فيختصان بالدخول على الجملة الاسمية لربط امتناع الثانية بوجود الاولى
نحو لولا زيد لاكرمتك ولوما زيد لاهنتك اى لولا زيد موجود واما قوله عليه السلام
لولا ان اشق على امتي لامرتهم بالسواك فالتقدير لولا مخافة ان اشق لامرتهم امر ايجاب
والا لانعكس معناها اذ الممتنع المشقة والموجود الامر كذا قاله المص وغيره ولكن
تقول لولا على معناها والممتنع هو الوجوب الذي يطلق عليه الامر والموجود هو الندب
وهو لا يطلق عليه الامر حقيقة على الراجح عند اهل الاصول وقد تمسك الشيخ ابو اسحق
في اللمع بهذا الحديث بعينه على ان الندب لا يطلق عليه الامر وقريب منه ما ذكرته
وتقدم الخلاف في المرفوع بعد لولا في مباحث خبر المبتدا وجوابهما كجواب لو فالمجزوم
بلم كقوله ولولا كم لم يعرض لاحسابنا حسن والماضي المنفي كقوله تعالى ولولا فضل الله
عليكم ورحمته ما زكى والمثبت ولولا فضل الله عليكم ورحمته لهمت ولم يجئ في القران
بغير اللام وقال ابن عصفور مرة ان حذفها منه هنا ضرورة ومرة انه جايز في قليل من
الكلام كقوله لولا الحيا وباقي الدين عبتكما وهذا اذا لم يتقدم القسم فان تقدم فلا
بد من اللام نحو قوله فوالله لولا الله تخشى عواقبه لزحزح من هذا السرير جوانبه
وجا الجواب مع لولا اعترينا بقد قال لولا الامير ولولا حق طاعته لقد شربت دما احلى

زاد م

وقيل منها وربما م

بما م

كن غوغو م

من العسل وجا بهما بدون اللام كما مر في لو ويحذف جواب لولا للدلالة كما حذف جواب
لو في قوله تعالى ولولا فضل الله عليكم ورحمته وان الله تواب حكيم **تنبيه**
جواب الشرط غير الجازم كلو ولولا ولما وكيف لا محل له كجواب الجازم غير المقرون بالفا واذا
الفجائية نحو ان تقم اقم وان قمت قمت اما الاول فلظهور الجزم في لفظ الفعل واما الثاني
فلان المحكوم لموضعه بالجزم هو الفعل وحده لا الجملة باسرها كما مر ذكره في المغني ويرد ان
اى لولا ولوما للتنديم والتوبيخ على الشي في الماضي تقول لولا اكرمت زيدا
قصدا الى جعل المخاطب نادما على ترك الاكرام فيما مضى نحو لولا جاوا عليه باربعة شهدا
فلولا نصرهم الذين اتخذوا من دون الله قربانا وان للتحضيض اى الحث على الشي في
المستقبل نحو لولا تستغفرون الله لوما تاتينا بالملايكة قصدا الى الحث على الاستغفار
والاتيان وقلما تستعمل في المضارع الا في موضع التوبيخ واللوم على ما كان يجب
بفعله المخاطب قبل ان يطلب منه فان خلا الكلام من التوبيخ فهو العرض نحو لولا
اخرتني الى اجل قريب وقد مر الفرق بينهما ومما ذكر من ان لوما كلولا ات في التنديم
هو الصحيح وزعم المالقي انها لم تات الا للتحضيض ويرده قوله لوما الاصاخة للوشاة
كان لي فيختصان حين ورودهما لاحد المعنيين بالدخول على الفعل ماضيا ومضارعا
في الثاني اما ظاهرا كما في الامثلة او مضمرا مدلولا عليه بما بعده نحو هلا زيدا
اكرمته او بما قبله كقول الفرزدق تعدون عقر النيب افضل مجدكم بني ضوطري لولا الكمي
المقنعا اى لولا عددتم قال المص وقول النحويين لولا تعدون مردود اذ لم يرد ان يحضهم على
ان يعدوا في المستقبل بل المراد توبيخهم على ترك عده في الماضي وانما قال
تعدون على حكاية الحال فان كان مرادهم مثل ذلك فحسن ويدخل في كلامه ما وليهن
من الفعل الظاهر فيه كما اذا فصلت بينه والفعل باذ واذا معمولين له والجملة معترضة
فالاول كقوله تعالى فلولا اذا بلغت الحلقوم وانتم حينئذ تنظرون الى قوله
ترجعونها ان كنتم صادقين اى فهلا ترجعون الروح اذا بلغت الحلقوم ولولا
الثانية تكرار للاولى وقد يجي الفعل بعد لولا غير التحضيضية قال الا زعمت اسما
ان لا احبها فقلت بلى لولا ينازعني شغلي فيؤول بلو لم فهي اذا لو النافي للامتناع وقيل
هي لولا المختصة بالاسمية والفعل صلة لان مقدرة كما في تسمع بالمعيدي وهذا احد
المواضع الذي يشترط فيها فعلية الجملة كما اشرنا اليه في افعال المقاربة ومثلهما
اى مثل لولا ولوما في هذين اي في التحضيض والاختصاص بالفعل كما في الاوضح هلا
والا بالفتح والتشديد والا بالفتح والتخفيف ويمكن ان تكون الاشارة بهذين الى
ورودهما لاحد المعنيين من التنديم والتحضيض والى الاختصاص بالفعل كما ذكر ذلك
اهل البيان فيكون اعم فايدة قال العضد في الفوايد الغياثية واما لولا وهلا
والا فهي لو وهل مع قلب الهاهمزة بزيادة ما ولا لتعيين الشي ففي الماضي للتنديم
وفي المستقبل للتحضيض انتهى تقول هلا اكرمت زيدا قصدا الى جعله نادما
على ترك الاكرام وهل يقوم قصدا الى حثه على القيام ولا يليهما الا فعل ظاهر نحو

افضل مجدكم م

اذ لم يرد ان م

في بدل اتم

هلا تتوب والا تحبون ان يغفر الله لكم واما قوله وتبكت ليلى ارسلت بشفاعة الى فهلا نفس ليلى شفيعها فالتقدير فهلا كان هو اى الشان وقيل التقدير فهلا شفعت نفس ليلى لان الاضمار من جنس المذكور قياس وشفيعها على هذا خبر لمحذوف اى هو شفيعها او مضمر مفسر بما بعده نحو هلا زيدا اكرمته اى هلا اكرمت زيدا اكرمته او مدلول عليه بقرينة حالية كان تقول لمن جرد سيفا هلا زيدا اى هلا تقتل زيدا ومنه الحديث فهلا بكرا تلاعبها وتلاعبك اى فهلا تزوجت وقيل يجوز وقوع الاسمية بعد هذه الاحرف نحو هلا زيد قائم وقيل تخلو هذه الادوات من توبيخ واذا خلت منه فقد يغنى عنهن لو نحو لو تاتيني فتحدثني وقد تقدم ذكر الاستفتاح وكذا ما اختها فى باب لا التبرئة وهنا انتهى الكلام فى ابواب المعربات ثم شرع فى اللواحق من التوابع وغيرها فقال باب

التابع فى الاصطلاح هو المشارك لما قبله فى اعرابه لفظا او محلا فيدخل فى هذا التابع من الاسم والفعل فكما يتبع الاسم الاسم كذلك يتبع الفعل الفعل والتابع على اللفظ والتابع على المحل كما فى باب النداء وغيره وغير التابع كخبر المبتدا والمفعول الثانى فى نحو اعطيت زيدا درهما والحال والتمييز من المنصوبين نحو لقيت زيدا راكبا واشتريت رطلا زيتا ونحو ذلك ويعطف قوله وعامله على اعرابه خرج التمييز فيما ذكر اذ العامل فى رطل اشتريت وفى زيتا هو رطل وخبر المبتدا بناء على ان العامل فيه المبتدا وفى المبتدا الابتدا وقوله مطلقا اى فى جميع الاحوال تخرج به المفعول الثانى فى نحو اعطيت زيدا درهما وظننت زيدا كريما وحال المنصوب كلقيت زيدا راكبا فكل منها لا يشارك ما قبله فى اعرابه مطلقا بل فى حالة النصب فقط وتزول المشاركة فى غيرها كما اذا كان ما قبلها مرفوعا نحو اعطى زيد درهما ولقى زيد راكبا بخلاف التابع فانه يشارك ما قبله فى سائر احواله كجاء زيد الكريم ورايت زيدا الكريم ومررت بزيد الكريم ويرد على التعريف الخبر بعد الخبر كما مضى فى قولك هذا حلو حامض وزيد عالم فاضل والحال بعد الحال كجاء زيد راكبا ولا فى قوله تعالى فتقعد مذموما مخذولا والمستثنى بعد المستثنى فى نحو جا فى القوم الا زيدا الا عمرا فان الثانى منها مشارك للاول فى اعرابه وعامله مطلقا وان لم يكن فى الاخيرين لا منصوبا وهذا يظهر ان ما زاده ابن مالك فى التسهيل والمص فى شرح اللمحة من قولهما وليس خبرا لا يدفع فساد المنع فى التعريف وايضا فهو لا يشمل من التوكيد اللفظى ما كان بحرف او فعل غير معرب اذ لا اعراب على ان التابع هو العامل فى المتبوع مطلقا بدلا كان او غيره وهو مذهب الجمهور الا فى البدل فالعامل فيه مقدر عندهم بدليل ظهوره فى بعض كقوله تعالى للذين استضعفوا لمن امن منهم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسئلكم اجرا وذهب قوم منهم المبرد الى ان العامل فيه هو العامل فى المبدل منه واختاره ابن مالك وجرى عليه المص كما تراه وهو ظاهر كلام سيبويه كما قال فى الارتشاف وفى المسئلة اقوال اخر محلها الخلافيات وهو اى التابع جنس تحته انواع نعت وتوكيد وعطف بيان وعطف نسق وبدل لانه اما ان يتبع بحرف او لا والاول النسق والثانى ان نوى معه تكرار العامل فالبدل والا فهو بلفظ محصور فالتاكيد او غير محصور فالمشتق نعت والجامد عطف بيان وجعلها بعضهم اربعة بادراج عطفى النسق والبيان تحت

مطلق

مطلق العطف وبعضهم ستة بجعل التوكيد اللفظى والمعنوى قسمين وكان ينبغى ان يرتبها كما قال فى شرح اللمحة هكذا نعت وبيان وتوكيد وبدل ونسق لانها ترتب كذلك اذا اجتمعت واجاز بعضهم تقديم التاكيد فلعله انما قدمه عليها بعد بناء على ذلك بل قال بعضهم فى التسهيل على الجميع ولعل عذره فى تاخير البدل عن النسق عدم الفصل بين نوعى العطف ولا يتقدم هو اى التابع ولا معموله ان كان عاملا على المتبوع خلافا لصاحب البديع فى الاول حيث اجاز منه تقديم الصفة على الموصوف اذا كانت لاثنين او جماعة وقد تقدم احد الموصوفين كقوله ولست مقرا للرجال ظلامة ابى ذاك عمى الاكرمان وخاليا وقد جا نظيرها فى المبتدا والخبر كزيد قائمان وعمرو وفى الارتشاف جوازه فى بدل البعض والاشتمال قال وقد تقول اكلت ثلثه الرغيف وما عجبنى حسنه زيدا انتهى خلافا للكوفيين فى الثانى حيث اجازوا هذا طعامك رجل ياكل وزيدا قمت فضربت وعلى طريقتهم جرى الزمخشرى فى قوله تعالى وقل لهم فى انفسهم قولا بليغا ولا يمتنع فصله منه اى فصل التابع من المتبوع بالاجنبى والمراد به كما فى التسهيل ما لا تتمحض مباينته فما كان معمولا لما بعد التابع او قبله ولا علقة او كان جملة لا ترتبط بجملة التابع فهو مباين يمتنع الفصل به ولهذا امتنع مررت برجل على فارس عاقل بلغ وكذا زيد طعامك وعمرو اكلان لان طعامك اجنبى عن المتعاطفين لانه معمول الخبر وقد جاء الفصل بالمبتدا نحو افى الله شك فاطر السموات والارض وبالخبر زيد قائم العاقل وبجواب القسم بلى وربى لتاتينكم عالم الغيب والشهادة وبمعمول الموصوف هذا ضارب زيدا عاقل وبمعمول المضاف الموصوف سبحان الله عما يصفون عالم الغيب وبمعمول الصفة حشر علينا يسير وبفعل عامل فى الموصوف نحو ازيدا ضربت القائم وبالمفسر ان امرؤ هلك ليس له ولد وبجملة الاعتراض وانه لقسم لو تعلمون عظيم وبالاستثناء نحو ما جاءنى احد الا زيدا خير منك وبالمعطوف نحو هذان رجلان وزيد منطلقان حكاه سيبويه ومن الفصل فى التاكيد قوله تعالى ولا يحزن ويرضين بما اتيتهن كلهن وفى البدل نحو سيبويه ذلكم الا ان كان التابع توكيدا نحو كلهم اجمعون فيمتنع الفصل بين كلهم واجمعون او كان التابع نعت مبهم بالجر على الاضافة نحو مررت بهذا الرجل فيمتنع الفصل بينه وبين متبوعه لا يقال بهذا امررت الرجل او كان التابع معطوفا متمما فى المعنى ما لا يستغنى عنه نحو ان امرأ ينصح ولا يقبل خاسر فلا يقبل معطوف على ينصح متمم له فى المعنى لفساده بدونه فلا يفصل بينهما او كان التابع ملازما للتبعية كما بعض يقق حلاوة والعفو حسن بسن وشيطان ليطان فالثانى منها لا يستعمل الا تابعا فيمتنع فصله من متبوعه وهذا الباب كثير فى العربية واكثر ما وجد منه خمسة ولابن خالويه فيه كتاب الاتباع والابناع باب النعت ويقال له الوصف والصفة فالنعت عبارة الكوفيين وربما استعملها البصريون وقيل النعت يكون بالحلية كالطويل والقصير والصفة بالفعل كضارب وخارج وعليه فيقال للبارى تعالى موصوف ولا يقال منعوت وقدمه على بقية التوابع لانه اسبقها عند الزجاجى وابن الغنم والجزولى وقدم ابن السراج وابو على والزمخشرى

التوكيد عليه جرى في التسهيل قيل وهو الاولى وهو في الاصطلاح التابع وهذا جنس يشمل
سائر التوابع والمراد به ما يشمل التابع على اللفظ والتابع على المحل كما في المنادى وكذا الكلام
في غير النعت وقوله المشتق او المؤول به يخرج ما كان من التوابع بغيرهما كالجامد المحض والمراد
بالمشتق ما مر تعريفه في الخبر بانه الدال على متصف مصوغ من مصدر مستعمل او مقدر
كضارب ومضروب ونحوهما وبالمؤول به ما دل على معنى في متبوعه من الجاري مجرى المشتق اما
دائما وهي اوصاف تضمنت معنى الفعل دون حروفه واستديم النعت بها دون شرط
كلوذعي وجرشع وبرهرهة ونحوها فلوذعي جرى مجرى فطن وجرشع مجرى غليظ وسمين وصحيح
مجرى شديد وبرهرهة مجرى ناعمة وهذا النوع كثير ويدركه السماع وكذا بمعنى صاحب وفرعيه
واولو واولات واسماء النسب المقصودة كقرشي وخرج المقصودة نحو قمري من الاسماء المنسوبة
في الاصل وغلبت في اجناس لا يعرض فيها النسب واما في حال دون حال وهذا اما مطرد الوصف
به كاسماء الاشارة غير المكانية كجا زيد هذا على مذهب البصريين ومنع الكوفيون والتسهيل
النعت بها وذو والموصولة وذو وعم وايّ وفر رجل بمعنى كامل او مضاف الى الصدق او سوء نحو هذا رجل
رجل صدق او رجل سوء واي مضاف لنكرة تماثل المنعوت معنى كمررت برجل اي رجل او اي فتى
والمعنى على الكمال وكل وجد وحق مضافا فان الاسم جنس مكمل معناه للمنعوت نحو زيد
الرجل كل الرجل وجد الرجل وحق الرجل والمقصود كماله في ذلك واما غير مطرد كالمصدر نحو رجل
عدل واسم العدد نحو اخذ بنو فلان من بني فلان ابلا مائة حكاه س والقائم مقامه معنى لازم بمنزلة
منزلة المشتق كلبست ثوبا خزا املسه اي شديد الليونة وشربت ما عسلا طعمه اي شديد
الحلاوة فان اردت ان في الثوب خزا وفي الماء عسلا لم يجز النعت ذكره في الارتشاف وافاد
قصر النعت على المشتق والمؤول به ان ما عداهما من الجامد المحض لا ينعت به وذلك يقتضي
اعتبار الاشتقاق في كونه وهي طريقة النحاة الا الفراء وابن الحاجب لان المقصود من النعت
الدلالة على المعنى الذي في متبوعه وليس في كلام العرب اسم دال على ذات باعتبار معنى الا
المشتق او الجاري مجراه واستضعف س نحو مررت برجل اسد وصفا ولم يستضعف بزيد اسدا
حالا فكانه يعتبر الاشتقاق في الوصف دون الحال وفي التصريح نظر النحاة على اشتراطه فيهما
وعليه جرى المص في البابين وجرى ابن الحاجب على عدم اشتراطه فيهما واكتفى بكون الوصف
دالا على معنى في متبوعه مشتقا او لا ويكون الحال هيئة للفاعل او المفعول كما بسط ثم وقوله
المسوق لتخصيص اي للمتبوع يخرج من التوابع ما كان مشتقا او شبهه غير مسوق للتخصيص
او غيره مما سياتي عطف عليه كزيدا قائما هو وزيدا اسد شجاع فان المشتق في ذلك لم يسق لتخصيص
المتبوع ولا لغيره مما عطف عليه بقوله او توضيح وما بعده او في ذلك لتنويع النعت فان منه
ما يكون لتخصيص المتبوع اي تقليل الاشتراك في النكرات كما في رجل تاجر او تاجر ابوه ومنه ما يؤتى
به لتوضيحه اي تقليل الاشتراك في المعارف كجاني زيد التاجر او التاجر ابوه لا يقال البدل قد
يكون للايضاح كما في قوله تعالى ولا طائر يطير بجناحيه نص على ذلك صاحب المفتاح وغيره من
اهل البيان لانا نقول المراد ما اعتبر توضيحه والبدل لا يعتبر فيه كونه موضحا كما اشار الى ذلك
قريب المص او مدح للمتبوع كقوله تعالى الحمد لله رب العالمين او ذم له نحو اعوذ بالله من

الشيطان

الشيطان الرجيم او ترحم عليه نحو الله لطيف بعباده الضعفا او توكيد له غير لفظي وذلك
حيث يكون الموصوف مفيدا بالتضمن لمعنى ذلك الوصف المصرح به نحو امس الدابر فان
امس يدل على معنى الدبور وكذا الميت الغابر ومنه قوله تعالى تلك عشرة كاملة ونفخة واحدة
والهين اثنين فان كان ذلك المعنى المصرح به في المتبوع شمولا واحاطة نحو الرجلان كلاهما
والرجال كلهم او كان معنى التابع غير المتبوع سوا ابا لمطابقة كزيد نفسه فالتابع توكيد
معنوي وانما احترز عن اللفظي من التاكيد دون المعنوي لكونه لم يدخل في المشتق او المؤول به
حتى يحتاج لاخراجه فانه انما يكون بالفاظ محصورة غير مشتقة كما ستعلمه فافهم وزاد بعضهم في
انواع النعت ان يكون للتعميم نحو ان الله يرزق عباده الطائعين والعاصين وللتفصيل
نحو مررت برجلين عربي وعجمي وللابهام تصدق بصدقة قليلة او كثيرة قال الموجري وقد
يدعى دخول الاولين في التوضيح والثالث في التوكيد فصل في احكام النعت ويتبع
منعوته فيما له من الاوجه الاتية على التفصيل الاتي فان المنعوت بحسب الاعراب ينقسم الى
ثلاثة مرفوع ومنصوب ومجرور وبحسب التذكير والتانيث الى قسمين وكذا بحسب التعريف
والتنكير وبحسب الافراد والتعدد الى ثلاثة مفرد ومثنى ومجموع فهذه عشرة احوال للاسم
بحسب الاعتبارات المختلفة ولا تجتمع كلها عليه في حالة واحدة لما بين بعضها من التضاد
بل الذي يجتمع عليه منها في الوقت اربعة من كل قسم واحد فيتبعه النعت دائما في اثنين
من خمسة واحد من اوجه الاعراب الثلاثة وربما لم يتبعه فيه كقولهم هذا جحر ضب خرب
بجر خرب وحقه الرفع صفة للجحر لا الضب لكنه جر لمجاورته المجرور وهذا الذي يسمى الجر
بالجوار وجا منه عدة ابيات والمثال المذكور حكاه س عن العرب وحكوا فيه الرفع والجر
ومنه قراءة الاعمش ذو القوة المتين وكلام س يقتضي جوازه مع امن اللبس قياسا وقال
الفرا وغيره سماع قال المص وفي خرب ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال الاخر بحركة الجوار
فلا يخرج بذلك عما ذكرنا من ان النعت يتبع منعوته في الاعراب كما في المحكي وغيره انتهى
وواحد من وجهي التعريف والتنكير فتقول جاني الرجل الفاضل ورجل فاضل واشتراط
التوافق بينهما في ذلك كما اشار اليه مذهب س وجمهور البصريين فلا تنعت نكرة بمعرفة
ولا عكسه واجاز بعض الكوفيين نعت النكرة بالمعرفة اذا كان لمدح او ذم وجعلوا منه
الذي جمع مالا صفة لهمزة واجاز الاخفش اذا خصصت النكرة قبل ذلك بوصف وجعل منه
الاوليان صفة الاخران لتنسق يقومان واجاز بعضهم وصف المعرفة بالنكرة وشرط ابن
ابن الطراوة كون الوصف لا يوصف به الا ذلك الموصوف وجعل منه قول النابغة
• وبت كاني ساورتني ضئيلة • من الرقش في انيابها السم ناقع • قال فناقع
صفة السم قال المص والصواب انه خبر له والظرف متعلق به او خبران ومحل اشتراط التوافق
ما اذا كان النعت تابعا اما اذا كان مقطوعا فيجوز تخالفهما كما سياتي وظاهر كلام
ابن مالك والمص المنع ثم ان توافقهما في الوجهين المذكورين لا بد منهما في كل نعت سوا رفع
ضمير المنعوت كما مثل او رفع الظاهر كجاني رجل قائم ابوه والرجل القائم ابوه واما توافقهما
في التذكير والتانيث والافراد وغيره فالضابط فيه انه ان رفع النعت ضميرا مستترا

وصحيح صح
رجل صح
بمسماه صح
النعت صح
رقابهم
معنى صح
وبحسب
الواحد صح
هو صح

للمنعوت سواكان معناه له وهو النعت الحقيقي كمررت برجل حسن او لسببيه وهو النعت
المجازي كمررت برجل حسن الوجه بالنصب والخفض لان الصفة ح تتحمل الضمير لانها لا تخلو من
الفاعل ولا تضاف لفاعلها كما مرّ في التذكير والتانيث بهذا ان لم تكن الصفة يستوي فيها المذكر
والمونث كسباق ونبي واحد من الافراد وفرعيه اي التثنية والجمع ان لم تكن الصفة افعل من
فتقول جاءني رجل فاضل وامرأة جميلة او رجلان فاضلان او امرأتان جميلتان او رجال فاضلون
او نساء جميلات وتقول مررت برجل قائم اما او قائم الام وبامرأة قائمة الغلام وبرجلين
قائمين غلامين او قائمي الغلامين وكذا في الجمع وسيأتي ذلك في نعت المعرفة وفي هذه الحالة
يصح قولهم النعت يتبع منعوته في اربعة من عشرة لا في كل حال كما افاده المص ويستثنى من
هذه ثلاثة انواع ذكرها في شرح اللمحة كالارتشاف احدها الصفة التي الزمتها العرب
الافراد والتذكير كافعل من فانها لا يتغير لفظها بحسب تغير موصوفها بل تقول هؤلاء رجال
افضل من عمرو وهؤلاء رجال افضل من عمرو وهذه امرأة افضل من عمرو وامرأتان افضل من عمرو
الثاني الصفات التي الزمتها التذكير كمفعول بمعنى فاعل وفعيل بمعنى مفعول تقول
هذه امرأة صبور وامرأة جريح فاما فعول بمعنى مفعول وفعيل بمعنى فاعل فيجريان على
القياس نحو هذه امرأة ظريفة قال فيها اثنتان واربعون حلوبة فانث في غير النعت فنعيه
اولى الثالث الصفات التي الزمتها العرب التانيث كرجل ربعة وامرأة ربعة ورجل همزة
وامرأة همزة فكان عليك ان يقول غالبا كما قال ذلك هو منتقدا على صاحب اللمحة والا اي وان لم
يرفع ضمير المنعوت المستتر بان رفع سببه اي الظاهر المتحمل لضميره وهو النعت السببي او رفع
ضميرا بارزا فانما يتبع منعوته في الامرين الاولين من الخمسة الاولى كما مرّ واما التذكير
والافراد وضدها فكالفعل فيهما فينظر الى فاعله فان كان مفردا او مثنى او مجموعا افرد
النعت كما يفرد الفعل وان كان مذكرا او مونثا طابقه النعت كما يطابق الفعل فاعله
في التذكير والتانيث او يذكر اذا كان الفاعل غير حقيقي التانيث او حقيقيا مفصولا كما مرّ
ولا نظر الى تذكير المنعوت وتانيثه فتقول مررت برجل قائم ابوه وبرجلين قائمين ابواهما
وبرجال قائم اباؤهم وبرجل قائمة جاريته وبامرأة قائم ابوها وفي التنزيل القرية الظالم
اهلها ويجوز قائمين ابواهما وقائمين اباؤهم على لغة الفتى عيناه كما اكلوني البراغيث وقد
يفهم ذلك من قوله كالفعل اي على اللغتين وانت اذا حققت النظر رأيت الاول وهو
النعت الحقيقي كالفعل ايضا قال الرضي لان الضمير الراجع الى موصوفه هو فاعله والفعل
اذا اسند الى الضمير تلحقه علامة التثنية والجمع والتانيث فلذلك قلت برجل ضارب وبرجلين
ضاربين الى اخر ما مرّ كما تقول في الفعل يضرب ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان
وتضربن انتهى والاحسن والارجح على الاصح كما قال في المغني فيما اذا كان السببي جمعا
والصفة مما تجمع الجمعين كقاعد وكريم ان تجمع الصفة ومثلها الخبر والحال جمع تكسير نحو
اتى رجل قعود غلمانه لموافقته لمرفوعه لفظا ومعنى قال البكرت عليه بكرة فوجدته
قعودا لديه بالصريم عواذله قال المص وصح الاستشهاد بهذا لان هذا الحكم ثابت للخبر
والحال ايضا ثم يلي التكسير في الحسن الافراد نحو جاءني رجل قاعدون غلمانه فثم في كلامه للترتيب

في

في رتبة الحسن وجمع اقلها اضعفها لانه بمنزلة يتقعدون غلمانه وهي خاصة بلغة قوم باعيانهم
وانما حسن قعود وان كان جمعا لقاعدون لان تكسير الاسم المشابه للفعل يخرجه لفظا عن موازنة الفعل
لان الفعل لا يكسر فلم يكن في قعود غلمانه شبه اجتماع فاعلين كما في قاعدون غلمانه المشابهة
يقعدون غلمانه الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر وعلى هذا فيضعف برجل قاعدين
ابواه لانه كيقعدان بل الوجه قاعد ابواه او قاعدان ابواه بالرفع ذكره الرضي ثم ما جرى عليه المص من ان
الاحسن في ذلك هو التكسير هو ما نص عليه في بعض نسخ الكتاب واليه ذهب المبرد واجازه
الجزولي وابن بصال صاحب التهذيب وابن مالك وذهب الجمهور الى ان الافراد احسن من
التكسير واختار ابو علي والابذي وفصل بعضهم فقال ان كانت الصفة تابعة لجمع فالتكسير
اولى من الافراد نحو برجال حسان اباؤهم او تابعة لمثنى او مفرد فالافراد احسن كمثال اللتين
ونحو برجلين حسن اباؤهما وفي البسيط ان المبرد قال جمع السلامة اولى من جمع التكسير نحو
قاعدون غلمانه احسن من قعود غلمانه واوجب الكوفيون التكسير فيما لا يجمع بالواو والنون
لعامل فتقول مررت برجل عور قومه وحسان اثوابه ولا يجيزون اعور قومه ولا احسن اثوابه
وانما التزموا في المصدر الموصوف به وهو ما لا يكون في اوله ميم زائدة كمزار ومسير
فانه لا ينعت به لا باطراد ولا غيره كما ذكر المرادي وينعت بغيره بدون اطراد كما مرّ وكانه سئل
لم التزموا فيه الافراد والتذكير وكان الواجب بناء على قولك ان النعت اذا رفع ضمير
المنعوت تبعه في التذكير والتانيث ان يثنى ويجمع المصدر الموصوف به غير مفرد كقولك
مررت برجل عدل وبرجال عدل وبامرأة عدل فاجاب بقوله لتقدير مضاف
مطابق للموصوف اي ذو عدل او ذات عدل والوصف بالمصدر شايع كثير وليس بقياس
وقد صرح ابن مالك بعدم اطراده وقوعه حالا وصفة والاغلب ان يكون بمعنى الفاعل
كعدل وصوم وزور وقد يكون بمعنى المفعول كرضا اي مرضي وهذا ثوب نسج صانع
ودرهم ضرب الامير ودينار نقد خير ثم عند البصريين ان ذلك على حذف مضاف كما اشار
اليه المص اي ذو عدل ورضي وعند الكوفيين على تاويل الوصف اي عادل وراض والاولى
كما قال الرضي وغيره ان يقال اطلق اسم الحدث على الفاعل والمفعول مبالغة كانه من
كثرة الفعل تجسّم منه فلا تقدير ولا تاويل وظاهر كلامه كما قال الملا لكي ان التزام
الافراد والتذكير مبني على قول البصريين وليس كذلك بل ذلك مبني على الاقوال وان كان
في قول الكوفيين بتاويل المشتق وهو يستحق المطابقة مراعاة لاصل المصدر لانه
لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث والنعت مساو للمنعوت او اعم منه وليس مرادهم بهذا
ان يكون ما يطلق عليه لفظ الموصوف من الافراد اقل مما يطلق عليه لفظ الصفة او مساويا
له فان هذا لا يطرد في المعارف ولا في النكرات لانك تقول جاءني الرجل العاقل وهذا
الرجل وتقول رأيت شيئا ابيض وهذا ذات قديم بل مرادهم ان المعارف الستة
لا توصف ما يصح وصفه منها بما يصح الوصف به منها كما سيأتي الا ان يكون الموصوف
اخص اي اعرف من صفته او مثلها في التعريف ولهذا كانت عبارة التسهيل حيث قال
وكونه مفوقا في الاختصاص ومساويا اكثر من كونه فايقا اجلى في المقصود من عبارة

ابواه او قاعدان ابواه بالرفع صح

بطال

العرب صح

كما صح

قاعد غلمانه ثم يلي الافراد جمع السلامة نحو جاءني رجل صح

المصنف فقولك الرجل العاقل الثاني فيه وان كان اخص من الاول من جهة مدلول اللفظ
الا انهما من جهة التعريف الطاري على مدلولهما الوصفين سيان وفي قولك هذا الرجل
لفظة هذا اعم من حيث صحة الاشارة به بوضع واحد الى كل مشار اليه كان لكن التعريف
الاشاري اقوى من تعريف ذي اللام هذا يختص قولهم المنعوت اخص او مساو
بالمعارف وقد مر ذكر مراتبها في التعريف مع الخلاف فيها فاذا وجدت الاخص
في مذهب تابعا لغير الاخص فهو بدل عند صاحب ذلك المذهب لا نعت كما اشار اليه
بقوله فنحو مررت بالرجل اخيك الثاني منهما بدل لا نعت لان المضاف الى المضمر اخص من
ذي ال فلا يكون نعتا له وقولك زيد هذا بدل عند ابن السراج صفة عند غيره وهكذا
دائما وانما لم يجز ان يكون اخص من المنعوت لان الحكمة تقتضي ان المتكلم يبدأ بما هو
اخص فان اكتفى به المخاطب فذاك ولم يحتج الى النعت والا زاد عليه من النعت ما يزداد به
المخاطب معرفة وقال بعض المتاخرين توصف كل معرفة بكل معرفة كما توصف كل
نكرة بكل نكرة وعليه جرى ابن خروف وانما التزم وصف المشار به بذي الاداة
كجاني هذا الرجل كانه سئل فقيل كان الواجب بناء على قولك النعت مساو للمنعوت
او اعم انه لا يوصف اسم الاشارة بما ليس اخص منه من ذي اللام وغيره كالمبهم من مشار
به او موصول او المضاف الى الثلاثة وهذا لا يوصف الا بذي اللام فقط فاجاب بقوله
لابهامه اي لان اسم الاشارة مبهم الذات وانما تتعين الذات المشار اليها بالاشارة
الحسية او بالصفة فلما قصد تعيينه بالصفة لم يمكن تعيينه بالصفة لم يكن تعيينه
بمبهم اخر لان المبهم لا يرفع الابهام بل المتعين في نفسه وهو كذي الاداة وقد حمل الموصول
عليه نحو هذا الذي الخ لانه مع صلته بمعنى ذي اللام فالذي قال بمعنى القائل فلذلك
اطلق القول بالتزام وصفه بذي الاداة او لان الموصول الذي يقع صفة ذو لام ولو
كانت زائدة وما جرى عليه هنا من ورود ذي الاداة وصفا للمشار اليه هو قول كثير من
النحويين وبعضهم يقول ان ذا اللام عطف بيان لاسم الاشارة لا نعت قال في المغني وهو
الحق وان القول بانه نعت خطا وقد مر في النداء ومن ثم اي من اجل ان المراد من وصف
المبهم تعيين حقيقة الذات المشار اليها حسن نحو قولك مررت بهذا الكاتب لان
الكاتب مختص بنوع فكانك قلت بهذا الرجل الكاتب وضعف نحو قولك مررت بهذا
الابيض لان الابيض عام لا يختص بنوع كالانسان والفرس والعاج والقطن وغيرها
تكملة من المعارف ما لا ينعت ولا ينعت به كالمضمر مطلقا خلافا للكسائي في نعت
ذي الغيبة ومنها ما ينعت وينعت به كاسماء الاشارة قال تعالى بل فعله كبيرهم هذا
اصحاب بني كاهذا الذي بعث الله رسولا هذا الذي يذكر الهتكم وهذا مذهب البصريين
وقال الكوفيون والسهيلي لا ينعت ولا ينعت به وخرج ما ظاهره ذلك على البدل والبيان
ومنها ما ينعت به كالعلم ومن النكرات ما هو كالمضمر وهو الذي لا بمعنى الامر والدعاء
كسقيا ومنها كالعلم وهو اسماء الاجناس كرجل ومنها ما ينعت به ولا ينعت كاي السابق
ذكرها وكل وجد وحق وما لا يستعمل الا تابعا كحسن بسن كما مر فصل وتنعت النكرة

وذو ال الجنسية بمفرد كرجل كريم والرجل الكريم وقد سبق الكلام فيه وينعتان
بظرف ومجرور تامين كمررت بطائر فوق غصن او على غصن ونحو يعجبني الزهر في كمامه
والثمر لا شياء معينا وتقدم معنى التام والناقص في باب الخبر وتنعت النكرة وذو ال الجنسية
بجملة اسمية او فعلية خبرية لما مر تعليله في الصلة وقد ترد طلبية محكية
بقول محذوف واقع نعتا نحو قوله جاءوا بمذق هل رايت الذيب قط اي فقول فيه هل
او شبهه كقولها في الدرج اوجدت الناس اخبر تقله اي مقولا فيهم ذلك فالجملة معمول لمقول
او هو حال او معمول او هو حال او معمول ثان وتفارق جملة الصفة جملة الحال بجواز
اقتران الحالية بالواو دون الصفة خلافا للزمخشري كما مرت المسئلة في الحال وتفارق
جملة الصلة من حيث ان الصلة معلومة الانتساب الى معين عند المخاطب بخلاف
الصفة فانها معلومة الانتساب الى شيء ما لا الى شيء معين عنده ولهذا لا تقع
صفة الا للنكرة او ما في منزلتها كما في شرح المفتاح وفي البديع الوصف بالفعلية
اقوى منه بالاسمية واكثر الافعال الماضي نحو قوله تعالى حتى اذا اتيا اهل قرية استطعما
اهلها حتى تنزل علينا كتابا نقروه لم تعظون قوما الله مهلكهم في نعت النكرة ونحو
كمثل الحمار يحمل اسفارا في نعت المعرف بال الجنسية لانه في المعنى كالنكرة فيصح
تقديرها بعده من الظرف والجملة وصفا كما يكون ان بعد النكرة ومنه كما قال ابن مالك
والمص في باب ال قوله تعالى واية لهم الليل نسلخ منه النهار لان المراد جنس الحمار وجنس
الليل لا شخص معين وكذا قوله ولقد امر على اللئيم يسبني وتجويز الصفة في ذلك هو
راي ابن مالك والمص في سائر كتبه وصرح بانه معرفة لفظا وعلى ذلك مدار النعت فلهذا
يصح ان تنعت بالمعرفة فالجمل المذكورة اقوال او محتملات لابهام الاية والمثل
في الايتين ونظير ذلك قوله تعالى كمثل ادم خلقه من تراب وعلى هذا اطلاق النحاة ان الجمل
بعد المعارف احوال وبعد النكرات صفات وقال في المغني انه ذلك منهم على سبيل التقريب
والتحرير انهما كذلك بعد المحض منهما نحو قوله تعالى حتى تنزل علينا كتابا نقروه ولا
تقربوا الصلاة وانتم سكارى فهي صفة في الاول وحال في الثاني وما بعد غير المحض
منهما كالنكرة الموصوفة والمعرف الجنسية فهي محتملة لهما كما في قوله تعالى وهذا
ذكر مبارك انزلناه وكمثل الحمار يحمل اسفارا واية لهم الليل وقوله ولقد امر على
اللئيم يسبني انتهى وعلى هذا فينبغي ان يجوز معاملة اسماء الاجناس التي ليس
فيها شائبة الوصف كرجل وذكري معاملة المعرف الجنسية كما يجوز ان يعامل المعرف
معاملة المنكر كما مر عن السيد الجرجاني في باب ال وفهم من كلامه ان الجملة لا تقع صفة
للمعرفة المحضة وانما تكون حالا منه والظرف في قوله فيها ضمير المنعوت صفة
للجملة او حال منها وضمير مرفوع به على الفاعلية يعني ان جملة الصفة كنظائرها في وجوب
الربط ولا يكون الا بالضمير ولو كان تقديرا سواء كان مرفوعا كقوله ورب قتل عار
اي هو عار او منصوبا كقوله وما شيء حميت بمستباح او مجرورا نحو واتقوا يوما
لا تجزي نفس عن نفس شيئا الاية فانه على تقدير فيه اربع مرات وقرا الاعمش فسبحان

الله حينا تمسون وحينا تصبحون على تقدير فيه مرتين وهل حذفا الجار والمجرور معًا او على
التدريج بان حذف الجار اولا فاتصل الضمير بالفعل فحذف وهو منصوب قولان الاول عن س ابي م
والثاني عن الحسن وقد مر ان الحذف في الصفة اكثر منه في الخبر وفي الصلة اكثر من الصفة
وبعضهم يقول ان حذف صدر الصلة مبتدأ انما يجوز مع الطول ولا يشترط ذلك في الصفة
ومنه قوله ورب قتل عار وظاهر كلامه حيث اقتصر في الربط على الضمير ان ال لا تنوب عنه
في هذا الباب وقد سبق في باب المبتدأ مخالفه فان اجتمعن اي النعوت المذكورة وهي المفرد
والظرف والجار والمجرور والجملة فالارجح ان يبدأ بالمفرد فالظرف بالمعنى الشامل للجار
والمجرور وتاخير الجملة عنهما نحو قوله تعالى وقال رجل مؤمن من ال فرعون يكتم ايمانه
وقد تقدم الجملة نحو يحبهم ويحبونه اذلة وخرج عليه الفارسي وهذا كتاب انزلناه
مبارك وقال ابن عصفور مرة لا يجوز ذلك الا في الضرورة او نادر من الكلام وقال مرة الا
في قليل من الكلام والشعر قال ابن جني واذا كانت الصفة رافعة ظاهر واخرى لم
ترفعه قدمت هذه الرافعة نحو مررت برجل قائم وعاقل ابوه ثم الظرف بعد الرافعة علي
ثم الجملة **فصل** ويجوز قطع النعت عن التبعية واحدا كان او اكثر بشرط اشار
اليه بقوله المعلوم منعوته اي بدون النعت المقطوع عند السامع سواء كان معلوما
حقيقة كما في نحو الحمد لله رب العالمين قال س سمعنا بعض العرب يقول ذلك بالنصب فسالت
يونس عنها فزعم انها عربية او ادعاء بتنزيله منزلة المعلوم عند السامع كان عنده
ما يوجب له العلم من تعظيم او غيره قال س يجوز ان تقول مررت بقومك الكرام يعني
بالنصب والرفع اذا جعلت المخاطب كانه قد عرفهم ثم قال نزلتهم هذه المنزلة وان كان لم
يعرفهم وقال س ايضا زعم عيسى بن عمر انه سمع ذا الرمة ينشد هذا البيت

لقد حملت قيس بن عيلان حربها • على مستقل للنوائب والحرب
اخاها اذا كانت عضابا سما لها • على كل حال من ذلول ومن صعب

معنى م
قال وزعم الخليل ان احد ان نصب هذا على انك لم ترد ان تحدث الناس ولا من تخاطب
بامر جهلوه ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمت وجعلته تعظيما وثناء انتهى ومثل
له ابن مالك بقول الخرنق اخت طرفة لا يبعدن قومي الذين هم سم العداة وآفة الجزر
النازلين بكل معترك والطيبين معاقد الازر وكذا اذا كان النعت قد تقدمه
نعت متبع يقاربه في المعنى كمررت بالرجل العالم المبجل والشجاع الفارس فلك القطع
في الثاني الملازم لان العلم والشجاعة يستلزمان التبجيل والفروسية واحترز بالمعلوم
منعوته عن غير المعلوم بدون ذلك النعت فلا يجوز قطعه عنه لانه محتاج اليه لتبيينه
وتمييزه ولا قطع مع الحاقد ومن ثم لم يجز قطع نعت اسم الاشارة للحاجة الى نعته لتبيين
ذاته فهو خارج بقوله المعلوم منعوته وكذا النعت الثاني فالثالث اذا لم يتضح المنعوت
الا بهما كمررت بزيد التاجر الفقيه فلا يجوز قطعهما للحاجة اليهما بل لو احتاجت النكرة
الى الف نعت لتوضيحها لم يجز قطع شيء منها بل يتعين اتباعها لتنزلها منه منزلة
الشيء الواحد وان استغني عن جميعها جاز قطعها وعن بعضها جاز قطعه دون البعض

المحتاج

المحتاج اليه في تبيينها كما يؤخذ ذلك كله من كلامه ولذلك لما لم يكن المقصود من نعت النكرة
الا تخصيصها وهو حاصل بتبعيته واحد جاز القطع فيما عداه من غير شرط قال او في
المنسوج غطل وشعثا مراضيع مثل السعالي وقوله الى الدرة اوانزلنا على خالنا
ذو مال عد وصبية فان لم يتقدم قبله نعت لم يجز قطعه ومن هنا يعلم وجوب تقديم
التبع قال ابن ابي الربيع ولا بعكس وهو الصحيح الثابت من كلام العرب كما في الارتشاف
وصحح ابن العلج جواز العكس ويروى بيت الخرنق برفعهما ونصبهما ورفع الاول ونصب
الثاني وعكسه واشترط في التسهيل ايضا لجواز القطع ان لا يكون النعت موكدا نحو
الهين اثنين ولا ملتزما للتبعية كالجم الغفير وقضية كلام المصنف انه لا فرق في
جواز القطع لشرطه المذكور من النعت الاول وغيره وهو الصحيح وشرط الزجاجي تكرير
النعت ورد بقوله وامرأته حمالة الحطب بالنصب في قراءة عاصم وانه لا فرق بين كون
النعت للترحم او غيره ويونس اوجب الاتباع في الترحم ثم ان كانت الصفة غير مرفوعة
فلك قطعها رفعا بتقدير مبتدأ اي هو او نصبا ايضا ان لم تكن منصوبة بتقدير
فعل لائق فيقدر في المدح امدح وفي الذم اذم او اشتم وفي الترحم ارحم وفي التخصيص
اعني فيكون في تابع غير المجرور وجهان وفي المجرور ثلاثة اوجه نحو الحمد لله الحميد اجاز س
فيه الجر بالاتباع والرفع بتقدير هو والنصب بتقدير امدح لا يظهر ذلك المقدر مبتدأ
كان او فعلا الا مع نعت موضح اي جيء به للبيان كما عبر به ابن ابي الربيع فيشمل المخصص
والموضح بالتفسير السابق فيجب اضمار المبتدأ او الفعل في غير الموضح وهو المسوق
للمدح او الذم او الترحم ويجوز في الموضح وهو ما عدا الثلاثة اظهار الرافع كمررت
بزيد الخياط وان شئت هو الخياط او الخياط وان شئت اعني الخياط **تنبيه** كما يجوز
مخالفة النعت المقطوع للمنعوت في الاعراب يجوز ايضا كما قال الرضي مخالفته له
تعريفا وتنكيرا كقوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا ويجوز القطع قبل
تمام الكلام كما اقتضاه اطلاق المص نحو ان زيدا العالم برفع العالم على القطع او نصبه
خلافا للكوفيين فانهم لا يجيزونه ومحل جواز القطع فيما اذا تعدد المنعوت واتحد لفظ
النعت ان يتحد معنى العامل وعمله كجاء زيد واتى عمرو الظريفان فان اختلفا في المعنى
او العمل كجاء زيد ورأيت عمرا الفاضلين او اختلف المعنى فقط كجاء زيد ومضى عمرو
الكاتبان او العمل فقط كهذا مؤلم زيد وموجع عمرو الفاضلين وجب القطع لان
الضرورة داعية اليه فالجواز في كلام المص بمعنى مقابل الامتناع لا بمعنى مستوى الطرفين
مسئلة م وسيأتي جواز عطف المنعوت مع جمعها وتفريقها في التوكيد حيث ذكرها المصنف
فصل ويحذف لجواز القرينة اي عند قيامها كما مر النعت نحو قوله تعالى تدمر كل شيء
بدليل م اي امرت بتدميره وقال المص اي سلطت عليه تدمر كل شيء بامر ربها ما تذر من شيء اتت
عليه الا جعلته كالرميم قالوا الان جئت بالحق اي الواضح والا لكان مفهومه كفرا وكذب
به قومك اي المعاندون ولراد لك الى معاد اي عظيم وما نريهم من اية الا هي اكبر من اختها
اي السابقة ياخذ كل سفينة غصبا اي صالحة بدليل انه قرئ كذلك وان تعيينها

لا بخرجها عن كونها سفينة فلا فائدة فيه ح ويحذف جوازا لقرينة المنعوت بمفرد مطلقا
اي على القيد الاتي في غير المفرد سوا لم يكن مخصوص نعم وبئس نحو قوله تعالى ان اعمل سابغات
اى دروعا سابغات لتقدم ذكر الحديد المشعر بذلك وعندهم قاصرات الطرف اى
حور قاصرات الطرف فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا اى ضحكا وفيه بحث مر في المصدر
وذلك دين القيمة اى الملة القيمة ولدار الاخرة اى ولدار الساعة الاخرة قاله
المبرد وقال ابن الشجري الحيوة الاخرة بدليل وما الحيوة الدنيا او كان مخصوص نعم
وبئس نعم الرجل كريم حليم وبئس الصاحبة عدو لخذ ولذكرهم في الارتشاف وشرط في
الاوضح كغيره ان يكون النعت تاما صالحا لمباشرة العامل كما في المثل المذكور والا امتنع
الا في الضرورة كقوله كانك من جمال بني اقيش جمل فانه لا يصلح للتسليط العامل وهو
كان في لفظ الجار والمجرور وانما يعمل في محله واحترز بغالبا من نحو قوله تعالى ولقد
جاءك من نباء المرسلين فان المنعوت حذف ولا يصلح للتسليط جاء على النعت وهو الجار
والمجرور وعلم مما ذكر انه ليس من شرط حذف المنعوت ان تكون الصفة خاصة بجنسه
بل الشرط وجود الدليل كما ذكر المص في شرح بانت سعاد وهو التحقيق ومن جملة الادلة
اختصاص الصفة بالموصوف واما انها شرط متعين فلا بدليل ان اعمل سابغات فحذف
الموصوف مع ان الصفة لا تختص به كما مر والمنعوت بغيره اى غير المفرد من جملة او شبهها والواو
في قوله وهو للحال اى يحذف المنعوت بغير المفرد والحال ان المنعوت اما مخصوص نعم وبئس
المقرونتين بما الاسمية نحو قوله تعالى نعما يعظكم به بئس ما اشتروا به فما اسم تام ومعنى كونه
تاما انه لا يفتقر الى الصلة كالموصولة وهو فاعل والمخصوص بالمدح او الذم محذوف والفعل
صفة له والتقدير نعم الشيء يعظكم به وبئس الشيء اشتروا به انفسهم ان يكفروا بدل من
المخصوص او خبر لمحذوف والجملة عطف بيان للمحذوف وهذا قول المحققين من اصحاب
ترى مثل هذا التركيب مما اقترن فيه نعم وبئس بما وبعدها فعل نحو نعما صنعت وفيه بعدها
تسعة اقوال ما منصوبة على التمييز والفعل صفة المخصوص محذوف والتقدير نعم شيئا
شيء صنعت وكلامه محتمل لهذا الوجه كالذي قبله منصوبة على التمييز والفعل بعدها
صفتها والمخصوص محذوف وهو مذهب الاخفش والزجاج وتبعهما الزمخشري ما ناقصة
موصولة والفعل صلتها والمخصوص محذوف قاله الفارسي موصولة وهي المخصوص وما
اخرى محذوفة هي التمييز التقدير نعم شيئا الذي صنعت وهو قول الفراء تمييز
والمخصوص ما اخرى موصولة والفعل صلة لما الموصولة المحذوف وهو قول الكسائي
ما مصدرية وتاويله نعم صنعك كما تقول اظن ان تقوم ولا تقول الظن قيامك فاعل
موصولة مكتفى بها وبصلتها عن المخصوص نقله ابن مالك عن الفراء والفارسي ما كافة لنعم
كما كفت ما قل فصارت تدخل على الفعلية ما نكرة موصوفة مرفوعة حكاها في الارتشاف
وان وقع بعدها اسم كقول العرب بئس ما تزويج ولا مهر فثلاثة اقوال حكاها المصنف
فاعل معرفة تامة والاسم المخصوص وهو مذهب المحققين ثانيها تمييز ثالثها تركيب
ما مع الفعل والاسم فاعل وغير مقرونتين بما نحو قوله لبئس المرء قد مللى ارتباعا وقول

الاخطل

ومنه حيث صح

اي صح

قاله ح

ان صح

وان صح

شيئ صح

في صح

الاخطل الى خليل حتما يجي بكا الوفاء نعم الفتى يرتجى ونعم الموئل اى امر وقد مل وفتى يرتجى نعم
نعم الصاحب تستعين به فيعينك اى صاحب تستعين به هذا ما ذكره في التسهيل وتبعه
المص وقال ابن اصبغ اجاز الكسائي نعم الرجل يقوم ونعم الرجل عندي ومنعه اكثر
النحويين استخفاى رجل يقوم او عندي قال الرضي ويجوز ان تخرج من قوله تعالى كبرت
كلمة تخرج صفة مخصوص محذوف وان يكون صفة التمييز المذكور والمخصوص
محذوف اى قولهم او بعض مجرور باضافة بعض اى ويحذف المنعوت بغير المفرد
اذا كان بعضا من مجرور بمن نحو ما حكى ابن عصفور من قولهم منا ظعن ومنا اقام
اى فريق ظعن وفريق اقام والكوفيون يقدرون في مثل ذلك موصولا اى الذي
او من او ما والاول قال المص اقيس لان اتصال الموصول بصلته اقوى من اتصال
الموصوف بصفته لتلازمهما قال ومثله وان من اهل الكتاب الا ليومنن به اى الا
انسان او الا من وجعل الاية من ذلك تابع فيه الزمخشري فانه قال ليومنن به جملة
قسمية واقعة صفة لمحذوف اى وان من اهل الكتاب احد الا ليومنن به ونحوه
وما منا الا له مقام معلوم وان منكم الا واردها والمعنى وما من اليهود احد
الا ليومنن وقال ابو حيان في النهر ان هنا نافية والمخبر عنه محذوف قامت صفته
مقامه وما احد من اهل الكتاب الا ليومنن ثم نقل كلام الزمخشري وقال انه غلط فاحش
لان صفة المحذوف انما هي الجار والمجرور وليس ليومنن صفة له ولا قسمية بل جواب
قسم محذوف والقسم وجوابه هو الخبر لانه محل الفائدة وليس الجار والمجرور محل الفائدة
فلا يكون خبرا وكذا الا له مقام معلوم والا واردها هما الخبر انتهى وعلى ذلك جرى المرادي
والسفاقسي قيل وهو الحق فكان المص عدل عن التمثيل بالاية الى ما ذكره رجوعا عن ما في
المغني والافليس من عادته التمثيل بشيء في القران نظيره او من مجرور بفي نحو قوله
لو قلت ما في قومها لم تيثم يفضلها في حسب وميسم اى احد يفضلها والميسم الجمال وكسر
حرف المضارعة من يتثم وابدال الهمزة يا وقدم جواب لو فاصلا بين الخبر المقدم وهو الجار
والمجرور والمبتدا المؤخر وهو احد المحذوف وتبع في جعل الجر بفي كالجر بمن ابن مالك
فانه قال ومثل هذا لو استعمل في غير الشعر لحسن نحو ما في الناس الا شكر ويكفر وكان
المص اشار الى ذلك حيث لم يراع نظم البيت اشعارا بصحته في النثر مع الاشارة الى
البيت المذكور ومنع ذلك ابن عصفور وجعل البيت من ضرورة الشعر وقدر غيره
قال وما الدهر الا تارتان فمنهما اموت واخرى ابتغي العيش اكدح اى تارة اموت
فيها ومثال ذلك في الظرف قوله تعالى ومنا دون ذلك اى ومنا قوم دون ذلك وما
منا الا له مقام معلوم اى ما منا ملك الا ملك له مقام معلوم قال الرضي ونحو
قولك ما في تميم الا فوق ما تريد وفي غيرهن اى غير المواضع المذكورة وهو ما ليس المنعوت
فيه مخصوص نعم وبئس ولا بعض مجرور بمن او في فان لم يكن او كان لكن غير مجرور او مجرور لكن
لا بالحرفين المذكورين فلا يجوز حذفه واقامة النعت غير المفرد مقامه الا للضرورة
نحو قوله والله ما ليلى بنام صاحبه ولا بجانبه الليالي جانبه اي بليل نام صاحبه فظاهر

يكون صح

هو صح

التقدير صح

لو صح

بعضا صح

كلامه انه من حذف الموصوف واقامة الصفة مقامه وبه صرح في شرح القطر وقال
الرضي انه على الحكاية وحذف القول اي مقول فيه نام صاحبه نحو قوله انا ابن جلا وطلاع الثنايا
قيل تقديره انا ابن رجل جلا وقيل جلا علم منقول من نحو قولك جلا زيد فيكون جملة الامر
نحو قولك جلا زيد وحمي مما هو بعض غير مجرور نحو قولك كان القوم فريقين يضربون الاعناق واخر
ويأسرون اي فريقا يضربون ولم يتعرض المص لوجوب حذف المنعوت وذكر غيره في نحو جاء
الفارس اي الرجل الراكب الفرس ولا تقول جاء الرجل الفارس مع تعين جاء الصاحب ولا تقول
جاء الرجل الصاحب قال في التسهيل وقد استغني لزوما عن موصوفات بصفاتها فجرت
مجرى الجوامد نحو دابة وابطح وحسنة وسيئة ويعرض مثل ذلك لقصد العموم نحو ولا رطب
ولا يابس لا يغادر صغيرة ولا كبيرة

باب التوكيد

مصدر وكد ويقال
ايضا اكد تاكيدا لغتان والواو افصح وبها جاء التنزيل قال تعالى ولا تنقضوا الايمان
بعد توكيدها وربما اطلق من الاخفش والمبرد على التاكيد الصفة وهو في اللغة الاحكام
وفي الاصطلاح اما لفظي وهو كما في التسهيل اعادة اللفظ او تقويته بموافقه معنى
فاعادة اللفظ وعليها اقتصر المص في تعريفه في شرح اللمحة لانها الاغلب تجري في الكلم
الثلاث فالاسم نحو قوله اخاك اخاك ان من لا اخا له كساع الى الهيجا بغير سلاح والفعل
كقوله فاين الى اين النجاة ببغلتي اتاك اتاك اللاحقون احبس احبس والحرف كقوله
لا لا ابوح بحب بثنة انها اخذت علي مواثقا وعهودا وسواء كان بدون فصل كما ذكر او
كقوله تركها صابل تركها وقوله تعالى وهم بالاخرة هم كافرون ويحسن التكرار اذا
ذكرت ما يطلب شيئين اولها له ذيل فتكرر المقتضي بعد تمام ذيل الاول نحو قوله تعالى
ولا تحسبن الذين يفرحون الى قوله تعالى فلا تحسبنهم بمفازة بالتا لطول المفعول
الاول بصلته وقد يكون التكرير مرتين كما ذكر واكثر كقوله الا حبذا حبذا حبذا
وليس منه اي من التاكيد اللفظي ما زعم كثير من المعربين انه منه وهو قوله تعالى كلا اذا
دكت الارض دكا دكا وجاء ربك والملك صفا صفا قال في شرح القطر خلافا لكثير من
النحويين لانه جاء في التفسير ان معنى دكا دكا دكا بعد دك وان الدك كرر عليها حتى صارت
هباء منبثا وان معنى صفا صفا انه تنزل ملائكة كل سماء فيصطفون صفا بعد صف
محدقين بالجن والانس وعلى هذا فليس الثاني توكيدا للاول بل المراد منه التكثير
كما تقول علمته الحساب بابا بابا انتهى لكنه في الشذور جرى على قول الكثير في دكا
دكا انه لتقرير السابق بخلاف صفا صفا فان الثاني فيه ليس لتقرير الاول بل هو
غيره اذ المعنى صفوفا مختلفة ولعله اقتصر هنا على ذكر صفا صفا دون دكا دكا
ذهابا الى التفرقة بينهما هذا كله في التوكيد باعادة اللفظ اما تقويته بموافقه
معنى فقد يكون موازنا له مع الاتفاق في الحرف الاخير ويسمى اتباعا قال الرضي وهو
ثلاثة اضرب لانه اما ان يكون للثاني معنى ظاهر نحو هنيئا مريئا وهو سغب لغب او لا
يكون له معنى اصلا بل ضم الى الاول لتزيين الكلام لفظا وتقويته معنى وان لم يكن له
حال الافراد معنى نحو حسن بسن ويكون له معنى متكلف غير ظاهر نحو خبيث نبيث من نبثت
الشر اي استخرجته واكتعون ابصعون ابتعون من حول كتيع اي تام وقيل من بصع العرق اي سال
او بضع اي دكب ومن البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه وقيل انه هذه من القسم الثاني
لا معنى لها مفردة وقد يكون بغير ذلك كالتوكيد المرادف نحو جاء جاء سبلا والفعل باسمه

نحو

نحو انزل نزال فقد افرت بهود واسلمت حيرانا ضمي لما فعلت بهود صمام ومنه توكيد الضمير
المتصل بالمنفصل كما اشار اليه بقوله ويؤكد بالمرفوع المنفصل كل ضمير متصل
مستترا كان نحو قم انت او بارزا مرفوعا كقمت انا او منصوبا كضربتك انت او مجرورا كمررت
بك انت وافهم قوله المرفوع المنفصل ان المرفوع المنفصل في قولك ضربتك اياك ليس
توكيدا وهو مذهب البصريين بل هو عندهم بدل كما سياتي وذهب الكوفيون الى انه
توكيد مثله في نحو بك انت واختاره ابن مالك والرضي لاتحادهما في المعنى وافهم اقتصاره
على المرفوع المنفصل انه لا يؤكد الضمير بغيره كالمبهم وقيل في قوله تعالى ثم انتم هؤلاء ان
هؤلاء توكيد انتم وان اكد هذا اعني الضمير المتصل باعادة لفظه فيعاد مع عامله نحو قمت
قمت ورايتك رايتك ومررت بك بك قال الزمخشري في مررت بك بك ان الثاني بدل وقال
الرضي انه صريح في التكرير لفظا ومعنى فهو توكيد لا بدل او اكد الحرف غير الجوابي سواء كان على
حرف واحد او اكثر كواو العطف ولام الجر وكان ونحوها باعادة لفظه فيعاد مع ما دخل
عليه من اسم او فعل نص عليه التسهيل نحو ان زيدا ان زيدا قايم اما الجوابي كنعم واخواته
الاتية ولا النافية ونحوها فتقول فيه نعم نعم واجل اجل وكذا البقية لانه قايم مقام الجملة
قال لا لا ابوح بحب بثنة انها اخذت علي مواثقا وعهودا ومن اعادة غير الجوابي
بدون عامله قوله وصاليات ككما يؤثفين وقوله فلا والله لا يلفى لما بي ولا للما بهم ابدا
شفاء فضرورة واجاز ابن هشام نحو ان زيدا قايم واشار اليه الزمخشري في المفصل وكذا
الرضي فقال اذا لم يكن على حرف واحد كواو العطف ولا واجب الاتصال بها والنوع من الكلم
كحروف الجر كما في ان ان زيدا قايم قال والاحسن الفصل بينهما ان في الدار ان زيدا قايم
او يعاد مع ضميره اي ضمير ما دخل عليه نحو مررت بزيد به وهو اجود من اعادته مع الظاهر
نحو بزيد بزيد قال تعالى ففي رحمت الله هم فيها خالدون ففي الجنة خالدين فيها ومنهم
من يعرب جعل فيها بدلا كما مر عن الزمخشري واكدت جملة باعادة لفظها فالاجود الفصل
بثم ان لم يلتبس نحو كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون وما ادراك ما يوم الدين ثم ما ادراك
ما يوم الدين ويجوز ترك الفصل كقوله عليه السلام والله لاغزون قريشا والله لاغزون
قريشا فان البس بان احتمل الكلام كون الثانية لغير التاكيد لم يؤت بثم عند قصد
التاكيد نحو ضربت زيدا ضربت زيدا **فايدة** قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام
اتفق الادبا على ان التوكيد في لسان العرب اذا وقع بالتكرار لا يزيد على ثلاث مرات قال
واما قوله تعالى في سورة المرسلات ويل يومئذ للمكذبين في جميع السورة فذلك ليس
توكيدا بل كل اية قيل فيها ذلك فالمراد المكذبين بما تقدم ذكره فعيل هذا القول ثم يذكر
الله تعالى معنى اخر ويقول ويل يومئذ للمكذبين بهذا فلا يجتمعان على معنى واحد
فلا تاكيد وكذلك قوله فباي الاء ربكما تكذبان في سورة الرحمن نقله ابن السبكي عنه
او معنوي بهذا تتميم قوله اما لفظي وقدمه وانما اخر المعنوي وان كان هو المعتد به
في التوابع كما قال ابن عقيل لطول الكلام عليه وهو اي التوكيد المعنوي محصور في الفاظ
فلذلك استغني عن تعريفه وعرفه في التسهيل بالتابع الرافع توهم اضافة الى المتبوع
او ان يراد به الخصوص فالاول نحو قتل العدو زيد نفسه فبذكر النفس علم ان زيدا
باشر القتل فلولاه جاز اعتقاد كونه امر او انك ركبت مجازا وظاهره اختصاص هذا
القسم في رفع التجوز وذكر اهل البيان انه يرفع ايضا السهو والنسيان فربما توهم

السامع ان المذكور وقع نسيانًا او سهوًا فرفع التوكيد هذا التوهم فالثاني نحو القوم كلهم قام
لكل احتمال وضع العلم موضع الخاص فصور يرفع التجوز اللغوي دون العقلي ودون توهم السهو
والنسيان كما قاله في شرح المفتاح وقوله في شرح الشذور كابن الحاجب التوكيد تابع يقرر
امر المتبوع في النسبة او الشمول تعريف للتوكيد اللفظي والمعنوي كما في شرح الرضي بجعل
شارح الشذور ذلك تعريفا للمعنوي دون اللفظي قصور بيانه ان قوله في النسبة او الشمول
بيان للامر المراد به صفة المتبوع وشانه ان يقررها بتعلق بالمتبوع من نسبة الفعل
اليه او كونها شاملة غايته اي بجعله مستقرا متحققا بحيث لا يظن به غيره فكل من التكرير
لفظا غاية كزيد زيدا ومعنى بذكر ما يدل عليه المتبوع مطابقة وذلك بلفظ النفس
والعين يقرره بالمتبوع من انصافه بكون ما نسب اليه عاما لاجزائه شاملا لها والمعنوي
الذي يقرر النسبة لا يكون الا بالنفس والعين والمراد حقيقة الشيء وذاته ولا
يكون هذا النوع بغيرهما فاما قولك بدا سرمدا فنعت يفيد التاكيد بدليل تبعيته النكرة
وفي شرح المفتاح ان التوكيد بهما يفيد رفع التجوز دون السهو والنسيان لاحتمال
ان يتوهم وقوع زيد نفسه وقوع عمرو نفسه سهوا او نسيانا وتوخر عنهما اي العين عن
النفس على سبيل الوجوب وقيل على سبيل الاستحسان ان اجتمعتا نحو جاء زيد نفسه عينه وياتي
توكيدهما للضمير المرفوع المتصل وينفردان بجواز جرهما بباء زائدة قال المص وليس منه بتربصن
بانفسهن لانه لا يوكد الضمير المرفوع المتصل الا بعد توكيده بضمير منفصل واما قولهم جاءوا
باجمعهم بضم الميم وفتحها فليس من الفاظ التاكيد وان اعطي معناه بدليل التزام الباء معه
ويوكدان المفرد مذكرا كان او مونثا على لفظهما كجاء زيد نفسه وهند نفسها
ويجمعان على صيغة افعل كافلس مع غير المفرد من المثنى والمجموع مذكرا او مونثا
كقام الزيدان او الهندان انفسهما والزيدون انفسهم والهندات انفسهن وافهم قوله
على افعل انه لا يقال نفوس وعيون وسمع في العين الباصرة اعيان ولا يقال ذلك في التاكيد
وفي المفصل وغاية ابن الخباز جواز اعيانهما في التاكيد وقد يفردان مع المثنى فيقال
الزيدان نفسهما وعينهما او يطابقان فيقال نفساهما وعيناهما وتبع في اجازة هذا
الوجه ابن مالك وابنه قال الرضي وحكاه ابن كيسان عن بعض العرب وقال ابو حيان
لم يذهب الى ذلك احد من النحاة اي كراهة لاجتماع تثنيتين وفي الاوضح ان افرادهما يترجح
عند ابن مالك على تثنيتهما وغيره يعكس ذلك وللثلاثة الاول في كلام ابن الحاجب
كابن مالك وولده ومثلهما اي مثل النفس والعين في جواز الاوجه الثلاثة من
الافراد وضديه مرتبة كما ذكر كل مثنى بضم الميم ووقع في بعض النسخ الدايرة بين الطلبة
شيء وهو تحريف اضيف لفظا او معنى الى ما يتضمنه بان يكون جزءا منه واشار الى بيان
المتضمن بقوله من مفهوم اثنين ظاهرا او مضمرا في الحال لانه لا التباس بترك تثنية المضاف
فيجوز افراد المضاف وتثنيته وجمعه واولاها الجمع نحو قوله تعالى فقد صغت قلوبكما
ظلمنا انفسنا ونحو قطعت روس الكبشين لمناسبة الجمع للتثنية لكونه ضم مفرد الى اخر
ولذلك قال ايمة الاصول ان المثنى جمع ثم الافراد اولى من التثنية لانه اخف كقوله
حامه

حامة بطن الواديين ترنمي سقاك من الغر الغوادي مطيرها وقوله كانه وجه تركيين
قد غضبا وعليه قراءة من قرا فبدت لهما سوآتهما وفي الحديث في صفة وضوئه عليه الصلاة
والسلام فمسح اذنيه ظاهرهما وباطنهما ولم يجي التثنية الا في الشعر كقوله ظهراهما مثل
ظهور الترسين وحده هذا فقطعت راس الكبشين ولي من راسي الكبشين كراهة اجتماع
تثنيتين هذا ما ذكره ابن مالك ونقل ابو حيان عن ابن الضايع ان الافراد لا يجوز الا في
ضرورة او نادر من الكلام وكذا قال ابن عصفور انه قليل جدا لا ينبغي ان يقاس عليه وبالجملة
فقد نا قشه في اولوية الافراد على التثنية وذكر شواهد كثيرة قال مع انها هي الاصل في
المسئلة انتهى وحمل الاضافة المعنوية على اللفظية فالكبشان قطعت منهما الروس
اولى من الراس والرايس ولي من الراسين على طريقة ابن مالك ولا لباس في الامثلة المذكورة
لانه لا يكون للاثنين الا قلبان ونفسان وراسان بخلاف ما اذا التبس ترك التثنية فلا
يجوز غيرها نحو قلعت عينيهما اذا قلعت من كل واحد عينا هذا مذهب الكوفيين واما قوله
تعالى فاقطعوا ايديهما فاراد ايمانهما بالاجماع ولقراءة ابن مسعود كذلك ولم يفرق
بين ان يكون الاول متحدا في كل واحد منهما نحو قلوبكما او لا يكون نحو ايديكما استدلالا
بالاية قال الرضي والحق قول الكوفيين ان الثاني لا يجوز الا مع قرينة ظاهرة كما في الاية وهي
من المتشابهات وقد جمع بين اللغتين من قال ظهراهما مثل ظهور الترسين وتمثيل
المص لما نحن فيه بقوله عليه الصلاة والسلام ما اخرجكما من بيوتكما سهو اذ ليس المضاف
اليه متضمنا للمضاف اي كلا له كما مر والوجه فيه التثنية كما سياتي ولعله بخلاف ما اخرجكما
من بيوتكما تسقط لفظ بخلاف وهو الظاهر والارجح فيما اذا فرق المتضمن بالعطف نحو قوله
تعالى لعن الذين كفروا من بني اسرائيل على لسان داود وعيسى ابن مريم وفي حديث زيد
ابن ثابت حتى شرح الله صدري لما شرح له صدر ابي بكر وعمر نحو قطعت راس زيد وعمرو
الافراد ليكون ظاهر المضاف موافقا لظاهر المضاف اليه وافهم بانه لا رجح جواز التثنية
والجمع وزعم ابو حيان انه لا يقاس وضع الافراد والجمع موضع التثنية بل يقال ضربت راس
زيد وعمرو وتكلف تاويل الاية والواجب فيما اذا لم يكن المضاف اليه متضمنا للمضاف اي
ليس كلا له ولم يومن اللبس كما في قصعتكما درهميكما ولقيت غلامي الزيدين التثنية
ولا يجوز غيرها فان امن اللبس جاز وضع الجمع موضع التثنية كقوله عليه السلام اذا اويتما
الى مضاجعكما ومنه قوله عليه السلام ما اخرجكما من بيوتكما ويقاس عليه عند الفراء وتبعه
ابن مالك والرضي لوروده في افصح الكلام وقال ابو حيان هو شاذ يقتصر فيه على مورد
السماع ومطابقة ما لهذا الجمع لمعناه او للفظه جائزة فالاول كقوله قلوبكما يغشاها
الامن عادة اذا منكما الابطال يغشاها والثاني كقوله خليلي لا تهلك نفوسكما
اسى فان لها فيما به ذهبت اسى فقال لها وذهبت ولو طابق المعنى لقال لها وذهبتا
تتمة وتعاقب الافراد التثنية في كل اثنين لا يغني احدهما عن الاخر كالعينين والاذنين
ويقال عيناه حسنة وعينيه حسنتان وعينه حسنة والاصل عيناه حسنتان ومما تعاقبا
فيه وان لم يكونا مما مر قوله تعالى فقولا انا رسول ربك في قراة وقد يقع افعلا ونحو موقع

كالقيا

افصل نحو القيا في جنهم ونحو قوله فان تزجراني يا ابن عفان ازدجر وان تدعاني احم عرضا
ممنعا فالقيا وقع موقع الق وتزجراني وقع موقع تزجر وعليه خرج ابن جني قول امرء القيس
قفا نبك انه قوله بعد اجارتي ترى برقا اريك وميضه وقد تتقدم تسمية جزء باسم كل
فيقع الجمع موقع واحد نحو شابت مفارقه او مثناه نحو عظيم المناكب ذكر ذلك كله في التسهيل
ومن وقوع المفرد موقع المثنى قوله كانه وجه تركيين قد غضبا ومن وقوع الجمع قول علقمة بها
حنف الحسرى فاما عظامها فبيض واما جلدها فصليب اي جلودها ومما وقع فيه المثنى موقع المفرد
قوله اطمت العراق ورافديه فوارس الجديد القميص يريد رافده لان العراق ليس له
الا رافد واحد ومن موقع الجمع قولهم حنانيك واخواته فهذه جملة مسموعة من وضع كل واحد
من المفرد والمثنى والمجموع موضع قسيمه قال ابو حيان لم يقس النحويون على شيء منها اذ الاصل
استعمال كل واحد منها في موضعه ولا تخرج عنه ولو قيس شيء من ذلك لالتبست الدلالات
واختلطت الموضوعات انتهى والقسم الثاني من المعنوي وهو ما يقرر امر المتبوع في عموم
ما نسب اليه ويكون بكل وانما يؤتى للتاكيد بها لغير اثنين ان تجزا ذلك الغير بنفسه
فان كان جمعا كالرجال والقوم فان له افرادا متمايزة او بعامله ان كان واحدا كالعبد
والدار تفترق اجزاؤه بالنسبة لبعض الافعال كالشراء كاشتريت العبد فانه يصح شراء
بعضه دون بعض بخلاف جاء زيد كله فلا تفترق اجزاؤه بالنسبة الى المجيء بان يجيء بعضه
دون بعض وقد تجيء كل للتكثير دون الاحاطة نحو ولقد اريناه اياتنا كلها ويكون بكلا
وكلتا لهما اي للاثنين مذكرين ومؤنثين كقام الزيدان كلاهما والهندان كلتاهما
ولا يؤكد مثنى بغيرهما وقد يستغنى بكلا عن كلتا قال نعم الفتى عمدت اليه يد الفتى كلاهما اليك
وقربي خالد وحبيب كذا في التسهيل وقال ابن عصفور هو من الحمل على المعنى للضرورة
اي بقربى الشخصين ويكل عنهما كقام الرجال كلهم وقرا ابن مسعود كل الجنتين اتت
اكلها الا انه في غير التاكيد وانما يؤكد بهما المثنى بشرطين اشار اولهما بقوله ان صح
مكانهما مفرد دمضا فالى متبوعهن كما في جاء الزيدان فانه يصح ان يراد احدهما كما
في قوله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان اي من احدهما فيؤتى بهما لتقرير شمولهما
ورفع ذلك الاحتمال فلذلك امتنع اختصم احد الزيدين لان الاختصام لا يكون الا من اثنين
فصاعدا فلا يجوز التاكيد بهما لعدم الفائدة ولم يسمع عنهم وخرج بقولنا ولم يسمع عنهم
نحو جاء القوم كلهم اجمعون الى اخر الالفاظ بناء على ان كل يرفع ارادة الخصوص وما بعده لم
يرفع شيئا وكذا نحو جاء في زيد نفسه عينه فالثاني لم يرفع شيئا وفي كلام تم ما يقتضي
انه انما يرفع المجاز جملة بعد انقضاء الفاظ التاكيد وقال المص في حاشية التسهيل
الظاهر ان التوكيد مستعد ارادة المجاز ولا يرفع والا لم يصح ذلك كما لم يصح اختصم الزيدان
كلاهما ثم ما اقتضاه كلامه من امتناع اختصم الزيدان كلاهما هو ما ذهب اليه الفراء وهشام
وابو علي وحكى ابن عصفور عن الاخفش الجواز وحكاه في الارتشاف عن الجمهور ومنهم المبرد
واجيب عن عدم الفائدة فيه بانه مفيد في نحو ضربت احد الرجلين كلاهما ومع توهم
الغلط بذكر الرجلين بدل الرجال والفرسين والى الشرط الثاني اشار بقوله واتحد

قد غضبا م

والبيع م

الزيدان كلاهما اذ لا يقال اختصم م

معنى

معنى المسند فلا يجوز مات زيد وعاش عمرو كلاهما ومفهومه اذا اتحد المعنى واختلفا لفظا
جاز نحو انطلق زيد وذهب عمرو كلاهما ونقله في الارتشاف عن الاخفش قال ويحتاج الى
صريح سماع من كلامهم والذي تقتضيه القواعد المنع ويجب ان يضاف اي الالفاظ
المذكورة في التوكيد المعنوي وهي النفس والعين وكل وكلا وكلتا لضمير المؤكد الملفوظ به
مطابقا للمؤكد في تذكيره وتانيثه وافراده وضده كجاء زيد نفسه وهند نفسها والزيد
كلهم والزيدان كلاهما وكذا البقية ولا يستغنى بنية الاضافة الى الضمير خلافا للفراء
والزمخشري ونقل عن الكوفيين وعليه خرج قراءة من قرا انا كلا فيها وخرجها بعض المانعين
على الحال من الضمير المستتر في قوله فيها والعامل فيها الحال كما في قراءة بعضهم والسموات
مطويات بيمينه وبعضهم على البدل من اسم ان كما قيل في يوما اجمعا وحولا اكتعا
كما سياتي والاول نقله المص عن ابن مالك وضعفه بوجهين احدهما تقديم الحال على
عاملها الظرفي والثاني قطع كل عن الاضافة لفظا وتقديرا فيصير نكرة فيصح كونها حالا
قال والاجود الثاني وصح ابدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل لانه مفيد للاحاطة كما في نحو
تم ثلثكم كما سياتي وبدل الكل لا يحتاج الى الضمير وذكر ابن مالك ان هذا الضمير قد يخلفه
الظاهر في كل كقوله كم قد ذكرتك لو اجزي بذكركم يا اشبه الناس كل الناس بالقمر وخالفه
ابو حيان وزعم ان كلا في البيت نعت مثلها في اطعمنا شاة كل شاة وليس توكيدا وتعقبه
المص بان التي ينعت بها دالة على الكمال لا على عموم الافراد ونوقش بانه على تقدير النعت
يكون المعنى يا اشبه الكاملين فيكون تفضيلا على ذوي الكمال بخلافه في التوكيد فانه يكون
تفضيلا على الكاملين والناقصين وقد قيل اذا انت فضلت امرءا ذا براعة على
ناقص كان المديح من النقص تكملة تستعمل كل وكلا وكلتا في غير التوكيد مبتدآت بكثرة
وغير مبتدآت بقلة قال كلهم اروغ من ثعلب وقال فيصدر عنها كلها وهو ناهل وقال
كليهما وتمرا وقيل اذا اضيف الى الضمير لم تستعمل الا تابعة للمؤكد او مبتدأة ولا يدخل عليها عامل
غير الابتداء الا في شذوذ من الكلام او ضرورة ذكره في المغني في كل ويكون باجمع في المفرد المذكر
وجمعاء في المؤنث وجمعهما اي اجمعين لجمع المذكر وجمع لجمع المؤنث وافهم اقتصاره على المفرد
والجمع ان اجمع وجمعاء لا يثنيان لانه استغنى بكلا وكلتا كما استغنوا بتثنية سي عن سوا
واجاز الكوفيون والبغداديون والاخفش وابن خروف الزيدان اجمعان والهندان
جمعاوان وان لم يسمع من كلام العرب واجمع واخواته يوافق كلا في كونها لا يؤكد بها غير الاثنين
ان تجزا بنفسه او بعامله كاشتريت العبد اجمع والجارية جمعاء وقال تعالى لاغوينهم
اجمعين لموعدهم اجمعين وفي الحديث فصلوا جلوسا اجمعين وتفارقها في انها
لا يؤكد بها غير مضافة الى الضمير لفظا وان كانت مضافة اليه تقديرا كما صرح به
في باب النكرة والمعرفة فبذلك يعلم ان جميع الفاظ التوكيد معارف لاضافتها
للضمير تقديرا في اجمع واخواته ولفظا في البقية ولهذا امتنع البصريون
من نصبها على الحال ومن تبعيتها للنكرات كما سياتي في التوكيد قصد الشمول كقبضت المال
كله اجمع وهدمت الدار كلها جمعاء فسجد الملائكة كلهم اجمعون واقبلت النساء كلهن

انتهى م

قدم

وان م

حكاية عن اللعين م

وزاد تعالى

واكثر مجيئه بعد اجمع وفروعه
بعد كل دون عطف كما سياتي
م

جُمَع وقد افاد كلامه ان اجمع وفروعه يوكد بها استقلالاً فهو اولى من قول التسهيل وقد يغنين عن كل قال في الارتشاف وكثر ورود اجمعين في القرآن دون كل فهو توكيد كما يوكد بكل وليس من باب الاستغنا عن كل كما زعم ابن مالك وانه لا تعرض فيها لاتحاد الوقت بل هي ككل في افادة العموم مطلقا خلافا للفراء كما في التسهيل والزجاج كما في شرح اللمحة حيث زعما ان اجمعين يفيد الاجتماع في وقت الفعل فاذا قلت قام القوم كلهم احتمل قيامهم ثم اجمعين افاد ان قيامهم في وقت واحد وان هذا هو السبب في ذكر اجمعين بعد كل في الاية والصحيح الذي عليه البصريون الاول بدليل قوله تعالى لاغوينهم اجمعين واغواوهم ليس في وقت واحد فائدة قال في شرح اللمحة يجوز ان يجمع بين الفاظ التوكيد في تركيب واحد ومما اطلق العرب فاتهت بجمع الجميع وانما هو قياس من النحويين فاذا جمعن قدمت النفس على العين ويقدمان معا على ما للشمول بطريق الاصلية ثم يبدا بكل ثم باجمع ويكون لتاكيد المتبوع ولا يكون الثاني توكيدا للتوكيد ان ما عدا ها ليس من الفاظه كجميع وعامة ولهذا لم يذكرها النحاة وذكرهما من جرى عليه في الاوضح وقال انه غريب وهما مثل كل في المعنى والاضافة للضمير تقول جا القوم جميعهم او عامتهم كما تقول كلهم وليس منه خلق لكم ما في الارض جميعا لانه حال فالمذهب قاله في الاوضح وقال الخضراوي يخالف المبرد في عامتهم وقال هي بمعنى اكثرهم لا كلهم وكتوابع اجمع وفروعه المذكورة موازنا لها من كتع وبصع وبتع فيقال اجمع اكتع وجمعا كتعا واجمعون اكتعون وجمع كتع وكذا اخوات كتع لانها ليست من التاكيد الاصطلاحي في شي وانما هي من باب التابع ولهذا لا تستعمل مفردة سوا قلنا انها تفيد تقوية التوكيد اولا وعن ابن برهان ان هذه الالفاظ توكيد لاجمعون لا للمؤكد الاول وبخلاف النعوت الموكدات فانه لا تتعاطف الموكدات اذا اجتمعت بل يجب تتابع بلا فصل كجا زيد نفسه عينه وجا القوم كلهم اجمعون لتنزيلها منزلة الشي الواحد بسبب اتحاد معناها وعن بعضهم جواز قول ابن الطراوة فيما نقله المرادي وعن الشيباني ولا تتبع نكرة مطلقا لان التاكيد لرفع الاحتمال عن اصل نسبة الفعل الى المتبوع او عن عموم نسبته لافراده ورفع الاحتمال عن ذات النكرة وانه اي شي هو اولى به من رفع الاحتمال الذي يحصل بعد معرفة ذاته اي الاحتمال في النسبة فوصف النكرة لتتميز عن غيرها اولى من تاكيدها وهذا التعليل يرشد الى ان هذا الحكم مختص بالتاكيد المعنوي لجواز تاكيد المنكر بتكرير لفظه اتفاقا كقوله عليه السلام فنكاحها باطل باطل وقوله تعالى دكت الارض دكا دكا وجا ربك والملك صفا صفا على قول بعضهم لانه ليس لرفع الاحتمال عن نسبة الفعل بل للدلالة على تكرر معنى ذلك المنكر وقضية اطلاقه منع توكيد النكرة سوا افادت ام لا ولا خلاف كما قاله في الاوضح في منعه ان لم يفد واجازه الكوفيون والاخفش وابن مالك ان افادت بان كانت معلومة المقدار وهو وقت كدرهم ودينار ويوم وليلة وحول واخوانه كصمت شهرا كله وهذا ما صححه في الاوضح وقال الرضي انه ليس ببعيد وعليه فلا يشترط تطابق المؤكد والموكد في التعريف والتنكير والمنع الذي جرى عليه هنا هو مذهب البصريين وحملوا الوارد من ذلك

على

مجتمعين ومفترقين واذا قيل ح

ان ح

وهو ح

على الشذوذ فلا يقاس عليه كما اشار اليه بقوله وندر اي توكيد المنكر وان افاد نحو قوله قد صرت البكرة يوما اجمعا اي قد صرت ومثله قوله يا ليتني كنت صبيا مرضعا تحملني الذلفا حولا اجمعا واما النعوت فهي وان شاركت الموكدات كما افاده كلامه بالمفهوم في جواز تعددها وكونها تتبع المعارف الا انها تخالفها كما افاده بالمنطوق في الحكمين المذكورين اما الاول فانه اذا تعددت النعوت جاز تعاطفها اذا اختلفت معانيها فان لم يكن في معانيها ترتيب كان بالواو خاصة نحو هو الاول والاخر والظاهر والباطن وان دلت على احداث واقع بعضها اثر بعض كان بالفا نحو الذي خلق فسوى والذي قدر فهدى وافاد كلامه جواز العطف سوا كانت متبعة او مقطوعة اما ان اتحدت معانيها فيستغنى بتثنيتها وجمعها عن التعريف بالعطف نحو جا في رجلان فاضلان ورجال فضلا واستثنى ابن مالك من جواز جمع المنعوت فيها مجموعا والنعت متفرقا فلا يقال مررت بهذين الطويل والقصير نص عليه سيبويه والمبرد والزجاج وغيرهم واما الثاني فانه يجوز في النعوت ان تتبع النكرات لتخصيصها كما مر ولا فرق بين ان تكون متعددة اولا وبذلك يظهر ان الجمع في النعوت والموكدات ليس للتقييد فان ال فيها للجنس وقد تقرر في محله ان الجنسية اذا دخلت على المجموع ترد به الى الحقيقة وازالت معنى الجمعية كما مر ويفارقها ايضا في عدم جواز قطع الموكدات لا الى الرفع ولا الى النصب ويجوز في النعوت وتقدم جواز حذف الموكد واقامة التاكيد مقامه على ما ذهب اليه الاخفش وثعلب والفارسي وغيرهم لمنافاة التاكيد الحذف وفيه بحث مر في شرائط الحذف في باب الخبر تنبيه الظرف في قوله بخلاف النعوت خبر مبتدا محذوف تقديره وهي اي الموكدات ~~بخلاف النعوت خبر مبتدا محذوف تقديره وهي اي الموكدات~~ بخلاف النعوت لا تتعاطف ثم اقام الظاهر وهو الموكدات مقام المضمر للايضاح والتفسير ويحتمل ان يكون المبتدا هو هذا الظاهر وعاد الضمير عليه في الفعل وان كان موخرا لفظا لتقدمه في النية وعلى كل من التقديرين فالكلام جملتان الثانية مبينة لمعنى الاولى ويجوز ان يكون الظرف حالا مقدما من الموكدات بنا على ان لا النافية ليس لها صدر الكلام في غير جواب القسم كما مر وسياتي التقدير ولا تتعاطف الموكدات ولا تتبع نكرة مصاحبة لمخالفة النعوت في ذلك وعليه فالكلام جملة واحدة

باب عطف البيان سمي بذلك لتكريره الاول زيادة للبيان فكانك رددته على نفسه وقيل لان اصله العطف نحو جا اخوك زيد اصله وهو زيد فحذف المرفوع والضمير واقيم زيد مقامه وتسميه الكوفيون الترجمة وهو اي عطف البيان بمعنى معطوف البيان في الاصطلاح التابع لفظا او تقديرا كما مر فشمل سائر التوابع وخرج بقوله موضح اي لمتبوعه ان كان معرفة او مخصص له ان كان نكرة التوكيد والنسق والبدل وما جي به من النعت لغير التوضيح والتخصيص كالتاكيد وبقوله جامد غير مووول النعت المشتق والمووول به فلذلك رد على الزمخشري جعله ملك الناس عطف بيان على رب الناس زاد في التسهيل وغيره او ما هو بمنزلته اي بمنزلة الجامد ليدخل ما كان مشتقا فصار علما بالغلبة كالصديق والفاروق والصعق ولم يحتج لذلك الملحم لانه لما صار لقبا زالت عنه الوصفية كما اشار اليه في شرح اللمحة فلا ينتقض به طرد تعريف النعت ولا عكس تعريف البيان وقضية

البدء ح

عليه ح

اطلاقه انه لا فرق بين ان يكون عطف البيان بلفظ متبوعه كقوله يا نصر نصر نصرا ام لا كما سيأتي تمثيله وعليه جرى في المغني وزعم ابن الطراوة انه لا يكون بلفظ الاول وتبعه ابن مالك وابنه والمص في شرح اللمحة قال في المغني لان الشيء لا يبين نفسه وفيما مر في الندا وانه لا فرق ايضا بين ان لا يكون لقبا مفردا كما سيأتي او يكون كذلك كما في سعيد كرز بناء على ان الاضافة فيه غير واجبة كما مر في العلم فيوافق متبوعه في اربعة عشر واحد من اوجه الاعراب الثلاثة وواحد من الافراد وضديه وواحد من التذكير والتانيث وواحد من التعريف والتنكير لانه في الجامد كالنعت في المشتقات ومن ثم لا يكون هو ولا متبوعه مضمرا لان الضمير لا ينعت ولا ينعت به كما مر فكما يكون النعت ومتبوعه معرفتان ونكرتان كذلك عطف البيان ومتبوعه يكونان معرفتين كقول الاعرابي اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر وكان جاء الى عمر رضي الله عنه فقال ان اهلي بمنزل بعيد واني على ناقة عجفاء دبراء نقباء فاستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول ذلك وجعل عمر اذا يقول اغفر له اللهم ان كان فجر يقول اللهم صدق فوضع رحلها فاذا هي نقبة دبرة عجفاء فحمله على بعير وزوده وكساه ويكونان نكرتين وفاقا للكوفيين والفارسي وابن جني والزمخشري وتبعهم ابن مالك والمص نحو قوله تعالى او كفارة طعام مساكين فيمن نون الكفارة ورفع الطعام ونحو من ماء صديد وجعل منه الفارسي شجرة مباركة زيتونة وذهب البصري الى انهما لا يكونان الا معرفتين واوجبوا في مثل ذلك البدلية قال في شرح اللمحة والصحيح خلافه وافهم كلامه انه لا يجوز تخالفهما في التعريف والتنكير فمن ثمة قال المص قول الزمخشري ان مقام ابراهيم عطف على ايات بينات مخالف لاجماعهم فلا يلتفت اليه وقال في المغني انه سهو وفي موضع اخر انه قد يكون عبر عن البدل بعطف البيان لتآخيهما وبويده قوله في اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ان من وجدكم عطف بيان لقوله من حيث سكنتم وتفسير له قال ومن تبعيضية حذف مبعضها اي اسكنوهن مكانا من مسكنكم مما تطيقون وانما يريد البدل لان الخافض انما يعاد معه انتهى وقضية اطلاقه انه لا يمتنع كونه فائقا لمتبوعه في التعريف او مفوقا او مساويا قال ابن مالك الصحيح الاوجه الثلاثة وهو مذهب سر بخلاف النعت كما مر وقول الجرجاني والزمخشري يشترط كونه اوضح من متبوعه مخالف لقول سر في يا هذا ذا الجمة عطف بيان مع ان الاشارة اوضح من المضاف لذي الاداة لا يقال يلزم من كونه موضحا ان يكون اعرف لانا نقول يجوز ان يوضح متبوعه عند الاجتماع ولا يكون اوضح منه عند الافراد ذكره في شرح المفتاح ويعرب الاسم عطف بيان باعتبار كونه موضحا او مخصصا لمتبوعه وبدل كل باعتبار كونه مقصودا بالنسبة على نية تكرار العامل فعلم بذلك ان البدل مبين للمبدل منه كالبيان ولهذا منع سر في المسكين وبك المسكين دون المسكين قال المص وانما يفارقه البيان في كونه بمنزلة جملة اخرى استونفت للتبيين والبيان يتبين بالمفرد المحض انتهى قال الرضي لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل وعطف البيان بل لا اراهما الا واحدا كما هو مذهب سر انتهى وذكر المص في المغني انهما يفترقان من ثمانية اوجه سنذكرها اذا تقرر ذلك فما جاز ان يكون بيانا جاز كونه بدل كل ولا ينعكس كليا اذ البدل لا يشترط فيه المطابقة

في

وزرده

انه يكون ح

ان ذا الجمة ح

بد ح

بل ح

في التعريف والتنكير ولا في الافراد وضديه ويستثنى من هذه الكلية مواضع اشار الى ضابطها بقوله الا ان امتنع احلاله محل متبوعه فلا يعرب بدلا لان البدل في نية احلاله محل الاول لانه المقصود بالنسبة كما سيأتي بل يتعين فيه البيان وذلك كما وقع تابعا لمجرور باضافة صفة مقرونة بال ليست معربة بالحرف وهو غير صالح لاضافتها اليه كقوله يعني المرار الاسدي انا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا فلا يصح ان يعرب بشر بدلا من البكري اذ لا يحل محله والا لزم اضافة ما فيه ال الى الخالي عنها وعن الاضافة اليه وليس معربا بالحرف وذلك لا يجوز عند الجمهور فلا يقال التارك بشر كما لا يقال الضارب زيد الا عند الفراء بخلافه اذا صلح نحو انا الضارب الرجل غلام القوم وعن الفارسي اجازة كون بشر بدلا لانه يحتمل في الثواني ما لا يحتمل في الاوائل وقوله عليه الطير ثاني مفعولي التارك ان جعلناه بمعنى التصيير والا فهو حال من الطير كان تعاعلا لعلية وان كان مبتدا فهو حال من الضمير المستتر في عليه وكما اذا اتبع المنادى المنصوب على سبيل التفصيل بما هو مضاف وبما هو مفرد معرفة نحو قوله ايا اخوينا عبد شمس ونوفلا اعيذكما بالله ان تحدثا شرا فيجب كون نوفلا بيانا لا اخوينا ولا يصح اعرابه بدلا لانه منصوب وهو مفرد فيمتنع احلاله محل اخوينا اذ لو باشره حرف الندا لضم لانه مفرد معرفة وكما اذا كان اسم جنس مقرونا بال تابعا لمنادى مضموم نحو قولك يا زيد الحرث ويا رجل الحرث برفع الحرث ونصبه ومنصوب نحو يا اخونا الحرث بنصب الحرث فقط فلا يصح اعراب الحرث بدلا في ذلك اذ لو حل محل الاول لقيل يا الحرث وهو ممتنع لانه لا ينادى ما فيه ال كما مر وكما اذا كان تابعا لوصف اي وهو منون نحو يا ايها الرجل زيد او مضاف نحو يا ايها الرجل غلام زيد فلا يصح اعراب المنون والمضاف بدلين لتنوين الاول لعدم رفع الثاني فيمتنع احلالهما محل الاول اذ لو باشرهما حرف الندا لزال تنوين الاول ولو انتصب الثاني وحكم تابع اسم الاشارة اذا كان منونا حكم تابع وصفه اي كيا هذا الطويل زيد قوله وهند ضربت زيدا اخاها اي يمتنع تقديرا خاها بدلا في ذلك لكن ليس لامتناع حلوله محل الاول كما هو قضية كلامه بل لامتناع الاستغناء عنه كما قال في الاوضح اذا امتنع استغناو عنه وعبر عن ذلك في شرح الشذور بقوله او وجب ذكره فلعله سقط من قلم الناسخ او المص سهوا احدى العبارتين واياهما الحق المنصرف في نسخ الكتاب فيكون عطفا على احلاله اي اذا امتنع احلاله محل الاول او اذا امتنع الاستغنا عنه بان يكون الكلام يفتقر الى رابط ولا رابط الا التابع بتقدير كونه عطف بيان كالمثال لانه لو اعرب اخاها بدلا لكان من جملة اخرى فان البدل في نية تكرار العامل فيؤدي ذلك الى بقاء المبتدا بلا رابط ولا يجوز تقديره نعتا لانه اعرف مما جرى عليه هكذا قالوا وفيه نظر لان الرابط في ذلك موجود حينا فلا مانع كما صرح به نحو في نظيره في المغني ويتعين البيان ايضا حيث اضيف افعل التفضيل الى عام متبع بقسميه نحو زيد افضل الناس النساء والرجال وهند افضل الناس الرجال والنساء فلا يعرب التابع في ذلك بدلا لامتناع حلوله محل الاول اذ لا يقال زيد افضل النساء ولا هند افضل الرجال ولذلك غلطوا من قال انا اشعر الجن والانس وكذا تفضيل مجرور اي نحو اي الرجلين زيد وعمرو افضل لا يجوز كون زيد بدلا لئلا يلزم تقدير اي زيد عمرو وهو ممتنع لان ايا لا تضاف الى المفرد معرفة

اذا م

او وجب ح

موجود حينا

الاعند قصد التجزية نحو اى الرجل احسن عينا ام وجهه وتفضيل مجرور وكلا نحو كلا زيد وعمرو قال
ذلك فيمتنع ان يكون عمرو بدلا لان كلا لا تضاف الا الى مثنى لفظا ومعنى فهذه المسايل كلها
ما عدا مسئلة الرابط داخلة تحت قوله وامتنع احلاله الاول لخلو اخر مسئلة الرابط عن
مسئلة التفضيل قال في شرح القطر استثنى بعضهم بعنى من جواز اعراب البيان بدلا مسئلة
وبعضهم مسئلتين وبعضهم اكثر من ذلك ويجمع الجميع قولى انه يمتنع احلاله محل الاول
انتهى وظاهره ان مسئلة الرابط لا تدخل تحت ذلك فلذلك افردها فى الاوضح والشذور
بضابط اخر وكذا نحو اسم الاشارة اذا وقع تابعا لمنادى مضموم او منصوب نحو يا زيد
هذا ويا غلام زيد هذا فانه لا يصح اعرابه بدلا والا لكان منادى وحرف النداء لا يحذف
من اسم الاشارة عند البصريين كما مر فهذه المسئلة لا تدخل تحت الضابط المذكور فجملة
ما ذكر هنا مع المستثنيات ست مسايل وقد ذكرها مع الحفيد معها العلامة المرادى فى
ابيات فقال لقد جا فى عطف البيان مسايل • تخص بها فاعطف ولا تك مبدلا •
• • • ففى التارك البكرى بشر نحوه • وفى ما به ربط الكلام تحصلا •
• • • وفى نحو زيد افضل الناس منتبعا • بلفظ الرجال والنسا مفضلا •
• • • وتفضيل مجرور باى وكذا كلا • وباب الندا فيه مسايل تجتلى •

باب عطف النسق والكوفيون يقولون باب النسق والتابع واكثر ما يقوله
باب الشركة وهو اى عطف النسق بمعنى معطوف النسق التابع فشمل جميع التوابع
واخرجها بقوله المقرون ولو تقديرا اى ولو كان اقترانه التقدير بحرف من حروف
ثمانية وقد يورد عليه الصفة المعطوفة على اخرى كقوله الى الملك القرم وابن الهمام
وليث الكتيبة فى والجملة المؤكدة لجملة اخرى مع ثم نحو كلا سيعلمون فانه يصدق على كل ذلك
انه تابع مقرون بحرف من الحروف الثمانية فيكون عطف نسق وربما يجاب بان المراد الحرف
ما يؤتى به لاتباع ما بعده لما قبله بدليل انه فسر كل واحد منهما بما لا يكون له الا اذا كان هو
المتبع لما بعده عما قبله والتبعية فى المثالين متحققة بدون الحرف المقترن بهما وشمل المقرون
المفرد والجملة وبقوله ولو تقديرا ما حذف منه العاطف وحده او مع المعطوف فالاول نحو
ما فى الحديث تصدق رجل من ديناره من درهمه من صاع بره من صاع تمره اى ومن درهمه ان
كان ذا دراهم وكذا البقية ومنه قوله كيف اصبحت كيف امسيت مما يزرع الحب فى فؤاد
الكريم اى وكيف امسيت كما فى تقدير العاطف كما اشار اليه هو مذهب الفارسى واختاره
ابن عصفور وابن مالك وتبعهما المص ومنع ذلك ابن جنى والسهيلى وتبعهما ابن الضايع
وخرج الحديث على البدل واما البيت فعلى ان معنى الاستمرار على ما بين الكلمتين من غير مواطئة
وذكر فى المغنى انه حذف العاطف بابه الشعر كقول الحطيئة ان امرأ رهطه بالشام منزله • برمل
جار لعمرى شدّ ما اغتربا اى ومنزله بكذا كذا قالوا ولكنك تقول الجملة صفة ثانية للمعطوف
وحكى ابو زيد اكلت خبزا لحما تمرا فقيل على حذف الواو وقيل على بدل الاضراب وحكى ابو الحسن
اعطيته درهما درهمين ثلاثة وخرج على اضمار او ويحتمل البدل المذكور وقد خرج على ذلك
ايات احدها قوله تعالى وجوه يومئذ ناعمة اى ووجوه عطفا على وجوه يومئذ خاشعة

والثانية

محلها م

مما ء

بانب

بالتابع م

المزدحم م

المقرون م

وجواز م

مما يزرع ولو قدر عاطف لا يحصر في الكلمتين م

والثانية ان الدين عند الله الاسلام فيمن فتح الهمزة اى وان الدين عطفا على انه لا اله
الا هو وبعضهم ان فيه فصلا بين المتعاطفين المرفوعين بالمنصوب وبين المنصوبين
بالمرفوع وقيل بدل من ان الاولى وصلتها او من القسط او معمول الحكيم على ان اصله الحاكم
ثم حول للمبالغة والثالثة ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت لا اجد ما احملكم
عليه اى وقلت وقيل هو الجواب وتولوا جواب سؤال مقدر كانه قيل فما حالهم اذ ذاك وقيل
تولوا حال على اضمار قد واجاز الزمخشرى ان يكون استينافا اى اذا ما اتوك لتحملهم تولوا ثم
قدر انه قيل لم تولوا باكين قلت لا اجد ما احملكم عليه ثم بين الشرط والجزاء واما حذف
العاطف مع المعطوف فنحو سرابيل تقيكم الحر اى والبرد ولا يستوى منكم من انفق من قبل الفتح
وقاتل اى ومن انفق بعده وقيل لا نفرق بين احد من رسله اى واحد ونحو فارسلون يوسف
ايها الصديق اى فارسلونى فاتاه وقد يغنى عن المعطوف عليه المعطوف بالواو كثيرا نحو
بلى وعمرا لقايل الم تضرب زيدا اى بلى ضربت زيدا وعمرا او بالفاء قليلا نحو فانفجرت فانفلق اى
فضرب فانفجرت فضرب فانفلق وكذا فعدة من ايام اى فافطر فعدة وهى اى الحروف الثمانية
الواو والفاء وثم وحتى واو وام ولا وبل وجعلها الفارسى تسعة بزيادة لكن ووافقه
الجرجانى وتبعهما المص فى غير هذا الكتاب وابن معطى عشرة بزيادة اما وجعلها هنا
كالتسهيل ثمانية باسقاط لكن واما لكنه ذكر حكم لكن مع بل استطرادا لما اشتركا فيه
من الاحكام ثم المتفق عليه من الثمانية كما فى الارتشاف ما عدا حتى وام وسياتى ذكر
ذلك كله مع ما اختلف فيه انه من العواطف على ما ذكر وهذه الحروف الثمانية نوعان ما يقتضى
التشريك فى اللفظ والمعنى اما مطلقا وهى الواو والفاء وثم وحتى تقييدا وهو او وام
بشرطهما ان لا تقتضيا اضرابا وما يقتضى التشريك فى اللفظ دون المعنى اما لكونه يثبت لما بعده ما انتفى عما قبله وهو بل
بالعكس وهو لا عند الجميع ولما كان التشريك فى اللفظ مشتركا بين الجميع ومستفادا من
التبعية بواسطة الحرف لم يذكره فى معانى الزايدة عليه فقال فى الاول من الحروف وهو الواو
لمطلق الجمع اى موضوعة لثبوت الحكم للتابع والمتبوع من غير تعرض لتقدم او تاخر ومعية
بل يكفى اشتراك الكل فى معنى بحيث لا يخرج عنه واحد منها قال الرضى المراد بالجمع ان لا تكون لاحد
الشيئين او الاشياء كما كانت او اذ ليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه فى الفعل فى زمان
او مكان فقولك جاء فى زيد وعمرو اى حصل الفعل من كليهما بخلاف جاء فى زيد او عمرو والمراد
بمطلقيته احتماله لان يكون حصل من كليهما فى زمان واحد وان يكون حصل من زيد اولا وان يكون
حصل من عمرو اولا فكما تعطف الشى على مصاحبه نحو فانجيناه واصحاب السفينة تعطفه على
سابقه نحو ولقد ارسلنا نوحا الى قومه وابراهيم وعلى لاحقه نحو كذلك يوحى اليك وعلى الذين
من قبلك وقد اجتمع هذان فى ومنك ومن نوح وابراهيم وموسى وعيسى بن مريم فعلى هذا
اذا قيل قام زيد وعمرو احتمل ثلاثة معان قال ابن مالك وكونها للمعية ارجح وللترتيب
كثير ولعكسه قليل فان ورد لاحد المعانى الثلاثة فلقرينة خارجة عن اللفظ كالترتيب
فى قوله تعالى اذا زلزلت الارض زلزالها واخرجت الارض اثقالها وقال الانسان ما لها
وعكسه فاسجدى واركعى مع الراكعين والمصاحبة واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت

وسطهم

وقاتل م

ادم

بالجهد ما انتفى عما قبله ولهو بل م

الحروف وذكر غيره من المعانى م

واسمعيل ويجوز ان يكون بين متعاطفيها تقارب او تراخ نحو انا رادوه اليك وجاعلوه
راس صح
من المرسلين فان الرد بعد القاء فى اليم والارسال على راس اربعين سنة وانما قال المطلق
الجمع ولم يقل كابن الحاجب وغيره للجمع المطلق لما قال فى المغنى كغيره انه غير سديد لتقييد
الواو صح
الجمع بقيد الاطلاق اى فلا يصدق على الجمع بقيد الترتيب او بقيد عدمه كما فى قولك
من قولك جاء زيد وعمرو بعده وجاء زيد وعمرو قبله يوضحه ما قال الاسنوى فى التمهيد
لا يصح التعبير بالجمع المطلق لان المطلق هو الذى لم يقيد بشىء فيدخل فيه صورة واحدة
وهو قولنا مثلا قام زيد وعمرو ولا يدخل فيه المقيد بالمعية ولا بالتقديم ولا بالتاخير
لخروجها بالتقييد عن الاطلاق واما مطلق الجمع فمعناه اى جمع كان فيدخل فيه
الاربعة المذكورة انتهى وقد اجيب عن ذلك بان ذكر المطلق ليس للتقييد فكم من قيد
هو بيان للاطلاق بحسب المعنى من غير ان يجعل اطلاقه قيدا فيه ومنه قول المتكلمين
الماهية من حيث هى والانسان من حيث هو والموجود من حيث هو موجود ولا يريدون
بذلك التقييد بل بيان الاطلاق فالجمع المطلق على هذا هو الجمع لا بقيد وذلك موجود
بقيد صح
فى الجمع بقيد الترتيب وبقيد عدمه وبقيد المعية ضرورة وجود الاعم فى الاخص اذ الجمع
لا بقيد اعم منه فيلزم وجود الاول فى الثانى بل قيل ان مؤدى العبارتين واحد فان
مطلق الجمع معناه مطلق من الجمع الذى هو مدلول مطلق الجمع وقولنا جمع مطلق وانما
جاء الالتباس من توهم ان الشىء المطلق هو الحقيقة بقيد الاطلاق وليس كذلك بل هو الحقيقة
لا بقيد قال الشيخ بهاء الدين السبكى بعد ذكره ما تقدم الذى اوقع فى نفوسهم هذا الوهم
ما الفوه من الفرق بين مطلق الماء والماء المطلق وليس ذلك مما نحن فيه بشىء فان المطلق
فى قولنا الماء المطلق ليس هو المطلق فى الاصطلاح الاصولى بل هو اصطلاح شرعى
على بعض انواع الماء فالفرق بينهما انما وقع من جهة ان مطلق من قولنا مطلق الماء لمعنى
والمطلق من قولنا الماء المطلق لمعنى اخر بخلاف ما نحن فيه انتهى قلت ولكون المطلق
فى قولهم الماء المطلق ليس بمعناه الاصولى اعنى الماهية لا بقيد صح عند الفقهاء سلب
المطلق صح
الماء المطلق عن المضاف اذ يصح ان يقال فى ماء الباقلا وماء الورد مثلا انه ليس بماء مطلق
ولا يلزم عليه انه يقال فيلزم سلب المقيدات المراد بكونه ليس مطلقا اى انه ليس عاريا
عن الاضافة الملازمة وصرح بقوله لا للترتيب مع العلم به مما مر التزاما للتاكيد ونفى
القول بانها للترتيب مع الاشارة الى الخلاف فيه خلافا لمن ادعى الاجماع على انها لا تفيده كالسيرافى
فانه قال اجمع النحويون واللغويون على ان الواو لا تفيد الترتيب وكابى القسم السهيلى قال
الواو لا تدل على ترتيب على هذا اجمع اهل النحو ثم توهمت عليهم طايفة من الفقهاء وزعموا انها
مسئلة صح
تعطى الترتيب دايما وانما نشا الخلاف فيها من اية الوضوء انتهى ومما قاله قطرب وقال ابو حيان
والمصنف وغيرهما الحكاية القول به عن قطرب وثعلب والربعى وهشام وابى جعفر الدينورى
وابو عمرو الزاهد وابن درستويه وحكى ابن عبد البر عن بعض اصحاب الشافعى القول به عن
الامام صح
الكسائى والفراء وحكاه ابن الخباز وطوايف عن ... اهل اللغة الشافعى رحمه الله تعالى
وفى شرح الفية البرماوى ان القول به ثابت عن ابن عباس وقد نوزع فى ثبوت النقل
عن

نقله صح
عن بعض من ذكر فقال ابن الانبارى ان ما ذكر عن ابى عمرو الزاهد وابن درستويه وابن جنى
وابن برهان والربعى انها للترتيب ليس بصحيح وكتبهم تنطق بضد ذلك وقال ابن مالك
علماء الكوفة برآء من ذلك واشتد نكير ابن السمعانى والاستاذ ابى منصور البغدادى على
من نسب ذلك للشافعى وقال الشيخ بهاء الدين السبكى انما اخذوه من قوله انا قال لغير
لانه صح
المدخول بها انت طالق وطالق يقع واحدة وليس باخذ صحيح لان الواحدة انما وقعت بالاولى
فقط لانها بانت قبل نطقه بالمعطوف عليه فلم يبق محل للطلاق قال ولا وجه لتغليط من
نقل الاجماع لان قول القائل هولاء اجمعوا وقول الاخر هولاء اختلفوا مطلقتان فلا يتنافيان
فيجوز ان يكون ثم خلاف سابق انعقد الاجماع بعده وفيه الخلاف فى ان الاجماع بعد الخلاف
حجة ام لا ويجوز ان يكون ثم خلاف لاحق حدث بعد الاجماع فلا اثر له وبتسليم تحقق الخلاف
فهولاء المخالفون قليلون فينبغى تخريجه على ان النادر المخالف هل يقدح فى الاجماع ام لا
ولا يخفى ان الكلام فى ذلك مبنى على ان الاجماع فى العربية هل هو حجة ام لا انتهى وقد
رضى الله عنه صح
استدل لانتفاء الترتيب بان بعض الفصحاء قرا عند عمر بن عبد العزيز فقدم اخر سورة
الزلزلة على ما قبله فقال له عمر تقديم الله الخير وانت تؤخر فانشد خذا بطن هرشى او قفاها
فانما كلا جانبى هرشى لهن طريق يعنى ان التقديم والتاخير سواء هكذا تقرير هذا المذهب
فى صح
قال ابن عقيل وفيه بحث والوجه الاعتماد على نقل الحذاق من ايمة اللغة انها لا تفيد تعيينه بل
بواسطة الاستقراء وقايلوا ذلك اعلم واثبت من المخالفين لهم وليس لمن خالف حجة فيها روح
بمعنى او اما صح
قيل وقد تخرج عن افادة مطلق الجمع فتكون كالو فى التقسيم كقولهم الكلمة اسم وفعل وحرف
وقوله كما الناس مجروم عليه وجارم او فى الاباحة كجالس الحسن وابن سيرين اى احدهما وانه
لهذا قيل تلك عشرة كاملة بعد ذكر ثلاثة وسبعة لئلا يتوهم ارادة الاباحة والمعروف انه
اذا قيل جالس الحسن وابن سيرين كان امرا بمجالسة كل منهما فيجعل ذلك فرقا بين العطف
بالواو وباو وتختص الواو من بين حروف العطف بجواز اقترانها بلا الزايدة بشرطين
اشار اليهما بقوله ان عطفت بعد نفى ولم تقصد المعية نحو ما قام زيد ولا عمرو
وقال تعالى وما اموالكم ولا اولادكم بالتى تقربكم عندنا زلفى فيذكرها ليعلم ان الفعل منفى
عنهما فى حالتى الاجتماع والافتراق ولو تركت لاحتمل نفى الاجتماع فقط والعطف بها حين
تقترن بلا من عطف الجمل عند بعضهم على اضمار العامل والمشهور انه من عطف المفردات
واذا فقد احد الشرطين امتنع دخولها فلا يجوز قام زيد ولا عمرو وانما جاز ولا الضالين
فيه صح ثانى
لان فى غير معنى النفى وانما جاز قوله فاذهب فاى فتى فى الناس احرزه من حتفه ظلم دعج ولا جبل
فقال صح
لان المعنى لا فتى احرزه مثل تهلك الا القوم الفاسقون ولا يجوز ما اختصم زيد ولا عمرو
لانه للمعية لا غير واما قوله تعالى وما يستوى الاعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور ولا
الظل ولا الحرور وما يستوى الاحياء ولا الاموات فلا الثانية والرابعة والخامسة زوايد
لامن اللبس وقيد فى التسهيل النفى بغير المستثنى احترازا من نحو قاموا الا زيدا وعمرا فلا
لا زيدا صح
يجوز ولا عمرا وان كان بمعنى الا زيدا وكن لا يعرض فيها اللبس فاستغنى عنها بخلاف ما قام
زيد ولا عمرو وتختص بعطف ما لا يستغنى عنه كاختصم زيد وعمرو واشترك

زيد وعمرو وانا وزيد مومنان وهذان زيد وعمرو وسوا عبد الله وبشر وهذا من اقوى
الادلة على عدم افادتها للترتيب كما قاله المص ومنه جلست بين زيد وعمرو ولهذا كان الاصمعي
يقول الصواب بين الدخول وحومل في قول امرء القيس واجيب بان التقدير بين نواحي
الدخول فهو كقولك جلست بين الزيدين فالعمرين او بان الدخول يشتمل على اماكن وفي اختصاصها
بهذا الحكم نظر فقد ذكر في المغني ان ام المتصلة تشاركها في ذلك نحو سوا علي اقمت ام قعدت
فانها عاطفة ما لا يستغني عنه واجاز الكسائي في نحو ظننت عبد الله وزيدا مختصمين
ثم والفاء واو واوجب البصريون والفرا الواو وقال الفرا رايت رجلا يقول اختصم عبد الله
فزيد وتختص بعطف بعض متبوعها غير الغاية على جملته نحو قل من كان عدوا لله
وملايكته ورسله وجبريل وميكايل حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى فجبريل
والصلاة الوسطى بعض الملايكة والصلوات وزعم الفارسي وابن جني ان المعطوف عليه يريد به
غير المعطوف ذهابا منهما الى انهما لا يكونان لا غيرين وحتى تشاركها في هذا الحكم كما سياتي
لكن ذلك لبعض المتقطع لا يكون الا غاية فلذلك احترز بقوله غير الغاية لتحقق الاختصاص
وتختص بعطف اعم منه اي من متبوعها الاخص نحو قوله تعالى رب اغفر لي ولوالدي ولمن دخل
بيتي مومنا وللمومنين والمومنات وتبع في اختصاصها بذلك ابن مالك في شرح عمدته ورد
عليه بقوله عليه السلام ومن كانت هجرته الى دنيا يصيبها او امراة ينكحها فعطف الاخص على
الاعم بدليل قوله عليه السلام الدنيا متاع وخير متاعها المراة الصالحة ذكره الزركشي في نكته
على عمدة الاحكام وهذا القسم عكس ما قبله الذي هو عطف الاخص على الاعم وبذلك عبر
عنه في المغني لكن ما عبر به عنه هنا اعم فاعرفه وتختص بعطف مرادف فيراد ف للمتبوع
نحو قوله تعالى لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا انما اشكو بثي وحزني الى الله اولئك عليهم
صلوات من ربهم ورحمة لا ترى فيها عوجا ولا امتا وفي الحديث ليليني منكم اولوا الاحلام والنهى
وقوله والفى قولها كذبا ومينا وزعم بعضهم ان الرواية مبينا ولكن ان تقدم الاحلام في الحديث
جمع حلم فالمعنى ليليني البالغون العقلا ومنه في الفعل فما وهنوا لما اصابهم في سبيل الله وما
ضعفوا وقوله ما فى يدا فقر بعدا الهيثم وزعم ابن مالك ان ذلك يا تى في او وان منه ومن
يكسب خطيئة او اثما قال في شرح بانت سعاد وفيه نظر لامكان ان يراد بالخطيئة ما وقع خطاء
وبالاثم ما وقع عمدا وبعطف عامل حذف وبقي معموله عليها اي على عامل اخر يجمعه واياه اي يجمع
المعطوف والمعطوف عليه معنى واحد نحو قوله اذا ما الغانيات برزن يوما وزججن الحواجب
والعيونا اي وكحلن العيونا اذ يجمعهما معنى حسن ولولا هذا التقدير لورد اشتريته بدرهم
فصاعدا اذ التقدير فذهب الثمن صاعدا اذ التقدير فذهب الثمن فصاعدا ونحو قوله تعالى والذين
تبوءوا الدار والايمان اي واعتقدوا الايمان لان في تبوءوا اعتقدوا لمعنى لازم وهذان مذهبان
في المسئلة جمعهما ابن مالك في تتمة المص اضمار عامل وقد صرح به في المفعول به والثاني تضمين الاول
معنى يصلح للمعمولين وتختص بعطف مفرد سببي على اجنبي حيث الربط واجب كما في باب
الصفة كمررت برجل قايم ابوك وابنه وفي باب الاشتغال نحو ازيدا اضربت عمرا واخاه
وفي باب الخبر نحو زيد قايم عمرو وغلامه وتختص بعطف نايب هو ومتبوعه عن تثنية او جمع
في اختيار

الذي يعطفه صح
باو صح
ليليني
واحد وهو صح
احدهما صح

في اختيار اوضرورة فنيابتهما عن التثنية نحو قول الحجاج وقد اتاه نعي محمد ابنه ومحمد اخيه
انا لله محمد ومحمد في يوم وقول الفرزدق يقيناهما ان الرزية لا رزية بعدهما فقدان مثل
محمد ومحمد ونيابتهما عن الجمع نحو قوله ولقد شربت ثمانيا وثمانيا وثمان عشرة واثنتين
واربعا وقوله وردت اثنتين واربعا بدون تغليبا بما للملدهين نحو المتعاطفات في
هذه المذكورات التثنية والجمع وان كان اصلهما هو العطف كما قالوا الا ان استعمالهما بدلا عن
العطف تخفيفا سببه الاعلال الملتزم فلذلك جعل الاتيان بالعطف وان كان هو الاصل فيهما
والتثنية والجمع منوبا لان ذلك الاصل قد صار مرفوضا فكما لا يرجع الى العطف بعد التثنية
والجمع دون شذوذ واضطرار الا مع قصد التكثير كقوله لو عد قبر وقبر كان اكرمهم ميتا وابعدهم
عن منزل الذام وقول الاخوص الاودي ان النجاة اذا ما كنت ذا بصر من منزل الغي ابعاد
وابعاد وقول جرير تحدى بنا الحجاج في غمراتها خمس وخمس وتاويب وتاويب فالعطف
فيما ذكروا التعلى اكثر من اثنين كما قد يكون المثنى كذلك نحو ثم ارجع البصر كرتين اي كرات على
ما اشتهر مما اغنى في هذا النوع التكرير عن العطف ومنه قوله تعالى دكا دكا وصفا صفا اي
دكا بعد دك وصفا بعد صف كما مر والا مع فصل بين المتعاطفين اسقاطا لهم كقولك جاءني رجل
طويل ورجل قصير ولو ثبت واخرت الصفتين جاز او فصل مقدر نحو جاءني رجل واكرمت الرجل
الذي ضربته اي اكرمت الرجل الجائي والرجل الذي ضربته ومنه قول الحجاج محمد ومحمد في يوم
اي محمد اخي ومحمد ابني ونحو غير ذلك لا يقال زيد وزيد لتجانس يقال زيدان الا في الضرورة
كقوله كان بين فكها والفك فارة مسك ذبحت في سك اراد بين فكيها فعطف للضرورة
واستعمال العطف في موضع الجمع اشق منه في موضع التثنية لان الجمع ليس محدودا فتذكر
احاده معطوفا بعضها على بعض كما فعل المثنى الا اذا كان مدلولا عليه ببعض الفاظ العدد
جاز استعمال العطف موضعه كما في البيتين السابقين وكقول ابي نواس اقمنا بها يوما
ويوما وثالثا ويوما له يوم الترحل خامس وهذا البيت مما يسئل عنه الادبا فيقولون
كم اقاموا والجواب ثمانية لان يوما الاخير قد وصف بان يوم الترحل خامس له وحينئذ فيكون
يوم الرحيل هو الثامن بالنسبة الى اليوم الاول فهكذا خمسة ايام وتختص بعطف عقد
على نيف والمراد بالنيف الثلاثة والتسعة وما بينهما وبضع وبضعة كما سياتي كخمسة
وعشرين وبضعة وثلاثين وتختص بعطف مفصول عن تابعه وصوابه من
متبوعه غير المجرور اما المفصول عن متبوعه المجرور فسياتي في وجوب ذكر الجار معه او نصبه
بمحذوف سوا فصل بينهما من عاطفه ام لا والفصل اما بظرف او جار ومجرور نحو قوله تعالى
ان الله يامركم ان تؤدوا الامانات الى اهلها واذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل
اي ان تؤدوا الامانات وان تحكموا بالعدل اذا حكمتم بين الناس وقوله تعالى الله الذي
خلق سبع سموات ومن الارض مثلهن فيفصل بين المتعاطفين بالظرفية في الاولى
وبالجار والمجرور في الثانية وقضية اطلاقه انه لا فرق بين الاسم والفعل وغيره في
التسهيل بان لا يكون المعطوف فعلا فلا يقال قام زيد وفي الدار قعد ولا زيد يقوم وعندك يقعد
ولم يفرق بين الواو وغيرها مما هو على حرف واحد او اكثر والمغاربة يقولون ان كان على

ونيابتهما صح
واثنتين صح
التصحيح في مثل آعان واستعان الا في شذوذ
واضطرار كذا لا يرجع صح
فكيها
قال المصنف في المغني وذكر الدماميني قصة لذلك الاذكر
على ان الاقامة خمسة ايام صح
تابعه صح

جاز الفصل بالمذكورين والقسم نحو فاذهب زيدا ثم والده عمرو

اكثر من عرفهم لم يجز الا في الشعر ولم يفرقوا بين الاسم والفعل واطلاق المص لكلام المغاربة

ولكلام ابن مالك ما ذكره في المغني في قوله تعالى الم تعلموا ان اباكم قد اخذ عليكم موثقا من الله

ومن قبل ما فرطتم في يوسف حكاية قول ان ما فرطتم نصب بالعطف على ان وصلتها اى الم تعلموا

اخذ ابيكم الموثق وتفريطكم قال ويلزم على هذا الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف

ومعموله منه لا يجوز مطلقا قال فان قيل فقبيحا من بين ايديهم سدا ومن خلفهم سدا ربنا

اتنا في الدنيا حسنة وفي الاخرة حسنة قلنا ليس هذا من ذلك كما توهم ابن مالك بل المعطوف

عليه وليس بلازم لجواز ان يكون العطف على ضمير الاستقرار المستتر في عليك على حد قول بعضهم

مررت برجل سوا والعدم قال المص ولا يرد عليه ان يقال تخلص من وجه ضعيف الى وجه ضعيف

لان غرضه ان البيت محتمل فلا دليل فيه ولان العطف على الضمير المرفوع يعني بدون فصل

اسهل من تقديم المعطوف فانه لا يقع الا في الشعر نعم من زعم ان الظرف لا يتحمل ضميرا مطلقا

او لا يتحمله مع التقديم لزم عنده ان يكون البيت من تقديم المعطوف انتهى واختصاص الواو

بذلك كما جرى عليه المص كالتسهيل هو قول البصريين واجاز هشام وثعلب ذلك مع الفا واو ثم

واو ولا وشرط التقديم اى تقديم المعطوف على المعطوف عليه غير ما اشار اليه من كونه لا يكون الا

بالواو وان لا تتصدر يعني ان لا تقع الواو صدرا نحو وعمرو زيد قايمان تريد زيد وعمرو

قايمان قال في الارتشاف ولا اعلم خلافا في هذا الشرط وان لا تلي عاملا جامدا فلا تقول ما احسن

وعمرا زيدا ولا ان وعمرا زيدا قايمان وان لا يكون المعطوف مجرورا فلا تقول مررت وزيد

بعمرو ومع هذه الشروط فمذهب البصريين اختصاصه بالشعر كما اشار اليه بقوله للضرورة ومذهب

الكوفيين جوازه في الكلام وهو عند البصريين في المنصوب اقبح منه في المرفوع ومنع هشام التقديم

فيما لا يستغني نحو اختصم زيد وعمرو وقال النحاس انه مذهب البصريين وعليه فشرط التقديم

خمسة واجاز ذلك ثعلب ويختص بعطف مخفوض للمجاورة نحو قوله تعالى شواظ من نار

ونحاس في قراءة من خفض نحاس مع كونه معطوفا على شواظ للمجاورة نار وظاهره انه ليس معطوفا

على نار لان الشواظ وهو اللهب الخالص لا يكون من النحاس الذي هو احد المعادن وفي الكشاف ان

النحاس هو الدخان وانشد تضيء كضوء السراج السليط لم يجعل الله فيه نحاسا فيكون

معطوفا على نار وقيل هو الصفر المذاب يصب على رؤوسهم وقرى نحاس بالضم عطفا على شواظ وهو

ظاهر والخفض بالجوار كثير وقد قيل ان منه قوله تعالى وحور عين فيمن جرها لان العطف على ولدان

مخلدون لا على اكواب واباريق اذ ليس المعنى انه لو لدان يطوفون عليهم بالحور وقيل على جنات وكانه

قيل المقربون في جنات وفاكهة ولحم طير وحور وقيل على اكواب باعتبار المعنى اذ المعنى في يطوف

عليهم ولدان مخلدون باكواب منعمون باكواب وقيل في قوله تعالى فامسحوا برؤوسكم وارجلكم بالخفض

انه عطف على ايديكم لا على رؤوسكم اذ الارجل مغسولة لا ممسوحة ولكنه خفض لمجاورة رؤوسكم

قال المص والذي عليه المحققون ان خفض الجوار يكون في النعت قليلا كقول بعضهم هذا جحر ضب خرب

في بجاد مزمل وفي التوكيد نادرا كقوله يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلهم ان ليس وصل

اذا انحلت عرى الذنب قال الفرا انشدنيه ابو الجراح بخفض كلهم فقلت له هلا قلت كلهم يعني بالنصب

فقال هو خير من الذي قلت انا ثم استنشدته اياه فانشدنيه بالخفض ولا يكون في النسق لان

العاطف

العاطف يمنع من التجاور وقال الزمخشري لما كانت الارجل من بين الاعضاء الثلاثة المغسولة تغسل بصب

الماء عليها كانت مظنة للاسراف المذموم شرعا فعطفت على الممسوح لا لتمسح ولكن لينبه على وجوب الاقتصاد

لظن من يظن انها ممسوحة لان المسح لم يضرب له غاية في الشريعة هذا وقد انكر السيرافي

وابن جني الخفض على الجوار رأسا وتاولا قولهم خرب بالجر على انه صفة لضب ثم قال السيرافي الاصل

خرب الجحر منه بتنوين خرب ورفع الجحر ثم حذف الضمير للعلم به ثم اتى بضمير الجحر مكانه لتقدم ذكره

فاستتر وقال ابن جني الاصل خرب جحره ثم انيب المضاف اليه عن المضاف فارتفع فاستتر ويلزمهما

استتار الضمير مع جريان الصفة على غير من هي له وذلك لا يجوز عند البصريين وان امن اللبس

وقول السيرافي ان هذا مثل مررت برجل قايم ابوه لا قاعد بين مردود لان ذلك مما يجوز في الوصف

الثاني دون الاول لانهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الاوايل وفي الارتشاف قال بعض من عاصرناه اكثرهم خفضه

بالمجرور قبيحا في المرفوع في قوله تمشي الملوك عليها الجيعل النصل برفع النصل اتباعا للمرفوع قبله

تنبيه جملة ما ذكره هنا من خصايص الواو اثنا عشر حكما وزاد في المغني اختصاصها باحتمال

معطوفها المصاحبة للثلاثة المعية والترتيب وعدمه كما مر فان سلم ذلك فهو مستفاد من

كونها لمطلق الجمع لكنه غير مسلم لان حتى تشاركها في ذلك كما نص عليه في المغني فقال انها بمنزلة

الواو وقد تعقبه بذلك الدماميني وباقترانها بلكن نحو ولكن رسول الله وقد مر القول عليه في باب

كان وباقترانها باما نحو اما شاكرا واما كفورا وسيأتي الكلام عليه وبعطف الصفات المفرقة مع اجتماع

منعوتها كقولك بليث وما فكا على خبرين على نعتين مسلوب وبالي وقد مر انها تختص بالعطف

في التحذير والاغراء والثاني الفاء وتكون للترتيب فهو نوعان معنوي كما في قام زيد فعمرو

عطف مفصل على مجمل نحو فازلهما الشيطان عنها فاخرجهما فقد سالوا موسى اكبر من ذلك فقالوا ارنا

الله ونادى نوح ربه فقال ونحو توضا فغسل وجهه ويديه ومسح راسه ورجليه وقال الفراء

لا تفيد الترتيب مطلقا وهذا مع قوله ان الواو تفيده كما مر عنه غريب واحتج بقوله تعالى اهلكناها

فجاءها باسنا واجيب بان المعنى اردنا اهلاكها او بانها للترتيب الذكري وقال الجرمي لا تفيد الترتيب

في البقاع ولا في الامطار بدليل بين الدخول فحومل وقولهم مطرنا فكان كذا وان كان وقوع المطر

فيهما في وقت واحد والتعقيب وهو في كل شيء بحسبه الا ترى انه يقال تزوج فولد له اذا لم

يكن بينهما الا مدة الحمل وان كانت مدة متطاولة ودخلت البصرة فبغداد اذا لم تقم في البصرة

ولا بين البلدين قال تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة وقيل الفاء

في هذه الاية للسببية وخص التسهيل فقال الفاء للتعقيب وردّ اليه الترتيب والسببية

لان الثاني اذا تعقبه ترتب عليه وتسبب عنه وفيه جواز ان يكون الاول بعد الثاني ولا يكون عقبه

نحو ان يسلم فهو يدخل الجنة ومعلوم ما بينهما من المهلة وقد تقع في موضع الفاء ثم اشد تراخيا

من الفاء وتوهم ان فيها تراخيا وتاوله ابن ابي الربيع في شرحه وقوله مطلقا راجع الى المعنيين المذكورين

اى ان الفاء تفيدهما سواء كانت حرف عطف ام لا بخلاف الثاني للتسبب كما اشار اليه بقوله وللسببية اى

وتاتي لذلك غالبا مع جملة او شبهها مما يفيد معنى الفعل وهي الصفات كما في التسهيل والمغني والمراد

ان السببية تغلب في الفاء اذا عطفت جملة على جملة او صفة على صفة فالاول نحو فوكزه موسى

فقضى عليه فتلقى ادم من ربه كلمات فتاب عليه والثاني لاكلون من شجر من زقوم فمالئون منها

عليه م

زيدا م

جرها

وعيون م

ضبت خرب بالجر والاكثر الرفع وقال كان ثبيرا في عرانين وبله م

البطون فشاربون عليه من الحميم واستظهر بقولها لبّا على محبيّها في ذلك لمجرد الترتيب نحو فراغ
الى اهله فجا بعجل سمين فقربه اليهم لقد كنت في غفلة من هذا فكشفنا عنك غطاك ونحو فاقبلت
امرأته في صرة فصكت وجهها ونحو فالزاجرات زجرا فالتاليات ذكرا وقال الزمخشري للفا مع الصفات
احوال احدها ان تدل على ترتيب معانيها في الوجود كقوله يا لهف زيابة للحارث الصابح فالغانم فالآيب اي
الذي صبح فغنم فآب والثاني ان تدل على ترتيبها في التفاوت من بعض الوجوه نحو قولك خذ الاكمل فالافضل واعمل
الاحسن فالاجمل والثالث ان تدل على ترتيب موصوفاتها في ذلك كرحم الله المحلقين فالمقصرين انتهى وعلم
مما تقرر انها لا تاتي لبيان السببية والعطف نعم تقدم كلمة الشرط نحو ان لقيته فاكرمه وبدونها نحو
زيد فاضل فاكرمه ومعرفته بان تحصل تقديرا اذا الشرطية قبل الفا وجعل مضمون الكلام السابق
شرطا لان المعنى في مثال اذا كذا فاكرمه وهو كثير في القرآن قال تعالى ام لهم ملك السموات والارض
وما بينهما فليرتقوا في الاسباب قال انا خير منه خلقتني من نار وخلقته من طين قال فاخرج
منها اي اذا كان عندك هذا الكبر فاخرج وكثيرا ما تكون فا السببية وذلك اذا كان ما بعدها سببا لما
قبله كقولك اعط زيدا فانه فاضل فاخرج منها فانك رجيم فهي تدخل على ما هو الجزا في المعنى وقد
يوتي بها موقعها موقع السببية وليست لها بل زايدة وفايدة زيادتها التنبيه على ان ما بعدها لازم
لما قبلها لزوم الجزا للشرط كما في نحو اذا جا نصر الله والفتح الى قوله فسبح انتهى وقد صرح المص بان الفا
قد تخلص لمعنى السببية وتخرج عن العطف كالتي في جواب الشرط وفي نحو احسن اليك فاحسن اليه وكما في
نحو زيد يطير الذباب فيغضب كما سياتي وقال في شرح بانت سعاد ومنه انا اعطيناك الكوثر فصل لربك
وانحر لانه لا يعطف الانشا على الخبر ولا العكس على مذاق الاكثرين وهو الصحيح وتختص الفا من بين
حروف العطف بتسويغ الاكتفا بضمير واحد من جملتي خبر سوا كان الضمير في الاولى او في الثانية
نحو خالد يقوم فيقعد عمرو وهند تقوم زيد فتقعد قال تعالى الم تر ان الله انزل من السما ما
فتصبح الارض مخضرة وقوله وانسان عيني يحسر الما تارة فيبدو وتارات يجم فيغرق او جملتي صفة
كمررت برجل يبكي فيضحك عمرو وبامراة يبكي زيد فتضحك او من جملتي حال ولم يذكر هذا المص وزاده
المص قياسا على ما مر نحو مررت بزيد يبكي فيضحك عمرو وبهند يبكي زيد فتضحك ولو جي في هذه
المسايل بغير الفا لم يجز لان شرط ما عطف على خبر ونحوه ان يصلح وقوعه كذلك فان كان بالفا لم
يشترط ذلك لانها لما فيها من معنى السببية تجعل ما قبلها وما بعدها بمنزلة جملتي الشرط والجزا
وهما في حكم الجملة الواحدة الا ترى انه يجوز زيد ان قام غضب عمرو ويجوز زيد ان سافر عمرو اقام ولذلك
قال جملتي خبر فجعل الخبر مجموع الجملتين كما في جملتي الشرط والجزا الواقعتين خبرا وكذا نظايرهما
وافاد بذلك ان المحل لذلك المجموع ولا محل لكل واحد من الجملتين على الانفراد لانها جز الخبر ونحوه ولذلك
صح لابي البقا ان يدعي ان فتصبح من قوله تعالى الم تر ان الله انزل من السما ما فتصبح الارض مخضرة معطوف
على انزل فلا محل له لان الفا نزلت الجملتين منزلة الجملة الواحدة قال المص ويجب على هذا ان يدعي ان الفا
في ذلك ونظايره من نحو زيد يطير الذباب فيغضب قد تخلصت لمعنى السببية واخرجت عن العطف
كما ان الفا التي في جواب الشرط كذلك ويكون ذكر ابي البقا للعطف تجوزا وسهوا انتهى وما ذكره ياتي عليه
مثله في عبارته هنا ومما يلتحق بهذا البحث كما قال المص انه اذا قيل قال زيد عبد الله منطلق وعمرو مقيم
فليست الجملة الاولى في محل نصب والثانية تابعة لها بل الجملتان معا في موضع نصب ولا محل

لواحدة

لا محل للواحدة منهما

لواحدة منهما لان المقول مجموعهما وكل منهما جزء المقول كما ان جزئي الجملة الواحدة منهما باعتبار القول انتهى
وبهذا الذي ذكره يتبين قول صاحب الكشاف في قوله تعالى قال ستجدني ان شاء الله صابرا او لا محل لها
عطفا على ستجدني وقد سالني عن ذلك بعض من ينتمي للحذق ادعى في العربية فقال كيف تكون لا محل لها
مع ان المعطوف عليه في محل نصب بالقول فاجبته بانها جزء المقول والجزء لا محل له وانما المحل للمجموع وارتضيته
ذلك من كلام المص فما راه والثالث ثم ويقال فيها فم كقولهم في جدث جدف وثمت بالحاق التا ساكنة
ومتحركة وهي موضوعة للترتيب والمهلة وفي كل منهما خلاف اما الترتيب فزعم قوم انها لا تقتضيه
مطلقا تمسكا بقوله تعالى وهو الذي خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها وبدا خلق الانسان
من طين ثم جعل نسله من سلالة من ما مهين ثم سواه ونفخ فيه من روحه ذلكم وصاكم به
لعلكم تعقلون ثم اتينا موسى الكتاب تماما وقد اجيب عن كل اية بما يخصها والجواب العام للكل ان
في ذلك لترتيب الاخبار وانه يقال بلغني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت امس اعجب اي ثم اخبرك بان
الذي صنعت امس اعجب ونقل صاحب جمع الجوامع تبعا لابيه السبكي القول بذلك العبادي من اصحابنا
في صورة وقعت بها على زيد ثم على اولاده قال البرماوي وهذا وهم عليه وانما قاله في صورة ما لو
زاد على التصوير المذكور بطنا بعد بطن بناء على ان هذا يقتضي التسوية وهو هنا في معنى ثم فيرجع
الى اصل الاشتراك حملا على الشك ولا يكون للترتيب بل لو كان العطف بالواو وزاد ذلك كان للترتيب خلافا
للبغوي لان لفظة بعد تشعر بالترتيب قطعا انتهى واما المهلة فزعم الفرا انها قد تتخلف عنه
بدليل قولك اعجبني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت امس اعجب لان ثم في ذلك لترتيب الاخبار ولا تراخي
بين الاخبارين وجعل منه ابن مالك قوله تعالى ثم اتينا موسى الكتاب قال ابن دقيق العيد وكونها للتراخي
امتنع ان يجاب بها الشرط لان الجزا لا يتراخى عن الشرط ولذلك لا تقع الا في باب التفاعل والانفعال للمنافاة معناها
لمعناهما وقال ابو القاسم الراغب والعبارة الجامعة في ثم ان يقال حرف عطف يقتضي تاخر
ما بعدها عما قبلها اما تاخرا بالذات او المرتبة او الوضع وقد تتعاقب الفا وثم اي تقع الفا موقعها
كقوله تعالى فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما كما تقع ثم موقع الفا كقوله كهز الرديني تحت
العجاج جرى في الانابيب ثم اضطرب فالظاهر كما قال المص انها واقعة موقع الفا في ذلك اذ الهز متى
جرى في انابيب الرمح يعقبه الاضطراب ولم يتراخ عنه وزعم الاخفش وتبعه ابن مالك في التسهيل ان
الواو والفا وثم قد تخرج عن التشريك بان تقع زايدة فلا تكون للعطف البتة قاله في المسايل
الصغرى كقول كما ومن يا نسامانه يزيدون الواو في باب كان وخرج عليه فلما ذهبوا به واجمعوا
ان يجعلوه وفتحت ابوابها ونقل المص القول بزيادتها عن الكوفيين قال وهو ظاهر في قوله
فما بال من اسعى لاجبر عظمه حفاظا وينوي من سفاهته كسري وفي لو لقد رفعتك في المجالس كلها
فاذا وانت تعين من يبغيني وحكى الاخفش انهم يقولون اخوك فوجد بل يزيدون اخوك وجد فزاد
الفا وقد مر الخلاف في زيادتها في الخبر مع شرع الشرط قال زهير اراني اذا ما بت بت على هوى
فثم اذا اصبحت اصبحت غاديا اي فاذا اصبحت فزاد ثم ونقل المص القول بزيادتها عن
الاخفش والكوفيين قال وحملوا على ذلك وضاقت عليهم الارض بما رحبت ثم وليتم مدبرين والبصريون
يتأولون ذلك كله صيانة للحرف عن الزيادة والرابع حتى وعدها من ادوات العطف كما ذكره هو
مذهب البصريين وهو قليل بحيث انكره الكوفيون البتة ويحملون عليه نحو جا القوم حتى ابوك

وترايتهم حتى اتاك ومررت بهم حتى ابيك على ان حتى فيه ابتدائية وان ما بعدها على لغة ضعيفة
غير مشهورة وهي موضوعة للغاية اي غاية ما قبلها اما في زيادة او في نقص نحو مات الناس حتى الانبيا
او حتى الحجامون وقد اجتمعا في قوله قهرناكم حتى الكماة فانتم لهابو ننا حتى بنينا الاصاغرا
والغاية معها حتى داخلة فيما قبلها قال المص باتفاق لانها بمنزلة الواو بخلافها في الجارة ففيها
الخلاف كما مر لا للترتيب اي لا تفيده قال المص بل هي كالواو في افادة الجمع من غير تعرض لترتيب خلافا
لابن الحاجب والزمخشري وغيرهم فانها عندهم مثل الفا اي في الترتيب وبالاول قال الحفاف والبحري
وعليه جرى ابن مالك في العمدة والمص فيجوز حفظت القران حتى الجز والكيس ولا ترتيب في تعلق الفعا
بالمقتضيات انما الترتيب في كونها وتوسط ابن ايا زفقال الترتيب الذي تقتضيه حتى ليس على
ترتيب الفا وثم وذلك انهما يرتبان احد الفعلين على الاخر في الوجود وهي ترتب ترتيب الغاية
والنهاية واوضحه الرضي فقال العاطفة تفيد ان المعطوف هو الجز الغاية اما في القوة او الضعف
على سائر اجزا المعطوف عليه وقد يكون تعلق الفعل العامل في المعطوف عليه والمعطوف فيما
بعد حتى ها اشتق من تعلقه بالاجزا الاخر كقولك توفى الله كل اب حتى ادم او في اثنا تعلقه
بالاجزا الاخر نحو مات الناس كلهم حتى الانبيا فالمقصود ان الترتيب الخارجي لا يعتبر فيها المهملة
بل المعنى ترتيب اجزا ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى او عكسه انتهى وشرط معطوفها غير
ما سبق من كونه غاية لما قبلها في زيادة او نقص كونه مظهرا لا مضمرا كما ان ذلك شرط مجرورها
كما مر قال في شرح اللمحة ولم ار هذا الشرط لغير ابن هشام الخضراوي وهو حق يشهد بصحته الاستعمال
والقياس او كونه بعضا مما قبله بان يكون واحدا من جمع كقدم الحاج حتى المشاة او جزا من كل نحو
اكلت السمكة حتى راسها قال الشيخ عبد القاهر والذي اوجب ذلك كونها للغاية والدلالة على احد
طرفي الشي لا تكون من غيره ولهذا كان فيها معنى التحقير والتعظيم وذلك ان الشي ان اخذته من
اعلاه فادناه غايته وهو الحقير وان اخذته من ادناه فاعلاه غايته وهو العظيم فالانبيا عليهم
السلام غاية الناس اذا ابتدئ بالادنى والمشاة غاية الحاج اذا ابتدئ بالاعلى انتهى او شبهه
اي شبه البعض نحو اعجبتني الجارية حتى حديثها او يمتنع ان تقول حتى ولدها والذي يضبط ذلك كما
قال انها تدخل حيث يصح الاستثنا وتمتنع حيث يمتنع الاستثنا ولهذا لا يجوز ضربت الرجلين
حتى افضلهما وانما جاز حتى نعله القاها لان القا الصحيفة والزاد في معنى القا ما يثقله انتهى
ومن ذلك انه لابد ان يكون الاسم بعدها مخصوصا كما في الاستثناء فقد شرط ذلك الفرا وتبعه
في التسهيل فلا يجوز اتيك اليوم حتى يوما كما لا يجوز الا يوما فان وقتنا نحو حتى يوم الجمعة
والا يوم الجمعة فهذه الشروط خالفت الواو واختصت بعطف المفردات دون الجمل لان البعضية
او شبهها لا تاتي الا في المفردات هذا هو الصحيح وزعم ابن السيد في قول امرئ القيس سريت بهم
حتى تكل مطيهم وحتى الجياد ما يقدن بارسان فيمن رفع تكل ان جملة تكل مطيهم معطوفة
بحتى على سريت وتفارقها ايضا بما سياتي من وجوب اعادة الجار معها والخامس او وهي موضوعة
لاحد الشيئين او الاشيا واما بقية المعاني التي ذكرها لها المتاخرون وانهاها بعضهم
الى اثني عشر فمستفادة من غيرها كما اشار الى بعضها بقوله مفيدة اي تفيد مع ذلك بحسب القراين
بعد الطلب التخيير فيما يمتنع فيه الجمع نحو تزوج هندا او اختها وخذ من مالي درهما او دينارا

فان قيل

فان قيل قد مثل العلما باية الكفارة والفدية للتخيير مع امكان الجمع بين الخصال قيل يمتنع
الجمع بين الاطعام والكسوة والتحرير اللاتي كل منهن كفارة والصدقة والصيام والنسك اللاتي كل
منهن فدية بل يقع واحد منهن كفارة او فدية والباقي قربة مستقلة كذا اجاب في المغني ولا
تخ من نظر والاباحة ان لم يمتنع الجمع نحو جالس الحسن او ابن سيرين وتعلم الفقه او النحو
واذا دخلت لا الناهية امتنع فعل الجميع نحو ولا تطع منهم اثما او كفورا والمعنى لا تفعل ما بهما
فعله هو احدهما وتخصيصه انها تدخل للنهي عما كان مباحا وكذا حكم النهي الداخل على التخيير وفاقا
للسيرافي وادعى الزركشي ان التخيير والاباحة قسم واحد وامتناع الجمع في خذ من مالي درهما
او دينارا ونحوه للقرينة العرفية لا من مدلول اللفظ كالجمع بين مجالسة العباد والزهاد وصف
كما لا نقص فيه وذكر ابن مالك ان اكثر ورود او للاباحة في التشبيه نحو فهي كالحجارة او اشد
قسوة والتقدير نحو فكان قاب قوسين او ادنى فلم يخصها بالمسبوقة بالطلب ومفيدة بعد
الخبر الشك في ذي النسبة للمتكلم لبثنا يوما او بعض يوم او التشكيك للسامع مع علم المتكلم
بالحال كقوله نحن وانتم الى عرفوا الحق فهذا الظالمين وحقاه ومنه قوله تعالى وانا او اياكم لعلى
هدى او في ضلال مبين قال المص الشاهد في الاولى قال الدماميني وكذا الثانية ايضا فلا وجه
لتخصيصه بالاولى ويعبر عن هذا المعنى بالابهام بالموحدة وجوز الفرا ان يكون بالمثناة التحتية
لان القصد التلبيس على السامع قال البرماوي وفيه نظر لان الابهام القصد منه ان يقع المخاطب
في الوهم واما الايهام فعدم الاعلام بالمعنى وهو لم يقصد وقوعه في الوهم فوضع عا انتهى او التفريق
المجرد من التخيير والاباحة والشك والتشكيك نحو قوله تعالى وقالوا كونوا هودا او نصارى ان يكن
غنيا او فقيرا فالله اولى بهما واما المعاني المذكورة ففيها تفريق مصحوب بغيره مما ذكر من تخيير
وما بعده وتبع في التعبير بالتفريق ابن مالك في التسهيل وعبر عنه في منظومته وفي شرح الكبرى
بالتقسيم نحو الكلمة اسم او فعل او حرف قال في التعبير الاول اولى لان استعمال الواو في التقسيم
اجود نحو الكلمة اسم وفعل وحرف وقوله كما الناس مجروم عليه وجارم ومن مجيئه بالواو
قوله وقالوا ناتينان لا بد منهما صدور رماح اشرعت او سلاسل قال المص ومجي الواو
للتقسيم اكثر لا يقتضي ان او لا تاتي له بل اثبات الاكثرية للواو يقتضي الثبوت في او بقلة
وقد صرح بثبوته في البيت وليس فيه دليل لاحتمال ان يكون المعنى لابد من احدهما فحذف المضاف
كما قيل في يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان وغيره عدل عن العبارتين فعبر بالتفصيل ومثله
بالاية الاولى وبقوله تعالى وقالوا ساحر او مجنون اذ المعنى وقالت كونوا هودا او نصارى وقال
بعضهم ساحر وقال بعضهم مجنون فاو فيهما للتفصيل الاجمال في قالوا وقد تخلف الواو فتقع
للجمع المطلق وفاقا للكوفيين والاخفش والجرمي واحتجوا بقول توبة وقد زعمت ليلى باني فاجر
لنفسي تقاها او عليها فجورها وقيل هي فيه للابهام وقول جرير جا الخلافة او كانت له قدرا كما اتى ربه
موسى على قدر قال المص والذي رايته في ديوان جرير اذ كانت وقوله وكان سيان ان لا يسرحوا
نعما او يسرحوه بها واغبرت السوح اي وكان الشان ان لا يرعوا الابل وان يرعوها سيان لوجود
القحط وانما قدر كان شانيه لئلا يلزم الاخبار عن النكرة بالمعرفة وقوله قوم اذا سمعوا الصريخ
رايتهم ما بين ملجم مهره او سافع وعليه خرج شيخنا جمال الدين محمد بن الصديق الصائغ قوله

عليه السلام من قال سبحان الله وبحمده مائة مرة لم يات احد بافضل مما جاء به الا رجل قال مثل ما قال او زاد عليه
اي وزاد عليه اذ حملها على بابها يؤدي الى تفضيل من لم يزد عليه بل قال مثل قوله ولا وجه له قال المص
ومن الغريب ان جماعة منهم ابن مالك ذكروا انها تجيء بمعنى الواو ثم ذكروا انها تجيء بمعنى ولا نحو ولا
على انفسكم ان تاكلوا من بيوتكم الاية وهذه تلك بعينها وانما جاءت لا لتوكيد النفي السابق ومانعة
من توهم تعليق النفي بالمجموع لا بكل واحد وذلك مستفاد من دليل خارج عن اللفظ وهو الاجماع ونظيره
قولك لا يحل الزنى والسرقة ولو تركت لا في التقدير لم يضر وزعم ابن مالك ان او التي للاباحة حالة
محل الواو وقد تخلف بل تكون للاضراب نص سيبويه على اجازة ذلك بشرطين تقدم نفي او نهي واعادة
العامل نحو ما قام زيد او ما قام عمرو ولا يقم زيد او لا يقم عمرو ونقله عنه ابن عصفور ويؤيده
انه قال في قوله تعالى ولا تطع منهم آثما او كفورا ولو قلت او لا تطع كفورا انقلب المعنى يعني
انه يصير اضرابا عن النهي الاول ونهيا عن الثاني فقط وقال الكوفيون وابو علي وابو الفتح وابن
وابن برهان تاتي للاضراب مطلقا احتجاجا بقول جرير ماذا ترى في عيال قد برمت بهم لم احص
عدتهم الا بعداد كانوا ثمانين او زادوا ثمانية لولا رجاؤك قد قتلت اولادي وقراءة ابن السماك
او كلما عاهدوا عهدا بسكون الواو واختلف في وارسلناه الى مائة الف او يزيدون فقال
الفراء بل يزيدون وقال بعض الكوفيين انها بمعنى الواو وللبصريين فيها اقوال قيل للابهام وقيل
للتخيير اي اذا رآهم الرائي تخير بين ان يقول هم مائة الف او يقول هم اكثر نقله ابن الشجري عن سيبويه
قال المص وفي ثبوته عنه نظر ولا يصح التخيير بين شيئين الواقع احدهما وقيل للشك مصروفا الى
الرائي ذكره ابن جني وهذه الاقوال غير القول بانها بمعنى الواو مقولة في وما امر الساعة الا
كلمح البصر او هو اقرب فهي كالحجارة او اشد قسوة وتعبيره بقد في الموضعين يؤذن بان ورودها
على تقدير ثبوته قليل فهذه سبعة معان منكورة لاو ومزيدا ثامن وهو ان تكون بمعنى الا في
الاستثناء وهي التي ينتصب المضارع بعدها باضمار ان كقولهم لاقتلنه او يسلم وقوله كسرت
كعوبها او تستقيما وحمل على هذا المعنى بعض المحققين لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم
تمسوهن او تفرضوا لهن فريضة فقدر تفرضوا منصوبا بان مضمرة لا مجزوما بالعطف على تمسوهن
لئلا يصير المعنى في ما يتعلق بمهور النساء ان طلقتموهن في مدة انتفاء احد هذين الامرين
مع انه اذا انتفى الفرض دون المسيس لزم المهر واذا انتفى المسيس دون الفرض لزم نصف المسمى
فكيف يصح نفي الجناح عند انتفاء احد هذين الامرين واجاب ابن الحاجب بمنع كون المعنى انتفاء
احد الامرين بل انتفاؤهما لم يكن واحد منهما وذلك بنفيهما جميعا لانه نكرة في سياق النفي الصريح
خلاف التقدير الذي ذكره فانه لا يثبت الا احدهما وقيل انها بمعنى الواو ويؤيده قول المفسرين
انها نزلت في رجل انصاري طلق امراته قبل المسيس وقبل الفرض ومنها اقوال اخر وتاسع
وهي ان تكون بمعنى الى نحو لالزمنك او تقضيني حقي وهذه كالتي قبلها سبق ذكرهما في نواصب
المضارع فلم يحتج لاعادتهما هنا ~~مع في ذلك مما سبق ذكره~~ وعاشر ذكره الحريري وهو التقريب
نحو ما ادري اسلم او ودع قال المص وهو بين الفساد بل هو فيه للشك وانما استفيد التقريب
من اثبات اشتباه السلام بالتوديع اذ حصول ذلك مع تباعد ما بين الوقتين ممتنع او مستبعد
وحادي عشر وهو الشرطية نحو لاضربنك عشت او مت اي ان عشت بعد الضرب وان مت

بعد

منهم هو

خارج هو

اقوال هو

وقد مر ان الاخوة كلامه ايضا هو

قوله تعالى هو

لاجناح عليكم هو

التسليم هو

للقائل بذلك هو

بعد قال المص وينبغي لمن قال بذلك ان يقول وللعطف لانه قدر هكذا وان والثاني عشر
وهو التبعيض نحو وقالوا كونوا هودا او نصارى نقله ابن الشجري عن بعض الكوفيين قال المص
والذي ظهر لي انه اراد معنى التفصيل فان كل واحد مما قبل التفصيلية وما بعدها بعض لما
تقدم عليها من المجمل ولم يرد انها ذكرت لتفيد التبعيض قال بعد ذكره هذه المعاني والتحقيق انها
موضوعة لاحد الشيئين او الاشياء وقد تخرج الى معنى بل والواو واما بقية المعاني فمستفادة
من غيرها والعجب انهم ذكروا ان من معاني صيغة افعل التخيير والاباحة ومثلوه بنحو خذ من
مالي درهما او دينارا وجالس الحسن او ابن سيرين ثم ذكروا ان او تفيدهما ومثلوا بالمثالين المذكورين
والسادس ام وعدها من حروف العطف هو المشهور وذكر ابن النحاس عن ابي عبيدة انها بمعنى
الهمزة فاذا قال اقام زيد او عمرو فالمعنى اعمرو قام فتصير على مذهبه استفهامية وقال محمد بن
ابن مسعود في البديع اما ام فعديل الهمزة وليست بحرف عطف وهي موضوعة للتسوية او موضوعة
لطلب التعيين نحو ازيد عندك ام عمرو فيجاب بالتعيين فيقال زيد او عمرو ولا يقال لا ولا
نعم اذ لا تعيين في طلب التعيين ليس بالمرجوح كما تقتضيه عبارته بل انها وبالمنع كما صرح به في المغني
وهو واضح وكذا التسوية كالاخفى ويعطف بعد همزة التسوية ويكون الجواب بنعم او لا ولكنه اذا قيل
ازيد عندك او عمرو فالمعنى احدهما عندك ام لا فان اجيب بالتعيين صح لانه جواب وزيادة
وكلاهما اي التي للتسوية والتي لطلب التعيين مشتركتان في الوقوع بعد همزة داخلة على
احد المستويين كما مثلنا وعلامة الاولى ان يصح حلول المصدر موضع الجملة الاترى انه يصح ايهما
عندك مثل ازيد عندك ام عمرو ~~كما مثلنا وعلامة الاولى~~ وقد تسمى ام في النوعين متصلة
لان ما قبلها وما بعدها لا يستغنى باحدهما عن الاخر وتسمى ايضا معادلة لمعادلتها الهمزة
في افادة التسوية في النوع الاول والاستفهام في الثاني ويفترق النوعان من اربعة اوجه
اولها وثانيها ان الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جوابا لان المعنى معها ليس على
الاستفهام وان الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب لانه خبر وليست تلك كذلك لان
الاستفهام معها على حقيقته والثالث والرابع ان الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع الا
بين جملتين ولا يكونان معها الا في تاويل المفردين وتكونان فعليتين كما مر واسميتين
كقوله ولست ابالي بعد فقدي مالكا اموتي ناء ام هو الان واقع ومختلفتين نحو سواء عليكم
ادعوتموهم ام انتم صامتون وام الاخرى تقع بين المفردين وذلك هو الغالب فيها نحو اانتم
اشد خلقا ام السماء بناها وبين جملتين ليستا في تاويل المفردين ويكونان ايضا فعليتين
كقوله فقمت للطيف مرتاعا فارقني فقلت اهي سرت ام عادني حلم على الارجح في ان هي فاعل المحذوف
يفسره سرت او اسميتين كقوله لعمرك ما ادري وان كنت داريا شعيث بن سهم ام شعيث
ابن منقر الاصل اشعيث بالهمزة في اوله والتنوين في اخره فحذفهما للضرورة والمعنى ما ادري
اي النسبتين هو الصحيح ومثله قوله زهير وما ادري وسوف اخال ادري اقوم ال حصن ام نساء
والذي غلط ابن الشجري في هذا حتى جعله من النوع الاول توهمه ان معنى الاستفهام فيه غير
مقصود البتة لمنافاته لفعل الدراية وجوابه ان معنى قولك علمت ازيد قائم علمت
جواب ازيد قائم وكذلك ما علمت ومن المختلفتين نحو اانتم تخلقونه ام نحن الخالقون بناء على

او هو

او هو

باو هو

مشتركتان

قوله تعالى هو

الشعيثين

المختلفتين هو

الارجح من كون انتم فاعلا تنبيـــه قد يكتفى بذكر لا عن ذكر المعادل نحو اتفعل هذا ام لا وتسمى ام فى غير فى ذلك فى غير مسبوقتها بهمزة التسوية او بطلب التعيين وهى ثلاثة انواع المسبوقة بالخبر المحض نحو الم تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين ام يقولون افتراه ومسبوقة بهمزة لغير الاستفهام نحو الهم ارجل يمشون بها ام لهم ايد يبطشون بها والهمزة فى ذلك للانكار فهى بمنزلة النفى والمتصلة لا تقع بعده ومسبوقة باستفهام بغير الهمزة نحو هل يستوى الاعمى والبصير ام هل تستوى الظلمات والنور ففى هذه المواضع تسمى ام منقطعة لاستقلال الجملة بعدها فلذلك كانت بمعنى بل اى لا يفارقها الاضراب فالطرف المذكور صفة كاشفة للمنقطعة ثم تارة تكون للاضراب مجردا كما فى هل يستوى الاعمى والبصير ام هل تستوى الظلمات والنور ام جعلوا لله شركاء اما الاولى فلانه لا يدخل لاستفهام على الاستفهام واما الثانية فلان المعنى على الاخبار عنهم باعتقاد الشركاء قال الفراء يقولون هل لك قبلنا حق ام انت رجل ظالم يريدون بل انت وتارة قد تتضمن مع ذلك مع الاضراب استفهاما انكاريا وطلبيا فالاول كقوله تعالى ام له البنات ولكم البنون تقديره بل أله البنات اذ لو قدرت للاضراب المحض لزم المحال والثانى كقولهم انها لابل ام شاء التقدير بل اهى شاء وزعم ابو عبيدة انها قد لا تاتى لغير الاستفهام المجرد فقال فى قول الاخطل
كذبتك عينك ام رايت بواسط ، غلس الظلام من الرباب خيالا
ان المعنى هل رايت ونقل ابن الشجرى عن جميع البصريين انها ابدا بمعنى بل والهمزة جميعا وان الكوفيين خالفوهم فى ذلك وان الذى يظهر قولهم اذ المعنى فى نحو ام جعلوا لله شركاء ليس على الاستفهام كما فى نحو ولانه يلزم البصريين دعوى التاكيد حيث دخلت على الاستفهام كما فى نحو هل ام تستوى الظلمات والنور اماذا كنتم تعلمون امن هذا الذى هو جند لكم وقوله
انى جزوا عامرا سوءا بفعلهم ام كيف يجزوننى السوءى من الحسن
وظاهر كلامه ان المنقطعة تكون عاطفة وقال ابن مالك فى شرح الكافية واما ام المعتمد عليها فى العطف فهى المتصلة والمغاربة يقولون ان المنقطعة ليست للعطف لا فى مفرد ولا فى جملة وحصر ام فى المتصلة والمنقطعة مذهب اكثر النحويين وذهب ابو زيد الانصارى الى انها تكون زائدة فقال فى قوله تعالى ام انا خير من هذا الذى هو مهين ان التقدير افلا تبصرون انا خير والسابع لا وشرط العطف بها ان تقع بعد ايجاب اى خبر مثبت بدليل ما عطف عليه نحو زيد قائم لا قاعد ولا عمرو ويقوم زيد لا عمرو وضربت زيدا لا عمرا ومررت بزيد لا عمرو قال الكسائى لا يكادون يقولون ذلك حتى يكررها الثانى ونص على جوازه ومنع قوم منهم الزجاج العطف بلا بعد الماضى فلا يقال عندهم قام زيد لا عمرو والصحيح كما اقتضاه اطلاقه الجواز قال امرؤ القيس
كانّ دثارا حلقت بلبونه ، عقاب تنوفى لا عقاب القواعل
ودثار اسم راع وحلقت ذهبت واللبون نوق ذات لبن وتنوفى جبل عال والقواعل جبال صغار او بعد امر نحو اضرب زيدا لا عمرا او بعد نداء نحو يا زيد لا عمرو ونص على جوازه سيبويه وقال ابن سعدان ليس هذا فى كلام العرب واجاز الفراء لعل زيدا لا عمرا قائم واجاز الكسائى والفراء كون لا نصا اذا بالرفع منسوقا على لا كلف نفسا والصحيح انه مستانف اذ لا يعطف بها بعد نفى فلا يقال لن يقوم زيد لا يعقد بالنصب بل يرفع على القطع وشرط فى المغنى ايضا ان لا تقترن بعاطف فاذا قيل جاءنى زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا رد لما قبلها وليست

عاطفة

آ عرعو [illegible]

التسهيل هو

والدة بولدها هو

عاطفة واذا قلت ما جاءنى زيد ولا عمرو فالعاطف الواو ولا توكيد للنفى وفى هذا المثال لما نع اخر من العطف بلا وهو تقدم النفى وقد اجتمعا فى قوله تعالى ولا الضالين وشرط متعاطفيها التعاند اى عدم صدق المعطوف عليه على المعطوف فلا يجوز جاءنى رجل لا زيد لانه يصدق على زيد اسم رجل بخلاف جاءنى رجل لا امراة نص عليه التسهيل قال فى الاوضح وهو حق وقد ذكر هذا الشرط ابو الحسن الابدى فى شرح الجزولية فقال لا يعطف بلا الا بشرط وهو ان يكون الكلام الذى قبلها يتضمن بمفهوم الخطاب نفى الفعل عما بعدها فيكون الاول لا يتناول الثانى كجاءنى رجل لا امراة وجاءنى عالم لا جاهل فاذا قلت مررت برجل لا عاقل لم يجز لانه ليس فى مفهوم الكلام الاول ما ينفى الفعل عن الثانى وهى لا تدخل الا لتاكيد النفى وهى وان كانت يؤتى بها لتاسيس النفى فذلك النفى يقصد تاكيده بها بخلاف غير ما سن اذ قات النفى كلم وما انتهى وما ذكره من مفهوم الخطاب انما ياتى على القول بمفهوم اللقب وهو ضعيف ولذلك علل المسئلة الشيخ تقى الدين بغير ذلك مما فيه طول وقد استشكل هذا الشرط مع قول اهل البيان فى حق نحو ما على القصر وجعلوا منه قصر الافراد ان شرط قصر الموصوف افرادا عدم تنافى الوصفين كقولنا زيد كاتب لا شاعر فكيف يجتمع هذا مع كلام التسهيل والابدى واجاب تقى الدين السبكى فيما صنفه فى هذه المسئلة بانه لا منافاة بين الكلامين وقول اهل البيان عدم تنافى الوصفين معناه انه يمكن صدقهما على ذات واحدة بخلاف الوصفين المتباينين وهما اللذان لا يصدقان على ذات واحدة كالعالم والجاهل فان الوصف باحدهما ينفى الوصف بالاخر لاستحالة اجتماعهما واما شاعر وكاتب فالوصف باحدهما لا ينفى الوصف بالاخر لامكان اجتماعهما فى كاتب وشاعر وانما يجوز نفى الاخر اذا اريد قصر الموصوف على احدهما بما تفهمه القرائن وسياق الكلام فلا ينافى مع ذا كيف يجتمع الكلامان لظهور امكان ذلك من بل وتمثيلها فيما سياتى لكن اما بل فقد مر عن الارتشاف الاتفاق على كونها من حروف العطف واما لكن فذهب الاكثرون الى انها تكون عاطفة ولا تحتاج الى الواو فتقول ما قام زيد لكن عمرو وما ضربت زيدا لكن عمرا وهذا ما جرى عليه فى المغنى وغيره من كتبه وشرط فى كونها عاطفة مع ما سياتى تجردها عن الواو وقيل هى عاطفة بنفسها ولا بد فى العطف بها من الواو قبلها والواو زائدة اذا عطفت وهو اختيار ابن عصفور وقيل العطف بها وانت بالخيار فى الاتيان بالواو قبلها والواو زائدة اذا عطفت وتركها وهو قول ابن كيسان وقيل ليست من حروف العطف واليه ذهب يونس وابن مالك بل هى حرف للاستدراك والعطف بما قبلها من الواو وقال والواو لم يسمع من كلام العرب استعمالها بدونها وقول النحويين لكن قام عمرو من كلامهم لا من كلام العرب ولهذا الصحيح من قبيل عطف المفردات وهو قول يونس والجمل والتقدير ولكن قام عمرو واختاره ابن مالك وعليه جرى المص فى باب كان كما تقدم وانما ذكرها فى هذا الباب مع انه قد ذكر ان احرف العطف ثمانية وقد استوفاها تتميما للفائدة لمشاركتها بل فى الاحكام الاتية وعليه فكان حقها ان يوردها بصيغة التنظير كما قال فى الشذور وبل بعد النفى والنهى لتقرير متلوها واثبات نقيضها كلكن انتهت ويحتمل انه ذكرها على نية انها من حروف العطف ولكنه ذهل فى العدة فقال ثمانية وهى تسعة كيف والعطف بها فى الجملة قد بلغ فى الشهرة بحيث يكاد ان

حيث هو

المتنافيين

اجتماعهما هو

ماقام زيد هو

يكون كالمجمع عليه كما يوخذ من كلام الرضي تصريحًا ومن كلامه في المغني تلويحًا فانه ذكر انها تكون
للعطف بشرطين ان تكون بعد نفي او نهي كما سيأتي والثاني ان تستعمل بدون الواو ثم قال
واختلفوا في نحو ما قام زيد ولكن عمرو كما انه ذكرنا في باب كان وعليه فيعطف بل ولكن حيث
وليهما مفرد وقعتا بعد نفي او نهي فيكونان لتقرير ما قبلهما على حاله مع ايجاب المنفي
لما بعدهما نحو ما قام زيد بل او لكن عمرو ولا يقم زيد لكن او بل عمرو فيكون ردا على من اعتقد
ان القائم او المامور بالقيام زيد لا عمرو ويكون زيد مقررًا له نفي القيام او النهي عنه وعمرو مقررًا
له القيام وعدم النهي عنه ومنه قوله تعالى ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله امواتا بل احياء
وكالنفي الصريح في ذلك المؤول نحو زيد غير قائم بل قاعد فلن تم ان عندنا جل تقريرهما لما قبلهما على حالته
وجعل ضدها لما بعدهما وجب الرفع في المعطوف بهما على خبر النافية كما في نحو ما زيد قائما لكن
او بل قاعد او وما زيد قائما بل قاعد على انه خبر مبتدأ محذوف فيكون من عطف الجمل لا المفردات
وقيل انه عطف على التوهم لانه كثيرا ما يقع خبرها مرفوعا بعد انعزالها عن العمل فيتوهمون ان
الاول مرفوع ولم يجز نصبه لانه موجب وما لا تعمل في الموجب كما مر واجاز المبرد مع ذلك ان
يكونا لنقل معنى النفي او النهي لما بعدهما ومنعه ابن عبد الوارث وعليه فيصح نصب قاعد ويختلف
المعنى بذلك فاذا قيل ما قام زيد بل عمرو او لكن عمرو احتمل ان يكون المراد بل ما قام عمرو حتى لو
قال له علي درهم بل درهمان لم يلزمه شيء اذ التقدير ما له علي درهمان ايضا فيكون النفي للامرين
قال في شرح الكافية وما ذكره مخالف لاستعمال العرب وما ذكرته من ان ما قبلهما مقرر على حاله
هو ما ذكره ابن الحاجب وابن مالك والمصنف وغيرهم قال الرضي وظاهر كلام الاندلسي انه مسكوت
عنه وقال انه الظاهر وبه جزم المولى سعد الدين ثم ذكر الاول قولا اخر وبل تزيد على لكن بانها
حيث وليها مفرد بعد اثبات اي خبر مثبت كجاء زيد بل عمرو وبعد امر نحو اضرب زيدا بل عمرا تكون
لنقل الحكم وهو الاثبات والامر عما قبلها لمعطوفها ويصير ما قبلها مسكوتا عنه فلا يحكم عليه
بشيء كان المتكلم قال لا حكم على الثاني ولا اتعرض للاول للامر فيتنفى عنه الحكم قطعا وفي كلام ابن
ابن الحاجب انها تقتضي في نحو جاء زيد بل عمرو عدم مجيء زيد قطعا اما اذا انضم اليها لا كجاء
زيد لا بل عمرو فيتعين عدم مجيء زيد قطعا وافرد بل عن لكن في هذا الحكم لانها عند البصريين
لا يقع بعدها مفرد في الاثبات فاذا قلت قام زيد ثم جئت بلكن كانت للابتداء او وجب بالجملة
نحو قام زيد لكن عمرو لم يقم واجاز الكوفيون اتاني زيد لكن عمرو وحكاه في الارتشاف وظاهر كلامه
ان بل تكون للعطف بعد الايجاب وهو مذهب البصريين ومنع ذلك الكوفيون بعد غير النفي وشبهه
قال هشام محال ضربت زيدا بل اياك قال اللمم كابي حيان ومنعهم ذلك مع سعة روايتهم دليل على قلته
وظاهر كلامه ايضا انها تكون للعطف تساووا تلاها مفرد كما مر او جملة وشرط في الاوضح للعطف
بها افراد معطوفها وقال في المغني الصحيح فيما اذا تلاها جملة انها حرف ابتداء لا عاطفة نحو ام
يقولون به جنة بل جاءهم بالحق قد افلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى بل تؤثرون وفي المغني ايضا
ان لكن اذا وليها كلام فهي حرف ابتداء لمجرد الاستدراك وليست عاطفة ويجوز ان تستعمل بالواو
نحو ولكن كانوا هم الظالمين وبدونها كقول زهير ان ابن ورقاء لا تخشى بوادره لكن وقائعه
في الحرب تنتظر وزعم ابن ابي الربيع انها حين اقترانها بالواو عاطفة جملة على جملة وانه ظاهر

قول

نذكر الاقوال م

ما هو

او هو

٢

٣٠١

301

قوله انتهى تنبيهان احدهما ذكر المص في شرح القطر ان بين هذه الاحرف الثلاثة لا ولكن و بل
بينها اشتراكا وافتراقا اما اشتراكها فمن حيث العطف وانها تفيد رد السامع عن الخطاء في
الحكم الى الصواب واما افتراقها فمن حيث ان لا انما يعطف بها بعد الاثبات ولكن بعد النفي وبل
يعطف بها بعدهما ومن حيث ان لا تكون لقصر القلب وقصر الافراد وبل ولكن انما يكونان لقصر
القلب فقط تقول جاء زيد لا عمرو ردا على من اعتقد ان عمرا جاء دون زيد او انهما جاءا
معا وتقول ما جاء زيد لكن عمرو او بل عمرو ردا على من اعتقد العكس انتهى وما ذكره من ان لكن
لا تكون لنفي الشركة فلا يقال ما جاء زيد لكن عمرو الا لمن اعتقد ان زيدا جاء دون عمرو لا
لمن اعتقد انهما جاءا كذا هو ما في المفتاح للسكاكي وقال المولى سعد الدين في كلام النحاة ان لكن
فيما جاء زيد لكن عمرو لدفع توهم المخاطب ان عمرا ايضا لم يجئ كزيد بناء على ملابسة بينهما
وملاءمة لانه للاستدراك وهو رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم رفعا شبيها بالاستثناء وهذا
صريح في انه يقال ما جاء زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان المجيء منتف عنهما جميعا لا لمن اعتقد ان زيدا
جاء دون عمرو على ما وقع في المفتاح قال واما انه يقال لمن اعتقد مجيئهما على ان يكون قصر افراد فلم
يقل به احد انتهى الثاني في كلام المص حيث اشار الى انحصار العواطف فيما ذكر على ان غيرها لا يكون
للعطف كاما المكسورة المسبوقة بمثلها نحو تزوج اما هندا واما اختها وقد ذكر ابن عصفور
اتفاق النحاة على انها ليست من حروف العطف لا الاولى ولا الثانية وقال الرماني ان الثانية
عاطفة وقد عدها في حروف العطف وتابعه بعضهم وقيل الواو عاطفة اما على اما الثانية
عطفت الاسم على الاسم وكالا فذهب الجمهور الى انه لا يكون للعطف وذهب الاخفش والفراء الى انه يكون
للعطف وجعل منه الاخفش لئلا يكون للناس عليكم حجة الا الذين ظلموا منهم واجازه الفراء في قوله تعالى خالدين
فيها ما دامت السموات والارض الا ما شاء ربك وكليس والعطف بها خطاء عند البصريين وحكى النحاس
وابن بابشاذ العطف بها عن الكوفيين وابن عصفور والمص الاوضح عن البغداديين وعليه قوله اين المفر
والاله الطالب والاشرم المغلوب ليس الغالب وهو موصول كما قال ابن مالك وكأن بالفتح في نحو كتبت
اليه ان افعل والاصح انها حرف تفسير كما سيأتي في الادوات وذهب الكوفيون والسكاكي وابو جعفر
ابن صابر انها عاطفة وكهلا ذهب الكوفيون الى انها من ادوات العطف قالوا تقول العرب جاء زيد فهلا
عمرو وضربت زيدا فهلا عمرا والصحيح ان الرفع والنصب على اضمار الفعل بدليل الجر في مررت بزيد
فهلا عمرو وكيف ذهب هشام الى انها حرف نسق ولا ينسق الا بعد نفي واجاز ما مررت بزيد
فكيف عمرو ونسب ذلك ابن عصفور الى الكوفيين ونقله المص عن عيسى بن موهب في كتاب
العلل وكمتى حكى ثعلب عن الكسائي انه اجاز مررت بزيد فمتى عمرو بالجر ومنعه الفراء كالبصريين
وكاين ذهب الكوفيون الى انها من ادوات العطف وقالوا قالت العرب هذا زيد فاين عمرو
ولقيت زيدا فاين عمرا حكى ذلك كله في الارتشاف فائدة اذا صلح للمتعاطفين مذكور بعدهما
طابقهما بعد الواو ونحو زيد وعمرو منطلقان او مررت بهما قال ابن عصفور ولا يعرف الخبر
الا حيث سمع وهو على الحذف من الاول نحو والله ورسوله احق ان يرضوه وحتى كالواو ويطابق
احدهما بعد او ولا ولكن وبل الثاني نحو هند بل عمرو ذاهب وما هند لكن عمرو ذاهب ونقل الاخفش
عن العرب كونه مع او للاول والثاني نحو زيدا وهند منطلق او منطلقة ويجوز المطابقة وحده

مقام

شبههما

فيه م

بهما م

والذي يظهر كون الحكم في لا للاول
نحو زيد لا هند قائم وفي بل ولكن
م

بعد

٢ ولا

احدهما بعد الفاء وثم نحو زيد فعمرو منطلقان او منطلق ومررت بهما او به وكذلك ثم والافراد
معهما احسن **فصل** في احكام تتعلق بالعطف ويجب اعادة الجار مع معطوف بحتى
على مجرور فرقا بينها وبين الجارة كاعتكفت في الشهر حتى في اواخره الا ان تعينت
للعطف كعجبت من القوم حتى بنيهم وقوله جود يمناك فاض في الخلق حتى بائس دان
بالإساءة دينا فلا يجب فاقا لابن الخباز حيث اطلق وجوب الاعادة واستحسن المص ما قاله ابن مالك
تتبعه عليه قال المرادي ابو حيان وقال في المثال هي جارة اذ لا يشترط في تالي الجارة ان يكون بعضا
او كبعض بخلاف العاطفة ولهذا منعوا اعجبتني الجارية حتى ولدها قال وهي في البيت محتملة
انتهى وا قوله ان شرط الجارة التالية ما يفهم الجمع ان يكون مجرورها بعضا او كبعض وقد
ذكره ابن مالك في باب حروف الجر واقره عليه ابو حيان ولا يلزم من امتناع اعجبتني الجارية حتى
ابنها امتناع عجبت من القوم حتى بنيهم لان اسم القوم يشمل ابناءهم واسم الجارية لا يشمل ولدها
والذي يظهر ان الذي لحظه ابن مالك ان الموضع الذي يصلح ان تحل فيه الي محل حتى العاطفة
فهي فيه محتملة للجارة فيحتاج الى اعادة الجار عند قصد العطف كالمثال الاول بخلاف
المثال الثاني والبيت وزعم ابن عصفور ان اعادة الجار عند عدم حتى احسن ولم يجعلها واجبة
انتهى ويجب ذكر الجار او تقديره شذوذا ما مر انه لا يحذف قياسا الا في مواضع
مر ذكرها ليس هذا منها وذلك في العطف بغير حتى على معمولي عاملين احدهما جار مقدم
على الآخر واتصل المعطوف بالعاطف نحو في الدار زيد والحجرة عمرو اي وفي الحجرة عمرو ونحو قوله
اكل امرئ تحسبين امرءا ونار توقد بالليل نارا اي وكل نار فان المراد بالجار اعم
من ان يكون حرفا او اسما وانما وجب ذلك لئلا تعطف على عاملين اي لئلا يلزم ان تعطف
بحرف واحد معمولين مختلفين في الاعراب على معمولي عاملين وهو ممتنع لان حرف العاطف العامل
ولا يقوى ان يكون حرف واحد كالعاملين والمراد بالعطف على العاملين ان يعطف بحرف واحد
معمولين مختلفين في الاعراب كالمثال او متفقين نحو ان زيدا ضارب عمرا او بكرا خالدا على
معمولي عاملين مختلفين نعلم بذلك انه لا يعطف في معمولين المعمولان على عاملين كما عبر به
المص مجاز على حذف مضاف اي معمولي عاملين وهذا هو الصواب في العبارة كما قال المص وامتناع ذلك
هو مذهب س وعليه جرى في التسهيل وقد استوفى المص شرح هذه المسئلة فقال في المغني ما ملخصه
انهم اجمعوا على جواز العطف على معمولي عامل واحد نحو ان زيدا ذاهب وعمرا جالس وعلى معمولات
عامل نحو اعلم زيد عمرا بكرا جالسا وابو بكر سعيدا خالدا منطلقا وعلى منع العطف على معمول اكثر
من عاملين نحو ان زيدا ضارب ابوه لعمرو واخاك غلامه بكر واما معمولا عاملين فان لم يكن احدهما
جارا فقال ابن مالك هو ممتنع اجماعا نحو ما كان اكلا طعامك عمرو وتمرك بكر وليس كذلك فقد
نقل الفارسي الجواز مطلقا عن جماعة وقيل ان منهم الاخفش وان كان احدهما جارا فان كان الجار
مؤخرا نحو زيد في الدار والحجرة عمرو او وعمرو الحجرة فنقل المهدوي انه ممتنع اجماعا وليس كذلك
بل هو جائز عند من ذكرنا وان كان الجار مقدما كما في صورة المتن فالمشهور عن س المنع وبه قال
المبرد وابن السراج وهشام وعن الاخفش الاجازة وبه قال الكسائي والفراء والزجاج وفصل قوم
منهم الاعلم فقالوا ان ولي المخفوض العاطف كالمثال جاز لانه كذا سمع ولان فيه تعادل المتعاطفين

والا

والا امتنع نحو في الدار زيد وعمرو الحجرة وقد جاءت مواضع يدل ظاهرها على خلاف قول س كقوله تعالى
في الجاثية ان في خلق السموات والارض واختلاف الليل والنهار الى قوله لآيات لقوم يعقلون فآيات
الاولى منصوبة اجماعا لانها اسم ان والثانية والثالثة قرأهما الاخوان بالنصب والباقون بالرفع
وقد استدل بالقراءتين في آيات الثالثة على المسئلة اما الرفع فعلى نيابة الواو مناب الابتداء
وفي واما النصب فعلى نيابتها مناب ان وفي واجيب بثلاثة اجوبة احدها ان في مقدرة
فالعمل لها ويؤيده ان في حرف عبد الله التصريح بها وعلى هذا قالوا ونابت مناب عامل واحد
وهو الابتداء او ان والثاني ان انتصاب آيات على التوكيد للاولى ورفعه على تقدير مبتدأ اي
هي آيات وعليهما فليست في مقدرة والثالث يخص قراءة النصب وهو انه على اضمار ان وفي ذكرها الشاطبي
وغيره واضمار ان بعيد ومما يشكل على مذهب س قوله هون عليك فان الامور بكف الاله مقاديرها
فليس بآتيك منهيها ولا قاصر عنك مأمورها عطفا على مرفوع ليس لزم العطف على معمولي عاملين
وان كان فاعلا بقاصر لزم عدم الارتباط بالمخبر عنه اذ التقدير فليس منهيها بقاصر عنك
مأمورها وقد اجيب بالثاني وانه لما كان الضمير في مأمورها عائدا على الامور كان كالعائد على المنهيات
لدخولها في الامور هذا كلامه في المغني لكنه قال الحق جواز العطف على معمولي عاملين في نحو في الدار
زيد والحجرة عمرو ولا اشكال في الاية وهو خلاف ما جرى عليه هنا ويجب احدهما اي احد الامرين
من ذكر الجار وتقديره كما مر او النصب باضمار عامل مع معطوف على مجرور غير متصل بالجار
بان فصل عن العاطف بظرف بالمعنى الشامل للجار والمجرور فذكر الجار ومن قرأ اسحق
يعقوب فيمن نصب يعقوب نحو وهبنا لها يعقوب بدليل فبشرناها لان البشارة من الله تعالى الكلي
في معنى الهبة كما قاله المص وكذا تقول امرر بزيد وغدا عمرو والتقدير والق غدا عمرا كما ان مررت
بزيد وعمرا عند س على تقدير ولقيت عمرا ولا يجوز عند س وغيره من البصريين مررت بزيد
واليوم عمرو بالجر بدون ذكر الحرف وقضية كلامه جوازه على تقدير الجار وسيأتي البحث فيه
ونقل في المغني قولا ان النصب في الاية بالعطف على المحل وسكت عليه ويضعفه ان شرط
العطف على المحل امكان ظهوره في الفصيح وهو هنا لا يظهر لان حذف الجار في مثل هذا ونصب
المجرور مقصور على السماع ونقل ايضا عن الزمخشري انه من باب العطف على التوهم كانه قيل ووهبنا
لها اسحق ومن وراء اسحق يعقوب على طريقة قوله مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب
الا ببين غرابها اي ليسوا بمصلحين وقول زهير بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق
شيئا اذا كان جائيا اي لست بمدرك وتخريجه على اضمار الفعل كما اشار اليه هنا هو طريقة
ابي علي وابن جني وهو اولى كما قال لان اضمار الفعل لدلالة المعنى عليه اسهل من العطف على المعنى
الذي يعتبر عنه بالتوهم واختار الفراء كون يعقوب في قراءة من فتح الباء مجرورا بالعطف على اسحق وقد
فصل بينهما بالجار والمجرور الذي هو من وراء اسحق والعطف بالواو ووافقه المص ويرده انه لا يجوز الفصل
بين العاطف والمعطوف على المجرور او مع معطوف تراخى متبوعه المجرور فيجب ذكر الجار نحو قوله تعالى
والى ثمود اخاهم صالحا او النصب نحو قوله تعالى انا اوحينا اليك كما اوحينا الى نوح والنبيين من
بعده واوحينا الى ابراهيم الاية الى قوله ورسلا قد قصصناهم عليك من قبل فرسلا منصوب
بمحذوف دل عليه اوحينا اي وقصصنا قاله التفتازاني او كان متبوعه المجرور ضميرا

متصلا فيجب ذكر الجار نحو قوله تعالى قل الله ينجيكم منها ومن كل كرب عليها وعلى الفلك تحملون قال لها وللارض والنصب نحو قوله تعالى تساءلون به والارحام بالنصب ولا يجوز الجر بالعطف بدون ذكر الجار عند البصريين الا في الضرورة وقال الجرمي والزيادي يجوز في فصيح الكلام ان اعيد الضمير وذهب الاخفش والكوفيون الى الجواز مطلقا وعليه جرى في الاوضح بدليل قراءة حمزة تساءلون به والارحام بالجر وحكى قطرب ما فيها غيره وفرسه وانشد فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والايام من عجب قال البدر بن مالك ويجب ان يكون منه قوله تعالى وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام اذ ليس العطف على السبيل لانه صلة المصدر حتى تكمل معمولاته وما افهمه كلامه من جواز الجر على تقدير الجار في المسائل الثلاث ليس في التسهيل ولا في الارتشاف وانما هو بحث ذكره في الاخيرة البدر بن مالك فقال ولا يبعد ان يقال العطف على الضمير بدون اعادة الجار غير جائز في القياس وما ورد في السماع محمول على الشذوذ واضمار الجار كما اضمر في مواضع اخرى نحو ما كل بيضاء شحمة ولا كل سوداء تمرة وقولهم امرر بايهم افضل ان لا صالحا فطالح وقولهم بكم درهم اشتريت ثوبك على مذهب من ان الجر بعد كم باضمار من انتهى فجرى المص على ذلك في المسائل الثلاث هنا وصرح به في الاخيرة في المغني فقال الصواب ان خفض المسجد في الاية بباء محذوفة لدلالة ما قبلها لا بالعطف ومجموع الجار والمجرور عطف على به انتهى والعطف على الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستترا وتاكيده بالنفس وبالعين كل منهما ضعيف حتى يفصل اي الا ان يفصل من التابع والمتبوع بضمير منفصل موكد للمتبوع في المسالتين فالاولى نحو قوله تعالى لقد كنتم انتم واباؤكم لقد وعدنا نحن واباؤنا والثانية نحو قولك قوموا انتم انفسكم فان اكد بغير النفس والعين لم يلزم تاكيده بالضمير المنفصل كقاموا كلهم او يفصل بين التابع والمتبوع في العطف خاصة بفاصل ما كالمفعول نحو يدخلونها ومن صلح وكلا نحو ما اشركنا ولا اباؤنا واجاز الكسائي في قوله تعالى اينا لمبعوثون او اباؤنا الاولون ان يكون اباؤنا معطوفا على الضمير في لمبعوثون للفصل بالهمزة فان لم يفصل فالعطف عليه والتاكيد بالنفس او بالعين ضعيف ومنه في الاول قوله ورجا الاخيطل من سفاهة رأيه ما لم يكن واب له لينالا وليس بمقصور على الشعر كما يوخذ من قوله ضعيف ولا يقال الضرورة حكى مررت برجل سواء والعدم بعطف العدم على الضمير في سواء ومنه قول عمر رضي الله عنه كنت وجار لي في الانصار وفي الثاني ما ذكر الاخفش انه يجوز قوموا انفسكم وفي المغني قالوا مررت برجل من عشيرة نفسه وبقوم عرب كلهم وبقاع عرفج كله فرفعوا الفاعل بالاسماء الجامدة واكدوه لما لحظوا فيها المعنى وكان الاب بمعنى الوالد والعرب بمعنى الفصحاء والعرفج بمعنى الخشن انتهى فدل على جواز تاكيد الضمير المستتر بالنفس من غير فصل كما اشار اليه قريبه وافهم تقييد المسالة بالضمير ان العطف على الظاهر بظاهر او مضمر وتوكيده بالنفس والعين كغيرهما جائز بدون فصل والضمير بل في الاوضح ان نحو قام الزيدون انفسهم ممتنع فيه الضمير وبالمتصل ان المنفصل مرفوعا كان او منصوبا كالظاهر في جواز العطف عليه كما ذكر نحو اياك والاسد وبالمرفوع ان المتصل المنصوب يحسن العطف عليه وتاكيده بما ذكر وان لم يفصل لانه لا يستتر ولا يتنزل من الفعل منزلة الجزء كالمرفوع فيعطف عليه الظاهر نحو جمعناكم والاولين والمضمر نحو رايته واياك كما يعطف على الظاهر نحو جمعناكم والاولين والمضمر نحو رايته واياك كذلك نحو رايت زيدا وعمرا او رايت زيدا واياك

ومنع

واضمار

بين صح

او صح

ومنع الابدي في الاخيرة من جهة القدرة على الانفصال نحو رايتك وزيدا لمرة وورد بقوله تعالى ولقد وصينا الذين اوتوا الكتاب من قبلكم واياكم ويعطف الفعل على مثله في الزمان سواء اتحدا نوعا نحو لنحيي به بلدة ميتا ونسقيه وان تومنوا وتتقوا يوتكم اجوركم ولا يسألكم او اختلفا نحو يقدم قومه يوم القيامة فاوردهم النار تبارك الذي ان شاء جعل لك خيرا من ذلك جنات تجري من تحتها الانهار ويجعل لك قصورا او يعطف الفعل على اسم يشبهه في المعنى نحو صافات ويقبضن فالمغيرات صبحا فاثرن وبالعكس اي يعطف الاسم على الفعل المشابه له في المعنى كقوله يا رب بيضاء من العواهج ام صبي قد حبا او دارج وجعل منه ابن مالك قوله تعالى يخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي وقدر الزمخشري عطف مخرج على فالق لان عطف الاسم على الاسم اولى قال المص لكن مجيء قوله تعالى يخرج الحي من الميت بالفعل فيهما يدل على خلافه واقتضى اقتصاره في جواز تخالف المعطوف والمعطوف عليه على ما ذكر ان غير ذلك من تخالفهما لا يجوز كعطف الجملة الفعلية وبالعكس فالمفهوم من كلامهم في باب الاشتغال في مسئلة زيد قام وعمرا اكرمته الجواز مطلقا وقيل بالمنع مطلقا حكى ابن جني انه قال في قوله عاضها الله غلاما بعدما شابت الاصداغ والضرس نقد ان الضرس فاعل بمحذوف يفسره المذكور بعده وليس بمبتدا او يلزمه كما قال المص ايجاب النصب في مسئلة الاشتغال الا ان قال اقدر الواو للاستيناف وثالثها انه على يجوز في الواو فقط نقله عن ابو الفتح في سر الصناعة وبني عليه منع كون الفا في خرجت فاذا الاسد حاضر عاطفة واضعف الثلاثة القول الثاني وقد لهج به الامام فخر الدين الرازي في تفسيره وغيره من كتبه وكعطف الخبر على الانشاء وعكسه ومنعه البيانيون وابن مالك في شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل وابن عصفور في شرح الايضاح ونقله عن الاكثرين واجازه الصفار وجماعة مستدلين بقوله تعالى وبشر الذين امنوا في سورة البقرة وبشر المومنين في سورة الصف قال ابو حيان واجاز سيبويه جاءني زيد ومن عمرو العاقلان على ان يكون العاقلان خبرا لمحذوف وبحث المص فيه في المغني وبسطه

باب البدل هذا اصطلاح البصريين واما الكوفيون فقال ابن كيسان يسمونه تكرارا وقال الاخفش يسمونه الترجمة والتبيين وهو في الاصطلاح تابع مقصود بالحكم بلا واسطة فالتابع جنس يعم التوابع اللفظي والتقديري كالذي في قوله ابني سليم لست بسيده الا يدا ليست لها عضد وقوله مقصود بالحكم بلا واسطة قال في الاوضح خرج بالفصل الاول النعت والبيان والتوكيد فانها مكملات للمقصود بالحكم السابق منفي عنه واما الاخراج فلان الحكم السابق هو نفي المجيء والمقصود به انما هو الاول والنوع الثاني ما هو مقصود بالحكم هو وما قبله فيصدق عليه انه مقصود بالحكم لا انه المقصود معنى حالا للمقصود على المستقبل بالقصد وهذان النوعان خارجان عما خرج به النعت واخواه النوع الثالث ما هو مقصود بالحكم دون ما قبله وهو المعطوف ببل بعد الاثبات كجاء زيد بل عمرو وهذا النوع خارج بقولنا بلا واسطة وسلم الحد بعد ذلك للبدل انتهى فمن ثم اي من اجل كون البدل هو المقصود بالحكم والاول في حكم المطروح كان اي البدل هو المعتمد بخبر او غيره من حال ووصف ونحوها فيراعى فيهما ما للبدل من تذكير وتانيث وتثنية وجمع لا المبدل منه كهند حسنها فاتن وابصرت هندا ثغرها باسما وان زيدا وجفنه مورّدة قال تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى من امن بالله واليوم الاخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون فالاخبار بقوله تعالى فلا خوف الى اخره

ويخرج الميت من الحي صح

على الاسمية صح

بمن صح

والمراد به كما مر صح

واما النسق فثلاثة انواع احدها ما ليس مقصودا بالحكم كجا زيد لا عمرو وما جاز زيد بل عمرو واما الاول فواضح لان الحكم ... صح

عن من امن بالله من اليهود والنصارى لا عن اليهود والنصارى وقال تعالى ويوم القيمة ترى الذين
كذبوا على الله وجوههم مسودة في قراءة من نصب مسودة حال من البدل وان ورد ما يوهم الاعتماد على المبدل
كانه ما حاجبيه معين بسواد واللهن ابيا من والسواد الظهر وحاجبيه بدل من الضمير في كانه وقد
اخبر عنه دون البدل بمعين والا لقال معينان وقول الاخر ان السيوف غدوها ورواحها تركت هوازن
مثل قرن الاعضب فجعل الخبر للمبدل وهو السيوف دون البدل والا لقال تركا فالجواب ان ذلك
مؤول اما الاول فلما قال ابن بري ان الحاجبين لما اصطحبا جرى الاخبار عنهما مجرى الاخبار عن
المفرد وقال العماد بن العمك كل ما كان عند العرب في البدن مثنى كالعينين والاذنين والحاجبين
واليدين والرجلين فانك اذا اخبرت عنه بخبر او وصفته بصفة كان لك ان تفرد الخبر والصفة
على المعنى وان شئت ثنيته على اللفظ فتقول عينا كحسنتان بالتثنية وعينا كحسنة بالافراد
وعيناك نظرتا وعيناك نظرت قال وليس هذا بمستنكر في كلام العرب وانشد للفرزدق
فلو رضيت يداي بها وضنت ⁎ لكان علي للقدر الخيارة فقال يداي ثم قال وضنت وقال
الاخر وكان في العينين حب قرنفل او فلفلا كحلت به فانهلت ⁎ فقال في العينين ثم قال كحلت به
فانهلت واما الثاني فيمكن ان يقال لانه من وضع الجمع موضع المثنى نحو عظيم المناكب كما مر وقد
يجاب بان ذلك ضرورة كما اشار اليه ابن العمك فقد اقتضى كلام المص ان الاعتماد على البدل في ذلك
واجب وهو ما صرح به ابن العمك قال ابن مالك انه كثير وقد يكون في حكم الملغى واستدل بالبيتين
وهذه هي مسئلة ان المبدل في حكم المطروح لفظا ومعنى حكى المبرد عن المازني انه كان يقول اذا ابدلت
من الشيء فقد طرحته من لفظي حكاه ابن العمك وبه قال المبرد ايضا كما في الارتشاف قال فيبطل عنه
مسايل مما يرجع فيها ضمير الى الاول فاذا طرح لم يكن للضمير ما يعود اليه انتهى ومن ثم جعل الزمخشري
ان اعبدوا الله عطف بيان من الضمير في به من قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله قال
في المغني وانما لم يجعله بدلا توهما منه ان ذلك يخل بالعايد الموصول لان المبدل منه في قوة الساقط فتبقى
الصلة بلا عايد والعايد موجود حسا فلا مانع ولو لزم اعطاء منوى الطرح حكم المطروح لزم اعطاء منوى
التاخير حكم المؤخر فكان يمتنع ضرب زيدا غلامه وبرده قوله تعالى واذ ابتلى ابراهيم ربه انتهى وقال
الرضي الكلام في ان المبدل ليس في حكم الطرح لفظا لوجوب عود الضمير لا يستغنى عنه نحو الذي مررت به
اخيك او متلبسا بضمير كذلك نحو الذي ضربت اخاه زيدا كريم وقد يعتبر الاول في اللفظ دون الثاني
وانشد البيتين السابقين وليس في حكم الطرح معنى الا في بدل الغلط كما قيل بناء على ان المقصود
بالنسبة هو المبدل دون المبدل منه لانا لا نسلم ان المقصود بالنسبة في ساير الابدال الا الغلط هو
الثاني فقط لان الاول منسوب اليها في الظاهر فلا بد ان يكون في ذكره فائدة لو لم تحصل لم يذكر صونا
لكلام الفصحاء سيما القران وكلام الرسول عن اللغو المنافي لمعناه وقد اشار المص الى هذه الفايدة
في شرح اللمحة فقال اذا قلت قام زيد اخوك فيكون ذكر زيد بمجرد التوطئة والتمهيد لذكر المقصود
بالحكم وهو الاخ وفائدة هذه التوطئة ان الحكم يستفيد بها فضل تقوية وتقرير لانه بمنزلة
اسناد الحكم الى المحكوم عليه مرتين انتهى وفي الارتشاف عن الفارسي ان معنى قولهم المبدل منه في نية
الطرح انه يقدر له عامل من جنس الاول يعمل فيه لا ان الاول مطروح البتة لانه في كلام العرب ما يبطل
ذلك كزيد ضربته ابا اذ لو طرح الضمير لم يبق ما يربط الجملة بالابتداء وهو اي البدل اقسام

ستة

اصطحبا صح

البيت صح

الى فيه بدل البعض والاشتمال وايضا بدل الكل اذا كان المبدل منه ضميرا صح

لانها صح

ستة على الصحيح لانه اما غيرها مباين للمبدل منه او مباين والاول اما غير او جزء او ملابس والثاني
اما اضراب او غلط او نسيان فالاول بدل كل اي من كل وهذه عبارة الجمهور ولا يطرد لوقوعه من حيث
لا يصدق ذلك كما في البدل من اسم الله تعالى نحو صراط العزيز الحميد الله فيمن قراه بالجر اذ لا يطلق
الكل الا على ذي اجزاء وهو ممتنع على الذات المقدس ولذلك عدل ابن مالك الى التعبير عنه بالبدل المطابق
وغيره الى بدل الموافق من الموافق وبعض المغاربة يقول بدل الشيء من الشيء والمقصود ابدال لفظ من لفظ مع
كونهما بمعنى واحد اما حقيقة نحو قوله تعالى ان للمتقين مفازا حدائق واعنابا اهدنا الصراط المستقيم
صراط الذين او مجازا كقوله احب ربا ما حييت ابدا ⁎ ولا احب غيره ربا احدا ⁎ فابدا في معنى ما حييت
قال المص ولم نقل بدل الكل من الكل حذرا من مذهب من لا يجيز ادخال ال على كل وقد استعمله الزجاجي
في جمله واعتذر عنه بانه تسامح فيه موافقة للناس والثاني بدل بعض اي من كل وهو بدل الجزء
من كله قليلا كان ذلك الجزء او مساويا او اكثر كاكلت الرغيف ثلثه او نصفه او ثلثيه وقال
الكسائي وهشام لا تقع الا على ما دون النصف والكلام فيه قريب من الكلام في الاستثناء ولذلك
عده بعضهم من المخصصات ولا بد من اتصاله بضمير يرجع الى المبدل منه مذكور كالامثلة المذكورة او مقدر
نحو قوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا فمن بدل من الناس والتقدير من
استطاع منهم وشرط بعض المغاربة في بدل البعض صحة الاستغناء بالمبدل منه فيجوز جدع زيد
انفه ولا يمتنع قطع زيد انفه والثالث بدل اشتمال وهو ما صح الاستغناء عنه بالاول وليس
مطابقا ولا بعضا نحو يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه واكثر وروده بالاضافة نحو اعجبني زيد
علمه وقوله في الاوضح وهو بدل شيء من شيء مشتمل على معناه اشتمالا بطريق الاجمال اي بان يكون العامل
المسند الى المبدل منه مشتملا على الثاني اي متقاضيا له بوجه ما كما قال الرضي صريح في ان المشتمل هو
العامل وذلك قول المبرد والسيرافي وابن جني وذهب الفارسي والرماني وخطاب المارديي وابن
مالك الى ان المشتمل هو الاول وعلى الثالث لا يطرد ان نحو الاشتمال اعجبني زيد كلامه والثاني
غير مشتمل على الاول لانه قتال فيه والعامل غير مشتمل على البدل وفيه نظر لان السؤال ليس عن
نفس الشهر بل عن القتال فيه والامر في الضمير كبدل البعض فمن المذكور نحو قتال فيه ومن المقدر
قتل اصحاب الاخدود النار ذات الوقود اي النار فيه وقيل الاصل ناره ثم نابت ال عن الضمير
كما في مطرنا السهل والجبل وضرب زيد الظهر والبطن ومن النحويين من لا يلتزم فيها ضميرا كما ذكره
في الارتشاف ولا بد في بدل الاشتمال من صحة الاستغناء عنه عند تقدير حذفه بالاول بان يكون
المتبوع بحيث يطلق ويراد به التابع فان كان الثاني لا يغني عنه الاول كالاخ والعم وجيء به بدلا
كاعجبني زيد اخوه فهو بدل اضراب او غلط وكذا لو كان يفهم منه عند الحذف لكن لا يحسن استعماله
نحو اسرجت زيدا فرسه وحكى البصريون عن الكوفيين اجازة مررت بزيد ابيه كما جاز سلب
زيد ثوبه وخطؤهم في ذلك للفرق بان في سلب دلالة على المسلوب والرابع بدل اضراب والخامس
بدل غلط اي بدل لفظ هو غلط لا ان البدل نفسه هو الغلط كما يتوهم والسادس بدل نسيان
اي بدل ذكر شيء نسيانا كتصدقت بدرهم دينار فهذا المثال صالح للثلاثة فهو مثال للاضراب
بحسب قصدهما اي انك قصدت الاخبار اولا بانك تصدقت بدرهم ثم بدا لك ان تخبر بانك تصدقت
بدينار وجعلت الاول في حكم المتروك قال في شرح اللمحة وهذا اضراب انتقال لا اضراب ابطال

تماما صح

اي المبدل منه وقيل هو الثاني وهو قول الفارسي في الحجة قال ابن مالك والاول صح

ثم بدا لك صح

عمّن ح

ولهذا يسمونه بدل البدا لانه اخبر اوّلاً بشيء ثم بدا له ان يخبر باخر من غير ان يبطل الاول وهو يجري مجرى
المعطوف ببل فلو جئت بها الحسن لكن يجوز الاسم البدل عنده ومنه ما حكي ابو زيد اكلت لحما سمكا تمرًا
وانكر بعضهم هذا البدل وحمله على حذف المعطوف كما مرّ ويشهد لصحته قوله عليه السلام ان الرجل
ليصلّي الصلاة وما كتب له نصفها ثلثها الى عشرها وقد ذكر من بدل البدا ومثال النسيان بحسب
قصد الثاني وهو الدينار فسبقك لسانك الى الدرهم او يكون مثال الغلط بحسب قصد الاول
وتبين الخطا في ذلك المقصد بان قصدت الاخبار بالتصدق فلما نطقت تبين لك بطلان ما قصد
وقد ظهر ان الغلط متعلق باللسان والنسيان بالجنان وابن مالك وكثير من النحاة لم يفرقوا
بينهما فسموا النوعين بدل الغلط قال الخطاب ولا يوجد بدل الغلط في كلام العرب لا نثرها
ولا نظمها وقال انه عني بذلك في الكلام والشعر فلم يجيء وانه طالب به غيره فلم يعرفه وقال
ابن السيد وغيره انه وجد في الشعر وجعلوا منه قول ذي الرمة لميا في شفتيها حوة لعس وفي
اللثات وفي انيابها شنب فالحوة السواد واللعس سواد مشرب بحمرة وخرج على التقديم
والتاخير والتقدير في شفتيها حوة وفي اللثات لعس وفي انيابها شنب وايد بان ذا
الرمة يوجد في شعره التقديم والتاخير كثيرا وقال المبرد لا ياتي في كلام مستقيم بل في لفظ
الغلاط وذكر الرضي ان منه ما يذكر المبدل عنه عن قصد ثم توهم انك غالط لكون الثاني اجنبيا
وهذا معتمد الشعراء كثيرا للمبالغة والتفنن في الفصاحة وشرطه ان يرتقي من الادنى الى
الاعلى كقولك هند نجم بدر شمس كانك وان كنت متعمدا لذكر النجم تغلط نفسك وترى انك لم تقصد
في الاول الا تشبيها بالبدر وكذا في قولك بدر شمس قال واما الغلط الصريح المحقق فلا يجيء هو ولا
بدل النسيان في كلام الفصحاء وما يصدر عن روية وفطانة فلا يكون في شعر اصلا وان وقع
في كلام فحقه الاضراب عن الاول المغلوط فيه ببل انتهى فافاد بذلك ان بدل الغلط ببل
واقع في الفصيح مطرد في كلامهم كما صرح به صاحب المطول قال لانها موضوعة لتدارك مثل هذا
الغلط فهذه اقسام البدل الستة وردّ السهيلي بدل البعض والاشتمال الى بدل الكل فقال
العرب تتكلم بالعام وتريد به الخاص وتحذف المضاف وتنويه تقول اكلت الرغيف ثلثه انما تريد
اكلت بعض الرغيف ثم بينت ذلك فقلت ثلثه واذا قلت اعجبتني الجارية فالاعجاب انما
هو لصفة من صفاتها فحذف المضاف ثم بينت ذلك المحذوف فقلت حسنها واثبت بعضهم
بدل الكل من البعض نحو زيد لقيته غدوة يوم الجمعة وجعل منه قول امرئ القيس كان غداة
البين يوم تحملوا والجمهور على نفيه وقد علم من الامثلة التي ذكرها المصنف وغيره انه
لا يشترط توافق البدل والمبدل منه في التعريف والتنكير كقوله تعالى يسئلونك عن الشهر الحرام
قتال فيه بخلاف عطف البيان وانه لا يشترط في ابدال النكرة من المعرفة وعكسه اتحاد لفظ
ولا وجود وصف ونقل اشتراط الاول في النوعين عن الكوفيين نحو بالناصية ناصية كاذبة
وعنهم وعن البغداديين اشتراط وصف النكرة المبدلة من المعرفة كالاية وتابعهم السهيلي
وعن بعضهم في ابدال النكرة من النكرة اشتراط وصف المبدل والبصريون على عدم اشتراط شيء
من ذلك ولهذا لم يذكر المص ويدل عليه قوله تعالى حدايق واعنابا بدلا من مفازا وقوله
فالقت قناعا دونه الشمس واتقت باحسن موصولين كف ومعصم وقوله فلا وابيك خير

منك

منك انك ليوذيني التحمم والصهيل ويوافق بدل الكل من الكل في التذكير والتانيث والافراد
وضديه كعرفت ابنيك المحمودين واصحابك الزيدين ما لم يقصد التفصيل كما سياتي ولم يطابق
ايضا مع المصدر نحو مفازا حدايق واعنابا واما بدل البعض والاشتمال فلا يلزم فيهما الموافقة
في ذلك لانه قد يكون مفردا والاخر جمع او مثنى ومونثا من كل مذكر وكذا عكسه كما نبه عليه الجوجري
فصل ولا يبدل المضمر مطلقا اي من ظاهر ولا مضمر فهو كعطف البيان فانه لا يكون
مضمرا كما مرّ وهذا ما ذهب اليه ابن مالك وتبعه المص هنا وفي التوضيح ونحو رايت زيدا اياه
قال ابن مالك لم يسمع في كلام العرب نثره ونظمه ونحو قمت انت ومررت بك انت توكيد اتفاقا
وكذا نحو رايتك اياك عند الكوفيين وابن مالك كما مرّ وجرى عليه المص هنا كما ترى وفي المغني
اجاز النحويون ان يكون البدل مضمرا تابعا لمضمر كرايته اياه او لظاهر كرايت زيدا اياه
وخالفهم ابن مالك فقال ان الثاني لم يسمع وان الصواب في الاول قول الكوفيين انه توكيد
كما في نحو قمت انت انتهى ولا يبدل الظاهر من مضمر حاضر متكلم او مخاطب بدل الكل ان لم يفد احاطة
فلا يجوز رايتك زيدا ورايني عمرا عند البصريين واجازه الاخفش وخالف الاحمر والزجاج والكوفيون
واحتجوا بقوله تعالى ليجمعنكم الى يوم القيامة لا ريب فيه الذين خسروا انفسهم وبقول حميد انا
سيف العشيرة فاعرفوني حميدا قد تذريت السناما فالذين بدل من ضمير المخاطب في ليجمعنكم
وحميدا بدل من الياء قال ابن العماد وحكى عن عيسى بن عمر ادخلوا الاول فالاول برفع
الاول على البدل من ضمير المخاطبين المامورين كانه قال ليدخل الاول فحمله على المعنى وافهم
التقييد بقوله ان لم يفد احاطة جواز ان افادها نحو جئتم صغيركم وكبيركم قال تعالى تكون
لنا عيدا لاولنا واخرنا وبضمير الحاضر جواز ابدال الظاهر كما مرّ من المضمر الغايب نحو
واسروا النجوى الذين ظلموا في احد الاوجه كما سياتي ومنه قوله على حالة لو ان في القوم حاتما
على جوده ما جاد بالماء حاتم فحاتم بدل من الهاء في جوده وحكي عن الخليل مررت به المسكين ببدل
الكل جواز ابدال الظاهر من المضمر الحاضر بدل البعض كاعجبني وجهك وقوله اوعدني بالسجن والاداهم رجلي
فرجلي ذات الراس حتى بدت ام الدماغ من العظام وقال تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة
لمن كان يرجو الله واليوم الاخر وبدل الاشتمال كاعجبتني كلامك ومنه كما قال ابن العماد وما
انسانيه الا الشيطان ان اذكره وقول النابغة الجعدي بلغنا السما مجدنا وسناونا وانا
لنرجو فوق ذلك مظهرا ومن ضمير الغيبة بطريق الاولى نحو زيد اعجبت منه حسنه
والقوم ضربت وجوهها اولها ويكون البدل يتبع المضمر باتفاق فارق عطف البيان
فانه لا يكون تابعا لمضمر وان اتفقا في كونهما لا يكونان بيانا ضميرين كما مرّ قال المص
فاما اجازة الزمخشري في ان اعبدوا الله ان يكون بيانا من الهاء في قوله الا ما امرتني به
فمردود بان عطف البيان في الجامد كالنعت في المشتقات فكما ان الضمير لا ينعت كذلك لا يعطف
عليه عطف بيان نص على ذلك ابن السيد وابن مالك والقياس معهما في ذلك بخلاف البدل نحو
ونرثه ما يقول وما انسانيه الا الشيطان ان اذكره ويبدل الاسم من الاسم كما مرّ والفعل
والجملة من مثليهما اي من الفعل والجملة وتبدل الجملة من المفرد فابدال الفعل من الفعل
نحو قوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف واتفقوا عليه كما في البسيط في بدل الشيء

من الشئ واما الاشتمال فقيل ممتنع لان الفعل لا يشتمل على الفعل وقيل جائز ومنه الاية وبدل
الغلط اجازه جماعة والقياس يقتضيه وبدل البعض ممتنع اذ الفعل لا يتبعض
وابدال الجملة من الجملة اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسئلكم اجرا امدكم بما تعلمون
امدكم بانعام وبنين والجملة من المفرد كقوله الى الله اشكو بالمدينة حاجة وبالشام اخرى
كيف يلتقيان حاجة من حاجة واخرى اى الى الله اشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما
ونظيره فى ابدال جملة فيها كيف من اسم مفرد قوله تعالى افلا ينظرون الى الابل كيف خلقت فلا
يكون كيف بدلا من الابل لان دخول الجار على كيف شاذ ولان الجملة التى بعدها تصريح غير مرتبطة
وانما هى منصوبة بما بعدها على الحال وقيل النظر معلق بها وهى وما بعدها بدل اشتمال من الابل
والمعنى الى الابل كيفية جعلها وكذا قوله تعالى الم تر الى ربك كيف مد الظل ومثال ابدال
الجملة الحالية من كيف من المفرد على بعض الاقوال قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا
فجملة هل هذا الا بشر مثلكم فى محل نصب بدل من النجوى اى جعلوا سرها هذا القول ومن هنا يستفاد
جواز وقوع الجملة الانشائية ولا وقيل الجملة مفسرة فلا محل لها حكاه المص فى قواعد الاعراب
وجرى عليه فى المغنى فى باب المفسرة لجعل الاية من وقوع الانشائية مفسرة وقيل جملة
الاستفهام معمولة لقول محذوف اى يقولون هل هذا وفى الاية احد عشر وجها ذكرها فى
المغنى ان يكون الذين ظلموا بدلا من الواو فى واسروا او مبتدأ خبره ما اسروا او القول
المحذوف العامل فى جملة الاستفهام او يكون خبر المحذوف اى هم الذين او فاعلا باسروا على
لغة اكلونى البراغيث او يقول كائنهم او على اضمار اذم واعنى او يكون مجرورا على البدل من الناس
فى اقترب للناس حسابهم او من الهاء والميم فى لاهية قلوبهم قال فى شرح الشذور واحسن الوجوه
اعراب الذين ظلموا مبتدأ واسروا النجوى خبره انتهى ومن ابدال الجملة من المفرد على اصح الاقوال
كما قال المص نحو عرفت زيدا ابو من هو فالجملة بدل من زيد اى عرفت ابويه وفى البسيط
منع ابدال الجملة من المفرد وفى المثال المذكور قولان احدهما الحالية والمفعولية بتضمين
عرفت معنى علمت المتعدية لاثنين تنبيه والجواز كون المبدل جملة وتابعا الجملة
وفعلا تابعا لفعل فارق عطف البيان فى الامور الثلاثة اذ لا يكون كذلك وفارقه ايضا
كما مر فى نية احلاله محل الاول فى المسائل التى مرت وفى انه لا تشترط موافقته لمتبوعه فى
التعريف والتنكير وفى انه يتبع المضمر بخلاف عطف البيان فهذه ستة اوجه من الفروق
تستفاد من كلام المص فى البابين زاد فى المغنى سابعا ان البيان لا يكون بلفظ متبوعه
بناء على ما مر عن ابن الطراوة وابن مالك وتجويز ذلك فى البدل بشرط ان يكون مع الثانى
زيادة بيان كقراءة يعقوب وترى كل امة جاثية كل امة تدعى الى كتابها بنصب كل الثانية
قال ابن جنى ابدال الثانية من الاولى لان فى الثانية ذكر سبب الجثو وثامنا ان البدل
فى نية تكرار العامل قال فى شرح اللمحة هذا قول اكثر النحويين وحجتهم ان العرب قد تذكر العامل
فى بعض المواضع واختلف هؤلاء هل يصرح به العرب مطلقا او يشترط ان يكون جارا على
المذهبين احدهما انهم يصرحون به مطلقا ولكن يكثر ذلك حين يكون جارا كقوله تعالى
قال الملا الذين استكبروا من قومه للذين استضعفوا لمن امن منهم لجعلنا لمن يكفر بالرحمن

لبيوتهم

نحو م

ولان المتعلقة بما قبلها فيلزم ان يعلق الاستفهام فعل متقدم عليهم م

بدلا م

الاخ م

محذوفا او بدلا من واو اسروا او يكون منصوبا على البدل من مفعول م

ولذلك امتنع البدل حيث لا يحل محل الاول م

وهو م

لبيوتهم كلما ارادوا ان يخرجوا منها من غم ولقد نجينا بنى اسرائيل من العذاب المهين من فرعون
ويقل اذا كان غير جار ومن الالباس نحو يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسئلكم والثانى
انه انما يذكر اذا كان جارا واجابوا عن الاية بانه من باب التاكيد لا البدل المذهب الثانى ان العامل
فيه هو العامل فى الاول واختلف هؤلاء هل عمل فيه على انه عوض او هو اختيار المبرد وظاهر
كلام س الثانى انه عامل فيه على سبيل العوض وانهم لما حذفوا عاملا جعلوا المذكور خلفا عنه
فى العمل انهم لما حذفوا عامل الظرف الواقع خبرا انابوا عنه فى العمل فقالوا زيد فى الدار
ابوه فرفعوا به الفاعل ونصبوه فى الدار جالسا فنصبوا به الحال وهذا اختيار ابن عصفور
انتهى واذا كان البدل فى نية تكرار العامل فهو من جملة اخرى فى التقدير بخلاف البيان
فلهذا امتنع البدل وتعين البيان فى نحو هند ضربت عمرا اخاها كما مر فهذه فروق ذكرها
كلها فى المغنى ويفترقان ما ابدل من اسم استفهام او اسم شرط بالهمزة الاستفهام
فى البدل من الاول وان الشرطية فى البدل من الثانى فالاول نحو كم مالك اعشرون ام ثلاثون
ومن رايت ازيدا ام عمرا والثانى نحو من يقم ان زيد وان عمرو اقم معه وما تصنع ان خيرا
وان شرا تجز به ومتى تسافر ان غدا وان بعد غد اسافر معك فان جئت هل وبان فقلت هل
جاء احد رجل وامراة اضربته لم تدخل جاء احد رجل وامراة وان تضرب احدا رجلا وامراة
اضربه لم تدخل الاداة على البدل كما فى الارتشاف خلافا لما يقتضيه اطلاق التسهيل
ويجوز قطع البدل ولو فى غير التفصيل نحو مررت بزيد اخوك نص عليه س والاخفش
وهو قبيح عند بعضهم انه لم يبطل الكلام كما يفهم من قوله ويحسن اى القطع مع الفصل
نحو قوله تعالى قل افانبئكم بشر من ذلكم النار وقال فى الارتشاف الاحسن ان لا يفصل
بين البدل والمبدل منه وقد يفصل بالظرف والصفة ومعمول الفصل نحو اكلت الرغيف
ثلثه فى اليوم ثلثه وقام زيد الظريف ثقفه وقال تعالى قم الليل الا قليلا نصفه
انتهى ويجب القطع ان لم يتبع البدل متعددا كاسم عدد او جمع او مثنى ويسمى
بدل التفصيل وقد يمتنع فيه الاتباع اذا لم يف البدل سواى بالمبدل منه المتعدد بان لا ينطلق
عليه اسم المفصل نحو الحديث اتقوا الموبقات الشرك والسحر اى منهن وكذا فيه ايات
بينات مقام ابراهيم ومن دخله كان امنا ولقيت ثلثة زيدا وعمرا اى منهم ويمتنع الاتباع
لانه لو اتبع لكان بدل بعض من غير ضمير فان جاء جمعا وتبعه ما ليس واقعا على الجمع بل انه
متجوز فيه واقع على الاثنين او اعتقد محذوف يتبعه وبالمذكور الاطلاق على الجمع نحو
ما فى الخبر المذكور من رواية اجتنبوا الموبقات الشرك والسحر بالنصب على تقدير واخواتها
لما ثبت فى الخبر ان الموبقات سبع واقتصر على اثنين هنا تنبيها على انهما احق بالاجتناب وفهم
قوله ولم يف به انه لا يجب القطع ان وفى بالمتعدد نحو مررت بثلاثة قرشى وتميمى واسدى
وكنت كذى رجلين رجل صحيحة ورجل رمى فيها الزمان فشلت والمراد بالوافى ما يصح اطلاقه
على المذكور وجاز القطع فى هذا كما جاز فى الواحد نحو مررت بزيد اخوك واذا صح ابتداء م
تخصصه اى صح ان يكون المبدل مبتدأ وما بعده خبره رجح الابتداء على البدلية نحو قوله
والرفع بالابتداء فما كان قيس هلكه هلك واحد ولكنه بنيان قوم تهدما قال س والرفع بالابتداء

فما

اجرا م

من عامل محذوف على انه عوض م

وثمانية م ويقرن

يؤول م

واحد م

ايس ومنه وجوههم مسودّة بالرفع في قراءة السبعة تكملة قال ابن مالك قد يستغني
في الصلة بلفظ البدل عن المبدل منه كقولك احسن الى الذي وصفت زيدًا بالنصب على
المبدل من الهاء المقدرة وبالجر بدلًا من الموصول وبالرفع خبر مبتداء محذوف وخالف الاخفش
ان يكون الكذب بدلًا من الضمير المحذوف في تصف لان الضمير يحذف ويبدل منه لان حذفه
اختصار والبدل اسهاب وقد اجازه الاخفش وقد قيل في لا اله الا الله ان الاسم الشريف بدل من
ضمير الخبر المحذوف والله اعلم باب العدد وهو عرض من باب الكم كما قرر في الحكمة
والكلام والمقصود اسماؤه وهي الالفاظ الموضوعة لكمية الشيء فحسب فكمية الشيء هو
ما يجاب به عن السؤال بكم وهو العدد المعين احتراز عن الجمع فانه وضع لعدد غير معين
وقولنا فحسب احتراز عن نحو رجل ورجلان فانهما وان وضعا لكمية الشيء لكنهما موضوعان
لماهية الشيء وليسا موضوعين لكمية الشيء فحسب ويدخل في ذلك الواحد والاثنان ولا
خلاف عند النحاة في انهما من اسماء العدد وان كان الواحد عند الحساب ليس من العدد لان
العدد عندهم ما ساوى نصف مجموع حاشيتيه وكذا الاثنان عند بعضهم لان المفرد الاول
ليس بعدد فينبغي ان يكون الزوج الاول ولكنهم اصولا اسماء العدد ثانيها بتثنية كاثنين
والفين واما بجمع كعشرين واخواته الجارية مجرى الجمع واما بعطف كثلاثة وعشرين وكاحد
ومائة وكاثنين والفين وكذا الحكم في اخواته لان اصلها العطف واما باضافة كثلاث مائة وثلاثة
الاف ويدخل على جميع هذه الاقسام سوى المعطوف نحو ثلاث مائة وثلاثة الاف واذا سردت اسماء
العدد من غير عامل قلت واحد اثنان ثلاثة اربعة بالسكون واجاز ابن يعيش في دال الواحد الضم
ومنعه الاخفش واجاز من طرح همزة اربعة والقاء حركتها على الهاء من ثلاثة وهذا الباب معقود
في مصنفات النحو لامرين احدهما بيان حال الفاظ العدد من التذكير والتانيث وهذا عدوه
من توابع ابوابه ولواحقها والثاني حكم مميزها واشار الى الاول بقوله ان اريد بالثلاثة
والعشرة وما بينهما من الاربعة والخمسة والستة والسبعة والثمانية والتسعة العدد
اي مجرد عن المعدود لا الثلاثة مثلا من نحو ثلاثة رجال فانها بمعنى المعدود انثت
بالتاء لان كل جمع انما يصير مؤنثا في كلامهم بتسعر وض هذا العرض فتانيث العرض نفسه اولى
ومنعت الصرف كثلاثة نصف ستة ومائة ضعف خمسين غير منصرف كما نص عليه ابن جني
في سر الصناعة للتانيث والعلمية ووجهه ابن الحاجب بانها في ذلك مبتدأ فلو لم تكن معرفة
لكنت مبتدئا بالنكرة من غير شرط ولان المراد به كل ثلاثة فلولا انه علم لكنت مستعملا المفرد
نكرة في الايجاب للعموم ثم ضعفه بانه يؤدي الى ان تكون اسماء الاجناس كلها اعلاما اذ ما من نكرة الا
ويصح استعمالها كذلك نحو رجل خير من امراة لما فيه من معنى العموم اي كل رجل وذلك جائز في كل نكرة
قامت قرينة على ان الحكم غير مختص في جنسها حتى جاز ذلك في غير المبتدا كقوله تعالى علمت
نفس ما احضرت او اريد بها المعدود وهو الاغلب فيها انثت للمذكر اي مع ما واحد المعدود
منه مذكر لما سياتي ان الاعتبار بالمفرد نحو قوله تعالى الا تكلم الناس ثلاثة ايام وثلاثة
طلحات ولا نظر الى تانيث لفظ مفرده لانه مذكر فيه الا ان حذف المعدود فيجوز التذكير
نحو قوله تعالى يتربصن بانفسهن اربعة اشهر وعشرا اي عشرة ايام وفي الحديث الصحيح بني

الاسلام

الشيء هو

في بدل الاسما

لعناه

الثلاثة عشر كلمة واحد العشرة ومائة والف وما عداها وان كانت غير متناهية فيتفرع عنها اما هو

عشر هو

بسبب كونه علا عدد فوق الاثنين فاذا صار المذكر في رجال مؤنثا هو

انثت مع المذكر

كما مر هو

وهو طلحة لها هو

علي هو
الاسلام على خمس اي اصول الاركان ومن صام رمضان واتبعه بست من شوال وحكى الكسائي عن
ابي الجراح صمنا في الشهر خمسا وادعى بعضهم ان ما حكاه الكسائي لا يصح عن فصيح ويقابله قول
الزمخشري تقول صمت عشرا ولو ذكرت خرجت عن كلامهم وقيل لما استقر في التاريخ الاكتفاء
بالليالي عن الايام التزم في غيره بشرط امن اللبس كالاية واشار بقوله يجوز الى ان الافصح هو
التانيث فتقول صمت خمسة اي خمسة ايام وذكرت مع المؤنث اي مع ما واحده مؤنث
حقيقة نحو ثلاث فتيات او مجاز نحو قوله تعالى سخرها عليهم سبع ليال ولا فرق في هذا الحكم
كما اقتضاه اطلاقه في غير العشرة كقولك خمسة عشر عبدا وخمس عشرة امراة او معطوفا
عليه العقد نحو ثلاثة وعشرون رجلا وثلاث وعشرون امراة وكان حق هذه الاسماء ان
تستعمل بالتاء مطلقا لان مسماها وهي الثلاث اسماء جماعات كزمرة وامة وفرقة والاصل
ان تكون بالتاء لتوافق الاسماء التي بمنزلتها ولما اريد التفرقة بين المذكر والمؤنث جاء
بعدد المذكر لكونه اصلا بالتاء على القياس وبعدد المؤنث بغير تاء على غير قياس عكس ما يحق
المبتدئة فاستفد من الا ثلاثة الفاظ جاءت على القياس الذوات والانفس والاعين
جمع ذات وعين ونفس كل منها موضوعة للمؤنث فانثت بالتاويل بالاشخاص كقوله
ثلاثة انفس وثلاث ذود لقد جار الزمان على عيالي وجاء تذكيرها قالوا ثلاث
اعين وثلاث ذوات وقضية كلامه ان تاويل المؤنث بالمذكر فيؤنث لا يجوز فيما عدا
هذه الثلاثة المستثناة كما انه لا يجوز عكسه ايضا وهو تاويل المذكر بالمؤنث فيذكر الا في
الضرورة كقول عمر بن ابي ربيعة فكان مجني دون من كنت اتقي ثلاث شخوص كاعبان
ومعصر وقوله وان كلابا هذه عشر ابطن وانت بريء من قبائلها العشر بتاويل الشخوص
بالجواري والابطن بالقبائل فاسقط التاء اولا والانفس في الاول وبالاشخاص فاثبتها وهذا الذي
اقتضاه كلامه في النوعين هو مذهب ابن عصفور فانه قال لما عدا ذلك لا يحمل على المعنى الا في
الضرورة وقال في التسهيل ربما اول مذكر بمؤنث ومؤنث بمذكر فجيء بالعدد على حسب التاويل
انتهى وهو يقتضي اطراده في غير الضرورة والمعتبر في التانيث والتذكير في العدد اذا
كان جمعا حال المفرد فيما يستحقه ضميره لا حال الجمع فتقول ثلاثة حبرات وثلاثة سجلات
وثلاثة بنات عرس واربعة بنات اوى بالتاء في الجميع لان مفردها وهو حبر وسجل وابن
عرس وابن اوى مذكر ولا يقال ثلاث سجلات خلافا لاهل بغداد فانهم يقولون ثلاث حمامات
فيعتبرون لفظ الجمع وقال الكسائي بغير تاء وان كان الواحد مذكرا وقاس عليه ما كان
مثله ولم يقل به الفراء والعرب على قولك رابعة بالتاء ذكره في الارتشاف ثم ليس المراد بحال المفرد حال
لفظه حتى يقال ثلاث طلحات بترك التاء ولا حال معناه حتى يقال ثلاث اشخاص بتركها
ايضا تريد نسوة بل ينظر الى ما يستحقه المفرد باعتبار ضميره فينعكس حكمه في العدد فكما
تقول طلحة حضر وهند شخص جميل بالتذكير فيهما فتقول ثلاثة طلحات وثلاثة اشخاص
بالتاء فيهما فاما قوله وان كلابا هذه عشر ابطن وانت بريء من قبائلها العشر وقول
عمر بن ابي ربيعة فكان مجني دون من كنت اتقي ثلاث شخوص كاعبان ومعصر فيحتمل
ان اللفظ فضرورة كما مر والذي سهل ذلك في بيت عمر قوله كاعبان ومعصر فاتصل

من الثلاثة والتسعة وما بينهما من ان يكون مفردة كما ذكر او مركبة مع العشرة هو

واخواتها هو

من المؤنث هو

وتحبيرات هو

تقول مررت بثلاث حمامات ورأيت ثلاث سجلات هو

باللفظ ما يعضد المعنى ومع ذلك فليس بقياس خلافا لابن مالك كما مر وغير الجمع من اسمي
الجمع والجنس تعتبر حالة لا حال مفرده فيعطى العدد عكس ما يستحقه ضميرها فتقول ثلاثة من
الغنم بالتاء لانك تقول غنم كثيرة بالتذكير وثلاث من البط بترك التاء لانك تقول بط كثيرة بالتاء
وثلاثة من البقر او ثلاث لان البقر يذكر ويونث قال تعالى ان البقر تشابه علينا وقرئ تشابهت
ومثله النخل قال تعالى اعجاز نخل خاوية ونخل منقعر وتفق لغة اسم الجمع عندي ثلاث من الابل وبنو
وبنو تميم يذكرون اسم الجنس والحجازيون يونثونها الا الفاظا سمع تذكيرها فقط وهي الموز والعنب
والسدر والرطب والكلم والنجو والفاظ سمع تانيثها فقط قال المص هما لفظان لا ثالث لهما
البط والنخل واسم الجمع ما كان يختص لعاقل فهو مذكر ما عدا نسوة وما كان لغيره فهو مونث
كما قاله المص في حواشي التسهيل والمعتبر في التذكير والتانيث المعدود اذا كان صفة حال
الموصوف المنوي لا حال الصفة فتقول ثلاثة ربعات بالتاء حال كونك قاصدا ذكورا اي
رجالا ربعات وبتركها ان قدرت نسا ولهذا تقول ثلاثة دواب اذا قصدت ذكورا لان
الدابة صفة في الاصل فكانهم قالوا ثلاثة احمرة دواب وسمع ثلاث دواب ذكور بترك التا
لانهم اجروا الدابة مجرى الجامد ولا يجري بها على موصوف وقال تعالى من جا بالحسنة فله عشر
امثالها اي عشر حسنات امثالها ولولا ذلك لقيل عشرة لان المثل مذكر والواحد والاثنان واسم
الفاعل المصوغ من اثنين وعشرة وما بينهما كثان وعاشر وثالث ورابع الى عاشر مفرد كان
او مركبا يجري على القياس في التذكير والتانيث فيذكر مع المذكر احد واثنين وثالث وثاني عشر
ويونث مع المونث كواحدة واثنتين وثانية وعاشرة وثالثة وثالثة عشرة كما في ضارب وضاربة
وانما قال تنبيها على ان ما دونه وضع منا ولا الامر على صيغة فاعل ففيل واحد واحدة
وكذا اي كما للواحد والاثنين في الجريان على القياس في التذكير والتانيث العشرة اذا ركبت
مع النيف وهو ان قصد التعيين واحد واحد واثنان وثلاثة وواحدي واثنتان وثلاث الى
تسعة في التذكير وتسع في التانيث وان لم يقصد التعيين فيها فهو بضع وبضعة نحو بضعة
عشر رجلا وبضع عشرة امراة وهما مترددان بين تسعة وما دونها الى الثلاثة لانهما يطلقان
في اللغة على ثلاثة الى تسعة وقد روي ان ابا بكر رضي الله عنه اجاب عن النبي صلى الله عليه وسلم
حين نزول سورة الروم فقال لكم البضع فقال ابو بكر من الثلاث الى التسع ولا يقال في شيء
من هذه نيف الا وبعده عشرة او عشرون او بعض اخواتها فاذا ركب مع العشرة جرت على القياس
نحو احد عشر رجلا واحدى عشرة امراة وخمسة عشر عبدا وخمس عشرة امراة وبضعة عشر رجلا
وبضع عشرة امراة ولم يجمعوا في ذلك بين علامتي تانيث فان قيل احدى عشرة فيه علامتا تانيث
قيل قال ابن مالك هما مختلفتا اللفظ والمعنى اما اللفظ فظ واما المعنى فلان الف احدى
دالة على التانيث وتا عشرة دالة على التذكير قال المرادي ويفهم منه الجواب عن جمع العلامتين
في اثنتا عشرة قال في التسهيل وربما قيل واحد عشر وواحدة عشرة وواحدة عشر قال المرادي
وهو على اصل العدد لانهم اذا عدوا قالوا واحد وواحدة والجواب عن الجمع بين علامتي
التانيث في واحدة عشرة باختلاف معنييهما كما مر فان افردت جرت كما مر وكذا الوظهر العاطف
لزوال التركيب واعراب الجزئين نحو تقول عندي ثلاثة وعشرة ان اردت المذكر وثلاث وعشر ان
اردت

اردت المونث وما بعد هذه الاعداد وهي العشرون واخواتها الى التسعين فلا تختلف
حالها مع المذكر والمونث تقول عشرون عبدا او عشرون امراة واما المائة فلا تفارق التانيث
سوا كان المعدود بها مذكرا او مونثا كمائة رجل ومائة امراة كما ان الالف لا تفارق التذكير كذلك
نحو الف رجل والف امراة هذا هو الكلام على الاعداد باعتبار التذكير والتانيث واما
الكلام على تمييزها فمنها ما لا يحتاج لتمييز البتة وهو الواحد والاثنان فلا يقال واحد رجل
ولا اثنان رجلان استغناء بقولك رجل ورجلان لان فيهما الجنس والعدد فاما قوله كان
خصيتيه من التدلدل ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل فضرورة وما عداهما من الاعداد يحتاج
للتمييز لانه لا يستفاد العدد والجنسية الا من العدد والمعدود جميعا فقولك ثلاثة
مثلا يفيد العدد دون الجنس ورجال بالعكس فاذا قصدت الافادتين جمعتهما وينقسم
الى ثلاثة اقسام ما تمييزه مجموع مخفوض وهو العشرة والثلاثة وما بينهما وما مميزه مفرد منصوب
مفرد مجرور وهو المائة فما فوقها وقد تكلم على ذلك المص في باب التمييز بما اغناه عن اعادته
هنا ثم اخذ في بقية احكام العشرة اذا ركبت مع النيف فقال ويجب تاخيرها اي العشرة
عنها اي عن النيف ويجب فتحها على البناء والاصل العطف فحذف العاطف وبني الاسمان لتضمن
معنى حرف العطف وكان الحركة فتحة طلبا للتخفيف فان ظهر العاطف زال التركيب واعرب
الجزآن تقول عندي ثلاثة وعشرة ان اردت المذكر وثلث وعشر ان اردت المونث ويجب
تسكين شينها في لغة اهل الحجاز مع التانيث كما في التسهيل فتقول ثلاث عشرة وبضعة عشرة
امراة بتسكين الشين واما مع المذكر فتفتح فتقول ثلاثة عشر وبضعة عشر بفتح الشين
فاطلاق المص غير سديد ويجب كسرها في لغة بني تميم فيقولون ثلاث عشرة او بضع عشرة
بكسر الشين وعلى لغتهم قرا بعضهم فانفجرت منه اثنتا عشرة وقد تفتح قرا الاعمش اثنتا
عشرة بالفتح وربما سكنت عينها قرا يزيد بن القعقاع احد عشر كوكبا بتسكين العين وقرا
هبيرة صاحب حفص اثنا عشر شهرا بسكون العين وفيها الجمع بين ساكنين على غير حدهما
ومنهم من يسكن الحا في احد عشر ويجب بنا النيف على البناء لتركبه مع العشرة وتضمنهما معنى
حرف العطف واجاز الكوفيون اضافة النيف للعشرة الا اثنا واثنتا في التركيب
فيعربان كالمثنى عند الجمهور كما مر لوقوع ما بعدهما موقع النون ولذلك لا يضافان كما
سياتي وذهب ابن درستويه وابن كيسان الى انهما مبنيان كالباقي ويبدل للاعراب كونهما بالالف
رفعا وبالياء جرا ونصبا ولو كانا مبنيين لكانا بالياء على كل حال ولم يوجد شيء من الاسماء
المثناة قد ركب مع غيره من الاسما وعشر وعشرة مع اثنان واثنتان حالهما من البناء
على الفتح لتضمن معنى حرف العطف وقيل لوقوعهما موقع النون والا الثماني بيا زايدة
وهو اسم جرى في اعرابه مجرى المنقوص فتقول جا ثمان كقاض ومررت بثمان ورايت ثمانيا
فتفتح ياؤه في التركيب وهو الوجه كما تفتح صدر غيره من المركبات وتقول ثماني عشرة بفتح اليا
كما تقول احد عشر او تسكن ياؤه نحو ثماني عشرة بسكون اليا كما سكنت يا معدي كرب لشبهها عند
التركيب بدردبيس وقد تحذف ياؤه مع كسر النون لانها زايدة وبقيت الكسرة
دليلا عليها نحو ثمان عشرة او مع فتحها اي النون لانها لما كانت تحذف في الافراد .

كان لا اضافة للنون فجعلت فتحة بنا للتركيب عليه ويضاف المركب من النيف والعشرة غير المصدر باثني واثنتي فيقال هذه احد عشرك في احد عشر زيد وكذا الباقي من المذكر والمؤنث نحو ثلاث عشرتهن وثماني عشرتهن بخلاف المصدر باثني واثنتي فلا يضاف لا يقال اثنا عشرك واثنتا عشرك لان عشر بمنزلة نون اثنين ولا يكون مضافا مع وجود نونه فان حذفت عشر او اضفت التبس باضافة اثنين بلا تركيب فيبقى بناؤه اي بناء ما اضيف من ذلك كما كان عليه قبل الاضافة فتقول خمسة عشرك بفتح الجزئين عند البصريين كما تقول عند دخول ال الخمسة عشر بفتحهما باجماع وقد يعرب في عجزه وهو الجزء الثاني مع بقاء الاول على الفتح كما في بعلبك حكي ذلك الكسائي عن بعض العرب وقال هي لغة ردية نحو هذا احد عشرك مع احد عشر زيد برفع الراء في الاول وكسرها في الثاني واجاز الاخفش القياس عليه وزعم ابن عصفور انه لا يجوز وان بناء الجزئين معا ضعيف او تجري مجرى ابن عرس فيضاف الصدر الى العجز حكى الفراء انه سمع من ابي فقعس الاسدي وابي الهيثم العقيلي ما فعلت خمسة عشرك وانبت الفراء ذلك قياسا مطردا ونسبه ابن عصفور مرة الى الكوفيين ومرة الى الفراء واجاز الكوفيون هذا الوجه دون اضافة كما قال المص تمسكا بقوله كلف من عنائه وشقوته بنت ثماني عشرة من حجته ويفرد فاعل المصوغ من اثنين وعشرة وما بينهما ليفيد الاتصاف بمعناه مجردا فتقول ثاني وثالث ورابع وعاشر قال

توهمت ايات لها فعرفتها لستة اعوام وذا العام سابع او يضاف اما الى اصله وهو ما اشتق منه ليفيد ان الموصوف به بعض تلك العدة المعينة لا غير فتقول خامس خمسة اي بعض جماعة جماعة منحصرة في خمسة وكذا عاشر عشرة اي بعض منها فلهذا امتنع اطلاقه بهذا المعنى على الباري تعالى فلا يقال له ثالث ثلاثة ولا رابع اربعة لانه ليس من جنس الكميات قال تعالى لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلاثة او الى غير اصله وهو ما دونه لافادة التصيير نحو هذا رابع ثلاثة اي مصير بنفسه اربعة ولهذا صح اطلاقه على الباري تعالى بهذا المعنى كما قال ما يكون من نجوى ثلاثة الا هو رابعهم وجاز فيه ايضا غير الاضافة كما اشار اليه بقوله او ينصب ما دونه اي دون اصله الذي اشتق منه لافادته معنى التصيير كما ذكرنا فتقول هذا رابع ثلاثة اي جاعل الثلاثة بنفسه اربعة كما يجوز الوجهان في جاعل كغيرهما من اسم الفاعل العامل كهذا ضارب زيد او زيدا ولا يستعمل هذا الاستعمال ثان فلا يقال ثاني واحد ولا ثان واحدا واجازه بعضهم وقد حكاه عن العرب الكسائي والجوهري وهو قضية اطلاقه هنا وافهم تقييد النصب بقوله ما دونه انه لا ينصب اصله بل تجب اضافته اليه كما تجب اضافة البعض وزعم الاخفش وقطرب والكسائي وثعلب انه يجوز نصبه اياه على معنى متمم اثنين ومتمم ثلاثة وكذا الباقي فيعمل كما يعمل متمم وزعم ابن مالك انه جائز في ثان فقط فيجوز ثان اثنين لان العرب تقول ثنيت الرجلين اي كنت ثانيهما وقد افاد كلام المص مع الاختصار صحة استعمال فاعل مضافا لاصله ولما دونه ووجوب اضافته الى الاول وجوازها مع النصب في الثاني فافهمه ويقال في نظير ثاني اثنين من المركب اي اذا استعمل اسم الفاعل مع العشرة ليفيد معنى ثاني اثنين وهو الاختصار العدة فيما ذكر فلك فيه ثلاثة اوجه اما ان تاتي باربعة الفاظ اولها الوصف مركبا مع العشرة والثاني ما اشتق منه الوصف مركبا ايضا مع العشرة فتضيف جملة التركيب

الاول

ومصيرم

الاول الى العدة الثاني فتقول ثالث عشر ثلاثة عشر وتاسع عشر تسعة عشر وفي المؤنث تاسعة عشرة تسع عشرة او تحذف عشر من الاول وحده استغناء بالثاني وتعرب الاول لزوال التركيب وتضيفه الى التركيب الثاني فتقول ثالث ثلاثة عشر وتاسع تسعة عشر او تحذف عشر من الاول مع نيف الثاني فيقال ثالث عشر وتاسع عشر ولك في هذا الوجه ثلاثة اوجه احدها ان تعربهما لزوال المقتضي للبناء فيهما فتجري الاول بمقتضى حكم الاول وتجري الثاني بالاضافة الثاني ان تعرب الاول وتبني الثاني حكاه الكسائي وابن كيسان وابن السكيت ووجهه انه قدر ما حذف من الثاني فيبقى البناء بحاله ولا يقاس على هذا الوجه لقلته الثالث بناؤهما معا لحلول كل واحد منهما محل المحذوف من صاحبه قال المرادي وهو الاعرف وقال في الاوضح انه مردود لانه لا دليل على ان هذين الاسمين منتزعان من تركيبين بخلاف ما اذا اعرب الاول ولعلم ينكر ابن مالك ولا ابنه هذا الاستعمال الثالث بل ذكر بدله انك تقتصر على التركيب الاول باقيا بناء صدره وذكر ان بعض العرب يعربه والتحقيق ما ذكرناه كما قال في الاوضح وقد يستعمل مع العشرة لافادة معنى رابع ثلاثة فتاتي ايضا باربعة الفاظ ولكن يكون الثالث منهما دون ما اشتق منه الوصف فتقول رابع عشر ثلاثة عشر اجازه الكسائي ومنعه بعضهم وعلى الجواز يتعين بالاجماع ان يكون التركيب في موضع خفض ولك ان تحذف عشرة من الاول وليس لك مع ذلك ان تحذف النيف من الثاني للالباس لانها علم انه مستعمل مع ما دونه وقد يستعمل مع العشرة ليفيد الاتصاف بمعناه مقيدا لمصاحبة العشرة فتقول حادي عشر بتذكيرهما وحادية عشرة بتانيثهما وكذا تصنع بالبواقي وكذا اللفظين مع المذكر ومؤنثهما مع المؤنث تقول الجزء الخامس عشر والمقامة السادسة عشرة وحيث استعملت الواحد والواحدة مع العشرة او مع ما فوقها كالعشرين فانك تقلب فاءهما الى موضع لامهما وتصيرها يا فتقول حادي وحادية وتعطف العشرون ونحوها اخواتها على النيف التسعة او التسع نادو ولفظا في التنيف او البضعة والبضع في غير التنيف كما مر يقال العدد عند عدم العطف ثلاثة وتلك تتمة ذكرها صاحب التسهيل وغيره في هذا الباب في التاريخ يؤرخ بالليالي لسبقها والتاريخ عدد الليالي والايام بالنسبة الى ما مضى والى ما بقي من سنة او شهر وارخ وورخ لغتان فيقال لاول الشهر كتب لاول ليلة منه او لغرته او مستهله او مهله وكذا في قول ثم كذا هذا ان ارخت ليلا فان ارخت نهارا قلت ليوم مضى او يومين قلت ليومين مضيا وانما قيل خلون لان التقدير لثلاث ليال خلون وكذا العشر فالعدد مضاف الى المعدود جمع قلة ولو ظهر لكان النون احسن من التاء كالاجذاع انكسرن ثم بعد العشر يقال خلت الى النصف من كذا فتقول لاحدى عشرة خلت وهكذا اربع عشرة خلت وانما قيل خلت لان التقدير لاحدى عشرة ليلة فلو ذكر المميز لكان الفعل كذا ولو قلت خلون مراعاة للعدد جاز الا ان الاجود خلت لانه جمع كثرة بخلاف الثلاث واخواته ولذا كانت النون هناك احسن وكان العكس هنا فكل منهما يخالف الاخرى فيقال لليلة خلت او بقيت وكذا نحوه وتقول لاربع عشرة خلون او بقين وكذا نحوه وبعد اربع عشرة كتب لنصف شهر وهو اجود من لخمس عشرة خلت او بقيت ثم لاربع عشرة بقيت الى العشر بقين الى ثمان بقين وهكذا الليلة بقيت والكلام في اربع عشرة

العوامل م

الثاني م

بقيت وعشر بقين كما مر في خلت وخلون وهكذا في التسهيل قال ابن عقيل وقضيته انه انما يورخ في النصف الاول بما مضى لانه محقق بخلاف ما بقي والاكثرون يورخون بالقليل فيما مضى وبقي فاذا تساويا فالخيار ثم اذا ارخوا بما بقي منهم من يتحفظ فيقولون ان بقيت ومنهم من لا يتحفظ ثم لاخر ليلة منه او سلخه او انسلاخه ثم لاخر يوم منه او سلخه او انسلاخه وقال بعض المغاربة المنسلخ اخر يوم من الشهر باب فيما لا ينصرف وتسميته بهذا كما مر في المعربات هو المشهور كما قال المص وهو باب متسع الاطراف حتى افرده بعضهم بالتصنيف ويسمى ايضا باب ما لا يجرى وترجمته بباب منع الصرف كما في التسهيل انسب بقول المص موانع الصرف اي صرف الاسم والصرف على مقتضى ما حد النحاة ما لا ينصرف حيث قالوا ما لا يدخله التنوين والكسر للعلتين على ما نقله الرضي عنهم عبارة عن التنوين والكسر معا لانه لما شابه الفعل حذفا منه معا وعند المحققين منهم عبارة عن التنوين فقط كما صرح به في الاوضح في الباب المذكور قالوا لان الاسم لما شابه الفعل حذف لاجل مشابهته اياه علامة تمكنه التي هي التنوين اي علامة اعرابه لان اصل الاسم واصل الفعل البنا فجعلوا منع الصرف عبارة عن حذف التنوين قالوا ثم تبعه الكسر بعد صيرورة الاسم غير منصرف وتبعه وجوده لما لم يكن مع اللام والاضافة تنوين حتى يحذف لمنع الصرف لم يسقط الكسر فظهر ان سقوطه لتبعية التنوين لا بالاصالة وعلى ما حد ابن الحاجب والمص في الاوضح ما لا ينصرف بما فيه علتان من علل تسع او واحدة منها تقوم مقامهما يكون الصرف كما قال الرضي عبارة عن تعري الاسم عن السببين المعتبرين وعن السبب القائم مقامهما فعلى هذا يكون نحو ما دخله الالف واللام او الاضافة مع بقاء العلتين فيه كالاحمر واحمركم غير منصرف لوجود العلتين فيه وهو ما صححه المص في شرح اللمحة وجرى عليه فيما مر اول الكتاب وعلى التعريف الاول يكون منصرفا سواء قلنا ان الصرف هو التنوين فقط لانه لم يوجد فيحذف كما في المثنى والمجموع مع اجتماع السببين نحو احمران واحمرون او قلنا هو الكسر والتنوين معا لانهما لم يحذفا ولا احدهما والاضافة تمنع الصرف كما قاله الرضي وكذا ما دخله التنوين والكسر للتناسب وللضرورة غير منصرف على مقتضى تعريفهما وعند غيرهما منصرف وعليه جرى المص فيما سياتي وكذا نحو هند اذا صرف فقضية تعريفهما انه لا يكون ح منصرفا لبقاء العلتين فيدخل في تعريفهما فلا يكون مانعا بخلافه على التعريف الاول الا ان يجاب بان نحو هند انما يصرف اذا اعتبر مقاومة خفة سكون الوسط لاحدى العلتين فكان احدهما في حكم العدم فلا يكون فيه علتان معتبرتان والمراد ذلك كما يشير اليه قوله في شرح اللمحة في تعريف ما لا ينصرف ما فيه علتان على وجه مخصوص وهذا احسن تعريفاته ثم هذا التنوين الذي لا يصحب المنصرف هو تنوين التمكين اما تنوين العوض فيدخل كما في جوار وغواش على ما ستعرفه وكذا تنوين المقابلة كمسلمات علما لامراة كما قاله في شرح اللمحة واعلم انه انما يمتنع الاسم من الصرف اذا شابه الفعل ومشابهته له على ثلاثة اضرب احدها ان يصير بمعنى الاسم معنى الفعل سواء كما في اسما الافعال فيبنى الاسم نظرا الى اصل الفعل الذي هو البنا ويعطى عمله ثانيها وهو اوسطها ان يوافقه من حيث

تركيبه

تركيبه من الحروف الاصلية ومشابهته في شيء من المعنى كالوصف والمصدر فيعطى عمل الافعال التي بمعناها ولا يبنى لضعف امر الفعل في البناء لتطفل بعضه وهو المضارع على الاسم في الاعراب فلا يبنى فيه لا قوى المشابهة للافعال اي الذي معناه معناها سوا وثالثها وهو اضعفها ان لا يشابهه لفظا ولا يتضمن معناه ولكن يشابهه بوجه بعيد لكونه فرعا من جهتين من الجهات اللاتي ذكرها مختلفتين بان يكون مرجع احدهما اللفظ والاخر المعنى ومن جهة واحدة تقوم مقامهما كما ان الفعل فرع على الاسم من جهتين مختلفتين كذلك فرعيته من جهة اللفظ بسبب اشتقاقه منه على الاصح الذي عليه البصريون ومن جهة المعنى من حيث افتقاره اليه اذ لا بد لكل فعل من فاعل فلا يكمل شبه الاسم للفعل بحيث يحمل عليه في الحكم الا اذا كانت فيه الفرعيتان كما في الفعل وح يفعل فيه ما يفعل في الفعل فلا يدخله الكسر ولا التنوين كما لا يدخلان الفعل فلو كانت الفرعيتان من جهة اللفظ فقط لم يمتنع الصرف فلا تقل كاجيمال تصغير اجمال جمع جمل لان المصغر فرع المكبر والجمع فرع المفرد وكل منهما راجع الى اللفظ فقط والثاني نحو حايض فان الصفة فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير وكل منهما راجع الى المعنى فقط وانما لم يبن الاسم اذا شابه الفعل من جهتين مختلفتين كما ذكر لضعف هذه المشابهة مع ضعف الفعل في البناء ولا يعطى بها عمل الفعل ايضا لان ذلك يتضمن معناه الطالب للفاعل والمفعول وهو خلو منه بل تنزع بهذه المشابهة علامة الاعراب وهو التنوين فيكون اسما معربا بلا علامة اعراب ثم يتبعه الكسر على قول او ينزعان معا على اخر ويسمى متمكنا غير امكن وانما احتيج في هذا الحكم الى كون الاسم فرعا من جهتين ولم يقتنع بفرعيته من جهة واحدة لئلا يلزم مخالفة الاصل اذ الاصل في الاسماء الصرف والاسما التي تشبه الافعال من وجه واحد كثيرة فيكون اكثر الاسما غير منصرف ولان العلة الواحدة ليس لها من القوة ما يخرج الاسم عن اصله الا اذا قامت مقام اثنتين وشبهوا ذلك ببراءة الذمة حيث كانت هي الاصل ثم لم تنقض مشغولة الا بشهادة عدلين فان قيل اذا شابه الاسم غير المنصرف الفعل فقد شابهه الفعل ايضا فلم كان اعطا الاسم حكم الفعل اولى من العكس قلنا الاسم تطفل على الفعل فيما هو من خواص الفعل فاعطي حكمه وليس ذلك لمطلق المناسبة بينهما حتى يلزم التحكم وغير يطرد في كل ما يعطى حكما لاجل مشابهة لنوع اخر كما اذا اتفق مشابهة الحرف للفعل بتضمن معناه كان واخواتها وما ولا فيعمل عمل الفعل واذا اتفق مشابهة الاسم للحرف باحتياجه الى غيره كالموصولات او بغير ذلك من وجوه الشبه السابقة في باب المعرب والمبني بني الاسم لتطفله على الحرف فيما يخصه وها هنا تكون المشابهة لاجل الاسم بخلاف مشابهته للافعال لتمكن الحرف ورسوخه في باب البنا دون الفعل واذا شابه الفعل الحرف بلزوم معنى الانشا الذي هو بالاصالة للحرف اعطي حكم الحرف في عدم التصرف كما في عسى وفعل التعجب واذا شابه الاسم كالمضارع اعرب كما مر فظهر ان الاسم قد شابه قسيميه الفعل والحرف وكذا الفعل شابه قسيميه واما الحرف فيشابه الفعل فقط افاد ذلك المحقق نجم الدين ابو القاسم الرضي رحمه الله ثم الاسم الذي

لاينصرف نوعان ما يمتنع صرفه لعلة واحدة وهو شيان ما فيه الف التانيث وصيغة منتهى
الجموع ومما يمتنع لعلتين وهو قسمان ما يمتنع صرفه معرفة وينصرف نكرة وهو ما تكون
العلمية احدى علتيه وهما فيه مع العلمية التركيب او العدل او الزيادة او العجمة او الوزن
او التانيث ولو بالف الالحاق فهي في حكم الف التانيث كما سياتي ومما يمتنع صرفه نكرة
ومعرفة وهو ما وضع صفة وفيه مع الوصف الزيادة او الوزن او العدل كما سياتي
تفصيل ذلك فمجموع الموانع لصرف الاسم تسعة هي الجمع ووزن الفعل والعدل والتانيث
والمعرفة والتركيب وزيادة الالف والنون والوصف يجمعها قوله اجمع وزن عادلا
انث بمعرفة ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا وهما عذب وارزق كما قال في شرح اللمحة
من قول ابي حيان انث وزد واجمع وزن وعرف واعدل واعجم ولتركب وصف معا في قوله
ولتركب مع ادخال اللام في امر المخاطب وهو شاذ واحسن كما قال في شرح القطر من قول الاخر
وهو الذي اورده في متن القطر وزن المركب عجمة تعريفها عدل ووصف الجمع زد تانيثا
واحسن الجميع ما اورده العلامة الجوجري لنفسه في شرح الشذور جمع ووزن وعدل
وصف معرفة تركيب عجمة تانيث زيادتها لتصريحه باسماء الموانع بخلاف ما قبله
فان بعضها او كلها لم تذكر الا بالمشاركة في الاشتقاق وعبارته صريحة في انحصار الموانع
في التسع المذكورة وعليه الجمهور وقيل هي اكثر من ذلك وقيل هي اثنتان وقيل غير ذلك ولا
يرد على الحصر المذكور احدى العلتين في نحو ارطى وهي الف الالحاق لانها محمولة على الف
التانيث ولا في نحو حم وحمدون وهي شبه العجمة لانها محمولة على العجمة ولا نحو اجمع وهي شبه
العلمية لان تعريفه محمول على العلمية كما ستذكر ذلك كله صريحا ومن هنا يعلم ان الانحصار
في التسع تقريب لا تحقيق كما قال ابن الحاجب وهذا القول تقريب وتسمية التسع المذكورة
موانع كما ذكره المص هنا اولى من تسميتها عللا لما فيه من التجوز لان العلة في اصطلاح
اهل النظر هي الموجب وليس معنى قول النحاة وامثالهم من الادباء الشيء الفلاني علة
لكذا انه موجب له بالمعنى انه اذا حصل ذلك الشيء ينبغي ان يختار المتكلم ذلك الحكم لمناسبة
بين ذلك الحكم وذلك ومن هنا قيل ان العلل العربية مناسبات تذكر بعد الوقوع فعلى
تسميتها بالموانع يكون الحكم في غير المنصرف هو نفس الجر والتنوين لانه المنتفي بوجودها
اذ المانع في الاصطلاح ما يلزم من وجوده العدم وعلى تسميتها عللا يكون الحكم هو سقوط الكسر
والتنوين لانه مقتضى العلتين اذ الحكم في الاصطلاح ما توجبه العلة على ان
تسمية كل واحد منها علة وسببا او مانعا مجاز اذ كل واحد منها جزء لعلة لا علة تامة
اذ باجتماع اثنين منها يحصل الحكم فالعلة التامة اذا مجموع العلتين او واحدة منهما
تقوم مقام مجموعهما مع شرط كل واحد منهما كما ستعرفه وكذا تسمية الواحد مانعا والمانع
حقيقة انما هو المجموع وكل منهما جزء المانع واما فرعية هذه العلل المذكورة كما اشرنا اليه
فلان الجمع فرع الافراد ووزن الفعل فرع وزن الاسم اذا كان خاصا بالفعل او اوله
زيادة كزيادته لان اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع غيره والعدل فرع
بقاء الاسم على حاله والتانيث فرع التذكير والتعريف فرع التنكير والتركيب فرع الافراد

والالف

وذلك سبعة مح

تسعة

الشي وذلك مح

علا مح

311

الالف منهما ما كسر لفظا كما ذكر او تقديرا كما اذا كان احد الحرفين مدغما كدواب ونحو ... وان مرادهم بما يوازن مفاعل ومفاعيل مح

والالف والنون فرعيتها لالف التانيث كما سياتي ... وما تدل عليه العجمة في كلام العرب فرع
العربية والاصل في كلام العرب ان لا تخالطه لسان اخر والوصف فرع الموصوف وههنا فروع
اخر لم يعتبر وهو كون الاسم مصغرا ومنسوبا وغير ذلك مما لا يحصى قال الرضي وذلك اختيار منهم
بلا علة تخصصه ثم نشر المص امثلة الموانع المذكورة على ترتيبها في البيت الذي اورده ممثلا
لكل نوع منها بما هو موجود فيه من الاسماء مع شرطه المعتبر في تاثيره كجامعة العلمية المشروطة
لبعض الموانع والوصفية المشروطة لبعض اخر فمن ثم لم يحتج للتعريف والوصف لتكررهما
في امثلة البقية الى تمثيلهما على الانفراد بل اشار الى بقية التسعة على ترتيبها المذكور
فاشار بكاف التمثيل اولا الى مثال الجمع المشار اليه بقوله في اول البيت اجمع وهو قسمان
احدهما ما اوله مفتوح وثالثه الف بعدها حرفان ~~ويعبر عنهما بموازن مفاعل ومفاعل~~
وثالثها الف بعدها ثلاثة احرف اوسطها ساكن كدنانير ومصابيح ويعبر عنهما ما يوازنه مح
بموازن مفاعل ومفاعيل الموازنة في الحركات والسكنات لا في الحروف وانه لا يشترط ان يكون مبدوا
بالميم كما ذكر بل قد يكون غير مبدو بها كما ذكرنا ثم والثاني واليه اشار باعادة كاف التمثيل ثانيا الى وزن
الفعل وتاثيره في منع الصرف بانه يكون مع العلمية كاحمد وتارة يكون مع الوصف نحو احمر فلذلك
اورد مثالين وسياتي ان المراد بوزن الفعل ما يعم من صيغه افعل وغيرها كضرب لا كما يوهمه
كلامه من خصوص افعل والثالث اشار باعادة الكاف ثالثا الى العدل وهو كما قال الرضي اخراج اللفظ عن
ما الاصل فيه ان يكون من الصيغة او استلزام كلمة اخرى فيشتمل جميع ما قيل انه معدول مما سنذكره
وتاثيره تارة مع الوصف واخرى مع التعريف وقد مثل المص لكل منهما من النوعين فالاول كاخر
جمع اخرى مونث اخر بفتح الخاء واخر افعل تفضيل بشهادة الصرف نحو اخر واخران واخرون
واواخر واخرى واخريات واخر مثل الافضل والافضلان الى اخره فمعنى جاني زيد ورجل اخر رجل
اشد تاخرا من زيد في معنى من المعاني ثم نقل عن التفضيل الى معنى غير فمعنى جاء رجل اخر
رجل غير زيد ولا يستعمل الا فيما هو من جنس المذكور اولا فلا يقال جاني زيد وحمار اخر ولا امراة
اخرى فلما خرج اخر وسائر تصاريفه عن معنى التفضيل استعملت من دون لوازم افعل
التفضيل اعني من والاضافة او اللام وطوبق بالمجرد من اللام والاضافة ما هو له كرجلان اخران ورجال
اخرون وامراة اخرى وامراتان اخريان ونسوة اخر بخلاف التفضيل فانه اذا استعمل مجردا عن اللام
والاضافة لزم الافراد والتذكير كما مر فهو معدول عما كان حقه ولا يبعد في الاصل اعني احد
الاشياء الثلاثة مطلقا لتعريه عن معنى التفضيل المستلزم لاحدها لصيرورته بمعنى غير كما ذكر
ولا يدعى انه معدول عن احد لوازم افعل التفضيل على التعيين هكذا افاده المحقق الرضي وقد
استدل على احدها عينا وهو العدل عما اصله الالف واللام وهو صريح كلام المص في شرح
القطر بانه انما يثنى ويجمع عند عدم الاضافة اذا كان بال فلما عومل معاملة ما هي فيه من
التثنية والجمع ولم يعامل معاملة المجرد في الافراد دل على انه عدل به عن الاخر بالالف واللام
فمنع الصرف للصفة والعدل قال الله تعالى فعدة من ايام اخر ورده ابن الحاجب بانه يلزم
عليه كون اخر معرفة لان كل معدول عن معرفة يقصد به قصد تلك المعرفة واما اخر جمع اخرى
بمعنى اخر مونث اخر بكسر الخاء فهو مصروف لانه غير معدول لغا لف الا وضح وانما خص النحويون

كمساجد ودراهم والثاني ما اوله مفتوح مح

فلا مح

اخر بالذكران في اخر وزن الفعل وفي اخر الف التانيث ومى اوضح من العدل واخران واخرون تعريفهما بالحركات فلا مدخل لهما في هذا الباب واما اخر فلا عدل فيه وانما العدل في فروعه وانما امتنع من الصرف للصفة والوزن انتهى وكاحاد وموحد وموازناتها اى موازنات فعال ومفعل من واحد وموحد الى رباع ومربع وما بينهما وهو ثنى ومثنى وثلاث ومثلث فانها معدولة عن واحد واحد واثنين اثنين وثلاثة ثلاثة ثلاثة واربعة اربعة لانها بمعناها وفايدتها تقسيم امر ذي اجزا على هذا العدد المعين ولفظ المقسوم عليه في غير لفظ العدد تكريرا باطراد في كلامهم نحو قرأت الكتاب جزا جزا وجا في القوم رجلا رجلا وكان القياس في باب العدد فلما وجدا احاد وثلاث ونحوهما غير مكرر لفظا مع ان اصله مكرر ولم يجئ لفظ مكرر بمعنى ثلاث مثلا الا ثلاثة ثلاثة حكم بان اصله ومجيء فعال ومفعل في باب العدد من واحد الى اربعة كما ذكر المص متفق عليه ونص البخاري في صحيحه على انه لا يتجاوز ذلك ومذهب البصريين عدم القياس في اللفظين ومذهب الكوفيين القياس عليهما وفصل بعضهم فقاس على المسموع في فعال ولم يقتصر على المسموع في مفعل والاصح كما قال ابو حيان والمص ثبوت السماع في غير ذلك واليه اشار بقوله وندر مخمس وعشار ومعشر ذكر هذه الثلاثة ابن مالك في شرح الكافية قال ولم يرد غير ذلك وهو ظاهر كلام المص وقال ابو حيان الصحيح ان البنائين مسموعان من واحد الى عشرة فقد حكى ابو عمرو والشيباني موحد الى معشر وابو حاتم وابن السكيت احاد الى عشار وانشد خلف الاحمر

قل لعمرو بن هند	لو رايت اليوم شنا
لرات عيناك منهم	فلاكنت تمنا
ومشي القوم الى القوم	احادا واثنانا
وثلاثا ورباعا	وخماسا فاطعنا
وسداسا وسباعا	وثمانا فاجتلدنا
وتساعا وعشارا	فاصبنا واصبنا
ماترى الا كمينا	غادرا منهم ومنا

قال الرضي ويستعمل على فعال من واحد الى عشرة مع يا النسب نحو الخماسي والسباعي وكون الجامع للعدل في هذه الالفاظ هو الوصف كما اشرنا اليه هو مذهب س والخليل وقال الفرا منعت للعدل والتعريف بنية الغا امتناعها عن الاضافة فصارت كانها بالالف فيها تاويل الاضافة وان لم تضف ورد بجريانها صفة على النكرات قال تعالى اولى اجنحة مثنى وثلاث ورباع وقد ثبتت اضافتها قال امرؤ القيس عشار الرفاق المزعات وبالجرد وفي الاوضح انها لا تستعمل الا نعوتا كما في الاية الشريفة او احوالا نحو فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع او اخبارا نحو الحديث صلاة الليل مثنى مثنى وانما كرر لقصد التوكيد لا للتكرير وقد اجاز الفرا حذف هذه الالفاظ مذهوبا بها مذهب الاسما قال تقول العرب ادخلوا ثلاث ثلاث وثلاثا ثلاثا واوجان لا تجرى انتهى ومنع ذلك غيرهم كما نقله ابن عقيل والثاني وهو العدل مع التعريف اما بالعلمية نحو عمر وزفر علمان عدلا

عن

عن عامر وزافر وانما جعلا معدولين لان العلمية لا تستقل بالمنع فاضطر والى تقدير العدل فيهما لان صيغة فعل قد كثر فيها العدل كغدر وفسق وجمع وكتع فان سمع فعل مصروفا فلا عدل كادد وكذا لو وجدنا ما يمتنع مع العلمية غير العدل كطوى في لغة منعه او فيه مع العلمية تانيث البقعة فلا يتكلف فيه تقدير العدل عن طاوفطريق معرفة العدل كما قال ابن مالك والمص في شرح الشذور انه يتلقى من افواههم ممنوع الصرف وليس فيه مع العلمية سبب ظاهر فيحتاج الى تكلف العدل فيه وسياتي انهما اجتمع فيه العدل مع العلمية فعال وامس او سحر او بالاضافة الى الضمير كفعل في باب التوكيد نحو جمع وكتع وبصع وبتع فانها معارف بنية الاضافة للضمير كما مر معدولة عن فعلاوات فان مفردها جمعا وكتعا وبصعا وبتعا وانما قياس فعلا اذا كان اسما ان يجمع على فعلاوات كصحراوات واشار باعادة الكاف رابعا الى التانيث بعلامته من التا الملفوظة حقيقيا كان كفاطمة اولا كطلحة والمقدرة نحو زينب ومن الالف المقصورة نحو حبلى والممدودة نحو صحرا ومن هذين المثالين يعلم ان منع الصرف كما يكون في الظاهر يكون في المقدر وايضا من كونهما تكريرا للاولين من امثلة العدل يعلم ان ما مثل به للعدل والتانيث مما هو معرفة لم يقصد به التمثيل للمعرفة على عكس الترتيب لتاخرهما عنهما في البيت وان صلح مثالا لها كما انه لم يقصد ايضا التمثيل لها على الترتيب بمدخول الكاف في قوله ومعدى كرب بل الاشارة بالكاف خامسا الى تمثيل ما ذكر بعدهما في البيت وهو المركب المزجي الذي لم يختم بويه لسبق ما يصلح مثالا للمعرفة فلو كان تمثيلا لها لجرى التاكيد اذ لا شك ان التاسيس خير منه واعراب المركب المذكور اعراب ما لا ينصرف كما اشار اليه هو الافصح فيه وسياتي فيه غير ذلك واشار باعادة الكاف سادسا الى زيادة الالف والنون وتاثيرها تارة يكون مع الوصف على فعلان مفتوح الفا كغضبان اما مضمومها كعريان فمونثه بالتا فيكون مصروفا كما سياتي واما مكسورها فلا يوجد في الصفات وتارة مع العلمية نحو عثمان وللاشارة الى الامرين مثل بالمثالين النكرة والمعرفة ولا فرق في ذي الزيادة علما بين مضموم الفا كما مثل ومكسورها كعمران ومفتوحها كحمدان واشار باعادة الكاف سابعا الى العجمة كاسمعيل وسياتي ذكر شرايط كل من هذه الانواع التسعة وما الحق بها وقد تكررت امثلة المعرفة والصفة فيما يحتاج للاعادة **فصل** في احكام وشروط للعلل المذكورة وما يذكر مع ذلك فالفا التانيث المقصورة والممدودة معرفة كان مصحوبهما كسلمى وزكريا او نكرة كذكرى وصحرا مفردة كان كما ذكر او جمعا كمرضى واشيا واسما كما ذكر او صفة كسكرى وحمرا والجمع الذي لا نظير له في الاحاد العربية ويعبر عنه بالجمع المتناهي وبصيغة منتهى الجموع اى نهاية جموع التكسير بمعنى انه يجمع الاسم جمعا بعد جمع فاذا وصل الى وزن مفاعل ومفاعيل امتنع جمعه تكسيرا مثل كلب فانه يجمع على اكلب ثم يجمع اكلب على اكالب ونعم على انعام وانعام على اناعم وعرب على اعراب واعراب على اعاريب ولا يجوز في اكالب ونحوه ان يجمع تكسيرا اما جمع سلامة فيجوز وان لم يكن قياسا كقوله عليه السلام انكن صواحبات يوسف نبه عليه الرضي واما ما اشار اليه من كون الجمع المذكور لا نظير له في الاحاد فلانه ليس لنا في العربية مفرد على هذه الزنة واما سراويل فانه عجمي او عربي مفرد شاذ او جمع سروالة على الخلاف المسطور

فيها في المبسوطات واما نحو ثمانٍ ورباعي للذي القى رباعيته ورجل شناحيٍ اي طويل
وجمار حزابي اي غليظ قصير فشواذ واما نحو الرامي والمعادي فالاصل فيه ضم ما قبل الاخر
لكنه كسر لاجل اليا واما نحو هوازن وشراحيل علمين فمنقولان عن الجمع واما يمان وشآم فالالف
فيهما عوض من احدى ياءي النسب والالف الذي هو بدل من الاخرى ويا النسب عارضة
لا يعتد بها في الوزن نحو جمالي وكمالي في المنسوب الى جمال وكمال المنسوب الى التهم بمعنى تهامه
كل منهما اي من الفي التانيث بنوعيها من المقصورة والممدودة والجمع المذكور يستقل اي يستقل
بالمنع من الصرف فيما هو فيه سواء كان معرفة او نكرة من غير احتياج الى مجامعة علة اخرى لقيام
كل واحد منهما مقام علتين مختلفتين اما التانيث فللزومها ما هي فيه بخلاف التانيث
بالتا فانك تقول في قائمة ومسلمة قائم ومسلم اذا اردت المذكر ففي المونث بها فرعية من
جهة اللفظ وهي لزومها حتى صارت كانها اصلية وفرعية من جهة المعنى لدلالتها على التانيث
الذي هو فرع المذكر واما الجمع فلان فيه فرعية من جهة المعنى وهو كونه جمعا وفرعية من جهة
اللفظ وهي كونه لا نظير له في الاحاد وقال الجزولي فيه الجمع وعدم النظير في الاحاد فعدم النظير
عنده سبب مستقل لا يحتاج الى الجمعية كما في سراويل ويشترط لتاثيره ان لا يكون فيه الها
فنحو فرازنة وصياقلة ينصرف لشبهه بالمفرد ككراهية والمص اهمل هذا الشرط ولا بد منه
وكالجمع المذكر ما سمي به منه كحضاجر فيمتنع الصرف كما في الارتشاف والاوضح والبواقي وهو
المونث بالتا لفظا او تقديرا والتتبع الاخر لا بد فيهن من اجتماع اثنين من العلل لا بد
في كل واحد من مجامعة اخرى بعينه اولا فلا تستقل بالتاثير وحدها واقصى ما يمكن اجتماعه
منها العلمية والتانيث والعجمة والتركيب والزيادة كما في اذربيجان اسم بلد ويشترط
كون الجامع للتركيب والعجمة والتانيث بالتا ظاهرة او مقدرة العلمية على التعيين
لا غيرها من العلل فتجتمع فيها ح السببية والشرطية كمعدي كرب وكفاطمة وزينب وكاسمعيل
فمن ثم انصرف نحو صيحة وان كان مونثا وصولجان وان كان اعجميا ذا زيادة ومسلمة وان كان مونثا
وصفا لانتفاء العلمية فيهن التي هي شرط والمشروط لا يوثر بدون شرطه فعلم منه ان الاعجمي
والمركب والمونث ثلثتها لا تنصرف معرفة وتنصرف نكرة وافهم ان ما عداها لا يشترط في تاثيره
مجامعة العلمية خلافا لبعضهم في الزيادة بل يكون مع العلمية تارة ومع الوصف اخرى الا هو
ثلاث العدل كعمر ومثنى والوزن كاحمد واحمر والزيادة كغضبان وعثمان فما كان فيه
احدها مع الصفة منها امتنع صرفه نكرة ومعرفة كما اشار الى ذلك فيما مر بالتمثيل لكل منها نكرة
ومعرفة فهذه ثلاثة انواع تنصرف معرفة ونكرة الى النوعين السابقين وهما الجمع والف
التانيث فهي خمسة وما كان فيه احدها مع العلمية امتنع صرفه معها واذا نكر انصرف نحو رب
احمد ورب عمر ورب عثمن كما تقول في الثلاثة التي يشترط مجامعتها للعلمية رب فاطمة
ومعدي كرب واسمعيل فهذه ستة انواع تنصرف ولا تنصرف معرفة وسابعها العلم الذي
فيه الالحاق كارطى ونحوه ما اشار اليه بقوله وتحمل الف الالحاق المقصورة على الف
التانيث معها اي مع العلمية كارطى وعلقى علمين فالفهما ليست للتانيث بدليل ارطاة
وعلقاة فيمنع الصرف للعلمية والف الالحاق المشبهة لالف التانيث من جهة انها زائدة

لبست

لبست بدلا من حرف ولا تكون الا في مثال يصلح لالف التانيث كارطى فانه على مثال سكرى واما
الف الالحاق الممدودة كعلباء فلا تشبه الف التانيث لان الهمزة بدل من حرف بخلاف الف
التانيث فانها غير مبدلة من شيء ولا خصوصية لالف الالحاق بذلك بل كل الف زائدة في اخر
الاسم العلم سواء كانت للالحاق كما ذكر او للتكثير كقبعثرى فانه يحمل على الف التانيث المقصورة
كما ذكر الرضي فينصرف علما ولا ينصرف نكرة كما افاده بقوله معها وقد تبين بما ذكرناه ان
اقسام ما لا ينصرف نكرة ولا ينصرف معرفة ويحمل تعريف اجمع واخواته من الفاظ التوكيد
التابعة ما عدا اجمعاء لاستغنائه عن ما عداها بقرينة ذكرها اولا على تعريفها اي على
تعريف العلمية فيمتنع صرفه للوزن وشبه العلمية عند المص تبعا لابن عصفور ومالك
ووجه الشبه جمع مذكرها بالواو والنون وان تعريفها بغير اداة لفظية بل عند الاضافة
كما مر وقيل تعريفها بالعلمية فلا يحتاج الى القول بانها محمولة على العلمي ورد بانها
جمع والجمع لا يكون علما ومن هنا تبين ان المراد بالتعريف في المعدود في العلل المذكورة
هنا التعريف بالعلمية قال المص لان غيرها من المعارف كالمضمرات والموصولات والاشارات
لا سبيل الى دخولها في هذا الباب لانها مبنية وهذا باب اعراب واما ذو الاداة والمضاف
فان الاسم اذا كان ينصرف واضيف او دخلته الاداة انجر بالكسرة كما مر فاستحال اقتضاؤهما
منع الصرف الذي عنه الكسر فلم يبق الا تعريف العلمية وما حمل عليها كما ذكر قال الرضي وانما
اعتبر الخليل في اجمع واخواتها تعريف الاضافة في منع الصرف لسقوط المضاف اليه منها وتعرض
المضاف لدخول التنوين فيظهر اثر منع الصرف ويحمل نحو حم كطس ويس مما الف من حرفين من
حروف الهجاء وكان موازنا للمفردات كهابيل وقابيل وسمي به كما اذا جعلتها اسما للسورة
او لغيرها ووقعت في التركيب نحو ليس بالفتح في قراءة بعضهم كما سياتي اما اذا سردت على نمط
التعداد فلا تكون معرفة كما مر في باب المعرب والمبني فلا تدخل في هذا الباب فان هذا باب
اعراب ويحمل نحو حمدون كحمدون مما في اخره نون وواو بعدهما على الاعجمي وفاقا للس في
الاول وهو موازن فاعيل من المولف من حرفين فانه نص على اعرابه اعراب ما لا ينصرف قال
سواء جعلته اسما للسورة او اضفت اليه للعلمية وشبه العجمة لان مثل هذا الوزن لم يوجد
في لسان العرب بل هو في الاوزان الاعجمية حكى السيرافي ان بعضهم قرأ يس بالفتح فخرج
كما ذكر في الارتشاف وغيره على انه منصوب بفعل مضمر اي اذكر يس وحذف التنوين لمنع
الصرف قال في الارتشاف لانه علم اعجمي او على انه مبني على الفتح وقال ح وليس ببناء
تركيب انتهى ويحتمل ان الحركة جر كما ذكره الامام في التفسير الكبير فقال ولعلها ان تقديرها
مجرورة باضمار الباء القسمية فقد جاء عنهم الله لافعلن غير انها فتحت في موضع الجر لانها
غير مصروفة ويتاكد هذا بما روي بعضهم ان الله اقسم بهذه الحروف انتهى فان قلت
اذا كان الفواتح الموازنة للاسماء الاعجمية اسما للسور وقدر فيها منع الصرف فلاجتماع
السببين من العلمية والتانيث كما صرح به الامام وغيره فلا حاجة الى اعتبار شبه العجمة
في ذلك كما اشار اليه المص قلت اعتبار شبه العجمة سببا اخر مع العلمية فيما سمي به من
نحو حم اعم من ان ينضم معه اليها سبب اخر كالتانيث والتركيب ونحوهما اولا وان كان وجه

اعتباره حيث لا يوجد مع العلمية غيره اظهر منه حيث يوجد معه الا انه غير قادح فى اعتباره
كما اذا اجتمع فى الاسم ثلاث علل او اكثر كما مر فاعتبار علتين منها فى منع الصرف لا ينافى وجود غيرهما معهما
وذلك ظاهر قال الرضى اذا سميت بحروف المعجم غير السود اما انسانا او غيره فالاعراب واجب
ثم يمنع الصرف ان انضم مع العلمية سبب اخر كالتانيث فى الف اذا كان اسم امرأة والتركيب
فى نحو حم والف دال انتهى ومما اشار اليه من اعراب نحو حم مسمى به حم اعراب ما لا ينصرف غير
متعين بل يجوز فيه الحكاية كما تحكى الكلمة المبنية اذا جعلت اسما للفظ كقولك من الاستفهامية
تحالها كذا وضرب فعل ماض وليت حرف تمن او معرب كقولك ليت تنصب وترفع قال ليت
شعرى واين منى ليت ان ليتا وان لوا عناء وفى الارتشاف اذا كانت السورة سميت
باسم على اكثر من حرف واحد فان وازن الاسماء الاعجمية واضيفت اليها سورة لفظا
او تقديرا نحو يس وحم قال ابن عصفور فالحكاية وقال الاستاذ ابو على الحكاية واعرابه
اعراب ما لا ينصرف ولا يجوز التركيب وعلى حرف واحد كص وق ون واضيفت اليه سورة
لفظا او تقديرا او لم تضف اليه فالحكاية والاعراب كقرات سورة صاد فتمنع الصرف
على اعتبار التانيث فى الحرف او تصرف على اعتبار التذكير فان فى حروف الهجاء التذكير
والتانيث وقرى فى القران المجيد ص بالفتح وخرج على انه منصوب بفعل محذوف فمنع
الصرف او على انه لما كان علمين للسورة لم يتمكن فبنيا على الفتح قال بهذا الوجه انتهى
ويمكن ان تكون الحركة فى ذلك جرا على اضمار القسم كما تقدم فى ليس قال او على اكثر من حرف
واحد ولم يوازن الاسماء الاعجمية وامكن فيه التركيب نحو طسم واضيفت اليه السورة
لفظا او تقديرا قال ابن عصفور فالحكاية وقال الاستاذ الحكاية واعرابه اعراب حمى
حضرموت فيجعل الاعراب فى الميم وتفتح النون او تضاف فيكون الاعراب فى النون
وميم مصروفة ان اعتقدت فيها التذكير وغير مصروفة ان اعتقدت فيها التانيث وان لم
يضف اليه فالحكاية والبناء كخمسة عشر واعراب ما لا ينصرف وان لم يمكن التركيب فالوقف
ليس الا اذا اضيفت اليها سورة او لا نحو كهيعص وحم عسق واجاز يونس كهيعص بفتح
اربعتها وجعل الاعراب فى الصاد اعراب ما لا ينصرف او باسم ليس من حروف الهجاء ففيه الصرف
نحو الانعام والاعراب ان لم يكن فيه ولم تضف اليه سورة لا لفظا ولا تقديرا امتنع
الصرف نحو هذه هود وقرات هود وتبركت وان اضيف وفيه ما يوجب المنع كقرات سورة
يونس منع والا صرف كقرات سورة هود وسورة نوح انتهى بمعناه ووفاقا للفارسى فى
الثانى اى فى نحو حمدون بناء على ان زيادة نون وواو بعد ضمة فى اخر الاسم ليس من وضع
العرب قال ابن مالك فى شرح التسهيل وهذا قريب من قولهم ان حم لو سمى به لم ينصرف للعلمية
والعجمة لان فاعيلا ليس من الاوزان العربية واعتبار هذا اقوى لان فاعيلا لم يوجد فى لسان
العرب نكرة ولا معرفة بخلاف المزيد اخره واو مضموم ما قبلها فانه موجود فى النوعين فالنكرة
كعربون وزرجون والمعرفة كحمدون وسعدون انتهى ويشترط لتاثير كل من العلل
الباقية غير ما مر من الشرط المشترك بينها وهو مجامعة علة اخرى معينة او شرط خاص فيشترط
لتاثير اربعة احدها احكام من تمام اختصاصه بالفعل بان لا يوجد ذلك الوزن فى الاسم الا

اعجميا

فتحكى او سورة ص

فتبنيا

بهود حو

يونس حو

فى حو

الوزن اى وزن الفعل شروط حو

اعجميا او منقولا من الفعل او افتتاحه اى ذلك الوزن بزيادة هى اى تلك الزيادة به
اى بالفعل اولى منها بالاسم اما لكونها لا تزاد فيه الا لمعنى وتزاد فى الاسم لمعنى ولغيره كالهمزة
المفتوحة فانها مزيدة لمعنى فى احمر وافضل ونحوهما ولغير معنى فى افكل واصبع فكانها لم
تزد فيه لان اصل الزيادة ان لا تكون الا لمعنى فلذلك جرت ذلك الوزن الى الفعل حتى صح
ان يقال وزن الفعل وان كان مشتركا بينه وبين الاسم لانها لا تزاد فى الفعل الا دالة على التكلم
الفعل كاذهب واكتب او لكونها فى الفعل اكثر وان لم تدل على معنى كالهمزة فى اضرب واذهب
حتى صح لذلك ان يقال وزن بالاضافة اليه اذ لو كثرت فى الاسماء وتساويا لم يقل ذلك ويعبر
عن هذه الاولوية لما ذكر ابن الحاجب ان فاعل فى الافعال اغلب لان باب المغالبة فى الافعال
اكثر من ان يحصى والماضى منه فاعل ولو سميت بها تم لصرفته اتفاقا فلو كانت الغلبة فى
الافعال معتبرة لم ينصرف وايضا فان نحو اصبع واحمر لا ينصرف وهذا الوزن فى الاسم
اكثر منه فى الفعل فان كل فعل ثلاثى ليس من الالوان والعيوب يجئ منه افعل التفضيل
ومنهما يجئ افعل فعلا كاحمر واعور وكلاهما اسمان والى نتيجة هذا الشرط اشار بقوله
فمن ثم اى من اجل اشتراط ما ذكر من الاختصاص او الاولوية بالفعل منع لاجل وجود الاول
صرف ما جاء على فعل بتشديد العين لاختصاصه بالفعل نحو شمر لفرس وخضم لرجل وبذر لماء
وعثر وبطح علمين فكل هذه افعال سمى بها واما بقم للصبغ المعروف وشلم لبيت المقدس
فاعجميان وكذا ما جاء على نحو يزيد ويشكر ونرجس لعدم هذه الاوزان فى الاسماء العربية
والاولان منقولان من الفعل والثالث اعجمى وكذا نحو ضرب مبنيا للمفعول علما لانه لم يات
فى العربية فعل من اسماء الاجناس الا دئل لدويبة ويمكن كونه منقولا من الفعل فالعرب
قد تنقل اسماء الاجناس من الفعل فاعجمى وتفاعل وتفوعل ودحرج وتدحرج
وافتعل وافتعل وانفعل وتفعل وافعل او زان خاصة بالفعل فاذا سمى بها لم يسند الى الظاهر
ولا مضمر امتنع صرفها للوزن والعلمية فان اسندت الى ذلك كانت جملا محكية كما سياتى
فى نحو تابط شرا ونحوه منع لاجل وجود الثانى وهو الاولوية صرف نحو افكل واحمر لما ذكرنا ان
زيادة الهمزة فى الفعل لا تكون الا لمعنى بخلافها فى الاسم وصرف اثمد كاضرب اسم الكلاب واصبع
كاذهب والم كاقبل اسم لسعف المقل لان زيادة الهمزة المكسورة فى الفعل وان لم تدل على
معنى لكن وجود موازناتها فى الفعل اكثر كالامر من ضرب وذهب وكتب واما المضمومة كما فى
افتل فاصلها الكسر لكن ضمت لاجل ضم الثالث كما سياتى فى همزات الوصل وكذا نحو بتر وتنضب
وبرمع من الاوزان فلا ينصرف شئ من المذكورات من شمر وما بعده فى حال كونها اعلاما
لوجود العلمية مع الوزن المختص والاولى بالفعل لاجلها افهم كلامه من عدم تاثير الوزن فى منع
الصرف عند انتفاء شرطه المذكور من الاختصاص والاولوية كليهما بالفعل بان شاركه فيه الاسم
او يكون اولى به من الفعل اذ المشروط ينتفى بانتفاء الشرط صرف ما نقل من فعل نحو ضرب فى
حال كونه علما لان هذا الوزن يستوى فيه الفعل والاسم كحجر وجمل وفرس خلافا لعيسى بن عمر
الثقفى شيخ الخليل وسيبويه حيث منع من صرف ضرب المنقول من الفعلية الى العلمية متمسكا
بالسماع كقول سحيم انا ابن جلا وطلاع الثنايا ٭ متى اضع العمامة تعرفونى ٭ والذى جرى

تعليه وجود الوزن والفعل وكان الصنف
انما عدل عن ذلك الى الاولوية حو

معتبرة حو

الا كلمة
لعنبر بن عمرو بن تميم الشهير بكنيته
خضم لقب
الكل اعوا امراته فصليها فاراد ان يجامعها
فلم يلتق الفرجان فقالت امراته كيف
وبينهما بعيران انتهى حو

نحو تنوط الطائر تعلق عشه تعليقا ناما
وكذا نحو استفعل واستفعيل
استبرق حو

خو بس

عليه المصم هو مذهب ابي عمرو ويونس والخليل وابن جني والسماع يشهد له قال س وقد ذكر قول عيسى
هو خلاف قول العرب سمعناهم يصرفون الرجل كمستا وهو فعلل وهو العقد والشديد مع تداني
الخطا انتهى واما جلا فمنقول من جملة واشار بنحو ضرب الى ان الخلاف المذكور في ما نقل من فعل
على ذلك الوزن فلم يخالف عيسى في ضرب ما لم ينقل منه من الوزن المستوي فيه كحجر ونقل الرضي
عن يونس انه اعتبر وزن الفعل مطلقا سوا غلب على الفعل ام لم يغلب فمنع الصرف من نحو جبل
وعضد ولبن وجعفر وحاتم اعلاما والثاني من شروط وزن الفعل لزومه حالة واحدة
ليستقر على شبه الفعل والثالث بقاؤه على طريقة الفعل وعدم خروجه عما هو عليه بتغيير
لازم او عارض كما سياتي ثمثيلها ليستقر على شبه الفعل والرابع عدم قبوله التا بان يكون
مونثه فعلا كاشهل وشهلا وفعلى كافضل وفضلى اولا مونث له نحو اكمر لعظيم الكمرة فان انث
بالتا صرف لان الوزن تخرج بها عن اوزان الفعل اذ لا تلحقه بهذه التا فكانت الزيادة المصدرة
الوزن المجانب للفعل بجرم التا المجانب للاسم لاختصاصها به فمن ثم اي لاجل شرطية لزوم الوزن
صرف بما لا يستقر وزنه على حالة واحدة امرء مسمى به على لغة من يتبع لان وزنه الذي يحصل
بالاتباع غير لازم فانه في النصب نظير اذهب وفي الجر نظير اضرب وفي الرفع نظير اخرج فخالف الفعل
بكون عينه لم تستقر على حالة واحدة فلو سمي به على لغة من يلزم فتح عينه منع لكون الوزن لازما
ح وتقطع همزته وقد سقط بهذا المثال من نسخة الام ودليل ثبوته عطف ما بعده عليه وقد
ذكره في الاوضح والتسهيل وغيرهما ونظيره ابنم على اللغتين ولاجل شرطية بقا الوزن
على حاله صرف ما تغير لازما نحو قيل ورد او غير لازم نحو ينباع من نبع وانظور من انظر
فتصرف المذكورات حال كونها اعلاما فتقول جاني قيل ورد وانظور اما الاولان فلان اصلهما
فعل كضرب ثم صارا باعلال كقيل وحيي فوجب صرفهما لتشبههما الاسم ح ولا يعتبر فيهما الوزن
الاصلي لفواته بالتغيير اللازم ومثلهما لو سميت بضرب مخففا من ضرب فيصرف اتفاقا
كما في الاوضح وكذا لو لم يكن لازما كما لو سميت بضرب ثم خففته انصرف ايضا عند س لما ذكر
وخالف المبرد فقال ان كان التغيير قبل النقل خل بالوزن لانه لا يجامع اذا العلمية او بعد
النقل والتسمية فالوزن معتبر لانه جامع العلمية وزوال الوزن فيه يكون عارضا غير لازم
فاما التغيير في الاول فهو لازم اذ لم يصادفه الوزن العلمي الا مخففا والى ذلك ذهب شيخه
المازني وابن السراج واما انظور فلان اصله انظر تولد فيه الواو من اشباع ضمة الظا قال
فانني حيث ما يدني الهوى بصري من حيث ما سلكوا ادنو فانظور ومثله ينباع من الذفري
اصله ينبع تولدت الالف فيه من فتحة البا فاذا سميت بهما صرفت لتغيير الوزن بالحرف المتولد
وقيل يمنع لان التغيير مع مجرى الزيادة المصدرة لا يضر لانها تحرز وزن الفعل وتدل عليه كما في
التغيير بالحذف نحو يعد نعم ذهب ذكره الرضي فرع نحو يغفر مضموم اليا يصرف لزوال الوزن بالضم
على ما صححه في الارتشاف وهو قياس قول س في ضرب مخففا كما مر ومنع صرفه الاخفش للعلمية
والوزن فهو يغفر بفتح اليا كيقتل ومنع ح اتفاقا وانما ضمت اليا اتباعا وهو عارض فلا يعتد
به وحكى ابو زيد ان من قال يغفر بالضم صرفه وعلى هذا فينبغي ان يضعف قول المنع او تبسط
وانطلق بسكون اللام مخففا انطلق قيل يصرف للتغيير وقيل يمتنع والبُبُ بالضم جمع اذا سمي

به

منه تغيرا و

كذا ٣

به انصرف لانه خرج عن طريقة الفعل بفك الادغام قاله ابو الحسن ويمنع عند س للعلمية ووزنه
افعل ومعناه من اللب وهو العقل وقياسه الب قال ابو طالب قلبي اليك مشرق الالب وما قيل
من عدم الفك في الفعل مرد ود بوجوده في نحو اردد ولححت عينه اي لصقت من الرمص وكما
لا يوثر تصحيح استحوذ اتفاقا لا يوثر فك البب والتغيير بابدال الهمزة ها من افعل لا يوثر نحو
اهراق في اراق فيمنع الصرف للعلمية والوزن كما في الارتشاف والرضي ويختل الوزن بالتصغير
ان لم يكن فيه زيادة كخصيص ودحيرج في خصم ودحرج فان كان في اوله زيادة كزيادته فان
التصغير لا يزيله كما تقول في تصغير احمد ونرجس ويشكر احيمد ونريجس ويشيكر لانه على وزن
مضارع فيعل كبيطر نحو يبيطر فائدة العلمية حيث كانت الكلمة عربية تصونها
عن النقصان فمن ثم لزمت تا التانيث التي اصلها العروض بسبب العلمية فلا تحذف الا في
الترخيم كما يحذف الحرف الاصلي وذلك لان التسمية باللفظ وضع له وكل حرف وضعت الكلمة
عليه لا ينفك عنها ففي كعائشة مثلا في الجنس ليس موضوعا مع التا فاذا سميت به فقد
وضعته وضعا ثانيا فصارت التا كلام الكلمة واما اذا كانت الكلمة غير عربية فربما
تصرف العرب فيها بالنقص وتغيير الحركة وقلب الحرف كما في جبريل وارسطاطاليس فقالوا
جبريل وجبرال وجبران وجبرين وارسطا وارسطو لعدم مبالاتهم بما ليس من اوضاعهم
ولذا قالوا اعجمي فالعب به ما شئت ذكره الرضي رحمه الله ولاجل اشتراط عدم قبول التا
صرف ما يقبلها نحو ارمل اي فقير عند الجمهور ويعمل وهو الجمل السريع وابا تر للرجل الذي
يقطع رحمه واد ابر وهو الذي لا يقبل نصحا فتقول لهم ارملة ويعملة وابا ترة واد ابرة بالتا
في الجميع وقال الاخفش لا يصرف ارمل كاحمر واما حكاية الاخفش وغيره اسودة فانكره
ابن درستويه وبتقدير ثبوته فالتا فيه عارضة بعد عروض الاسمية فلا يقدح في
تحتم المنع ويشترط للتركيب اي للتانيث ان لا يكون اضافيا وهو كل اسمين نزل ثانيهما
منزلة التنوين مما قبله ولا اسناديا وهو المنقول من جملة ولا مزجيا وهو كل اسمين
نزل ثانيهما منزلة تا التانيث مما قبله بقيد اشار اليه بقوله مختوما بويه بان يكون
مزجيا غير مختوم به كبعلبك فيمنع الصرف بجزه الاخير ويفتح الاول الا ان يكون يا فيسكن
كمعدي كرب وقالي قلا واعرابه اعراب ما لا ينصرف هو الافصح ويجوز فيه بنا كل من صدره
وعجزه على الفتح واضافة صدره الى عجزه وللعجز حال الاضافة ما للمفرد امن الصرف وعدمه
فموت من حضرموت مصروف وهرمز من رامهرمز ممنوع فان كان اي كان المركب
اضافيا كعبد الله او اسناديا كتابط شرا او مزجيا مختوما بويه كسيبويه فالصرف
في المركب الاضافي بان يجري الجزء الاول منه بحسب العوامل والثاني يجر بالاضافة والحكاية
في المركب الاسنادي قال نبئت اخوالي بني يزيد ظلما علينا لهم فديد فالحكاية ما نعة
من اعتبار الجملة اسما واحدا حتى يحكم عليها بالانصراف وعدمه كما ذكره السيد وكذا
عن الاعراب والبنا كما يدل عليه كلامه ايضا وذكر ابن مالك ان من العرب من يقول جا برق
نحره فيضيف وقيل بهما اذا كان العجز ظاهرا قال المرادي وهو يدل على انه يقاس عنده
وينبغي ان لا يقاس عليه واحترز به من نحو خرجت وبرقت مسمى بهما فلا يجوز فيهما الا

اولدم

ان م

العجمية

الحكاية واجاز بعضهم اعراب نحو قمت فتقول هذا قمت ورايت قمتا ومررت بقمت انتهى والبنا فى المركب المزجى المختوم بويه ففى كلام المص لف ونشر مرتب ولم يحتج الى ان لا يكون المركب عدديا ايضا كما فى خمسة عشر لانه قد مر فى كلامه انه يبنى على الفتح كل من جزئيه فعلم ان كلامه ههنا فيما عداه من انواع المركب وقد اشتمل كلامه ههنا مع ما مر منه فى المركب العددى على اقسام المركبات المشهورة واحكامها فى الاعراب والبنا ومن المركبات انواع اخر كالمركب من حرفين كانما ومن اسم وحرف نحو يازيدا وحرف وفعل نحو قد قام اذا سمى بها تحكى ولا تعرب ذكره ابو حيان ويشترط للعجمة والمراد بها غير العربية فارسية كانت او غيرها فيشترط لتاثيرها امران علمية فى اللغة العجمية بان يكون قبل استعمال العرب له علما فى لغة العجم بخلاف ما نقل من لسانهم نكرة فلا اثر للعجمة فيه لانها عجمية جنسية فالحق بالامثلة العربية وذلك كلجام وفرند وديباج ونحوها من اسماء الاجناس وكذا ما كان نكرة فى لسانهم ثم نقل فى اول احواله علما كما اذا سمى بلجام لحدوث علميته فان كان فيه مع العلمية سبب اخر غير العجمة منع الصرف كنرجس وبقم ومما ذكر من اشتراط ما ذكر تبع فيه ابن الدباج وابن الحاجب وابن مالك والاكثرون على انه يكفى فى المنع كون العرب اول ما استعملته لم تستعمله الا علما وكلام ... محتمل للوجهين وفى الارتشاف انه ظاهر سيبويه الاول وعليهما يتخرج نحو قالون فانه اسم جنس بمعنى الجيد بلسان الروم سمى به المقرى راوية نافع فعلى الاول يصرف وعلى الثانى يمنع والثانى زيادة للاسم على الثلاثة كاسمعيل وابرهيم والمعتبر الزيادة على الثلاثة بغير يا التصغير فغير منصرف قال ابن عقيل هكذا قيل وفيه بحث بخلاف الثلاثى فانه ينصرف لان العجمة سبب ضعيف فلا تؤثر فى الثلاثى بخلاف التانيث كما سياتى قيل او تحرك الوسط نحو شتر اسم حصن وكحل اسم رجل تنزيلا لتحركه منزلة الحرف الرابع كما فعل بالثلاثى المونث كما سياتى والاكثر على الصرف كساكن الوسط كنوح ولوط لما مر من ضعف العجمة فلا تؤثر فى الثلاثى قال فى شرح الكافية قولا واحدا فى لغة جميع العرب ولا التفات الى من جعله ذا وجهين مع السكون ومتحتم المنع مع الحركة قال ومن صرح بالغا عجمة الثلاثى مطلقا السيرافى وابن برهان وابن خروف ولا اعلم من المتقدمين مخالفا انتهى قال المرادى نعم نقل عن عيسى بن عمر وتبعه ابن قتيبة والجرجانى جواز المنع مطلقا الثانى تحتم المنع فى محرك الوسط كلمك اسم ابى نوح عليه السلام والوجهان فى ساكنه الثالث منع صرف المحرك وصرف الساكن وبه جزم ابن الحاجب واليه اشار المص بقوله قيل والصحيح ما جرى عليه المص كابن مالك من المنع مطلقا قال الرضى وانما اثر تحرك الوسط فى المونث لسقوط قيامه مقام الساد مسد علامة التانيث بخلاف العجمة فلا علامة لها حتى يسد مسدها بل الاعجمى بمجرد كونه ثلاثيا ساكن الوسط او محركه مشابه لكلام العرب **فائدة** قال فى الارتشاف تعرف العجمية بنقل الايمة وبخروجه عن اوزان الاسما نحو ابريسم وبتبعية الرا للنون فى اول الكلمة كنرجس وقد تتبع فى الاخر نحو ذرونه ونرو وباتباع الزاى الدال نحو مهندز وباجتماع الصاد والجيم كصولجان والجيم والقاف نحو قج والجق فان تجرد بينهما من ... الاعجمى بكونه خماسيا عاريا من حروف

وبعضهم كانه خارج عن وضع كلام العرب اكثر كلامهم على الطول لانهم لا يراعون الاوزان الخفيفة بخلاف كلام العرب

الدلالة

316

الذلاقة ويجمعها مر بنفل او رباعيا فان كان فيه السين فقد يكون عربيا كسجد وهو قليل ولا يقال فى اعجمى انه اشتق من مادة عربية كما يقال ادريس من الدرس ويعقوب من العقبى وقد رد ابو على على ثعلب فى قوله ان ابليس من ابلس ويشترط للصفة اى لتاثيرها والمراد بها ههنا كما قال السيد كون الاسم دالا على ذات مبهمة باعتبار معنى كاحمر وسكران لا النعت والشرط لتاثيرها سبق كانت على افعل وفعلان امران احدهما اصالتها بمعنى كونها من اول الامر دالة على الوصف ولا يضر بعد ذلك طرو الاسمية فمن ثم اى من اجل اشتراط اصالتها صرف ما فقد فيه ذلك وهو ما وضع فى الاصل اسما وطرات عليه الوصفية نحو صفوان وارنب اذا كان الاول بمعنى قاس والثانى بمعنى ذليل فلم يلتفت فيهما الى الوصفية لانهما موضوعان فى الاصل للحجر الاملس والحيوان المعروف وكذا نحو اربع فى مررت بنسوة اربع لانه وضع اسما فلم يلتفت الى ما طرا له من الوصفية قال الرضى ولم يقم عندى دليل على ان الوصف العارض غير معتد به فى منع الصرف واما اربع فيجوز ان يكون الصرف لعدم شرط الوصف وهو عدم قبول التا لقولهم اربعة لا لعدم شرط الوصف لاجل كون الشرط هو اصالة الصفة فلا يضر طرو الاسمية بعد ذلك فمنع صرف نحو ادهم اسما للقيد الذى فيه سوادا اعنى الماخوذ من الحديد لا للقيد مطلقا كما نبه عليه السيد واسود اسما للحية المتصفة بالسواد لا للجنس مطلقا فباعتبار ذات القيد والحية فى مفهوم الادهم والاسود خرج عن الوصفية لكن لم يخرج عنها بالكلية اذ قد اعتبر فى مفهومهما الاتصاف بالدهمة والسواد وكذا حال ارقم فانه اسم للحية التى فيها سواد وبياض لا للحية مطلقا قاله السيد فمنعت الصرف باعتبار الوصفية الاصلية ولا يبطل طرو الاسمية عليها ايضا لا تستعمل لغير المذكورات ولا تقع توابع لا يقال قيد ادهم ولا حية اسود وكذا ابا بطح واجرع وابرق ونحوها من الصفات التى استعملت استعمال الاسماء لانها وضعت وصفات فلا التفات الى ما طرا عليها من الاسمية قال ابو على فى كتاب الشعر ابطح وابرق وان استعملا استعمال الاسماء وكسرا تكسيرها لم يخلع عنهما معنى الوصفية بدلالة انهم لم يصرفوهما ولا نحوهما فى النكرة فعلم ان معنى الوصف مقرر فيهما فيتعلق الجار والظرف بهما انتهى وربما الغيت اصالتها فصرف نظرا الى الاسمية الطارئة والوجه هو الاول وربما منع صرف اجدل اسما للصقر واخيل اسم نوع من الطير وافعى اسم نوع من الحيات لتوهم معنا ما وهى الشدة والتلون والايذا فان الاجدل فى معنى شديد واخيل فهى من الخيلان وافعى من فعوة لسم اى شدته قال كان العقيليين يوم لقيتهم فراخ القطا لاقين اجدل بازيا وقال ذرينى وعلمى بالامور وشيمتى فما طائرى يوما على باخيلا وهى كصفات حذفت موصوفاتها ودلت العوامل كالاسما واشار بربما التقليلية الى ان اكثر العرب على صرفها لانها اسما فى الحال والاصل اذ لم يتحقق كونها اوصافا فى اصل الوضع ولا ثبت ايضا فى الاستعمال انهما فى نلم يثبت ما توهم تخفيفا والثانى عدم قبول التا لما مر من ان الصفة لا مونث لها كآدر للكبير راس الذكر وآدرلمن تخصيته نفخ ولحيان لكبير اللحية او يكون على فعلى بفتح اوله كاحمر حمرا موثثها

ابطح

كاكمر

وسكران سكرى او فعلى بضم اوله كافضل فضلى فمن ثم اى لاجل هذا الشرط صرف ما تخلف
عنه هذا الشرط بمجىء مونثه بالتا فعلان مضموم الفا نحو عريان لان مونثه فعلانه
كعريانه وقد جا فى الشعر غير مصروف تشبيها له بباب سكران قال كم دون بثنة من
حرج ومن علم كانه لامع عريان مسلوب وكبعض امثلة فعلان محذوج الفاء نحو
سيفان تقول لم سيفانه وجميع ابنية فعلان مونثاتها على فعلى الا اربع عشرة لفظة
جاءت على فعلانه احدها سيفانه وقد جمع ابن مالك منها اثنى عشر فى قوله اجز فعلى لفعلانا
اذا استثنيت حبلانا ودخنانا وسخنانا • وسيفانا وصحيانا • وصوجانا وعلانا •
وقشوانا ومصّانا • وموتانا وندمانا • واتبعهن نصرانا • وذيل عليه المرادى
بالباقيين فقال وزد فيهن خمصانا على لغة واليانا • وحبلانا بالمهملة
والموحدة الكبير البطن ودخنانا بالمهملة ثم المعجمة والنون اليوم المظلم وسخنانا
بالمهملة ثم المعجمة والنون اليوم الحار وسيفانا بالمهملة والتحتية والفا الرجل الطويل
الضامر البطن وصحيانا بالمهملتين والتحتية اليوم الذى لا غيم فيه وقشوانا بالقاف
والسين دقيق الساقين ومصانا بالمهملة اللئيم وموتان الميت القلب وندمان النديم
ونصران واحد النصارى ومنه قولهم نصرانه قد ولدت نصرانا وخمصان بفتح المعجمة والمهملة
الضامر البطن وهو لغة فى خمصان بضم الخا ولهذا قال على لغة واليان الكبير الالية فهذه
كلها مصروفة ومنه تبين ان منع الصرف فى سكران للصفة وشبه الالف والنون بالفى التانيث
لعدم دخول التا فلذلك لما دخلته انصرف كعريان وسيفان وكان فعلان فعلى مصروف فا
عند بنى اسد لانهم يقولون فى كل فعلان جا منه فعلانه وهذا دليل على ان المعتبر فى تاثير
الالف والنون عدم فعلانه لا وجود فعلى فلذلك منع صرف رحمن لانتفا رحمانه ولم يقل
بصرفه لانتفاء فعلى وكبعض امثلة افعل كارمل لقولهم ارملة ولم يذكره لسبقه فى الوزن
ويشترط لوجوب تاثير التانيث المعنوى والمراد به كما قال الرضى ما كان التا فيه
مقدرة سوا كان مونثا حقيقيا كهند او لا كمصر ويسمى مونثا بالتعليق واراد بالوجوب
تحتم المنع والشرط له احد اربعة امور اما الزيادة على الثلاثة كسعاد وزينب لان
الزايد فيه بمنزلة التا او تحرك الوسط لفظا كسقر وقدم لامراة لتنزل حركة الوسط
منزلة الحرف الرابع خلافا لابن الانبارى فى كونه ذا وجهين كهند فلم يعبا بحركة الوسط
وقال الثلاثى خفيف فتقاوم خفته احدى العلتين على ان فى البسيط ان قدم ممنوع الصرف
باتفاق او العجمة كبلخ وحمص لبلدين وماه لمقاومة العجمة خفة الوزن بسكون الوسط
فهى وان لم تصلح سببا فى الثلاثى الساكن الوسط كما مر لكنها مقوية للتانيث فيرتقيها باعتبار
الشرطية وننفى التاثير عنها فيما مر باعتبار السببية وفرق بين تاثير الشئ شرطا وتاثيره
سببا وقيل هو كهند فيترجح فيه المنع ويجوز الصرف ولم يجعل للعجمة اثر او النقل من المذكر
فى الاصل للمونث كزيد مسمى به امراة لانه حصل له بنقله وهو التذكير الى التانيث ثقل عادل خفة
اللفظ وما جرى عليه من تحتم المنع فيه مذهب سيبويه وجمهور البصريين وثعلب
وفى شرح ... المنسوب للصفار انه لا خلاف فى المنع وهو وهم فقد قال بالصرف عيسى وابو زيد
الانصارى

حذاق م

المتردة م

نعلي م

ابن الحاجب م

مثلا اخف م

الانصارى والجرمى والمبرد وحكى عن يونس ووجهه النظر الى ان له حالة خفة وهى تذكيره قبل التانيث
بخلاف ما اذا لم يكن زايدا على الثلاثة بان كان ثنائيا او اقل ولا محرك الوسط بان كان ساكنا تاصيلا
كشمس او عارضا كفخذ مخفف فخذ او اعلالا كدار اصله دور تحركت الواو وانفتح ما قبلها
فقلبت الفا ولا اعجميا ولا منقولا من المذكر كما فى نحو هند ودعد ويد ودم فلا يجب منعه
بل يجوز فيه وجهان الصرف نظرا الى الخفة الوسط بالسكون وتركه نظرا الى وجود السببين وفى البسيط
ان الثنائى كيد ودم مسمى بهما مصروف بلا خلاف وكان فى قوله كهند اشارة الى اخراجه والى اخراج
شئ اخر وهو المصغر من ذلك كهنيدة ويديه فانه يتحتم منع صرفه كما اقتضاه تقييد التانيث
بالمعنوى فان التانيث فى ذلك لفظى فان لم توجد التا كما ... فى حرب ونائب لم يتحتم
منعه وما ذكره من جواز الوجهين فى نحو هند قول الجمهور وذهب الزجاج واتباعه الى انه لا يجوز
الصرف ونقل عن الاخفش ايضا وحكى النحويون الصرف عن العرب كقول حاجب بن حبيب
الاسدى اعلنت فى حب جمل اى اعلان وقد بدا شانها من بعد كتمان واجود الوجهين المنع
عند ... والجماعة وقال الفارسى الصرف افصح قال الخضراوى لا اعرف احدا قال بهذا قبله
وهو غلط وافهم تقييده التانيث بالمعنوى ان التانيث اللفظى بالتا يمنع مطلقا مع العلمية
كما مر سوا كان ما هى فيه علما على مونث كفاطمة او على مذكر كطلحة وسوا كان زايدا على الثلاثة
او لا محرك الوسط او لا اعجميا او لا منقولا من المذكر الى المونث او لا واذا سمى مذكر بمونث مجرد من الهاء
فان كان ثلاثيا كشمس وقدم علم رجلين صرف مطلقا على الصحيح وان كان زايدا على الثلاثة
لفظا كسعاد او تقديرا كجيل مخفف جيال علم الضبع سميت به مذكرا منع صرفه للعلمية
والتانيث كما لو علم مونث تكملة صرف اسما القبايل والارضين والكلم ومنعها مبنى على المعنى
فان كان اسم اب كمعد وتميم ولخم وجذام او اسم حى كقريش وثقيف او اسم مكان كبدر وثبير
او اسم لفظ نحو كتب زيدا فاجاده صرف الا ان كان فيه مانع اخر فيمنع كثعلب مرادا به الحى
او القبيلة للعلمية والوزن فان كان اسم ام كباهلة وسدوس وسلول او اسم قبيلة كمجوس
ويهود او بقعة كفارس وعمان او اسم كلمة نحو كتب زيدا فاجادها منع الصرف والاسماء
والافعال والحروف تذكر باعتبار اللفظ فتصرف وتونث باعتبار الكلمة فان انضم
اليه سبب يوجب المنع منع وكذا حروف الهجا تذكر وتونث وزعم الفرا ان تذكيرها لا يكون
الا فى الشعر ذكره فى الارتشاف ولم يذكر المص شرط تاثير زيادة الالف والنون وهو
ان لا يكون من باب حيان اى لا تكون النون مبدلة من الهمزة فانه يصرف كما لو كان بالهمزة
نحو حيان لان النون غير زايدة فيه وان يكون قبل الالف ثلاثة احرف وجاءت الفاظ
تحتمل نونها الاصالة فتكون مصروفة اذا سميت بها وتحتمل الزيادة فلا يصرف نحو حسان
وفتان فانهما اما من الحسن والفتن فيصرفان او من الحس والفت فلا يصرفان وكذا نحو شيطان
ورمان ولو سميت باصيلال منعت الصرف لان اللام بدل من النون كما تصرف اذا سميت بهراق
اذ الها بدل من الهمزة كما مر وشرط بعضهم اثبات العلمية فى الاسم كعمران وعثمان فانه يمتنع
بها من التانيث وعند الباقين هى سبب معها لا شرط **فصل ولكم** فى منع الصرف
للعلمية والعدل عند بنى تميم باب حذام والمراد به ما جا على فعال من اعلام المونث كرقاش
فهو معدول عن راقشه كحذام عن حاذمه وذلك ان الغالب فى الاعلام ان اللازم فيها

٣١٧

319

ان الثنائي

كتهريب وتهييب م

فاجادها م

تذكر م

فانه يمتنع بها من التانيث ايضا به الف التانيث وعند الباقين الخ

التنقل فيقدر معدول فعال لعلى او فاعل عما تستحقه الاعلام كما فعل في باب عمر وهذا مذهب س وقال المبرد
باب حذام ممنوع الصرف للعلمية والتانيث فيقتضي الارتجال وهو خلاف ما استقرا وغلب
في الاعلام وقوله باب حذام خرج فعال الاسم فعل كنزال فانه مبني اتفاقا على الكسر كما مر وفعال
المصدر كجماد وبسار وفا خذه السماع والحال كبداد بمعنى متبددة والصفة الجارية مجرى الاعلام
نحو حلاق للمنية واللازم للنداء نحو يا فساق ويا خباث فهذه الخمسة كلها مبنية على الكسر
ومعدولة عن مونث لانه لم يجئ العدل في فعال عن مذكر ونص المبرد على ان فعال في الامر معدول
عن مصدر مونث معرفة وان لم يستعملوا ذلك المصدر في كلامهم وكذا لا بداد عن مصدر
مونث معرفة كالبدة او البادة وحلاق معدول عن صفات غلبت فصارت كالتابعة لا يتبع
شيء منها موصوفا لا لها بغلبتها اشبهت الاعلام وفساق عن فاسقة فان سمي بشيء من هذه
الخمسة مذكر فالارجح منع الصرف كعناق مسمى به ويجوز الصرف كصباح ولا يجوز البنا خلافا
لابن بابشاد وخرج ايضا فعال غير المعدول مصدرا كذهاب وصفة كجواد وجنسا فرقا بينه
وبين واحده بالتا كسحاب واسما كجاج فهذا كله يصرف علم مذكر اذ ليس فيه غير العلمية وانما
يكون باب حذام كعمر عند تميم ان لم تختم براء فان ختم به كسفار لماء وحضار لكوكب وهما
مونثان كانهما للماء والكوكبة فاكثرهم كما يدل عليه ما سياتي يبنيه على الكسر كما يبني عليه الباب
كله عند اهل الحجاز وكعمر عند تميم اي جمهورهم بدليل ما سياتي امس لمعين اي لليوم الذي
يليه يومك ولم يصغر ولم يقترن بالالف واللام كما نطق به ولم يتبع ظرفا فجمهورهم يعربه
اعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل ان كان مرفوعا كقوله اعتصم بالرجاء اذ عن ياس وتناسى
الذي يضمن امس ويبنونه على الكسر ان كان منصوبا او مجرورا وبعضهم اي بعض تميم اشترط
فيهما اي في باب حذام وامس اي في اعرابهما اعراب ما لا ينصرف فيهما من ما ذكر فلا يشترط الصرف باب حذام
ان لا يكون مختوما بها وقد اجتمع الاعراب والبنا في قول الاعشى الم تروا ارما وعادا اودى بها الليل والنهار
ومر دهر على وبار فهلكت جهرة وبار ولا يشترط في منع صرف امس ان يكون مرفوعا بل يمنعه الصرف في
حالتي النصب والجر كما في الرفع حكاه الكسائي وعليه قوله لقد رايت عجبا مذ امسا والحجازيون كسروا
اي يبنون على الكسر باب حذام وامس مطلقا اي سواء كان الاول مختوما براء ام لا تشبيها له بنزال
وسواء كان امس مرفوعا ام لا لتضمنه معنى اللام قال ومضى بفصل قضائه امس وابو اني مجرورة فان
اردت بالامس يوما من الايام الماضية مبهما او عرفته بالاضافة او بالاداة نحو كل غد صائر امسا
ومضى امسنا والامس مبارك فهو معرب اجماعا وكذا اذا ثني او جمع كامسين واموس والاماس
او صغر كاميس كما ذكره جماعة ونص س على انه لا يصغر وان استعمال المجرد المراد به معين ظرفا فهو
مبني على الكسر اجماعا كما في الاوضح وليس بنا وه على الفتح لغة خلافا للزجاجي وكعمر سحر اذا اريد
به سحر يوم بعينه كما يوضحه التشبيه بعمر في علتيه من العلمية والعدل وذلك عند الجميع
من الحجازيين والتميميين بشروط اشار اليها بقوله ان كان ظرفا مجردا من ال والاضافة
كجئت يوم الجمعة سحر فلا ينصرف لانه علم معدول عن اللفظ بال وقيل لشبه العلمية من حيث تعرفه
بغير اداة ملفوظ بها بل بنية ال وهو اختيار ابن عصفور وقال صدر الافاضل ابو الفتح المطرزي
انه مبني لتضمنه معنى اللام واحترز بالمعين عن المبهم نحو نجيناهم بسحر وبالظرف عن المعين
المستعمل غير ظرف فانه يجب تعريفه بال او بالاضافة نحو طاب السحر وطاب سحر ليلتنا وبالمجرد عن نحو
جئتك

جئتك في يوم الجمعة السحر او سحره والمنقوص من ما اي الاسم الذي لا ينصرف ودخل في ذلك
ما كان جمعا كجوار وغواش او مصغرا كاعيم واغيل تصغير اعمى واعلى او فعلا سمي به كيرمي تحذف
ياوه تخفيفا اي لاجل التخفيف وينون تعويضا اي للتعويض عن يائه المحذوفة فليس
تنوينه للصرف على الاصح ولذلك قال عما لا ينصرف الا في حالة النصب فلا ينون تعويضا اذ
اليا تثبت فيه فتفتح وتحذف تنوين الصرف لوجود صيغة الجمع الاقصى في نحو جوار تحقيقا
والوزن في ما عداه مع الوصف او العلمية لان الوزن لا يختل بالتصغير في ذلك كما مر فكل
منها غير منصرف وينون للتعويض في حالتي الجر والرفع ان كان غير علم باتفاق كجوار واعيم
وكذا ان كان علما كقاضي علم امراة وكيرمي على خلافا ليونس وعيسى والكسائي فانهم يثبتون
اليا ساكنة رفعا ومفتوحة جرا كما في النصب تمسكا بقوله قد عجبت مني ومن يعيليا
لما رايتني خلقا مقلوليا وهو عند الجمهور ضرورة كقوله في غير العلم فلو كان عبد الله مولى
هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا وما صرح به من ان تنوين نحو جوار للتعويض فيكون غير
منصرف لا للصرف هو ما ذهب اليه الخليل وس وذهب الزجاج الى انه للصرف وذلك ان
الاعلال مقدم على منع الصرف لقوة سببه وهو الثقل المحسوس وضعف سبب منع الصرف
كما مر فيسقط بالاعلال عن اوزان اقصى الجموع الذي هو المانع فيصير منصرفا ورد بان
المحذوف لموجب الاعلال بمنزلة الثابت وقال المبرد التنوين عوض من حركة اليا
ومنع الصرف مقدم على الاعلال واصل جواري بالتنوين ثم جواري بحذفه ثم جواري
بحذف الحركة ثم جوار بتعويض التنوين من الحركة ليخف الثقيل بحذف اليا للساكنين وقال
س والخليل التنوين عوض عن اليا فنسر بعضهم بان منع الصرف مقدم على الاعلال واصله
جواري بحذف اليا لاستثقال اليا المكسور ما قبلها في غير المنصرف الثقيل بسبب الفرعية
وانما ابدل التنوين عن اليا ليقطع التنوين الحاصل طمع اليا الساقطة في الرجوع اذ يلزم
اجتماع الساكنين لو رجعت اليا واعترض عليه وعلى مذهب المبرد انه لو قدم موجب منع
الصرف لوجب الفتح في قولك مررت بجواري كما في اللغة القليلة فيكون الجر تابعا للنصب وجمهور
العرب على انه تابع للرفع والحق ما فسره السيرافي من ان اصله جواري بالتنوين والاعلال مقدم
فحذفت الحركة للاستثقال ثم اليا للساكنين وهذا الذي يعنون باعلال قاض ثم وجد
بعد الاعلال صيغة منتهى الجموع تقديرا لان المحذوف للاعلال كالثابت بخلاف المحذوف
نسيا فحذف تنوين الصرف فخيف عود رجوع اليا لزوال الساكنين في غير المنصرف فعوض
التنوين عن اليا او يقال جعل التنوين الذي كان للصرف عوضا عن اليا او عن حركتها
ويصرف جوازا غير المنصرف بان ينون ويكسر وهذا منه يقتضي ان الصرف هو التنوين وحده
كما صرح به في غير موضع او مع الجر لكنه بنا في تعريفه لما لا ينصرف في اكثر كتبه كابن الحاجب بما
اجتمع فيه علتان كما مر والمناسب لذلك ان يقال ويزول حكم غير المنصرف او ويدخل التنوين
على غير المنصرف وذلك يكون اما للتناسب كقراءة نافع والكسائي سلاسلا للتناسب المنصرف
الذي يليه وهو اغلالا وكقوله ههنا في الشرح مراني والاصل مراني وكذا قواريرا اذا قرئ منونا
لا اذا وقف عليه بالالف لان الالف كما تحتمل ان تكون بدلا من التنوين تحتمل ان تكون للاطلاق
كما في قوله الظنونا والرسولا والسبيلا فلا يكون نصا في الاستشهاد وانما صرف لتناسب
تعالى

نؤنس م

ويشعر الاى فى هذه السورة لان اواخر الآى كالقوافى يعتبر توافقها وتجانسها وكذا كل كلام مسجع كقوله عليه السلام ليرجعن ماجورات غير مازورات اى موزورات ونحو ذلك او للضرورة اى للشعر قال امرؤ القيس ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة فقالت لك الويلات انك مرجلى الا فى المونث بالف التانيث المقصورة كما فى نحو حبلى وبشرى فلا يصرف لعدم الضرورة كما قال الرضى وهذا الاستثناء نقله فى الارتشاف عن بعضهم وقضية اقتصاره على استثنائه ايضا وهم الكوفيون فقالوا لا يصرف افعل للضرورة لان منعه من التنوين لاجل من فلا يجمع بينهما واما البصريون فيمنعون للوزن والصفة كما جرى عليه فيما مر ولهذا المذهب الوزن نوف فان كان معه من نحو خير من زيد شر منه وافهم حصره ما لا ينصرف فى التناسب والضرورة انه لا يجوز صرفه مطلقا خلافا لقوم ذهبوا الى ان ذلك لغة الشعراء حتى ان من العرب من يصرف فى الكلام جميع ما لا ينصرف قال وكانها لغة الشعراء جرت السنتهم فى الكلام على ما يضطرون اليه فى الشعر والا عرف قصر ذلك على الامرين المذكورين وزاد فى الاوضح ان يكون احد سببيه العلمية ثم ينكر كرب احمد او التصغير المزيل للوزن كحميد فى احمد وفيه نظر لان الكلام فيما هنا كالتسهيل من اسباب صرف الممنوع ولا يمتنع العكس اى صرف ما ينصرف للضرورة وفاقا للاخفش وابى على وابن مالك وقاله الكوفيون الا ابا موسى الحامض وهو الصحيح وقد كثر السماع به ومنه قول العباس ابن مرداس فما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس فى مجمع خلافا لاكثر البصريين والحامض من الكوفيين وقيد ذلك بالضرورة احترازا من الاختيار فلا يجوز فيه ترك صرف المنصرف خلافا لقوم منهم ثعلب لنشد شعرا فيه منع المنصرف فقيل هذا موضوع لان فيه منع صرف المنصرف فقال هذا جائز فى الكلام فكيف فى الشعر باب

التعجب وحقيقته كما قال ابن عصفور استعظام زيادة فى وصف الفاعل خفى سببها وخرج بها المتعجب منه عن نظائره او قل نظيره فقوله زيادة لان التعجب لا يكون الا فيما يزيد وينقص واما الخلق الثابتة فلا يتعجب منها وشد ما اطوله وما اقصره وقوله فى وصف الفاعل احترازا من وصف المفعول فلا يقال ما اضرب زيدا تعجبا من الضرب الواقع عليه وقوله خفى سببها احترازا عما ظهر سببه فلا يتعجب منه ولهذا يقال اذا ظهر السبب بطل العجب ومنه يعلم انه لا يقال على الله متعجب لكونه لا يخفى عليه شىء فان ورد شىء من ذلك فى كلامه العزيز نحو فما اصبرهم على النار فالتعجب فيه مصروف الى المخاطب وقوله وخرج بها المتعجب منه الى اخره احترازا عما كثر نظائره فى الوجود فانه لا يستعظم ولا يتعجب منه وقال الرضى هو انفعال يعرض للنفس عند الشعور بامر خفى سببه اما التعجب الذى هو معنى من معانى الكلام صيغ كثيرة لم يبوب لها فى النحو لكونها لم تدل عليه بالوضع بل بالقراين نحو كيف تكفرون بالله سبحان الله ان المومن لا ينجس ولله دره فارسا وقوله يا سيدا ما انت من سيد موطا الاكناف رحب الذراع ولكن المبوب له فى النحو ثلاث صيغ وقد افادنا ان المفيد للتعجب هو الصيغة كلها لا الفعل فقط احداها ما احسن زيدا والمعنى شىء حسن زيدا فما اتفقوا على انها اسم لان فى احسن ضميرا يعود عليها وعلى انه مبتدا لانها مجردة عن العوامل للاسناد اليها قال فى الارتشاف الا خلافا شاذا عن الكسائى انها لا محل لها من الاعراب ثم هى عند الخليل وسيبويه وجمهور البصريين تامة بمعنى شىء كما اشار اليه بقوله والمعنى شىء ابتدى بها لتضمنها معنى التعجب وللابهام كما مر

لا نكرة

اى مؤمرة م

دون غيره كافعل التفضيل جواز صرفه للضرورة خلافا لمن استثناه م

الم م

صرف م

غير المنصرف ايما فيه العلتان وما ذكره ليس كذلك فانه لم يذكرهما م

نزك م

التخلق

الذى هو معنى من معانى الكلام م

لا نكرة موصوفة بالجملة بعدها ولا معرفة ناقصة موصولة بمعنى الذى وهذان القولان للاخفش وله قول ثالث كالجمهور ولا استفهامية دخلها معنى التعجب كما قاله الفراء وابن درستويه ونسبه ابن مالك للكوفيين قال الرضى وهو قوى من حيث المعنى كانه جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو قوله تعالى وما ادراك ما يوم الدين وما تدرى من هو ولله دره اى رجل كان لكن يضعفه انه نقل من الاستفهام الى التعجب ولم يثبت نقل انشاء الى انشاء انتهى واحسن فعل ماض وفاقا للبصريين والكسائى لنصبه المفعول الصريح ولزومه مع يا المتكلم نون الوقاية نحو ما افقرنى الى عفو الله وعليه ففتحته بناء كهى فى زيد ضرب عمرا وهمزته لتعديته ما كان لازما بالاصالة نحو ما احسنه او لما صار لازما بالنقل الى فعل الى مفعول غير مفعوله نحو ما اعرف زيدا بالحق فعرف قبل الهمزة يتعدى الى الحق بنفسه فلما قصد به المبالغة ضمن معنى ما لا يتعدى من افعال القلوب كهدى وكمل فقصر عن نصب مفعوله فوصل اليه بالباء كبصر ونحوه من غير المتعدى لا اسم خلافا للكوفيين محتجين بقولهم ما احيسنه وما اميلحه وبعدم تصرفه وعليه ففتحته اعراب كالفتحة فى زيد عندك كما سياتى واجيب بان تصغيره شاذ وعدم تصرفه للزومه طريقة واحدة كليس فلا يحتاج الى التصرف قال الرضى ولولا انفتاحه وانتصاب المفعول بعده لكان مذهبهم جديرا بان ينصر وفاعله اى فاعل فعل ضمير ما العايد عليها بالاجماع كما قال فى شرح اللمحة وزيدا مفعول به عند القائلين بفعلية افعل لا مشبه به اى بالمفعول على حد ما انتصب فى قولهم زيد كريم الاب خلافا للكوفيين فى زعمهم ذلك بناء على اسمية افعل فالاصل عندهم فى ما احسن زيدا زيد احسن من غيره ثم انهم لما ارادوا ما احسن زيد على سبيل الاستفهام ثم نقلوا الصيغة من زيد واسندوها الى ضمير ما فانتصب زيد باحسن فرقا بين الخبر والاستفهام والفتحة عندهم فى افعل فتحة اعراب وهو خبر عن ما وانما انتصب لكونه خلاف المبتدا الذى هو ما ومخالفة الخبر للمبتدا تقتضى نصبه عندهم كزيد خلفك وانما الى ما يعود عليها الضمير وزعم بعضهم انه اسم حسن لتضمنه معنى التعجب والجملة اى جملة احسن زيدا خبر ما بناء على القول بانها نكرة كانت او استفهامية كما فى الرضى لا صفة بناء على وجوب تقديره شىء احسن زيدا عظيم ورد بان فيه التزام حذف الخبر دون ما يسد مسده وهو خلاف نظائره كلولا ونحوها مما مر فى باب الصيغة والثانية احسن به واحسن بزيد قال تعالى اسمع بهم وابصر واجمعوا كما قال فى الاوضح وغيره على ان افعل فعل لفظه لفظ الامر وانما لم يختلفوا فيه كافعل لانه لم يات فى الاسماء الا قليلا كاصبع فى لغة فى اصبع وفى كلام ابن الانبارى التصريح باسميته وليس افعل باعتبار المعنى امرا حقيقة كما هو فى صورة الامر والفاعل مستتر فيه والباء للتعدية فهى متعلقة بالفعل قبلها والاسم بعدها فى موضع نصب بدليل قوله لتقطرقت رجال الحى ليلى فابعد دار مرتحل مزارا فانه لما حذف الباء نصبه اذ لا حجة فيه لاحتماله كونه ابعد دارا اى ابعد الله دار مرتحل خلافا لمن زعم ذلك كالفراء من الكوفيين والزجاج من البصريين والزمخشرى وابن خروف من المتاخرين وابن كيسان وابن الطراوة من المتقدمين واختلفوا فى مرجع ذلك الضمير فقال الاولان لمصدر الفعل المذكور وقال غيرهما الضمير للمخاطب المامور فعلى الاول التقدير احسن يا حسن بزيد ولا حاجة الى الاعتذار

فى م

مبتدا م

لفظا م

عن التزام الافراد والتذكير لان حسن المامور واحد في جميع الصور وعلى الثاني احسن انها المخاطب
بزيد وانما لم يبرز الضمير باختلاف المخاطب من تثنية وجمع وتانيث لانه جرى مجرى المثل
والمتكلم عندهم لانما افعله متعجب وبافعل به امر غيره بالتعجب ذكره المص في شرح بانت سعاد
ورد الاول بقولهم اسهل به ولو كان الضمير للمصدر لقيل اسهل لان المصدر السهولة والثاني
بقولهم احسن بك فلو كان الضمير المرفوع للمخاطب لزم كونه مخاطبا به وهو ممتنع والهمزة
في افعل على هذا القول قيل للتعدية وقيل للنقل والباء فيهما للتعدية لا زائدة بل الصحيح
الذي عليه البصريون ان لفظ احسن امر والمعنى ما احسنه والاصل الاول فيه فعل ثلاثي
ماضي وحسن ثم حول الى فعل ماض بزيد فيه وهو احسن بهمزة الصيرورة على وزن افعل الذي
لصيرورة ذا كذا كما اشار اليه باداة التفسير في قوله اي صار ذا حسن نحو قولهم اغد البعير
صار ذا غدة واحصد الزرع اي صار ذا حصاد اي ذا استحقاق حصاد لا احسن الذي للتعجب
لان همزته للتعدية كما مر والى ذلك يشير بقوله اي صار ولا يمكن ان تكون فيه للتعدية
اذ لا مفعول معه فيتعدى اليه فغير اللفظ الخبري الى صيغة الطلب مضمنا معنى التعجب مع بقاء
المعنى الخبري مثل قوله فليمدد بسبب الى السماء وقوله عليه السلام من كذب على متعمدا فليتبوا
مقعده من النار اي فيمده و يتبوا فاللفظ امر والمعنى خبر وهو كثير ولما قبح رفعه للظاهر
لكونه على صورة الامر زيدت الباء في الفاعل للاصلاح اي اصلاح اللفظ ليصير على صورة
المفعول به كامرر بزيد ولذلك التزمت اي لذلك الاصلاح لزمت هنا
فلا يجوز حذفها لا يقال احسن زيد بخلافها في فاعل كفى نحو وكفى بالله شهيدا فانها لم تلزم
بل يجوز حذفها كقوله كفى الشيب والاسلام للمرء ناهيا وقد تحذف اذا كان المتعجب منه ان
وصلتها فيجوز في اجود بان يكتب اجود ان يكتب ومنه قوله وقال نبيا المسلمين تقدموا
واحبب الينا ان يكون المقدما وقد ضعف هذا القول الذي جزم به المص اما اولا
فلان الامر بمعنى الماضي لم يعهد ولجا الماضي بمعنى الامر نحو اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب
عليه اي ليتق وثانيا بان افعل صار ذا كذا قليل ولو كان منه لجاز اشمم بزيد واحمر به ونحوه
وثالثا بان زيادة الباء في الفاعل قليلة وانما المطرد زيادتها في المفعول وحكمهما اي حكم
افعل وافعل في التعدية الى غير المتعجب منه كاسم التفضيل اي كحكمه فان كان فاعلا من حيث
المعنى تعديا اليه بالى نحو ما احب زيدا الى عمرو والمعنى يحب زيد عمرا احبابا بليغا وكذا
احبب بزيد الى عمرو والا فان كانا من مفهم علم او جهل فبالباء نحو ما اعرف زيدا بعمرو وما
اجهله ببكر وما ابصر خالدا بالشعر وابصر بعمرو بالفقه واجهل بخالد به والا فان كانا متعديين
بانفسهما فباللام نحو ما اضرب زيدا لعمرو وما انصرني له واضرب بزيد لعمرو وانصر بي له
وان كانا متعديين بحرف جر تعديا به نحو ما ازهد زيدا في الدنيا وما ابعده عن الشر وما
اصبره على الاذى وكذا افعل به وافاد بقوله كاسم التفضيل مع ما مر انهما لا ينصبان المفعول به
الذي كان يتعدى اليه الفعل الثلاثي الا باللام كما مر **تنبيهات** احدها الاسم
المنصوب بعد ما افعل والمجرور بعد افعل مخبر عنه فشرطه ان يكون مختصا لتحصل به الفائدة
كما يستفاد ذلك من الامثلة **الثاني** يجوز حذف المنصوب والمجرور كقول علي رضي الله عنه جزى

الله عني

الله عني والجزاء بفضله ربيعة خيرا اما اعف واكرما اي ما اعفهم واكرمهم وقوله تعالى
اسمع بهم وابصر اي بهم قال في شرح الكافية ولا يحذف الجار بعد فعل الا مع مجروره بشرط
كون افعل مسبوقا باخر معه الفاعل المذكور كالاية وقد يحذف الجار ومجروره بعد فعل مفرد كقوله
فذلك ان يلق المنية يلقها حميدا وان يستغن يوما فاجدر **الثالث** كل من الفعلين
المذكورين ممنوعين من التصرف فلا يكون افعل الا على صيغة الماضي نظير تبارك وعسى
وليس ولا يكون افعل الا على صيغة الامر نظير هب وتعلم وعلة ذلك تضمنهما معنى
التعجب فاشبها الحرف لان الموضوع للدلالة على المعاني هو الحرف قال ابن مالك والاتفاق
في انهما لا يتصرفان انتهى وقد نقل عن هشام جواز تصرف افعل الى المضارع فتقول ما احسن
زيدا عند احاطة العلم بانه يكون ولعدم تصرفهما امتنع ان يتقدم عليهما معمولهما وان
يفصل بينهما بغير ظرف او مجرور لا تقول ما زيدا احسن ولا بزيد احسن وان قيل ان بزيد
مفعول بخلاف ابن كيسان في الفصل بلولا ولا حجة له عليه ولا ما احسن معتقلا زيدا ولا اكرم
رجلا بزيد واجاز الجرمي وهشام الفصل بالحال وذكر ابن مالك في شرح التسهيل قول علي رضي الله عنه
وقد مر بعمار بن ياسر رضي الله عنه اعزز علي ابا اليقظان ان اراك صريعا مجدلا
فقال ان هذا يصحح الفصل بالنداء واختلفوا في الفصل بالظرف والمجرور اذا كانا متعلقين
بالفعل والصحيح كما قاله ~~المصنف~~ قال المصنف الجواز وفاقا للجرمي والفراء والفارسي وابن
خروف والشلوبين كقولهم ما احسن بالرجل ان يصدق وما اقبح به ان يكذب ومنعه المبرد
واكثر البصريين ومن المسموع منه ما تقدم وقول عمرو بن معدي كرب لله در بني سليم ما احسن
في الهيجاء لقاءها واكرمها في اللزبات عطاءها واثبت في المكرمات بقاءها ولو تعلق الظرف
والجار والمجرور بمعمول فعل التعجب لم يجز الفصل به اتفاقا نحو ما احسن معتكفا في المسجد
واحسن بجالس عندك والصيغة **الثالثة** فعل بضم العين اصلا كظرف وشرف
او محولا من فعل مفتوحها كضرب او من فعل مكسورها كفهم وللناس في فعل اذا اريد به
المدح او الذم خلاف والحاقه بباب التعجب كما ذكره المص اجازه الاخفش والمبرد نحو حسن
الخلق وقبح العناد الظالمين والمعنى ما احسن خلق الحكماء ونحوه قال ابن مالك ومنه
قول العرب لقضو الرجل فلان وعلم الرجل فلان بمعنى القاضي هو ونعم العالم هو انتهى
قال ابن عقيل اي ما اعلمه وما اقضى فلان وظاهر قوله سماع علم الرجل بالضم وقضية كلام
صاحب الافصاح اثباته واثبات جهل بالضم ونص ابن عقيل على ان علم وجهل وسمع
تسكن فيها على اللفظ عند قصد هذا الاستعمال ولا تحول الى فعل قال وبنا فعل من الثلاثي لقصد المدح
كلام المص خلافه ويكثر كون فاعله كفاعل نعم بل اكثر النحويين على الحاقه بنعم
فقط ولذلك لم يذكره الا معهما فيجري مجراهما رعيا لما تضمنه من معنى المدح والذم
فيكون فاعله ظاهرا مصاحبا لال او مضافا الى مصاحبها او ضميرا مفسرا بتمييز كما مر وتقول
في المخصوص بالمدح فهم الرجل زيد وبالذم خبث الرجل زيد وفي مثاله ساء ولذلك لم يحتج
لافراده بالذكر فانه في الاصل سوا بالفتح فحول الى فعل بالضم فصار قاصرا ثم ضمن معنى بئس فصار
جامدا قاصرا محكوما له ولفاعله بما ذكر تقول ساء الرجل ابو جهل وفي التنزيل وساءت مرتفقا
وساء ما يحكمون ويؤخذ من كلامه انه ضمن معنى التعجب واستعمل بهذا الاستعمال وهو ما نص عليه

ابن عصفور فهو يدل على المدح والذم وزيادة معنى التعجب وبذلك فارق نعم وبئس وعبارة
ابن مالك في الالفية تقتضي مساواته لهما من جميع الوجوه وليس كذلك كما قال المرادي
بل قد يخالفهما في غير ذلك ومنه ما اشار اليه بقوله ويجوز جر بالباء الزائدة اي جر
فاعله معاملة له معاملة احسن بزيد ويمتنع ذلك في نعم لعدم هذا التضمين قال
فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها وحب بها مقتولة حين تقتل ويجوز كون فاعله
مجردا من ال كقوله تعالى وحسن اولئك رفيقا بمعنى ما احسن بخلاف نعم كما مر واضماره
على وفق عامله نحو الزيدون كرموا رجالا ولا يجوز هذا الاضمار في نعم وبئس بما يضمر فيهما
مفردا كما مر اضماره وذكر الاخفش ان من العرب من يجري فعل المذكور مجرى نعم وبئس فيجعل
فاعله كفاعلهما رعيا لما تضمنه من المدح او الذم ومنهم من لا يجريه مجراهما فلا يلزم اذ
ذاك ان يكون فاعله كفاعلهما رعيا لما فيه من معنى التعجب وظاهر هذا كما قال المرادي انهما
لغتان ويجوز دخول اللام عليه في كلا الاستعمالين نحو لقضو الرجل زيد وقوله تعالى
كبرت كلمة يحتمل كونه مثل نعمت امرأة اي كبرت هي اي الكلمة كلمة والمخصوص محذوف اي كلمة
تخرج وهذا قول ابن برهان ويحتمل كون فاعل كبرت ضميرا عائدا على قولهم اتخذ الله ولدا
وهو قول الزمخشري في الكشاف ويجوز في فعل اذا كان صحيح العين او اللام سواء اجريته مجرى
نعم وبئس او اريد به التعجب نقل حركة عينه وهي الضمة الى فائه فتقول في ضرب الرجل ضرب
الرجل واسكانها مع بقاء فتحة الفاء نحو ضرب الرجل واذا كانت لامه واوا ابقيت بحالها
كسرو الرجل وكذا اذا كان اصلها الواو كغزو واذا كانت ياء كقضو وهي اصلها قضي ورمي
تحركتا وانفتح ما قبلهما فقلبتا الفا قلبت واوا كرمو وقضو قلبت الياء واوا فيهما الضم
ما قبلها وتطرفها وهو مطرد في فعل التعجب وان سكن عينه ولم يرد في فعل المتصرف الا نادرا
وهو قولهم نهو الرجل فهو نهي اذا كان كامل النهية وهي العقل واذا كان مضعفا ادغم نحو حب الرجل زيد ويجوز
في فائه الفتح والضم كما ذكر والضم اكثر كقوله حب بالزور الذي لا يرى منه الا صفحة او لمام وان قلت
حبذا انفتحت الحاء وجب ان جعلتهما كالكلمة الواحدة ومر حكمه في المبتدا **فصل وانما يبنى**
فعل التعجب على افعل وافعل به **واسم التفضيل** مما اجتمعت فيه ثمانية شروط اشار لاولها بقوله
من فعل احترازا من الاسم والصفة فلا يبنيان منهما فلذلك خطئ من قال ما اكلبه ما اكلبه ومن
الجارما احمره ومن الجلف ما احلفه فبنى التعجب من الاسم ومثله في التفضيل قولهم في المثل
ابل من حنيف الحناتم بناء على ما قال الحريري انه لم يستعمل منه فعل وفي الصحاح ابل يابل كشكس يشكس
شكاسة اذا قام بمصلحة الابل وجاء من الوصف في التعجب قولهم اقمن به اي احقق اشتق من
قولهم هو قمن بكذا قال ابن مالك ومنه ما اذرع فلانة اي اخفها في الغزل من قولهم امراة ذراع وهي
الخفيفة في الغزل ولم يسمع منه فعل وذلك شاذ انتهى وتعقبه ابو حيان بحكاية ابن القطاع
ذرعت المراة خفت يداها في الغزل فهي ذراع فلا يكون ما اذرعها شاذا وفي التفضيل قولهم هو
الص من شظاظ اي اكثر لصوصية منه ولم يستعمل منها فعل كما قال الرضي والى الثاني اشار بقوله ثلاثي
والمراد به ثلاثي اللفظ فلا يبنيان من الرباعي مجردا كان او مزيدا كدحرج ولا من مزيد
الثلاثي لا يكون الا مجردا الا افعل فقيل يجوز مطلقا ونقل عن الاخفش والمبرد وصححه ابن هشام
الخضراوي وغيرها اقتضاه كلام سيبويه والمنع مطلقا وهو مذهب جمهور البصريين كما في الارتشاف وقال

وتطرفها

البدء

لصوصية منه وهو رجل من بني
ضبة وقالوا افرس من فلان
اي اكثر فروسية م م

اطلاقه

اي

321

٣٢١

ابن الحاجب هذا التفضيل م

ما افقر هذا المكان

ما علم انه لا نعلم لا يقبل الزيادة والنقصان وكذلك العرب م

ابن عصفور يجوز ان كانت الهمزة لغير النقل نحو ما اظلم الليل لم يقل بهذا وشذ على هذين
القولين ما اعطاه للدراهم وما اولاه للمعروف وعلى كل قول ما املاه للقربة وما احصره
لانه من امتلات واحتصر وفيه شذوذ اخر سيأتي ومثله في التفضيل هو اعطاهم للدراهم وهذا المكان
اقفر من غيره والى ثالثها بقوله متصرف اي كامل التصرف احترازا من نحو يدع ويذر ونحو
نعم وبئس وشذ ما اعساه اي ما احقه واحقق به وقد يقال لما انعم وما ابئس ذكره الرضي
والى رابعها تام احترازا من الناقص ككان وكاد عند الجمهور فلا يقال ما اكون زيدا قائما
لانه لا فائدة فيه واجازه ابن الانباري والى خامسها بقوله مثبت فلا يبنيان من منفي
سواء كان ملازما للنفي نحو ما عاج بالدواء اي ما انتفع به ام لا نحو ما قام زيد والى سادسها
بقوله متفاوت اي يقبل الزيادة والنقصان ذكره الفراء وهو صحيح فلا يقبل ذلك
لا يبنيان منه نحو مات وفني وحدث اذ لا مزية فيه لبعض فاعليه على بعض وعليه فلا يتعجب من
صفات الله تعالى فلا يقال ما اعظم الله واجله وقال ما اقدر الله ان يدخلني على تحط من دائم
الحزن ممن دارت صول قال او شذ من الالفاظ التي لا تقبل الزيادة قولهم ما احسنه وما اقبحه
وما اطوله وما اقصره وما اضعفه وما احمقه وما انوكه ومنع ابو حيان كونها لا تقبل
الزيادة قال والسابع ان لا يكون من المتكلم قال ابن الحاج حكى اللغويون وصاحب المحكم عاقلت الرجل
فعقلته وهذا تصريح بالمفاضلة والتعجب بما هو جد وشبهه حسن جائز انتهى والى
سابعها بقوله مبني للفاعل احترازا من المبني للمفعول فلا يقال في ضرب زيد ما اضرب زيدا
ولا هو اضرب من زيد لانهام ان ذلك من الفاعل وشذ ما اخصره من اختصر قال الرضي
وقد استعملوا في المفعول على غير قياس اعذر واشهر والوم اي اكثر معذورية ومشهورية وملوم
ومحموم به وزاد في الارتشاف جملة الفاظ وبحوف الالباس كما ذكرنا على ابن مالك وحكم
باطراد صوغهما عند امن اللبس كقولهم ما اشغله من شغل وما اجنه من جن وما اولعه
من ولع وما ازهاه من زهي اي اكثر مشغولية ونحو قال وهذا الاستعمال في التفضيل
اكثر منه في التعجب ومنه المثل ازهى من ذباب واشغل من ذات النحيين وعلله بعضهم بان
فعل التعجب لا يبنى الا من فعل مضموم العين اصلا او محولا وفعل المفعول لا هذا ذهب
ابن عصفور فلذلك جعل ما ورد منه شاذا قال ثم ينبغي ان يتاول على انه متعجب فيه من فعل فاعل
في معنى مفعول لم ينطق به والى ثامنها بقوله ليس اسم فاعله على افعل فعلا سواء كان
عيبا كعرج وحول ولا كشهل وهيف وقال بعض الكوفيين يجوز في السواد والبياض وسمع
الكسائي ما اسوده وما اشعره وقد يبنيان من فعل افعل منهم عسر وجهل كحمق ورعن ولدد
اذا كان عسر الخصومة وان كان مذكرها على افعل ومؤنثها على فعلاء ناسب في المعنى جهل وعسر فجرت
مجراهما في التعجب والتفضيل فقيل ما احمقه وما ارعنه والده وهو احمق منه وارعن والد
واكثر المغاربة عدوا ذلك من الشاذ وعليه جرى المص فاطلق الشرط المذكور والاول ذكره خطاب
وصاحب التسهيل قيل وهو ليس من كلام تروى منه ما حيرة وشرة بحذف الهمزة بخلافهما في التفضيل
فهذه الشروط الثمانية مشتركة بين فعل التعجب واسم التفضيل قال الرضي وزيد فعل التعجب
بشرط انه لا يبنى الا مما وقع واستمر بخلاف التفضيل فانك تقول انا اضرب منك غدا ولا تتعجب
الا مما وقع في الماضي واستمر حتى يستحق ان يتعجب منه واما الحال الذي لم يتكامل بعد والمستقبل

اشارم

اشارم

اشاره

المشكلات م

ازهاه م

لا يكون ابدا افعل م

اشاره

من فعل الفعل مفعم

الذي لم يدخل في الوجود والماضي الذي لم يستمر فلا يستحق التعجب منه انتهى وفي الارتشاف قال ابن
ابن الحاج يظهر لي ان ما احسنه واحسن به صالح للازمنة الثلاثة وجايز ان يقيد بكل منها كقولك
ما احسن زيدًا امس او غدا او الآن الا انهم يعتمدون في ما احسنه اذا ارادوا المضي كان وفي
المستقبل يكون نحو ما احسن ما يكون زيدًا وقال تعالى اسمع بهم وابصر يوم ياتوننا فيوم
ظرف مستقبل والمسئلة من فروع الخلاف في الوصف المتعجب منه هل هو واجب الثبوت او جايزه
وفيه قولان حكاهما في الارتشاف قال ومن قال بالجواز قال فيه ما اطول هذا الذرع وما احسن
ما تكون هذه الجارية انتهى ويتوصل الى التعجب مما ذكر امتناعه اي امتناع بنا فعله منه
اي من لفظه كالزايد على الثلاثة وما وصفه على افعل الا ما يستغنا داستغنا وما يسيا قرالاقي
باشد او اشدد وما في معناهما مما بني من فعل يصح بنا فعل التعجب منه نحو ما اعظم وما اكبر
وما احسن واعظم واكبر واحسن وغير ذلك على حسب غرضك الذي تقصده فيوتى بصيغة التعجب من
ذلك حال كونها عاملة النصب والجر مع البا الداخلة عليها في مصدر ذلك الممتنع بنا التعجب
منه كالفعل الثلاثي وغيره وقد يقع في النسخ موضع الممتنع المتعجب وهو تحريف فيقوم المصدر
المنصوب بعد ما افعل والمجرور بالبا بافعل مقام الاسم المتعجب منه نحو ما اشد دحرجته واشدد
بدحرجته وما اقبح عور زيد او اقبح بعوره لا فرق في ذلك بين المصدر كما في الزايد على الثلاثة
والذي وصفه على افعل كما مثلنا هما الصريح كما مر الزايد على الثلاثة الذي وصفه على افعل
كما مثلنا او المأول كما في المنفي والمبني للمفعول فان قياس التعجب فيهما ان يوتى بفعلهما على صلة لحرف
مصدري معطي ما المتعجب منه ليبقى لفظ المنفي ولفظ المفعول بحاله فيكون مصدرهما مؤولا نحو
ما اكثر ان لا يقوم زيد وما اعظم ما ضرب زيد واعظم بما ضرب ولا يوتى بالصريح
للالباس فان امن جاز نحو ما اكثر تشغل زيد اي مشغوليته واكثر به وما اكثر نفاس هند واسرع بنفاسها
كما لا فرق ايضا في بقي المصدر المشهور كما ذكره غيره كما في نبيع وبيع فان مصدرهما غير مشهور وقد
روي الوذر والودع وحكم ذلك ان يجعل صلة لما المصدرية ايضا نحو ما اكثر ما يذر زيد ويدع
زيد الشر ولفعل الناقص قال في الاوضح ان قلنا ان له مصدرا فمن الاول والا فمن الثاني تقول
ما اشد كونه جميلا وما اكثر ما كان محسنا واشدد واكثر بذلك ويوخذ من كلامه ان ما لا مصدر
له كالجامد لا يتعجب منه البتة كما صرح به في الاوضح وكذا ما لم يكن فعلا على ما تقتضيه عبارة التسهيل قيل
والحق ان المصدرية اذا كانت مشهورة صح نحو ما اشد عمومته واكثر اخوته وعليه فتكون هذه داخلة
في قول المص في مصدر الممتنع منه ويدخل فيه ايضا ما لا يتفاوت فيقال لما الحجم موته والحجم بموته
كما ذكره غير واحد وصرح في الاوضح بانه لا يتعجب منه البتة وقال في حاشية التسهيل الحق ان ما لا يقبل
الزيادة لا يتعجب منه لا بنفسه ولا بواسطة لان المانع مع عدم الواسطة موجود مع الواسطة واما
ما الحجم موته فتعجب من فعل فاعل اخر فافهم بالحجى انتهى قيل وظاهر كلام المص يقتضي هذا ويفعل
مثله في التفضيل اي يتوصل الى التفضيل مما يمتنع بنا افعل منه باشد واشد او ما في معناهما
وكما قلت هناك ما اشد دحرجته واشدد بدحرجته تقول هنا هو اشد دحرجة وكذلك البواقي وانما
يفترقان في كون اشد هنا كفعل وهنا اسم وفي كون المنصوب هناك مفعول وهنا هو مصدر الفعل
المتوصل اليه تمييز لتحقق التمييز عن النسبة فيه فرع قد يوتى بالواسطة فيما هو مستغن عنها قال
ابن عصفور تبعا لصاحب البصرة من الافعال ما استوفى شرط ما يتعجب منه ولكن العرب استغنت

عن

عن التعجب منه بغيره وذلك قام وقعد وجلس فتقول ما احسن قيامه وكذا باقيها وقال ابن الحاج
اما القيام والقعود والجلوس فمعان لا يجوز التعجب منها لانها مما لا يتصور فيها الزيادة والنقص
فلا يترجح قيام على قيام فيما يدل عليه لفظ القيام وكذا القعود والجلوس فاما ما يكرر فعله كان
يقوم انسان مرات عدة واخر اكثر منه او اقل فيمكن التعجب باكثر واقل لا بلفظ الفعل نفسه
فاما قوله واني لقوام مقاوم لم يكن جرير ولا مولى جرير يقومها فمنقول عن الانتصاب
للقيام والاضطلاع به باب في شرح معاني ادوات اسما وحروف مهمة لكثرة
دورانها وتشعب احكامها وافردها بباب لعدم تعلقها بتمام معناها واستعمالها بباب من الابواب
السابقة وهي انواع منها حروف الاستفهام وهو طلب حصول صورة في الذهن فان كانت
وقوع نسبة تامة بين امرين او لا وقوعها فهي التصديق والا فهي التصور ولذلك كانت ادواته
لطلب احدهما او كليهما وهي حروف واسما الا انه لما كان الاستفهام معنى من المعاني وحقه ان
يدل عليه بالحرف بداه بالحروف وهي ثلاثة احدها ام المتصلة وهي موضوعة لطلب التصور
اي لطلب صورة غير النسبة الايقاعية كالمسند اليه او المسند او قيد احدهما كقولك في تصور
المسند اليه ادبس في الانا ام عسل فانت عالم بحصول شي في الانا وانما تطلب تعيينه
وفي تصور المسند افي الخابية دبسك ام في الزق عالما بكون الدبس في واحد من الخابية
او الزق طالبا لتعيين ذلك فالتصور في كلام المص بمعنى المتصور اي ما من شانه ان يتعلق
به التصور ويوضحه ما قال السيد في شرح المفتاح ان قولهم ان قيل ادبس في الانا ام عسل لطلب
تصور الدبس والعسل حاصل للسائل قبل الجواب وبعده على وتيرة واحدة لم يزد بالجواب
في تصورهما شي والتحقيق ان المطلوب هو التصديق فان قلت هو حاصل فكيف يطلب
قيل الحاصل التصديق بان احدهما لا بعينه في الانا والمطلوب هو التصديق بان
احدهما بعينه فيه وهذان التصديقان مختلفان بلا اشتباه الا انه لما كان الاختلاف
بينهما باعتبار تعيين المسند اليه في احدهما وعدم تعيينه في الاخر وكان اصل التصديق
حاصلا توسعوا فحكموا بان التصديق حاصل والمطلوب هو تصور المسند اليه من حيث انه مسند
اليه انتهى وثانيها هل وهي موضوعة لطلب التصديق اي اذعان الذهن لوقوع نسبة
تامة بين الشيئين وهو التصديق الايجابي او لا وقوعها وهو التصديق السلبي فتدخل
على الجملتين نحو هل قام زيد وهل زيد قائم ولا تكون للتصور كما سياتي قال في المغني ولا
للتصديق السلبي فلهذا قيده بالايجاب وقلده في ذلك ابن السبكي في جمع الجوامع وهو
سهو كما قال المحلي سرى اليه من ان هل لا تدخل على المنفي فلا يقال هل لم يقم والصواب انها لطلب
التصديق مطلقا كما جرى عليه هنا اي لطلب الحكم الثبوتي او النفي كما قال اهل البيان
يقال في جواب هل قام زيد نعم او لا وثالثها الهمزة وهي موضوعة لطلبهما اي لطلب التصور
كقولك في طلب تصور المسند اليه ادبس في الانا ام عسل عالما بحصول شي في الانا طالبا
لتعيينه كما مر وفي طلب تصور المسند افي الخابية دبسك ام في الزق عالما بكون الدبس في واحد
من الخابية او الزق طالبا لتعيينه ولطلب التصديق نحو ازيد قائم في الاسمية ونحو اقام
زيد في الفعلية واعلم ان المستفهم عنه بها هو ما يليها كالفعل في اضربت زيدا اذا كان
الشك في نفس الفعل اعني الضرب الصادر من المخاطب الواقع على زيد واذا اردت بالاستفهام

الفعل م

بعد م

اسرع م

قائم بالحي

وعناه

التعود م

الجلال م

ان تعلم وجوده فيكون لطلب التصديق ويحتمل ان تكون لطلب تصور المسند بان يعلم انه قد تعلق
فعل من المخاطب بزيد لكن لا تعلم انه ضرب او اكرام وكالفاعل في نحو أأنت ضربت زيدا اذا كان الشك
في الضارب من هو مع العلم بوقوع ضرب على زيد وكالمفعول في نحو ازيدا ضربت اذا كان الشك في المضروب
وكذا قياس سائر المتعلقات من الحال وغيره ومن ثم اي لاجل مجئ الهمزة لطلب التصور والتصديق
واختصاص هل بطلب التصديق لم يقبح بالنسبة للاولى في طلب تصور الفاعل نحو ازيد قام كما قبح
هل زيد قام ولم يقبح في طلب تصور المفعول نحو أعمرا عرفت كما قبح هل عمرا عرفت وذلك لان تقديم
الاسم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فتكون هل لطلب حصول الحاصل بخلاف الهمزة
فانها تكون لطلب التصور وتعيين الفاعل او المفعول وقد يقال هذا ظاهر في مثل عمرا عرفت
لا في زيد قام اذ لا نسلم ان تقديم المرفوع يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل غايته انه
محتمل لذلك فيجوز ان يكون ازيد قام لطلب التصديق وامتنع بالنسبة للثاني هل قام
زيد ام عمرو فلان وقوع المرفوع هنا دليل على ان ام متصلة وهي لطلب تعيين احد
الامرين مع ثبوت اصل الحكم وهل انما تكون لطلب الحكم فلا يجوز ان تقابل بام المتصلة لما بينهما
من التدافع ولو قدرت ام منقطعة لم يمتنع لانها تكون اضرابا عن الاستفهام الاول واستفهاما
عن تصديق اخر فلا منافاة بينهما ولهذا يظهر ان ام في الاتصال لطلب التصور وفي الانقطاع
لطلب التصديق مثلها كالهمزة كما قال السيد وح يتطرق الى كلام المص مؤاخذتان احديهما ان اطلاقه
ان ام لطلب التصور وكان عليه ان يقيدها بالمتصلة والثانية انه لم يذكر المنقطعة من ادوات
الاستفهام وما يطلب بها وقد علمت انها للتصديق كهل ولو قلت هل زيد قام بدون ام
عمرو قبح ولم يمتنع كما في نحو هل زيدا ضربت لان تقديم الاسم يستدعي حصول التصديق بنفس
الفعل فتكون هل لطلب حصول الحاصل وهو قبيح وانما لم يمتنع لاحتمال ان يكون الاسم معمول
فعل محذوف او يكون التقديم لا لطلب التصديق بل لمجرد الاهتمام كما اشير اليه فيما مر لكنه
خلاف الظاهر كما قال السعد الدين ومنهم من علل قبح هل زيد قام بان هل بمعنى قد كما سياتي
والاصل اهل وترك الهمزة قبلها لكثرة ورودها في الاستفهام فاقيمت هي مقام الهمزة وتطفلت
عليها في الاستفهام وقد من خواص الفعل فكذا ما بمعناها وانما لم يقبح هل زيد قائم بانها اذا لم
ترى الفعل في حيزها ذهلت عنه وتسلت بخلاف ما اذا راته فانها تتذكر العهود وحنت الى الالاف
فلم ترض بافتراق الاسم بينهما والى ذلك اشار الرضي رحمه الله وتختص الهمزة لكونها اصل
ادوات الاستفهام من بين سائر احرفه واسمائه بصلاحيتها لطلب التصور والتصديق
كما مر بخلاف غيرها فانها اما مختص بالتصديق كهل وام المنقطعة او بالتصور وهو البقية
نحو من جاءك وما صنعت وكم مالك واين بيتك ومتى سفرك وكذا باتيانها بوجوب التقدم على حروف
العطف الثلاثة الواو والفاء وثم على اصالتها في التصدر فالواو نحو او كلما عاهدوا عهدا او لم
ينظروا والفاء نحو افسحر هذا افلم يسيروا في الارض وثم نحو اثم اذا ما وقع ولا يتاخر عنها فلا يقال
ثم ازيدا قام عمرو بخلاف اخواتها فانها تتاخر عن حرف العطف كما هو قياس جميع اجزاء الجملة
المعطوفة نحو فهل يهلك الا القوم الفاسقون وكيف تكفرون فاين تذهبون فانى تؤفكون فاى
الفريقين فما لكم في المنافقين هذا مذهب سيبويه والجمهور وخالفهم جماعة والزمخشري فزعموا ان
الهمزة في تلك المواضع في محلها الاصلي وان العطف على جملة مقدرة بينها وبين العاطف فيقولون

التقدير

التقدير افلم يسيروا امكثوا فلم يسيروا وفي افنضرب عنكم الذكر صفحا انهملكم فنضرب وفي
افاين مات او قتل اتؤمنون به في حياته فان مات انقلبتم وفي افما نحن بميتين انحن مخلدون فما
نحن بميتين ويضعف قولهم ما فيه من التكلف وانه غير مطرد اما الاول فلدعوى حذف الجملة فان قوبل بتقديم
بعض المعطوف قلنا انه اسهل منه لان المتجوز فيه على قولهم اقل لفظا مع ان في هذا التجوز تنبيها
على اصالة شيء في شيء اي اصالة الهمزة في التصدير واما الثاني فلانه غير ممكن في نحو افمن هو
قائم على كل نفس وقد جزم الزمخشري في مواضع بما يقوله الجماعة كما ذكره في المغني وكالحروف
المذكورة ام المنقطعة فلا تقع الهمزة بعدها لانها اذا لم تقع بعد العاطف تاسيسا فكيف
تقع بعدها تاكيدا فلعله انما سكت عنها لفظها بطريق الاولى فلا يقال اقام زيد ام اقعد
بخلاف غير الهمزة تقول ام هل قعد قال تعالى ام هل تستوي الظلمات والنور امّاذا كنتم
تعملون وقال الشاعر كيف ينفع ما يعطي العلوق به رئمان انف اذا ما ضن باللبن
وتختص بالدخول على كلمة النفي حرفا كان او فعلا كليس او اسما كغير كما تدخل على الاثبات نحو
للتقرير وغيره كما سياتي ومعنى التقرير حمل المخاطب على الاعتراف بامر قد استقر عنده
ثبوته او نفيه نحو قوله تعالى الم نشرح لك صدرك فانه حمل للمخاطب على الاقرار بما دخله
النفي وهو شرحنا لا بالنفي فالتقرير لا يجب ان يكون بالحكم الذي دخلت عليه الهمزة بل بما يعرف
المخاطب من ذلك الحكم اثباتا او نفيا فجعل ايضا الهمزة في هذه الاية للتقرير نظير جعل الزمخشري
الهمزة في الم تعلم ان الله على كل شيء قدير قال المص وقد اعتذر عنه بان مراده التقرير بما
بعد النفي لا التقرير للنفي ونقل في المغني تسمية الاستفهام في ذلك تقريرا عن جماعة
قال ومرادهم ما ذكر قال او الاولى ان تحمل الاية على الانكار التوبيخي والابطالي اي
الم تعلم ايها المنكر للنسخ انتهى وكذا الاية التي في المتن فقد صرح في المغني ان الهمزة
فيها للانكار الابطالي وهي التي تقتضي ان ما بعدها غير واقع وان مدعيه كاذب ومنه
في الاثبات قوله تعالى افاصفاكم ربكم بالبنين قال ومن جهة افادتها نفي ما بعدها لزم ثبوته
ان كان منفيا لان نفي النفي اثبات ومنه اليس الله بكاف عبده الن يكفيكم ولهذا عطف
ووضعنا على الم نشرح لما كان معناه شرحنا ومثله الم يجدك يتيما فاوى ووجدك ضالا
الم يجعل كيدهم في تضليل وارسل عليهم طيرا ولهذا كان قول جرير الستم خير من ركب
المطايا واندى العالمين بطون راح مدحا بل قيل انه امدح بيت قالته العرب ولو كان
على الاستفهام الحقيقي لم يكن مدحا البتة وتكون لغيره اي لغير التقرير كالاستفهام الحقيقي
نحو قوله الا اصطبار لسلمى ام لها جلد اذا الاقي الذي لاقاه امثالي او غير الحقيقي
كالانكار التوبيخي كقول حسان بن ثابت رضي الله عنه الا طعان الا فرسان عادية
الا تجشؤكم حول التنانير وهذه تقتضي ان ما بعدها واقع وان فاعله ملوم ومنه في
الاثبات اتعبدون ما تنحتون اتاتون الذكران من العالمين فالحاصل ان الهمزة سواء دخلت
على مثبت او منفي فقد تخرج عن الاستفهام الحقيقي فتكون للتقرير نحو اضربت زيدا وانت
ضربت زيدا او نحو الم نشرح لك صدرك الم تعلم ان الله على كل شيء قدير وللانكار الابطالي نحو
افاصفاكم ربكم بالبنين اليس الله بكاف عبده وللانكار التوبيخي نحو اتعبدون ما تنحتون

فانتحى م
المنخفض م
يفهما م
المص م
ايضا م
نفي م
اذن

وقوله الاطعان ويجب ان يليها الشئ المقرر به والذي انكرته كما يجب ذلك في المستفهم كما مر
فتقول في تقرير المخاطب بالفعل اضربت زيدا أانت ضربت زيدا او بالمفعول ازيدا ضربت
وكذا في الانكار فالفعل كقوله تعالى اصطفى البنات على البنين وقول امرئ القيس
ايقتلني والمشرفي مضاجعي والفاعل نحو اهم يقسمون رحمت ربك والمفعول اغير الله
اتخذ وليا وقوله تعالى أانت فعلت هذا بالهتنا يا ابراهيم يحتمل لارادة الاستفهام
الحقيقي بان يكونوا لم يعلموا الفاعل ولارادة التقرير بان يكونوا قد علموا ولا يكون استفهاما
عن الفاعل ولا تقريرا به لان الهمزة لم تدخل عليه ولانه قد اجابهم عليه الصلاة والسلام بقوله بل
فعله كبيرهم هذا وقوله تعالى آلله اذن لكم المقصود انكار اصل الاذن لا انه من غير الله فيشكل
في عدم اتصال الهمزة بالفعل ويجاب بان هذا نفي للاذن بنفي اقسامه كقوله آلذكرين
حرم ام الانثيين تقديره فلو وجد المحرم لكان اما هذا او ذاك ثم استدل ببطلان كل
القسمين على بطلان اصل التحريم ومنه قولك للرجل الذي يدعي امرا أوانت تكرم متى في ليل
او نهار تقديره لو كان لكان اما في ليل او نهار ولما لم يوجد فيهما ثبت انه ليس بموجود قال الامام
فخر الدين في نهاية الايجاز تنبيه غير الهمزة من ادوات الاستفهام تاتي ايضا للانكار
والتقرير كالهمزة نحو لم تدعي الانكار وكيف تؤذي اباك للانكار والتوبيخ واين مغيبك
للانكار نحو اين شركاي الذين كنتم تزعمون وسيأتي عن المص التصريح بان هل تاتي للاستفهام
التقريري لكن لا تجري فيه التفاصيل المذكورة ولا تكثر كما في الهمزة فلهذا اطلقوا اختصاص
المجيء لغير الاستفهام من تقرير وغيره وتاتي الهمزة ايضا للتهكم نحو اصلواتك تامرك وللتعجب
نحو الم تر الى ربك كيف مد الظل وللاستبطاء نحو الم يان للذين امنوا ان تخشع قلوبهم وللتسوية
وربما يتوهم ان المراد الواقعة بعد كلمة سواء بخصوصيتها وليس كذلك كما قال المص بل كما تقع بعدها
نحو سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون تقع بعد ما ابالي وما ادري وليت شعري ونحوهن
والضابط انها الهمزة الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها نحو سواء عليهم استغفرت لهم
ام لم تستغفر لهم وما ابالي اقمت ام قعدت الا ترى انه يصح استغفارك وعدمه وما ابالي بقيامك
وقعودك وللامر كما سياتي وكلها تدخل في قوله وغيره وعلى هذه المعاني الثمانية اقتصر في
المغني وقد ذكر لها ايضا معاني اخر كالعرض نحو الا تنزل عندنا والاستبطاء والزجر نحو اتشتم
اباك والوعيد نحو الم اؤدب فلانا باز الكلام ذكرها البيانيون للهمزة وغيرها من ادوات الاستفهام
وتختص هل من بين حروف الاستفهام بمناسبة قد وذلك مع الفعل نحو قوله تعالى هل اتاك
نبأ الخصم هل اتى على الانسان حين من الدهر اي قد اتى فسرها بذلك جماعة منهم ابن عباس رضي
الله عنهما والكسائي والفراء والمبرد وبالغ الزمخشري فزعم انها ابدا بمعنى قد وان الاستفهام انما هو
مستفاد من همزة مقدرة معها ونقله في المفصل عن سيبويه وقال في الكشاف هل اتى على الانسان
معنى التقريب والتقرير جميعا اي اتى على الانسان قبل زمان قريب طائفة من الزمان
الطويل الممتد لم يكن شيئا مذكورا بل نسيا منسيا في نطفة في الاصلاب والمراد بالانسان الجنس
بدليل انا خلقنا الانسان من نطفة انتهى وفسرها غيره بقد خاصة ولم يحملوا قد على معنى التقريب
بل على معنى التحقيق وقال بعضهم معناها التوقع وكانه قيل لقوم يتوقعون الخبر عما اتى على الانسان

وهي

324

وهل ادم قال والحين هو زمن كونه طينا ذكره في المغني وفي التسهيل تتعين مرادفتها لقد اذا
دخلت عليها الهمزة كما في قوله سائل فوارس يربوع بشدتنا اهل راونا بسفح القاع ذي الاكم ومفهومه انها
لا تتعين لذلك اذا لم تدخل عليها بل قد تاتي كما في الاية وقد لا تاتي قال وعكس قوم ما قاله الزمخشري فزعموا
ان هل لا تاتي بمعنى قد اصلا قال في المغني وهذا هو الصواب عندي اذ لا متمسك لمن اثبت ذلك
الا احد اوجه ثلاثة احدها تفسير ابن عباس وقد قلنا انما اراد ان الاستفهام في الاية للتقرير
وليس بحقيقي فقد صرح بذلك جماعة من المفسرين فقال بعضهم هل هنا للاستفهام التقريري
والمقرر به من انكر البعث وقد علم انهم يقولون نعم قد مضى دهر طويل لا انسان فيه فيقال لهم
والذي احدث الناس بعد ان لم يكونوا كيف يمتنع عليه احياؤهم بعد موتهم وهو معنى قوله ولقد
علمتم النشأة الاولى فلولا تذكرون اي فهلا تذكرون فتعلمون ان من انشأ شيئا بعد
ان لم يكن قادر على اعادته بعد عدمه وقال بعضهم ان هل لا تكون للاستفهام التقريري وانما
ذلك من خصائص الهمزة ليس كما قال الثاني قول سيبويه وهو الذي شافه العرب وفهم مقاصدهم
كما نقله الزمخشري عنه ولم ار ذلك في كتاب سيبويه بل فيه ما يخالفه فانه قال في باب عدة ما يكون
عليه الكلم ما نصه وهل وهي للاستفهام ولم يزد على ذلك والثالث دخول الهمزة عليها في
البيت والحرف لا يدخل على مثله في المعنى وقد رايت عن السيرافي ان الرواية الصحيحة ام هل
وام هذه منقطعة بمعنى بل فلا دليل وبتقدير ثبوت تلك الرواية فالبيت شاذ ويمكن
تخريجه على التوكيد كما في قوله ولا للما بهم ابدا دواء بل ذلك اسهل لاختلاف اللفظين
وكون احدهما على حرفين فهو كقوله فاصبح لا يسالنه عن بما به انتهى قلت غاية ما ذكره
بعد تسليمه بطلان ادلة خاصة على ذلك ولا يلزم من بطلان الدليل الخاص بطلان المعتمد ما ذكره
هنا فلعله يرجع اليه والله اعلم وتختص هل بمناسبة لا النافية فيراد بالاستفهام بها النفي
نحو قوله تعالى فهل يهلك الا القوم الفاسقون ولذلك دخلت على الخبر بعدها الا في قوله
تعالى هل جزاء الاحسان الا الاحسان وقوله وهل انا الا من غزية ان غوت غويت وان ترشد غزية ارشد والباء في قوله
الا هل اخو عيش لذيذ بدائم وصح العطف في قوله وان شفائي عبرة مهراقة فهل
عند رسم دارس من معول اذ لا يعطف الانشاء على الخبر فان قيل قد تاتي الهمزة لمثل ذلك
نحو افاصفاكم ربكم بالبنين الا ترى ان الواقع انه لم يصفهم بذلك قيل انما جيء
بها للانكار على مدعي ذلك ويلزم من ذلك الانتفاء لا انها للنفي ابتداء ولذا لا يجوز اقام الا زيد
قام الا زيد قال تعالى فهل على الرسل الا البلاغ المبين هل ينظرون الا الساعة
وقد يكون الانكار مقتضيا لوقوع الفعل على العكس من هذا اذا كان بمعنى ما كان ينبغي
لك ان تفعل نحو اتضرب زيدا وهو اخوك ويتلخص ان الانكار على ثلاثة اوجه انكار
على من ادعى وقوع الشيء ويلزم من هذا النفي وانكار على من اوقع الشيء ويختصان بالهمزة
وانكار لوقوع الشيء وهذا هو معنى النفي وهو الذي تنفرد به هل عن الهمزة قال في المغني وبيانه
ان من اسماء الاستفهام ما يراد به النفي ولا يرد ذلك على دعواه اختصاص هل بذلك فانه
بالاضافة الى حروف الاستفهام لا الى سائر ادواته فاعلمه ويشتركان اي الهمزة وهل في
النيابة عن الامر انابة الهمزة عنه نحو قوله تعالى أأسلمتم اي اسلموا وهل نحو قوله تعالى

انما يريد الشيطان ان يوقع بينكم العداوة والبغضاء الى قوله فهل انتم منتهون اى انتهوا
فهذا ما انتهى فيه الانشاء عن الانشاء فيفترقان مع ما مر من وجوه افتراقهما وانفراد كل منهما عن
الاخرى فى ان تخلص المضارع للاستقبال نحو هل تسافر بخلاف الهمزة نحو اتظنه قائما وانها
لا تدخل على الشرط ولا على ان ولا على اسم بعده فعل فى الاختيار بخلاف الهمزة بدليل افان مت
فهم الخالدون وآتين ذكرتم انك لانت يوسف ابشرا منا واحدا نتبعه ومنها اسماء وهى الاسم
ومنها كم وهى عشرة احد كم الموضوعة للعدد اى التى يستفهم بها عنه نحو سل بنى اسرائيل كم اتيناهم
من آية بينة اى كم آتيناهم اعشرين ام ثلاثين ثم آية مميز كم على زيادة من فيها ووقع من
الفصل بفعل متعد بين كم ومميزها فكم سؤال عن العدد لكن الغرض من هذا السؤال هو
التقريع والتوبيخ ومنه قوله تعالى كم لبثتم والثالث كيف وقد مر انها تاتى للشرط نحو
كيف تصنع اصنع ولا تجزم عند البصريين وللعطف ايضا عند قوم كما مر والغالب ان تكون
استفهاما اما حقيقيا نحو كيف زيد او غيره نحو كيف تكفرون فانه اخرج مخرج التعجب
وحقيقة وضعها ان تكون سؤالا عن صفة لموصوف نحو كيف زيد اصحيح ام سقيم وقد
تاتى للحال اى للسؤال عنه فى حالة ما اذا وقعت قبل التام اى ما يستغنى به عنها نحو قوله
تعالى وكيف تاخذونه وقولك كيف جاء زيد فما بعدها مستغن عنها فى كونه كلاما تاما ومعناه فى ذلك
السؤال عن هيئة الاخذ والمجيء اى على اى حالة تاخذونه وعلى اى حالة جاء زيد فيكون الجواب
والبدل منها النصب يقال كيف جاء زيد فتقول راكبا ونحوه فى البدل كيف جاء اراكبا ام ماشيا
قال المص وعندى انها تاتى فى هذا النوع مفعولا مطلقا ايضا وان منه الم تر كيف فعل ربك
اذ المعنى اى فعل فعل ربك ولا يتجه فيه ان تكون حالا من الفاعل ومثله فكيف اذا جئنا من كل
امة بشهيد اى كيف اذا جئنا من كل امة بشهيد تصنعون ثم حذف عاملها موخرا عنها وعن اذا
قيل الاظهر ان يقدر بين كيف واذا ويقدر اذا خالية عن معنى الشرط واما كيف وان
يظهروا عليكم فالمعنى كيف يكون لهم عهد وحالهم كذا وكذا فكيف حال من عهدا اما على ان تكون
تامة او ناقصة وقلنا بدلالتها على الحدث وجملة الشرط حال من ضمير الجمع وتاتى خبرا للسؤال
عنه حالا لكونها واقعة قبل غيره اى غير التام وهو ما لا يستقل بدونها كلاما نحو كيف زيد وكيف
كنت فزيد وحده لا يستقل كلاما وكذا كان واسمها ان قدرت ناقصة ومنه كيف ظننت زيدا
وكيف اعلمتك فرسك لان ثانى مفعولى ظن وثالث مفعولات اعلم خبران فى الاصل فالجواب والبدل
منها الرفع ان عدمت النواسخ يقال كيف زيد فتقول صحيح ونحوه وتقول فى البدل كيف زيد
اصحيح ام سقيم والا فالنصب نحو كيف اصبح زيد فتقول صحيحا وكيف اصبح اصحيحا ام سقيما
وقضيته ان كيف ليست ظرفا فيما ذكر وهو ما ذهب اليه احد بان موضعها عنده نصب وعندهما
رفع مع المبتدا ونصب مع غيره الثانى ان تقديرها عنده فى اى حال وعلى اى حال وعندهما
تقديرها فى كيف زيد اصحيح زيد ونحوه وفى نحو كيف جاء زيد اراكبا جاء زيد ونحوه الثالث
ان الجواب المطابق عنده ان يقال على خير ونحوه ولهذا قال رؤبة وقد قيل له كيف اصبحت
خير عافاك الله اى على خير فان اجيب على المعنى دون اللفظ قيل صحيح او سقيم وعندهما العكس
فصحيح وسقيم على ما يجب ذى عانية وعلى خير محمول على المعنى وقال ابن مالك ما معناه لم يقل

احد

ويذلك... زيادة من

في الارض عدد سنين

مع زيادة من

الحال

اليه السيرافي والاخفش ومن تبعهما وعند غيره ظرف

احيانا كيف ظرف اذ ليست زمانا ولا مكانا ولكنها لما كانت تفسر بقولك على اى حال لكونها سؤالا عن
الاحوال التامة سميت ظرفا لانها فى تاويل الجار والمجرور واسم الظرف يطلق عليهما مجازا
انتهى قال المص وهو حسن ويؤيده الاجماع على انه يقال فى البدل كيف انت اصحيح ام سقيم
بالرفع ولا يبدل المرفوع من المنصوب وقال ابن عقيل ما ذكروه فى معناها تفسير تقريب وحقيقة
وضعها السؤال عن وصف لموصوف ولهذا يبدل منها ما يدل على الصفة والموصوف نحو كيف
جاء زيد راكبا او صحيحا ولو كان ما ذكر حقيقة معناها لجيء فى البدل والجواب بالمصدر وهذا
ظاهر كلام س انتهى والثالث من بفتح الميم الموضوعة للعالم ليشمل هذا البارى سبحانه
وتعالى اى ليسال بها عن العارض المشخص للعالم فتفيد تشخيصه وتعيينه نحو قوله تعالى
من بعثنا من مرقدنا يا موسى طالبا الجواب بما يفيد التعيين فلهذا اجاب موسى عليه السلام
بما يفيد ذلك فقال ربنا الذى اعطى كل شيء خلقه ثم هدى لانه يوجب للعاقل الاعتراف
به وانما صح الجواب نحو رجل فاضل ومن قبيلة كذا ونحو ابن فلان واخو فلان وشبهه فى جواب
من ذا ونحوه من جهة ان المخاطب يفهم منه الشخص بحسب انحصار الاوصاف فى الخارج فى شخص
وان كان تلك الاوصاف بالنظر الى مفهوماتها كلية ويشمل اطلاقه الاستفهام انها لا يشترط
فى المستفهم عنه اذا كان نكرة دخول هو بينه وبين من وزعم الفراء انه لا يجوز من قائم الا
فى الشعر وانهم اذا لم يقولوا معرفة نحو من الغائم او فعلا او يفعل نحو من قام او يقوم ادخلوا
هو كقوله ومن هو كاذب ومن مجيئه فى الشعر بغير هو قوله من شارب مرتو يا بالكاس
يا تينى ويرده قوله تعالى وقيل من راق فلم يات هو بين من وراق ذكره فى الارتشاف
وقد تنوب عن النفى نحو قوله تعالى ومن يغفر الذنوب الا الله ومن يفعل هذا الا
زيد فهى فى الاستفهامية اشربت معنى النفى ولا يتقيد جواز ذلك بان يتقدمها
الواو خلافا لابن مالك بدليل من ذا الذى يشفع عنده الا باذنه وقد مر انها تكون موصولة
وشرطية وتاتى نكرة موصوفة ولهذا دخلت عليها رب فى قوله رب من انضجت غيظا قلبه
قد تمنى لى موتا لم يطع وموصوف بالنكرة كقولهم مررت بمن معجب لك وقال حسان رضى
الله عنه فكيف بنا فضلا على من غيرنا حب النبى محمد ايانا روى برفع غير فيحتمل ان من موصوفة
وتحتمل الموصولية وعليهما فالتقدير من هو غيرنا فالجملة صفة او صلة وقال الفرزدق
انا واياك ان حلت بارحلنا كمن بواديه بعد المحل ممطور اى كشخص ممطور بواديه وزعم
الكسائى انها لا تكون نكرة الا فى موضع يختص بالنكرات ورد بالبيتين فهذه اربعة معان لمن وزاد ابو على
انها تاتى نكرة وهو مما انفرد به فقال فى قول الشاعر وكيف ارهب امرا او اراع له وقد زكات الى
بشر بن مروان لنعم مركب من ضاقت مذاهبه ونعم من هو فى سر واعلان فزعم ان فاعل نعم مستترا
ومن تمييز وقوله هو مخصوص بالمدح فهو مبتدا خبره ما قبله او خبر لمبتدا محذوف وقال غيره
من موصولة فاعل وقوله هو مبتدا خبره هو آخر محذوف على حد قوله وشعرى شعرى والظرف متعلق بالمحذوف
لان فيه معنى الفعل اى نعم من هو الثابت فى حالتى السر والعلانية قال المص ويحتاج الى تقدير هو
ثالث يكون مخصوصا بالمدح وزاد الكسائى انها تاتى زائدة للتوكيد كما وذلك سهل على قاعدة الكوفيين
فى زيادة الاسماء وانشد عليه فكفى بنا فضلا على من غيرنا فى من خفض غير وقوله يا شاه من قنص لمن

في بدل الاختصاص

في بدل من قبلنا

على... تامة

بغير... انتهى

امنا شيئا وكيف زيد اصحيح ام سقيم وكيف كان... مثل ذلك

حلت له حرمت علي أو ليتها لم تحرم فيمن رواه لمن دونها وهو خلاف المشهور بل هي في ذلك موصوفة
اي على قوم غيرنا و يا شاء انسان قنص من باب الوصف بالمصدر والرابع الموضوع لغيره اي لغير
العالم وهو مهما فيستفهم بها عن غير العالم وانما قدم الخبر عليها لتشترك فيه مع مهما ما عطف عليها
وهي ما الاتية للاختصار قال في المغني وهي بسيطة لا مركبة من ما وما الشرطية ولا من ما الشرطية
وما الزائدة ثم ابدلت الهاء من الالف الاولى دفعا للتكرار خلافا لزاعمي ذلك وتاتي للاستفهام
بقلة اي نقلها واثبت ذلك جماعة منهم ابن مالك وتبعهم المص هنا نحو قوله مهما لي الليلة
مهما ليه اودى بنعلي وسربالية فزعموا ان مهما مبتدا ولي الخبر واعيدت الجملة توكيدا
واودى بمعنى هلك ونعلاي فاعل والباء زائدة مثلها في كفى بالله شهيدا وقال في المغني لا دليل
في البيت لاحتمال ان التقدير مه اسم فعل بمعنى اكفف ثم استانف استفهاما بما وحدها
وقد تقدم مجيئها للشرط و لا تستعمل ظرفا وقال ابن مالك تاتي للزمان والشرط فتكون
ظرفا لفعل الشرط وزعم ان النحاة اهملوه وانشد عليه حاتم وانك مهما تعط بطنك سؤله
وفرجك نالا منتهى الذم اجمعا وابياتا اخر قال في المغني ولا دليل في ذلك لجواز كونها للمصدر
اي اعطاء كثيرا او قليلا وهذه المقالة سبق ابن مالك اليها غيره وشدد الزمخشري
الانكار على من قال بها فقال هذه الكلمة في عداد الكلمات التي يحرفها من لا يد له في العربية
فيضعها في غير موضعها و يظنها بمعنى متى ويقول مهما جئتني اعطيتك وهذا من وضعه
وليس من كلام واضع العربية ثم يذهب فيفسر بها الاية فيلحد في ايات الله تعالى انتهى
يعني قوله تعالى مهما تاتنا به من اية و القول بها فيها ممتنع ولو صح ثبوته في غيرها لتفسيرها
بمن اية انتهى كلام المص والخامس الموضوع لغير العالم وهو ما فيستفهم بها عن غير العاقل
بكثرة اي مع كثرة ومعناها اي شيء نحو وما تلك بيمينك ما هي ما لونها قال موسى
ما جئتم به السحر على قراءة الجمهور بهمزة الالف فما مبتدا والجملة بعدها خبر والسحر اما
بدل منها ولهذا اقترن بالاستفهام كانه قيل السحر جئتم به واما بتقدير اهو السحر
او السحر هو واما قراءة السحر على الخبر فما موصولة والسحر خبرها و يقويه قراءة عبد الله
ما جئتم به سحر و يستفهم بها عن المجهول حقيقته وماهيته فتكون سؤالا عن المسمى وحقيقته
فيكون الجواب بذاتيات المسؤول كما قرر في المنطق ولهذا لما قال فرعون وما رب العالمين
طالبا للحقيقة اجاب موسى عليه السلام بالوصف تعريضا بتغليطه فانه لا يعلم الا بالصفات
وان ماهيته غير معلومة للبشر فقال رب السموات والارض فلم يتفطن فرعون لجوابه
فقال ان رسولكم الذي ارسل اليكم لمجنون اي انا طالب الجواب الدال على الحقيقة وهو يذكر
الجواب الدال على الصفة وهذا جواب لسؤال اخر ما فغلط موسى عليه السلام في الجواب واكد
من المؤكدات في الوصف وجوابه فقال رب المشرق والمغرب وما بينهما ان كنتم تعقلون
اي ان كان لكم ادنى شيء من العقل عرفتم انه لا يكون اللائق هنا الا السؤال عن وصفه
دون ماهيته وفي هذه الاية مباحث اوردناها في شرح مقدمة الزركشي **ويحذف**
الفها اي الفها اذا جرت بحرف جر وجوبا كما في المغني وباضافة جوازا كما يعلم مما ياتي وتبقى
الفتحة دليلا عليها نحو قوله تعالى عم يتساءلون ونحو حتى م وسلام انت وفي الارتشاف

عن

عن الفراء اذا اضفت اسما الى ما الاستفهامية بقيت الالف واجاز الاخفش عدم اثباتها
ولم يجز فوق مه لان خبره عند الارتشاف وهو مخصوص بالشعر كقوله يا ابا الاسود لم خلفتني
لهموم طارقات وفكر وعلة حذف الالف كما قال ابن عقيل وغيره التخفيف لكثرة الاستعمال
وقال في المغني علته الفرق بين الاستفهام والخبر فلهذا حذفت في نحو فيم انت من ذكراها
فناظرة بم يرجع المرسلون لم تقولون ما لا تفعلون وثبتت في نحو لمسكم فيما افضتم فيه
يؤمنون بما انزل اليك وما انزل من قبلك ما منعك ان تسجد لما خلقت بيدي وانما لم يعكس
لان ما الخبرية اكثر فاجري الكثير على الاصل من الاثبات وكما لا تحذف الالف في الخبر
لا تثبت في الاستفهام واما قراءة عكرمة وعيسى عما يتساءلون فنادر وقول حسان رضي
الله عنه على ما قام يشتمني لئيم كخنزير تمرغ في دمان فضرورة والدمان كالرماد زنة
ومعنى ولا يجوز حمل القراءة المتواترة على ذلك لضعفه فلهذا رد الكسائي قول المفسرين
بما غفر لي ربي انها استفهامية مع رده على من قال لابن بما اغويتني ان المعنى باي شيء
اغويتني بان اثبات الالف قليل شاذ انتهى لكن الزمخشري حكى في كشافه ان ذلك لغة
وكلام الدينوري في المهذب نحوه حكاه ابن عقيل وقال جماعة منهم الامام فخر الدين في فبما
رحمة من الله انها للاستفهام التعجبي اي فباي رحمة ويرده ثبوت الالف وان خفض رحمة
ح لا يتجه لانها لا تكون بدلا من ما اذ يجب اقتران المبدل من اسم الاستفهام بالهمزة كما مر
ولا عطف بيان لان ما الاستفهامية لا توصف ولا يوصف بها كالضمير لا يعطف عليه عطف
البيان ولا يضاف فان اليلان اسما الاستفهام والشرط والموصولات لا يضاف منها غير اي
باتفاق وكم في الاستفهام عند الزجاج واحترز بقوله اذا جرت عن ما اذا رفعت او نصبت
نحو ما هذا وما صنعت فلا تحذف الفها الا الضرورة كقوله الام تقول الناعيان
الامه الا فاندبا اهل الندى والكرامة الا ان صحبتها اي ان صحبت ما لفظه ذا حال كونها
مركبة بناء على ثبوت زيادة الاسما كما ذهب اليه جماعة واجازه ابن مالك نحو لماذا صنعت
لكن قال في المغني التحقيق ان الاسما لا تزاد فلذلك لم يستثن فيه هذه الصورة مما ذكر او حال
كونها موصولة اي بمعنى الذي على ما هو الظاهر المتبادر فلا يحذف الف ما مع الجار
لان الفها قد صارت كالحشو فنقص بطرفها المسهل لحذفها فالزايدة نحو قولك لما
ذا جئت اي لاي شيء باثبات الالف لكنه بحث في المغني في وجوب حذفها في هذه الحالة
فقال في فصل لماذا صنعت قال وعلى هذا التقدير فينبغي وجوب حذف الالف في نحو علام
لم ذا جئت انتهى وكانه يشير الى انه لا يكون مع الزايدة كالحشو فلا يقدح في تطرفها بخلاف
ما اذا كانت ذا مركبة معها فلا تحذف الفها كما قاله في المغني كغيره لانها صارت
حشوا وعن هذه الصورة احترز في التسهيل بقيد المفردة في قوله والتزم في غير ندور
حذف الف ما الاستفهامية المفردة ولعل هذه هي مراد المص بقوله او موصولة اي غير
منفصلة من ما بان جعلت معها اسما واحدا كما قال الاخفش في الاوسط ان وصلت ذا بما
اثبت الالف ومراده اذا ركبت مع ما فيكون المثال المذكور في المتن للقسمين من الزايدة
والمركبة لصلاحيته للاعتبارين فاقتصار على مثال واحد مؤيد لهذا التاويل وهو

متعين والالزم دخول صورة التركيب في المستثنى اي لزوم الحذف وهو خلاف صريح كلام المغني
والتسهيل كما مر ولم ينكر احد خلافه فيما اعلم بل لم يستثن في المغني من صور لزوم الحذف غيرها
واما الموصولة التي بمعنى الذي فلا يتصور وقوعها بعد ما المجرورة بالحرف لان الكلام معها
يكون جملة وحرف الجر لا يدخل على الجملة الا ان قدرت مجرورة باضافة قول او قايل اي فلا تحذف
الفصحاء نحو اجئت قايل ماذا صنعت بحجر علي وزان يقول الشاعر انشده في المغني واجيب
قايل كيف انت بصالح حتى مللت وملني عوادي لكنه مع ما فيه من التسامح يكون المجرور
ح هو الجملة لا ما الاستفهامية فاطلاق كونها مجرورة في مثل ذلك مجاز من اطلاق ما هو
للكل على الجزء بل يلزم دخول صورة التركيب في المستثنى منه وهو فاسد كما مر ولان الموصولة
في ذلك كالاشارية وهي لا تمنع من حذف الف ما الاستفهامية المجرورة كما اشار اليه بقوله
بخلاف ذا الاشارية اذا صحبت ما نحو قولك لماذا التواني اي لاي شيء هذا التواني
فانها تحذف الفصحاء كما شمله المستثنى منه لبقا تطرفها فتتمة هذا الحكم مختص بما
الاستفهامية اما الموصولة والشرطية فلا تحذف الفهما اذا جرتا وزعم ابو زيد ان
من العرب من يحذف الف الموصولة فيقول سل عم شئت وقال المبرد هي لغة وقد تقدم
لما مواضع وتلخيص القول فيها كما في المغني انها اسمية وحرفية وكل منهما ثلاثة اقسام
فاحد اوجه الاسمية ان تكون معرفة وهي نوعان ناقصة وهي الموصولة نحو ما عندكم ينفد
وقد سبقت وتامة وهي نوعان عامة اي مقدرة بقول الشيء وهي التي لم يتقدمها اسم
تكون هي وعاملها صفة له في المعنى نحو ان تبدوا الصدقات فنعما هي اي فنعم الشيء هي
والاصل فنعم الشيء ابداؤها فحذف المضاف واتيب المضاف اليه فارتفع وخاصة وهي التي
يتقدمها ذلك وتقدر من لفظ ذلك الاسم نحو غسلته غسلا نعما ودققته دقا نعما اي نعم
الغسل ونعم الدق واكثرهم لا يثبت مجيئها معرفة تامة واثبته جماعة منهم ابن خروف
ونقله عن سيبويه وقد اشار الى هذا النوع في باب النعت وثانيها ان تكون نكرة مجردة عن
معنى الحرف وهي ايضا نوعان ناقصة وهي الموصوفة وتقدر بشيء نحو مررت بما معجب
لك اي بشيء وتامة ومنها التعجبية وقد سبقت والتي في باب نعم وبئس نحو غسلته
غسلا نعما فما نصب على التمييز عند جماعة وقد مر مبسوطا ومنها التي في قولك ان زيدا
مما يكتب اي انه من امر كتابة اي مخلوق من امر ذلك الامر وهو الكتابة فما بمعنى شيء وان وصلتها
خفض بدلا منها والمعنى بمنزلته في خلق الانسان من عجل وزعم جماعة انها معرفة تامة
بمعنى الشيء او الامر وان وصلتها مبتدا والظرف خبره والجملة خبر ان ونقله ابن مالك عن
سيبويه ولا يتحصل للكلام معنى طائل على هذا التقدير وثالثها ان تكون نكرة مضمنة معنى
الحرف وهي نوعان استفهامية كما ذكر وشرطية وهي نوعان غير زمانية وقد سبقت في باب
الشرط وزمانية عند الفارسي وابي البقا وابن بري وابن مالك وهو ظاهر قوله تعالى فما استقاموا
لكم فاستقيموا لهم اي استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم ويحتمل في فما استمتعتم به منهن فآتوهن
اجورهن الا ان ما فيه مبتدا والظرف والهاء من به راجعة اليها ويجوز فيها الموصولية وفآتوهن
الخبر والعايد محذوف اي لاجله وفي التسهيل انها توصف على راي كقولهم لامر ما جدع قصير انفه

فقيل

٣٢٧

327

فقيل ما صفة لامر والمشهور انها زايدة فيه كما سياتي واحد اوجه الحرفية ان تكون نافية فان
دخلت على الاسمية اعملها الحجازيون نحو ما هذا بشرا وقد سبقت او على الفعلية لم تعمل نحو
وما تنفقون الا ابتغاء وجه الله وثانيها ان تكون زايدة كافة وغير كافة وستاتي باستيفا
ان شا الله تعالى وسادس اسما الاستفهام اي بفتح الهمزة وتشديد اليا ويستفهم بها عن المميز
لبعض من كل وهو مضمون ما اضيفت اليه سوا كان من ذوي العلم او لا زمانا او مكانا او غيرهما
نحو ايكم زادته هذه ايمانا فباي حديث بعده يؤمنون وعبارته لا تشمل التمييز عن الكلي
كما ان قول بعضهم لتمييز احد المتشاركين في امر عام لا يشمل عن الكل والاولى التعبير بما يشمل
التمييز عن الكل والكلي كقول بعضهم لتمييز مفصل ما عرفت جملته قال صاحب المفتاح
يقول القايل عندي ثياب فتقول اي الثياب فتطلب منه وصفا يميزها عندك مما يشاركها
في الثوبية فقيل انه اذا اضيف الى المشار اليه كقولهم ايهم يفعل كذا فجوابه اسم متضمن
للاشارة الحسية او اسم علم واذا اضيفت الى الكلي فجوابه فصل او ما لكل مميز لا غير وعلى الجملة
فهو سوال عن المميز اما في الذاتيات او العرضيات كما اوضحته في شرح مقدمة العلوم
في المنطق وقد سبق من المصنف انها تكون موصولة نحو ايهم اشد وشرطية نحو ايا ما تدعوا فله الاسما الحسنى
ووصلة لندا ما فيه ال نحو يا ايها الرجل وتكون ايضا دالة على معنى الكمال فتقع صفة
للنكرة نحو زيد رجل اي رجل وحالا من المعرفة نحو مررت بعبد الله اي رجل قيل ونكرة
موصوفة نحو مررت باي معجب لك وهو غير مسموع ولا يكون تمييز منكور معها محذوفا
البتة الا في الندا او الحكاية فتقول جاني رجل فتقول اي رجل يا هذا وجاني رجلان
فتقول ايان ورجال فتقول ايون وسبق حكمها في الاضافة وسابعها اين وهي للمكان
اي للاستفهام عنه نحو اين كنت وبنيت على الحركة لالتقا الساكنين وعلى الفتح
لاستثقال الضمة والكسرة بعد اليا وثامنها ايان للزمان اي للسوال عن المستقبل
منه نحو ايان تخرج ولا يجوز ايان خرجت وتستعمل في مواضع التفخيم والتعظيم نحو
قوله تعالى يسالونك عن الساعة ايان مرساها يسال ايان يوم القيامة الدين ولا يقال ايان تموت
ايان التفخيم وغيره وللمستقبل نحو متى تقوم وللماضي كقوله متى كان يوم الخيام
بذي طلوح سقيت الغيث ايتها الخيام وقد سبق مجي هذه الثلاثة للشرط وتكون ايضا
ظروف زمان ولا تستعمل لغير الظرفية وتقع متى وايان في الاستفهام ظرفين وخبرين
ايضا نحو متى القتال وايان مرساها ولا يجوز متى زيد اذ لا يخبر بالزمان عن الذات كما مر
وتاتي متى اسما مرادفا للوسط وحرفا بمعنى من او في لغة هذيل فيقولون اخرجها
متى كمه اي منه واختلف في قول بعضهم متى لجج فقال ابن سيده بمعنى في وقيل
بمعنى وسط وفي قوله شربن بما البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نئيج فقيل
بمعنى من وقيل بمعنى وسط وعاشرها انى وهي سوال عن الحال فتكون بمعنى كيف نحو
قولك انى ظفرت بالعدو راغبا ام مكافيا اي على اي حال ظفرت به ومنه فاتوا حرثكم انى
شئتم اي على اي حال شئتم ومن اي شق اردتم بعد ان يكون المأتى موضع الحرث ولم يجي انى
زيد بمعنى كيف زيد كذا قال سعد الدين وقال بعض المغاربة تقول انى زيد تريد كيف زيد

المميزة

وتاسعها متى للسوال عن الزمان

او سؤالًا عن الزمان كمتى وعن المكان كاين فالاول نحو انى تسافر غدًا او بعد غد اى متى
والثانى نحو انى كنت نحو اين كنت وقد تاتى بمعنى من اين نحو قوله تعالى انى لك هذا اى من
اين لك هذا الرزق الاتى كل يوم ويحتمل ان يكون معناه اين الا انه فى الاستعمال يكون
مع ظاهرة كما فى قوله من اين عشرون لنا من انى او مقدرة نحو انى لك هذا اى من انى
من اين كذا ذكره الرضى وقال الاعلم فى المخترع انى بمعنى متى واين وكيف وقيل فى قوله
تعالى انى شئتم بالاوجه الثلاثة ولا تاتى بمعنى كيف ومتى الا وبعدها فعل كما مثل المص
وقد مر انها تكون شرطية وعدها الناس فى الظروف واذا كانت شرطية فهى بمعنى اين
وقال بعضهم هى لتعميم الاحوال فهذه جملة ادوات الاستفهام حروفا واسما فصل
وقد تحذف فا كيف كقوله كي تخاف الراجيك صنعا وقد اغنيت بالبذل عدما
عن سؤاله وقوله كى تجنحون الى سلم وما ثئرت قتلاكم ولظى الهيجا تضطرم اراد كيف كما
قال بعضهم سو افعل اى سوف وقد تحذف يا اي المدغم فيها كقوله تنظرت نصرا والسماكين ايهما
وقد تنوب اى عن النفى كقوله اى نفس توقت الموت بالمال ولا بالعبيد والانصار
وقول المتنبى اى يوم سررتني بوصال لم ترعنى ثلاثة بصدود اى ما سررتنى يومًا
بوصالك الا ورعتنى ثلاثة بصدودك والجملة الاولى مستانفة قدم ظرفها لانه
الصدر والثانية اما فى موضع جر صفة لوصال على حذف العايد اى لم ترعنى بعده كما حذف
من قوله تعالى يوم لا تجزى نفس عن نفس شيئا او نصب حالا من فاعل سررتنى او مفعوله
والمعنى اى يوم سررتنى غير رايع لها وغير مروع منك وهى حال مقدرة مثلها فى طبتم
فادخلوها خالدين ولا محل لها على ان تكون معطوفة على الاول بفا محذوفة كما قيل فى قوله
تعالى ان الله يامركم ان تذبحوا بقرة قالوا اتتخذنا هزوًا قال اعوذ بالله وكذا البقية
الاية ولا يجوز ان تكون اى فيه موصولة لان الموصولة لا تضاف الا الى المعرفة وفى الاستفهام
المراد به النفى كما ذكر قال فى المغنى ويوخذ من اقتصاره على مجيئها للنفى ان غيرها من
الاسما المذكورة لا ياتى له وقال البدر بن مالك يستفهم بمتى واين وكيف مرادا انها الجحد
تقول متى قلت هذا اى ما قلت وحكى الكسائى اين كنت لتنجو منى وقال تعالى كيف
يكون للمشركين عهد عند الله اى ما يكون تنبيه جواب من اخص منه فلو قلت فيمن
جاك شخص او انسان لم يجز لان الاول اعم والثانى لم يعرف السايل ما لم يعرفه بل تقول اما
رجل او زيد وكذا من فى نحو من الرجل فتقول زيد او احد من بنى تميم وجواب ما ان كان سوالا
عن الماهية هو النوع كانسان او فرس وان كان عن الصفة نحو ما زيد فعالم او ظريف
ونحوهما من الصفات وجواب اى المضاف الى المعرفة معرفة نحو زيد او عمرو او اما اذا
اضيف الى نكرة ففى جواب اى الرجال فعل ذاك وجواب المضافة الى النكرة ما يصلح وصفا لتلك النكرة
بنحو عالم او كاتب فى جواب اى رجل وجواب كيف لا يكون الا نكرة وجواب كم تعيين العدد
معرفة كان او نكرة ومنع ابن السراج ان يكون معرفة وجواب متى وايان تعيين الزمان
دون المبهم منه وجواب اين وانى المكان الخاص وجواب الهمزة مع ام الاسم وجواب الهمزة وحدها
او مع او وجواب هل نعم او لا ذكر ذلك الرضى واعلم ان لادوات الاستفهام صدر الكلام ولما
كان

كان هذا الحكم لا يختص بها بل يشركها فى ذلك غيرها اشار الى جميع ذلك فقال ولادوات
التحضيض وهذا خبر مقدم لقوله بعد صدر الكلام وهى اى ادوات التحضيض هلا والا
ولولا الا الاستفهامية ولوما وقد مر شرحها وهذه الحروف تحتمل التركيب فيكون الاصل
لو وهل مع زيادة لا وما ويكون اصل الا هلا ابدلت الها همزة كما صرح بذلك بعض علماء
البيان ويحتمل خلافه وهو الظاهر وادوات الاستفهام بالجر عطفا على ادوات التحضيض
وهى الحروف الثلاثة والاسما العشرة التى مر ذكرها وادوات الشرط وهى ان وما ذكر
معها فى باب اعراب الفعل وما النافية مطلقا اى عن التقييد بجواب القسم الاتى فى
اختيها او غيره بل لها الصدر باجماع البصريين مطلقا من غير تفصيل ولا وان النافيتين
لجواب القسم كقوله ردوا فوالله لا ذدناكم ابدا ما دام فى ماينا ما لوارده وقوله
تعالى ولين زالتا ان امسكهما من احد من بعده فلهما الصدر لحلولهما محل ادواته
على الصحيح وعليه اعتمد المص حيث جعل انتصاب حب العراق فى قوله اليت حب العراق
الدهر اطعمه والحب ياكله فى القرية السوس على التوسع واسقاط الخافض وهو على ولم
يجعله من باب زيدا ضربته لان التقدير لا اطعمه ولا لها الصدر فلا يعمل ما بعدها
فيما قبلها كما سياتى وما لا يعمل لا يفسر عاملا كما مر وافهم التقييد بجواب القسم انهما اذا لم
يقعا فى جوابه لم يكن لهما الصدر اما لا فلوقوعها بين الجار والمجرور نحو غضبت من لا شى
وبين الناصب والمنصوب فى نحو لئلا يكون والجازم والمجزوم نحو الا تفعلوه وتقدم معمول
ما بعدها فى نحو يوم ياتى بعض ايات ربك لا ينفع نفسا ايمانها وقيل لها الصدر مطلقا
وعليه المغاربة فلذلك لم يعدوها فى المعلقات ومحل ذلك فى لا غير الناسخة كما لتى
فى لا رجل فلها الصدر لان الحرف الناسخ له الصدر كما صرح به الرضى والمص ايضا فانه
نقل عن ابن الحاجب فى قوله تعالى يوم يرون الملايكة لا بشرى يومئذ ان العامل فى
يوم ما بعد لا النافية ثم رده بان لا فى الاية حرف ناسخ لا يتقدم معمول ما قبله
عليه ولو لم يكن نافيا فكيف اذا كان حرف نفى انتهى واما ان فلم اقف على نقل فيها عن غير
ما اقتضاه مفهومه هنا وكم الخبرية ولذلك عدها فى المعلقات تبعا لبعضهم
كما مر ولام الابتدا فلها الصدر فى غير باب ان كما مر وكذا رب كما مر منه فى المجرورات
وفى الجواب كما اشار اليه فى الاشتغال وكذا اذا الفجائية كما مر ايضا فيه والحروف
الناسخة ما عدا ان المفتوحة لما مر فيها وكذا قال الرضى كل ما يغير معنى من معانى الكلام
ويوثر فى مضمونه وكان حرفا كحروف النفى ما عدا لم ولا فى غير جواب القسم وكحروف التنبيه
والتشبيه والعرض وغيرها لها صدر الكلام وانما لزم تصدير المغير الدال على قسم من اقسام
الكلام كما فى الادوات المذكورة ليبنى السامع ذلك الكلام من اول الامر على ما قصد المتكلم اذ لو
جوز تاخير المغير تاخر والواجب على السامع حمل الكلام الخالى عن المغير من اول الامر على
كون مضمونه خاليا عن جميع المغيرات لتردد فى ذهنه ان هذا التغيير راجع الى الكلام المتقدم
الذى حمله على انه خال عن التغييرات او ان المتكلم يذكر بعد ذلك المغير كلاما اخر يوثر فيه
ذلك المغير فيبقى فى حيرة وكل واحد من هذه الاحرف يدل على قسم من اقسام الكلام فوجب

تصدقت وان المكسورة وان لم تغير المعنى لانها حرف ابتدا كاللام فلذلك وجب تصديرها
والى نتيجة هذا الحكم اشار بقوله التفريع فقال فلا يتاخرن عن معمولها اى عامل واقع بعدهن
فلا يقال زيدا هل ضربت وكذا نحو فلذلك خطا المصنف لان ثمودا من قوله تعالى وثمودا
فما ابقى مفعول مقدم لان ما النافية لها الصدر وانما هو معطوف على عادا او هو بتقدير
واهلك عادا او ثمودا ونحن عن فضلك ما استغنينا لانه شعر مع ان المعمول ظرف وهو
ما يتوسع فيه كما مر واما قراءة عمرو بن عايد من شر ما خلق وحذف التنوين في ليلة الاول
وكذا قول بعضهم ان ملعونين من قوله تعالى ملعونين اينما ثقفوا حال من معمول ثقفوا
ورد بان الشرط له الصدر والصواب انه منصوب على الذم ولا يعمل في الاسم منهن
كمن وما الاستفهاميتين والشرطيتين ما اى عامل واقع بعده ولذلك خطاء المصنف
الحوفي حيث قال ان البا في قوله تعالى فناظرة بم يرجع المرسلون متعلقة بناظرة لان
الاستفهام له الصدر ومثله قول ابن عطية في فاتى تؤفكون ان انى ظرف لقاتلهم
والصواب تعلقهما بما بعدهما ونظيرهما قول المفسرين في ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا
انتم تخرجون ان المعنى اذا انتم من الارض فعلقوا ما قبل اذا بما بعدها حكى ذلك عنهم
ابو حاتم في كتاب الوقف والابتدا وهو لا يصح في العربية لان اذا الفجائية لها الصدر
بمنزلة الفا لا يعمل ما قبلها فيما بعدها وزعم الفراء ان كم في قوله تعالى الم يروا كم اهلكنا
قبلهم من القرون الاية منصوبة بيروا وقال في شرح الشذور وهو سهو لان كم ايا قدرت كم
استفهامية او خبرية ونقل ان توصلنا بدل من كم في شرح الشذور عن سيبويه وفي
المغني ان عامل البدل هو عامل المبدل منه فان قدر عامل البدل يروا فكم لها الصدر فلا
يعمل فيها ما قبلها وان قدر اهلكنا فلا تسلط له في المعنى على البدل اذ لا يصح ان يقال
اهلكنا عدم الرجوع قال والصواب ان كم مفعول لاهلكنا اذ الجملة معمول ليروا
معلقة او هي معترضة بين يروا وان وصلتها وكذا قول ابن عصفور في او لم يهد لهم
كم اهلكنا قبلهم من القرون ان كم فاعل مردود بان لها الصدر وقوله ان ذلك جا على
لغة ردية حكاها الاخفش عن بعضهم تقول ملكت كم عبيد فيخرجها عن الصدر خطا عظيم
حيث خرج كلام الله تعالى على هذه اللغة وانما الفاعل ضمير اسم الله او ضمير العلم او الهدى
المدلول عليه بالفعل او جملة كم اهلكنا على القول بمجيء الفاعل جملة مطلقا او بشرط اقترانه
بما تعلق عن العمل والفعل قلبي كما في ظهر لهم قام زيد كما مر الا الجار والمضاف فانهما يعملان
في ادوات الصدر وان تقدما نحو عم يتساءلون ومجيء م جئت ويستثنى ايضا كما قال ابو حيان
الاستفهام بأي في الاستثبات فانه قد يتقدم عليها العامل فاذا قيل ضربت رجلا قلت
اذا استثبت ايا ضربت وضربت ايا وما اضيف الى صدري من المذكورات مما تقدم الاضافة
اليه فصدر لها ورتبة الصدر ولذلك وجب تقديم المبتدا في نحو غلام من عندك
والخبر في نحو صبيحة اى يوم سفرك والمفعول في نحو غلام ايهم ضربت ومن المجرور بها في نحو من
غلام ايهم انت افضل كما مر ذلك كله ووجب الرفع في نحو علمت ابو من زيد والى هذا اشار
الامين المحلي في قوله عليك بارباب الصدور فمن غدا مضافا لارباب الصدور تصدرا واياك

ان

ان ترضى صحابته فيتم فتخيط قدرا عن علاك وتخفضه فرفع من ثم خفض مزمل ببيان قول
مغيربا ومحذرا والاشارة بقوله ثم خفض مزمل الى قول امرئ القيس كان ثبيرا في عرانين
وبله كبير اناس في بجاد مزمل فمزمل صفة كبير وكان حقه الرفع لكنه خفض للجوار ورتبة المخفوض
فمن ثم اى من اجل ان الادوات المذكورة وما اضيف اليه منها لا يتاخرن عن معمول ما بعدهن
امتنع النصب على الاشتغال في نحو زيد هل ضربته وعمرا ما رايته لان ما بعد الاستفهام
والنفي لا يعمل فيما قبله ومن اجل انها لا يعمل في الاسم منهن ما قبله امتنع النصب بفعل القلب في
نحو علمت ازيد قائم لوجوب تعليقه بالاستفهام ولذلك ايضا اعرب اي منقلب من قوله
تعالى وسيعلم الذين ظلموا اى منقلب ينقلبون مصدرا اى مفعولا مطلقا لا مفعولا
ليعلم والاصل ينقلبون اى منقلب ومجموع الجملة في محل نصب بفعل القلب ولذلك ايضا
قدر ضمير الشان في قوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظبا والكنيسة
متعبد النصارى والجاذر جمع جاذر وهو ولد البقر الوحشي اى انه اى الشان ولم يجعل من اسمها
لانها شرطية بدليل جزمها الفعلين والشرط له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله ومثله قوله ان من
لام في بني بنت حسان الحه واعصه في الخطوب ومنها حروف الجواب وهى سبعة احدها
نعم بفتح العين على الاشهر وبها قرا معظم السبعة قالوا نعم وكسرها وهي لغة كنانة
وبها قرا الكسائى وجاءت في كلام النبي صلى الله عليه وسلم وعمر وعلي والزبير وابن مسعود
رضي الله عنهم وبعضهم يبدلها حاء حكاه النضر بن شميل وبها قرا ابن مسعود وبعضهم
يكسر النون اتباعا لكسرة العين تنزيلا لها منزلة الفعل في نحو شهد بكسرتين كما نزلت
بلى منزلته في الامالة والفارسي لم يطلع على هذه القراءة فاجازها قياسا وهي اما لتصديق
مخبر كان يقال قام زيد او ما قام زيد فيقال فيهما نعم في الاول تصديق للثبوت وفي الثاني
تصديق للنفي او اعلام مستخبر اى مستفهم يقال هل جاءك زيد فتقول نعم قال تعالى فهل وجدتم
ما وعد ربكم حقا قالوا نعم اين لنا لاجرا او وعد طالب وذلك بعد افعل ولا تفعل وما في
معناهما نحو هلا تفعل وهلا لم تفعل يقال احسن الى فلان فتقول نعم وبعد الاستفهام في نحو
هل تعطيني ويحتمل ان تفسر في هذا باعلام وقد جعلها صاحب المقرب بعد الاستفهام للوعد
لكنه غير مطرد وقيل تاتي للتوكيد اذا وقعت صدرا نحو نعم هذه اطلالهم قال المصنف والحق
انها في ذلك حرف اعلام وانها جواب لسؤال مقدر قال ابن عقيل وتصديق لما بعدها وقدمت
ولم ينكر سيبويه معنى الاعلام البتة بل قال واما نعم فعدة وتصديق كانه يعني انه اذا قيل هل قام زيد
فقيل نعم فهي لتصديق ما بعد الاستفهام والاولى ما ذكره المصنف من انها للاعلام اذ لا يصح
ان تقول للقايل ذلك صدقت لانه انشا لا خبر والثاني اى بكسر الهمزة وسكون اليا وهي بمعنا نعم
اي بمعنى نعم تكون لتصديق الخبر واعلام المستخبر ووعد الطالب فتقع بعد قام زيد وهل قام
زيد واضرب زيدا وزعم ابن الحاجب انها انما تقع بعد الاستفهام نحو ويستنبئونك احق هو قل
اى وربي وتختص عند الجميع بالقسم فلا تقع الا قبله نحو اى وربي انه لحق واذا قيل اى والله ثم
اسقطت الواو جاز سكون اليا وفتحها وحذفها وعلى الاول فيلتقي ساكنان على غير حدهما
والثالث اجل بسكون اللام والرابع جير بكسر الراء على اصل التقاء الساكنين كامس

وفتحها للتخفيف كاين وكيف والخامس ان المكسورة المشددة وهذه الثلاثة تكون
لتصديق الخبر سوا كان موجبًا او منفيًا وتنبيه المالقي في اجل بالمثبت يقال قام زيد
فتقول اجل وجير وان اى نعم قام وكذا في ما قام وما صرح به من كون جير حرف جواب
هو الاصح وقيل اسم بمعنى حقا فيكون مصدرًا وقيل بمعنى ابدًا فيكون ظرفا والصحيح الاول
والا لاعربت ودخلت عليها الـ ولم تؤكد اجل بها في قوله اجل جير ان كانت ابيحت وعاثره
وتلت على الفردوس اول مشرب • واما قوله وقايلة اشبت فقلت جير • اسرّ
انني من ذاك انه • فخرج على وجهين احدهما ان الاصل جير ان بتاكيد جير بان التي بمعنى
نعم ثم حذفت همزة ان وخففت الثاني ان يكون شبه النصف باخر البيت فنونه
تنوين ترنم وهو لا يختص بالاسم كما مر ووصل بنية الوقف وما جزم به من كون ان
تقع جوابًا بمعنى نعم جزم به كذلك في المغني قال خلافا لابي عبيدة استدل المثبت
بقول قيس الرقيات بكر العواذل في الصبوح يلمنني والومهنه ويقلن شيب قد علاك وقد
كبرت فقلت انه واجيب بانا لا نسلم ان الها للسكت بل هي ضمير منصوب بها والخبر
محذوف اى انه كذلك قال المص والجيد الاستدلال بقول ابن الزبير لمن قال لعن
الله ناقة حملتني اليك فقال ان وراكبها اى نعم ولعن راكبها اذ لا يجوز حذف الاسم
والخبر جميعًا وعن المبرد انه حمل على ذلك قراءة من قرا ان هذان لساحران واعترض
بان مجيء ان بمعنى نعم شاذ حتى قيل انه لم يثبت ولان اللام لا تدخل في خبر المبتدا
واجيب عن هذا بانها زائدة لا للابتداء او بانها داخلة على مبتدا محذوف اى لهما
ساحران او لانها دخلت بعد ان هذه لشبهها بان المؤكدة لفظا كما قال ورج الفتى
للخير ما ان رايته فزاد ان المصدرية لشبهها في اللفظ بما النافية ويضعف
الاول ان زيادة اللام في الخبر خاصة بالشعر والثاني بان الجمع بين لام التوكيد
وحذف المبتدا كالجمع بين المتنافيين وفيه نظر يعلم مما مر في بحث الحذف
وقضية كلامه ان اجل تختص بالخبر فلا تقع بعد الاستفهام وهو قول الزمخشري
وابن مالك في جماعة وقال ابن خروف اكثر ما تجيء بعد الخبر وجزم في المغني بانها
تكون ايضا اعلامًا للمستخبر ووعدا للطالب فتقع بعد نحو اقام زيد واضرب زيدا قال وقيد
المالقي الطلب بغير النهي ونقل انها لا تجيء بعد الاستفهام عمن ذكرنا ونقل عن الاخفش
انها بعد الخبر احسن من نعم ونعم بعد الاستفهام احسن منها وهذا كالجمع بين القولين
وظاهر قولهم في ان انها بمعنى نعم مجيئها للثلاثة والسادس لا وهي حرف جواب موضوعة
لنفي لا لايجاب فتكون مناقضا لنعم وهذه تحذف الجمل بعدها كثيرا يقال اجاك زيد فتقول لا
بدليل ما قبلها وتاتي لايجاب النفي فتفيد ابطاله سوا كان مجردا اى عن الاستفهام
نحو زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا قل بلى وربي لتبعثن او مقرونا باستفهام حقيقي
نحو اليس زيد بقايم فتقول بلى او توبيخي نحو ام يحسبون انا لا نسمع سرهم ونجواهم بل
ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى او تقريري نحو الم ياتكم نذير الست بربكم قالوا
بلى اجروا النفي مع التقرير مجرى النفي المجرد في رده ببلى ولذلك قال ابن عباس وغيره

لو

بعدما و

لو قالوا نعم كفروا ووجهه ان نعم تصديق للخبر بنفي او ايجاب ولذلك قال جماعة من الفقهاء
لو قال اليس لي عليك الف فقال بلى لزمته ولو قال نعم لم تلزمه وقال اصحابنا الشافعية
بل تلزمه فيهما وجروا في ذلك على مقتضى العرف دون اللغة قال في المغني ونازع السهيلي
وجماعة في المحكي عن ابن عباس وغيره في الاية متمسكين بان الاستفهام التقريري
خبر موجب ولذلك امتنع سيبويه من جعل ام متصلة في قوله تعالى افلا تبصرون ام انا خير
لانها لا تقع بعد الايجاب واذا ثبت انه ايجاب فنعم بعد الايجاب تصديق له انتهى
ويشكل عليهم ان بلى لا يجاب بها الايجاب اتفاقا لكن وقع في الحديث ما يقتضي انها يجاب
بها الاستفهام المجرد ففي صحيح البخاري في كتاب الايمان انه عليه الصلاة والسلام قال لاصحابه
اترضون ان تكونوا ربع اهل الجنة قالوا بلى وفي صحيح مسلم في كتاب الهبة ايسرك ان يكونوا
لك في البر سواء قال بلى قال فلا اذا وفيه ايضا انه قال انت الذي لقيتني بمكة فقال له المجيب بلى
وليس لهؤلاء ان يحتجوا بذلك لانه قليل فلا يتخرج عليه التنزيل وانما جا بلى قد جاتك اياتي
مع انه لم تتقدم اداة نفي لان لو ان الله هداني يدل على نفي هدايته ومعنى الجواب حينئذ بلى قد
هديتك بمجيء الايات اى قد ارشدتك بذلك مثل واما ثمود فهديناهم انتهى وقال الرضي
نعم الحقيقة تصديق للخبر المثبت المؤول به الاستفهام مع النفي التقريري لما بعد الاستفهام
فلا يكون جوابا للاستفهام لان جوابه يكون بما بعد اداته بل هو كما لو قيل قام زيد بالاخبار
فتقول نعم فالذي قاله ابن عباس مبني على كون نعم تقريرا لما بعد الهمزة والذي جوزه
وقوعها بعد النفي مع الاستفهام مبني على كونه تقريرا للمدلول الهمزة مع حرف النفي فلا
يتناقض القولان انتهى فروع اذا قيل قام زيد فتصديقه نعم وتكذيبه لا ويمتنع دخول بلى لعدم
لانها لنفي لا لايجاب النفي واذا قيل ما قام زيد فهو مثل قام زيد فتقول ان اثبت
القيام نعم وان نفيته لا ويمتنع دخول بلى واذا قيل لم يقم زيد فهو مثل لم يقم زيد فتقول
ان اثبت القيام بلى ويمتنع دخول لا وان نفيته قلت نعم قال تعالى الم ياتكم نذير قالوا
بلى الست بربكم قالوا بلى ولم تؤمن قال بلى فالحاصل ان بلى لا تاتي الا بعد النفي وان لا لا تاتي
بعد الايجاب كما صرح به المص فيهما وان نعم تاتي بعدهما وقد استعملها س بعد ليس فقال في باب
النعت في مناظرة جرت بينه وبين بعض النحويين فيقال له الست تقول كذا فانه لا يجد بدا
من ان تقول نعم فيقال له الست تفعل كذا فانه قايل نعم وزعم ابن الطراوة على عادته
في تعقيب س ان ذلك لحن لانه استعمل نعم مكان بلى وقال جماعة من المتقدمين والمتاخرين
منهم الشلوبين اذا كان قبل النفي استفهام فان كان على حقيقته فجوابه كجواب النفي المجرد
وان كان مرادا به التقرير فالاكثر ان يجاب بما يجاب به النفي رعيا للفظه ويجوز عند امن اللبس ان يجاب
بما يجاب به الايجاب رعيا لمعناه الا ترى انه لا يجوز بعده دخول احد ولا الاستثناء المفرغ
لا يقال اليس احد في الدار ولا اليس في الدار الا زيد وعلى ذلك قول الانصار للنبي صلى الله عليه
وسلم الستم ترون لهم ذلك قالوا نعم وقول جحدر اليس الليل يجمع ام عمرو وايانا فذاك بنا تداني
نعم وارى الهلال كما تراه •• ويعلوها النهار كما علاني • وعلى ذلك جرى كلام س والمخطئ مخطئ وقال
ابن عصفور اجرت العرب التقرير في الجواب مجرى النفي المحض وان كان ايجابا في المعنى فاذا

به النفي

النهاية

قيل الم اعطك درهما قيل في تصديقه نعم وفي تكذيبه بلى وذلك ان المقر به قد يبوا فقلت بما
تدعيه وقد بخالفك فاذا قال نعم لم يعلم ايهما اراد نعم لم تعط على اللفظ او نعم اعطيتني على المعنى
فلذلك اجابوا على اللفظ ولم يلتفتوا الى المعنى واما نعم في بيت جحدر فجواب لغير مذكور وهو ما قدرت
في اعتقاده من ان الليل يجمعه وام عمرو وجاز ذلك لامن اللبس لعلمه ان كل احد يعلم ان الليل
يجمعه وام عمرو اوانه جواب لقوله وارى الهلال البيت وقدمته عليه قال المص اوالقول بذلك
بنا تدا في وهو احسن واما قول الانصارى فجاز لزوال اللبس لانه قد علم انهم يريدون نعم
نعرف لهم ذلك وعلى هذا يحمل استعمال سيبويه لها بعد التقرير انتهى قال المص ويتخرج على هذا انه
لواجيب الست بربكم بنعم لم يكن منه اقرار لان الله تعالى اوجب في الاقرار بما يتعلق
بالربوبية العبارة التي لا تحتمل غير المعنى المراد من المقر ولهذا لا يدخل في الاسلام بقوله
لا اله الا الله برفع اله لاحتماله لنفي الوحدة فلعل ابن عباس انما قال انهم لو قالوا نعم لم يكن اقرارا
كافيا وجوز الشلوبين ان يكون مراده انهم لو قالوا نعم جوابا للملفوظ به على ما هو الافصح لكان
كفرا اذ الاصل تطابق الجواب والسؤال لفظا وفيه نظر لان التكفير لا يكون بالاحتمال انتهى
و منها حرف الردع والزجر كلا وقدم الجزء في كلامه لسيبويه عطف كلا على احرف الجواب وهي
~~مركبة لسيبويه عطف كلا على احرف الجواب وهي مركبة لسيبويه عطف كلا على احرف الجواب وهي~~
مركبة عند ثعلب من كاف التشبيه ولا النافية قال وانما شددت لامها لتقوية المعنى ولدفع
توهم بقاء الكلمتين وهي عند غيره بسيطة والوارد منها في التنزيل ثلاثة وثلاثون موضعا
كلها في النصف الاخير ومعناها الردع والزجر كما قاله المص وهما بمعنى تقول الشخص فلان
يبغضك فيقول كلا ردعا له اي ليس الامر كما تقول قال تعالى رب اهانن كلا اي انته عن
هذه المقالة ايضا ردعا للطالب كقوله تعالى رب ارجعون كلا انها كلمة ويكون من كلام
المتكلم بما قبلها اذا اخبر عن غيره بشيء منكر فيذكر عقبه كلا بيانا لكونه منكرا قال تعالى واتخذوا
من دون الله الهة ليكونوا لهم عزا كلا ولا معنى لها عند هؤلاء واكثر البصريين غير ذلك حتى انهم يجيزون
الوقف عليها والابتداء بما بعدها لانها ليس من تمام ما بعدها وحتى قال جماعة منهم متى سمعت
كلا في سورة فاحكم بانها مكية لان فيها معنى التهديد والوعيد واكثر ما نزل ذلك بمكة لان
اكثر العتو كان بها قال المص وفيه نظر لان لزوم المكية انما يكون عن اختصاص العتو بها لا عن غلبته
~~غلبته كلا بيانا لكونه منكرا قال تعالى واتخذوا من دونه الهة ليكونوا لهم عزا كلا ولا~~
~~معنى لها عند هؤلاء واكثر البصريين غير ذلك حتى انهم يجيزون الوقف عليها~~ ثم لا تمتنع الاشارة
الى عتو سابق ثم لا يظهر معنى الزجر في كلا المسبوقة بنحو في اي صورة ما شاء ركبك كلا
يوم يقوم الناس لرب العالمين كلا ثم ان علينا بيانه كلا بل تحبون العاجلة وقولهم المعنى
انته عن ترك الايمان بالتصوير في اي صورة ما شاء الله وبالبعث وعن العجلة بالقرآن
تعسف اذ لم يتقدم في الاولتين حكاية نفي ذلك عن احد ولطول الفصل في الثالثة
بين كلا وذكر العجلة انتهى ولكون هذا المعنى هو اشهر معانيها قال فيها حرف الردع والزجر
ولكونه لم يستمر في جميع مواردها كما سمعته من كلامه زاد في معانيها تبعا لجماعة من السلف
ما يصح باعتبار ان يوقف دونها ويبتدأ بها لكونها من تمام ما بعدها فقال وبمعنى اي واي

حرفا

انه م

معنى م

فيكون م

في بدل التعديه

حرفا بمعنى حقا وقد قال بذلك الكسائي وابن الانباري وغيرهما نحو قوله تعالى كلا ان الانسان
ليطغى اذ لا معنى فيه للردع والزجر قال في المغنى لان اول ما نزل من القرآن خمس ايات من
سورة العلق ثم نزلت كلا ان الانسان ليطغى فجاءت في افتتاح الكلام انتهى لكن هذا منه
ظاهر في انها في ذلك للاستفتاح كالا لا بمعنى حقا وقد صرح بذلك في المغنى فقال لان ان تكسر
بعد الا الاستفتاحية ولا تكسر بعد حقا ولا بعد ما كان بمعناها ونقل فيها مجيئها للاستفتاح
عن ابي حاتم والزجاج وغيرهما وذكره ايضا في القواعد بل قال انه اولى من قول الكسائي لان تفسير
حرف بحرف اولى من تفسيره بحرف هو اسم ولانه اكثر اطرادا فان قول الكسائي لا يتاتى حيث وقعت
بعدان مكسورة نحو كلا ان كتاب الابرار كلا ان كتاب الفجار كلا انهم لانها لا تكسر بعد حقا
وتعقبه الدماميني بانه انما يمتنع كسرها بعد حقا اذا كانت حقا واقعة في ابتداء الكلام
فيكون ما بعدها فاعلا بفعل ناصب لها او مبتدا مخبرا عنه بها على ان تكون منصوبة على
نزع الخافض اي في حق واما اذا جعل حقا متعلقة بالكلام السابق عليها لا بما بعدها فلا
مانع من كسران بعدها بل هو الواجب على هذا التقدير لانها واقعة في موضع الجملة كما اذا
قلت زيد اكرمته حقا انه فاضل فتجعل حقا انه فاضل فتجعل حقا متعلقا بما قبلها اي حق
اكرامه حقا ولا تجعل مصدرا لما بعدها فيظهر الكسر واذا كان كذلك فلم لا تكون كلا راجعة لما
قبلها ويكون ما بعدها جملة مستانفة فتكسر ان ولا ينتهض ما قاله المص ومما يدل على انه اذا
جعلت حقا من تمام الكلام السابق تكسر ان الواقعة بعدها قوله تعالى اليه مرجعكم جميعا وعد
الله حقا انه يبدؤا الخلق ثم يعيده قرئ بالكسر والفتح فالكسر على ان يكون حقا مصدرا
مؤكدا للقول وعد الله حقا وقوله انه يبدؤا الخلق استيناف والفتح على ان يكون اسمه
مرفوعا بما نصب حقا اي حقا بدؤ الخلق ويجوز فيه غير ذلك انتهى ويؤخذ من قوله وبمعنى
حقا انها حرف وان كانت بمعناها قال المص وقول مكي ان كلا على راي الكسائي اسم اذا كانت
بمعنى حقا بعيد لان اشتراك اللفظ بين الاسمية والحرفية قليل ومخالف للاصل ومحوج
لتكلف دعوى علة بنائها والا فلم لا نونت انتهى وقال الرضي يجوز ان تكون اسما بنيت
لكون لفظها كلفظ الحرف ومناسبة لمعناها لانك تردع المخاطب عما يقوله تحقيقا الضد
لكن النحاة حكموا بحرفيته بمعنى حقا ايضا لما فهموا ان المقصود تحقيق الجملة كالمقتضي بان
فلم يخرجها ذلك عن الحرفية وتاتي بمعنى اي فتكون حرف جواب لتصديق الخبر وانما تستعمل
بهذا المعنى مع القسم نحو قوله تعالى كلا والقمر اي والقمر ويمتنع فيه ان تكون للزجر
اذ ليس قبله ما يصح رده وقول الطبري وجماعة انها لما نزلت في عدد خزنة جهنم عليها
تسعة عشر قال بعضهم اكفوني اثنين وانا اكفيكم سبعة عشر فنزلت كلا زجرا له قول
متعسف لان الاية لم تتضمن ذلك وهذا المعنى اثبته عبد الله بن محمد الباهلي ونحوه قول
النضر بن شميل انها تاتي بمعنى نعم وادعى المص ان القول بالاستفتاح اكثر اطرادا
من هذا ايضا لعدم تاتيه في قوله تعالى لعلي اعمل صالحا فيما تركت كلا قال اصحاب موسى
انا لمدركون قال كلا لانها لو كانت بمعنى نعم لكانت في الاولى للوعد بالرجوع لانها بعد
الطلب كما يقال اكرم فلانا فتقول نعم وكانت في الاخرى للتصديق لانها بعد الخبر اي

ذ ذكره

٢٢

حق م

انتهى م

واخره م

محمد بن م

وليست كذلك وبالجملة فقد انتصر المص في المغني لقول الاستفتاح وبالغ فيه واقتصار ه
هنا على ما عداه من المعاني الثلاثة يدل على انها لا تاتي له تبعًا للتسهيل فانه صرح فيه بنفيه
تنبيه اذا صلح الموضع للردع وغيره جاز الوقف عليها والابتداء بها على اختلاف التقدير
والارجح حملها على الردع لانه الغالب فيها وذلك نحو اطلع الغيب ام اتخذ عند الرحمن عهدًا كلا
وقد تتعين للردع او الاستفتاح كما في اية المومنين قال المص فليست بمعنى حقا لكسر ان
وقد علمت ما فيه ولا بمعنى اي كما مر ومنها قد وهي اسمية وحرفية والاسمية على وجهين
اسم مرادف لحسب وهذه تستعمل على وجهين مبنية وهو الغالب لشبهها بقد الحرفية في
لفظها ولكثير من الحروف في وضعها ويقال في هذه قد زيد درهم بالسكون وقدني بالنون
حرصًا على بقاء السكون لانه الاصل فيما يبنون ومعربة وهو قليل يقال قد زيد درهم بالرفع
كما يقال حسبه درهم وقدي بغير نون كما يقال حسبي واسم فعل بمعنى يكفي يقال قد زيدا
درهم وقدني درهم كما يقال يكفي زيدا درهم ويكفيني درهم وقد اشار الى هذه في باب
المضمر واما الحرفية واياها اراد المص هنا فتختص بالفعل المتصرف الخبري المثبت المجرد
من ناصب وجازم وحرف تنفيس وهي معه كالجزء فلا يفصل منه بشيء اللهم الا بالقسم
سمع قد لعمري بت ساهرا وقد والله احسنت وقد تحذف بعدها لدليل كقول النابغة
ازف الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد اي وكان قد زالت وهي مع الماضي
مفيدة لتقريبه من زمن الحال ان لم يكن حالا ولذلك لا تدخل على نعم وبئس لانها للحال
ولا معنى لتقريب ما هو حال لانه تحصيل حاصل تقول قام زيد فيحتمل الماضي القريب والبعيد
فان قلت قد قام اختص بالتقريب فمن ثم اي لاجل كونها تفيد تقريب الماضي من الحال
حسنت حاليته اي حسن وقوع الماضي المثبت حالا لاسيما اي مع قد ظاهرة كاية وقد
عزم على الخروج قال تعالى وقد فصل لكم ما حرم عليكم او مقدرة كقوله تعالى هذه
بضاعتنا ردت الينا اي قد ردت او جاؤكم حصرت صدورهم وقيل هي صفة لئلا يحتاج
الى اضمار قد وقيل غير ذلك وانما ذلك لان الحال يدل على حصول صفة تقارن ذلك الحصول
لما جعلت الحال قيدًا له وهو العامل والماضي لا مقارنة فيه للحال فاذا كان مع قد قرب
منها فحسن وقوعه حالا هكذا قالوا وفيه نظر لان الحال التي لبيان الهيئة غير الحال التي
تقابل الماضي وتقريب قد الماضي منها فيجوز المقارنة اذا كان الحال والعامل ماضيين
كما مر تحقيقه ولفظة قد انما تقرب الماضي من الحال التي هي زمان التكلم وربما يبعد
من الحال المبينة كما في قولك جاءني زيد في السنة الماضية وقد ركب فرسه وغاية ما يمكن
ان يعتذر عن ذلك ما قاله بعض المحققين ان حالية الماضي وان كانت بالنظر الى عامله
ولفظة قد انما تقربه من حال التكلم فقط والحالان متباينان لكنهم استبشعوا
لفظ الماضي والحالية لتنافي الماضي والحال في الجملة فاتوا بلفظ قد لظاهر
الحالية وقالوا جاء زيد في السنة الماضية وقد ركب ونظير ذلك اشتراطهم خلو الجملة
الحالية عن دليل استقبال لفظًا ان تصديرًا الماضي المثبت بقد على هذا المجرد استحسان
لفظي كما اشار اليه المص والاولى ما قاله السيد المحقق في توجيه ذلك على عادته في التحقيق الذي

لا يتلقى

نعم م

بل لبلاوة الحسن حقيقة

صفة ودرهم م

لا يتلقى غالبًا من غيره ان الفعل اذا وقع فبدأ الشيء يعتبر كونه ماضيًا او حالا او مستقبلاً
بالنظر الى ذلك المقيد فاذا قيل جاءني زيد يركب يفهم منه ان الركوب قد كان متقدمًا على المجيء فلا
بد من قد حتى تقربه الى زمان المجيء فيقارنه فتنبه وقضية كلام المص ان قد لا تجب مع الماضي
الواقع والا لقال فمن ثم شرطت حاليته معها كما عبر غيره بنحو ذلك في القواعد وهو مذهب
الكوفيين والاخفش فقالوا لا يحتاج لذلك لكثرة وقوعها حالا بدون قد والاصل عدم
التقدير ولا سيما فيما كثر استعماله واوجبها البصريون الا الاخفش معه اما ظاهرة
او مقدرة كما مثلنا ولما ذكر من افادة قد تقريب الماضي من الحال جوزت دخول لام الابتداء
عليه لشبهه ح بالمضارع الشبيه بالاسم الذي الاصل دخول اللام عليه وتاتي معه ايضا للاعلام
بتوقعه اي بتوقع ثبوته كما الثانية مع المضارع اي فانها تفيد توقع ثبوته اما
افادة المثبتة وهو قد مع الماضي للتوقع فاثبته الاكثرون نحو قد قامت الصلاة لان الجماعة
منتظرون لذلك قال الخليل يقال لقد فعل لقوم ينتظرون الخبر وفي التنزيل قد سمع
الله قول التي تجادلك لانها كانت تتوقع اجابة الله لدعائها ومثل للتقريب في حاشية
التسهيل بقد قامت الصلاة ثم قال لا افهم منه معنى التقريب بل معنى التحقيق مبالغة
وكانه قيل قد تحقق فعل الصلاة ووقع فاسرعوا فيها تنزيلا لما اجتمعت اسبابه
منزلة ما قد حصل البتة وعن الحنفية انهم يقومون عند الحيعلة ويكبر الامام مع
قد قامت الصلاة لئلا يكون الاخبار على غير ما المخبر به عليه وفيه نظر من وجهين احدهما
ان الامام قد يكون هو الذاكر لهذه اللفظة فما يجيبهم من المحذور المذكور ان كان محذورًا
والثاني قد قامت ماض فاذا وقع التكبير معه فهو حال فكيف قيل قد قامت وهلا قيل قد
يقام انتهى وانكر بعضهم كونها للتوقع مع الماضي فقال التوقع انتظار الوقوع
والماضي قد وقع وقد علم مما مر ان مراد المثبتين له انها تدل على ان الفعل كان متوقعًا
قبل الاخبار لا انه الان متوقع والى هذا يشير قولهم للاعلام بتوقعه ولم يقل لتوقعه وهو
من محاسنه لكنه قال في المغني الذي يظهر لي قول ثالث وهو انها لا تفيد التوقع اصلاً
اما في المضارع فلان قولك قد يقدم الغائب يفيد التوقع بدون قد اذ الظاهر من حال
المخبر عن مستقبل انه متوقع له واما في الماضي فلانه لو صح اثبات لها بمعنى انها تدخل
على ما هو متوقع لصح ان يقال في لا رجل بالفتح ان لا للاستفهام لانها لا تدخل الا جوابا
لمن قال هل من رجل ونحوه فالذي بعد لا مستفهم عنه من جهة شخص اخر كما ان الماضي
بعد قد متوقع كذلك قال وعبارة ابن مالك في ذلك حسنة فانه قال تدخل على ماض متوقع
ولم يقل انها تفيد التوقع وذكر ابن عصفور انها في جواب القسم لتقريب الماضي من
الحال وذكر الزمخشري انها معه للتوقع وقد جاء في باب القسم واما افادة المثبتة
وهو لما النافية للمضارع توقع ثبوته فقال الزمخشري في قوله تعالى ولما يدخل
الايمان في قلوبكم ما في لما من معنى التوقع دال على ان هولاء قد امنوا فيما بعد انتهى
وهذا من المعاني التي انفردت به عن لم كما مر ولهذا اجازوا لم يقض ما لا يكون ومنع

ان م

مرح

في لما وهذا الفرق بينهما انما هو بالنسبة الى المستقبل واما بالنسبة الى الماضي فهما سيان
في نفي المتوقع وغيره ومثال المتوقع ان يقول كما لم تقت فلم تقم او ولما تقم ومثال غير المتوقع ان
تقول ابتدا لم تقم او ولما تقم وتاتي قد مع المضارع اما للتقليل وهو ضربان تقليل وقوع الفعل
اي حدثه نحو قد يصدق الكذوب وقد يجود البخيل وتقليل متعلقه نحو قد يعلم ما انتم عليه اي ما هم
عليه هو اقل معلوماته وزعم بعضهم انها في هذه الامثلة ونحوها للتحقيق وان التقليل ليس مستفادا
في المثالين من قد بل من قولك البخيل يجود والكذوب يصدق فانه ان لم يحمل على ان صدور ذلك
منهما قليل كان فاسدا اذ آخر الكلام يناقض اوله او للتكثير وذلك في مواضع التمدح كما في
ربما نحو قوله تعالى قد يعلم الله المعوقين منكم ونقل المص كغيره ذلك عن سيبويه في قول الهذلي قد
اترك القرن مصفرا انامله كان اثوابه مجت بفرصاد قال وقال الزمخشري في قوله تعالى قد
نرى تقلب وجهك في السماء اي ربما نرى ومعناه تكثير الرؤية ثم استشهد بالبيت واستشهد
عليه جماعة ببيت العروض قد اشهد الغارة الشعواء تحملني جرداء معروقة اللحيين سرحوب
انتهى وقد ينا قش في اطلاق النقل عن سيبويه انه لم يقل نصا بل الذي قال وقد تكون قد بمنزلة
ربما وانشد البيت بل الذي فهمه ابن مالك من كلام سيبويه في ذلك للتقليل فانه قال اطلاق
القول انها بمنزلة ربما موجب للتسوية بينهما في التقليل والصرف الى المضي واعترضه ابو حيان
بان سيبويه لم يبين جهة الشبه بل يستدل بكلامه على نقيض ما فهم ابن مالك وهو انها بمنزلة ربما
في التكثير فقط بدليل انشاده البيت لان الانسان لا يفخر بما وقع منه على سبيل القلة والندور
انتهى واجيب بان اطلاقه التسوية كاف في الاحكام كلها الا ما تعين خروجه وقوله ان
الانسان لا يفخر الى آخره محله فيما يمكن وقوعه قليلا فلا يفخر منه الا بالكثير اما ما يقع نادرا
فيقع الافتخار منه بالقليل لاستحالة كثرته وترك المرء قرنه مصفرا الانامل كان اثوابه مجت
بفرصاد يستحيل وقوعه كثيرا لان القرن هو المقاوم للشخص الكفو له فلو فرض مغلوبا معه
في الكثير من الاوقات لم يكن قرنا له الا عند المكافاة غالبا فلذلك لما قضى في البيت انه
يغلبه وهو غالب القرنين لتعارض حملنا ذلك على القلة صونا للكلام عن التدافع فالمراد
انه يتركه كذلك تركا لا يخرجه عن كونه قرنا وذلك هو الترك النادر والزمخشري فهم ما فهمه
ابو حيان وهو معارض بفهم ابن مالك احد المجتهدين في العربية فلا يكفي ذلك في كلام
سيبويه مسوغا للنقل عنه كذا اشار اليه التاج السبكي ولا يخفى ما فيه كربما مع الماضي فانها تكون
للتقليل تارة وللتكثير اخرى كما مر مبسوطا وتاتي قد معهما اي مع الماضي والمضارع للتحقيق
اي تحقيق وقوع حدثهما نحو قد افلح المؤمنون قد افلح من زكاها وقد مضى ان بعضهم حمل عليه قد
يعلم ما انتم عليه قال الزمخشري دخلت قد لتوكيد العلم ويرجع ذلك الى توكيد الوعيد وقال
غيره ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم في السبت قد في الجملة الفعلية المجاب بها القسم مثل
ان واللام في الجملة الاسمية المجاب بها في افادة التوكيد وقد مر انا لا نقول بانها للتقليل في الاول
وللتوقع في مثال الثانية ~~لكن القول بالتحقيق في مثال الثانية~~ لكن القول بالتحقيق فيهما اظهر كما
قال المص ومنها حروف الزيادة اي التي من شانها ان تقع زائدة في الكلام لا انها لا تقع الا زائدة

بل الاكثر وقوعها غير زائدة ويسمى الزائد صلة وتوكيدا وليس المعنى بالزائد اللغو الضائع
الذي لا يفيد معنى اصلا اذ لا يطلق الزائد بهذا المعنى في كلام الله تعالى لانه كله هدى وبيان
بل المعنى به ما لم يوضع لمعنى محصل مضبوط يراد منه متى استعمل بطريق الحقيقة بل وضع لان
يذكر مع غيره فيفيده وثاقة وقوة وتلك الوثاقة والقوة اما معنوية كتاكيد المعنى كما في
من الاستغراقية والبا في خبر ما وليس وما في بما رحمة وحيثما ونحو ذلك واما لفظية كتزيين اللفظ
وكونه بزيادة الحرف افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها صالحا للوزن او حسن السجع او نحو ذلك وقد
تجتمع الفائدتان اللفظية والمعنوية فان قيل لما افادت التوكيد وجب ان لا تكون زائدة
والا لزمكم كما قال الرضي ان تعدوا اللام وان والفاظ التوكيد كلها كانت او غيرها زوائد
ولم تقولوا به فان اشترطتم في الزائد عدم العمل انتقض بلام الابتداء ونحوها حيث لم تعمل
وبزيادة بعض الحروف الجارة حيث عملت قلنا انما يلزم ما ذكرتم لو وضع الزائد ابتداء لخصوص
التوكيد كان واللام حيث وضعا لتاكيد الجملة بل وضع الزائد لان يذكر مع غيره فيفيده وثاقة
وقوة على اي وجه كان وانما استفيد خصوص التوكيد من خصوص المحل قال الرضي والعجب انهم لا يرون
تاثير الحرف تاثيرا معنويا كالتاكيد في الباء ورفع الاحتمال في لا من نحو لا تضرب زيدا
ولا عمرا وما جاءني زيد ولا عمرو وفي من الاستغراقية مانعا من كون الحرف زائدا ويرون
تاثيره تاثيرا لفظيا مانعا ككونه كافا من زيادته انتهى واراد بحروف الزيادة ههنا ما عدا
ما مر من حروف الجر التي تزاد وذلك اربعة احدها ان المكسورة الخفيفة وتزاد بعد ما النافية
بكثرة اي مع كثرة اذا دخلت على جملة فعلية كقول النابغة ما ان اتيت بشيء انت تكرهه اذا
فلا رفعت سوطي الي يدي او اسمية كقوله فما ان طبنا جبن ولكن منايانا ودولة آخرينا
وتكف عمل ما الحجازية كما في البيت وتزاد بعد غيرها اي غير ما النافية بقلة كما في ما
الموصولة الاسمية كقوله يرجي المرء ما ان لا يراه وتعرض دون ادناه الخطوب وما المصدرية
كقوله ورج الفتى للخير ما ان رايته على السن خيرا لا يزال يزيد وبعد الا الاستفتاحية كقوله
الا ان سرى ليلي فبت كئيبا احاذر ان تناى النوى بغضوبا وقيل مدة الانكار الاترى الا في
بيانها في الوقف كقول بعضهم وقد قيل له اتخرج ان اخصبت البادية فقال انا انيه والثاني
ان المفتوحة الخفيفة وقد مر محال زيادتها في مباحث لما الموجودية والثالث ما
اي الحرفية كما صرح به لان الاسمية لا تزاد كما مر عنه وهي نوعان كافة وغيرها فالكافة ثلاثة
انواع احدها المتصلة بحرف وهي التي تزاد كافة لاخوات ليت وهي ان وان وكان ولكن
ولعل عن عمل الرفع والنصب في الجزئين دائما في جميع الموارد نحو انما الله اله واحد وفيه
نظر بالنسبة الى ان فقد ورد الاعمال معها كما مر مع ذكر الخلاف في اسمية ما المذكورة
معها وكافة لرب والكاف عن عمل الجر فالغالب نحو قوله ربما الجامل المؤبل فيهم
وعناجيج بينهن المهار والغالب ان تهيئها للجمل الفعلية ولا يمتنع دخولها على الاسمية
كما مر باستيفاء والكاف كقوله اخ ماجد لم يخزني يوم مشهد كما سيف عمرو لم تخنه
مضاربه ومنه على بعض الاقوال كن كما انت فما كافة وانت مبتدا حذف خبره اي عليه او كائن
وقيل ومنه اجعل لنا الها كما لهم آلهة وقيل ما في ذلك موصولة والتقدير كالذي انت وكالذي هو

الهة لهم وزعم صاحب المستوفى ان الكاف لا تكف بما وانها فى ذلك مصدرية موصولة بالجملة
الاسمية فان ثبت ان المصدرية توصل بالجملة الاسمية لم يكن فى البيت دليل على انها
كافة والا ثبت الاستدلال انها واستظهر بقوله غالبا على عملها الجر معها كقوله فى رب
ربما ضربة بسيف صقيل بين بصرى وطعنة نجلاء وقوله فى الكاف وننصر مولانا ونعلم
انه كما الناس مجروم عليه وجارم **تنبيه** ذكر فى شرح اللمحة ان ما تقع فى العربية على
خمسة اقسام احدها ان تكون ما كافة لها عن عمل الجر كما فى قوله كما سيف عمرو البيت الثانى
ان تكون الكاف جارة وما زايدة غير لازمة كقوله كما الناس مجروم عليه وجارم الثالث ان
تكون جارة وما زايدة لازمة وذلك نحو قولهم هذا حق كما انك ههنا قال زعم الخليل ان ما لغو
الا انها لا تحذف كراهة ان يجئ لفظها كلفظ كان الرابع ان تكون الكاف جارة وما مصدرية
فى وصلتها فى موضع جر الخامس ان تكون جارة وما موصولة كقوله تعالى يا موسى اجعل لنا
الها كما لهم الهة قيل التقدير كالذى هو الهة وزاد فى المغنى الكافة للبا ومن ونقل الاول
عن ابن مالك فى قوله فلين صرت لا تحير جوابا فبما قد ترى وانت خطيب وان ما الكافة
احدثت مع البا معنى التعليل كما احدثت مع الكاف معنى التعليل فى نحو واذكروه كما هداكم
كما مر فى القسم قال المص والظاهر ان البا والكاف للتشبيه وان ما مصدرية وقد
علم ان كلا من الكافى من البا والكاف تاتى للتعليل مع عدم ما كقوله تعالى فبظلم من الذين
هادوا حرمنا عليهم ويكانه لا يفلح الكافرون وقال التقدير اعجب لعدم فلاح الكافرين
ثم المناسب فى البيت معنى التكثير لا التعليل ونقل الثانى عن ابن الشجرى فى قوله وانا لمما
يضرب الكبش ضربة قال والظاهر ان ما مصدرية وان المعنى مثل خلق الانسان من عجل
وقوله وصنت علينا والضنين من البخل فجعل الانسان من العجلة والضنين من البخل مبالغة
ولهذا اسقطهما من هنا والثانية المتصلة بالفعل وهى التى تزاد كافة لطالما وكثر عن عمل الرفع
قال فى المغنى ولا تتصل الا بهذه الثلاثة وعلة ذلك شبههن برب ولا تدخل حينئذ الا على جملة
فعلية صرح بفعليتها كقوله قلما يبرح اللبيب الى ما يورث المجد داعيا او مجيبا فاما
قول المرار صددت واطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم فقال س
ضرورة فقيل وجه الضرورة ان حقها ان يليها الفعل صريحا والشاعر اولاها فعلا مقدرا وان
وصال مرفوع بيدوم محذوفا مفسرا بالمذكور وقيل لانه قدم الفاعل ورده ابن السيد
بان البصريين لا يجيزون تقديم الفاعل فى شعر ولا نثر وقيل وجهها انه اناب الجملة
الاسمية عن الفعلية كقوله فهلا نفس ليلى شفيعها وزعم المبرد ان ما زايدة ووصال
فاعل لا مبتدأ وزعم بعضهم ان ما فى هذه الافعال مصدرية لا كافة ويظهر اثر الخلاف
فى الكتابة فان كانت كافة فحقها ان تكتب موصولة وان جعلت مصدرية والمصدر
فاعلها فحقها ان تكتب مفصولة كما اشار اليه السيد فى شرح المفتاح **تتمة** قال ابو على
قلما تكون بمعنى النفى الصرف وتجى بمعنى اثبات الشئ القليل كقوله قلما عرس حتى هجته
بالبيات يومض للصبح الاول والاغلب الاول وكذا اقل رجل وقل رجل وبذلك ياتى بعدها كما مر
فى الاستثناء ولتاول قل بالنفى لا تدخله نواسخ الابتدا كما لا تدخل على النافية ~~الدخول~~ على
ومن ثم كان نحو صفا المضاف اليه اقل فى الا شهر فعلا او ظرفا لان اصل النفى الدخول على الفعل

الفعل ولا يكون فاعل قلما وفاعل قل الا نكرة وكذا ما اضيف اليه قل لانه كرب وربت ذكره الرضى
والثالثة المتصلة بظرف وهى التى تزاد كافة لبعد عن خفض ما بعدها باضافتها اليه كقوله
اعلاقة ام الوليد بعدما افنان راسك كالثغام المخلس وقال الرضى انها مصدرية
قال المص وهو الظاهر لان فيها ابقاء بعد على ما هو الاصل فيها من الاضافة وايضا فلم يترك تنوين بعد
اذا لم تضف ولبين كقوله بينما نحن بالاراك معا اذ اتى راكب على جمله قيل ما زايدة وبين
مضافة الى زمن محذوف مضاف للجملة اى بين اوقات نحن بالاراك والاقوال الثلاثة فى بين
رفع الالف فى قوله فبينا نسوس الناس والامر امرنا اذا نحن فيهم سوقة نتنصف ذكره فى المغنى
وحيث واذ يضمنان معنى ان الشرطية فيجزمان فعلين كما مر هكذا جعلها المص فى المغنى
مع هذين من قسم الزايدة وقال الرضى انها مع حيث واذ ليست زايدة لانها هى المصححة
لكونهما جازمتين وهى الكافة لهما ايضا عن الاضافة اى معنى والكافة ليست زايدة كما
صرح به حيث قال العجب انهم لا يعدون تاثيرها تاثيرا لفظيا ككونها كافا فما نعا من زيادتها
انتهى وعلى ما جرى عليه المص وهو ان الكافة زايدة لا تحتاج الى الجواب عن هذا الايراد
فى نقله وان احتيج الى الجواب عنه فيما ليس كافا وغير الكافة هى التى تزاد **عوضا من محذوف**
وذلك فى موضعين احدهما **نحو** قولهم **اما انت منطلقا انطلقت** والاصل انطلقت لان
كنت منطلقا فقدم المفعول للاختصاص وحذف الجار وكان للاختصار وجئ بما
للتعويض وادغمت النون فى الميم للتقارب والعمل عند الفارسى وابن جنى لما لكان والثانى
نحو قولهم افعل هذا إمّا لا اى ان كنت لا تفعل غيره وفى غير ذلك تزاد لا للتعويض بل
لمجرد التاكيد اذا وقعت حشوا وذلك كالمزيدة **بين المتضايفين** كقوله تعالى ايما الاجلين قضيت
ومثل ما انكم تنطقون وكقوله من غير ما سقم ولكن شفنى هم اراه قد اصاب فوادى وقوله
ولا سيما يوم بدارة جلجل بجر يوم اى ولا مثل يوم وبدارة صفة يوم وخبر لا محذوف وكالمزيدة
بعد ادوات الشرط جازمة نحو واما تخافن واينما تكونوا يدرككم الموت ايا ما تدعوا
وقول الاعشى متى ما تناخى عند باب ابن هاشم تراحى وتلقى من فواضله ندا او غير جازمة نحو
حتى اذا ما جاءوها شهد عليهم وكالمزيدة بعد الرافع نحو شتان ما زيد وعمرو وبعد الناصب
الرافع نحو ليتما زيدا قايم وبعد الجار نحو فبما رحمة من الله لنت لهم ورب ما ضربة وعما قليل
وبين المتبوع وتابعه فى نحو مثلا ما بعوضة بنصب بعوضة قال ابن الحاجب ما صرفة زايدة عند
جميع البصريين انتهى ويؤيده سقوطها فى قراءة ابن مسعود بعوضة بدل وقيل ما اسم
نكرة صفة لمثلا او بدل منه وبعوضة عطف بيان على ما وكذا الخلاف فى قليلا ما يؤمنون
وقليلا ما تذكرون وقد مر فى الموصولات ان ما فى مثلا ما بعوضة بالرفع موصولة او استفهامية
وزادها الاعشى مرتين فى قوله اما ترينا حفاة لا نعال لنا انا كذلك ما نحفى وننتعل وامية
ابن الصلت ثلاث مرات فى قوله سلع ما ومثله عشر ما عايل ما وعالت البيقورا
وهذا البيت قال عيسى بن عمر لا ادرى معناه ولا رايت احدا يعرفه وقال غيره كانوا
اذا ارادوا الاستسقاء فى سنة الجدب عقدوا فى اذناب البقر وبين عراقيبها السلع
بفتحتين والعشر بضمه ففتحه ضربان من الشجر ثم اوقدوا فيها النار وصعدوا بها الجبال

وىرفعوا اصواتهم بالدعا قال اجاعل انت يبقو المُسْلَمة . ذريعة لك بين الله والمطر وذكره
في المغني والرابعة لا وتزاد لمجرد التقوية وتوكيد الكلام اذا وقعت حشوا كالتي بعد ان
المصدرية نحو قوله تعالى لئلا يعلم اهل الكتاب ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك اي ليعلموا
وما منعك ان تسجد بدليل سقوطها في اية اخرى وتزاد ايضا بعد الواو العاطفة بعد نفي
او نهي نحو ما جاني زيد ولا عمرو وقد اسلف ذلك في باب العطف فلم يحتج لاعادته وبعد المضاف
نحو قوله لا اقسم بيوم القيامة فقيل زيدت توطية وتمهيدا للنفي الجواب والتقدير اقسم
بيوم القيمة لا يتركون سدى ومثله فلا وربك لا يومنون حتى يحكموك وقال فلا وابيك
ابنة العامري لا يدعي القوم انى افر ورد بقوله لا اقسم بهذا البلد الايات فان جوابه
مثبت وهو لقد خلقنا الانسان في كبد ومثله فلا اقسم بمواقع النجوم لوقوعها بين الفاء
ومعطوفها بخلاف هذه وقيل هي في الاية نافية وقد اختلف في زيادتها في مواضع اخر ذكرها في
المغني ومنها حرفا التفسير بالف التثنية وسقطت النون للاضافة وهما اي بالفتح والسكون
وان المفتوحة اما اي فتقع مفسرة اما بين جملتين او بين مفرد بين ثانيهما
اي المفردين كاشف لاولهما فالاولى وهي الواقعة تفسيرا للجملة كقوله وترمينني بالطرف
اي انت مذنب وتقلينني لكن اياك لا اقلي واسم لكن ضمير شان واياك مفعول مقدم واذا وقعت
بعد تقول وقبل فعل مسند للضمير حكي الضمير نحو تقول استكتمته الحديث اي سالته كتمانه
يقال بضم التا ولو جيت باذا مكان اي فتحت فقلت اذا سالته لان اذا ظرف لتقول وقد
نظم ذلك بعضهم فقال اذا كنيت باي فعلا تفسره فضم تاك فيه ضم معترف وان تكن باذا يوما
تفسره ففتحة التا امر غير مختلف الثانية وهي الواقعة بين مفردين كما ذكر نحو قولك عندي
عسجد اي ذهب وهذا غضنفر اي اسد وما بعدها عطف بيان على ما قبلها او بدل لا عطف
نسق لها خلافا للكوفيين وصاحبي المستوفي والمفتاح لانا لم نر عاطفا يصلح للسقوط دايما
ولا عاطفا ملازما لعطف الشيء على مرادفه وقد مر مجيء اي بالفتح والسكون حرف ندا
واما ان فتكون للتفسير بعد جملة فيها معنى القول دون حروفه وقد مضت في نواصب المضارع
وحرفا الاستقبال بالف التثنية ولم يقل حرف التنفيس كما يقوله المعربون لما قاله الاستقبال
اوضح ويعبر الزمخشري بمعنى التنفيس التوسيع وذلك انهما يقلبان المضارع من الزمن
الضيق وهو الحال الى الزمن الواسع وهو المستقبل وهما السين وليس مقتطعا من سوف
خلافا للكوفيين وسوف ويقال فيها سف بحذف الوسط وسو بحذف الاخر وسي بحذفه
وقلب الوسط يا مبالغة في التخفيف حكاها صاحب المحكم وهذان اللفظان اسمان للحرفين
الداخلين على المضارع في نحو سيفعل وسوف يفعل الا ان سوف محكي على الفتح اسما واما السين
فمعرب غير محكي فلما انعقد الشبه الصوري بين سوف وسوفا اعني الاسم والمسمى دون السين
وسه ادخل اللام في السين دون سوف بل حكي على صورته وقيل انما نكر السين معرفا لتعين
سين الاستقبال عن سين الطلب والتحول وسين الوقف بعد كاف المونث في لغة وزعم
بعضهم ان السين قد تاتي للاستمرار لا للاستقبال ذكر ذلك في قوله تعالى ستجدون اخرين
واستدل عليه بقوله سيقول السفها مدعيا ان ذلك انما نزل بعد قولهم ما ولاهم فجات

السين

الخفيفة صح

ويقلينني

السين اعلاما بالاستمرار لا بالاستقبال انتهى وهذا الذي قاله لا يعرفه النحويون وما استند اليه
من انها نزلت بعد قولهم غير موافق عليه قال الزمخشري فان قلت اي فايدة في الاخبار بقولهم قبل
وقوعه قلت فايدته ان المفاجاة للمكروه اشد والعلم به قبل وقوعه ابعد عن الاضطراب اذا وقع
انتهى ثم ولو سلم ذلك فالاستمرار انما استفيد من المضارع كما تقول فلان يقري الضيف ويصنع الجميل
تريد ان ذلك دابه والسين مفيدة للاستقبال اذ الاستمرار انما يكون في المستقبل وزعم الزمخشري انها
اذا دخلت على فعل محبوب او مكروه افادت انه واقع لا محالة قال المص ولم ار من فهم وجه ذلك ووجهه
انه يفيد الوعد بحصول الفعل فدخولها على ما يفيد الوعد او الوعيد مقتض لتوكيده وتثبيت
معناه وقد اوما الى ذلك في سورة البقرة فقال في فسيكفيكهم الله ومعنى السين ان ذلك
كاين لا محالة وان تاخر الى حين وصرح به في سورة براة فقال في قوله تعالى اولئك سيرحمهم
الله والسين مفيدة وجود الرحمة فهي تؤكد الوعد كما تؤكد الوعيد اذا قلت سانتقم منك ويختصان بالمضارع الذي
يختصان به للاستقبال فلا يحتمل معهما الحال نحو سا قوم وسوف اقوم ومثلهما في تخليصه لذلك
الظرف المستقبل نحو ازورك اذا تزورني فازور مستقبل لعمله في اذا وهو ظرف مستقبل وتزور في
كذلك لاضافة اذا اليه واسناد المضارع الى متوقع نحو قوله اهولك ان تموت وانت مليق
لما فيه النجاة من العذاب فيهول مستقبل لاسناده الى ان تموت وهو مستقبل من الا انتقى
يهول اذا افزعه واقتضاوه طلبا نحو والوالدات يرضعن او وعيدا نحو يعذب من يشاء
او بمصاحبة ناصب ظاهر او مقدر نحو اريد ان اخرج وجئت لاقرا واداة ترج نحو لعل الله
يرحمنا او اشفاق نحو لعل العدو يتقدم او مجازات نحو ان تقم اقم او لو المصدرية نحو يود
احدهم لو يعمر بخلاف الامتناعية فانها تقلبه الى المضي كما مر او نون توكيد ثقيلة كانت
نحو لنخرجنك يا شعيب او خفيفة نحو لنسفعا بالناصية او نفي بلا عند معظم المتاخرين وخالفهم
ابن مالك متبعا للمبرد والاخفش ومن وروده معها للحال قوله تعالى وما لنا لا نؤمن بالله ما لكم لا تنطقون
انها تكم لا تفعلون شيا وتخلصه للحال مصاحبة الان نحو اجيك الان وكذا ما في معناه كالحين والساعة
وانفا ولام الابتدا نحو ان زيدا ليقوم ونفيه بليس نحو زيد ليس يقوم وبما نحو ما يقوم
وان نحو ان يقوم والزمان في المضارع مع سوف ابعد منه مع السين عند قوم وهم البصريون
كما في المغني كانهم نظروا الى ان كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى وليس بمطرد بل هو اكثري كما
قال بعض المحققين وظاهر كلامه هنا وفي المغني ان المرضي عنده خلافه وهو ترادفهما كما ذهب
اليه ابن مالك واستدل عليه بتعاقب سيفعل وسوف افعل على معنى واحد قال تعالى وسوف
يؤت الله المومنين اجرا عظيما وقال والمومنون بالله واليوم الاخر اولئك سنوتيهم اجرا
عظيما ومنها اذا وتقع على احد الوجهين اما للمفاجاة ومعناها كما قال ابن الحاجب
حضور الشيء معك في وصف من اوصافك الفعلية فمعنى خرجت
فاذا الاسد حضور الاسد معك في زمن وصفك بالخروج او في مكان خروجك الصق بك من
حضوره معك في زمن خروجك لان حضوره اياك في مكان فعلك خص بك لتلبسك به لانه لا يشاركك فيه احد
حضوره في زمان فعلك خصيصة بك لان ذاك المكان يخصك دون من اشبهك وذلك الزمان
لا يخصك دون من اشبهك وكلما كان المفاجي الصق بالمفاجاة كانت المفاجاة اقوى فحضر

كما تؤكد الوعيد صح

لتعجله

لعلهم

نحو وقت واحد صح

وحضوره معك في مكان خروجك صح

اذا كانت للمفاجاة بالجملة الاسمية ولا تحتاج لجواب ولا تقع في الابتداء افي معناها الحال
لا الاستقبال نحو خرجت فاذا الاسد واقف ومنه قوله تعالى فاذا هي حية تسعى اذا لهم مكر
في اياتنا وهي حرف عند الاخفش كما قال المص وغيره والكوفيين واختاره ابن مالك
والمص والتقدير في المثال ونحوه ففاجا وقوف خروجي ويدل له كسران بعدها في نحو خرجت
فاذا ان زيدا بالباب قال وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم
لان ان لا يعمل ما بعدها فيما قبلها الا زمان اي ليست ظرف زمان كما يقوله الزجاج والرياشي
ونسب للمبرد وهو ظاهر كلام س واختاره الزمخشري والشلوبين وابن عصفور ابقاها
على ما استقر لها فاذا قيل خرجت فاذا الاسد فالتقدير فاجاء حضوره زمان خروجي
وزعم الزمخشري ان عاملها الفظ مقدر من لفظ المفاجاة قال في قوله تعالى ثم اذا دعاكم
دعوة من الارض اذا انتم تخرجون التقدير ثم اذا دعاكم فاجاتم الخروج في ذلك الوقت
ولا يعرف هذا لغيره وانما ناصبها عندهم الخبر المذكور في نحو خرجت فاذا زيد جالس والمقدر
في نحو فاذا الاسد اي حاضر وان قدرت انها الخبر فعاملها مستقر او استقر ولم يقع
الخبر معها في التنزيل الا مصرحا به نحو فاذا هي حية تسعى او مكان اي وليست ظرف
مكان كما ذهب اليه المبرد والفارسي وابو الفتح ونسب لس فاذا قيل خرجت فاذا الاسد فالتقدير
فاجا حضوره مكان خروجي ومن قدر في ذلك المكان حضوره فقد اقتصر على بيان معنى
الظرف وترك المفاجاة كما نبه عليه المحلي وفي هذا المثال ونحوه يصح كون اذا خبرا عند هؤلاء
اي فبالحضرة الاسد ولا يصح عند الزجاج واصحابه لان الزمان لا يخبر به عن الذات الا ان
يقدر مضاف اي ففي الزمان حضور زيد ومفاجاة زيد واما على مذهب الاخفش
فلا يصح ان يكون خبرا لان الحرف لا يخبر به ولا عنه واذا قلت فاذا القتال صحت
خبريتها عند الاخفش وتقول خرجت فاذا زيد جالس وجالسا فالرفع على الخبرية
واذا نصب به والنصب على الحالية والخبر اذا ان قلنا انها مكان والا فمحذوف فان قلت
الجالس او القائم امتنع النصب لامتناع كون الحال معرفة وهذا هو الوجه الذي
انكره س على الكسائي بحضرة البرامكة في مناظرتهما المشهورة بالزنبورية وهي قولهم
كنت اظن ان الزنبور اشد لسعة من النحلة فاذا هو اياها او فاذا هو هي فقال س فاذا هو
هي ولا يجوز النصب وقال الكسائي العرب تنصب كل ذلك وترفعه وقد حكى الواقعة حازم
الانصاري في منظومته في النحو فقال والعرب قد تحذف الاخبار بعد اذا اذا عنوا فجاة
الامر الذي دهما وربما نصبوا بالحال بعد اذا وربما رفعوا من بعدها ربما فان توالى
ضميران اكتسى بهما وجه الحقيقة من اشكاله غمما لذاك اعيت على الافهام مسئلة
اهدت الى سيبويه الحتف والغمما قد كانت العقرب العوجاء احسبها قدما اشد
من الزنبور وقع حما وفي الجواب عليها هل اذا هو هي او هل اذا هو اياها قد اختصما
قوله وربما نصبوا اي وربما نصبوا على الحال بعد ان رفعوا ما بعد اذا على الابتداء
فيقولون فاذا زيد جالسا وربما في اخر البيت بالتخفيف توكيد للمشددة في اوله وغمما في اخر
البيت الثالث بفتح الغين كناية عن الاشكال لانها وفي اخر الرابع بضمها جمع غمة

ومراده

الزمان او حرف

غيره

الاسماء الجازمة

ومراده ان س راغمتهم للمسئلة لما قالت العرب وقد سئلوا عن ذلك القول قول الكسائي
ولم ينطقوا بالنصب ويقال انهم ارشوا على ذلك او انهم علموا منزلة الكسائي عند الرشيد
وخرج س الى فارس ومات بها ولم يعد الى البصرة واما لغيرها اي لغير المفاجاة وهذه
هي الشرطية وانما عدل عن التعبير بها الى ما ذكر الصادق بها وبغيرها بناء على انها
قد تخرج عن ذلك كما ستعرفه فتختص بالجملة الشرطية كما مر في الاضافة عكس الفجائية
وقد اجتمعتا في قوله تعالى ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون ويكون الفعل
بعدها ماضيا كثيرا او مضارعا دون ذلك وقد اجتمعا في قول ابي ذؤيب والنفس
راغبة اذا رغبتها واذا ترد الى قليل تقنع وانما دخلت على الاسم في قوله تعالى اذا السماء
انشقت لانه فاعل بفعل محذوف على شريطة التفسير على الاصح لا مبتدا كما مر بسطه
وشذ دخولها عليه في قوله اذا باهلي تحته حنظلية ومر تاويله في الاضافة وهي في
الغالب بدليل ما ياتي ظرف لما يستقبل من الزمان ودليل اسميتها ابدالها من اسم
صريح نحو اجيئك غدا اذا طلعت الشمس وفيها معنى الشرط بدليل انها تجاب بالفا نحو
اذا جاء نصر الله والفتح الى قوله فسبح وانما لم يجزم بها غالبا لانها تدخل على المتيقن والمتوقع
او الراجح وحق ادوات الشرط ان تدخل على خلاف ذلك كما قرر في علم البيان ومر الاشارة
اليه وموضع اذا كما اشار اليه بذكر الظرفية نصب واختلف في ناصبها فقيل هو شرطها
وهو قول المحققين فتكون بمنزلة متى وحيثما وايان وقول ابي البقا انه مردود بان
المضاف اليه لا يعمل في المضاف غير وارد لان اذا عند هؤلاء غير مضافة كما يقول الجميع اذا
جزمت كقوله واذا تصبك خصاصة فتجمل وقيل ما في جوابها من فعل وشبهه وهو قول
الاكثرين ويرد عليهم ان الشرط والجزاء عبارة عن جملتين تربط بينهما الاداة وعلى قولهم
تصير الجملتان واحدة لان الظرف عندهم من جملة الجواب والمعمول داخل في جملة عامله
ولانه ممتنع في نحو قول زهير بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابقا شيئا اذا كان
جائيا لان الجواب محذوف وتقديره اذا كان جائيا فلا اسبقه ولا يصح ان يقال لا اسبق
شيئا وقت مجيئه لان الشيء انما يسبق قبل مجيئه وهنا لازم لهم ان اجابوا بانها غير
شرطية وانها معمولة لما قبلها وهو سابق واما على القول الاول فهي شرطية محذوفة
الجواب وعاملها اما خبر كان واما نفس كان ان قلنا بدلالتها على الحدث ولان الجواب قد
ورد مقرونا باذا الفجائية نحو ثم اذا دعاكم وبالحرف الناسخ نحو اذا جئتنا اليوم فاني اكرمك
وكل منهما لا يعمل ما بعده فيما قبله ولغير ذلك كما بسطه المص ثم ان الجمهور لا تخرج عن الثلاثة
المذكورة من الظرفية والاستقبال والشرطية والمختار ان ذلك غالب لا لازم كما اشار
اليه بقوله وقد تتخلف اي يتخلف كل من الثلاثة عن اذا على سبيل القلة كما تشعر به قد التقليلية
وهو مذهب المحققين فتخرج عن النصب على الظرفية نحو قوله عليه الصلاة والسلام لعائشة
رضي الله عنها اني لاعلم اذا كنت عني راضية واذا كنت علي غضبى فاوقعها مفعولا
كذا قال ابن مالك وتبعه المص هنا وزعم ابو الحسن في قوله تعالى حتى اذا جاءوها ان اذا جر بحتى
ومعناها الوقت وجوز الزمخشري وابن مالك تقدير الغاية على ذلك في سيق الذين كفروا

شريطة

ناصبها

في بدل او

على ان اذا هو

جماعة من محققين

الى مصنم زمنا اى لا وقت مجيئهم اليها وقوله فتحت ابوابها استيناف بيانى اى جواب سؤال
مقدر كانه قيل فما جرى اذ ذاك فقيل فتحت ابوابها وزعم ابو الفتح فى اذا وقعت الواقعة الاية
فيمن نصب خافضة رافعة ان اذا الاولى مبتدا والثانية خبر والمنصوبين حالان وكذا
جملة ليس ومعموليها والمعنى وقت وقوع الواقعة خافضة لقوم رافعة لاخرين هو وقت
رج الارض وقال قوم فى اخطب ما يكون الامير قائما ان الاصل اخطب اوقات اكوان الامير
اذا كان قائما اى وقت قيامه ثم حذفت الاوقات ونابت ما المصدرية عنها ثم حذف الخبر
وهو اذا وتبعتها كان التامة وفاعلها فى الحذف ثم نابت الحال عن الخبر ولو كانت اذا على
هذا التقدير فى موضع نصب لاستحال المعنى كما يستحيل اذا قيل اخطب اوقات اكوان الامير يوم
الجمعة اذا نصب اليوم لان الزمان لا يكون محلا للزمان وقال جماعة فى قول الحماسى وبعد غد
يا لهف نفسى من غد اذا راح اصحابى ولست برايح ان اذا فى موضع جر بدلا من غد وعند
الجمهور انها لا تخرج عن الظرفية واذا فى الحديث ظرف لمحذوف هو مفعول اعلم لدلالة المعنى
عليه فتكون على بابها من الظرفية والتقدير انى لاعلم حالك وشانك ونحوهما فى وقت رضاك
وفى وقت غضبك كما تعلقت اذ بالحديث فى قوله تعالى هل اتاك حديث ضيف ابراهيم المكرمين
اذ دخلوا عليه وحتى فى قوله تعالى حتى اذا جاؤها حرف ابتداء داخل على الجملة باسرها ولا عمل
لها فى اذا بل اذا فى موضع نصب بجوابها وقال ابو البقاء هى مفيدة معنى الغاية ولا عمل لها فى
اذا ايضا وتكون الغاية على كلامه ما ينسبك من الجواب مرتبا على الشرط والتقدير المعنوى
الى ان تفتح ابوابها وقت مجيئهم فينقطع السوق واما اذا وقعت فاذا الثانية
بدل من الاولى والاولى ظرف وجوابها محذوف لفهم المعنى وحسنه طول الكلام وتقديره
بعد اذا الثانية اى انقسمتم انقساما وكنتم ازواجا ثلاثة واما اذا فى البيت فظرف
للهف واما التى فى المثال ففى موضع نصب لانا لا نقدر زمانا مضافا الى ما يكون اذ
لا موجب لهذا التقدير ذكره كله فى المغنى وخروجها عن الاستقبال على وجهين ان تجئ
للحال وذلك بعد القسم كما سيأتى والثانى ان تجئ للماضى كما جاءت اذ للمستقبل كما سيأتى نحو
قوله تعالى اذا جاء نصر الله والفتح ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم واذا راوا تجارة
او لهوا انفضوا اليها وقوله وندمان يزيد الكاس طيبا سقيت اذا تغورت النجوم وتخرج
عن معنى الشرطية حيث وقعت بعد القسم نحو قوله تعالى والنجم اذا هوى والليل اذا يغشى
قال المص لانها لو كانت شرطية كان ما قبلها جوابا كما فى قولك اتيك ان اتيتنى فيكون التقدير اذا يغشى
الليل واذا هوى النجم اقسمت وهذا ممتنع لوجهين احدهما ان القسم انشاء لا يقبل التعليق
لان الانشاء ايقاع والمعلق يحتمل الوقوع وعدمه فاما ان جاءنى فوالله لاكرمته فالجواب
فى المعنى فعل الاكرام لانه المسبب عن الشرط وانما دخل القسم بينهما لمجرد التوكيد ولا يمكن
ادعاء مثل ذلك هنا لان جواب والنجم ماض مستمر الانتفاء وجواب والليل ثابت دائما
فلا يمكن تسببهما عن امر مستقبل وهو فعل الشرط والثانى ان الجواب خبرى فلا يدل عليه
الانشاء لتباين حقيقتهما وقيل انها خرجت فى ذلك ايضا عن الاستقبال الى الحال لانها لو كانت
للاستقبال لم تكن ظرفا لفعل القسم لانه انشاء لا اخبار عن قسم ياتى لان قسم الله تعالى قديم

ولا

ولا يكون محذوفا هو حال من النجم والليل لان الحال والاستقبال متنافيان واذا بطل هذان
الوجهان تعين انه ظرف لاحدهما على ان المراد به الحال اى اقسم بالنجم حاصلا فى هذا الوقت اى
وقت غشيانه قال المص والصحيح انه لا يصح التعلق باقسم الانشائى لان القديم لا زمان له
لا حال ولا غيره بل هو سابق على الزمان وانه لا يمتنع التعلق بكائنا مع بقاء اذا على الاستقبال
وقولكم الحال ينافى الاستقبال ان اردتم به تقابل الماضى والاستقبال فمسلم وليس مرادا
وان اردتم به الحال الذى لبيان الهيئة فممنوع لاتفاقهم على صحة مجئ الحال مقدرة
كمررت برجل معه صقر صائدا به غدا اى مقدرا الصيد به غدا كما مر وادعى الزركشى
فى شرح الجمع ان اذا فى ذلك لمجرد الوقت مجردة عن الظرفية والشرطية وانها فى موضع جر
صفة ومما خرجت فيه عن الشرطية قوله تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون والذين اذا
اصابهم البغى هم ينتصرون فاذا فيهما ظرف لخبر المبتدا بعدها ولو كانت شرطية والجملة
الاسمية جوابا لاقترنت بالفاء كما فى وان يمسسك بخير فهو على كل شئ قدير وقول بعضهم
انه على اضمار الفاء مردود بما مر وقول غيره ان الضمير توكيد لا مبتدا وان ما بعده الجواب
ظاهر التعسف وقول الاخر ان جوابها محذوف مدلول عليه بالجملة بعدها تكلف من غير
ضرورة ومنها اذ وتكون اسما للمفاجاة ونص على ذلك سيبويه وجزم به ابن مالك فى التسهيل
وهى الواقعة بعد بينا او بينما نحو قوله استقدر الله خيرا وارضين به فبينما العسر
اذ دارت مياسير ومثل سيبويه بقوله انا كذلك اذ جاء زيد قال وهذا لما يوافقه [illegible]
عليه ولا تكون للمفاجاة الا بعد بينا وبينما وليست حينئذ للمكان اى ظرف مكان كما
ليست زمانية خلافا لمن زعم ذلك وظاهره انها باقية على ظرفيتها الزمانية والاقال
وليست اسما كما قال فى التعليلية الاتى ذكرها وهو اختيار ابى حيان واختار ابن مالك انها حرف
واليه ذهب الاستاذ ابو على فى احد قوليه وهو قياس قول المص فى اذا وصرح به فى القواعد والاقوال
الاربعة حكاها فى المغنى بغير ترجيح وعلى القول بالظرفية فقال ابن جنى عاملها الفعل الذى
بعدها لانها غير مضافة اليه وعامل بينا وبينما محذوف يفسره الفعل المذكور وقال الشلوبين
اذ مضافة للجملة فلا يعمل فيها الفعل ولا فى بينا وبينما لان المضاف اليه لا يعمل فى المضاف
ولا فيما قبل المضاف وانما عاملها محذوف يدل عليه الكلام واذ بدل منهما وقيل العامل ما يلى بين
بناء على انها مكفوفة عن الاضافة اليه كما يعمل تالى اسم الشرط فيه وقيل بين خبر لمحذوف وتقديره
بينما انا قائم اذ جاء عمرو بين اوقات قيامى مجئ عمرو ثم حذف المبتدا مدلولا عليه بجاء عمرو وقيل
مبتدا واذ خبره والمعنى حين انا قائم حين جاء زيد وللتعليل نحو قوله تعالى ولن
ينفعكم اليوم اذ ظلمتم انكم فى العذاب مشتركون اى ولن ينفعكم اليوم اشتراككم فى
العذاب لاجل ظلمكم فى الدنيا وليست اذ حينئذ اسما خلافا لمن زعم انها ظرف وانما
لم يقل وليست ظرفا ليفيد بنفى اسميتها انها حرف اذ لا قائل بغير ذلك والخلاف لنفى الظرفية فلا
يستلزم الحرفية فعلى القول بالحرفية وهو ما اختاره الشيخان وغيرهما من المحققين ونسبه بعضهم الى
سيبويه فالتعليل يستفاد منها لانها بمنزلة لام التعليل وعلى القول بالظرفية وهو مختار
الشلوبين فالتعليل مستفاد من قوة الكلام لا من اللفظ فاذا قيل ضربته اذ اساء المعنى

وعلى الثاني وقت اسائته م

على الاول للاساءة وظاهر لانه القضرب وقت الاساءة لاجلها وعلى الاول للاشكال في الاية
بخلاف الثاني لانه اذا قيل لن ينفعكم وقت ظلمكم الاشتراك في العذاب لم يكن التعليل مستفادا
لاختلاف زمن الفعلين ويتوجه عليه اشكال وهو ان اذ لا تبدل عن اليوم لاختلاف الزمانين
ولا يكون ظرفا لينفع لانه لا يعمل في ظرفين ولا المشتركون لان معمول الاحرف الخمسة
لا يتقدم عليها ولان معمول الصلة لا يتقدم على الموصول ولان اشتراكهم في الاخرة لا في
زمن ظلمهم فالتعليل في الاية انما يستفاد على الاول ولذلك مثل بها فاعلمه وجعل منه
ابن مالك من ورودها للتعليل قوله تعالى واذ لم يهتدوا به واذ اعتزلتموهم وقوله اذ هم قريش
واذ ما مثلهم بشر قال المص وقول الاعشى وان للسفر اذ مضوا مهلا قال المص وانما يصح
ذلك كله على القول بان التعليلية حرف والجمهور لا يثبتون هذا القسم قال ابو الفتح راجعت
ابا على مرارا في قوله تعالى ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم مستشكلا ابدال اذ من اليوم
فاخرها تحصل منه ان الدنيا والاخرة متصلتان وانهما في علم الله سوا فكان اليوم ماض
او كان اذ مستقبلة انتهى ولغيرهما اي لغير المفاجاة والتعليل **فالغالب مضيها**
اي ان تكون اسما للزمن الماضي كما مر في الاضافة **وظرفيتها** نحو قوله تعالى الا تنصروه
فقد نصره الله اذ اخرجه الذين كفروا ولا تخرج في الغالب عن المضي الى الاستقبال
ولا عن الظرفية الى غيرها من الفاعلية او الابتداء وغيرهما فلا تقول حضر اذ جاء زيد
اي وقت مجيئه ولا اذ جاء زيد مبارك اي وقت مجيئه مبارك الا ان اضيف اليها زمان صالح
للاستغناء عنه مختص لها اي مقيد لها لا مطلق الزمان الماضي كيوم وليلة وساعة
فتقول يومئذ وليلتئذ ومرادف لها في الدلالة على زمن مطلق كحين فتقول حينئذ
وكانها لم تخرج بذلك عن الظرفية والجمهور على انها ملازمة للمضي والظرفية والمختار
خلافه كما اشار اليه المص اولا بمجيئها حرفا للتعليل وثانيا بقوله الغالب فانه يفهم منه
مجيئها على خلافه وثالثا بذكره ما ورد منه مؤذنا بتحققه كما تشعر به اداة التحقيق
حيث قال **وقد جا** اي استعمالها على خلاف الغالب تارة بكونها ظرفا لغير الماضي نحو **فسوف
يعلمون** فان يعلمون مستقبل لفظا ومعنى لدخول حرف التنفيس عليه وقد عمل في اذ فيلزم
ان يكون بمنزلة اذا ونحوه قوله تعالى يومئذ تحدث اخبارها واجيب عن الاول بان اذ فيها
معمولة لمحذوف اي فسوف يعلمون من اكفرهم وعن الثاني بانه من باب ونفخ في الصور اي
من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد وقع وتارة بكونها غير ظرف كالمفعولة في
نحو واذكروا اذ انتم والغالب على المذكورة في اوايل القصص ان تكون مفعولا وفاقا لجماعة
من المعربين بتقدير اذكر نحو واذ قال ربك للملائكة واذ فرقنا بكم البحر وبعضهم يقول انه
ظرف لاذكر محذوفا قال المص وهو وهم فاحش لاقتضايه ح الامر بالذكر في ذلك الوقت
مع ان الامر للاستقبال وذلك الوقت قبل معنى قبل تعلق الخطاب بالمكلفين منا وانما
المراد ذكر الوقت نفسه لا الذكر فيه وكالمبدلة من المفعول نحو واذكر في الكتاب مريم اذ انتبذت
فاذا بدل اشتمال من مريم على حد البدل في يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه ويحتمل قوله تعالى
واذكروا نعمة الله عليكم اذ جعل فيكم انبيا فيه ظرفا للنعمة وكونها بدلا منها وكالمضاف اليها

اسم

اسم زمان غير صالح للاستغناء نحو قوله ربنا لا تزغ قلوبنا **بعد اذ هديتنا** خلافا للقائل
للاستغناء عنه فلا تخرج باضافته عن الظرفية كما مر وزعم الجمهور انها في نحو واذكروا اذ انتم
قليل ظرفا لمفعول محذوف واذكروا نعمة الله عليكم اذ انتم وفي نحو اذ انتبذت ظرف لمضاف
الى المفعول محذوفا اي واذكروا قصة مريم ويؤيد هذا التصريح بالمفعول في واذكروا نعمت
الله عليكم اذ كنتم اعداء **ويقل وقوع اذ واذا بعد بينا وبينما** قال الاصمعي اذ واذا
في جواب بينا وبينما لم يات عن فصيح ولا التفات الى من انكر وقوعهما بعدهما راسا بل كل من
ذكر اذ واذا بعد بينا وبينما عزى لمن ذكر اذ قوله فبينما العسر اذ دارت مياسير ومن تركهما
قوله وكنت كذي الغصن بينا يظلني ويعجبني اذ زعزعته الاعاصير ومن ذكر اذا قوله
بينما المرء في فنون الاماني فاذا راي بذل النون ثوى فيه وقول حرقة بنت النعمان
فبينا نسوس الناس والامر امرنا اذا نحن فيهم سوقة نتنصف ومن تركهما قوله
بينا معانقه الكماة وروغه يوما اتيح له جري سلفع واعلم ان بينا وبينما يلزمان
الظرفية الزمانية واصل بين المكان بمعنى وسط فلما لحقتها الالف صارت
للزمان بمعنى اذا كما صرح به بعضهم ولبيت بينا محذوفة من بينما ولا الفها للتانيث
بل للاشباع والاضافة الى جملة اما اسمية نحو فبينما العسر البيت او فعلية كما
في وكنت كذي الغصن البيت وقد تضاف بينا الى المصدر كما نقل في البيت فانه
روى بخفضه ورفعه ايضا على الابتداء والخبر محذوف ولا يقعان اي اذ واذا زائدتين
خلافا لابي عبيدة كما نقل عنه في الارتشاف في اذ والمص عنه وعن ابن قتيبة في اذ
قال وحملا عليه ايات منها قوله تعالى واذ قال ربك واختار ابن الشجري وقوع اذ زائدة بعد بينا
وبينما خاصة قال لانك اذا قلت انا جالس اذ جاء زيد قدرته غير زائدة اعملت فيه
الخبر وهي مضافة الى جملة جاء زيد وهذا الفعل هو الناصب لبين فيعمل المضاف اليه فيما
قبل المضاف انتهى وقد مر توجيه النحويين لذلك **باب** في الابتداء
بالكلمة وهذا الباب والذي بعده من علم الصرف اوردهما المص في هذا المختصر وغيره
من كتبه الاعرابية لشدة الحاجة الى معرفتهما من كل كلمة ضرورة انه لا بد لكل كلمة من
مبتدا ومقطع والمراد بالابتداء هنا الاخذ في النطق بعد الصمت لا الاخذ في النطق
بالحرف بعد ذلك كالذي قبله كما تخيله بعضهم حتى التزم وقوع الابتدا بالساكن والحق
كما قال المص انه لا يمكن الابتدا بالساكن بشهادة الحس السليم والطبع المستقيم ولننبه
عليه فنقول الحرف المنطوق به اما معتمد على حركته كعين عمرو او على حركة تجاوره
كميمه او على لين قبله تجري مجرى الحركة كباء دابه فمتى فقد هذه الاعتمادات تعذر
التكلم به بدليل التجربة والمتحرك كباء برو شبهته ان التلفظ بالحركة انما يحصل بعد التلفظ
بالحرف فتوقف الشيء على ما يحصل بعده مح والجواب منع انها بعده بل هي معه لكنا
[illegible] الابتدا بالحرف من غير حركة وهو مح والساكن هو ما يحتمل ثلاث حركات
كميم عمرو والمتحرك ما يحتمل حركتين غير صورته **فلذلك** اي لاجل استحالة الابتداء
بالساكن اوجبوا اي العرب تحريك الصدر الساكن من كل كلمة لكن العرب اختاروا

تسكين لمنطق هو وهي الواقعتين بعد الواو والفا العاطفتين نحو فهي وفهو وهو
وهي وبعد لام الابتدا نحو لهو ولهي تسكينا كثيرا كانهم شبهوهما مع ما اتصل بهما
من الواو والفا واللام بعضد وكتف فعاملوهما معاملتهما طلبا للتخفيف لكثرة الاستعمال
وبعد ثم تسكينا قليلا نحو ثم هو تشبيها لها بالواو والفا ولم يكثر لان المتصل بها على
حرفين وبعد الهمزة نحو اهو واهي وبعد الكاف الجارة نحو كهو تسكينا نادرا لان المتصل
بهما ليس كالعاطف الدال على الجمعية لكنه شبه ذلك بفهو وفهي لكونه على زنتها واما
تسكينهما في غير ذلك نحو قراءة من قرا ان يمل هو فشاذ لفوات السببين المذكورين
من كون المتصل حرف عطف والموازنة واختاروا تسكين لام الطلب كاينة بعد
الفا والواو وثم كما مضى في بحث الجوازم نحو قوله تعالى فليوفوا نذورهم فلينظر ايها
ازكى طعاما ثم ليقضوا تفثهم ووضعوا اوايل كلمات معدودة ساكنة فاجتلبوا لها
في الابتداء خاصة همزة الوصل توصلا الى النطق بالساكنة الاوايل على ما وضعوها
ولذلك سميت الهمزة المجتلبة همزة وصل لان ما بعدها متصل بما قبلها بخلاف همزة
القطع فان ما بعدها معها منقطع عن ما قبلها والخليل يسمي همزة الوصل سلم اللسان
وانما اختاروا الهمزة لكونها حرفا قويا والابتدا اولى بالقوي ولانها من اول المخارج
فناسب ذلك ان يبتدا بها وقال ابن جني لان غرضهم ما يصح الابتدا به واطراحه في
الوصل وليس الا الهمزة لحذفها كثيرا في التخفيف وهو اصل لكيف اذا كانت زايدة
وهل وضعت من اول الامر همزة او الغا ثم صارت همزة للحركة قولان ذهب ابن جني
الى الاول وهل اجتلبت متحركة من اول الامر الا انها كانت نقضا للغرض او ساكنة على
اصل الحروف بدليل التزام كسرها الا لمانع وذلك على اصل التقا الساكنين فيه خلاف
ايضا قال الشلوبين اصل الحروف السكون وانما الحركة ههنا لالتقا واحتج من قال
ان اصلها الالف بانها تثبت الفا في الاستفهام وبان الالف لا تكون الا زايدة ابدا فجعلها
توصلا اولى واحترز بالابتدا عن الدرج فلا يحتاج لها فيه واثباتها لحن لانه انما جي بها
لضرورة الابتدا بالساكن ولا ضرورة في حال الوصل فيكون اثباتها خطا وشذ في الضرورة
قوله كل شي جاوز الاثنين شاع وكثر قطعها في اوايل انصاف الابيات نحو قوله لا نسب
اليوم ولا خلة • اتسع الخرق على الراقع • وتبدل الفا اذا كانت مفتوحة ووليت همزة
استفهام كما سيا تي وهي اي الكلمات التي وضعوا اوايلها ساكنة اسم واصله سمو بسكون
الميم وكسر السين كقنو وبضمها كعضو حذفت لامه وهي الواو لاستثقال حركات الاعراب
عليها ونقل سكون الميم الى السين لتعاقب الحركات عليها واتي بهمزة الوصل هذا مذهب
البصريين بنا على اشتقاقه من السمو وهو العلو وعند الكوفيين اصله وسم بنا على انه
مشتق من الوسم وهو العلامة وعليه فالمحذوف فاوه والاول اصح في حكم الاشتقاق بدليل
تكسيره على اسما وتصغيره على سمي وقولهم عند اسناد الضمير المرفوع المتحرك سميت ولو كان من
الوسم لقيل اوسام كوقت واوقات ووسيم كوجيه في وجه ووسمت كوعدت لكنه ليس
بواضح في المعنى لان السمو ليس فيه معنى دلالة على المسمى فان قيل لانه سما بمسماه فاوضحه

وكشف

وكشف معناه قيل كل لفظة وضعت بازا شي فانها توضحه وتكشف معناه فترفعه الى
العقل سوا كانت اسما او فعلا او حرفا لان الالفاظ عبارة عن المعاني تكشفها وتوضحها
بعد ان كانت مكنونة في الصدور كذا قيل والقول الثاني اصح في المعنى من حيث الدلالة على
المسمى لان الاسم سمة من اللفظ بادية على المسمى لكنه غير صحيح من جهة الاشتقاق وزعم الشيخ
عماد الدين بن الكمال انه مشتق من السمو بمعنى العلامة لا بمعنى العلو ولا من السمة وادعى ان مادة
سم وحيث تصرفت فاكثر ما تاتي للعلامة قال ومن السمو بمعنى العلامة قول الخليل اسم
الشي علامته وسمته علامته ومنه السماة للصيادين سموا بذلك لانهم قد اعلموا انفسهم
بعلامة يعرفون بها يقال اسمى الصايد اذا لبس المسماة وهو ثوب يعلم به نفسه ليعرف
قال وهو من اثبات الكتاب ومخبرا وقرابة يعطف ولا يخشى المسماة قربتها فان ثبت
ذلك كان اشتقاقه من السمو بمعنى العلامة صحيحا في الاشتقاق والمعنى واست واصله
ستة كفرس بدليل تكسيره على استاه فحذفت اللام وعوض عنها الهمزة ويقال سه محذوف
العين وست محذوف اللام ومنه الحديث العينان وكا السه والست روايتان وابن
واصله بنو فعل بدليل كما في سمو وابنم وهو ابن زيدت فيه الميم للتاكيد كزرقم بمعنى ازرق
وليست بدلا من لام الكلمة والالم تعوض عنها الهمزة وهو معرب من مكانين كامرو وابنة
واصله بنوة وامرو وامراة يقال فيهما مرو ومرة وانما ادخلوا الهمزة وان كانا تامين
من حيث ان لامهما همزة ويلحقها التخفيف فيقال مر ومرة فيجريا مجرى ابن وابنة
وتثنيتهم كاسمين واستين وابنين وابنتين وابنمين ومن تثنيته قوله منا ضرار
وابنماه وحاجب وبنتين وامرا ين وامراتين واثنين واثنتان واصلهما ثنيان
وثنيتان كشجران وشجرتان بدليل قولهم في النسبة اليه ثنوي ولو كانت التا مضمومة
او مكسورة لظهر ذلك في النسبة ولو العين ساكنة لقالوا ثنيي كظبيي فحذفت لامهما او كت
اليا وجي بالهمزة فقيل اثنان واثنتان ويقال ثنتان قال ابن الخشاب والفرق بينهما
ان التا في ثنتان مبدلة من اليا التي هي اللام وليست للتانيث لسكون ما قبلها وهو غير
الف ولا يكون ما قبل تا التانيث الا مفتوحا او الفا كقايمة وقطاة والتا في اثنتان
تا التانيث حملا على الظاهر وقال بعضهم يجوز كون تا اثنتان بدلا ايضا ذكره ابن اياز
وايمن الله المختص بالقسم بنا على انه مفرد كما هو مذهب البصريين وهمزته همزة وصل
من اليمن اي البركة ومنه الميمون فاذا قال المقسم ايمن الله لافعلن فكانه قال ببركة
الله قسمي لافعلن وقيل جمع يمين فهمزته همزة قطع وانما سقطت في الوصل لكثرة
الاستعمال وهذا مذهب الكوفيين قالوا لانه لم يجي على زنة مفرد وورد بمجي انك
وهو الاشرب واجر ولان المفرد هو الاصل ولانهم قد تصرفوا فيه وغيروه تغييرا لم يجي مثله
في الجمع فقالوا ايمن وايم وام بفتح الهمزة وكسرها وهو الاصل في الثلاثة وم الله بضم
الميم وكسرها ومن بالتثليث كما مر ذكرها في القسم وايمن بفتح الميم وهيم الله بقلب الهمزة
ها واحترز بالمختص بالقسم من ايمن الذي هو جمع يمين فهمزته قطعية وفاقا وافاد
ايضا مع ذلك مجي ايمن للقسم فمن ثم لم يذكره في ذواته استغنا بذكره هنا وتلزمه

الاضافة فتح آلى الله تعالى لغفا لغريق القوم لما انشدتهم لعمرو بن مر لايمن الله ما يدري وانه كقوله م
اسم وقد اطبقوا على ذلك الا الزجاج فقال انه حرف جر والجمهور على وجوب رفعه وجوز ابن درستويه تعالى م
جره بواو القسم وانه حقه الاضافة الى اسم الله كما اشار اليه بايراده مضافا اليه وقد يضاف
الى الكعبة والى الكاف والذي نحو ايمن الكعبة لافعلن ومن كلام عروة بن الزبير لايمنك لان
ابتليت لقد عافيت ولين اخذت لقد ابقيت وفي الحديث وايم الذي نفسي بيده وانشد
الكسائي لايمن ابيهم لبئس العذرة اعتذروا فاضافه الى اب وسكن نونه وحكى المفضل
تسكينها ان لم يلق ساكنا وكسرها ان لقيته نحو ايمن الله وعلى هذا هي مبنية ومقتضى
بنائها شبه الحرف في لزوم حالة واحدة وهي الابتدائية ولذا فتحوا الهمزة قال الرضي كما اقتصر
من ايمن لايستعمل الامع لفظة الله ولا يستعمل مع الكعبة كلفظة ايمن **وبعض امثلة**
الماضي المتجاوز اربعة وهو الخماسي **كاقتدر** والسداسي نحو **استخرج وامره** اي وامر
الماضي المتجاوز اربعة **ومصدره** نحو اقتدر بزيد واستخرج اقتدارا واستخراجا
وخرج بالماضي المضارع فهمزته قطعية وبالمتجاوز اربعة الرباعي على افعل كاكرم وفاعل
مفتتحا كاخذ ماضي يؤاخذ والثلاثي المفتتح بها كاخذ وامر واكل وقوله بعض امثلة بعض م
الماضي لعله لستظهر بذلك على اخراج امثلة الخماسي كاهراق واسطاع في لغة من قطع همزتهما
بناء على الاعتداد بزيادة الهاء والسين فيهما فهمزتهما ليست وصلية بدليل فتحها وهي
لا تفتح في مثل ذلك كما سيأتي لكن الاولى اطلاق الحكم ولا مبالاة بهذين الحرفين لشذوذ
او الاحتراز عنهما بنحو غالبا لما في ايهام ذكر البعض من ان المحترز عنه كثير او مساو وليس
كذلك اما على القول بعدم الاعتداد بزيادة الهاء والسين فيهما لشذوذهما فهما عند
القايل بذلك بمنزلة الرباعي ولا اشكال في فتح الهمزة كما في ضم ثانيهما كما مر بسطه ولم ار
من احترز عن ذلك ولا من اشار اليه في هذا الباب وعلى تقدير الاعتداد بالزيادة فتحتها
فيهما فيمكن التزام كون فتحتها وصلية وفتحها على الشذوذ **وامر الثلاثي** الساكن ثاني
مضارعه كاضرب واقتل واذهب وخرج بالساكن ثاني مضارعه المتحرك ثانيه فان الامر
منه بحذف حرف المضارعة كقولك في يعد عد ومثله قم من يقوم فان ثاني يقوم متحرك
وان كان في الاصل ساكنا اذ اصله يقوم وشذ مما يلحق ثاني مضارعه ساكن ثلاثة
افعال لم تجتلب في اوايلها همزة الوصل وهي خذ وكل ومر اكتفوا بحذف اوايلها تخفيفا
لكثرة الاستعمال وربما جاءت على القياس فقيل اومر واوخذ واوكل وكثر ذلك في موضع واو العطف وادكل م
كقوله تعالى وامر اهلك بالصلاة **ولام التعريف** كالرجل وكذا الزايدة كالتي في ادخلوا
الاول فالاول والموصولة كالضارب فلو عبر بال لكان اعم ومثلها بدلها كام الحميرية **وفتحها**
اي فتح همزة الوصل شرع في بيان حركتها ولها ست حالات باعتبار اقسام الحركات الثلاث
ثم ارجحية كل منها ومرجوحيتها وكلها تستفاد من كلامه ففتحها **معها** اي مع لام التعريف
لازم ومع ايمن وكذا ايم **راجح** على الكسر قال بعض المغاربة بلا خلاف في ان همزة
المكسورة للوصل **وضمها** اي همزة الوصل في فعل امر ضم ثالثه **لزوما** اي ضما لازما لفظا
كان كالمضموم العين في الاصل نحو اقتل واكتب او تقديرا كاغزي بضم الهمزة الاصل
اغزوي

اغزوي استثقلت الكسرة على الواو فنقلت وحذفت الواو لالتقاء الساكنين لازم وعند ابن مالك
انه يرجح على الكسر في نحو رض جعل ضمة عينه كسرة كما في اغزي وفي تكملة ابي علي انه يجب اشمام ما قبل يا
المخاطبة واخلاص ضمة الهمزة وفي التسهيل ان همزة الوصل تشم قبل الضمة المشمة كما في اختير وانقيد
فتشم الهمزة على لغة من يشم كما في قيل وفي الاوضح جواز الضم والكسر والاشمام واحترز باللزوم
عن الضم العارض كما في نحو امشوا فان ثالثه في الاصل مكسور لا مضموم اذ اصله امشيوا بكسر الشين
وضم اليا استثقلت الضمة على اليا فنقلت الى ما قبلها وهي الشين ثم حذفت اليا لالتقاء
الساكنين وحكى ابن جني ان من العرب من يكسر الهمزة في نحو اقتل واخرج ونحوهما على الاصل ولا يتبع
وهي لغة شاذة وضمها في اسم مرجوح عن الكسر وكسرها وهو الاصل في البواقي وهي الافعال البواقي
الخماسية والسداسية المبنية للفاعل والامر منها والمصدر والامر نحو يضرب ويذهب ويعلم
وما عدا ايمن وايم من تلك الاسماء لازم ولا يرد عليها المبني للمفعول من نحو انطلق واستخرج فانها
تضم فيه لانه قد ذكر ذلك في باب النائب فاطلاقه هنا محمول على ما عدا ذلك وهو المبني للفاعل
منه ذلك وهمزة الوصل المفتوحة كهمزة ال وايمن وما اختصر منه اذا وقعت بعد الف
الاستفهام نحو قوله تعالى آلذكرين حرم ام الانثيين وايمن الله وايم الله بيمينك
تبدل الفا بين بين على الافصح ولا تسقط لئلا يلتبس بالخبر وان التقى ساكنان فيغتفر
في ذلكما وتسهل بان تجعل الفا بين بين اي بين الهمزة وبين الالف مع القصر كقوله وما
ادري اذا يممت ارضا اريد الخير ايهما يليني ءالخير الذي انا ابتغيه ام الشر الذي هو يبتغيني
لاستقامة الوزن ولا تحمل على انه خففها لانه لم يجزه احد والحمل على ما جوز اولى ويجوز في غير الوزن
فلا انها التقى الساكنين وزعم الشلوبين وابن هشام الخضراوي انه لم يسمع الا ابدالها التعريف م
الفا ورد عليهما بالبيت وقراءة آلله اذن لكم واحترز بالمفتوحة عن همزة الوصل المكسورة
فتسقط في الاستفهام لعدم اللبس نحو اسمك باد استخرج المال وثبوتها قبل حرف التحريك المتحرك
بحركة منقولة راجح فاذا نقلت همزة الاحمر الى اللام فمن العرب من يرى التحريك عارضا فيبقي
همزة الوصل فيقول الحمر ومنهم من يعتد بالحركة العارضة فيحذفها فيقول لحمر والاول اجود
وبه قرأ القراء في الاشهر **باب الوقف** وختم الكتاب بهذا الباب كما قال
مناسبة حسنة لان الوقف محل انتهاء الكلام فيكون الوقف منكرا كما اذا عرض للمتكلم قطع
اللفظ عن تمامه بسبب عدم تذكره فوقف عليه بمدة تسمى مدة التذكر فيقال في قال قا
وفي يقول يقولوا وفي من الغلام منا الغلامي اذا تذكر ولم يرد قطع كلامه وانكارا كما اذا سال
بالهمزة عن مذكور منكرا اعتقاد كونه على ما ذكروا وبخلافه فيحكيه غالبا ويصل منتهاه في
الوقف بمدة تجانس حركته ان كان متحركا ان ضمة فضمة نحو قام احمد فتقول احمدوه او فتحة
ففتحة كاضرب احمد فيقال احمداه او كسرة فكسرة كمررت بحذام فتقول احذاميه وبيا
ساكنة بعد كسرة ان كان منتهاه تنوينا كان تقول قام زيد فتقول ازيدنيه بضم الدال وكسر الزيدنيه
النون وسكون اليا والها منكرا لقيامه وتسمى هذه المدة مدة الانكار وقيل لبعضهم اتخرج
وقد اخصبت البادية فقال أأنا انيه منكرا على المتكلم استفهامه عن شيء لا ينبغي ان يستفهم عنه
لانه لابد من خروجه انا في ذلك مقطوع بالخروج وانه بعد الهمزة زايدة كما مر واستثباتا

حركة

فان كان بای حکی فیها ما تستحقه من الاعراب مطلقا فی الوصل والوقف فتقول لمن قال قام رجل ای
ورایت رجلا ایا ومررت برجل ای وان شئت تحکی فی الوقف اشبعت حرکة نونها حال الافراد فتقول
فی قام رجل منو وفی رایت رجلا منا وفی مررت برجل منی وفی التثنیة منان ومنین ومنیان ومنیین
وفی الجمع منون ومنین ومنات وفی المونث منه بفتح النون واسکان الها کما بین ذلک
فی المبسوطات وتکون للاستراحة او لتمام المقصود وهذا هو المعقود له الباب وعرفوه بانه
قطع الکلمة اسما کانت او فعلا او حرفا عن ما بعدها ولو فرضا ای بتقدیر ان یکون بعدها شیٔ وقیل
قطع الکلمة عن تحریک اخرها ولیس بواضح لانه قد یقف عن تحرکه وهو غیر واقف کما لو قال الواحد
اثنان فی الوصل وکذا لو سکن اخر الکلمة ووصل ما بعدها من غیر سکتة تؤذن بوقفه لم یعد
واقفا ولو حرکها وقطعها عن ما بعدها قیل وقف ولکنه اخطأ فی حکم الوقف ویلزم الوقف تغیرات
اما فی الحرکة بحذفها وهو السکون او بروم او اشمام واما فی الکلمة اما بنقص فیها کحذف حرف
العلة او بقلب اخر الکلمة الی حرف العلة او بابدال حرف صحیح منه واما بزیادة علیها اما بتضعیف
واما بهآ السکت او غیرها وهی متقاربة فی الحسن والمحل کما سیاتی تفصیلها والی ولها اشار
بقوله یوقف علی المحرک سوا کان ما قبل اخره ساکنا ولا وسوا کان مهموزا ولا وسوا
کان فعلا او اسما منونا او لا غیر ها التانیث بالاسکان وهذا هو الاصل فی الوقف ولذلک
بدا به لان سلب الحرکة ابلغ فی تحصیل الاستراحة وقد یعدل عن ذلک فی بعض المحال لخصوصیة
تلک المادة او لتحصیل غرض اخر الا فی تا التانیث فانه یتعین الاسکان وخرج بالمحرک الساکن
غیر ما سیاتی نحو کم والذی علم یقم فانه یثبت بحاله کالدرج وبغیر ها التانیث غیر الملحق به ها
التانیث وسیاتی حکمه وانما قال بها التانیث احترازا عن تایه کما فی مسلمات ونحو بنت واخت
لان التا فیهما للالحاق فهی کالتی من نفس الکلمة کعفریت فیوقف علیها بالاسکان فاذا وقفت علی
زید من قولک جا زید او مررت بزید قلت زید بالسکون وکذا نحو یقوم ومسلمات وبنت واخت
او یوقف علی المحرک المذکور بالروم وهو کما قال ابن مالک وغیره اخفا صوت الحرکة کانک تروم
الحرکة ولا تشبعها بل تختلسها اختلاسا تنبیها علی حرکة الوصل مع تحصیل بعض الغرض من الوقف
ویدرکه الاعمی والبصیر لان فیه مع حرکة الشفة صوتا یکاد الحرف یکون به متحرکا وعلامته فی
الکتابة خط بین یدی الحرف وصورته هکذا ولم یکن فوق الحرف لئلا یلتبس بالفتحة ویجوز
فی الحرکات کلها کما اقتضاه اطلاقه فی المفتوح لکنه فی المفتوح قلیل لخفة الفتحة وعسر الاتیان
بها خفیة فلا تکاد تخرج الا علی حالها فی الوصل ولانه یشتبه التوبا ومن ثم لم یقرا به احد من القراء
فی المفتوح وانما ذکره عن العرب ومنعه الفرا قال المص واکثر القرا علی قوله او یوقف علی
المحرک المذکور بالاشمام وهو فی الاصطلاح اطباق الشفتین بعید اسکان المضموم
ولیس بصوت یسمع ولهذا یختص به البصیر دون الاعمی بخلاف الروم وانما یعرف بالتعلیم فیقال
ان تضم شفتیک اذا وقفت سمی بذلک کانک اشممت الحرف رایحة بان هیات العضو للنطق
بها تنبیها علی حرکة الوصل ویختص بالمضموم کما قال بعید اسکان المضموم سوا کانت الضمة
بنایة او اعرابیة لان هذا النحو من الادا لا یدل علی تعیین الحرکة الا فیه وما روی عن بعض
القرا من الاشارة الی الحرکة وتسمیته اشماما محمول علی الروم الا انه تجوز فی الاطلاق

الحرکة م

وعلامته

341

١٤٢

وعلامته فی الخط نقطة بین یدی الحرف ولم تکن فوقه لئلا یلتبس بالاسکان وقضیة کلامه ان
الروم والاشمام فی ها التانیث وهو الاکثر نحو رحمة لانهما لبیان حرکة لو وقف علیه ولا حرکة لها
التانیث وانما کانت الحرکة للتا وهی معدومة نعم لو وقف علیها بالتا نحو اخت وبنت جری الروم
والاشمام اتفاقا او یوقف علی المحرک المذکور بنقل الحرکة التی علی الموقوف علیه وانما یکون النقل
لساکن ای الی ساکن احترازا من المتحرک کالرجل فلا ینقل الیه لان المتحرک لا یقبل الحرکة وفیه لغة
لخمیة حکاها ابن مالک واستشهد بقوله من یاتمر للحزم فیما قصده تحمد مساعیه ویعلم رشده
والاصل قصده بفتح الدال فنقل حرکة الها الی الدال نفسها ویحتمل ان یکون اصله قصدوه ابواو الجمع
حملا علی معنی من ثم حذف الواو واکتفا بالضمة کقوله فلو ان الاطبا کان حولی وکان الاحباب
فان کان مستنده فی اثبات هذه اللغة هذا البیت فلا حجة فیه اذا واحترز بقوله صحیح من الساکن
المعتل سوا کان حرف العلة مدة ولینا کالالف والواو والیا المتحرک ما قبلهما بما یجانسها کتاب
ورسول وحرف لین کالیا والواو المفتوح ما قبلهما نحو غول وبین لان حرف العلة یزید بنقل
الحرکة الیه ثقلا مع امتناع تحریک الالف ایضا کحرف العلة المهموز فلا یجوز النقل فی راس کما صرح
به فی شرح اللمحة ولم اقف علیه فی شرح التسهیل وشروحه وکذا المضعف فلا یجوز فی شد لان المدغم
لا یقبل الحرکة لان الحرکة تودی الی فکه وهو ممتنع فی غیر الضرورة فلا ینبغی علی هذا ان یحمل
الصحیح فی کلامه علی مقابل المعتل بل علی السالم وهو ما لیس معتلا ولا مهموزا ولا مضعفا وهو
اخص من الصحیح بالمعنی الاول وربما یستفاد خروج المضعف مما سیاتی من کلامه بعد کما سننبه
علیه علی ان هذا الشرط وهو الصحة کما تعتبر فی المنقول الیه تعتبر کما صرح به المرادی وغیره فلا تنقل
من نحو الغزو لان النقل یودی فی نحو جا الغزو الی کون الاسم المعرب اخره واو قبلها ضمة اذ یقال
فیه جا الغزو وذلک مرفوض الا فی الاسما الستة رفعا وهنا فیستفاد مما سیاتی من اشتراط
ان لا یلزم عدم النظیر وفی نحو بالغزو وفی الغزو الی قلب الواو یا لاجل الکسرة فیقال مررت بالغزی وفی الغزی
کما قال ابن عقیل قال او فی قوله والحرکة للحال ای انما یجوز الوقف بالنقل کما ذکر فی حالة
ما اذا کانت الحرکة المنقولة غیر فتحة والحال ایضا انه لم یلزم عدم النظیر کما یقال هذا
عمرو ومررت ببکر بنقل الضمة الی المیم والکسرة الی الکاف وتقول فی اضربه بنقل ضمة الها
الی البا وکذا منه وعنه وهو مطرد ومنه فی الضمة قوله فانک ناسینا وطولت لاثنا فلیس بناسینا
علی حالة بکر وقول زیاد الاعجم عجبت والدهر کثیر عجبه من عنزی سبنی لم اضربه وفی الکسرة قوله
انا جریر کنیتی ابو عمرو ولم یعبر عن احد انه قرا بالنقل الا ما روی عن ابی عمرو انه قرا وتواصوا
بالحق وتواصوا بالصبر بکسر البا وقری شاذا والعصر ان الانسان لفی خسر بکسر الصاد
بخلاف الروم والاشمام فمرویان عن القرا وکون هذه الحرکة حرکة الموقوف علیه نقلت کما ذکر
المص هو قول جماعة من النحویین ولعلهم الاکثرون کما قال ابن عقیل ومنهم المبرد والسیرافی
وابن الحاجب وابن مالک وقال ابو البقا لا یریدون انها حرکة الاعراب صیرت علی ما قبل
الحرف الاخیر اذ الاعراب لا یکون قبل الطرف انما یریدون انها مثلها وقال الفارسی حرکة
هذه الحرکة لا لالتقا الساکنین ومرة قال لیست بتحریک لالتقا الساکنین محضا لانه
لا ید لها علی الحرکة المحذوفة من الثانی فهو الاقرب لهما قول واحد وخرج بقوله غیر فتحة ما

صحیح م

وبثرم

تشترط فی المنقول م

ولهذا الاستعمال الشرط الاول فالوجه
ان یزاد بهذا الشرط م

اضربه م

صوا

ها م

نقل الفتحة م

فلا يجوز ان يقال سمعت العلم بالنقل لانهم انما كرهوا حذف الضمة والكسرة لقوتهما فنقلوهما توسلا الى بقائهما بوجه بخلاف الفتحة فانها خفيفة فاغتفر حذفها واجاز الكوفيون نقل الفتحة لساكن قبلها وقفا فيقولون رايت البكر ونقل ثعلب عن الفراء والكسائي ونقل ايضا عن الاخفش والجرمي بقوله ولم يلزم عدم النظير ما اذا ادى النقل الى عدم النظير فذلك اللفظ فلو قلت انتفعت بالبسر لم تقف بالنقل لانه يؤدي الى وزن فُعُل وهو مفقود في الاسماء او نادر فلذا امتنع هذا امتنع بالاولى ان يقال هذا بسر لان فُعِل مفقود في الكلام ويوقف على ما امتنع فيه النقل لعدم النظير بتحريك الساكن بحركة الحرف الذي قبله في صورة عدم النظير فيفعل بها ذلك في بقية الاحوال فيقال انتفعت بالبسر وهذا العدل وكذا الباقي ويجوز ان يتناول كلامه في التسهيل ان لا يكون الساكن مضاعفا نحو العدو وذلك لان النقل يؤدي الى الفك وهو كالمفقود في كلامه ولا يشترطان اي هذان الشرطان وهما كون الحركة غير فتحة وعدم لزوم فقد النظير في المهموز فيجوز نقل فتحة همزة الى ساكن قبلها صحيح كما يجوز في ضمتها وكسرتها لان الوقف على الهمزة مع سكون ما قبلها مستثقل مطلقا فتقول في الخبء رايت الخبا بنقل الفتحة عن الهمزة الى الباء ولا يقال رايت البكر كما مر ويجوز ايضا وان ادى الى وزن فعل كما تقول في البطء مررت بالبطي او وزن فُعُل كما تقول في الردء هذا الرِدُؤ لان المصير اليه اخف من الهمزة الساكن ما قبلها الا عند بعض بني تميم فلا يغتفرون عدم النظير في الهمزة ويجعلونه كغيره فيفرون من النقل في الهمزة الساكن ما قبلها الى تحريك الساكن بحركة ما قبله اتباعا فيقولون هذا الردي بكسرهما وهذا البطو بضمهما وهذا الخبا بفتحهما وكذا النصب والجر فيهما وانما اتبعوا استثقالا للجمع بين ساكنين احدهما همزة واذا نقلت حركة الهمزة حذفها الحجازيون وابقيت على محل حركتها فيقولون هذا الخب ورايت الخب ومررت بالخب وهذا البط ورايت البط ومررت بالبط وهذا الرد ورايت الرد ومررت بالرد فيعطى الحرف السابق على الهمزة عندهم هذا العمل في الوقف ما يكون له لو كان اخر الكلمة ووقف عليه من سكون وروم واشمام وغيرهم يثبتها ساكنة ويقفون بعد النقل على الهمزة ساكنة نحو هذا البطو ورايت البطا ومررت بالبطي وكذا الردء والخبء وقد دخل في الوقف بالسكون كما مر او يوقف على المحرك بالتضعيف وهذه الصورة ندر في الخط وانما يكون الوقف بالتضعيف في محرك صحيح غير مهموز ولا معتل ولا ساكن ما قبله نحو جعفر بتشديد الراء وهو قليل لوقوع التضعيف في محل التخفيف فان لم يكن محركا نحو ضربت لم يجز فيه التضعيف لانه كالعوض من الحركة وكذا ان كان محركا مهموزا نحو الكلا لان العرب تنكبت ادغام الهمزة في الهمزة الا اذا كانت عينا نحو سال وكذا ان كان محركا معتلا كرايت القاضي استثقالا لحرف العلة وكذا ان كان محركا غير مهموز ولا معتل ولكن كان ما قبله ساكنا نحو بكر فرارا من اجتماع ثلاث سواكن وشرط رابع وهو ان لا يكون منصوبا منونا في اشهر اللغات واما قوله لقد خشيت ان ارى جدبا فضرورة وقد لا يحتاج هذا الشرط لان المنصوب المنون اذا ابدل من تنوينه الفا لم يكن الحرف الذي قبل الالف موقوفا عليه بل الموقوف عليه انما هو الالف والكلام في احكام الموقوف عليه قال المرادي واذا وقفت بالتضعيف سكنت وسمع الحاق هاء السكت

مع

ويجوز

النظير مع

المذكور مع

الجيم

مع التضعيف قال بعضهم اعطني ابيضه اي ابيض ولم يرو عن احد من القراء الوقف بالتضعيف الا ما روي عن عاصم انه وقف على مستطر في سورة القمر بتشديد الراء وافاد عطف هذه الوجوه باداة التخيير انه يجوز للمتكلم الوقف باتها شاء في المتحرك المذكور بشرطه غير تاء التانيث وغير المنقوص ويوقف على المحرك المنقوص وهو المنون كما في نحو قاض رفعا وجرا اي في حال كونه مرفوعا او مجرورا عند الاكثرين بالحذف اي الياء استصحابا لما كان في الوصل والوقف عارض فلا يعتد به فيوقف عليه بحذفها وسكون ما قبلها نحو هذا قاض ومررت بقاض ويجوز اثباتها كما سياتي وهذا وان كان داخلا في الوقف بالاسكان تنبيها على ان الكلام فيه من حيث جواز حذف يائه وامثالها في الوقف ولذلك عبر عنه بالحذف المستعمل في حذف الجزء غالبا دون الاسكان المستعمل في حذف الحركة وتمهيدا لبيان ما سياتي من حكم الوقف عليه باثباتها اذا كان معرفا واذا كان حذف الياء يؤدي الى ابقاء المنقوص على حرف اصلي وقف بالاثبات كما في مر ويفي مسمى بهما على ما مر فيهما في الندا ويستفاد خروج هذا مما مر ثمة مع النظر الى خصوصية المثال المذكور هنا ويوقف على المنقوص غير المحرك وهو ما ليس بمنون كما في نحو القاضي فيهما اي في حالتي الرفع والجر بالاثبات للياء كما في القاضي ومررت بالقاضي ومثل المعرف في ذلك المنادى نحو يا قاضي وفيه خلاف مر ذكره في النداء وكذا ما اخره يا مكسور ما قبلها كغلامي وضربني وقد يعكس الحكم في قاض والقاضي ونحوهما فيوقف على قاض باثبات الياء لزوال الموجب حذفها وهو التنوين عند الوقف فتقول هذا قاضي وقد قرئ به وبالحذف قوله تعالى ما لهم من دونه من وال ولكل قوم هاد ومثله الساقط تنوينه للاضافة كقاضي مكة فاذا وقف على المضاف جاز الوجهان كما في المنون وعلى القاضي وكذا يا قاضي وغلامي وضربني بالحذف فتقول جاء القاض وغلام وضربن سواء حركت ياء المتكلم في الوصل او سكنت وفي المفصل والمفتاح ما يدل على ان من حرك ياء المتكلم في الوصل لا يحذفها في الوقف فبلها اقرب لان المقصود من الحذف هو الفرق بين الوصل والوقف وذلك اذا تحركت الياء يحصل بتسكينها فلا حاجة لحذفها والحذف في قاض اكثر لكن قال بعضهم ان الاثبات اقيس قياسا على اثبات الف المقصور وقال الفارسي بل الحذف اقيس والاثبات في القاضي قال ابن اقيس واكثر ولذلك لم يصح في مسئلة العكس باداة التقليل اشعارا بقلته فيهما وقال في الحذف انه عربي كثير ومنه الكبير المتعال ويوم التناد وليس في المنقوص المنون نحو قاض والمنقوص غير المنون نحو القاضي والمنون تنوين عوض نحو جوار نصبا اي في حالة النصب الا الاثبات للياء عند من يحركها بالفتح قال تعالى ربنا اننا سمعنا مناديا كلا اذا بلغت التراقي ونحو رايت جواري واما من يسكنها من العرب فينبغي ان يقف بالوجهين ويقف على اذا وعلى المفرد المذكر المؤكد بالنون الخفيفة التالية فتحة كما في نحو لنسفعا وليكونا وليسجنن وعلى المفرد المنصوب المنون غير المؤنث بالهاء صحيحا كان او مقصورا كما في رايت زيدا او فتى بالالف في الجميع اي بابدالها من النون الاصلية في اذن فتقول في مثال لا تيك غدا اذا ولذا اكرمك اذا وزعم ابن عصفور انك تقف عليها بالنون قال المصنف وهو مخالف للمسموع ومن النون المؤكدة في نحو لنسفعا قول الشاعر ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا ومنه قول المتنبي باد هواك صبرت ام لم تصبرا ومن نون التنوين في نحو زيدا او فتى على الاصح في الثاني

وهو مع

باسكانها مع

عبر مع

فعله مع

كماسيأتي بخلاف ما اذا كان المنون مرفوعًا او مجرورًا فلا يرجح في ابدال الواو والياء من تنوينهما
على الاصح بل يوقف بالاسكان مثل هذا فرس ومررت بفرس لثقل الضمة والكسرة مع الواو والياء
وخفة الالف مع الفتحة ومنهم من يبدل منهما ايضا فيقول فرسو وفرسي ومنهم من لا يبدل
في النصب ايضا فيقول رايت زيد وهي لغة ربيعة الفرزدق شاعرهم لقد تركت قلبي بها
هائمًا دنف والمراد ان ترك الابدال مختص بهم لا انهم لا يقفون الا بترك الابدال لكثرة الوقف على المنصوب
بالالف في اشعارهم قال ابن عقيل تنبيه يوقف على الالف في باب عصى ورحى باتفاق وهو
داخل في عبارة المص كما قررناه ثم عند تدبر ما نقل اكثرهم في النصب مبدلة من التنوين واما في
الرفع فهي التي كانت قبل الوقف لان المعتل اذا اشكل امره يحمل على الصحيح وقد عرف فانون هي
باقية في الاحوال الثلاثة وقال المازني هي الف التنوين في الاحوال الثلاثة واستصحب
حذف الالف المنقلبة وصلا ووقفا وينبني على هذا الخلاف امالة نحو فتى فمن قال انها بدل من
التنوين مطلقا لم يملها مطلقا ومن قال انها بدل من اللام مطلقا املها مطلقا ومن فصل امال
في الرفع والجر ولم يمل في النصب ولم يختلفوا في ان الالف في الوقف هي الف التانيث التي
كانت في الوصل وكالمنون المنصوب المنون المبني الذي تنوينه فتحة نحو ايهًا وويهًا ولا يرد
على المص تنوين نحو قليمة فانه لا يبدل الفا بل يوقف بالتا كما سيأتي لان الكلام فيما عدا المؤنث
بها التانيث لافراده بالذكر بعد كهذه الثلاثة وهي نون اذا والتوكيد والتنوين يوقف
عليها بالالف كما يكتبن به اذ الاصل في كل كلمة ان تكتب بصورة الابتدا والوقف عليها ومن يعلم ان من
وقف على اذا بالنون يكتبها بالنون وقد خالف بعض من قال بالوقف عليها بالالف فزعم انها تكتب
بالنون فرقا بينها وبين اذا الظرفية وعن المبرد اشتهي ان اكوي يد من يكتب اذا بالالف لانها مثل
ان ولن ولا يدخل التنوين في الحروف وفصل بعضهم بين ان تكون عاملة فتكتب بالنون لقوتها او لا
فتكتب بالالف وقضية كلامه ان نون التوكيد الخفيفة المبدلة الفا في الوقف تكتب الفا مطلقا
وليس كذلك فقد فصلوا في كتابتها فقالوا تكتب بالالف ان لم يلتبس نحو لنسفعا وبالنون ان التبست
نحو اضربن ولا تضربن اذ لو كتبت بالالف في مثل هذا التبست بالف الاثنين ويوقف على
تنوين غير ما مر من انه يبدل الفا وذلك كتنوين الروي المذكور هو لترك الترنم عند من يحذف حرف
الاطلاق ويعوض عنه التنوين وهم بنو تميم كقوله اقلي اللوم عاذل والعتابن • اذا الف
التنوين في غير ذلك لا يحذف باتفاق كافي الارتشاف او نون توكيد اي ويوقف على نون توكيد
خفيفة تلو غير فتحة من كسرة او ضمة كما في نحو اضربن يا هند واضربن يا زيدون ولتخرجن
يا هند ولتخرجن يا زيدون بالحذف اي لنون التنوين في المنون عند ناس من تميم فيقولون اقلي
اللوم عاذل والعتاب فيحذفون المد ويقفون على ما قبلها بالسكون كما تقف في الكلام كالفاليست
قوافي شعر واكثرهم يجعل التنوين عوضا المد فيقف به سواء عندهم الاسم وغيره كقوله من طلل كالاتحمي
انهجن وقوله لما تزل برحالنا وكان قدن واما الحجازيون فانهم يثبتون حرف الاطلاق ترنموا او لم
يترنموا والتميميون كذلك ان ترنموا فان لم يترنموا فبعضهم يبدل التنوين عوضا فيها وبعضهم يحذف
كما ذكرناه ولنون التوكيد في المؤكد فيقال في الوقف على لتضربن يا هند واضربن ولتضربن يا زيدون
واضربن لتضربي واضربي ولتضربوا واضربوا بحذف النون واثبات اليا والواو والاصل لتضربين

واضربين

الالف م

نحو الف م

بهاو

اتفاقا خ

عن م

برحالنا

واضربين ولتضربون واضربون فحذفت النون التي هي في المضارع علامة الرفع استثقالا
لاجتماعها مع نون التوكيد وفي الامر لبنائه على ما يجزم به مضارعه وحذف اليا والواو لالتقائهما
ساكنين مع الخفيفة الساكنة ثم حذفت للوقف فلهذا رجعت اليا والواو ولزوال الموجب حذفهما
كما صرح بمحاسن كلامه في صدر الكتاب وفارقت التنوين حيث لا ترد اليا بعد حذفه في قاض على الافصح
للزوم التنوين فكانه ثابت ايضا بخلاف نون التوكيد بعدم لزومها للفعل واجاز يونس ابدال
نون التوكيد بعد الضمة واوا وبعد الكسرة ياء كما ابدلوها بعد الفتحة الفا فتقول في هل تدعن
يا رجال هل تدعوو وفي هل تخرجن يا هند هل تخرجي ولا ترد النون وليست الواو والياء عنده في ذلك
ضميرين بل هما بدلان من النون هذا حكم الوقف في المحرك غير تا التانيث وفي الساكن الذي هو نون اذن
ونونا التنوين والتوكيد وغيرها من الساكن ان لم يكن له صورة في الخط حذف كصلة الضمير نحو به
وكم وان كانت له صورة في الخط ترك بحاله نحو كم والذي لم يقم ولم يقوما ومن هنا يعلم ان المقصور غير
المنون اذا وقف عليه لم تحذف الفه ولم تعزو شذ قوله رهط ابن منصور ورهطا ابن المعل يريد
المعلى وهنا انتهى الكلام في المحرك غير تا التانيث وفي الساكن بجملته ويوقف بالها اي بهاء التانيث
على المحرك المفرد او الجمع المكسر المؤنث بتاء التانيث الاسمية المحرك ما قبلها لفظا نحو رحمة وقايمة
وشجرة او تقديرا كالصلاة وزكاة ومشكاة وشفاة فتقف بالهاء بدلا عن التاء ولا تبدل تاء التانيث
الاسمية هاء الا في الوقف ولا تبدل من تنوين المنون بخلاف التاء التي لغير التانيث نحو التابوت
فلا تقلب هاء في الوقف ومن قال التابوه فعلى لغة وصلا ووقفا وشذ قولهم فعلنا على الفراه
يريدون الفرات وبخلاف تاء التانيث الحرفية كقامت وربت وثمت فلا تبدل هاء وبخلاف المؤنث
بالتا الاسمية غير المحرك ما قبلها كبنت واخت فيوقف عليها بالاسكان كما مر ويبدل من تنوينها الف
وكذا يبدل من تنوين نحو قائمة على لغة من يقف عليها بالتا كما سيأتي فتقول رايت قايمتا وهو
داخل في كلامه السابق كتنوين المنصوب ويوقف بالتاء على جمع المؤنث السالم نحو مسلمات
وسلمات وجاء عكسهما اي الوقف على المؤنث بالتاء الاسمية كرحمة بالتاء وعلى الجمع المؤنث بالهاء
فمن الاول قوله الله نجاك بكفي مسلمت • من بعدما وبعدما وبعدمت • بانت نفوس القوم عند
الغلصمت وكادت الحرة ان تدعى امت • وقال بعض العرب يا اهل سورة البقرت فقال بعض من
سمعه والله ما بقي منها ايت • وعلى هذه اللغة رسم في المصحف ان شجرت الزقوم امام يقسمون
رحمت ربك قال الخضراوي وعليها فيجري عند بعضهم مجرى سائر الحروف فيجوز فيها الروم والاشمام
والتضعيف وابدال التنوين من المنصوب الفا ولا يكون فيها النقل قالوا واكثرهم يسكنها لا غير
ومن الثاني قول بعضهم دفن البناه من المكرماه وقول الاخر كيف الاخوه والاخواه وذكر بعضهم ان
ذلك لغة طي وقال الخضراوي انه شاذ لا يقاس عليه وفي هيهات لغتان اقرار التا وابدالها ها
وقرئ بهما في السبعة وجعلها في الاوضح مما سمي به من الجمع تقديرا قال لانه في التقدير جمع هيهة
ثم سمي به الفعل وللفارسي فيها كتاب يعرف بالهيهات والوجهان ايضا في الوقف على اللات وعلى
لات في السبعة ويجوز في ثمت وربت القياس على لات فيوقف بالوجهين ويوقف بهاء السكت
ويراد به التوصل الى بقاء الحركة في الوقف كما تزاد همزة الوصل في الابتداء توصلا الى بقاء السكون
فيوقف بها جوازا اي وقفا جائزا على محرك سواء كان او غيره حركة بنا لا تشبه الاعراب ومع

في المقصور خ

ابن عصفور

تاء ابنت

زادوا خ

ذلك لم يكن على حرف واحد كما يستفاد مما سيأتي نحو هو وهي وثم فيقال هوه وهيه وثمه وفي التنزيل
وما ادراك ما هيه وقال اذا ما ترعرع فينا الغلام فما ان يقال له من هوه اذا لم يسد قبل شد
الازار فذلك فينا الذي لا هوه ولي صاحب من بني الشيعان فطورا اقول وطورا هوه وكذا يوقف
بها جوازا ايضا على متحرك كذلك وان بقي على حرف واحد اذا اتصل بما قبله اتصال الجزء مثل ما الاستفهامية
حال ان تكون مجرورة بحرف نحو فيم وعم لان حرف الجر لا يستقل بمعناه فكانت كالجزء بخلاف المجرورة
بالمضاف كمجيء مه كما سيأتي وبخلاف الشرطية نحو بما تفرح افرح لانها متعلقة بما بعدها وبخلاف
الموصولة نحو مررت بما مررت به لانها مع الصلة اسم واحد وكيا المتكلم لكونها ضميرا متصلا لا يمكن
افراده فيقال في غلامي غلاميه وفي ضربني ضربنيه عند من يحرك يا المتكلم وفي التنزيل ماليه وسلطانيه
اما جواز الحاقها فيما ذكر فلان حركتها غير اعرابية ولا شبيهة بالاعرابية فينبغي ان تترك على ما هو
مقتضاها على حرف واحد فلا يلزم المحذور الذي فيه من الابتدا بالساكن ثم الارجح الالحاق وانما لم يقرأ
بها القراء اتباعا للرسم قاله الماوردي وهذا بخلاف ما حركته اعرابية نحو جا زيد او شبيهة بها
كياء يا زيد ولا رجل ومن قبل ومن بعد فان حركة ذلك تشبه حركة الاعراب من حيث عروضها في النداء
والنفي والقطع عن الاضافة وشذ قول بعضهم من تحت واحسن من علو حيث الحقها بني بناء عارضا
وهو علو وفيه بحث يعلم مما مر واما الماضي فحركته لازمة وفي الحاق ها السكت به اقوال المنع مطلقا وهو
مذهب سيبويه والجمهور واختاره ابن مالك والجواز مطلقا والثالث يجوز اذا لم يلبس نحو قعده من ايام الحمص
لا اذا خيف لبس نحو ضربه والصحيح الاول لانها وان كانت لازمة فهي شبيهة بالاعرابية فانه بني على الفتح
لشبهه بالمضارع في وقوعها لا وصفه وخبرا وشرطا وانما لم يجز الحاقها في هذه الصورة لانها واخرها من
مظان التغيير فلا يجوز زيادة حرف لا معنى له لبقا حركة لا يهتم بوجودها لعروضها وكونها بالاحالة
اشبه من حرف بل من حرفين في الاكثر فلا يلزم الابتدا بالساكن واعلم ان نون الامثلة الخمسة كالحركة
الاعرابية فلا تلحقها ها السكت ذكره الرضي وتعبير كثير من النحاة بحركة بناء اولى من قول التسهيل
والشافية حركة غير اعرابية لانها تتناول ما لا تدخله هذه الها وهو حركة الاتباع نحو الحمد لله بكسر
الدال فلا تقول الحمد وكذا حركة الحكاية وحركة التقا الساكنين العارضة وحركة النقل فلا تدخل
ها السكت في المتحرك بهذه الحركات نعم يدخل في تلك العبارة حركة النون من الزيدان والزيدون
فيقال الزيدانه والزيدونه ولا يدخل في عبارة المص ويوقف بها السكت جوازا ايضا على الفعل
المعتل المحذوف الاخر اما لاجل البنا في الامر نحو اغزه واخشه وارمه قال تعالى فبهداهم اقتده
واما لاجل الجزم كما في المضارع نحو لم يغزه ولم يخشه ولم يرمه ومنه قوله تعالى فانظر الى طعامك
وشرابك لم يتسنه اي لم يتغير من سنه الطعام اذا تغير ان قدرت اللام واوا وان قدرت ها
فالها اصلية وقيل اصله لم يتسنن من الحما المسنون فابدلت النون الثالثة حرف علة كتقضي
البازي فالها على هذا للسكت والاكثر فيما اخره مضموم كاغزه ولم يغزه الحاق الها من غير تغيير
الضمة وحكى ابو الخطاب عن بعض العرب يكسر المضموم فيقول لم يغزه واغزه قال الرضي لغة ردية
وكان اهلها توهموا الجزم والوقف في الاخر فكسروا للساكنين اما جواز الحاق الها في ذلك فلان اللامات
حذفت للامر والجزم وبقيت حركات ما قبلها دالة عليها فلو لم يلحق الها لذهبت الحركات بسبب
الوقف فيذهب الدليل والمدلول عليه واما عدم الحاقها فلا مر في غيره واوجب الحاق ها السكت

في

في الوقف على ما هو في حالة الوقف على حرف واحد اصلي كالفعل المعتل الاخر المحذوف الفا من المضارع
المجزوم نحو لم يعه والامر نحو عه من وعى يعي وكذا لم يقه وقه من وقى يقي وكذا المحذوف العين
نحو لا تر زيدا وترى لامر راى يرى فيقال لا تره وره وانما وجب الحاقها في ذلك لان الباقي من
ذلك على حرف واحد فلم يتقدمه شي نحو لم يعه ولم يقه ولم يره هو في الحقيقة على حرف واحد فالحق
بالاول لعدم الخلاف نحو ان تره ولم يتنبه على ان ما ذكر من الوجوب في الباقي نحو لم يعه تبع فيه صاحب التسهيل
وقال في الاوضح انه مردود باجماع المسلمين على وجوب الوقف على نحو ولم اك بغيا ومن تق السيات
بترك الها وكما الاستفهامية المجرورة بغير حرف نحو مجيء مه مجيء م جئت ومثل مه مثل م
انت لكونها على حرف واحد ولم تكن كالجزء مما قبلها لكون ما اتصل بها اسم مستقل بغير تغير في
مدلوله الافرادي فان مجيء ومثل كل منهما مستقل فلذلك وجب الحاقها هنا بخلاف المجرورة بحرف
كما مر اذ هي لا يستقل بمعناه واصل الكلام جئت مجيء ما وانت مثل ما اي جئت مجيء اي شيء وهو
سؤال عن صفة المجيء اي جئت على اي صفة وانت مثل اي شيء فاخر الفعل والمبتدا لان
ما الاستفهامية لها الصدر ولم يمكن تاخير المضاف عن المضاف اليه فبقي المضاف مقدما على
ما وحذفت الف ما لانجرارها كما مر ولو لم تلحقها ها السكت في مثل هذه الصورة لزم الابتداء
بالساكن ان تبعت حركة الميم الالف في الحذف او الوقف على المتحرك ان لم تتبعها تكملة ما ذكر
المص من وجوه الوقف اثنا عشر وهي الوقف بالاسكان وبالروم والاشمام وبالنقل وبالتضعيف وبحذف
اليا وباثباتها وبالالف وبحذف النون وبها التانيث وبتا الجمع وبزيادة ها السكت وزاد غيره
الوقف بزيادة الالف كما في انا بيانا للحركة لانه انما بني على الحركة فرقا بينه وبين ان الناصبة وجا فيه
ابدال الالف ها في الوقف نحو انه قال ولو كنت ادري فعل بدئه من كثرة التخليط اني من انه وباثبات
الواو واليا في نحو يغزو ويرمي نحو فيهما منكر يغزو ويرمي وذلك حيث وقع في الفواصل والقوافي
نصبح وحذفهما فيهما في نحو لم تغز يا رجال لم ترم يا امراة وصنعوا في قوله لا يبعد الله اقواما تركتهم
لم ادر بعد غداة البين ما صنع قليل لان الواو واليا في مثل ذلك ضمير وحذفه مخل بخلاف واو يغزو
ويا يرمي اذا وقعا في الفواصل والقوافي فانهما جزء الكلمة في الاخر فاذا حذفتا كانت
بقية الكلمة دالة عليهما وحذف الواو من نحو ضربهم وضربه في من الحق الواو بهما وصلا فيقال
ضربهمو وضربهو واجب في الوقف فيقال ضربه وضربهم كما يقوله من لا يلحق وحذف اليا
في قوله نحو بيه وذه وهذه فيمن قالها باليا وصلا واجب ايضا في الوقف فيقال به وذه
وهذه بسكون الها كما يقوله من يسكنها في الوصل واعلم انه قد تعلق بهذه الاقسام فيحصل
الوقف بالاسكان في المحرك كزيد ويحذف اليا في المنقوص كقاض والنون كالعابن والموكد
كاضربوا والواو واليا في المعتل كما ذكر داخلة تحت مطلق الحذف والوقف بالالف كما في
رايت زيدا واذا ولنسفعا وبها التانيث في نحو قائمة وتا الجمع في نحو مسلمات داخلة
تحت مطلق الابدال فتكون الاقسام على هذا سبعة الحذف والروم والاشمام والنقل
والتضعيف والابدال وزيادة ها السكت واما اثبات اليا في المنقوص كالقاضي والواو
واليا في المعتل فلا ينبغي عدهما من الاقسام اذ لا تغيير فيهما بسبب الوقف تكملة قد يعطى
الوصل حكم الوقف وذلك قليل في الكلام كثير في الشعر فالاول لقراءة غير حمزة والكسائي لم يتسنه

كحد وره يستعمل نسكين ... الا بعد الابتدا
الا بتحرك وما تقدمه شيا م

تمكي
في المنون م

ان الهمع تعالى قعده
قعده ولا الى ضرب
ضربه لئلا يلبس بضمير المفعول
تحلاف قعد فانه لا يتعدى
الى المفعول فلا يلبس ...

وفيها لم اقتصر على اثبات ها السكت في الدرج ومن ثم الحق به لقد خشيت ان ارى حدبا مثل الحربوي
اتوا ثاري فقلت منون انتم والنا تثبت من الزيادة في ثمر سـ الوقف وقد انتهى ما يسر
الله الكريم من هذا التعليق مستوليا من فن الاعراب على الامد الاقصى في التحقيق اتيا على
النهج الذي يرتضيه الماهرون وان سخط القاصرون وعلى هذا الوجه الذي يستقبله الكملة
وان تولى عنه الجهلة والمسئول ممن كرم طبعه ومال على منبت الحسد نبعه ان يغتفر
ما طغى به القلم او زلق به القدم في جنب ما انحلته اياه من الفوايد وقيدته له من
الشوارد مع ما رحتنه من التعب وصيرت القاصي يتناديه من كثب اللهم يا ذا الجلال
والاكرام كما وفقتني اليه واقدرتني عليه فهب لي لما اثرت به سواك من تزين وتصنع
وما اضمرت له من مدحة وتسمع واجعله خالصا لوجهك الكريم ونجني به من عذاب الجحيم
وانفع به طالبيه من اولي التعلم والتعليم وتقبل مني انك
انت السميع العليم وصل وسلم على نبيك محمد الرؤف
الرحيم وآله وصحبه افضل الصلاة والتسليم
تم والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات
وكان الفراغ من هذا الشرح المبارك
وهو شرح الجامع الصغير لابن هشام
في يوم الخميس المبارك ثاني عشر
شهر جمادى الاولى من شهور
سنة ... والف
وصلى الله على سيدنا
محمد وعلى آله
وصحبه وسلم
تسليما كثيرا
ابدا الى
يوم
الدين

وجدت بالاصل المقابل عليه ما لفظه ما نصه
قال مولفه فرغت من زبر هذه النسخة عشية
الاحد رابع شهر محرم سنة ٩٣٢ من الهجرة
النبوية على صاحبها افضل الصلاة والسلام وفيه
بالحكاية عن الاصل المنقول منه كتبه مولفه اسمعيل
ابن ابراهيم بن اسمعيل العلوي حامدا مصليا انتهى
بحروفه ولله الحمد والمنه